

checked
1987

فهرست الجزء الثاني من صلاة مفتاح الكرامة

صجفة

١٠٤ من تهنيتهم عن لانقذ	٢ بطلان الصلوة بالحدث عمداً وسهواً
١٠٩ لو أنفق العدد	٦ بطلان الصلوة بالكلام
١١١ يشترط في الجمعة الخطبتان	١٠ لو قصد ما قرآن التهنيم
١١٢ ما يعتبر في الخطبتين	١١ بطلان الصلوة بالكثير
١٢٢ حكم الاصغاء والكلام	١٣ حكم التيامن والتيامر والاستدبار
١٢٥ مستحبات الخطيب	٢١ بطلان الصلوة بالضعف
١٢٧ يشترط في الجمعة الجامعة	٢٤ الدعاء، المحرم والفعل الكثير
١٢٧ وجوب تقديم العادل وحكم عجزه	٢٧ حكم أقول العامة في حد الكثير
١٢٧ حكم الميسوق	٣٠ حكم البكاء للدنيا
١٣٠ كلام في اتحاد الخطيب والامام	٣٢ الاكل والشرب في الصلوة
١٣٠ يشترط في الجمعة الوحيدة	٣٤ الاكل والشرب في الوتر
١٣١ ما يعتبر أن يكون بين المجتئين	٣٥ في التطليق والمقص
١٣٨ في المكاف بالجمعة وشرائطه	٣٧ استحباب التحديد للمطس وتسميته
١٤٣ وجوب الجمعة على الكافر وعدم صحتها منه	٣٨ استحباب نزع الخف الضيق
١٤٣ عدم انعقاد الجمعة بالمرأة والعبدة	٢٨ وجه - - -
١٤٤ حكم أهل السواد وسكان الحميم	٤٥ حرمة صلع الصلوة الواجبة
١٤٥ حرمة السفر بعد الزوال قبل الجمعة	٤٦ موانع حوز قطع الصلوة
١٤٩ سقوطها عن المكاتب والمذبر والمبعض	٤٨ مكرهات الصلوة
١٥٠ يجب الظفر على من سقطت عنه الجمعة	٤٩ ما تقترب به المرأة من الرجل
١٥١ ماهية صلاة الجمعة	٥٠ (صلوة الجمعة)
١٥١ استحباب الجهر في صلاة الجمعة	٥٠ وقت صلاة الجمعة
١٥١ حكم الاذان الثاني يوم الجمعة	٥٣ لو نزع الوقت تلبساً بها
١٥٥ البيع بعد الاذان يوم الجمعة	٥٣ لاتبس الجمعة ولا تسقط عن تعينت عليه
١٥٦ حكم غير البيع	٥٥ يشترط في الجمعة الساطان العادل أو نائبه
١٥٧ لو سقطت الجمعة عن أحد المتبايعين	٧٨ شرائط اداء الجمعة
١٥٨ لو زوم المأموم يوم الجمعة	٨٠ في - - - امدلة
١٦٢ مستحبات يوم الجمعة	٨٩ في الكافر
١٧١ (صلوة العيدين)	٩٤ بقية شرائط اداء الجمعة
١٧١ ماهية صلاة العيدين	٩٨ لو مات الامام وأحدث الخ
١٨٠ مستحبات صلاة العيدين	١٠٠ يشترط في الجمعة العدد

16/3/1987

صفحة	محتوى
٢٥٥	نافاة شهر رمضان
٢٦٠	صلوة ليلة الفطر
٢٦١	يوم التقدير
٢٦٣	ليلة نصف شعبان
٢٦٣	ليلة نصف رجب والمبعث
٢٦٤	فاطمة «ع» أول ذي الحجة
٢٦٤	التاسع عشر من ذي الحجة
٢٦٤	يوم المباهلة والتصديق
٢٦٤	أمير المؤمنين عليه السلام
١٦٥	فاطمة عليها السلام
٢٦٥	جعفر عليه السلام
٢٦٨	ركعتا الغفلة
٢٧٠	صلوة ركعتين بين المشئين
٢٧٠	الصلوة الكاملة يوم الجمعة
٢٧٠	صلوة الاعرابي
٢٧١	الحاجة
٢٧١	الشكر
٢٧١	الاستخارة برفقاع
٢٧٥	الاستخارة بالنادق
٢٧٥	الاستخارة بالمصحف
٢٧٦	بالسبحة والمصحف
٢٧٧	بالاستشارة
٢٧٧	بالدعاء المجرد
٢٧٨	استخارة أخرى بالسبحة
٢٧٩	صلوة الزيارة والتحية ولا حرام
٢٨١	من أخل بشيء من واجبات الصلوة
٢٨٣	من أخل بركن
٢٨٣	ما يعذر فيه الجاهل
٢٨٥	من سعى عن ركن ودخل في آخر
٢٨٦	من سعى عن ركن وذ كره في محله
٢٨٦	من زاد ركعة في الصلوة
٢٨٩	من زاد ركوعاً أو سجدة
١٨٤	استحباب التكبير في الفطر عقب أربع صلوات
١٨٦	استحباب التكبير في الاضحية عقب صلوات
١٩١	شرائط صلوة العيدين
١٩٧	من يجب عليه صلوة العيدين
١٩٩	من يحرم عليه السفر قبلها أو يكره
٢٠٠	كرامة الخروج بالسلام والتفعل
٢٠٣	لا ينقل المنبر
٢٠٣	تقديم الخطبتين بعده
٢٠٣	استحباب استماع الخطبتين
٢٠٣	تغيير حاضر العيد في حضور الجمعة
٢٠٤	على الامام الحضور والاعلام
٢٠٤	لو أدرك الامام راكعاً
٢٠٥	حكم المسبوق
٢٠٦	الشك في تكبيرات صلوة العيدين
٢٠٦	ما يتمله الامام في صلوة العيدين
٢٠٦	(صلوة الكسوف)
٢٠٦	ماهية صلوة الكسوف
٢١٠	مستحبات صلوة الكسوف
٢١٤	حكم المسبوق
٢١٦	الموجب لصلوة الكسوف
٢١٨	وقت صلوة الكسوف
٢٢٣	لو قصر زمان الموقفة عن الواجب
٢٢٤	خروج الوقت في الاثنا عشر
٢٢٦	حكم جاهل الكسوفين
٢٢٩	حكم الناسي والمفرط
٢٣٠	اجتماع الحاضرة والكسوف
٢٣٥	اجتماع الحاضرة وصلوة الليل
٢٣٦	لا تنصل على الراجل ومشياً
٢٣٧	(صلوة النذر)
٢٤٥	نذر الصلوة الواجبة والمستحبة
٢٤٧	العين والمعد كالنذر
٢٤٨	(صلوة الاستسقاء)

صفحة	موضوع	صفحة
٣٨١	سقوط القضاء على الكافر لو أسلم	٢٩٠ المواضع التي لا تبطل الصلوة فيها بزيادة الركن
٣٨١	حكم المرتد وقبول توبته	٢٩١ من نقص ركعة من الصلوة
٣٨٢	فيمن يجب عليه القضاء	٢٩٣ من ترك سجدين
٣٨٤	حكم تارك الصلوة	٢٩٣ الشك في عدد الثمانية
٣٨٥	حكم التواضع القائمة في المرض	٢٩٦ الشك في عدد الثلاثة
٣٨٦	المواسعة والمصافحة	٢٩٧ الشك في أولي أربعة
٣٩٧	وجوب مساوات المقضي للقائم بالاحاسنة	٣٠١ الذي لم يذكر صلى
٣٩٩	وجوب ترتيب الفرائض	٣٠١ من شك في الركوع قائما فركع فذكر أنه كان راح
٣٩٩	حكم ناسي الترتيب	٣٠٢ السهو عن شيء أو اشك فيه قبل تجاوز المحل
٤٠٣	يقرب الاحتياط والاجزاء المنسية	٣٠٨ الاجزاء المنسية التي تقضى مع سجود السهو
٤٠٣	لو نسي تعيين القائمة من يوم	٣١٢ الاجزاء المنسية التي تتلافى
٤٠٦	لو جهل عدد الفرائض أو عينه أو هاهنا	٣١٥ ما يجب سجود السهو
٤١٢	(صلوة الجماعة)	٣٢١ من نسي غير ركن حتى دخل في غيره
٤١٢	يشترط في الجماعة العدد	٣٢١ ناسي الجهر والاختفاء
٤١٢	شروط الإمام	٣٢٢ الشك في الشيء بعد الانفعال عنه
٤١٧	اشتراط عدم تقدم المأموم على الإمام	٣٢٢ السهو في السهو
٤١٨	كيفية وقوف المأموم	٣٢٢ حكم كثير السهو والشك
٤٢١	كراهة الافراد بصف	٣٤٠ سهو الإمام مع حفظ المأموم وبالعكس
٤٢١	لو قدمت سفينة المأموم	٣٤٥ الشك في عدد التامة
٤٢٢	الجمعة داخل الكعبة أو خارجها	٣٤٧ صور الشك الموجب للاحتياط
٤٢٢	اشتراط عدم تباعد المأموم عن الإمام	٣٦٦ ما يجب في ركعت الاحتياط
٤٢٥	اشتراط عدم الحيلولة بين الإمام والمأموم	٣٦٧ فرائض المأذون في صلوة وركعات الاحتياط
٤٢٧	اشتراط عدم علو الإمام	٣٧١ ما يجب في سجدة السهو
٤٢٨	جواز علو المأموم	٣٧٤ محل سجود السهو
٤٢٩	اشتراط نية الاقتداء	٣٧٥ حكم من نسي سجود السهو
٤٢٩	عدم اشتراط نية الامامة	٣٧٦ لا تدخل في السهو
٤٢٩	اشتراط تعيين الإمام	٣٧٦ شرط قضاء السجدة المنسية
٤٣١	لو نوى كل منهما الامامة أو المأمومية	٣٧٧ (في القضاء)
٤٣٢	فيه الاثم بعد الافراد وبالعكس	٣٧٧ لا قضاء على الصنبر والمجنون
٤٣٤	صيروره المأموم اماما	٣٧٨ لا قضاء على المني عليه والحائض والنفساء
٤٣٥	اشتراط توافق نظم الصلوتين	٣٨٠ لا قضاء على قادم الطهورين
٤٣٥	جواز اقتداء مصلي اليومية بمثلها مطلقا	

٤٣٦ تخيير المأثور مع تصانيف محدثه صلواته بين

السلام والانتظار

٤٣٧ استحباب اخادة المفرد الصلوة جماعة

٤٣٨ بانتسب في الجماعة ومليح وماتمرم

٤٣٩ ادراك الجماعة بادراك الامام را كما

٤٣٩ لو أدركه بعد الرفع من السجدة الاخيرة تابعة

في السجود

٤٤٢ لو أدركه بعد رفعه من السجدة الاخيرة

٤٤٣ لو وجدته را كما وخاف القوات

٤٤٣ لو أحس الامام بداخل طول

٤٤٥ حكم القراءة خلف الامام المرضي

٤٥٩ وجوب المتابعة للامام

٤٦٠ حكم الرفع أو الركوع أو السجود قبل الامام

٤٦٤ مستحبات الجماعة

٤٦٧ مكروهات الجماعة

٤٧٤ فيمن هوى الاولى بامامة الجماعة

٤٨٢ لو علم بفسق الامام أو كفره أو حدثه

٤٨٤ لو اقتدى بخشي مشكل

٤٨٥ منع امامة المضطر للقادر في الجلة

٤٨٥ وجوب اتمام الأعي بالعارف الا مع امكان

التعلم

٤٨٦ الصلوة لاوجب الحكم بالاسلام

٤٨٦ (صلوة المسافر)

٤٨٦ لو سافر في أثناء الوقت

٤٩٠ لو حضر المسافر في أثناء الوقت

٤٩٠ مواضع التخير بين القصر والتام

٤٩٥ في مسافة التقصير

٥٠١ المسافة الملققة

﴿ فهرست رسالة بحر العلوم ﴾

٥٠١ تحديد المسافة عند الجمهور

٥٠٢ تحديد المسافة عند أصحابنا

٥٠٢ استطراد الشارح قل الاتوال في المسافة الملققة

في أثناء الرسالة

٥٠٤ (الاخبار الواردة في تحديد المسافة)

٥٠٤ (أولا) الدالة على ثمانية فراسخ

٥٠٦ (ثانيا) الدالة على أربعة فراسخ

٥٠٦ تحديد الميل بالاذرع

٥٠٧ تفسير ما بين ظل عيز الى في وغير

٥٠٧ (ثالثا) الدالة على أربعة بشرط الرجوع مطلقا

٥١٣ (رابعا) الدالة على أربعة لغير الرجوع ليومه

٥١٧ ما قيل في توجيه حديث من قدم مكة قبل

التروية بمشيرة الخ

٥١٩ ما يدل من الاخبار على ان الامر بالاعمام

بني للثقة

٥٢١ توجيه صحيحة أبي ولاد

(خامسا) الاخبار الدالة على الاعمام في البريد

لراجع لغير يومه

٥٢٢ البحث في دلالة خبر ابن مسلم على الرجوع

ليومه

٥٢٦ الوجوه المختلفة في الخبر

٥٢٧ الكلام في موثقة سماعة

٥٣٢ حديث تقصير أمير المؤمنين « ع » بالنخيلة

٥٣٢ تفسير النخيلة

٥٣٣ دلالة الحديث على اشتراط الرجوع ليومه

٥٣٤ في ان النخيلة هي المعروفة اليوم بالكفل

٥٣٤ الاختلاف في ذي الكفل

٥٣٧ وجوه الاشكال في مرسله المقنن

٥٣٩ الاحكام المستفادة منها

٥٤١ الكلام على عبارة الفقه الرضوي

« تم فهرست الرسالة »

٥٤٢ الكلام في منظر الرقة

٥٤٥ اشتراط الضرب في الارض وخفاء الجدران

والاذان

٥٥١ في ان خفافها نهاية السفر في العود

صحيفة

٥٥٢ لو منع بعد خروجه أو رده الرقيم

٥٥٣ (قواطع السفر)

٥٥٣ نية الإقامة عشرة أيام

٥٥٩ المردود بملك استوطنه ستة أشهر

٥٥٩ الخلاف في كتابة مجرد الملك أو خصوص

المعزل

٥٦٥ حكم تعدد المواطن

٥٦٦ في الوطن العربي

٥٦٧ الستة أشهر المتبر استيطانها

٥٦٨ كثير السفر

٥٦٩ اشتراط أن لا يقيم عشرة أيام

٥٧٦ كفاية صدق اسم المكاري ونحوه

٥٧٧ اشتراط ابحاث السفر

صحيفة

٥٨١ لو قصد المعصية بسفروه في الاثنان

٥٨٢ حكم مالك الخوف

٥٨٢ اتحاد العصور والصلوة في شرائط والحكم

٥٨٤ رجوع ناوي الإقامة عن نيته

٥٨٨ ناوي الإقامة بعد الشرع في الصلوة

٥٨٨ المردود ثلاثين يوماً

٥٨٩ خروج ناوي العشرة الى مادون المسافة

٦٠٠ لو قصر في ابتداء السفر ثم رجع عنه

٦٠١ لو أتم المقصر عامداً

٦٠١ حكم الجاهل بوجوب التقصير

٦٠٣ حكم التامني

٦٠٤ لو قصر المسافر اتفاقاً

(تمّت الفهرست)



٥٨٠٣	٥٨٠٣
الف ٢	٢ الف

« جدول مضاف الرابع في الجزء الثاني من حلوة مفتاح الكرامة مع صوابه »

ان هذا الجدول قد طبع من نسخة الاصل التي بخط المصنف قدس سره الا يسيراً منه . ومع ذلك فقد وقع فيه حال الطبع أغلاط بسيرة لكون الخط والنسبان كالطبعة لنوع الانسان الا من عصمه الله . فوضعت هذا الجدول لمعرفة صوابها فالنمرة الاولى للصفحة والثانية للسطر ويفصل بينهما نجمة والكلمة الاولى أو أكثر القلط والكلمة الثانية أو أكثر الصواب ويفصل بينهما نقطة فإذا كان بجانب الكلمة الثانية هكذا « خ ل » فهي علامة على انها نسخة بدل عن الاولى وان كان بجانبها هكذا « خ » فهي علامة على وجودها في بعض النسخ وان كان بجانبها هكذا « ظ » فهو علامة على ان ظاهرها هكذا وبقيت أغلاط يسيرة مثل زيادة قطة أو نقصانها أو نحو ذلك لا يخفى على الناظر

١٥٢ أو سهراً . وسهراً ١٣٥٢ بها . بها ١٥٥ عنها . عنها ١٣٥٥ ذلك . في ذلك ٩٥٦ فافاده . فافاده ١١٥٦ والروضة . والروض ٨٥٨ بالحكم . الحكم ٦٥٩ وكف . وكشف ١٩٥٩ والركع . والركوع والسجود ٩٥١ صاحب . صاحب ١٤٥١ عرفاً . عرفاً فلافوجه ١٥٥١ الروضة والروض ٢١٥١ قوله . قول ٢١٥١ بؤه . بأوه ٢٩٥١ والمذهب . والمذهب ١٥٥١٢ مذهب . مذهب ٣١٥١٢ التشهد والركوع . التشهد أو الركوع ٢٧٥١٣ التقييد ٨٥١٤ الالهي . ان الالهي ١٢٥١٤ وفي المتبر لو . في المتبر ولولا ١٥٥١٤ مستديراً . مستديراً ٣١٥١٤ وأول . في أول ٩٥١٥ من . ومن ١٦ * ٤ قوى . قوي ٨٥١٧ تغييراً . تغيير ٩٥٢٠ ولا . ولم ١٣٥٢١ وأطرف . وأطرف ٣٠٥٢١ ظفر . الظفر ١٠٥٢٢ والتبسم . والتبسم . كون التهمة شدة الضحك . والتبسم أقله . والتبسم أقله ٢٥٥٢٢ من النصوص . النصوص ٦٥٢٣ جيداً . جيداً ١٢٥٢٣ نما . وأما ٢٤٥٢٣ ولشيدان . ولشيدان ١٦٥٢٣ وقوعها . ووقوعها ٧٥٢٤ فيها ١٧٥٢٤ من . مع ١٦٥٢٧ ومذاهب مختلفة . ومذاهب مختلفة ١٨٥٢٧ لا زرار . لا زرار ٦٥٢٩ العامه . العامه ١٢٥٢٩ اطلاع ١٤٥٢٩ القله . القله ١٧٥٢٩ بحصاة . بالحصاة ٢٠٥٢٩ النخيرة . النخيرة ٣٠٥٣٠ والبا . والبا ٢٨٥٣١ الحاقه . الحاقه ١٩٥٣١ المبطل منها . المبطل منها ١٢٥٣٣ فلا كـ برا . فل كـ كثير ٢٠٥٣٤ علنا . علنا ٢٥٥٣٤ تجوز . تجوز ٢٤٥٣٥ وسط الرأس وشده كافي المبر والتذكرو والذكرى وجامع المصد وفوائد الشرائع وتليق النافع وارشاد الجعفرية والميسية . المسالك وفي (المذهب البارع) هذا التفسير أبقى بالخلاف لما قيل من انه فعل اليهود وفي (الروض) جمع الشعر في الرأس وشده بغيره وفي (المدارك) جمع الشعر في وسط الرأس . وسط الرأس فضفره ٣٠٥٣٥ دلونها ثم تقدمها حتى يتا . دلونها ثم تقدمها حتى يتا ١٥٣٦ دخل . رجل ١١٥٣٦ ولا . ولا ٢٣٥٣٦ الرواية ان الرواية ١٩٥٣٧ بالمجم . بالمجم ٢٠٥٣٨ والتخلص . والتخلص ٢٥٣٩ لذلك ٣٩٥٣٩ ١٣ ولكونه نجمة . لكونه نجمة ١٧٥٣٩ تغيير . تغيير ١٤٥٤٠ قافروه . قافروه ١٥٥٤٠ نص ظاهر . ظاهر ١٩٥٤٢ انه . انه ان ٢٨٥٤٢ بطلانه . بطلان الصلوة ٥٥٤٤ الاجنبى . الاجنبى عملاً بمسوم الدليل واحتملاً وجب الرد وعدمه عليها لو سلم عليها اجنبى ٩٥٤٥ قلت . قلت ٢٩٥٤٦ وزوي . وزوي ١٥٤٧ والقرآن . والقرآن ٣٢٥٤٨ طأ نينه . طأ نينه ٧٢٥٥٠ لا تكشف . ولا تكشف ٢٤٥٥٠ تكشف . تكشف ٦٥٥١ عن . عنه ٩٥٥١ يكونا . يكونا ٣٥٥٢ لكن القرآن ١٢٥٥٢ كما . كما « ظ » ٢٧٥٥٢ الجمه . يوم الجمه ١٧٥٥٣ اقض . اقض ١٣٥٥٤ النص . المصنف ٥٤٥٥٤ ٢٣

الصحيح . يطبع ٢٩٥٥٤ ناقص . فاقضى ٨٠٥٦ . على أنه ٥٦ . ١١ . ٣ . ذكر ٣٥٥٧ عز وجل . أعز وجل ٢٣٥٥٨ عليه . طبعها ٢٤٥٥٨ خلوا . خلوا ٣٠٥٥٨ ثلثات . ثلثات ٢٣٥٥٨ التقيية . التقيية ٢٣٥٥٨ التقيية ٣٣٥٥٩ المحبور . المحبور ١٣٥٦٠ بآله ٣٥٦١ ونسب . ونسب ٥٥٦١ يصلي . يصلي ٨٥٦١ من العامة ٩٥٦١ بأمره . بأمره ١٣٥٦١ أأمره . أأمره ١٣٥٦١ أأمره . أأمره ٢٨٥٦١ وهي . وهو ١٥٦٢ المراد . المراد ٣٥٦٢ نسبة . نسبة ٩٥٦٢ ون . ان ١٦٦٤ الوجوب عينا . الوجوب عينا ٩٥٦٤ وتسمية . وتسميته ٢٣٥٦٤ لا يتيسر . لا يتيسر ١٦٥٦٥ هذا ١٢٥٦٥ ١٧٠ ١٢٥٦٥ فيها . فيها ٣١٥٦٥ التنية . التنية ٢٥٦٦ الشرائط . وهو . الشرائط فيستحب إلى زمن التنية قال ردوى اجتماع الشرائط في زمن التنية متنوعة كيف لا وهو ١٦٥٦٦ على . عن ٥٦٦ ٢ لا ١٠ لا ١٥٦٧ إليه . إليه ١٥٦٧ افتاء . افتاء ٢٩٥٦٧ كما . له ١٤٥٦٨ المعجب . المعجب ١٩٥٦٨ الشروط . الشروط ٣١٥٦٨ التخيير . التخيير ٢٥٦٩ المالم . المالم ٢٦٥٦٩ ظاهر . ظاهر ٢٦٥٦٩ الآن . الآن ٣٢٥٦٩ منها . منها ٣٥٦٠ روى . روى ٢٢٥٦٠ للمد . للمد ٣١٥٦٠ والمدعى . والمدعى ١١٥٦١ يقولون . يقولون ١٢٥٦١ الاجتزاء . الاجتزاء ٢٣٥٦١ يصلون . يصلون ٨٥٦٢ كذلك . كذلك ١٢٥٦٢ والمكلفين . والمكلفين ٧٥٦٣ تندوا . تندوا ١٤٥٦٣ الاخيار . الاخيار ٢١٥٦٣ وفي . في ٥٦٣ ٢٦ الجملة . جملة ٢٢٥٦٥ ان . من ان ١٥٦٦ التقيية . في التقيية ١٥٥٦٦ قال قال . قال ٤٥٦٧ وبان . وبان ١٥٥٦٧ أمانيا . أمانيا ٢٢٥٦٧ كما . كما اذا ١٨٥٦٨ تقيده . تقيده ٢٢٥٦٨ افرق . افرق ٢٢٥٦٨ يلزمه . يلزمه ٢٢٥٦٩ التنية . التنية ٢٦٥٦٩ والبيان . والبيان ١٥٥٨٠ وفي . مستحق . ومستحق ١٧٥٨٠ والمجازية . والمجازية ٧٥٨١ المؤنة . المؤنة ١٨٥٨١ ادعاه . ادعاه ٢٣٥٨١ لتليل . لتليل ٢٨٥٨١ الملك . الملك ١٣٥٨٢ من . ما ٥٥٨٤ لا يجوز . لا يوجد ١٠٥٨٤ خارج . خارجي ٤٥٨٥ عقيب . عقيب ١٠٥٨٥ نزلة . ونزلة ٣١٥٨٧ الله الله . سبحانه ٥٨٩ ٢٠ أحدهما . أحدهما ٢٥٥٨٩ فيه . منه ٢١٥٨٩ بنحو . بنحو ٣٣٥٨٩ أنها . أنها ما ٧٥٩٠ وصرح . أوصرح ٢٣٥٩٠ أخرى ٢٨٥٩٠ من . عن ١٦٥٩١ انه . التوا ٢٧٥٩٢ النار . النار ولكن وقع التصريح فيه بإيجاب العذاب الاخرى والظاهر ان مرجعه إلى الوعيد بالنار ٣٠٥٩٢ الطاغون . الطاغون ١٤٥٩٤ لم . لم ٥٥٩٦٤ نسبة . نسبة ٢٨٥٩٧ فروع . فروع ٢٥٩٨ يتصل . يتصل ٣٥٩٨ هنا زباده . في ابن ٢٠٥٩٩ ان . ان ٥٥١٠٠ الاستئناف . أو الاستئناف ١٤٥١٠١ يد . العرجيع . بد العرجيع ٣٠٥١٠١ جماعة . في جماعة ٢٣٥١٠١ لزوم . من لزوم ٧٥١٠٢ جزما جزم . جزم ٣٥١٠٣ وغيرها . وغيرها ١٠٥١٠٣ بدم . وبدم ٢٥١٠٣ فردى . فردى ٢١٥١٠٤ المذكور . المذكور ٢٥١٠٤ نسخه . في نسخه ١١٥١٠٥ التخيير . التخيير ٣١٥١٠٥ وهو من . ومن هو ١٦٥١٠٦ عينا . عينا وفي نهاية الاحكام الذين لا تلزمهم الحجة اذا حضر والجامع هل لم أن ينصرفوا أما الصبي والمرأة فلها ذلك وأما الباقر فلا قرب انه ان دخل الوقت وقامت الصلوة لزمهم الجمعة وان تحلل زمان بين دخول الوقت واقامة الصلوة ولا مشقة في الانتظار حتى تمام الصلوة لزمهم ذلك وان لحقتهم مشقة لم يلزمهم وجعل في التذكرة ونهاية الاحكام جميع الشروط اعدا الاسلام والمقل شرطا في الوجوب لا الجوزم قال قد بينا وجوب الجمعة على من سقطت عنه للمد لوحضر ١٧٥١٠٦ بالبعد . بالبعد والاعى ٢٦٥١٠٦ أتم . تم ٢٨٥١٠٦ خرق . خرق ١٨٥١٠٩ ذكره . ذكر ٢٨٥١٠٩ يأتي . يأتي ٦٥١١٠ أحدهما . أحدهما

٢٠٥١٢٢. وكان . والمقالة ٢٠٥١٢٢ ان كان . اذا كان ٢٠٥١٢٢ . الله تعالى ١٥١٢٢. قدما .
 قدما ١٥١٢٢ . لا يستقيم . يستقيم ١٣٥١١٢ تحقيق . تحقق ٣١٥١١٢ مع . يمكن ٢٢٥١١٢ قيد .
 التي ٢٠٥١١٢ . الله تعالى الله عليه . وآله ٢١٥١١٢ قال . حيث قال ٢٠٥١١٢ صريحا . صريحا
 ٢٠٥١١٢ . المؤمنين . المؤمنين ٤٥١١٥ . وقراءة ٢٦٥١١٦ . اشكالها . اشكالها ١٣٥١١٧ . عن .
 على ١٩٥١١٧ . تعيينه نظر . تعيينه نظر ٢٨٥١١٧ على ان . على ١٣٥١١٨ . يكون . يكونوا . ظه
 ٢٠٥١١٨ . اشكالها . اشكالها ١٣٥١١٩ . والا . ولا ٢١٥١١٩ . والارشاد . والاشارة ٢٥١٢١ . هذه .
 هذا ١٥١٢٢ . مبطلا . مبطلا لوصفه ٢٥١٢٢ . التكليات . التكليات ٨٥١٢٣ . المؤمنين . المؤمنين
 ١٧٥١٢٣ . جزأ . جزأ ٢٤٥١٢٣ . وفي بعضها . وفي بعض ٣٥١٢٣ . انقروا . انقروا ١١٥١٢٥ . أو بعدما .
 . وبعدما ٣٥١٢٦ . شديد . شديدا ٤٥١٢٧ انتهى قائل . انتهى ولم غرضه أيضا الرد على الشافي
 الآن يقول كلامه هذا بشر بالاستحباب ٨٥١٢٧ . لظنه . لظنه ٧٥١٢٨ . والمتى في الجماعة ٢٤٥١٢٩
 الحق . الحق ١٤٥١٣٠ . ولا . ولا ١٤٥١٣٠ . ويصلي . ويصلي ١٥٥١٣٢ . ولا تعلم . وتعلم ٣٥١٣٣ . الاجماع
 . أو الاجماع ٣١٥١٣٣ . يحضر . يحضر ١٣٥١٣٤ . أحدهما . أحدهما ٣٥١٣٥ . أحدهما .
 أحدهما ١٦٥١٣٥ . عبادة . عبادة ٢٨٥١٣٥ . ولو . ولو ١٦٥١٣٦ . بأحدهما . بأحدهما ١٧٥١٣٦ . صحيحة .
 صحيحة سابقة ٢٨٥١٣٦ . يجتمعان . يجتمعان ٨٥١٣٧ . السابقة . السابقة وان لم يكن سابقه ١٥٥١٣٧
 أحدهما . أحدهما ١٢٥١٣٨ . فكان . فكان ١٥٥١٣٨ . عليها . عليها الجمعة ٣٥١٣٩ . بالاجماع .
 الاجماع ٨٥١٤٠ . والمثقة . أو المثقة ١٤٥١٤٠ . البرأ . البرأ ١٣٥١٤٢ . انتهى . انتهى وفي صحيح
 الظلام مافي الذي لا يخلو عن قرب باعتبار اتحاد راوي هذه الرواية والمروي عنه مع اتحاد روايته
 الفرسخين عنه . وان بناء هذه التقدير على ملاحظة أضعف الناس في الأيام فانه ليس لكل أحد دابة
 فارهة وربما كان في الماشين ضفاف وربما كان اليوم تسع ساعات ٢١٥١٤٢ . الآخرين . الآخرين
 ٣٥١٤٣ . أومن . ومن ١٩٥١٤٤ . أنه هو ٢٠٥١٤٥ . برسم . يتم برسم ٢٦٥١٤٦ . نظر . النظر
 ٣٠٥١٤٦ . اذا . اذا ١٥١٤٧ . وان كانت . وامكان ١٢٥١٤٨ . مقتضاه . فقطضاه ١٥٥١٤٨ . لاقتضي .
 لا يقتضي ٣٠٥١٤٨ . و ٢٤٥١٤٨ . دون . دون ٢٣٥١٥١ . والاذان . والاذان الثاني ٢٩٥١٥٢ . كفية . كفية
 ١٠٥١٥٣ . وعلى . على ٢٩٥١٥٣ . مضاف . مضاف ١٢٥١٥٤ . جوازوا . جوازوا ٢٣٥١٥٤ . توجب . توجب
 ٢٩٥١٥٤ . وغاية وغاية . وغاية ٣٢٥١٥٤ . والمنقول . وهو المنقول ١٥١٥٦ . فاشكال . على اشكال
 ١٥١٥٨ . والامام . الاولى ١٥١٥٨ . ولا يمكن . والا ٢٥١٥٨ . ويتويها . ويتويها الاولى فان تويها لكافية .
 ويتويها الاولى فان تويها لكافية ١٥١٥٨ . المقاصد . المقاصد والغربة ١٨٥١٥٨ . ولا . والا
 ٢٢٥١٥٨ . ويتويها . ويتويها ٤٥١٥٩ . وجه . أوجه ١٠٥١٦٠ . أدركت . أدرك ١٩٥١٦٠ . تعدد .
 تعدد ٢٣٥١٦٠ . تحقق . تحقق ١٦٥١٦١ . أحد . أحدى ٤٥١٦٢ . الامام . مع الامام ٧٥١٦٢
 برواية . برواية ٢٧٥١٦٣ . والنهاية . والتهنئين . والتهنئين والنهاية ١٣٥١٦٤ . وبحواز . وبحواز
 ١٩٥١٦٤ . قويم . قديم ٢٧٥١٦٤ . أخبار . الاخبار ٢١٥١٦٥ . ممن . من ١٥١٦٨ . المبكرة . والمبكرة
 ١٨٥١٧٠ . واحد . واحدا ٩٥١٧٢ . ونذر . ونذر ٢٥١٧٦ . ثم يقرأ . ثم يكبر ثم يقرأ ٣٥١٧٦ . علم .
 العلم والعمل ٦٥١٧٦ . الناصريات . الناصرية ١٢٥١٧٧ . في الصدوق . للصدوق ٢٥٥١٧٧ . الجمعة .
 الجمعة ولا تعرف خلافا بين المسلمين في انها بعد الصلوة أو من قوله في الخطبتان فيما كان في الجمعة

[illegible]

٢٩٥ على ٢٩٥ الابه . الزابه ٢٩٦ ١٤٥ الفضل . الفضل ٢٩٨ ٢٣٥ كثير . كثير الشكظ
 ٢٩٨ ٢٩٨ الشيطان الرجيم . الشيطان ٢٩٩ ١٤٥ ذلك . ذلك قول ٢٩٩ ٢٣٥ واذا كرى . واذا كرى
 عنه ٢٩٩ ٢٣٥ ترا . ترا ٨٥ ٣٥٠ تدرا في . تدرا في ٣٠٤ ٩٥ وحيدظ ظر ٢٣٠ ٢٥ ذكرا
 ٢٣٠ ٢٥ والسجود . أو السجود ١٥٥ ٣١٠ بينهما . بينهما ٣١١ ٣١٥ كليه . كليه ٣١٢ ١٥ يقرأ
 . يقرأ السورة ٣١٢ ٢٥٥ كما . كما لفظ ٣١٣ ١١٥ يستوي . يستوي مسجده ٣١٤ ١٢٥ بلا استراحة
 . بلا استراحة ٣١٤ ٢٣٥ وذلك . وذلك ٣١٥ ٢٤٥ هنا عبارة مكرره ٣٣٣ ٣١٧ تنويان . تنويان
 ٣١٩ ٢٥ وقد . قد ٣١٩ ١٥٥ ونشهد أقام . ونشهد أقام ١٩٥ ٣٢٢ للأصل . الأصل ٣٢٢ ٢١٥
 بينه . بينه ٣٢٢ ١٦٥ والسبو . السبو ٣٢٢ ٢٨٥ الأحياط . صلو الأحياط ٣٢٤ ٢٦٥ أو . أو
 ٣٢٨ ٦٥ الركوع . الركوع بعد تجاوز سجده ١٥ ٣٣٠ الأدله . الأدله ٣٣٠ ٤٥ يقوى . يقوى ٣٣٠
 ١٧٥ وقال . قال ٣٣١ ٨٥ وقوع . وقوع ٣٣١ ١٣٥ إنما . إنما ٣٣١ ٢٧٥ هو في . هو في
 ١٩٥ بل . بل في ٣٣٥ ١٥ ظاهر . ظاهر ٣٣٨ ٢٤٥ كثرة . كثرة السبو ٣٣٩ ١٢٥ عدم . عدم
 التداخل ٣٤٠ ٧٥ واحدة . واحدة ٣٤٠ ١٥٥ فتاوى . فتاوى ٣٤٢ ٢٧٥ بالسبو . في السبو ٣٤٣ ٢٥
 لظن . الظن ٣٤٤ ٢٢٥ آتينا . آتينا ٣٤٨ ٢٤٥ يخالفونا ٣٤٩ ٢١٥ أو والزابه . والزابه
 ٣٥٠ ٦٥ والظاهر . الظاهر ٣٥١ ٨٥ الى . الى ٣٥٢ ٢٥ وقبمه . وقبمه على ذلك ٣٥٢ ٢٥ استدلو . حيث
 استدلو ٣٥٢ ٦٥ الثلاث . الثلاث قام ٣٥٤ ٢٦٥ رجل . عليه السلام رجل ٣٥٥ ٢٦٥ اضيف . اضيف
 ٣٥٦ ١٧٥ يانها . يانها ٣٥٧ ١٢٥ كل . امكن ٣٥٨ ٨٥ قضية . وقضية ٣٥٩ ٢٥ احدها . احدها
 ٣٦٠ ٣٦٥ الأخير . الأخير ٣٦٠ ٢٦٥ ينافي في . ينافي ٣٦٠ ٢٩٥ التذكر . التذكر ٣٦١
 ٣٥ الثقل . الثقل ٣٦١ ٢٦٥ والأقرب . الأقرب ٣٦٢ ٢٨٥ التحير . التحير ٣٦٣ ١٥ لثنية أوأثله
 . لثنية أوأثله ٣٦٤ ٢٨٥ فيه . فيه ٣٦٥ ٢٨٥ الخطور . الخطور ٣٦٦ ٢٨٥ نبي . نبي ٣٦٨
 ١٦٥ معارضيتها . معارضيتها ٣٦٨ ٢٣٥ بأن . بأن في ٣٦٨ ٣٣٥ اذا . اذا ٣٦٩ ٦٥ تردد . تردد
 فيه ٣٧٠ ٢٥ كان . كان قد ٣٧٠ ٧٥ المأموم . المأموم ٣٧١ ٦٥ على . على ٣٧٢ ١٤٥ مير الحنيف
 . مير الحنيف صح ٣٧٢ ٢١٥ وان لم . وان لم ٣٧٣ ٢٥٥ وغيرها . وغيرها ٣٧٣ ٢٥٥ نهاية الاحكام هو كما
 قال سمعت يقول في النفس المؤمنه ماته من الابل ٣٧٣ ٢٩٥ من . من ما ٣٧٤ ٢٩٥ وعلاؤنا . وعلاؤنا
 ٣٧٥ ٢٩٥ مضر . مضرين ٣٧٦ ٥٥ روى . روى ٣٧٨ ٢١٥ وقضيته . وقضيته ٣٧٩ ٦٥ مجرم . مجرم
 ٣٨٠ ٣١٥ أن كان . أن كان ٣٨١ ٨٥ قائته اوأثله . قائته اوأثله ٣٨١ ١٧٥ وفي . بل في ٣٨١
 ٣١٥ قال . نعم قال ٣٨٢ ٢٥ أو غيرها . أو غيرها ٣٨٣ ٩٥ يقضى انتهى . يقضى انتهى ٣٨٤ ١٠٥ انه . انه
 لو ٣٨٤ ١٧٥ تقدم الكلام . تقدم ظ ٣٨٤ ١٨٥ يكن . يكن ٣٨٥ ١٢٥ تقتلان . تقتلان
 ٣٨٦ ٢٢٥ عيسى . بن عيسى ٣٨٨ ١١٥ عن تحر . من تحرير ٣٨٨ ١٧٥ أخرى . أخرى ٣٨٩ ٢٦٥
 يحملها . يحملها ٣٩٠ ٦٥ القريبه العريه ٣٩٢ ٢٠٥ كان . كان ٣٩٣ ١٤٥ عه . عه ٣٩٣ ٢٠٥
 المقام . في المقام ٣٩٣ ٢٠٥ البادات . البادات ٣٩٣ ٢٢٥ يكون . يكون ٣٩٣ ٧٥ يتضيق . يتضيق
 ٣٩٤ ٢٣٥ ذلك . تلك ٣٩٥ ٢٢٥ الضروره . الضروري ٣٩٦ ١٠٥ اجبارهم . اجبارهم
 ٣٩٦ ٣٣٥ ونحوه . ونحن ٣٩٨ ٦٥ معرفتهما . معرفتهما ٣٩٨ ٢٥٥ مراعاتها فيها . مراعاتها فيها
 ٣٩٩ ١١٥ السابجه . السابجه ٣٩٩ ١٩٥ البيان عن أبي طالب . البيان ٤٠٠ ١٤٥ حوازي (١) . عدم

جواز ١٨٥٤٠٠ عدداً قدر . عدد القدر ٤٠٢ ٧٥ التريد . التريد ٤٠٢ ٣٢٥ منه ٠ من ٥٥٤٠٤ .
 . وقل . وقته ٤٠٦ ٧٥ الوقت . ولو نسبها مما صلى إيماناً بطلب منها الوقت . ولو علم تعدد الفأقت وأما هذه دون
 عدده على ثلاث وأربعين واثنين إلى أن يظن الوقت . الوقت ٤٠٧ ٧٥ عبادهم . عبادتهم ٤٠٨ ٢٠٥
 الأولى . الأولى ٤٠٩ ٢٩٥ هو . هل هو ٤٠٩ ٣٣٥ من لم . ومن لم ٤١١ ٢٥ حتى يطلب معه . يطلب
 معها ٤١٢ ١٣٥ بن . ابن ٤١٣ ٢٥٥ بأنها من بنت الأئمة صلوات الله عليهم . من بناتها من بنات الأئمة
 صلوات الله عليهم ولان أزواجهم ٤١٦ ٢٢٥ والختم . والختم ٤١٨ ٢٧٥ جاز . جاز لكن . ظ
 ٤١٩ ١٥٥ فوقنا . فدفعنا ٤١٩ ٣٢٥ من جواز . منه جواز ٤١٩ ٢٣٥ مساوئها . مساوئها ٤٢١
 ٧٥ واني . واني ٤٢٢ ٣٥ بد . بد ٤٢٢ ١٥٥ المذكرة . المذكرة ٤٢٢ ٣٠٥ انتهى
 . انتهى ٤٢٢ ٣١٥ يجوز . يجوز ٤٢٣ ٧٥ قالوا . قال ٤٢٥ ٢٣٥ معتبر . معتبر ٤٢٦ ٢٥ ظاهر .
 ظاهراً ٤٢٦ ٢٧٥ قال قاله . قال ٤٢٦ ٢٨٥ الشرائع . فوائد الشرائع ٤٢٧ ٢٦٥ ادري . ادري
 ٤٢٧ ٢٨٥ ملا . وملا ٤٣٠ ٢٢٥ المنفرد . بالمنفرد ٤٣٠ ٢٤٥ زيد . زيد ٤٣٠ ٢٥٥ محروموا
 ٤٣٢ ٢٣٥ ان . حيث ان ٤٣٢ ٢٧٥ أنه لا يجوز وقال به . لا يجوز وبه قال ٤٣٣ ٨٥ سواء . سواء
 ٤٣٤ ١٢٥ يجوز . يجوز ٤٣٦ ٣٠٥ فيه . فيه ٤٣٧ ٢٤٥ العباد . العباد ٤٣٨ ٢٥ التواضع
 . في التواضع ٤٣٨ ١١٥ صريح . ممكن هذا اليأس تلف من هاتس نسخة الأصل فليراجع ٤٣٨
 ١١٥ وظاهر . وجامع ٤٤٣ ٢٥ قام . قام الأصل ٤٤٣ ٤٥ أدرك . أدرك الأصل ٤٤٤ ٢٦٥ الكون
 . الكون في ممكن ٤٤٤ ٣٠٥ والتألق . والتألق ٤٤٦ ١٠٥ التوقيف . التوقيف ٤٤٦ ٣٢٥ مناظرات
 . ومناظرات (من خطه قده) ٤٤٧ ٢٧٥ خيرة . خيرة ٤٤٧ ٢٩٥ وعن . عن ٤٤٨ ٢٥ النافع
 . النافع والمعتبر ٤٤٨ ٣٥ قال . وقال ٤٤٨ ٢٢٥ لا يجوز . لا يجوز ٤٥٠ ٢٠٥ ابن . ابن ٤٥١ ٣٣٥
 كفاية . كفاية ٤٥٣ ٣١٥ لأوليين . لأوليين ٤٥٤ ٢٩٥ ان . انه ٤٥٤ ٣٢٥ الأصل . حاصل ٤٥٥
 ٤٥٥ لا بد . لا بد له ٤٥٧ ١٧٥ الخراساني . اي الخراساني (حاشية) ٤٦٠ ٥٥ وفي . وفي ٤٦٠ ٣١٥
 ومراعاة . ومراعاة الاحتياط ٤٦١ ٨٥ ان ظاهر . ظاهر ٤٦١ ٩٥ ولخطوه . ولخطوه ٤٦١ ٢٨٥ ذلك
 . كذلك ٤٦٢ ١٣٥ لو . ان ٤٦٢ ٢١٥ قيل . بد ٤٦٥ ١٥٥ الرضا . الرضا ٤٦٥ ١٩٥ أدرك
 . أدرك ٤٦٥ ٣٢٥ صرح حينئذ . صرح ٤٦٦ ٢٠٥ أدرك . أدرك ٤٦٦ ٢٣٥ وظاهر كلام . وظاهر
 ٤٦٩ ٣٣٥ بخطه . كذا بخطه ٤٧٠ ٣٥ عن . عن ٤٧٠ ٨٥ يؤم . يؤموا ٤٧٠ ٩٥ بالقيام . بالقيام
 ٤٧٠ ١٨٥ الاختان . في الاختان ٤٧٠ ٢٥٥ صلاة . صلاة ٤٧٠ ٢٦٥ تكامل . يتكامل
 ٤٧٠ ٢٩٥ بالتم والتم . بالتم والتم ٤٧١ ١١٥ التيمم . التيمم ٤٧١ ١٩٥ على . ان على ٤٧٢ ١٩٥
 الاسلام . محاسن الاسلام ٤٧٣ ١٧٥ القرآن . القرآن ٤٧٤ ١٩٥ وابن حمزة . ابن حمزة ٤٧٤ ٢٤٥
 المسجد . مسجد ٤٧٥ ١٨٥ يقض . يقض ٤٧٥ ٢١٥ أمير أحضر . أمير أحضر ٤٧٦ ٢٥ قال
 . قال ٤٧٦ ١٦٥ خاف . فيه ٤٨٠ ٢٥ والتغلب . والتغلب ٤٨٠ ٢٥ وشرحيها . وشرحيها
 والجعفرية وشرحيها ٤٨٠ ١٣٥ كذلك . انه كذلك ٤٨١ ١١٥ أمير المؤمنين . أمير المؤمنين عليه
 السلام ٤٨١ ٢٦٥ حتى . حتى ٤٨١ ٢٧٥ كان . وكان ٤٨١ ٢٩٥ في . في ٤٨٢ ٩٥ تستحب . كذا
 في نسخة الأصل ولعل الصواب ومن ان الخ او هي تستحب الخ فليراجع ٤٨٣ ١٠٥ ثم قال ثم
 قال ٤٨٤ ٢٢٥ عالمين . عالمين بذلك ٤٨٥ ١٢٥ كان . كانا ٤٨٥ ١٣٥ في . وفي ٤٨٦ ٣٥ بالاسلام

قد سقط من المتن هنا الفصل الرابع في صلوة الحروف لحوط صفة الحروف من الشرح فله ٤٨٦
 ١١* لا توجب الصلوة لا توجب ٤٨٦ ١٥* الشاهدان. الشاهدان ٤٨٧ ٢٥٥ عليه عليه وآله ٤٨٧*
 ٣٠* أحدها. أحدها ٤٨٨ ٢٣* أن المبر. أما المبر ٤٨٩ ٢٣* مبني. مبني ٤٨٩ ٢٦* الثاني. الثاني ٤٩٢
 ٣٠* والمسجد. والمسجد ٤٩٢ ٣١* الحائر. الحائر حقيقة لأن الحائر ٤٩٤ ١٩* فتونه. فتونه
 الظاهر ٤٩٥ ٢* في الشرائط. الشرائط ٤٩٥ ٢٩* قوي. قوي ٤٩٦ ٢١* نية. نية ٤٩٦ ٢٤* أحدها
 أحدها ٤٩٨ ٢٤* بالزرع. بالزرع ٤٩٨ ٣١* لا يخلوا. لا يخلوا ٤٩٩ ١٤* يتون. يتون ٥٠٠ ٣٠* مع
 أن. أن مع ٥٠١ ٤* في الثاني ٥٠٢ ٦* الست. الست ٥٠٢ ١٧* المتردد. المتردد ٥٠٥ ١٣* مشيا.
 مشيا ٥٠٥ ٢١* ليس. ليس ٥٠٦ ٣٥* للعدد. للعدد ٥٠٦ ١٥* علي. علي بن ٥٠٦ ٢٢* قصر. قصر
 قصر ٥٠٦ ٢٦* روحه. روحه ٥٠٧ ٤* قائم. قائم ٥٠٧ ١٠* وكذا. وكذا ٥٠٨ ٧* وعدم.
 وعدم اشتراط ٥٠٨ ١٢* بريدين. بريدين ٥٠٨ ٣٦* وماده. وماده ٥٠٩ ١٦* الحسن. الحسن به
 ٥٠٩ ٣١* من الحديث بإعادة الصلوة إذا. الحديث من الأمر بإعادة الصلوة إذا رجع عما ٥١٠ ١٢*
 سبعة. سبعة ٥١٠ ١٣* كتاب. كتاب ٥١٠ ٢٣* لاهل. لاهل لا يدرون هل ٥١٠ ٢٥* ظنهم. ظنهم ٥١٠
 ١٣* أذان. أذان ٥١٠ ١٤* من. من ٥١١ ٩* فمجموع. فمجموع ٥١١ ١٨* أحدها. أحدها
 ٥١١ ٢٠* القصور. القصور ٥١١ ٣٦* وينظر. وينظر ٥١٢ ٢٥* فوقها. فوقها ٥١٢ ٣١*
 بعد. بعد ٥١٣ ١١* وزروا. وزروا ٥١٣ ١٦* الزيادة. الزيادة ٥١٣ ٢٢* والصيغة. كذا في النسخة
 ومنها غير ظاهر فراجع ٥١٣ ٣٠* وليس. وليس ٥١٤ ٤* وهذا الوجه. كذا وجه فراجع ٥١٤ ٩*
 لا يشهد. لا يشهد ٥١٤ ١٤* قصر. قصر وفيه ٥١٤ ٢٤* يارسول الله صلى الله عليه وآله.
 يارسول الله ٥١٤ ٢٤* مظهر. مظهر ٥١٥ ١* عليه السلام. صلى الله عليه وآله ٥١٥ ٨* فيها. فيها
 ٥١٥ ٢٢* لاليوم. لاليوم ٥١٦ ٥٥* التكبير. التكبير ٥١٦ ٨* من. من ٥١٧ ١٦* ثبت. ثبت ٥١٧
 ١٩* لاختصاصها. لاختصاصها ٥١٧ ٢٢* حقت. حقت ٥١٧ ٢٣* دخلتها. دخلتها ٥١٧ ٢٣*
 بالصلوة. بالصلوة ٥٢٠ ٢٥* الظاهر. الظاهر ٥٢٠ ٣٥* قضى. قضى ٥٢٠ ٩* رواها. رواها ٥٢٠ ٢٣* كثر
 كثر. كثر ٥٢٠ ٢٨* مراجعة. مراجعة ٥٢١ ١* ادري. ادري ٥٢١ ٤* قوم. قوم ٥٢١ ٢٢* والفرض.
 والفرض ٥٢١ ٢٤* عن. عن ٥٢٢ ٣* قلائل. قلائل ٥٢٢ ٩* وعن. عن ٥٢٢ ٥٢*
 ٣٢* فيه. منه ٥٢٣ ١٣* والقام. والقام ٥٢٣ ٣٢* فكان. فكان ٥٢٤ ٢* بقدر الذي.
 مقدارا في ٥٢٤ ٤٥* مسير. مسير ٥٢٤ ١١* الجملة. الجملة ٥٢٤ ١٥* من. من ٥٢٥ ٣٥* وان. وان
 أقصر. أقصر ٥٢٥ ١٧* ويريد. ويريد ٥٢٥ ٢٦* يشغل. يشغل ٥٢٥ ٣٣* هنا. هنا ٥٢٦ ٥* على
 عن. عن ٥٢٦ ١٠* يتنعم. يتنعم ٥٢٦ ٢٤* ترك. ترك ٥٢٦ ٢٨* منها. منها ٥٢٧ ١٣*
 بالاستناد. بالاستناد ٥٢٧ ١٨* في. في ٥٢٧ ١٩* الصحيح. من الصحيح ٥٢٧ ٣٣* من. من
 ٥٢٨ ٢٠* لظاهر. لظاهر ٥٢٨ ٢٦* الرضيه. الرضيه ٥٢٨ ٢٧* أحد. أحد ٥٢٩ ١٧* قصد. قصد
 ٥٢٩ ٢٧* يقصر. يقصر ٥٣٠ ١٦* الوصف. الوصف ٥٣٠ ١٩* يومه. يومه ٥٣٠ ٢١* يحصل.
 حصول ٥٣١ ٢٣* يتوكله. يتوكله ٥٣١ ٢٨* بيت. بيت ٥٣١ ٣٣* ثبت. ثبت ٥٣٢ ٥* بات. بات ٥٣٢ ٥*
 على. على ٥٣٢ ١٢* عدم ارادة. عدم ارادة علم ٥٣٢ ١٥* فيلنوا. فيلنوا ٥٣٣ ١٢* وبينها. وبينها
 ٥٣٤ ٢٨* من. من ابن ٥٣٥ ١٦* جز. جز ٥٣٦ ١٤* يريد. يريد ٥٣٦ ١٤* الاستشهاد.

الاستشهاد ٢٢٥ ٥٣٦ البلد - البلد ٢٨٥ ٥٣٦ فيها - فيها ٣٣٥ ٥٣٦ المقاطر - كذا وجد فليراجع ٥٣٧
 ١٩٥ رجب - ربيع ٥٣٧ ٢٠٥ الرجوع - مرید - الرجوع ٢٧٥ ٥٣٧ يتم - يتم الراكب ١٢٥ ٥٣٩ اقوال
 الاقوال ٢٨٥ ٥٣٩ فيه - فيها ٥٤٢ ١٩٥ اربع - مقلد اربع ٣٥ ٥٤٣ المازم - المازم ٥٤٣ ٩٥
 ويلزمها ويلزمها ٥٤٣ ٢٠٥ انه - انت ٩٥ ٥٤٤ ذلت - زادت ١٤٥ ٥٤٥ رؤية - رؤية الجدران ٥٥٤٥
 ١٧ في - الى ٥٥٠ ١٥ لادراك - الادراك ٥٥١ ٢٣٥ دفع - فضى ٤٥ ٥٥٤ وحجتهم - وحجتهم عندى
 ١٢٥ ٥٥٤ شرط - من شرط ١٤٥ ٥٥٤ ولكن - لكن ٢١٥ ٥٥٤ قبل - قبل ٣٣٥ ٥٥٥ الحادي - الحادي
 عشر ٥٥٦ ١٥ الاجتزاء - الاجتزاء ٥٥٦ ١٥٥ وهو - هو ٧٥ ٥٥٧ بلدة - بلدة ٣٠٥ ٥٥٩ المصنف -
 المصنف له ١٠٥ ٥٦١ في - ان في ٣٦٥ ٥٦١ والاستبصار - والاستبصار ٩٥ ٥٦٤ يكون - يكون ٥٦٤ ١٤٥
 بعد - بعد ٥٦٤ ٢٣٥ الملك في الضميمة - في الملك والضميمة ١٩٥ ٥٦٦ في بلدة - بلدة ٢٤٥ ٥٧٠ الاقامة
 الاقامة ٥٧٥ ٣٢٥ لا يكونه - لا يكون ٥٥٧ ٢٠٥ والموضع - اوالموضع ١٥٥ ٥٧٧ يترخص - يترخص
 ٢٠٥ ٥٧٧ لم يترخص - لم يترخص ٥٧٧ ٢٢٥ او بطرا - ويطرا ٢٤٥ ٥٧٧ غزبة - غزبة ٥٧٧ ٢٩٥
 والوقوف - والوقوف ٢٩٥ ٥٧٩ رواها - رواها ٥٨٠ ١٢٥ بخصوصه - بخصوصها ٥٨١ ١٩٥ المصيبة - على
 المصيبة ٥٨١ ٢٦٥ لانها - لانها ٥٨١ ١٢٥ المصيبة - المصيبة ٥٨١ ١٩٥ المصيبة - على
 صم - تمت صام ٢٢٥ ٥٨٣ جزل - جزل ٥٨٤ ١٠٥ فان - اتم فان ٢٤٥ ٥٨٤ الراض - الراض الى ٥٨٤
 ٣١ صرحوا - صرحوا بذلك ٢٤٥ ٥٨٦ تعلق - انه تعلق ٥٨٦ ٢٥٥ يجب - لم يجب ٥٨٧ ١٥ الصلوة -
 الصوم ٢٣٥ ٥٩٠ ذهابه - في ذهابه ٥٩١ ٢٧٥ انه حال - حال ٥٩٣ ٣٠٥ ان فيه - ان فيه من
 ظ ٥٩٥ ١٩٥ عشر - عشر ٦٠٠ ٣١٥ وقد يعني - ويعنى ٦٠١ ٦٠١ يجب - يجب ٦٠١ ٦٠١ أي
 - الى ٦٠٣ ٢٠ الى - الا ٦٠٤ ١٠ ولوقصر المسافر افاقا - افاقا ٦٠٤ ١٠ الزائد - الزائد
 (تبيه) وقع في هذا المجلد وغيره (النزبة) بالعين المهملة والزاى المعجمة وصوابه (النزبة) بالعين
 المعجمة والراء المهملة كما في نسخة الاصل وهي نسبة الى الفرير على مشرف السلام والمراد بما لا يوجدناه
 بخط الشارح قدس سره في شرح الجفرية ويعلم ذلك بطبعة الكتاب الذي يدها وقبلها لا التزام الا ارج
 قدس سره بترتيب اسماء الكتب والمصنفين حسب اعصارهم وهاك رسالتان تسمى كل منهما (بالنزبة)
 بالمهملة فالمعجمة احدهما للعقيد وقد يقل عنها الشارح بعنوان الرسالة النزبة أو يصرح بانها للعقيد
 والثانية لا، حقق وقد ينقل عنها الشارح أيضا مصرحا بانها للعقيد كما انه وقع في هذا المجلد (النزبة)
 بالمعجمة فالمهملة وصوابه العكس فادرجاه قلته في جدول الخطا والصواب المتقدم اما الجدول الآتي
 هو لبيان ما وقع فيه لفظ (النزبة) بالمهملة فالمعجمة وصوابه بالعكس وافردناه عن المحل المتقدم للاختصار
 فالصايد هكذا «ص» علامة الصفحة والسين هكذا «س» علامة السطر ص ١٥ ص ٣٠ ص ١٦ ص ٢٠
 و ٢٤ ص ١٧ ص ٣٣ ص ٢١ ص ٢٤ ص ٣١ ص ٢٢ ص ١٧ ص ٢٢ ص ٢٨ ص ٣٣ ص ٢٩ ص ٢٢ ص ٣٠ ص ٥
 ص ٣١ ص ٩ ص ٣٠ ص ٢١ ص ١٨ ص ٣٣ ص ٢٢ ص ٢٩ ص ٣٦ ص ١٤ ص ٥٣ ص ١٠ ص ٥٤ ص ٤ ص ٥٦ ص ٨
 ص ٣٢ ص ٦٠ ص ١٩ ص ١١ ص ٢٥ ص ٣٠ ص ٧ ص ٢١ ص ٨٠ ص ٤ ص ٩٥ ص ١١ ص ١٠٠ ص ١٥ ص ٢٢
 و ٢٩ ص ٣٢ ص ١٠ ص ١٠ ص ٢٥ ص ٣٠ ص ١٠ ص ٢٣ ص ١٠ ص ٩ ص ١٠ ص ١٩ ص ١٠ ص ١٠ ص ١٠
 ص ١٠ ص ٩ ص ١٤ ص ١٤ ص ١٦ ص ٢٣ ص ١١ ص ١١ ص ٢٢ ص ١٨ ص ١٨ ص ١٨ ص ٢٢ ص ٢٢ ص ٢٢ ص ٢٢
 و ٢٩ ص ١٢ ص ٢٨ ص ٢٣ ص ٩ ص ٢٤ ص ٢٤ ص ١٣ ص ٢٤ ص ٢٨ ص ١٣ ص ١٣ ص ٢٢ ص ٢٢

الجزء الثاني

(من)

كتاب

مفتاح الكرامه في شرح قواعد العلامه

(وأوله)

(كتاب الصلوة)

نصيف العلامه الفاضل التحرير الشجر المحقق المدقق المتبع المتن

الأوحد مولانا السيد محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني

العالم الجاور بانجف الاشرف النروي جاً ومبتكراً

قدس الله سره الشرف

آمين

وفي أعلى كل صفحة منه ما يخصها من المتن المذكور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة
(كتاب الصلوة) ومقاصده أركمه (متن)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وبه نستعين)

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله المهجرين وربى الله تعالى عن عباده ومتبغ أجمعين وعن رواتنا متقين كبار الأئمة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وحمد الله جل شأنه ممن يقتض آثاره ويسلك سبيلهم ويهتدي بهداه ويحترم في زميرهم نه رحمن لدني ولآخرة ورحيمهم (قل لئن لم يكن من الله تعالى بتناج الكرامة

كتاب الصلاة

(الصلاة لغة لله) كما في (منسوخ) ولغته والمعنى والتذكرة ونهية لأحكام وتحريره والدين وغية المراد والمذهب البارع والتفجج وروض الجن (وفيها وفي المتن) قبل ثم أيضا لغة المصنف وفي (نهي الأحكام) أيضا (وحوشي التبيد) الدعاء أو التوبة وزد في (مذهب البارع) السجدة وفيه غلطي وجهه (أوضح) معصية لأن الصلاة هي لله، هدية أي منه سبحانه ومن غيره (وقل) جماعة هي منه الرحمة والاول أصبح لأن الخازن خير من لا تتحرك واقتضاء العطف بالخبرة في قوله تعالى أولئك عبيدكم صلوات من ربهم ورحمة ممنوع وقد ذهب بن هشام إلى جواز علم الخياصة مستهدا بهذه الآية الكريمة (والرحمة) هي رقة القلب والمصاف يقتضى الاحسان فمماها فيه مبيحته اما ارادة الاحسان أو الاحسان نفسه فعلى الاول صفة ذات وعلى الثاني صفة فعل وعلى التقديرين مجاز مرسل في ارادة الاحسان أو الاحسان إطلاقا لدل على

للمسبب وقد يجعل أجراءها عليه سبحانه بطريق التمثيل فلا حاجة حينئذ الى التجوز على التجوز
 (ويقي جامع المقاصد) المعروف والثابت ان الصلاة لغة الدعاء (وقدم صرحوا) بان لفظها من الانماط
 المشتركة فهي من الله سبحانه الرحمة ومن الملائكة الاستخار ومن الادميين الدعاء وزاد (في
 القاموس) حسن الثناء من الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله (قال) ولمسه من الاستعمال
 المجازي تضمنته معنى الرحمة لان كتب اللغة تجمع الحقيقة والمجاز من غير تمييز غالباً (قال) وفيه (٥)
 انها عبادة فيها ركوع وسجود وهذا هو المعنى فيكون حقيقة لغوية (وحكي) في الجهرة عن بعضهم
 ان اشتقاقها من رفع الصلاة في السجود وهو الظن الذي عليه الاليتان فهي فظة من بنات الواو
 أو من صليت المود بالثاء أى ليته لان المصلي يابن قلبه وأعضائه يخشوعه فهي من بنات الياء والمشهور
 على السنة العلماء ان المعنى شرها ليس بحقيقة لغة ولهذا عده الاصويون في المخاتق الشرعية التي هي
 مجازة لغوية وهو الذي تشهد به البدية لان أهل اللغة لم يعرفوا هذا الا من قبل الشرع فذكرهم لها
 في كتبهم لا يقتضي كونها حقيقة لان دأبهم جمع المعاني التي استعمل فيها اللفظ ولا يفرقون الفرق
 بين الحقيقة والمجاز انتهى كلامه لكن الظاهر انها متقاربة بالعين (وفي الذكري) ان أهل اللغة أوردوا
 الصلاة بمعناها الشرعي جاعليه أصلاً (وقال في المدايك) ان ابن الأثير ذكر لها في (نهايته) معاني
 (منها) انها العبادة المخصوصة والظاهر ان هذا المعنى ليس بحقيقة لغة لان أهل اللغة لم يعرفوا هذا
 المعنى الا من قبل الشرع وذكرهم له في كتبهم لا يقتضي كونه حقيقة لان دأبهم جمع المعاني التي
 استعمل فيها اللفظ سواء كانت حقيقة أو مجازية انتهى (وقال الاستاذ) آدم الله تعالى حراسته
 في (حاشيته) يمكن أن يكون لفظ الصلاة والركعة والحج والصوم والفعل وما يرادف هذه الانماط
 في لغة غير العرب صارت حقائق في العبادات المخصوصة في الشرع المتقدم على شرع الرسول صلى
 الله عليه وآله فان كبار العرب كانوا قبل الرسول صلى الله عليه وآله يصحون وكانوا يسمون ذلك حجاباً
 وكذا اليهود والنصارى كانوا يصلون بحسب شريعهم وكانت العرب تسمي ذلك صلاة وكان غير العرب
 يسمون ذلك بما يرادف ذلك اللفظ وكذا كانوا يصومون ويفسحون من الجنابة فلا يمد صبرورة
 تلك الانماط حقائق في عباداتهم قبل زمان الرسول صلى الله عليه وآله والرسول صلى الله عليه وآله
 غير بعض أجراء عباداتهم أو أكثرها ولا يقتضي ذلك تغير الاستعمال بحسب الحقيقة كما هو الشأن
 في المعاملات (فأمل) انتهى (ويقي الكلام) في كتابها بالواو كاز كوة قال البيضاوي كتبنا بالواو
 على لفظ المغنم قلت أى من يميل الالف الى مخرج الواو (واختلف) الفقهاء في تعريفها شرعاً ففى
 (المبسوط) انها عبارة عن أفعال مخصوصة من قيام وركوع وسجود اذا ضامت (ضامه خ ل)
 اذا كان مخصوص (قال) وفي الناس من قال انها في النسخ أيضاً الدعاء اذا وقع في محال مخصوصة
 والاول أصح انتهى وفي (التحرير وحواشى الشهيد والتفتيح) انها اذ كان موهودة مقترنة بحركات
 وسكنات مخصوصة يتقرب بها الى الله تعالى ونحوه ما في المنهى ونقصه في (غاية المراد) في عكسه
 بصلاة الاخرى وفي طرده بأذكر الطولف (قلت) ان أريد بالاقنوان التلازم من الطرفين
 ارتفع هذا المقض في الطرد ويرتفع في العكس ان قلنا ان وجوب تحريك الساء قائم هذه الذكر

﴿ الاول ﴾ في التلعات وفيه فصول (الاول) في أعدادها للصلاة أما واجبة أو مندوبة
فالواجبات تسع الترائض اليومية والجمعة والميدان والكسوف والزلزلة والآيات والظواهر
والأموات والمندوب وشبهه (متن)

وفي (المتبر وروض الجنان) عبادة مخصوصة تارة تكون ذكرا محضا وتارة فلا مجردا وتارة تجمعها
وفي (نهاية الاحكام) انها ذات الركوع والسجود (وفي القسري) انها أفعال مفتوحة
بالتكبير مشترطة بالقبة لقرية (وفي المذهب البارع) انها اذا كان معبودة مقترنة بمركبات وسكنات
معينة مشروطة بالطهارة والقبة والقرية (وفي حواشي الشهيد) قيل انها أفعال مشتملة بالتكبير والتسبيح
مفتحة بالتكبير محتومة بالتسليم الي غير ذلك مما ذكره (وفي جامع المقاصد) قل أن يقف تعريف
منها عن الخلل ومن أجودها تعريف (القسري) وقد أشرنا الى ما يرد عليه طردا ومكسا في المقدمة
التي وضعتها في الصلاة ثم زدتها فيه وقصت قصاراى قولنا أفعال مفتحة بالتكبير محتمة بالتسليم
لقرية (وأما زعيم) بأنه أعلم مما كان عليه ولا أضن عدم ورود شئ عليه انتهى (وقد تعرض (شارحا
الجفرية (والشيد الثاني) سيف روض الجنان الى حال هذا التعريف وما يرد عليه طردا ومكسا (وفي
المدارك) هي أشهر من أن يتوقف معناها على التعريف اللغوي (وفي القسري) انها تسمى التسبيح
والسبحة (وفي المنتهى) قد تجرد الافعال عن الاذكار كصلاة الاخرس وبالعكس كالصلاة بالتسبيح
والاقرب ان احلاق الفظ الشرعى فيما يجاز (وفي المتبر) وقوعها على هذه الموارد وقوع الجنس
على أنواعه وفي وقوعها على صلاة الجنائز ترد (وفي نهاية الاحكام) ان صلاة الجنائز مجاز شرعي
ولنوي (وفي جامع المقاصد) ان كلام الاصحاب في صلاة الجنائز مختلف ويرجح الحقيقة الاستعمال
وارادة الجواز نخرج الى دليل ومشهور كون الصلاة شرا حقيقة في ذات الأركان (وفي المدارك)
لا يفهم من احلاق الصلاة عند أهل العرف الا ذات الركوع والسجود (وفي روض الجنان) ان المشهور
انها في صلاة الجنائز حقيقة لتوبة مجاز شرعا (شرعي خ ل) انتهى وهذا الدليل والمحقق والمصنف
في الارشاد والشيد من أقسام الصلاة كما يأتي وظاهرهم انها في صلاة الجنائز حقيقة شرعية (قلت)
قد يستدل على ذلك بعدم صحة السلب (وفي كشف القم) ان المراد بها في عبارة الكتاب ذات
الركوع والسجود ولذا لم يذكر فيها صلاة الأموات وقولها عليها اما بالاشتراك أو بالجواز سواء كانت
من الصلاة لغة أو شرعا أو اصطلاحا (قوله) قدس الله تعالى روحه (الأول في المقدمات) بفتح الدال أو كسرهما
وهي ما يتقدم على الشهادة اما بتوقف نصرها عليها كذكر أنفسها وكيانها أو لا اشتراطها بها أول كونها
من الكلمات لها السابقة عليه (قوله) قدس الله تعالى روحه (الصلاة) ما واجبة أو مندوبة وكل معها
اما بأصل الشرع أو سب من المكلف ولا منه كما نهى على ذلك في (المبسوط والتحرير وكشف
القم) كالأيام فرائضها وبواقي في الأول وكللزمات وصلاة الاستغاثات والحاجات في الثاني
وكسلة الآيات وصلاة الشكر في الثالث (قوله) قدس الله تعالى روحه (فالواجبات تسع الفرائض
اليومية والجمعة والميدان والكسوف والزلزلة والآيات والظواهر والاموات والمندوب وشبهه) وكذا قال
في التذكرة (قال) الشيد في حواشيه يرد عليه ان الجملة من الحسن وقد ترك القضاء وهو خلاف
الأداء ولما عداه في الصوم قسما : يا (وقال) المحقق الثاني وجماعة يرد عليه ان الكسوف والزلزلة

والمندوب ما عداه والقرائن اليومية خمس الظاهر أربع ركعات ثم العصر كذلك ثم المغرب ثلاث ركعات ثم المشاء كالظهر ثم الصبح ركعتان وتتصف الرباعية خاصة في السفر

دخلتان في الآيات وان الأولى عد المنذور وشبهه قسما واحدا لكنه قال (في جامع المقاصد) ان المشهور عد الكسوف والزلزلة أقساما ثلاثة (وفي المراسم) اليومية والجمعة والعيدين والآيات وصلاة الأموات وفي (الشرائع والتافع والمعتبر) والأرصاد والفخرية (تسم) اليومية والجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والطواف والأموات والمنذور وشبهه (وفي المنتهى) تسع اليومية والجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والآيات والطواف وما يوجبها الإنسان على نفسه بنذر أو عهد أو يمين انتهى وهي كما ترى ثمانية الا أن يتكلف وفي (المدروس واللمعة والبيان والجفرية) أنها سبع اليومية والجمعة والعيدين والآيات والطواف والجنائز والمترنم بنذر وشبهه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد والمسالك والروض والمدارك) ان ماضيه الشهيد أولى على تأمل منهم في عد صلاة الجنائز وفي (روض الجنان) يمكن كون ذكروها بنى عن التجوز كما ذكرها وضوء الحائض وضوء من أقسام الوضوء (وفي كشف القاتم) أنها تسع الفرائض اليومية ومنها الجمعة وهي خمس والسادسة العيدين والسابعة صلاة الكسوف والزلزلة والآيات والثامنة صلاة الطواف الواجب والثاسعة المنذور وشبهه وفي (المسالك والروضه) يدخل في شبه المنذور صلاة الاحتياط والقضاء مع احتمال دخولها في اليومية (وفي المدارك) يندرج في اليومية الأداء والقضاء وصلاة الاحتياط وفي (روض الجنان) المراد بشبه المنذور ما حلف عليه أو عهد أو تحمل عن التبر ولو باستئجار وصلاة الاحتياط فإنها غير اليومية مع احتمال دخولها فيها (وفي جامع المقاصد) المراد باليومية صلاة اليوم واليلة قليلا لأن معظمها في اليوم وليست الجمعة منها بل هي نوع برأسه وان كانت بدلا من الظهر والظاهر ان قضاء اليومية داخل فيها لانهما ساهما الى الأداء والقضاء وكذا قضاء غيرها (وفي كشف القاتم) اليومية أداء وقضاء ولو كان قضاء الولي من الميت وغلب اليوم على الليل والنسبة على النسبة (وصلاة الاحتياط) اما من شبه المنذور أو من اليومية والواجبة بالاستئجار اما من أومن اليومية أو من صلاة الآيات أو الطواف (وقال) في قول المصنف المنذور وشبهه اما أن يكون معناه المنذور وشبهه منها أو صلاة المنذور وشبهه على أن يكون المنذور مصدرا والجمع والاضافة والاضافة من اضافة الخاص الى العام أو الصلاة المنذور والتذكير لكون الصلاة مصدرا (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمندوب ما عداه) قد أجمع أهل العلم على ان ما عدا ما ذكر ليس بواجب ما عدا أبي حنيفة كما في (المعتبر والمدارك) وفي (المنتهى) اجماع أصحابنا وأكثر أهل العلم وفي (التذكرة) قاله العلماء وفي (الذكرى) الاجماع عليه (وفي الخلاف) قال جميع الفقهاء ان الوتر ستة الا أبا حنيفة فإنها فرض عنده وقال أصحابه انها عتد واجب وقال (ابن المبارك) كما في التذكرة ما عتلت أحدا قال الوتر واجب لا أبا حنيفة (وقال فيها وفي المنتهى) قال حماد بن زيد قلت لابي حنيفة كم الصلاة فقال خمس قلت فلو تره قال فرض قلت كم الصلاة فقال خمس قلت قالوتر قال فرض قلت لا أدري تملط في الجمعة أو التفصيل (قال في المنتهى) وهذه السخريه غير لائقة بأبي حنيفة وهي عنده ثلاث ركعات بسلمة واحدة لا يزاد عليها ولا ينقص وأول وقتها بعد المغرب والمشاء مقدمة وآخرة الفجر (قوله) قدس الله تعالى روحه (الفرائض اليومية خمس الظاهر) وهي أرلها كما هو ظاهر الأصحاب

والنوازل الراهية أربع وثلاثون ركعة ثمان للظهر بعد الزوال قبلها وثمان للعصر قبلها (متن)

في مواضع متعددة وبه نطقت الأخبار كبر زارة عن (الباقر) عليه السلام وتعام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في مباحث القضاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنوازل الراهية أربع وثلاثون ركعة ﴾ اجماعا كما في (الاتصاف) الخلاف والمذهب البارغ وغاية المرام وبحسب البرهان) وفي (المستبر) انه المشهور عندنا وفي (التذكرة) انه ثابت عندنا وفي (المختف) لم يفت فيه على خلاف وفي (كشف الرموز) عليه عمل الاصحاب وهو المشتهر بينهم وفي (الفرس) عليه تنوي الاصحاب وفي (فوائد الشرايع) انه الاشهر في الروايات والمروفي في المذهب وفي (الذكرى) انه مشهور لا نعلم فيه مخالفا وفي (المدرک) انه مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا وفي (التفتيح وجامع المقاصد والجفرية والروضة) انه المشهور وفي (الشرايع والتافع) انه الاشتهر وفي (كشف الرموز والذكرى والروض والمساكن والروضة) ان في مقابلة المشهور أخبارا تدل على التقيصة فتصل على ان ذلك المدد أكد استحبابا وعن البرزخى انه لم يذكر الوتيرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثمان للظهر بعد الزوال قبلها وثمان للعصر قبلها ﴾ ظاهره انها نوازل للصلوات وعليه عمل الطائفة (كما في المذهب البارغ كما يعطيه آخر عبارته وتأتي الاشارة اليها) وفي المدرک وشرح المفاتيح) انه المشهور كما يأتي وفي (أمالى الصدوق) ان من دين الامامة الاقرار بأن نافذة العصر ثمان ركعات قبلها الخ فأضافها الى العصر لا الى وقت (وهو) ظاهر كل من أضافها الى الفريضة وهو الاكثر وظاهر كل من جعلها تابعة لفريضة ويظهر ذلك من لفظ كلامهم في المقام وفي الاوقات حيث يقولون نافذة الظهر نافذة العصر نافذة المغرب وكذا في بحث القصص حيث يقولون تسقط نوافل الظهر ين تسقط نوافل الظهر والعصر في غير ذلك مما يظهر على المتتبع وبعض العبارات التي تحتل أو يظهر منها انها نوافل لافاقات كعبادة (المنعمه) والنهاية والخلاف والمبسوط وجل السيد والوسيلة والتنبية والسرائر والشرايع ولا يشد والمختلف وذكرى وغيرها) حيث قيل فيها ثمان قبل الظهر وثمان بعدها قبل العصر كما ورد مثل ذلك في معظم الاخبار قد أضيفت النوافل فيها الى الفرائض في مواضع عديدة وفي (مدرک) عدد ن قال المشهور ان نافذة الظهر ثمان ركعات قبلها ونافذة العصر ثمان ركعات قبلها قل ليس في الروايات دلالة على التمييز بوجه وانما المستفاد منها استحباب صلاة ثمان ركعات قبل الظهر وثمان بعد العصر من غير اضافة الى الفريضة فينبغي الاقتصاد في نيتها على ملاحظة الامثالها خاصة تنبي) وفي (كشف الغم) ان في (النخبة) الاكتفاء في نيتها بصلاة ركعتين مدد فقرة الى ثلثة تعالى في أجد ذلك فيها وانما الموجود فيها وية ذلك أصلى ركعتين من نوافل الظهر لندسه فقرة الى ثلثة تعالى وكذا قال في نوافل العصر والمغرب (ود) ذكره نصف من تعيين ثمان ركعات للعصر هو مشهور في ارشاد الجفرية والمدرک وقد سمعت في (الامالى) من ١١ من دين الامامية) وفي ١٢ من المذهب البارغ) الضابط على العمل به حيث قال أولا خلت لاجد على ثلاثة ١٠ (لاوب) الذى عليه عمل الطائفة وهو خبر الحارث بن النعمية (النائى) قول أبي علي هو رواية حنين بن محمد (ثم قال) ويظهر الفرق بين القولين في فصلين الاول في السندون لا من اذ ندرن بصبي نافذة العصر وجب على القول الاول ثمان وعلى الثاني ركعتان الخ (لكن) في الذكرى من معظم

وللمغرب أربع بعدها وللشاه (الآخره خ) ركعتان من جلوس تمدان بركمة
(واحدة خ) (متن)

لا خبر ولمصنفات خالية عن التحين للمصر وغيرها وإن المشهور كونها قبل العصر (ثم) حكى فيان
الرودى قل عن بعض الاصحاب انه يجعل الست عشرة للظهر (ثم) قال ان الراوندى صحح
المشهور (ثم) قل فيها عن السكاكيب انه جعل قبل العصر ثماني ركعات منها العصر ركعتان قال وفيه
اشارة الى ان الزايد ليس لما (قلت) قال الصدوق في الهداية واما السنة والثالثة فأربع وتلاثون
ركعة منها ثمانية الظهر ستة عشر ركعة ثمان قبل الظهر وثمان بعدها قبل العصر انتهى وحكى ذلك عن
ظاهر الجامع (ين) يدل على المشهور ما رواه الصدوق في الطل ان عبد الله بن سنان سأل (الصادق)
عليه السلام لاى علة اوجب رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الزوال ثمان قبل الظهر وثمان قبل
العصر قل عليه السلام لتكيد الاشارة لأن الناس لو لم يكن الا أربع ركعات الظهر لكانوا
مستغنيين بها حتى كان يقومهم الوقت فلما كان تأتي غير الفريضة أسرعوا الى ذلك لكثرة وكذلك
التي من قبل العصر ليسرعوا الى ذلك لكثرة فأمل جيدا (وكذا) خبر العيون على ما نقله الاستاذ
فقه قل انه كعبارة الامالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللمغرب أربع بعدها) مقدمات على
سحني التكر كما في (المقنة والمصباح والمنتهى والتذكرة والتحرير والموجز الحاوي وكشف الاتباس
وحاشية الفضل الميمني وحاشية المدارك) وفي (الذكرى) تقديمها عليها وتأخيرها عنها الكل حسن
(قال في الذكرى) ورواية جهم عن الكاظم عليه السلام حيث قال رأيت سجد بعد الثلث يمكن حملها
على سجدة مطلقة وان كان بعيدا (وفي كشف الاتباس عن الهادي) عليه السلام انه قال ما كان
أحد من أباي يسجد الا بعد السابعة وفي (التذكرة والذكرى وارتداد الجعفرية والمدارك) يكره
الكلام بين المغرب ودهقته وفي (المقنة والتهديب) الاولى المبادرة الى النافذة قبل التعقيب وبعد
التسبيح وفي (الذكرى والروض) الاولى المبادرة قبل كل شئ سوى التسبيح (قال في الذكرى)
وتقل عن المفيد مثله (قلت) هذا لم يذكره المفيد في هذا المقام وانما ذكره في كيفية الصلوات
فنيا قلته عنها في المدارك قصور وسياي تمام الكلام عند ذكر أوقات التوافل (ين) استدلل
الشيخ في (التهديب) لما في المقنة بتغير أبي الملا عن الباقر عليه السلام وليس بواضح الدلالة
على ذلك (وليسلم) ان خبر أبي الفوارس يدل على كراهة التكلم بين الأربع ركعات التي بعد
المغرب (قال) في تشرح المفاتيح أفنى به الفتاه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللشاه ركعتان
من جلوس تمدان بركمة واحدة) هذا ذكره جميع الاصحاب الذين عتروا على كتبهم ويجوز القيام فيها
كما في (لقدروس والبيان للقمعة وحواشي التهذيب وجامع المقاصد والجعفرية وشرحا والروض والمسالك
وجمع اليرهان والمفاتيح) وحكى عن (الجامع) بل في (الروضة وحاشية المدارك) ان القيام أفضل
(وقر به) في جمع اليرهان (ونسب) في المدارك وتشرح المفاتيح أفضلية الجلوس الى جماعة واحتمل
فيها الامرين (وفي الروض) الجلوس أفضل (وفي المسالك) الاصل فيها الجلوس (وهل) تمدان
بواحدة ذكرنا من قيام فنى (اليان وجامع المقاصد وفوائد الشرايع والعزيم وارتداد الجعفرية
وحاشية الجامع والمفاتيح انهما تمدان كذلك أيضا بواحدة) وفي كشف المقام نسب الى القليل قال

والوترية بعدها وبعد كل صلاة يريد فعلها وثمان ركعات صلاة الليل وركعتا الشفع وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر (متن)

وهو بعيد في (شرح المفاتيح) ان بعض العلماء توهم ان ركعتي النافلة من نوافل المغرب الأربع (قوله)
 قدس الله تعالى روحه ﴿ ركنية بعدها وبعد كل صلاة يريد فعلها ﴾ عقيب فرض المشاء (اما
 الاول) فأتناقي في الفنيه وكشف اللثام (واما الثاني) فقد صرح به في (المقننة والنهاية والسرائير
 والتذكرة والمسالك والروضة) ونسبة في التحرير الى الشيخ وعبارة للبسوط ليست صريحة في ذلك
 (ونقله) في كشف اللثام عن الجامع (وفي المدارك) ذكره الشيخان واتباعها ولم انف على مستنده
 اشبهى (واستثنى) في حواشي الشهد والتعليق فافقه شهر رمضان فجعل الوترية قبلها وهو ظاهر الامة
 (وحكي) في المختلف والبيان عند ذكر نوافله من سلاسل والنسخة التي عندي فيها سقط في المقام لكن في
 (كشف اللثام) ان ماعنده من نسخ (المراسم) موافق للمشهور (وقال في المختلف) ذهب الشيخان وايو
 الصلاح والقاضي واتباعهم الى ان الوترية بعد هذه النوافل يعني نوافل شهر رمضان وقال فيه انه
 المشهور (قلت) ونسب الى المشهور ايضا في الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام (وفي البيان)
 انه اشهر (وفي الروضة) الكل حسن (وفي المسالك) فيه وجهان (ونسب) في المختلف والذكرى الى
 مصباح الشيخ استجاب ركعتين بعد الوترية ونسب السجلي الى الشذوذ وقال (المصنف) لا مشاحة
 في ذلك لان لهذا وقت صالح لتتفلق اجازاتها قبل الوترية وبعدها (قلت) الموجود في المصباح
 ثم صل الوترية وهي ركعتان من جلوس يتوجه فيها بما تقدم ذكره وتصلان بركة (ثم قال) ما يستحب
 له بعد المشاء الآخر من الصلاة يستحب أن نصلي ركعتين قرأ في الاولى الحمد وآية الكرسي
 والحمد وفي الثانية الحمد وثلاث عشرة مرة التوحيد وأربع ركعات مروية عن النبي صلى الله عليه وآله
 الى أن قال فاذا أدى الى فراشه وليس في ذلك فعل شيء بعد الوترية (ولعلم) انه يتد وقت المشاء
 اجماعا كما في (المنتهى وظاهر المختار) كما يأتي بيان ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ وثمان ركعات
 صلاة الليل وركعتا الشفع وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر ﴾ أما كون صلاة الليل ثمان ركعات فأتناقي
 كما في (الخلاف) وكشف اللثام وشرح المفاتيح وظاهر الفنيه (وفي الذكرى) لا نعلم فيه خلافا وفي
 (التذكرة) انه المشهور عندنا ومثل ذلك قيل في كون الشفع ركعتين والوتر ركعة (وفي الخلاف)
 ان الوتر مفصولة عن الشفع اجماعا وفي (المنتهى) انه مذهب طائفة وقال في (التذكرة) عندنا
 وفي (كشف اللثام) اتفاقا منا كما هو الظاهر وفي (المدارك) وجمع البرهان) انه المعروف من مذهب
 الاصحاب (وفي الذكرى) انه أشهر الروايات وانه المشهور بين الاصحاب (وفي المدارك) لو قيل
 بالخبر بين الفصل والوصل كان قويا واستدل عليه بما يأتي ان شاء الله تعالى (وهذا) هو الذي فهمه
 شيخه المولى الاردبيلي في مجمع البرهان قال الجمع بالخبر حسن كما هو مذهب العامة ولكن ما عرفه مذهبا
 لاحد من الاصحاب (ولعلم) ان صلاة الليل تطلق على الاحدى عشرة ركعة كما في (الخلاف)
 وغيره بل في (المنتهى) عددها في المشهور احدى عشرة ركعة وعلى الثالث عشرة كما صرح به جماعة ونطلق
 الوتر على الركعات الثلاث والركعة الواحدة ومن أطلقها على الركعة الواحدة وأطلق الشفع على الركعتين
 قبلها (الصدوق) في كتبه الارسة (العنقية والهداية والامالي والمقنن) والفقيه والشيخ والسيد في جمل

والديلمي والحلي أبو المكارم والتميمي والطوسي والعجلي وسائر المتأخرين وفي (المدارك) ان المستفاد من الروايات الصحيحة ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا للركعة الواحدة الواقعة بعد الشفع كما يوجد في عبارات المتأخرين (قلت) كانه لم يلحظ مطاوي عبارات القدماء ومن لحظ البحار والوسائل والوافي علم ان الاخبار التي أطلق فيها الوتر على الواحدة كادت تبلغ أول المقود نعم الاخبار التي يستفاد منها ان الوتر اسم للركعات الثلاث ربما نافت عن أرصين خبرا وفي (شرح المفاتيح) أنها تطلق الوتر على الركعة الواحدة اطلاقا شايها أما حقيقة شرعية أو متشرعية أو مجازا شرعا (قلت) ظاهرة كثر علمنا انه حقيقة شرعية في الركعة الواحدة يظهر ذلك من لحظ المقننة والمراسم والمعتبر فهي كالشرعية في ذلك ونحوها الفقيه والمداية والامالي وقد سمعت ما في الخلاف والتذكرة وغيرها فلا تثبت الى ما ذهب اليه الفاضل وصاحب المدارك وصاحب القنوية والشيخ محمد بن الشيخ حسن من أنها حقيقة في الثالث (بيان) لم يفصل أبو حنيفة وأصحابه بين الركعات الثلاث (وعن الصادق عليه السلام) ان شئت سلمت في ركعتي الوتر وان شئت لم تسلم (وأجاب) عنه الشيخ في الهذيب (تارة) بالحل على التقيية (وتارة) بأن السلام التخيير فيه هو السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لتتحقق الخروج بالتسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين (وتارة) بأن المراد بالتسليم ما يستباح به من الكلام وغيره نسبية للمسبب باسم السبب (مثل) ما روى منصور عن مولى لأبي جعفر عليه السلام قال ركعتا الوتر ان شأنا تكلم بينهما وبين الثالثة وان شأنا لم يفضل (قال في الذكرى) وكل هذا محافظة على المشهور (قلت) غاية التخيير بين التسليم وعدمه وهو لا يقتضي الوصل خصوصا على عدم وجوبه بالخروج من الترائض (وأما) خبر كردويه سأل البغدادي عن الوتر فقال صله فيحتمل الامر من الصلاة أو التقيية والوصل السوري قبة أو استعجابا (وليعلم) ان عومات الاخبار والاجاعات المستنيضة مع نص أكثر الاصحاب دالة على استعجاب القنوت في الركعة الثانية من الشفع ولم تعرف الخلاف في ذلك لاحد من الاصحاب قبل الشيخ البهائي كما اعترف هو بذلك (قال) في حاشية مفتاح الفلاح القنوت في الوتر انما هو في الثالثة وأما الاوليين المسابتين بالشفع فلا قنوت فيما استدلت على ذلك بصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي الشتاء والغداة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة (قال) وهذه القائدة لم يبن عليها علمنا انتهى (قلت) به على ذلك قبل (صاحب المدارك) كما يفهم ذلك من مطاوي كلامه لكنه ليس صريحا في ذلك وبعده (الفاضل الحرساني والمحدث البحراني) لمكان الخبر المذكور (قالوا) ان القنوت مرف بالام وخبره قوله عليه السلام في الركعة الثانية وفي المغرب طرف لثو فيصير التقدير على هذا قنوت المغرب في الركعة الثانية وقنوت الوتر في الركعة الثالثة لا في غيرها (ونحن نقول) خبر المبتدأ قوله في المغرب وكذا قوله في الوتر كما صرح بذلك في خبر وهب حيث قال الصادق عليه السلام القنوت في الجمعة والعشاء والعتمة والوتر والغداة فمن تركه رغبة عنه فلا صلات له ونحوه أخبار أخر قبل هذا بصير التقدير القنوت في المغرب لا في غيرها حال كونه في الثانية وفي الوتر لا في غيرها حال كونه في الثالثة فيحمل على تأكد الاستعجاب في الاربعة المذكورة كما صرح به الاخبار الكثيرة ولا يؤزم مخالفة الضرورة اذ الاستعجاب في غير الاربعة المذكورة ثابت (ولئن سلمنا) ما قالوه من التقدير وأعرضنا عن الاخبار الاخر الصريحة بخلافه كما سمعت (قلنا) يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة لانه فرد فخر لانها

وتسقط في السفر نوافل الظهرين والمشاء (متر)

متردة مفصولة وقد اشتهر ان القنوت اما يكون في كل ركعتين لا انه لا يستحب في ثانية الشفع أو لجواز حملها على ما اذا صلاها موصولة ولو على ضرب من التقية كما ورد ذلك في بعض الاخبار أو على ان المراد تعليم ابن الزهري الثالثة لا الثلاث كما يرضه العامة (ثم) ان خبر رجاء الضحاك نص صريح في أن الرضا عليه السلام كان يعتق في الثانية من الشفع وضعه منجبر بالصومات المشتملة على لفظ كل صلاة فريضة ونافلة في الاخبار والاجاعات وبطل الاصحاب كما اعترفوا به (بل) صرح جماعة كثيرون ان في الثلث ثلثة قنوتات منهم المحقق في المتبر الى غير ذلك من المرجحات (على) ان هذا الخبر قد وقع في سنده اضطراب في الاستبصار حيث رواه عن فضالة عن ابن مسكان عن (الصادق) عليه السلام وفضالة لا يروي عنه (ثم) ان ابن سنان وان كان الظاهر انه مبد الله الا انه لم يصرح به وهذا يقال في مثل المقام وقد استوفينا المسكلام في بحث القنوت (وقوله) قدس الله تعالى روحه (وتسقط في السفر نوافل الظهرين ونافلة المشاء) اما سقوط نوافل الظهرين فاجابي بكافي الخلاف والسرائير والروضة وجمع الفايذة والبرهان وظاهر الفتي (وهو مذهب علاننا كما في) المتبر والمتنبى والذكرى (ومن دين الامامية كما في الامالي ولا خلاف فيه كما في) ارشاد الجفرية والروض والمدارك وشرح المفاتيح (وفي كشف الثام) له اجاع (وأما) سقوط نافلة المشاء اعمى الوتيرة قد نص عليه جمهور الاصحاب وقتل عليه الاجاع (في السراير) وظاهر (الفتي) (وهو مذهب علاننا كما في) المتنبى (المشهور كما في) التذكرة والخلف والذكرى والتفتيح وجامع المقاصد وارشاد الجفرية والمزبه وفوائد الشرايع والروض والمساك والروضة وجمع البرهان وفي رسالتصاحب المعالم وشرحها) ونسب الى الاكثر كما في (المدارك وكشف الثام وشرح المفاتيح) (وذهب) الشيخ في النهاية وأبو العباس في المذهب البارع الى جواز فعلها (وهو ظاهر الفتي والعلل واليهون (وهو) المنقول عن الفقه الرضوي والفضل بن شاذان (وفي الامالي) ان من دين الامامية انه لا يسقط من نوافل الليل شيء (وفي الخلاف) لا تسقط عن المسافر نوافل الليل اجزاء (وقوله) الشهيد ان في الذكرى والروضة واستجوده المولى الاردبيلي في جمعه وتلميذه صاحب المدارك لولا الاجاع في الاول ولولا عدم صحة سند الخبر الدال على عدم السقوط في الثاني (وفي كشف الرموز) ان اجاع المتأخر (•) على السقوط ممنوع (وظاهر) المتبر والتذكرة والتحرير التردد حيث لم يحكما فيها بشيء بل اقتصرا في الثلث على قتل الخلاف كما صنع الصيرفي في غاية المرام بل قد يظهر ذلك من النافع (وفي الكفاية) في الوتيرة تردد (وفي كشف الثام) قد يفهم التردد من النافع والجامع والتحرير والتذكرة (هذا) وفي الحواشي المنسوبة الى الشهيد في سقوط الاربع الزايدة يوم الجمعة نظر (وفي الموجز الحاروي وكشف الألباس) سقوط الاربع الزايدة يوم الجمعة (وفي الذكرى وجمع البرهان والمدارك) الظاهر عدم سقوط النوافل في الاماكن الاربعة (وقيل) عن الشيخ نجيب الدين ابن تاعن شيخه ابن ادرس انه لا فرق بين أن يتم الفريضة أولا ولا بين أن يصلي الفريضة خارجا عنها ونافلة فيها أو يصليها معانها انتهى (ولا يخفى) انه يشكل الحكم بعدم سقوطها فيها اذا صلى الفريضة خارجا عنها خصوصا مع تأخر النافلة أو مع تقدمها اذا كان من نيته صلاة الفريضة

(•) يعني ابن ادرس

وكل التوافل ركعتان بتشهد وتسليم هذا الوتر وصلاة الأعرابي (متن)

خارجا عنها فأمل (وقال في الخلاف) قال الشافعي يجوز للمسافر أن لا يتنفل ولم يعز بين توافل الليل والنهار ومن الناس من قال ليس له أن يتنفل أصلا انتهى (بيان) يدل على مختار النهاية ما رواه في الفقيه والمثل عن الفضل بن شاذان عن (الرضا) عليه السلام قال إنما صارت المشاء مقصورة وليس يترك ركعتاها لأنها زيادة في التحسين تطوعا ليتم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتان من التطوع وهو خاص مطل والسند معتبر أو صحيح لأن عبد الواحد وعلي ابن محمد شيخا أجازة (وروى) الصدوق في السيون عن رجا بن أبي ضحاك القمي صاحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى خراسان أن الرضا عليه السلام كان يصلي التوبة في السفر (وهذه) الرواية معتد عليها مقبولة مشتهرة مشتملة على أحكام معلومة مفق بها عند الفقهاء (وقد يدل عليه) صحيح الحسن بن محبوب عن أبي يحيى الخياط أنه سأل الصادق عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر فقال يابى لو صلحت النافلة بالنهار في السفر لمت الفريضة حيث قيد السائل بالنهار (ومنه) يظهر أنه كان معتقدا أن القبلة لا تترك نافلة وكان شكه ورهيه في النهارية والمعصوم عليه السلام قرره على جوابه حيث قيد الجواب بالنهار (الا أن يقال) قوله عليه السلام لو صلحت تليل وهو يقتضي الصوم بالنسبة إلى كل مقصور والمشاء مقصورة لكن هذا فرع كون نافلة المشاء خصوص التوبة ولم يظهر ذلك أن لم قل يظهر خلافه لأنها زيدت لصيرورة النافلة ضعف الفريضة إذ يظهر منه استواء نسبتها إلى كل فريضة أن كانت نافلة والا فاستواء عدم نسبتها إلى الكل إلا بذلك القدر القليل وهو جعل النافلة ضعف الفريضة (ويظهر) من كثير أنها عوض الوتر يقدمها عليها من يخاف فوتها ولهذا كان (رسول الله صلى الله عليه وآله) لا يصليها ومن المعلوم أن الوتر لا تترك في السفر فكذا عوضها (وخبر الطل وخبر سليمان ابن خالد) ناقضان بأنها ليست من الواجب (والظاهر) من الأخبار والفتاوى أن الساقط هو الرأية فعل هذا لما مضى بين الصحاح وبين هذه الأخبار لعدم كونها راتبة وعدم العلم بكونها نافلة المشاء (ويؤيد) عدم السقوط (صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام) الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات وليس عليك قضاء صلاة النهار وصل صلاة الليل واقضها (وجه الدلالة) أن الظاهر أن المراد بصلاة الليل ما يقابل صلاة النهار فأمل (وصحيح محمد عن أحدهما عليها السلام) قال سألت عن الصلاة تطوعا في السفر قال لا تصل قبل الركعتين ولا بعدها شيئا نهارا (وقوله عليه السلام) نهرا قيد احتراز حيث أتى به لتعريف الموضع الذي لا يصلي تطوعا في السفر لأن الراوي ما كان يعرف ولذا قيد بالنهار (ومثله) خبر صفوان عن الرضا عليه السلام (هذا) كله مضافا إلى التسامح في أدلة السنن واجماع السرائر مقابل (معارض خ ل) بإجماع الأمالي والخلاف على تأمل فيها وقد عرفت أن اليوسفي رد إجماع السرائر فأمل جيدا (قوله) قدس الله تعالى روحه (وكل التوافل ركعتان بتشهد وتسليم هذا الوتر وصلاة الأعرابي) أما الأول أعني كون التوافل كلها ركعتين بتشهد وتسليم فقد قل عليه الإجماع في (إرشاد الجفرية وظاهر الفتية) وفي المدارك أنه هو الموجود في كتب الاصطحاب والمشهور في الفتوى (ومثل ذلك قال شيخه في جمع البرهان) (وفي كشف الظلم) أنه المروف من فله صلى الله عليه وآله (وفي المبسوط

والسرير والمعتبر وجامع المقاصد) تحرم الزيادة على الركعتين بمعنى عدم انعقاد الزيادة كالي (اليان)
وفي (السرير) الاجماع عليه (وفي المدارك) لا تجوز الزيادة على الاثنتين ولا الاقتصار على الواحدة
قاله الشيخ في المبسوط والمخلاف واخفق في المعتبر وابن ادریس وسائر المتأخرين انتهى وفي اختلاف
يبغي ان يشهد بين كل ركعتين وان لا يزداد على الركعتين اجماعا فان زاد خالف السنة انتهى (وفي المنتهى
والذكره) الافضل في الدواخل أن صلى كل ركعتين بشهد واحد ويسلم بعده (مع) انه قال بعد
ذلك في المنتهى ان النبي ثبت فعله من النبي صلى الله عليه وآله انه كان يصلي متى متى فيحب اتباعه
(وقال) بعد ذلك في التذكرة ان الشيخ وابن ادریس من الزيادة على الركعتين (وفي التحرير
فلوزاد على اثنتين لم يميز قاله الشيخ في المبسوط انتهى) (وفي اليان) الاقرب عدم انعقاد الزيادة
على الركعتين (وفي العزرة) منع أكثر علمائنا من الزيادة على الركعتين في تقطوع الليل ولم يرجح
شيئا في (الذكرى) وفي (جمع البرهان) الدليل على عدم الزيادة والتقصية غير ظاهر وما رأيت
ديلا صريحا صحتها على ذلك نعم ذلك مذکور في كلام الاصحاب والحكم به مشكل لمعوم
متروعة الصلاة وصديق تعريف المشهور على الواحدة ولازم ولهذا جوز وأذرت لوتر وصلاة
لا عربي مع القيد انه قال وعلى ان ظاهره في غيرها (هـ) وترددوا في كونها فردية المنفردة لمطابقة أم لا ولو
كان ذلك حافلا كان قولهم هذا معنى ويؤيده صلاة الاحتياط فانها قد تقع ندب مع واحدة فيحتل
أن يكون المراد (مراده جـ ل) لافضل والاولى انتهى ثم احتل بعد ذلك ان مراده قولهم كل
التواضع الخ أنهم لم يجدوا في التواضع ما هو ركعة واحدة أو أربع سوى هـ ين (وما) الاقتصار
على الركعة الواحدة فده جوزوه هو الاشبه كما في (المعتبر) والاقرب كما في (اليان) وترجى زيادة
صاحب العالم) وفي (السرير) لاجماع عليه وهو ظاهر (مخلاف) حيث قال (هـ) نصه
وأما عدا في كون واحدة صفة صحيحة لاولى أن قول لا يجوز لاه لا دليل في الشرع
على ذلك وروى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سئى عن النبوة بمعنى الركعة
الواحدة واقتصر في (المشهور والتذكرة والذكرى) على سنته الى الشيخ في خلافه وما يتعرض له
في (المبسوط) ولم أعثر على أحد صرح بعدم المواز سوى من ذكرناه في المدارك الله سبحانه قد
سمعت ما قاله المولى الاردبيلي من عدم ظهوره لدليل عنده الخ (وجوز الثاني) أن صلى متى
عدة شاء أو باوسا وعشرا تسعفا أو وبرا واذا زاد على متى لاولى أن تشهد بحبيب
كل ركعتين وان لم يفعل وتبدي في آخرهن مرة واحدة أخره (وقال) في الاملاء أن صلى متى
احصاء جاز وبه قل مالك وقال أو حنيفة لأربع افضل أو باوسا أو باوسا أو باوسا أو باوسا أو باوسا
لواحدة وله أقوال أخر ذكره أصحابنا في بيان ما يدل على حرمة الزيادة على اربعة ركعات من (قول
الباقر عليه السلام) في خبر أبي بصير المروي في كتاب حرز وأفضل بين كل ركعتين من هـ هـ هـ
بالسليم (وخبر علي بن جعفر) المروي في قرب الاستاد سأل أخاه عليه السلام عن رجل صلى
النافلة يصلح له أن يصلي أربع ركعات لا يسلم بينهما قال لا الا أن يسلم بين كل ركعتين (وقد)
سمعت ما في الخلاف من أن من زاد قد خالف السنة (وأما) استثناء الوتر فاجاعي قد عرفت في
معنى (وأما صلاة الاعراب) التي هي عسر ركعات كالصبح والطهرين قد استأماها حمود والاصحاب

﴿ الفصل الثاني ﴾ في أوقاتها وفيه مطلبان (الاول) في تعيينها لكل صلاة وقتان
أول هو وقت الرقاهيه وآخر هو وقت الاجزاء (متن)

وفي (كشف الالتباس والروضه وجمع البرهان) ان استثناءها مشهور وفي (الذكرى والفرس والمداوك
وفيها انه لم يثبت لها طريق من طرق أصحابنا وقال في (الروض والروضه) بقي صلوات أخر
ذكرها الشيخ في المصباح والسيد ورضي الدين ابن طائوس في تمامه يفعل منها بتسليم واحد أزيد من
ركعتين وترك الجماعة استغناؤها لعدم اشتغالها انتهى (واستثنى) أبو العباس في الموجز وبيمه العيصري
في شرحه (صلاة) احد عشر ركعه بتسليمه واحدة ليلة الجمعة (وصلاة) أربع ركعات بتسليمه واحدة
ليلة الجمعة (وعن علي ابن باويه) ان صلاة العيد ينبر خطبة أربع بتسليمه وهو خيرة ولله في الهدايه
وتمام الكلام في بحث العيد (وفي كشف التمام ان في قواعد الشهيد ان ظاهر الصدوق ان صلاة
التسبيح أربع بتسليمه (قلت) وذكر في الذكرى ان ذلك ظاهر (المتن) ولم نجد ذلك في المتن وكانه
أخذه من ظاهر المختلف حيث قال قال الصدوق في كتاب المقنع وروي انها بتسليتين (قلت) وهذه
المبارة لم نجدها أيضا في المقنع وهو الظاهر من صاحب البحار ونص القليه والمهداية انها بتسليتين
﴿ بيان ﴾ انظر القلي استند اليه في (الموجز وشرحه) في استثناء صلاة أربع ركعات بتسليمه واحدة
هو ما رواه الشيخ في المصباح عن (أبي المؤمنين) عليه السلام عن (الثبي) صلى الله عليه وآله وسلم من
صلى ليلة الجمعة أربع ركعات لا يفرق بينهما انظر يحتمل عدم الفرق بتعقيب أو غيرهما انتهى

﴿ الفصل الثاني في أوقاتها وفيه مطلبان ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول في تعيينها لكل
صلاة وقتان ﴾ هذا مذهب المعظم كما في موضع من (كشف التمام) وعندنا وعند كل من قال بالوجوب
الموسع كما في موضع آخر منه (وفي المفاتيح) انه المشهور (وعن) المذهب عن بعض الاصحاب ان
المغرب ليس لها الا وقت واحد وهو غروب القرص وبذلك صرح مولانا (الصادق) عليه السلام في
صحيح الشعام ونحوه خبر زراره وحمل في كتب الاخبار التله (الكافي) والتهذيب والاستبصار
على تأكد استحباب المبادرة اليها لان ما بين زوال الحمرة عن سمت الرأس وزوالها عن المغرب لا
يسع أكثر من الفريضة والنافلة (وقال) هذه الاسلام مد قل صحيح الشعام (وروي) أيضا ان
لها وقتين آخر وقها سقوط الشفق وليس هذا بما يخالف الحديث الاول ان لها وقتا واحدا لان الشفق
هو الحمرة وليس بين غيوبة الشمس وغيوبة الشفق الا شيء يسير وقال انه تقدر ذلك غير حرمه
(قال الاستاذ) أبده الله تعالى قضيته قوله هذا ان المغرب بعد سقوط الشفق لا وقت لها أصلا كما
سنبهه عن الخلاف وغيره وأما على طريقة الاصحاب فلا يمتنع هذا الترجيح لان المغرب وقتا بعد
سقوط الشفق قطعا سواء قلنا انه وقت أجزاء أو اضطرار (الا) أن يقال ان سائر الصلوات لها ثلاثة
أوقات وقت الفضيلة ووقت الاجزاء ووقت الاضطراب بخلاف المغرب فان لها وقتين وقت الفضيلة
والاجزاء وكان وقت الاضطراب ليس بوقت حقيقة (تأمل) انتهى كلامه دامت أيامه ﴿ قوله ﴾ قدس
الله تعالى روحه ﴿ أول هو وقت الرقاهيه وآخر وقت الاجزاء ﴾ اجماعا كما في (الفتنه والسرير) وهو
مذهب الاكثر كما في (كشف الرموز وإرشاد الجعفرية والمفاتيح) وفي (المداوك) انه مذهب
الاكثر ومنهم (المرتضى وابن الجنيد وابن ادريس والمحقق وسائر المتأخرين) وفي (الروض

والروضة) انه أشهر وفي (المتن) انه مذهب المرتضى وابن الجنييد واتباعهما (وفي الذكرى) ان أكثر الروايات عليه (وهو خير المصنف) في كتبه (والمحقق وتليذه اليوسفي والشهيدان وأبي العباس والصميري والمحقق الثاني وتليذه والارويسلي وتليذه صاحب المبداء وصاحب المعالم في رساله وتليذهما وصاحب الكفاية وصاحب كشف القام) وغيرهم (وقته) في الخلاف عن المرتضى وعن قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا (وقد) عرفت انه مذهب أبي المكارم وتليذه السبلي (وسمت) قله من السيد والكاتب وقته في كشف القام عن (ابن سعيد) وقله الشيخ نجيب الدين عن (سلاز) ويأتي ما وجدناه في المراسم (وقال) انه حكى عليه الاجماع جماعة وقال (الشيطان وأبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي) ان الاول المختار والاخر المعمور والمضطر فلا يجهز التأخير عن الاول المختار وقته جماعة من (القاضي والحق) وعن (الحسن بن عيسى) ان المختار اذا أخر الصلاة من غير عذر الى أن يتسبي الظل فراحا من الزوال كان عند آل محمد صلى الله عليه وآله قاضيا ويأتي قتل جوارته بهلها مع ما ذكره المصنف في المختلف فيها (وفي المراسم) انت في نفسه من تأخير صلاة الظهر والمصر لمعنى أن يبقى الي مغيب الشمس مقدار ثمان ركعات ذكر ذلك في خصوص الظهريين (وفي المفاتيح) ان في قول الشيخين قوة قال ولا ينافيه كون الاول أفضل وكون الثاني وقالا ان ما يفسد المختار أفضل مما يفسد المضطر والوقت الثاني أداء في حق المضطر والمستفاد من المبررة ان أدنى عذر كاف في التأخير انتهى (ويأتي) ان شاء الله تعالى ذكر الكتب التي ذكره فيها ان الوقت الثاني للمضطر عند الترض لخصوص كل وقت على حده وتذكر هناك أيضا بعض علاننا الذين قالوا بذلك في خصوصيات بعض الاوقات (ويظهر) من الفقيه في كتاب الحج ان المغرب والنشاء وقت اضطرار الا أنه صرح هنا وفي خصوصيات الاوقات ان الوقت الثاني وقت أحرار وعادة الفقيه التي في الحج التي ينهم منه ان الوقت الثاني للمضطر يأتي قهرا عند تحديد وقت الحرب ان شاء الله تعالى (وفي المبسوط) ان الضرر أمة السفر والمطر والمرض وشغل يقصر تركه بدنه أو بدياه (والضرورة حجة) الكافر يسلم والصبي يبلغ والحائض تظهر والمجنون والمشي عليه يفتان (هذا) وفي المبسوط أيضا ان الوقت الاول أفضل من الاوسط والاخير . غير انه لا يستحق عقابا ولا ذما وان كان تاركا فضلا اذا كان لعذر عذر (قال في كشف القام) وفي عمل يوم ولبسة شيخ ولا ينبغي أن يصلي آخر الوقت الا عند الضرورة لان الوقت الاول أفضل مع الاختيار (قال في كشف القام) وهذه البارات نصوص في مواقيت فبممكن ارادته ذلك في سائر عباراته قال ويمكن تنزيل عبارات غيره على ذلك وان كان الحلي جعل لعذر صلاة الصبح للمخار وقت فضيلة ووقت أجزاء وهو قبل وقت المضطر لحوازه ارادته الاجزاء في أجزاء الفصل فيرفع الخلاف (والسبب) ان ابن ادريس نسب الى كتب الشيخ ان المختار ان أخر الصلاة عن وقته الاول صارت قضاء انتهى (قلت) عبارة النهاية والوسيلة قريبة من هذا التنزيل جدا الآن صريح الشيخ في الخلاف وقوم الخلاف بينه وبين السيد حيث نسب الخلاف الى السيد وقوم ما من أصحاب الحديث والى طائوس وعطا ومالك وقال ان المواقف لما ذهب هو اليه التامه والقيث بن سعد وأبو يوسف ومحمد وجماعة ذكرهم من العامة ذكر ذلك في وقت الظهر وسبأني ن شاء الله تعالى لهذا البحث مزيد تنبه في الفرع الاول من الفروع الستة .

فأول وقت الظهر زوال الشمس

﴿ بيان ﴾ يدل على المشهور بعد الاصل وعموم القرآن المجيد والاجامات (الآخيار) وفيها الصحيح والمعتبر الصريح واستدل على القول الآخر (بصحيح) أبي بصير (وحسن) الحلبي (وخبر) جبيل (وخبر) عبد الله بن سنان وصحيحه (وخبر) ابراهيم الكرخي (ومرسل) سعيد بن جناح (والآخيار) الناصه على التحديد بالقراع والقراعين والاقدام والقامة والقائمين ونحوية الشفق وليس فيها جميعا نص على حرمة التأخير لا لغير وظائفها تأكيده فضل التقديم وكراهة التأخير والغوى يكون عن المكروه وخبر ريمي أظهر شيء في اجازة التأخير لا لغيره (وقول) الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان ليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا الا لغيره من غير علة قد حل في (المتبر والتذكرة والمختلف والمهذب البارع والمدارك) وغيرها على ان المراد سلب الجواز القبيح لا كراهة فيه توفيقا بين صدر الرواية وآخرها لان صدر الرواية هكذا (لكل صلاة وقتان وأول الوقت أفضله) وليس لاحد الخ (قلت) فيها ذكره نظرا لوقوله أول الوقت أفضله لا يمارض آخر الرواية لان وقت الاختيار أفضل فيمكن الاعراض عن ظاهر صدر الرواية بخلاف صحتها فان ظهوره أقوى لمكان ليس ولاستثناء المنزلة والمصر في ذلك (فان قلت) الصدر متضد بالاصل (قلنا) الاصل لا يمارض الدليل والاطهرية والاقربية التي مدار الاجتهاد عليها فالأولى التمسك في ترجيحه بالآخبار الدالة على التوسعة (هذا وليعلم) أن وقت الاجزاء يجري مطلقا لصحاب الاعذار وغيرهم اتفاقا كما في (كتف الثام) وتقل فيه عن الحلبي أنه انما يحرم أصحاب الاعذار خاصة وقال انه هو المخالف خاصة (قوله) قدس الله روحه (فأول وقت صلاة الظهر زوال الشمس) باجماع المسلمين كما في (اختلاف والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) وبلا خلاف بين أهل العلم كما في (المسائل الناصرية والمنشئ وجمع البرهان وشرح رسالة صاحب المعالم) واجماعا كما في (التنية والذكرى) وبلا خلاف كما في (المختلف) وعن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال أنه يحزبه ونحوه عن الحسن والتيمي (وفي المتعنى) لا تجوز الصلوة قبل دخول وقتها باجماع أهل العلم كافة الا ما روي عن ابن عباس والحسن والشعبي وخلاف هؤلاء قد انقضى فلا تمويل عليه انتهى (ومثله) قال في المتبر (وقل) على عدم جواز التقديم والاجماع من جماعة بل هو ضروري ويتعرض المصنف له فيها سيأتي (ورواية الحلبي) الواردة بجواز الصلوة للمسافر في غير وقتها محمولة على التأخير عن وقت النضية (وفي الهداية) وقت الظهر بعد الزوال قدمان كما قاله الصادق عليه السلام في خبر الفضلاء (وفيه) أن المراد من الحيز أول وقته كما نص عليه من الآخبار مالا يحصى وذلك لمكان النافلة كما في خبر عبيد ونحوه (وقول الصادق عليه السلام) في صحيح اسماعيل بن عبد الغفار وخبر سعيد الاعرج أن وقت الظهر بعد الزوال يقدم يعمل على من يصلي النافلة فان التفل جاز حتى يضيء التي ذراعا (ويبقى الكلام) فيها اذا فرغ من النافلة قبل القراع فهل يبادر الى الفريضة أو ينتظر القراع كما قيل مثل ذلك في البصر بالنسبة الى التل كما يأتي ان شاء الله تعالى (الظاهر أنه يبادر الى الفريضة كما تدل عليه الآخبار الكثيرة كآخبار السمعي وغيرها وعموم ما دل على افضلية أول الوقت) (ولم) نجد من خالف في ذلك سوى ظاهر الكتاب حيث قال فيما نقل عنه يستحب المعاصر أن يقدم بعد الزوال شيئا من التطوع الى أن تزول الشمس قدمين

وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانباً لمشرق (متن)

(وتيمه) على ذلك صاحب (الكفاية) حيث (قال) والاقرب استحباب تأخير الظهر الى أن يصير الظل قديماً وهو مذهب مالك (وفي الخلاف والمتن) لا خلاف في استحباب تسجيل الظهر (وفي المدارك) أن مقتضى صحة زواره عن أبي جعفر عليه السلام استحباب تأخير الظهر الى أن يصير النقي على قدمين من الزوال لكنه قبل ذلك بأوراق متعددة اختار المبادرة وقال ان مذهب ابن الجنيّد قول مالك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ﴾ يريد أنه يعلم الزوال من أول عروض الزيادة للظل بعد تنأى قصه وهذا ذكره الأصحاب قالوا وينضبط ذلك (بالأثر الهندية) وقد تعرض جماعة لبيانها كالفيد والمصنف في النهاية والمتن وغيره (والطريق) التي دلت عليه الأخبار كخبر جماعة وعلى بن حمزة وإن كان أسماً يعلم به زوال الشمس بعد مضي زمان طويل لكنه تام التضع عظيم الفائدة للعالم والعامي (وفي الروض) أنه لا بد من تسديد الظل بالمسطح ليخرج الظل المكوس وهو المأخوذ من المقاييس الموازية للآفاق فإن زيادته تحصل من أول النهار وتقص عند انتهاء نقص المبسوط فهو ضده فلا بد من الاحتراز عنه انتهى (قالوا) وهذا الظل باقى يختلف باختلاف البلاد والقصور فكيف احدثت الشمس عن مسامتة رؤس أهل البلد أكثر كان لظل فيها أطول وفي البارة توسع لأن الزوال للشمس لا لتسلسل ثم ظهور الظل لازم للزوال وليس نفسه ويعلم أيضاً يبدو زيادته بعد انقداه (وفي كشف القناع) اكتفى المصنف بالأول لكونه أغلب (وفي جامع المقاصد) ادوج المصنف في عبادته علامتي الزوال مما وهما علامتان مستقلتان وإن كانتا في الواقع متلازمتين وليس العلم بهما معا شرطاً لحصول العلم بدخول الوقت بل تكفي واحدة وإن كانت البارة قد توم خلاف ذلك انتهى (فتأمل) وذكر (في الذكري والدروس وجامع المقاصد وفرايد الشرايع وحاشية الارتداد وشرحي الجغرية) وغيرها أن هذه العلامة هي بدو الظل مد انقداه لاهل مكة وصنماء في أطول أيام السنة وهو حين نزول الشمس السرطان وفي (المنتهى والتذكرة) أن ذلك بالبلدين قبل الانتهاء بستة وعشرين يوماً ويستمر الى الانتهاء وبعدة السنة وعشرين يوماً آخر فيكون مدة ذلك اثنتين وخمسين يوماً (وفي المقاصد العلية) أن القول الأول فاسد قطعاً وإن القول الثاني غلط فاحش وقال مثل ذلك في (الروض والروضة والمسالك) وأما في (الروض في بيان ذلك وملخصه ماقاله في المقاصد العلية) قال (الذي دلت عليه البراهين المقررة في محلها من هذا العلم وصرح به أهل هذه الصنعة) كالخفّاق نصير الدين الطوسي وغيره أن الشمس سامت رؤس أهل مكة وصنماء مرتين في السنة لكن ليس ذلك في يوم واحد بل لشدة ما بين البلدين من الاختلاف في العروض والأطوال أما يكون في (صنعاء) عند كون الشمس في الدرجة الثامنة من برج الثور صاعدة ثم تميل عنه نحو الشمال ويحدث لها ظل جوفي الى أن ينتهي و يرجع الى الدرجة الثالثة والعشرين من برج الاسد بحيث يساوي ميلها لعرض البلد وهي اربعة عشر درجة واربعون دقيقة واين ذلك من مناسبة ميل الشمس الاعظم في أطول الأيام وهي اربعة وعشرون درجة (وأما مكة) فرضها احدى وعشرون درجة واربعون دقيقة فسامت الشمس لرؤس أهلها يكون أيضاً قبل انتهاء الميل بأيام كثيرة وذلك حين يكون مناسباً لعرضها فيسامت رؤس أهلها

مرتبتين أيضا ساعة وواحدة (والذي) حقه أهل هذا الشأن أن ذلك يكون عند الصعود في الدرجة الثامنة من الجوزاء وعند المهبوط في الدرجة الثالثة والعشرين من السرطان لمساواة الميل في الموضعين لمرض مكة ونها بين هاتين الدرجتين من الأيام إلى تمام الانتهاء يكون ميل الشمس جنوبيا (والأولى) التمثيل بأطول أيام السنة بمدينة الرسول صلى الله عليه وآله فإن عرضها يناسب لميل الاصططام للشمس وإن خالفه بدقائق لا تكاد تظهر للحس انتهى (ولعله) كذلك قال قبل في البيان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحا أن ذلك في البلدين في بعض الأرملة (ولعلم) أنه قد علم الزوال بإصابع ميل الشمس إلى الجانب (الحاجب خ ل) الأيمن لمن يستقبل قبلة العراق كما في (المسعر) والد كرى والبيان وجامع المقاصد وغيرها (ونسبه) في جامع المقاصد إلى الاصحاب (والى) جماعة من الاصحاب في فساويد الشرايع (ونسبه) في المبسوط إلى الرواية (واطلق) في الشرايع والارتداد والتحرير (ففيها) أو بميل الشمس إلى الجانب الأيمن لمن يستقبل القبلة (قال في الروض) طلق في الارتداد لظهور أن المراد قبلة أهل العراق ولأنها قبلته وقيدته (صاحب المدارك وصاحب المعالم) والتبجح بحسب الدين) بالنتيجة إلى نقطة الجنوب والمدارك كاطراف العراق الرية واما اوساط العراق واطرافه الشرقية قبلتهم تميل عن نقطة الجنوب (وفي شرح الرسالة) هذا لا واطراف العراق كالمشهدين الشريفين على مشرفهما السلام وبغداد والكوفة والحلة (وفي حاشية الفاضل الميسي) المراد قبلة أهل العراق سواء في ذلك الركن العراقي وغيره والقدر الضابط منها ما كان على خط الجنوب كقبلة طرف العراق كالوصل وما والاها أما غيره فإنه وإن كان كذلك إلا أنه لا يعلم إلا بعد زمان كثير والضابط في ذلك استقبال نقطة الجنوب (وفي الروض) بعد ما قلناه عنه وهذه العلامة لا يعلم بها الزوال إلا بدمضي زمان كثير لا تتسع جهة القبلة بالنسبة إلى البعيد ومن ثم قيدها المصنف في المنتهى والنهية بمن كان بمكة إذا استقبل الركن العراقي ليضيق المجال ويتحقق الحال والامر باق بحاله لأن الشمس لا تنصير على الجانب الأيمن لمستقبل الركن العراقي إلا بعد زمان كثير بل ربما أمكن استخراج البعيد في زمان أقل منه لمستقبل الركن والتحقيق أنه لا حاجة إلى التقيد بالركن لما ذكرناه ولأن البعيد إذا استخرج نقطة الجنوب بأخراج خط نصف النهار صار المشرق والمغرب على يمينه ويساره كما هو أحد علامات العراقي فإذا وقف الإنسان على سمت هذا الخط ظهر له ميل الشمس إذا مالت في زمن قصير يقرب من زيادة الظل بعد وضعه أما إذا اعتبر قبلة العراقي بغير هذه العلامة فإن الزوال لا يظهر إلا بعد مضي ساعات من وقت الظهر وقريب من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقي فإنه ليس موضوعا على نقطة الشمال حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الجنوب والوقوف على خط نصف النهار وأما هربين المشرق والشمال فصول الشمس إليه يوجب زيادة ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى ادعى (واختار المحقق الثاني) في حاشية الارشاد ما في المنتهى قال لأن البعيد لا يطهر له الميل إلا بعد زمن كثير (ثم قال) وقائل أن يقول هذا وارد فبين كان بمكة لأن قبلة أهل العراق مسخرة عن نقطة الجنوب إلى جانب المغرب (وإن في فوائد الشرائع) أن كان مراده في المنتهى أن ذلك علامة لأول الزوال فليس كذلك لأن ذلك يحتاج إلى زمن كثير وإن أراد أن ذلك دليل على حصول الزوال في الجملة فهو حق إلا أنه لا يختص بمكة (وفي جامع المقاصد) أن ميا قه في لمتى بمئين (كلامين خ ل) (الأول) أن الركن العراقي ليس قبلة أهل العراق لأن قبلتهم الباب والمقام والركن العراقي

الى أن يصير ظل كل شيء مثله (متن)

ما به الحجر هذا توجه اليه لم قصر الشمس على حاجبه الايمن الابد من كثير من وقت الظهر (وإثاني)
 أن قبة البلاد كذلك فارجع التخصيص بمكة (ثم) اعتذر عن الاخير بان مكة أقرب الى الانضباط
 لندم الطول والانساع كما في البعيد (ثم رده) بان قبة أهل العراق الى نفس الكعبة فيها اتساع
 أيضا اذ ليست منحصرة في حرم معين من البيت لا تفاوت في موقف المتوجه اليه فيل الشمس عما
 بين البينين الى جانبه الايمن مع شدة صد المسافة لا يظهر الا بعد زمان طويل (ثم) اعتذر بأن
 المراد بالركن العراقي قبة أهل العراق وهو قريب وتخصيص مكة لان الانضباط فيها أكثر واستفادة
 الوقت بهذه العلامة أسرع انتهى (وأجاب) في جمع البرهان عما أوردته في (الروض) بان مراد
 (المتن) بالركن الباني الحائط فواده باستقبال الركن هو التوجه ونحوه في الجملة كما في البعيد فان
 قبة البعيد على تقدير وصول خط القبلة الى البيت انما يصل اليه بالانحراف نحو الركن والا لا يجي
 الشمس الى حاجب (الجانب ل) الايمن الا قرب الغروب ولهذا يقال قبة العراق الركن ويراد
 الحائط لاما بعد قبة العراقي على وضع الجدي قرب الباب كن يقف عليه عند المقام منحرفا الى جانب
 الركن كما مر فلا رد ما أوردته التارخ فامل (و بالجملة) التفاوت بين لأميرين ظاهر ولكن لما يظهر
 على الحس جبل كلاهما علامة من غير التفاوت الى ذلك التفاوت اليسير مع حصول المقصود وهو معرفة
 اول الوقت ترمزا وعرفا بحيث يسع الفريضة والتوافل انتهى (فائدة) (قد يستفاد من قوله في
 الذكرى) لمن يستعمل قبة أهل العراق أن العلم بالزوال يحصل بذلك وان لم يكن المستعمل في العراق
 (قال المحقق الثاني) الظاهر أنه صحيح فيما يلي هذا الجانب من خط الاسوء (وقال الفضل اليمني)
 وأما قبة الشام فقد يتبين من الروال أيضا اذا صارت الشمس من طرف الجانب ما يلي الاذن الا
 أنها غير منضبطة كقبة العراق بغير اعتبار نقطة الجنوب وتعام الكلام في المسألة (قوله) قدس الله
 تعالى روحه (ل) أن يصير ظل كل شيء مثله في تقدير آخر وقت الظاهر في الجملة باعتبار الغضبية
 وغيرها أقوال منتشرة (الاول) ان هذه المانة على اختلاف الراين فيها كما في ان شاء الله تعالى
 وقت للفضيلة وعليه جماعة من القدماء وجميع المتأخرين كما في (المدارك) وهو المهور كما في (المسالك)
 ومذهب الاكر كفي كتف الرموز وقد يظهر من (الفنية) الاجماع عليه ووقت الاجزاء عندهم عند
 لي أن يبقى له وب مقدار ثمان ركعات أو أربع ركعات على اختلاف الاعتارين كما في ان شاء الله
 تعالى وقد سب المصنف في (الختاف) هذا القول الى سائر أئمة وتعم على ذلك صاحب (المذهب
 والمدارك) والموجود في (المراسم) خلاف ذلك كما مر في الاشارة اليه (الثاني) أن هذه المانة وقت
 للاختيار كما في لاسوط والخلاف والجل (الختاف) وغيره والموجود في (اختلاف) الاطلاق
 كما في عن القاضي (الثالث) أن آخر وقت الظهر لمن لا عذر له أربعة أقدام وان كان في عذر فهو
 في مسحة وهو حيرة السيد في (المصباح) والتبج في (النهاية) وكتاب عمل يوم وليلة وموضع من
 (التهذيب) على ما نقل وجعل في (الختاف) ما في النهاية وكتاب عمل يوم وليلة قولاً على حده وهو
 أن آخر وقت الظهر لمن لا عذر له أربعة أقدام قال والشيخ قول آخر في (التهذيب) وهو أن آخر وقت
 الظهر أربعة أقدام وهي أربعة أسياع الشخص وبه قول السيد في (المصباح) انتهى ما في (الختاف)

والمائلة بين النقيض الزائد والظل الاول على رأي (متن)

(الرابع) أن آخره اذا زاد الي أربعة أسباع الشخص أو يصبر ظل كل شيء مثله وهو خيرة الشيخ في (المصباح) ومختصره (والاقتصاد) علي ما قل عن (الخامس) ما قاله القمى أن آخر الوقت أن يصبر ظل كل شيء مثله وقد عدوه قولاً على حدة ولم يرجع باطلاقه الى ما في المبسوط (السادس) ما قاله أبو الصلاح آخر وقت المختار الافضل أن يبلغ الظل سبعمائة وأخر وقت الاجزاء أن يبلغ الظل أربعة أسابيع وأخر وقت المضطر أن يصبر الظل مثله (السابع) ما قاله المغيد في (المقتنة) وقت الطهر بعد زوال الشمس الى أن يرجع النقيض سبعمائة وفي نسخة أخرى في (الانهاء) ومعنى هذا أن يزيد النقيض على ما انتهى اليه من التصان سبعمائة الشخص الذي اعتبر به الزوال والنسبة الاولى متقولة عن قه الرضا عليه السلام (الثامن) ما قل عن الحسن بن عيسى أن أول وقت الظل زوال الشمس لي أن ينتهي الظل ذروها واحداً أو قدمين من ظل قائمه بعد الزوال فإن جاور ذلك فقد دخل الوقت الآخر (ثم قال في المختلف) مع انه حكم أن الوقت الاخير لقوي الاعتذار فإن أخر المختار الصلوة من غير عذر الى آخر الوقت فقد ضيع صلوته وبطل عمله وكان عند آل محمد صلى الله عليه وآله اذا صلاها في آخر وقتها قاضياً لا مودياً لفرض في وقته (التاسع) أن آخر الوقت عند الضرورة قاصد الزوال الشمس ذكر ذلك في (النهاية) والتهذيب) لكنه احتج عليه في (التهذيب) بأخبار امتداد وقت الظل الي الغروب (العاشر) أن وقت الاجزاء المعذور والمضطر الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات كما في (المراسم والوسيلة) اعتباراً بأول الصلوة ومقدار أربع ركعات كما في (المبسوط والمصباح) اعتباراً بآخرها ويأتي لهذا تنبيه عند قول المصنف والاجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات وهذه الكلمة أعني قوله الى أن يصبر ظل كل شيء مثله قد علمت أنه وقعت في (المبسوط) والخلاف والجمل والمقود والمهذب والوسيلة والغنية والتراجم وغيرها وهي محتملة لاسر من (الاول) أن يكون الصبر في مثله عائدا الى الشيء أي الى أن يصبر ظل كل شيء وهو ما زاد من حين الزوال بقدر الشيء (الثاني) أن يكون عائدا الى الظل أي الى أن يصبر الظل الزائد من حين الزوال مثله أي مثله نفسه يسي قدر الظل الذي كان موجوداً حين الزوال وفيه من التكلف ما لا ينبغي مع امتناع كون المائلة بين الشيء ونفسه وإنما اعتبرنا على الاحتمالين كون التقدير من موضع زيادة الظل لا من أصل الشخص لتصرعهم بذلك وفي (الخلاف) بنى الخلاف عنه وتفاوت تام بين التقديرين (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمائلة بين النقيض الزائد والظل الاول على رأي) هذا اختيار منه للاحتمال الثاني المتقدم بيانه وفاقاً (للتهذيب) في وجهه (ولشرائع الايضاح) ونسبه في الاخير الى كثير من الاصحاب (وأما الاحتمال الاول) أعني المائلة بين النقيض الزائد والشخص فهو المشهور كما في (القدرى وكشف القناع والايضاح) في آخر كلامه ومذهب الاكثر كما في (المتبر والتذكرة وجامع المقاصد وارتداد الجفرية والايضاح) في أول كلامه وهو خيرة من عدا من قلائد الخلاف (هذا) ولا بد لمن قال بمائلة الظل لشخص من أن يريد بالظل النقيض كما نص على ذلك في (الخلاف والمصباح ومختصره والوسيلة) وقد مر أنه في (الخلاف) بنى عنه الخلاف والاجاء الاضطراب في هذا الاحتمال أيضاً لانهم قد فرقوا بين النقيض والظل (قال في شرح المصباح) على ما قل في (ارشاد الجفرية) ان الظل ما يكون من أول النهار

الى زوال الشمس والتي من حين الزوال الى الغروب (وفي حواشي الشهد) ان الظل ما تنسخه الشمس والتي ما ينسخ الشمس (قلت) هذا معنى ما في (المصاييح) لان الظل من أول النهار الى زوال الشمس يتناقص بالشمس ومن الزوال الى الغروب يزداد (يأت) يدل علي ما اختاره المصنف (مرسل) بونس عن الصادق عليه السلام أنه سئل عما جاء في الحديث أن (صل الظهر اذا كانت الشمس قائمة وقامت وذراعا وذراعين وقدمين) من هذا ومن هذا متى هذا وكيف هذا وقد يكون الظل في بعض الاوقات نصف قدم فقال عليه السلام انما قل ظل القائمة ولم يقل قائمة الظل وذلك أن ظل القائمة يختلف مرة يكثر ومرة يقل والقائمة قائمة أبدا لا تختلف ثم قال ذراع وذراعين وقدم وقدمان فصار ذراع وذراعان تحسب القائمة والقامتين في الزمان الذي يكون فيه ظل القائمة ذراعا وظل القامتين ذراعين فيكون ظل القائمة والقامتين والذراع متقين في كل زمان معروفين مفسر احدهما بالأخر مسدداً به فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القائمة ذراعا كان الوقت ذراعا من ظل القائمة وكانت القائمة ذراعا من الظل واذا كان ظل القائمة اقل او اكثر كان الوقت محصورا بالذراع والذراعين فهذا تفسير القائمة والقامتين والذراع والذراعين (وقد رداه) جماعة للجهل والاشكال وآخرون بالتهافت وأنها انما تدل على المطلوب لو كان الكلام في آخر الوقت الأول والأظهر انه في قوله مع التوقيت بغير المنضبط لا معنى له وقد يتخفى الظل رأساً فضعف المثل وقد لا يفي المثل بالصلاة بل قال في فوائد القواعد انه قول شنيع (وقد يقال) لا يضر ارساها لكون المرسل من اصحاب الاجماع كما حقه اكثر المتأخرين على انه قال في (الابحاح) يعضدها عمل الاكثر انتهى والتهافت لانسله (ويان) ذلك يستدعي معرفة امور يتبين بها المراد من الخبر (فتقول) قد قرر عندم ان قائمة كل انسان سبعة اقدام باقدامه وثلاث اذرع ونصف بذراعه والذراع قدمان فذلك بعير عن السبع بالقدم وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقائمة وان كان في غير الانسان وقد جرت العادة بان تكون قائمة الشخص الذي يجمل مقياسا لمعرفة الوقت ذراعا كما استبرأ اليه في حديث تعريف الزوال وكان رجل رسول الله صلى الله عليه واله الذي كان يقاس به الوقت ايضا ذراعا فلابل ذلك كثيراً ما يميز عن القائمة بالذراع وعن الذراع بالقائمة وربما يميز عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص باقامة ايضاً وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً وبناء هذا الحديث على ارادة هذا المعنى كما نطلع عليه (ثم) ان كلا من هذه الالفاظ قد يستعمل لتعريف اول وقتي فضيلة الفريضتين كما في هذا الحديث وقد يستعمل لتعريف آخر وقتي فضيلتها في اخبار أخر فكلما يستعمل لتعريف الاول فالمراد به مقدار سعي الشخص وكلما يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشخص في الاول يراد بالقائمة الذراع وفي الثاني بالعكس وربما يستعمل لتعريف الآخر ظل مثلك وظل متليك ويراد بالمثل القائمة (والظلال) قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصة وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فحسب الذي يقال له التي من فـه يبقى اذا رجس لانه كان أولاً موجوداً ثم عدم ثم رجس وقد يطلق على مجموع الامرين فاشتراك هذه الالفاظ صار سبباً لاشتباه الامر في هذا الخبر (اذ عرف هذا) فرد السائل هـ ما معنى ما جاء في الحديث من تحديد أول وقت فريضة الظهر وأول وقت فريضة العصر فارة بصيرة الظل قائمة وقامتين وأخرى بصيرة ذراعا وذراعين وأخرى قدما وقدمين وجاء من هذا القبيل من التحديد مرة ومن هذا أخرى ففي هذا الوقت الذي يميز عنه

وللأجزاء الى أن يبقى للثروب مقدار ثمان ركعات (مثن)

بألفاظ متباعدة الماني وكيف يصح التعبير عن شيء واحد بثمان متعددة مع ان الظل الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم فلا بد من مضي مدة مديدة حتى يصير مثل قامة الشخص فكيف يصح تحديد أول الوقت بمضي مثل هذه المدة الطويلة من الزوال فاجاب عليه السلام بان المراد بالقامة التي يحد بها أول الوقت التي هي إزاء القراع ليس قامة الشخص الذي هو ثابت غير مختلف بل المراد به مقدار ظلها الذي يبقى على الأرض عند زوال الشيء يعبر عنه بظل القامة وهو يختلف بحسب الازمنة والبلاد مرة يكثر ومرة يقل وإنما تطلق عليه القامة في زمان يكون مقداره ذراعاً فإذا زاد الفتي اعني الذي يزيد من الظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساوياً للظل فهو أول الوقت للظهر وإذا زاد ذراعين فهو أول الوقت للمصر (وأما قوله عليه السلام) فإذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالقراع والقراعين (فمأه) ان الوقت إنما يضبط (ح) بالقراع والقراعين خاصة دون القامة والقاعين (وأما التحديد بالقدم) فأكثر ما جاء (في الحديث) فتأما جاء بالقدمين والاربعه أقدام وهو مساو للتحديد بالقراع والقراعين وما جاء نادراً بالقدم والقدمين فأما أريد بذلك تخفيف النافذة وتسهيل المريضة طلباً لفصل أول الوقت فالاول (ولعل الامام عليه السلام) إنما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب لتبينه لما استشر من السائل عدم اهتمامه بذلك وأنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب الملتقي تأخير أول الوقت الى ذلك المقدار (وعلى هذا التفسير) لا يكون انظر منها قامة ولا يرد عليه شيء من تلك الملاحظات إلا انه يصير جزئياً مختصاً بزمان خاص ومخاطب مخصوص ولا بأس بذلك (وفي التهذيب) فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر وجعل التحديد بصيرورة التي الزائد مثل الظل الباقي كأنما ما كان (واعترضوا عليه) بما ذكرنا من انه يقتضي اختلافاً فاحشاً في الوقت ومن انه يقتضي التكليف ببادة بغض عنها الوقت كما اذا كان شيئاً يسيراً جداً الخ ويريدون بالبادة النافذة لان التأخير عن الزوال إنما هو للاثنيان بها (ونحن نقول) الاختلاف غير لازم وذلك لان كل بلد أو زمان يكون الظل الباقي شيئاً يسيراً فأما يزيد الفتي فيه في زمان طويل بطوئه ح في التزايد وكل بلد أو زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً فأما يزيد الفتي فيه في زمان يسير لسرعته في التزايد (ح) فلا يتفاوت الامر في ذلك وأما اضماد الظل فهو أمر نادر لا يكون الا في قليل من البلدان ولا عبرة بالنادر (نم) يرد على ماني (التهذيب) انه غير موافق لقوله عليه السلام فإذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالقراع والقراعين لانه على تفسيره يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل القامة كأنما ما كان { قوله } قدس الله تعالى روحه { وللأجزاء الى ان يبقى للثروب مقدار ثمان ركعات } وأربع كذا في بعض نسخ الكتاب وهو الموافق لباقي كتبه وأكثر كتب الاصحاب اعتباراً بآخر الصلاة وفي بعض آخر منها مقدار ثمان ركعات كما في (المراسم والوسيلة) اعتباراً باولها وقدر من ماذكره المصنف هو المشهور وان الاجماع متقول عليه وانه مذهب السيدين والكتاب والمعلي وابني سعيد وسائر المتأخرين (وفي المبسوط) كما عن (الاصباح) انه الى ان يبقى أربع وقت للمضطرب والمندور وفي (المراسم والوسيلة) الى ان يبقى ثمان كما تقدم بيان ذلك (واما ما سيأتي) من وجوب الفرضين اذا بقي للثروب مقدار خمس فلا ينافي عدم الامتداد الى ما بعد الجان اصالة كما

وأول وقت العصر من حين مضي مقدار أداء الظهر (متن)

ان مقدار أربع الى الغروب آخر وقت العصر أصالة وان وجب الاثنان بها اذا أدرك ركة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول وقت العصر من حين مضي مقدار أداء الظهر) إجماعاً كما في (القنية والسرائر والمعتبر والمتن) وكشف القاتم وفي الهداية) أول وقت الظهر من زوال الشمس الى أن يمضي قدما من وقت العصر من حيث يمضي قدما من زوال الشمس الى أن تقيب الشمس هذا (وذهب جمع) من الأصحاب الى استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فضيلة الظهر وهو المثل والاعتدال (منهم المحقق في المعتبر والمصنف في المتن والتذكرة) فمنها قالا عند استدلال العامة بإشارة جبرئيل عليه السلام ونحوه انه محمول على الفضيلة والشهيدان في (الذكرى والبروس واللمة وحواشي الكتاب والروضة والمسالك والمقاصد العلية وفوائد القواعد) مع اعتداله في الأخيران ليس عليه نص صريح وهو خيرة المحقق الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرايع والمنازل المقداد في التفتيح) واليه مال في (جمع البرهان) ونسبه في (الذكرى) الى صريح (المفيد في الفتنة وأبي علي) وقد يقال ان عبارة الفتنة كادت تكون ظاهرة في الفصل بالنوازل لا بالمقدار المذكورين دونه فافقه (قال) في باب عمل الجمعة والفرق بين الصلوتين في سائر الأيام مع الاختيار وعدم العوارض أفضل وقد ثبتت السنة به الا في يوم الجمعة فإن الجمع بينهما أفضل (وأما أبو علي) فالتقول من عبارته ما نصه ثم يأتي بالظهر ويقبها بالتلوع من التسبيح أو الصلوة يصير التي أربعة أقدام أو ذراعين ثم يصلي العصر هذا كلامه وهو كما ترى صريح في التأخير الى الفرعين (والظاهر من الذكرى) في موضعين الإجماع على استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فضيلة الظهر أما المقدار بالثنتين والظهر وأما المقدار بالثلث والأقدام وغيرها وقال ان ذلك مبدوء من حال النبي صلى الله عليه وآله لكن في الذكرى (ذكر بعد ذلك الإجماع على ان أول الاوقات أفضل في الصلوات كما كما يأتي) وفي المدارك) ان ما في الذكرى حسن لكن قال يمكن أن يقال ان التفریق بمقتضى بتمقيب الظهر وفصل العصر (ورد الاستاذ) دام الله تعالى حراسته (في حاشية المدارك) بأن ذلك بعيد عن النصوص والمصنفات بل بعض منها لا يقبل ذلك انتهى (وصريح التسبيح في النهاية والخلاف) والمحقق في جواب تليذه ان الفصل بين الفرضين بالنوازل والمبدوء الى فصل العصر وان لم يخرج المثل أفضل (واله) ذهب صاحب المفاتيح (بل) في الخلاف لا يستحب تأخير العصر وقد يلوح منه دعوى الإجماع (وقال في الذكرى) وأورد على المحقق نعم الدين بليذه جمال الدين يوسف بن حاتم السنجي وكان تليذ السيد ابن طلوس ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجمع بين الصلوتين فلا حاجة الى الاذن الثانية اذ هو للاعلام وللخير المتضمن به عند اجتماع بين الصلوتين يسقط الاذان وان كان يفرق لم ندبتم الي الجمع وجمعتهم فصل (أجاب باختلاف) ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجمع تارة ويفرق أخرى وإنما استحسنا الجمع في وقت الواحد اذا أتى بالنوازل والفرضين فيه لانه مادرة الى تفريق الجمعة من العرض حيث ثبت دخول وقت الصلوتين (وقال في المدارك) ما ذكره المحقق رحمه الله تعالى جيد والاذان إنما يسقط مع الجمع بين الفرضين اذا لم يأت المكث بالثلاثة بينهما اما مع الاثنان بها فيستحب الاذان لا يسهل انتهى وهو

صريح البرابر وجماعة كما يأتي في بحث الاذان ان شاء الله تعالى (وفي حاشية المداوك) اذا كانت المبادرة مستحبة على ماذكر فلا وجه لاختيار النبي صلى الله عليه وآله في بعض الاوقات التفريق مع أنه مشقة ظاهرة منضمة الى ترك فضيلة وجواز التفريق المرجوح يتأتى بالقول كيف وغالب الاوقات كان صلى الله عليه وآله يفرق وما كان يجمع الا نادرا كما يظهر من الاخبار ويعضدها الاحتياط الحاصل من الآثار أو المستفاد من بعض انه صلى الله تعالى عليه وآله حين الجمع والائتان بالوافل ما أذنوا له بل أقاموا فقط انتهى (وقال المرتضى) لما قال الناصر أفضل الاوقات أولها في الصلوة كلها هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا (وقال في الذكرى) والهدليل على صحته بعد الاجماع ما رواه ابن مسعود ويأتي لهذا مزيد نية عند قول المصنف وأول الوقت أفضل واستيفاء الكلام في ذلك سيأتي ان شاء الله تعالى في فضل الاذان عند قوله يصلى العصر في عرفة والجمعة من دونه أذان (بيان) يدل على أن الأفضل تأخير العصر الى اقضاء المثل وانها لا تشارك الظهر في المثل في الفضل (أربعة) أخبار (خبر) محمد بن حكيم (وخبر) أحمد بن محمد (وخبر) يزيد بن خليفة من عمر بن حفصة (وخبر) ابن وهب في اشارة جبرئيل عليه السلام (واما رواية زواه) التي أتى بها عمر بن سعيد ابن هلال فغير دالة (وفي فوايد القواعد) لا نص صريح عليه (قال الاستاذ الشريف) أدام الله تعالى حراسته هذه الاخبار معارضة بأخبار التحديد بالوافل في العصر والقراع والقرابين واقدامهم والارامة أقدام وبرواية أحمد بن عمر وخواهر الكتاب الشريف والاخبار الاخر حيث دل ذلك على ان المثل وقت لفضيله في الظهر والعصر فكانت أكر عددا وأصح سنداً وأوضح دلالة (قال) ولم نجد أحداً صرح بذلك سوى الشهيدين وبعض الفقهاء (ثم قال) وان قلت المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وآله التفريق والظاهر منه الزماني وليس هو الا المثل (قلت) لا نعلم ظهوره في الزماني سلفاً ولكن أخبار باب التحديد بالذراع دلت على ان سيرته صلى الله عليه وآله كانت على القراع والقرابين وخبر عمر بن حريث دل على أن سيرته كانت على الفصل بالوافل وأخبار التعديد بالواهل راجعة الى التحديد بالقراع وذلك لان النافلة اذا طالت ربما بلغت المثل وذلك بنا في استحباب التمجيل بالفريضة وأقصى ما ثبت من عدم لمناطة انما هو القراع فيقتصر في النافلة على مقداره (قل) وحسب فنقول أخبار المثل لفصيلة وأخبار النافلة ترجع الى القراع والقرابين (وقد ذهب السيد أبو المكارم وتلميذه المحلى) الى أن أخبار المثل وقت لنافلة وان المتأمل ان طول فله المثل وان اقتصد فله الأذرع وان خفف فله الاقدام هذا حاصل كلامه في حقه درسه الشريف أدام الله تعالى حراسته وتام الكلام سيأتي في فضل الاذان عند قول المصنف ويصلى العصر في يوم الجمعة وعرة إقامة (واما أقوال العامة) فقد وافقنا (١) على ان أول وقت العصر الفراغ من الظهر وأطبق الباقيون على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يخرج وقت الظهر ورووه عن أبي هريرة (لكن روى البخاري) عن أبي امامة قال حدثنا مع عمر بن عبد البر بن الظهر ثم دخلنا على أنس وهو يصلى العصر فقلنا يا أبا هريرة ما هذه الصلوة قال العصر وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله التي كنا

(١) سقط من نسخة الأصل ما ذكر اسم موافق سبوا من قوله الشريف والظاهر انه (مالك) كما فهم من التذكرة (محسن)

الى أن يصير ظل كل شيء مثليه وللأجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار أربع (مقد)

نصلي معه (وروي مالك) ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الصلوتين (ومثله روى أحد) عن ابن عباس
 الى غير ذلك مما ذكره أصحابنا في الرد عليهم (قوله) قدس الله تعالى روحه (الى أن يصير ظل كل
 شيء مثليه) يريد أنه بمقدار وقت فضيلة العصر الى أن يصير في كل شيء مثلي ظله الباقي
 على غنائه ومثلي الشخص على المشهور واعتبار الثلثين للفضيلة هو المشهور كما في (كشف
 الرموز والتذكرة والمسالك) وفي (المدارك) نسبة الى جماعة من المتقدمين وعامة المتأخرين (وفي
 الفتن) الاجماع عليه حيث قال وقت نوافل العصر من حين الفراغ من صلاة الظهر الى أن
 يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما يصلي فيه اربع ركعات الا في يوم الجمعة ثم
 حكى الاجماع عليه وعلى غيره وقد استثنى من الثلثين مقدار صلاة العصر كما يأتي ان شاء الله تعالى
 (وقال الشيخ) في النهاية والميسر ان ذلك وقت المختار وبقية على ذلك (ابو جعفر ابن حمزة
 الطوسي والقاضي والفتي) على ما قل منهما وفي (الحلاف والجل) ان آخر وقت العصر اذا صار ظل
 كل شيء مثليه من غير نص على ان ذلك للمختار (وفي المقنعة) يتد وقتها الى ان يتبين لون الشمس
 باصفرارها لغروب والمضطر والناسي الى منيها يعني قبله ويظهر منها لا يتبين سقوط القرص عن
 الاضمار (وفي الذكرى عن السيد) انه يتد حتى يصير الظل بعد الزيادة ستة اقدام للمختار (وفي
 المختلف عن الحسن) انه يتمي وقتها الى ان يتد الظل فراعين بعد زوال الشمس فاذا حاوز ذلك
 قد دخل الوقت الاخر (وفي النهاية) ان المختار اذا صلى الظهر يوم الجمعة اوصل بعدها النوافل ثماني
 ركعات في غير الجمعة صلى العصر بلا فصل (وقد سمعت) عبارة الفتنية حيث استثنى فيها يوم
 الجمعة ايضا كما صنع المفيد وسمعت جواب المحقق لتلميذه (وقال) انتافسي وصحاه اذا صار ظل
 كل شيء مثله وزاد عليه ادنى زيادة خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ثم لا يزال في وقت العصر
 الحار الى ان يصير ظل كل شيء مثليه فاذا جاوز ذلك خرج الوقت للمختار (وقال ابو حنيفة)
 اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وآخره اذا اصغرت الشمس (قوله) قدس الله روحه
 وللأجزاء الى ان يبقى الى الغروب مقدار أربع (اي يتد وقت العصر الى ان يبقى الى الغروب
 مقدار أربع للحاضر وقد قل عليه الاجماع في (الفتن والسراير) وهو مذهب عامة المتأخرين كما في
 (المدارك) ومذهب الاكثر كما في (التذكرة وكشف الرموز وخالف في ذلك) الشيخ والقاضي والفتي
 والطوسي فضله وقت المضطر وهو الظاهر من (المراسم) وقد سمعت في (المقنعة) من
 حكم الناسي والمضطر وما نقل عن (الحسن بن عيسى) وفي الحلاف بعد ما
 ذكر ان آخر وقتها الثلثان (قال) دليلا ان ما اعتبرناه جمع عليه بين الفقرة لحنه من وقت
 وما زاد عليه مختلف في كونه وقتا للآداء انتهى (ويظهر) من هذه العبارة ان من اصحابنا من يقول
 انه اذا جاوز الثلثين يكون قاضيا وله يريد الحسن بن عيسى وقد قل ذلك في (المدارك) عن الشيخ
 نفسه (لكن) ابا جعفر ابن حمزة صرح بأنه يكون مؤديا (وفي كشف التمام) لا بد من اسح في خمل
 ولا انتافسي في شرحها امتداده الى الغروب بل اطلق في الحمل ان حرك ملا (والغروب)
 هو المعلوم بذهاب الحمرة وقد سمعت ما استظراه من المقنعة (وقال مالك) في إحدى روايته

وأول وقت المغرب غيوبة الشمس الملوثة بذهاب الحرة الشرقية (متن)

ان آخر وقتها غروب الشمس (وقال الشافعي والليث والحسن ابن صالح وابو يوسف ومحمد) ان آخر وقت غير المختار اصفرار الشمس (وابو حنيفة) ان آخر وقت العصر اصفرار الشمس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأول وقت المغرب غيوبة الشمس ﴾ بأجماع العلماء كما في (المتبر والتذكرة) وهو قول كل من يحفظ عنه العلم لا تصرف فيه خلافا كما في (المتبر) وعليه الاجماع كما في (اختلاف الفقيه ونهاية الاحكام والذكرى وكشف القاتم) وفي كشف الألباس لاختلاف فيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (الملوثة بذهاب الحرة الشرقية) اجماعا كما في (السرائر) وعليه عمل الاصحاب كما في (المتبر) وعليه العمل كما في (التذكرة) وهو المشهور كما في (كشف الألباس وغاية المرام وارشاد الجفرية والروض وجمع البرهان والمجل المتين والكفاية والتذكرة) ايضا وفي (السرائر والذكرى) انه اشهر وفي (كشف القاتم) انه مذهب المظنم وفي (المتبر وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح) انه مذهب الاكثر وظاهر (السرائر) انه مذهب الشيخ في جميع كتبه (والحسن) موافق لمشهور كما تفصح من ذلك عبارته المتقولة عنه كما يأتي قوله وقد ظن (المصنف) في (المختف) انه يخاف لمشهور (وكذا) الصدوقان موافقان في (الرسالة والمقتنع) على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وصريح) الاستبصار موافقة المشهور ايضا وان نسب اليه جماعة الخلاف وكأهم لم يلحقوا تمام كلامه فيه (وخالف الصدوق) في الملل (والشيخ) في وجه من المبسوط (وصاحب المتقى) فيه وفي رسالته (وتلميذه) في شرحها (وصاحب الكفاية والمفاتيح) فيه وفي الوافي وبمقتله كلام (الصدوق) في الهداية (وسلاسل السيد) في المياقيريات (والفاضل) في (المذهب وشرح المجل) لجلبهم الوقت سقوط القرص وليس نصافيه وأولى بذلك قول أبي علي كذا قال في (كشف القاتم) وقوله صاحب (مجمع البرهان والمدارك) وفيه عن البطفي (المجل المتين) والظاهر من (الاستاذ ادام الله تعالى حراسته) في حاشيته اختباره وعن (الحسن بن عيسى) ان أول وقت المغرب سقوط القرص وعلامة سقوط القرص أن يسود افاق السماء من المشرق وذلك الليل وقوية الظلمة في الجو واشتياك النجوم (وهذا) هو القول المشهور (وعن الصدوقين في الرسالة والمقتنع) اعتبار ظهور ثلثة انجم انتهى ومجاورة الحرة سمت الرأس توافق ظهور ثلثة انجم (قال ثقة الاسلام) في الكافي (والفاضل الميسي والشهد الثاني) في (الروض والمقاصد العلية والمسالك والروضة) (والفاضل المنندي) في (كشف القاتم) ينبغي التأخير الى ذهاب الحرة من رجب تلك المشرق اي ذهابها من الاق الى ان تجاوز سمت الرأس واستدل عليه بمرسل ابن أبي عمير وبغيره بان ومجاوري عن الرضا عليه السلام (قلت) وقال الصادق عليه السلام لمحمد بن سريح وقت المغرب اذا تغيرت الحرة وذهبت الصفرة وكانه موافق لما ذهب اليه هؤلاء ﴿ بيان ﴾ انكر بعض المتأخرين (١) وجود خبر صحيح يدل على المشهور (وبعض) (٢) قال ان الاخبار الدالة عليه قليلة على ضعفها وتعجب من صاحب التفتيح حيث قال ان الروايات به كثيرة (ونحن) نقول يدل عليه (صحيح) يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ان الاقاسة من عرفات اذا ذابت الحرة من هنا وأشار يده الى المشرق ومطلع الشمس (وصحيح زرارة) حيث سأل الباقر عليه السلام عن وقت افطار الصائم (١) كصاحب المتنى فيه منه (ق، ره) (٢) هو الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة منه (ق، ره)

(وصحيح) بكار بن محمد في التقييه وهو بكراتفة وقد اعترف بصحتها (بصحة خ ل) المولى الاردبيلي مع ما يتردد من حالة من التأمل في الاخبار والمصنف في المتن والمختلف (وصحيح) اماهيلي بن همام الثقة عن الرضا عليه السلام وقد اعترف بصحتها (بصحة خ ل) أيضا المقدس الاردبيلي (ومثلها صحيحة داود) الصري على الصحيح وقد مال الى صحتها المولى الاردبيلي أيضا هذا من الصحيح وأما من غيره فانه مما يزيد عن أول القود (قال في مجمع البرهان) رأيت عشرة أخبار تدل على ان الاعتبار بنصيبه الحرة ادعى (وأنت) اذا لحظت الواقع أو الوسائل وأمنت النظر ظهر لك صدق ما قلناه والصريح محمد بن غير الصحيح (مرسل) ابن أئيم (وغير) حماد (وغير) محمد بن شريح (وغير) محمد بن علي الذي صحب الرضا عليه السلام (وغير) عبد الله بن وضاح (ومرسل) ابن أبي عمير الذي في قوة الصحيح بل هو صحيح عند جماعة من متأخري المتأخرين وفي (الذكرى وجامع المقاصد) أنه كالسند (وغير) ايان بن قنله (ومرسل) محمد بن سنان المروي في كتاب السيارى (وما روي) عن الرضي عليه السلام حيث قل والعمل على سواد المشرق الى حد الرأس (ونحوه خبر السرائر) عن كتاب مسائل الرجال (وقد روي) نحوه في الاستبصار عن سهل عن علي بن ابيان مضمر (وفي السرائر) انه عن أبي الحسن عليه السلام الى غير ذلك وأن هذه فيها بلاغ وانما لمشرية كاملة (وقد عرفت) أن الصراح خمسة أخبار صراح معا سمعت من الاجامعات والشهرة مع موافقة الاحتياط بل والاعتبار (هذا كله مضافا الى مخالفة العامة (ودليل القول الاخير) جميع الاخبار المطلقة بان وقتها غيوبة الشمس أو القرص أو تواريه أو واري الشمس لاصرافها لثقة وعرفا الى القرص دون اجرة وأصحاب (القول المشهور) قائلون بموجها (لكن) يقولون زوال الحرة علامة الغروب وغيوبه بالقرص وسندهم في ذلك جميع ما ذكر من اجماع وأخبار وشهرة واحتياط واعتبار ومخالفة العامة (وأما) خبر جارود) فأظهر سئ في التقييه كما هو الظاهر من (خبر) ايان بن ثعلب والربيع وایان بن زرق وغيرهم (قالوا) أقبلنا من مكة الحديث كما يحتدل من ذلك خبر علي بن الحكم (وصياح) ابن سيابة (وأما) خبر أبي أسامة) فمع صحة جملة على التقييه لا مكان نضوره من العامة يحتدل (وحوا) من التأويل (منها) أنه عليه السلام انما ناه عن الصعود لبحث عن الغروب لعدم وقف علامته عليه فكان صعوده عبثا (ومنها) أن ما ذكره في كشف الغمام قال ان قوله فرأيت الشمس لم تعب يحتدل معنى الزعم لا الابصار احتمالا ظاهرا ويسته ان انقطعت الحلقة على ما اتصلت ه أعنى قوله الناس يصلون المذنب لا ما قبله وقوله عليه السلام انما تصلبها اذا لم ترها اما بجمل تبيته الاخبار المقدمة أي لم ترها ولا حرمته في المشرق أو لثقييه أي بحب عليك الصلوة اذا لم ترها تقييه ادعى (وما يقال) من أن الغروب كالطلوع والمدار في الثاني على نفس القرص (فالجواب) على تقدير تسليمه أن الفارق الدليل (والشاهد الثاني) في (الروض والمقاصد العلمية) لم يفرق بينهما قال الاعتبار في طلوعها وغروبها لما كانت بالاذق الخفيفي لا المحسوس وكان طلوعها يتحقق قبل بروزها بزمان طويل غالبا ومن ثم اعتبر لها أهل المقات متدرا في الطلوع يعلم به وان لم يتأهدها وكذلك القول في غروبها لعدم الفرق (ومثله) قال في (كشف الغمام) عند بيان آخر وقت الصبح قال وروي ذلك عن الرضا عليه السلام (قلت) في خبر ابن أئيم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ما يشير الى وجه الفرق حيث قال عليه السلام ويوقت المغرب اذا ذهب الحرة من المشرق وتدرى كيف ذلك قلت لا قال لان المشرق مطل على المغرب هكذا

الى أن يذهب الشفق والأجزاء الى أن يبقى لأجزاء الشاء مقدار ثلاث ركعات (من)

ورفع يمينه فوق يساره ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الى أن يذهب الشفق﴾ الاحمر المغربي كما
نفقت به النصوص (وعليه المظلم) كما في (كشف القاتم) ولم أجد في ذلك مخالفا الا ما قلته في المذهب
عن بعضهم وقد تقدمت الاشارة الى ذلك (وهو) نهاية وقت الفضيلة عند المتأخرين وبعض المتقدمين
(وفي كشف الرموز) أنه مذهب الاكثر وفي (المسالك) أنه المشهور وفي (الكافي والمقنة والنهاية
والمبسوط والتبذير والانبصار والكافي) لابي الصلاح (ومصباح السيد والاصباح والاقتصاد
والوسيلة) أن غيبوبة الشفق المغربي آخر الوقت المختار على ما قل من غير ما ذكر وهو المقول
عن (الكاتب) أيضا وفي (الهداية والناصريات والخلاف والمصباح للشيخ والجل ومعمل يوم وليلة والمراسم)
أن آخر وقت المغرب غيبوبة الشفق المغربي من غير قيد بمختار لا مضطر وقته في المذهب البارح
عن (القاضي) ويحتمل كلام الحسن بن عيسى (على ما قل (هذا كله) في غير المفني من عرفات
فانه يستحب له تأخير المغرب والشاء الى المزدلفة بإجماع أهل العلم كافة كما في (المتن والتذكرة)
والفضل في التأخير لها ولو الى ربيع الليل كما في (المقنة والهداية والمصباح والمراسم والجل والعقود
والشرائع والتافع والخلاف) وغيرها لكن في الخلاف وروى الى نصف الليل وأكثر الاصحاب على
فضله وان ذهب ثلث الليل وبه صرح في (الفتي والمقنة) على ما قل (والنهاية والمبسوط والمذهب)
على ما قل (والوسيلة) وأكثر كتب المتأخرين بل في (المتن والتذكرة) اجماع العلماء عليه هذا
وفي (الخلاف والفتية) الاجماع على أنه لا يجوز أن تصلي الشاء آن في المشر الا أن في الاخير الآن
يخاف فوتها بخروج وقت المضطر ويوجب التأخير صرح في (التبذير والانبصار والمبسوط والنهاية
والفتية) بل هو ظاهر الاكثر والاستعجاب صرح في (الوسيلة والسرائر والتافع والشرائع) وقد
سمعت ما في (المتن والتذكرة) وحمل في (المختلف) قول الشيخ بدم جواز صلاة المغرب في الطريق
اختيارا على الكراهة وهو في غاية اليد عن الخلاف وكتابي الاخبار (وفي المدارك) أن قول الشيخ
ضعيف وهذا حديث اجالي ونظام الكلام يأتي في محله بون الله تعالى ولطفه وقصه ورحمته وبركة
خير خلقه محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين (ولعلم) أن المراد بالتفق المغربي هنا وفيما
يأتي هو الحرة لا البياض عند أصحابنا كما في التذكرة وقال في الروضة لا عبرة بالاصفر والاحمر عندنا
(قلت) والحررة عبر أكثر علمائنا ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وللأجزاء الى أن يبقى لأجزاء
الشاء مقدار ثلاث ركعات﴾ ووقت الأجزاء لشاء يتسد الى أن يبقى لاتصاف الليل بمقدار أربع
لحاضر عند (المصنف والسيد بن عبد الله والمجل والمحقق وسائر المتأخرين) كما يأتي بان ذلك
وذكر المخالف ان شاء الله تعالى في محله (فلى هذا) يكون المراد من العبارة أنه يمتد وقت المغرب
للأجزاء الى أن يبقى مقدار ثلاث ركعات الى وقت أجزاء الشاء اصابة القوي هو قبل انصاف الليل
بمقدار أربع ركعات (وهذا الحكم) جمع عليه كما في (الفتية والسرائر) وفي (المختلف) كل من قال
باستتراك الوقت بعد الزوال بمقدار أداء الظهر بينهما وبين العصر قبل النسيو بمقدار أداء العصر قال
باستتراك الوقت بين المغرب والشاء بعد مضي وقت المغرب الى قبل انصاف الليل بمقدار الشاء
والفرق خرق للاجماع انتهى (وفي المدارك) أنه مذهب (الكاتب والسيد بن عبد الله والمجل والمحقق وان

وأول وقت الشاء من حين الفراغ من المغرب (متن)

عنه وسائر المتأخرين) ونحو ذلك قال (الشيخ نجيب الدين) في شرح الرسالة (قلت) والامر كما قالوا لاني النسبة الى الكتاب لانه صرح به في (جل السيد والفنية والسرار وكتب المحقق والمصنف والشهيد والمحقق الثاني) وغيره بل لم نجد في المتأخرين مخالفا وانما الخلاف من المتقدمين في (المعتبر والمنتهى) عن الكتاب أن هذا الامتداد المضطرب وقتا ذلك عن (المبسوط) ايضا والموجود في (المبسوط والتهديب والاستبصار والكافي ثقة الاسلام والوسيلة) أن وقت المختار الى غيبة الشفق ووقت المضطرب الى ربع الليل وقت ذلك عن (الاقتصاد والاصباح) لكن قال في (الكافي) وروي ايضا الى نصف الليل (وفي المذهب البارع) نقل عن الكتاب انه موافق كما نقل صاحب المدارك وفي (النهاية والمقنعة) رخص التأخير الى (١) المسافر الى ربع الليل (وفي المراسم) وقد روي جواز تأخير المغرب للمسافر اذا جد به السير الى ربع الليل وقد سمعت ما نقلناه في المسئلة السابقة عن (الفتية) وغيره وعن (المقنعة) وغيرها (وفي المدارك) أنه يمتد وقتها المضطرب اذا بقي الى طلوع الفجر مقدار أربع ركعات واحتمل شيخه في (المجمع) بعد أن رده أولا وتأمل في أدلته واستحسنه في المفاتيح واستشكل فيه في الكفاية ونقله فيه وفي المدارك عن المعتبر وفي المعتبر ذكر ذلك للشاء من غير أن يتعرض لذكر المغرب (قال) ووقت الضرورة للشاء الى طلوع الفجر (وقوله) صاحب المعالم في رسالته واستشكل فيه أيضا صاحب الكفاية (وحكاية الشيخ في المبسوط) عن بعض أصحابنا من دون ضرورة وفي الذكرى أنه يظهر من الصدوق في الفتية (قال) وقال الشيخ في موضع من (الخلاف) لا خلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الاعذار اذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يلزمه الشاء الآخرة وحل في (كتاب الاخبار) الحبرين الدالين على ذلك على الضرورة وتأول في (المنتهى) خبر ابن سنان بالبعد حيث حل الاستيقاظ قبل الفجر على الاستيقاظ قبل الانتصاف وفي (روض الجنان) جعلها على التيقه لاقاق الفقهاء الاربعة على ذلك (بيان) مذكوره في المختلف من الاجماع المركب وانه كل من قال بالتشريك هناك قال به هنا منقوض فان (المفيد) في المقنعة (والشيخ) في النهاية والمبسوط والخلاف (والديلمي) في المراسم قالوا ان آخر وقت المغرب ذهاب الشفق المغربي وانه أول الشاء وشركوا بين الظهريين (هذا) والاخبار الدالة على ان آخر وقت المغرب غيوبة الشفق الغربي محمولة على الفضل (وفي مجمع البرهان) احتمل حمل كلام القائلين بذلك على ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول وقت الشاء من حين الفراغ من المغرب) اجماعا كما في (الفتية والسرار) وفي (المختلف) لا فارق بين الظهريين والعشائين من قبل بالاتسار عند الفراغ من الظهري قال به عند الفراغ من المغرب (وفي عاية المرام) بعد ان سبه الى بعض المتقدمين قال وعليه المتأخرون (وفي المدارك) انه مذهب (السيد والكتاب والتميمي والقاضي وابن السكاري وابن حمزة والمجلى وسائر المتأخرين) وفي (جامع المقاصد والترزقة والمسالك) انه المشهور (وفي كشف الرموز) انه مذهب الاكثر (وفي الروض) انه أشهر (قلت) وبه صرح (السيد والشيخ) في جمليهما (والطوسي) في الوسيلة (والجلي) في التنبية

الى ثلث الليل وللأجزاء الى أن يبقى لا تنصافه مقدار أربع

(والمجلي) في السرائر) والمحقق والمصنف والشيدان وأبو العباس والصيرفي والمحقق الثاني وتلميذاه
والمولي الأردبيلي وتلميذه والخراساني والكاشاني) في كتبهم وقوله في المتنعي عن (الحسن والكاتب)
وقوله جماعة عن (التتبي) وقوله في كشف القاتم عن (الإشارة والجامع) وفي (المنتقى والمهداية
والمبسوط والخلاف والمصباح ومختصره والمراسم) أن أوله سقوط الشفق المغربي وقوله في المذهب
البارع عن الحسن وقد سمعت مافي المتنعي عنه وقوله في كشف القاتم عن (الاقتصاد والمصباح
وكتاب عمل يوم وليلة) هذا وفي (التهذيب) جواز النخول في المشاء قبل سقوط الشفق اذا علم
سقوطه في الاتنا وفي (المنتقى والنهاية) انه يجوز التقديم للمعذور واحتله في التهذيب وجعله رواية
في (المراسم) والأخبار في ذلك يختلف على الظاهر وجمع بينا الشيخ في الاستبصار وأكثر الأصحاب
بالجل على الفضل في التأخير وقد سمعت ما قيل أن المصلي اذا صلى المغرب بعد مجاوزة الحرة بقدر الرأس ثم
التواقل سقط الشفق وصريح (المحقق) وجماعة بكراهة التقديم على سقوط الشفق وقل ذلك في ظاهر
المعتبر عن (السيد والكاتب) وأخبار الفروع من المغرب مبني على اختصاص المغرب بأول الغروب كما عليه
الأصحاب (نعم) قل الشيخ في الخلاف من بعض أصحابنا القول بالاشتراك كما يأتي بيان ذلك ان شاء
الله تعالى (وقال الجمهور) كافة ان جبرائيل عليه السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله ان يصلي المشاء
حين غاب الشفق وفي اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل قال في (التذكرة) وهو محمول على الاستحباب
{ قوله } قدس الله تعالى روحه { الى ثلث الليل } هذا هو المشهور كما في (المسالك وكشف القاتم)
ومذهب الأكثر كما في (كشف الرموز) وفي عنه البعد في (المدارك) وفي (الدروس والجفرية)
الى ربع الليل وقوله عن الحسن والحلي { يانف } يدل على القول الأول خبر أبي بصير
وخبر يزيد بن خليفة وغيره والقول الثاني مروى عن الرضا عليه السلام { قوله } قدس الله تعالى روحه
{ وللأجزاء الى أن يبقى لا تنصافه مقدار أربع } اجماعا كما في (الفتنه والسرائر) وهو المشهور كما
في (المسالك والقدري) ومذهب الأكثر كما في (كشف الرموز والمدارك) والاشهر كما في (الدروس)
وهو خيرة (السيد في جله وأبي يلى في المراسم والمحقق والمصنف والشيدان وأبي العباس والكركي
والصيرفي) وغيرهم ممن تأخر وقل عن (مصباح السيد) ايضا وعن (الانتارة) وذهب (الشيخ)
في التهذيب والاستبصار والمبسوط (والعلموني) في الوسيلة الى أن الثلث المختار والنصف المضطر
وقل مثله من (فقه الاسلام) وذهب في (النباه) الى أن اخره المضطر ثلث الليل وذهب في
(الخلاف والمصباح ومختصره والمجل والاقتصاد وعمل يوم وليلة) على ما قل الى أن اخره ثلث الليل
وهو خيرة (الهداية والمنتقى) وقوله في المتنعي وغيره عن (القاضي) وقوله عن أبي عن القاسمي انه
حكى النصف قولاً وجهه الشيخ في (الخلاف والمصباح ومختصره والاقتصاد والمجل) رواية وقوله في
المتنعي عن (الحسن بن عيسى) أن اخره ربع الليل فان تجاوز دخل في الأخير وقيل فيه أيضا عن
(الحلي التتبي) أن آخر وقت الأجزاء ربع الليل وآخر وقت المضطر نصف الليل وقد سمعت أن
المحقق في (المعتبر) ذهب الى أن اخره المضطر الى طلوع الفجر وان الشيخ في المبسوط حكاه
قولا لبعض أصحابنا وقد قدم الكلام فيه مستوفى (وهذا) أعني امتداده الى طلوع الفجر مذهب

وأول وقت الصبح طلوع النجم الثاني للمستطير في الأفق الى أن تظهر الحمرة المشرقية وللأجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين (متن)

أبي حنيفة (وشافعي) قولان (أحدهما) آخره الثلث و به قال عمر وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك واحد (والثاني) نصف الليل و به قال الثوري واحد في القول الآخر (يان) يدل على المشهور خبر أبي بصير والمطلى بن خنيس وكذا خبر الحلبي (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول وقت الصبح طلوع النجم الثاني وهو المستطير في الأفق) بإجماع العلماء كافة كما في (المتبر والمتمنى والتذكرة والمدارك وشرح الرسالة) لتعجب الدين وبالإجماع كما في (القكري وارتداد الجفرية) وبلا خلاف كما في (الخلاف وكشف الالتباس وغاية المرام) وبمحمل قول (الصادق) عليه السلام في صحيح (زواره) كان (رسول) الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح وهي الفجر إذا اعترض الفجر وضاء حسنا على الانفصالية أو الاحتياط التام في تحقق الصبح على أنه لا يتاوم هذه الإجماعات (قوله) قدس الله تعالى روحه (الى أن تظهر الحمرة المشرقية) هذا بيان انتهاء وقت الفضيلة كما صرح به (المحقق والمصنف والتسيدان) وغيرهم ويظهر من المتعنى نسبة ذلك الى (السيد والمفيد والكتاب والفني والسجلى) وظاهر الخلاف الإجماع على أنه وقت المختار حيث قال والأسفار آخر وقت المختار ههنا وقد صرح جماعة من الأصحاب أن المراد بالأسفار في الكتاب والأخبار ظهور الحمرة وخبرة الخلاف خبرة (التهذيب والاستبصار والمبسوط والوسيلة) وهو المنقول عن (الحسن ابن عيسى) وحكى السيد علي الصائغ في (شرح الإرشاد) أن الفاضل الشيخ محي الدين (بن تاج الدين) أورد على (الشهيد الثاني) رحمه الله تعالى أن الأخبار قد دلت على أن بقاء الحمرة المشرقية دليل على عدم غيبوبة الشمس فينبغي أن يكون ظهورها دالا على بروزها (فجاباه) بعد أن علق ذلك على الأخبار بأن دلالة الحمرة المشرقية على بقاء الشمس في الجهة الغربية لا يدل على أنها تدل عليها في جهة المشرق فهي (ح) كالشقق الغربي فإنه لا يدل على بقاء الشمس في الجهة الغربية قال السيد المذكور وقد ذكر العلامة في النهاية قريبا من ذلك (قوله) (ويمتد للأجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين) إجماعا كما في (الفنية والسرائر) ومنه لا أكثر (كافي كشف الزمور) والمشهور كما في (المسالك) ومحم البرهان وحاشية المدارك والأشهر كما في (الروض) وهو خيرة (المقنعة) وجل السيد ومصباح الشيخ ومختصره والمراسم وكتب المحقق والمصنف والشهيد والمقداد وأبي الماس والكركي والصيري) وغيرهم وهو المنقول عن (الكتاب والاقتصاد وجل الشيخ وشرح جل السيد والمهذب والجامع) وخبرة (النهاية والمبسوط والخلاف والتهذيب والاستبصار والوسيلة) أن هذا الوقت للمصطر والمذكور وهو المنقول عن (الحسن والاصحاح) و به قال ((التافني وجميع أصحابه) (وأحمد) لا الاصطحري من أصحاب التافني فإنه قال إذا اسعرفت الوقت بالكعبة (وفي شرح) (ابن) له لتعجب الدين أن آخره طلوع الشمس بلا خلاف (وفي كشف القام) بعد أن نقل قول (الله) (الله) عليه السلام في خبر عبيد لا تقوت صلوة الفجر حتى تطلع الشمس (قال) الله إجماع (ويعلم) أن التيسح قال في التهذيب أن لا نريد الوجوب ها ما يستحق به العقاب لأن الوجوب على ضربين (منها) ما يستحق بتركه العقاب (ومنها) ما يكون الأولى فعله ولا يستحق بالأخلال به العقاب وإن استحق

ووقت نافلة الظهر من حين الزوال إلى أن يزيد القى قدمين (متن)

ضر : من اليوم (بيان) يدل على المشهور (موقتة عيد) وغيرها من الاخبار المنجورة (وصحيح ابن يقطين) الظاهر منه امتداد الوقت الى ما بعد الاسفار وظهور الحرة وكل من قال بذلك قال بامتداده الى طلوع الشمس فالدلالة مبنية على ثبوت الاجماع المركب لكن في دلالتها على كون ما بعد الاسفار وقت الاختيار تأمل (ويدل) على مذهب الشيخ (صحيح ابن سنان) ووجه دلالتها ان قوله عليه السلام حتى يغفل مقتضاه ان بعد التجليل لا يكون هناك وقت كما يعطيه مفهوم النافلة وكذلك قوله عليه السلام ولكنه لمن شغل او نسي ظاهر في كونه وقتا لهولائي خاصة فيعين كون لا ينبغي للحرة خلاف ما فهم منها استكثر الاصحاب والشغل وان كان أم الا انه ربما يكون الظاهر المتبادر منه في المقام الضروري مع انه عليه السلام لم يقل ان له شغل بل قال شغل ومعلوم ان المراد شغل عن الصلاة وتركها من جهة شغله ومن المعلوم انه يصلي (ح) لا انه يترك الصلاة من جهة انه شغل عنها فلا مانع من ان يكون بالنسبة الى المضطر وقت أداء ولفظه وقت قضاء هذا ولكنه لا يقاوم اداة المشهور (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ ووقت نافلة الظهر من حين الزوال ﴾ كما نطقت به الاخبار والاصحاب كما في كشف الثمام وفي جامع المقاصد انه المشهور ذكر ذلك فيها سيأتي ان شاء الله تعالى وجوز في التهذيب قديمها لمن خاف الفتور واستوجبه في الذكرى جوازه مطلقاً واستظهره المقدس الاردبيلي وقال اليه بتليذه صاحب المدارك (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يزيد القى قدمين ﴾ أي سبعي التاخير هذا هو المشهور رواية وقوى كما في (الروض والروضة) والمشهور كما في (حاشية الارشاد والكفاية) والاشهر كما في (الشرائع) ومذهب الاكثر كما في (كشف الرموز) وهو خيرة (النهاية والمصباح) ومخصره الوسيلة والشرائع والنافع والارتداد والذكرى والبيان واللمعة والروضة ورووض الجبان ورسالة صاحب العالم وشرحها والمدارك والمفاتيح) وغيرها وفي (اختلاف) قال مالك أحب ان تؤخر الظهر بعد الزوال مقدار ما يزيد الظل ذراعاً وهذا الذي ذكره مذهباً في استحباب تقديم النوافل الى الحد الذي ذكره فاذا صار كذلك بدء بالفرض انتهى وظاهره دعوى الاجماع لكن في (المختار عن الخلاف) اعتبار المل والمثلين واختير الامتداد الى المثل في (السرائر والمعتبر والمتنبى والتحرير والتذكرة والبصرة وجامع المقاصد وحاشية الميسي) وفي (حاشية الارشاد) انه اظهر وفي (الجعفرية) وشرحها) انه قوي وفي (الروض) انه متحه وفي (الروضة) فيه قوة ويناسبه المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله والاثة عليهم السلام وغيرهم من السلف من صلوة نافلة العصر قبل الفريضة متصلة بها وعلى ما ذكره من الاقدام لا يجتمعان لمن أراد صلوة العصر في وقت الفسيلة انتهى (وهذا) منه بناء على ما يذهب اليه من استحباب تأخير العصر الى مصير الظل مثله كما تقدم بياه (وفي نهاية الاحكام الى أن يزيد القى قدمين أو يصير ظل كل شيء مثله وهذا يدل على ترده في ذلك واستدل في (المعتبر) على اعتبار المثل والمثلين (بصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام) قال ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائم وكان اذا مضى من فيه ذراع على الظهر واذا مضى من فيه ذراعان على العصر ثم قال أتدري لم جعل ذلك قلت لم جعل ذلك قال لمكان النافلة لك ان تنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراعاً فإذا بلغ فينك

ذراعاً بدأت بالفريضة وتركته النافذة وإذا بلغ فيك ذراعين بدأت بالفريضة وتركته النافذة (قال) بعد قتلها وهذا يدل على بلوغ المثل والمثلين لأن التقدير أن الحائط ذراع قال ويدل عليه ما روي عن ابن حنبل عن أبي عبد الله عليه السلام (وقال) في كتاب (علي) عليه الصلوة والسلام القامة ذراع فهذا الاعتبار يعود كلام الشيخ لنفيل الكمي (ورد في الأذكري والمدارك) يمنع ما دعاه من كون القامة ذراعاً والطن في سند الروايات المضمنة لذلك وبأنه لو ثبت ذلك في الجملة لم يصح إرادته هنا لأن قوله عليه السلام في آخر الرواية فإذا بلغ فيك ذراعاً بدأت في الفريضة صريح في اعتبار قامة الإنسان انتهى (وفي) أن المثل في الألفاظ موضوعات الأحكام هو الظنون وليس رواية هذه الأخبار بأسوأ حال من صاحب القاموس وغيره فاني إن صاحب القاموس لو قال القامة ذراع كانوا يستدلون عليه في فهم الحديث (وقد ورد) في المقام أخبار متعددة متضمنة لهذا المعنى (كرواية أبي بصير وصالح بن سعد) وغيرهما فلا وجه لعدم الاتحاد (وقوله عليه السلام) فإذا بلغ فيك ذراعاً ليس بصريح كما ذكرنا بعد ما علم أنه يكفي في الإضافة أدنى ملاسة (غاية الأمر الظهور لكن بعدما ثبت من أن لفظ القامة اصطلاح في القراع أو سلم ذلك كل الظاهر ذلك ولا يبقى ظهور هناك ولا سبباً بعد ملاحظة الأخبار الواردة في المثل والمثلين والقامة والقامين والقراع والقارمين فأما (لكن في القية) أن زياره سأله عليه السلام عن وقت الظهر قال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال إن حائط مسجد رسول الله صلى عليه وآله كلن قامة إلى آخر ما مر (فهنا) يدل على أن القامة بمعنى القراع لا أن القامة ذراع (وفي المبسوط كما عن الأصحاب) الامتداد إلى أن يبقى إلى آخر الوقت فهدأه الفريضة هذه عبارة المبسوط (فان أراد) وقت المختار فهو المثل كما فهمه من المحقق والنصف والشهد وغيرهم (وان أراد) وقت المضطر امتد إلى قدر ثمان ركعات (وعلى الاحتمال الأول) يكون طاق المبسوط موافقاً لـ (الجل والمقدود والمذهب) لأنه قل أن فيم الامتداد إلى قيام أداء الفريضة من المثل وهذه بينهما حيازة (الفتية) ونقل عليها فيها الإجماع (وفي السرائر) في موضع آخر (والمتخلف وجمع البهرا) أن اختلاف التقادير مبني على اختلاف أحوال المصلين من الطول والقصر وهذا ترجيح للمثل كما فهم ذلك من المتخلف (المحقق الثاني والشهد الثاني) وإن كان قال في (المتخلف) كلا القولين حسن (وفي المبسوط) أيضاً في بيان أوقات الفرائض قال وأما اعتبار القراع والقدم والقامة وما أشبه ذلك من الألفاظ التي وردت بها الأخبار فاعلم أي تقدير النافذة فإن النافذة يجوز تقديمها هذا المقدار انتهى وهذا قريب مما في (السرائر) وفي (البيان والقوروس) نقل القول بالامتداد ما دام وقت الاختيار لفرضين ثم قال في القوروس هو أقرب (وفي البيان) أنه حسن وهذا منه ميل أو اختيار للمثل (وعن الكاتب) أنه قال يستحب للحاضر أن يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئاً من التطوع إلى أن تزول الشمس قديماً أو ذراعاً من وقت زوالها انتهى وهذا منه اختيار للمثل في الجملة حيث جمع بينهما قد تكثر القائلون بالمثل والمثلين وسمعت دعوى الإجماع من السيد حمزة عليه (وفي السرائر) إذا صار المثل والمثلان وخرجت النافذتان بلا خلاف (وفي الكافي) على ما نقل امتداد وقت ما قلناه بمدة بامتداد وقتها وهذا المول اعترف جماعة بعدم معرفته فله وقد عرفته (لكن الحلبي يذهب إلى أن آخر وقت الظهر المضطر المثل وأربعة أقدام لغيره) (بيان) قال في القوروس والأذكري والمدارك انتهى

ونافلة المصير الى أربعة أقدام ونافلة المغرب بعدها الى ذهاب الشفق والوتره بعد المشاء
الأخره وتمتد كوتها وصلاة الليل بعد انصافه الى طلوع الصبح (متن)

في المبسوط قدر الفريضة في الاخيرين أن الاخبار لا تساعد (وفي المسالك) ظاهر الاصحاب
أن هذا الوقت باجمه للنافلة ويحتمل استثناء قدر الفريضة من آخره (قلت) القائل بوقت الاختيار
والاضطرار كيف يجوز فعل النافلة قبل الفريضة الى آخر وقت الاختيار اذ يلزم تأخير الفريضة عنه
من غير اضطرار (ثم) ان الشيخ في (المبسوط والجل والاصباح) لم يستثن قدر فريضة المصير من المثل
قال في (المبسوط) ونوافل المصير ما بين الفراغ من فريضة الظهر الى خروج وقت المختار فاسب
اليه لم يصادف محله (ومن) استثنى قدر الفريضة من المثل والمثلين (المحقق الثاني) في (جامع المقاصد)
وقد سمعت ما في (المذهب والجل) وأن الاجماع متقول عليه في (الفنية) وينص عليه (قول الصادق)
عليه السلام لمعرب من حنضلة فاذا صار الظل قائم قد دخل وقت المصير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿ والمصير الى أربعة أقدام ﴾ من قال بامتداد نافلة الظهر الى القدمين قال هنا الى الاربعة
وكذا من قال هناك الى المثل قال بالمثلين ومن استثنى قدر الفريضة هناك استثناء هنا الا من عرفت
وقد مر عن الكافي أن آخر المصير المختار المثلان ولم يضطر الغروب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
﴿ ونافلة المغرب الى ذهاب الشفق ﴾ الترتي اجما كما في (الفنية والمتن) وظاهر (المتبر) حيث
نسبه الى علاننا وهو مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا كما في (المدارك) وفي (البيان والروضة) أنه
المشهور (وفي الدروس) هو المشهور بين المتأخرين (وفي جامع المقاصد) أنه مذهب الشيخ والجماعة
والروايات لا تدل عليه دلالة ظاهرة الا أن مخالفة كلام الشيخ والجماعة مستعجن انتهى وهو أحد
قولي الشافعي ومال في (التكري والدروس) الى امتدادها بامتداد وقت الفريضة وفي الاول أن الافضل
المبادرة بها واستوجبه في (المدارك) واستجوده في (كشف اللثام) وقد مر كلام الحلبي وان (الفريد)
قال يستحب المبادرة بها بعد التسبيح وقبل التقيب (والكاتب) لا يستحب الكلام ولا عمل شيء
وعن (الاركان) أنه يقدم على التسبيح ﴿ بيان ﴾ احتجوا على المشهور بالاخبار المانعة عن التنفل
وقت الفريضة وفي حاشية (الفاضل الميمني والمدارك) أن هذا المنع انما يتوجه الى غير الرواتب للقطع
باستحبابها في أوقات الفرائض ويأتي عن قريب تمام الكلام في التنفل وقت الفريضة (وفي كشف
الاثام) أن المراد من الاخبار النهي عن فعل النوافل عند تضييق الفرائض (وفي حاشية المدارك) أن
المستفاد من الاخبار عدم الفرق بين الزاتية وغيرها ومن الاخبار (صحيحنا زاره) فالظاهر أن المراد
بالوقت ليس وقت الجواز بل المقرر الموعظ شرعا لان نصلي فيه او المراد الاولوية وان جاز التقديم
عليه فأمل انتهى (قلت) يدل على المشهور أو يشهد له الاخبار النافذة بأن الغرض من عرفات اذا
صلى المغرب في المزدلفة يؤخر النافلة الى ما بعد المشاء (وفي المدارك) تشهد لما في الذكرى (صحيحة)
ابن بن قلب (قلت) ورواية رجا بن أبي ضحاك عن الرضى عليه السلام تشهد بذلك أيضا ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ والوتره بعد المشاء الآخرة ويمتد وقتها ﴾ اجما كما في (المنهى) وهو مذهب
علاننا كما في (المتبر) وكأنه لا خلاف فيه كما في (شرح رسالة صاحب المالم) وقد تقدم الكلام
في ذلك والشافعي قولان في المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصلاة الليل بعد انصافه الى

طلوع الفجر وكما قرب من الفجر كان أفضل وركعتا الفجر بعد الفجر الاول (متن)

طلوع الفجر أي الثاني كما هو صريح (السراير والتحرير والمختلف وجامع المقاصد والروض والروضة والغزوة والمفاتيح) وهو الظاهر من أطلقه (وهذا الحكم) أعني كون صلاة الليل بعد اتصافه الى طلوع الفجر الثاني ادعي عليه الاجماع في (الحلاف والمعتبر والمنتهى) وهو مذهب الاصحاب كما في (جامع المقاصد والغزوة وارشاد الجعفرية) وهو ظاهر (السراير) أو صريحها وفي (مجمع البرهان وشرح رسالة صاحب المعالم) لا خلاف فيه وفي المدارك الاجماع على ان وقتها بعد الاتصاف (وفي الغنية) الاجماع على ان وقتها من حين الاتصاف الى قبل طلوع الفجر فظهر اعتبار الشروع فيها فيوافق الاجامعات السابقة التي اعتبر فيها الفراغ منها (وقال الصدوق في الهداية) أن وقت صلاة الليل الثلث الاخير من الليل وكأنه ذكر الأفضل (وقال علم الهدى في الجمل) بوقت صلاة الليل والشفع والوتر الى طلوع الفجر الاول (قال في الذكرى) لعل السد نظر الى جوار ركعتي الفجر حينئذ والقالب أن دخول وقت صلاة يكون بعد خروج وقت أخرى ودفعه بأنهما من صلاة الليل كما في الاخبار (قوله) في س الله تعالى روحه (وكما قرب من الفجر كان أفضل) اجاعا كما في (الغلاف والمعتبر وظاهر التذكرة وحنفية المدارك) وهو مذهب الاصحاب كما في (جامع المقاصد والروضة وارشاد الجعفرية) والظاهر من (مجمع البرهان) أنه لا خلاف فيه (وفي المفاتيح) أنه المشهور وهو صريح (الشيخ) في (الغلاف والهداية والسيد) في الناصرية (والطوسي والمحقق والمصنف) وغيرهم وعن (الكافي) ولوقت صلاة الليل أول النصف الثاني وأفضله الربع الاخير (وعن الكاتب) يستحب الايتين بعدة الليل في ثلثة أوقات (وفي المدارك) قيل باستحباب تأخير الوتر عنه لى أن هر - ام - ده - في ركعتا كان وحدهما - والده مال في (المفاتيح) وفي (المروس) الفصل كون التسعة ركعتين الفجرين (وفي الفتحة) كما قرب الوقت من الربع الاخير كان فصل (في بيان) دوى السدوق في في المال على دى مديح على الظاهر عن الباقر عليه السلام (في قوله) علي (في) - في - - لا - نزلت في أمر المؤمنين على السلام - تناعه من تبعتها بآءون في أول الليل فإذا ذهب الليل أنه ما قاله الله عزوه الى ربهم الحديث (ونحوه) ما في الحصال هذا (وقال التميمي) الأفضل أن يوقعا بعد نصف الليل قبل ان يخرج سدس الليل (في قوله) قدس الله تعالى روحه (في ركعة الفجر بعد العصر الاول) خلف عدنا في وقت ركعتي العصر (في النهاية) وقتها بعد الفراغ - - - - - الليل وان كان ذلك قبل طلوع الفجر الاول وهو اختيار (ابن ادريس) والمحقق - - - - - المتأخرين) كما في (المدارك) وفي (الذكرى) انه الاشتهر في الاخبار وفي (جامع المقاصد والروض) انه المشهور في الاحار وكلام الاصحاب (وفي كشف القتام) انه المشهور (وفي المفاتيح) انه مذهب الأكبر (وفي الاكفائي) على الاشتهار (وفي السراير) يدل على ذلك اندراج المجمع عليه دسهما في صلاة الليل دسها بل ظاهره في موضع آخر دعوى الاجماع على ذلك (وفي الغنية) وقتها من حين الفراغ من صلاة الليل ثم ادعى الاجماع على ذلك في ضمن أحكام ذكرها هذا (وفي المعتبر والمنتهى) اجماع أهل العلم على أنهما بعد صلاة الليل (وفي المفاتيح) الاولى تقديمها على الفجر ويكون التأخير عنه للصالح انتهى ويقع من المصنف فيما يأتي ان تقديمها بعد صلاة الليل رخصة

الى طلوع الحرة المشرقية ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتعاد استحبابا (متن)

(وقال السيد في الجمل) وقت ركعتي الفجر طلوع الفجر الاول وهو خيرة (المبسوط والمراسم والشرائع) وتظهر هذه ما عدا الشرايع اهما لا يتميزان قبل الفجر الاول للامر بفعلها بعد الفجر في الاخبار و يكفي عندهم لتخصيص اخبار فعلها قبل الفجر بما بعد الفجر الاول وكذا اخبار حشوها في صلاة الليل (وفي النافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والدروس والذكرى والمهذب البارع والجعفرية وشرحا والروض) ان الافضل تأخيرها الى الفجر الاول وقد تعطى عبارة الكتاب وفي آخر عبارة (المبسوط) وان تصلى مع صلاة الليل فهو افضل يعني ان الافضل تقديمها على الفجر الثاني وعبارة (المبسوط) هكذا ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة الليل بسد أن يكون الفجر الاول قد طلع الى طلوع الحرة من ناحية المشرق وسواء أطلع الفجر الثاني أو لم يطلع وان تصلى مع صلاة الليل فهو افضل انتهى (وعن الكاتب) انه قال لا أسحب صلاة الركعتين قبل سدس الليل من آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى طلوع الحرة المشرقية ﴾ اجاءا في ظاهر (الفية والسرائر) أو صريحهما وهو المشهور كما في (جامع المقاصد وروض الجنان والمدارك) وشرح رسالة صاحب المعالم وكشف الغام) ومذهب الاكثر كما في (المفاتيح) ومذهب كثير كما في (الذكرى وارشاد الجعفرية) وعن (الكاتب) انه قال وقت صلاة الليل والوتر والركعتين من حين انقضاء الليل الى طلوع الفجر على الترتيب وظاهره انتهاء الوقت بطلوع الفجر الثاني وهو ظاهر (التهذيب والانسداد) حيث حمل الاخبار بفعلها بعد الفجر تارة على الفجر الاول وأخرى على أول ما يبدو الفجر استطارا لثنتين الوقت قبنا وكرة على التقية ولا يأبأها نصريحها بالفضل قبل الفجر لان مراده تقية السائل في فعلها بعده (وفي المفاتيح) قيل بامتدادها بامتداد وقت الفريضة ولم أجدهم من صرح بذلك ثم قال الشهيد في (الذكرى) انه يظهر من رواية سليمان بن خالد امتدادها وليس بعيدم قال وقد تقدم (توحيد حل) برواية قبل النبي صلى الله عليه وآله ايها قبل النداء في قضاء النداء فالاداء أولى والامر بتأخيرها عن الاقامة أو عن الاصغار جاز كونه لجرد الفضيلة لا توقيفا انتهى (وفي كشف الغام) لاجبة لهذه الاولوية واستظهاره من خبر سليمان بن خالد يتركها طاهر مع احتمال تأخيرها عن وقت قضاها وأما على خط الشيخ فالظاهر هو التقديم على الفجر الثاني وخبر سليمان هذا سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر قال تركهما حين تترك النداء وفي خط الشيخ تركهما حين تترك النداء ﴿ بان ﴾ الظاهر من إطلاق الفجر الفجر الثاني « و بدل ﴾ على المشهور قول أبي الحسن عليه السلام في صحيح علي بن يقطين يؤخرهما اذا طهرت الحرة وغيره من الاخبار (وعلى قول الكاتب) قول الرضا عليه السلام في صحيح البرزعلي احشوها صلاة الليل وصلها قبل الفجر ونحوه من الاخبار فهي محمولة على الفضل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتعاد استحبابا ﴾ الحكم الاول أعني تقديمها على الفجر الاول تقدم الكلام فيه (وأما الثاني) أعني اعادتها بعده فقد نص عليه في (الشرايع والبيان والدروس) ولم يذكر (الذكرة) ان نسبة الى الرواية قال وروى استحباب اعادتها بعد الفجر لو صلاهما قبله (وفي المدارك) هذا الحكم ذكره الشيخ وجمع من الاصحاب انتهى ولم أجدهم ذلك في احضرتني من كتب الشيخ ولا وجدت

ومتقى فوائت الفرائض في كل وقت مالم تنضيق الحاضرة والنواظ ما لم تدخل القرينة (متن)

أحدا نقله عنه (ومن المجرى تخصيص الاعادة بما اذا تلم بعدها) كما هو ظاهر المتبر لانّه بعد ان ذكر خبر زرارة قال وهو محمول على الاستحباب (في ان) استدلوا على ذلك (يقول الياقر عليه السلام) في خبر زرارة اني لاصلي صلاة الليل وأفرغ من صلوتي وأصلي الركعتين فأقام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر فان استيقضت عند الفجر أعدتهما (وقول الصادق عليه السلام) لخادم بن عثمان في الصحيح ربما صليتما وهي ليل فان قت ولم يطلع الفجر أعدتهما (ولا يخفى) ان هاتين الروايتين خصوصا الاولى انما تدلان على استحباب الاعادة لمن صلى هاتين الركعتين وعليه قسطة من الليل اذا قام بعدها ولا يتم الاستدلال بهما على الاستحباب مطلقا الا أن يقال ان تقديمهما رخصة لغرف الفوات فاذا تمكن من الاتيان بهما في وقتها أتى بهما كمن قدم غسل الجمعة يوم الخميس وتعمل على ذلك أخبار الحشو لكنه خلاف ما عليه الاكثر كما مر (ثم انه) قد استفاد منها عدم كراهية التوم بعد صلاة الليل وقد قطع جماعة بالكراهة (كالشيخ والمحقق) ثم ان ظاهرهما أيضا الاعادة وان قلنا بعد الفجر الاول لانه من الليل وهو خلاف ما في (الشرايع والكتاب والبيان والدروس) الا أن يحمل الفجر في الروايتين على الفجر الاول وعليه لا تنطبق الروايتان على ظاهر هذه الفتاوى. ولعل ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (ومتقى فوائت الفرائض في كل وقت) (إجماع أهل العلم) في (المتبر) وبالإجماع كما في (المخلاف والفنية والتحرير والمتقى) وغيرها وفي المدارك. لا خلاف فيه بين العلماء وبهم منهم ان ذلك من دون كراهة (بل في كشف الغطاء) لإجماع عليه (وحرما أو حنيفة) وأسحابه عند طلوع الشمس وعند غروبها (قوله) ما لم يدخل وقت الماضرة فلا يجوز القضاء انصافا كما في (الذكرة وجامع المسامحة وكشف الغطاء) ومنه فيما استدلوا به في آخر بحث التيمم من الكلام في المضائق والمواصلة له منع في التيمم وفي رواية ابن ابي عمير عن (احمد) انه يجب عليه التيمم من حرج وقت الحاضرة وبه قال عطاء والزهري وأثيرت ومالك (قوله) قدس الله تعالى روحه (ومتقى الوقت في كل وقت ما لم تدخل فيه) قدس الله تعالى روحه (المتبر) وهو ذهب التيخين ونسبها كما في (المدارك) وهو خيرة (الامة واليهاب) والمبسطة والموسلة والسرائر وكتب المحقق واكثر كتب المصنف (وهو الموصول عن) (الاقص) (والحال) (الشيخ) وغالدهم عدم الافتاد ونص في (المتبر) سعى عدم حوار التعليل قبل (المتبر) (المشهور بين المتأخرين كما في) (لذكرى جامع المدارك) (ورين الج) (علم) (اداءه) (دخل وقت فريضة) (وفي حاشية المدارك) (من السر) (لمع عظيمة وفي) (لذكرى) (والمرس) (ومع المقاصد وحاشية الارشاد وحاشية المواصل) (المسي) (ولذلك) (ويجمع الفتاوى والبرهان) (ولم يتبع) (والفتاوى) (استقارها لكن في بعضها على كراهة واحتمله في المدارك) (وفي الدروس) (ان الاسهر) (استعداد المافله) (ونسبه في) (الروض) (الى السيد) (وجامعة ولم ير حج فيه سببا وقد يظهر ذلك تما قبل من) (المذهب) (حيث قال فيبني أن يصلي الفريضة ثم يقضي الاقل بعد ذلك اذا أراد) (وساقي) (في كراهية النواظل المبتدأة بعد العصر والصبح عن التذكرة في العلم بالخلاف عن عدم كراهية التفل قبل العصر والصبح لمن لم يصلها وهو تطوع في وقت فريضة وقد يفهم ذلك من إجماع المخلاف هناك وتسهرة

المتنهي القرية من الاجماع فليحظ ذلك البحث في المقام (وفي الدروس) جواز التنفل لمن عليه قضاء فريضة لاشتهار انه صلى الله عليه وآله قضى الفجر قبل قضاء الصبح وبه صرح المولي (الارذبيلي والخراساني) وهو المنقول عن (الكاتب) وقال (الصدوق) يجوز تقديم قضاء الفجر على قضاء الغداة استناداً الى صحيح ابن سنان وخبر ابي بصير الصريحيين بذلك وجهلهما الشيخ في (التهذيب) على منظر الجماعة وهو يعطى المنع من التنفل لمن عليه قضاء فريضة كما صرح بذلك في (التذكرة) والمنتهى ونهاية الاحكام) وفي (حواشي الشهيد في بحث القضاء) قال سأله هل هنا خلاف أي في عدم جواز النافلة لمن عليه فريضة فقال لا لعموم لا صلوة لمن عليه صلوة انتهى والظاهر ان السائل فخر المحققين لأنه قد صرح جماعة كثيرون في بحث القضاء بأن من تلبس بنافلة ثم ذكر ان عليه فريضة أبطلها واستأنف ويظهر من الكتاب في المقام دعوى الاجماع على ذلك (بيان) المستفاد من الاخبار المنع عن مطلق النافلة الراتبة وغيرها بل بعضها صريح في الراتبة كما ذهب الى ذلك جماعة من متأخري المتأخرين وان خالف آخرون (كالكركي والمليسي والشهيد الثاني) وعلى الاول فالراد من وقت الفريضة التي لا تزاحمها فيه النافلة الراتبة ما عدا وقت النافلة من القراع ونحوه وأخبار المنع (صحيح زراره) الصريح بذلك وبأنه لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه من شهر رمضان (وخبره) أيضاً (وخبر) محمد (وخبر) اديم بن الحر وظاهر ما عدا الاول ككثرة الكتاب وعبارات أكثر الاصحاب المنع من التقديم في وقت الحاضرة وأما الاول ففيه عليه فريضة أو في وقت فريضة وذلك بخلاف الاخبار الآخر فان ظاهرها كظواهر عبارات الاكثر وقت الحاضرة (ويدل على المنع) في الراتبة صحيح زراره حيث سأل في أحدها أبا جعفر عليه السلام عن ركعتي الفجر فقال قبل الفجر لو كان عليك من شهر رمضان كنت تطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فابداً بالفريضة وقال في الصحيح الآخر أبو جعفر عليه السلام حيث سأله أبصلي نافلة وعليه فريضة أه في وقت فريضة لأنه لا تصلى نافلة في وقت فريضة الحديث هذا (ودليل الجواز) بصد الاصل والأولية كأن يقال اذا أجاز تأخيرها من دونه صلوة فبها أولى (حسن محمد) وموفق سماعه وخبر عمار مما مر من صحيح ابن سنان وخبر أبي بصير الواردين في تقديم قضاء الفجر وأد سمعت ما في (الدروس) من اشتداد ذلك رسمت ما حكياه عن مريح (التذكرة) من نفي الخلاف في عدم الكراهية وما استظهرناه من اجماع (الخلاف) وشهرة (المتنبي) التي هي في معنى الاجماع (وفي صحيح عمر بن يزيد) انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الراتبة التي يروون انه لا ينبغي أن يطوع في وقت فريضة ما هذا الوقت قال اذا أخذ المقيم في الإقامة وظاهره عدم المنع في غير الوقت الذي شرع فيه المقيم بالإقامة (وقد يستأنس) لاجواز بصحيح أن مسكان ومؤمن الطاق الذي يقول فيه اذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فان كانت المصير فليجعل الركعتين الاولين نافلة والاخرين فريضة (فيقال) ان هذه النافلة اما قضاء أو ابتداء واذا جاز ابتداء النافلة وقت الفريضة فقضائها أولى الا أن تقول أن ذلك لادراك فضل الجماعة مع التجنب عن التنفل بعد المصير لكرهته وعلى كل حال فقد قويت أخبار الجواز على المناوئة فيجمع بالحمل على الفضل وجمع بينهما في المدارك بحمل أخبار المنع على ما اذا كان المقيم شرع في الإقامة استناداً الى صحيح عمر بن يزيد المتقدم وانه جمع لم يقل به أحد نعم يمكن أن يمتنع الرواية المذكورة بما ذكرنا في توجيهها انتهى المطلب الاول ويليه الثاني في الاحكام

﴿ المطلب الثاني ﴾ في الأحكام تخص الظهر من أول الزوال بقدر أدائها ثم تترك مع العصر (متن)

﴿ المطلب الثاني في الأحكام ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تخصص الظهر من أول الزوال بقدر أدائها ﴾ اختصاص الأول بالظهر قل عليه الاجماع في (الفتنه والسرائر وظاهر المنتهى والمختلف والمدارك) حيث نسب الى علان في الاول واليهيم ماعدا الصدوق في الثاني وقال في الثالث ان المعروف من مذهب الاصحاب وهو مشهور كما في (التذكرة وغاية الرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجفرية والروض) وقال نجيب الدين قل الاجماع عليه جماعة ونسب (المصنف والشيد والكركي) وغيرهم الى الصدوق أو ظاهره اشتراك الوقت من الزوال بين الفرضين بل في (القركى وجامع المقاصد) الى الصدوق وهو مذهب (ربيعة) من العامة ونقله المرتضى عن الاصحاب في (الناصرية) حيث (قال) يخص أصحابنا بهم يقولون اذا زالت الشمس قد دخل وقت الظهر والمصر ما ألا ان الظهر قبل العصر (ثم قال) وتحقيق ذلك انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر بقدر ما يؤدي أربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اترك الوقتان ومعنى ذلك انه يصح ان يؤدي في هذا الوقت المشترك الظهر والعصر بطوله والظهر مقدمة ثم اذا بقي القنوب مقدار أربع ركعات خرج وقت الظهر وخلص العصر (قال في المختلف) وعلى هذا التفسير الذي ذكره السيد يزول الخلاف ﴿ بيان ﴾ وردت عدة أخبار صحاح وغيرها اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر (وقد أنكر المجلي) في السراير صحة هذا اللفظ وزعم أن الخذاق يتكرونها حيث أن الظهر يخص بقدر أربع ركعات فلا يشترك الوقتان الا بعد قدر ابقاع الظهر فتتم عليه (الحق والمصنف) قال (في المتعبر) كما نه ما درى أنه نص من (الأئمة) عليهم السلام وأدري وأقسم قد رواه (زراره وعبيد والصباح بن سياه وماك الجبني ويونس) عن البغد الصالح عن أبي عبد الله عليه السلام ومعنى الحق كلامهم يجب الاحتياط بالتأويل لا الاقدام بالظن على أن فنلاً، الأصحاب يروونها وأقربها . أفترى لم يكن فيهم من يساوي هذا الطاعن في الحق (ويمكن) أن يتأول ذلك به . وهـ (أحدها) أن الحديث تضمن الا أن هذه قبل هذه وذلك يدل على أن المراد بالاشتراك ما بعد وقت الاختصاص (الثاني) أنه لما لم يكن للظهر وقت مقدر بل أي وقت فرضت وقوعها فيه أمكن وقوعها فيها هو أقل منه حتى لو كانت الظهر تسبيحة كحلاة شاة الخرف كانت العصر بعدها لأنه لو ظن الزوال فصلي ثم دخل الوقت قبل إكمالها لسنة أمكن وقوع العصر في أول الوقت الا ذلك اندر ظالة لوقت وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر في الرواية ألخص المبارات وأحسنها (الثالث) أن هذا الاطلاق تقييد في رواية داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا زالت الشمس ودخل وقت الظهر فاذا مضى قدر أربع ركعات دخل وقت الظهر والعصر وأخبار الأئمة عليهم السلام وان تعددت في حكم الخبر الواحد انتهى (قال في القركى) بعد قل التأويل الثاني وأنه يطابق مدلول الآية الكريمة في قوله تعالى أقم الصلاة (قلت) المراد من الخبر دخول الثاني ركعات بمنون التوزيع كدخول أربع ركعات الظهر فان محل العصر بالنسبة الى الظهر كالركعة التساوية للظهر بالنسبة الى الركعة الاولى والثالثة بالنسبة الى الثانية والرابعة بالنسبة الى الثالثة وأيضاً وقت التشهد والتسليم لم يدخل حين دخول

الى أن يبقى للغروب مقدار آدائها فيختص بالعصر ويختص المغرب من أول الغروب بقدر ثلاث ثم تشترك مع العشاء الى أن يبقى للاتصاف قدر آدائها فيختص بها وأول الوقت أفضل (مثنى)

وقت تكبيره الاحرام والقرأة فيرجع الى أن المراد دخول المجموع من حيث هو مجموع ودخول المجموع لا يستلزم دخول الجميع وهذا اطلاق حقيقي لا مجاز فيه (وأما كون الأول للظهر بقدر آدائها) فعليه الاجماع كما في (النية) وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المداير) والمشهور كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرايع) وارشاد الجعفرية وروض الجنان (واطلاق الأداء يشمل المقصورة والثامة كما هو ظاهر الأكثر كما في (كشف الغمام) وقد نص على ذلك في (المعتبر) والمسمى (والشذوكة) بل سميت ما في (المعتبر والذكرى) من انتباه القصر الى تسببه وفي (الجعفرية) وترجمها وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميمني والروض والمسالك والروضه) بمقدار آدائها تامة أو مقصورة مستجبة الشرايط فان اقتضى تحصيل الماء أو السر أو نحوها زمانا طويلا اختصت الظاهر بالكل بل قد يظهر منهم الاختصاص وان كان ذلك الزمان أكبر ما بين الزوال والغروب ونسب هذا القول في (كشف الغمام) الى القليل ثم قال وفيه نظر وسيف (المبسوط) والخلاف والجل والثامرية والبصرة والارشاد والتحرير ونفاية المرام (فختص بقدر آداء أربع ركعات وفي (السرير) في موضع الاجماع عليه وهو ظاهر (الثامرية) كما سميت لكنه في السرير في موضع آخر عبر بمقدار آدائها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يبقى للغروب مقدار آدائها ﴾ اجماعا كما في (النية) وظاهر (المداير) وهو المشهور كما في (فوائد الشرايع) وارشاد الجعفرية والروض وكشف الغمام (وفي (السرير) الى أن يبقى للغروب مقدار أربع ثم ادعى الاجماع لكنه في مواضع أخرى عبر كالكتاب وفي (العمدة والالفة) يتدد وقت الظهور الى الغروب كما في خبر عبيد بن زراره واعتدته في (الروضه والمقاصد العلية) بأن المراد امتداد وقت المجموع من حيث هو مجموع وفي (كشف الغمام) وعجل الى أن يبقى للغروب قدر آداء الصلوتين فيختص نصفه بالظهر (قال) ويؤيده ترتيبا في أصل الشرع (فات) قال الشهيد في قواعد في القائفة السادسة في أنه يجب الجرم بمشخصات النية أن الظاهر اختصا من آخر الوقت بمقدار آدائها اذا لم يبق بعده الا مقدار انصر فاهله أشار في كشف الغمام بقوله قيل الى هذا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فيختص بالعصر ﴾ هذا قد علم حاله مما سلف ويدل على ذلك بسد ما ذكر من الاجماع خبر عبد الله بن مسكان عن الحلبي المضمرة وخبر ابن فرقد المرسل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويختص المغرب من أول الغروب بقدر ثلاث ثم تشترك مع العشاء الى أن يبقى للاتصاف قدر آدائها ﴾ قل على هذا الحكم بأطرافه الاجماع في (النية) وكذا في (السرير) لكن فيها الى أن يبقى للاتصاف قدر أربع وقد سميت ما في (المختطف) من أنه كمن قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار أداء الظهور بينها وبين العصر الى قبيل التنبؤ بمقدار أداء العصر قال باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد مضي وقت المغرب الى قبل اتصاف الليل بمقدار العشاء والقول بالفرقة خرق للاجماع وقد يناهز في معنى من فرق بين الأمرين هذا (وفي الخلاف) وفي أصحابنا من قال اذا غابت الشمس قد دخل وقت الصلوتين ومن صرح باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد مضي ما يختص به المغرب

الا المغرب والمشاء المفيض من عرفات فإن تأخيرها إلى المزدلفة أفضل ولو تربع الليل والمشاء يستحب تأخيرها إلى ذهاب الشفق والمنفل يؤخر بقدر نافلة الطهرين والمستحاضة تؤخر الطهر والمغرب للجمع (متن)

من أول الترويب (السيد) في الجمل (والطوسي) في الوسيلة (والمحقق والمصنف والشيدان) وغيرهم وهو المنقول عن (جمل الشيخ ومهذب القاضي وجامع ابن سعيد) وقد مر بيان المذاهب في انتهاء وقت المشاء فيكون الامتداد والاشتراك على حسب المذاهب في الإتيان. ومرة الكلام في انتهاء وقت المغرب وإتيان وقتها وقول (المصنف) قدر ادائها بشل المقصورة والثامنة كما في (جمل السيد والفنية والسراير) في موضع (وكتب المحقق وغيرها) وفي موضع آخر من السراير مقدار أربع وسبأتي للمصنف احتمال بقاء الاشتراك فيمن أدرك قبل انقضاء الليل مقدار أربع واحتمل ذلك أيضاً في (التذكرة ونهاية الأحكام) ونعم الكلام يأتي إن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأول الوقت أفضل ﴾ إجماعاً كما في (الخلاف والذكرة) وظاهر (الناصرية) حيث نسب إلى الأصحاب (وكشف الحق) حيث نسب إلى الإمامية مع استثناء المنفل وفي (جامع المقاصد والروض) أن الأخبار به لا تخص وفي (كشف الثمام) أنها مستفيضة أو متواترة وفي بعضها النهي عن التأخير وإن قوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في التأخير عن الأول لا لمدر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الا المغرب والمشاء المفيض من عرفات ﴾ تقدم الكلام في ذلك ويأتي أيضاً إن شاء الله تعالى في كتاب الحج ﴿ قوله ﴾ والا المشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ذهاب الشفق كما صرح جمهور علماؤنا المتأخرين بل كاد يكون إجماعاً منهم بل قيل بوجوبه كما مر وما روي عن العمري عن صاحب الزمان عليه الصلوة والسلام ملعون ملعون من أخر المشاء إلى أن تشتبك النجوم يمكن حله على إرادة المغرب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمنفل يؤخر الطهرين والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع ﴾ لم يرد حصر الاستثناء فيما ذكره فقد استثنى في (القلية) خمسة عشر موضعاً ويزاد على ذلك التهديد الثاني في شرحها كما يظهر من الروضة وفي (شرح الإرشاد) ذكر أربعة عشر ونحوه ما في (التفريح والمهذب والموجز وكشف الالباس) وغيرها (وعد) منها المحقق الثاني والفاضل المقداد تأخير العصر إلى الثلثين وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعد) جماعة منها التأخير لشدة الحر وقبده بعض بما إذا كانت البلاد حارة وصيت في المسجد جماعة وظاهر (الوسيلة) أن التأخير لها رخصة حيث قال وجاز الإبراد بالظهر قليلاً في ليل شديد الحر لمن أراد أن يصلي جماعة وقال في (الخلاف) إذا كان الحر شديداً آجأ تأخيرها قليلاً رخصة واستحسنه (صاحب المدارك) واحتمله (واحتدل ذلك خيل) في (نهاية الأحكام) فعلى ذلك لو احتمل الحر وصل في أول الوقت كان أفضل وعد بعضهم تأخير الظهرين يوم النجم للاستظهار (وفي التنبيه) لو قيل باستحباب تأخير الظهر والمغرب في النجم كان وجهاً واحتمل بعض الوجوب في هذا كما يأتي إن شاء الله تعالى وفي (كشف الآم) بعد أن نقل استثناء تأخير ذي الأعداء لرجاء زوالها ومن عليه القضاء ولشدة الحر والقيم قال وزيدت مواضع يمكن إرجاعها إلى المذكورات ﴿ قوله ﴾

ويعرّم تأخير الفريضة عن وقتها وتقدمها عليه قُبْطُلَ عَالًا أو جاهلاً أو ناسياً (متن)

قدس الله تعالى روحه (ويعرّم تأخير الفريضة عن وقتها وتقدمها عليه) الحكم الأول اجماعي كما في (جامع المقاصد وروض الجنان) لكنها تجزئ إذا لم يتبد بها الأداء، فإن تقدم بها وهو يعلم الخروج بطلت (وأما الحكم الثاني) فقد تقدم أن سيفي (المختبر والمتمهي) عليه اجماع أهل العلم كافة والمخالف إنما هو ابن عباس والحسن والشعبي ورواية الحلبي مؤوكة كما مر والمراد بالوقت وقت الاجزاء والتقييد بالفريضة لتخرج النافذة فإنه يجوز تقدمها على بعض الأقوال في بعض الوجوه (قوله) قدس الله تعالى روحه (قُبْطُلَ عَالًا أو جاهلاً أو ناسياً) الكلام يقع في مقدمات (الأول) في العالم الصامد إذا قدمها على وقتها في (المذهب البارع) الاجماع على أنها تبطل إذا قدمها على الوقت ولو بالتحريجة خاصة وكذا في (التذكرة) الاجماع على أنه لا فرق في البطلان بين تقديم الكل أو البعض وفي (المختف) نفي الخلاف عن ذلك وهارة (النهاية) قد توم الصحة اذا صادف شيئاً من الوقت كما توم ذلك عبارة (المذهب) على ما قلل عنه (قال في النهاية) من صلى الفرض قبل الوقت عامداً أو ناسياً ثم علم بعد ذلك وجب عليه إعادة الصلوة فإن كان في الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد أجزأت عنه انتهى وقد تأول كلامه المصنف في (المختف) بأن مقصوده من التفصيل الناسي وحله جماعة على أن المراد بالعامد الغافل لانه عامد أيضاً (المقام الثاني) في الجاهل في (التذكرة) الاجماع على بطلان صلوته إذا قدمها أو بعضها وفي (المختف عن السيد) أنه مذهب محصلي أصحابنا ومحققهم وفي (المذهب البارع وروض الجنان) انه مذهب الاكثريه صرح (المحقق والمصنف) وبغيرهم وعن (الشيخي) الكافي النص على صحة صلوته وفي (الفروس) يشكل ان كان جاهل الحكم اذا اقرب الاعادة الا ان يبطل للراعاة ويصادف الوقت بإسره (وقال في الذكرى) ويمكن تفسيره بجاهل بدخول الوقت فيصلي لأمانة على دخوله أولاً لأمانة بل لتجوز السخول وبجاهل اعتبار الوقت في الصلوة وبجاهل حكم الصلوة قبل الوقت فإن أريد الأول فهو معنى الظان وان أريد باقي التفسيرات فالاجود البطلان لعدم السخول الشرعي في الصلوة وتوجه الخطاب على المكلف بالعلم بالتكليف فلا يكون جهلاً عذراً والا لا رقت المواخذة على الجاهل انتهى (وفي كشف القام) ولو صادف الوقت جميع صلوته فالوجه الاجزاء الا لمن دخل فيها بمجرد التجويز مع علمه بوجوب تحصيل العلم به أو الظن فانه دخول غير مشروع وهو خيرة (جمع البرهان والمدارك) وهذا منهم بناء على ان عبادة الجاهل المطابقة لواقع صحيحة وان لم يكن عالماً بالحكم وقد أطال الاستاذ أيده الله تعالى في القوائد الحاضرة في بيان فساد هذا القول واقام على ذلك الادلة الواضحة والبراهين القاطنة (المقام الثالث) الناسي في (التذكرة) الاجماع على بطلان صلوة السامى اذا قدمها أو بعضها وعن (السيد) انه مذهب المحققين والمحصليين من أصحابنا (وفي الروض) انه اشهر وفي (المبسوط) والشرائع والتذكرة والتحرير والتلخيص ونهاية الاحكام والمختف والارشاد والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وارشاد الجفرى وروض الجنان والمدارك) وغيرها ان الاصح عدم الاجزاء وأن دخل الوقت وهو فيها (وفي المختف) انه نص (الحسن) وظاهر (الكاتب) وفي (اليان) انها تصح (تجزئ خ) وهو ظاهر (النهاية والمذهب) على ما قلل عنه ونص (الكافي)

فان ظن السخول ولا طريق له الى العلم صلى ظن صلى وظهر الكذب استأنف (متن)

فيا قل (وفي النورس) ألتاسي كاللاند ألا ان يصادف الوقت انتهى ولله يد الوقت بأسره فإذا وقت بتأيمها فيه ابرأته كما هو خيرة (جميع البرهان والمدارك وكشف التام) بخلاف (لذكرى وجامع المقاصد وحاشية الأوشاد (وهذا) (١) وان اتقت بتأيمها خارج الوقت لا تجزى بخلاف كما في جامع المقاصد (وفيها) المراد بالتأسي تأسي مراعاة الوقت وأطلقه في (الذكرى) على من جرت منه الصلوة حال عدم حضور الوقت بأبال (قال في جامع) المقاصد ان كان مراده بغير المعنى الأول ففي اطلاق التأسي عليه شيء انتهى (وفي كشف التام) التأسي لمراعاة الوقت أو الظاهر مثلاً واختصاص الوقت بها (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان ظن السخول ولا طريق له الى العلم صلى) ولم يجب عليه التأخير حتى يحصل العلم ذكر ذلك جماعة من الاصحاب من دون قل خلاف وفي الكفاية وحاشية المدارك انه المشهور بين الاصحاب وفي الحاشية أيضاً قل دعوى الاجماع (وفي الكفاية) قل الخلاف عن (السبب والكتاب) وغيرهما (وفي المدارك) انه اشهر القولين في المسئلة بل قيل انه اجماع ونسب الخلاف فيه وفي (الفاتح) الى ابي علي (الكتاب) حيث قال وليس لشك يوم التيم ولا غيره ان يصلي الا عند يقته بالوقت وصلوته مع اليقين في اخر الوقت خير من صلواته اشك في أوله (وقواه في المدارك) بعد ان تردد فيه كصاحب الكفاية (وفيها) في كتاب الصوم عن بعض الاصحاب انه قل لا خلاف بين طائفتا ظاهرا في جواز الافطار عند ظن الغروب اذا لم يكن لظان طريق الى العلم (قال في الكفاية) وما ذكره من نفي الخلاف غير واضح فان أكثر مبادئهم خالية عن التصريح بذلك (وفي التذكرة) الاحوط لقائم الاساك عن الافطار حتى يتيقن الغروب ولو اجتهد وغلب على ظنه دخول الليل فالاقرب جواز الاكل (قال في الكفاية) ظاهر التذكرة وجود الخلاف (وفي حاشية المدارك) لا قائل بالفصل بين الصوم والصلوة وابن الجنييد لم يفرق قط (بيان) يدل على المشهور (صحيفة زواره) قال قال ابو جعفر عليه السلام وقت المغرب اذا غاب القرص فان رايته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئاً (ورد) الاستدلال بها في (المدارك) بقصور الدلالة لاحتمال أن يراد بمضي الصوم فساد أو يفرق بين الصلوة والصوم مع عدم انكشاف فساد الظن (ونحن نقول) لا خفاء في أن الظاهر من مضي الصوم صحته وقبوله ويؤيده (قوله) تكف عن الطعام وعدم الزامه بقضاء أو كفارة مع ان النهار مستصحب والمستفاد من قوله عليه السلام فان رايته بعد ذلك انه اذا لم يره لم يكن عليه وبمجرد عدم الرؤية لا يجعل ظنه يقينا وحمل الرواية على خصوص حصول الجزم الا أنه تخلف بعيد مع انه أيضاً خلاف رأي ابن الجنييد (ويدل عليه) أيضاً موقوف ابن بكير ورواية اساميل ابن جابر والاشجار الواردة في جواز التحويل على المؤذنين وعلى ديوك العراق (٢) وقد عمل بهذه بعضهم كما يأتي (ويدل عليه) أيضاً رواية اساميل ورواية أبي الصباح الكتاني وغيرها مضافة الى الاصل والحرج (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان صلى وظهر الكذب استأنف) ان وقتت الصلوة بتأيمها قبل الوقت اجماعاً كما في (المذهب البارح

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل في العبارة سقطاً واصلاً وهذا الكتاب (محسن)

(٢) ظهير القراء وخبر الحسين ابن المختار (منه ق ، و)

ولودخل الوقت ولما فرغ اجزأ ولا يجوز التمويل في الوقت على الظن مع امكان العلم (متن)

والروضة وكشف الثمام (وفي المدارك بإجماع العلماء وفي مجمع البرهان) لا خلاف فيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولودخل الوقت ولا يفرغ اجزأ ﴾ هذا هو الاظهر في المذهب وبه تنطق الاخبار المتواترة كما في (السراير) والاظهر بين الاصحاب كما في (كشف الرموز) والمشهور كما في (التنقيح وجامع المقاصد وتخليص التلخيص والمساك) ومذهب الاكثر كما في (غاية المرام والمفاتيح وكشف الثمام) ونسبه الاستاذ في تعليقه على كتاب الرجال الى الاصحاب حيث قال وعمل الاصحاب على خير اسماهيل في باب دخول الوقت في اثناء الصلوة والمخالف انما هو (أبو علي) فبا قتل عنه (والسيد في رسياته والمصنف في المختلف وأبو الباس في الموجز والصبيري في كشفه وصاحب مجمع البرهان والمذكور والمفاتيح) وقوامي (كشف الرموز والتنقيح) وهو مذهب جمهور العامة (وفي الرسياات) انه الذي يقتضي به المحققون والمصلحون من اصحابنا (وفي آخر حارة المختلف) اسماهيل ابن رباح لا يهضم في حاله فان كان ثقة معين العمل بخبره والا فلا (قلت) الرواية رواها المحدودون الثلاثة بطرق صحيحة الى ابن أبي عمير الذي لا يروي الا عن ثقة كما عرح به الشيخ في العدة مع ان جماعة من المتأخرين يقولون اذا صح الخبر الى ابن أبي عمير فقد صح الى المعصوم ثم ان الشبهة نجبر مائة من ضعف (وفي المختبر) قول الشيخ اوجه بتقدير تسليم الرواية وماذ كره المرصفي أوضح بتقدير اطرافها وظاهر التردد في ظاهر المذهب البارع غاية المرام والكفاية) ويتحقق المدخول ولو بالتسليم كما في (التحرير والتنقيح وجامع المقاصد وارشاد الجفرية وظاهر الشرائع والتافع ولكن قال المحقق الثاني وجماعة هذا انما يتم على القول بوجوب التسليم ﴿ بيان ﴾ احتج المشهور بمد خبر اسماهيل ابن رباح بالبلاء الواحد بصدق الامتثال لانه مأمور باتباع ظنه فيجزئ خرج ما اذا وقعت الصلوة كلها خارج الوقت بالاجماع والنص وبقي الباقي مع أصل البراءة من وجوب الاعادة (واحتج السيد) بمد ما يظهر من دعوى الاجماع في الرسياات (بوجوب) تفصيل يقين الخروج (وبعدم) الامتثال للامر بإيقاعها في الوقت (وبمضمون) من صلى في غير وقت فلا صلوة له (وبالنهي) عنها قبل الوقت ففسد (والجواب) عن الاول انه يحصل اليقين بالبراءة فيما يراه المكلف وقتا خرج منه ما اذا وقعت بتمامها خارجة وتجدد شغل القدم بعد الوقت ممنوع وبمثل ذلك يجاب عن الثاني والرابع وعن الثالث بانه ليس في غير وقتها عند المكلف (وربما) استدلل عليه أيضا ببعيد الوقت للافعال قالها قد يكون اذا حصرت وقت كلها قبل الوقت فيخرج الوقت من كونه مضروباً لها (وفيه) ان ذلك ممنوع بشهادة الصحة اذا أدرك في الآخر ركة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجوز التمويل على الظن مع امكان العلم ﴾ اجماعاً كما في (مجمع البرهان والمفاتيح وكشف الثمام) وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا ﴿ بيان ﴾ استدلل عليه في (التذكرة والمتقى) بان العلم يؤمن الخطأ والظن لا يؤمنه وترك ما يؤمن منه انطواء قبيح عقلاً (قال في المدارك) هذا ضعيف جداً اذا العقل لا يقضي بقبح التمويل على الظن هنا بل لا يأباه لو قام عليه دليل والاجود الاستدلال عليه بانتفاء ما يدل على ثبوت التكليف مع الظن للتمكن من العلم انتهى (قلت) أما ما استجوده من الاستدلال فقد قال الاستاذ أيده الله تعالى بضم منه متى حصل وأما رده على المصنف في المتقى فليس في محله اذ لعل مراده ان المولى اذا طلب من عبده أمراً فلا امتثال موقوف على الاتيان بذلك الامر على سبيل اليقين لان الامتثال

ولو ضاق الوقت إلا عن الطهارة وركعة سب و اجبا وكان مؤديا للجنب على رأي ولو أهمل
حيث قضى (متن)

هو الاتيان بنفس ما طلب منه لا بما يظن أنه الذي طلبه منه الامم صورة فمدر العلم به قهقرية على
ان المطلوب منه هو مظهره فحيث يتأتى الاتيان بنفس المطلوب لو أتى بما هو ظنه يذمه العقلاء
ويسدونه غير مطيع ولا تأمل في ذلك حينئذ ولا سيما بعد ملاحظة الآيات والاخبار الناهية عن العمل
بغير العلم والتأقفة بأنه لا يجوز التحويل عليه (لكن الشديد) في قواعده احتمل في مواضع جواز التحويل
على الظن مع التمكن من العلم ذكر ذلك في القائدة السادسة في انه يجب الجزم بمشخصات الثبوت وقطع
(المحقق الثاني) بأنه لو شهد بالغروب عدلان ثم بان كذبا فلا شيء على المفطر وان كان ممن لا يجوز
له التقليد لان شهادتهما بجهة شرعية ثم استشكل بانتفاء ما يدل على جواز التحويل على اليقينة على وجه
المعوم خصوصا في موضع يجب فيه تحصيل اليقين (قال في الكفاية) هو حسن الا ان في جبل محل
البحث مما يجب فيه تحصيل اليقين تأملا لدلالة صحيحة زياره على الاكتفاء بالنظر هنا هذا (وفي
المعتبر) اذا سمع الاذان من ثقة يعرف من الاستظهار قوله عليه السلام المؤذن مؤتمن وواقعه
على ذلك أبو الباس في (الموجز) وفي (التذكرة) التحويل على المؤذن الثقة اتما هو (للاهمي) وهو ظاهر
(الذكري) وبه قال جماعة من المتأخرين (قلت) يدل على مختار التذكرة والذكري صريح رواية
علي ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام لا يجوز في الاذان حتى يعلم انه طلع الفجر (ثم)
لو فرض افادة اذان الثقة العلم بدخول الوقت كما قد يفتق كثيرا في اذان الثقة الضابط الذي
يعلم منه الاستظهار في الوقت اذا لم يكن هناك مانع من العلم جاز التحويل عليه قطعا وقطع
بعض (وقطعوا خ ل) بان الهمي يقلد الدل الدرف وكذا العاصي الذي لا يعرف الوقت
والمستوع من عرفته بحسب أو غيره ذكر ذلك في (التذكرة والذكري) وغيرهما وفي الذكري لو صلى
المقلد (المكلف خ ل) بالتقليد في الوقت فانكشف الفساد والا قرب انه كالظان فخلعه أحكامه (قوله)
قدس الله تعالى روحه (ولو ضاق الوقت إلا عن الطهارة وركعة صلى ونجبا) تقدم الكلام في المسئلة
في آخر بحث الحبض مستوفي وقتنا الاجماع على هذا الحكم هناك من موضعين ونفي الخلاف من
أهل العلم من موضعين ونفي الخلاف منا من موضع وقتنا عليه الشهرة أيضا من موضعين وقتنا عن
جماعة كثيرين اعتبار سائر الشروط المفقودة وقتنا خلاف نهاية الاحكام وقتنا أقوال الاصحاب في
بيان المراد من الركعة والحاصل اننا هناك والحمد لله كما هو أهله استوفينا الكلام في أطراف المسئلة
(قوله) قدس الله تعالى روحه (ولكن مؤديا للجميع على رأي) هذا أيضا تقدم الكلام فيه بما لا مزيد
عليه وقتنا فيه الاقوال والاجاماعات والشهرة وقتنا أقوال العامة أيضا وذكرنا ما يترتب على الخلاف
من القائدة (ويؤيد) الاداء أمر الحايض بالصلاة اذا أدركت ركعة وقوله عليه السلام من أدرك
من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة تامة وفي لفظ آخر من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت
(وهذا الخبر) رواه الشيخ في الخلاف وجماعة من الاصحاب (ووجه) الدلالة ان ادراك قضائها
لا يشترط بادراك ركعة منها فيكون ما يقع فيه باقي الصلوة الخارج وقتا اضطراريا (وفي كشف الغطاء)
الاولى أن لا ينوي أداء ولا قضاء بل ينوي صلوة ذلك اليوم أو الليل (قوله) (ولو أهمل حينئذ قضى)

ولو ادرك قبل الغروب مقدار أربع وجبت المصرفة خاصة ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة وجب الفرضان وهل الأربع للظهر أو للمصر فيه احتمال (متن)

هذا أيضا تقدم الكلام فيه مستوفي مع قل الاجامعات وهذا ما لم يطرأ المانع في الوقت كالجنون والمريض ونحوهما كما نص على ذلك جماعة وهذا القضاء واجب للاختيار والاجماع حتى على القول بأنها لو ضلت حين ادراك الركعة قضاء أو مركبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أدرك قبل الغروب مقدار أربع وجبت المصرفة خاصة ﴾ عندنا وهو مع وضوحه منصوص عن العاديين عليه السلام كما في (كشف القام) وهو المعروف من المذهب كما في (المدارك) لاستحالة التكليف بهما معاً في وقت لا يسعها (وفي المدارك) ان قلنا بالاشتراك فاللازم هو الاولى لتقدمها والا فالتأني (وفي المنتهى) على قول بعض أصحابنا من اشتراك الوقتين يكون مدركاً للصوتين لو أدرك قبل الغروب أربعاً وهو قول الشافعي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة وجب الفرضان ﴾ نفي عن ذلك الخلاف في (الخلاف) (وفي التذكرة) انه الأشهر وعليه (الحقق والشهدان والكركي والصيرى والمتأخرون) وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفي في آخر بحث الحيف وتقلنا هناك كلام من يظهر منه اختلاف (وينبغي) التنبيه على (فرع) وهو ما اذا اشرع في الظهر ثم شك فيما بين الثلث والأربع فلو أني بركة الاحتياط لم يدرك الركعة للمصرفة تمامة فقد احتدل احتمالات كثيرة وأصحها انه بخطا ولو قامت المصرفة لان الاصح ان الأربع للظهر وقد وجب عليه أن يأتي بجميع واجباتها بل لو قلنا ان الثلث من المصرفة لكان الواجب ذلك لان الشأن به كالثلاث فيما اذا قرأ الحمد والسورة ثم شك في قراءتها قبل أن يركع وعلم انه لو رجع اليها لم يدرك ركعة المصرفة تمامة فانا لا نفلن ان أحداً من علمائنا يقول بأنه يجب عليه قطع الظهر والشروع في المصرفة ولا فرق بين القراءة والجزء المنسي قبل تجاوز محله وركعة الاحتياط اذ الكل من واجبات صلوة الظهر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل الأربع للظهر أو للمصرفة احتمال ﴾ القول بأن مقدار الأربع من الخمس للظهر يعني على القول بأن الجميع أداء في المسئلة المتقدمة فيكون مقدار الثلث وقتاً اضطرارياً للظهر كما قال في كشف القام (فعل هذا يكون هذا القول هو المجمع عليه والمشهور كما عرفت وبه قطع صاحب المدارك (قلت) ومقتضى الاستصحاب انه وقت للظهر (وأيضاً) لاشك في أنه لا يصح في الحال غير الظهر فيه فكيف يكون وقتاً للمصرفة الا أن يراد من الوقت ما يصح فيه الفعل في الجملة فيكون بهذا المعنى وقتاً للظهر والمصرفة معاً ولا مشاحة في الاصطلاح الا انه في الواقع الآن وقت للظهر كما لا يخفى وفي (المختلف والتذكرة ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد) انها للمصرفة وهو ظاهر (اليان بل) في (التذكرة) انه الظاهر عندنا وأحد وجهي الشافعية وهو يمتني على القولين الآخرين (ووجوده) بأن مقدار الأربع وقت للمصرفة مع عدم اختصاصه فكذلك معها لاستحالة صيرورة ما ليس بوقت وقتاً وضعفه ظاهر هذا (وفي التذكرة) ان هذين الوجهين غير مرضيين عندنا كما يأتي قل عبارتها برمتها ﴿ يان ﴾ في العبارة تسمع وذلك لان الأربع التي أحدها الخامسة لا يتصور كونها وقتاً للمصرفة لان الركعة الاولى للظهر قطعاً ولا يستقيم أن يريد بها الثلث مع الركعة الاولى تارة ومع الاخيرة أخرى لان مقتضى هذا التركيب كون الأربع التي يأتي فيها الاحتمالان

وتظهر الفائدة في المغرب والمشاء وقرب الفرائض اليومية أدام قضاءه (متن)

واحدة إلا أن يحصل على أن المراد الأربع من هذا المجموع فيكون المعنى حينئذ وهل الأربع للظهر
فلمصر واحدة أم بالعكس ولا بد في العبارة من تقدير شيء وهو مقدار الأربع من الوقت إذ الأربع
للظهر قطعا وهو الحق نواه المصلي (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتظهر الفائدة في المغرب والمشاء)
إذا أخرها إلى أن لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع فبلى الأول يصلحها دون الثاني كما ذكر ذلك
في (التذكرة ونهاية الأحكام والایضاح) والحق أنه لا يترتب على احتمال كون الأربع للظهر أو
المصر في المسئلة شيء فإن كون الأربع للظهر إنما احتل ببقاء مقدار ركعة من وقت الظهر وليس
بها فيه فاحتمل استباحه مقدار ثلثين وقت العصر وهنا لم يدرك من وقت المغرب شيئا إلا على احتمال
بقاء الاشتراك كما في (كنز الفوائد والذكرى والبيان وخواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد القواعد
والمعارك وكشف الغام) وقال في (الذكرى) وقد ذكر بعض العامة وجهها بوجوب المغرب والمشاء
بأدرك أربع مخرجا من أنه إذا أدرك من الظهرين خمساً تكون الأربع التي وقعت فيها الظهر لها
لاستئثارها بالسبق ووجوب تقديمها عند الجمع ولأنه لو لم يدرك سوى ركعة لم يجب الظهر فلا أدرك
الأربع مع الركعة وجبت فدل على أن الأربع في منابة الظهر (وعارضة) بأن الظهر هنا تابعة
للعصر في الوقت والزوم فإذا انقضى الحال أدرك الصلوتين وجب أن يكون التابع في مقابلة المتبوع والآخر
في مقابلة التابع فتكون الأربع في مقابلة المصروبين بعض الأصحاب في هذين الوجهين وماعدا التحقيق
غير مرضين عندنا لأن المستقر في المذهب استئثار العصر بأربع المنبسم من آخر الوقت ويلزم أن
لا يخرج ذلك الوقت عن الرتبة باعتبار ما إذا أدرك المكلف خمساً قد أدرك ركعة من آخر وقت
الظهر فأوجب الظهر واستبقت ثلاثاً من وقت العصر (إلى أن قال) فينبغي لأوجه لوجوب المغرب
بأدراك أربع هذا مع النص عن أهل البيت عليهم السلام بأنه لو بقي أربع من آخر وقت المسائين
اختصت المساء به وهذا يصلح دليلا على اختصاص العصر بالأربع مع النص عليه أيضاً انتهى
هذا (عبارة كشف الغام) يظهر منها خلاف الواقع لأنه قال وتظهر الفائدة في المغرب والمشاء إذا
أخرها إلى أن يبقى مقدار أربع فبلى الأول يصلحها دون الثاني وهو نص مرسل ابن فرقد (وسيفي
التذكرة) أنه الظاهر عندنا والمصوح عن الأئمة عليهم السلام انتهى (والوجود في التذكرة) بعد
قل احتمال أن الأربع للظهر أو للعصر (ما نصه) في نسختين الظاهر عندنا أن الأربع في مقابلة
المصر لو ردد النص عن الأئمة عليهم السلام (ونحوه ما في نهاية الأحكام) هذا وعلى القول بالاشتراك
يحتمل وجوبهما معا كما أشرنا إليه ويحتمل العدم وإن بقي الاشتراك بناء على أنهما ان صلتا صارت
المشاء قضاء أو مركبة أو أن بقيت أداء لحزمة التأخير (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتربت
الفرائض اليومية أداء وقضاء) أما ترتيبها في الأداء فهو قسرى العلماء كما في (المعتبر وكشف الغام)
ولا خلاف فيه بين علماء الإسلام كما في (التذكرة والمعارك) وعليه الإجماع كما في (نهاية الأحكام
والنتيجه) وغيرها (وأما في القضاء) فله الإجماع كما في (الحلاف والمسير والتذكرة والمنتهى والذكرى
في موضع النتيجه والمعارك) ونسبه إلى الأصحاب في (جامع المقاصد) وكذا في (الذكرى) في

فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الأماكن (متن)

موضع ونفى عنه الخلاف في (جمع البرهان) وهو المشهور كما في (الدرر) في موضع آخر ثالث (والمفاتيح والخيرة والكناية) و به قال أبو حنيفة ومالك والشافعية وجماعة من التابعين ولم يوجب الشافعية (وفي التذكرة) ان الترتيب شرط عندنا فلا يأخذ به عدداً بطلت صلواته وفيها انه لا فرق بين كثرة الصلوة وقلة عند علمائنا (هذا مع العلم بالسابق) كما يقيد بذلك جماعة وقد ورد به كذلك في عدة من الاخبار وقد حكى في (الدرر) عن بعض الاصحاب ممن صنف في المضايقة والمواسعة القول بعدم وجوب الترتيب وحمل الاخبار وكلام الاصحاب على الاستصحاب قال وهو حل بعيد مردود بما اشتهر بين الجماعة (قلت) الجماعة هم الشيخ وابن ادریس وابن أبي المجد وجمهور من تأخر عنهم بل لم أجد مخالفاً ولا متوقفاً الا صاحب الكناية فانه قال في كتابه للوقوف فيه طريق وطن في أداة المشهور في الخيرة وعلى تقدير تسليمه في الاجماع المستفيض بلاغ (وأما مع الجهل) فقد قرب جماعة سقوطه كما سيجي ان شاء الله تعالى (والمشهور) كما في (الروض) انه لا ترتيب بين الفوائت اليومية وغيرها من الواجبات ولا بين الواجبات أنفسها فلا فاته خوف أو كسوف بدأ أيتهما شاء قال بل ر : يا ادعي الاجماع عليه (قلت) حكى عن (شرح الارشاد) لفخر الاسلام دعوى الاجماع وهو الاقرب كما في (البيان والروضة) واختاره المصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحادي وكشف الكياس وقاية المرام) وفي (المذهب البارع) الاجماع على عدم الترتيب بين الفوائت غير اليومية قال وكذا حواضرها (وفي الدرر) عن بعض متانتع الوزير السيد مؤيد الدين المقري ووجوب الترتيب بين الفوائت اليومية وغيرها من تلك الفوائت ونفى عنه السابق في الدرر واحسنه المصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام) وفي (المدارك) انه أحوط وان كان الاظهر عدم تبيته (وفي المفاتيح) فيه وجهان واحتوا عليه بقوله عليه السلام فليقضها كما فاته (وفي كشف القام) ان الخبر ضعيف سنداً ودلالة والاصل عدم (وفي التحرير) عدم الترتيب بينها وبين اليومية (وعن الهادي) ان الخبر عام قال ثبت اجماع على عدم وجوب الترتيب كلن هو الحجة والاقوى الوجوب انتهى (وفي المذهب البارع) ان فائتة اليومية مع حاضرة غيرها تؤخر عنها لانها صاحبة الوقت وان ضاق العمر (الوقت خ) الا عنها وتام الكلام في مبحث القضاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الامكان ﴾ وجوب الدول من الحاضرة الى سابقها الحاضرة ومن الفائتة الى سابقها الفائتة مع الامكان فيهما اجماعي كما في (حاشية الارشاد) المدونة للمحقق الثاني ونسب الاول في المدارك الى المتأخرين وتام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى في مباحث قل التبة وهذا ان الممكن فرع القول بوجوب ترتيب الفرائض اليومية اداء وقضاء فالاجامات المنقصة على ذلك جارية ها (وأما الدول) من الحاضرة الى الفائتة فقد قل الشيخ في (الخلاف) الاجماع على جوازه ذكر ذلك في بحث قل التبة من الحاضرة الى الفائتة ولم يقل ان ذلك واجب وفي موضع آخر من الخلاف نص على انه ينقل من غير قل اجماع (وفي الفتن) الاجماع على لزوم قل التبة من الحاضرة الى الفائتة وقد يدعي ظهور ذلك من السرائر (وفي التذكرة) انه يعدل مع الامكان

والاستأنف السابقة (متن)

واتساع الوقت استحباً عندنا ووجوباً عند أكثر علمائنا (وفي المتن) لا نعلم خلافاً بين أصحابنا في سواز الدول قال (في كشف التمام) بعد حكاية هذا الإجماع لعل الجواز يوجب الوجوب إذا أوجب الترتيب (وفي كشف التمام أيضاً) فولا التصوص والإجماع على اقتلها في الأثناء لم يقل به انتهى ووجوب الدول من الحاضرة إلى الفاتنة فرع القول بالمضايقة وقد صنفنا ذلك رسالة استوفينا فيها جميع الأقوال والاجماع وبيتنا أن القول بالمواصلة مشهور بين المتقدمين وعليه جمهور المتأخرين وسيأتي أن شاء الله تعالى في بحث القضاء قتل الأقوال جميعها ونص ثاني الحقتين والشهدين وقبرهما أن المراد بالدول أن ينوي بقلبه أن هذه الصلوة مجموعها ما مضى منها وما بقي هي السابقة المعينة ولا يتلفظ بلسانه (وفي المدارك) بعد أن نسب ذلك إلى المتأخرين قال أن باقي مشخصات النية لا يجب الترض لها (وفي نهاية الأحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) أنه يدل ولو قبل التسليم (وفي الروض) قبل الفراغ انتهى والمراد بالأمكن أن لا يتحقق زيادة ركوع على عدد السابقة على ما قطع به المتأخرون كما في (المدارك) وبصرح في (التذكرة ونهاية الأحكام والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد وحاشية الميسر والروض والمسالك والمدارك) وروى بظاهر من (التنقيح) فوات محل الدول بزيادة الواجب مطلقاً (وفي إرشاد الجعفر) لا يشترط التماثل في الجهر والاعفان إجماعاً ونزاهة الدول يأتي في بحث القضاء (وأقوال العامة) في المسئلة مختلفة فقال (طائوس والحسن والشافعي وأبو ثور) يتم صلواته ويقضي الفاتنة لا غير (وقال أحمد) يتم صلواته ويقضي الفاتنة ثم يعيد الصلوة التي كان فيها سواء كان أماماً أو مأموماً أو منفرداً به قال (ابن عمر) وقال (أبو حنيفة) يجعل صلواته ثلثاً وركعتين ويقضي الفاتنة ثم يصلي صلوة الوقت فلو تم صلواته لم يحسب له (بيان) روى الصيقل أنه سأل (الصادق عليه السلام) من رجل نسي الأولى حتى صلى ركعتين من العصر قال فليجعلها الأولى وليستأنف العصر قال قلت فإنه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر قال فليتم صلواته ثم يقض بعد المغرب قال قلت له جعلت فداك قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو في العصر يجعلها الأولى ثم يستأنف وقلت لهذا يتم صلواته ثم يقض بعد (المغرب) قال ليس هذا مثل هذا إن العصر ليس بعدها صلوة والعشاء بعدها صلوة وقد تأوله في (كشف التمام) باحتمال كون قوله بعد المغرب بالنصب أي فليتم صلواته التي هي المغرب بعد الدول اليها ثم يقض العشاء بعد المغرب ولذا قال السائل وقلت لهذا يتم صلواته ثم يقض بعد (المغرب) والسائل إنما سأل عن الوجه في التبرع بالقضاء هنا والاستئناف هناك في العصر فأجاب عليه السلام بأن العصر صلوة منفردة لا يتبعها صلوة (قال) ويجوز ابتداء الخبر على خروج وقت المغرب إذا غاب الشفق وعدم دخول وقت العشاء قبله فإذا شرع في العشاء لم يدل إلى المغرب بناء على عدم وجوب الدول من الحاضرة إلى الفاتنة فيكون بعد مضموماً والمغرب منصوباً مفعولاً يقض وكلام السائل قلت لهذا يتم صلواته وقلت بعد المغرب والجواب بيان السهل في استمرار الظهر إلى قريب اقضاء وقت العصر دون المغرب إلى قريب اقضاء وقت العشاء والحل على ضيق وقت العشاء بعيد جداً هذا مع جهل الصيقل (قوله) ﴿ قس الله تعالى روحه ﴾ (ولا استأنف السابقة) هذا ذكره الأصحاب قاطعين به ما عدا السيد في (المدارك) فإنه قال وعندي في هذا الحكم توقف لعدم وضوح مستنده (وفي (المتبر) أن أتى

ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها (مأني)

بالصبر في الوقت المشترك صحت العصر ويأتي بالظهر لان الترتيب يسقط مع النسيان وعلى ذلك جميع المسلمين ما عدا زفر قاه قال لا يسقط الترتيب مع النسيان لان كمالا كان شرطا مع الذكر كان شرطا مع النسيان انتهى كلامه رحمه الله تعالى عليه (وفي كشف القام) ألا يمكن الدلول لزيادة ما ركب فيها على ركعات السابقة أم اللاحقة واستأنف السابقة واغتبرت مخالفة الترتيب نسيانا بالنصوص والاجماع وللأصل والمخرج ورفع النسيان الا ان يكون صلى اللاحقة في الوقت المخصص بالسابقة ولا يجوز ان يتوي باللاحقة السابقة بعد اتمامها وان تساويا في الركعات فان الصلوة على ما نويت لا تنقلب الى غيرها بالنية بعد اكملها ولو لم يكن النصوص والاجماع على اقلها في الاثناء لم يقل به ولا أعرف فيه خلافا الا بمن سأذكره ثم ذكر ان بعض الاصحاب احتدل وقبح العصر عن الظهر اذا لم يذكر الا بعد الفراغ ثم قال وهو نادر (قلت) هذا ظاهر خبر زياره عن أبي جعفر عليه السلام اذا نسيته الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة أو بعد فراغك قانوها الاولى ثم صلى العصر قائم اربع مكان اربع ونحوه خبر ابن مسكان عن الحلبي وقد حمل الشيخ وغيره خبر زياره على كونه في نية الصلوة أو بعد فراغه من النية (وفي المفاتيح) احتدل المثل به وقصره على مورده اعنى الظهر والعصر وقال انه صحيح وعلى ظاهر قول الصدوق من عدم الاختصاص لاجابة الى تاويل الخبرين أو طرحهما ويأتي في بحث القضاء ما له (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها) اجماعا كما في (الخلاف والفتاوى وظاهر التذكرة) وهو مذهب اهل العلم كما في (المنتهى وجامع المقاصد) وهو المشهور رواية وفوى (في جمع البرهان) والمشهور كما في (تخلص التلخيص والمدارك والكفاية والمفاتيح) وهو خيرة (المبسوط والمصباح وجمال السيد والوسيلة والسراري وكتب المحقق والمصنف والشهيدان وابي العباس والصميري والكركي) وسائر المتأخرين الا من سذكروه وفي الذكرى ان (الجسقي) قال وكان يعنى الصادق عليه السلام يكره ان يصلى من طلوع الشمس الى ان ترتفع وبعد العصر حتى تقرب (وفي الاتصاف) الاجماع على انه محرم في هذين الوقتين (وفي التا صريات) لا يجوز عندنا وهو ظاهر (العلل والمقننه) حيث عبر فيها ايضا بعدم الجواز وظاهر (الحسن بن عيسى) في خصوص طلوع الشمس حيث قال لا نافذة بعد طلوع الشمس الى الزوال واحتمل المصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام) عدم انتقادها لثبتي وقال (ابو علي) فيما قل عنه ورد النبي عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآلهما ان ابتداء بالصلوة عند طلوع الشمس وغروبها (وفي كشف الرموز) التحريم متني بالاتفاق (وفي المختلف) قول المرتضى بالتحريم ضيف مخالفة الاجماع فان قصد به صلوة الضمى فهو حق لانها عندنا بدعة (وفي الذكرى) كان عني به صلوة الضمى (وقال في كشف القام) لاورد النبي ولا معارض له كلف الظاهر الحرم ولا نسلم مخالفة الاجماع ولا يمارض النبي استحباب الذكر والقراءة والركوع والسجود لله تعالى مطلقا لجواز حرمة الميمنة المخصوصة بنية الصلوة مع حرمة السجود والركوع تجاه صنم وفيه مكان منصوب فلا يستحبان مطلقا وبالجملة نفسى ان تكون الصلوة في هذه الاوقات كالحج في غير وقته فن أتى بها بنية الصلوة كانت فاسدة محرمه اتعنى وقد صرف اجماع المختلف عن ظاهره (وقال في المدارك) يتبين حمل الاخبار الواردة في ذلك على التقي

وقيامها الى أن تزول (متن)

لموافقها لمذهب العامة واخيارهم وقتل فيه عن (الصدوق) انه توقف (كالكاشاني) وهو ظاهر (المول
الأردبيلي) قال (الصدوق) وقد روى يحيى عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها الى ان قال الا
انه روى لي جماعة من مشايخنا عن ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي رضي الله عنه انه ورد عليه فيها
ورد في جواب سائله من محمد بن عثمان العمري ولما سألت عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند
غروبها ان كان كما يقول الناس الى اخرها منتفعا عن المعتبر (وفي التهذيب) وورد هذه الرواية بينها وقال
انه رويت في الرخصة (وفي الخلاف) عن بعض الاصحاب جواز ابتداء التوكل في هذه الاوقات
(وفي المعتبر) وقال بعض فضلائنا ان كان كما يقول الناس انها تطلع بين قرني الشيطان فما أرغم
الشيطان بشئ أفضل من الصلوة فصلها وأرغم الشيطان ويظهر من (الفتب والتهدب) كما عرفت
ان هذا الفاضل هو محمد بن عثمان العمري وفي (اكمل الدين واتمام النعمه) انه هذا الخبر ورد على محمد
ابن جعفر الاسدي في جواب سائله الى صاحب الامر على الله تعالى عليه وعلى آله الطاهرين
وعجل الله تعالى فرجه وفي (التهذيب) وغيره ان هذا الخبر لا يفي الكراهية وانما يفي الطلوع
والغروب بين قرني الشيطان على ما يفهمه الناس مطلقا أو على ما يفهمه من أن الكراهية لاجل ذلك
وقتل عن (المفيد) في المدارك وغيرها انه قال في الانكار على العامة في كتابه المسمى (باضل ولا
فعل) انهم كثيرا ما يخبرون عن النبي صلى الله عليه وآله بغير شيء وبالله تحريمه وتلك اللة خطأ
لا يجوز أن يتكلم بها النبي صلى الله عليه وآله ولا يحرم الله تعالى من قبلها شيئا فمن ذلك ما أجمعوا
عليه من النهي في وقتين عند طلوع الشمس حتى يتم طلوعها وعند غروبها فلو ان الة النهي انها
تطلع بين قرني الشيطان وتغرب كذلك لكان ذلك جائزا فاذا كان أول الحديث موصولا بآخره
وأخره فاسد فقد الجيع وهذا جبل من قائله والانباء لا يجمل فلا بطلت هذه الرواية بضاد الحديث
تبت ان التطوع جائز فيها انتهى (بيان) هذا من المنسب لا يدل على نفي الكراهة وانما يدل
على نفي التحريم وكذا كل من عبر بدم الجواز لعله يريد الكراهة وذلك في عبارة القدماء غير مستكر
هذا وقد عني الطلوع في (المنتهى) بذهاب الحررة وفي (الذكرى) في الخبر المروي عن النبي صلى الله
عليه وآله حتى ترتفع انتهى وفي (روض الجنان والروضة وكشف الالتباس) وغيرها حتى ترتفع ويتولى
ساعاتها وورد في الروضة وتذهب الحررة وعني الغروب في (المنتهى) أيضا بذهاب الصفره وعاء في
(الذكرى) بذهاب الشفق المشرقي قال ويراد به ميلها الى الغروب وهو الاصفرار حتى يكمل الغروب
انتهى وهذا أعني كمال الغروب عبر بعضهم أيضا وعن (المذهب) ان فيه عند غروب القرص
ولله احتراز به عن الغروب الشرعي الذي يعلم بذهاب الحررة الشرقية وقد ذكر لهذه اللة أعني طلوع
الشمس وغروبها بين قرني الشيطان معاني أربعة (الأول) ان القرن القوة والثنية لتضمينها (الثاني)
ان قرنيه حز به اللذان يمشي لا غواء الناس (الثالث) أنه يقوم في وجه الشمس حتى تطلع أو تغرب
بين قرنيه مستقبلا لمن يسجد للشمس (الرابع) تمثيل تسويل الشيطان لبدلة الشمس ودعائهم الى
الى مدافعة الحق بمدافعة ذوات القرون ومما لجأتها بقرونها (قوله) قدس الله تعالى روحه (وقيامها الى
أن تزول) اجماعا كما في (الخلاف والفنية) وظاهر (التذكرة) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في

الا يوم الجمعة ويسد صلاتي الصبح والمصر (متن)

(انتهى وجامع المقاصد) ومذهب المذهب كما في (كشف التام) وهو المشهور وأية وهو في (مجمع البرهان) والمشهور كما في (المدارك والكفاية والمفاتيح) وفي (الاتصار) الاجماع على التحريم كما يظهر ذلك من التامة كما عرفت وهو ظاهر (الحسن والكاتب والصدوق) في الملل لانه قال باب الملة التي من أجلها لا يميز الصلوة حين طلوع الشمس وعند غروبها وذكر خير الجبيري الذي تضمن انه اذا اتصف النهار قاربها الشيطان واذا زالت قاربها وقد سمت ما في (كشف الرموز) والمختل (من الاجماع على خلاف ذلك لكن في (التذكرة ونهاية الاحكام) احوال عدم اعتقادها لهنبي وقد سمت ما في (المدارك) من حمل اخبار النبي على التقيي وتوقف صاحب (المفاتيح) كما هو ظاهر صاحب (المجمع) وصاحب (كشف التام) استظهر الحرمة وصرف اجماع المختل عن ظاهره وكأنه لم يظفر باجماع كشف الرموز الناس على نفي التحريم (وكلام المفيد) المتقول عن كتابه المسي بافضل ولا يقل وان كان ظاهره الانكار على خصوص ما أجمع عليه العامة من الوثنين الا انه يجري هنا لان أبا حنيفة ومالكاً من ابتداء النواقل وقضائها في هذا الوقت لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه نهى عن الصلوة ودفع الموتى حين يقوم قائم الظهيرة ولعل ذلك لان الشيطان حينئذ يقاربها وان كان لم يصرح به في هذا الخبر وقد صرح به في خبر الجبيري من طرفا (قوله) قدس الله تعالى روحه (الا يوم الجمعة) اجماعاً كما في (الخلاف والفتية) وظاهر (انتهى) حيث نسب الي علاناً وكأنه لا خلاف فيه كما في (مجمع البرهان وكشف التام) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (انتهى وجامع المقاصد) والمشهور كما في (الكفاية) وفي (مجمع البرهان) ليس الاستثناء مقيداً بمشروعية صلوة الجمعة كما ينهم من الرواية وفي (الاتصار وظاهر النصرة) الاجماع على هذا الاستثناء من التحريم في الاول وعدم الجواز في الثاني والمخالف في ذلك انما هو أحد وأبو حنيفة حيث مناه عنه مطلقاً يوم الجمعة ووافقنا الشافعي في أحد قولييه والحسن وطائفة والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز واسحاق وقد أطلق جماعة هذا الاستثناء من دونه لمخصص ذلك بركنتين كما صرح بذلك في (التذكرة وجامع المقاصد) لكن قال في التذكرة ان علاناً ذلك بنقله التماس ومشقة المراقبة وعدم العلم بدخول الوقت جاز أن يتقل بأكثر من ركعتين والا اقتصرنا على المتقول (قال في جامع المقاصد) في الاختداد بهذا التعليل بمد والقدي يقتضيه النظر ان النص ان اقتضى حصر الجواز في ركعتين اقتصر عليهما والا فلا واستثنى الشافعي في أحد قولييه جميع يوم الجمعة لانه روى ان جبرئيل تسجرت في الاوقات الثلثة في سائر الايام الا يوم الجمعة (بيان) روى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه (موسى عليه السلام) قال سأله عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الاذان وبعدة قال قبل الاذان (وفي صحيح ابن سنان) لا صلوة نصف النهار الا يوم الجمعة (وقال أبو جعفر عليه السلام في خبر أبي بصير صل صلوة جعفر في أي وقت شئت من ليل أو نهار (وفي الاحتجاج) لطيرمي ان صاحب الزمان عليه السلام اذ سأله محمد بن عبد الله بن جعفر الجبيري عن أفضل أوقاتها قال أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة وفي أي الايام شئت وفي أي وقت صليتما من ليل أو نهار (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويسد صلاتي الصبح والمصر) اجماعاً كما في (الخلاف والفتية) وظاهر (التذكرة

الاماله سبب (متن)

وكشف الثام) في موضع منه حيث نسب الي الاصحاب وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المتن)
 وجامع المقاصد) والمشهور رواية وقوى كما في (جمع الفائدة) والمشهور كما في (المدارك والسكنايه
 والمغنايح) وموضع من (مكشف الثام) وظاهر التاثيرات) الاجماع على عدم الجواز
 كما هو ظاهر (الحسن) فيما بعد العصر وقد سمعت ما في (جمع البرهان والمدارك والمغنايح) وعرفت
 ان في (التذكرة ونهاية الاحكام) احتمال عدم انتقادها (وقدروى الصدوق في الخصال) أخباراً
 كثيرة من طرق العامة تدل على ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي ركعتين بعد الفجر وركعتين
 بعد العصر ثم قال بعد ايراد ذلك مانعه (مرادي) بما يرد هذه الاخبار الرد على المخالفين لانهم
 لا يرون بعد الغدات وبعد العصر صلاة فأحييت أن أين اتهم خالفوا النبي صلى الله عليه وآله ولا
 زالوا مخالفين له في قوله وضه انتهى وكلامه هذا يظهر منه اعتناء الكراهة في هذين الموضعين لكنه
 ليس نصاً في ذلك (وفي الخلاف) الاجماع على ان الكراهة هنا بعد الصلوتين إنما تتعلق بفعلها
 لا بالوقتين (وفي المتن) انه مذهب أكثر أهل العلم ونسبه (في كشف الثام) الى الاصحاب وفي
 (التذكرة) لا يعلم خلافاً بين المانحين في أن النبي من الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلاة فمن
 لم يصل لم يكره له التثفل وإن صلى غيره ولو صلى العصر كره له التثفل وإن لم يصل غيره وأما النبي
 بعد الصبح فكذلك انتهى (قلت) ضل هذا لوصلي أول الوقت طالت الكراهة وإن صلى آخره
 قصرت (ولعلم) ان الكراهة بعد الصلوتين تستمر الى وقت الطلوع والفروب ولا يرد تداخل
 الاقسام لان الكراهية في اثنين منها متعلقة بفعل الصلاة وتلك للوقت (هذا) وقال أصحاب الرأي
 النبي متعلق بطلوع الفجر وهو قال ابن المسيب والنخعي وعن احمد روايتان (قوله) قدس الله
 تعالى روحه (الاماله سبب) لا كراهة فيما له سبب من الفرائض والتوافل (أما الفرائض) ففيها
 الاجماع كما في (التحرير والتمهي وظاهر التاثيرات والتذكرة) وهو ظاهر كل من قل الاجماع على
 وجوب فعل القائمة اذا ذكرها الا أن يتصيق وقت الحاضرة بل قد يظهر دعوى الاجماع في لقام
 من (الفتنة) حيث قيد بالمبتدأة من غير صواب (وفي الذكرى) انه المشهور (وفي الخلاف الاجماع
 على عدم كراهة قضاء الفريضة بعد طلوع الفجر وبعد العصر) (وفي المتن) الاجماع على خصوص
 عدم كراهة ركعتي الطواف فرضاً وفلاً (وفيه) أيضاً وفي (التذكرة اجماع) عدا الاسلام على
 عدم كراهة الصلوة على الجأزة بعد العصر وبعد الصبح واجامنا على عدم كراهتها في الاوقات الثلاثة
 الاخر (وفيه أيضاً) في الخلاف بين عدائنا على عدم كراهة صلوة الكسوف في الاوقات الخمسة وقد
 يظهر منه الاجماع على عدم كراهة المنذورة مطلقاً (وقال فيه أيضاً) ان مذهب أكبر أهل العلم انه اذا
 تلبس بالصبح وطلعت الشمس أيها وخالف في (الخلاف) فيما نهي عنه لاجل الوقت فقال وأما ما نهي
 عنه لاجل الوقت يعني الاوقات الثلاثة فالايام والبلاد والصلوة فيها سواء الا يوم الجمعة (وفي كشف
 الحق) ذهب الامامية الى انه لا يجرم قضاء الفرائض في شيء من الاوقات (وفي التهذيب) ان الاخبار
 بقضاء الفرائض في أي وقت شاء متضافرة وحمل على التخي خبر أبي بصير الناطق بانه لا يفتى في المشاء
 الا بعد طلوع الشمس وذهب شعاعها وحمل عليها أيضاً خبر الحسن بن زياد وخبر ابن سنان (قلت)
 وكذا يحمل عليها خبر عبد الرحمن بن عبيد الله الوارد في كراهة الصلوة على الجأزة حين تصفر

الشمس وحين تطلع وكذا صحيح محمد الوارد في كراهة ركعتي طواف الفريضة عند اصفرار الشمس وعند طلوعها (وأما التوافل) فكذلك لا كراهة لاله سبب منها اجماعا في ظاهر (التصرّيات) حيث قال عندنا وفي (الذكرى) ان ذلك هو المشهور وفي (المدارك) المشهور ان ماله سبب والتوافل المريبة لا كراهة فيه (وفي الخلاف) الاجماع على عدم اليأس والكراهة في ذوات الاسباب من قضاء نافلة أو تحية مسجد أو صلوة زيارة أو صلوة احرام أو طواف فيما كره لاجل الفضل يعني بعد طلوع الفجر و بعد العصر (وفي المنتهى) الاجماع على انه تصل صلوة الطواف في اوقات النهي اذا كان نفلا (وفي المنتهى أيضا) الاجماع على عدم كراهة قضاء التوافل الرتبة بعد العصر وهذا الحكم أعني عدم الكراهة فيها له سبب من التوافل خيرة (المبسوط والاقتصاد) على ما قل عنه (والسراير والشرائع والنافع والمعتبر وكتب المصنف والشهد والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمسالك والروض والروضة والكفاية) وغيرها وهو ظاهر المقول عن (الكاتب) ونقل ذلك أيضا عن (القاضي والاصباح) وهو ظاهر (النية) وقد سمعت ما في (التاصرة والخلاف) ثم انا قول ان الشهرة هي اقامت اخبار الباب ونزولها على الكراهية فينبغي أن يدور الامر في ذوات الاسباب مدار الشهرة وحيث لا شهرة على الكراهية في المستثنيات بل الشهرة على خلافها فتبينها بالاصل السليم عن المعارض (وعن الجفني) انه قال وكان يكره يعني الصادق عليه السلام ان يصل من طلوع الشمس حتى ترتفع ونصف النهار حتى تزول و بعد العصر حتى تغرب وحين يقوم الامام يوم الجمعة الا لمن عليه قضاء فريضة أو نافلة من يوم الجمعة انتهى وهذا باطلا لانه يشمل ذوات الاسباب (وعن الحسن) لا نافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال و بعد العصر الى أن تغيب الشمس الا قضاء السنة فانه جائز فيها والا يوم الجمعة (وحكم الشيخ في النهاية) بكراهة صلوة التوافل اداء وقضاء عند طلوع الشمس وغروبها (قال فيها) في النهاية بعد ان حكم بصل صلوة الطواف والاحرام والكسوف والجنائز والصلوة الفائتة على كل حال ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة (ما نصه) ومن فاته شيء من صلوة التوافل فليقضها أي وقت شاء من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضة أو عند طلوع الشمس أو غروبها فانه يكره صلوة التوافل وقضاءها في هذين الوقتين وقد وردت رواية يجوز التوافل في الوقتين الذين ذكرهما فن عمل بها لم يكن محطاً لكن (الأحرار ما ذكرناه) و فرق (المفيد في المقننة) بين الاوقات الثلاثة وما بعد الصلوتين قال لا بأس أن يقضي الانسان نافلة بعد صلوة الفداة الى أن تطلع الشمس و بعد صلوة العصر الى أن يتغير لونها بالاصفرار ولا يجوز اداء التوافل ولا قضاء شيء منها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وتقضى فوائت التوافل في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها ويكره قضاء التوافل عند اصفرار الشمس حتى تغيب ومن حضر بعض المشاهد عند طلوع الشمس وعند غروبها فليز ويؤخر صلوة الزيارة حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها وصفرتها عند غروبها انتهى (وقال الصدوق في الهداية) باب الصلوة التي تصل في الاوقات كلها ان فاتك صلوة فصلها اذا ذكرت وصلوة الكسوف والصلوة على الجنائز وركعتا الاحرام وركعتي الطواف واتصرت في (الفقيه) على الصلوة الفائتة وصلوة ركعتا الطواف الواجب وصلوة الكسوف والصلوة على الميت وفي (المصباح والوسيلة) خمس صلوات تصل على كل حال من فاته صلوات من الفرائض فليصلها متى ذكرها من ليل أو نهار ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة وكذلك قضاء

النوازل ما لم يدخل وقت فريضة حاضرة وصلوة الكسوف وصلوة الجنازة وصلوة الاحرام وصلوة الطواف ونقل ذلك جميعه عن (الجمل والعقود والجامع) وزاد في الاخير تحية المسجد وفي (الذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان) حد من ذوات الاسباب صلوة ركعتين قتيب فعل الطهارة عن حدث لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لبلال حدثني بأرجى عمل عملك في الاسلام فاني سميت حق فليكن بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أرجى عندي من اني لم اظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي وأقره النبي صلى الله تعالى عليه وآله على ذلك (قال في كشف القام) ليس هنا من النص في شيء لاحتمال الانتظار الى زوال الكراهة (وقال) فيه أيضا ان الاختصار على ما نص فيه على الجواز في الاوقات المحصورة أو بالنص على التعميم حسن الا أن يثبت اجماع الناصريات ولم أغفر بالنص الا فيها ذكرت اتعني (١) وقد ذكر (خير ابن حمار) النص على الحسة التي في الهداية (وخير أبي هارون) البدي القوي رواه الشيخ في الاصحاح في ركعتي التذير وان محلهما أي وقت شاء (وما روي) عن النبي صلى الله عليه وآله اذا دخل بمكة أحكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين (وفي جمع البرهان) الظاهر أما عدم الكراهة مطلقا لعدم صحة الدليل الخاص أو الكراهة مطلقا سوى الحسن المذكورة في الخبر (وقال في كشف القام) أيضا ولو قيل ان ذوات الاسباب ان كانت المبادرة اليها مطلوبة لشارع كالتقاء والتحية لم يكره والا كرهت كان متنها اتعني (قلت) الصلوات التي لم يطلب الشارع المبادرة اليها كصلوة الاستسقاء وصلوة الحاجة ويوم التذير والاستخارة ووداع المنزل والدخول بالزوجة على الزوج ان أمهلا وهو خوفك وفي (التذكرة وجامع المقاصد) لو تجرى بذات السبب هذه الاوقات كانت كالابتداء لقوله عليه السلام لا تجرى أحدكم بذات السبب هذه الاوقات وفي (نهاية الاحكام وجامع المقاصد) لو تعرض لسبب النافقة في هذه الاوقات كما لو زار مشهداً أو دخل مسجداً لم يكره لصبرها ذات سبب وفي (جامع المقاصد والروض أيضا وفوائد القواعد) لو دخل عليه أحد الاوقات وهو في أثناء نافقة لا سبب لها فانه لا يكره أمامها وفي الاخير النص على الكراهة في العكس وفي الاولين وفي غيرها ذكر صلوة الحاجة والاستخارة والتكر في ذوات الاسباب أيضا (لكن روى السيد رضی الدين) ابن طاووس في كتاب الاستخارات عن أحمد بن محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام في الاستخارة بالرقاع فتوقف الى أن تحضر صلوة مفروضة فقم فصل ركعتين كما وصفت لك ثم صل الصلوة المفروضة أو صلها بعد الفرض ما لم يكن الفجر أو العصر فاما التجر فليكن بالصلوة بعدها الى أن تنبسط الشمس ثم صلها وأما العصر فصلها قبلها ثم ادع الله تعالى الخيرة (وزيد في التذكرة وغيرها) زيادة صلوة الاستسقاء (ونص في التذكرة) على عدم كراهة سجدة التكر وسجدة التلاوة لانها ليستا بصلوة ولان لما أسبابا في رواية عمار عن الصادق عليه السلام النبي عن فعل سجود السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها (قال في الذكرى) وفيه اشمار بكراهة مطلق السجدة (قلت) كانه نزل الى الاولوية والاشتراك في الملة الا ان في العمل بانظر اشكالا خصوصا اذا أوجبت الفورية ومراعاة الاداء والقضاء في سجود السهو ويمكن الحل على التقية وفي (نهاية الاحكام وجامع المقاصد وروض

(١) الامر كما قال في كشف القام وقد تبعت هذا الباب في الوافي فما وجدت في الاخبار زيادة على ذلك (منه ق ٤ ره)

ويستحب تعجيل قضاء فائت النافلة فيقضي نافلة النهار ليلا وبالعكس (متن)

الجنان وفوائد القواعد) ان المراد بالسبب ما كان سبب شرعيته متعديا على الوقت أو مقارنا له وحاصله ما خصه الشارع بوضع وشرعية خلاف ما يحدهه الانسان من مطلق النافلة كما صرح بذلك في الاول والاخير وليس المراد مطلق السبب اذا ما من صلوة الا ولما سبب (١) (هذا) والاستثناء في قول المصنف الا ماله سبب متصل ان أراد ابتداء التوافل الشروع فيها والا فنقطع أو مستدرك كما أشار الى ذلك في (جامع المقاصد وفوائد القواعد وكشف القاتم وروض الجنان) لان كانت حجارة الارشاد كسبارة الكتاب (وفي فوائد القواعد) وعلى التقديرين فاستثناء يوم الجمعة متقطع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب تعجيل قضاء فائت النافلة فيقضي نافلة النهار ليلا وبالعكس ﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (جامع المقاصد والمفاتيح) ومذهب الاكثر كما في (الذكري والمدارك) و ذلك صرح في (المبسوط والنهاية والوصلة بالشرائع ونهاية الاحكام والمختف والدروس والبيان والعمدة وكشف اللباس وجامع المقاصد والروضة والذكرى) في أول كلامه وهو المنقول عن (الحسن ابن عيسى) حيث قل عنهم عليهم السلام في تفسير قوله تعالى والذين هم على صلواتهم دائمون قال أي يدومون على أداء السنة فان قاتهم بالليل قضوها بالنهار وان قاتهم بالنهار قضوها بالليل وفي (الخلاف والسرير) لم ينص على الاستعجاب ونقل عن (الكاتب والمفيد) في الاركان استعجاب المائة فينظر باليلية الليل والنهارية النهار وتبعها صاحب (المفاتيح) ونسب في (الروضة) الى جملة لكن لم أجعل الكاتب والمفيد ثالثا ممن تقدم وفي (الذكري) بعد ان ذكر الاخبار المتضاربة في استعجاب التعجيل وغير اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليها السلام ان فضل قضاء التوافل قضاء صلوة الليل بالليل و صلوة النهار بالنهار قال فيكون وزن في ليلة قال لا قال ولم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة فقال عليه السلام أحدهما قضاء (قال) أي في (الذكري) والجمع بالافضل والفضيلة اذ عدم انتظار مثل الوقت فيه مسارعة الى الخير (قال في الروضة) كلامه هذا يؤذن مافضلية المائلة اذ لم يذكر الافضل الا في دليلها وهو رواية اسماعيل واطلق في باقي كتبه استعجاب التعجيل والاخبار به كثيرة الا انها خالية عن الافضلية انتهى (قلت) حاصل ما أراد التهيد الثاني من هذا الكلام بيان دليل القولين والمناقشة مع التهيد بأن العمل بلجمع غير موافق للاطلاق فاختار الجمع بناقي اختيار الإطلاق (وقد يقال) رد على الروضة ان خبر اسمعيل الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يباهي بالمعيد يقضي صلوة الليل بالنهار يدل على الافضلية وكذا ما أرسله الحسن عنهم عليهم السلام فتأمل جيدا (وفي كشف القاتم) بعد ان ذكر خبر اسماعيل الجعفي ونحوه من الاخبار التي يمكن الاستدلال بها للكاتب والمفيد كخبر زرارة وحسن ابن عمار وخبر اسماعيل بن عيسى (قال) وليس تي ما سوى خبر اسماعيل الجعفي نصا في الفضل فيحوز ارادة الاباحة فيها لتمام الخطاب ان لا وترين في

(١) روى علي بن بلال قال كُتِبَ اليه في قضاء النافلة من طلوع القمر الى طلوع الشمس ومن بعد العصر الى أن تغيب الشمس فكتب لا يجوز ذلك الا للمقتضي قاما الى غيره فلا فان كان المراد بالمقتضي الغاضي وكانت الإشارة بذلك الى فعل النافلة كما يفهم ذلك من التهذيب وافق فتوى الاصحاب وان كان المراد الداعي المرحح فعمل المكروه خالفها (متق ، ر ه)

(فروع) الاول الصلوة تجب بأول الوقت وجوبا موسما (متن)

ليلة أو لزوم قضاء نافلة اليوم في يومه ويمكن ان يراد بالاول ان الفضل قضاء صلوة الليل في ليلا
وصلوة اليوم في يومها ولا يكون قول السائل فيكون وتران في ليلة سواء متفرقا على قضاء صلوة الليل
بالليل بل متبدا انتهى (وحل في التهذيب) خبر حمار عن الصادق عليه السلام انه سأل عن الرجل
ينام عن التجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع أم يجزئه ان يقضي بالنهار قال لا يقضي
صلوة نافلة ولا فريضة بالنهار ولا يجزئه ولا يثبت له ولكن يؤخرها فيقضيا بالليل على الشنود لما رسته
بالقرآن والاخبار (وعكن) ان يكون مخصوصا بالمسافر فسي ان يكون الفضل له التأخير خصوصا اذا
لم يتيسر له القضاء نهارا لا على الراحة أو الدابة أو ماشيا أو لم يمكنه الاتيان الا بأقل الواجب أو
مضى النفل هذا (وفي الخلاف) انه يجر بالليل في النهار ونقض في النهار بالليل (النهارية في الليل خل)
ونسب الخلاف في ذلك الى بعض العامة (فروع منه) قوله (فسي الله تعالى روحه) الاول الصلوة
تجب بأول الوقت وجوبا موسما (اجماعا كما في (الخلاف) وعندنا كما في (التذكرة والمختلف) وعندنا
الاكثر كما في (الذكرى) وهو خيرة (المبسوط والنهاية والحسن) وكثير من الاصحاب كما في المختبر
وهو الاين في المذهب كما في (المبسوط) والمشهور كما في (كشف الغم) وقد اجتمعت الامة على انه
لا يستحق ابعقاب ان لم يفعلها في أول الوقت كما في (العدة) فشيخ وقد تقدم في أول الفصل الثاني
ما له نفع تام في المقام (وقال المفيد) في مسئلة المواقيت ان أخرها لنير عند كان عاصيا ويسقط عقابه
لوفلها في بقية الوقت (وقال أيضا) ان أخرها ثم اخرتم في الوقت قبل ان يؤديها كان مضيا لها
وأن بقي حتى يؤديها في اخر الوقت أو فيا بين الاول والاخر عني عن ذنبه (وظاهره) انها تجب
بأول الوقت وجوبا مضيا ونسب الى بعض اصحابنا في (الخلاف) ونسب في (كشف الغم) الى
جماعة من الاشاعرة ومال اليه الشيخ في (العدة) ونصره بالاحتياط وان الاخبار اذا تارضت في
جواز التأخير وعدمه رجعا الى ظاهر الامر من الوجوب أول الوقت (قال فان قيل) لو كانت الصلوة
واجبة في أول الوقت لا غير كن متى لم يفعل فيه استحق العقاب وأجمعت الامة على انه لا يستحق
العقاب ان لم يفعلها في أول الوقت (فان قلتم) ان اسقط عقابه (قيل لكم) وهذا أيضا باطل لانه
يكون اغراء بالتبجيل لانه اذا علم انه متى لم يفعل الواجب في الاول مع انه يستحق العقاب عليه اسقط
عقابه كان ذلك اغراء (قيل له) ليس ذلك اغراء لانه انما اعلم اسقاط عقابه اذا بقي الى الثاني وأداها
وهو لا يعلم انه يبقى الى الثاني حتى يؤديها فلا يكون مغري بتركها (وليس) لهم ان يقولوا فلي هذا
لومات عقب الوقت الاول ينبغي ان لا يقطع على انه غير مستحق للعقاب وذلك خلاف الاجماع
ان قلتموه لان هذا الاجماع غير مسلم بل الذي نذهب اليه ان من مات في الثاني مستحق للعقاب
وأمره الى الله تعالى ان شاء عني عنه وان شاء عاقبه فادعاء الاجماع في ذلك لا يصح انتهى كلامه قدس
الله تعالى روحه ونور ضريحه لكنه في (التهذيب) حمل كلام (المفيد) على تأكيد الاستحباب
واجباب التأخير لوما لا عقابا (قلت) وعلى ذلك تحمل الاخبار التي استدلت بها الاصحاب للمفيد
مع احتمال ان يكون المراد بأخر الوقتين في قوله عليه السلام آخر الوقتين وقت القضاء واحتمال العفو
العفو عن مخالفة الاولى مضافا الى ما مر في أول الفصل الثاني من تأويل هذه الاخبار فليراجع على

فلو أخر حتى مضى إمكان الأداء ومات لم يكن عاصيا وبقي الولي (متن)

أنها معارضة بإخبار آخر أكثر عددا وأصح سنداً (ثم) إذا لا نعلم ما ذكره الشيخ في المدة من أن ظاهر الأمر المبادرة (هذا وفي الذكرى) لو أهل قالوا هو الأتم مع تذكر الوجوب واشتراكه في جامع المقاصد بأن وقت الواجب في الموسع أمر كلي (وقال أصحاب الرأي) يجب بأخر الوقت إلا أن أحسنه وأياً يوسف وعهد يقولون يجب إذا بقي من الوقت مقدار تكملة (وزفر) يقول إذا بقي من الوقت مقدار الصلوة (وقال الكرخي) إنما يتبرق قدر التكملة في حق المنورين (واختلفوا) فيها إذا ضلها في أول الوقت فمنهم من يقول تقع مراعاة أن بقي على صفة التكليف تبيين الوجوب والا كانت غفلا ومنهم من يقول تقع نفلاً وتنع وجوب الفرض وقال الكرخي إذا ضلت وقت واجبة لأن الصلوة يجب آخر الوقت أو بالهطول فيها ونعم الكلام في الأحوال (ولا يشترط) لجواز تأخير العزم على الضل كما يذهب إليه سيدنا طه المدهي (يان) في خرائج الراوندي عن إبراهيم بن موسى التراز أنه عليه السلام خرج يستعمل بعض الطالبين وجاء وقت الصلوة قال إلى قصر هناك فزلت تحت صخرة فقال أذن قلت تنتظري لئلا يأتاك بها أصحابنا فقال غفر الله لك لا تؤخر صلوة عن أول وقتها إلى آخر وقتها من غير علة عليك أبداً بأول الوقت (وأرسل علي بن إبراهيم) في تفسيره عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى عز وجل فواللصليين الذين هم عن صلاتهم ساهون قال تأخير الصلوة عن أول وقتها لنير طبر (وروى العياشي) في تفسيره سنداً عن يونس بن عمار عنه عليه السلام في هذه الآية الكريمة أن يضلها ويدع أن يصلي في أول وقتها (قوله) قدس الله تعالى سره (فلو أخر حتى مضى إمكان الأداء ومات لم يكن عاصياً) هذا فرع ما تقدم وينطبق عليه ما تقدم (قوله) قدس الله تعالى روحه (وبقي الولي) عنه على القولين إجماعاً كما في (التنية والاصباح) فيها حكى عنه من دون قيد بما فات للمزأو لغيره كما أطلق ذلك في (النعمة والنهاية والوسيلة والتنية والشرائع والنافع والارشاد والتحرير والتذكرة والتبصرة والبيان والدروس واللمعة) في كتاب الصوم والميراث (والمذهب البارع وجامع المقاصد وغيرها وهو المشهور كما في صوم) (العروس) والمتقول عن (الحسن والقاضي) وقد يستدل على ذلك (بإجماع الاتصاف) علي أنه يجب على الولي الذي هو أكبر ولد الميت أن يصوم عنه ما فاته بغير عذر إن لم يكن له مال يتصدق به عنه عن كل يوم بمد من طعام انتهى ولا نجد قائلًا بالفصل فأمل وقد فهم دعوى الإجماع أو الشهرة من (المخلف) كما يأتي من عبارته إن شاء الله تعالى ونحسه (السب في جل العلم والشيخ في المبسوط) بالليل وحكي ذلك في الذكرى عن (الكاتب ونحسه) (السبيل) في السرائر بما فاته في مرض موته قال في (الذكرى) وتبعه على ذلك سبطه (نجيب الدين يحيى بن سعيد) ثم قال انه خال عن المأخذ مع انه اختاره في صلوة اللمة ومال إليه الشارح في الروضة لكنهم قالوا في باب الصوم انه لو مات في مرضه ولم يتمكن من القضاء لا يجب ان يقضي عنه وليه (وفي الخلاف) الإجماع عليه وقريب منه غيره واختلفوا في استحباب قضاءه والاكثر على الجواز وجعاً على المنع لغير المصرح بذلك لكنه غير صحيح (ثم) ان ما أخذ السبيل ظاهر بناء على مذهبه من وجوب المبادرة إلى قضاء الفرائض مع قصر وجوبه على الولي على ما فاته للمزأو (وأما سبطه) فانه كان يقول بالمضايقة ثم عدل عنه فلعله اختار ذلك يوم كان يختار القول الأول (نم) هذا لا مأخذ له

على غنار الشهيد في الامة لانه غير قائل بالمضايقة فان تمسك بأصل عدم تكليف الولي بما زاد رد
انه لا ينهض في مقابلة إطلاق الروايات فلا بد من حل المرض في كلامه على مطلق المرض فيكون
على هذا موافقا لجل العلم والميسر وقيل في القدرى عن (بنداديات الحق) المنسوبة الى جمال
الدين بن حاتم المشغري انه خصه بما قال لمرض والسفر والمريض بالنسبة الى الصوم لاما قاته
عمداً (قال كان شيخنا حميد الدين) قدس الله تعالى روحه لطيفه ينصر هذا القول ولا بأس به
فان الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه اما تمتد ترك الصلوة فانه
نادر نعم قد يتفق فيها لا على الوجه المبرر للزمة والظاهر انه ملحق بالتمدد فتتريط انتهى وهذا
خبرة (الموجز الحارسي وكشف الالتباس) مع عد القوات بالنوم في العذر (هذا) وورد على
ما استدل به في القدرى من أن الغالب في الترك كونه لعذر أن الغالب التأخير اختياراً عن أول
الوقت (وذهب علم الهدى وابو المكارم) الى أن هذا القضاء ليس وجوبه على التبيين بل يتخير الولي
بينه وبين الصدقة عن كل ركعتين بعد كان لم يقدر فمن كل أربع كان لم يقدر فمن صلاة النهار بعد
وعن صلاة الليل بعد وهو المنقول عن (الكاتب والقاضي) في شرح جل العلم والعمل وقد ادعى
فيه على ما نقل الاجماع على ذلك كما هو ظاهر (النية) أو صريحاً (وفي المختلف) بعد أن نسب
ذلك الى السيد والكاتب قال وباقي المشهورين من أصحابنا لم يذكروا الصدقة في الفراض ولولا
النص لما صرنا اليه في الصوم (وقال في القدرى) وأما الصدقة فلم نرها في غير النافلة انتهى واختار
(السيد العميد وشيخنا الشهيد) في باب الاجارة أن لولي الاستعجار سواء أوصى الميت أولاً لان
المقصود براءة ذمته وهو يحصل بفعل الولي وبغيره وهو خيرة صوم (المهرس) كما سنسمع (ولعلم)
ان المصنف في المختلف فرض المسألة أعني التخيير فيها اذا قاته ذلك في مرضه الذي مات فيه ونسب
ذلك الى (السيد والكاتب) ثم قال وباقي المشهورين لم يذكروا الصدقة كما عرفت فان تزناها على
ما فرض المسألة فيه كانت هذه الشهرة منقولة على مذهب (الحلي وسبطه) وان لم نلها على المفروض
كما هو الظاهر كانت منقولة على المذهب المشهور (ثم) ان الكاتب والسيد لم يصرحا بمرض الموت
وانما ذكرا مطلق المرض كما مر (ولعلم) انه يقبل قول المريض في وجوب القضاء على البولي على
الظاهر كما نص عليه في وصايا جامع المقاصد ويجب عليه الايصاء بها وأفراز مال لها أو أعلام الولي
بأن عليه فوائت ليتأهب لها كما صرح به في وصايا جامع (المقاصد) وقد استوفينا الكلام في ذلك في
باب الوصايا (بان) يدل على المشهور سد عموماً قضاء الولي على الميت (كثير حنص ومرسل
ابن عمير) (١) الناطقين بذلك (وعوم) قوله صلى الله عليه وآله (فدين الله أحق أن يقضى) وذلك لانه اذا
برئ الانسان من حقوق الناس قضاء غيره فآله أولى بذلك (وقد) تواترت الاخبار ونقل الاجماع
على وصول التواب الى الميت من القضاء وغيره وكل قرينة وهب ثوابها له بل تضاهت الاخبار
بالتخفيف عن الميت أو التوسع عليه أو الرضا عنه بعد ان كان مستخلاً عليه بالصلوة عنه (وكل)
مادل على استقراءها عليه بذلك مضافاً الى مادل على ان الحائض تقضي اذا أدركت من الوقت
هذا المقدار وان المسافر فريته اذا سافر بسده قاتها يدلان على الاستقرار (وبغير عبد الله بن
سنان عن الصادق عليه السلام) الصلوة التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضي عنه أولى أهله

به وقد قال في (الذكري) بعد ان أورد هذا الخبر وقال انه ورد بطريقين (مانعه) وليس فيه نفي لما عده الا ان يقال ان قضيت الاصل فتتضي عدم القضاء الا ما وقع الاتفاق عليه والتعمد مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى (ولا تزدوا زورا اخرى) انتهى (وقد يقال) عليه انه ليس من المؤاخذة في شيء وانما هو قضاء لحق المرأة (نعم) يمكن أن يقال لما تركه الميت عمدا اختياراً عوقب بدم ايحباب القضاء عنه على وليه (ويحجب) بأنه يرى القيمة لما قاتته بدمه وقضاء عنه لأبراء ذمته فانما يناسب ما قاتته لنفسه عند (وفي الفتية) بعد ان اختار وجوب القضاء ثم خبر عنه وبين الصدقة عنه (قال) كما قال علم الهدى في (الانتصار) سيئ كتاب الصوم (وقوله تعالى) (وأن ليس للانسان الا مسمى) (وقوله عليه السلام) اذا مات الانسان المؤمن اقطع عمله الا من ثلث لا ينافي ما ذكرناه لانا لا نقول ان الميت يثاب بفعل الولي ولا ان عمله لم ينقطع وانما نقول ان الله تعالى تميد بذلك الولي والثواب له دون الميت ويسمى قضاء عنه من حيث انه حصل عند تفریطه (١) وقال (في كشف الغمام) ان من الثلث التي في الخبر ولدا صالحا يستغفر له أو يدره له والقضاء من الاستغفار أو الدعاء وما فعله عنه أخوه المؤمن من سعيه في الإيمان وولده وإيمان والده من سعيه وقتل عن (الصباح) انه قال فيه (لا يقال) كيف يكون فعل الولي تلافا لما فرط فيه التوفي وكان متعلقا في ذمته وائمس للانسان الا سعيه وقد اقطع بموته عمله (لانا نقول) ان الله تعالى تميد بالولي له بذلك والثواب له دون الميت وسمى قضاء من حيث حصل عند تفریطه وتوطينا في ذلك على اجماع الفرق المحقة وطريقة الاحتياط (قلت) قد اتفقت كلمة الشيخ والسيد على ان ذلك تميد ولا يصل الى الميت شيء من الثواب وهو خلاف ما دلت عليه الاخبار وانقد على الاجماع كما سمعته والظاهر انهم انما تجشوا ذلك اسكاتا العامة كما تشير الى ذلك عبارة الانتصار (ولعلم) أن المراد بالولي أكبر ولده الذكور كما هو مذهب الاكثر كما في (الذكري وكشف الالتباس) وبه صرح جمهور علمائنا في كتاب الميراث في بحث الحيوة وفي كتاب الصوم وفيما نحن فيه بل بعضهم صرح بأن الانثى لا تقضى كالشهيدين في صوم (البعة والروضة) وفي صلاة (البيان) قال وفي قضاء غيره من الاولياء وجه قوى وفي صلاة (الدروس) ان ظاهر الروايات الاقرب مطلقا وهو أحوط ونحوه قال في (الذكري) وقد يظهر من أطلق الولي (كالكاظم والسيد وأبي العباس) وغيرهم وفي صوم الدروس الولي عند (الشيخ) أكبر أولاده الذكور لا غير وعند (المفيد) هو فان قد فأكبر أهله الذكور فان قصداوا النساء ثم قال وهو ظاهر القدماء والاخبار والمختار انتهى (وفيه نظر) اذ الاخبار على خلاف ذلك (وأما المقضى عنه) فظاهر الاصحاب كما في (الذكري وكشف الالتباس) انه الرجل قد كرم اياه في معرض الجبوة وهو المشهور

(١) قد حكى في وصايا التذكرة ان الشافعي قال ان الميت لا تقضى عنه صلاة ولا صيام ولا ينغمه دعاء ولا قراءة قرآن وقال في أحد قوله أن لا يمحى عنه وأصح القولين عنده أن تدخله النيابة مستنداً الى الآية التريفة وأجاب بأن الآية دليل لنا لا علينا وأن استجاره ووصيه وولده وأخاه المؤمن من سعيه لا نرى ولده وعنه الإيمان والقرآن وأما أخوه فانه سعى في صداقته ومحبة بالاحسان والإيمان وأما الابناء فهو من سعيه واستدل بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان (بحظه قدره)

كما في (الروضة) وهو خيرة الحلي والكركي والمالك (وفي الدرر والموجز الحاوي) الاصح قضاء
عن المرأة وهو خيرة (الشيخ) في الصوم والمصنف في (المختار) وغيره (والمقداد) ذكره في
باب الصوم وتردد فيه في (التام) وفي (اليان) في المرأة والبد تردداً أحوطه القضاء في (الذكرى)
في بعض الروايات الرجل وفي بعضها الميت كلام المحقق يؤذن بالقضاء من المرأة ولا بأس به أخذنا
بظاهر الروايات ونفذ الرجل لتمثيل لا لتخصيص والاقترب دخول البد لهذا الظاهر مع امكان
عدمه اذ وليه وارثه والبد لا يرث والزام المولى بالقضاء أبعد (وفي صوم اللمعة) يقضي عن المرأة
والبد واختار في (الذكرى) ان ليس له أى الرئي الاستيجار عنه وهو خيرة الفخر ويجوز في صوم
(الدرر) وعليه يتفرع نزع غيره به وفي (الروضة وكشف القام) ذكر الوجهين من دون ترجيح
لمكان تمسكها بمجي واستنباطه متممة ومن أن المطلوب القضاء وقضاء الصلوة مما يقبل النيابة (ومصرح
جماعة) بأنه لو أوصى بها سقطت عن الرئي ذكره في باب الوصايا وغيره (والمصنف رحمه الله)
لم يصرح بوجودها على الرئي بل ظاهره الوجوب كما هو ظاهر جماعة ونس على الوجوب في
(البسوط) والتنية والدرر واللمعة واليان) وغيرها وفي (كشف القام) ان ظاهر القاضى في شرح
جل السيد الاجماع عليه انتهى (وفيما قلناه) في الذكرى عن بتداديات المحقق التعبير بالزوم وهو
بمعنى الوجوب (وفي الذكرى) لو قلنا بعدم قضاء ما تركه عبداً أو كان الأول له فان أوصى الميت
بفضلها من ماله أنفذ وان ترك فظاهر المتأخرين من الاصحاب عدم وجوب اخراجها من ماله لعدم
تعلق الفرض (الفرض) بغير البدن خالفنا مع وصية الميت لاقتضاء الاجماع عليه بقي ما عداه على أصله
وبعض الاصحاب أوجب اخراجها كالشيخ (قلت) وفي عنه الباس في (الدرر) وهو موافق
للاعتبار وفي بعض الاخبار إيماء اليه وهو ظاهر وصايا (التام والشرائع) بل (والمذهب) قاضى
والتنية والسرار) كما بينا ذلك في باب الوصايا (ثم) استدلل على الأخير في (الذكرى) بظاهر خبر
زراره قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان أباك قال لي من أقر بها فليبه أن يؤدبها الحديث (وأما
صلوة النيابة) بأجرة من الميت تبرأ أو بوصيته النافذة قد حكى عن ابن طاوس انه استدلل عليها في
البشرى بأخبار نقلها عنه في الذكرى وأضاف إليها روايات أخر لكن ليس فيها التعرض للاستيجار
والموافق للاصول حمل المطلق على التقيد (قال في الذكرى) بعد نقل الروايات هذه المسئلة أعنى
الاستيجار على فعل الصلوة الواجبة بعد الوفاة ميتة على مقدمتين (احدها) جواز الصلوة للميت
وهذه اجماعية والاخبار الصحيحة ناطقة بها كما تلونه (والانية) كما جازت الصلوة عن الميت جاز
الاستيجار عنه وهذه المقدمة داخلة في عموم الاستيجار على الاعمال المباحة التي يمكن أن تقع للمستأجر
عنه ولا يخالف فيها أحد من الامامية ولا غيرهم لان العامة انما منعوا لزعمهم أنه لا يمكن وقوعها للمستأجر
عنه أما من يقول بإمكان وقوعها له وهم جميع الامامية فلا يمكن القول بمنع الاستيجار الا أن يخرق
الاجماع في احدى المقدمتين انتهى (ولا يخفى) ان ما ذكره من الاجماع على جواز الصلوة للميت ان
أراد به ما يفعله الرئي فسلم بل يجب عليه ان كان مما قاله وان أراد غيره فلا الا مع التبرع بطوعاً سواء
كان من اجنبي أو من أحد الرئيين عن الآخر والروايات لا تدل على أن يزيد من ذلك وما قاله من
دخولها في عموم الاستيجار على الاعمال المباحة التي يمكن وقوعها للمستأجر عنه فامكانه في غير الطلوع
ممنوع كما مرع أن الاباحة في العبادات غير متصورة بل انما تكون راجعة ولا سماع مع مخالفتها بها

ولو ظن التحقيق عصي لوآخر (مقن)

في حياته ومخاطبة وليه بعد وفاته وحـ تكون نيابة عن الحي الذي هو الولي وهي متممة كما صرحوا
 وبه عن صرح به في خصوص الصوم (ابن ادريس، المصنف في المنهاج) فانها متنا من صحة
 الاستبجار عن الميت في الصوم ومنه يعلم حلال الاجماع في المتقدمين بل قد قيل ان المفهوم من
 الروايات انما هو التبرع على وجه التطوع لا بحيث الوجوب وبضمهم جوز الاجارة كلاجير في البيع
 الرجعي وهو محل النظر أيضا فم كل راجع اذا خوطب به مع الاذن في الاستقامة يمكن الاجرة
 فيه اذا لم يجد التبرع والتطوع هنا عند التحقيق لم يرد على وجه الخطاب وانما هو كالاهداء اليه كما
 لا يخفى على من تأمل في تلك الاخبار فاقول بالاستبجار مطلقا لا يتلو من اشكال والمعل بالوصية
 انما هو في المشروع ومشروعية الاستبجار ممنوعة كما عرفت هذا لكن الحكم كانه مما لا ريب فيه
 عندهم (وفي ارشاد الجفر به) الاجماع عليه وقد حكم به كل من تعرض له (كالشهيدين والمحقق
 الكركي وتلميذه وصاحب المدة السنية والخواهر المضية) وغيرهم وبما التأمّل يمكن أجراء على القواعد
 واقتناصه من الاخبار وان كان الاصل الاجماع (وطريق) اقتناصه من الاخبار انما لا فهم من
 الوجوب على الولي التعين بل قول انه كوجوب الثقة على الرحم لان في جملة من الاخبار في
 الصوم فليقتض عن أفضل أهل بيته أو من شاء ولعل هذا يمدى فيها نحن فيه ولا يمكن القطع بذلك
 من كلامهم في باب الوصايا لا يمكن حمله على قد الولي (والمراد بالاكبر) من ليس له اكبر مدون
 لم يكن له ولا يستمدون لا إطلاق لفظ الولي في أكثر الاخبار وورد بعضها بأفضل التفضيل لا يقتضي
 التقييد لوقوعه جوابا عن السؤال عن الولين ومحل الوقف ما اذا كان بالغاً عند موته وفي غير البالغ
 عند موته قولان (وفي الذكرى) أيضا اشترط من متأخري الاصحاب قولاً وفعلًا الاحتياط بقضاء
 صلوة قبيل اشتغالها على خلل بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك وربما تداركوا مالا مدخل فوهم
 في صحته وبطلانه في الحيوة وبالوصية بعد الوفاة (ثم قال) لم نظفر بض في ذلك على الخصوص (ثم
 استدلل) عليه بظواهر الايات والخبر الى ان قال ولأن اجماع شعبة عصرنا وما رافقه عليه فانهم
 لا يزالون يوصون بقضاء الصادات مع فلهم أياها ويميدون كثيراً منها اداء وقضاء انتهى (وفي كشف
 الالتباس) ان ما ذكره في الذكرى غير مشروع لانه برئت ذمته فلهما على الوجه المذكور فالاعادة بعد
 ذلك لا تخلو عن قبيح لا اما ان يبيدها بنية الوجوب او بنية التلبس والاول يلزم منه اعتقاد وجوب
 ما ليس بواجب والثاني يلزم منه اعتقاد مشروعية ما لم يرد فيه الشرع (ثم قال) وقوله ربما تداركوا مالا
 مدخل فوهم في صحته وبطلانه لم يستند الى قول أحد من العلماء مع ان ذلك شهادة على نفى لانه نفى
 الوم عن صحة ما تداركوه بالاداء والوصية ونفي الوهم غير معلوم من غير اقرارهم بصحة ما تداركوه
 واقرارهم غير معلوم فالتدراك لا يدل على نفي الوهم بل ربما يدل على حصول الوهم بصحة ما فعلوه
 اولا انتهى كلامه وهو كما ترى (وقوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ظن التحقيق عصي لوآخر ﴾ كما صرح
 به في (المنهاج والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد) وعليه الاجماع كما في (المنهاج)
 سواء كان ظنه لظنه الهلاك اولئك قرب انقضاء الوقت لظلمة موهمة ذلك كما في (جامع المقاصد) وان
 ظهر الخلاف وأداه وهو واضح كما في (كشف الغتام) وفي (التذكرة) فان انكشف بطلان ظنه فالوجه
 عدم المصيان (وفي نهاية الاحكام) فان انكشف بطلانه فلا أثر عليه انتهى وهذه تحتمل ان يكون المراد

ولو ظن الخروج صارت قضاء فلو كذب ظنه فالآداء باق (الثاني) لو خرج وقت نافذة الظهر قبل الاشتغال بدأ بالفريضة ولو تلبس منها بركة زاحم القرض وكذا نافذة العصر (متن)

منها انه لا اثم بالتأخير بعد الانكشاف وجارة التذكرة ان احصلنا منها ذلك اهتمت احتمالات المصيان بالتأخير بعد الانكشاف ولا وجه له (وفي الذكرى) لا يخرج عن التحريم بابقاء ركعة ولن حصل بها لان ذلك بحكم التلبس (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ظن الخروج صارت قضاء﴾ كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المصنف وفوايد القواعد) وغيرها وفي (كشف اللثام) يقوى عند انه ان فعلها من غير تعرض للآداء والانشاء بل اكتفى بالفرض الفلاني من هذا اليوم والليل اجزا لان التعرض لهما انما كان لتفويض وقد حصل به بل هو المتعين اذ تردد في الخروج من غير ظن الا ان يقال اصابة العلم تمنع التردد (وفي فوايد القواعد) المراد بالظن هاهنا يجوز الاعتماد عليه شرعا لامطעתه (وفي كشف اللثام) لا يتأتى هنا استحباب التأخير ولا وجوبه حتي يحصل العلم لوجوب المبادرة هنا لاحتمال تمام الوقت وان كان مرجوحا (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿فلو كذب ظنه فالآداء باق﴾ فان لم يكن فعله فعله آداء لا قضاء وكأنه اجماعي لانهم انما ينسبون فيه الخلاف الى بعض العامة فان كان فعله بنية القضاء فظهر له البقاء عند خروج الوقت في (التمهيد والتحرير) انه يبعد ذكر ذلك فيها في مباحث البنية واحتمله في (نهاية الاحكام) وجعله قريبا في (الكتب) وفي (التذكرة والدروس والبيان وحواشي الشريد وجامع المقاصد وفوايد القواعد) انه لا يبعد وجعله في الكتاب فيها سيأتي ان شاء الله تعالى اقرب واحتمله في (نهاية الاحكام) واحتمل في (الايضاح) الصحة ان خرج الوقت في اثناء الصلوة بناء على احاد الاقوال في الصلوة التي بعضها في الوقت دون البعض (واما) اذا ظهر له البقاء والوقت باق في (الدروس وحواشي الشريد وجامع المقاصد وفوايد القواعد) انه لا يبعد ايضا وفي (التذكرة والتمهيد والتحرير ونهاية الاحكام والبيان) انه يبعد وتام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى في مباحث النية ﴿بيان﴾ وجه عدم الاعادة في هذا انه امتثل ما امر به وهو يقتضي الاجزاء ولانه نوى فرض الوقت لكنه زعم خروجه وهو لا يؤثر (وجه) الاعادة ان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يبلغ براءة المهلة منه بما فعله لانه على غير وجهه وانه انكشف فساد ظنه (ويرد على الاول) انه اذا كان فعله على غير وجهه وجب الاعادة والقضاء ايضا (وعلى الثاني) ان فساد الظن لا يقتضي فساد ما حكم بصحته (وعوض) بفعله قبل الوقت خلافا دخوله (وجوابه) الفرق فان دخول الوقت بعد ذلك سبب لشغل القيمة فلا يسقط بالتعلل السابق بخلاف ما هنا (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿لو خرج وقت نافذة الظهر قبل الاشتغال بدأ بالفريضة ولو تلبس منها بركة زاحم القرض وكذا نافذة العصر﴾ هذا هو المشهور بل المجمع عليه كما في (مجمع البرهان) وهو مذهب (التبع واتباعه) كما في (المدارك) وبه صرح في (النهاية والسرائر وكتب المحقق وجملة من كتب المصنف والبيان والذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميمني والمسالك وروض الجنان والمدارك) وغيرها والاقرب انها اداء كما في (الذكرى والبيان) تنزيلا لها منزلة صلوة واحدة ادرك ركعة واحدة منها واستغفر في (الدروس وروض الجنان) اختصاص المزاحمة بغير الجملة اذ لا اخبار بضيعة (وهو يختص) بذلك الجمعة أو الصلوة يوم الجمعة احتمالان ذكرهما في (الروض) قالوا دل على الاول خبر زواه عن الباقر عليه السلام وظاهر خبر اسماعيل ابن عبد الخالق على الثاني (وتستحق الركعة) تمام السجدة الثانية وان لم يرفع رأسه منها كما في (حاشية المحقق الثاني والفاضل الميمني والمسالك)

ولو ذهب الشفق قبل اكمال نافلة المغرب بدأ بالقرض ولو طلع الصبح وقد صلى اربعا
 زاحم القرض بصلوة الليل (متن)

(الروض) وقد تقدم تمام الكلام في ذلك ولا تدرك بالركوع كما في جامع المقاصد ويتمها مخففة بالحد
 ونسيئة واحدة في الركوع والسجود كما صرح جماعة وعن بعض المتأخرين لو تأدى التخفيف بالصلوة
 جالسا آثره وتأمل في ذلك في (المسالك) من اطلاق الامر بالتخفيف ومن الحمل على المهود وكون الجلوس
 اختيارا على خلاف الاصل وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) انه لو ظن ضيق وقت النسيئة فصل
 القرض ثم تبين بقاءه فالظاهر ان وقت النافلة باق ﴿بيان﴾ يدل على أصل الحكم خبر عمار الطويل
 وفيه كلام طويل ذكره في القري وكشف الثام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ذهب الشفق قبل
 اكمال نافلة المغرب بدأ بالقرض﴾ ولا يزاحمه كما هو المشهور كما في (البيان) وبصرح في (النهاية والشرائع
 والمعتبر والتامع والمنتهى والتذكرة والتحرير والارتداد ونهاية الاحكام والدروس والجمعوية وارشادها)
 وغيرها وفي (القري وجامع المقاصد وقواعد الشرائع والعزقة وحاشية الفاضل الميسي والروض والروضه
 والمسالك وجميع البرهان والمدارك) انه ان كان بدأ بركعتين اتى اوليين كائنا وآخرين فلهي عن اصال
 العمل وظاهر (المجلى) تمام الأربع بالتسرع فركعة منها وقال في (المدارك) ان هذا أحسن وقال وأولى
 من الجميع الايمان بالنافلة بعد المغرب حتى اوقعا وعدم اعتبار شيء من ذلك انتهى وقد تقدم نقل
 الاجماع على انتهاء نافلة المغرب بذهاب الشفق ونقل اقوال الخالفين او المائلين الى خلاف ﴿بيان﴾
 استدل على هذا الحكم في (المعتبر والمنتهى) بان الدالة لا تراحم غير فرضتها وفي (القري) الاعتراض عليهما
 بان وقت المشاء يدخل بالفراغ من المغرب فينبغي ان لا يتطوع بينهما ويورود الاخبار بمجرز التطوع
 في اوقات الفرائض اداء وقضاء (ثم قال) الا أن يقال ان ذلك وقت يستحب تأخير المشاء عنه وعند
 ذهاب الشفق بتضييق فعلها فيحمل النص عليه انتهى وتمام الكلام تقدم في موضعين ولعل (المجلى) استد
 فيها ذهب اليه الى أن نوافل المغرب كصلوة واحدة وهو ممنوع او على فضل تأخير المشاء كما يسلطه بعض
 الاخبار ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو طلع الفجر وقد صلى اربعا زاحم القرض بصلوة الليل﴾
 على ذلك عمل الاصحاب كما في (المنتهى) وهو مذهب الاصحاب لا يعلم فيه مخالفا كما في (المدارك)
 وكان لا خلاف فيه بينهم كما في (مجمع الفائده والبرهان) وقد يظهر من (المعتبر) دعوى الاجماع عليه
 وفي (شرح الشيخ نجيب الدين وكشف الثام) انه المشهور ولا فرق بين ان يكون التأخير لضرورة
 او لغيرها كما في (حاشية الميسي والمسالك) وفيها ومن جعلها التسعة والوتر (واما) خبر يعقوب البراز
 حيث قال قلت له أقوم قبل الصبح بقليل فأصلي أربع ركعات ثم أتخوف ان ينفجر الفجر أبدأ بالوتر
 وأتم الركعات فقال لا بل أوتر وأخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار قد حمله الشيخ في (التبيين
 والشهيد والمحقق الثاني) وغيرهم على الافضل وي (المنتهى) انه مضر فيترجح عليه مؤمن السطاق
 (وفي كشف الثام) انه غير مناف للمشهور فانه عليه السلام اما أمر فيه بتقديم الترتيل لركعة في الليل
 لتضايف الاخبار بالابتداء في الليل كما نطق بان قام آخر الليل ولم يصل صلوة وخاف ان يقبضه
 الصبح أوثر والقضاء في صدر النهار أهم من فعلها قبل فريضة الصبح وبمدها فلا اضطراب الى حمله على
 ان الافضل التأخير انتهى (وبعض المتأخرين) ظن في بان من رجلاه محمد ابن سنان (قلت)

والأبدأ بركنتي التجبر الى ان تظهر الحمرة فيشتغل بالفرض ولو ظن ضيق الوقت خفف
القراءة واتصّر على الحمد ولا يجوز تقديم نافلة الزوال عليه الا يوم الجمعة ولا صلوة الليل
الا للشارب والمسافر (متن)

المضمر حجة ومحمد بن سنان لم يثبت ضعفه وسقوب اليزاز هو يقوب بن سالم اليزاز الله (وهل)
يقطع الركنين لو كان في اثباتهما ويكفيهما قضية الاطلاق تقتضي الاول والنهي عن ابطال العمل يقتضي الثاني
كما مر الا انه لم يتعرض الاكثر لذلك في المقام وانما تعرض له صاحب الروض وصاحب المجمع من دون
ترجيح (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأبدأ بركنتي التجبر الى ان تظهر الحمرة فيشتغل بالفرض) اي
والا يكن على منها اربعا بدأ بركنتي التجبر وهو مذهب عليا كما في (المتبر) والمشهور كما في (التذكري
وجامع المقاصد وارشاد الجفري) واشهر الروايتين كما في المتبر (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ظن
ضيق الوقت خفف القراءة واتصّر على الحمد) أما الاتصّر على الحمد في النوافل فلا كلام فيه حتى
في السنة كما يأتي ان شاء الله تعالى (وأما في الفرائض) فقد قل الاجماع في غير موضع على انه يجزي
المتسجل والمرضى قالوا والمراد بالمتسجل من احببت حاجة كغرم يمشي قوته ورافقة يشق المعاق بهم
ونحو ذلك (وهل) يد ضيق الوقت سببا مسقطا لسورة ظاهرا (التذكرة) المدم واحدا من الامرين
في (نهاية الاحكام) وقال (المحقق الثاني) وقد يلوح من كلام (صاحب المتبر) عند الضيق
سببا مسقطا لسورة ولم أجد في كلام احد اشمارا بذلك ولا في كلامه تصريح به انتهى وتام الكلام
سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا يجوز تقديم نافلة الزوال عليه الا يوم
الجمعة) أما عدم جواز تقديم نافلة الزوال في غير الجمعة فقد تقدم الكلام فيه وقد حمل الشيخ في
(التذريب) مرسل ابن اديته وعلي ابن الحكم وخبري القاسم وعبد الاحلى على من يشتغل عنها في وقتها
(واما) الاخبار الواردة في انها كالحلدية فليست بنص في الرتبة وأما استثناء يوم الجمعة فيأتي الكلام
فيه ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا صلوة الليل الا للشارب والمسافر) كما في
(المنقذ والنهاية والنافع والشرائع ونهاية الاحكام وارشاد الجفري والمزينة والكتابة) وفي (الاخير)
انه الاشهر وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (المبسوط والتذكري والبيان واللمعة وجامع المقاصد
وفوائد الشرائع وحاشية الارتداد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان ورسالة
صاحب العالم وشرحا) جوازه لكل ممنور وفي (التذكري وجامع المقاصد) انه المشهور ونسبه في
(البروس) الى الرواية وقصر (الحسن) الحكم على المسافر كما قل عنه (وفي الخلاف) الاجماع على
انه يجوز ان يوترأول الليل في السفر مع خوف القوت وترك القضاء ولم يميز (المعلى) التقديم مطلقا
وهو المحكي عن رداره ابن أعين وهو خيرة (التذكرة وكذا المتبر والمختلف) اذا تمكن من القضاء
لان ذلك ليس وقتا لها (قال في المتبر) الا انا صرنا الى التقديم في مواضع تمدد القضاء بحافضة على
فعل السن فينقط من غيرها (والمراد) بصلوة الليل الاحدى عشرة ركعة كما صرح (الشهيد الثاني
وشيخه) ويقصد بنية التحصيل ولو نوى الاداء صح وأول وقت بعد صلوة المشاء كما صرح بذلك في
المنقذ والمسالك لكن روى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام أن لا صلوة حتى يذهب الثلث الأول
من الليل (بيان) خبر سماعه وهو مطلق في جواز التقديم وخبر معاوية بن وهب خص فيه جواز

وقضاؤها لما أفضل (الثالث) لو عجز عن تحصيل الوقت علما أو ظنا صلى بالاجتهاد فان طابق فله الوقت أو تأخر عنه صحح والإفلا إلا ان يدخل الوقت قبل فراغه (الرابع) لو ظن أنه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكر وان ذكر بعد فراغه صحت المصر وأتى بالظهر اداء ان كان في الوقت المشترك والا صلاهما معا (متن)

التقديم بمن يضعب القضاء والخبر الآخر لمأوية بن وهب وخبر مرازم وخبر بن ززارة ومحمد يدل على المنع وعدم الجواز وخبر يعقوب الآخر يدل على جوازه للشاب (وأما) الدال على جوازه المسافر فأخبار كثيرة (منها) ما رواه في الذكري من كتاب محمد بن أبي قره من أن فضيل صلو المسافر أول الليل كنفضل صلو القيم في الحضر من آخر الليل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وقضاؤها لما أفضل) ولأشبهها اجماعا كما في (كشف القاتم وظاهر المدارك والمفاتيح) وهو المشهور كما في (الذكري وأرشاد الجفري) (يان) يدل عليه خبر عمر بن حفصة وصحيح مسلم وخبر الحيري في قرب الاستناد (وقد) يستدل بكون القضاء أفضل على جواز التقديم الا انه لا نصوحية في ذلك فليحفظ (قوله) قدس تعالى الله روحه (لو عجز عن تحصيل الوقت علما أو ظنا صلى بالاجتهاد المراد بالظن ما حصل بأمانة كورد وصحة من غير نجش مشقة الكسب (والاجتهاد) هو است فراغ الرسم في تحصيل ظن دخول الوقت بأمانة فالحاصل به ظن مع مشقة الكسب كذا في (جامع المقاصد) وحاصله ان الظن الحاصل بالاجتهاد ظن ضعيف لا يمكنه سواء وليس هو شك ولا وهما فقد رجحت هذه المسئلة حينئذ الى قوله فيما مضى وان ظن ولا طريق له الى العلم صلى وتنطبق عليها الاجاعات السالفة ويجرى فيها انطلاف المتقدم وقد مرص بالرجوع الى الاجتهاد (المصنف في حجة من كتبه والمحقق في الشرائع والشيد في الذكري والبيان والمحقق الثاني وأبوالباس والصميري والمبسي والشيد الثاني) وغيرهم لكن كثيرا منهم يمثلون له بالاجتهاد على الامايات الخاصة من الاوارد والصناعات ونحوها (فليأمل) في ذلك (وفي الذكري) لا يتد بالجهاد غيره ولو قدر رجحان اجتهاد غيره في نفسه على اجتهاد نفسه أمكن السدول الى التبر لا متناع السمل بالرجوع مع وجود الراجع ويمكن التبرص ليصبر غلته أقوى من قول التبر وهو قوي بخلاف القبة فان التبرص فيها غير موثوق فيه باستفادة الظن فيرجح هناك ظن رجحان غيره بل يمكن وجوب التأخير للشبهة عليه الوقت مطلقا حتى يتقن الدخول ولا يكفيه الاجتهاد ولا التقليد لأن اليقين أقوى وهو ممكن أما لو كان الصبر لا يحصل منه اليقين فلا اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه معرض بالتبرص الى خروج الوقت والوجه عدم التبرص مطلقا لان مبنى شروط العيادات وأفعلا على الظن في الاكثر والبقاء غير موثوق به انتهى كلامه رضي الله تعالى عنه (وفي القبة) قال أبو جعفر عليها السلام لان أصلي بعد ما مضى الوقت أحب الي من ان أصلي وأنا في شك من الوقت وقبل (وقال الصادق عليه السلام) في خبر عمر بن يزيد ليس لاحد أن يصلي صلو الا لولتها (وفي التذكرة والمتنعي والتحرير) فان صلى مع الوم أو ألتك لم يجز أو ان وافق الوقت أو تأخر عنه لدم الامثال (قوله) (فان طابق فله الوقت أو تأخر عنه صحح والإفلا إلا ان يدخل الوقت قبل فراغه) هذا يعلم حاله مما سلف (قوله) (لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكر وان ذكر بعد فراغه صحت المصر وأتى بالظهر اداء ان كان في الوقت المشترك والا صلاهما معا)

(الخامس) لو حصل حيض أو جنون أو أنغماء في جميع الوقت سقط إقرض أداء وتقصاء (متن)

الى الظاهر سواء كان اشتغاله بالصر في الوقت المختص أو المشترك وقد تقدم الكلام في ذلك كما تقدم الكلام بما لا يزيد عليه في قوله فإن ذكر بعد فرغته صحت الصلوة الى آخره في اول المطلب الثاني (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو حصل حيض أو جنون أو أنغماء في جميع الوقت سقط إقرض أداء وقضاء) أما سقوطه كذلك بمحصل الحيض فاجماعي كما في (الخلافة) وغيره (كالمزية) والروض وجميع البرهان والمفاتيح) مضافا الى ما مر في بحث الحيض بل هو ضروري بل وإن در بعلها كما في (نهاية الاحكام والذكرى والروض والمساكن والروضة) وكذا الحال في النفاس وتقل الاجماع على سقوط إقرض به في المقام في (الروض وشرح الشيخ نجيب الدين وجميع البرهان والمفاتيح) ودعوى الاجماع على ذلك ظاهرة من (الخلافة) أو صريحة منه بل وإن شربت ما يسقط الوكوف كما في (نهاية الاحكام والذكرى والروض والروضة والمساكن) لأن سقوط الصلوة عن الحائض والغشاء عزمة لا رخصة حتى يظلف عليها (وزاد في كشف القام) ان ادراو الحيض جاز وأما النفاس فليس مقصودا بالجنابة وانما هو تابع للاسقاط (وقال في الذكرى) فإن قلت انه منقوض بالصوم مع أسرها بتركه قلت الصوم انما وجب بأمر جديد ونص من خارج على خلاف الاصل انتهى وعام الكلام في مبحث القضاء (وأما) سقوطه كذلك بالجنون فليس الاجماع كما في (الخلافة) والتذكرة والمزية وارشاد الجعفرية والروض) بل في (المفاتيح) انه ضروري (وفي كشف القام انه مذهب المعظم (وفي نهاية) الاحكام لو وثب لحاجة فزال عقله فلا قضاء ولو كان عبثا قاقضاء (لكن) قبله في الذكرى بما اذا ظن كون مثله يؤثر ذلك ولو قول عارف (وفي الذكرى) أيضا أنى الاصحاب بانه لو زال عقل المكلف بشي من قبله يجب بذلك عليه القضاء لانه مسبب عن فعله انتهى وظاهره الاجماع على ذلك (لكن) قل عن فخر الاسلام في شرح الارتداده اذ علم أن هذا الغذاء يورث الجنون كان أكله حراما لكن لا يجب عليه قضاء ما قاته وعض عليه بشرب المسكر فإن السكر جنون والجنون أقوى أفراد السكر وقد استوفينا الكلام في الجنون بما لا يزيد عليه في كتاب القضاء وقتلناه على اجزاء آخر (وأما سقوطه) كذلك بالاغناء فليس الاجماع في (الفنية وظاهر الخلافة) أو صريحه وهو المشهور كما في (الذكرى والروض وغاية المرام وجميع البرهان) ومذهب المعظم في كشف القام والاشهر كما في الروضة ومذهب الأكثر كما في شرح الشيخ نجيب الدين والمفاتيح وبه مرص في (المبسوط والنهاية وجعل العلم والمراسم والسرار والشرائع والمعتبر والنافع وكتب المصنف وكتب الشهيدين والمحقق الثاني والموجز وشرحه وحاشية الميسر وشرح الجعفرية وجميع البرهان والكفاية) وغيرها هو خبرة (الفتية) حيث حمل الروايات الدالة على إقصاء على النذب كالشيخ وجماعة من الاصحاب وقد استوفينا الكلام فيه في مبحث القضاء (وفي (الذكرى عن المنع) ان فيه واعلم أن المنس على يقضي جميع ما قاته من الصلوة وروى انه ليس عليه أن يقضي الا صلوة اليوم الذي أفق فيه أو الليلة التي أفق فيها وروى انه يقضي صلوة ثلاثة أيام وروى انه يقضي ما أفق في وقتها (وقال في الذكرى) أيضا ان الجبني رحمه الله تعالى في الفاخر أورد الروايات من الجانبين ولم ينجح الى شيء منها فكانه يتوقف (قال) وقال ابن الجبني والمنس عليه أياما من علة سبوية غير مدخل على نفسه عالم يبيع ادخاله عليها اذا فاق في آخر نهار اذاعة يستطعم منها الصلوة قضى صلوة ذلك اليوم وكذا ان أفق

آخر ليل قضى صلوة تلك الليلة فان لم يكن مستطيعا لذلك كانت افاقته اذا لم يقدر على الصلوة بحال من الاحوال التي ذكرناها في صلواته ليل فان كانت افاقته في وقت لا يصلح له الا صلوة واحدة صلى تلك الصلوة قطعا انتهى (وظاهره) وجوب قضاء صلوة ومه اوليته ان وسما زمان الافاقه والافصوله واحدة ان وسما (قال في كشف القام) ويدل الى ما ذهب اليه أو على خبر الملا بن فضيل (ثم قال) ويجوز ان يكون الخبر وكلام أبي على بمعنى قل صلوة يومه التي افاق في وقتها اداء فان تركها قضاها انتهى (وفي فوائد الشرائع) بدان قال لا يجب القضاء مع الانغاء اذا استوعب الوقت كالجنون قال وقال المفيد وغيره بوجوب القضاء انتهى ولم نجد أحدا نسب الى المفيد ذلك (وفي الذكري) انه اذا تمرد ما يريدي الى الانغاء وجب عليه القضاء وهو اقوى الاصحاب (وظاهره) دعوى الاجماع كما قد تظهر دعواه من (التنبية) ونقل (الشيخ نجيب الدين) حكاية الاجماع على ذلك وبه صرح من اتأخرين عبد الشهيد للحقق اذني وتليذه الميحي وتليذه الشهيد الثاني وأبو الصباس والصيرفي وغيرهم (وقال في التنبية) من اغمى عليه قبل دخول الوقت لا بسبب ادخله على نفسه بمعصية اذا لم يبق حتى خرج الوقت لم يجب قضاؤها بدليل الاجماع وبهذا التمسك أعني عدم كون السبب منه مع ذكر المعصية صرح في جمل السلم والسرائر وبدون ذكرها صرح به في (المراسم والاشارة) وهو الظاهر من (المبسوط) واليه أشار في (التحرير) وفي موضع آخر من (المراسم) التصريح بوجوب القضاء اذا كان الانغاء من قبله وتام الكلام في بحث القضاء (وفرق) المتأخرون بينه وبين شرب ما در من الخيض أو يستط الولد بأن سقوط الصلوة عن الحائض والنفساء عزيمة لا رخصة الى آخر ما تقدم وفي (الذكري والمسالك) انه اذا علم ان متاوله ينسى عليه في وقت تناوله في غيره مما يظن انه لا ينسى عليه لم يعذر لتعرضه لفرول ونحوه ما في (نهاية الاحكام) وعن (شرح الارشاد) لغرض الاسلام انه اذا علم ان هذا الغذاء يورث الانغاء كان أكله حراما ولا يجب عليه القضاء كما مر قتل مثل ذلك عنه في الجنون والى ذلك مال المولى الاردبيلي قال وتقيده بدم عليه بكونه موجبا للانغاء فيه تأمل لما فيه من تخصيص النصوص العامة بغير دليل وهو تصرف في التمسك بالاجتهاد انتهى فتأمل (وقال المصنف في نهايته والشهيدان في الذكري والبيان والروضة والمحقق الثاني وغيرهم انه اذا شرب المسكر غير عالم به أو أكره عليه أو اضطر اليه حاجة لم يجب عليه القضاء وان حكمه حكم الانغاء ونسبه (صاحب الكفاية) الى جماعة من الاصحاب ثم قال ودليله غير واضح وقد تبين بذلك المولى الاردبيلي حيث نفى وضوح الدليل مستندا الى انه ليس دليل القضاء كونه حراما قال ولهذا وجب القضاء على التأمّل والتاسي بل الظاهر هو الروايات وفوت ما اعتد به الشارع من المبادات الا أن يقال ليس دليله الا الاجماع وليس هو الا في الحرم فهو محل التأمل للعموم في عبارات الاصحاب مملا بالخبر المذكور فانه فيد الصوم على الظاهر (فتأمل) انتهى (ويريد بالخبر المذكور ما قل عنه صلى الله عليه وآله من فاته صلوة فريضة فليقضها كما فاته (وفي المبسوط والذكري والمسالك) ان اليوم الخارج عن المادة جدا ملحق بالانغاء (ثم ان المولى الاردبيلي جعل القضاء المنعني عليه مطلقا حوطا (يان) يدل على عدم القضاء في المنعني عليه مطلة (عشرة أخبار) أو أكثر وفيها الصحيح الصريح والحسن وغيرها مما اعتضد بالشبهة القرية من الاجماع (بل) الخلف نادر كما عرفت مضافا الى الاجماع المنقول والاخبار الدالة على القضاء مطلقا فيها الصحيح أيضا (كصحيح محمد وصحيح عبد الله

وان خلا أول الوقت عنه بمقدار الطهارة الفريضة كمالاً ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال ويستحب لو قصر ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء ولو بلغ الصبي في الانشاء غير المبطل استأنف ان بقي من الوقت مقدار ركعة (متن)

ابن سنان وصحيح ابن أبي عمير وصحيح منصور بن حازم (وفيها غير الصحيح) كسبر أبي كهمس ومرسل ابراهيم بن هاشم (وقد حملها (الصدوق) في الفقيه (والشيخ) وعامة من تأخر عنه على الاستحباب (فان قلت) يتنافي هذا الحل قول الصادق عليه السلام في خبر ابن أبي عمير ان أمر الصلوة شديد (قلت) المبالغة في المتدويات كثيرة جداً (ويمكن الجمع) بطريق آخر بأن يحمل ما دل على القضاء على ما اذا كان الاغتراب وصل الى ذهاب العقل أو على ما اذا كان الاغتراب مسبباً عن فعل نفسه كما اذا تناول الغذاء المودى اليه مع طهارة من غير ضرورة ولا أكراه (ويدل) على قضاء يوم الاقامة مكتوبة الحجال وصحيح حفص على الصحيح وخبر في قرب الاستناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام وهي محمولة على الاستحباب مع امكان حملها على الصلوة التي أفاق في وقتها كما في عدة أخبار (ويدل على قضاء ثلثة أيام خبر حفص وأبي بصير ومضرة سماعه الموثقة وهي قابلة للحمل على الوجوه السابقة (ويدل) على مذهب الكتاب خبر العلا وقد سمعت الوجه فيه (فان قلت) قضية الجمع حل المطلق على التجدد والعام على الخاص وأخبار عدم القضاء عامة أو مطلقة وأخبار القضاء كذلك والأخبار العامة على القضاء في البض دون البض مقيدة أو خاصة فليجمع بين جميع الأخبار بحمل المطلق منها مطلقاً على التقيد (قلت) الجمع فرع التعادل والأخبار التقيد على اختلافها ليست كأخبار عدم القضاء في الصحة والكثرة والشبهة وغيرها ولا كأخبار القضاء في الصحة والكثرة وأخبار القضاء قد رجعت الى أخبار عدم القضاء فلا منافاة فأن تقع الأخبار المنفصلة على ما فيها من هذه الأخبار فالواجب طرحها ولما كانت قابلة للتأويل بما عرفت جمعنا بينها وبين تلك لا على سبيل الوجوب (وبهذا يتدفق تأمل من تأمل في اطلاق الاصحاب حمل الأخبار الخالفة للشهور على الاستحباب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان خلا أول الوقت عنه بمقدار الطهارة والفريضة كلاً ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال ويستحب لو قصر ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء ﴾ تقدم الكلام في ذلك كله وفيما يتعلق به من الفروع في الفصل الثاني من كتاب الطهارة في أحكام الحائض كما تقدم الكلام في قوله ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء في كتاب الطهارة في الفصل المذكور وفي صدر المطلب الثاني في أحكام الاوقات ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو بلغ الصبي غير المبطل استأنف ان كان الوقت باقياً يريد انهاء اذ بلغ الصبي في أثناء الصلوة بما لا يقصدها كالتن والابيات وان بعد الفرض فانه يستأنف الصلوة (وهو) مذهب الاكثر كما في (المدارك) وهو حيرة (الغلاف) والشرائع والذكر والتحرير والمتنعي والتخلف والبيان والذكرى والدروس (١) والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وحاشية المسي (والمدارك) هذا اذا بقي من الوقت مقدار الطهارة وركعة كما صرح به بعض هؤلاء. ويعلم ذلك من (المتنعي والتحرير) حيث اعتبر وقت الطهارة أيضاً فيمن بلغ بعد الفراغ (لكن) نص في التذكرة فيمن بلغ في الوقت على ان اعتبار الطهارة مقصور على ما اذا لم يكن متطهراً ورد في كشف الغطاء بأنه لا وجه له (وقال)

الشيخ في المبسوط اذا بلغ الصبي في أثناء الصلوة بما لا يفسدها ثم وظاهره الوجوب (ومثله) قال في التحرير في موضع آخر منه واحتله في (نهاية الأحكام) وفي (المتبر) ذكرنا في المبسوط والخلاف من دون ترجيح وفي (التذكرة) أيضا لو بلغ في أثناء الصلوة بنهر المفسد استحب له أن يتم ويسيد بعد ذلك ان كان الوقت مقبلا انتهى (قلت) قد يحمل كلام (المبسوط) على ذلك (هذا) وظاهر (التذكرة وفرايد الشرايع والمسالك وصريح القدرى) ان الخلاف في المسئلة مبني على ان عبادة الصبي شرعية أو تمريئية (وفي المدارك) ربما بني الخلاف في المسئلة على أن عبادة الصبي شرعية أو تمريئية وهو غير واضح (أما) إعادة الطهارة فنتيجة بناءها على ذلك لان الحدث يرتفع بالطهارة المدبوبة انتهى (وقد) تبع بذلك المحقق الثاني حيث قال في جامع المقاصد انه يستأنف سواء قلنا ان افعال الصبي تمريئية أم شرعية أما على الاول فظاهر وأما على الثاني فلأن الصلوة لا تجب قبل البلوغ (١) فلا يجزئ ما فعله عما صار واجبا عليه وأما الطهارة فلم يتعرض لها المصنف ويبنى وجوب اعادة الطهارة على الاول لوجود الحدث لا على الثاني لانه يرتفع بالطهارة المدبوبة انتهى (وتتبع البحث) ان يقال ان القائلين بالتبرين قالوا ان التكليف مشروط بالبلوغ ومع اتفاقه ينتفي المشروط وان احكام الوضوء مشروطة أيضا بالتكليف فلم لا يصح ان توصف هذه العبادة بالصحة لانها لم توافق الشرع لانها لم تعلق بها خطاب شرعي ولا وضعي (ومما) يدل على ان الحكم الوضوي مشروط بالتكليف ان بعض الأصوليين زاد قيد الوضع في تعريف الحكم الشرعي والاخرون وان لم يقيدها به لكن نصوا على عوده اليه وصرحوا به لا معنى لسببيه الا ايجاب الفعل عنده (وذهب جماعة) منهم الشهيد الثاني الى ان احكام الوضع غير مشروطة بالتكليف ومن ثم حكموا بزمان الصبي والمجنون ما اتفاه من المال وبوجوب الوضوء من الحدث الاصر الواقع قبل التكليف لو حضروا وقت عبادة مشروطة به بعده فأبدوا في تعريف المكلفين بالعباد لكن الاشهر الاظهر اعتبار القيد (وبما) استندوا اليه بان المكلف باداء المصنوع هو الولي كجناية البياثم والوضوء يجب في وقت التكليف لفقده لا للحدث السابق عليه (وقد يقال) ان المتوقف على البلوغ انما هو التكليف الواجب والمحرّم وأما التكليف بالمندوب وما في معناه فلا مانع منه عقلا ولا شرعا (ورشد) الى ذلك ان المشهور ان عبادة الصبي شرعية ولا وجه له يبنى عليه الا ما ذكرناه فيكون الاكثرون قائلين بان التكليف بالمندوب غير متوقف على البلوغ فصح لنا ان نقول انها صحيحة وانها شرعية وأما اذا قلنا انها تمريئية فانها لا توصف بصحة ولا فساد والشهيد الثاني قال انها تمريئية وانها توصف بالصحة بناء على ما يذهب اليه من ان خطاب الوضع غير متوقف على التكليف وقد عرفت الحال فيه ومعنى كونها صحيحة انه يثاب عليها وانه ينوي التذنب كما يأتي قريبا وأما انها تجزئ عن الواجب لحل شك وتأمل والاصل عدم قانجها ما في جامع المقاصد والمدارك وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى قريبا والمشهور المعروف ان عبادة المميز صحيحة شرعية والتعريف المشهور تعريف للحكم المتعلق بأفعال المكلفين لا تعريف (١) ان لم تجب عليه فقد أمر بهما والامر للاجزاء كما اذا أمها ثم بلغ وكيف كان فقد دخل فيها دخولا شرعيا فاما الذي اجلها وليس البلوغ من البطالات وهو قول الشيخ في المبسوط والفاضل في التحرير وصاحب الوصلة اذا بلغ الصبي نصف النهار ولم يطر صام واجبا فإن ان الوجه في بناء الخلاف ما ذكره الفاضل والشهيدان وقول الاكثرين على التبرين (منه ق ، ره)

والآتم ندبا (متن)

لمطلق الحكم فليأتمل في ذلك أو يقال كما قال بعضهم بأن قولهم أو الوضع مسطوف على لفظة الجلالة فيصير التقدير خطاباً له أو خطاب الوضوح فلا يبقى اشكال (بيان) الحل على من بلغ في الحج قبل الموقف قياس مع الفارق من النص والاجماع والحرج ولا أفراد كل من الأفعال في الحج ولذا يجب انفراجه بنية (قوله) قدس الله تعالى روحه (والآتم ندبا) أي وإن لا يبق من الوقت مقدار ركعة أتم ندبا كما صرح به في كبر من الكتب المتقدمة (وفي جامع المقاصد) يشكل ذلك على القول بأن أفعال الصبي تحريمه وليس شرعيه فلا توصف بالصحة فكيف يستحب الأكل (ويمكن الجواب) بأن صورة الصلوة كافية في صيانتها عن الإبطال مضافاً إلى الاستصحاب وعدم تحقق النافل لضيق الوقت (ثم قال) فإن قلت إذا احتضت غير مندوبه بناء على التبرين فكيف يتم مندوبه قلت المنع من نديتها حينئذ عدم تكليفه وقد زال يلوعه وصار التبرين محتماً فإتمامها لا يكون الاستصحاب انتهى ونحوه ما في المسالك (وفي كشف القناع) يتم ندبا كما كان عليه الأكل تمرياً لو لم يبلغ لانه صار أكل فصار بالأكل أولى انتهى والصبي كالصبي كما صرح به جماعة ويسجي تمام الكلام فيها في البحث الثاني في ستر المودة (ولستطرد الكلام) في عبادة الصبي فتقول اختلف الناس في عبادة هل هي صحيحة شرعية أو صورة تحريمية بمعنى أنها ليست صحيحة ولا شرعية وقيل أنها صحيحة شرعية وقبل الخوض في المسئلة لابد من بيان أمور (الأولى) أن الخلاف في جميع عباداته كما هو ظاهر الاكتفاء بصريح (المتن) في بحث الجملة (والثانية) وفوائد الشرائع وصوم المالك (وكاد يكون صريح (السراير) وصريحاً (الثاني) أنه يحمل على العبادة استحباباً كافياً (النهاية) والنافع والتحرير (في بحث الصوم) (والسراير) (والتدكره) في موضعين (والكتاب) فيها يأتي (وكشف الالتباس والروض) في لمس القرآن وعن الاستحباب بفتح قول الأئمة أن يشدد عليه لسبح كما يأتي وقد يظهر من (المنعمه) الوجوب حيث قال ويؤخذ بالصيام إذا بلغ الحلم أو قدر على صيام ثلثة أيام متتابعات قبل أن يبلغ الحلم وهو صريح نهاية (الأحكام) حيث قال ويجب على الأباء والأمهات تعليمهم الطهارة والصلوة بعد السبع والضرب على تركها بعد المتر كذا نقل عنها في كشف الالتباس والذي وجدته فيها في كتاب الصلوة كان على أيه أن يسله إلى آخره (وفي المعتمد) يحرم على الولي تمكين الصبي من لبس الحرير ثم قل عن جابر أنهم كانوا ينزهنه عن الصبيان ثم قال والاتب الكراهي (وفيه أيضاً) يمنع من مس الكتابه ما هو فلا توجه إليه نهى (الثالث) قد صرح كثير بأشراط التمييز في الصبي إذا اذن (وفي التذكرة) الاجماع على أنه لا عبرة بأذان غير المميز وفي صوم (المتوسط والدرائع والمختلف والكتاب والدروس وألعمه وروضه) أنه يؤخذ بالصوم لسبح لكن جعل جماعة من هؤلاء الدم مبدء التشديد ومبدأ الأخذ قبله (وفي النهاية والسراير) إذا راحق وفي موضع آخر من النهاية أنه يستحب الصوم إذا طاقه وبلغ تسعا وهو المنتول عن الصدوقين (وفي البيان والموجز الحاوي) وكشف الالتباس والجفرية وشرحا أن تمرن على الصلوة لسبح غير أن في الموجز وشرحه يؤمر وفيما يأتي من الكتاب والعمه أن تمرن لست وفي لاول يطالب لسبح وفي التذكرة يستحب تمرينه على الصلوة ويستحب مطالبته بها لسبح ويستحب ضربه لفسر (الرابع) قال في المدارك قطع الاصحاب باستحباب تمرين الصبي قبل البلوغ وكنا قال في صوم رياض

المسائل حيث قال قطع الاصحاب بعدم الفرق بينها (الخامس) ان معنى شرعية صلواته انه يثاب عليها كما في المدارك والقخيرة وفي المتهى ليس معناه انه يثاب عليها لعدم استحقاق الثواب نعم يستحق العوض (اذا عرفت) هذا فتقول المشهور ان صلواته شرعية كما في صلوة التذكرة وقال في صومها لا خلاف بين العلماء في شرعية صومه ثم قال والاقترب انصحح شرعي وقتل عن أبي حنيفة انه غير شرعي وقال لا بأس به (وفي صوم المتهى لا خلاف بين اهل العلم في شرعية صومه ثم قال وقال ابو حنيفة انه ليس بشرعي وفيه قوة لكن قد يلوح منه في المتهى في بحث الجملة حين رد عليه الشيخ ان صلواته غير شرعية (وقال في نهاية الاصول) في بحث ان الامر بالامر ليس باصران الصبيان غير مكلفين بالاجماع وقال فيها وفي النهذيب ان المندوب تكلف والا بآفة لست تكليفا (وفي المتهى والتحرير) انه ينوي التذبة (وفي التذكرة) ان فعله مندوب فليحظ الجمع بين جماعته وعباراته خصوصا عبارة نهاية الاصول (وفي الخلاف) ان صلاة المراهق شرعية وقد فهم في الذكرى من كلام البسوط في المستهاى من بلغ في اثناء الصلوة الى آخره ان صلواته شرعية وقد سمعت مناقشة الحق الثاني في ذلك (وفي صوم البسوط والناسخ والشرايع والمعتبر والتحرير واللمعة والروى وجمع البرهان ورياض المسائل) ان صومه شرعي صحيح لكن في مضها التسيير الصحة قطع لكن المفهوم من السياق أن المراد بالصحة انها شرعية (لكن) في المسالك ان الصحة لا تستلزم الشرعية (ويؤيده) ما في اعتكاف التذكرة من التسيير بالصحة أولا ثم قال وهل هو مشروع أو تأديب اشكال (وفي المدارك) ان القول بأن الصحة لا تستلزم الشرعية غير جيد (قلت) ظاهر قول الفقهاء ان الصحيح ما أسقط القضاء انها من أحكام الوضع (لكن في الايضاح) ان الصحة وصف العبادة الواجبة والمندوبة (وفي الخلاف) اجماع الفرقة على ان المراهق المميز العاقل تأنزه الصلوة وقد استدلت بذلك على صحة امامته وصرح بانها شرعية (وفي السرائر والروض وفوائد الشرائع وتعليق التافع وصوم الايضاح واعتكاف المسالك وصوم الروضة والميسبة والجعفرية وشرحا) ان عبادته تأديبية وفي مضها التصريح بانها ليست شرعية (وفي الجمل والعقود) عدد من صوم التأديب ما اذا بلغ الصبي في اثناء النهار قال فانه يمسك تأديبا ويظهر منه انه اذا كان مفطرا (وفي الوسيطة) ان الصبي اذا بلغ نصف النهار وقد كان أفطرا مسك تأديبا وان لم يفطر وبلغ صام واحا وقد سمعت انه في التذكرة استشكل في اعتكافه (وفي اللمعة) اعتكافه تحريمي ولعلها يفرقان بين الاعتكاف وغره لاستلزام الاعتكاف طول المكث في المسجد فليتأمل (وفي الروضة) ينبغي تحريمه على دخول المسجد اذا كان ميمرا موتوقا بطهارته وقد سمعت أن في الخلاف وغيره ايجاب اعادة الصلوة لمن بلغ في اثناء الصلوة من دونه ذكر لا إعادة الطهارة (وفي الذكرى) في اعتبار عبادة الصبي وجهان ثم قال هل ينوي الوجوب أو التذبة الأجود الأول يقع التمرين موقعه ويكون المراد بالوجوب ما لا بد منه أو المراد به الوضوء الواجب على المكلف ثم احتمل الثاني واحتمل فيها منه من القرآن وان تطهر (وفي الروضة بتغيير بين نية الوجوب والتذبة في صومه وصلواته ثم قال نية التذبة أولى ومثله قال في (المسبة) وقد سمعت مافي المتهى والتحرير والتذكرة (وفي الخلاف والتذكرة وغاية المرام) الاجماع على أن الصبي لو أدرك الوقوف بالفا اجزا عن حجة الاسلام (وفي جمع البرهان) هذا لا يستقيم على القول بان أفضاله تأديبية صرح في غير موضع من (التذكرة وكذلك التفتيح وغاية المرام وغيرها بتدنية حجة وشرعية ولكن المعروف من مذهب الاصحاب عدم صحة نيته في الحج وعمله الاكثر بعدم الوثوق به وعمله

في المبسوط) بلم تكليفه وعدم صحة التقرب منه وهو يعطى انه تمزيق وعمله في كشف القناع) يخرج عبادته عن الشرعية لان التمرينية وان استحق عليها الثواب ليست بواجبة ولا مندوبة والقول بصحة عبادته يدفع ان الصحة تمرينية (وقد) نقل الاجماع جماعة كثيرون على صحة احرام المميز ونقل الاجماع جم غفير على الاكتفاء باذان المميز في الجماعة مع ان الاذان والاقامة فيها على الامام وجاز لفقيه فعلها رحمة وجوز الشيخ في (المبسوط والخلاف) امامة المراهق ونقله في تخلص التخصيص عن علم الهدى (وعن أبي علي) اذا كان مأذونا من امام الله وأبى فيها اذا بلغت الصبية في أثناء الصلوة بنهر الجبل انها تستأنف الصلوة ولم يذكروا استئناف الطهارة وأطلق جماعة تقديم الذكر الولي على الاثني في الصلوة على الميت وقبده الشيخ في (المبسوط والخلاف) بما اذا عقل الصلوة (وفي الذكرى وجامع المقاصد) بما اذا لم يتقص لصغر أو جنون وأوجب جماعة رد السلام على المميز اذا سلم واكتفى بعضهم برده اذا سلم عليه وعلى مكلف آخر رجل بالغ (وفي غاية المراد) يحتمل أن يكون أفضله شرعية بمعنى انه يتأب عليها وتمرينية بمعنى انه يستحق عليها عوضا لاثوابها لان العوض في مقابلة المشقة والثواب في مقابلة امتثال الامر ثم قال ان الثاني أقرب ثم استشكل لان كثيرا منهم أجاز صدقته ووصيته انتهى هذا ما يتعلق بنقل أقوالهم (وتفتيح البحث في المقام) أن يقال لا ريب أن من قل أن أفضله شرعية لا يقول بأن الناقصة الاجزاء والحالية عن التبة شرعية بل يقول ان أفضل المميز التامة الاجزاء والشرايط صحيحة شرعية فأفعله عنده على قسمين بعضها تمرينية قطعاً كالحالية عن ما ذكره وشرعية وهي التامة ولا ريب في ذلك ولا بد من تنزيل كلامهم عليه بل الضرورة قاضية بذلك وان أطلق أكثرهم (لكن) كلامهم فيها اذا حجج الولي بالصغير صريح في أن ما يأتي به الصغير بما يطيق يكون صوريا لا شرعيا وصرحوا هناك بأن أفضل المميز شرعية وهذا يدل على أن أفضله عندهم على قسمين (وأما) ما ذكره هناك من انه اذا فعل ما يوجب الكفارة بنفسه الولي وان كان صغيراً غير مميز فلأن ذلك من أحكام الوضع (ومن هنا) يسلم حال ما في مجمع البرهان من قوله ان قولهم انه اذا أدرك الموقف كاملاً أجزأ عن حجة الاسلام انه لا يستقيم على القول بأن أفضله تمرينية فانه يمكن استقامته بأن يقال ان الشارع قد جعل أن من أدرك الموقف قد صح حجه وأجزأ كما قال ان دخل الحرم محرماً ومات قد تم حجه فان (قلت) شرط صحة العبادة الاسلام واقفا والصبي ليس كذلك (قلت) ان علمائنا لا يختلفون في اسلام الصبي المميز المتوفى من مسلمين أو أحدهما لانا وجدناهم في كل موضع يكون شرطه الاسلام والبلوغ يخرجون الكافر قطع من الاول ويخرجون الصبي من الثاني على انه نص أصحابنا على ان الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والصبي المميز المراهق لا ريب في أنه يعقل ذلك ولا سيما أولاد العلماء ومن اجتهد قبل البلوغ كفخر المحققين والفاضل الهندى فضلاً عن أولاد المصومين عليهم السلام فما تمسك به الامتياز الشريف دام طله غير جيد على أنهم صرحوا في باب الجهاد ان الصبي اذا سبي من دون أحد أبويه يكون مسلماً كتابه المسلم (فان قلت) ما الدليل على هذا الحكم (قلت) رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الصبي متى يصلي قل اذا عقل الصلوة ونحوه الاخبار المستفيضة في هذا المعنى ويدل عليه أيضاً ما دل على أن من صلى كذا أو صام أو نحو ذلك مما ورد في ثواب الاعمال وعتابها فأنها أحكام وضعية لا خطاب فيها (بل) يدل عليه ما استدلووا به من قوله عليه الصلوة والسلام مروم بالصلوة الى آخره (فان قلت)

(الفصل الثالث) في القبلة ومطالبه ثلاثة (الاول) الماهية وهي الكعبة للمشاهدة وحكمه (متن)

الامر بالامر ليس بأمر عند المحققين (قلت) هذا على إطلاقه ليس بمجيد بل الامر بالامر أمر من غير شبهة نعم اذا كان الفرض أمر زيد بأن أمر عمرو بكذا يعلم حال اطاعة عمرو زيد لا غير فبان الامر بالامر ليس بأمر لانه يصح من الامر الاول أن يقول لعمرو لا قطع زيدا ولا يحد متناقضا كما صرح به في النهاية وغيرها أما حيث يكون المأمور بأن يأمر ناقلا وبلفظ قال الامر أمر (ل) قول له حيث يظهر من حال الامر كونه مريداً فقلت ولا يرد عليه ان الخطاب لا يتوجه الى الصبي لان الامر التديني عندنا ليس بتكليف بل هو ارشاد وقد فهم جماعة من الاصحاب من قوله صلى الله عليه وآله مري نساء المسلمين يستحيين بالله فانه مطهرة للحواشي ومغذية لبواسيرهن انه أمر لهن النساء المسلمين بذلك (وما ذكره) الاستاذ الشريف دام ظله من اساطيل ان الامر بالامر ليس بأمر من أنه قد يكون الاول على الوجوب والثاني بالمكس فغريب لان هذه الكلمة أما أن يراد بها الحقيقة في الامرين أعني الوجوب أو الجواز فيها وأما التفرقة فبيدة عن المراد بهذه الكلمة فليتلأمل (وحاصل الكلام في المقام) ان الاقوال ثلثة (الاول) انها شرعية صحيحة وهو مبني على احد وجهين أما القول بأن الصبي مخاطب بالتدبیر وأنه تكليف كما هو مخاطب بالحرام الذي يحصل منه فساد على نفسه وعلى الناس كالسرقة ونحوها فانه يؤدب ويحد ولولا انه مخاطب لما حد ودليه مروم بالصلاة والامر بالامر أمر وأما ان التذنب ليس بتكليف بل ارشاد كما تقدم (الثاني) انها ليست بصحيحة ولا شرعية (أما الاولى) فلان أحكام الوضع متفقة ايضا بافضل المكلفين كما أفصح به التعريف المشهور لحكم (وأما الثانية) اعني عدم شريعتها فلم يدم الخطاب بها اذ الامر بالامر ليس بأمر (الثالث) انها صحيحة ليست بشرعية (أما الاولى) فلان الصحة من احكام الوضع وقد أتى بها جامعة لجميع الاجزاء والشروط ولا نقول انها متعلقة بافضل المكلفين (وأما الثانية) فلم يدم تعلق الخطاب والتكليف بها

﴿ الفصل الثالث في القبلة ﴾

القبلة بالكسر التي يصلى نحوها والجهة والكعبة وكل ما يستقبل وماله في هذا قبلة ولا ذبرة بكسرهما اي جهة كذا قال في القاموس وقال في كشف الثام القبلة في اللغة حالة المستقبل أو الاستقبال على هيئته وفي الاصطلاح ما يستقبل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿المطلب الاول الماهية وهي الكعبة للمشاهدة لها وحكمه﴾ وهو كل من يتمكن من استقبالها وهو اعني اومن وراء ستر أو جدار أو ظلة كان في المسجد أو خارجه كما عليه المتأخرون كما في (المسالك) ونسبه الى ظاهر الاصحاب في جمع البرهان والى اكثر المتأخرين في المدارك والى الاصحاب في موضع آخر منه اي من المدرك وهو خيرة (السيد في جهه والشيخ في مبسوطه والسجلى والمحقق في المعتبر والتافع والمصنف في كتبه والتبديد في كتبه وابي العباس في الموزن الحاوي والمهذب البارز والصيرى في كشف الالتباس والمحقق الثاني في كتبه والفاضل المبيد وتارحي الجمع فريته والتبديد الثاني وولده وسبطه والمولى الاردبيلي والشيخ نجيب الدين والحرماني) وغيرهم وهو المقول عن (ابي علي والمصباح والاصحاح والحمل والعقود والكنافي والمهذب) ونقله في كشف الثام عن (الفتية) والموجود فيها القبلة هي الكعبة فمن كان متاهداً لها وجب عليه التوجه اليها ومن شاهد المسجد الحرام ولم يشاهد الكعبة وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشاهده توجه نحوه بلا

خلاف انتهى ولعله فهم ذلك من قوله وفرض التوجه العلم بجهة القبلة الا مع تقديره فيكون المراد انه اذا وجب العلم بالجهة مع القدرة وجب العلم بالعين كذلك (وسئل في المثير) على ان القريب فرضه استقبال العين باجماع العلماء على انها قبلة المشاهد لها (وقال في المدارك) ان تم هذا الاجماع فهو الحجة والا يمكن المناقشة فيه اذ الآية الشريفة انما تدل على وجوب استقبال شطر المسجد والرويات خالية عن هذا التفصيل انتهى (قلت) هذا الاجماع كله (المصنف في التذكرة) ونقل في (نهايته) اجماعنا على ذلك (وفي المنتهى) نسبة الى الجمهور وقد سمعت نفي الخلاف عنه في (الفتاوى) وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) القبلة عين الكعبة المشرفة لمن امكنه عليها بالاجماع كأهل مكة انتهى (وفي حاشية المدارك) ان كون الكعبة قبلة من ضروري الدين والمذهب حتى ان الاقرار به يقن الأتومات كالاقرار بالله تعالى انتهى (وبدل عليه) من الاخبار (قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن سنان) المروي في قرب الاستاذ ان الله عز وجل حرمت ثلث ليس مثلهن شي (كتاب) وهو حكمة ونوره و (يت) الذي جعله للناس قايما لا يقبل من احد توجهوا الي غيره و (عرة) بينكم صلى الله عليه وآله (مضافا) الى النصوص المتصرفة على انها قبلة والاحتياط للاجماع على صحة الصلوة اليها والخلاف في الصلوة الي المسجد والحرم واختلاف المسجد صغرا وكبرا في الازمان وعدم انضباط ما كان مسجدا عند نزول الآية بيقين (وقال) الشيخ والمصنف وجماعة ان من كانت في نواحي الحرم يكلف الصعود الى الجبال ليرى الكعبة مع القدرة واستبداه بعض المتأخرين وكان الصعود الى السطح لا كلام فيه عند المتأخرين كما مرّت الاشارة اليه ويأتي تمام الكلام في هذا في المطلب الثالث (هذا) وفي التذكرة فيجوز ان يستقبل الحاجر لانه عندنا من الكعبة (وفي نهاية الاحكام) يجوز ان يستقبله لانه كالكعبة عندنا وقيل انه من الكعبة انتهى (وفي جامع المقاصد) انه من البيت ذكر ذلك في المطلب الثالث الآتي (وفي الذكرى) مانصه ظاهر كلام الاصحاب ان الحاجر من الكعبة قد دل عليه النقل انه كان منها في زمن ابراهيم واسماعيل علي نبينا وآله وعليهما السلام الى ان بنت قريش الكعبة فهورنهم الآلات فاختصروها بمحذوفه وكان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وآله ونقل عنه صلى الله عليه وآله عليه وآله الاهتمام بادخاله في بناء الكعبة وذلك احتج ابن الزبير حيث ادخله فيها ثم اخرجه للحجاج بعده وردّه الى مكانه ولان الطواف يجب خارجه وللعامة خلاف في كونه من الكعبة ماجمعه او مضه أو ليس منها وفي الطواف خارجه وبعض الاصحاب له فيه كلام ايضا مع اجماعنا (١) على وجوب ادخله في الطواف وإنما الفائدة في جوار استقباله في الصلوة بمحرمه على القطع بانه من الكعبة يصح والا امتنع لانه عدول عن اليقين الى الظن انتهى وارسل في (الكافي والحقية) انه كان طول بناء ابراهيم علي نبينا وآله وعليه السلام ثلثين ذراعا وهذا يعطي دخول نبي من الحسرة فيها لان الطول الآن خمسة وعشرون ذراعا (وعن الصدوق) كما هو خيرة (المدارك) ولما ينج وكشف التمام) انه خارج عنها بل في الاول والاخير ان ما حكاه في الذكرى انما رايناه في كتب الله و بحالنه الاخبار التي فيها الصحيح وقبره كخبر الحصري والمفضل بن عمر (وفي السراير) عن نوادر البزنطي ان الحلبي سأله عن الحجر فقال انكم تسمونه الحطيم وانما كان لضم اسماعيل وقد دفن فيه اياه وكره ان يوطأ قبرها وفيه قبور انبياء هذا وقد فسر المصنف الماهية بالكعبة والجهة كما يأتي و ليس ذلك هو الماهية بل ما صدقت عليه القبلة وعذره ان المطلوب هنا بيان ما يجب على المصلي التوجه اليه هو استئفل

وجبتها (متن)

بيان المفهوم قات المطلوب (قوله) قدس الله تعالى روحه (وجبتها) عبارات الاصحاب مختلفة في معنى الجهة اختلافاً منوهاً (ففي المتبر) أنها سمت الذي فيه الكعبة لأرض البنية وذلك متسع بوازي جهة كل مصلى انتهى (وفي نهاية الأحكام) الجهة ما يظن به الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح (وفي التذكرة) الجهة ما يظن أنها الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح (وقد) فهم الفرق بين ترضى النهاية والتذكرو في روض الجنان وجعل الأول قريباً مما في المتبر كما يأتي (وفي الذكرى والجعفرية) هي سمت الذي يظن كون الكعبة فيه لا مطلق الجهة (وقال القداد) على ما نقل عنه في الروض والمقاصد العلمية جهة الكعبة التي هي القبلة للثاني خط مستقيم يخرج من المشرق إلى المغرب الاثنى عشر ويخرج بسطح الكعبة فالمصلي يفرض من نظره خطاً يخرج إلى ذلك الخط فإن وقع عليه على زاوية قائمة فذاك هو الاستقبال وإن كان على حادة ومنفرجة فهو إلى ما بين المشرق والمغرب (وتبعه) على ذلك المحقق الثاني في شرح الالفيه قال أنها ما يسامت الكعبة عن جانبيها بحيث لو خرج خط مستقيم من موقف المستقبل لتقاء وجهه وقع على خط جهة الكعبة بالاستقامة بحيث يحدث عن جنبه زاويتان قائمتان فلو كان الخط الخارج من موقف المصلي واقطاع على خط الجهة لا بالاستقامة بحيث تكون أحد الزاويتين حادة والأخرى منفرجة فليس مستقبلاً لجهة الكعبة (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرايع) أن جهة الكعبة هي المقدار الذي شأن البعيد أن يجهز على كل بض من أن يكون هو الكعبة بحيث يقطع بعدم خروجها عن مجموعه وهذا يختلف سعة وضيقاً باختلاف حال البعيد (وفي حاشية الفاضل الميمني والمسالك والروضة والروض والمقاصد العلمية وفوائد القواعد) أنها التقدر الذي يجهز على كل جزء منه كون الكعبة فيه ويقطع بعدم خروجها عنه لإمارة شرعية (وفي المدارك) أن للاصحاب اختلافاً كثيراً في تعريف الجهة ولا يكاد يسلم تعريف منها من الخلل وهذا الاختلاف قليل الجدوى لانهاهم على أن فرض البعيد استعمال العلامات المقررة والتوجه إلى سمت الذي يكون المصلي متوجهاً إليه حال استعمالها فكان الأولى تعريفها بذلك انتهى (قلت) وكذلك الشهيد في الذكرى نفي الفائدة في الاختلاف لانهاهم على استعمال العلامات (وعرف) الجهة الفاضل البهائي في رسالة أفرادها في ذلك بأنها أعظم سمت يشتمل على الكعبة قطعاً أو ظناً بحيث تتساوى نسبة أجزائه إلى هذا الاشتغال من دون ترجيح انتهى (وقد) اختاره من تأخر عنه كالشيخ نجيب الدين (وفي كشف القناع) الجهة هي سمت التي فيه الكعبة ومحصله سمت الذي يحتمل كل جزء منه اشتغال عليها ويقطع بعدم خروجها عن جميع أجزائه (وفي مجمع البرهان) المراد بالجهة النحر والجانب والسمت والطرف عرفاً ولا كان لها سعة ولم يصح الاستقبال على كل وجه ورد من الشرع علامات إذا عمل بها صار مستقبلاً لها وهو المراد بالجهة والعلامات تخمينية ولهذا اختلفت قائلية هي الجانب الذي يكون متوجهاً إليها مع العمل بالعلامات الواردة عن الشرع سواء كان حال الاختيار أو الاضطرار من الجدي والمشرق والمغرب إلى أن قال وإن أردت تعريفاً للجهة لضبط قتل أنها جانب يتوجه المصلي إليه على الوجه الشرعي وقال أنه أخصر وأوضح وأسلم (فأمل) هذا (وفي الروض) أنه يرد على تعريف (المتبر) ونهاية الأحكام أنه إن أراد بالسمت المعنى القوي ورد عليه صلوة الصف المستطيل وصلوة أهل القبل

واحد علامة واحدة وإن أراد المعنى الاصطلاحي وهو التقطع من دائرة الاتق التي إذا ولجها الإنسان كان مواجها للكعبة فالطريق الموصل إليها تقريبي لا يتحقق معها نفس الكعبة لأنها مأخوذة من طول البلد وعرضها ومعلوم أن مقدار القوس والفرسخين لا يؤثر في اختلاف ذلك تأثيراً يثا بحيث يترتب عليه سمت آخر وحينئذ يلزم من استخراج السمات بذلك الطريق على طرف قوسه كون الصلوة على ذلك السمات في الطرف الآخر غير صحيحة ليدم كون الكعبة فيه انتهى (وفي جامع المقاصد) في تعريف التذكرة فطر من وجهين (الاول) أن البعيد لا يشترط لصحة صلواته غلبة محاذاة الكعبة لأن ذلك لا يتحقق غالباً فإن البعد الكثير يحل بطلان محاذاة الحرم فيستعاض عنها في الصلوة (الثاني) أن الصف المستطيل في البلد البعيد إذا زاد طوله على مقدار الكعبة يقطع بجزء من بعضها عنها فيجب الحكم بطلان صلواتهم وأظهر من هذا من يصلي بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله بأرض من مقدار الكعبة فإن خروجه عن محاذاتها مقطوع به (وأورد) على تعريف التذكرة في روض الجنان إيرادين (الاول) أن العبارة قاسدة (والثاني) ما ذكره المحقق الثاني (ثم قال) فإن قيل انقطع بحر وج بعض الصف متعلق بأفراد المجموع على الإشاعة لا على التبيين فلا ينافيه فتن كل واحد على التبيين أنه مستقبل (وأجاب) بأن الظن لا بد من استناده إلى أمانة شرعية وهذا التقطع ينافيه (ثم قال) ولو قيل بأن هذا لا يتحقق مع البعد لأن الحرم الصغير كلما ازداد الانساف عنه بسدا انسمت جهة المحاذات فيمكن محاذات العشرة للشخص الواحد فليكن الصف المستطيل كذلك (وأجاب) بأن هذا تحقيق أمر الجهة دون المعنى الذي ذكره إذ التحقيق أن محاذاة القوم للحرم الصغير عن موقعهم ليست إلى عينه وإن أوجهم ذلك لآت فرض خطوطاً خارجة من موقعهم نحوه بحيث تخرج متوازية فأما لا تلقى أبداً وإن خرجت إلى غير النهاية والعلامات المنصوبة من الشارع تقتضي بعدم اعتبار ذلك انتهى (قلت) أن ما يتبادر من تعريف التذكرة ليس مراداً لادعاه قلنا لأنه بديهي البطلان وهو أجل من أن يختار ما هو جلي الفساد بل المراد من كلمة ما الواقعة في تعريفه مقدار مسافة وقد نسمح في قوله أنها الكعبة والمقصود من ذلك أن فيه الكعبة كما نعتت به عبارة النهاية وحينئذ فيقول إلى تعريف الذكرى الذي هو قريب من تعريف المختبر غير أنه استكتفي في التذكرة بالظن ويظهر من كلامه في الرد على المخالف أن المراد السمات جهة مخدوعة أضيق من الجهات الأربع بحيث يظن كون الكعبة فيها لا السمات بمعنييه ومعنى كون الكعبة في تلك الجهة اشتمال الجهة عليها وإن كانت أوسع منها بكثير بحيث لا يقطع في جزء من الجهة المذكورة بجزء من الكعبة مع علي التبيين فاندفع عن تعريف التذكرة والذكرى بل والمختبر ما أورد عليها لآنا نعمل السمات في عبارة المختبر على المعنى المذكور في لذكرى على أن المحقق الثاني الذي اعترض على تعريف الذكرى اختاره في الجفرية وتعيينه الذي تبع به المقداد قد تعرض الشهيد الثاني في الروض والمقاصد والمولى الأردبيلي إين الإبريدات التي ترد عليه والمقاصد التي فيه وقد أطال في روض الجنان في الكلام عليه (وورد) على تعريفه في جامع المقاصد وفوائد السرايع أنه يقتضي في طرده بما قد العلامات أصلاً فإنه يجوز على كل جزء من جميع الجهات أنه الكعبة فيلزم اكتفاؤه بصلوة واحدة إلى أي جهة شاء وكذا من قطع بني جهة أو جهتين وشك في الباقي فإنه يصدق عليه التعريف ولا شيء من ذلك يطلق عليه أنه جهة القبلة (وأورد) على تعريف الميسر وتليذه ومن تبعها ما اذليل بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله

لمن بعد (متن)

بأزيد من سمة الكعبة فانه لا يجوز على ذلك السمات ان فيه الكعبة لا روي انه صلى عليه وآله لا أراد نصب الحراب زويت له الارض فحطه بأزاء الميزاب (وأجيب) بان محراب المصوم انما يتقن كونه محصلا للجهة لا أنها فرض البعيد واما محاذاة العين فليس هناك قاطع يدل عليه (والمروي) خبر واحد لا يفيد القطع فالتجوز قائم ويجوز كون الموازية في الخبر مسامحة جهته لا عينه لتوافق مقتضى تكليف البعيد وذلك لا ينافي امكان مسامحة المصل في مكان يزيد عن سمة الكعبة كما قرر في مسامحة الجماعة المتفرقة الحرم الصغير فان كل واحد منهم يجوز وصول الخط الخارج منه اليه مع عدم امكان اجتماع جميع الخطوط عليه لان المفروض كونها متوازية وهو ينافي امكان الاجتماع انتهى (وقال المولى البهائي) انما اعتبرنا اعظم سمت لتلا يتقضى طرده باجزاء الجهة ولم تقتصر على الظن لتلا يتقضى عكسه بالسمت القمي يقطع بعدم خروج الكعبة عنه ولا على القطع لتلا يتقضى بالجهة المظنون كون الكعبة فيها عند السجود من محصيل القطع بذلك واما قيد الحبيبة فلاخراج سمت يكون اشغال بعض اجزائه على الكعبة ارجح اذ الحق ان الجهة ليست بمجموع ذلك السمات بل بعضه أعني الاجزاء التي يرجح اشغالها على الكعبة بشرط تساوي نسبة الرحبان الي جميعها فلا يجوز للمصلي استبدال الاجزاء المرجوحة الاشغال عليها خلافا للمستفاد من جماعة انتهى (وليم) انه قد يورد على تعريف الميمني والشهيد الثاني في الروض والروضة والمسالك بانه يلزم ان يجمع مع العلم اليوم الذي هو الاحتمال (ويحاج) بان محل الاحتمال بعض السمات ومحل القطع مجموع السمات فيندفع الاراد (فان قلت) اذا كانت الاجزاء محل الاحتمال فكل جزء في ذلك السمات محل احتمال وعلى هذا لا يمكن القطع بكون الكعبة في المصروع لانها على هذا الفرض في احد الاجزاء فيجتمع الوهم واليقين في ذلك الجزء وان لم يبين وأيضا فقولنا كل جزء كعبة بالاحتمال ينافي قولنا ان بعض الاجزاء كعبة يقينا (فالجواب) ان محل القطع الفرد المنتشر لا يبين وهو أمر معقول ومحل اليوم كل فرد من الافراد الشخصية فكان منشأ الوهم عدم علمنا بها بخصوصها (قوله) قدس الله تعالى روحه (لمن بعد) اي عن الكعبة بحيث لا يمكنه تحصيل عنها والتوجه اليها كما هو خيرة المتأخرين كما في (المسالك) وموضع من (آيات الازديلي) وأكثر المتأخرين ان لم يكن جميعهم كما في (روض الجنان) والمشهور كما في (آيات الازديلي) وتخليص التلخيص (وفي (المفاتيح وظاهر المدارك) حيث نسب الى الأكثر ومذهب جمهور المتأخرين كما في (شرح الشيخ محيى الدين) وهو خيرة (الكاتب والكافي) ومصباح السيد على مآثر وجهه والسرائر والنافع والمعتبر وكشف الرموز وكتب المصنف والشهيد والمهذب البارز والموجز الحاوي والتفريح وكتب المحقق الثاني وشرحي الجعفرية وحاشية الفاضل الميمني وكتب الشهيد الثاني ورسالة وفده وشرحها وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية وفي (النهاية والبسوط والخلاف والمصباح ومختصره والمجل والعقود والاصباح والمهذب) على ما نقل عن الثلاثة الاخيرة (والمراسم والشرائع) ان المسجد الحرام قبله من في الحرم والحرم قبله من خرج منه وهو المنقول عن (تفسير الشيخ ابي الفتح الرازي) ورواه الصدوق في (الفقيه) ونقل عليه الاجماع في (الخلاف) ونسبه في (مجمع البيان) الى اصحابنا ونسب الى أكثرهم في (الذكرى والروض والروضة) والى كثير منهم في (المسالك) وشرح الشيخ

عيب الدين) وفي (الذكري) وصف الاخبار الفلكية عليه بأنها مشهورة (باشتهارها بين الاصحاب
خل) ونسبه في كشف الرموز الى (المفيد وسلاسل) واتباعهم والموجود في القننة القبلة هي الكعبة
ثم المسجد قبله من أى عنها لان التوجه اليه توجه اليها ثم قال بعد اسطر ومن كان قائما عنها خارجا
من المسجد الحرام توجه اليها بالتوجه اليه ونفى الخلاف في (الفنية) عن ان من لم يشاهد الكعبة
وشاهد المسجد الحرام وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشاهده توجه نحوه ولم يتعرض لذكر الحرم
(وعن ابن شهر اشوب) نفي الخلاف عن استقبال المسجد على من بعد عنه هذا وظاهر (الخلاف
والنهاية والمراسم والمصباح) ومجمع البيان والاقتصاد وتفسير ابن الفتح (على ما نقل عنه
جواز صلوة من خرج من المسجد اليه منحرفا عن الكعبة وان شاهدها أو تمكن من المشاهدة ومن خرج
من الحرم اليه منحرفا عن الكعبة والمسجد لأهم أطلقوا القول بان المسجد الحرام قبله من في الحرم
والحرم قبله من خرج عنه ولم يشترطوا كما اشترط في (الميسوط والمجل والمهذب والاصباح) على ما نقل
والوسيلة) ان لا يشاهد الكعبة ولا يكون بحكمه في استقبال المسجد وفي استقبال الحرم ان لا يشاهد
المسجد ولا يكون بحكمه وقد سمت عبارة (القننة) فان كانت موافقة لهؤلاء يكون مشروطا فيها
البعد عن الكعبة ومقتصر على المسجد من دون تعرض لحكم الحرم كما اقتصر على ذلك في (الفنية)
لكنه اشترط فيها في استقبال المسجد عدم مشاهدتها كما سمعته ومنع جماعة من اجماع الخلاف (كالمتحقق
في المتبر واليوسفي في كشف الرموز وأبي العباس في المهذب والشهد الثاني في الروض) وفي (كشف
الرموز) ان الحق ان هذا الخلاف غير متر مع الاتفاق على السلام اللهم الا في التماسر فانه
يستحب على مذهب الشيخ ويظهر من كلامه الوجوب تصويرا على رواية الفضل ان عمر انتهى
(وجمع في الذكري) بين القولين وتبني على ذلك جماعة (قال في الذكري) لعل ذكر المسجد والحرم
اشارة الى الجهة فيرتفع الخلاف وذكر الحرم في الاخبار وكلام الاصحاب على سبيل التقریب الى
اهام المكلفين واظهار لسعة الجهة وان لم يكن ملتزما ولان كل مصل انما عليه ستمه الخصوص وليس
عليه اعتبار طول الصف أو قصره مع ان الجرم الصغير كلما ازداد القوم عنه يبدأ ازدادوا له محاذاته ثم
قال ان خبري موية ابن عمار وزاره (١) نص على الجهة (وفي كشف الغمام) يمكن تنزيل الاخبار
وقناوي ما هذا الخلاف من كتب الاصحاب على انه من خرج من المسجد ولم يمكنه تحصيل الكعبة
والتوجه اليها فليصل في سمتها ولكن يتحرى المسجد فلا يخرج من محاذاته لانه خروج عن سمت
الكعبة يقينا وكذا من خرج من الحرم ولم يمكنه تحري الكعبة ولا المسجد فلا يخرج من سمت الحرم
لان خروج عن سمت الكعبة يقينا واستند في ذلك الى ما أسنده (الصدوق في اللال) عن أبي قره
(٢) والى ما أرسله (عن الصادق عليه السلام) قال فتفق كلمة الكل على ان القننة هي الكعبة
واستقبال المسجد ومكة والحرم لاستقبالها لان يجوز استقبال جزء منها يطمخ خروجه عن سمت الكعبة فيرتفع
الخلاف (وفي مجمع البرهان) بعد ان برهن ان أمر القننة سهل وأطال في ذلك قال لا خوف المخالفة لا كتفتت

(١) خبر زواه فيه ما بين المشرق والمغرب قبله وخبر معاوية اذا علم بعد ذلك انه انحرف عن القبلة

بينما وشيلا مضت صلواته وما بين المشرق والمغرب قبله (منه ق ، ر)

(٢) خبر أبي قره البيت قبله المسجد والمسجد قبله مكة ومكة قبله الحرم والحرم قبله الدنيا (مه

ق ، ر)

والشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي جدرانها شأ (متن)

بظاهر شطر المسجد سيما لاسامي وجوزت له تقليد العارف الموثوق ومع ذلك غلبي ذلك واكتفاء الاصحاب بمثل قبلة قبور المسلمين مع عدم ظهور الفساد والاكتفاء بالنظر الي الجدي وجهه بحسب غلته على المنكب أو الكنف لجميع أهل العراق على الاجمال وكذا اعتبار المشرق والمغرب مع مخالفتها للجدي قريب ما قلته (فامل) انتهى (وتبعه) علي ذلك فليذه المقدس في المدارك فقال المستفاد من الادلة الشرعية الاكتفاء بالتوجه الى ما يصدق عليه عرفا انه جهة المسجد وتاخيته واستدلال الآيه الشرعية وقوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة ووضع الجدي في قفالك (وصل) وخلو الاخبار ما زاد من شدة الحاجة الى معرفة هذه لو كانت واحدة واحاطا الى علم الهيئة مستبعد جداً لانه علم دقيق كثير القدمات والتكليف له لامة الناس بعيد من قوانين الشرع وتقليد أهله خبر جائز لانه لا يعلم اسلامهم فضلا عن عدالتهم فالتكليف بذلك مما علم اعتناؤه ضرورة انتهى (ورده الاستاذ في حاشيته) أن الموضوعات الشرعية ليست توفيقية سوى العبادات أي الكيفية التي لا تصح الا بالنية ولذا يرجعون الى الظنون مثل قول القنوي والتحوي وأصالة الصمد واصالة البقاء والقرائن الظنية وقول أهل الخبرة في الارض وأمثاله وقول الطيب وغير ذلك ومنها المرجحات ومع ذلك ورد هنا الامر بالتحري وهو الاخذ بما هو أخرى وأقرب في الضرور بما يحصل من الهيبة العلم بالجهة ولا تنك في حصول الظن الاقوى ولا أخرى وتقليد أهله ممكن ومشروع وواجب اذا انحصر الاخرى ولم يكن أخرى منه على انه سيصرح بجواز التحول على قول الكافر الواحد محتجاً بانه نوع من التحري انتهى (وفي الفاتح) يعرف سمت القبلة باستعمال قوانين الهيئة كما ذكره علمانا رحمهم الله تعالى والامارات المشهورة بينهم مأخوذة منها (بيان) احتج المتأخرون بالنصوص الدالة على ان الكعبة قبلة وعلى انه صلى الله عليه وآله حول اليها ولا يمكن تحصيل الدين فتيين بالجهة ولا بين الشرعيتين والتطر والنحو وأيضا قولهم عليهم السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة (قلت) الاستدلال بهذه الرواية فيه تأمل لان التطر والجهة ليس ما بين المشرق والمغرب وسعني أحكام كثيرة مبينة على ذلك ولعل لاستدلال مبني على ان ذلك جهة في صورة النسيان والخطأ (وقالوا) أيضا لو اعتبرت العين لقطع بطلان بعض الصف المتطاوّل زيادة على طول الكعبة لقطع بمخرجه عن محاذاتها (ويندفع) هذا بأنه يكفي احتمال كل محاذاته لها في الجهة (وأصف منه) ما يقال لو اعتبرت العين لبطلت صلوة العراقي والخراساني ليد ما بينهما مع اتفاقهما في القبلة فان الاتفاق ممنوع (واحتج الشيخ) واتباعه بالاجماع والاخبار لكنها ضعيفة وأن إيجاب استقبال الكعبة يوجب بطلان صلوة بعض الصف فلم يخرجه عن محاذاتها بخلاف الحرم لطوله (ويندفع) بانها كصلوة رحلين بينها أزيد من طول الحرم وكما يحكم بصحة صلواتها لكونها الى سمت الحرم فكذا صحة صلوة الصف لكونها الى سمت الكعبة (قوله) قدس الله تعالى روحه (والشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي جدرانها شأ) اما الاول فلا كلام فيه وفي كتف القائم لا خلاف فيه (وأما الثاني) فعليه اتفاق العلماء كما في (المتبر) واجماع الطائفة كما في (السراير) وفي (المتبر) أيضا وفي المنه وكشف القاتم) تنزيل اجماع الخلاف على الكراهة والتصديق به ان نزل على ذلك وهو مذهب الاكثر كما في (التذكرة والمدارك) والمشهور كما في (كشف القاتم) ولم أجد أحدا خالف في جواز ذلك سوى

(الشيخ في الخلاف والتهديب وحج النهاية والقاضي في المذهب) على ما قل قلنا لم يميزا الفريضة
 فيها المختار ووافق في (الميسوط والجل والامتناع وصلوة النهاية) واستشكل للقسمان (الأديلي
 وتلميذه) في الحكم ثم مالا الى المشهور والجميع على ان ذلك مكروه (وقد) نسب الحكم بالكراهة في
 مكان المصلي (في الذكرى) الى الاصحاب وقد يظهر ذلك من (التذكرة) أيضا هناك وهو المشهور كما
 في (تخلص التلخيص والذكرى) أيضا وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان والبحار وكشف الثام
 ذكروا ذلك جميعا في مبحث مكان المصلي وقد سمعت مافي (المتبر والمتهم) وعلاوا الكراهة بوجوده
 ذكرت في المسالك لكن يظهر من (الصدوق) ان ذلك ليس بمكروه (قال) وأفضل ذلك أن يقف بين
 العمودين على البلاطة الحمراء ويستقبل الركن الذي فيه الحجر الاسود ومال (الاستاذ أيده الله تعالى)
 في حاشية المدارك الى موافقة اختلاف فقال ان موثقة يوس بن يقطوب المجوزة لصلوة فيها لا تقاوم
 صحيحة معاوية بن عمار الناهية عن ذلك والاصل في النهي الحرمة (وأما صحيح محمد بن أحمد
 عليها السلام) قال لا تصلح صلوة المكتوبة في جوف الكعبة فليس ظاهراً في الكراهة ان لم يكن
 ظاهراً في الحرمة لان محمداً روى في الصحيح أيضا عن أحدهما عليها السلام انه قال لا تصل المكتوبة
 في الكعبة (وهذه الرواية) رواها الشيخ في التهديب عن الحسين عن فضالة عن البلا عن محمد بن
 أحمد عليها السلام ورواية محمد الاولى رواها في الاستبصار بهذا السد حرفاً فحرفاً قال فظاهران
 احدى الروایتين نقل بالمعنى فالظاهران المراد من قوله لا يصلح ارادة الحرمة فكانت عاضدة لرواية
 ابن عمار واحتمل كونها روايتين ببعد لما عرفت من اتحاد السند في الاستبصار والرواية عنه مضافة
 الى انه كيف ما روى روايته الاخرى لراوي اللهم الا أن يكون فهم اتحاد المراد وهو المطلوب (فتأمل)
 (مع) ان في آخر صحيحة ابن عمار انه صلى الله عليه وآله لم يدخل الكعبة في حج ولا عمرة ولكن
 دخلها يوم فتح مكة وصلى ركعتين بين العمودين ومنه اسامه بن زيد فلا ينبغي على التأمل أن الظاهر
 من الخبر كون جواز الفريضة فيها من وأنهم يحتجون على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وآله
 وان الصادق عليه السلام كذبهم وخطأهم في ذلك فربما تكون الموثقة واردة على التثنية (هذا) مع
 ان العبادات توقفية وشغل القصة يقيني فيحتاج الى الفراغ اليقيني أو العرفي فقل تقدير الاشياء أيضاً
 يسكل الاكتفاء ويمكن حمل الموثقة على حالة الاضطراب أيضاً بناء على وقوع الارحام الشديد
 بعد ما دخل فيها ودخل الوقت انتهى (قلت) روى في التهديب عن الحسين عن صفوان وفضاله
 عن العلاء عن أحدهما عليها السلام لا تصلح المكتوبة في خوف الكعبة وأما اذا خاف فوت الصلوة
 فلا بأس أن يصلحها في خوف الكعبة ثم انه حرسه الله تعالى (قال) ان قول الشيخ ان العلة هي
 الكعبة ان شأدها فكون القبلة جعلتها والمصلي في وسطها غير مستقبل للحلة هو الثالث من الادلة
 وما روده عليه من أنا لاسلم كون الصلة هي الحلة لاستحالة استقبالها اجماعاً بل المتبر الوجه الى حزم
 من أجراء الكعبة بحيث يكون مستقبلاً يذنه ذلك الجزء لا وجه له لان المراد من الحلة التعلل والقرار
 الذي يذني المصلي من قطر الكعبة ومجموعها والمصلي داخلها لا يحصل له هذا والقدرة التي من
 الادلة كون الحلة قبله وأما كون أي شخص منها قبله فلم يتت ولم قل بسوت القدم الى الأمر
 السدم وظاهر الاخبار الكثيرة أو المتواترة في أن الكعبة قبله هو ما ذكرناه مع انه لو كانت
 أي جزء من الكعبة قبله لكان يلزم استبعاد الكعبة وعدم استقبالها أيضاً في حال استقبال جزء

منها انتهى (وأغفل) أنه حرمه الله تعالى لو أطلع على أنه لا موافق للشيخ والقاضي وإن الشيخ خالف نفسه في سائر كتبه وعلى الاجماع المتقولة في السرائر والمعتبر والمتنهي والشبهة المتقولة في مواضع قال أن الموقف يرجع على الصحيح وإن المطلوب في روايتي محمد واحد وهو الكراهة بل قال أن لا تصل في إحدى الروايتين تصحيح لا تصلح كما وقع له مثل ذلك كثير (ويظهر) من صاحب كشف الغمام التأمل في ذلك لأنه استدلل لمشهور بصدق الاستقبال قال فإن معناه استقبال جزء من أجزائها أو جهتها فإن المصلي إليها لا يستقبل منها إلا ما يحاذيه من أجزائها لا كلها ولا أقل من صدق الاستقبال باستقبال جزء منها ومع أصل البراءة من استقبال الكل والوثوق وبغير محمد الذي رواه في (التهذيب) بطريق فيه ابن جبة الذي فيه لا تصلح (واستدل) للشيخ في الخلاف (باجماعه وبالأمر) في الآية الشريفة بأن يولي الوجه تنظره أي نحوه وإنما يمكن إذا كان خارجاً عنه (وبقوله صلى الله عليه وآله) مشيراً إلى الكعبة هذه القبة وإذا صلى فيها لم يصل إليها (وبصحيح محمد وصحيح الملا (١) وصحيح ابن عمار) بما ذكره في المختلف من أنه فيها مستدبر القبة ثم قال والجواب أن الاجماع على الكراهية دون التشرع وقد أفتى به نفسه في سائر كتبه وقولية التوجه إنما تمكن إلى بعضها وكذا القبة أيضاً إنما يقتضي استقبالها ولا يمكن الاستقبال بعضها (ثم ناقش) في هذين بأنه إذا توجه إليها خارجاً صدق أنه ولي وجهه نحوها وأنه استقبلها بمجملها وإن لم يحاذه الا بعض منها بخلاف ما إذا صلى فيها (ثم أجاب) عما في المختلف أن الاستدبار إنما يصدق باستدبار الكل مع أن الكتاب والسنة إنما نطقا بالاستقبال فإذا صدق صحت الصلوة كان استدباراً أم لا فإن منع الاستدبار من الصحة إنما يثبت بالاجماع ولا إجماع إلا على استدبار الكل وأما الاخبار فتحمل على الكراهة لاصل والمعارض (ثم قال) وفيه أنها صحيحة دون الملوّض مع احتمال المعارض الضرورة والثاقفة المكتوبة وتأييد ذلك بنهي النبي صلى الله عليه وآله في خبر الحسين عن الصادق عليه السلام عن الصلاة على ظهر الكعبة وقول الرضا عليه السلام في خبر عبد السلام فيمن تدركه الصلوة وهو فوق الكعبة أن قام لم يكن له قبة ولكن يستقي على قناه الحديث لا سيأتي من أن القبة ليست البنية بل من موضعها إلى السماء وإلى الأرض السابعة السفلى قبة فلا فرق بين جوفها وسطحها (وقال الكليني) بعد ما روى أول خبري بن مسلم وروي في حديث آخر يصلي في أربع جوانبها إذا اضطر إلى ذلك (قال الشهيد) هذا إشارة إلى أن القبة هي جميع الكعبة فإذا صلى في الأربع عند الضرورة فكأنه استقبل جميع الكعبة (ومن عبد الله بن مروان) أنه رأى يونس بن يسأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل تحضره صلاة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج منها فقال يستقي على قناه ويصلي أيماء وذكر قوله عز وجل (فأينما تولوا فثم وجه الله) انتهى كلامه وهو كما ترى أما متروك أو ما نال إلى ما في الخلاف وفيه أشياء ينبغي التنبيه عليها (منها) أن صحيح الملا ليس فيه لا تصلح وإنما فيه لا تصلح كما سمعته والكليني لم يذكر الرواية المرسلة بعد أول خبري بن مسلم وإنما ذكرها بعد صحيحه الذي فيه لا تصلح وقوله عليه السلام في أربعة جوانبها كما في المرسلة يحتل الصلوة بأربع مرات ليستقبل ما حله خلفه وتندارك ما أمامه ويحتل أن يكون المراد الصلوة الواحدة إلى أربع جوانبها بأن يدور في صلواته ولعل هذا مراد الشهيد (وليلى) أن في (المعتبر وللمتنهي والمدارك) أنه أجمع العلماء كافة

(١) قد عرفت أن صحيح الملا فيه لا تصلح لا لا تصل (منه ق ١ ر ه)

ولو الى الباب المفتوح من غير حنية ولو أنه دعت الجدران والياض بالله استقبل الجبهة والمصلي على سطحها كذلك بعد إبراز بعضها ولا يفتر الى نصب شيء (متن)

على جواز صلوة النافذة فيها مطلقا والفريضة اضطراراً (وقال في البحار) في مكان المصلي انه لا خلاف فيه (وفي الذكرى) اجماع أصحابنا على جواز الفريضة اضطراراً وصريح في (النهاية) والمبسوط والسرائر ونهاية الاحكام في مكان المصلي (والمتن) أيضاً باستحباب النافذة فيها (وقال في المتن) ولا تعرف خلافاً فيه بين العلماء الا ما نقل عن محمد بن جرير الطبري ونقل الاجماع عليه في (المشعر والروض وظاهر التذكرة) في مكان المصلي (وفي كشف القام) لم أغفر بغير نص على استحباب كل نافذة وانما الاخبار باستحباب التنفل لمن دخلها في الاركن وبين الاسطوانتين ولكنه يتأني بفصل الرواتب اليومية ونحوه فيها (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو الى الباب المفتوح من غير حنية) لم أجد مخالفاً من أصحابنا الا ما نقل عن (شاذان بن جبرئيل) في رسالة (ازاحة الهم) فانه لم يميز الصلوة الى الباب المفتوح (وفي التذكرة) لا فرق بين أن يصلي الى الباب أو الى غيره سواء نصب بين يديه شيئاً أو لا عند علمائنا خلافاً للشافعي (وفي المتن) لوصلي جوفها والباب مفتوح ولا عتبة مرفوعة صحت صلاته والخلاف مع الشافعي انتهى وفي عبارة الكتاب تسامح لان الباب لبس من الجدران (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو أنه دعت الجدران والياض بالله استقبل الجبهة) أي العروة لان الاعتبار بالجبهة لا البنية قائم لو وضعنا الحيطان في موضع آخر لم يميز الاستقبال اليها اجماعاً كما في المتن والشافعي أوجب أن تكون الصلوة الى شيء من بنائها كما في التذكرة ولم ينسب فيها خلافاً الى غيره وفي جامع المقاصد لا يجب نصب شيء يصلي عليه عندنا (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمصلي على سطحها كذلك بعد إبراز بعضها) لا يفتر الى نصب شيء أي يصلي قائماً ويستقبل الجبهة بعد إبراز بعضها حتى يكون مستقبلاً لشيء منها وقا للشهوب بل هو اجماعي كما في (روض الجنان) واليه ذهب المتأخرون كالفي (غاية المرام) وهو مذهب أكثر علمائنا كما في (التذكرة) وفتحيلس الثلخيص) وصرح (المصلي) والمحقق واليوسفي والشيد وأبو العباس والمقداد والصيرفي والمحقق الثاني والشيد الثاني والمسي والارديلي والسيد في المدارك) وغيرهم وهو خيرة (المبسوط) كما فيه منه جماعة وان كان في عبارته مسامحة وخالف الصنوق (في الفقيه) والشيخ في الخلاف والنهاية والقاضي في المذهب والجواهر) على ما نقل فقالوا انه يصلي مستقبلاً متوجهاً الى البيت المعمور ويعرف بالضراب بالضاد المعجمة المضمومة (وفي الخلاف) الاجماع على ذلك وظاهر (الفقيه) والخلاف (جواز ذلك وان لم يضطر وصرح (النهاية) في مكان المصلي (والجواهر) والمذهب) على ما نقل في المذهب البارع تقيد ذلك بحال الضرورة (ومن الجامع) لا تجوز الصلوة على سطحها الا لضرورة (وفي كشف القام) في مكان المصلي قد تظهر الحرمة من (الفقيه) والنهاية والخلاف والجواهر والسرائر) لأيجابهم الاستئذان والاياء ولقد افترض في تلك الاخير في المضطر انتهى وقد سمعت ما في (الفقيه) والخلاف (وأما (السرائر) قائماً نسب الاياء فيها الى الرواية بعد أن اختار الصلوة قائماً وقد نص على كراهتها عليه (في النهاية) والشرائع والدروس) وغيرها (وفي جامع المقاصد) انه المشهور (وفي السرائر) قيد الصلوة قائماً بحال الضرورة وسجى تمام الكلام في مكان المصلي (هذا) وقد منع اجماع الخلاف جماعة كالمحقق والمصنف واليوسفي وغيرهم لانه يجوز نفسه

وكذا المصلي على جبل أبي قيس ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلواته (متن)

في المبسوط الصلوة قائما كالصلوة في جوفها (قال المحقق والمصنف) وغيرهما يلزم من ذلك وجوب أن يصلي قائما على السطح لأن جوازها قائما على السطح يستلزم الوجوب لأن القيام بشرط مع الامكان (وقال في كشف القاتم) فيه أنه ان كانت القبة مجموع الكعبة فمعد القيام فمعد الاستقبال وعند الاستلقاء فمعد القيام والركوع والسجود والرفع منها فيجوز عند الضرورة التحير بينهما وأن لا يتبين شيء منها لتضمن كل منها قوت ركن منها انتهى (فتأمل) وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) انه برأي بروز شيء منها وإن قل في جميع أحواله حتى الركوع والسجود فلو خرج بعض بدنه عنها أو ساواها في بعض الحالات كما لو حاذى رأسها نهايتها حال السجود بطلت صلواته (بيان) احتج الشيخ في الخلاف بقول الرضا عليه السلام في خبر عبد السلام ابن صالح ولكن يستلزم على قتاده ويصح عنه إلى السماء الحديث (وهو) على ضعفه يقتضي أن يكون مختصا بمن كان فوق حائط الكعبة بحيث لا يمكنه التأخر عنه ولا إبراز شيء منها أمامه فلا يصلح لمسك به في إسقاط القيام والركوع والسجود والرفع منها عن القادر عليها مع ما عرفت من أن القبة هي الجبهة وموضع البيت من الأرض السابعة إلى السماء والاجماع معتقد على استقبال الجبهة في المواضع المنخفضة عن البنية والمرفعة عليها (قال في كشف القاتم) ويغش الكل ما مر من احتمال كون القبة مجموع الكعبة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وكذا المصلي على جبل أبي قيس) وكذا المصلي في موضع منخفض عن الكعبة فإنه يستقبل الجبهة أيضا وتصح صلواته ولا تعرف فيه خلافا بين أهل العلم كما في (المتشهي) وهو إجماع من المسلمين كما (في كشف القاتم) وفي (المختار) لا خلاف في صحة صلوة من صلى على جبل أبي قيس (بيان) يدل على ذلك خبر عبد الله بن سنان وخالد بن اسماعيل ومرسل الصدوق (قوله) قدس الله روحه (ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلواته) لوجوب الاستقبال بجميع البدن كما في (نهاية الأحكام والتحرير والتذكرة) والبيان والموجز وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد القواعد قال في (التذكرة) وهو أحد وجهي الشافعي انتهى فلي هذا لو خرج إحدى يديه أو رجليه أو بعض منها بطلت صلواته كما في (كشف القاتم) ومن (تفسير الشيخ أبي التروح الرازي وجمع البيان) ان المراد بالوجه في الآية الشريفة القادات وبتولية الوجه تولية جميع البدن (قلت) قال في (القاموس) الوجه معلوم ومستقبل كل شيء وقس الشيء (وقال في كشف القاتم) وتخصيص الوجه لمزيد خصوصية له في الاستقبال واستباحة سائر البدن ويؤيده قوله تعالى فتوليته وقول الصادق عليه السلام وبيته الذي جعله قياما للناس لا يقبل من أحد توجها إلى غيره وقول حماد انه عليه السلام في بيان الصلوة له استقبل بأصابع رجليه جهبا لم يعرفها عن القبة انتهى (قلت) بل قد يقال كما قال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته ان الوجه في تخصيص الوجه ان مدار صدق الاستقبال عليه وقد لا يتحقق فيها لوجه له كالشجرة والحجر والجدار وبها انتهى (وأنت خير) بأن لا يتم في قولهم يحرم استقبال القبة في البول والغائط فإن جماعة منهم قالوا انه لو انحرف عنها بعض بدنه أو بخرجه لا يكتفي في رفع الحرمة (فتأمل) ونقل في (التذكرة) هنا عن الشافعي في ثاني وجوه الاجتزاء في المقام بالاستقبال بالوجه هذا

والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة تبطل صلاة ذلك البعض لان الجمة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة. الدين والمصلي بالمدينة ينزل محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم منزلة الكعبة (مقن)

وفي (فوائد القواعد) المراد بالجمة في قول المصنف حين الكعبة لان الجمة انما تعتبر في البعد ولا يتصور فيها خروج بعض البدن عنها دون بعض (قلت) يؤيد ذلك انه صرح في (التذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والموجز وشرحه) في المسئلة بالمشاهد لها (وفي جامع المقاصد) في شرح عبارة الكتاب مانصه بئني حود هذا الى جميع ما سبق من عند قوله والمشاهد لما أي لو خرج بعض بدن كل واحد من هؤلاء أعني المشاهد لها والمصلي في وسطها ولو بعد انهداما الى آخره بطلت صلوة الا أن قوله من جهة الكعبة قد يشعر باختصاص الحكم بالمصلي على جبل أبي قيس (قوله) قدس الله تعالى روحه (والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة بطلت صلاة ذلك البعض لان الجمة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة) عندنا كما في (التذكرة وكشف الثام) قروا من الكعبة أم بدوا خلافا لعنيفة مطلقا والشافعية في الاخير (وفي الذكرى) لو استدروا صبح للاجتماع عليه عملا في كل الاعمار السالفة نعم يشترط أن لا يكون المأموم أقرب الى الكعبة من الامام وبه حكم في (الدروس والبيان) واستحسنه (صاحب المدارك) واستشكل فيه المصنف في التذكرة (فرع) قال في الدروس لو صليا داخلها واستدبر أحدهما صاحبه أمكن الصحة اذا علم أطفاله وشاهده ولو في بعض الاحيان هذا (ويعلم) انه لا فرق في هذا الصف المستطيل الخارج بعضه عن سمت الكعبة ومحاذاتها بين أن يكون في المسجد الحرام أو غيره حيث يشاهد الكعبة أو يكون بحكم المشاهد لانه مع المشاهدة وحكمها يجب عليه استقبال الدين فلم يحاذها لم يستقبل القبلة (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمصلي بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله منزلة الكعبة) فلا اجتهاد فيه في جهة القبلة ولا في التيامن والتياسر لعدم الخطأ عليه صلى الله وآله وعند من جوزوه من العامة قال لا يقرأ عليه فهو صواب قطعا وان غلب على الظن وجوب التيامن أو التياسر فهو وهم قطعا وليس المراد وجوب استقباله حيث يشاهد وبطلان صلاة من لم يحاذه لنصاده ضرورة وان روي أنه زويت له الارض حتى نصب المحراب بازاء الميزاب للاتفاق على ان قبلة البعيد عن الكعبة انما هي سمتها والمحراب سلم فقايتة طلع صلى الله عليه وآله باليمن فلا يدل على توجهه اليها فضلا عن غيره كما تقدمت الاشارة الى ذلك (وفي كشف الثام) وانما خص محرابه صلى الله عليه وآله بالمدينة لانه أقرب الى الضغط من سائر المحارب المنسوب اليه أو الى أحد الائمة صاوات الله عليهم نصبا أو صلوة اليها انتهى (وقال الشيخ نجيب الدين) ان وقع في محرابه صلى الله عليه وآله بالمدينة بعض تغيير وفي (نهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وكشف الاتباس ان مسجد الكوفة لا اجتهاد فيه لانه نصبه أمير المؤمنين وصلى هو اليه والحسن والحسين صلوات الله عليهم فلو تخيل الماهر أن فيه تيامنا أو تياسرا فغياها باطل لا يجوز له ولا لغيره العمل به ونحوه مافي (البيان والتفلي وارشاد الجفريه والعزبه والمسالك والروض والمقاصد والمليه وجمع البرهان وشرح الشيخ نجيب الدين) بل في ارشاد الجفريين المشهور ان محراب مسجد الكوفة قد نصبه أمير المؤمنين عليه السلام فلا يتصور فيه الخطأ فلا اجتهاد فيه (وفي مجمع

البرهان) نقل حكاية التواتر في ذلك وقال ان الدليل على تقديمه على العلامات ظاهر (وفي رواية صاحب العالم وشرحا) وتعلم يقينا بحراب المعصوم كحراب مسجد النبي صلى الله عليه وآله وان حصل له بعض التغير وحراب مسجد الكوفة الى ان قالوا يتعين الحراب المذكور لأن يتبع مع وجوده بنبر خلاف انتهى كلامهما (وفي الايضاح) ان مسجد امير المؤمنين عليه السلام لاجتهاد فيه (وفيه) وفي آيات المولى الاردبيلي ان الاصحاب يقولون ان قبة الكوفة بقية لانه ثبت بالتواتر صلوة المعصوم فيه بتلك القبة والسبب انا نرى المجدي في الكوفة خلف المنكب لا خلف الكتف كما قاله المحقق الثاني انتهى (يسان) قد يقال ثبت باخبار هؤلاء الاجلاء ان حراب مسجد الكوفة نصبه امير المؤمنين عليه السلام وصلى اليه هو والحسن والحسين عليهما السلام والعباسي لاكلام فيها واحتمل وقوع بعض التغير فيه ينفيه الاصل على انه لا يضر كما سمعت قل وقوع مثل ذلك في حراب رسول الله صلى الله عليه وآله (فان قلت) قبة حراب مسجد الكوفة تخالف العلامات التي ذكرها الفقهاء لاهل الرقاق (قلت) هذه العلامات على اختلافها حتى قال جماعة ان بينها تافها واختلاف الاصحاب فيها وفي أهلها كما يأتي ان شاء الله تعالى تقرينة لا لتحقيقية كما نصوا عليه وكما يأتي ايضا (على) ان أكثر الاصحاب ذكرها لاهل الرقاق (والمفيد والذهلي والمحقق) في النافع انها لاهل المشرق (والمجمل) انها لاهل الرقاق وقارس وخراسان وخوزستان ومن والام (وفي ازالة العلة) للشيخ الجليل ابي الفضل شاذان بن جبرئيل ان هذه العلامات لاهل الرقاق وخراسان الى جيلان وجيل الذهب وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد وحلوان الى الري وطبرستان الى جبل سابور والى ما وراء النهر الى خوارزم الى الشاش الى انتهى حدوده وليس منهم خوزستان ولا قارس (ثم) انا لانسلم مخالفة الحراب المذكور للمجدي كما يتوهم لان جبل المجدي على المنكب الايمن لا نسلم انه يوجب الانحراف عن حراب مسجد الكوفة الى اليسار وذلك لان اذا قلنا ان المنكب مجمع عظم المضد والكتف كما في الصحاح والقاموس وجملة من كتب الاصحاب لم يكن هناك انحراف لان من وقف في حراب مسجد الكوفة كان المجدي على منكبه بهذا المعنى كما شاهدناه (وقد نص) على ذلك (الشهيد الثاني) قال لان الكوكب في غاية ارتفاعه يكون على دائرة نصف النهار فيكون حينئذ جبل المجدي على الكتف موجبا لاستقبال قطعة الجنوب وكون المشرق والمغرب على اليمين واليسار فاذا جعل خلف المنكب كان الوجه منحرفا عن قطعة الجنوب نحو المغرب وسمت قبة الكوفة وبغداد والمشهدين والحمد لله يميل عن قطعة الجنوب ميلا ينافي زيادتها على مكة المشرقة طولاً وعرضاً وهو موجب قلق وبما يدل عليه حراب مسجد الكوفة الذي صلى فيه الائمة صلوات الله عليهم (ومثل) ذلك قال المولى الاردبيلي في آيات احكامه وتليده وهو يوافق (قول الصادق عليه السلام) في رسل القية اجعله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجله بين كتفيك (ولا ينافيه) قول احدهما عليهما السلام في خير محمد اجعله في ثقتك وصل لانه ينطبق عليه ينوع من التأويل (نعم) ان قلنا ان المنكب ما بين الكتف والكتف والتمت كما في نهاية ابن الاثير وارشاد الجعفرية كان هناك انحراف الى جهة اليسار (لكن قال) الشيخ نجيب الدين لدليل على هذا التفسير (وقد تعجب) الاردبيلي من المحقق الثاني حيث فسر المنكب بالتفسير الثاني وقال انه مواهقة لقبة مسجد الكوفة لانه اذا وضع المجدي خلف الكتف الايمن كانت قبة مسجد الكوفة متباعدة فلا توافق بينهما (نعم) لوجعل المجدي على المنكب بالتفسير الاول وافق قلبه على الظاهر

وعلم الكلام يأتي ان شاء الله تعالى (وقال في المداوك) ان الحق في (المستبر) اعتبر لاهل الشرق
أولا الجدي خلف المنكب الأيمن ثم قال ان الجدي ينتقل والفلقة اقوية القطب الشمالي فاذا حصله
العراقي جعله خلف اذنه اليمنى دائما (ثم قال) في المداوك ان بين السكلامين تضافا واعتبار محراب
مسجد الكوفة يساعد على الاول انتهى (قلت هذا) الذي ذكره الحق اولاً وذكره أصحاب الاصحاب
فلي ما في المداوك يكون المحراب مواظماً ذكره اكثر الاصحاب (فليأمل) هذا كله مضافا الى ما ذكره
(المصنف في التذكرة والصيري في كشف الالتباس) من اجماع الاصحاب على جواز التعويل على
المحارب المنصوبة في بلاد المسلمين ولا يجب عليه الاجتهاد الا اذا علم انها بنيت على النقط واين
العلم فيها نحن فيه بل الامر بالمعس على انه لا يحصل الاحتياط بعم المية كما نص عليه جماعة (بل)
قد منع المصنف في نهاية الاحكام من الاجتهاد في المحارب المنصوبة في بلاد الاسلام في الجنة والبرية
كما يأتي (قال) ولو اجتهد فاداه اجتاده الى خلافا فان كانت بنيت على القطع لم يجز الصدول الى
الاجتهاد والا جاز (قال في كشف الثام) لعل استمرار صلوة المسلمين اليها من غير ملغوض دليل
البناء على القطع ولا عبرة بالسلام في قرية خربة لا يعلم انها قبلة مسلمين انتهى (وفي التذكرة) ان وجه
المنع احتمال اصابة الخلق الكثير اقرب من احتمال اصابة الواحد وقد وقع في زماننا اجتihad بعض علماء
المدينة في قبلة مسجد دمشق وان نيا تياسرا عن القبلة مع انطواء الاعصار الماضية على عدم ذلك
وجاز ترك الخلق الكثير الاجتهاد في ذلك لانه غير واجب عليهم ولا يدل مجرد صلواتهم على تحريم
اجتهاد غيرهم وانما يلزم اجتهاد العارف ان لو ثبت وجوب الاجتهاد على الكثير او ثبت وقوعه
وكلاهما في حيز المنع بل لا يجب الاجتهاد قطعا انتهى (قلت) وما نحن فيه يارض اجتهاد العارف
فعل المعصوم الذي قلته جماعة ونقل انه المشهور كما سمعت (هذا كله) مضافا الى ما قلته صاحب
(كشف الثام) عن بعض معاصريه من انه نصب آلة واسلم بها جهة البلاد الى الكعبة فاستلم ان
بنداداً والكوفة وسمر من رأى وتبريز وكوبا وبقار وابالابواب وقطيس وارديول قبلتهم الركن الشامي
وانه العراقي أيضا كما يأتي قل ذلك وفي هذا ما يؤيد صحة محراب الكوفة كما لا يخفى (هذا) أقصى
ما يقال من جانب المستدل على عدم وجوب التياسر في مسجد الكوفة (ويرد عليه) انه على هذا يجب
على اواسط الرقاق تحري قبلة مسجد الكوفة لانه لا بدل عن العلم الى غيره (مع) ان محارب
مساجدها منصوبة على جبل الجدي خلف الكتف الأيمن وأعظم شاهد على ذلك قبور الائمة
صلوات الله عليهم والمسجد المنسوب الى مولانا الهادي عليه السلام في سمر من رأى شرفها الله
تعالى فهو منصوب على جبل الجدي على الكتف (وأنه) قد روي في بعض الاخبار ان قبلة مسجد
الكوفة غيرت عن قبلة نوح عليه السلام وان بعض الاجلاء الاعلام قال ان الوجه في استحباب
التياسر أو وجوه لاهل الرقاق لان قبلة مسجد الكوفة متيامنة وبقية المساجد تابعة له والبقية منمت
عن التصريح بذلك فورد الامر بالتياسر لاهل الرقاق تنبيها على ذلك بأحسن وجه (وقد يجاب
عن الاول) بال التزام الوجوب ولا خير فيه مع مواظمة لجبل الجدي على المنكب الايمن لا الكتف
(قوله) ان محاربيها جميعا على خلاف ذلك (قلنا) ان سلم فالوجه فيه ما اشتهر بين الاصحاب
من وجوب التياسر واستحبابه (وأما قبور الائمة صلوات الله عليهم) فثابتها لم تكن التصرف في
البيان والتشايك شأن المساجد بل الحضرة الشريفة في سمر من رأى وشيا كهو السرداب الشريف

وأهل كل أقليم يتوجون إلى ركنهم فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لأهل العراق
ومن والاهم (متن)

علي خلاف الجهة قطعا وما ذاك الا لكان التصرف في البناء المستحدث وأما قبل ذلك فتصوهم بأزاء
الكعبة قطعا لان المعصوم لا بد منه الا معصوم (وأما مسجد مولا نالهادي عليه السلام) فلم يشتهر انه نصب
محرابه اوسلى فيه كما اشتهر ذلك في مسجد الكوفة فلا ملوحة (سلنا) ولكن قول لمل وقوعه
بأزاء الكعبة في الموضع المذكور انما يلائم وضع الجدي على الكتف كما ان وقوع مسجد الكوفة
بأزاء الكعبة انما يلائم وضعه على المنكب ولا مانع من ذلك (على ان في الاول كفاية في رفع المارضة
(وأما ما ورد في بعض الاخبار فنيه على اجماله وعلم ذكره في الكتب الاربعة انه لا يقوى على
مقاومة ما أخبر به جماعة من أجلة الاصحاب كما سمعت مع انطباق قلمهم على قتل العلامة المشتهرة
بينهم أهي جبل الجدي خلف المنكب الايمن مع موافقة قوله عليه السلام وضعه على يمينك (مضافا)
الى قتل الشهرة وبني الخلاف في ذلك كما مر (والاخبار) التي أشرنا اليها ما روي عن الاصبح
ابن نباتة قال قال أمير المؤمنين عليه السلام في حديث له وبل لبانيك بالمطبوخ المير قبة نوح (وما
رواه) محمد بن ابراهيم الثعالب في حديث عنه عليه السلام أما ان قائمتنا اذا قام كره وسوى قبلته
(وروي الصدوق في العتية) مرسلان ان حد مسجد الكوفة اخر السرايين قيل له من غيره قال
أول ذلك الطوقان ثم غيره أصحاب كسرى ثم غيره زياد بن أبي سفيان هذا ما وجدناه من اخبار
المسئلة (وأما ما ذكره) بعض الاجلاء فليس في الاخبار ولا في كلام الاصحاب اشارة الى ذلك
أصلا بل الوارد في التيسر خيران وهما مطلان بما يبعد عن ذلك فبراسخ (وروي عن الرضا عليه
السلام) انه هل التيسر باتساع الحرم من جهة اليسار كما في الخبرين المشار اليهما وبعد فالمسألة (محل
تأمل) والله سبحانه هو العالم بمخاتق احكامه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأهل كل اقليم يتوجون
الى ركنهم فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لأهل العراق ومن والاهم) كرن الركن الذي فيه الحجر ركن أهل
العراق قال به الاصحاب قاطبة كما في (كشف القاتم) (وفي فوائد الشرائع) صرحوا به (وفي المقدمة) الركن العراقي
لأهل العراق والمشرق (وفي المراسم والتافع) الركن الشرقي لأهل المشرق (وفي جامع المقاصد وحاشية الميسي
والمسالك) قولهم الركن العراقي الذي فيه الحجر لأهل العراق مجاز وتوسع لان قبلتهم الباب ومقاربه لا الركن
(وفي فوائد الشرايع) في قولهم هذا توسع لان أهل العراق لا يتوجون الى نفس هذا الركن بل
هذا الكلام تقريبي فان قبة البعد أما الجهة أو الحرم على اختلاف القربين وكلاهما لا ينطق على
هذا كما لا يخفى انتهى (قلت) لعل المراد ان حق توجيههم الصحيح في الواقع القبي ليس له ميل
اصلا ولا انحراف ان يكون الى الركن الذي يليهم وان اكتفي منهم بالتوجه الى الجهة لان البعد
يمنع من العلم بذلك او يراود توجيههم الى الركن توجيههم الى جهة (وفي ارشاد الجفرية) قبة أهل
العراق ما بين الباب والمقام لا الركن وان اطلاقهم الركن المذكور للعراقي نيجز اذ هو في الحقيقة
لأهل الشرق (وفي حواشي الشيد) لشامي من الميزاب الى الباب والعراقي منه الى نصف الباباني
ولباباني الى نصف الغربي والعراقي منه الى الميزاب (وفي الذكرى) عن كتاب (ازاحة العلة) ان العراق
وخراسان وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد وطوان الى الري ومرور وخوارزم يستقبلون بين

الباب والمقام وأهل شيتاخ (ششاطخ ل) والجزيرة الى الباب وأهل البصرة والأهواز وقاوس وسجستان الى التبت الى الصين يستقبلون ما بين الباب والحجر الاسود (قال في كشف القام) بعد ما قتل عنه مثل ذلك ولا يتلقى اتفاق هذه البلاد في جهة القبلة اختلافها في العروض والاقليم فان الكل سمت واحد من الكعبة (نعم) أورد عليه بعض المعاصرين انها لو كانت كذلك لم يمكن سمت قبلة العراقي اقرب الى قطعة الجنوب منه الى مغرب الاعتدال بل كان الامر بالعكس وهو انما يرد لو كانت هذه البلاد اقل عرضا من مكة أو مساوية لها (ثم) انه وضع آلة يستعمل بها نسبة البلاد الى جهات الكعبة فاسلم منها (ان الحجر الاسود) الى الباب في جهة بعض بلاد الهند كبلالوزم (والباب) في جهة بعضها كدمل وأكرة وعاوس والصين وتامة ومنصورة سند (ومن الباب) الى منتصف هذه الضلع في جهة الاحساء والتعظيم والبحرين وقندهار وكشمير وملتان وبست وسجستان وكرمان وبدهستان وثبت وعان بالقي وشيراز وبلخ وقادياب (١) ومنه الى السدس الرابع جهة هراة وختن وبيش بالقي ويزد ورمرو وقرقرم وترشيزونون وسمرقند وكاشغر وشرخس (٢) وكش وخجند ونيخارا ودامهرمز وطوس ونيالت والمالقي ولا هيجان ومهدان (والسدس) الاخير المنتهي الى الشامي جهة كرا مدينة روس وشاخرو وبلغاروياب الابواب ويردهه وتقليس واردييل وتيريز وقندار والكوفة وسر من رأي (فخطا) الاصحاب قاطبة في قولهم ان ركن الحجر قبلة أهل العراق (وزعم) ان قبلتهم الشامي وانه العراقي (والجسواب) ان العراق وما والاها كما ازدادت على مكة طولا وعرضا فلم ان يتوجهوا الى ما يقابل الركن الشامي الى ركن الحجر وبالمجلة أي جزء من هذا الجدار من الكعبة فبدأ في ناسر يتوجهون الى ركن الحجر وهو أولى بهم من أن يشرفوا على الخروج من سمت الكعبة خصوصا وسيأتي ان الحرم في اليسار أكثر ثم ان تقليل الانتشار مهم فاذا وجدت علامة تتم جميع ما في هذا الست من الكعبة في البلاد كانت أولى بالاعتبار من تمييز بعضها من بعض تيامنا وتياسرا فلذا اعتبروا علامة توجه الجميع الى ركن الحجر وان كان يمكن اعتبار علامة في بعضها توديه الى الشامي أو ما يقرب منه ذلك (واعلم) ان ركن الحجر معروف عن مشرق الاعتدال قليلا فيما بينه وبين الجنوب انتهى ما في كشف القام (هذا وفي جامع المقاصد) المراد بين والاهم من كان في سمتهم كاهل خراسان نص عليه الاصحاب انتهى (وفي المسالك) المراد بين والاهم من كان في جهتهم بحيث يقاربهم في طول بلدهم وهم أهل خراسان ومن ناسبهم كما ذكره جماعة من الاصحاب وان كان التحرير التام يقتضي احتياجهم الى زيادة انحراف يسر نحو المغرب (وفي كشف القام) المراد بين والاهم من كان في جهتهم الى أقصى المشرق وجنبيهما بينه وبين الشمال والجنوب (وفي المدارك) كون قبلة خراسان والكوفة واحدة بعيد جدا انتهى ويأتي ما في الروض وغيره (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعلاقتهم جبل النجر على المنكب الايسر

(١) كذا في نسخة الاصل اعين بالفاء والهمزة والياء المثناة التحتية والباء الموحدة والذي وجدناه في محل آخر بالقاف في أوله والثون في آخره

(٢) كذا في نسخة الأصل اعني بالشين المعجمة في أوله والذي وجدناه في محل آخر بالسين المهملة في أوله وآخره (مصححه)

والغرب على الايمن (مقن)

والغرب على الايمن (هذه العلامة ذكرها الاصحاب كلهم) المقاصد العلمية والمدارك (وفي) كشف الغمام نسبة ذلك الى الاكثر (وقال في الروض) انها مشهورة (وفي السرائر والبيان والتصحيح والجغرافية وتوارثها ورسالة صاحب المعالم والمدارك) وغيرها. تهديد الفجر والغرب بالاعتدالين ونسب ذلك في (روض الجنان) تارة الى كثير من الاصحاب وأخرى الى المشهور واطلق (المفيد والديلمي والشيخ والمحقق) وغيرهم (وقال الفاضل البهائي) فيما كتبه على رسالة صاحب المعالم هذا القيد ذكره بعض المتأخرين ولا وجه له بل اذا جعل المصلي مغرب أي يوم اتفق ومشرقه على يمينه ويساره بنسبة واحدة حصل ما هو المقصود من موازنة قطرة الجنوب ونم ماضل القدماء من الاطلاق وعدم التقيد بهذا القيد التخلل لفائدة الغني على أكثر الناس وظن الخروج عن الجبهة لولا توهم وقد أوضحنا ذلك في الجبل المتين انتهى (وفي الجبل المتين) قل من الله انه محل وقيل صورة كلامه (قال) اطلاق القوم المشرق والغرب لا قصور فيه وتفيد هؤلاء المشايخ نور الله مراقدهم بغير محتاج اليه بل هو مقلد لفائدة وما ظنوه من ان الاطلاق مقتضى للاختلاف الفاضل في الجبهة ليس كذلك لان تراد القدماء ان العراقي يجعل مغرب أي يوم شاء على يمينه ومشرق ذلك اليوم يمينه على يساره وهذا لا يقتضي شيئا من الاختلاف الذي زعموه وهو عام النفع في كل الاوقات لكل المكلفين بخلاف القيد الذي ذكره فانه يقتضي ان لا تكون العلامة المذكورة الا لأحد الناس المتقدمين على استخراج خط الاعتدال ومع ذلك فليس اضبط ما ذكرنا الامع تدقيق تام لان استخراجها بالدائرة الهندية ونحوها تقريبي لابتدائه على موازات مدارات الشمس للمعدل وهذا القريب قريب ما ذكرناه كما لا يخفى ولا داعي الى التثنية استجوده (وقال تلميذ الشيخ نجيب الدين) هنا مشكل بحسب الظاهر باعتبار مخالفة في أكثر الاوقات للعلامات المذكورة للقبلة (وفي رسالة الجبهة (١)) ربما لم يظهر منه مظهر هنا من الميل الى اتساع الدائرة في جهة القبلة وقد قلنا ترفيعه لجهة سابقا وليس التفاوت الذي بين اعتدالي المشرق والمغرب وعدمها بأكثر من التفاوت الذي بين حالي الارتفاع والانخفاض وعدمها في الجدي انتهى (وفي جامع المقاصد والمزية) اختيار عدم التقيد بهذا القيد وان المراد بكونها علامة كونها علامة في الجبهة علامة محصلة لجهة القبلة قريبا من غير ان يعتبر كونها الاعتدالين (وفي حاشية الفاضل الميسي) التحويل على هذه العلامة مطلقا مشكل جدا والضابط جعل مشرق الاعتدال على اليسار لا على طرف العراق الغربية (كالموصل) (قلت) وعلى ذلك حلها (الشهيد الثاني) واولاد وجامعة كما يأتي (وفي مجمع البرهان) هذه العلامات لا تعرف حالها وبينها تقادف (وفي الروضة) ان اريد بالغرب والمشرق الاعتدالين والجنتين المصطلح عليهما وهما المتقاطعتان لجمعي الجنوب والشمال خطين بحيث يحدث منها زوايا قوائم كانت مخالفة لجبل الجدي خلف المنكب الايمن كثيرا لان الجدي حال استقامته يكون على دائرة نصف النهار المارة بتقطعي الجنوب والشمال فصيل المشرق والمغرب على التقديرين على اليمين واليسار يوجب جعل الجدي بين الكتفين قضية التقاطع فاذا اعتبر كون الجدي خلف المنكب الايمن لزم الانحراف بالوجه من قطرة الجنوب نحو المغرب كثيرا فيحرف

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر انه سهو والصواب القبلة بدل الجبهة (مصححة)

بواسطته الجانب الايمن عن المغرب نحو الشمال والجانب الايسر عن المشرق نحو الجنوب فلا يصح جعلها علامة لجهة واحدة الا أن يدعى اعتقار هذا التفاوت وهو بعيد خصوصاً مع مخالفة علامة المشرق والمغرب لقس والاعتبار فهذه أما فاسدة الوضع أو تختص ببعض جهات العراق وهي اطرافه الغربية كالوصل وما والاها فإن التحقيق أن جهتهم قطرة الجنوب ويلزم من ذلك كون المغرب والمشرق على اليسار ولو اعتبرت العلامة المذكورة غير مقيدة بالاعتدال ولا بالمصطلح بل بالجنتين العريتين أُنشِر الفساد كثيراً بسبب الزيادة فيها والقصان الملحق لها تارة بعلامه الشام وأخرى بعلامه العراق وثالثاً بزيادة عنها وتخصيصها أي جهتي المشرق والمغرب العريتين بما يوافق جعل الجدي خلف المنكب بوجوب سقوط فائدة العلامة انتهى ونحوه ما في (المسالك والمقاصد المليية وفي (الروض) بعد ان ذكر نحو ذلك قال والتحقيق ان هذه العلامات الثلاث صالحة لتحصيل الجهة الراقية في الجبله واليا على وجه التحقيق فخير من مديد قطعاً لاختلاف عروضها وأطوالها المتفتحي لاختلاف قبلتها لان أواسط العراق كبتداد والكوفة يزيد على مكة طولاً وعرضاً وذلك بوجوب انحراف قبلتها عن قطرة الجنوب نحو المغرب والبصرة أشد انحرافاً كذلك بزيادة طولها عليها وقرب تبريز واردبيل وقزوین ومهدان وما والاها من بلاد خراسان وان كان التحرير التام يقتضي لم زيادة انحراف يسير نحو المغرب كالانحراف البصرة بالنسبة الى بغداد لكن ليصل الى حد منتصف القوس التي بين قطرة الجنوب والمغرب بل أطلق جماعة من الاصحاب كون قبلتهم قبلة العراق وأما الموصل والجزيرة وسنحار فإن قبلتها تناسب قطرة الجنوب لمقاربة طولها طول مكة وحسب فيجب حمل العلامة المقصبة لاحتال قطرة الجنوب كالأولى اذا قيدت بالاعتدال والثالثة على الطرف الغربي كالوصل ونحوها والوسطى الموجبة للانحراف عن قطرة الجنوب على أواسطها كبتداد والكوفة وبابل وأما البصرة وما والاها فاتها وان ناسبت هذه العلامة أيضاً لكن ينبغي فيها زيادة انحراف نحو المغرب ومن هنا يعلم أن ترك قيد المشرق والمغرب بالاعتدالين أدخل في علامة العراق من قبيدها لا يمكن الجمع بينها وبين اثانها بإرادة جانب المشرق المائل عن قطرة الاعتدال نحو الجنوب والمغرب المائل عن قطرة اعتداله نحو الشمال فتساوى العلامتان كما جمع بين الخبرين وإنما كان ذلك أولى من حملها على حالة الاعتدال لتوافق الثالثة لوجوب (احدهما) ان أكثر بلاد العراق منحرفة عن قطرة الجنوب نحو المغرب وان اختلفت في الزيادة والقصان أما ما سامت منه قطرة الجنوب فهو نادر قليل لا يكاد يدخل في مسمى العراق (الثاني) ان ورد نص بالعلامة الثانية وما عداها استخراجها لئلا يكون حمل ما ظاهرها مخالفة على المنصوص عليه بحث نمكن أولى من حمله على غيره خصوصاً وقد قضا بقى النص والاعتبار الدقيق على تحقق انحراف قبلة العراق الا ما شذ وما قررنا من تقسيم بلاد العراق لثلاثة أقسام قد حكى في الذكرى ما يوافقه ونقل عن بعض الأجلة (١) ما يناسبه ويزيد ما ذكرناه عنها تحقيقاً وارتباطاً بالقواعد وأما توهم اختصار التفاوت الحاصل بينها وعدم تأثيره في الجهة فمأسد لما تقدم في الجهة من اعتبار تعيين الكعبة أو غنبا أو احتمالها وعلى هذا القدر من التفاوت لا يلقى منه شيء منها انتهى كلامه رحمه الله تعالى (وفي كتف التمام) جعل فجر الاعتدال أو غيره خلف المنكب الأيسر والمغرب مغرب الاعتدال أو غيره قدام المنكب الأيمن والعبارة الجدي عند

(١) هو شاذان ابن أبي الفضل ابن جبريل القمي نزير المدينة المشرقة صلوات الله على مشرفها (بخطه قدس سره)

والجدي بمجدها المنكب الايمن (متن)

غاية ارتفاعه وانحطاطه بمجدها المنكب الأيمن أي خلفه بذلك يتقدر تأخر الفجر وتقدم المغرب ولا يضاوت الحلال في الصحة أن يراد الاعتداليان معهما والأهم انتهى (قلت) هذا التنزيل تنبيهه جملة من عباراتهم (ففي النهاية) جبل الفجر على يده اليسرى والمغرب على يده اليمنى (وفي المبسوط) عبر بالمواردن (وفي الوسيلة) عبر هنا بالمخاذاة للمنكب وفي الجدي بخلف المنكب وفي كثير من العبارات التعبير بالموازاة (وفي فوائد الشرائع وحاشية الارتداد) ينبغي أن يراد بالمنكب الكتف بل في الأول يتمتع أرادة غيره انتهى وقد علمت ان نص الاكثر على أن المراد بالمنكب مجمع العضد والكتف كما يأتي أيضا هذا (وفي المقتنة والمراسم والتافع) ان هذه العلامات لأهل المشرق (قلت) لعل هذا موافق لقولهم انها لأهل العراق (وفي النهاية والسرار) انها للعراق وقارس وخراسان وخوزستان ومن والام (وعن ازالة العلة) انها للعراق وكل من ذكر فيها مضى قوله أن يوجه الى المقام والباب وليس منه قارس ولا خوزستان (قوله) قدس الله تعالى روحه (والجدي بمجدها المنكب الأيمن) هذه العلامة ذكرها القفاه كما في (المقاصد العلية وآيات الارديلي والمدارك وهي مشهورة كما في (الذكري والروض والمفاتيح) وهي أوثق العلامات كما صرح بذلك جمع كثير (وفي التذكرة ونهاية الاحكام والذكري وحواشي الشيد وجامع المقاصد وقوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية والتتبع وأرشاد الجعفرية والعزيزية والروض والمسالك وكشف اللثام وغيرها) تميد ذلك بما اذا كان في غاية الارتفاع والانخفاض (وفي مجمع البرهان والمدارك) ان ذلك هو المشهور وانما اشترط ذلك لكونه في تلك الحال على دائرة نصف الترامارة بالقطين وبقطة الجنوب والشمال فاذا كان القطب مسامتا لمضو من المصلي كان الجدي مسامتا له لكونهما على دائرة واحدة بخلاف ما لو كان منحرفا نحو المشرق والمغرب (وفي أكثر هذه الكتب المذكورة والمعتبر) ان اقرب الكواكب الى قلب العالم الشمالي نجم خفي لا يكاد يتركه الحديد البصري دور حوله كل يوم وليدة دورة لطيفة لا تكاد تدرى ويطلق على هذا النجم القطب مجازا لمجاورته القطب الحقيقي وهو علامة قبلة العراقي اذا جعله خلف منكبه الأيمن ويخطفه الجدي في العلامة عند ارتفاعه وعند انخفاضه (وفي كشف اللثام) انه لخفائه لم يحمل في الاخبار والفتاوى علامة عليه (وفي مجمع البرهان) عن خاله الذي قال فيه انه ماسح الزمان بمثله بعد الحق الطوسي ان هذا الشرط غير جيد لان الجدي في جميع أحواله اقرب الى القطب الحقيقي من ذلك النجم الخفي ولهذا كان أقل حركة منه كما يظهر بالانتحان وهذه الحركة الظاهرة انما هي لفرق قدرين فان حركته يسيرة جدا (وفي المدارك) انا اعتبرنا ذلك فوجدناه كما افاد وفي آيات المولى الارديلي) بعد ان قل ذلك عن خاله (قال) وأيضا شاهدت ذلك كما قال فظنرت وعلقت علامة ورأيت ان هذا النجم الصغير يتحرك كثيرا أو يقطع دائرة كبيرة وحركة الجدي كانت من ذلك النجم بكثير اذ رأيت كانه ما يتحرك من أول الليل الى نصفه تخفيا ثم يبين لي أن حركته قليلة وأيضا كلام أكثر الاصحاب خال عن نسبته قلبا وما رأيت الا في شرح الارتداد قشيش زين الدين رحمه الله تعالى انتهى (قلت) هذه التسمية رأيتها في (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري والتتبع وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والعزيزية والمقاصد العلية والمسالك وكشف اللثام

وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف (متن)

وشرح الشيخ نجيب الدين (وغيرها بل في (الروض) انه اشتهر اطلاقه على الكوكب المذكور حتى لا يكاد يعرف غيره هذا (وفي المنة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والنافع والسرائع والمنتهى والتحرير والدروس والبيان واللمعة والمفاتيح والكفاية) ترك تهديد الارتفاع والانخفاض كالكتاب وهو المنقول عن كتاب (ازاغة الله) واليه (يعيل شارح رسالة صاحب المعالم) وأكثر علاناً عبر بخلف المنكب وبعض عبر بالحذاء والمراد بالمنكب كما في (الصلح والقاموس وحاشية النافع والروض والمقاصد العلية وآيات الازديلي ومجمعه والمدارك وشرح رسالة صاحب المعالم) انه جمع عظم المضد والكشف بل في الآيات المذكور (١) ان كونه الكنف لا دليل عليه من القنة والشرح (وفي نهاية ابن الاثير) انه ما بين الكنف والنفق وهو الظاهر من (نهاية الاحكام والتقيح وجامع المقاصد وارشاد الجفرية) وأكثر الاصحاب ان الجدي مكبر وان أهل الهيئة يصرونه فرقاً بينه وبين البرج (وفي فوائد السرائع) نسبة تكبيره الى أهل اللغة وانكر (السحلي) في السرائر تصغيره كل الانكار واستدل على ذلك بوروده في النظم كذلك وانه سأل امام القنة ينداد فقال له لا يصغر (بيان) قد وردت بهذه السلامة دون غيرها أخبار (منها) خبر محمد عن أحدھا عليها السلام ضع الجدي في قنك وصل (ومنها) ما رواه الصدوق مرسلًا عن مولانا الصادق عليه السلام أقرف الكوكب الذي يقال له جدي فقال نعم قل لجدك بين يمينك واذا كنت في طريق الميخ فاجلس بين كتفك (ومنها) ما رواه العياشي في تفسيره عن النبي صلى الله عليه وآله أن النجم في قوله تعالى (وبالنجم هم يهتدون) الجدي لانه نجم لا يزول وعليه بناء الكفة وبه يهتدي أهل البر والبحر (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف) كما في (النافع والمعتبر وكتب المصنف والدروس والبيان) وفي (المنة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والسرائع والتقيح والمدارك والكفاية) على الحاجب الايمن بترك الطرف وترك ذكر ما يلي الانف (وفي السرائر) على طرف الحاجب الأيمن مما يلي الجبهة لکن في (المنة والنهاية والسرائر) التصغير على ان ذلك أول الزوال ولعل الحكم يختلف باختلاف هذه القيود كما يأتي لكن المتأخرين ربما يظهر منهم ان مأل العبارات واحد هذا (وفي جامع المقاصد وروض الجنان) ان هذا انما يكون علامة اذا استخرج الوقت غير استقبال قبله العراق (قلت) ولعله أثار الى ذلك في المتبر بقوله ومن حقق الوقت من أهل العراق جعل الشمس عند الزوال على طرف حاجبه الايمن مما يلي الانف انتهى ويمكن لإدارة ذلك من عبارة (المنة والنهاية والسرائر) قال في النهاية من علامتها انه اذا راعى زوال الشمس ثم استقبل عين الشمس بلا تأخير . فاذا رآھا على حاجبه الايمن في حال الزوال علم أنه مستقبل القبلة (ومثلها) عبارة السرائر (وكذا) المنة بملاحظة ما ذكره هنا وفي بحث الزوال وفي هذه الثلاثة النص على ان ذلك أول الزوال كما مر (وفي فوائد السرائع) ان هذه العلامة تقريبية (وفي الذكرى) ومنها الشمس وهي تكون متوسطة شتاء في قبله المصلي تقريباً وصيفاً مسامتة لرأسه (واعترض المحقق الثاني) وجمهور من تأخر عنه بأن مقتضى هذه العلامة استقبال قطة الجنوب لان

ويستحب لهم التياسر قليلاً الى يسار المصلي (متن)

الشمس عند الزوال تكون على دائرة نصف النهار المتصلة بتعطي الجنوب والشمال فكون حينئذ لمحتل قطعة الجنوب بين العينين فإذا زالت مالت الى طرف المحاجب الأيمن ثم جعلوها على أطراف العراق الغربية كسنتجار والموصل وما والاها (وفي كشف القاتم) ان أريد من هذه الصلاة ان الشمس تكون عند الزوال على المحاجب الأيمن فأنص عليه جماعة وأريد بقوله عند الزوال (أول الزوال) بورد عليهم ان الشمس أول الزوال إنما تزول عن محاذات القطب الجنوبي وحينئذ إنما تكون على المحاجب الأيمن لمن تكون قبله قطعة الجنوب وهو لا ليس كذلك والا لجعلوا الجدي بين الكتفين وإنما تصير الشمس على حاجبهم بعد الزوال بمدة فيجعل عليه كلام من لم ينص على أول الزوال ويوجه كلام من نص عليه بأنه علامة لبعض أهل العراق (كلوصل) والجدي لبعض آخر وأما عبارة الكتاب والتافع وشرحه وسائر كتب المص فيجوز أن يراد بها الطرف الأيمن من المحاجب الأيسر فيوافق الجدي انتهى وقد تقدم في مبحث الوقت ماله نفع في المقام (وعن توجه الى هذا الركن أيضاً أهل البصرة والبحرين والجامعة ولا هواز وخوزستان وفارس وسجستان) الى الصين ويتوجهون الى ما بين المغرب والجنوب أيضاً ولكنهم الى المغرب أميل منهم الى الجنوب كما في (ازاحة الغلة) قال وعلامتهم جعل النسر الطائر اذا طلع بين الكتفين والجدي اذا طلع على الحد الأيمن والشو إذا نزلت للعين بين عينيه والمشرق على أصل المنكب الأيمن والصباء على الأذن اليمنى والشمال على العين اليمنى والهدبور على الحد الأيسر والجنوب بين العينين (وعن) يتوجهون اليه من قبله أقرب الى المغرب من أولئك وهم أهل (السند والمند وملتان وكابل وقندهار وجزيرة سيلان) وما وراء ذلك وعلامتهم جعل بنات نض اذا طلعت على الحد الأيمن وكذا الجدي اذا ارتفع والريا اذا غابت على العين اليسرى وسيل اذا طلع خلف الأذن اليسرى والمشرق على البد اليمنى والصباء على صفحة الحد الأيمن والشمال مستقبل الوجه والهدبور على المنكب الأيسر والجنوب بين الكتفين انتهى (وقال الفاضل الهندسي) ولا أعرف من البلاد من قبله المغرب (قال) ومنهم من قبله ما بين المغرب والشمال وهم أهل (سومنان وسرنديب) وما في جهتها وهم يتوجهون الى جنبه هذا الركن الى الباقى وعلامتهم كون الجدي وبنات نض على الحد الأيمن (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويستحب لهم التياسر قليلاً الى يسار المصلي) هذا هو المشهور كما في (الذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد واارشاد الجغرافية وحاشية الارشاد وروض الجنان والمدارك والمغاتيح) وهو خيرة (الشرائع والتحرير والمختلف والذكرى وهو ظاهر (المصباح) حيث قال ويبيّن لأهل العراق أن يتياسروا قليلاً وليس على غيبرم ذلك ونقل ذلك عن (الجامع) ونسبه في التقيح الى (الشيخين) وتأتي عبارتهما (وفي كشف الرموز والتذكرة) الى (الشيخ) ثم قال ان في كشف الرموز الظاهر منه الوجوب انتهى (وفي المبسوط) يلزم أهل العراق الى آخره (وفي النهاية والغلاف والجل والوسيلة) على أهل العراق ان يياسروا قليلاً وظاهر هذه المبارات الوجوب وهو المنقول عن (الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبريل والشيخ أبي الفتوح الرازي) وفي (الخلاف) وظاهر تفسير أبي الفتوح الاجماع عليه ولم يعرف ذلك أحد من الفقهاء الا ما رواه أبو يوسف (عن حماد بن زيد) انه كل يقول ينبغي أن يتياسر عندنا بالبصرة وقد منع

جماعة كثيرون اجماع الخلاف في المنفعة أمر أهل العراق والجزيرة وقاصرو الجبال وخراسان أن يتياسروا في بلادهم عن ستمهم ليستظفروا بذلك (وفي المراسم) رسم لأهل العراق إلى آخرها في المنفعة ولم يرجع شيء في (نهاية الأحكام والديروس والبيان) ويظهر من النافع والمعتبر وكشف الرموز والتذكرة والمنتهى والتفتيح رد هذا الحكم من أصله وجوباً واستحباباً وهو ظاهر وصريح (السرايز وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والروض والمسالك وفوائد القواعد وأرشاد الجعفرية والمدارك والمفاتيح) بل في بعض هذه التصريح من المنع (١) بالوجوب والاستحباب كما نقل ذلك عن غير المحققين وأعرض عن ذكر هذا الحكم بالكعبة (الصدوق وأبو الصلاح وأبو المكارم) وغيرهم فقد ضفت دعوى الشهرة في الاستحباب فضلاً عن الاجماع في الوجوب إلا أن يدعي شهرة ذلك عند الرواة وقلة الحديث كما تشع به رواية المفضل بن عمر (يان) احتج الزادون لهذا الحكم بوجهين (أحدهما) أنه مبني على كون الحرم قبلة والالم يوجب التياسر اختلافه بيناً ويساراً وقد مر ضعه ومع التسليم إذا ردت علامة القبلة إليه فأدنى انحراف يؤدى إلى الخروج عنه كما يشهد به الحسن (الثاني) أن غير التياسر أن كان مستقبلاً كان التياسر عن القبلة والا كان المبرعته بالتياسر هو القبلة فلامعنى له (ويجيب عنهما) بأن التياسر عن العلامة المنصوبة لقبلته أو عن الحاربي لكونها على وفق العلامة فالمنع أن العلامة قريبة لا تحقيقية فإذا أريد التحقيق لزم التياسر أو استحبابه وإنما أطلعت في أخابهم عليهم السلام لم السامع بالمراد بإشارة أو غيرها أو لتوسع في القبلة وجواز اكتفاء أكثر الناس بالسمت وإنما أوجبه اختلاف جهتي الحرم لما عرفت من أن الخارج لا يجهزه التوجه إلى غيره لعدم علمه بتوجهه عن سمت الكعبة حيث لا تكون قبلته الحرم وهذا الجواب جاز على القول بأن البعيد قبلته الحرم وعلى القول الآخر من دونه تفاوت (ويؤيد) هذا الجواب ما حكاه عن بعض مامري (الفاضل الهندى) من أن قبلة الكوفة وبغداد الركن الشامي والعراقي بل قد فصل منه جواب ثان فارجع إليه وليلاحظ (وقال المحقق) في الجواب عن الإيراد الثاني في رسالته التي ألتها بإشارة أفضل المحققين نصير الملة والدين وقد قلنا من أولها إلى آخرها (أبو الباس في المذهب البارع) ما (حاصله) أن الحكم مبني على القول بأن البعيد قبلته الحرم وأن التياسر عن تلك الجهة المحصلة المتأبلة لوجه المصلي حال استعمال تلك العلامات المنصوبة لذلك استظهار في مقابلة الحرم لأن قدر الحرم عن يمين الكعبة يسير وعن يسارها متمم كما دلت عليه الرواية التي استند إليها الأصحاب في ذلك (وهذا حاصل الرسالة) من أولها إلى آخرها (ونقل في المذهب) عن بعض الأصحاب بأنه أجاب بمنع المحصر (قال) لأن حاصل السؤال أن التياسر أمال القبلة فيكون واجباً لاستحباباً وأما عنها فيكون حراماً والجواب منع المحصر بل التياسر فيها وجاز اختصاص بعض جهات القبلة بمزيد الفضيلة على بعض أو حصول الاستظهار بالتوسط بسبب الانحراف انتهى (وقال الأستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسه) يجوز أن يكون الأمر بالتياسر لأهل العراق لأن قبلة مسجد الكوفة شيامة والقبلة منعت عن التصريح بذلك فوردت الأخبار منبهة على ذلك بأحسن وجه انتهى (فتأمل) فيه هذا (والأخبار) الواردة في ذلك خبر المفضل بن عمر وغيره علي بن محمد المرفوع وماروي عن الرضا عليه السلام والكل معلة بأن الحرم عن يمين الكعبة أربعة أميال وعن يسارها ثمانية أميال كما تقدمت الإشارة

والشامي لأهل الشام وعلامتهم جعل بنات النعش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى والجدي خلف الكتف اليسرى اذا طلع ومنيب سبيل على العين اليمنى وطلوعه بين المينين (متن)

اليه فيما مضى (قوله) قدس الله تعالى روحه (والشامي لأهل الشام وعلامتهم جعل بنات النعش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى) كما في (ازالة الالة) على ما نقل (والوسيلة) وكتب المصنف والدروس والبيان والذكرى وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والجفرية وأرشادها وروض الجنان وفوائد القواعد والمفاتيح وغيرها) والمراد بغيوبتها غاية انقطاعها الى جهة المغرب كما (في جامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجفرية وروض الجنان والمقاصد العلية) وفي (حواشي الشهيد) حال مجاورتها البحر (وفي فوائد القواعد والمقاصد العلية) المراد بغيوبتها ميلها عن دائرة نصف النهار لا النسيبة المتعارفة وهو نهاية انقطاعها وخفائها في الافق على تقديره لانها حينئذ تبيل عن قبة الشامي وعن مسامته الأذن كما لا يخفى انتهى والذي يراد بجملة خلف الأذن اليمنى أما الموضع الذي تدنو فيه من الغروب أو وسطها تقريباً كما (في جامع المقاصد) وفي (روض الجنان والمقاصد العلية) جعل كل واحدة منها حال غيابها خلف الأذن لا اختلاف وقت مغيبها (وفي كشف الثام) جعل كل من بنات نعش حال غيوبتها انتهى وهي سبعة كواكب أربعة نعش وثلاثة بنات (قوله) قدس الله تعالى روحه (والجدي خلف الكتف اليسرى اذا طلع) كالمى الكتف المذكورة مع زيادة (الالة والروضة) لكن في (البيان والالة والجفرية وأرشادها) خلف المنكب (وفي حاشية الارشاد) المراد بالكتف المنكب وعلى هذا يكون انحراف الشامي عن نقطة الجنوب مشرقاً بقدر انحراف الرائي مغرباً وعلى الاول أى جملة خلف الكتف يكون انحراف الشامي أقل من انحراف الرائي المتوسط العراق وهذا هو الحق الموافق للقواعد كالمى الروض والروضة والمقاصد العلية (قلت) أيضاً ذلك أن ما بين نقطة الجنوب وقطة المشرق تسعين جزءاً وبينها وبين قطة المغرب تسعين جزءاً أيضاً وانحراف الشامي نحو المشرق أحدى وثلاثون جزءاً من التسعين جزءاً وانحراف العراقي نحو المغرب ثلثة وثلاثون فينقص الشامي عن العراقي جزئين لان الكتف أقرب الى ما بين الكتفين من المنكب فيتناول بهما الانحراف وهذا بناء على المعنى المشهور في المنكب وعلى المعنى الآخر تتفق البارات (وليل) أنه لا يحكم بهذه العلامات لاطراف الشام الشرقية المجاورة للعراق بل يحتاج في ذلك الى فضل اجتهد ونظر في تلك الحدود (والمراد) بطولع الجدي في العبارة ارتفاعه مجازاً لمكان القرينة لانه لا يقرب ووجه الجواز في هذا المجاز أنه انما يكون علامة عند استقامته فكأنه وقت وجوده (قوله) قدس الله تعالى روحه (ومنيب سبيل على العين اليمنى وطلوعه بين المينين) كما في الكتف المذكورة لكنه في (الالة أطلق جعل سبيل بين المينين من دون تعرض لذكر طلوعه ولا منيبه والمراد بطولعه أول ما يبدو كما صرح به (ثاني المحققين والشهيدين وغيرها) وفي (الحواشي) المنسوبة الى الشهيد أن المراد به الانتهاء في الصعود (وفي جامع المقاصد وروض الجنات) انه غلط فاحش من جهة اللفظ والمعنى (أما الاول فلانه لا فرق على التجوز (وأما الثاني) فلأنه اذا طلع يكون منحرفاً عن نقطة الجنوب الى جانب المشرق وكما أخذ في الارتفاع مال الى المغرب فيكون مغرباً عن قبة الشامي (وأما) منيب سبيل في (فوائد القواعد) أنه ان اعتبر بالمعنى المنير في غيوبة بنات نعش خالف غيره من العلامات لانه جملة حينئذ على العين اليمنى يوجب استقبال نقطة الجنوب وهو

والصبا على الخلد الأيسر والشمال على الكتف اليمين والشرقي لأهل المغرب وعلامتهم جعل
الثرى على اليمين واليموق على اليسار والجدي على صفة الخلد الأيسر (متن)

لا يطاق قبة الشامي أيضاً لأنها مائة منها نحو المشرق وإن اعتبرت غيوبة المقابلة لطولوه وهونها
انحطاطه نحو المغرب وخفائه أو قر به خرج من مسامحة العين خصوصاً مع مراعاة طلوعه بين العيين فإن
المراد به أول بروزه عن الاتق في الأرض الممتدة في بلاد الشام ليطابق سمت قبلتها انتهى (وقد يقال)
أن المراد بعينه إذا بلغ نصف النهار لأن وقت غيوبه إذا بلغ نصف النهار فيكون بين كتيبي بيني
وعلى العين اليمنى الشامي (قوله) قدس الله تعالى روحه (والصبا على الخلد الأيسر والشمال على الكتف
الأيمن) كما في (إزاحة الة) على ما نقل (والوسيلة والتحرير والمنتهى والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام
والذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والروض) وهذه علامة ضعيفة كما نص عليه (الشيدان
والحق الثاني) لا يقال (إذا لم يهب الرياح صلت بذلك جهة القبلة فلا يستد بالرياح حينئذ ولا لم تغد شيئاً
(لا يهب) بأنه قد تم الرياح بعلامات أخرى قرآن تنضم اليها مثل نومها وشدة بردها وأثرها على السحاب
والطر وأضداد ذلك إلا أن اتفق ما يميزها بحيث يوثق به قليل فمن كانت علامة ضعيفة والصبا مهبها
ما بين مطلع الشمس إلى الجدي كما نص عليه جماعة (وفي كشف الثام) أنه ما بين المشرق إلى الجدي
ويقال إن مبداء من المشرق وإن مهب الشمال من الجدي إلى مغرب الاعتدال (وقال في الذكرى)
إن الصبا قد تم على ظهر المعلى بالبراق والشام (وقد يقال) أن مبداء هبوبها من مطلع الشمس بجعله الشامي على
الخد الأيسر (قال) والشمال من الجدي إلى مغرب الشمس في الاعتدال ونحو إلى مهب الجنوب فإن الجنوب
تتألى مهب الشمال ويجعلها الشامي على الكتف اليمنى (والذبور) من مغرب الشمس إلى سبيل وهي مقابلة
لصبا وتكون على صفة وجه المعلى اليمنى (وهذه) العلامات تقارب فيما أهل البراق والشام لاتساع
زوايا الرياح انتهى (وزاد أبو الفضل بن جبريل) فياقل جعل المشرق على العين اليسرى والذبور على
صفة الخلد الأيمن والجنوب مستقبل الوجه وذكر أنها علامات لسفان ويقع المدينة ودمشق وحلب
وحصص وحماه وأريد وأمدوميا فارقين واقلد إلى الروم وسواة وحوران إلى مدين شبيب وإلى الطور
وتبوك والمدار وبيت المقدس وبلاد الساحل كلها وإن قبلتهم من الميزاب إلى الزكن الشامي وإن
التوجه من ماله وسيساط والجزيرة إلى الموصل وما وراء ذلك من بلاد أذربيجان والأبواب إلى
حيث يقابل الزكن الشامي إلى نحو المقام وعلامتهم جعل نبات نقش خلف الأذن اليسرى وسبيل
إذا نزل للمنيب بين العينين والجدي إذا طلع بين الكتفين والمشرق على اليد اليسرى والمغرب على
اليمنى واليموق إذا طلع خلف الأذن اليسرى والشمال على صفة الخلد الأيمن والذبور على العين اليمنى
والجنوب على العين اليسرى (قوله) قدس الله تعالى روحه (والشرقي لأهل المغرب وعلامتهم
جعل الثرى على اليمين واليموق على اليسار والجدي على صفة الخلد الأيسر) كما في (الوسيلة والمنتهى
ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والبيان والدروس والجعفرية والمغانيح) وفي (إزاحة الة) والذكرى
وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجعفرية والروض وكشف الثام) تقييد الجدي بحال
واليموق بحال طلوعها (وفي الذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والروض) تقييد الجدي بحال
استقامته (وفي كشف الثام) إن الجدي أينما كان لا إذا ارتفع أو انخفض خاصة واقصر في (الة)

والجاني لاهل اليمن وعلامتهم جبل الجدي وقت طلوعه بين العنين وسيل وقت غيوبته بين الكتفين ومهب الجنوب على مرجع الكتف اليمنى (متن)

والافقية) على الاولين من دون قيد بطولهما (وفي الروض والروضة المقاصد الالية) أن المراد بالمغرب بعض أهل المغرب كالخيشة والثوبة لا المغرب المشهور وأما المغرب المشهور في زماننا كقرطبة وزوارة ونونس وقبرون وطرابلس قبلته تقرب من قطعة المشرق وبعضها تبيل عنه نحو الجنوب يسيراً انتهى (والمراد بالركن الغربي الثاني ركني جدار الشامي (وفي المقاصد الالية) أن عدم مقابلة الرائي للغربي هو النطق فان العلامة الموضوعة للغربي تقتضي كون المغربي المبحوث عنه مستقبلاً فخص الركن الغربي لأن أركان الكعبة موضوعة على الأهوية الاربعة على الجهات فيكون الركن العراقي من جهة الصبا كما أن الغربي على الديور وحيث فكون جهة الغربي المذكور مقابلة لركن العراقي وأهل العراق توجيهم ليس الى قس ركنهم بل الى باب الكعبة فذلك كان انهم افرهم من أهل المغرب يسيراً انتهى (وعن أبي الفضل بن جرير) أن أهل المغرب أيضاً يحملون الشوكة اذا غابت بين الكتفين والمشرق بين العنين والصبا على العين اليسرى والجنوب على اليمنى والديور على المكب الأيمن (وذكر) أنهاعلامات لصعيد الاعلام من بلاد مصر وبلاد الحبشة والثوبة والبجة والزعارة والدمانس والتكرور والزليع وما وراها من بلاد السودان وأنهم يتوجهون الى حيث يقابل ما بين الركن الغربي واليمني وأن بلاد مصر والاسكندرية والقبرون الى تاهرت الى البربر الى السوس الأقصى وإلى الروم وإلى البحر الاسود يتوجهون الى ما بين الغربي والميزاب وعلامتهم جبل الصليب اذا طلع بين العنين وبنات نض اذا غابت بين الكتفين والجدي اذا طلع على الأذن اليسرى والصبا على المكب الأيسر والشمال بين العنين والديور على اليد اليمنى والجنوب على العين اليسرى انتهى (والبيوت) نجم مضي على بين الثريا وبينها من البداهة قريب من الرمح يطلع بطول الثريا ويغرب بزوياً (قوله) قدس الله تعالى روحه (واليمني لاهل اليمن وعلامتهم جبل الجدي وقت طلوعه بين العنين وسيل وقت غيوبته بين الكتفين ومهب الجنوب على مرجع الكتف الأيمن) كما في (ازاحة العتق) على ما نقل (والوسيلة) أو تتركب المصنف والمدرس) وأقصر جماعة على الصلادين الاولين (وفي فوائد القواعد) هاتان الصلادتان متضادتان لأن جبل الجدي طالعاً بين العنين يوجب استقبال نقطة الشمال فكون قطعة الجنوب بين الكتفين وسيل إنما يكون حيثئذ بين الكتفين اذا كان في غاية ارتفاعه ليكون على دائرة نصف النهار المارة بتقطين الجنوب والشمال فإذا غاب سيل بل مال عن غاية ارتفاعه خرج من مسامتة الجدي طالعاً ولم يكن حيثئذ بين الكتفين (ثم قال) والتحقق أن بلاد اليمن بعضها يناسب العلامة الأولى كدند وما والاها لمقاربتها لمكة في الطول وقصاتها عنها في الرض وهي مقابلة لبعض جهات العراق وبعضها يناسب العلامة الثانية اذا أخذ الغيب بمعناه المتعارف وهو ما قابل الطلوع وهو صماء وما والاها لأنه مقابل الشامي أما اطلاق الصلادين واطلاق مقابلة اليمني للشامي أو لعراقي كما صنع بعضهم فليس بمجيد انتهى ونحوه ما في (الروض والروضة والمقاصد الالية) وفي (اللغة والافقية والجغرافية) أن اليمنى مقابل للشامي ولأزم المقابلة أن أهل اليمن يحملون سيلاً طالعاً بين الكتفين مقابل جبل الشامي في بين العنين وأنهم يحملون الجدي عكازاً لأنهم يسمون بمجت

(المطلب الثاني) المستقبل له يجب الاستقبال في فرائض الصلاة مع القدرة وفي

التدب قولان (من)

يكون مقابلاً للركب الأيسر فإن مقابل اليمين يكون إلى مقدم اليمين وجعل الجدي بين
اليمين وسيلاطالما بين الكتفين يقتضي كون اليمين مقابلاً للعراقي في الجملة لأن جبل المغرب والمشرق
على اليمين والأيسر يقتضي كون الجدي حال ارتفاعه على دائرة نصف النهار فيوافق جبل اليمين
(له ظ) بين اليمين وكذا جعله غائباً بين الكتفين يوافق جبل الجدي للعراقي خلف المنكب الأيمن
فقد حصلت المقابلة العراقية في الجملة وليست للشامي بوجه كذا ذكرنا قلعة الشيد الثاني وقد سمعت
ماحقه في فوائد القواعد وغيره (قلت) قد يقال إن لازم المقابلة المذكورة في اللغة والافنية والجغرافية
أنهم يحملون الجدي طالماً بين اليمين أي عند طلوعه وسيلاً غائباً بين الكتفين بناءً على اعتبار التقابل
في الوصفين فيوافق ما في الكتاب وما واقعه ويندفع اعتراض الروضة عن اللغة لأن الشامي يحمل الجدي
في غاية ارتفاعه على الكتف اليسرى فاليمين عند انخفاضه وقت طلوعه بين اليمين والشامي يحمل سيلاً
عند أول بروزه بين اليمين فاليمين يحمله عند منيه بين الكتفين فقدم التقابل في الوصفين فليحفظ ذلك
(وفي جامع المقاصد) قد يقال إن أهل الشام يحملون الجدي على المنكب الأيسر وهم في مقابلة أهل اليمن فكيف
يحمله أهل اليمن بين اليمين (وبما يجب) بأن أهل الشام يستقبلون الميزاب إلى اليمين والشامي وأهل اليمن يستقبلون
المستجار والركن الباقى فينتهم انحراف يسير من المقابلة (وفي أو شاد الجغرافية) أن اليمين يحمل الجدي مقابل
المنكب الأيمن وغيره نباتات تقابل اليمين اليسرى ومطلع سبيل بين الكتفين ويخصل في حدود اليمن
(صداد خ ل) وصنعا وعدن ومكان وزيد (وعن أبي الفضل) شاذان أنه زاد اليمين جبل
المشرق على الأذن اليمنى والصبا على صفحة الخد الأيمن والشال على اليمن اليسرى والبربر على
المنكب الأيسر وذكر أنها علامات تعيين واليمن والنهائم وصعدة وصنعا وعدن إلى حضر موت
وكذلك إلى البحر الأسود وأنهم يتوجهون إلى المستجار والركن الباقى

المطلب الثاني في المستقبل له

٢ قوله (قدس الله تعالى روحه) يجب الاستقبال في فرائض الصلاة مع القدرة (بأجماع كل أهل
الاسلام كما في موضع من (المنتهى) وفي موضع آخر منه لأنهم خلافاً بين أهل العلم في وجوب
الاستقبال في الفرائض أدأ وقضاه مع التمكن . والى المذراشعي وقد نقل جماعة الإجماع على ذلك
بل هو ضروري (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي التدب قولان) المشهور كما في (غاية المراد
وكتف الثم) أنه يجب الاستقبال في النافذة يسمى أنه شرط فيها وهو مذهب الأكابر كما في (غاية
المراد) أيضاً وبه صرح في كتب جميع الأصحاب إلا ما نقله والمخالفة إنما هو (ابن حزم) في الوسيلة
والحق في الشرائع والمصنف في الإرشاد والتلخيص وأبو العباس في المذهب البارع والموجز الحاردي
وكشف لاتباس صابري والمولى الأردبيلي في مجمع البرهان حيث حكوا ظهوراً من بعض وتصريحاً
من آخرين بعدم وجوب الاستقبال فيها مطلقاً إلا أنه أفضل ونسبه في (التكري) في مكان المصلي
إلى كبر من الأصحاب ويمكن تأويله بالبعد وربما نقل ذلك أيضاً (عن علم الهدى) في آيات المولى
الأردبيلي (أنه يهضم من سائر التفاسير أن قوله تعالى (أتيتوا فم وجه الله) مخصوص بالنافذة مطلقاً

أو حالة السفر انتهى وقتل جماعة من أصحابنا منهم (الحق) أن القل مستفيض في أنما في النافذة وقد يصلي عدم الاشتراط كلام الشيخ في (الخلاف) حيث حرم الفريضة في الكعبة للاستدبار واستحب التنفل فيها ذكر ذلك في غاية المراد (واختلف) مسترطوه فيها فيما يستثنى من ذلك في (المتن) واختلف ونهاية الاحكام والذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميوسي وفوائد القواعد والمسالك والمدارك والفتاوى) استثناء الركوب والمشى سفرًا وحضرًا وقد يظهر ذلك من (حاشية المدارك) وربما ظهر من (غاية المراد وروض الجنان) الميل اليه ونسبه في (الكفاية) الى جماعة من الاصحاب ولم يرجع تبيينًا (وفي المختلف وغاية اراد) عن الشيخ استثناء الركوب والمشى سفرًا وحضرًا أيضًا وهو الذي فهمه الحق الثاني من الشيخ أيضًا ورد في كشف التام بأن الذي وجدناه في كتب الشيخ جواز التنفل راكبًا وماتيًا سفرًا وحضرًا (قلت) قال الشيخ في (الخلاف) بعد أن نقل الاجماع على جواز صلوة النافلة على الراحة في غير السفر (مسئلة) اذا صلى على اراحة نافذة لا يلزمه أن يتوجه الى جهة سيرها بل يتجه كيف شاء لعموم الآية والاخبار وقال الشافعي اذا لم يستقبل القبلة ولا جهة سيرها بطلت صلواته انتهى وكلامه هذا ان حل على حالة الابتداء وغيره وافق ما نقله عنه في (المختلف) من استثناء الركوب سفرًا وحضرًا وإن حل على ما عدا الابتداء بقرينة ما سلف له قبل ذلك من أنه يستقبل أولاً بتكبيره الاحرام خالف ما نقل عنه في المختلف ونحو ما في (الخلاف) ما في (البسوط) حيث قال وأما النوافل فلا بأس أن يصلها على الراحة في حال الاختيار وكذلك حال المشى ويستقبل القبلة فان لم يمكنه استقبال بتكبيره الاحرام القبلة والباقي يصلي الى حيث تسير الراحة ويتوجه اليه في مشيه فان كان راكبًا منفردًا وأمكنه أن يتوجه الى القبلة كان ذلك هو الافضل فان لم يفعل لم يكن عليه شيء لان الاخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها هذا اذا لم يتمكن في حال كونه راكبًا من استقبال القبلة فان تمكن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل انتهى وهذه العبارة قابلة لما قل في المختلف (قائل) (وفي النهاية والناظر) استثناء السفر (وفي المصباح) استثناء ركوب الراحة واشتراط الاحرام مستقبلًا (وفي الخلاف) في موضع آخر منه (كالذكرى) استثناء السفر على الراحة أو ماشيًا بعد الاحرام مستقبلًا وقد يظهر ذلك من (المعتبر) وفيه وفي (الخلاف) والمتنعي والذكرى) الاجماع على عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير وفي (الجل كالتحرير) استثناء ركوب الراحة وهذا يعم السفر والحضر وان كان في الاول أظهر (وفي جل العلم والعمل والمراسم) استثناء السفر مع النص هل أن الاولى أن يحرم مستقبلًا (وفي البيان) كما قل عن (علي بن بابويه) استثناء الركوب (وفي الدروس) كما قل (عن الصدوق) استثناء الركوب في سفينة أو جمل (ومن الحسن) استثناء السفر والحرب (ومن الجامع استثناء المشى مطلقًا بعد الاستقبال بأولها) وفيه أيضًا وفي السرائر) استثناء السفر مع الاحرام بالتكبير مستقبلًا (ومن ابن مهابه) استثناء ركوب سفينة أو راحة بعد الاستقبال بالتحريم (وفي الايضاح) استثناء الركوب في سفر القصر حال السير ثم قال أن في وجوب الاستقبال بتكبيره الاحرام خلافاً قد صارت عبارات الاصحاب في الاستثناء على اثني عشر نحوًا وتداخل بعض منها في بعض آخر ممكن (قائل) (في بيان) حجة القول بعدم الاشتراط مطلقًا بعدم الاصل (ما استفاض) من الاخبار بأن قوله تعالى (أينما تولوا فثم وجهه) الله وارد في النوافل (واستحب)

التنكر في الكسبة مع النهي عن الفريضة للاستدبار كما مر (وكلام) دل على عدم اشتراطه لولا كيب
والماشي من غير ضرورة للاشتراك في الاخبار وأولية صلاة المستقر بالصحة لاستقراره ويجوز فعل
النافقة مضطجاً بغير القبلة (قالوا) ولا تدل آية التوجه على اشتراط القبلة في النوافل للصحيح الناطق بأن
ذلك في الفريضة (وعلهم) دائماً صلوات الله عليهم النافقة على القبلة لم يثبت ولو ثبت لم يوجب ذلك
لمواضعهم على الاستحباب فلا تأسي فإن ذلك بعد العلم بالوجه وهو متصف بيقيني التأسي (وعلهم)
مع القرية بعيد الاستحباب وبدونه الإباحة (ولم يثبت) قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي
في المندوبات أيضاً (قلت) وقد يجيئون عما ورد في صحيح زيارته من أنه لا صلوة الا الى القبلة بأن
الظاهر من آخر الخبر أن ذلك في الفريضة (ومثله صحيحه الآخر) الذي فيه لا قلب وجهك فتفسد
صلواتك لان آخره كالصريح بأن ذلك في الفريضة (ويجيب) بأن الاصل في الصلوة الاستقبال لقوله
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي الشامل للفريضة والنافقة وعلى المحصر المليل (ثم) أن
الصلوة اسم للصحيحة فاشك في شرطية فهو شرط فلا محل للاصل كما قرر في محله (ونعرج) الفريضة
في الكسبة للاستدبار ان سلم فأما يعلى جواز استدبار بعض القبلة كما هو ظاهر (وما استفاض) في
معنى الآية يجوز أن يكون لجواز الاستدبار في النوافل لأدنى حاجة فيخلص بالسائر في حاجة ركباً
وماشياً وبه يفتقر عن المستقر (والمضطجع) مستجبل قبله ولا نسلم جواز الصلوة ان كان في اضطراره
مستدبر القبلة اختياراً (وقد تقرر) أن ما يقع يائناً للمجبل يجب مراعاته اذا كان مستعدداً لا يقطع
بمخروجه عن كونه بقاءً ولا ريب أن قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي نص في بيان الصلوة
وأنه مجل أو كما لمجمل فإذا استقبل علنا ان ذلك شرط ولو كانت صحيحة بغير القبلة اختياراً لصدور
ذلك بمقتضى العادة عنه صلى الله عليه وآله أو من أحد المحجج صلوات الله عليهم وقتل البنا كما مر
مثل ذلك في وجوب البدة بالأعلى في غسل الوجه - فليتأمل - (ثم) أنه قد قال جماعة أنه اذا لم يعلم
الوجه يجب التأسي لورود الامر بالاتباع مطلقاً. فأمل - (واما المشركون) فقد احتجوا بالتأسي وقوله
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي اذا لم يهد أنه صلى الله عليه وآله صلى نافقة الى غير القبلة
مستقراً الى الارض (وقوله تعالى) وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وهو عام خرج منه ما جمع على
عدم وجوب الاستقبال فيه (وأنه) هو الفارق بين المسلم والكافر (والصلوة) على غير القبلة علامة
الكفر فيجب اجتنابها (ومفهوم قول الصادق عليه السلام) كما في تفسير علي بن ابراهيم في قوله تعالى
(فانبا تولوا فم وجهه الله) أنها نزلت في صلوة النافقة فصلها حيث توجهت اذا كنت في سفر (وقوله) عليه
عليه السلام كما في الفتية والصادقين عليهما السلام كما في المجمع في الآية هذا في النوافل خاصة في حال
السفر (وما في مسائل علي بن جعفر) أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يلتفت في صلواته هل يقطع
ذلك صلواته فقال اذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه قد قطع صلواته وان كانت نافقة لم يقطع
ذلك صلواته ولكن لا يهود (مضافاً) الى ما مر من صحيح زيارته (وحجة) استثناء الراكب في المحضر
بعد اجماع الخلاف خبر عبد الرحمن بن الحجاج وفي المحضر (١) بعد اجماع الخلاف) ايضاً (والمعتبر)
والمتنهي (والذكرى) خبر الحلبي والكرخي (وفي كشف الغمام) ان الشيخ قل الاجماع على استثناء
الماشي في السفر ايضاً ولم أجده ذكر ذلك (ودليل) استثناء الماشي في السفر قول الصادق عليه السلام
(١) كذا في نسخة الأصل والصراف أبدال السفر بالحضر في هذه النقطة أو التي قبلها فليراجع (مصححة)

في صحيح ابن عمار لا بأس أن يصلي الرجل صلوة الليل في السفر وهو عشي ولا بأس أن فاتته صلوة الليل أن يقضيا بالنهار وهو عشي يتوجه الى القبلة ثم عشي وقرأ فإذا أراد أن يركع حول وجهه الى القبلة وركع وسجد ثم مشى وهذا قد دل أيضا على الاستقبال بالركوع والسجود ولم يشترطه أصحابنا وإنما اشترطه الشافعي ودل أيضا على الاستقبال بالتحريمة كصحيح عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك برك (ودليل) استثناء الماضي في الحضر بدون استقبال حتى في تكبيرة الاحرام يأتي انشاء الله تعالى (ودليل) من لم يشترط الاستقبال في التحريمة خير الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الرجل يصلي وهو عشي تطوعا قال نعم وهذا الخبر ذكره في (المعتبر والمعتبرين) وغاية المراد وجامع المقاصد قال في المستبر هذا الخبر رواه البرزق عن حماد عن الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام (ثم قال) في المعتبر قال البرزق وسمنه أنا من الحسين بن المختار (قلت) وهذا الخبر لم يذكره صاحب الوافي في الباب الذي عقده في المقام ووجه الغلاة أنه عليه السلام لم يستفصل وربما استدلل عليه بالأصل وعموم الأخبار الأول ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى (وتفصيل البحث) يتم برسم سائل (الأولى) أن صريح (الصيرفي) وظاهر (المصنف) في جملة من كبه وجماعة أن قبة الرأب رخصة طريقه ومقصده وقد يظهر ذلك من (المبسوط والسرائر) وقد تقدمت عبارة المبسوط وتأتي عبارة السرائر وصريح الشهيد في (اليان) ورسالة علي بن بابويه (عليه السلام) على ما نقله وله أن قبلته كذلك رأس دابته حيث ما توجهت وبين القولين (الموم والخصوص من وجه) وان منع ذلك (فالمسوم والخصوص المطلق) فالفرق بينهما واضح وان غلب انفرادها لكنه ليس بذلك البعيد (وفي الخلاف) اذا صلي النافلة على الراحة لا يلزمه ان يتوجه الى جهة سيرها بل يتوجه كيف شاء لمسوم الأخبار وقد عرفت أن هذه البارات حاملة منين ونحوه ما في (الذكرى) حيث قال اذا لم يمكنه القبلة في النافلة قبلته (طريقه) استحباباً (الثانية) هل يجوز لأركب أن يسدل الى غير قبلته بعد توجهه اليها رأس دابته كانت قبلته أو طريقة على اختلاف الرايين أو القبلة فقط أو هي مع أحدها أو هن أم الاحتمال بل قولان أظهرهما الأول (قال في التحرير والتنقيح) قبة المصلي على الراحة حيث توجهت فلو عدل فان كان الى القبلة جازاجاً وان كان الى غيرها فلا قرب الجواز (وفي نهاية الاحكام) في موضعين لو حرف وجه دابته عن الطريق عدلاً لا يطل صلواته وقربه في (التذكرة) وقال في (اليان) قبلته رأس دابته فلو عدل عنها (عنه خ ل) جاز وهذه صريحة في جواز الفرض الأول ظاهرة في البواني ما عد الطريق وحده بل غير اية عنه على بعض الوجوه كما مر (وفي جامع المقاصد) وحرف الدابة عدلاً كالواضحة وهذا الاطلاق كما يشمل الامور الثلاثة المتوسطة كان في بعضها أظهر يشمل ما اذا كانت واقفة على جهة المقصد وغيره (وفي السرائر) يجوز أن يصلي النافلة على الراحة أينما توجهت بعد أن يكون مستقبلاً القبلة بتكبير الاحرام وهذا نص في جواز المدول لكن من قبله الى قبلته أخرى كما يأتي ومنها عبارة (المبسوط) وقد سمعنا وقد يظهر من (نهاية الاحكام) وكشف الالتباس اختيار القول الثاني حيث قال المصلي لا بد أن يستمر على جهة واحدة لا يتشوش فكره وجعلت الجهة التي يصلي اليها اختيار الكعبة لشرفها فإذا عدل عنها لفرورة السير وجب التزام الجهة الواحدة ثم الطريق لا يستمر على جهة فلا بد فيه من معاطف يمنة ويسرة فيتمه

كيف كان لمطاعة اتقى وقد سمعت ما قلنا سابقاً من نهاية الأحكام وإنما نسبنا إلى ظاهرها لأنها ذكر ذلك في الفريضة إذا سافت على الراحة لكنه بإطلاقة شامل للنافذة وهو ظاهر كل من قال يتوجه إلى حيث توجهت دابته كما في النهاية وغيرها - قائل - (قلت) قد استشكل المصنف في موضع من نهاية الأحكام في وجوب التزام صوب الطريق في الفريضة إذا سافت على الراحة (ويدل) على القول لا ول (قول الكاظم عليه السلام) أن كانت قافلة والتفت إلى خلفه لا يقطع ذلك صلواته ولكن لا يعود، قوله لا يعود يحتمل أمرين (وقول الرضا عليه السلام) في صحيح التميمي إذا كنت على غير القبلة تسبق القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب برك (وقول الصادق عليه السلام) في حسن ابن عمار أو صحيحاً أو موته يتوجه إلى القبلة ثم يمشي ويقرا فإذا أراد أن يركع حول وجهه إلى القبلة ولا قائل بالفصل بين الراكب والمشي (وعدم) الاستئصال في صحيح حماد بن عثمان في الرجل يصلي النافلة على دابته في الأمصار ونحو ذلك من الأخبار المتضافرة (وقد يستدل الثاني) قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي على ما في (التهذيب) حيث كان متوجهاً وقوله عليه السلام تكبر حيناً تكون متوجهاً على ما في (الكافي) وصحيح السعدي على ما في (الفقيه) يشير إلى ذلك (ومثله) صحيح صفوان كان أبو عبد الله عليه السلام يصلي على راحلته أينما توجهت به (وهذا القول) أو الاحتمال أوفق بالاعتبار كما أن الأول أظهر من الأخبار (المسئلة الثالثة) هل يجوز للراكب أن يصلي ابتداءً إلى غير القبلة بمعاينتها المتقدمة أم لا ويصور ذلك فيما إذا كان طريقه ومقصده جهة الكعبة ورأس دابته متوجه إليها أيضاً فيركب هو إلى غير جهة رأس الدابة الأظهر الجواز (وهو) ظاهر كل من استثنى من اشتراط التوجه إلى الكعبة الركوب والمشي حضراً وسقراً من دون أن ينص أو يظهر منه أن قبلته حينئذ رأس دابته أو مقصده وطريقه (بل) هو ظاهر كل من لم يشترط في الراكب أو الماشي أو فيها الاستقبال بالتحريم ثم يسكت من دون بيان أن قبله حينئذ رأس دابته أو طريقه وهم جماعة منهم (الحسن والصدوقان والشيخ في الجمل) بل (وعلم الهدى وأبو يعلى في جمل العلم والمروم) بل هو صريح عبارة (الخلاف) في أحد وجهيهما وكذا (الذكرى) وقد سمعت عبارتهما وقد عرفت أن جماعة على عدم اشتراط الاستقبال في النافلة حالة الاستقرار (ويدل) على حكم هذه المسئلة (ما استفاضت به الأخبار بأن قوله تعالى (أينما تولوا فثم وجه الله) في أنوافل (وقول الصادق عليه السلام) حيث كان متوجهاً (وقوله عليه السلام) حيث ما تكون متوجهاً ولم يقل حيث دابته لكن قوله بده وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً ينافيه (قائل) (وقوله عليه السلام) لا بأس أن يصلي على دابته في الأمصار حيث لم يبين كيفية ركوعه (ومثله قوله عليه السلام) صلوا في الحمل (ومثله أيضاً أخبر الحسين بن المختار) الذي رواه في المعتبر إلى غير ذلك من الأخبار الدالة بإطلاقتها على ذلك وليس الركوب إلى غير جهة رأس الدابة أولى غير جهة الطريق فرداً نادراً حتى ينزل الإطلاق على غيره بل الغالب ذلك في التخفروانات بل تواتر أن أهل الحسا والقطيف يسجدون من ركب إلى جهة رأس الدابة (وصحيح) عبد الرحمن بن أبي نجران (وصحيح) ابن عمار الدالان على الاستقبال بالتحريم محمولان على الفضل كما حملنا الثاني عليه أيضاً حيث دل على الاستقبال في الركوع والسجود أيضاً وإنما صرنا إلى هذا الجمع لكونه أشهر في فتاوى الأصحاب وهو الأنسب بالرخصة وإن كان فضيه الجمع المكس كما هو ظاهر (وبقي شيء) وهو أنه هل يلزم هذا التوجه ابتداءً إلى غير القبلة بمعاينتها أن يلتزم

هذه الجملة التي هو عليها أم يجوز له الدلول الى غيرها التي هي غير القبلة بمكانها احتمالا أنسبها
الجواز أن كان ذلك لدفع (نعم) لو عدل عنها الى القبلة بأحد معانيها جاز ولا سيما اذا كان عدوله
الى جهة الكعبة لأنه اذا جاز له الدلول عن القبلة جهة الكعبة كانت أو الى رأس دابة الى غيرها قبله
كان الثبر أو غير قبله كما سمعته من عبارة (التحرير والمنشئ والتذكرة والبيان وغيرها) فجواز الدلول
من غير القبلة اليها أولى (المسئلة الرابعة) ذكر في (التذكرة ونهاية الأحكام والدروس وجامع المقاصد)
أنه اذا كان ظهره في طريقه الى القبلة له أن يركب مقلوبا ويستدير قبلة الطريق ورأس الهابة ويصلي
الى جهة الكعبة (قل في التذكرة) وقال الشافعي لا تصح لأن قبله المتنفل على الهابة طريقه وهو خطأ
لأنه جعل رخصة انتهى وهذه العبارة ذات وجهين (أحدهما) أنه ركب مقلوبا قبل الشروع في
الصلاة (الثاني) أن ذلك كان بعد الشروع وحـ تشارك الأولى في بعض الوجوه وينطبق عليها دليله
(المسئلة الخامسة) لا كلام في جواز التنفل مائتيا حالة الاختيار اذا كان مسافرا وقد نسب في (المنتهى)
الى علمائنا وليس عليه أن يستقبل بتكبيره الاحرام كما قدمت الاشارة اليه في المسئلة الثالثة ويأتي ما
يوضحه (وأما) الماشي الحاضر فقد علمت أنه استثنى ممن يجب عليه الاستقبال في النافلة في عشرة
كتب من كتب الاصحاب وهو ظاهر (الدروس والبيان) قيل ويعطيه كلام الشيخ في (الخلاف)
حيث حرم الفريضة في الكعبة واستحب النافلة وقد سمعت أن في (المختلف وغاية المراد) نسبة ذلك
الى نص الشيخ وقضية كلام هؤلاء جميعا أنه لا يجب عليه الاستقبال بالتكبير ولو كانوا ممن
يوجبون ذلك لصوابه كما صنع الشيخ في موضع من الخلاف حيث استثنى السفر على الرحلة
وماشيا بعد الاحرام مستقبلا وكذا (ابن سعيد) في الجامع حيث استثنى المشي مطلقا بعد الاستقبال
بأولها وقد علمت أن (المحقق) وجماعة لا يشترطونه في النافلة مطلقا (ويدل) على مانع فيه أعني عدم
اشتراط الاستقبال في النافلة ولو بالتكبير الماشي الحاضر (ما استفاض) في تفسير الآية الكر بموقود
سمعت تنزيل ذلك على وجه ينطبق على المدهي (وغير الحسين بن المختار) وقد سمعت وعرفت وجه الدلالة
فيه (وعن الباقر عليه السلام) في مرسل حر يزانه لم يكن يرى بأسا أن يصلي الماشي وهو يمشي ولكن لا يسوق
الابل وليس نصا في المسافر لا مكان حمله على الراعي والنهي عن سوق الابل اما لاستزامه كثرة الفعل الماشي
أو لاستزامه الكلام بما تساق به (ويشهد له خبر ابراهيم بن ميمون) باطلافة حيث قال الصادق عليه السلام
فيه ان صليت وأنت تمشي كبرت ثم مشيت وقرأت فاذا أردت أن تركم أو مات بالركوع ثم أو مات بالسجود
وليس في السفر قطوع وليس فيه دلالة على أن ذلك في السفر قبل الظاهر العكس ثم في قوله عليه السلام ثم مشيت
لا تقيد الاستقبال بالتحريم (فأمثل) وأنه موافق للاعتبار كما أشار الى ذلك في (المنتهى) قال ان التنفل محل
الترخص فأبيحت هذه كثيرها طلبا للمداومة على فعل النافلة وكثرة التشاغل بالعبادة وقد حكم
بذلك في (المدارك) وأما دليل الاستدلال على بالأخبار الصريحة في السفر كصحيح ابن شبيب
(وفي كتف اللاتم) أنه لم يظفر بخبر نص في ذلك ثم استدلل عليه بالأصل وما دل على استحباب
النافلة في الكعبة والنهي عن الفريضة وقد عرفت أن الأصل مقطوع واستحباب النافلة في الكعبة
أما يعطى جواز استدبار بعض القبلة (فأمثل) (المسئلة السادسة) ذهب الشيخ (في المبسوط والنهاية)
والديلمي في (المراسم) الى أن المتنفل في السفينة يجوز له أن يستقبل صدره اذا لم يمكنه استقبال
القبلة لكن الشيخ على أن ذلك جائز وان أمكنه الخروج الى الجدد أي البر وقد يلوح من الديلمي

وعند الذبح وبليت في أحواله الساجدة ويستحب للجولس القضاء والدعاء ولا تجوز القنعة على الراحة اختياراً وإن تمكن من استيفاء الأفعال على اشكال ولا تجوز التريضة على الدابة والراحة اختياراً (متن)

ان ذلك حال عدم تمكنه من الخروج (وفي الوسيلة) يجوز له أن يصلي النافلة في السفينة وإن راعى القبلة كان أفضل والله بناء على مذهبه كما مر (وفي المبسوط) حل الأخبار الواردة في الصلاة إلى صدر السفينة على النافلة (قلت) وبذلك صرح في خبر زرارة الذي رواه في الفتية وفي مضمرة سليمان بن خالد يصلي النافلة مستقبل صدر السفينة وهو مستقبل صدر السفينة إذا كبر ثم لا يضره حيث دارت (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعند الذبح الخ) إجماعاً كما في (النية وجمع البرهان) مع الامكان بالإجماع كما في (الاتصال) ولا يجوز أكل ذبيحة تذبح إلى غير القبلة عمداً مع الامكان لأنه مع القبلة جمع على جوازها ومآله جميع التقاء من أن ذلك غير واجب وأنه مستحب لا دليل عليه كما في (الخلاص) وفي (المردود) ان المستبر الاستقبال بالمذبح والمنحور في ظاهر كلام الأصحاب (وفي المذهب البارح) يجب الاستقبال مع العلم والتمكن والمراد الاستقبال بالذبح والمنحور ولا عبرة بالقابض وقوي ذلك في (جمع البرهان) وفي (الروض) وجوبه عند الذبح بمعنى أنه شرط أو مع وجوب الذبح بوجه من الوجوه ونظام الكلام يأتي في محله بتوفيق الله تعالى وفضله ورحمته وطوبى وأتوجه إليه في ذلك بغير حقه محمد وآله صلى الله عليه وسلم (قوله) قدس سره (وعند الذبح للجولس قضاء) وفقاً (لمبسوط والذكرى) وخلافاً (للمنعة والنهاية والكالبي والوسيلة والسرائر وغيرها) وخلافاً للأشهر كما في (جامع المقاصد) والآثار ومنهم المصنف في القضاء كما في (كشف الغطاء) ونظام الكلام فيما كتبت على كتاب القضاء من هذا الكتاب (قوله وللهام الخ) جالساً وقائماً وفي جميع الأحوال إلا فيما يحرم أو يكره أو يجب (وفي الذكرى وكشف الغطاء) لا تكاد الإباحة بالمعنى الأخص تتحقق هنا ونسب ذلك في (جامع المقاصد إلى الذكرى ما كتبه عليه) وفي المذهب البارح) بسد أن ذكر أنه ينقسم إلى الواجب والمندوب والمكروه وذكر جملة من مواضعها قال والمباح ما عدا ما ذكرنا - وهذا نص في أن الإباحة بالمعنى الأخص متحققة هنا فأمل - (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا تجوز التريضة على الدابة والراحة اختياراً) إذا لم يتمكن عليها من الاستقبال وغيره بإجماع المسلمين كما في (المختبر والمتنعي والإيضاح) وبلا خلاف كما في (تخليص التلخيص) وفي (الذكرى) الإجماع عليه وإن كانت منقوضة سواء نذرهارا كجاً أو مستقراً على الأرض لانه بالنذر أسطحت حكم الواجب وواقفه على ذلك (صاحب كشف الغطاء) وفي (التذكرة) لا تصل المنقوضة على الراحة لانه فرض عندنا ثم قل عن أبي حنيفة أنه لو نذرهارو را كب يؤديه على الراحة ثم قال وليس بشيء (وفي المدارك) يمكن الفرق واختصاص الحكم بما وجب بالأصل خصوصاً مع وقوع النذر على تلك الكيفية عملاً بمقتضى الأصل وعموم ما دل على وجوب الوفاء بالنذر (ويؤيده رواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام) قال سأله عن رجل جعل لله عليه أن يصلي كذا وكذا هل يجوز له أن يصلي ذلك على دابته وهو مسافر قال نعم وفي الطريق أحمد بن محمد العلوي ولم يثبت توثيقه انتهى (قلت) الرواية مطابقة لمقتضى الأصل والقاعدة الثابتة

وأن تمكن من استيقاظ الافعال على اشكال . ولا صلوة جنازة (متن)

شرحاً كافياً حاشية المدارك وقد صحح المصنف في غير (١) موضع رواية أحمد بن محمد العلوي ثم أنه لم يستثن من كتاب نوادر المحكمة لكن سمعت ما في التذكرة من أن المنذورة فرض عندنا ولا قائل بالفرق بين الفرائض فتحمل على المحقرة أن قلنا بجواز الصلوة عليها (هذا) ونجوز الفريضة على الراحة عند الضرورة اجاباً في (الحلاف والمتعنى وظاهر المعتبر) وبلا خلاف كافياً (التذكرة) والامة منوا من الفريضة على الراحة عند الضرورة الا أن يخاف على نفسه أو ماله أو انقطاعه عن الرقة فيصلي ثم يبعد اذا نزل عنها وعندنا لا تجب عليه الاعادة عند الضرورة مطلقاً كافياً التذكرة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأن تمكن من استيقاظ الافعال على اشكال) وكذا قال في (التذكرة) وجوز ذلك في (النهاية) وتبني على ذلك صاحب (المدارك) لأن المفروض التمكن من استيقاظ الافعال والأمن من زواله عادة في ثاني الحال وقد تشعر عبارة النهاية والسرير بالجويز أيضاً والمنع من ذلك هو المشهور كافياً (المدارك) وتخلص التلخيص (وقال في (جمع البرهان) بل يكاد أن لا يكون فيه خلاف انتهى وهو خيرة (التحرير والمتعنى) والبيان والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وحاشية الميمني والمسالك والروض وجمع البرهان) وهو ظاهر المبسوط والارشاد والموجز الحاوي (بيان) يدل على المنع (ما رواه الشيخ في التهذيب) عن سعد بن أحمد عن ابن بزيع عن ثعلبة ابن ميمون عن حماد بن عثمان عن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الدابة الفريضة الا مريض يستقبل به القبلة ويحجزه فأنه الكتاب (٢) وقد وصف المصنف وولده والشيدان وغيرهم هذا الخبر بالصحة وفي ذلك موافقة لما قاله الكشي في ثعلبة بن ميمون (قالوا) وبوجه الدلالة أنه عام لمكان الاستثناء (وفي أن هذا الصوم في الفاعل خاصة وأما الدابة فقطعة ولا يبعد حملها على ما هو الغالب أعني التي يتمكن من استيقاظ الافعال عليها (وقال المولى الاردبيلي) أنه لم يطلع على هذا الخبر وهو من غريب واستدل عليه في (الايضاح) بقوله تعالى حافظوا على الصلوات (قال) المراد بالحفاضة عليها الدائمة وحفظها من الفسادات والمبطلات وإنما يتحقق ذلك في مكان اتخذ القرار فان غيره كظفر الدابة في معرض الزوال (وبقوله عليه السلام) جعلت لي الأرض مسجداً أي مصلى فلا يصح الا فيها في دماها وأعمادها اليه بالاجماع وغيره لم يثبت انتهى وهو كما ترى (واستدل) عليه جماعة بصوم النصوص والفتاوى مع انتفاء القرار المفهوم عرفاً فانه الأرض وما في حكمها مع أنه لا يؤمن الحركة عليه الوقفة (قلت) ويدل عليه موثقة عبد الله بن ستان عن أبي عبد الله عليه السلام لا فصل شيئاً من الفرض راكباً (قال) النضر في حديثه الا أن تكون مريضاً وهو عام في الفاعل والراكب (ومثله) بدون تفاوت خبر عبد الله بن ستان أيضاً الضعيف بأحمد بن هلال (وفي كشف القمام) وقد يشكل في السائرة بناءً على كونها كالسفينة بأن الراكب في نفسه ساكن مستقر وإنما يتحرك بالركوب بالعرض وحمل الاخبار والفتاوى على الطالب من عدم التمكن من الاستيقاظ. (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا صلوة جنازة) اجاباً كافياً (ارشاد الجعفرية)

(١) في المتعنى والخلف (متن)

(٢) يدل هنا الخبر على وجوب الدابة على غير المريض (متن) (ره)

لأن الركن الأظهر فيها القيام وفي صحة التريضة على بغير مقول أو أروجحة معلقة
بالجبال نظر ونجوز في السفينة السائرة والواقعة متن

وبه صرح جماعة من الاصحاب (قوله) (لأن الركن الأظهر فيها القيام) كذا ذكر في (التذكرة
والذكرى وغيرها) وضلها على الراحة السائرة يذهب بالقيام وعلى الواقعة مرضة لزوال أما بسقوط
المصلي أو فساد الحاية فكان في الحالين منهيًا عنه ولا طلاق النهي عن فعل شيء من الفرائض على
الراحة هذا كله ان تمكن من الاستقبال وأما اذا لم يتمكن منه جازبه آخر المنع واستند في (الذكرى
وجامع المقاصد) أيضا الى أن أقوى شروطها الاستقبال ورد في (ارشاد الجعفرية) بأنه لا وجه لذكره
في المذهب لأن الركوب لا ينافي الاستقبال مع أنه لو كان متمكنا منه لم تصح (ثم قال) وكذا البحث
في القيام فإنه يمكن الاتيان به أيضا على الراحة فالمستند الاجماع وأن الصلوة عليها مرضة للابطال
اشي (فأمل) فيه وقد بين في (حواشي الشهيد وجامع المقاصد وكشف الغام) الوجه في أن الركن
الأظهر فيها القيام بأنه أظهر في الحس وفي المعنى (أما الحس) فلغناه الثبة وجوازا خفاء التكبيرات
(وأما المعنى) فلنكون الثبة شرطا أو شبيهة به والتكبير مشروط بالقيام بخلاف سائر الفرائض فإن
أظهر أركانها الركوع والسجود انهي (وليس) أن المذهب الثاني أعني قولهم ولا طلاق النهي ألغ
مبني على أن اطلاق الصلوة عليها حقيقة لا مجاز وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله) (قدس الله
تعالى روحه) (وفي صحة التريضة على بغير مقول أو أروجحة معلقة بالجبال نظر) (الصحة فيها خيرة
التذكرة ونهاية الاحكام) وهو الظاهر من (مجمع البرهان) لتحقق الاستقرار وقبوه من الواجبات
وجوز في (البيان) ذلك في الارجوحة واحتله فيها في (الذكرى والدروس) ومنع من الصلوة
عليها في (المنتقى والايضاح والموجز الحادى والجعفرية وشرحها وحاشية الفاضل الميمني) لكونه
في الاول بمرض الزوال كالدابة الواقعة وان كان أبعد لكنه ان فركان أشد والشك في تحقق الاستقرار
في الثاني وغروجهما عن القرار المعهود وجوزه فيها في (التحرير) على اشكال ومنع من الصلوة على
المعقول في (الذكرى والبيان والدروس والمسالك والروض) (في بيان) قال في (مجمع البرهان) أن
صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي
على الرف المعلق بين نخلتين فقال ان كان مستويا يقدر على الصلوة عليه فلا بأس أنه دل على جواز
الصلوة في مثل الارجوحة (وفي الذكرى) أنه يصلح جوازها في الارجوحة (قلت) قل في (الايضاح)
الرف لا يطلق الاعلى المسمر بالمسامير وفي (كشف الغام) المعروف من الرف هو المسمر بالمسامير
فلا اشكال في الصلوة عليه كالتوقف بحال في الارجوحة فإنها تعلق بالجبال وتحرك بالركوع والسجود
قليل ان قصرت جبالها وكانت محكمة والا اضطربت اضطرابا تنديدًا فتاحتا ولكن في (جامع المقاصد)
أن الرف أيضا يتحرك قليلا اذا كان مبيتا وأما السرير ففي خبر ابراهيم بن أبي محمود ومضمر أحمد
بن محمد أنه يصلح عليه (قوله) (ونجوز في السفينة السائرة والواقعة) اختيارا كما في (نهاية الاحكام
وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمدارك) وهو قضية كلام (المنقح) فياقل عن موطن (الهداية)
بل صريحاً لأنه اقتصر عن الأخبار الدالة على ذلك (وفي النهاية والبسوط والوسيلة) نجوز الصلوة في
السفينة تمكن من الارض أم لا ولم يتعرض فيها لوقوفها وسيرها ومثل ذلك عبارة (المذهب والجامع)

فيا نقل (وفي المتحى والتذكرة) الجواز في السائرة والواقعة من دون ذكر الاختيار والاضطرار (كالكتاب) الا أن الظاهر ارادة الاختيار (وفي الذكرى) أن كثيراً من الاصحاب يجوزوا الصلوة فيها سائرة وواقعة ولم يذكروا الاختيار انتهى (واختلف) هؤلاء المجهزون في (الجامع) على ما نقل (وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها) أنه يشترط التمكن من استيفاء الافعال في صحة الصلوة وظاهر (المبسوط والنهاية والوسيلة والمهذب) فيها نقل عنه (ونهاية الاحكام والمدايك) يصلي العدم بل قد يظهر ذلك من (الهداية) قال في (المبسوط) أما من كان في السفينة فان تمكن من الخروج منها والصلوة على الارض خرج فانه افضل وان لم يفعل أو لا يتمكن منه جاز أن يصلي فيها الفرائض والنوافل سواء كانت صغيرة أو كبيرة وإذا صلى فيها صلى قائماً مستقبلاً للقبلة فان دارت السفينة دار معها واستقبل القبلة فان لم يمكنه استئجار بآول تكبيرة القبلة ثم صلى كيفما دارت وقد روي أن يصلي الى صدر السفينة وذلك ينص التواضع ومثل هذه العبارة بدون تفاوت أصلاً عبارة (النهاية والوسيلة ونهاية لأحكام) لكن في (المبسوط والنهاية والوسيلة) النص على أنه يسجد على القبريات لم يمكنه السجود على الخشب ولا تقطع القبر ثبوت وفي النهاية والوسيلة أنه لا فرق بين البحار والانهار والصغار والكبار وأما نسبتا ذلك الى ظاهرهم من أن عياراتهم كالصريحة ذلك لأن الماتنين استدوا المنع بعدم القرار وباستزمام الفعل الكثير ولو فهموا منهم أنه يصح ترك القيام وغيره من الواجبات لاستدلوا بأن ذلك يستلزم ترك كثير من الواجبات ولا داعي له الاختيار الصلوة في السفينة الا أن تقول أن المانع انما هو الشبه ببعض من تأخر عنه والشديد انما نسب الجواز الى الصدوق وابن حمزة والمصنف ولله لم يطلع على كلام الشيخ ولم يراع تمام عبارة الوسيلة والا لاستند ذلك الى الشيخ وذكره في المحالين (قلنا نمل) ولم يصرح في (الجمل والمراسم والكافي والوسيلة والفتية والسرائر) بالجواز اختياراً ولا بعده وانما تعرض فيها للمضطر الى الصلوة فيها لكن قد يلوح منها اختصاص ذلك بحال الضرورة الى الصلوة (وقال في القروس) أن ظاهر الاصحاب أن الصلوة في السفينة تنقيد بالضرورة الآن تكون مشدودة ادعى (وفي الذكرى والموجز الحاروي وحاشية الميسر والمساالك وروض الجنان وجمع البرهان) أنه لا يجوز الصلوة في السفينة المتحركة (السائرة خل) اختياراً ونقل ذلك في (الذكرى) عن (النبي والمجلي) قد عرفت أنها لم يصرحاً بذلك كما نص على ذلك أيضاً في (كشف القتام) والمراد بالمتحركة السائرة كما صرحوا به وقد قل الاجماع (في جامع المقاصد) على الجواز في السفينة الواقعة مع عدم الحركات الفاحشة (بيان) كما استظهره الشهيد في (القروس) من أن ظاهر الاصحاب أنها تنقيد بالضرورة الظاهرة خلاف وقد سمعت أقوالهم بل هو قل في (الذكرى) عن كثير منهم الجواز من دون تنقيد كما هو له استنبط ما ذكره في (القروس) من اشتراطهم الاستقرار ومنهم من الفعل الكثير (وفيه) أنه مستقر وسيره انما هو بالعرض ولا يفضل فلا كثيراً ولا قليلاً فكأن هؤلاء الذين فهم ذلك من ظاهرهم قائلين بالجواز الحصول والاستقرار وعدم الفعل الكثير تكون كلمة الاصحاب متفقة على الجواز اختياراً في الجملة غير أن ظاهر (الشيخ الطوسي والمصنف في النهاية) الجواز اختياراً وان لم يتمكن من سائر الافعال فانهصر المنع كذلك في (الشهيدين والميسر والارديلي وظاهر الخراساني في الكفاية فليحفظ ذلك) (ويدل) على الجواز (صحيح جميل) بن دراج الذي رواه الشيخ في التهذيب (وصحيحه) الآ خر على الصحيح المروي في الفقيه وهذا ظاهراً في السائرة (ومنها) غيراً يونس ابن يعقوب والمفضل بن صالح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفرات وما هو

وتجوز التواضع سراً أو حضر أعلی الراحة ولا أنحرقت الدابة ولا فرق بين ركائب التماسيف وغيره ولو اضطر في الفريضة صلاحاً كذلك فإن صلى والدابة إلى القبلة غرضاً عنها عمداً لا الحاجة بطلت صلواته وإن كان بلجام الدابة لم يبطل وإن طال الانحراف إذا لم يتمكن من الاستقبال (مدن)

أضعف منه من الأمار في السفينة قال إن صليت فحسن وإن خرجت فحسن وهذا يشملان السائرة والواقفة (وما في قرب الاستناد عن الكاظم عليه السلام) عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في السفينة وهو يقدر على الجسد قال نعم لأبأس إلى غير ذلك من الأخبار الدالة بإطلاقها على ذلك واستدل عليه في (المدارك) بصحبي أبي سنان وعمار وليس فيها دلالة ظاهرة على ذلك. هذا كله مضاعفاً إلى الأصل لحصول الأمثال باستيفاء الأفعال والحركة بسير السفينة عرضة لامتدادي الاستقرار الثاني (هذا) على القول باشتراط التمكن من استيفاء الأفعال في صفة الصلوة فيها (وأما) على القول الآخر ففي الأخبار بلاغ (ويرد) على هذا الأخير أن (قول الصادق عليه في السلام) في خبر جاد أن استعظم أن يخرجوا فإن لم تقدرُوا فصلوا قياماً فإن لم تستطيعوا فصلوا قعوداً لا يمكن حمل الأمر فيه على الاستحباب كما صنع صاحب المدارك وغيره ولا حل النهي في خبر علي بن إبراهيم على الكراهة لأن ظاهر الروايتين أن الحكم بالخروج لأن المصلي ليس متمكناً من القيام لأن كل في معرض عدم التمكن ولذا قال عليه السلام يصلي جالساً أن لم يمكنه القيام ولا ريب أن القيام من الواجبات اليقينية للصلوة بل هو ركن جزماً فكيف يمكن ترك الأمر اليقيني بأخبار أحاد يظهر منها أن السؤال والجواب إنما وقفا بالنسبة إلى كون الصلوة في السفينة من حيث كونها في السفينة لا في الأرض وليس ذلك من جهة عدم التمكن من القيام وغيره من الواجبات فلو جعل هذا الإطلاق عاماً لزم ترك كثير من الواجبات اليقينية مع التمكن من فعلها وعدم باعث على تركها سوى أنه اختار إيقاع الصلوة في السفينة وذلك في غاية الاشكال فالأولى صرف كلامهم عن ظاهره وحله على التمكن من استيفاء الأفعال (فإن قلت) الأخبار التي دلت على الجواز يمكن حملها على ما إذا كان في الطرود مشقة وإن كان البر قريباً أو على الصلوة في السفينة حين وقوفها وصلوة نوح عليه السلام لم يعلم أنها كانت حال عدم الاستقرار (قلت) على تقدير تسليم ذلك وما كان ليصح قول إنما يتوجه ذلك في خبري جميل دون غيرها من الأخبار وضف سندها بحجبه الشهرة والاجماع (قوله) وتجوز التواضع لو حرفاً عن الحاجة على جواز الفريضة على الدابة عند الاضطراب وقتل كلام تنامة وأما إطلاقها لو حرفاً عن الحاجة فداخل تحت إجماع (المتن) حيث قال لو اضطر إلى صلوة الفريضة على الراحة صلى عليها واستقبل القبلة بما يمكنه ذهب إليه علمائنا أجمع (وقال في الذكرة) لو كان مطلبه يقتضي الاستدبار فحرفاً عمداً لم يبطل صلواته وهذا داخل تحت قوله هنا لا الحاجة على أنه سيصرح به ها وكان عليه أن يقول أن علمه يثبت الاستقبال بما أمكنه من التحريمة أو غيرها ويسقط مع التصديق (قلت) وكذا لا يبطل لو حرفاً عمداً لا الحاجة ولكنه هو بنفسه لم يحرف (قوله) (وإن كان بلجام الدابة لم يبطل وإن طال الانحراف إذا لم يتمكن من الاستقبال) وقال الشافعي يبطل مع الطول وفي القصر وجهان

ويستقبل بتكبيره الاقتراح وجوباً مع المكنة وكذا لا ينطّل لو كان مطلبه يقتضي الاستدبار ويومي بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض والمشي كالراكب (متن)

(قوله) ويستقبل بتكبيره الاقتراح وجوباً مع المكنتالـخ ذهب إليه (علاتنا) وبه قال (احمد) في إحدى الروايتين وعنه في رواية أخرى لا يجب كذا قال في (المتشّ) وذكر (الحقق والمصنف والشيدان وأبو العباس والصبري والحق الثاني) وغيرهم أنه يجب عليه أن يستقبل القبلة بما أمكن من صلوه لوجوبه في كل جزء فلا يسقط عن جزء فجزءه في آخر قال لم يتمكن من التلبية ثم تمكن استقبال فيها تمكن به وحلوا قول الباقر عليه السلام غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يتوجه على التمثيل (قلت) وعلى ذلك فعمل عبارة من أقصر عليها (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويومي بالركوع والسجود) وذهب إليه علاننا أجمع كما (في المتشّ) لكنه ذكر ذلك في المشي ولا قائل بالتفصل ولا يجب في الأبناء إلى السجود وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وإن كان مقتضى الأصل ذلك لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله ويضع بوجهه في التريضة على ما أمكنه من تشي (وقد دل) على أنه إنما يومي إذا لم يتمكن من السجود على القربوس ونحوه (وفي نهاية الأحكام) لا يجب عليه وضع الجبهة على عرف القبة والسراج لما فيه من المشقة وخوف الضرر من قنور القبة (ودل قوله عليه السلام) لا يسقط اليسور بالمسور أنه إنما يومي لها إذا لم يتمكن من النزول (وفي خبر سعيد بن يسار) الضبي أنه إذا أوماً بوجهه للسجود في القنفة فليكنه (ولم) ذلك لأن الأبناء بالوجه بدل من السجود والتي يشترط فيه كشف الجبهة بخلاف القراءة (قوله) (ويجعل السجود أخفض) بالإجماع المذكور في (المتشّ) والنصوص المتضاربة وهذا إن لم يتمكن من الانحناء فإن تمكن منه انحنى إلى متشّ ما يمكنه فإن لم يمكنه إلا الانحناء بقدر الرأى أو دونه فإنه يسوي بينهما لأن اليسور لا يسقط بالمسور (وفي نهاية الأحكام) الأقرب أنه لا يجب عليه أن يبلغ فيه غاية وسه في الانحناء (الائناء خ ل) (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمشي كالراكب) لا يميزه صلوة التريضة ماشياً مع الاختيار والأمن وهو قول أهل العلم كافة كما في (المتشّ) وقال فيه أيضاً وإذا اضطر يصلي على حسب حاله ماشياً يستقبل القبلة ما أمكنه ويومي بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع ذهب إليه علاننا أجمع ويجب التحرز عن ملاقات النجاسة غير المفلوثة أو بدنه بحسب الامكان كما نص على ذلك جماعة وجوز في (نهاية الأحكام) الركض على القبة للراكب والعدو للماشي من غير ضرورة لانهما نوعان من المشي والركوب (وفي الشرائع) اعتبار ضيق الوقت في المضطر للصلوة ماشياً ولم أجد أحداً اعتبره سواء لكن قال في (المدارك) أنه أحوط وأطلاق الآية الكريمة وصحيح عبد الرحمن وكلام الاصحاب يقتضي بدم الفرق بين ضيق الوقت وسهته لكن عبارة (الفتية الرضوي) صريحة في اعتبار آخر الوقت للراكب ولو أمكن الركوب والمشي في التريضة فالأجود تقديم أكثرهما استيفاء للأفضل كما في (الذكرى وحاشية الميسر والمساك والروض والمدارك) فإن تساوا رجح المشي كما في (المساك) وفي (المدارك) أنه يغير وفي (روض الجنان) أن تساوا في التخيير أو ترجيح الركوب لحصول الاستقرار الذاتي فلا تؤثر الحركة العرضية أو ترجيح المشي لحصول أصل القيام أوجه أجودها الأخير لأن

ويستط الاستقبال مع التضرع كالمطلودة والداية الصائلة والمتردية (المطلب الثالث في
المستقبل) ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة فان جهلها عول على ما وضعه الشارع أمانة (متن)

فوات وصف القيام مع المني أسهل من فوات أصله مع الركوب (وفي الذكرى) ظاهر الآية
التخيير ويمكن ترجيح المشي لمصوّل ركن القيام ويارضه ان حركته ذاتية وحركة الركب عرضية
فهومستر بالذات ومع ذلك فلاية يجوز أن تكون لبيان شرعية الامرين وان كان بينهما ترتيب كآية
كفارة الصيد (ثم قال) ولو أمكن الركوب النزول للركوع والسجود وجب ولا يكون ذلك منافيا للصلوة
لأنه من أفعالها كما يأتي في صلوة الطوف (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويستط الاستقبال مع
التضرع كالمطلودة والداية الصائلة والمتردية) هذان المكانان ثابتان بإجماع العلماء والاخبار بذلك
مستفيضة وسيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى ويان أن ذلك لا ينافي المطارد بل كل خائف من لص
أو سبع أو غريق (ومن أبي حنيفة) جواز ترك الاستقبال للركب حاله القتل دونه الراجل (وفي
العبارة) مناقشة لفظية من جهة التكرار والجواب عنها سهل (وفي حواشي الشهيد) أن في العبارة دقيقة
هي أن الاستقبال انما هو باليدروح لا بالذراع (وقال في جامع المقاصد) في استفادة ذلك منها (نظر)

المطلب الثالث في المستقبل

(قوله) قدس الله تعالى روحه (يجب الاستقبال مع العلم بالجهة فان جهلها عول على ما وضعه الشارع
علامة) أما وجوب الاستقبال في الصلوة مع العلم بجهة القبلة فظاهر كما عرفت (وأما) وجوب التحويل
لفقد العلم على الامارات المفيدة للظن فظية اتفاق أهل العلم كما في (المتبر والمتهى والتذكرة والتحرير)
كما يأتي وقال في (جامع المقاصد) أكثر ما سبق من العلامات يفيد القطع بالجهة في الجملة فكان حق
العبارة أن يقول فان جهلها عول على ما يفيد القطع من العلامات ثم على ما يفيد الظن (ثم قال) ويمكن
أن يقال العلامات المذكورة وان أفاد بعضها القطع بالجهة في الجملة الا أنها بالاضافة الى قدس الجبة
انما تفيد الظن لان محاذاة الكواكب المحصورة على الوجه المعين مع شدة البعد انما يحصل به الظن
فيندرج الجميع فيها وضعه الشارع أمانة انتهى (وأجاب في فوائد القواعد) بأن المراد بالعلم بها للبعد
استفادتها من نحو محراب المعصوم أو قوله ومع تضرعه يرجع الى مانصبه الشارع وان كان بعضه مفيداً
لعلم الا أنه لا يرجع اليه حينئذ مطلقاً لما تحقق من عدم جواز الاجتهاد بتلك العلامات بما يخالف محراب
المعصوم انتهى (وهذا) هو الذي اضنه المولى الأردبيلي في تفسير عبارة الارشاد وصاحب كشف
الغمام في تفسير العبارة (وقال في فوائد القواعد) أيضاً ويمكن أن يراد بالجهة العين كما استعمله مراراً
وحينئذ فيشمل قوله فان جهلها من قرب من العين ولا يمكنه معرفتها كالحيوس بمكة والمريض وهو
الذي استظهره في الروض من عبارة الارشاد (ثم قال) ويمكن أن يراد بالعلم بها معنى ثالث وهو
ما يشمل العلامات الشرعية المفيدة للعلم بالجهة ويريد بالامارة التي يرجع اليها عند عدم العلم بالعلامة
النصوبة من الشرع المفيدة للظن كالأهوية والقرآن جواز الرجوع اليها مشروط بتضرع الرجوع
الى العلامات النجوية وما في معناها مما يفيد العلم بالجهة انتهى وهذا الوجه فيه الفاضل الميسي في
حاشيته والشهد الثاني في المسالك من عبارة الشرائع واليه أشار في فوائد الشرائع (قوله) قدس الله

والقادر على العلم لا يكتفيه الاجتهاد المقيد للظن والقادر على الاجتهاد لا يكتفيه التقليد (متن)

تعالى روحه (والقادر على العلم لا يكتفيه الاجتهاد المقيد للظن) ذهب اليه علمائنا كما في (التذكرة)
وعليه الاجماع كما في (المفاتيح) وظاهرهم الاتفاق على أنه ان توقف العلم على صعود سطح وجب
ذلك ولو وضع محرابه على المائدة صلى اليه دائما ولا يحتاج في كل صلاة الى معاينة الكعبة كما صرحوا
به قالوا وكذا من نشأ بمكة وعلم احاطة الكعبة وان لم يشاهد احين صلواته (واختلفوا) فيما اذا توقف العلم على
صعود جبل قفاخر (الشيخ في المبسوط) أنه يجب الصعود (قال) ومن كان وراء جبل وهو في
الحرم وأمكنه معرفة القبلة من جهة العلم لم يجز أن يعمل على الاجتهاد بل يجب عليه طلبه من العلم
اتمى وكلامه هذا كاد يكون صريحا في وجوب الصعود على الجبل كما هو المنقول عن (المحقق) وهو
خيرة (التذكرة) والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المراد) واستبعد الشيعي في (الذكري)
لانه يلزم عدم جواز الصلوة في الابطح الا بعد مشاهدة الكعبة قال ومن كان في نواحي الحرم فلا
يكلف الصعود الى الجبال ليرى الكعبة ولا الصلوة في المسجد ليراهما فخرج بخلاف الصعود على السطح
ولان الفرض هنا (١) المأينة قبل حدوث الحائل فلا يتخير بما طرأ منه (٢) قالوا فيه مشقة (قلنا)
مطلق المشقة ليست مأمرة والا لا رقع التكليف وأوجب (الشيخ) والفاضلان صعود الجبل مع القدرة
وهو بعيدو العلم يميز الصلوة في الابطح وشبهه من المنازل الا بعد مشاهدة الكعبة لانه يمكن ولعله أسهل من
صعود الجبل اشهى مافي الذكري (ومن التريب) أنه في نهاية الاحكام في المقام جبل من الاجتهاد
استقبال الحجر لمشاهدة الكعبة على أشكاله وجهه منشاء أن كونه من الكعبة بالاجتهاد لا بالنسب مع أنه قال
انه منها عندنا وظهره فيها كظاهر (التذكرة) دعوى الاجماع كما سلف قل ذلك عنه وفي التذكرة
عن الشافعي أنه جوز الاجتهاد اذا كان الحائل أصليا كالجبل مع التمكن من الصعود وله في الحادث
قولان (قوله) قدس الله تعالى روحه (والقادر على الاجتهاد لا يكتفيه التقليد) بل يعمل على اجتهاده
وهو قول أهل العلم كما في (المختبر والمنتهى والتذكرة) والتحرير وكشف الالتباس) ولا دليل على
التقليد كما هو نص (المبسوط) والخلاف) كما يأتي (وفي نهاية الاحكام) لا يجوز له التقليد سواء قد
من يخبره عن علم أو اجتهاد اتى (وفي كشف الغم) عنها لا يكتفيه التقليد أي الرجوع الى اجتهاد غيره
(قلت) فيها أيضا وفي (الذكري) وجامع المقاصد (والزينة) وغيرها التقليد قبول خبر الغير المستند الى
الاجتهاد وأما الخبر عن يمين فهو مخبر (وفي جامع المقاصد) فهو شاهد (وفي الذكري) أيضا لو وجد
القادر على الاجتهاد مخبرا عن علم ففي حوازي الاجتهاد وجهان وقطع بعض العامة بمنه ثم مال فيها
الى المنع لان الاجتهاد ظني في طريقه وغايته وأخبار التيقن ظني في طريقه لاني غايته (وفي كشف
الغم) وأما الرجوع الى أخبار الغير عن مشاهدة الكعبة أو امارته من امارتها من كوكب أو محراب
أو قبر أو صلوة فهو من الاجتهاد وكذا اذا اجتهد الغير فاستخبره عن طريق اجتهاده كان أيضا
من الاجتهاد والتقليد اتى (وفي المنتهى والدروس والذكري والموجز وكشفه) لا يكتفيه التقليد الا

(١) يعني اذا افتقر الى صعود السطح (منه ق ، ر ه)

(٢) يعني بخلاف ما اذا حال الجبل أما اذا كان الحائل هو المحيطان وتوقفت المعاينة على صعود الجبل

فهو كصعود السطح من هذه الجهة (منه ق ، ر ه)

مع خوف قوت الوقت بالاجتهاد (وفي كشف الغطاء) ان ضائق الوقت من الاجتهاد كان كفاقد الامارات ويأتي حكمه فان لم يجد من يقلده صلى أو بما ان أتبع الوقت والا غا وسه وان وجد فلا احتياط الجمع بين التقليد الاربع أو ما يسهل الوقت انتهى (وفي نهاية الاحكام والنذر كرتواله كرى والدروس والبيان وجامع المقاصد) أن التمكن من المرفة يجب عليه التلم ولا يكتفيه الظن لعدم المشقة بخلاف العاصي بالنسبة الى دلائل الفقه (ثم قال في القري) والا قرب أنه من فروض الايمان لتوقف صحة فرض العين عليه فهو كباقي شرائط الصلوة سواء كان يريد السفر أولا لأن الحاجة قد تعرض بمجرد مفارقة الوطن ويحتمل كون ذلك من فروض الكفاية كالتلم بالاحكام الشرعية (١) ولدور (٢) الاحتياج الى مراعاة العلامات فلا يكلف أحاد الناس بها ولا أنه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة بعده صلوات الله عليهم الزام أحاد الناس بذلك (اذا قرر ذلك) فان قلنا أنه من فروض الكفاية فلهما أي أنه يقدح كلكمفوي ولا قضاء عليه وان قلنا بالاول وجب تلم الادلة مادام الوقت فاذا ضاق ولم يستوف المحتاج اليه صلى الى أربع أو قلد على الخلاف ولا قضاء (٣) ويحتمل) قويا وجوب تلم الامارات عند عروض حاجته اليها عينا بخلاف ما قبله لان توقع ذلك وان كان حاصل لكن نادر (وعلى كل حال) فصوله غير التلم عند عدم الحاجة صحيحة ولو قلنا بالوجوب العيني لأنه موسع على الاحتمال القوي الى عروض الحاجة ويكفي فيها الحاجة ارادة السفر عن بلده ولو كان بقره مما يخفى عليه فيه جمة القبة أو التيامن والتباسر ولو قلنا بأنه واجب مضيق عينا لم يقدح تركه في صحة الصلوة لانه اخلخل بواجب لم تثبت مشروطة (٤) الصلوة به انتهى ماذكره في القري هذا (وقد يقال) على قولهم يجب على المتمكن التلم لعدم المشقة انما يسهل معرفة الجدي مثلا وان من وقف بحيث حاذى منكبه الايمن كان مستقبلا ومعرفة مجرد ذلك تقليد وأما دليل كونه مستقبلا اذا حاذى منكبه الايمن فهو اما الاجماع أو الخبر أو البرهان الرياضي فهو كسائر أدلة سائر الاحكام مع أن النص انما ورد بالجدي على وجهين وهو مخصوص ببعض الآفاق ولا اجماع على سائر العلامات وانما استنبطت بالبراهين الرياضية (والجواب) أنه يكفي في الدليل مشاهدة المسلمين في بلدة متيقين على الصلوة الى جمة إذ يكفي العاصي حينئذ ان يريه معلمه الجدي أرسائر العلامات بحيث يحصل له العلم (وليس) أن أكثر الاصحاب على تقديم الاجتهاد وجوبا على الصلوة الى أربع جهات اذا تمكن من الاجتهاد والصلوة كذلك بل في (كشف الغطاء) الظاهر اجماع المسلمين على تقديمه وجوبا على الأربع قولاً وفعلاً وان فصل الأربع حينئذ كان بدعة واستظهر الشهيد في (القري) من (التهديب والخلاف) أن الاجتهاد لا يكون الا اذا لم يتيسر الصلوة الى أربع جهات (قلت) محل الشيخ في التهذيبين أخبار الاجتهاد على ما اذا لم يتيسر الصلوة لأربع جهات لما نعت (١) يعني كما أن معرفتها واجبة ويكفي التقليد وانما يجب الاجتهاد فيها كفاية اجماعا لاتقاء الجرح والسر (منه ق ، ره)

(٢) للأكتفاء بصلوة المسلمين الى جمة وناء قبورهم ومخاريهم
(٣) ولا فرق في ذلك بين أن يفرط في التأخير أولا للأصل الآن يظهر اذا قلد الاستدبار ونحوه ولا يأتي القضاء عليه مع الاصابة على ما يأتي من سلطان صلوة الاعصى اذا صلى برأيه لا لأمانة وان اصاب لانه خالف الواجب عليه عند الصلوة وهو انما يجب عليه التقليد عندها (منه قدس سره)
(٤) لحصول العلم بالقبة بصلوة المسلمين ومساخدم وقبورهم (منه قدس سره)

وظاهر (المحدث الكشاشي والاستاذ دام ظله) أوصريهما التحخير بين الأمرين ويأتي قتل عبارتيها كما يأتي تأويل كلام الشيخ لأنه لا يقول به على الظاهر أحد لانه لو وجب تقديم الأربع على الاجتهاد لوجب على عامة الناس وذلك لان غير المشاهد للكعبة ومن يحكمه ليس الاجتهاد أوفقاً فلو تقدمت الأربع على الاجتهاد لوجب على عامة الناس ومن غيرها ولا قائل به قطعاً (واقص) ما هناك خبر خدش (خراش خ ل) عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جلست فذاك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا أطلقت علينا أو أغلقت فلم تعرف السماء كنا وانتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه (ويمكن تأويله) بأن المراد بالاجتهاد فيه التحري لالمرجع بقرينة اطلاق السماء (وحمل الشيخ) صحيح زراه ومضمر ساعه محمول على ذلك (وفي حاشية الاستاذ أيد الله تعالى المراد بقوله كنا وانتم سواء في الاجتهاد انا وانتم سواء في مسألة الاجتهاد وحكمه وهو أنه اذا تأتى الظن حمل به والا سقط اعتبار القبلة لأن أدنى ما يتحقق به اعتبارها هو الظن (على أننا نقول) الظن من الآثار والاخبار أن الاجتهاد كان اصطلاحاً في العمل بالرأي من دون استناد الى النص بل بمجرد الرأي والاستحسان ولذا صرح بحرمته من صرح من قدمائنا فخرمة ذلك كان من شمار الشيعة وضروريات مذهبهم كما يظهر ذلك من الخبر أيضاً (فحاصل) اعراض المخالف أنك تنكرون علينا الاجتهاد وفي هذه الصورة نوافقنا (وحاصل الجواب) أنه يجب تحصيل العلم وعدم الاكتفاء بالاجتهاد وبالصلوة الى أربع وجوه يحصل العلم الا أن يرد نص من الشارع بعدم لزوم تحصيل العلم والاكتفاء بالتحري فاذا أطلقت السماء تحبب الصلوة الى أربع وجوه مطلقاً الا أن ينص الشارع على عدم الوجوب فاذا نص فليس هناك اجتهاد (والحاصل) أن مقتضى قاعدتنا وجوب الصلوة لاربع وجوه ولا تنعزم هذه القاعدة لو فرض صدور نص من الشارع بالتحري في صورة خاصة . فتأمل . (مع أن الوارد في الأخبار أن التحري يجرى لا أنه يجب بحيث لو صلى لأربع وجوه وحصل النعم فعل حراماً ففي الصورة الخاصة أيضاً مجرد الاجزاء والاجتهاد خدش حجة مثل اليقين ولما كان النص بالاجزاء انما صدر منهم صلى الله عليه فله رأى المصلحة في تركه والتصريح بما ذكر في الجواب لانه في صدر الجواب عن اعتراض السامة (ولعل) وجه المصلحة أنهم صلى الله عليهم ما كان يسببهم اظهار أنهم شرع وأن نصهم نص الشارع عند أمثال هؤلاء العامة (ثم) أنه د م ظله استشهد بأن الرواية احتجوا بها للشهور من وجوب الصلوة الى الأربع عند فقد العلم والظن ان كان الوقت واسماً (قل) فإن قلت الرواية قد خرجت عن المحبة لان المأمورية فيها لا قائل به وحمل النزاع لم يأمر به (قلت) أطلاق السماء أعم من التمكن من الاجتهاد وعدمه وقوله سواء في الاجتهاد يعني اذا تمكنا قوله عليه السلام اذا كان ذلك فليصل الى أربع وجوه يعني اذا كان مطلق الاطلاق لا بشرط الاجتهاد اذا بصريحه في حوزة لان المعنى أنه تحبب الصلوة الى جهة بشرط الظن بعدم كونها قبله لو لم يقن بكونها قبله او بشرط التمكن من الظن بعدم كونها قبله وفيه ما فيه لانه مع الظن بالعدم لو كان واجباً فمع الاحتمال لطريق أولى فكيف وأن يكون متساوياً (مساوياً خ ل) انتهى (فتأمل) وعبارته غير قيمة من القلظ (وقل في الوافي) في هذا الاعتراض من المخالفين دلالة واضحة على عدم جواز الاجتهاد عند الامامية (وجوابه) أن هذا ليس اجتهاداً في الحكم الشرعي وانما هو اجتهاد فيما يتبع الحكم الشرعي وهو جائز عند الجميع الا أن الامام عليه السلام عدل عن هذا الجواب الى جواب آخر لمصلحة وآها وارشاداً لأصحابه الى

المجادة بالنبي هي أحسن قتال أنا لانضطر قط الى الاجتهاد في أمر لان لنا أن نأخذ بالاحتياط في كل ما شبه حكمه وإن جاز لنا الاجتهاد فيه اذا لم يكن حكماً شرعياً قال وبهذا يحصل التوفيق بين الاخبار في هذا المقام (وقال في الذكرى) هذه الرواية متضدة بالعمل من عطاء الاصحاب بالبعد من قول العامة الا أنه يلزم من السلب بها سقوط الاجتهاد بالكلية في القبلة لأنها مصرحة به والاصحاب مقتنون بالاجتهاد ويمكن أن يكون الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب هو ما أفاد القطع بالجهة في نحو مطلع الشمس ومغربها ودلالة الكوكب دونه الاجتهاد المفيد لظن كالرياح أو ظن بض الكواكب الكوكب الذي هو العلامة مع عدم القطع به (قلت) هذا الاحتمال كاد يكون صريح (الوسيلة) وظاهر (الشيخين) وقد احتمله في (كشف الغطاء) قال بعد أن ذكر الاحتمال الذي ذكرناه أولاً ويحتمل أن يكون الاجتهاد الجائز ما استند الى رؤية الجدي أو المشرق والمغرب أو العلم بها لنقص عليها فإذا قد العلم بها فتمت الصلوة أرباباً مع الامكان ولم يميز الاجتهاد بوجه آخر (قال) ولله ظاهراً قول الشيخين في (المقنعة والنهاية والمبسوط والجلد والاقتصاد والمصباح) بعد ذكرها الامارة السابعة من قد هاصل أرباباً ونحوها (ابن سعيد) وأظهر فيه منه قول (ابن حمزة) أن قاعد الامارات يصلي أرباباً مع الاختيار ومع الضرورة يصلي الى جهة تغلب على ظنه (قال) وأما (السيد والحليان وسنار والقاضي والفاضلان) فأطلقوا أن الاربع اذا لم تسلم القبلة ولا ظنت وكلام (ابن ادريس) يحتملها انتهى والامر كما قل (وهل) يقبل الطرف الذي قد الامارات أو قارضت أو يصلي الى الاربع (قولان) ذهب الى الاول في موضع من (المبسوط) حيث قال ومتى قد امارات القبلة أو يكون ممن لا يحسن ذلك وأخيره عدل مسلم يكون القبلة في جهة بينها حازه الرجوع اليه انتهى وقد فهم منه ذلك (المحقق والمصنف) فصلا على نحو يزه التقليد في المبسوط وهو خيرة (الخائف والمنتهى والبيان والالفة والروضة وظاهر الكتاب) فيها يأتي والشرائع واللمعة والدروس) وأسكره (المحقق الثاني) في شرح الالفة وقال واه لم يقل به أحد (والثاني) خيرة (المبسوط) في موضع آخر منه حيث قال ومتى كان الانسان عالماً بدليل القبلة غير أنه استنبه عليه الامر لم يميز له أن يقبل غيره في الرجوع الى أحد الجهات لانه لا دليل له عليه بل يصلي الى أربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة يصلي الى أي جهة شاء وإن قل في حال الضرورة جازت صلواته لأن الجهة التي قلد فيها هو مخير في الصلوة اليها والى غيرها (ومن التريب) أن المحقق والمصنف وجماعة نسبوا القول الاول الى (المبسوط) ولم ينسوا اليه الثاني وكأنهم لم يلحظوا آخر كلامه لا تذكر هذا في المبسوط صد ذلك بشرة أسطر قريبا أو أهم فهموا معنى آخر ونسب (المحقق) القول الثاني الى (الخلاف) وعبارته ليست صريحة في ذلك لانه قال الأعمى ومن لا يعرف امارات القبلة وجب عليهما أن يصليا الى أربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة الى أي جهة شاء انتهى وبطل المراد بمن لا يعرف امارات القبلة لجاهل الصرف. تأمل . (وقد يقال) لا اختلاف بين عبارات (المبسوط) والخلاف لان العبارة الاولى في المبسوط انما نطقت بالرجوع الى خبر الغير لا الى تقليده والعبارة الثانية من المبسوط وعبارة الخلاف انما نطقت بالمنع من التقليد وهو أي الثاني خيرة (التحريرونها الاحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمغفرة والمزينة وارشاد الجفري) وهو ظاهر (الارشاد) والمقول عن (المذهب والجامع) وهو مذهب الأكثر كما في (المسالك) وظاهر الاصحاب كما في (جامع

ولو تمارض الاجتهاد وأخبار العارف رجع الى الاجتهاد (متن)

المقاصد (وفي التذكرة) العارف بأدلة القيلة اذا لم يحصل له الظن بمد الاجتهاد والوقت متسع فان كان يرجو حصوله بانكتشاف النعم مثلا احتمل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يتخير وجواز التقديم فيصلي الى أربع جهات (كل فرصة) ذهب اليه علاناً انتهى ولم يرجع شيء من القولين في (المستبر) وكشف الالتباس وروض الجنان) ويأتي ماله نفع في المقام ﴿بيان﴾ احتج الأول في (المختلف) بآية (النبا) وبأنه ان وجب الرجوع الى قول العدل مع ضيق الوقت وجب مع سعة لانه اذا كان حجة مع الضيق كان حجة مع السعة (وقد يقال عليه) أن الظن حجة اذا ضاق الوقت عن تحصيل العلم لا في السعة (واستدل) به بعضهم بأنه مع الاشتباه كاللحمي فيتميم اما التقليد أو الصلوة أربما والرجوع الى العدل أولى لأنه يقبده الظن والعمل بالظن واجب في الشرعيات (واضح) بعضهم قلتي (بأن العمل بالظن انما يجوز اذا لم يمكن العلم أو أقوى منه واذا علمي أربما يقلد في احديهما العدل يقين براءة ذمته وعلم صلوته الى القيلة أو مالا يبلغ بينها أو يساوها خصوصاً لا دليل على التقليد وقد قطع الاصحاب بالصلوة الى الأربع وورد بها النص (نعم) عليه الاحتياط في جل احدى الأربع الى الجهة التي يتخير بها العدل أو غيره وان كان صياً أو كافراً وان ضاق الوقت الا عن واحدة لم يصل الا الى تلك الجهة احترازاً عن ترجيح المروجح (واحتج عليه في الذكرى) بأن القدرة على أصل الاجتهاد حاصلة والمعارض سريع الزوال فلا تقليد (وفيه) أنه انما يقيد التأخير الى زوال المعارض (وفي جامع المقاصد) لورجا حصول العلم بانكتشاف النعم مثلا وفي الوقت سعة ففي وجوب التأخير تردد (واحتج عليه) فيها بأن الاستقبال واجب وقد أمكن بالأربع والتقليد ممنوع منه بثبوت وصف الاجتهاد وقبول الصادق عليه السلام في مرسل خدش (خراسخ ل) (قوله) ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ (ولو تعارض الاجتهاد وأخبار العارف رجع الى الاجتهاد) هذه العبارة ذات وجهين (الأول) أن يكون المراد أنه اذا تعارض اجتهاده مع أخبار العارف عن اجتهاد فانه يرجع الى اجتهاد نفسه كما هو ظاهر المصنفات كافي (كشف الالتباس) وهو خيرة الشيخ والاتباع كافي (المدارك) والمشهور كافي (الكفاية) وهو خيرة (المتمنى) والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والمسالك) حيث صرح فيها بخصوص ما نحن فيه وقد سمعت عبارة (نهاية الاحكام) وفي التلخيص والدروس والذكرى والبيان والموجز الحاموي والكفاية والمدارك) أنه يرجع الى أقوى الظنين وهو خيرة (الشرائع) على ما فهم منها الصميمي في (غاية المرام) وغيره وفي (كشف القام) وأما اذا أخر عن صلوة عامة السماء أو أخر عن اجتهاد نفسه أو غيره وكان أعلم طريق الاجتهاد والبراهين ففي تعويله عليه (نظر) (الثاني) أنه اذا تمارض اجتهاده مع أخبار العارف لا عن اجتهاد بل عن محراب مصرم أو صلوته أو محسوس أو نحو ذلك فانه يرجع الى اجتهاده كما هو ظاهر المصنفات أيضاً كافي (كشف الالتباس) وبه صرح في (جامع المقاصد والمسالك) قال في جامع المقاصد وقبل بالاكتماء بشهادة العدل المخبر عن يقين في ذلك وفي الوقت وهو ضعيف لانه مخاطب بالاجتهاد فيما لم يثبت الاكتفاء بذلك أما الشاهدان وهما الخبران عن يقين فيلوح من عبارة شيخنا (الشهيد في قواعده) عدم الخلاف في الرجوع اليهما (وفيه قوة) لانهما حجة شرعية انتهى وسعت عبارة (نهاية الاحكام) وفي

والاعمى يقلد المسلم العارف بأدلة القبلة (متن)

(المدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الثام) أنه يرجع الى أخبار الثير وهو الذي فهمه (الفاضل الهندسي) من عبارة الشرائع وقد سمعت فيما مضى عبارة (الذكرى) واحتج عليه في كشف الثام بأن التمويل عليه ح. يكون اجتهداً راعياً لاجتهاده الأول. (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأعمى يقلد المسلم العارف بأدلة القبلة) هذا هو المشهور كافي (روض الجنان والمقاصد العلمية) ومذهب الأئمة كافي (رسالة صاحب المالم وشرحها) وفي (المبسوط والشرائع والمذهب والاصباح) فيما قلل منها أنه يرجع الى قول الثير وهو وان كلن أهم من التقليد الآن المراد التقليد كما فهم ذلك من عبارتي (المبسوط والشرائع) جماعة فالظاهر انحصار الخلاف صريحاً في (الخلاف) قال فيه الأعمى ومن لا يعرف أمارات القبلة يجب عليها الصلوة أربعا مع الاختيار وعند الضرورة يصلين الى أي جهة شاء أو نسب الرجوع الى الثير الى الشافعي وقد يظهر من (الالفه) كما يلوح من (المقنة والنهاية والمرامم والوسيلة والسرائر) مواقة الخلاف حيث يقولون من لم يتمكن من ذلك لنقم أو غيره وقد سائر الأمارات والعلامات صلى الى أربع جهات ولا يتعرضون لشأن الأعمى بخصوصه هذا (وقال في الخلاف) وأما اذا كان الحال حال ضرورة جاز لها أن يرجع الى غيرها لأنها مخيران في ذلك وفي غيرها من الجهات وان خلفاء كلن لها ذلك لأنه لم يدل دليل على وجوب القبول من الثير (قلت) الدليل على وجوب القبول من الثير حال الضرورة عدم جواز ترجيح المرجوح عقلاً وشرعاً من مضافاً الى (آية البناء وأخبار الأعمى) (والدليل) على جواز محال السعة لزوم المخرج لو أوجبت عليه الاربع وأخبار الائتلاف به اذا وجب الى القبلة وأصل البرائة من وجوب الصلوة أربعا وهذا اذ لم يكن له طريق الى العلم من تواتر ونحوه ولا اجتهد مستنت من العلم كما نص عليه كثير من الاصحاب ومن لم ينص عليه فهو مراد له قطعاً اذ لا قائل بوجوب التقليد عليه مطلقاً كما لا قائل بوجوب الصلوة الى الاربع عليه أبداً مع تمكنه من العلم بصلوة المسلمين ومساجدهم وحيث هل يتخير بين الصلوة أربعا وبين التقليد أو يتعين عليه التقليد. وحينئذ وقد يظهر من (المبسوط والمسالك) وبعض من غير الجواز. الاول. وصريح (نافية الاحكام وكشف الثام) الثاني وهو الذي يعطيه كلام (الكتاب وابن سعيد والمدروس والعزبة والمدارك وغيرها) وهو الظاهر من عبارة (الشرائع والكتاب والارشاد والتحرير والتلخيص والموجز الحاوي) جامع المقاصد والجفرية وارشادها) بل هو ظاهر الاكثر بل هو الاظهر اكثر أخبار التسديد وضعف مستند الاربع عما (وفي رسالة صاحب المالم وشرحها) أن الاكثر على اشتراط كون المير عدلاً وهو خيرة (اسوط والمختار والتذكرة) نافية الاحكام والذكرى والمدروس والبيان والمهجر الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وهو الشرائع وحاشية الفاضل المدي والروض والروضة والمسالك وغيرها واشتراطها هو المتول عن (الاحمدى والمذهب والاصباح) وفي كثير من هذه الكتب أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والحرة والعبد بل ظاهر (الشيخ نيب الدين) نسبة الى الاكثر لأنه خبر لا شهادة واقتصر في (البيان) على ذكر الرجل والمرأة ولم يذكر العبد وظاهر (الكتاب والشرائع والتحرير والتمهي والارشاد) وجلة من كتب الاصحاب عدم اشتراط العدالة وقد يظهر من (المختلف) في تقليد المرأة فتلتظ عارت. ومن (التحرير) ان وقف فيها وأجاز

ولو شهد المبصر العلم والظن قلد كالأعمى (متن)

الشيخ له في (المبسوط) تقليد الصبي مع أنه اشترط العدالة وأطلق المنع من تقليد الفاسق والكافر كما يأتي وجواز تقليد الصبي ظاهر (المعتبر والمنتهى) وأصرحهما وقد يظهر ذلك من غيرهما واختير المعدم في (المختلف) والتحرير ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وروض الجنان (وهو ظاهر) (التذكرة) وغيرهما مما اعتبر فيه التكليف ومنع في (المبسوط) ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وقاشية الميسر والروض (من تقليد الفاسق والكافر وفي فوائد الشرائع) منع من تقليد الكافر وقرب في (التحرير والمنتهى القبول) من الكافر والفاسق إذا أفاده قوله الظن وقرب القبول أيضاً من الذي لا يعرف عدلته وفسقه من دون تقليد بإفاده قوله الظن وقطع (الشديد) بجواز تقليد المستور إذا تميز العدل وقرى الجواز في الفاسق والكافر لأن رجحان الظن يقوم مقام العلم في العبادات (وفيه) أن ذلك إنما هو في ظن اعتبر طريقه شرعاً أو انحصر الطريق فيه ولم يكن أقوى منه فالاحتياط تقليدها إذا لم تمكن الصلوة أربها والا فيجمع بينها ومنع في (الروض) أيضاً من تقليد المستور وجوز في (الشرائع والبيان والمدارك والمفاتيح) قبول قول الكافر إذا أفاد الظن (وفي الموجز الحامدي وغاية المرام) جواز تقليد الفاسق إذا أفاد الظن ولم يذكر فيها الكافر وتردد في الكافر والفاسق في (كشف الالتباس) ثم قال المنع فيها أحوط (ولو تعدد) التحويل إلى الأفضل الأعدل كما في (نهاية الأحكام) وإلى الأعلى الأعدل كما في (التذكرة والمنتهى والدركي والروض) وفي (التحرير) إلى أوثقهما عدالة ومعرفة ولعل المراد واحد وفي (الدروس والموجز والكتاب) كما يأتي في الفرع الخامس أنه يرجع إلى الأعلى وفي (البيان) إلى الأعلى فلا عدل وفي (المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة والدركي وكشف الالتباس) لو رجع إلى المفضول بطلت صلاته (وفي المنتهى) أبهاً لا عبرة بظن المقلد هنا فلو ظن إصابة المفضول لم يمنعه ذلك من تقليد الأفضل (وفي التحرير) لو رجع إلى المفضول مع شرائط فلا قرب الصحة (قلت) وهو خيرة الشافعي لأنه رجع إلى من له الرجوع إليه لو انفرد فكذلك مع الاجتماع كما لو استويا (والجواب) أن الفرق ظاهر ثم أنه إنما له الأخذ بمن له الرجوع إليه إذا لم يمارضه غيره وخصوصاً الأقوى (وفي التحرير والمنتهى ونهاية الأحكام والدركي والموجز وغاية المرام والروض) أيهما إن استويا قلد من شاء منهما لكن في (نهاية الأحكام) احتمال وجوب الأربع واثنين (وفي الدركي) احتمال وجوب الصلوة إلى الجهتين جهاين التقليدين واحتمال التخيير (هذا) وقد أجمع المسلمون على أن الأعمى يجب عليه الاستقبال (الداود) كما في (التذكرة) فإنه قال يصلي إلى أي جهة شاء لأنه عاجز وهو خطأ (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو شهد المبصر العلم والظن قلد كالأعمى) إذا شهد الأمرين لكونه إذا عرف لا يعرف قلد كما هو المشهور كما في (روض الجنان والمسالك والمقاصد العلية) وفي (رسالة صاحب المعالم) لو جهل العلامات فلا كثر على أنه يقلد وبما نص فيه على أنه يقلد من إذا عرف لا يعرف (نهاية الأحكام والتذكرة والابيض والدركي وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمسالك والروض والمقاصد العلية) ونسبه جماعة إلى المبسوط (وفي المنتهى) من لا يعرف الاجتهاد كالداعي يقلد لأن قول العدل أحد الأمارات المفيدة لظن فيجب العدل به مع قد أقوى ومعارض ونحوه ما في (المعتبر) وقال (في المنتهى) أيضاً (لا يقال) أنه له

مع احتمال تعدد الصلوة ويسول على قبلة البلد مع انتهاء علم القلط (متن)

عن التقليد منسوخة فلا يجوز له فعله لأن الوقت ان كان واسماً صلى الى أربع وان كان ضيقاً تخير في الجهات (لأننا نقول) القول بالتخير مع حصول الظن باطل لأنه ترك الرجوع وحمل المرجوح وانت خبير بأن هذا الدليل خاص بمن لا يعرف اذا عرف وفي المختلف بعد أن اختار ما في المبسوط كما تأتي عبارته احتج عليه بمفهوم (آية النباهة) وهو يعطي كون المراد الرجوع الى خبر الدول لا تقليده (وفي الشرائع) من ليس متسكناً من الاجتهاد كالأعمى يسول على غيره وواقته على هذا الاطلاق الشارحون والمحشون (وفي البيان) من لا يحسن الامارات اذا تعذر عليه التلم قلد (وفي القصة) ومن قد لاً امارات قلد وفي الدروس المأجزة عن الاجتهاد وعن التلم كالكنف يقلد (وفي التحرر) العامي يقلد قاه الشيخ في المبسوط (وفي حاشية الارشاد والكتابة) العامي كالأعمى يقلد (وفي المبسوط) أن من لا يحسن امارات القبلة اذا أخبره عدل مسلم بكون القبلة في جهة بينها جاز الرجوع اليه (وفي الخلاف) ان الأعمى ومن لا يعرف امارات القبلة يجب عليها أن يصلياً أربعاً مع الاختيار ولا يجوز لها التقليد اذ لا دليل عليه الا عند الضرورة بأن يضيق الوقت عن الأربع فيجوز لها الرجوع الى الغير ويجوز لها مخالفتها أيضاً اذ لا دليل على وجوب القبول عليها انتهى وقد سمعت ما احتسنا فيما سلف في بيان هذه العبارة من أن ذلك اذا لم يكن لها طريق الى العلم بصلوة المسلمين ومساخدم والا فلا قائل بوجوب الأربع عليها ابدأ وقد فهم (الحق والمصنف) وجعاً اختلاف قول الشيخ في الكتايب وقد احتسنا فيما مضى أن لا اختلاف بين البيهقيين وظاهر (الارشاد) في موضعين عدم جواز التقليد لغير الأعمى (وفي جامع المقاصد) أيضاً أن أوجبنا الأربع في الأعمى فما أولى بمن لا يعرف اذا عرف لوجود حس البصر وان جوزنا التقليد هناك أمكن وجوب الأربع لفرق بوجود البصر ويمكن الاكتفاء بالتقليد لأن قد البصرة أسوأ من قد البصر (والتحقيق) أنه اذا تعذر على العامي التلم لكونه لا يعرف اذا عرف كما فرضه في التذكرة فهو كالأعمى بل أسوأ وان كان تعذر عليه لضرورة ضيق الوقت أو قد التلم الآن ونحو ذلك وهو أشبه شيء بالمعارف اذا قد العلامات لتبني وشبهه خصوصاً على القول بوجوب تلم العلامات عينا فإذا لم يلزم من هذا التفصيل احداث قول ثالث صلى الى أربع والا اكتفى بالتقليد تمسكاً باصالة البراءة (قوله) قدس الله تعالى روحه (مع احتمال تعدد الصلوة) هذا يحمّل رجوعه الى الاخير أعمى البصر الفاعل العلم والظن كما فهم ذلك وقد المصنف وقد سمعت الوجه فيه ما ذكره (في جامع المقاصد) ويحتمل رجوعه اليه وإلى الأعمى القوي هو كذلك والوجه فيه أن العمل بالظن انما يجوز اذا لم يمكن العلم أو أقوى منه واذا صلياً أربعاً يقدان في أحدها العدل ثقتنا براءة ذمتها وعلمنا أن صلوتها الى القبلة او مالا يبلغ بينها أو يسارها خصوصاً والصلوة الى الاربع ما قطع به الاصحاب وورد به النص ولا دليل على التقليد نعم عليها الاحتياط في جعل احدي الاربع الى الجهة التي يجهز بها العدل أو غيره وان كان صيباً أو كافراً صدوقاً وان ضاق الوقت الاعن واحدة لم يصلياً الا الى تلك الجهة احترازاً عن ترجيح المرجوح كذا قال في (كشف القاتم) وفي هذا الاحتمال مع مخالفته لمتنهم بل كاد يكون اجاعياً في الأعمى أن لو اوجبنا عليها ذلك لزم الحرج كما هو لازم لو اوجبنا عليها التلم فيقدان كما يقدان في جميع الاحكام مضافاً الى أصل البراءة من وجوب الأربع (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويسول على قبلة البلد مع انتهاء علم القلط)

ولو قد المقلد فان اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرّات لاربع جهات (متن)

اجمعا كما في (التذكرة وكشف الالتباس) وقد نص عليه في (الشرائع والارشاد وكتب الشهيدين والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وحاشية الارشاد وحاشية الميسي وغاية المرام) وفي (المفاتيح) يجوز التحويل على المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين وقبورهم وطرقهم بلا خلاف وفي (المدارك) جواز التحويل على قبلة المسلمين اجماعي قاله في التذكرة وقد عرفت أن اجماع التذكرة مقيد بدم علم الغلط (وفي حاشية الارشاد) تظهر الفائدة فيما اذا خالفها الحاذق في الجهة (وفي المتن) البصر في الحضرة يقع قبلة اهل البلد اذا لم يكن متمكنا من العلم (وقال في المدارك) ايضا واطلاق كلامهم يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين ما يفيد العلم بالجهة أو الظن أو يقتضي الامران ولا ينبغي أن يكون المصلي متمكنا من معرفة القبلة بالعلامات المفيدة للعلم أو الاجتهاد المفيد للظن أو يقتضي الامران وربما ظهر من قولهم فان جهلها حول على الامارات المفيدة للظن عدم جواز التحويل عليها فتمكّن من العلم الا اذا افادت اليقين وهو كذلك لأن الاستئصال على اليقين ممكن فيسقط اعتبار الظن وقد قطع الاصحاب بسد جواز الاجتهاد في الجهة والحال هذه لأن الخطأ في الجهة مع استمرار الخلق ممتنع انتهى (قلت) هذا الذي ذكره أشار اليه في (المتن) كما سمعت ومردا الاصحاب أن استقرار عمل المسلمين من اقوى الامارات المفيدة للعلم غالبا فلهذا أطلقوا وقال (التتبع في المبسوط) واذا دخل غريب الى بلد جاز أن يصلي الى قبلة البلد اذا علم في ظنه صحتها فاذا ظن على طئه أنها غير صحيحة وجب أن يتجهد ويرجع الى الامارات المألفة على القبلة انتهى (وكلامه) يعطى أنه يعول على قبلة البلد مع انتهاء ظن الغلط كما قل ذلك عن (المذهب) وكما في (مجمع البرهان) وقد قطع الاصحاب كما سمعت من عبارة (المدارك) انه لا يجوز الاجتهاد في الجهة ومردم أنه لا يجوز العمل على وجهه لانه عمل بالنظر في مقابلة العلم ولعله غير ظن الغلط الذي يعطيه كلام الشيخ ولا مستنزم له فان استمره انقلب العلم وهما وينبغي ايمان النظر في كلام التتبع لينطبق على كلام الاصحاب (والأقرب) جواز الاجتهاد في التماس والتباس في قبلة البلد كما في (الذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارتداد والجفرية وشرحها وحاشية الميسي والسالك والروض والروضة والمقاصد العلمية وكشف الالتباس وغاية المرام والمدارك والكفاية والمفاتيح (١) ومنهم من ذلك في (نهاية الاحكام) وقد سلف قل عبارتها عند الكلام على قبلة مسجد الكوفة ونقل عبارة (الذكرى) هناك في بيان وجه المنع وردة (هذا واللام) في البلد للمهد القهي وهو (وهي ح ل) بلد المسلمين ولا فرق فيه بين الصغير والكبير ولا عبرة بالمحاريب المنصوبة في طرق يندمر مرور المسلمين عنها كالأعمدة والقبر والقبرين كما نص على ذلك جماعة واحتل مصمم التحويل في معرفة القبلة على قبلة أهل الكتاب (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو قد المقلد فان اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرّات لاربع جهات) وفاق للمعظم كما في (كشف القتام) وفي (التنبيه) من لا يعلم جهة القبلة ولا عليها صلى أربعا اجماعا (وفي المتن) لو لم تحصل الامارات واشتبهت الجهات صلى أربعا عند علمائنا (وفي المتن) لم لو يفتل على ظنه وقد امارات صلى أربعا عند علمائنا نعم ان افاده التقليد الظن قد (وفي التذكرة) المذرف بأحالة القبلة اذا لم يحصل له الظن بعد الاجتهاد والوقت متسع فان كان يرجوا حصوله بانكشاف النجم

مثلاً احتمل وجوب التأخير إلى آخر الوقت ثم يغير ويجوز التقديم فيصلي إلى أربع جهات كل فرجة ذهب إليه علمائنا (وفي الذكرى) لو خاف فوت الوقت بالاجتهاد فظاهر الاصحاب الصلوة إلى أربع جهات (وفي) موضع آخر منها إذا خفيت القبلة فلا أكثر على وجوب الصلوة إلى أربع جهات (وفي البيان) لو قد الأماني صلى إلى أربع جهات مع سعة الوقت على الأشهر ونسبه إلى الأشهر أيضاً صاحب المعالم وتليذه (وفي الروضة) المشهور أنه لو قد الامارات والتقليد صلى إلى الأربع (وفي الروض والمدارك) من قد العلم والظن صلى إلى الأربع على المشهور (وفي مجمع البرهان والمفاتيح) أن من قد هما صلى إلى الأربع كما عليه الأكثر (وفي جامع المقاصد والمزية) أن ظاهر الأصحاب أن المارف إذا غبت عليه الأمارات صلى إلى الأربع (وفي المسالك) نسبة إلى الأكثر (وفي الكفاية) من قد الظن أصلاً فلا أكثر على أنه يصلي أربعاً (وفي المنقنة والنهاية والمبسوط) إذا قد الامارة صلى أربعاً ونحو ذلك عبارة (المراسم والوسيلة والسرائر) وفيها قد علم من تتبع كلامهم أنهم متفقون على أن المكلف إذا قد العلم والظن الحاصل من الاجتهاد أو التقليد يصلي إلى أربع جهات والمخالف في ذلك إنما هو الحسن حيث اجتزأ بصلوة واحدة وهو ظاهر (الصدوق) ونفى عنه البعد في (المختلف) وجنح إليه في (الذكرى) وقواء (الأردبيلي والخراساني) واختاره (صاحب المدارك والمفاتيح والاساتذ الشریف رضي الله تعالى عنه) وهو منه عجيب لما ستمع وعن (الأمان) من الخطأ لعلي بن طاووس الاجتزأ بالقرعة لكونها لكل أمر مشكل (وفي مكتشف اللثام) أن الجمع بينها وبين الصلوة أربعاً نهاية في الاحتياط (وهل يتنطرط) تقابل الجهات على المشهور احتمالان وقد يظهر من اطلاق الأكثر عدم وخيرة (المنقنة وجل السيد والسرائر) الاشتراط حيث عبروا باليمين والشمال والوراء والأمام (وفي حاشية الميسي والروضة والمسالك والمقاصد العالية والمدارك وشرح الشيخ نجيب الدين) اختيار ذلك حيث قوا أن الجهات تكررت متقاطعة على زوايا قوائم لمكان التبادر والاحتياط (وقال الشيخ نجيب الدين) لو كان عليه صلوتان فأنظر جواز صلوة الثانية إلى أربع جهات بخلاف جهات الأولى وهذا صورته النظام

ظهر والعين عصر وفي البيان هل يجب (يشترط ل) في الأربع
 اقسامها الجهات على خط مستقيم يحتمل ذلك لانه المفهوم
 منه ويحتمل أجزاء أربع كيف اتفق لأن الفرض اصابة جهة
 القبلة لا عينها وهو حاصل سم يتنطرط التباعد في الجهات بحيث
 لا يكون بين الجهة الثانية والأولى ما يمد قلة واحدة لقلة
 الانحراف انتهى وهو خيرة (كتشف اللثام) وفي (المدارك) أنه غير
 واضح وضعفه في (المقاصد العالية وروض الجنان) بمنع إصابة

الجهة بالصلوة إلى الأربع كيف اتفق وعدم امكان رفع احتمال كون القبلة المطلوبة بين جبين لأن القبلة لا تنحصر في الأربع عدداً ولا في عشر وانما اكتفى الشارع بالأربع لاستلزامه اصابه العين أو الجهة بل لما ذكرناه من أنها إذا وقعت على الاستقامة استلزمته اما الاصابة أو الانحراف إلى لا ما يبلغ حد اليمين أو اليسار وانما يتوجه ما ذكر في البيان على مذهب بعض السامة حيث جعل المشرق قبله أهل المغرب وإن صلوا إلى متعوى خطه والعكس كذلك وكذلك القول في الجنوب

والشمال فالجبل عندهم منعصرة في الأربع جهات وأما عندنا فلا يتوجه ذلك انتهى (قلت) اللازم من ذلك عدم الاجتزاء بالأربع وان وقعت على الخط المستقيم لجواز كون القبلة المطلوبة بين الخطيين الا أن يقال أن وجوب ما زاد انقض على الاجتزاء بالأربع ولولا ذلك أمكن القول بعدم الاجتزاء بالأربع فكيف الاقتصار عليها رخصة من الشارع وإن لم يصادف احديها القبلة كما اجتزأ بالصلوة مع تبين الانحراف اليسير (وقال الشيدان) تطرد الصلوة الى أربع جهات في جميع الصلوات حتى في الجمعة والجماعة وكذا تفصيل الميت دون احتضاره ودفعه (وفي المسالك) وكذا القبح والنخيل (وقال المحقق سلطان) أن هذا الفرض يحصل بالصلوة الى ثلاث جهات بحيث يحصل ثلاثة خطوط وكأنهم اعتبروا الأربع لزيادة الاستظهار وتحصيل زيادة القرب وفيه أن اغتنام ما دون التسعين يختص بمن صلى بالاجتهاد أو التقليد حيث يسوغ أو ناسياً للمراعاة مع الخطأ كما يشعر به مسند الحكم وهذا بالنسبة الى قائد الامارات أمانة واجتهاد فالصلوة الى الأربع تستلزم الانحراف بشن المحيط والى الثلث بدسه وهو أقرب الى الصواب مع تناوئ الاصحاب وما يظهر منهم من الاجامعات (بيان) يدل على المشهور من وجوب الصلوة أربعاً الاجماع المنقول في عدة مواضع والمعلوم وخبر خدش (خراش خ ل) الروي بطريقين (في التهذيب) المتضدد بالشبهة المستفيضة من عقلاء الاصحاب وبالبدن من قول العامة مع ملاحظة الاحتياط مضافاً الى العمومات العامة على وجوب الاستقبال بل مثل هذا يجب من دون النص لوجوبه من باب القدمة (وما أورده) على خبر خدش في (الذكرى) من أنه يلزم من العمل به سقوط الاجتهاد بالكلية قد قدم الجواب عنه فيما سلف من أن الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب ما أقاد القطع بالجبلية في نحو مطلع الشمس ومغربها ودلالة الكوكب دونه الاجتهاد المفيد لظن وقد قلنا ذلك من جملة من الاصحاب بل هو في الذكرى أجاب به (واستدل) من خائف من متأخري المتأخرين بإصالة البراءة (وقول الباقر عليه السلام) في صحيح زرارة ومحمد يجرى التحير أبداً أينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة (ومضمر معويه بن عمار) أنه سأل عن الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بده ما فرغ فيرى أنه انحرف عن القبلة بيناً أو شاملاً فقال قدمضت صلوته (وما (فاخل) بين الشرق والمغرب. قبله. ونزلت هذه الآية في قبلة التحير وفيه المشرق والمغرب فأبنا نولوا ثم وجه الله (وقول الباقر عليه السلام) في مرسل ابن ابي عمير يصلي التحير حيث يشاء (واستدل في جمع البرهان) بأخبار آخر ليست من الدلالة في شيء. وأن الاستدلال بها منه لمجيب (والجواب) أما عن الأصل فهو مقطوع بما علت وبالعصمات (فان قلت) العمومات مخصصة بالأخبار التي ذكروها في أدلتهم فبقي الأصل سالماً لأن الاجماع لم يثبت عندهم والشبهة لا تعضد الخبير (قلت) على هذا لا يكون الأصل دليلاً برأيه والمخصوصيات دليلاً آخر (فأقول) على أن الحال في الأصل سهل وأما (صحيح زرارة ومحمد) فيمكن حمله على حال الضرورة والضيق أو على التيق أو على ما بعد الاجتهاد الى غير ذلك من الوجوه (وأما خبر ابن عمار) فهو على اضماره أو وقفه بخلاف لما استفاض في تفسير الآية ولما ذكره المفسرون من أنها وردت في النافذة ثم ذكر ذلك بعض المفسرين أنها في قبلة التحير وقد استظهر (الاستاذ ادم الله تعالى حراسته) في حاشيته أن آخره من كلام الصدوق وليس من الخبر لعدم المناسبة بينه وبين صدره ولأن الشيخ رواه من دون هذه الزيادة (وأما خبر ابن أبي عمير) فهو وإن كان متبر السند الا أنه لا يقوى على المعارضة على أنه قابل للتأويل

فان ضاق الوقت صلى المفضل (متن)

ولا حاجة بنا الى الجمع بمجل أخبار الخضم على الاجزاء كما هو صريح بعضها وحمل خبر غراش على
الافضلية وان غرض المصوم منع ما ادعاه المعترض من التسوية في الاجتهاد فان الاجتهاد عند
نازل منزلة اليقين فاذا كان في صورة حصول الاجتهاد الأفضل أن يكون كذا ففي غيره بطريق أولى
كما ذكره بعضهم هذا (وفي جامع المقاصد) أن قول المصنف أربع مرات مستدرك لا قاعدة فيها أصلاً بل ربما أوم
فصل الصلاة أربع مرات كل مرة إلى أربع جهات (قلت) يمكن الجواب بأنه أعلم يكف بالصلاة إلى الأربع عن
ذكر المرات لتلاويهم الاكتفاء بصلاة واحدة تقع إلى الأربع جهات بحيث توزع أفعالها عليها فلا تكثر ولا إيهام ولو
كان عليه فرضان في وقت واحد فظاهر احلال جماعة وبعض الاجاعات أنه يصلحها سأل إلى أول جهة وكذلك
في الثانية والثالثة والرابعة وهو خبر (نهاية الاحكام) وفيه عن البأس في المداك إليه ذهب (استاذنا
الشريف وشيخنا الشيخ دامت حراستهما) وظاهر جماعة كاهر فظاهر بعض الاجاعات وصريح (الموجز الحاموي
وكشف الالتباس والمقاصد انصالية والمساك والروض) أنه لا يجوز له الشروع في الفرض الثاني حتى يصلي
الاول ليحصل يقين البراءة من الاول عند الشروع في الثاني ولعله أوجه (ويمكن تنزيل الاطلاقات
على ما اذا كانت الصلاة واحدة ومضده حكمهم يمثل ذلك في التوطين أحدهما نجس واشبهه بالآخر
(ويرد عليهم) أنه لو أدرك من آخر وقت الظهري مقدار أربع رهايات فانه على ذلك تعيين العصر
لان الجمع مقدار أدائها وقد التزم به في (الروض) وقال في (الموجز الحاموي وكشف الالتباس)
لو بقي لفروب قدر أربع صلى الظهر إلى ثلث وخص العصر بالباقي وكذا لو بقي لانتصاف الليل قدر
أربع صلى المغرب إلى ثلث والعشاء إلى جهة واحدة (فأمثل) جيداً (وقد يورد) عليهم ما اذا لزمه
الاحتياط بالقصر والتمام فانه على هذا يلزم أن يصلي الظهر أولاً مقصورة وتامة ثم يصلي العصر
كذلك وتسليم لا يقولون به (وقد يجاب) بالفرق بين المستثنين فانه هنا يجوز له أن يصليها تامتين
فهم ليس له أن يصلي المصغر مقصورة قبل أن يصلي الظهر مقصورة ولو كان قد صلى الظهر تامة (فأمثل)
في الفرق فانه ربما (دق) وعما نحن فيه ما اذا أداه اجتهاد الى الاحتياط بالجمع بين الجمعة والظهر يوم
الجمعة فانه لا يصلي المصغر قبل أن يصلي الظهر والجمعة (فليأمل) جيداً وينبغي تتبع مطاوي كلامهم في
مواضع الاحتياط وليس هذا محل (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان ضاق الوقت صلى المفضل)
كما نص عليه أكثر من تأخر وظاهر احلالهم أنه يكفي بالمفضل واحدة أو اثنتين أو ثلثاً وان كان
الضيق لتأخير عمداً (وفي المتن) فان لم يقدر على الأربع لسبب من الاسباب المأمنة له من الصلاة أربع مرات
فليصل الى أي جهة شاء وذلك بجزءه مع الاضطراب ونحوها عبارة (السيد في الجمل والشيخ في البسيط
والمصباح والطوسي في الوسيلة والمجلى في السرائر) وقد يظهر منهم أنه مع تمدد الأربع لا تجب
الثلاثة والاثنتان بل قد يظهر من (المتن) أن عدم القدرة بتقصيره . فأمثل (وفي المقاصد العلية)
انما يجزئ مادون الأربع مع تمددها اذا لم يكن التمدد مستنداً الى قصيره والا ففي الاجزاء (نظر)
من أن المجموع قائم مقام صلاة واحدة فلا يتحقق وقوع رمة منها في الوقت الموجب لصحة الصلاة
الا بادراك ما قلته ثلث صلوات وركعة من الرابعة فان التقصير الى مادون ذلك كالتقصير في
ادراك ركعة من الصلاة حالة العلم بالتبطل ومن عدم المساواة لهافي كل وجه والا لاما

ويختير في الساقطة والمأني بها (فروع) الأول لو رجع الاعمى الى رأيه مع وجود المبصر
لامارة حصلت له صحت صلواته والا أعاد وان أصاب (الثاني) لو صلى بالظن أو لضيق الوقت ثم
تبين الخطأ اجزأ ان كان الانحراف يسيراً (متن)

وجبت الصلوة بادراك قدرها الى جهة بل ثلاث جهات وهو خلاف المفروض واحتدل المصنف في
(نهاية الاحكام) وجوب الاربع ان أخر اختياراً مطلقاً أو مع ظهور الخطأ بناء على أن الواجب عليه
الاربع فليقضاء كل ما فاتته منها أو ظهور الخطأ كاشف عن وجوب غيرها أصالة واحتدل أيضاً
جواز التأخير اختياراً للأصل ثم قرب المنع (قال في كشف القاتم) وهو الوجه سواء رجع زوال العذر
أولاً (قلت) قد يظهر من (الذكرة) دعوى الاجماع على جواز التأخير اذ رجع زوال العذر (قال)
فان كان يرجو حصول الظن بانكشاف التيمم مثلاً احتدل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يغير جواز
التقديم فيصلي الى أربع جهات (كل فريضة) ذهب اليه علمائنا انتهى (وفي المتبر والمتشهي) وكذا
يصلي المحتدل لو منع ضرورة من عدو أو سبع وفي الأول زيادة أو مرض (قوله) قدس الله تعالى
روحه (ويختير في الساقطة والمأني بها) الا أن يترجع عنده بعض الجهات لم يرجع فيصير اليه وان كان
ضيقاً كما في (جامع المقاصد) أو يصلي ثلثاً ويكتفي بها فليقضاء الاثنيان بها على وجه لا يبلغ الانحراف
بيناً أو شيئاً كما في (كشف القاتم) ومناقشة الشارح في العبارة مدفوعة بأن المراد يغير في كل واحدة
من الساقطة والمأني بها (ولو أدرك) من عليه الفرضان قدر جنتين يحمّل أن يكون عليه أن يصلي كل
واحدة الى جهة من غير أن يخصصها بالثانية لان ذلك من مواضع الضرورة المسوقة للاجتهاد بالصلوة
الى جهة واحدة ويحمّل الاختصاص بالثانية وكذا ان لم يبق الظاهرين المقدار أربع يحمّل أن يختص
بها العصر أو يصلي للظهر ثلثاً وكذا ان بقي مقدار سبع يحمّل أن يصلي للظهر أربعاً أو ثلثاً مثلاً وكذا
الشأن فيها اذا بقي مقدار ثلث أو خمس أو ست وينبغي الحكم في هذه المسائل على وجهي النظر الذين
قلناهما في المسئلة السابقة عن المقاصد المليّة • فنذكره (فروع خمسة) (قوله) قدس الله تعالى روحه
(الأول) لو رجع الاعمى الى رأيه مع وجود المبصر لامارة حصلت له صحت صلواته (ان كانت
الامارة شرعية وأخرى من أخبار الغير أو مساوية له ولم تقو به والا وجبت الاعادة كما لو لم يكن
لامارة اذ الواجب التحويل على أقوى الظنين كما تقدم وإطلاق العبارة مقيد بما اذا لم يظهر الانحراف
فيأتي حكمه (قوله) (والأعاد وان أصاب) كما في (المختصر والذكرى والبيان والمهرس والمسالك
وروض الجنان والمدارك) وهل ذلك عن (الجامع) وهو مذهب الشافعي وخالف الشيخ في (الغلاف
والمبسوط) فحكم بعدم الاعادة مع الاصابة لاصل البراءة وتحقق الصلوة نحو القبلة وفي (المتشهي)
(القولان قويان) واستشكل في (المتبر والتحرير) وقال في (المبسوط) ولو كان مع ضيق الوقت كانت
صلواته ماضية (وفي المتبر والمتشهي) في هذا الإطلاق أيضاً أشكال (بيان) ما أختره المصنف هنا
من الاعادة وان أصاب هو الصواب لان الجاهل غير معذور كما هو المشهور والنسور (قوله) قدس
الله تعالى روحه (الثاني) لو صلى بالظن أو لضيق الوقت ثم تبين الخطأ اجزأ ان كان الانحراف يسيراً
هذا مذهب العلماء كما في (المتبر والمتشهي) وفي (المدارك) بإجماع العلماء قاله جماعة منهم (الحقق
والعلامة) وهو موضع وفاق كما في (الذكرة والتفتيح والمقاصد المليّة والروض والمناجيب) وبه صرح

(الحق وتقليده اليوسفي والمصنف وسائر المتأخرين) وهو ظاهر (المصباح) لكن في (الفتنة) وجعل السيد النهاية والمبسوط والخلاف والمراسم والوسيلة والفتنة والسرائر) أن من صلى إلى غير القبلة بجهته ثم عرف ذلك والوقت باق أعاد وهذا الاطلاق بظاهره شامل لما اذا كان الانحراف بسيراً وقيل مثل هذا الاطلاق عن (الكاتب والفتي) وهو ظاهر (الفتية) وفي (الخلاف) الاجماع عليه ونفي الخلاف عنه في (السرائر) ونسبه إلى المشهور (في كشف الغطاء) ولا بد من الجمع بحصل هذا الاطلاق على الانحراف الكثير أو ادخال الانحراف اليسير في القبلة كما هو صريح بعضهم وظاهر (المصباح) وعن قوم من أصحابنا الاعادة مطلقاً (وعن القاضي) في شرح جل السيد الاحتياط بذلك والمراد بالانحراف اليسير ما لم يبلغ المشرق أو المغرب كما في (النافع والمعتبر) ونكت النهاية وكشف الرموز وسائر كتب المصنف والبيان وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والمعقريه وشرحها والمشارك ورسالة صاحب المعالم وشرحها والكناية والمقانيح) وفي (الروضة) بل وان قل أي قرب من المشرق أو المغرب (وفي فوائد القواعد) بل وان كان متفاحشاً انتهى ويلزمهم كما هو صريح كثير من هؤلاء أن الكثير ما كان إلى المشرق أو المغرب لكن في (جامع المقاصد والمعقريه وشرحها وقوائد القواعد) أن الكثير ما كان إلى اليمين واليسار كما هو صريح (الزروس والعمه وحاشية الميمني والروض والروضة) بل في (الذكرى) أن ظاهر الأصحاب أن الانحراف الكثير ما كان إلى سمة اليمين أو اليسار أو الاستدبار لرواية عمار وبأن يذكروا أن شاء الله تعالى (وليعلم) أن اعتبار المشرق والمغرب في الانحراف الكثير صحيح على عمومهم عند معتبره من دون استثناء لأنه ليس في المصور من قبله عين المشرق والمغرب فلا يحتاج إلى التخصيص بمن حدا من قبله كذلك كما قد يتوهم (وفي كشف الغطاء) لم أر من قبل الفاضلين من اعتبر المشرق والمغرب وليس في كلامهما ما يدل على مراديهما اليمين واليسار وملاحظة الآية والأخبار رقع استبعاد أن يكون الانحراف البهيم كثيراً وان لم يلبس اليمين أو اليسار والانحراف البهيم يسيراً وان تجاوز المشرق والمغرب وأما اليمين واليسار فهما مذكورتان في (التأصيلات والاقتصاد والخلاف والجل والعقد والمصباح ومختصره والوسيلة) ولكن لا يتعينان للجهتين المتقاطعتين لقليله على قوائمه وانما يظهر مباحثهما للاستدبار وهو أعم لكن (لكون خل) الاستدبار يحتمل البالغ إلى مسامتة القبلة والأهم إلى اليمين واليسار فإن أرادوا الأول تشمل اليمين واليسار كل انحراف إلى الاستدبار الحقيقي المسامت وإن أرادوا الثاني تشمل كل انحراف إلى اليمين واليسار المتقاطعتين على قوائمه لا ما فوقها وذلك لأنهم لم يفسلوا الانحراف إلا بالاستدبار واليمين أو اليسار انتهى (وفي روض الحان) أن التعبير باليمين واليسار أشمل من المشرق والمغرب (وفي جمع الدرهم) في خبر عمار دلالة على كون المشرق والمغرب دبراً (قلت) نعم عمار ود في رجل صلى إلى غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلواته فقال إن كان متوجهاً فيا بين المشرق والمغرب فيحول وجهه ساعة يعلم وإن كان إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة ولعل المولى الأردبيلي فهم كون المشرق والمغرب دبراً من تلبية التفصيل والا فكان الواجب التلث أو ما زاد وهو حق كما يأتي وما في الذكرى مبني على كون المشرق والمغرب بين القبلة ويسارها في خبر عمار وانما يتم في اليمين واليسار المقاطع لجهة القبلة على قوائمه في بعض البلدان لكن الأخبار مطلقة وبطل الحسير والراوي فهما انحراف عن نقطة الجوب إلى المغرب (وفي روض الجنان والمسالك) أن المراد بالاستدبار القتي تمام الصلوة منه مطلقاً مقابل القبلة

والا اعادة في الوقت (متن)



بمعنى أي خط فرض طرفه قبله كان طرفه الآخر استدباراً
كما يدل عليه خبر عمار ولو فرض وقوع خط على هذا الخط
بحيث يحدث عن جنبه زاويتان قائمتان كان هذا الخط
الثاني خط اليمين واليسار وفرض خط آخر واقع على خط
الاول بحيث يحدث عنه زاويتان حادة ومتفرجة فما كان منه

بين خط القبلة وخط المشرق والغرب هو الانحراف المتغير وما كان بين جهة الاستدبار وخط المشرق والغرب
قالا جوداً أنه ملحق بهما بالاستدبار وان كان أقرب اليه اقتصاراً في الاعادة مطلقاً على القول بهما على مدلول
الرواية وهو ما كان الى دير القبلة ونحوه ما في (فوائد القواعد والروضة) (قلت) يرد ذلك صدق الخروج
عن القبلة والاستدبار لمة وعرفا وخبر عمار وقد سمعت مافيه الاردبيلي منه على أناما وجدنا للشهد الثاني
موافقا على ذلك (قلت امل جيداً) (بان) يدل على ما ذكره المصنف من الاجزاء مع الانحراف اليسير بيد
الاجامعات (صحيح) زواره الذي قال فيه الباقر عليه السلام ما بين المشرق والغرب قبله (ومثله)
صحيح ابن عمار (وخبر عمار) الذي سمعته (وخبر) قرب الاستدبار عن أمير المؤمنين من صلى على
غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا اعادة عليه اذا كان (١) فبما بين المشرق والغرب
قبله (وروى الراوندي) في نوادره في خبر موسى بن سماعيل بن موسى أنه من صلى الى غير القبلة
فكان الى غير المشرق والغرب فلا يبعد (وجه القول) بالا حاده مطلقاً خبر معمر بن يحيى أنه سأل
الصادق عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت صلوة قال يبيدها
قبل أن يصلي هذه التي دخل وقتها الآن يخاف فوت التي دخل وقتها (وقد روى) هذا الخبر بسنده
(٢) ومثله ما عدا الاستثناء للشيخ في (التهذيب) أبصاً عن عمرو بن يحيى وعمرون يحيى ضعيف وأما معمر بن يحيى
فان كان ابن مسافر فتقوا الحديث موثق ان كان محمد بن زياد هو ابن ابي عبر لكن كون معمر بن يحيى
هو ابن مسافر غير ظاهر ومعد تسليم سنده فهو محمول على دخول الوقت المشترك أو على الاستدبار أو على
الصلوة من غير اجتهاد مع سمة الوقت واستدلوا ايضاً بانتفاء المشروط بانتفاء شرطه وهو معارض
بالاخبار (واما الشيخان) ومن وافقهم فان كانوا مخالفين وما كان ليكون ذلك فتحتمم الاخبار المطلقة
المتنافية (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأعاد في الوقت) اي والايكن الانحراف يسيراً بل
كان الى المشرق أو المغرب أعاد الصلوة في الوقت خاصة ان لم ينته الى الاستدبار والاجماع كافة (الخلاف
وشرح الشيخ نجيب الدين) وفي (السرائر) نفي الخلاف فيه (وفي كشف الثام) الظاهر أنه اجماع (وفي
المشعي) أما وصل الى المشرق والمغرب فانه يبعد في الوقت خاصة ولا يبعد في خارجه ذهب اليه علما لنا
وقال مالك واحمد والثافي في احد القولين وابرحنية لا يبعد مطلقاً انتهى (وفي التنقيح) يبعد فيه
لا في خارجه وعليه الاصحاب والروايات (وفي المدارك) الاجماع على أنه يبعد في الوقت دون خارجه

(١) كذا وجدنا بخطه (ق، د، هـ)

(٢) السند هكذا الطاطري عن محمد بن زياد عن حماد عن عمرو بن يحيى والطريق الآخر

عن معمر بن يحيى (منه ق، د، هـ)

ولو بان الاستدبار أعاد مطلقاً (متن)

وقد عرفت المخالف في الخارج فيما سلف وأن القاضي اسطاط وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) أيضاً احتمال الاعادة مطلقاً (بيان) استدلل في (المعتبر والمتنعي والمدارك) وغيرهما على الاول بأنه أدخل بشرط الواجب مع بقاء وقته والاثنيان به على شرطه ممكن وعلى الثاني بأن القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة ولادلالة وفيه أن المومات الدالة على وجوب قضاء ما فاتت من الصلوة تشمل مثل هذا اذ من المعلوم أن الفتوت أعم من أنه لا يصلي اصلاً أو يصلي صلوة فاسدة كما لا يخفى فالاعتبار انما هو بالاجماع والاختيار الدالة على ذلك كصحيح عبد الرحمن وسليمان بن خالد وغير معمر مؤل أو مردود هذا (وفي المقاصد النلية) لو كان التيامن والياسر بوجهه خاصة فالشهور عدم ابطاله للصلوة وان كان مكروهاً بل يكره الاثنتان بنظره وان لم يخرج الوجه من سمت القبلة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو بان الاستدبار أعاد مطلقاً) أي في الوقت وخارجه أماني الوقت فأجاء علوم ومتنول وفي (التنقيح) وأما في خارجه فله عمل الاصحاب كل في (ارشاد الجفريه) وهو المشهور كل في (الروضة) ونسبه في (جامع المقاصد) الى كثير من الاصحاب وهو خيرة (المنفعة وكتب الشيخ والمراسم والنية ونهاية الاحكام والتلخيص والارشاد والسمة والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفريه وشرحها) وهو ظاهر (الوسيلة) أو صرح بها ذكر ذلك في ترك الصلوة وهو المتقول عن (القاضي) (بيان) استدلل عليه بخبر معمر وبقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زواره لا تعاد الصلوة الا من خمسة (الظهر والوقت والقبلة والركوع والسجود) فكما تعاد من الاربع الباقي مطلقاً فكذا القبلة خرج ما بين المشرق والمغرب وما بينهما بالدليل وبما رواه السيد في التامريات والجلل والشيخ في النهاية والسحلي في السرائر حيث قالوا انه روي أن كان استدبر القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة مع اختلاف في التمييز لا يخل بالمعنى وفي (التنذيب) والاستبصار والاختلاف الاستدلال عليه بخبر عمار المتقدم واستدلوا عليه أيضاً بأن القبلة شرط والمتروط متف عند انتهاء شرطه فهي الى غير القبلة قائمة ومن فاته صلوة وجب عليه القضاء اجمالاً خرج ما لم يبلغ الاستدبار بالنص وخرج ما بين المشرق والمغرب لأنه قبلة بالنص والمعرض على الجميع مستظهر لان أقواها صحيح زرارة ودلائل ضعيفة ومنع الاستدراك بالقبلة بل بظنهما (وذهب السيد في جملة وناسر ياته والسحلي والمحقق واليوسفي في كشفه والمصنف في التذكرة والمختلف والمتنعي والشهيد في العروس والبيان والذكرى وأبو العباس في الموجز والصبيري في شرحه ونهاية المرام والفاضل الميمني والشهد الثاني في كفيه وولده وسبطه وتلميذهما والكاشاني والحراساني والفاضل الهندسي) الى أنه لا قضاء عليه وهو ظاهر (المهذب البارع) والمتنول عن (الجامع) وقوله في (المبسوط والاختلاف) عن قوم من أصحابنا ونسبه (الصبيري) الى الأكثر (والشيخ نجيب الدين) الى أكثر المؤرخين (وفي جامع المقاصد والعزية) أن فيه قوة (وقال في نهاية الاحكام) والاصل أنه ان كلف بالاجتهاد لم يجب القضاء وان كلف بالاستقبال وجب (وفي كشف القاتم) لا يرد أنه لو كفي الاجتهاد لم يجب الاعادة في الوقت للخروج بالنص والاجماع (قلت) وهذا القول موافق للاصل وتدل عليه الروايات باطلاً وهي صحيحة والمعارض ضعيف كما عرفت (ويبقى الكلام) في معرفة الاستدبار واليمين والإسار والمشرق والمغرب وقد تقدم بيان ذلك وسمعت

ما فهموه من خبر عمار هذا (وفي المقاصد العلية) لو أمكن فرض الاستدبار بالوجه خاصة فظاهر الاصحاب انه كاليمين واليسار ورما قيل بالحاقه بالاستدبار هذا كله ان تبين الخطأ بعد الفراغ وان تبين أنثائها فان كان مستدبر القبلة أعاد من أولها كما نص عليه الاكثر وفي (المبسوط) أنه لا خلاف فيه لكن قل عن (الجامع) أنه قال ان تبين الخطأ في الانتهاء انصرف وبعد الفراغ أعاد في الوقت لا في خارجه وظاهر هذا الاطلاق الخلف (وان كان الانحراف) يسيراً استقام اجماعاً كما في (المداوك) وهو كما قال لانا لم نجد مخالفاً الا ما له قد يفهم من أوجب الاعادة بعد الفراغ وان كان الانحراف يسيراً كما تقدمت عليه من بعض الاصحاب. فأملاً (وان كان الانحراف) كثيراً ففي (المبسوط) ان ظن أن القبلة عن يمينه أو شماله يفي عليه ويستقبل القبلة ويثما قد أناط الحكم بما اذا ظهر له الخطأ من طريق الظن والاجتهاد وفي بحث طويل يأتي الكلام فيه (وفي الشرائع والمعتبر والمنتهى والتحرير والارشاد والتذكرة والذكرى والبيان والروض والمسالك وفوائد القواعد والمداوك والكفاية وغيرها) أنه ان تبين له الخطأ في الانتهاء يستأنف فيها عدا الانحراف اليسير (وفي الذكرى) لو تبين في أثناء الصلوة الاستدبار أو الجانبين وقد خرج الوقت أمكن القول بالاستقامة ولاعادة دلالة غرض الاخبار عليه ويمكن الاعادة لانه لم يأت بالصلاة في الوقت واستظهر (ثاني المحققين والشهيد ان صاحب المداوك) عدم الاعادة ونسب ذلك في المداوك الى الشهيد (قال) والحجة عليه أنه دخل دخولا مشروفاً والامثال يقتضي الاجزاء والاعادة انما تثبت اذا تبين الخطأ في الوقت على ما هو منطوق روايتي عبد الرحمن وسليمان بن خالد وقال ان ما استند اليه الشهيدان من استزام القطع القضاء المنفي لوجهه لا لاثناء الدلالة على بطلان اللازم انتهى (وفيه) ان مراعاة الوقت مقدمة على أكثر أجزاء الصلوة وشرائعها كما سلف في كتاب الطهارة ومقدمة على القبلة ولذا يجب على الجاهل بالقبلة وغير المتكبر من الاستقبال أن يصلي الى غير القبلة قد كان هناك دلالة (ثم) أن قوله الامتثال يقتضي الاجزاء (فيه) ان الامتثال انما هو اذا لم تظهر المخالفة لان المطلوب حينئذ القبلة فلا امتثال عند المخالفة ولو تحقق الامتثال بعد ظهور المخالفة لزم عدم وجوب الاعادة في الوقت أيضاً اذا ظهر الاختلال بالشرط في الوقت وهو صريح مراراً بوجوب الاعادة في الوقت اذا أخل بشرط الواجب واذا أخل به يكون الواجب فاسداً وان لم يكن فاسداً لم يكن اختلال بشرط الواجب وليست الفريضة الواحدة وقد تكون الثانية اعادة عرضاً عما قلت شرطه ومقتضى ذلك وجوب القضاء أيضاً (ثم) مقتضى صحيحي عبد الرحمن وسليمان أنه اذا فرغ من الصلوة في الوقت واستبان الخطأ في خارجه لا يجب اعادة تلك الصلوة (فأملاً) واطلاق خبر عمار المتقدم قاض بالاعادة ظاهر فيها هذا (وفي المقدمة والنهاية والتافع والتلخيص والتبصرة والذكرى والدروس والبيان والعزيزية والروض وجمع البرهان) أن التامس كالغائب وقواه (في الجعفرية) واستشكل فيه في (المعتبر) وخبرته كشف الرموز ونهاية الاحكام والمختلف والموجز الحادي وكشف الثمام الدم وهو ظاهر (ارشاد الجعفرية) لا شترط الصلوة بالقبلة أو ما يملأ قبله أو يظنه ورفع التسيان مناه رفع الائم وعموم أكثر الاخبار منزل على الخطأ في الاجتهاد لكونه هو المتبادر (وفي المداوك) الاقرب أنه يبيد في الوقت خاصة لاخلاله بشرط الواجب دون القضاء لانه فرض مستأنف انتهى (فأملاً فيه) ووجه التأمل يظهر مما ذكرناه في صدر المسئلة السابقة ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى في الفصل الثامن في التروك

(الثالث) لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة الا مع تجدد شك (الرابع) لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد في وجوب القضاء اشكال (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة ﴾ وفاقاً (لشرائع والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك) وقال (الشيخ في المبسوط) يجب على الانسان أن يتبع امارات القبلة كلما أراد الصلوة عند كل صلوة اللهم الا أن يكون قد علم أن القبلة في جهة بينها أو ظن ذلك بامارات صحيحة ثم علم أنها لم تتميز جازية فالتوجه اليها من غير أن يجدد اجتهاده في طلب الامارات واقتصر في (المعتبر والمتبى والتحرير) على قل ذلك عن الشيخ من دون ترجيح (بيان) حجة الاولين) الاصل وبقاء الظن الحاصل والياس من العلم واستدلل الشهيد ان غيرها للشيخ وجوب السعي في طلب الحق ابدأً وبأن الاجتهاد الثاني ان وافق الاول تاكد للظن وطلب الاقوى واجب وان خالفه عدل الى مقتضاه لأنه انما يكون لامارة اقوى عنده والحاصل أنه ابدأً متوقع لظن اقوى في غير الحالة التي استثناهما الشيخ رحمه الله تعالى خصوصاً اذا علم تغير الامارة وحدث غيرها فعليه تخصيصه (ويرد) على الاول أن طلب الحق واجب اذا لم يكن سعي أو احتمال حصول علم أو ظن اقوى مما حصله موافق أو يخالف وعلى الثاني أنه يجب التكرار لصلوة واحدة اذا اخرها عن اجتهاده لما أوحتل تغير الامارة أو حدث غيرها ولعله يقول به ولا مانع منه بل هو جيد كما في المدارك (وإن) الشهيد ان) هذان الاحتمالان جاريان في طلب التيمم عند دخول وقت صلوة اخرى وفي المجتهد اذا سئل عن واقعة اجتهد فيها (قلت) ذهب جماعة من المحققين الى وجوب النظر على المجتهد فيما اجتهد فيه اذا لم يكن الدليل حاضراً عنده وهذا مما يؤيد قول الشيخ (وقال الشهيد) ولا فرق بين الفريضة والثاقفة ولا بين تغير المكان وعدمه لان ادلة القبلة لا تختلف بحسب الأماكن بخلاف مكان التيمم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الا مع تجدد شك ﴾ فلا خلاف في وجوب الاجتهاد ثانياً كما في (كشف القناع) والامر كما قال (وفي المتبى والتحرير والتذكرة والذكرى) في غير هذا المقام أنه لو تجدد التثبوت في الصلوة لا يلتفت اليه (وفي كشف القناع) لا بأس عندى بتجديد الاجتهاد اذا أمكنه من غير ابطال للصلوة (قلت) فلي هذا لوافق الاول استمر وان خالفه يسيراً استدار وأتم وان خالفه كثيراً كان كظهور الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ وان لم يمكنه الاجتهاد فيها أمها ولم يفتت الى شكها فاذا مرغ استأنف الاجتهاد. فتأمل. ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد ففي وجوب القضاء اشكال ﴾ الأصح عدم القضاء كما هو خيرة (المتبى والتذكرة والتحرير والايضاح والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد) بل في الاولين لانهم فيه خلافاً وقل في (الذكرى) عدم العلم بالخلاف من المصنف ما كتبه عليه وقد يستنبط من عبارة (المبسوط) فيما مضى أنه عن يقول بالقضاء حيث أبط وجوب الانحراف الى الميّن بالظن كما قدمت الإشارة اليه (وفي نهاية الأحكام) لوصلى أربع صلوات أربع اجتهادات لم يجب قضاء واحدة لان كل واحدة قد صليت باجتهاد لم يبين فيه الخطأ ويحتمل قضاء الجميع لان الخطأ متيقن في ثلاث صلوات منها وان لم تميز فاته ما لو قدمت صلوة من صلوات وقضاء ما سوى الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسخاً لما قلناه انتهى (وفي الذكرى) بعد أن حكم بعدم الاعادة في هذا المثال احتمال اعادة الكل بناء على احتمال اعتبار العين ان كانت

(الخامس) لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأتى أحدهما بالآخر (متن)

مختلفة أو إعادة ثلث مرددة ان اتفق المدد وإعادة ماسوى الأخيرة كما ذكر المصنف ثم (ضع الاول) بأنه لو وجبت لم يؤمر بالصلوة مع تنبؤ الاجتهاد (والثاني) بأنه يحكم اذا الاجتهادات متعاقبة متنافية ثم احتمل قويا أنه مع تغير الاجتهاد يؤمر بالصلوة الى أرم لان الاجتهاد عارضه منه فمساقتا فتجبر (قال) ولا يجب إعادة ماصلا ولا لا مكان صحته وكون دخوله مشروها انتهى (والاشكال) من الاصل وحصول الامتثال أما على التصويب فظاهر وأما على التخطئة فلا لأنه لا يقتضى الاجتهاد الا بالعلم ولا علم - نعم لا يمول على الاول بعد الاجتهاد الثاني وانقضاء الرجحان كما لا يقتضى قضاء القاضي وتبوي المجتهد لغير اجتهاده ومن أن الاجتهاد مساو للعلم واحتمال أن يكون شرط الصلوة التوجه لا ما ظنه قلة وقد ظن اختلال الشرط فظن أنه لم يخرج عن الهدى وعلى المكلف أن يعلم خروجه عنها أو يظنه ان لم يمكنه العلم (أو قول) شرط الصلوة استقبال ما يعلمه أو يظنه قلة بشرط استمراره ولذا يبيد اذا علم الخطأ ولم يستمر الظن هنا وأيضا قد تمارض تمارض فيجب عليه الصلوة مرتين وان خرج الوقت فوجوب قضاء اجماعا وقد فاته إحدى الصلوتين الواجبتين عليه (ويرد على الأول) منع المساواة وأين العلم من الظن (وعلى الثاني) أنا انما نسلم اشتراط عدم ظهور الخطأ والعلم به وخصوصا اذا خرج الوقت (وعلى الأخير) أن الصلوتين انما يجبان لو تمارض الظنان في الوقت (وفي العبارة) تجوز اذ المراد بالقضاء إعادة ماصلا بالاجتهاد الاول مطلقا أو في الوقت خاصة على حسب ما مر من وجوه الخطأ (وتصوير) الفرض كأن يرى نجا فيطئه سهلا ثم يظنه جديا أو نحو ذلك (وفي التحرير والمنتهى) لو ان له (لو يتيقن غل) انطأ في الاثناء ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد الموحج الى العمل الكثير فانه يقطع ويجهتد (قلت) ينبغي تقييده بما اذا كان الوقت منسأ اما اذا ضاق فانه يتعامل أقوى الوجبين كما اختاره (ثاني المحققين والشهيد) كما مر وتقييده أيضا بما اذا علم أنه يمكنه الاجتهاد أو تمصيل العلم لفقد التيم مثلا والآنهما وجبنا إحدى الأربع في وجه قوي (فليتأمل) ولعل هذا التقيد ينفي عنه قوله ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد الى أخره - فتأمل - (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأتى أحدهما بالآخر) هذا مذهب (الشيخ والمحقق وأكثر اصحاب) كما في (المدارك) وقوله الشيخ وجماعة كما في كشف الثام وهو خيرة (المدسوط والمتميز والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وفوائد القواعد) ولم يستبعد الموازي في (التذكرة والمدارك) وقطع به في (كشف الثام) لقطع كل بصحة صلوة الآخر لأنه انما كلف بها فالجماعة هنا كالجماعة حول الكعبة أو في شدة الخوف كذا ذكر في التذكرة (ورده في الذكرى) بالنعم من جواز الاقتداء بحالة شدة الخوف سلتنا لكن الاستقبال لها ساقط بالكلية بخلاف المجتهدين وبأن الفرق بين المصلين الى نواحي الكعبة وبين المجتهدين ظاهر لقطع بأن كل جهة قبله هناك والقطع بخطأ كل واحد هنا (قال) وكذا قول في صلوة التدة ان كل جهة قبله يورده في (كشف الثام) بأنه لا فرق لأنه كأن كل جهة من الكعبة قبله فكذلك قبله كل مجتهد ما أدى اليه اجتهاده فكما نصح صلوة أولئك قطعاً للاستقبال تصح صلوة هؤلاء قطعاً وكما قطع بصحة صلوة المصلين في شدة الخوف للاستقبال ولم يسم اشتراطه في حقه فكذلك صلوة هؤلاء (قال) ولا يصر الافتراق بأن كل جهة من الكعبة قبله على

بل يحل له ذبيحته ويمجتزي بصلوته على الميت ولا يكمل عدده به في الجملة واصليان جنتين
بخطبة واحدة اتفاقاً أو سبق أحدهما وقبلد العامي والاعمى الا علم منها بأدلة القبلية (متن)

الصوم بخلاف ما أدى اليه الاجتهاد قائما هي قبلية لهذا الجنب انتهى وقد يظهر من استدلاله في المنتهى
على المنع أنه فرض المسئلة فيها اذ توجه احدهما حين الاثتمام الى قبلية صاحبه (وفي التذكرة) أنه لو
كان اختلاف في التيامن لم يكن له الاثتمام لاختلافهما في جهة القبلة وهو أحد وجعي الشافعي وفي
الثاني له ذلك لقلة الانحراف وهما مبنيان على أن الواجب أصابة العين أو الجهة ونحوه ما في (نهاية
الاحكام) وفي (التذكرة) والبيان والدروس وفوائد القواعد) أن الأقرب الجواز والقولان مبنيان
على أن الواجب أصابة العين أو الجهة كما ذكر المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام مع أنه حكم
فيهما بأن القبلة للبعد الجهة لا العين (قوله) قدس الله تعالى روحه (بل يحل له ذبيحته) نص
على ذلك جماعة ويأتي الكلام فيه في محله ان شاء الله تعالى وفي كشف الغتام أنا لا نعرف خلافاً
في أن من أخل بالاستقبال بها ناسياً أو جاهلاً بالجهة حلت ذبيحته (قوله) (ويمجتزي بصلوته على
الميت) كافي (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد (وفي (البيان) أنه أقرب (وفي
كشف الغتام) (ويمجتزي) وان كان مستدبراً لأن المسقط لما عن سائر المكلفين انما هي صلوة صحيحة
جامعة لشرائط عند مصليها لا مطلقاً والأوجب على كل من يسمع بموت مسلم أن يجتهد في تحصيل
عنه بوقوع صلوة جامعة لشرائط عنده ليخرج عن الهدة ولا قائل به (قوله) قدس الله تعالى روحه
(ولا يكمل عدده به في الجملة) هذا مبني على ما سلف من أن صلوة أحدهما الى غير القبلة قطعاً وقدم
ما في كشف الغتام (قوله) (واصليان جنتين بخطبة واحدة الى آخره) كافي (الموجز الحاوي) وكشف
الالتباس وجامع المقاصد) لأن التباعدهما ليس بشرط لصالاة البراءة من منع اعتقاد كل بطلان صلوة الآخر
قال في (كشف الغتام) (فيه نظر . ثم ان تقدر التباعدهما لضيق وقت أولييره ووجب عليهما عيياً صلياً
كذلك وان وجبت تخيراً احتمل ضعفاً انتهى وأشار بقوله (بخطبة واحدة) الى رفع توهم أن الخطبة
الواحدة انما تكفي مع اتفاقها خصوصاً اذا طال الفصل كما أشار بقوله اتفاقاً أو سبق أحدهما الى رفع
توهم أن عليهما الاتفاق في الصلوة ليعقد كل منهما صلوته ولما تنفد صلاة أخرى صحيحة تسرعاً عند
مصليها لعدم الدليل (وفي كشف الغتام) الاحتياط عندي أن عليهما الاتفاق ان جازت صلواتهما
لما أشرت اليه من ضعف الدليل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وقبلد العامي والاعمى الا علم منها
بأدلة القبلة) ولا يمتنع تفاوتهما في الورع فان تساويا في العلم تبين تقليد الأورع لانه أوثق والظن
بقوله أرجح فاذا اتبع غيره كان كمن يصل بالظن وهو قادر على العلم أو كمن يصلي الى جهة يظن
أنها ليست قبلية (وفي التحرير) وفاقاً لشافعي جواز الى المرجوح وقد تقدم رده ونظام الكلام
في ذلك في شرح قوله والاعمى يقدر

(الفصل الرابع) في اللباس وفيه مطلبان (الأول) في جنسه اتما تجوز الصلاة في الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية أو صوفه أو شعره أو وبره أو ريشه أو الخنزير الخالص (متن)

﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ في اللباس وفيه مطلبان وخاتمة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ اتما تجوز الصلاة في الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية ﴾ يقتضى المحصر عدم جواز الصلاة فيما لا يند ثوما كالخشيش وورق الأشجار والمنسوج منه ومن نحو خوص النخل مما لا يصدق عليه اسم الثوب ولعل المراد أن ذلك لا يجوز اختياراً كما هو صريح جماعة كثيرين من الأصحاب كما يأتي ذلك في آخر المطلب الثاني في ستر العورة (وفي المتن) تجوز الصلاة في الثياب القطن والكتان وفي كل ما ينبت من الأرض من أنواع الخشيش إذا كان مملوكاً أو في حكمه خالياً من النجاسة بلا خلاف بين أهل العلم وفي (التذكرة والتحرير) الإجماع عليه (وفي جمع البرهان) الظاهر عدم الخلاف فيه (وفي المتبر) الإجماع على ستر الخشيش وسيأتي تمام الكلام في ذلك في آخر المطلب الثاني (ثم) أن التقيد بالتذكية اتما هو فيها له نفس سائلة أما لافس له فقد قال المحقق الثاني في (جامع المقاصد) أنه قل في (المتبر) الإجماع على جواز الصلاة فيه وإن كانت ميتة وأنه استند إلى أنه كان طاهراً في حال الحياة ولم يفس بالموت وفي (المقاصد الطيبة وروض الجنان) أن المحقق الثاني في (شرح الافية) نقل الإجماع على جواز الصلاة في ميتة السمك ونسب النقل إلى الذكري عن المتبر وفي (شرح القواعد) نقله عن المتبر بنبر واسطة الذكري وينبغي الثبت في تحقيق هذا النقل فإن الذي أدعى عليه الإجماع في المتبر ونقله عنه في الذكري الصلاة في وبر الخنزير لافي جلده ولا في جلد السمك ثم ذكر بعد ذلك جلد الخنزير ناقلاً فيه الخلاف ولم يترس لميتة السمك في الكتاتين حتى ولا إثبات فضلاء من نقل الإجماع (قال) والذي أوقفه في هذا اليوم (أوقع في هذا اليوم خ ل) أن عبارة الذكري يوم ذلك لكن كونها بطريق النقل عن المتبرم نقل لفظ المتبر يكشف المراد ويحقق أن الكلام في وبر الخنزير لافي جلده ولا في جلد ميتة السمك والتعلق بأنه له ذكره في موضع لم يتفق الوقوف عليه (نسل بالتعلق بالمها واتكال على المهي) انتهى كلام الشهيد الثاني والامر كما ذكر (وعادة الذكري) الذي نشأ منها اليوم هي قوله قال في المتبر عندي في رواية ابن عفون توقف لأن في طريقها محمد بن سليمان القيلي وهو ضعيف ولتضمنها حله مع اتفاق الأصحاب على أنه لا يعمل من حيوان إلا ما له فليس من السمك مع إجماعنا على جواز الصلاة فيه مذكي كان أو ميتاً لأنه طاهر في حال الحياة ولم يفس بالموت (قلت) مضمونها مشهور بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق انتهى ما في الذكري (ونهم) بعض الفضلاء من عبارة الافية أنه لا يجوز التستر بجلود السمك في الصلاة وإن كانت طاهرة (ورده الشهيد الثاني) بأنه لا مانع من الصلاة فيه لأنه طاهر حال الحياة ولا يفس بالموت وبأن أكثر الأصحاب جوزوا الصلاة في جلد الخنزير وإن كان غير مذكي مع كون لحمه غير مأكل فجوزها في جلد السمك أولى وعمام الكلام في بحث الجلود ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو الخنزير الخالص ﴾

جواز الصلوة فيما ذكر من التائب عليه الإجماع المستفيض وأما جوازها في وبر الخمر الخالص فقد
 قل عليه الإجماع في (المتبر ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الإرشاد
 وإرشاد الجعفرية وكشف الالتباس وغاية المرام وروض الجنان والمسالك والمقاصد العلية وشرح
 الشيخ نجيب الدين) وظاهر (الفتن) ونفى عنه الخلاف في التتقيح وفوائد الشرائع وجمع البرهان
 والمفاتيح) ونسبه في المنتهى الى علمائنا في موضعين فما في (كشف الغتام) من أنه نسبه فيه الى
 الأكثر فيكون مؤذنا بدهوى الخلاف فهو من قلله الشريف قطعاً (وفي المتبر) الإجماع على
 عدم الفرق بين المذكي وغيره ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا والمراد بإخلاص الخالص عن وبر
 الارانب والثالب وقد قل الإجماع على اشتراط الخلو من هذين في (التذكرة ونهاية الأحكام
 وكشف الالتباس وجامع المقاصد وظاهر الفتن) وفي (المنتهى) أنه قوى علمائنا وفي (الذكرى)
 أنه الأشهر (قلت) وعلى ذلك اقتصر في (الوسيلة والمراسم والسرائر والشرائع والمتبر) وأكثر كتب
 علمائنا بل في (المتبر والمنتهى) أن أكثر أصحابنا ادعوا الإجماع على العمل بمضمون مرفوعي أحمد
 بن محمد وأيوب بن نوح فسقط خبر داود الصرمي ويمكن حمله على الفتن لكن في (الفتن والخلاف) الاقتصار
 على اشتراط خلوصه من وبر الارنب وادعى الإجماع في الخلاف على اشتراط خلوصه من ذلك وقال
 في الفتن بعد إيراد خبر داود الصرمي الذي ظاهره جواز الصلوة في المشوش بوبر الارانب هذه
 رخصة الأخذ بها مأجور والراد لها مأثوم والأصل ما ذكره أبي في رسالته الي وصل في الخمر ما لم يكن
 مشوشا بوبر الارانب (وفي الفتنة) خلوصه عن وبر الارانب والثالب وأشباههما (وفي المبسوط)
 خلوصه عن وبر الارانب وغيرها مما لا يؤكل لحمه (وفي المنتهى) بعد القطع بالمنع من المشوش
 بوبر الارانب والثالب قال وفي المشوش بصوف مالا يؤكل لحمه وشعره ترددوا لأحوط فيه المنع لأن
 الرخصة وردت في الخالص ولأن المصوم الراد في المنع من الصلوة في شعر مالا يؤكل لحمه وصوفه تناول
 المشوش وغيره انتهى (قلت) ويدل عليه ما في المرفوعين من قوله عليه السلام وغير ذلك مما (فإخجل)
 يشبه هذا فلا تصل فيه (وفي التحرير) الأقرب المنع من الخمر المشوش بصوف مالا يؤكل لحمه وشعره
 بل قد تعطي عبارة التحرير التأمل في أصل الحكم أعني جواز الصلوة في الخمر الخالص قال لا يجوز
 الصلوة في شعر كل ما يحرم أكله ولا في صوفه ولا في وبره الا الخمر الخالص والحواصل والسجاب على
 قول (وفي البيان) الا الخمر والسجاب على الأصح (وظاهر الصدوق) في الهداية عدم جواز الصلوة
 فيه حيث قال باب ما يجوز الصلوة فيه وما لا يجوز فيه ثم أقصر في الباب جمعه على قول الصادق عليه
 السلام صل في شعر وبر كل ما أكلت لحمه وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شعره وبره ولم يستثن الخمر
 ولا ذكره وكذا صرح الشيخ في (كتاب عمل يوم وليلة) على ما قل عنه وكذا المصنف في (النشرة)
 وفي (أمالي الصدوق) الأولى ترك الصلوة فيه (وعن الحلبي) أنه لم يتعرض لذكر الخمر (وأما جلد
 الخمر) فقد يفهم من مفهوم القيد في عبارة الكتاب وغيرها مما اقتصر فيه (فيها خ ل) على الخمر الخالص
 من دون تنصيص على الجلد (كالفتنة والفتية والمبسوط والخلاف والمصباح والمراسم والوسيلة والفتنة
 وغيرها عدم جواز الصلوة فيه لأن الخالص إنما يتصف به الوبر دون الجلد كما في جامع المقاصد (تأمل)
 بل عبارة (المبسوط) كادت تكون ظاهرة في ذلك لأنه بعد ذلك تعرض للجلود ولم يذكره وكذا عبارة
 (الوسيلة) وغيرها وهو خيرة (المعلى والمصنف) في المنتهى والتحرير واحتاط به الفضائل في

(كشف القام) وظاهر (غاية المرام) التردد . وتردد في (المتبر) ثم قرب الجواز وهو أي الجواز خيرة (المختلف والتذكرة ونهاية الأحكام والدروس والتغلي والبيان والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجمعرية وشرحها وكشف الالتباس والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وجمع البرهان والمفاتيح) وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وقال انه خيرة (الموجز الحاوي) وفي (الذكرى) أن مضمون رواية ابن أبي سفور مشهور بين الأصحاب وواقعه (وأقره خ) على ذلك جماعة (قلت) هذه الرواية أفضلوا الاستدلال بها على ذلك وهي أقدم مما استدلوا بها لأنها واردة في الصلوة (وأما) ما استدلوا به من قول الرضا عليه السلام في صحيح سعد بن سعد إذا حل وبره حل جلده (فيه) أنه خال عن ذكر الصلوة قد يكون السائل نومه نيماسها تكون الخز كلبا فظهر أن ما في الذكرى وكشف الالتباس وغيرها من أنه لا وجه لما ذكره ابن ادريس لعدم افتراق الجلود والأوبار في الحكم غالبا ليس بواضح (وفي التغلية) أن الصلوة في جلده مكروهة (وفي المسالك وغيرها) أن فائدة التذكية تظهر في الجلد (وفي الذكرى والروض) وغيرها لا تشترط ذكره استنادا إلى رواية ابن بسفور (وفي المقاصد العلية) هل يشترط في تذكيتة اخراجه من الماء حيا قولان أجودهما الاشتراط (وفي المتبر) بعد أن ذكر رواية ابن بسفور الناطقة بأنه لا بأس بالصلوة فيه وإن كان ميتة وأن الله تعالى أحله وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكوتها موتها (عندي) في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سليمان ومخالفتها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ومن السمك إلا ما له فليس وأما الجواز في المخلص فهو إجماع علمائنا مذكي كان أو ميتا لأنه طاهر في حال الحيوة ولا ينجس بالموت فيبقى على الطهارة انتهى (وقال) في الذكرى مضمونها مشهور بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق والحكم به جاز أن يستند إلى حل استعماله في الصلوة وإن لم يذك كما أحل الحيتان بخروجها من الماء حية فهو تشبيه للحل بالحل لا في جنس الحلال وكان المحقق رحمه الله يرى أنه لا نفس له سائلة فذلك حكم بظاهره لا باعتبار الرواية انتهى (قلت) المحقق لم يصرح بظاهره ما عدا الوبر وما ذكره في الذكرى في تأويل الرواية ذكر في التذكرة وجامع المقاصد وغيرها (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنه ليس بما كحل اللحم عندنا وظاهرهما دعوى الإجماع (كالمتبر) وفي (مجمع البرهان) أن الإجماع المنقول يدل على حل لحمه حيث أجمعوا على عدم جواز الصلوة فيه لما كحل فيكون هو مستثنى من حيوان البحر كالسمك المفلس إن ثبتت كلية التحريم في حيوان البحر غير السمك إلا أن يكون مستثنى من تلك القاعدة واستند في الحل أيضا إلى الأصل والاختار (فأتم) في كلاب (بيان) احتيج المانع من الجواز في الجلد باختصاص الرخصة بالوبر لأنه جلد ما لا يؤكل لحمه ولا يجوز الصلوة فيه بلا خلاف (ويحتج) له بما خرج من الناحية القديمة كالحي الاحتجاج من أنه سئل عليه السلام روي لنا عن صاحب السكرك عليه السلام أنه سئل عن الصلوة في الخنزير فيش بربر الارانب فوقه نجوس وروى عنه أيضا أنه لا يجوز فأبى الخبرين نمل به فأجاب عليه السلام إنما حرم في هذه الأوبار والجلود فأما الأوبار وحدها فكله حلال (قلت) يحتمل أن تكون لفظة لا النافية ساقطة من قلم الناصح في قوله فيش لكن الموجود في نسختين تركها وعلى تقديره فيكون الخبر دالا على الجواز في أوبار الارانب والخز دون جلودها ويكون فيه إشارة على عدم اختصاص الش بالوبر بل يجري في الجلد خلافا لما ظنه المحقق الثاني في جامع المقاصد وهذا وقد بقي الكلام في مرة الخنزير في (المتبر)

أو المتزج بالأبريسم لا يجوز الأواب والثالب (متن)

والتمشي والتذكرة ونهاية الاحكام والتفصيل وجامع المقاصد وروض الجنان والمقاصد البلية وغيرها أنه دابة ذات أربع تموت اذا هتكت الماء ظهر ابن يصفو الصريح في ذلك وقد سمعت أنه مشهور فلا ينافيه خبر حران بن أعين عن أبي جعفر عليها السلام أنه سبغ يرحى في البر ويأوى الماء لضعفه وعدم اشتاره ان قلنا أن بينهما منافاة (وفي السرائر) قال بعض أصحابنا المصنفين أن الخنزير دابة صغيرة تطعم من البحر تشبه الثالب نزع في البر وتزول البحر لها ويرسل منه ثياب نعل فيها الصلوة ويصدها ذكاتها مثل السك (قال ابن أدریس) وكثير من أصحابنا المحققين المسافرين يقولون أنه القندس ولا يمد هذا القول من الصواب لقوله عليه السلام لا بأس بالصلوة في الخنزير ما لم يكن منشوشاً ببر الأواب والثالب والقندس أشد شبهاً بالبربرين المذكورين (وفي المختار) حدثني جماعة من التجار أنه القندس ولم أتحققه (وفي حواشي الكتاب) الشبه سمعت بعض مدني السفر يقول ان الخنزير هو القندس قال وهو قنصان ذو ألبي وذنوب فذو الألية الخنزير وذو الذنب الكلب ومرجه تاور (وقال في الذكري) له ما يسمى في زماننا بمصر وبر السك وهو مشهور هناك (ومن الناس) من زعم أنه كلب الماء وعلى هذا تشكل ذكاته بدون القبح لأن الظاهر أنه ذنوب سائلة (وفي كشف الغتام) المعروف أنه لا نفس لأكثر حيوانات الماء بل تغير التماسح والسنن وقطع بعضهم بأن القندس كلب الماء ولأهل الطب فيه اختلاف أيضاً وعلى كل حال فما أشهر في زماننا أنه الخنزير الخالص فيه اشكال كما قال صاحب الكفاية (وفي مجمع البحرين) أنه دابة من دواب الماء تمشي على أربع تشبه الثعلب وترعى من البر وتزول البحر لها ويرسل منه الثياب تمشي بالماء ولا تمشي بغيره وليس على حد الحيتان وذكاتها اخراجها من الماء حية قيل وكانت أول الاسلام الى وسطه كثيرة جداً وعن ابن فرته في ترح المجمع الخنزير صوف غنم البحر وفي الحديث انما هي كلاب الماء والخنزير أيضاً ثياب تنسج من الأبريسم وقد ورد النهي عن الركوب عليه والجلوس عليه انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو المتزج بالأبريسم الخ) الأبريسم مفتوح الهجزة وسبأى الكلام فيه ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له لكنه لم يتعرض لما اذا كان الساردهباً أو منسوجاً منه أو مرمو به أو غير ذلك فالواجب أن تعرض لذلك فنقول (قال الشيخ نجيب الدين) التامى يشترط أن لا يكون لباس الرجل في الصلوة ذهباً بلا خلاف انتهى (وقال الصدوق) في السبل باب العلة التي من أجلها لا يجوز للرجل أن يتختم بخاتم حديد ولا يصلي فيه ولا يجوز أن يلبس الذهب ولا يصلي فيه وأورد موثقة عمار الواردة في المنع من الصلوة في الحديد والذهب وأورد خبر أبي الحارود الناهي عن التختم بالذهب (وقال الكاتب ابو علي) فيما نقل ولا يختار للرجل خاصة الصلوة في الحرير والذهب (وقرة الاسلام) روى خبر المبري الوارد في أن الله سبحانه وسأى حرم الذهب على الرجال والصلوة فيه وظاهره الاعتماد عليه (تأمل) وكذلك (الشيخ) رواء وروى خبر عمار (وفي الفتحة الرضوي) لا تصل في حلة الميتة على كل حال ولا في خاتم ذهب (وفي الفقيه) روى خبر أبي الحارود وظاهره الاعتماد عليه (وفي الاصحاح) على ما نقل لا يجوز فيما كان ذهباً طرازاً كان أو خاتماً أو غير ذلك (وفي التذكرة ونهاية الاحكام) حرمة الصلوة في الثوب الموه بالذهب والظلم الموهبه (وفي التحرر) تبطل في خاتم ذهب وفي المنطقة منه واتوب المسوج بالذهب والموه

به (وفي الدروس) لا تجوز في الذهب للرجل ولو خاتماً على الأقرب ولو مموها به (وفي البيان) تحرم
 الصلوة في الذهب للرجال ولو خاتماً أو مموهاً أو فراشاً (وفي الذكري) قال الفاضل ان الذهب في
 الصلوة حرام على الرجال فلو موه به توباً أو ليس خاتماً منه بطل ثم استدلل عليه وظاهره القول به ثم
 استظهر بعد ذلك تحريم الصلوة في الخاتم المموه بالذهب قال نعم لو تقدم عهده حتى اندرس وزال
 مسبه جاز ومثله الاعلام على الثياب من الذهب أو المموه به في المنع من لبسه والصلوة عليه (وفي
 الألفية) والمقاصد العلية ورسالة صاحب العالم يشترط في السائر أن لا يكون ذهباً وزاد في المقاصد العلية أنه
 لا فرق في ذلك بين المحض والمموه وإن قل إلا أن يندرس من تقدم العهد (وفي الموجز الحاوي
 (وكشف الالتباس) يحرم الذهب ولو تمويهاً وزاد في الأخير النص على التحريم في الخاتم المموه أيضاً
 (وفي الجعفرية وشرحها) اشتراط أن لا يكون السائر ذهباً للرجل والحشى ولو خاتماً منه أو مموهاً به (وفي
 المنهي) في فروغ ذكره الثوب المنسوج بالذهب والمموه تحرم فيه الصلوة مطلقاً على تردد في غير السائر
 (وفيه أيضاً وفي بطلان الصلوة) ليس خاتم ذهب تردد أقر به البطلان خلافاً لبعض الجمهور وفيه أن حكم
 المنطقة حكم الخاتم في البطلان وتردد في اقتراض الثوب المنسوج بالذهب والمموه به ثم قرب الجواز (وفي
 المعتبر) تردد في فساد الصلوة وفي عدم خاتم ذهب ثم قرب عدم البطلان هذا (وفي الفتية) تركه الصلوة
 في المذهب والملمح بالذهب بدليل الاجماع المشار اليه وهو غير (أبي الصلاح) وعن (الاشارة) تركه في
 الملمح بذهب (وفي الوسيعة في آخر فصل من كتاب المباحات) (ما نصه) والمموه من الخاتم والمجري
 فيه الذهب والمنسوج من الخنسين على وجه لا يتميز والمدرسون من الطراز مع قاء أمره حل للرجال (وفي
 كشف القتام) لا يلزم من حرمة على الرجال بطلان الصلوة فيه وإن كان هو السائر الأعلى استلزام (الأمر بالشيء
 النهي عن ضده) فانه هنا أمور بالتزعم وكذا غير السائر إذا استلزم نزع ما يبطل الصلوة كالفعل الكثير
 وزوال الطمأنينة في الركوع (قلت) الصلوة فيه استعمال والحركة فيه امتناع والنهي عن الحركة نهي
 عن القيام والقعود والسجود وهو جزء الصلوة (بل قول) في السائر أن ستر الصورة به والقيام عليه والسجود
 عليه جزء من الصلوة وقد نهى عنه على أن القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ليس بذلك البعيد
 هذا (وفي الكافي) بسنده عن الباقر عليه السلام أنه استرخت أسنانه فتشدها بالذهب (ويمكن)
 أن يقال المتبادر من الصلوة فيه كونه ملبوساً (وفيه أن الظاهر من رواية التبري أنه أعم من اللبس
 والاستصحاب (وقال الاستاذ) أيده الله تعالى في حاشية المدارك كيف كان الأولى والأحوط
 الاجتناب خصوصاً في صورة اللبس وربما يؤيده كونه مثل الحرير في حرمة اللبس وأن الانسان في
 حال الصلوة لا بد أن يكون مشتبلاً بأمر حرام وهذا وإن كان أعم من حال الصلوة إلا أن حال
 الصلوة أعم قائم بل يظهر من الأخبار هذا المعنى (فلاحظ هذا) لكن مع خوف الضياع وغيره من
 أسباب الحاجة يصلح منه من غير حاجة الى الاحتياط كما ورد في طريق الحج للحجاج (لحاج خذ)
 أنه يجوز أن يحمل ثقله في الميابن ويشده في وسطه وظاهر أن الثقة أعم من الدنانير والدرهم بل
 الدنانير أظهر كما لا يخفى وفي رواية التبري ما يشير الى الجواز فلاحظ وما في (الكافي) أيضاً شاهد
 بل روي بسنده عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام أنه ليس بحيلة المصاحف والسيوف
 بأس وعن عبد الله بن سنان عن علي عليه السلام ليس تحطية السيف بأس بالذهب والفضة انتهى كلامه

وفي السنجاب قولان (متن)

أدام الله تعالى حراسته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي السنجاب قولان ﴾ القول بجواز الصلوة في السنجاب على وجه يشمل الجلب والوبر فيما عدا (النهاية) فإنها ظاهرة في الوبر خسيرة (المبسوط والاستبصار والنهاية والمراسم والوسيلة) في كتاب الاطعمة (والشرائع والتافع والمعتبر والمتقى والارشاد والذكرى والدروس والبيان واللمعة والافية والتفتيح وجامع المقاصد والجفرية والعزية وارشاد الجفرية وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والروض والروضة والمقاصد العملية ورسالة صاحب المعالم وشرح الشيخ نجيب الدين والكفاية) كرهه في (الوسيلة) في باب الصلوة جمعاً بين الأخبار وهو المتقول عن (المتقن) وظاهر (المسالك) وقوله في (كشف الرموز) من (القطب) وقال انه قال انه الاظهر بين الطائفة وناقشه في الكشف بأن الخلاف موجود ونفى عنه وعن الحواصل بخلاف في (المبسوط) ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة من كبار الاصحاب (وفي الانوار القمرية) نسبته الى الاكثر خصوصاً بين المتأخرين وقد يظهر من (المعتبر) دعوى الشهرة حيث قال في التعاليل والارانب المشهور في فتوى الاصحاب المنع مما عدا السنجاب ووبر الخنز (وفي المدارك) لا يخلو الجواز عن قرب واشترط كثير من هؤلاء تذكيت (وأما القول بالمنع) فهو خبره علي بن بابويه في (رسالته) الى ولده وخبره ولده في (الفقيه) وخبره (الخلاف والنهاية) في الاطعمة (والسرائر) وكشف الرموز والتذكرة والمختلف ونهاية الاحكام والمذهب البارز والمقتصر وجمع البرهان وحاشية المدارك (وهو ظاهر (المقننة والهداية وجمل السلم والجل والعقود) على ما نقل عنه (والمصباح ومختصره والموجز الحاوي والكتائب والفتي) على ما نقل عنها وهو مذهب الاكثر كما في (روض الجنان) وظاهر الاكثر كما في (الذكرى وجامع المقاصد والبرية) وفي (السرائر) لا يمحوز الصلوة في جلد مالا يؤكل لحمه بنحو خلاف من غير استثناء ثم قال فعل هذا لا يمحوز الصلوة في السمور والسنجاب الى آخره وفي (الخلاف والفنية) الاجماع على المنع في كل مالا يؤكل لحمه ثم قال في الخلاف وردت رخصة في الفلك والسنجاب والأحوط ما قلناه من المنع (وفي الفقه الرضوي) ولا يمحوز الصلوة في سنجاب ولا سمور الى آخره ولم يرجح تنهي من القولين في (الايضاح وغاية المرام وكشف الالتباس وتخليص التلخيص) وفي (التحرير والتلخيص) لا يمحوز الصلوة فيه على قول ولم يذكره في (الانصار والتبصرة وغاية المرام) وفي (المراسم) بعد المنع قال وردت رخصة في السمور والفلك والسنجاب ويظهر من (أمالي الصدوق) أن من دين الامامية الرخصة في جميع ذلك وأن الأولى الترتك وله قوله والأولى الترتك نسب اليه المنع (قال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك ويظهر من الصدوق في أماليه عند وصفه دين الامامية الرخصة في الصلوة في كل ما ذكره وأن الأولى الترتك والظاهر أن نظره كان الى هذه الاخبار وأن ما ذكره توهم منه كما توهم في غيره من المواضع كما لا يخفى اشبه كلامه أبده الله تعالى ﴿ بيان ﴾ القول بالمنع هو الأقوى لأن ما دل على الجواز في خصوص السنجاب وحده ضعيف جداً وهو خبر (مقاتل) وأما صحيح ابن راتد والحلي فقد تصمنا جواز الصلوة في غير السنجاب من غير المأكول ولا قاتل بذلك مع امكان حملها على التوبة وملاصقتها بمثلاً كخبر ابن بكير (١) وغيره ثم ان رواية (١) الحق أن خبر ابن بكير قابل للتخصيص كما قال في المعبر وليس كما قال في المدارك (منه قوله)

وتصح الصلوة في صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وورثه وإن كان عينة مع الجز
وغسل موضع الاتصال (متن)

ابن راشد لا نعلم أنها صحيحة وأن ومنها بذلك المصنف في المختلف والشيعة وغيرهم لأن الحق
في المتبر والمصنف في المتبى والشهد في الذكرى وغيرهم ذكروا علي بن راشد وكلما في بعض نسخ
الحديث وهو غير مذكور ولا معروف وفي أكثر نسخ الحديث أبو علي بن راشد وهذا إن كان
الحسن بن راشد فهو ثقة وقد وقع في الرواية نوع حرارة والشبهة المثبتة على الجواز معارضة بمثلا
يل لنكاح تطع بأن الملع مشهور بين المتقدمين كما أن الجواز مشهور بين المتأخرين ولكل مرجع
ذكر في فقه وما يظهر من (المبسوط) من دعوى الإجماع على الجواز فيه أنه مع اشتباهه على المحاصل
وخالفته في اختلاف ما روى بإجماع (الخلاف والفقيه والسرائر) وإجماع اختلاف بقية ما ذكره به
من قوله ووردت رخصة إلى آخره صار كأنه ناس على المنع في السجدة كإجماع السرائر (وإجماع
الثقة) وإن كان ظاهره في المنع لا يقوى على معارضته مافي المبسوط لأنه ليس نصاً في الإجماع وأما
ما قلت حكايته عن القطب فليس هناك ما يظهر منه دعوى إجماع سلفنا التكفير بين الإجماعات على
ما فيها لكنها في جانب المنع أكثر ليقى الزائد لما روى له وما في الأمالي قد سمعت مافي وما تشبه
عليه على أنه لا نعلم ظهور تلك الكلمة في دعوى الإجماع والأصل لا يفتي غنى في المقام بعد ما سمعت
(قوله) قدس الله تعالى روحه (وتصح الصلوة في صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وورثه وإن
كان عينة مع الجز) إجماعاً مستفيضاً قل في (المتبر والمتبى والتذكرة وإجماع المقامد وجمع البرهان)
وغيرها (وفي المراسم) وجوب كل ما أكل لحمه وصوره وشعره ووبره إذا كان مذكى واشترط الشافعي
التذكية وخالفه على ذلك أحمد وأبو حنيفة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وغسل موضع الاتصال) أي
إذا أخذ قلناً وتغافاً وقد تقدم في كتاب الطهارة أن كثيراً من الأصحاب يذهبون إلى نجاسة اللاتي
قائمة مطلقاً على أن يبلن الجلد لا يفلتوا من رطوبة ولم يظهر لفرق الأردبيلي دليل على وجوب النسل
هنا وقد مر أنه ممن يشترط في نجاسة اللاتي الرطوبة (وأصعب شيء) أن المصنف في (المتبى
والنهاية) اشترط في المتوفى من الحي أيضاً الأزالة والنسل لأنه لا بد فيه من استصحاب شيء من
مادته انتهى (وفيه) أنه لو تم ذلك لزم الحرج العظيم إذا لا يترك تسريح الحجة عن ذلك ولزم
بطلان وضوئه في الأهوية الباسية إذا لا يخلو حيث من انفصال من شعور الحواجب والحي إلى غير
ذلك فالظاهر أن ما يستصحب الشعر حيث من الرطوبة والمادة فضلة وليس جزءاً إلا أن يعلم أن منه
شيئاً من اللحم أو الجلد (وقال الشيخ) في كتاب الصيد من النهاية في باب ما يبل من الميتة يحمل منها
الصوف والشعر والوبر والريش إذا جز ولا يحمل شيء منه إذا قلع منها ونقل ذلك عن (المذهب
والاصباح) وحمله (السبلي والمحقق والمصنف) على ما إذا قلع ولم يزل ما يستصحب من الميتة أو قبل
غسله دون تحريمه رأساً (وقال في كشف القام) قد يقال إن مافي بطن الجلد لم يتكون صفة أو شعراً
أو وبراً فيكون نجساً قال وضعفه ظاهر (وقال في الوسيعة) في كتاب الصلوة والاطمعة وصوف ما يؤكل
لحمه وشعره ووبره إذا لم يكن متروفاً عن حي أو ميت انتهى ولله بناء على استصحابها شيئاً من الأجزاء
والحاصل أن الحكم المذكور في الكتاب قد نص عليه جماهير الأصحاب وقام الكلام قد قدم في

ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وإن كان من مأكول اللحم دبحاً أولاً (متن)

كتاب الطهارة (قوله) قدس سره (ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وإن كان من مأكول اللحم دبحاً أولاً) أجماعاً ما كان في (الخلاف والفتية والمعتبر والمتن) والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان وجمع البراهين والمدارك والمفاتيح وغيرها لكن في (الذكرى) الإجماع إلا من شذ منا وقد تقدم في كتاب الطهارة أن القائلين بطهارته (كالكتاب والصدوق) اتفاقاً على عدم جواز الصلوة فيه ويؤيد ذلك إجماع (المجمع) حيث نقله عن جميع أصحابنا وقال حتى من القائل بالطهارة وله في الذكرى أشار إلى (الشلمغاني) وهو لم ينقل عنه التصريح بذلك لكن ظاهره ذلك لكنه ليس منا ثبوت نفعه هنا ولذا رفضت كتبه (ولا فرق) بين السائر للمودة وغيره كما صرح به جماعة كالمجرب وأطلق آخرون والأخبار والفتاوى مطلقة غير ناصة على الفرق بين ذي النفس وغيره واليه جنح (البهائي) في الحيل المتين ونقل عن والده الميل إليه واحتجاً عليه بإطلاق الأخبار وفيه أنه أن يطلق على الأفراد الشائكة. لكن قضية كلام (المعتبر والمتن) وظاهر (الذكرى) (وصريح) فوائدها شرائع والروض والمقاصد والعلية والمدارك والمفاتيح والمفاتيح تخصيص الحكم بذي النفس ولعلمهم بمحلولون الإطلاق على التبادر كما صنع في (المفاتيح) لكن ثاني المحققين في (فوائد الترائع) خص غير ذي النفس الذي تجوز الصلوة في ميتته بكونه من حيوان الماء ويظهر ذلك من (ثاني الشهيدين) أيضاً (قلت) لا دليل على عموم المنع في ذي النفس وغيرها ولا سيما مثل الذئب والقمل والبق ونحو ذلك أما ما هو من قبيل السمك فقد يظهر من بعض الأخبار المنع منه كما في غير ابن سفيان الوارد في (الطهر) وفي (التهذيب) عن علي بن مهزيار وفي (الفتية) عن إبراهيم بن مهزيار عن أبي محمد عليهما السلام أن الصلوة تجوز في القرمز وهو صبيغ أرمي يكون من عسلوة دوديكون في أجسامهم . فأقول . (وفي) المقاصد المليحة الجواز بالطهارة حال الحيوة وأن الموت غير منسحب وأيده بأن أكثر الأصحاب جوزوا الصلوة في جلد النمر وإن كان غير مذكي مع كون لحمه غير مأكل فجلد السمك أولى وقد تقدم ما فيه المحقق الثاني من عبارة المعتبر من دعوى الإجماع على جواز الصلوة في جلد ميتة السمك وقد بينا الحال في ذلك (وأما أقوال العامة) فقد تقدم قلنا في كتاب الطهارة (ولعلم) أن في حكم الميتة عند الأصحاب ما يوجد في يد كافر أو في سوق الكفار وما يوجد مطروحاً في أرض الكفار وإن كان عليه أثر اليد وما يوجد مطروحاً في بلاد أسلمين ولا أثر عليه (واختفراً) فيما إذا وحده عند مستحل الميتة ما دبح فمع من الإباحة في (المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة والتحرير والمفاتيح) وفوائد الترائع وحاشية الإرشاد وكشف القام والتأني (وفي) (المساك) سببه إلى إجماعه وأنه أحوط بل قال (وفي المتن) لم يحكم بتذكية وإن أخبر بها لا بتغيير موقوف به (قال) ولا يتغير ما تروى إذا وحده عند مستحل النجاسة لأن الأصل في التروى الطهارة والأصل في الجلد عدم التذكية وقال وكذا إذا وجد الجلد مع من يهتم في استعمال الميتة انتهى (وفي المسوط) لا تجوز شراءه ممن يستحل الميتة أو كان متعاقباً فيه انتهى (وفي روض الجنان) أن المشهور في الفتوى والرواية إباحة ما يؤخذ من مستحلها بالدبح أو من المخالف مطلقاً غير المحكوم بكمه وإن لم يغير بالتذكية (وفي كشف الالتباس) أن أكثر الأصحاب على الإباحة ما يؤخذ من مستحلها بالدبح ومستحل

ذهبة أهل الكتاب (قلت) هذا الحكم ظاهر (التبر والشرائع والارشاد والعمدة والميسرة) ومريح (الموجز الحاوي والمدارك والمفاتيح) وفي الأخيرين إلا أن يغير بدم التذكية وهو الذي استوجبه في البيان أخيراً بعد أن قرب ما مستقل عنه (وفي الذكرى والبروس وكفاية الطالبين والملاية والجفرية وارشادها) أنه إذا أخبر بالتذكية قبل قوله لكونه ذا يد عليه فقبل قوله فيه كما يقبل في تطهير الثوب النجس وجعله في (البيان) أقرب وفي (كتف القام) لا يقبل خبره وإن كان ثقة لعدم إيمانه مع احتمال أن يريد بالتذكية الدغ والطهارة كما ورد في الخبر كل يابس ذكي يل لوأخبر بالذبح المذكي لا يقبل إلا أن يكون موثناً (وفي الذكرى) أن صحيح البرنطلي عن الرضا عليه السلام يدل على الأخذ بظاهر الحال على الإطلاق وهو شامل للأخذ من المستحل وغيره وقال نحو ذلك في خبر علي بن أبي حمزة (وقال في كشف القام) بدتقل ذلك عن الذكرى دلت جهة من الاخبار على أن أهل اليمن والحجاز لم يكونوا مستحلين فالتمول ممنوع بل قد يدعى أنه لم يكن في زمن الرضا عليه السلام من يباحر بالاستحلال انتهى (ثم أيد ذلك) في الذكرى بأن أكثر العامة لا يراعي في الذبيحة الشروط التي اعتبرناها مع الحكم محل ما يذ كونه بناء على الغالب من القيام بلك الشرائط وأيضاً فهم يجمعون على استحلال ذبائح أهل الكتاب واستعمال جلودها ولم يعتبر الاصحاب ذلك أخذاً بالأغلب في بلاد الاسلام من استعمال ما ذكاه المسلمون (وفي المدارك) استدل على مذهبنا به بصحيح الحلبي والبرنطلي والجفري وخبر جعفر بن محمد بن يونس (ثم قال) وهذه الروايات ناطقة بجواز الاخذ بظاهر الحال وشاملة للأخذ من المستحل وغيره ومستعدة بأصل الطهارة مريدة بعمل الاصحاب وفناهم بمضمونها فالصل بها متين انتهى (وأما المسلم المجهول حاله) فلا يدري هل يستحلها بالذبح ام لا ففي (التذكرة ونهاية الاحكام) أن فيه وجهين من أن الاسلام مظنة التصرفات الصحيحة ومن اصالة الموت (وفي الأخير وكشف القام) أن الثاني أقرب (والشاهد والمحقق الثاني وتلميذه) أنه يباح ما في يده (والشاهد الثاني) أنه لا ريب في إباحة ما أخذ منه في سوق المسلمين (وفي الذكرى والملاية) ما يشترى من سوق الاسلام يحكم عليه بالذكاة اذا لم يعلم كون البائع مستحلاً (وفي كفاية الطالبين) لا يجب الفحص عما يباع في سوق المسلمين وإن كان فيه الكفار ومستحلوا جلد الميتة بالذبح وفي (الميسرة والمسالك) يكفي في سوق المسلمين عدم العلم بكفر ذي اليد وأن يعلم اسلامه (وفي الذكرى) لو سكت المستبيع فوجهان واختار في (الحقائق) الجواز وحمل خبر ابن الحجاج وخبر أبي بصير على الاستحباب (وفي المدارك) أن جماعاً من الاصحاب على أن الصلوة تبطل مع الشك في تذكية الجلد لاصالة عدم التذكية (ورده) بأن اصالة عدم التذكية لا تفيد القطع بالعدم فالفرق بين الجلد والدم المشتبين استصحاب عدم التذكية في الجلد دون الدم ومع انفاء حجيته يجب القطع بالطهارة فيها مما قال وقد ورد في عدة أخبار الأذن في الصلوة في الجلود التي لا يعلم كونها ميتة انتهى وواقه صاحب الحقائق في الدعوى لا في الدليل (قلت) حجية الاستصحاب لا ريب فيها عند علماء الاصحاب والاخبار الواردة في كتاب الصيد والذباحة والاطعمة تكشف عما ذكره الفقهاء من اصالة عدم التذكية حتى ثبت وما لم تثبت لا يكون طاهراً ولا حلالاً (ثم) مقتضى ما استدلوا به على المنع من الصلوة في جلد الميتة عدم جواز الصلوة فيها هو في الواقع ميتة لان الميتة اسم لما هو في الواقع ميتة كلاء وانلخر وغير ذلك فقتضى ذلك اشتراط ثبوت التذكية للحكم بإباحة الصلوة (وفي

موتقة (ابن بكور ما يدل على اشتراط العلم بالتذكية حيث قال عليه السلام اذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح) وفي خبر علي بن حمزة لا تصل الا فيما ظننته ذكياً الحديث (وفي الاخبار) ما يدل على أن ما يؤخذ من يد مستعمل الميتة لا يجوز أن يباع على أنه ذكي وأن أخبره بالبذانة ذكي . كما في خبر عبد الرحمن ابن الحجاج وفي الاخبار أيضاً ما يدل على أن ما يؤخذ من غير سوق المسلمين بحسب السؤل عن تلك الميتة وما الأخذ من المسلم أو من سوق المسلمين فإنه يوجب الحكم بالتذكية لحل أهل المسلمين على الصحة والاخبار الصحيحة المقدمة وغيرها من الاخبار الدالة على أن ما يؤخذ من السوق يجوز الصلوة فيه اذ الظاهر والتباخر منها هو سوق المسلمين ولو سلمنا عدم الظهور فلا نسلم ظهور الصوم والمدار على الظهور على أنه ليس فيها ما يدل على الصوم بحسب الفقه وقرق واضح بين الدم والجلد فان الدم وان ورد في بعض الاخبار أنه نجس لكن ورد ان دم ما لا نفس له طاهر وكذا الدم المتخفف . واذا وقع الاحتياط فيه فالاصل الطهارة لعدم العلم بالتكليف ولا معارض لهذا الاصل بخلاف الجلد فان المعارض له موجود كما يأتي والادلة دالة على نجاسة الميتة والميتة اسم لما ذهبت منه الروح بدون تذكية في الواقع من دون مدخلة العلم وعدمه فليس الفارق منحصراً فيما ذكره وأما ذكره من أن هناك اخباراً دالة على الاذن في الجلود التي لا يعلم كونها ميتة فلا نجد لها أثراً هناك الا ما مر من صحيح الحلبي واليزطي والجعفري ونحوها وقد علمت أن الظاهر منها الأخذ من المسلم أو سوق المسلمين وعلمت أن ذلك موجب للحكم بالتذكية ولله أشار الى خبر علي بن أبي حمزة الذي يقول فيه وما الكيمخت قال جلود حواريته ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة فقال عليه السلام ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه (قال في الذكرى) فيه دلالة على قلب الذكوة عند التذكير وهو يشمل المستعمل وغيره انتهى ما في الذكرى (ورده في كشف التمام) بما سمعته آنفاً (وقد روى الشيخ) في التهذيب بسنده الى أبي الحسن الرضاعلي عليه السلام أنه سئل عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من اسواق الجبل يسأل عن ذكوة اذا كان البائع مسلماً غير عارف قال عليه السلام نساؤا اذا رأيتهم المشركين يبيعون ذلك واذا رأيتهم يصلون فيه فلا تسألوها (وفي الحسن) كالصحيح من الصادق عليه السلام يكره الصلوة في الفراء الا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكوة (وفي الصحيح) عن اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام لا بأس بالصلوة في الفراء الياباني وفيما صنع في أرض الاسلام قلت فإن كان فيها غير أهل الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس (وفي خبر الهاشمي) المنع من لباس الجلود اذا لم يكن من أرض المسلمين والحوازي في الحفاف والعمال ولله من حجة كرهها لا لآتم الصلوة فيه هذا (ولعلم) أن في المشي والتحرير وغيرها كما ستعرف أن المراد سوق الاسلام من يطلب على أهله الاسلام (قال التبيد الثاني) وان كان حاكمهم كافراً ولا عبرة بنفوذ الاحكام وتسلط الحكام كما قال مصمم لاستلزامه كون بلاد الاسلام المحصنة التي يطلب عليها الكفار ونفذت أحكامهم فيها سوق كفر وتكون بلاد الكفر المحصنة التي غلب عليها المسلمون وأجروا على أهلها احكام المسلمين سوق اسلام وان لم يكن مبهم مسلم وهو مقطوع الفساد ويدل على ذلك ما مر من خبر اسحاق بن عمار كذا قال في (روض الجنان) ونحوه ما في (المبسطة والمساك) . الاصل في ذلك ما ذكره في (الذكرى) قال ويكي في سوق الاسلام أغلبية المسلمين لرواية اسحق بن عمار وحكي ما سمعته من خبره وخبري الجعفري واليزطي ولعلم أن ما قلناه من كلام الاصحاب في المقام قد جملناه من مباحث انطلل الواقع في الصلوة ومن مباحث الصهد والذبايح (قوله) قدس الله تعالى روحه

ولا في جلد مالا يؤكل لحمه وان ذكي وديع (متن)

﴿ ولا في جلد مالا يؤكل لحمه وان ذكي وديع ﴾ اجماعاً في الخلاف والتذكرة والمتن ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان وحاشية المدارك بل في الاخبار ان المنع من شتر السميت وأنه المشهور عند الرواة حتى أنهم سألوا عن شتر الانسان (وفي المتن) أن هذا الحكم مشهور عن أهل البيت عليهم الصلوات والسلام (وفي ارشاد الجعفرية) ورد النص في السباع وليس مناقضاً بالفرق فإذا ثبت في السباع نهي فبالا يؤكل لحمه الا ما أخرجه النص كالسجباب وبخود ماني (حاشية المدارك) وفي أكثر هذه ادرج تحت الاجماع أنه لا فرق بين السار وغيره (وفي الفتية) الاجماع على المنع من جلود مالا يؤكل لحمه وان كان فيها ما يقع عليه التذكرة هذا كله مضافاً الى ما يأتي من الاجماع والخبر في السباع ومع ذلك قال في المدارك (ان المستعمل اشكال) لأن الروايات لا تخلو من ضعف في سند أو قصور في دلالة مع أن الامر في الواقع على خلاف ذلك قطعاً لأن فيها صحيح ابن أبي عمير عن ابن بكير الذي أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه وقال فيه (المفيد) أنه من رؤساء الأصحاب والرؤساء الأعلام المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والاحكام الذين لا قطع عليهم ولا طريق الى ذم واحد منهم الى آخر ما قال وفيها أخبار السباع ولا قائل بالفصل (وقال الأستاذ أبيه الله تعالى) في حاشيته أن الأخبار الدالة على المنع في خصوص الاشياء وعموماً كثيرة غاية الكثرة ويظهر منها أن هذا الحكم كان مشهوراً عند رواية الأئمة عليهم السلام حتى أنهم كانوا يسألون عن شتر الانسان انتهى (ويستثنى) من هذا الكلية أشياء (منها) الخنزير والسجباب على ما مر وليس النحل والدباب ودود القز والبرغوث مما يدخل تحت هذه الكلية لعدم اللحم فلا قابلية للأكل بل لعدم تبادل مثل هذه من الاخبار ولا قول بأن القز خارج بالاجماع والاخبار فيبقى غيره تحت الكلية فيجيب عنه بل قول قد استمرت الطريقة على عدم الاجتناب عن السل والشع والدباب والبرغوث وأيضاً الانسان غير متبادر ولا ملحوظ في هذه الكلية كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى (هذا) وما لا يؤكل لحمه على أقسام قسم متفق عليه وقسم يختلف فيه لاختلاف النص فاستثناء بعضهم من هذه الكلية فما اتفق عليه السباع وهي كما في (المتن والمتن) مالا يكتفي في الاعتداء بنير اللحم انتهى (قلت) وفي صدقه حينئذ على بعض الحيوانات (تأمل) وقد نقل الاتفاق على المنع في السباع في (الخلاف والمعتبر والمتن ونهاية الاحكام والتذكرة) وكذا (الفتية) على ما في كشف الشام ولم أجده نقه فيها صريحاً واستدل عليه في (المتن والمتن) بأن خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد ولا تنهض الدبابة مبيحة مالم يكن المحل قابلاً والا لكانت دبابة الادي مطهرة جلده (لا يقال) هنا الدبابة منعي عنها فيختلف الحكم لذلك (لا نقول) ينتقض بدبابة الشاة المنصوبة فإنها منعي عن ذبحها فإن أن الدبابة مجردة لا تقتضي زوال حكم الموت مالم يكن للمذبح استعداد قبول أحكام الذبابة وعند ذلك لا نعلم أن الاستعداد التام موجود في السباع (لا يقال) فإنهم المنع من الانتفاع بهاي غير الصلوة (لا نقول) علم جواز استعمالها في غير الصلوة مما ليس موجوداً في الصلوة ثبت لها هذا الاستعداد ولكن ليس تماماً تصح منه الصلوة فلا يلزم من الجواز هناك لوجود الدلالة الجواز هنا مع عدمها هذه عبارة (المتن

وعنها ميارة (المتحى) وقال في (المدارك) ان ما اعتبره في المتبر غير معتبر (أما أولاً) فلأن الذكوة ان صدقت أخرجه من الميتة والا لم يجر الانتفاع (وأما ثانياً) فلأن الذكوة عبارة عن قطع العروق المعينة على الوجه المتبر شرعاً واطلاق الروايات يقتضي خروج الحيوان عن كونه ميتة بذلك الا فيما دل الدليل على خلافه (قلت) الأصل فيها ذكره ما ذكره في (الذكرى) حيث قال بعد قتل ميارة المتبر (هذا نعم) لأن الذكوة ان صدقت فيه أخرجه من الميتة والا لم يجر الانتفاع ولأن غاية الاستعداد عنده يكونه مأكول اللحم فتختلف عند انتفاء أكل لحمه فليستند المنع من الصلوة فيه الى عدم أكل لحمه من غير توسط نقص الذكوة فيه (وأجاب في كشف الظالم) عن الابرار الاول بأنها قولان بأن الميت والميتة في اللغة ما خرجت روحه ثم الشرع فصل حكمه في الانسان بعدم الانتفاع بجده ذبح أم لا وفي مأكول اللحم بالانتفاع بجده في الصلوة وغيرها ان ذبح وعنده فيها ان لم يذبح ولم يرد في الشرع في السباع الا ان ذبحت جاز الانتفاع بجدها في غير الصلوة فخرجت من عموم النصوص الناهية عن الانتفاع بالميتة ولا يجوز لنا الانتفاع بها في الصلوة واخراجها عن عموم النهي من الصلوة في جلد الميتة لأن حملها على غيره قياس ولا يحد في أن يحمل القبح فيها انتفاع دون انتفاع ولا يحكم في الاقتصار على مورد النص والكف عن القياس وسواء في ذلك سبينا ذبحها ذكوة أولاً سبناها اذ ذبحت ميتة أم لا (فان قال) لا يخلو المذبوح منها امامية فيجبها نصوص النهي عن الانتفاع بها أولاً فلا يسبها نصوص النهي عن الصلوة في الميتة (قلنا) ميتة خرجت من النصوص الأولى بالنصوص المخصصة ويؤيده حصر المحرمات في الآية في الميتة والدم ولحم الخنزير وغيره على بن حنبل أنه سأل الصادق عليه السلام عن لباس الفراء والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا ما كان منه ذكياً قال أوليس الذي ما ذكي بالجد يد فقال بلى اذا كان مما يؤكل لحمه (وأجاب) عن الثاني بأنها انما أراد الاستدلال على بطلان الصلوة جلود السباع مع قطع النظر عن النصوص بخصوصها والنصوص الناهية عما لا يؤكل لحمه عمومها وتصحيح بطلانها فيها وان فرضت صحتها في غيرها على أن ما لا يؤكل لحمه الحز والسنجاب ونحوهما مما اختلف فيه النص والفتوى فليس التمسك الا (النص) لا الأكل وعنده انتهى وسيأتي ان شاء الله تعالى بلطفه وكرمه في كتاب الدباح تمام الكلام (وما اتفق) على المنع من الصلوة جلود الثعالب والأرانب في (الاتصار وكشف الرموز) الاجماع على المنع وحكى نقله في الأخير عن (الشيخ) وفي (المهذب البارح) لا أعلم أحداً قالوا بالجواز (وفي التنقيح) لم يعمل أحد منهم برواية الحوار وفي (المروس والبيان) رواية الحوار متروكة (وفي النافع والمنتهى والكفاية) فيها روايتان أشهرهما المنع (وفي الذكرى والمدارك) لا شهر في الروايات والفتاوى السبع في (المدارك) الطاهر أنه جمع عليه (وفي مجمع البرهان) المشهور المنع (وفي الترائع) فيها روايتان أصحهما المنع وبطل مراده بالصحة الصحة باعتبار العمل لا باعتبار السند فاندفع عنه ما في المدارك بل سيأتي أنها أصح بحسب السند (وفي التحرير) أقرهما المسع (وفي المقنعة) جعلهما كالكلب والخنزير كما يأتي (وفي المتبر) المشهور المسع فيما عدا السنجاب ثم أنه جاز العمل على صحيح المحلي يعني في غير السباع لاعتباره بالاجماع على المنع منها ويأتي قتل الصحيح المذكور (وفي مجمع الوهان) أنه ورد في المنع أوسه عشر حديثاً وأن حملها على الكراهة جيد والمنع غير ظاهر لكنه أحوط ونحوه ما في (الفاتح) وفي (المدارك) أن المسئلة قوية الاشكال من حيث صحة أخبار الجواز واستفاضتها واشتهار القول بالمنع بين الأصحاب بل اجماعهم

(بيان) الأخبار الصحيحة التي استدل بها في المدارك على الجواز (صحيحة الحلبي عن) أبي عبد الله عليه السلام قل سألت عن القرا (١) والسور والستجاب واشباهه قل لأبأس بالصلاة وهذا قد اشتغل على ما يقولون به (وصحيحة ابن يقطين) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس القرا والسور والفنك والثالب وجميع الجلود قال لأبأس بذلك وهذا كما ترى ليس بما نحن فيه سلمنا أن المراد اللبس في الصلاة لكنه حينئذ يكون اشتغل على ما لا يقول به أحد ثم إن ابن يقطين وزير الخليفة فينا سبه القية (وصحيحة جميل) قال سألت عن الصلاة في جلود الثالب فقال إذا كانت ذكية فلا بأس والحكم بصحة هذه (تأمل) لأن الشيخ روى هذه الرواية بسند آخر عن جميل عن الحسين بن شهاب عن الصادق عليه السلام والظاهر أن الروايتين واحدة والا كان اللازم عليه أن يذكر لهذا الرواي روايته عن الصادق عليه السلام تارة بواسطة وأخرى بلا واسطة كما هو الظاهر من حاله ولو قلنا بعدم ظهور الاتحاد فظهر التعدد (محل نظر) كما قل الاستاذ أيده الله تعالى في حاجته واحتل في (التهذيب) كون لفظ في في الرواية بمعنى على واختصاصه بالأنتم الصلاة فيه سلمنا ولكنها رواية واحدة تعارضها (صحيحة أبي علي ابن راتد) حيث قال في آخرها قال الثالب يصل فيها قل (لا الحديث (وصحيحة علي بن مهزيار) الواردة في مستلة الشرعات الملقات (وصحيحة ابن مسلم) فإن قوله عليه السلام فيها (لا أحب) يعارض قوله عليه السلام في خبر جميل (لأبأس) لكونه يضل إلى تركه في سياق النفي (وصحيحة) الريان بن الصلت عن الرضا عليه السلام (ورواية) ابن بكير وهي موقوفة أو صحيحة على الصحيح (ومجاعة) الفقه الرضوي مضافاً إلى الأخبار الكثيرة عمومًا وخصوصاً والاجامات وصاحب المدارك ما ذكره خبراً صحيحاً يدل على الجواز في الأرباب وصحيحة محمد بن عبيد الجبار سيأتي الكلام فيها في شرح المسئلة الآتية إن شاء الله تعالى وقد امتثلت على ما لا يقول به أحد من الاصحاب من اشتراط الذكوة لا لانه الحيرة من الور وغيره كما يأتي إن شاء الله تعالى فإن أن أخبار المنع أصح سنداً وأكثر عدداً فحين حل تلك على القية واشتغل الخبر على ما لا يقول به أحد وإن كان كل غير مانع من الاستدلال به عند التحقيق لكنه يورثه وهماً في مقابلة غيره لكن صاحب المدارك ممن يقول بأن ذلك يمنع من الاستدلال به (وأما السور والفنك) فهي (المبسوط) وردت فيها رخصة والاصل المنع (وفي الخلاف) الا حوط المنع (وفي التحرير) الأقوى المنع (وفي المراسم) وردت الرخصة فيها (وفي الوسيلة) تجوز الصلاة فيها اضطراراً وكأنه أشار إلى حل الأخبار على الاضطراب كما حلها في كتابي الأخبار على القية (وفي المدروس والبيان) رواية الجواز فيها متروكة (وفي نهاية الاحكام والتذكرة) الأشهر المنع (وفي الذكرى) الأشهر في الروايات والفتاوى المنع (وفي المفاتيح) الأجماع على المنع فيها (وفي الكفاية) الأشهر المنع في السور (وفي المختبر) المشهور المنع فيما عدا الستجاب لكنه أجاز العمل بصحبي الحلبي وابن يقطين مع أنهما مصرحان بأظهاره في القية لكن اتباهه وجميع الجلود كما مر واستوجه في (المنتقى) جوازه في الفنك (وفي النهاية) الجواز في بربرها اضطراراً (ويؤيده) ما رواه في السرائر عن الهادي عليه السلام في كتاب مسائل الرجال ومكاتبهم حيث قال عليه السلام (اللبس وبالفنك والسور عند الحاجة) والحديث طويل لكنه في السرائر منع منها في جلد يورثها كأكثر علمائنا بل ما وجدنا من جوز غير من ذكرنا (وفي كشف الغمام) أن الماراض لأخبار الجواز في السور كثير ولم

ولا في شمره ولا في صوفه وريقه (مقن)

أخبر به في الفتك (قلت) خو ابن بكير مريض مرهقا وخبر بشر بن يسار وأخبار مالا يؤكل لحمه
معارضة ظاهره . فحمل . (والفتك) بالقاء والنون المفتوحين حيوان غير مأكل اللحم يشهد من جلده
الفرا . فروه (فروه خ ل) أظيب أنواع الفرا (قلت) وله ما يسمونه في بلاد الشام بالفتاقون (وأما السمر)
فمفروق مشهور (وأما الحواصل) فقد اختلف فيها في (المبسوط) لا خلاف في جواز الصلوة فيها وهو
خيرة (الاستبصار والنهاية) وهو المتقول عن (الأصابع والجامع) وفي (الوسيلة) جوازها في الحوازمية
وقل هذا في الذكرى عن بعض الأصحاب (وفي المراسم) وردت رخصة في الحواصل (وفي الفروع
والبيان) رواية الجواز مبهمة والحواصل الحوازمية طيور لها حواصل عظيمة ترف بالجمع وجمل
الآن . ولكن طامها اللحم والسك يصل من جلودها بعد نزع الریش مع بقاء الورب . وهذا منه الفرو
وقد ينسج من أوبارها الثياب (ويدل) على الجواز في الحواصل خبر بشر بن يسار المضمرة وروى
في السرائر عن كتاب المسائل أنه (سئل أبو الحسن عليه السلام سأل أبو الحسن عليه السلام خ ل) عن الصلوة في
الفتك والفرا والسنجاب والسمر والحواصل التي تصاد ببلاد الشرك وبلاد الاسلام يصل فيها بغير
تقية فقال يصل في السنجاب والحواصل الحوازمية ولا يصل في الثعالب والسمر (وفي الغرائب) من
توقيع الناحية المقدسة لأحمد بن أبي روح وصالت ما بهل أن يصل فيه من الورب والسمر والسنجاب
والفتك والله . قال الحواصل فأما السمر والثعالب لحرام عليك وعلى غيرك الصلوة فيه وبهل لك جلود
الآن كحل من اللحم إذا لم يكن فيه غيره وإن لم يكن لك ما يصل فيه فالحواصل جائزة أن تفصل
فيه وهو يخصه بالضرورة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا في شمره ولا في صوفه وريقه) إجماعا كما
في (الخلاف والفنية والمنهية والتذكرة وجامع المقاصد وروض الجنان) وهو ظاهر (الأملاني والمعتبر
والمدارك) وفي (المعتبر) أيضاً أن ذلك مشهور بين فقهاء أهل البيت عليهم السلام هذا كله مضافا
إلى ما ذكر في المعتبر أيضاً والمتنعي من الإجماع على أن ما لا تجوز الصلوة في جلده لا تجوز في وبره
أو شمره أو صوفه إلا ما استثنى فيها كما يأتي وقد اختلفوا فيما يستثنى مما نحن فيه كما يأتي . نشر ذلك
وقد ترك المصنف ذكر الورب لدخوله في الشمر وذكر الریش كما ذكر في (التذكرة والأرشاد ونهاية
الاحكام والبيان وكشف الالتباس والكفاية) وهو ظاهر (السرائر وجامع المقاصد وروض الجنان)
أنه كالشعر والوبر والصوف فيكون مذكورا في هذه أيضاً وليس في سوى ما ذكرنا ذكره ولا أكثر
على ذكر الشعر والوبر وترك الصوف لدخوله فيها وأما ما استثنوه فاطمين به أو مقره أو مترددين
فيه على اختلاف آرائهم (ففي الأملاني) ما لا يؤكل لحمه فلا تجوز الصلوة في شمره ووبره إلا ما خصه
الرخصة وهي الصلوة في السنجاب والسمر والفتك والحز والأولى أن لا يصل فيها ومن صلى فيها
جازت صلواته (وعن المتنعي) أنه لم يثبت فيه إلا عن الصلوة في الثعلب وما يليه من فوق أو تحت وخص
الحز بما لم يشرب بر الأرناب (وكذا التقييه) وقد صممت كلامه في الحز المنشوش (وحكي عن
أبيه) أنه قال لا بأس بالصلوة في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه وابت كان عليه (عليك خ ل) من
سنجاب أو سمر أو فتك وأردت الصلوة فأنزعه وقد روي في ذلك رخصة وذكر خبر النبي عن ليس
جلود السباع من الطير أو غيره لكنه (في الهداية) قال قال الصادق عليه السلام صل في شعر ووبر

كل ما أكلت لحمه وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شره ووبره (وفي القنعة) لا تجوز الصلوة في جلود سائر الانبياس كالكلب والخنزير والطلب والارنب وما أشبه ذلك ولا يظهر بدباغ ولا يقع عليها ذكوة ثم قال لا تجوز في أو بار مالا يؤكل لحمه ولا بأس بالصلوة في الخنز الحصى ولا تجوز فيه اذا كانت مشوشا ببر الارانب والثالب وأشباهها (قلت) يجوز أن يكون ذلك منه بناء على نجاسة الثالب والارانب وغيرها من الموشوخو يحتمل أن يريد بالأنبياس ما نجس بالموت فيشمل كل ذي نفس واستثنى في (المبسوط والنهاية والتلخيص) وبر الخنز والسنجاب والحواصل (وفي جمل السيد والفنية والسرائر والمصباح) ويحصره (والتبصرة) وير الخنز فقط ونقل ذلك عن (المتقدم) وعن ظاهر (الاقتصاد وجعل الشيخ) واستثنى في (اختلاف المراسم) الفتنك والسمور والسنجاب ووبر الخنز (وفي الوسيلة) الحواصل الخواورزية والخنز الحاصل ويجوزها في الفتنك والسمور وغيرها عند الضرورة (وفي الشرائع والتافع) وبر الخنز وفرو السنباب وفي (المستبر والبيان والذكر كرسى والهدروس واللمعة والجعفرية وارشادها والروضة) استثناء الخنز وبراً وجلباً والسنجاب (وعن الجامع) وير الخنز وجلده والسنجاب والحواصل وفي (الموجز الجاوي) الخنز مطلقاً فقط (وفي التذكرة ونهاية الاحكام السنباب ووبر الخنز ووبر الثلب والارنب والفتنك والسمور) وفي الارشاد كالكتاب (استثناء) وير الخنز والسنجاب (وفي المنتهى) السمور والسنجاب والطلب والارنب ووبر الخنز (وفي التحرير) استثناء السنباب والحواصل ووبر الخنز ووبر الثلب والارنب والفتنك والسمور (والمراد) من ذكر هذه المستثنيات بيان ما لم يقطعوا بحد جواز الصلوة فيه مما لا يؤكل لحمه سواء كانوا قاطعين بجوازها فيه أو مقيريه أو موقوفيه أو مترددين فيه كما قدمت الإشارة اليه واستظهر هذا مما قاله في الأخير أعني التحرير قال الا الخنز والحواصل والسنجاب على قول والاقوى المنع في وبر الارانب والثالب والفتنك والسمور (وأما) لا تتم الصلوة فيه منفرداً من جلده مالا يؤكل لحمه فلا تجوز فيه الصلوة كما في (نهاية الاحكام والذكرى) وغيرها كما يعلم مما يأتي (وفي التذكرة والمنتهى) الأحوط المنع (وفي التحرير) فيه أشكال أقربه المنع (وفي التذكرة) أن فشيخ قولاً بالكراهية وهذا القول لم يجهده فشيخ ولا نقل عنه وإنما كره الور كما يأتي (وأما) اذا كان من الور فذهب الأكثر عدم الجواز كما في (المدارك) وهو خيرة (المختبر والتافع والجامع ونهاية الاحكام والذكرى والهدروس وجامع المقاصد والنهاية والسرائر والمختلف) لكن في الثالثة الأخيرة لا تجوز الصلوة في التكة والقنوسة اذا صلا من وبر الارانب فخصوه بالارانب ولعله مثال (وفي المبسوط والمنتهى) تكراه الصلوة في التكة والقنوسة من وبر مالا يؤكل لحمه وهو خيرة (الميسر) ونقل ذلك عن (الاصباح) واحتملها في (المختبر) وفي (الوسيلة) تكراه في التكة والجورب والقنوسة المنخفضات من شعر الثلب أو الارنب ثم قال ولا تكراه هذه اذا كانت من غير ما ذكرناه ولعله بناء على أنها نجسان (وفي التحرير) فيها من وبر مالا يؤكل لحمه قولان فشيخ (وفي الفتاوى) فيها من وبر مالا يؤكل لحمه روايتان أحصهما الجواز بحمد ما في (الروض) وفي (المدارك) الجواز غير بعيد والمنع أحوط ونسب فيه القول بالكراهية الى (النهاية) والموجود فيها لا يجوز وظاهره التحريم كما فهمه منها جماعة (وأما) الشعرات المقاة على الثوب فهي الكفاية أن كلام أكثر الاصحاب مطلق في المنع من الصوف والشروالور وغيرها ونصه بعضهم باللابس دون الشعرات المقاة على الثوب انتهى والجواز خيرة (الروض والمسالك والمدارك والفتاوى) لكن

في (الروض) أن تجب أحوط وفي (الكفاية) المنع لا يخلو عن رجحان وقتل في الروض عن صريح (الشيخ والذكري) ويظهر المتبر (قلت) لعله فهم ذلك واستنبطه من عبارة الشيخ في (المبسوط أو التهذيب) وأما الذكري ففي كالمعتبر قد يظهر منها جوازه في قلنوسة عليها وبر (قائل) ومصرح بالمنع (المحقق الثاني) وأيده في (كشف القاتم) وهو ظاهر الاكثر تأمرا من الكفاية (وفي النهاية) لا تجوز الصلاة في الثوب الذي يكون تحت وبر الثالب ولا في الذي فوقه وهذا يمثل أن يكون لا يقع فيما من الشر فقط وأن يكون لأن التلب عنده نفس كما صرح بذلك في المبسوط وقد حكم فيه الكراعة في اثنتين المذكورين (وفي حاشية المدارك) أن الظاهر من غير واحد من الاصحاب أن المنع غير مختص باللبس بل شامل للاستصحاب أيضاً لانهم يذكرون الاخبار الدالة على ذلك في جملة أدلتهم من دون تعرض لكون مدلولاتها غير المطلوب بل يذكرون ما دل على جوازه ويعرضون لصالح من غير تعرض بأن ذلك غير المطلوب ثم قال أيده الله تعالى انه رأى العلماء يتزهدون عنه ومسح عنهم ذلك (يان) استدلل على جواز الصلاة فيما لا ثم الصلاة به منفرداً من الجلود بخير الزمان بن الصلت أنه سأل الرضا عليه السلام عن أشياء منها الخفاف من أصناف الجلود فقال لا بأس بهذا كله الا الثالب وليس فيه ذكر الصلاة واستدل على جوازها فيه من الأوبار بصحيح محمد بن عبد الجبار أنه كتب الى أبي محمد عليه السلام هل يصل في قلنوسة (١) عليها وبر ما لا يترك له أوتكة حرير محض أوتكة من وبر الارانب فكتب (لا تحمل الصلاة في الحرير المحض وان كان الورد كالحلث الصلاة فيه ان شاء الله) واستدل عليه في (كشف القاتم) بما وجد في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام وقد يجوز الصلاة فيما لم تبت الأرض ولم يحمل أكله مثل السنجاب والفنك والسمور والحواصل اذا كان فيما لا يجوز في مثله وحده الصلاة وحكي في (المختلف) عن الشيخ (في المبسوط) بأنه احتج بأنه قد ثبت هذه والقلنوسة حكم مغاير لحكم الثوب من جواز الصلاة فيها وان كانتا نجستين أو من حرير محض فكذا يجوز لو كانتا من وبر الارانب وغيرها لأن القزوم المدعي وجوداً وعدمه ان كان تاباً تمت المطلوب وكذا ان كان منقياً (قال) والجواب بالفرق بين كونها نجستين وكونها من وبر ما لا تحمل الصلاة في وبره وعن الثاني بالمنع من استلزام في المذموم حالتي وجوده وعدمه المطلوب لجواز كون الثوب راجعاً الى الذات لا الى وجودها مع فرض استلزامها وجوداً وعدمه انتهى (والمصنف في المختلف) استنبط ذلك من مجموع كلام المبسوط لأنه قل أولاً كلما تم الصلاة فيه منفرداً جازت الصلاة فيه وان كان من وبر يتم ثم قال ونكره الصلاة في القلنوسة والتكة اذا عملا من وبر الارانب والمصنف لما فهم منه التلازم بين المتقدمين وجوداً وعدمه احتج له بذلك وأجاب بما سمعت وهو في محله (قائل) جيداً (ويمكن) أن يكون من ذلك على مسألة حكمية وهو أنا نفرض ملبوم المدعي شيئاً يلزم من وجوده وعدمه تبوت المدعي وهو جواز الصلاة في التكة من وبر الارانب قوله ان كان تاباً لزم المدعي معناه ان كان موجوداً ثبت المدعي وان كان منقياً ثبت أيضاً كما في المسئلة الحاراية في الحكمة وهو أنا نفرض شيئاً يلزم من وجوده وعدمه حاراية زيد وجواب المصنف مبني على الجواب في هذه المسئلة وهو أن المنفي هو القات من حيث الفرض لا من حيث وجودها في الخارج بحيث يكون وجودها مستلزماً لذلك (وهذا) كما في قولنا شريك الباري منفي فانه ليس معناه أنه موجود متصور

ثم نقي وكذلك قولنا بقاء التضييق (ظيئاً) فيه فانه أيضاً دقيق جداً (واستدل في المدارك) على الجواز في الثمرات المقتات (بخبر) محمد بن عبد الجبار المقدم (وبصحيح) علي بن ريان قال كتبت الى أبي الحسن عليه السلام هل يجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان وأظن أنه من قبل أن ينفذه ويقبه عنه فوقع يجوز (قلت) الظاهر من خبر ابن عبد الجبار أن المراد بالثوب ما كان مأكول اللحم كما نبه على ذلك في خبر علي بن أبي حمزة وخبر بن أبي ينفور فيكون عليه السلام أشار الى أن هذا لا يجوز الصلوة فيه لكونه ليس ذكياً ولم يصرح بالمنع تعية والا فاشتراط التذكية لحلية الصلوة في البر وغيره مما لا يخلو الحيوة مخالف لأجاء الفقهاء (وهناك وجه آخر) أن الامام عليه السلام اتقى الشافعية والحناابلة لأن الشافعي شرط كون الشعر ونحوه مأخوذاً من الحي أو بسد التذكية وإذا أخذ من الميت فهو نجس وأحد قال بعدم جواز الصلوة في الحرير الخشن مطلقاً (وفي الروض) مناقشة في المقام على ما في (الذكرى) وهي متوجهة في بعض وغير متوجهة في بعض آخر فليحفظ ذلك بعد ملاحظة ما ذكرنا (وأما) ما نقل في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام فإن كان ذلك الفقه الرضوي قد قال جماعة ممن متأخري المتأخرين بحجته وأنكرها آخرون وإن كان غيره فلا وجه للاستدلال به وما خبر ابن الريان قال ظهر أن المراد مما لا يؤكل لحمه ما كان غير الانسان كما يأتي (ويدل) على المنع في التكة والثمرات خبر ابراهيم بن محمد الوكيل الجليل والظاهر أنه لا يروي الا عن المصوم الذي وكله وأما عمر بن علي الرازي عنه فلم يستثن من كتاب نواذر الحكمة (وخبر) ابن بكير وهو الاصل في الباب لأن ذكر البول والروث والالباب يقتضي فساد الصلوة مع شيء من ذلك وإن لم يكن لباس ولا في لباس والقول بأن التقدير الثوب الذي يثوب به لا وجه له لأن الأصل عدم التقدير والجواز مقدم على الأضرار (وبصحيح) علي بن مهزيار التامي عن الثوب الذي فوق الورب ونحوه (وبصحيح) علي بن راشد في آخر الحديث كما تقدم (قال الاستاذ) ويضد ذلك فهم الاصحاب وتبين الأخبار الواردة في الباب وفي باب كراهة المحدث والمنع عن الذهب يكشف عن أن الامر كان ظاهراً عند الشيعة (ويلزم) أنه يفرق بين شعر الانسان وغيره مما لا يؤكل لحمه فتجوز في شعر الانسان سواء كان منه أو من غيره كما هو نص (اختلف وجعل المقاصد) وهو ظاهر (المبسوط) وقطع به في (الروض) في شعر نفس المصلي واستحسنه في شعر غيره وفيهم من وجود الخلف ولم نجد (وفي حاشية المدارك) أن الفرق في جميع الأمصار والأعصار السابقة واللاحقة ما كانوا يترهبون من فضلات الانسان وروبوته في الصلوة وما كانوا يمتنعون عنها اجتنابهم السور والمطبخ وغيرها مما اعتقوا على المنع من الصلوة فيه أو اختلفوا في عموم البلوى وشدة الحاجة ولأن لماب كل واحد من الزوجين وسائر رطوباته يصل الى الآخر قليلاً وملاصقة ومضاجعة ولماً وكذا لبن الزوجة وكذا الحال بالنسبة الى الاطفال وغيرهم ثم أن مصالفة الاخوات وملاصمتهم تقضي بذلك خصوصاً في فصل الصيف والبلاد الحارة وأنهم يصلون في ثياب اخوانهم وورد جواز ذلك في الاخبار مع انه لا يخلو الثياب الملبوسة من الفضلات وورد عدم وجوب غسل الثوب المار الذي يشرب المسكر (وفي جامع المقاصد) بعد أن قال لا فرق بين شعر الانسان وشعر غيره نعم لا يستتر بثوب منسوج منه في الصلوة وعلى هذا فيستثنى هذا الفرد (وفي كشف الغطاء) قد يخص الجواز بما للانسان من الشعر ونحوه هذه الاخبار وذكر أخباراً يأتي ذكرها (ثم قال) ثم الأخبار والفتوى تشمل ماله نفس ومال نفسه له لكن

في الصحيح أن علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام هل يصلح للرجل أن يصلي وفي فيه الخمر والقرمز
قال إن كان يمتنع من قراءته فلا وإن كان لا يمتنع فلا بأس ويحتمل إفتراق الظاهر والباطن انتهى
(قلت) قد تقدم أنه ورد عن أبي محمد عليه السلام بطريقين جواز الصلوة في القرمز فليحفظ ما سبق
(بيان) يدل على الجواز في شعر الإنسان صحيح ابن الريان المتقدم لكن يجوز أن يكون الجواز
فيه مختصاً بشعر المصلي كما ورد ذلك في شعر آخره إنما سأل فيه عن شعر المصلي وأظفاره (وخبر
عمار عن الصادق عليه السلام) لا بأس أن تحصل المرأة صبياً وهي تصلي وهي ترضع وهي تشهد (وفي
قرب الاسناد) حميري عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام
عن المرأة تكون في صلوة الفريضة وولدها إلى جنبها يبكي هل يصلح لها أن تتناوله فتعده في حجرها
وتسكت وترضع قال لا بأس (وخبر سعد الاسكاف) بمومه أن أبا جعفر عليه السلام سئل عن القرامل
التي تضعها النساء في رؤسهن يصلح شعروهن قال لا بأس على المرأة ما زينت به لزوجها (وفي رواية
أخرى) عن الصادق عليه السلام يكره للمرأة أن تعبل القرامل من شعر غيرها (وفي أخرى) إن كان
سوقاً فلا بأس وإن كان شعراً فلا خير فيه من الواصلة والموصولة (وخبر زرارة) الذي في مكارم
الأخلاق عن الصادق عليه السلام قال سئل أبي وأنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فيأخذ من إنسان
ميت فيجعله مكانه قال لا بأس هذا (وفي مجمع البرهان) أن الظاهر من كلام بعض الأصحاب أنه كلما
لم يعلم أنه مأكول لا يجوز الصلوة في نسي منه أصلاً حتى عظم يكون عروة السكن وغير ذلك فالمشكوك
والمجهول لا يجوز الصلوة فيه ثم رده بالأصل وبغيره مما لا ينعض حجة (وفي الجفرية وشرحها)
لو جهل من صلى في جلد أو ثوب من شعر حيوان أو كان مستصحباً في صلواته عظم حيوان ولم يعلم
كون ذلك الجلد وذلك الشعر والعظم من جنس ما يصلى فيه فقد صرح الأصحاب بوجوب الإعادة
مطلقاً يعني أن الحكم بوجوب الإعادة إجماعي للأصحاب انتهى ما في الأصل والشرح (وذكر المصنف
في المنتهى) أنه لو شك في كون الصوف أو الشعر أو الور من مأكول اللحم لم تجز الصلوة فيه لأنها مشروطة
بستر المودة بما يؤكل لحمه والشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط وبمعه ما في (التحرير والكتاب)
في بحث السهو (والبيان والمسالية والشرائع وفرائض الشرائع والميسية والمسالك) مع زيادة الجلد
في بعض والعظم في آخر (وفي البيان) إلا أن تقوم قرينة قوية (وفي المدارك والشافية) سبة المنع
عند عدم العلم بمجنس الشعر والجلد إلى الأصحاب (وفي الميسية والمسالك) لا فرق فيه بين ما يتم
فيه منفرداً أو غيره كالخاتم المتخذ من عظم ما لم يعلم أصله (وقال في المدارك) إن الشرط ستر العورة
والحي إنما تعلق بالصلوة في غير المأكول فلا يثبت الإيعاز بالعلم بكون الساتر كذلك (قال) ويؤيده
صحيح عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام كل شيء يكون منه حرام وحلال فهو لك
حلال أداً حتى تعرف الحرام بينه ولا ريب أن التنزه عنه أحوط انتهى (قلت) رواية ابن بكير
التي هي أصل في هذا الباب إنما تضمنت فساد الصلوة في حرام الأكل وربما يظهر منها أن المنع في
الأخبار الأخرى عن الصلوة فيه كناية عن فسادها وهو الذي فيه الفتاوى في هذا فالعلمية والمشكوك
أمران وخارجان عن مفهوم حرام الأكل وفساد الصلوة إنما تعلق بمفهومه فإذا صلى فيها يحتمل كونه
حرام الأكل فالفساد يحتمل قبلها فالصحة مشكوك فيها جزماً إلى آخر ما ذكره في المنتهى فيبقى
المكلف تحت الشهادة لعدم تحقق الامتثال (والحاصل) أنه لو صلى في جلد أو منسوج من صوف أو

وهل يفتر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ فيه قولان (متن)

شعر أو ريش أو شيء لم يعلم أنه من جنس ما يصل في جلد علم أنه من جنسه ولم يعلم بالتذكية كما اذا وجد مطروحاً لا يد لأحد عليه أو في يد كافراً أو مستحل للبتة لم تكن مجزئة لاختلافه بالشروط عسداً وهو ليس النبات أو ما يحكم بذلك شرعاً من جلد ما يؤكل لحمه أو نحو الخنزير أو صوف ما يؤكل أو شعره أو ريشه أو نحو الخنزير ولعنني عن الصلوة فيها خالف ذلك فكانت مترددة بين الأمور بها والمنهي عنه فلا تكون مبرئة للذمة وهذا يدفع ما قد يتوهم من أن الحرير أو جلد ما لا يؤكل أو صوفه أو ريشه أو شعره يمنع صحة الصلوة لا أن خلاف ذلك شرط فإذا جهل الأمر جهل المانع فلا تبطل (وأما خبر ابن سنان) فشموه لهذا (عمل تأمل) لعدم الظهور وقداجه مبدءاً لا دليلاً وكذا الشأن في كل ما ورد من عدم التكليف عند عدم العلم لعدم ظهور شموله لما نحن فيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل يفتر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ قولان ﴾ اقتصر المصنف على ذكر القولين في المسئلة من دون ترجيح كما وقع مثل ذلك في طهارة (التحريم والتذكرة والذكرى والمقتصر وصلوة غاية المرام وذبائح الكتاب وكنز القرائد والدروس وغاية المرام) أيضاً أن في المسئلة قولاً ثالثاً يأتي ذكره وكأنه تركه لتدبرته (إذا عرف هذا) فاقول بأشراط الدبغ في جواز استعمال جلده لا يؤكل لحمه حيث يجوز استعماله هو المشهور بكافي ذبائح (المختص والدروس وطهارة الذكرى) بل هو الذي استقر عليه المذهب كما في (الأول) والأشهر كما في طهارة (الثاني) وهو خبرة (النهاية) والمسبوط والخلاف والوسيلة والسرائر والبيان وذبائح المختص (وهو المختص من المفيد) ولم أجده في المقتنة (وعن المرتضى والقاضي وابن سعيد) وهو الأسوط كما في (حواشي الشيد وطهارة مجمع البرهان) والقول بالجواز قبله وهو مذهب الأكثر كما في صلوة (الايضاح) وأشير الأقوال كما في طهارة (روض الجنان) وهو خبرة (السرائر) والتافع والمعتبر والارشاد وغاية المرام والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والكفاية والمفاتيح وطهارة والمختص والمنهي ونهاية الاحكام وذبائح التحريم وجمع البرهان) وهو الظاهر من (الايضاح) كما قد يظهر ذلك من (كشف الرموز والمذهب البارع) وفي كثير من هذه الدس على الكراهية كذلك وتأمل فيها صاحب (المدارك) ولا وجه له وقيل التهيد عن بعض الاصحاب اشتراط الدبغ ان استعمل في مانع والا فلا وتقله (الحقق الثاني) عن بعض مشائخه وهذا القول لم أعرف حكايته الا منهما (ولعلم) أن صريح (المنهي) ونهاية الاحكام والمفاتيح وظاهر ذبائح الشرائع والارشاد وغاية المرام) أن الخلاف في الطهارة قبل الدبغ حيث قيل فيها ويظهر بمجرد الذكوة وان لم يدبغ ويبريدهما في (حاشية الايضاح) عن الفخران السيد والشيخ يقولان بالنجاسة قبل الدبغ انتهى ويشعر بذلك استدلالات بعضهم على عدم الاشتراط لكن الظاهر خلاف ذلك وأن النزاع انما هو في جواز الاستعمال قبله بعد حصول الطهارة بالذكوة كما هو صريح ذبائح (الدروس وجمع البرهان وطهارة الروض) وهو ظاهر كثير منهم ويرشد اليه الاجامعات المتقوة في عدة مواضع على أن الدبغ غير مطهر وهي بأطلائها شاملة لما نحن فيه ولعل ما نقلوه من القول بالنجاسة قبل الدبغ مبني على أنه لا بد أن يكون في الجلد دم من مجاورة اللحم وقد قال بعضهم أن هذا الدم نجس وقد تقدم الكلام فيه في كتاب الطهارة فيه والمسئلة مبنية على القول

وليس الحرير المحض محرم على الرجال خاصة (مقن)

بوقوع الذكوة على ما لا يترك كل له تامة كانت الذكوة كما هو مذهب جماعة أو ناقصة كما هو مذهب
 الحق والمصنف كما مر (هذا) وفي قولهم أنه يظهر بمجرد الذكوة (مساعدة) لأن الحيوان ظاهر
 بالاصل والذكوة إنما أخرجته عن الميتة (وأما أقوال العامة) فهي المنتهى أن أبا حنيفة ومالكاً قالوا
 بالقول الثاني وبالأول قال الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وفي الأخرى لا يجوز الاتفاق بجلود
 السباع قبل الدغ ولا سده وبه قال الأوزاعي ويزيد بن هارون وابن المبارك وأبو ثور (يان)
 حصة القول الأول (الاجماع) على الجواز بعد الدغ ولا دليل قبله (ورواية) غلظ بن سراح عن
 الصادق عليه السلام قال دخل عليه رجلان فقال أحدهما أني سراج أبيع جلد النمر فقال (أمد يوفة
 حي) فقال نعم وهذا الخبر غير واضح الدلالة والسند (حجة) القول الثاني بعدم الاصل (مضمرة
 سماعة) حيث قال إذا سميت وسميت فانتفع بجلده (وكل) ما دل على جواز الاستعمال (وما تقدم)
 من جواز الصلوة في السجدة وانعز من دون اشتراط دغ (وعوم) قوله تعالى الا ما ذكيتم
 (وأن الحيوان) ظاهر في الاصل والذكوة أخرجته عن الميتة (وقد) يستدل عليه بخبر البطاني وفيه
 ما فيه وكذا (١) قولهم أن طهر بالذكوة حل استعماله والا حرم مطلقاً (وحصة القول الثالث)
 موافقة الاعتبار فأنزل (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿وليس الحرير المحض محرم على الرجال خاصة﴾
 ياجماع علماء الاسلام كما في (المعتبر والتحرير والمنتهى والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وكشف
 الألباس والمزية وروض الجنان والمدارك والتخيرة) وفي (نهاية الاحكام) الاجماع عليه (وفي جمع
 البرهان الظاهر أنه لا خلاف ولا فرق بين حال الصلوة وغيرها كما صرح به في مقدم أكثر هذه الاجامعات
 وبطلان الصلوة بما جاعا كما في (الحلاف والتذكرة والمنتهى وكشف الألباس) وظاهر (المعتبر والمدارك)
 بل لبطلان فيه عندنا سواء كان سائراً أولاً كما في (الذكرى وكشف الثام) وبعدم الفرق المذكور
 صرح كثير من علمائنا بل يكاد يهضم من الروض وغيره أنه ما انفقد عليه اجماعاً وفي (المعتبر والمنتهى)
 ان المودة اذا كانت مستورة بغيره قد اتفق الثلاثة اتباعهم على ابطال الصلوة فيه وفي أثناء عبارة
 المنتهى سببه الى علمائنا (وفي وفي المعتبر) أن قضاة الجمهور يخالفون في هذا ما عدا احمد فنه رويان
 وأنه اذا كان سائراً المودة قد وافقنا على بطلان الصلوة فيه بعض الخنا بته انتهى (واختلف الاصحاب)
 في التكة والقلنسوة منه ففي (الفتاوى والمنتهى والمختلف والبيان والموجز الحاوي وجمع البرهان والمدارك
 ورسالة الشيخ حسن والكفاية والفتاوى) ان الصلوة فيها منه باطلة وهو ظاهر (المقنة ورجل العلم
 والمراسم والوسيلة والفنية والمهذب البار) وغيرها وهو المقول عن (الجامع وفخر المحققين) نقله عنه
 أبو العباس والصيرمى ولعل ذلك في غير الايضاح وعن ظاهر (الكتاب) وفي التحرير أن لشيخ قولاً
 بالتحريم ولم نجد له ولا نقله غيره عنه وبالجملة (الصدوق) فنع من الصلوة في تكة رأسها من أبريسم
 (وفي النهاية والميسر والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والتذكرة والارشاد والنهضة والذكرى
 والمبرور وجامع المقاصد والمحفرة وقوائد الشرايع وحاشية الارشاد والمزية وحاشية الميسر والروضة
 والمقاصد العلية وروض الجنان أن ذلك جائز وهو المتقول عن (التي والسحلي) ولم أجده صرح بذلك

(١) لأنه للخصم أن يقول أنه يظهر بها أولاً محل استعماله الا بها (منه قدس سره)

في السرائر ونسبه في (كشف الرموز) الى الشيخ وأتباعه (وفي التنقيح) أنه الأظهر بين الأصحاب (وفي المفاتيح) نسبته الى المتأخرين (وفي ذخيرة الوافي) أنه أشهر وعلمه (نهاية الاحكام والتحرير) والمقتصر وكشف الالتباس وغاية المرام ومتن الجمان (التوقف وعن بعض الأصحاب المجوزين اشتراط كونها في محالها وأكثر من يجوز صرح بكراهة الصلوة فيها ومن المجوزين من قال يجوز التكهة والقلنسوة من الحرير ومنهم من قال يجوز الصلوة فيها والظاهر أن المعنى واحد (وفي الروض) زيادة الحلف والمنطقة ونقل عن (الكافي) زيادة الخطين والتطين والجورب (وفي الشرائع وفوائدها وحاشية الارشاد) كل ما لا يتم به الصلوة منفرداً (وفي الثاني) ما عدا الزقمة (وفي حاشية المدارك) أنه لا يقل بالفصل بين ما نحن فيه حتى ما لا يتم به الصلوة منفرداً من الحرير وبين ما لا يتم به كفك ما لا يؤكل كله (في بيان) الوجه في بطلان الصلوة اذا كانت المورة مستورة به ظاهر وأما اذا كانت مستورة بغيره فقلعي عن الصلوة فيه في صحيح محدثين عبد الجبار حيث قال لأتم الصلوة في حرير محض والتهي يقتضي الفساد لاستحالة كون الفضل الواحد مأموراً به منياً عنه فتى كان منياً عنه لا يكون مأموراً به وهو معنى الفساد (واحتج) الماتون منها في التكهة والقلنسوة بصوم الاخبار المأفة من الصلوة في الحرير (وصحيح) ابن عبد الجبار قال كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصل في قلنسوة حرير محض او قلنسوة ديباج فكتب لأتم الصلوة في حرير محض (قلت) الاحتجاج بصوم الاخبار غير خبر ابن عبد الجبار وان وقع لصاحب (المعتبر والتنقيح والروض والمدارك) وغيرهم الا أنا لم نجد هذا الصوم وأخبار الباب محصورة وهي صحيح اسماعيل بن سعد وقد تضمن النهي عن الثوب والتوب لا يشمل التكهة بوجه وكفك خيرة الآخر ورواية أبي الحرث إنما ذكر فيها التوب وأخبار المنع من اللباس الا في حال الحرب وغيرها ما ذكر فيه المنع من اللباس لا عموم فيها اذا التبادر من اللباس المطلق إنما هو الثوب بل قال المصنف في المختلف والشهيد أن التبادر من لفظ الحرير المحض إنما هو الثوب وان تناول غيره لغة ذكر ذلك في المختلف في الرد على القاضي بل قال بعض متأخري المتأخرين أن الحرير المحض لغة هو الثوب المتخذ من الابر يسم المحض (قلت) قال في المغرب والديباج الثوب الذي سده ولخته أريسم وليس هاك خبر عام الا قوله صلى الله عليه وآله (هذان محرمان على ذكر أمي) لكنه ليس مسدداً من طريقنا وعلى هذا يضاف الاستدلال بصحيح ابن عبد الجبار على أنه قد سبق الكلام فيها مسنوف وأه قابل للحمل على التوبة من وجوه وأنه عليه السلام اتقى احد في الحرير واتقى الشافعي في الوبر (ثم) أن إجمال الكلام في الجواب عن سؤال القلنسوة والتكهة يرجب الرب أيضاً على أنها مكتوبة بمحافة للاصل والصومات الأخر قاطبة بالتخصيص بخبر الحلبي (وما في المدارك) وغيرها من أن ابتناء العلم على السبب انطاص يحمله كالتخصص في الدلالة على ذلك السبب فلا يقبل التخصيص قاطبة لأن ذلك لا يخرج من عموم الذي يقبل التخصيص لأن ما كالتص ليس نصاً غاية الارأه توى دلالاته والعام القوي الدلالة يخص بالخاص والمسته محرومة في محلها وقد تصرف بعض المتأخرين فيها فقال قوله لأتم الصلوة في ذلك مكروهة وليست حلالاً بالمعنى المصطلح وهو ما يتساوى فيه وتركه ونحن نقول ان الصلوة في ذلك مكروهة وليست حلالاً بالمعنى المصطلح انتهى وهو تصرف جيد غير سديد الا أن الفرض يان وجوه الضعف في الرواية فغير الحلي غير محتاج الى صحة الطريق لمواظقة الأصل على أنه ليس فيه الا ابن هلال التالي وابن النضاري لم يتوقف في حديثه

وبحوز المتزج كالسداء أو اللعنة وإن كان أكثر (متن)

عن ابن أبي عمير والحنين ابن محبوب لأنه قد سمع كتابهما جل أصحاب الحديث وروايته هنا عن ابن أبي عمير مع أنه منجبر بالشبهة المعلومة والمنقولة كما عرفت ولا حاجة بنا إلى حملها على حال الضرورة أو الحرب والفتنة أولاً إلى تعيدها بالمتزج ثم أن التمسك لا يزيد من المكفوف بالحري (قوله) قدس الله تعالى روحه (وبحوز المتزج) إجماعاً كما في (الخلاف) والمتنعي وجامع المقاصد والعزية وكشف القاتم والمفاتيح) وهو مذهب علمائنا كما في (المتبر والتذكرة وفي الفتية) الإجماع على كراهية المعلم بالحري وقد أطلق المصنف الامتزاج من دون تنصيص على المزوج به كما أطلق ذلك في (الارشاد والتحرير والبيان والدروس والذكرى والوجز الحاوي والجفرية والفريفة والروضة والروضة والمدارك) وظاهرها جواز المزج بكل محل تجوز الصلوة فيه كما في (السرائر والوسيلة والشرائع والمتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) وغيرها بل في (المتبر والتذكرة) أن مذهب علمائنا جوازها بالمزوج باقطن والكتن وغيرهما من المحل وفي (المتنعي) الإجماع على جوازها في المزوج باقطن وانظر ولعل المراد المثال لا قصر الحكم على ذلك كما هو الظاهر من كل من قال كاتطن والكتن وفي (المقننة والمبسوط) الاقتصار على القطن والكتن والخز من دون ذكر كاف التشبيه (وفي النهاية والخلاف والراسم) الاقتصار على الأولين ونقل ذلك عن (المقنن والمهذب والجامع) ووقع ذلك أيضاً لبعض المتأخرين (وفي كشف الالتباس وارشاد الجفرية) الاقتصار على القطن والكتن والصوف (يان) يدل على المشهور بعد الاصل خبر اسماعيل بن الفضل حيث قال الصادق عليه السلام ان كان فيه خلط فلا بأس فيندرج فيه الفضة أو بار مايز كل وهل مافي (المقننة والمبسوط خبر) (صحيح غ ل) زداره وعلى مافي (النهاية) توقيع الناحية المقدسة لتجوز الصلوة الا في ثوب سداء أو لخته قطن أو كتان (قوله) قدس الله تعالى روحه (كالسداء واللعنة وإن كان أكثر) أي من الغلط إجماعاً كما في (الخلاف) والمتنعي وجامع المقاصد والعزية وكشف القاتم) وظاهر (المتبر والتذكرة) فيجوز ولو كان الغلط عشراً ما لم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنه يرسم إجماعاً كما في (المتنعي) وهو مذهب علمائنا كما في (المتبر والتذكرة) وقد نص على ذلك في (التحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى وجامع المقاصد والجفرية وشرحيها وفوائد الشرائع والروض والروضة والمقاصد العلية والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها) وهو المراد من عبارة (السرائر) حيث قال يجوز وإن كان أكثر بعد أن يكون ينسب إليه بالجفرية كعشر ونسع وثمن وأمثال ذلك فان مراده ما لم يستهلك وواظنا على ذلك (ابن عباس) وجماعة من أهل العلم وقال (أبو حنيفة والشافعي) يحرم اذا كان الحريز أكثر ولو تساوى فلشافعي قولان وقد نص جماعة من علمائنا كثاني (المحققين والشهيديين) أنه لا عبوة بالسمية المقترحة التي لا يكون منشأها اضمحلال الخطي (وفي فوائد الشرائع) انه وقع لبعض الاصحاب أن الباية التي سداها قولاً يصل فيها التسميتها فريفة وهو من الأوهام الفاسدة انتهى (وفي المبسوط والمتبر والمتنعي والذكرى وجامع المقاصد والعزية وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك) أنه لو خيط شبره لم يخرج عن التحريم أو كانت البطانة حريراً وحدها أو الظهارة أو النظارة (واختلفوا) في المحشور بالأ يرسم ففي (الفتية والمتبر والمتنعي والتذكرة والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والعزية والجفرية والروض والمسالك) النعم منه

والمحارب والمضطر (متن)

وقد يظهر من المحقق والمصنف من نسبة الخلاف الى الشافعي أنه مما لا ريب فيه عندنا وقطع بالجزاز في (الفاتح) واستقر به في (الذكري) واحتله في (المدارك) وإليه مال مولانا (ملا محمد قمي) وقوله عن شيخه (الفاضل التستري) ويدل عليه صحيح الريان الذي اشتمل على ذكر السجاب والسمور وصحيح الحسين بن سعيد وخير سفیان بن السمط ومحمد بن إبراهيم وإبراهيم بن مزيار لكن هذه الروايات معارضة بالأخبار الدالة على المنع حتى من مثل القنصوه والتكة (وحل الصلوق) مكتابة إبراهيم الذي تضمنت جواز الحشو بالقز على قز المزلزلة الأبرسم واستبعد جماعة لكن يظهر من الشيخ الموقفة للصدوق في حل الرواية وليس هذا الحل بذلك السبيل لأن حشو الثوب بالقز أمر غير مبرور ولا يصدر الا من مرفوع جاهل لمواظبة وعدم المنفعة والزينة بخلاف قز المزلزلة في البلاد الباردة بالنسبة الى أهل الفقر والسكنة وحل الروايات على الثبوت متجه ويشير اليه صحيح الريان وقد جرز ذلك الشافعي لأنه لا خلاف فيه وفي ما فيه لما فهم من التصنيع على أنه يتنقض بالبطانة وأما المدعى بالفضة أو النسيج طرائق بعضها من الحرير الخشن وبعضها من شعر القطر فداخلان تحت المنع على تأمل في الأخذ بالتيقار من السداء أو اللعنة غير ذلك وهذه البشارة شائعة في الأخبار وكتب الفقهاء (كالقائمة والنهاية والبسوط والسرائر وغيرها) وعلى هذا فيشكل الأمر في البياضة القز في ذات العلم (وقال أبو علي الكاتب) ولا أختر للرجل الصلاة في الثوب الذي علمه حرير محض ورد عليه ذلك المصنف في المختلف وغيره ومأل عام الصادق عليه السلام عن الثوب يسكنون علمه ديباج قال لا يصل في لكن خبر إسماعيل بن النضر المتقدم يشمل ما اذا كان الغليظ بضامن السداء واللعة ويحمله البشارة الشائعة أيضاً ويؤيده خبر يوسف بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام لا بأس بالثوب أن يكون سداموزره وعلمه رياً وإنما كره الحرير المبهيم للرجال وفي خبر آخر لا يكره أن يكون سدا الثوب أبريسماً ولا زره ولا علمه ويضده أن الجميع على حرمة وضاد الصلاة فيه هو الخشن فيحل ما خرج عن اسمه عرفاً ونصح الصلاة فيه ويبقى الكلام في معرفة العلم لغة وعرفاً ففي الصحاح العلم الجبل وعل الثوب وفي القاموس علم الثوب رسمه ورقمه وقال في مادة رسم ورقم ثوب مرسم كسظم مخطوط ورقم الثوب خطه انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) يجوز (للمحارب والمضطر) أي يجوز لها لبس الحرير مطلقاً وقد قل عليه الاجماع فيهما في (المعتبر) والذكري وكشف الالتباس والروض وظاهر المدارك وقتل في المضطر قط (في التذكرة) وهو ظاهر (المتن) وجامع المقاصد) وقوله في الأخير صريحاً في المحارب (وفي المراسم) وكذلك مرخص للمحارب أن يصلي وعليه درع أبريسم فيحتمل أن يكون أراد بالفرع الثوب كما ساء أبو العباس في المذهب في بحث الحيوة ويحتمل أن يكون أراد أن بطانة الفرع أبريسم وعلى هذا فتحتمل البشارة قصر الرخصة على ذلك (فليتأمل) وقضية حلف المضطر على المحارب في عبارة الكتاب وغيره أنه يجوز له ذلك وإن لم يكن هناك ضرورة كما صرح بذلك جماعة وبعضهم اقتصر على ذكر الضرورة - وعد منها حال الحرب ولكل وجه (وفي البسوط) فإن قاجاته أمور لا يمكنه منها نزعها في حال الحرب لم يكن به بأس (وقال المحقق والمصنف والكرخي) وغيرهم أنه يحصل بالحرب للمحارب قوتاً قلباً ومنعاً لضرر

والنساء مطلقاً (متن)

الزرد عند حركته فجرى مجرى الضرورة (وفي اشارة المعفوية) أن المريض اذا كان ينفعه بقي تقوية القلب والتفريح يجوز له ذلك وعد من الضرورة (المصنف والشيدان والمحقق الثاني) وجماعة دفع التعلل لما اشتهر كافي (المعتبر) أن النبي صلى الله عليه وآله رخص لبند الرحمن بن عوف والزبير بنه لده (وفي المعتبر) قرى عدم التعدية ولمه منه بناء على ما يذهب اليه في اصوله من عدم جعية منصوبس الهة الا أن يكون هناك شاهد حال دال باقطلع على سقوط اعتبار ما عدا ذلك الهة حتى يصير برهاناً وليس من الضرورة لسه عند هقد ان السائر لمريد الصلوة بل يصلي عارباً عندنا كما في (الذكري) لأن وجوده كدسه قلت في التحليل (نظر) لأن الصلوة عارباً تستلزم فوات واجبات كثيرة ركن وغير ركن وترك الواجب حرام فالمدار على الاجماع في القام وسدده عده من الضرورة صرح في (التذكرة والمتن) ونهاية الاحكام والتحرير والقروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمعفوية وارشادها) وغيرها نعم يقدم الحرير على جد غير المأكول اذا اضطر الى أحدهما ويقدم التحس عليه كذلك لأن مانع التحس عرضي والحرير أصلي كذا سمعته من الاستاذ أدام الله تعالى حراسه وبه صرح جماعة وغام الكلام في محله (وما أقول العامة) فواقنا على جواز لبسه في الحرب عروة وعطا وأحد في أحد الوجهين وفي الوجه الآخر لا يجوز وواقنا على جوازه في الضرورة أحد في إحدى الروايتين وخالف مالك وأحد في الرواية الأخرى وخالفوا جميعاً فحوزه عند قد السائر قالوا لأن ذلك من الضرورات وينبغي أن يخالفهم على ذلك أحمد في إحدى الروايتين ومالك (قوله) قدس تعالى القروسه (والنساء مطلقاً) أما حوازه لسه للنساء في غير الصلوة اختياراً محضاً أو بمنزلة عليه اجماع أهل العلم كافة كما في (المعتبر والمتن) والتحرير وجامع المقاصد (والاجماع كما في (التذكرة والذكري والقروس وكشف الالتباس وروض الجنان) وأما جواز لبسه لمن في الصلوة فقلبه عمل الناس في الاعصار كما في (شروح التنبيه ونجيب الدين وحاشية المدارك) وعليه فتوى الاصحاب كافي (الذكري وروض الجنان) ومذهب الاصحاب ما عدا الصدوق كما في (المذهب البارع والمقتصر) ومذهب الثلاثة واتباعهم كما في (المعتبر والمتن) وكشف الرموز) وهو المشهور كما في (الذكري أيضاً) والتفريح وكشف الالتباس وكشف اللثام وحاشية المدارك) أيضاً بل في الأخير كاد يكون اجماعاً ومذهب الاكبر كما في (ارتداد الجعفرية والذخيرة والمدارك) والأشهر الاكثر كما (في جامع المقاصد والبرية) ومع من له مهابتي (الفقيه) وحمله أولى صاحب (مجمع البرهان) واستتوجه صاحب (الحبل المتين) ونقله في كشف الرموز (أبي الصلاح) ولوقوف في (المتن) وفي (المدارك والكمالية والمناجيج) ارتدد ثم الميل الى الجواز وفي (المراسم والنية) أنه وردت فيه لمن رخصة (وفي الوسيلة) أنه مكروه (وفي المسوط والسرائر) ان تنزهه عنه أفضل (بيان) حجة المشهور الأصل والاستصحاب واطلاق الامر ماصلة فلا يتقيد الا بدليل وموثق ان يكبر عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا تلبس الحرير والديباغ الا في الاحرام وقرىبه منه رواية اسماعيل ابن العسل والضعف تمهر الشهرة وأنه لو كان نزعاً واجباً عليها في حال الصلوة مع إباحة لسه لما في غيرها لتاع وذاع بحيث لا يخفى موم البوى وشدة الحاجة (حجة القول الآخر) صحيح زواره قال سمعت أبا حفص عليها السلام ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء (وغيره) أيضاً أنه يكره

والركوب عليه والاقتراش له (متن)

الحرير الحض للرجال والنساء (وفي) خبر جابر الجعفي المروي في الحاصل يجوز للمرأة لبس الحرير والديباغ في غير صلوة واحرام (وعوم) توقيع الناحية المقدسة لاجتزاء الصلوة الا في ثوب سداه ولحمته قطن أو كتان (وصحيح) محمد بن عبد الجبار المتقدم لأصل الصلوة في حرير محض (وخبر عمار) سأل الصادق عليه السلام عن الثوب يكون عليه ديباغاً قال لا يصل في ان كان الفعل بصينة النقية واكثر الاصحاب ذكروا خبر زواره غير الصحيح ورواه أولاً بضمف السند وثانياً بمخالفته لما اتفق عليه الناس على جوازه وحله على حل الصلوة بيد جدّاً اذ لا اشعار في الخبر وتأويله بعمل النهي على منيته مجازاً وحل الكراهة كذلك (قلت) التحقيق أنه لا يجوز استعمال القطن في حقيقته ومجازه ولا استعمال المشترك في منيته وانما الجائز عموم المجاز بالمعنى المتصور لا بما ذكره صاحب التقود وحينئذ فلا دلالة في الرواية على المطلوب على أنا نقول أن الكراهية حقيقة شرعية في الكروه الثوب الحرام وما أوردوه ثانياً على غير الصحيح يرد على الصحيح بمعنى أنه يوهنه في مقام المعارض لأنه يستقط حجته (وفي المختلف) وبغيره أن مكاتبه ابن عبد الجبار لاجبة فيما لا يفتاها على السبب الخاص وهو القطنوسه التي هي من ملابس الرجال (وفي) أن السؤال لا يخص عموم الجواب على التحقيق لكن يمكن أن نقول أن الجواب ونحوه مما أحتج به لمنع مطلق وما دل على جواز اللبس النساء أيضاً مطلق فيصلح كل منها لأن يكون مقيداً للآخر والترجيح للمشهور فوجوهه بعبارة أخرى أن الجواز والتوقيع الشريف وخبر عمار عامة بالنسبة الى الافراد وأخبار اللبس النساء عامة بالنسبة الى الاحوال وليس النهي أولى بالتخصيص من الجواز على أنه قد علم حال المكاتبه المذكورة فيما مضى ولم يبق الا خبر الحاصل وهو لا ينهض في مقابلة أدلة المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والركوب عليه والاقتراش له ﴾ هذا هو المشهور كما في (كشف الالتباس وجمع البرهان) ومذهب الاكثر كما في (المهذب البارع والمقتصر) بل هو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المدارك) والرواية به مشهورة كما في (الذكرى) وقال مولانا أبو جعفر بن حمزة في (الوسيلة) في آخر كتاب المباحات وما يحرم عليه لبسه يحرم عليه فرشته والتدثر به والالتكاء عليه واسبأه ستره ونقل مثل ذلك عن (البسوط) ولم يحضرني المجلد الثاني منه ونقل في (المختلف) عن بعض المتأخرين أنه منع من فراشه والقيام عليه ونرددها في (المعتبر) وقد يظهر ذلك من (النافع) والمنع مذهب الشافعي واحد وهل يجوز التدثر به قد سمعت ما في (الوسيلة) وفي (المدارك) الا طهر تحريره وفي مجمع البرهان ان كان هناك عموم يدل على تحريم اللبس حرم التدثر والالتحاق (وفي الروض والمسالك وحاشية الميسي) أن التدثر كالاقتراش واليه ذهب (مولانا ملا محمد تقى) وفي (حاشية الميسي والمسالك والمدارك) أن الترمد كالاقتراش أيضاً (وفي جامع المقاصد) التردد تم قال ظاهر النصوص الحوازل أنه لا يمد لسا ونحوه ما في (فوائد الشرائع وارتداد الجفرية) ﴿ يان ﴾ يدل على الحوار بعد الأصل صحيح على بن جعفر سأل أخاه عليه السلام عن الفرائض الحرير ومثله من الديباغ والمصل الحرير هل يصلح للرجال اليوم عليه والاكاة والصلوة قال يفتقره ويقوم عليه ولا يسجد عليه (وفي مجمع البرهان) أن الحديث ليس صريحاً في جواز التكاة لتركه في الجواب (وفي) أن الماط منقح مع الألوية ويدل عليه أيضاً قول الصادق عليه السلام في خبر مسمع بن عبد الملك البصري لا بأس أن يؤخذ من ديباج الكبة فيحمله علاف

والكف به (متن)

مصحف أو يجهل صلى على وجهه واحتمل اعادة الحرير المتزج من الطيرين بعد (واحتج الشيخ)
 قاسم (والحق) لأحد وجهي التردد (وأبو العباس) بصوم تحريره على الرجال وقد طلعت أن هذا الصوم
 لم يجده الا في قوله صلى الله عليه وآله (هذان حرمان على ذكر أمق) وليس مستداً في طرقها والاخبار
 أما مصرح فيها بذكر التوب أو البس سلمنا ولكن انخلص مقدم على العام (قوله) قدس الله روحه
 (و) يجوز (الكف به) هذا ما اتفق به الاصحاب كافي (الذكرى وشرح الشيخ نجيب الدين) بل في
 الأخير أنه لا خلاف فيه الا من (القاضي) وهو مذهب الشيخ وأتباعه كما في (المتن) واليه صار
 المتأخرون كما سيأتي (المدارك والمقاييس) وهو المشهور كما في (مجمع البرهان) وفيه أيضاً أنه ليس
 اجماعاً لأن القاضي مخالف وهو خيرة (المبسوط والنهاية) على الظاهر منها (والوسيلة وكتب المحقق والمصنف
 والشهيد بن والمحقق الثاني وتقليد به والمبني) ونص (القاضي) فيما نقل على بطلان الصلوة في المديح بالديباج
 أو الحرير المحض وقيل ذلك عن (المرقسي) في بعض رسائله واليه مال أقال به (صاحب مجمع البرهان
 وكشف الثام) وهو الظاهر من (الكتاب) حيث منع من العلم الحرير في التوب ولم أجده من فروض له
 من الأصحاب غير من ذكرنا وزد فيه صاحب (المدارك والكفاية) والمقاييس (ولم يجده بعد) في النهاية
 والمبسوط والوسيلة والشرائع والمعتبر والتافع والتحرير والتذكروا المتن والارشاد والمختص ونهاية الاحكام
 والدروس والبيان والذكرى) فلا يبعد أن يكون الحكم عندهم منوطاً بكل ما صدق عليه اسم الكف في العرف
 وقال في الصحاح كذا القبحى بالضم ما استدراجول الذيل لكن (المصنف والمحقق والشهيد) استندوا في كتبهم
 الاستدلالية في جوازه الى خبر جراح ورواية العامة عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله نهي عن الحرير
 الاموضع أصبعين أو ثلث أو أربع وقد يشير بالتحديد (والحق الثاني والشهيد الثاني والفاضل المبني
 وصاحب العزبة وارتداد الجعفرة) حدوده بأربع أصابع في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد
 والعزبة وارشاد الجعفرة والروضة والمسالك والمقاصد البلية) بل في (شرح الشيخ نجيب الدين) نسبة
 ذلك الى الاصحاب (وفي المدارك) أنه مقطوع به في كلام المتأخرين (وفي مجمع البرهان) أنه مشهور
 (وفي رسالة الشيخ حسن) وحدوده وهو يشير بالشبهة أو بالأجماع وتوقف في ذلك في (روض الجنان)
 وهو ظاهر من (وله وصاحب كشف الثام) ومصرح جماعة بأن المراد بالكف جعله في رؤس الأثام
 والقيل وحول الزيق واللثة أي الجلب وهل يجوز الرقع بهذا القدر في (الوسيلة) جوازه (وفي حاشية
 الارتداد) فيه تردد قال وكذا تطريف المتدبل ولا ريب أن تجنبه أولى انتهى (بيان) حجة المشهور
 الأصل وإطلاق الأوامر وعدم تحریم الزينة المفهوم من الآية الكريمة وخبر جراح المدائني أن الصادق
 عليه السلام كان يكره أن يلبس اقميص المكفوف بالديباج ويكره لباس الحرير ولباس الوشي ويكره
 المثيرة الحمراء فأنها كثيرة ما يلبس وقدر موه ولا يجهل حال جراح والقاسم بن سليمان الراوي عنه وأن الكراهة
 انما خصت مير الحرام في عرف الفقهاء مع اشتغاله على كراهية لباس الحرير وأن هذه اللفظة من
 جراح فلا دلالة أصلاً وحتمال الديباج أن لا يكون حريراً محضاً كما احتج به الشيخ في صحيح ابن بزيع
 (قلت) قد تعد المولى المجلسي جراحاً من المدوحين ولقد صدق اليه طريق وقال (جس) يروي عنه جماعة منهم
 النضر بن سويد (وقال الاستاذ أدام الله حراسته) لعله كثير الرواية ورواياته متلفات بالقبول وأما
 القاسم بن سليمان فله صدوق اليه طريق أيضاً ويروي عنه النضر بن سويد وقد قيل فيه أنه صحيح الحديث

ويشترط في التوب أمران الملك أو حكمه فلو صلى في المنصب عالماً بطلت صلواته (متن)

وهذا يشير إلى صحة حديث القاسم وروى عنه أحمد بن محمد والحسين بن سعيد الكراهة حقيقة شرعية في المعنى المعروف كما أشار إلى ذلك الشهيد والكركي سلمنا ولكن الصبر بالكراهة مقام التحريم والترك الواجب غير مناسب لحصول المسامحة والتساهل فيها وحديث فيراد منها هذا المعنى الشائع الآن ليس بتلك المسكنة من الظهور حتى ينهض لتخصيص السموات لكما نقول أن ظهور شمولها للمعنى فيه (محل تامل) كما تقدمت الإشارة إليه في مسئلة التمسك ويظهر من خبر صفوان القتي لا يرويه إلا عن قتي لا بأس بالتوب أن يكون سداً وزه وعلمه حريراً أنا كره الحرير المبهم أن الحرير المحض في الاخبار إنما يراد منه كون نفس التوب حريراً محضاً فهذا الظاهر أيضاً دليل المستطاع وبطلانه يشمل حال بالصلاة ولا يضر بوصف بن ابراهيم لوقوعه بعد صفوان وقد روى هذا الظاهر المحدود الثلاثة ثم أن الشهرة تعبر نصف سندهما ولا تليهما على الصحيح عند الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وأما كون لفظة الكراهة من جراح فإن كان ناقلاً فقط فلا كلام وإن كان ناقلاً للمعنى فشرطه القطع بالمراد والأتيان بلفظ آخر مرادف واشتغال على كراهية لباس الحرير لا تسقط دلالته وحجيته وأما احتمال كون الديباج غير حرير محض كما يشعره عطفه عليه في الاخبار وكلام الأصحاب فقد قال في المغرب الديباج التوب التي سداً ولحته أبريسم وعندهم اسم لفنش قلل العطف لكون الحرير يطلق على ما لا يشبهه (ويدل على المسئلة) أيضاً ما ذكره جماعة من أصحابنا أن العامة روت عن أساء أنه كان قتي على الله عليه وآله جنة ما لبنة الديباج ورجاها مسكوقان ما ليدباج وكان صلى الله عليه وآله يلبسها والشهرة والاجماع المعلوم تخبران نصف هذه الاخبار وضعف دلائلها كما تخبران نصف ما دل على التحديد المذكور لأن خبره عامي والعمدة الاجماع ولم يقطع به من جهة كثرة المصرحين بالتحديد المذكور لأنهم قبلوا كما عرفت بل قطع به من جهة أخرى وهو الاختصار في حد الكف على التيقن وحينئذ فلا بد أن تكون الاصابع مضبوطة (قوله) قدس الله تعالى يرويه (ويشترط في التوب أمران الملك أو حكمه فلو صلى في المنصب عالماً بطلت صلواته) أجمع العلماء كافة على تحریم الصلاة في التوب المنصوب مع العلم بها كما في (المتنهي والتحرير) واجمع علمائنا على بطلانها فيه كما في (الناسريات والثنية ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وكشف الاناس) وسه في (المتنهي) إلى علمائنا وفي (المعتبر) إلى الثلاثة واتباعهم (وفي جامع المقاصد والزبيري وارشاد الجعفر به وروض الجنان) الاجماع اذا كان سائر (وفي الكافي عن الفضل بن شاذان) ما يحتمل دخاها إلى صحة الصلاة وقد ذكر ذلك في جواب شبهة أشهرت بين المخالفين على ما عر ابن شهاب حدان القلاسي وأختفوا فيما اذا كان غير سائر (في نهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والبيان والدروس والموجز الحاوي وروايت الشرائع والجعفرية والزبيري وجمع الزهاني) بطلانها فيه أيضاً ونسبه في (المدارك) إلى المصنف ومن تأخر عنه وفي (المقاصد الطيبة) إلى الأكثر وفي (الروض) إلى جماعة وهو ظاهر من أطلق وأستكمل فيه في (المتنهي) وفي (المعتبر) أن الأقرب أن ستر به العورة أوسع عليه أو قام فوقه كانت الصلاة باطلة لأن جزء الصلاة يكون منبهاً عنه وبطل الصلاة بغيره أما لو لم يكن كذلك لم يطل وكان كلبس خاتم من ذهب انتهى وهو خيرة (المدارك) وفي (الذكرى) أنه قروي ونحوه ما في (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد الطيبة وروض الجنان وكشف القاتم) وفصل في (الايضاح) ففرق في غير السائر بين ما اذا كانت ابته تحتاج إلى فعل

كثير وبين ما لا يحتاج اليه تحكم بالطلان في الأول بل يظهر من آخر كلامه كما فيه الكري أنه لا خلاف في الطلان هنا وأحتل الوجوب في الثاني وأطلب في بيان ذلك وأعرضه (الفاضل الكري) في مواضع في بعض أصاب وفي بعض تأ عن الصواب وهو قوله أنه ان ثبت الابطال بالنهي عن الضد استوى في ذلك ما يحتاج إباته الى فصل كثير وما لا يحتاج رده الى مالكة قال في ذلك وفيه أن ما لا يحتاج لاضد له حتى ينهى عنه وقد يؤل كلامه بوجه جيد (بيان) احتج في (التاثيرات) على بطلانها في التوب المنصوب بأن أجزاء الصلوة وغيرها من العبادات إنما يكون بدليل شرعي ولا دليل هنا (وفي الخلاف) بأن التصرف في التوب المنصوب قبيح ولا تصح نية التوبة فيها هو قبيح ولا صلوة الابنية التوبة (وفي الكتابين) أيضاً أن الذمة لا تبرا من الصلوة يتيقن (واحتج) معهم بأنه مأمور بالزح المضط لذلك فهو منهي عن ضده الصلوة وهذا لا يتم فيها يجب أن يحفظ ولا يحفظ الا باليس (وفي المتبر والمتبر والمتبر) بأن النهي عن المنصوب نهى عن وجوه الاضلاع والحركات فيه انتفاع فتكون محرمة منها عنها ومن الحركات القيام والقعود والركوع والسجود وهي أجزاء الصلوة فتكون منهي عنها فتفسد فتكون الصلوة فاسدة (ثم قال في المتبر) سد ذلك اني لم أقف على نص عن أهل البيت عليهم السلام بإبطال الصلوة وانما هو شيء ذهب اليه المشايخ الثلاثة واتباعهم والأقرب أنه ان كان ستر به السورة الى آخر ما قلناه عنه (وقال في الذكرى) بدأ أن قل عبارة المتبر هذه وقتل عن المصنف القول بالطلان بالحكم المنصوب وغيره مما يستصحب في الصلوة لتحقق النهي عن ذلك هذا كله بناء على أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده وأن النهي في العبادة مفسد سواء كان عن أجزاءها أو عن وصف لا تنفك عنه ولا تخلوا هذه المقدمات من (نظر) يقول الحق (لا تخلو من قوة) انتهى (وفي جامع المقاصد وارشاد الجفرية وروض الجنان والمقاصد الطيبة والمدارك) أن المصنف وجاعة استدلو على بطلانها في غير السائر بأن الحركات الواقعة في الصلوة منهي عنها الى آخر ما قلناه عن المتبر والمتبر والتذكرة (و بأنه مأمور بإبادة المنصوب وردة الى مالكة فاذا افتر الى فصل كثير كان مضاداً للصلوة والأمر بالتبني يستلزم النهي عن ضده فيفسد ولم أجده المصنف ذكر ذلك فيما حضرن من كتبه وانما استنبطه منه الشهيد والمذكور في كتبه ما عرفت (ثم أنهم) ردوا الاول بأن النهي انما يتوجه الى التصرف في المنصوب الذي هو لبسه ابتداء واستدامة وهو أمر خارج عن الحركات من حيث هي حركات أعني القيام والقعود والسجود فلا يكون النهي متناولاً لجزء الصلوة ولا لشرطها ومع ارتفاع النهي ينتفي الطلان بخلاف ما لو كان المنصوب ساتراً أو مسجداً أو مكاناً لفوات بعض الشروط أو الأجزاء (وردوا الثاني) بأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده العام أعني الترك وهو الأمر الكلي لا عن الاضداد الخاصة من حيث هي كذلك وان كان الكلي لا يتقوم الا بها لأنه منابر لها ولهذا كان الأمر بالكلي ليس أمراً بنى من جرياته عند المحققين فلا يتحقق النهي عن الصلوة لانها أحد الاضداد الخاصة (ومن ثم) فرق الحق بين الأمرين فاختر الطلان في الاول دون الثاني (قلت) هذه الحركات منهي عنها لكونها في توب التبر غير اذة فالتصرف مشغول الذمة بالأجرة وموضع ما تلف من الحركات أو تفاوت القيمة بسببها ولا ريب أنه حينئذ يجب المنع عن الحركات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم أن الكون في التوب استدامة منهي عنه كما اعترفوا به وليس ذلك الا مجموع أجزاء من الكون والنهي عن الكل نهى عن جميع أجزائه

وتفاوت الحرمة بحسب الاجزاء وكثرة ولا فرق قطعاً بين الجزء الأول وسائر الاجزاء وقد اختلفوا بأن الحركات الواقعة فيه سائر العورة منهي عنها ولا فرق بينه وبين غير السائر إذ علة الحرمة هو التصرف في مال الثير بخيراذن (وفي الاصحاح) أن مستصحب النجاسة كالقارورة المقنونة المشتملة على نجاسة تبطل صلواته فالمقصوب الثير السائر أغلظ وأكد لأنه مأخوذ بأشقى الأحوال انتهى (فتأمل) (ويان) ما أشار إليه المحقق والجماعة من الفرق هو أنه اذا استتر بالمقصوب تعلق النهي بنفس العادة لانه استتر استتاراً منياً عنه فإن الاستتار به مبن ليسه والتصرف فيه فلا يكون استتاراً مأموراً به في الصلوة فقد صلى صلوة خالية عن شرطها الذي هو الاستتار بالمأمور به وكذا اذا سجد وقام على المنصوب فكل سجوداً أو قياماً منياً عنه لمثل ذلك بخلاف ما اذا قام وركع وسجد لبساً للمقصوب الثير السائر اذ ليس شيء من ذلك عين التصرف فيه وإنما هو مقرون به والتصرف فيه هو لبسه (وفي جمع البرهان) أنا لانعلم أن النهي في شرط العادة يفسدها ثم اذا كان ذلك الشرط عبادة مستقلة أفسدها ألا ترى أن إزالة لنجاسة شرط لصحة الصلوة مثلاً ولا يضر نهينا عن كون ذلك بماء منصوب وفي مكان منصوب وبأية منصورة بخلاف الفصل فإنه يعطل لكونه عبادة انتهى (وقد يقال عليه) أن شرط الصلوة انما هو طهارة الثوب لا فعلها ليتني الشرط اذا نهى عنه (وقال أيضاً في جمع البرهان) أنه لا فرق بين السائر وغيره حتى اعظام وفسه لمعوم القليل وهو اجتماع الامر والنهي في جزئي حقيقي من غير تعدد جهة ولا شك في كون الحركات الواقعة فيه جزءاً لها ومنهياً عنها والنهي ليس مطلوباً بالشارع وجهه والمتبادر من مثله البطلان والدمية مشغولة والخروج غير ظاهر لاننا ما فهمنا الصحة الا من أمره ورضاه وقد علم عدم ذلك بالنهي ولا يحتاج الى أن يقال أن الامر بالرد مستلزم للنهي حتى يرد عليه ما في (روض البیان) مع أنه ما يرد على ما فهمته مراراً على أنه ان ثم لا يتم الا في سمة الوقت ولا خصوصية له بالسائر وقرق (المحقق ومن تبعه) كالشبهين (بين السائر وغيره غير جيد) وأنا متعجب من الشارح حيث رضي بالبطلان في السائر مع أن الدخول الذي رد به بطلان غير السائر بينه جاريه لأنه الدخول الذي ذكره بعض العامة في دليل أصحاحنا القائمين بالبطلان في نفس العبادة أو جرتها أو شرطها وكذا الفرق بين النهي الصريح وغيره غير جيد ففرق المحقق بين خاتم ذهب ومال الثير وبين الحرير الثير السائر بالبطلان في الاخير دونهما لوجود النهي الصريح في الحرير دونهما بما يشجب منه ومن ارتضاء الشارح له انتهى كلامه وأردا بما فهمه مراراً ما ذكره في بحث التيمم حيث تعجب من المتأخرين في اعتراضهم على المصنف في المسائل الذي بناها على أن الامر بالنهي يستلزم النهي عن ضده الخاص (وقال) ان وجه الاستنزاع عنده في غاية الوضوح لأنه اذا نهى عن الامر الكلي كانت جميع افراده منهيّاً عنها ضمناً لأنه لا يمكن النهي عنه بحيث يخرج المنهي عن العدة مع تجويز جميع الافراد لأن تركه حينئذ صار واجباً ولا يمكن الا بترك الجميع وقد صرح هؤلاء وسلموا أن ما يتوقف عليه الواجب واجب وصرحوا أيضاً ان نهى الماهية مستلزم لنهي جميع الافراد ألا ترى أن وجود الماهية يستلزم وجود فرد ما لا أقل ضمناً لما مر (وقال) في بحث إزالة النجاسة عن المسجد ان الامر بإزالتها عن المسجد يقتضي بطلان الصلوة لو اشتغل بها حينئذ لان النهي عن الكل لا يتحقق الا بترك المحصوريات بل المقصود منه نهى المحصوريات ولهذا قيل ان النهي عن الكلي عام وقوله ان الذي يقتضيه الامر بالإزالة انما هو النهي عن الكف عن

وان جهل الحكم والأقوى إلحاق الناسي به (متن)

الشيء والكف عن الأمر العام غير متوقف على الأمور الخاصة حتى يكون شيء منها متعلق بالنهي وان كان الغد العام لا يتقوم إلا بالأضداد الخاصة لا مكان الكف عن الأمر الكلي من حيث هو وغير جيد لأنه على تقدير الامكان ليس ذلك المطلوب بل المطلوب الاجتناب عن الخصوصيات كما هو الشأن في سائر التهيئات كالزنا ونحوه ومعلوم عدم التحقق إلا في ضمن الخصوصيات وهذا ظاهر مسلم مفروض (وقولهم) ان الامر بالكلي ليس أمراً بشئ من جزئياته وان توقف عليها من باب المقدمة ووجوبه من هذا الباب ليس من نفس الامر فيه أن ليس هناك غرض متعلق بأنه من نفس الامر فقط أو من منع شيء آخر (والقضى) بما إذا قلنا شارحاً أوجبت عليك الأمر بن معضيق أحدهما وسعة الآخر وأمكن ان قدمت الضيق امتثلت بفرضه وان عكست امتثلت معه (فالجواب عنه) أنا لا نسلم وقوع مثل ذلك وبعد وقوعه نقول بالصحة لكان النص ولا يلزم منه الصحة مع عدم النص مع امكان التخلص من المحذور يحصل الأمر على وقت لا يجتمع مع النهي لظهوره (وأيضاً) يلزم بمثل ذلك صحة كون النهي مأموراً به وسهياً عنه كأن يقول أوجبت عليك الصلوة وحرمتها عليك في الفار المنصوية ولكن ان فعلتها فيها امتثلت مع الأمر وان فعلتها في غيرها امتثلت بدونه (واما القضى) بصحة مناسك متى يوم النحر لو خالف الترتيب فلا نسلم صحته كذلك أو ذلك محمول على عدم تحریم الموسع في وقت فعله أو بعدم المفاة كما بين الحلق والذبح أولاً مكان توكيله في غيره أو أن ذلك ليس بعبادة محضة فلا يضر النهي فلا يرد قضاء (تأمل) انتهى كلامه رحمه الله تعالى (فليتأمل) فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وان جهل الحكم) أطلق الحكم بطلان صلوة جاهل الحكم كما في (التذكرة والذكرى والدروس وكشف الالباس) وفي (جامع المقاصد وإرشاد الجفري وترويض الجنان والمقاصد الطيبة وجمع البرهان) قصر جاهل الحكم على جاهل البطلان اذا علم بالحكمة فان مناط البطلان الحرمة وان جاهل الحرمة لحرمة عليه لامتناع تكليف الناظر (وفي المنهى والتحرير) أن جاهل التحريم تبطل صلوته ولا يمتثل لأن التكليف لا يتوقف على العلم به ولا يمتثل في الدور المحال (قلت) لعله أراد في الكتاين بجاهل التحريم جاهله مع التنبيه عليه لتقصيره لا الناظر. تأمل. (وفي نهاية الاحكام) لو جهل كون التصرف بخصوص غصبا فالأولى إلحاقه بجاهل الحكم ويحتمل النصب (وفي المدارك) تباً لشبهة لا يمتد اشتراط العلم بالحكم (وفي البيان وكشف الالباس والمقاصد الطيبة وترويض الجنان) أن ناسي الحكم كجاهله ويأتي غناهم في الناسي (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأقوى إلحاق الناسي به) أي الأقوى إلحاق العالم بالنصب عند البس الناسي له عند الصلوة كما صرح بذلك في (المنهى) وغيره وقافاً (لنهاية الاحكام والتذكرة والايضاح والموجز الحاوي وروض الجنان) وظاهر إطلاق الفتاوى وقيل السلي عن سبب الاصحاب القول بطلان صلوة الناسي فنصب فيحتمل أن يكون موافقاً لمولاه في الاعادة في الوقت وخارجه وأن يكون موافقاً لما في المختلف كما يأتي وفي (المنهى والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارتداد وأرشاد الجفري) وقافاً لا يبيد الله السلي أنها لا تبطل فلا يبعد في الوقت ولا خارجه (وفي المختلف والدروس وظاهر الذكرى) أنه يبعد في الوقت دون خارجه (وفي التحرير) في صحتها عند النسيان اشكال (وفي كشف القاتم) يمكن الفرق بين ما لم بالنصب عند البس الناسي له عند الصلوة وبين الناسي له عند البس لتفريط الاول ابتداء واستدامة دون الثاني (بيان) اخرج على مختار الكتاب (بأنه) فرط بالنسيان

ومستحب غيره به (متن)

لاستقرار على التكرار الموجب لتفكره (وبأنه) لما علم كل حكم المنع من الصلوة والأصل بقاءه ولم يعلم
 زواله بالنيان وما من الضعف بمكان (والأولى) الاحتجاج عليه بأنه كالمصل عارفاً ناسياً لأن هذا
 السركليري فهو كالتكرار بالظلمة وباليد والتجسس (حجة الصلي) أن الناس غافل فهو غير مأمور
 بالترفع ولا تنهي عن التصرف فيه والحل على التجسس قياس (وأنه) قد دفع التسيان عن الأئمة من
 دفع جميع أحكامه لأنه أقرب المجازات إلى الحقيقة من دفع بعضها كالقلب عليه (وأن) الرفع هنا
 بمعنى التاء الشارع إياه كلياً فلهذا في حكم ما يتأخر التاء يعني أن الموجبة الجزئية تقيض السالبة
 الكلية (وروشد) إلى ذلك عطف ما استكروها عليه والمراد بالرفع فيه الالتئام الكلي فكذا فيها هو
 معطوف عليه (ورده المصنف) بمنع الصوم في أحكام التسيان لأنه يلزم زيادة الأضمار وهو محذور
 مع الاكتفاء بالأقل ولأنه لو جوز الصلوة في المنصوب وأزال حكم المانع لكان قد ثبت له حكم وانظم
 في الأسباب المؤثرة في صحة الصلوة فلا يصدق الرفع الكلي ودليلكم مبني عليه فرجع
 عليكم بالأبطال واقتول بأن المجهوز هو زوال العلم وليس هو التسيان لأن شرط التكليف بترك المنصوب
 هو العلم بالنعبة وهنا ليس له علم لأنه قد زال وزوال الشرط موجب لزوال المشروط فلا يكون
 المجهوز هو التسيان بل زوال الشرط الذي هو العلم (فردد) لأن زوال العلم هو التسيان فإذا كان
 التسيان علة زوال الحكم عاد المحذور (واعترض في جامع المقاصد) فنع من استلزام دفع جميع
 الأحكام زيادة الأضمار لأن زيادة الأضمار في اللفظ لا في المدلول فلو كان أحد اللفظين أشمل
 وهما في اللفظ سواء ولم يحقق الزيادة فيكون أضرار الأحكام قطع وهو أخشى من جميع الأحكام
 (وقال) إن المراد دفع جميع الأحكام المترتبة على النسل إذا وقع عدداً لا المترتبة على التسيان باعتبار
 كونه عدداً فلا تناقض (أو يراد) دفع الحكم المكن رفعه وما ذكر غير ممكن الرفع لاستتاع الخط
 من جميع الأحكام الشرعية انتهى (وقضية) ذلك الحكم بعدم إعادة التسيان في موضع من المواضع
 وقد اعترفوا بها بأن ناسي النصب يبعد وورد النص بأن ناسي النجاسة يبعد وغير ذلك من المواضع
 إلا أن قول خرج ما خرج بالدليل فيرجع ملوثة فيه الخلاف مع عدم النص إلى الدليل ويجري
 ذلك في ناسي الحرير وجل ما لا تصح فيه الصلوة كجلود الخنازير والأرانب وأوبارها الملقعة وغير
 ذلك (فأمل) فيه (ثم) أن انظر الشرع خال على الدلالة على الإعادة وعدمها لأن المتأخر من
 عرفاً عند كل عارف دفع المؤقتة فيرجع الأمر إلى غيره من الأدلة وقد سمعنا (حجة المختف
 والدروس) على الإعادة في الوقت أنه لم يأت بالمأمور به على وجهه فلم يخرج من العدة وعلى عدمها
 في الخارج أن القضاء يحتاج إلى أمر جديد (ورد الأول في جامع المقاصد) بأن امتثال المأمور به
 يقتضي الاجزاء ويتمتع تكليفه في حال النسيان ورده في (روض الجنان) بمثل ذلك فقال إنه إن
 كان مأموراً بالصلوة اقتضى فعلها الخروج عن العدة والأطلاق (وفيه) أن له أن يقول إنه مأمور بشرط
 عدم النصب فلما تبين له قد شرط وجبت الإعادة لكن يتوجه عليه أنه يجوز أن يكون مأموراً
 بشرط عدم العلم . فأمل . (ورد الثاني في روض الجنان) بأنها إذا لم تكن على وجهها فائقة ومن
 فائقة فريضة فليقتضها نكاحاً واجتماعاً (قوله) قدس الله تعالى روحه (ومستحب غيره به) الضمير

ولو أذن المالك للنائب أو لغيره صحت ولو أذن مطلقاً جاز لغير النائب عملاً بالظاهر والطهارة وقد سبق (المطلب الثاني) في ستر الصورة وهو واجب في الصلوة وغيرها ولا يجب في الخلوة إلا في الصلوة وهو شرط فيها ولو تركه مع القدرة بطلت صلوته سواء كان منفرداً أو لا (متن)

في غيره يعود إلى التوب المصوب وظاهره أنه السائر فيكون المراد بغيره ما يسم نحو الحاتم وغيره فيندرج فيه التوب الذي لا يكون هو السائر على تكلف والقول يطلقها في المستصحب كالخاتم والدرم ونحوه خبيرة (التحريز والتذكرة ونهاية الأحكام والدروس والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد والمساك) وهو الذي قرره في المتن بعد التردد وقد سمت ما في (الإيضاح) وفي (البيان) لو كان المصوب المنع عن نجاست كالخاتم ملبوساً أو مستصحباً في البطان (نظر) من اشتبه على النبي في الصلوة أنه مخاطب بالرد من خروجه من الصلوة على التليل بالرد يزمه البطان ولو لم يستصحبه ونزله الصحة إذا لم يتمكن من رده وإن استصحبه لم يكن التصرف فيه من لوازم الصلوة (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) أن غاصب ما لم يستصحبه تبطل صلوته إلا أنه هنا لو صلى آخر الوقت صحت صلوته بخلاف المصاحب (بيان) الوجه فيما ذكره المصنف أنه منعه عن تحريكه الصادر منه في الصلوة كما مر مستوفى والاستناد إلى أنه مأورر بده المأني للصلوة يلزمه أن لا تبطل إن أمكن فيها الرد أو كان مأوراً بالحفظ لا الرد وإن تبطل وإن لم يكن مستصحباً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أذن المالك للنائب أو لغيره صحت ﴾ هذا مما لا ريب فيه وقد صرح به (المحقق) وجمع من تأخر عنه لكن في (الشرائع) أنه إذا أذن للنائب تصح صلوته مع تحقق النصية وفيه ان إستيلاء النائب في تلك الحال لا عدول فيه إلا أن يقال إن المراد بتحقيق النصية بقاء الضمان ﴿ قوله ﴾ ولو أذن مطلقاً جاز لغير النائب عملاً بالظاهر ﴿ صرح بذلك ﴾ المصنف في كتبه والحققان والشهيدان (وفهم) وأما ما يدخل النائب للأصل وظاهر الحال المستفاد من المادة بين غالب الناس من الحقد على النائب فكان هذا الظاهر بمنزلة المقيد العقلي (لكن) تخصيص الاستثناء بالعاصب يقتضي أنه لو كان للمالك خصم قد ظلمه بوجه آخر غير النصية وبينه وبينه عداوة أكيدة وكراهة شديدة أنه يصلي فيه بذلك الأذن المطلق (وبه ما فيه) بل الظاهر أن تخصيص النائب بالذكر لكونه في محل البحث وأن الحال فيها واحد بل لو فرض انتفاء ذلك في النائب حمل بمقتضى الإطلاق والمراد بالإطلاق هنا ما يشمل العام فأذنت لكل من يصلي فيه ﴿ قوله ﴾ والطهارة وقد سبق ﴿ هذا هو الأمر الثاني من الأمرين المترطين في التوب

﴿ المطلب الثاني في ستر الصورة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو واجب في الصلوة وغيرها ﴾ بإجماع علماء الإسلام كما في (المتن) وجامع المقاصد وروض الجنان بل هو واجب بإجماع علماء الإسلام كما في (المتن) والتحرير) يريد أن في الصلوة وغيرها مع وجود ظاهر محرم (وفي روض الجنان) يجب سترها في الصلوة عن الناظر المحترم ولا وجه لقيده الأخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجب في الخلوة إلا في الصلاة ﴾ إجماعاً منا كما في (التذكرة ونهاية الأحكام) وخالف الشافعي في أحد وجهيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو شرط فيها الخ ﴾

اختياراً أجمعاً كما في (المشي والذكرة والذكرى وجامع المقاصد) وظاهر (المشعر والتعريف) وفي المشعر والمشي والذكرة) نسبة الوقف الى أكثر العامة كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وأن المخالف في ذلك بعض أصحاب مالك فقالوا إنه شرط مع الذكر دون النسيان (وهنا مسائل أربع) يجب التنبه عليها (الأولى) إذا نسي الستر وصل مكشوف المودة علاناً بأنها مكشوفة فظاهر (المشعر والمتشعر والذكرة) الإجماع على أن صلواته كذلك باطلة وأن المخالف بعض أصحاب مالك كما سمعت وهو الظاهر من إطلاقه الاصحاب أن الستر شرط وهو الأصح كما في (المرويس) والأقوى كما في (المهذب البارع) وهو المراد من أول عبارة (اليان) وإن قصرت عن تأديته وقد فهم ذلك من آخر عبارة (الذكرى) قال في (اليان) لو نسي كشف المودة بطلت صلواته ولو نسي فالأقرب ذلك وظاهر ذلك أنه لو نسي كشف المودة وليس مراداً لأن نسيان الكشف لا يوجب البطلان لاستتاع تكليف الناقل كما صرح بذلك في آخر كلامه فيجب حلها على أن المراد لو نسي ستر المودة مع علمه بكشفها (وأما عبارة الذكرى) فهي قوله ولو قيل بأن المصلي مع التمكن من الساتر يبيد مطلقاً والمصلي مستوراً ويعرض له التكتشف في أثناءه خير قصد لا يبيد مطلقاً كل قولاً وهذه ذات وجهين (الأول) الفرق بين الانكشاف في جميع الصلوة وبين الانكشاف في البعض (والثاني) الفرق بين نسيان الساتر ابتداءً كما نحن فيه والنتكشف في أثناءه لكن يشعر بالأول أول كلامه حيث قال وليس بين الصلوة عدم الساتر بالكلية وبينها مع عدمه بعض الأختلاف فلا بد بل جاز أن يكون مقتضى الصلوة انكشاف جميع المودة في جميع الصلوة فلا يحصل البطلان بدونه أي بانكشاف البعض أو في بعض الصلوة فحتماً أو نسياناً وجزاً أن يكون مقتضى الصلوة ستر جميعاً في جميعها فيبطل بدونه انتهى (الثانية) إذا نسي انكشاف مودته فعلى مكشوفها وهو لا يعلم (من الكاتب) أنه قال لو وصل وعورته مكشوفة غير عمد أعاد ما كان في الوقت قط وقد سمعت ماقى (اليان) وما في (الذكرى) أولاً وآخره وفي الخلاف على الظاهر (١) الإجماع على أنه إذا انكشف شيء من مودة المصلي قليلاً كان أو كثيراً حامداً أو ساعياً بطلت صلواته وإنما نسبنا ذلك الى الظاهر لأننا لم نقطع على أن ذلك من كلام الشيخ (فيلسوف) وخبره (المشعر والمتشعر) والمختلف ونهاية الأحكام والذكرة والحرير والمهذب البارع وغاية المرام (٢) صحة الصلوة لتصريحهم بعدم تكليف الناقل وإنما الستر شرط مع العلم بالكشف لا مطلقاً كما يأتي فلي هذا لو استمرت فقلته الى أن أيها فلا كلام إلا ما علمه عنهم من عبارة (الحرير) كما يأتي يانه وقد سمعت أحد احتجالي (الذكرى) وإن علم به في أثناءه ستروا ثم إلا ما فهم مما يأتي من وجود المخالف والوقوف (الثالثة) إذا انكشف مودته في أثناء الصلوة فقلته لم يعلم حتى أيها كذلك قد سمعت ماقى (الخلاف) من الإجماع وما عن (الكاتب) فإن عبارته شاملة لهذه المسئلة وما قبلها وصحت أحد احتجالي (الذكرى) وفي (المشعر والمتشعر ونهاية

- (١) إنما نسبنا ذلك الى الظاهر لاحتمال أن يكون ذلك من كلام الشافعي ولم يحضرنى الخلاف وإنما حضرنى تلخيصه للطبرسي (منه قدس سره)
- (٢) غاية المرام نبه على الثالثة وترك الأولى والثانية نمر بما يشمل الجميع التعليل وهو بطلان تكليف الناقل إلا أن يقال بخصوصية في الثالثة (واضح نصار)

الاحكام والتحرير والمذهب البارح وغاية المرام) أنها صحيحة وأما اذا علم في أثناء الصلوة فانه يستمر ويتم صلوته كما في (المعتبر والمتنبى والمختلف والتحرير) وقد سمعت ما في (الخلاف) وما في (الذكرى) وربما انطبق على ذلك ما عن (الكاتب) وفي (المذهب البارح وغاية المرام) نسبة البطلان في خصوص هذا الفرض الى (المصنف) ولله اشبه عليهما الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية (وقال في المبسوط) فان انكشفت عورتاه في الصلوة وجب عليه سترهما سواء كان ما انكشف عنه قليلاً أو كثيراً بفضه أو كله (وهذه ذات وجهين) أحدهما) أن نحمل على عدم العلم كما نسب فهم ذلك في (الذكرى) الى المصنف في (المختلف) فتكون مما نحن فيه (وفي البيان) لو انكشفت في الأثناء بغير قصد ولا يعلم صحت وان علم تسر وقيل يبطل لأن الشرط قد قات والوجه عدمه لا متاع تكليف النافل وهو سوى المبسوط انتهى (الثاني ان نحمل على الانكشاف قهراً كما يأتي وقد ينهم هذا من عبارة البيان هذا) (وفي التحرير) بعد أن حكم بصحة الصلوة فيها اذا انكشفت عورته ولم يسلم أو علم في الأثناء وتسرت (قال) ولو قيل بعدم الاجتزاء بالستر كان وجباً لأن الستر شرط وقد فات انتهى وهذا يشير الى أن الستر شرط كالطهارة ونحوها كما مال الى ذلك في التنقيح وقد جعل في التحرير هذا الاحتمال مبنيّاً على الشك الثاني إما لأنه يشعر بجر يانه في الأول بالأولى وأنه قارق في الحكم بينهما (الرابطة اذا انكشفت العورة قهراً من دون اختيار وهو غير خافل (ففي القروس والموجز الحاوي) أنها لا تبطل وهو أحد الوجهين من عبارة (المبسوط) وقد سمعتها وأحد الاحتمالين من عبارة (البيان) وفي (كشف القاتم) ومن الغفلة عندي الانكشاف لا باختياره قال وهو كما ينصح عنه (المختلف) ما ذكره الشيخ في المبسوط وذكر البراءة التي قلناها (وفي المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) أنها تبطل بل في التذكرة نسبه الى علاننا ونسب الخلاف في الكتب الثلاثة الى المبسوط وقد تنطبق على ذلك عبارة الخلاف وقد سمعت ما في (الذكرى) وعبارة (المعتبر) هذه وتبطل الصلوة بظهور شيء من العورة وان قل لفوات الشرط (وقال في المبسوط) لو انكشفت سترها ولا تبطل صلوته ولا يبطل مع عدم العلم فليحلق هذا الانكشاف بالغفلة وكذا (التذكرة ونهاية الاحكام) قال في التذكرة قال الشيخ في المبسوط قل عبارة المذكورة ثم قال وفيه (نظر) من حيث أن ستر العورة شرط وقد قات فبطل أما لو لم يعلم به فالوجه الصحة ونحوها عبارة (النهاية) وعلى فرض البطلان في الأثناء في موضع تبطل انما تبطل من حين الرواية فصح صلوة المأموم اذا نوى الافراد كما في (الذكرى) والمذهب البارح وغاية المرام) وفي (الذكرى) أن المحقق لم يصرح بأن الاخلال بالستر غير مبطل مع السيان على الإطلاق لأنه يتضمن أن الستر حصل في بعض الصلوة فلو اتقى في جميع الصلوة لم يتعرض له (قلت) فنظرو الى ما ذكره في (الفرع الخامس) في آخر البحث وكأنه لم يلحظ أول فرع ذكره في أول البحث فان كلامه فيه عام حيث قال ولا تبطل الصلوة مع عدم العلم وقد وقع لجماعة من المتأخرين اشتباه في فهم المراد من كلمات الأصحاب في هذه المقامات (بيان) ورد في المقام صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه اعادة أو ما حاله قال (لأعادة عليه وقد تمت صلوته) ولفظ الفرج يحتمل الجنس فيشمل الفرجين والوحدة فان كان للجنس ففيه مخالفة في الظاهر لكلام الكاتب وان كان للوحدة ففيه موافقة لكلام الأصحاب كذا قال في (الذكرى) (قلت) ولفظ الفرج يشمل الكل والبعض (واحتج في المختلف) لا يبي على نحو ما احتج لثل خيرته في المصلي

وعورة الرجل قبله ودره خاصة (متن)

في المنصوب تاسيًّا ثم أجاب بمنع الاشتراط به مطلقاً وأعلم أنه قد نص جماعة منهم (الشهيد في الذكري والهدروس وابو العباس والسيدي وصاحب المدارك) وغيرهم أن الواجب في الصلاة والطواف السر في غير حجة التحت (قلت) وعلى ذلك عمل الناس يصلون ويطوفون في أزار من دون استشفار ويصلون في قبص من دون سراويل وكان الحكم بما لا كلام فيه وإنما الكلام فيما إذا قام مؤتمراً على طرف سطح بحيث تری عورته من أسفل (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) لا تصح صلواته (وفي الذكري والمدارك) التردد من أنه حجة لم نغير المادة بالنظر منها. ومن أنه لا يرأى السر من تحت لكونه على وجه الأرض أما في الفرض المذكور فالأعين ينبغي لأدراك العورة (قلت) الوجه الأول من وجهي التردد هو الذي استند إليه الشافعي في جواز الصلوة كذلك (وفي حاشية المدارك) أنه لا يرضى أحد بذلك (وفي نهاية الأحكام) أنه إذا لم يجد الناظر قلاً قرب النع (وفي الذكري) إذا لم يتوقع ناظر الأقرب أنه كالارض (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعورة الرجل قبله ودره خاصة) بأجماع أهل البيت عليهم السلام كما في (السرائر) وبالأجماع كما في (الغلاف) وهو المشهور كما في (الذكري) وكشف الاتباس وتخليص التلخيص والروض والروضة والمسالك والبحار وكشف القاتم ومذهب الأكثر كما في (التذكرة) والاختلاف والمتن والتمحيق والمذهب البار (بل في المتن) أيضاً نسبت إلى الشيخين والسيد وأتباعهم والأشهر كافي (جامع المقاصد والكفاية وفي المعتبر والمتن) الاجماع على أن الزكوة ليست من العورة (وفي التحرير وجامع المقاصد وظاهر التذكرة) الاجماع على أن السرة والركبة خارجتان عن العورة (وفي الذكري والبيان والمذهب البار والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والمسالك والروض والمدارك والكفاية) أن القبل هو التقصيب والبیضتان وتقل ذلك عن (ابن سيد) وهو المشهور كما في (الذكري) وكشف الاتباس وجمع البرهان (والأشهر كافي) (الكفاية) وظاهر (التحرير) التوقف (وفي حاشية الارشاد) أن الأولى الخلق المجان بذلك في وجوب السر (وعن القاضي والتقي) أن العورة من السرة إلى الركبة إلا أن النبي قال لا يمت ذلك إلا بستر نصف الساق وقد نسب إليه (الشهيد) وجاعة القول بأن العورة من السرة إلى نصف الساق (وعن الكتاب) أنه سوى بين الرجل والمرأة في أن العورة منهما القبل والدر (وفي الفتن) ما بين السرة والركبة عورة لكنه قال يستحب سترها قد سعى ذلك عورة يستحب سترها كصاحب الوسيطة وقول الطوسي والقاضي قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو حنيفة إن الركبتين عورة (وفي التذكرة) أنه لا فرق بين الحر والعبد أجماعاً ولا بين الصبي والبالغ (بيان) يدل على المشهور بعد الأصل مرسل أبي الواسطي وغير قرب الاسناد لعميري وغير محمد بن حكيم ويدل على أن البيضتين منها خبر أبي يحيى الواسطي أيضاً ويدل على مختار (التقي والخللي) ما في الأربعماية من الحاصل عن أمير المؤمنين عليه السلام ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذيه ويجلس بين قوم (وما في قرب الاسناد) عن الجعفي من قول أبي جعفر عليه السلام في خبر الحسين بن علوان إذا زوج الرجل أمة فلا ينظر إلى عورتها والعورة ما بين السرة إلى الركبة (وغير بشير الثبال) أن أبا جعفر عليها السلام انزأ بازراً وعطى ركبته وسرته ثم أمر صاحب الحمام فغلى ما كان خارجاً من الأزار ثم قال انخرج عني ثم طلى هو مانعته يده ثم قال

ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة وأقل منه ستر جميع البدن وبكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة (متن)

هكذا فاضل (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة) كما هو المشهور كما في (كشف الغمام) وفي (الخلاص) الإجماع على أن الفضل في ذلك (وفي الفتنى والوسيلة) أن ما بينهما حورة يستحب سترها بل (في الوسيلة) أن الركبة داخلة في الحورة يستحب سترها وأوجبها الحلبي (واحتاط به (القاضي) على ما قل) قدس الله تعالى روحه (وأقل منه ستر جميع البدن) وفي بعض النسخ وأفضل منه والمعنى عليها مستقيم لا يحتاج إلى تكلف كما ظن والمراد بجميع البدن ما يتبادر منه كما هو ظاهر وقد نهى عن ذلك (كافي المحققين والشهيدين والمقدس الأردبيلي) وفي (التذكرة) ونهاية الأحكام وكشف الالتباس استحباب ستر جميع البدن بقميص وأزار وسراويل (وفي الأخيرين) فإن اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء أو قميص وسراويل فإن اقتصر على واحد فالقميص (وفي السرائر) الأفضل من الكل أن يلبس جبل الثياب وأن يكون معاً محكماً مسرولاً مرتدياً (وفي البحار) أن قول الباقر عليه السلام المروي سيف الملل أن كل شيء عليك تصلي فيه يسبح معك يدل على استحباب كثرة الملابس في الثياب (وفي قرب الاستاد) لحميري أن علي بن جعفر سأل أخاه من الرجل هل له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قال لا يصلح ومن النبي صلى الله عليه وآله إذا صلى أحدهم فليلبس ثوبه فإن الله أحق أن يتزين له (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة) كما في (التذكرة والمتهى والتحرير) ولا يشترط ستر الحميم كما في (المعتبر والتذكرة والمذهب البارع) وكشف الالتباس والمدارك (وفي الذكرى) أنه أقوى (وفي البحار) لله أظهر (وفي جامع المقاصد والجفرية وفوائد الشرائع وفوائد القواعد) أن الأقوى اعتبار ستر الحميم وإليه يميل الاستاذ حرره الله تعالى في حاشيته (وفي البحار) أنه أحوط وفي جامع المقاصد قال الشهيد في (الذكرى) وغيره على عدم جواز الصلاة فيما لم يستر الحميم والموجود في الذكرى ما ذكرنا وانما ذكر في آخر المبحث من فروع أحمد بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تصل فيما شفى أو وصى يعني الثوب الصقيل (ثم قال) قلت معنى شفى لاحت من البشرة ووصف حكي الحميم وفي خط الشيخ أبي جعفر (في التهذيب) أوصف بولو واحدة والمعروف بواوين من الوصف انتهى (وفي الوسيلة) كراهية الثوب الشاف وعن المذهب كراهية الشفاف فأما أن يريد الصقيل أو الرقيق كما في (النهاية) والبسوط والثقلية أي رقيقاً لا يصف البشرة كما في (المتهى والتحرير) أو مع وجود ساتر غيره هذا والمراد بالثوب الأبيض والحررة ونحوها والحجم الخلق (بيان) حجتهم على عدم اعتبار الحميم الأصل وحصول الستر وتجويز الصلاة في قميص واحد إذا كان كثيفاً في صحيفة محمد بن مسلم وحسنه والكتافة لا تفيد الاستراة اللون وإن جسد المرأة كله حورة فهو وجب ستر الحميم وجب فيه (وقال الباقر عليه السلام) في خبر عبيد الراضي لما أظلي وقبل له رأيت الذي تكره كلا أن التورة ستر وفي مرسل محمد بن عمر أن أباجعفر عليها السلام تنور ظناً أن أظليقت التورة على بدنه التي المنزلة قيل له في ذلك فقال أما علمت أن التورة قد أظليقت الحورة (وفيه) أن الأصل إنما يجري إذا لم تكن المباداة اسماً للصحيحة إذ على ذلك يشكل جريانه والستر لم يحصل والحاصل إنما هو ستر اللون دون ستر الحميم ومقتضى

ولو وجد ستر أحدهما فالأولى القبل وبدن المرأة كله عورة ويجب عليها (مقل)

الأخبار الستة مطلقاً لا استثنى في الجله فإن الحجب إذا ظهر وبان لا يقال في العرف أنه ستر عورته بمنوان الإطلاق ولهذا شرطت الكثافة في صحيح محمد (والمراء) بحكاية الحجب أن يرى الحجب بنفسه خلف ثوب رقيق أو مثل الثوب الرقيق لا أن ترى النورة المطليطة على الحجب وشكل مجسوم النورة والحجب والمرأة اللابة للثياب أتا يرى شكل مجموع الثياب والحجب ثم إن في خبر الراضي أنه عليه السلام كان يطلي عاتقه وما يليها ثم يلف أزاره على طرف أحليه ثم كان يدهو القسايل فيطلي سائر جسده وظاهره أنه سترة العانة والكلام في حجم العورة ومرسل ابن عمر يحتل أن الالتقاء كان من العانة وما يليها مع ستر الاحليل كما في خبر الراضي ثم أن السند ضعيف فيها وقد سمعت مرفوع أحمد بن حنبل وما قاله الشهيد (وجوز في كشف القام) أن يكون صف بإعجام الضاد من الضف أو الضيق كما في الصحاح عن أبي زيد (وفي الحاشية) عن ابن الأعرابي قال والضيق يؤدى إلى الوصف وقال إن في (التنزيب) يعني الثوب المصقل وهو اما كلام الشيخ أو أحد الرواة في السند قال (وكذا في المنعم) وهو المصقل وهو يطلي أهال الصاد إن كان قصيرا له أو القطنين كاتع الصنف أي الامس انتهى (فائدة) قد يستفاد من عبارة المتنعة وبعض عبارات أنه لو كان هناك ثوبان يحكيان القوم لم تصلح الصلوة فيها وإن لم تحصل الحكاية إذا جمعا (قال في المتنعة) ولا يتميز في قبض يشق لرقته حتى يكون تحت غيره كاللنز والسر ويل أو قبض سواء غير شفاف (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو وجد ستر أحدهما فالأولى القبل) كما في (المخير والمتنعي والبيان والردوس والذكرى والموجز الحاربي وكشف الالتباس وجامع المقاصد) واستحسنه في (التحرير) وهو خيرة الشافعي وقد صرح في أكثر هذه أنه لو صرفه إلى الدبر بطلت صلوة (وقال الشيخ في المبسوط) لو وجد ما يستر بعض عورته وجب ستر ما يستر عليه وأطلق وسب في (المنتهى) تقديم الدبر إلى قوم والتخير إلى قوم آخرين (وفي التحرير) جعل التخير قولاً لبعض ولم يذكر القول بتقديم الدبر ولعل هؤلاء من العامة لأنني لم أجد قالاً بذلك من أصحابنا وإنما الشهيد جعلها احتمالين في حواشيه (وقال في البيان) يمكن رجحان الدبر لأنام الركوع والسجود ستره مع كون القبل مستوراً بالغضدين ويحتل جل السائر على القبل في حال القيام وعلى الدبر في حال الركوع والسجود ولا يمد ذلك مبطلاً لأنه من أفعال الصورة انتهى وعلى المشهور يصبر الركوع والسجود إياه كما صرح به المصنف والشهيد والحقق الثاني وغيرهم (بيان) يرجح القبل لبروزه وكونه إلى القبلة واستتار الدبر بالايدين كما في مرسل الواسطي المتقدم ولا يسقط ستر القبل بالعجز عن ستر الدبر لمصوم فأوامته ما استلهم وأصل عدم اشتراط أحدهما بالآخر فقط ما قيل أن الواجب هنا الايلاء لمدم تحقق الواجب من السترة (وأما المرأة) في جامع المقاصد وكشف القام أنها إن لم تجد ما يستر السواتين أو أحدهما فظواهر ستر القبل لمثل ما عرفت ولا أولوية لأحدهما لا في الركوع ولا السجود (وأما الحاشية) ففي المنتهى والتحرير أنه يجب عليها ستر الفرجين إجماعاً وإن كان أحدهما زائداً وفي الذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد أنها إذا لم تجد إلا ستر أحدهما قبلين سترت اقتضاب وقوى في الأخير ما نقل عن بعض العامة أنه إن كان عنده رجل ستر آله النساء أو امرأة فادكر ثم قال ولو اجتمعا فاشكال (قوله) قدس الله تعالى روحه (وبدن المرأة كله عورة ويجب عليها

ستره في الصلوة الا الوجه والكفين وظهر القدمين (متر)

ستره في الصلوة الا الوجه والكفين وظهر القدمين (متر المرأة البالغة الحرة عورة بلا خلاف بين كل من يحفظ عنه العلم كما في (المتن) وقد قبله فيه بالحرة لكن قضية قوله لقول النبي صلى الله عليه وآله المرأة عورة وقضية ما ذكره بعد ذلك عدم اختصاص ذلك بها (وأما) حال الصلوة فلا يجب على الحرة ستر الوجه فهو عورة لا يجب ستره ويصح أن يقال حينئذ انه ليس بعورة في الصلوة بمعنى أنه غير واجب ستره وعلى ذلك يحمل إجماع (المتن) والمختلف والتذكرة) حيث قيل فيها عورة المرأة الحرة جيع بدنّها الا الوجه بإجماع علماء الاسلام فلا مخالفة لما في المتن ويصحح عن ذلك الإجماع الآخر في المتن قال ولا يجب ستر الوجه في الصلوة وهو قول كل من يحفظ عنه العلم وكذا إجماع الذكري قل فيها أجمع العلماء على عدم وجوب ستر وجهها الا أبا بكر بن هشام (وفي التفتيح والروض) الإجماع على ذلك هذا حال الوجه (وأما الكفان) ففي (التذكرة والروض) الإجماع على أنه لا يجب سترهما (وفي الذكري) إجماع العلماء الا أحمد وداود (وفي المتن) (المتن) أنه مذهب طائفتا (وفي المختلف) عندنا وأما القدمان فاستثناهما من غير تخصيص لظهورهما هو المشهور كما في (الذكري) وإجماع المقاصد والروض والمسالك والبحار) وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) أنه المشهور بين المتأخرين وهذا الاستثناء كذلك وقع في (السرائر) ونهاية الأحكام والأرشاد والتذكرة والبصرة والتفتيح واللمعة والموجز الحاوي والتفتيح والمختصر ومجمع البرهان والكفاية) وغيرها وفي (الذكري) والدروس وكشف الألباس وإجماع المقاصد وفوائد الشرائع وروض الجنان والمسالك) النص على ظاهرهما وباطنهما وأما تخصيص لظهورهما فهو مذهب الأكثر كما في (المدارك) وقد وقع ذلك في (المبسوط) والمعتبر والتحرير والبيان والألفية) وقيل عن (الأصباح والجامع) وفي (الشرائع) التردد في ذلك (وفي التلخيص) بعد التردد أن الأشبه الجواز وإليه يميل (صاحب كشف الرموز) وصاحب المذهب البارع) وفي (روض الجنان والروضة) أن الإقتصار على ظهورهما أحوط (وفي كشف الرموز) أن سترهما أحوط (وفي الوسيلة) يجب ستر جميع بدنّها الا موضع السجود وظاهره إرادة الجبهة وحدها (وفي جل علم الهدى) على المرأة الحرة أن تغطي رأسها في الصلوة (وعن الإقتصاد) لا تكشف غير الوجه فقط وقد نسب هذا في المتن إلى (أبي علي) ونسب إليه في (المذهب البارع) أن جسدها عورة دون رأسها الا أن يكون هناك ظفر غير محرم والتي نقله عنه (المصنف) وغيره أن العورة من الرجل والمرأة القبل والظهر فساوى بينهما (وعن الثاني) أن أقل ما يجري الحرة البالغة درج سانح الى القدمين وخمار وقد فهم منه جماعة منع كشف الكفين والقدمين (وفي النهاية) لا تصلي الا في ثوبين أحدهما تمتنع به والاخر تلبسه وقد نسب إليها في (المدارك) مواقة (المبسوط) وفي (الغنية) كما عن (الجل والقنود) على الحائض من النساء ستر جميع البدن (وعن الإشارة) أنها تكشف بعض وجهها وأطراف يديها وقدميها (وفي المدارك والبحار) ليس في كلام الأكثر تعرض لذكر الشعر (قلت) قد أوجب ستره (الشهيدان في الذكري والدروس والروض والمقاصد العلمية) مع احتمال القدم في الروض (والحق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (الألفية) أنه أولى وإليه مال أو قال به (الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشيته

وتأمل فيه في (الكفاية) ولم يوجبه في (المدارك) وعن (القاضي) أنه قل من بعض أصحابنا عدم وجوب ستره (وفي مجمع البرهان) عند الكلام على القدمين لولا الاجماع المدعى لأمكن القول باستثناء الرأس وكل ما ظهر غالباً (بيان) احتجوا على احتشاء ما ذكره بصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليها السلام قال والمرأة تصلي في الدرع والقمينة إذا كان الدرع كتيفاً (قال المحقق في المتبر والمصنف في التذكرة) وجه الدلالة أنه اجتز بالدرع وهو القميص والقمينة وهي لرأس فدل على أن ما عدا ذلك مستحب (وقال المصنف في المنتهى والشهيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصبيري وصاحب المدارك) وغيرهم أن القميص في الثياب لا يستر القدمين أو ظاهر القدمين على اختلاف الرايين وزاد في (المدارك) أنه في الثياب لا يستر اليدين ولا اليدين (قلت) قد يقال أن قصان نساء العرب سائرة لقدمين والعقبن كما نشاهده الآن في الكثير منهن والأصل عدم التنكير (وفي التذكرة) أن الدرع هو القميص السابق الذي يغطي ظهور قدميه (قلت) روي أن فاطمة عليها السلام كانت تحب أن ترفع أقدامها ويدها وأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من جرت به خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة قالت أم سلمة كيف نصنع النساء يذبلن قال يرغبن شهراً قالت إذاً تنكشف أقدامهن قال فيرغبن ذراعاً لا يزدن (وفي صحيح) ابن جعفر أنه سأل أخاه عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلي قال تلفت فيها وتغطي رأسها وتصلي فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس وحصر ابن عباس ما ظهر منها في ستر القدمين هذا كله مضافاً إلى ما يأتي في وجهي تردد المحقق مع إمكان أن يقال الأصل فيها الستر قائماً يستثنى من أعضائها ما لم وإن عسكراً بالأصل كانت الرواية مما لا دلالة فيها على أنه أغايم التمسك به إن لم تكن الصلوة أصلاً للصحيحة (وأما قول الصادق عليه السلام) في صحيح زرارة حين سأله عن أدنى ما تصلي به درع وملحفة فليست دلالتها صريحة في عدم وجوب ستر القدمين بل قد يقال أنها ظاهرة في ستر اليدين لأن الملحفة هي الأزار لكن قل في المنتهى إجماع المسلمين على عدم وجوب الأزار وأنه مستحب فلتحمل على الاستحباب مع لبس الخمار والاكنت دالة على عدم وجوب ستر الرأس والفتق والشرع فأمل (وفي المتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف) وغيرها أن الحاجة ماسة إلى اظهار الوجه والكفين غالباً للأخذ والاعطاء فليست من العورة وأن ابن عباس فسرها قوله تعالى (الا ماظهر منها) وأنه يحرم سترها بالثياب في الاحرام وأن ظهر القدمين كالكفين في الظهور غالباً (وفي المنتهى) أنهما أولى بالترخص من الوجه وتردد (المحقق في الشرائع والتافع) في ظهري القدمين من ثمة الحاجة إلى ظهورهما خصوصاً باطمئناس استئثارها غالباً بالقميص إذا كان سابقاً كما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال (من جرت به خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيمة) الحديث المتقدم وسمعت ما روي عن فاطمة عليها الصلوة والسلام وعن ابن عباس رحمه الله تعالى وعن الكاظم عليه السلام (والوجه الآخر) لتردد الأصل وشيوع مشبه حافيات (حفاة خ ل) في جميع الاعصار وأولويتها بالترخص من الوجه (وحجة أبي جعفر بن حمزة) أن الأصل فيها الستر إلا ما لا بد من كشفه وما هو إلا الجبهة (واحتج لكاتب) بجعفر ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قل لا بأس بالمرأة المسلة الحرة أن تصلي وهي مكشوفة الرأس وحلها الشيخ على حال الضرورة أو على الصغيرة (فأمل) ويحتمل أن يراد أنه لا بأس بها أن تكون بين أيدينا مكشوفة الرأس ونحن نصلي أو وأنت تصلي ويحتمل التخلي عن الجلباب وإن كان عليها خمار

ويجب على الحرمة ستر رأسها الا الصبية والأمة (متن)

(ورواها في المتبر) بضعف ابن بكير وسارضة الاخبار الصحيحة المتفق على مضمونها وفي خبر آخر لابن بكير لا بأس أن تصلي المرأة المسلمة وليس على رأسها قناع فيحتل مع أكثر مامر الأمة والستر بغير القناع مع ماحضة (وعن العيين والمصيط والحكم والمصباح والنهاية الاثيرية) أن القناع أكبر من اللقمة وإن أنكره الأزهرى (قلت) وقد يحتاج له بالأصل وقول أبي جعفر عليهما السلام في خبر زياد بن سودة لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وأزاره محلة إن دين محمد صلى الله عليه وآله حنيف (ويحتاج) لا يبي المكالم بقول الكاظم عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج لا ينبغي للمرأة أن تصلي في درع وخمار وما في قرب الاستاذ للحيمري عنه أيضاً عليه السلام ماله أخوه هل يصلح لها أن تصلي في درع ومقنعة قال لا يصلح لها الا في ملحمة الا أن لا نجد بداً (ويحتاج) على وجوب ستر شعرها بغير الفضيض عن أبي جعفر عليهما السلام قال صلت قاطمة صلوات الله عليها في درع وخمار ليس عليها أكثر مما وارت بها شعرها وأذنيها (وفي المدارك) انها ضعيفة غير دالة على الوجوب بل تدل على عدم وجوب ستر العنق (قلت) ويمكن الاستدلال على عدم ستر الشعر بأصل البراءة وأصل عدم الاشتراط وباطلاق الامر بالصلوة ولا دليل يقيد وفي الاستدلال بالأصل مامر غير مرقوا الحار بما يروى به الشعر كما نشاهده الآن في أحرار العرب لأن الظاهر أن الحار هو القناع وقول الكاظم عليه السلام لا يصلح لها الا في ملحمة مما يدل على وجوب ستر الشعر . فأمل . (ثم) أن الشعر من الرأس فيندرج تحت الاجامعات المقولة على وجوب ستره وينتق الكلام فيها طالع منه وتجاوز الرأس وكيف كان فالأحوط السرو يأتي الكلام في العنق انشاء الله تعالى وقد صرح جماعة أن المراد بالوجه وجه الوضوء وأن الكف من الزند وأن حد القدمين مفصل الساق (وفي الذكرى) وفي الصدغين وما لا يجب غسله من الوجه (نظر) من تعارض العرف القوي والشرعي (وفي جامع المقاصد) لا وجه لهذا التردد لأن الترمي مقدم (قلت) يجب أولاً فهم كلام الشهيد لأنه يحتمل انهما متعارضان في الوجه ويحتمل انهما متعارضان في الرأس ووجه ذلك في الوجه أن يقال أنه لغة ما يوجبه به وشراً مادارت عليه الاصابع لكن ذلك انما ثبت في الوجه المنسول في الوضوء خاصة وان كان النماز في الرأس يكون الوجه فيه أن ما خرج عن الوجه داخل فيه وهذا انسلم فالخروج في الوضوء خاصة وصرح جماعة أنه يجب ستر شيء من الوجه والكفين والقدمين من باب المقدمة ويمكن حمل عبارة الإشارة على ذلك بأن يكون المراد ستر بعض الوجه من باب المقدمة وأطراف اليدين الكفين وأطراف القدمين ما خلا الكفين (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويجب على الحرمة ستر رأسها) اجاءاً كما في (الخلاف وكشف التام) وهو المشهور كما في (المختلف) وتنطبق عليه الاجامعات الناطقة على أن بدن المرأة وجدها كله حورة الآن يقال إن البدن والجسد لا يشمل الرأس كما قيل مثل ذلك في بحث الحيرة (وفيه نظر ظاهر) وقد سمعت الكلام في خبر ابن بكير والكلام في الصدغين وما لا يجب غسله من الوجه كما سمعت الكلام في التستر (وأما الاذان) ففي (الذكرى والمقاصد البلية) أن الاقرب وحوب سترهما (وفي الالفية) أولى وقد يحمل دخولها في الوجه (وأما العنق) ففي (الذكرى) كما هو ظاهر (التدكرة) القطع بوجوب ستره وأنه خارج عن الزبة ولا حاجة الى كشفه مضافاً الى أن الأصل الستر (قوله) قدس الله تعالى روحه (الا الصبية والأمة) فانه لا يجب عليهما ستر رأسيهما

باجماع علماء الاسلام الامن شذ كالحنس البصري كافي) المتبر والمتبى والد كرى وكشف الالتباس
 وجامع المقاصد (وكذا (التذكرة) في الأمة (وفي الخلاف) الاجماع في الأمة ونسبة الوفاق الى أكثر
 الجمهور ماعدا البصري (وفي الروض) لاجماع فيها وقد صرح جمهور علمائنا أنه لا فرق في الأمة بين
 القننة (الغن خل) والمندوبة وام الولد والمكاتبه المشروطة والمطقتان (تؤد شيئاً) (بل في الخلاف) الاجماع
 على أن ام الولد مثل الأمتهو باطلافة يشمل ام الولد مع حيوته وهذا واحتدل في (المدارك) الخلقا
 بالحره لصحيح ابن مسلم عن ابى عبدالله عليه السلام قال قلت له الأمة تعطى رأسها فقال (لا ولا على
 ام الولد أن تعطى رأسها اذا لم يكن لها ولد) ومفهوم الشرط حجة (قال) ويمكن حمله على الاستنجاب
 لأنه يتوقف على وجود المراض (قلت) قد سمعت ويحتمل أن يكون ذلك صد موت المولى وان
 لم يتعرض له (ويستحب) للأمة ستر الرأس كافي (الوسيلة والفنية والتافع والمتبر والمتبى والتذكرة
 والتحرير) وفي (المراسم) أن الجمع بين الدروع والخمر للامه والصبيات أفضل (وفي المدارك) أن
 الاظهر عدم الاستنجاب وهو ظاهر (الذكرى) وظاهر (جامع المقاصد) التردد (وفي البحار) أن
 ستره لما مكروه لأخبار كثيرة يأتي ذكرها (وفي المتبى والتحرير) أنه لم يقف فيه على نص (ونص
 الصدوق في العلل) على عدم الجواز (وفي الدروس) نسب استنجاب كشفه لها الى الرواية وقله
 (الشيخ نجيب الدين) عن بعض الاصحاب (قلت) قد استفاد من عبارات باقي الأصحاب استحباب
 الستر حيث يقولون لا بأس أن تصلي مكشوفة ويجوز ويسوغ ونحو ذلك (وظاهر الخلف والميسر
 والسرائر والبصرة واليان) وصرح (كشف الالتباس والمدارك) أنه يجب عليها ستر غير الرأس
 حتى الوجه والكفين والقدمين (وفي المتبر والذكرى وجامع المقاصد والمقاصد العلية) جواز كشفها
 لوحها وكفنها وقدميها (بل في الذكرى) أنه ليس من موضع التوقف لأنه من باب ما كان السكوت
 عنه أولى بالحكم من المنطوق به ولا نزاع في مثله ونسب في المتبى الى علمائنا أنه لا يجوز للأمة كشف
 ماعدا الوجه والكفين والقدمين والرأس قال وخالف الشافعي وقال ان حكما حكم الرجل وفي التذكرة
 حرة الأمة كالحره اجماعاً واحتدل في كشف القام أن يكون الشيخ أراد الرد على الشافعي الموسوي بينها
 وبين الرجل هنا (وفي الذكرى وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض والروض والمدارك والبحار) أن الرقة
 تجمع رأس الأمة في عدم الستر لكنه في الروض احتدل العدم (وليل) أن الاستثناء منقطع في عبارة الكتاب
 الا أن يحمل الوجوب معنى الشرط فيكون متصلاً (يان) قال الصادق عليه السلام في خبره
 الرحمن بن الحجاج حين سأله عن الحارة التي لم تدرك متى يجب عليها أن تقنع رأسها في الصلوة لا تعطى
 رأسها حتى تحرم عليها الصلوة (وقال الكاظم عليه السلام في صحيحة أيضاً ليس على الامه أن يقنع
 في الصلوة (وقال الباقر عليه السلام) في صحيح ابن مسلم ليس على الأمة قناع (وفي خبره) أيضاً
 ليس على الأمة قناع في الصلوة ولا على المندوبة قناع في الصلوة ولا على المكاتبه اذا اشترط عليها قناع
 في الصلوة وهي مملوكة حتى تودي جميع مكاتبته ويجرى عليها ما جرى على المملوكة في الحدود كلها
 (قلت) ظاهر الخبر أن من انتفى بمضها كالحره كاذ كره الاصحاب والمكاتبه المطلقة اذا لم تؤد شيئاً
 في حكم الأمة كما يظهر من سياق الخبر (وفي العلل) عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي
 ابن الحكم عن حماد الحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الخادم تقنع رأسها في الصلوة قال
 أنسرها حتى تعرف الحره من المملوكة (وفي العلل) أيضاً عن أبيه عن علي بن سلمان عن محمد بن

فإن اعتقت الأمة في الأثماء وجب الستر فإن اقتضت إلى الثاني استأنفت (متن)

الحسين عن أحمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن حماد العام قل سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الملوكة قطع رأسها إذا صلت قال لا تكن أبي إذا رأى الخادم تصلي وهي مقننة ضررها لتعرف الحرة من الملوكة (وفي المحاسن) عن أبيه عن حماد مثله (وفي الذكرى) من كتاب البزطي بإسناده إلى حماد العام مثله وفيه تصلي بمقننة ومنه قللاً من كتاب علي بن اسماعيل الميثمي عن أبي خالد القباط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة أتقطع رأسها فقال إن شئت فعلت وإن شئت لم تفعل سمعت أبي يقول كن يضربن فيقال لمن لا تشبهن بالحرث (قلت) هذا أجودها سنداً ولعلها واردة مورد الثقة لأن عمر كان يضرب الأمة لذلك وفي الأخير إشارة لذلك وقد ضرب أمة لآل أنس وقال لما لا تشبهي بالحرث وإن الضرب أذية لا يهز أن يرتكب إلا لفصل حرام أو ترك واجب وليس الستر حراماً إذا لا قتل به سوى الصلوة وقد ورد النهي الشديد في ضرب الملوكة والأمر بالمعروف حتى أنهم امرؤا بالمعروف سبعين مرة ومن ضرب به في النسيان والذلة فاعطك لو كان مراده الستر والعاف والحياء مع أن ظاهر الروايات أن الضرب كان من دون أن يتقدم اليهن بالمنع ولا كان منهن أصرار كما صنع عمر بأمة آل أنس وعسرة الملوكة من الحرة في الصلوة ما لبثت عليها على أنها معروفة بلا شبهة وكل ذلك شواهد على الثقة بهم إلا أن يكون هناك حكمة خفية (قوله) قدس الله تعالى روحه (فإن اعتقت الأمة في الأثماء وجب الستر) وأما الصلوة كما هو مذهب جمع من الأصحاب كما في (جامع المقاصد) وبه صرح (الشيخ في المبسوط) والمحقق في المعتبر والشرائع والمصنف في جملة من كتبه والشيدان وأبو العباس والكرخي والصبيري وصاحب المدارك) وغيرهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة (وفي السرائر) أن بلغت الصبية بغير الحيض وجب عليها ستر رأسها ونقنيتها مع قدرتها على ذلك وكذلك حكم الأمة إذا اعتقت في خلال الصلوة (وفي كشف القناع) نسبة الحكم يطلان الصلوة إلى ابن إدريس بناء على أن انكشاف العورة فيها كالحديث (وفي الخلاف) أنها إذا اعتقت فأنتم صلواتها لم تبطل صلواتها قد أطلق وقواه في (المدارك) لأن الصلوة على ما افتتحت وفيه كما في حاشية المدارك أن هذا معارض بما تقرر من القاعدة المسجلة أن الضرورة تقدر بقدرها فبطل هذا لو أدخلت بالستر مع الامكان بطلت صلواتها كما في (البيان) وإن جعلت الحكم كما في (كشف القناع) وإن لم يمكنها الستر سقط بإجماع علماء الأمصار كما في (المنهاج) وقد يظهر منه دعوى الاجماع على أنها إذا لم تنل بالنق حتى أتمت صلواتها صحت حيث نسب الخلاف في ذلك لبعض الجمهور (قلت) هذا منه بناء على أن عدم العلم هنا داخل تحت الغفلة عن الانكشاف لأن تحت الغفلة عن الستر وقد علمت الفرق بين الأمرين ولعل تردده في التذكرة لذلك وبالصححة صرح في التحرير ونهاية الأحكام والبيان) لا متاع تكليف الناقل. فتأمل. (قوله) قدس الله تعالى روحه (فإن اقتضت إلى الثاني استأنفت) وفاقاً (لشرائع والجامع) على ما قلناه وقد سمعت عبارة (الخلاف) وقال في (الموطأ) وإن كان الستر بالمعبد منها وخافت فوات الصلوة أو احتاجت إلى استدبار القبله صلت كما هي وليس عليها شيء ولا تبطل صلواتها لأنه لا دليل على ذلك ومثلاً لعبارة (المعتبر) (وقل في (البيان) يلوح من المبسوط الاتهام هنا وظاهر (المنهاج) أو صريحه أن الشيخ في المبسوط ممن يقول

والعبيدة تستأنف ولو قد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرها (متن)

بالمستأنف اذا اتسع الوقت والاستمرار ان لم ينسج كاهل خيرة جماعة كما يأتي وذلك لأنه نقل أولاً عبارة الميسوط المذكورة لكنه أتى بالواو مكان أو في قوله أو استاجت ثم قل عبارة الخلاف ثم قال والأقرب عندي ما ذكره في الميسوط أما لو لم ينسج ثوب الصلاة ولم يتمكن من الستر إلا بفعل كثير فقل قوله في الخلاف تستمر على الصلوة لأنها دخلت دخولاً مشروعاً وعندي فيه (تردد) انتهى فليلاحظ ذلك (وفي نهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والد كرى والمروس والموجز الحاروي وكشف الالتباس وحاشية الميبي والروض والمساكن وفوائد القواعد) أنه يستأنف اذا اتسع الوقت ولو لمكة كما صرح به في كثير من هذه الكتب وان لم ينسج الوقت استمر وسمعت مافي (المتن) من التردد كما في (جامع المقاصد) ولله من انتفاء الشرط مع امكان تحصيله ومن تساوي المانع الشرعي والعقلي مع انتفاء الصلوة صبيحة مضافاً الى أصل البراءة وصوم (لا يتطلبا أعمالكم) وتردد في (فوائد الشرائع) في الاستمرار عند ضيق الوقت فلك في كون ضيق الوقت مستقلاً لستر (قوله) قدس الله تعالى روحه (والعبيدة تستأنف) وان أمكنها الستر والاعلم من غير فعل مناف اذا اتسع الوقت لستر ودركمة كما في (المتن) ونهاية الأحكام والتحرير والمختلف والتذكرة والد كرى والبيان والمروس والموجز الحاروي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميبي وفوائد القواعد والروض والسلك والمدارك) وغيرها وقوله المصنف في (المختلف) عن والده وقد تقدم تمام الكلام في آخر مباحث المواقف في الصبي اذا بلغ في أثناء الصلوة بغير المقدس وقتل المشهور هناك (وقال الشيخ في الميسوط) والعبيدة التي لم تبلغ فلا يجب تغطية الرأس وحكمها حكم الأمة فان بلغت في حال الصلوة بالحض بطلت صلواتها وان بلغت بغير ذلك فغلبها ماحل الأمة اذا اعتقت سواها (وقال) في الأمة ان أعفت في حال الصلوة وقدرت على ثوب تغطي رأسها وجب عليها أخذه وتغطية الرأس وان لم يتم لها ذلك الا بأن تمشي خطى قليلة من غير أن تستدير القبلة كان مثل ذلك وان كان بالبعد منها الى آخر ما مر نقله من عبارته فقد جعلها كالأمة كما نص على ذلك في (السرائر والشرائع والمعتبر والمتن) وقضيتها أنها تكتفي بالستر والاعتماد ان أمكنها من غير فعل مناف ولعل ذلك مبني على أن عبادة الصبي شرعية وقد ذكرنا ذلك عن جماعة في الصبي اذا بلغ في الأثناء وأن المحقق الثاني أنكر البناء على ذلك وذكرنا فيها اذا لم يتسع الوقت لمكة الخلاف في أنه هل يتم حينئذ وجوباً أو نداءً وقد صرح هنا باستحباب الاعتماد لما ستره بلامناف عند ضيق الوقت في (الموجز الحاروي وكشف الالتباس وكشف القاتم) وفي (الدكركي والروض) وغيرها أتمت مسترة ان أمكن (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو قد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرها) اختلف علمائنا في جواز الاستمرار بالورق والحشيش والطين اختياراً في موضع من (الميسوط) فان لم يجد ثوباً يستر العورة ووجد جلد طاهراً وقرطاساً أو شيئاً يمكنه أن يستر به عورته وجب عليه ذلك فان وجد طيناً وجب أن يطين به عورته وفي موضع آخر منه وأما الريان فان قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطل به وجب عليه أن يستره ومثلاً عبارة (السرائر) من دون تفاوت (وفي المتن والتحرير) الفاقد لستره لو وجد جلد طاهراً أو شيئاً وجب وكذا الطين ونحوه مافي (نهاية الأحكام والارشاد) وظاهر هذه المصارات جواز الستر بذلك كله حتى الطين

اختياراً بقرينة ذكر الجلد والخرق وهو ظاهر (التامع والمعتبر) وصرح (مجمع البرهان) ونسبه في (البحار) الى الأكثر قال ذهب الأكثر ومنهم الشيخ والفضلان والشيخ في البيان الى أنه غير بين الثوب والورق والطين وليس شيء مفيداً بحال الضرورة (قلت) عبارة البيان هكذا (وقاد الستر يستبر بما أمكن من ورق التمبر والحشيش والياقوت الطين) فان كانت هذه العبارة دالة على الجواز اختياراً كانت عبارة الكتاب والوسيلة والتذكرة والشرائع وغيرها دالة على ذلك لأنها كذلك لكن المحقق الثاني وأبا العباس والشهيد الثاني وبسطة وجماعة نفهوا من عبارة الكتاب والشرائع عدم الجواز اختياراً كما هو الظاهر منها فأمل . (وفي كشف الغمام) أن النصف في نهاية الأحكام استشكل في اجزاء الطين اختياراً والموجود ما نقلناه وقد تقدم في أول الفصل أن في (المتبر والمتمتع والتحرير والتذكرة) الاجماع على جواز الستر بالحشيش بل في المتنعى نفى الظلال بين أهل العلم من دون تعبد بحال الضرورة بل ذكر القطن والكتان معه يدل على أن ذلك حال الاختيار وقد قلنا هذه عبارة (المتنعى) بتمامها ولهذا كانت اختبر في الذكرى والمذهب البارع والموجز الحاموي وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وغيرها جواز الستر بالحشيش والورق اختياراً وأنه لا يجوز في الطين الا عند ذلك لكن في الموجز وكشفه أن الحشيش والورق انما يساويان الثوب اذا كانا مأمنين التثاقق وأما اذا كانا غير مأمنين التثاقق فلا يجوز الستر بهما الا عند فقد الثوب وبقد ما لم حينئذ على الطين وغيره كما يأتي (وفي الدروس وغاية المرام وحاشية الارشاد وحاشية الميسر وروض الجنان والمساكن والمدارك) وغيرها لا يجوز الستر بالحشيش والورق الا عند فقد الثوب (وفي هذه) ما عدا الأخير أنه اذا فقد الحشيش فالطين (وفي الأخير) أنه اذا فقد الحشيش انتقل الى الایاء وقواه صاحب البحر تمسكاً بما دل على الانتقال الى الایاء من غير ذكر الطين وفيه ما فيه كما يأتي واعتبر هؤلاء في الطين أن يكون سائراً للحجم والوقن (وفي الدروس) أنه لو ستر اللون فقط وتمذر ستر الحجم أجزاء وفي الایاء هنا . فظهر . (وفي الموجز وكشفه) أنه يومي حينئذ والمتهور كما في (روض الحان) أنه لو وجد وحلاً أو ماء كدراً وجب النزول اليه وبذلك صرح في (الدروس) والموجز الحاموي وكشف الالتباس وغاية المرام) من دون تعبد بما اذا لم يتضرر ولعله مراد كما قيد (صرح خ ل) بذلك في (المتنعى والتحرير ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى والبيان والمذهب البارع وجامع المقاصد) وغيرها وفي (المتبر والمدارك) أنه لا يجب ذلك للمستنة والضرر وفي (المتبر والتحرير والمتنعى والموجز الحاموي وكشفه وجامع المقاصد وروض الجنان) أنه اذا وجد حفرة دخلها صلى قائماً أو جالساً وبركح ويسجد ونسب في (جامع المقاصد) الى جمع من الاصحاب (وفي البيان) صلى قائماً أو جالساً وبركح ويسجد ان أمكن (وفي الدروس) وبركح ويسجد عند المحقق (وفي المبسوط ونهاية الأحكام والمذهب البارع) أنه يصلي قائماً ولم يذكر الركوع والسجود ونسبه في الأخير الى المصنف وظاهر التذكرة والذكرى التوقف في الركوع والسجود هذا وفي (المذهب البارع والموجز الحاموي) أن الحفرة مقدمة على الماء الكدر وهو مقدم على الطين (وفي جامع المقاصد) تقدم الحفرة على ولوج الوحل والماء الكدر اذا تمذر استيفاء الافعال فيها وأما مع الامكان فيتحمل التخيير أو تقديم الوحل أو تقديم الحفرة (وفي الجعفرية وحاشية الارشاد والمساكن) الماء الكدر على الحفرة (وفي ارشاد الجعفرية) انما يقدم الماء والوحل اذا تمكن من استيفاء الافعال فيها والا فالحفرة (وفي الدروس) لو وجد ماء كدراً ولا سائر غيره استبر به ولو لم يجد الا حفرة ولجأ (وفي حاشية الميسر)

ولو فقد الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلق والا جالساً مومياً (متن)

الطين مقدم على الماء الكدر (وفي الروض) الرجل مقدم على الماء الكدر وعلى الحفيرة والماء الكدر على الحفيرة الا اذا تمكن من السجود فيها ولم يتمكن منه في الماء فانها تقدم الحفيرة هذا (وقال الشهبان) وغيرها أن القسطاط الضيق أولى بالجواز من الحفيرة (وفي نهاية الاحكام والتذكرة) أنه لا يكتفي في الستر أي اختبأراً لأنه ليس بلبس ﴿ بيان ﴾ الوارد من الاخبار في المقام ما روي في كتاب المسائل لعلي ابن جعفر من أخيه موسى عليها السلام قال سألت عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي هرباً وحضرت الصلوة كيف يصلي قال إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلوته بركوع وسجود وإن لم يصب شيئاً يستر عورته أوى وهو قائم (قال في البحار) هذا الخبر يدل على جواز ستر المودة بالحشيش والتقييد بالضرورة وعدم الثياب انما وقع في كلام السائل انتهى واستدل به في (الذكرى) على التخيير بين الثوب والحشيش (وفي روض الجنان) أن التحقيق أن الخبر ظاهر في قائد الثوب ولا يتم الاحتجاج به على التخيير وهو الذي فهمه (صاحب المدارك) وجماة والحجة على جواز الاستئثار بالطين ما ر من أن (الثورة ستر) وحصول مقصود الستر (ورده) المانع من الستر به مطلقاً كما صاحب (المدارك) والمانع من مساواته لثوب كالشهيد في (الذكرى) بعدم فهمه من السائر عند الاطلاق ويرد على الشهيد أن هذا يرد عليه في الحشيش فكيف يساوي بينه وبين الثوب (ثم) أن هذا مبني على وجود حديث يدل على اشتراط الستر ولم يرد بل المليل هو الاجماع وخبر بن جعفر والاجماع أمر معنوي لا تقضي حتى يقال ان اطلاقه ينصرف الى الثياب والخبر المذكور غاية ما يظهر منه أن المتعارف إطلاق السائر على الثياب ولا يدل على اشتراطه على أنه انما وقع في كلام السائل برواية أبي يحيى الواسطي التي هي العدة في تعيين المودتين في الرجل صريحة في أن الستر غير منحصر في الثوب حيث قال الخبر مستور بالا لئلا أن يقال لا يظهر أنه ستر للصلوة أو من التناظر المحرم ولكن لاشك في كفاية كلما يكون سترًا وحاجبا عن النظر فبطل الثاني وحينئذ فنقول في الطين ان أمكن التدارك كلما انتشر تداركه والا لم يسقط الوجوب قبله لوجوب الستر في كل جزء من أجزاء الصلوة ثم أن ستر اللون والحجم فلا كلام وأن ستر اللون فقط فكذلك بناء على ما مر وخصوصاً عند الضرورة لكن ان لم يكف الا عند الضرورة احتل أن يجب عليه ما على العاري من الالباء للركوع والسجود (وأما الحفيرة) فقد ورد فيها مرسل أيوب بن نوح عن الصادق عليه السلام اذا وجد حفيرة دخلها وسجد فيها وبرك وقد سمعت ما فهموه منه والظاهر أن المراد من الحفيرة الحفيرة الضيقة القريبة القرار بحيث توارى المودة اذا قام أو قعد فيها وسائر بدنه خارج وأما سائر بدنه فمخرج وقد تكون ملتصقة به فله ولوجها والركوع والسجود في الخارج وهو فيها فيكون الجار مطلقاً بحال محذوفة وأما الحفرة التي نسم سجودها فيها فهي كحجرة لا يجدي ولوجها ثم على ما سأل من وجوب قيام العاري اذا أمن اذا وجد حفرة ان جلس فيها استتر فالظاهر وجوبه وكذا ان وجد ثوباً أو حشيشاً أو نحوهما لا يمكنه الاستئثار به الا جالساً لأن الظاهر أن الستر أهم من الركوع والسجود فضلاً عن القيام كما قال في كشف الثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو فقد الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلق والا جالساً مومياً ﴾ هذا هو المشهور كما في (المنتخب) والذكرى والتصحيح وكشف الالتباس وجمع البرهان وروض الجنان والمدارك وكشف الثام) ومذهب الأكثر

كما في كثير من هذه أيضاً (وجامع المقاصد والمفاتيح والبحار) وفيه في (الذكر) إلى حلالتنا (وفي الخلاف) يدل على وجوب الصلوة قائماً طريقة الاحتياط ولما اسقاط القيام حيث لا يأمن المطلع فاجماع القرية ولم يتروك فيه ذكر الأيماء في هذه المسئلة كما لم يتعرض له فيها في (المبسوط) والنهاية والمرواسم والوسيلة) بل في هذه جميعاً أن آمن صلى قائماً وإن لم يأمن صلى قاعداً نعم تعرض له سيف (النهاية والوسيلة) في للمرأة المصلين جماعة كما يأتي (وهذا الحكم) المذكور في الكتاب بجميع قيوده الذي نقلنا عليها الشبهة وغيرها نقله في (المعتبر) عن (القنعة والمبسوط والخلاف والنهاية) وفي (المنتقى) من الشيخين (وفي السرائر) عنهما في جميع كتبهما والموجود في كتبها خلاف ذلك كما سمعت وبأني وهو خيرة (الحق في الشرائع والتافع) وجميع من أخرجه إذ لم أجد فيهم مخالفاً بل كل من فرض له حكم به لكن المصنف في نهايته استشكل في الركوع والسجود قائماً ثم قرب الأيماء والمحقق في (المعتبر) بعد أن استحسن المشهور احتمال التخيير بين الصلوة قائماً مومياً أو جالساً كذلك لتعارض خبري زواره وعلي بن جعفر وضف خبر ابن مسكان واستحسنه صاحب المدارك (وفي الفقيه والقنعة والتهديب وجل السيد) أنه يصلي من جلوس مطلقاً ويومي للركوع والسجود وهو المقتول عن (القنم ومصباح السيد) هذا ما وجدناه في (القنعة والتهديب) وسمعت ما وجدناه في (الخلاف والنهاية والمبسوط) وقد سمعت مافي (السرائر والمعتبر والمنتقى) من النقل عن هذه الكتب خلاف ذلك وأوجب في السرائر في بحث لباس المصلي القيام والأيماء مطلقاً أم لم يأمنه وفي باب صلوة الريان نفي عنه البأس (ثم) أنه نقل الاجماع على أن المرأة إذا صلوا جماعة يصلون من جلوس وهذا منافي لما أحلقه في باب لباس المصلي (ثم) نقل عن السيد والمفيد وغيرها أنهم يذهبون إلى أن صلوة الجماعة المرأة من جلوس بالأيماء كما يأتي نقله في جميع حالاته وأن قول الشيخ أن الامام يومي فقط والمؤمنين يركعون ويسجدون جلوساً مخالف للاجماع (قلت) ان كان موافقاً للفيصد والسيد في خصوص الأيماء في الجماعة لافي الجلوس كما هو الظاهر منه كان مخالفاً لما نقله من الاجماع على أن المرأة إذا صلوا جماعة يجلسون وان كان موافقاً لها في الجلوس أيضاً كان مخالفاً لما ذهب إليه في لباس المصلي كما سمعت (وان قلت) لعله يريد أن الجماعة حكماً غير حكم المنفرد فإن كانت هناك جماعة صلوا من جلوس وان كان العاري منفرداً صلى من قيام (قلت) قد قال في أثناء هذا البحث مانعه ولا أرى لصلوة المكتسي القائم خلف العاري القائم بأساً وقال في بحث الجماعة الامام العاري يقف معهم في الصف غير بارز كبروز غير الريان الا أنه لا بد من تقديمه بقليل انتهى وانما أطلنا الكلام في بيان اضطراب كلامه لأنه في المقام تكلم على الشيخ وقال ان كلامه في (الخلاف) مختلف وانه لحال عن الاختلاف كما يظهر ذلك لمن نظره بين الاوصاف (قال في الخلاف) ان آمن العاري المطلع صلى قائماً أو ان لم يأمن صلى جالساً (وقال) في باب الجماعة يجوز للقاعد أن يأتهم بالمومي بالزمن والمكتسي أن يأتهم بالريان) (قال في السرائر) ان أراد بالاجماع الجالس فهذا لا يجوز للاجماع على أنه لا يأتهم قائم بقاعد وان أراد التام خالف مدحه لأن المطلع موجود (قلت) مراده يجوز للقاعد المكتسي أن يأتهم بالريان رد بذلك على أبي حنيفة وأصحابه حيث منعوا من إتمام المكتسي بالريان مطلقاً ثم أن الشيخ قبل هذه الكلمة بلا فاصلة قال الاجماع على عدم جواز إتمام القائم القاعد هذا (وفي

(الفنية) أت الربان اذا كان بحيث لا يراه أحد صلى قائماً وركع وسجد والاصل جالساً موقفاً وادعى على ذلك كله الاجماع ولعله انما جوز له الركوع والسجود حال القيام دون الجلوس لأن من المطلع في الأول دون الثاني ولعل من لم يصرح بالإيماء في ما نحن فيه أغنى مسئلة المنفرد بجوز الركوع والسجود في القيام والجلوس فتكون الأقوال في المسئلة (خمس) وإلا فأربعة (ومن) لم يصرح بالإيماء في هذه المسئلة (الشيخ في المبسوط والنهاية والخلاف والطوسي في الوسيلة والغديري في المراسم) كما عرفت لكن (الشيخ والطوسي) أوجباه على الامام خاصة في مسئلة الجماعة كما يأتي وأما الباقيون فناصرون عليه على اختلاف مذاهبهم (فالصدوق والمفيد والسيد) حال الجلوس (وأبو المكارم) حال الجلوس أيضاً (والمعلى) حال القيام (وأما المشهور) فحال القيام والقعود وقد سمعت ما نقل عليه من الشهرة وغيرها وقد نسب أيضاً بمقصوده الى الاصحاب في (الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك) ونص كثير منهم على أنه بالرأس كما في خبر زرارة (وفي الذكرى والمدارك) أن تغسل العينين كما هو نص الفاضلين في المريض (وفي الذكرى وجامع المقاصد وفرائد الشرائع وارشاد الجعفرية) أنه ينبغي في الإيماء بحيث يبلغ الى حد لو زاد عليه لدت عورته ونسب حمل السجود أخفض في الذكرى الى الأصحاب (قلت) قد ذكره من القدماء (الصدوق والمفيد والسيد) وذكره المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام واحتدل في الذكرى أيضاً أنه يجب في الإيماء للحد وضع اليدين والركبتين وأبهماي الرجلين على الكيفية المتغيرة وقواه (في جامع المقاصد) واختاره (المسي في حاشيته والشهد الثاني في الروض والمسالك) وفي (كتف القام) الأقرب وضع اليدين أو أحدهما على الأرض في إيماء السجود دون أطراف أصابع الرجلين ان كان يؤدي الى اكتناف الدورة (وفي المدارك) أن ذلك كله تقييد للنص من غير دليل (قلت) في آخر رواية زرارة المروية في التقية أن يكون السجود أخفض وكذا خبر أبي البختري المروي في قرب الاستاد وقد سمعت نسبته الى الاصحاب فهذا دليل واضح ويستفاد من ذلك أن يكتبني بمجرد الإيماء بالرأس لأنه اذا كان الواجب كون السجود أخفض لا يأتي اتباع غير الرأس له من الاعضاء الى حد لو زاد عليه لدت الدورة كما هو ظاهر لأنه لو فصل ذلك في الركوع وأراد أن يزيد عليه في السجود انكشف العورة وفي الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك) أن المستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب أن الإيماء في حالتي القيام والجلوس على وجه واحد فيجعلان قيام مع القيام ومن جلوس مع الجلوس (وفي جامع المقاصد والروض ونسبة ذلك الى أكثر الاصحاب (وقال في الذكرى) وكان شيخنا عبيد الدين نظر الله تعالى وجهه بقوي جلوس القائم ليومي للسجود ليكون أقرب الى هيئة الساجد ليدخل تحت (فأثابته ما استظمت) ثم قال ويشكل بأنه تقييد للنص ومستزاد للعرض لكشف العورة في القيام والقعود فإن الركوع والسجود انما سقط لذلك فليسقط الجلوس الذي هو رتبة الى السجود ولأنه يلزم القول بقيام المعلى جالساً ليوثر الركوع لمثل ما ذكره ولا أعلم ثلاً ما قلنسك بالاطلاق أولى انتهى (قلت) هذا الذي قلناه عن شيخنا المقدس ذهب اليه (أبو العباس) وقال في (جامع المقاصد) لو صح احتجاجة لكن قبيحاً بدليل (وفي كشف القام) أنه إيجاب لما وجب بدليله من غير علم بمتوطه على أن الأخفض يصحله وكذا خبر زرارة والفرق بين القعود من قيام وعكسه ظاهر فإن القعود أستر ولما وجب اذا لم يأمن (وفي الذكرى) أن الأصحاب لم يتعرضوا لذكر وجوب رفع شيء الى الجبهة اذا أومى للسجود (ثم قال) إن النص والفترى اتقيا على الرفع للمريض فهذا أولى واحتله في المدارك

(قال في الذكرى) فإن قلنا به وأمكن تقريب مرتفع اليه وجب وسجد عليه وإن لم يمكن وكان هناك من يقرب اليه شيئاً فعل وإن قلنا لا يده سقط السجود عليها وقرب المسجد به لأن الجبهة أشرف أعضاء السجود هذا (وتستحب) الجماعة للمرأة إجماعاً كما (في المنتهى) والمختلف والذكرة والذكرى) وظاهر مواضع آخر من التذكرة (وفي المتن) إذا كانوا جماعة صلوا وحدانا انتهى (واحتفظوا) في كيفية الصلوة (ففي النهاية والوسيلة والمعتبر والمنتهى والندروس) أنهم يجلسون ويتقدمهم أمامهم بركتيه فيومي بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم وظاهر المعتبر القول بذلك حيث قال الرواية حسنة لا يلتفت إلى من يدعي الإجماع على خلافها وقد عني بذلك السحلي واستحوده صاحب المدارك ونقل ذلك عن (الجامع والاصباح) وفي (جل السيد ونهاية الأحكام والبيان والمدارك) أنهم يجلسون وهو المقول عن (مصباح السيد) وخيرة الكتاب في بحث الجماعة (وفي المدارك والمصايح والرياض) أن مقتضى النص وقوى الأكثر تعيين الجلوس عليهم سواء أمنوا المطلع أم لا (وفي الذخيرة) أنه المشهور قالوا وقيل بوجود القيام عليهم مع أمن المطلع (وفي المدارك والذخيرة) أن الأكثر اختاروا هذا وأدعى ابن ادريس عليه الإجماع انتهى فلا تغفل وقد نسب جماعة إلى (السحلي) أنهم يومون جميعاً وهم جالسون وقد سمعت كلامه برمته وقد قلته غير واحد عن (المفيد) والموجود في المتنفة فإن صلت المرأة جماعة كان امامها في وسطها غير بارز عنها بالتقدم عليها ولم يذكر فيها إيماء الامام ولا المأمومين ومثلها عبارة (المراسم والفنية) (إلا أن في الفنية يتقدم بركتيه ثم يقل الإجماع على ذلك وفي موضع من (النهاية) يقف معهم في الصف وفي موضع آخر يجلسون ويجلس ويبرز بركتيه (وفي المعتبر) في بحث الجماعة نسب ذلك إلى الثلثة واتباعهم وأهل العلم (وفي المنتهى) في البحث المذكور نسبة إلى أهل العلم أيضاً ولعل من نسب الحكم بالإيماء على الجميع المتنفة فهم من ذكره فيها في العاري المنفرد (فتأمل) لكن على هذا ينبغي نسبته إلى الثنية أيضاً لأنه ذكر أن العاري إذا لم يأمن المطلع يجلس ويومي (وأما المراسم) فلم يذكر فيها الإيماء أصلاً هذا وقد سمعت ما في الخلاف من اتهام المكتسبي بالعاري (وفي المختلف والتحرير والتذكرة) ذكر مذهب (المفيد والشيخ) من دون ترجيح لأحدهما ويأتي ما في الذكرى ولم يتعرض في الروض للكيفية أصلاً وأما قال يستفاد من جواز صلواتهم جماعة عدم وجوب تحري العاري موضعاً يأمن فيه المطلع أو أن حكم الجماعة خارج للدليل (وفي المنتهى) بسد أن رجح مذهب الشيخ (قال لا يقال) انه قد ثبت أن العاري مع وجود غيره يصلي بالإيماء (لأننا نقول) انما ثبت ذلك فيما إذا خاف من المطلع وهو مفقود هنا إذا كل واحد منهم مع سمع صاحبه لا يمكنه أن ينظر إلى عزوته حالتي الركوع والسجود (وفي الذكرى) أن الظاهر اختصاص الحكم بأنهم المطلع والا فالإيماء لا غير والإطلاع بعضهم على بعض غير ضار لأنهم في حيز السر باعتبار التضام واستواء الصف (قال) ولكن يشكل بأن المطلع هنا أن صدق وجوب الإيماء والا وجب القيام (قال) ويجب أن التلاصق في الخلو اسقط اعتبار الإطلاع بخلاف القيام فكان المطلع موجوداً حالة القيام وغير مقتد به حالة الجلوس هذا ولا يجب على العاري تأخير الصلوة إلى آخر وقتها ذهب إليه الشيخ وأكثر علمائنا كما في المنتهى وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في كشف الالتباس وخالف السيد وسلاسل فصل المحقق بن رجاء السر وعدمه وأستحسنه صاحب التقيح (يان) الأخبار الواردة

في المقام مافي نوادر الراوندي باسناده عن موسى بن جعفر عن آباءه عليهم السلام قال قال علي عليه السلام في العاري ان رآه الناس صلى قاعداً وان لم يره الناس صلى قائماً (وفي المجلس) عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر عليها السلام في رجل عريان ليس معه توب قال اذا كان لا يراه أحد فليصل قائماً ورواية ابن مسكان عن الباقر عليه السلام لأنخلوص غربة فلعلها مرسله وقد رواها الشيخ عن ابن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلوة قال يصلي عرياناً قائماً ان لم يره أحد فان رآه أحد صلى جالساً وهذا مرسل لكنه ارسال ابن مسكان مع الشهرة المستفيضة وموافقة الاحتياط فيكون هو وخبر الراوندي حاكين على الاخبار (وفي كتاب المسائل) في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام إن لم يصب شيئاً يسر به عورته أوى وهو قائم (وقال الصادق عليه السلام) في صحيح ابن سنان وان كان معه سيف وليس معه ثوب فليقتله السيف يصلي قائماً وهذا حجة السجلي (وقال عليه السلام) في حسن زواره يصلي ليلته وان كان امرأة جلست يدها على فرجها وان كان رجلاً وضع يده على سوائته ثم يجلسان فيوميان ايماناً ولا يسجدان ولا يركبان وتكون صلواتهما ايماناً برؤسهما (وفي خبر أبي البخري) المروي في قرب الاسناد الحميري صلى عرياناً جالساً يوي ايماناً ويميل سجوده أخفض من ركوعه (ويحوى خبر الحلبي ومضمّن سماعه وهذه حجة (الصدوق والسيد المنيذ) وحسن زواره المتقدم يمكن أن يستدل به للسيد عميد الدين فلا يكون دليلاً للصدوق (وفي قرب الاسناد) عن السندي بن محمد عن أبي البخري عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليها السلام قال من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يجاف ذهاب الوقت فان لم يجد صلى عرياناً جالساً يوي ايماناً ويميل سجوده أخفض من ركوعه فان كانوا جماعة تباعدوا في المجلس ثم صلوا كذلك فرادى ولله محمول على التقية بقرينة الراوي والا فالصلوة جماعة جمع على استحبابها (وقال الصادق عليه السلام) في خير اسعاق يتقدمهم امامهم فيجلس ويمجلسون خلفه فيوي بالركوع والسجود وهم يركبون ويسجدون خلفه على وجوههم وهذه حجة الشيخ (وقال في الذكرى) أنه يلزم من السلب بها أحد أمرين أما اختصاص المأمومين بسلم الايمان مع الأمن أو عمومه لكل عار آمن ولا سبيل الى الثاني والاول بيد وقال في نهاية الأحكام أنها متأولة وتأولها في كشف الظام بأن المراد ركوعهم وسجودهم على الوجه الذي لهم وهو الايمان (قلت هذا) الرواية موافقة لأصل من وجوب الركوع والسجود وابن جبه موثق وكذا استحق ان لم يكن ابن عمار بن حبان التمهيل الظاهر أنه هو ولا معارض لها صريحاً الا جماع السرائر (فأتمل) بوقد نص جماعة في صلوة المرأة جماعة أنه يستحب أن يكون الامام في وسطهم منهم (المحقق والمصنف) في الكتاب فيما يأتي وفي جملة من كتبه (والشيد) في الثغلة والذكرى والبيان (والمحقق الثاني) في الجعفرية (وشارحها وصاحب الهلاية والشيد الثاني) في الروض والفوائد الملية وغيرهم ويظهر من (المجلد والقعود والمبسوط والنهاية) في موضع منها (والمراسم والوسيلة والمعتبر ونهاية الاحكام والمتمهي) وجوب ذلك (وفي المعتبر) نسيته الى التلوة وأنبأهم وأهل العلم (وكذا المتمهي) الا أن يقال كلامهم هذا قد اشتغل أيضاً على التقدم بركبته ومن المعلوم أنه ليس على سبيل الوجوب ولهذا فهم منهم جماعة استحباب الأمرين أعني التوسط

ولو ستر المورتين وقصد الثوب استحَب أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً وليس الستر شرطاً في صلوة الجنائز ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت حينئذ لا قبله وتظهر الفائدة في المأموم (متن)

والبروز بالركبتين لكن بعض عبارات كبار المراسم يقصد الامام في وسطهم غير بارزو ينبغي ملاحظة كلامهم في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ستر المورتين وقصد الثوب استحَب أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً ﴾ ولا يجب ذلك اجماعاً والمخالف أحمد ويكفي في الاستحباب عندنا وفي الوجوب عند المخالف وضع شيء على أحدهما كما في (المتنعي) والظاهر من (المراسم والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام) وغيرها أن ذلك إنما يسوغ عند الضرورة وقد نسبته لذلك (صاحب المدارك) فقال إنما يصح ذلك مع الضرورة كما هو المستفاد من الأخبار وما اشهر في زماننا من إقامته مطلقاً لا يبعد أن يكون ثرياً لكنه قد تنمر بجلته من عبارتهم أن ذلك مختص بما إذا ستر العورة (وفي البيان) يستحب ولو خيطاً ستر عورته أم لا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وليس الستر شرطاً في صلوة الجنائز ﴾ كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمدارك) وغيرها بل في الاول الاتصاف على نسبة الخلاف الى الشافعي قطعاً (وفي كتف الامام) الاستناد في ذلك الى الاصل السالم عن المعارض والى أن المبادر من الصلوة في الأخبار والفتاوي غير صلوة الجنائز سواء قلنا بكونها صلوة حقيقة أو لا وعلى الاول سواء قلنا بالاشتراك معي أو لفظاً ولذا قطع الاصحاب بأن المرأة يصلون هذه الصلوة قياماً واختار الاشتراط الشديد في (الذكرى وحواشيه) واستجوده في (فوائد القواعد) وقواه في (جامع المقاصد) ها وفي بحث الجنائز ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت ﴾ صلواته ﴿ حينئذ لا قبله وتظهر الفائدة في المأموم ﴾ كما في نهاية الاحكام والذكرى والبيان وجامع المقاصد وأظلم بعض العامة من أول الامر (وفي نهاية الاحكام والذكرى) لو كان شعر رأسه أو لحيته يبع من الانكشاف عند الركوع فالأقرب الجواز مع احتمال المنع فيها كما هو خيرة (جامع المقاصد) لان السائر يحب مغابته للستر (قلت) قد مر ما في رواية أبي يحيى الواسطي ثم أنه في (الذكرى) قال لو كان في ابواب مرق (خوق خ ل) فستره يسهل لم يصح وهذا يناقض مختاره هنا (وفي نهاية الاحكام) احتمل الصحة وعدمها في هذا المثال من دون ترجيح لأحدهما مع أنه هنا أقرب الجواز الا أن يفرق بين التمر واليد (وفي المتبر والمتنعي والحرير) أنه اذا لم ينكشف الا لنفسه فلا بأس به (وفي الذكرى وجامع المقاصد) أن الأقرب البطان اذا قدر رؤية الغير له اذا حاذى الموضع يعني اذا نظر الغير من حيث ينظر نفسه وان كان حين ينظر نفسه مانعاً من نظر الغير وأطلق في (الخلاف والمبسوط) جواز الصلوة للرجل في قميص واحد وأزاره محمولة وتقل عليه الاجماع (في الخلاف) وقال (في المبسوط) لا فرق في ذلك بين واسع الجيب وضيقه كان تحته منزار أو لم يكن غلبت الرتبة كان المصلي أو لم يكن (وفي التذكرة) يجوز في ثوب واسع الجيب اذا لم تبد منه العورة حالة الركوع وغيره لحصول السراوان لم يزره على نفسه انتهى (وليعلم) أنه ان كان حين نوى الصلوة متذكراً لهذا الانكشاف عازماً على عدم الدارك كان متذكراً لبطان الصلوة فهو لم ينال الصلوة حقيقة وان كان متذكراً له لكنه عازم على الدارك وتداركه لم يطل وان لم يتداركه بطلت في ذلك

لأن يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك (متن)

الوقت وعلى ذلك نزل عبارة (الكتاب) وتظهر الفائدة في صلوة المأموم قائماً تصح إذا نوى الافراد حينئذ كما أشار إليه المصنف ﴿ بيان ﴾ يحمل خبر غياث وصحيح محمد على ما إذا انكشفت السورة أو على الكراهية كما ورد أن حل الازار من عمل قوم لوط أو نحو ذلك كالاختياط تحمراً من التعرض لكشف السورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لأن يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ﴾ هذا مذهب كبرية الاصحاب كما (في جامع المقاصد وارشاد الجعفرية) والمشهور كما في (الروض والمساك والمقاصد العلية والروضة البهية) والأشهر كما في (البيان) ومذهب الأكثر كما في (الفره) وأكثر القدماء كما في (المفاتيح) ومذهب الشيخين في (المقنة والنهاية) كما في (المعتبر والتحرير والتذكرة والمدارك والبحار) وغيرها بل في (المدارك) وغيرها نسبته إلى القاضي والديلمي وسبحي عن (كشف القتام) أنه لا يظهر ذلك من الشيخين والقاضي والديلمي وابن سعيد ويأتي قل عباراتهم والتحرير وخيرة (الشرائع والتافع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والتبصرة واللمعة والالفة) وهو ظاهر (السرائر) وقد يظهر ذلك من (البيان) وفي (المقنة والجامع) على ما نقل عنه (والنهاية والمذهب) على ما نقل عنه (والمراسم) لأن يجوز في الشمشك والنمل السندي لكن في الأخير لا في الصلوة على الموتى (قال في كشف القتام) ولا يظهر من هذه الا انهى من الصلوة فيما يخصوصها قد لا يكون لسترها ظهر القدم بل لو ردد خبرهما كما في الوسيلة أو لأنه لا يمكن معها الاضمار على الرجلين في القيام أو على أصابعها أو أقدامها على الارض عند السجود انتهى وقد سمعت ما فهمه أكثر الاصحاب من هذه العبارات وقد نقل في كشف القتام أن السحلي أيضاً فهم منهم ما فهمه إلا أكثر لكني لم أجده نص على ذلك في السرائر في نسختين عندي (وفي المنتهى والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية والفرية وارشاد الجعفرية وحاشية الفاضل الميمني والروض والمقاصد العلية والمساك والمدارك والمفاتيح) كراهية الصلوة في ذلك أي كل ما يستر ظهر القدم ونسبه إلى أكثر المتأخرين في (المدارك والكفاية وفي البحار) أنه أشهر وهو الظاهر من (المبسوط والوسيلة والمختلف) وإن لم يعمموا الحكم في كل ما يستر ظهر القدم بل خصوها بالشمشك والنمل السندي (وفي مجمع البرهان والبحار والكفاية) عدم التحريم من دون نص على الكراهية (وفي الروضة) أن الجواز قوي متين ولم يرجح شيئاً في (كشف الالتباس) ولم يتعرض للحكم من أصله في (الدروس) وفي (الذكرى) لا يصلي في نعل سائر ظهر القدم ليس له سابق كالشمشك والنمل السندي وأسنده في (المعتبر) إلى الشيخين استناداً إلى فضل النبي صلى الله عليه وآله وحمل الصحابة والتابعين والأئمة الصالحين صلى الله عليهم أجمعين والمعتد ضيف فانه شهادة على النبي غير المحصور ومن الذي أحاط علماً بأنهم لا يصلون فيما هو كذلك انتهى ما في الذكرى ويأتي ما فيه (ولعلم) أن ظاهر الأمر أن عمل التزاحم يخص بما يستر ظهر القدم كله (وفي البحار) لا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم (وفي حاشية الارشاد) أن التزاحم شامل لما يستره كلاً أو بعضاً ﴿ بيان ﴾ قد يستدل للقدماء بما رواه في (الوسيلة) حيث قال وروي أن الصلوة محصورة في النمل السندية والشجرة فغير قصور منها ودلائلها ويخبر سيف بن عميرة لا يصلي (لا تصل خ ل) على جائزة بمخاض مع أن صلواتها أوسع من غيرها وبما ذكره (الحقق والمصنف)

وتجوز فيما له ساق كالخلف وتستحب في الرمية وتكره الصلوة في الثياب السود عدا العمامة والخلف (متن)

في التذكرة من فعل النبي صلى الله عليه وآله والصحابة والتابعين والمراد بذلك الإشارة الى قوله صلى الله عليه وآله (صلوا كما رأيتموني أصلي) ولم يقل أنه صلى فيه كذا في (المختلف) في توجيه هذا القليل (ثم أجاب) بأن المراد المتابعة في الأفعال والأذكار لا في الجميع اذ لا بد من مفارقة بين المتلین والا انحدا يسمي لا في التروك ولا لم تجز الصلوة الا في عين ما صلى فيه صلى الله عليه وآله من اللباس والمكان والزمان لأنه عليه السلام تارك للصلوة في غيرها وزاد في (كشف القسام) وان قال لا بد من المتابعة في ترك نوع ما تركه لزم أن لا تجوز الصلوة الا في الأنواع التي صلى فيها فلم تجز في غيرها ولا يقول به الخصم (ثم قال) وله أن يقول لا بد من المبالغة في كفاية السجود لا كفايات الالبسة في أنفسها ولا في أنواعها (نعم) يتوجه أن يقال أن المتبادر التماس في أجزاء الصلوة وكيفيةها لا كفايات شروطها ثم ذكر ما في (الذكرى) وقال فيه ان الخصم يقول انه يجب أن يصلي كما رآه صلى الله عليه وآله يصلي فلا يجوز أن يصلي الا فيما رآه يصلي فيه أو رأى غيره فاقده عليه وبالجملة يكفي في الشئ عنده عدم العلم بصلواتهم فيه ثم نقل ما قاله في (جامع المقاصد) من أنه لو علم ذلك يعني أنهم لم يكونوا يصلون فيه لم يكن دليلاً على عدم الجواز لا مكان كونه غير معتاد لهم بل الظاهر هو ذلك فانه ليس لباس العرب وأهل الحجاز ولو علم أنهم كانوا يلبسونه ثم ينزعونه في وقت الصلوة لم يكن أيضاً دليلاً على تحريم الصلوة فيه لأن نزعمهم له أهم من كونه على وجه التحريم والاستحباب انتهى ما في جامع المقاصد وتله ما في (الروض) وغيره (وقال في كشف القسام) دفع هذا عند الخصم يظهر مما عرفت انتهى (وفي احتجاج الطبرسي) أن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفري كتب الى صاحب الزمان عليه وعلى آباءه أفضل الصلوة والسلام يسأله هل يجوز للرجل أن يصلي وفي رجله ببطي لا يغطي الكعبين أم لا يجوز فوقع عليه السلام جائز والبطي كما في (القاموس) رأس الخف بلا ساق وهذا يدل على الجواز فالكراهية عند من قال به الخروج من خلاف المائتين كما صرح بذلك جماعة منهم هذا (والشمك) بضم الأول وكسر الثاني كما نص على ذلك جماعة من الفقهاء وبذلك ضبطه في (معجم البحرين) وقال فيه قيل أنه المشاية البغدادية وليس فيه نص من أهل الفقه (وفي كشف القسام) أنه بضم الأولين وهو كما في (المرب) المهمل الصندلة كالشمك والشمك انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتجوز الصلوة) (فياله ساق كالخلف) اجماعاً كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف القسام) (وفي المقاصد العلية والبحار) لا خلاف فيه (قوله) (وتستحب في الرمية) اجماعاً كما في (جامع المقاصد) وهو فتوى علمائنا كما في (المعتبر والتمهي والروض الجنان) وفي (المقاصد العلية) لا خلاف فيه وفي (البحار) نسبت الى الأصحاب ومقتضى الروايات كما في (المدارك والبحار) استحبابها في النعل مطلقاً وقيل الوجه في حملها على الرمية أنها هي المتعارف في ذلك الزمان وفي الكتابين المذكورين للاطلاق أولى (وفي البيان) يمكن استحباب ذلك للمرأة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتكره الصلوة في الثياب السود عدا العمامة والخلف) كما هو مذهب الأصحاب كما في (المعتبر) وعند علمائنا كما في (المنهى) ونسبه في (الروض) الى أكثر

وفي الرقيق فإن حكي لم يجوز (متن)

الاصحاب (وفي الخلاف) الاجماع على الكراهة في الثياب السود وظاهره أن استثناء العمامة والخلف والكساء داخل تحت الاجماع (وفي كشف الثام) لم يذكر الأصحاب الكساء إلا ابن سعيد وهذا يشير إلى دعوى الاجماع أيضاً ولعله يريد بالأصحاب القدماء والا قد استثنى أيضاً في (الخلاف والبيان والعمدة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح) وقد سمعت ما في (الخلاف) وفي (المنفعة والمراسم والوسيلة والفرس) الاقتصار على العمامة وكأن ذلك منهم لظهور أن الخلف ليس من الثياب بل قد نص في (المنفعة) أن العمامة ليست من الثياب في شيء (قلت) وقد ذكر ذلك جماعة من الأصحاب في ذكر الحبوقة (وفي الذكري) نسبة الاقتصار على السواد إلى كثير من الأصحاب (وفي المتبر والمتنعي ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والذكري والموجز الحاوي وكشف الالتباس) نكروه في المزعفر والمصفر والأحمر (وفي البيان) الاقتصار على الأبيض (وفي المبسوط) كما عن (الكاظم) نكروه في الثوب المصبوغ المشيع المفسد (وفي السرائر) في الثوب المشيع الصنيع (وفي التنبيه في اثوب المصبوغ وأشد السواد وظاهره دعوى الاجماع) (وفي حاشية الميسي) الصلوة في غير السواد من الألوان أيضاً على خلاف الأصل لأن الأصل البياض للأخبار وفي المسالك نكروه في غير السواد من الألوان وقد صرح في كثير من هذه الكتب أن ذلك للرجل وأن السواد أشد كراهية وعمله في (المضبر والتذكرة) وغيرها بأن السواد أشد معاندة للبياض وصرح الميسي وتلميذه أن من الكساء الباءة ونسب في (المسالك إلى) (الجهري) وقال في (القاموس) الباءة ضرب من الأكسية والكساء واحد الأكسية وهو معلوم ينورت ما يكتسى ويلبس وهذا ينفع فيما سيأتي في الرداء لأنه يعني بهذا أن الباءة رداء وقال جماعة أن القنصوة السوداء تؤكد الكراهة فيها لخصوص ما ورد بالنهي عن الصلوة فيها (في بيان) روى الكشي في رجاله مستنداً عن علي بن النخيرة عن أبي جعفر عليها السلام أنه قال كأني بجد الله من شريك العامري عليه عمامة سوداء ذوا بتاهين كنفه مصمداً في لحف جبل بين يدي قائمتا أهل البيت صلى الله عليهم أجمعين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) الثوب (الرقيق فإن حكي لم يجوز) أي الذي لا يحكي كافي (النهاية والمبسوط والشرائع والمتبر والتحرير والارشاد والفرس والبيان والعمدة وجامع المقاصد والروضة وجمع البرهان والمدارك والكفاية والمفاتيح) وفي (الوسيلة) كما عن (الاصحاب) نكروه بالشاف وعن (المذهب والجامع) الشاف ولعل المراد من الجميع الرقيق كما يشير إليه قوله في المتن قلنا عن الشيخ والمرضي في (المبسوط والمصباح) أنها نكروه إذا كان شافاً رقيقاً (وفي السرائر) ومن كان عليه قميص يشف قالوا أن يترنحه (وفي المنفعة) لا تجوز في قميص يشف (وفي المتن) أما لو كان القميص رقيقاً يحكي شكل ما تحته لآلونه جاز أن يأتمر بأزار وتزويل الكراهة حينئذ وبهم منه عدم الكراهة إلا مع حكاية الشكل (وفي الذكري والروض والمدارك) أن ظاهر كلام الأصحاب والنس عدم الكراهة في الثوب الواحد الكثيف (قلت) وبذلك صرح جماعة (كالركي والارديلي وتلميذه) وفي (الخلاف) تجوز في قميص وإن لم يزره ولا يشد وسطه بل يكره شده وقتل الاجماع

واشتمال الصلوة (متن)

على ذلك ولم ينص على الكراهة فيه وحده ، يأتي ما فهمه في (الذكرى) من هذه العبارة ونحوها (وفي النافع) ذكره في ثوب واحد للرجال وحكاه في (المنتهى) عن بعض أصحابنا وهو خيرة (الذكرى) وفي (الروض) أن ذلك مكروه للإمام خاصة وهو ظاهر (كشف الثام) وفي (المدارك) التنصيص على أنه لا يكره مع الثوب الواحد ترك الرداء للإمام لما قاله أبو جعفر عليه السلام (إن ثوبي كثيف فيجزى أن يكون علي رداء) ﴿ بيان ﴾ أن احتج في (الذكرى) على مختاره بالاتفاق على استحباب العمامة والسراويل وبكراهة ترك الرداء للإمام وما دلت على استحباب تمدد الأثواب في الصلوة ثم قال والظاهر أن القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد الجواز المطلق ويريد به أيضاً على البدن (واجاب في مجمع البرهان) بأن المراد عدم الكراهية من جهة عدم كونه ثوباً واحداً رقيقاً فلا تضرهم الكراهية من جهة عدم العمامة وعدم السراويل والرداء (قال) فسقط بحث (الشارح) والشديد) والامر كما قال (وفي كشف الثام) أن جميع ما ذكره في الذكرى خلا كراهية ترك الإمام الرداء إنما يدل على استحباب التمدد وهو غير كراهية الوحدة نعم في قرب الاسناد لعمري عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قال لا يصلح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واشتمال الصلوة ﴾ بإجماع العلماء كما في (المنتهى) والتحرير والمدارك (وإلجاء كما في (المتبر) والتذكرة نهاية الأحكام وجامع المقاصد والروض) والمشهور في تعرضها كما في (في كشف الألباس والروض والروضة والبحار) أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتصله على منكب واحد كما نطق بذلك الحسن والصحيح وصرح به (الشيخ الطوسي) والمحقق والمصنف والتهيدان) وغيرهم وفي النهاية والمبسوط والوسيلة) أنه فعل اليهود وقضية كلام (السرار) اتحاد السدل والعباء وأقوال القنويين كأقوال فقهاء العامة مختلفة في بيانها وقد تعرض لقل ذلك صاحب (البحار وكشف الثام) ولا طائل في نقلها بعد نص المعصوم عليه السلام علي يانها في الخبرين وهو يحمل أمرين (الأول) أن يأخذ الأزار على المنكبين جميعاً ثم يأخذ طرفيه من مقدمه ويدخلهما تحت يده ويجمعهما على منكب واحد وهو المتبادر من قوله عليه السلام . التحاف . (الثاني) أن يجعله على أحد الكتفين مع المنكب بحيث يلتحف به من أحد الجانبين ويدخل كلا من الطرفين تحت اليد الأخرى ويجمعهما على أحد المنكبين كما قال في (جامع المقاصد) ولا فرق بين أن يكون هناك ثوب آخر أم لا كما في (المتبر) والمنتهى والذكرى) ﴿ بيان ﴾ قال في كشف الثام وأما صحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي ردائه على يساره قال لا يصلح جميعاً على اليسار ولكن اجمعهما على يمينك أو دعها ففناه النهي عما يفعله أهل الهند من إلقاء طرف الرداء على الأيسر والامر بالمسنون الذي هو القاذو على الأيمن فهو جمع الطرفين عليه (قال وأما السدل) الذي في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام خرج على قوم يصلون في المسجد قد سدلو أردبتهم فقال لهم ما لكم قد سدلتهم ثيابكم كأنكم يهود قد خرجوا من فروعهم يعني يسمون إياكم وسدل ثيابكم فهو مكروه آخر وهو إرسال طرفي الرداء كما هما من غير جمع ولا رد لأحدهما على يمين أو يسار فإن السدل هو الإرسال انتهى

والثام والقاب للمرأة فإن منعا القراءة حرما والقباه المشدود في غير الحرب (متن)

(قوله) قدس الله تعالى روحه (والثام) إجماعاً كان في الخلاف وهو المشهور كان في (الروض والمدارك) وكشف الثام وهو مذهب جل علمائنا كان في (الختف) وأطلق المفيد في (الفتنة) أنه لا يجوز الثام حتى يكشف موضع السجود والقم للقراءة وكذا في (الميسر) والنهاية (أطلق النعمي ضمنه يكشفها وحل في (المعتبر) مافي الفتنة على الكراهية (وفي كشف الثام) أن هذا الحل لا يخلو من مد (قوله) قدس الله تعالى روحه (والقاب للمرأة) هذا مذهب جل علمائنا كان في (الختف) والمشهور كان في (المدارك) وبه صرح (الشيخان والمحقق والمصنف) في غير هذا الكتاب (والشيدان) (والمحقق الثاني) وغيرهم (قوله) قدس الله تعالى روحه (فإن منعا القراءة حرما) كما في (الشرائع والختف والارشاد والذكرى والروضة وجمع البرهان) وغيرها وذكر القراءة في البارة خرج مخرج المثال فإن جميع الأذكار الواجبة أيضاً كذلك كان في (جامع المقاصد والروضة وحاشية النافع) وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والروس والبيان والروض) الحرمة إذا منع القراءة أو أسماها (قال في جامع المقاصد) ويشهد لهم رواية الحلبي (وفي الوسيلة) يحرم الثام في موضع السجود والقيام أي القاب إذا منع القراءة (وفي التهذيب والمعتبر والتحرير والتمهي) فقط الخبرين فحرموه أي الثام إذا منع إسماع القراءة واستحست صاحب (المدارك) وقال في (جمع البرهان) لو منع إسماع قطع حصول القراءة التي لولاه لسمعت فالظاهر عدم التحريم (قوله) قدس الله تعالى روحه (والقباه المشدود في غير الحرب) هذا الحكم مشهور بين الأصحاب كما في (البيان والمذهب والبارع والمقتصر والروضة والمدارك والبارع) وفي (جامع المقاصد والروض والمسالك) ذكره الشيخان وعلم الهدى وكثير من الأصحاب بل في (المسالك) أكثر الأصحاب (وفي المعتبر والتمهي) ذكره الثلاثة ولم نطفر بمستندهم (وفي الذكرى) ذكره كثير من الأصحاب (وفي تقييد التلخيص) أنه مذهب أكثر الأصحاب وبه صرح في (المراسم والسرائر والشرائع ونهاية الأحكام والقيمة والمذهب البارع والروضة والمذهب والأصباح والجامع) على ما قل هنا لمناقته هيئة الخشوع وقيل لشبهه بالزائر كما في (نهاية الأحكام) ونسبه في (النافع) إلى القليل (وفي التهذيب) ذكر ذلك علي بن الحسين وسمناه من الشيخ منذكرة ولم أعرف به خيراً مستنداً وفي (التمهي والتحرير والذكرى) ذكر عبارة التهذيب (وفي الفتنة والوسيلة) أنه لا يجوز وهو ظاهر (النهاية والميسر) وقال في الذكرى مد قل جارة التهذيب قد روى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يصلي أحدكم وهو محزم وهو كناية عن شد الوسط (وقال في الروض) ظاهر ذكر (هذا الحديث) جله دليلاً على كراهه أقباه المشدود وهو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المدعى قال وقيل في اليأس عن الشيخ كراهية شد الوسط (قلت) قال الشيخ في الخلاف يكره أن يصلي وهو مشدود الوسط ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء دليلاً إجماع الفرق وطريقة الاحتياط وأما رده على الشهيد فقد قال الأستاذ في حاشية المدارك إذا نهي عن التحزم فالشد منهي عنه بطريق أولى لأن التحزم شد قليل إلا أن يقال إن الفقهاء لم يمتوا بكراهة التحزم والقياس بالطريق الأولى إنما يكون حجة إذا كانت المقيس عليه صحيحاً ويقولون به إذ لا معنى للقول بالفرع مع عدم القول بالأصل ويمكن أن يقال بكراهة التحزم وإن لم يكن به قائل بمعنى استحباب عدم أداة السن مما يتسامح به انتهى (وقال سيف كشف الثام) والقباه قيل عربي من القيو وهو الضم والجمل وقيل مررب قال عيسى بن إبراهيم الرمي

وترك التحنك (متن)

في نظام التريب انه قيس ضيق الكين مفرج المقدم والمؤخر (وفي مجمع البرهان) أن كراهية
ومنه غير واضحين وما ندري هل المراد منه شد الوسط أو شد ما على أطراف القباء والأولى
اجتنابها انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وترك التحنك) في الصلوة إجماعاً كما في (المتن)
وفي (المعتبر) نسبة الى علمائنا (وفي البحار) الى الاصحاب (وفي المدارك) أنه مذهب الاصحاب
لا أعلم فيه مخالفاً (وفي المختلف) أن المشهور استحباب التحنك (وفي الفقيه) سمعت بعض مشايخنا
رضي الله تعالى عنهم يقولون لا يجوز الصلوة في طابقه ولا يجوز للعمم أن يصلي الا وهو متحنك انتهى
وحكى عنه (المصنف) في المختلف (والشيدان والحق الثاني) وغيروا القول بالتحريم والموجود في
الفقيه ما ذكرنا (وفي الفتنة) يكره أن يصلي الانسان في حلة لا حنك لها ولو صلى كذلك لكان
مسيئاً ولم يجب عليه إعادة الصلوة (وفي المتن) والذكرى والقمة والروض والروضة ومجمع البرهان
والمدارك والمفاتيح (وقبرها أن استحبابه عام للصلوة وغيرها بل قال (المولى الأردبيلي والشيخ البهائي)
أنه ليس للصلوة في الاخبار ذكر (وقال البهائي) كأنه مأخوذ من كلام علي بن بابويه فانه يتسكون
بما يجوده في كلامه عند إعراف النصوص فالأولى المواظبة على التحنك في جميع الاوقات ومن لم
يكن متحنكا وأراد أن يصلي فالأولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه لا أنه مستحب لاجل الصلوة
انتهى (قلت) روى فخر الاسلام في شرح الارشاد أنه صلى الله عليه وآله قال من صلى مقتطعا
فأصابه داء فلا دواء له فلا يلومن الا نفسه (وفي حاشية الاستاذ) أن ابن جمهور روى في التوالم عن
الشي صلى الله عليه وآله أنه نهي عن الصلوة مقتطعا وأنه رواه مكرراً قال ويظهر من الأخبار أن ما هو
ممنوع في نفسه (ممنوع من الصلوة فيه انتهى كلامه) (وروى ثقة الاسلام) عن أبي عبد الله عليه
السلام أنه قال وصاحب الفقه والمقل ذو كآبة وحزن وسهر قد تحنك في برسه وقام الليل في حنسه
الا أن في هذا ما ترى وفي الاجماعات مقنع وبلاغ (وفي المفاتيح) أن التحنك صار في هذا الزمان
لباس شهرة والظاهر أن السند لا نأدي بالتحنك غيرها كما في (الروض والمسالك) ومجمع البرهان
والمدارك وكشف القاتم) مع احتمال في الأخير خصوصاً اذا وصله بها بحيث لا يتميز في الحس منها
وجزم في (الموجز الحاروي) بجوازه من غيرها وتردد في (الذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع
وارشاد الحمفري (من مخالفة المهود ومن امكان كون الفرض حفظ العمامة من السقوط وهو حاصل
فيا اذا كان من غيرها (وقال) بعد ذلك في الذكرى لكن في خبر الفرق بين المسلمين والمشرئين
إستمرار باعتبار التحنك المهود انتهى ورده في (الروض) بأن الأخبار صريحة في اعتبار كونه من العمامة
والخبر الذي استند اليه أبجدها دلالة انتهى (وفي كشف القاتم) أن الأخبار ما عدا (أخبرني
الفقيه) وشرح الارشاد ليست صريحة في دوام التحنك ما دام ممعاً فيحتمل تأدي السنة بفعله ثم
الاكتفاء أو السدل فلا تافيه أخبار السدل وهي كثيرة (قلت) قد ذكر العلامة (المجلسي) في
(البحار) سبعة أخبار تدل على السدل وفيها خيران صحيحان (وقال) لم يتعرض في شيء ثم من
هذه الروايات لا دارة العمامة تحت الحنك على الوجه الذي فيه أهل عصرنا (وقال) ان السيد ابن
طالوس فهم من أخبار التحنك أن المراد به إسدال العمامة ثم قل جملة من كلام السيد المذكور (وقال)

ان كلام أكثر القومين لا يأتي عن ذلك لأن إدارة رأس العامة من خلف إلى الصدر لإدارة أيضاً وأن كلام الزعشمري والجزري ظاهر في ذلك وقال أن أخبار تميم المبت فيها شيء سوى الاسدال قالوا ففهمه من أخبار التحنك هو ارسال طرف العامة من تحت الحنك وإسدا له كما هو المضبوط عند سادات بني الحسين عليه السلام أخذوه من أجدادهم خلفاً عن سلف ولم يذكر في تميم الرسول صلى الله عليه وآله والاتمه عليهم السلام إلا هذا لا ما يظهر من كلام بعض المتأخرين من أنه يدبر جزءاً من العامة تحت حنكه وينزوه في الطرف الآخر كما ينزله أهل البحرين في زماننا ويومه كلام بعض القومين (قال الجوهري) التحنك التلحي وهو أن تدبر العامة تحت الحنك وقال الاسدال شد العامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك وسب في الحديث أنه نهى عن الاقتطاع وأمر بالتلحي وقال التلحي تطويل العامة تحت الحنك (وقال الفريز بادني) اقتطع تميم ولم يدرك تحت الحنك وقال الصمة الطائفة هي الاقتطاع وقال تحنك أدار العامة تحت الحنك (وقال الجزري) أنه نهى عن الاقتطاع وهو أن يتمم بالعامة ولا يجعل شيئاً منها تحت ذقنه وقال انه نهى عن الاقتطاع وأمر بالتلحي وهو جعل بعض العامة تحت الحنك والاقتطاع أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئاً (وقال الزعشمري) في الأساس اقتطع العامة إذا لم يجعلها تحت حنكهم ذكر الحديث (وقال الخليل) في الذين اقتطع بالعامة إذا ضم ولم يدوها تحت حنكه انتهى مافي البحار (قلت) وقال في (مجمع البحرين) قد تكرر في الحديث ذكر الحنك وهو إدارة جزء من العامة تحت الحنك والحنك ما تحت القن من اللانان وغيره (وفي المختبر والمتن) والتذكير أن الاقتطاع المنهي عنه أن لا يدبر شيئاً من العامة تحت الحنك وظاهرها أن التحنك إدارة شيء من العامة تحت الحنك كأنه في خبر عيسى بن حمزة وكاهو ظاهر مستند الجوهري ومرسل الفقيه وبذلك صرح في (جامع المقاصد وارشاد الجفري) والروض والروضة والمسالك والمدارك وكشف القام (وغيره) وفي كثير منها لا تلتزم في ذلك بين طرفها أو وسطها واحتدل في (كشف القام) أن السدل في الحروب ونحوها ما يراد فيها الترفع (١) والاختيال والتلحي فيما يراد فيه التخشع والسكينة كما يرشد إليه ما ذكره (الوزير) السيد أبو سعد منصور بن الحسين الأبي في نثر المهر قالوا قدم الوزير ابن عبدالمطلب من إحدى الرحلتين فينارأسه في حجر وليدته وهي تنزي لته إذا قالت ألم يركب الخيل قل وما ذلك قالت قال سعيد بن العاص انه ليس لأبطحي أن يتم يوم عته قال والله قد كن عندي ذاهباً وقد يأجن القطر واتزع لته من يدها وقال يارغات علي عامتي الطولى فأني بها فلاها على رأسها ضيفها (ضيفها خيل) فقام وخلف حتى لطمنا قدعيه وضيق وقال علي فرسى فأني به فاستوى على ظهره ومر يفرق الوادي كأنه لمب عرقج فلقية سليل بن عمرو قال بأبي أنت وأمي يا أبا الطاهر مالي أراك تغير جبك قال ألم يملك الخيل هذا سعيد بن العاص يزعم أنه ليس لأبطحي أن يتم يوم عته ولم والله لطمنا عليهم أوضع من وضع النهار وقر الأيام ونعيم الساري والآن ننشل كنانتنا فجمع قرش عيدياتها فتمرف بازل علما وثباته فقال له سليل رها بأبي أنت فانه ابن عمك ولم يملك شأوه ولم يصر عنه طووك وبلغ الخبر سيداً فحمل ناقته واغترز رحله ونجا إلى الطائف ثم قال علي أن السدل والتلحي يجتمعان معاً (وليلم) أنه حيث لا يكون هناك عامة لا يستحب التحنك كما في (مجمع البرهان) وصرح

(١) أخبار البحار السبعة لا تأتي عن حملها على هذا (منه قدس سره)

ترك الرداء للإمام (متن)

باستحباب العامة للمصلي في (السرائر والدروس والذكرى والبيان والموجز الحاوي وإرشاد الجفري والروض) في أثناء كلامه (وفي البحار عن مكارم الاخلاق عن النبي صلى الله عليه وآله ركنان بهامة أفضل من أربع بنيرة) بنير عامة خ ل (قال الظاهر ان هذه الرواية عامة وبها استدل الشهيد وغيره من ذكر استحبابها في الصلوة ولم أرفق أخبارنا ما يدل على ذلك نعم ورد استحباب الهامة مطلقاً في أخبار كثيرة وحال الصلوة من جهة تلك الأحوال وكذا ورد استحباب كثرة الثياب في الصلوة وهي منها وهي من الزينة فيدخل تحت الآية الكريمة انتهى (قلت) ذكر الاستدلال في حاشيته من جامع الجوامع (جوامع الجامع خ ل) على الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله قال لو أن رجلاً تشمأ صلى بجميع أممي بنير عامة قبل الله صلواتهم جميعاً من كرامته عليه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وترك الرداء للإمام) إجماعاً كما في (الذكرى) ذكره في المسئلة الثانية من الفصل الثالث وقد قلت عبارته هذه أي المشتقة على دعوى الإجماع على كراهة ترك الرداء للإمام في (روض الجنان) (وكشف الغم) وناقشه في أمور أخرى ولم يناقشه في هذا الإجماع وظاهرهما تسليهما وهو المشهور كما في (المدارك) ومذهاب أكثر الأصحاب كما في (البحار) وبه صرح في (المبسوط والنهاية والنافع والشرائع والمعتبر والمنتهى والتعريب والتذكرة والإرشاد واللمعة وإرشاد الجفري والروض والروضة) لكنه ذكر في الأخير أنه يستحب لغير الإمام لكن تركه لغيره ليس مكروهاً بل هو خلاف الأولى (وفي المدارك والكفاية والمفتاح) أن المكروه إنما هو الإمامة بدون الرداء في القميص وحده فثبت ما زاد على ذلك يحتاج إلى دليل وهو الظاهر من (كشف الغم) حيث قال إن خبر سليمان بن خالد إنما يدل على الكراهية مطلقاً إذا أراد السائل السؤال عن أن القميص يجزئ عن الرداء ويجوز أن يريد السؤال عن إمامته إذا لم يكن عليه الاقيص أو لم يلبس فوق القميص شيئاً فلا يفيد مطلقاً (ثم) أنه ذكر خبر علي بن جعفر الصريح في السؤال عن الصلوة في القميص وحده وإن أخاه عليه السلام قال يطرح على ظهره شيئاً (وفي البحار) الذي يظهر لنا من الأخبار أن الرداء إنما يستحب للإمام وغيره إذا كان في ثوب واحد لا يستر منكبيه أولاً يكون صفيقاً وإن ستر منكبيه لكنه في الإمام أكد وإذا لم يجد ثوباً يرتدي به مع كونه في أزار وسراويل فقط يجوز أن يكتفي بالثبّة والسيف والقميص ونحوها ويمكن القول باستحباب الرداء مع الأثواب لكن القميص ورد فيه التأكيد الشديد يكون مختصاً بما ذكرنا وأما ما هو الشائع من جل منديل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع لبس الأثواب المتعددة ففيه شائبة بدعة انتهى ونحوه ما في (المدارك) وفي (السرائر والدروس والبيان والموجز الحاوي والروض والروضة) استحباب الرداء للمصلين مطلقاً غير أنه قال في الأخير إن غير الإمام يستحب له الرداء لكن لا يكره تركه لغيره بل هو خلاف الأولى وهذا من بناء على أن المكروه مانع عليه بخصوصه وليس منه ترك المستحب وهو قوي موافق للاعتبار (وفي جامع المقاصد أن التعليل بليناز الإمام يشعر باختصاص الاستحباب به إن تم (واحتج في الروض) على استحبابه للمصلي مطلقاً بتعلق الحكم على المصلي في عدة أخبار وذكر صحيح زرارة وصحيح ابن سنان وصحيح ابن مسلم (ورد سبطه) بأن الأخيرين مختصان بالعماري وعدم ذكر الرداء في الأولى بل

واستصحاب الحديد ظاهراً (متن)

أقصى ما تدل عليه استحباب ستر المنكبين سواء كان بالرداء أم بغيره والأمر بما قال (وأما الرداء)
ففي (المتبر والمتمتع والمدارك) أنه التوب الذي يجعل على المنكبين وقد سمعت فيما مضى أنهم
استثنوا الكساء من كراهية الثياب السود وأن (الجوهرى والمبسى والشيد الثاني) أن العباءة من
الكساء ولا ريب أن الظاهر أن المراد من الكساء هناك الرداء وكذا في (الروضة) مع زيادة قوله ثم
يرد ما على الأيسر على الأيمن (وفي الصحاح) الرداء الذي يلبس (وفي القاموس) أنه ملحقة وكلابهم
في الرداء قد يخالف ما في (مجمع البحرين) من أنه ما يستر أهل البيت فقط أو التوب الذي على العاتقين وبين
الكفتين فوق الثياب وقال ابن الأثير أنه التوب أو البرد الذي يضعه الإنسان على عاتقه وبين كفتيه
وفوق ثيابه قد تحصل أنه قسيمان ذوا كالم وغيره وإن العباءة منه (وفي مجمع البرهان) الأولى في كيفية
أن يضع وسطه على العاتق ثم يجعل ما على اليسر خلف يمينه فيكون أحد طرفيه على قدام اليمين والأخرى
خلفه لورود الخبر بذلك وبأنى ما في (نهاية الأحكام) من تفسيره (وقال في الروض) وأعلم أنه ليس
في هذه الأخبار وأكثر عبارات الأصحاب بيان كيفية الرداء بل هي مشتركة في أنه يوضع على المنكبين
فيصدق أصل السنة بوضعه كيف اتفق لكن لما روى كراهية سدلته وهو أن لا يرفع أحد طرفيه
على المنكب وأنه فعل اليهود وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام (أنه لا يصلح جمعها على اليسار
ولكن أجمعها على يمينك أو دصها) تبين أن الكيفية المطلوبة من الكراهية هي وضعه على المنكبين ثم يرد
ما على الأيسر على الأيمن وبهذه الهيئة فسره بعض الأصحاب لكن لوضعه على غير هذه الهيئة خصوصاً ما نص
على كراهيته هل يثبت عليه لا يبعد ذلك لصدق معنى الرداء وهو في نفسه عبادة لا يفرجها كراهتها من
أصل الرجحان ويؤيده إطلاق بعض الأخبار وأما أصح من الأخبار المفيدة انتهى هذا (وليلم) أنه يصح في
السرائر والتمتعي والتذكرة والفرس والموجز الحاوي (على كراهية السدل ونقل ذلك في البحار من
(الكتاب وفي البحار) نسبته إلى الأئمة (وفي السرائر) أنه مذهب (المرتضى) وأنه هو أشمال العباءة
(وفي نهاية الأحكام) نسبته إلى القليل قال قيل يكره السدل وهو أن تغطي طرف الرداء من
الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر ولا يضم طرفيه بيده (وفي الغنية) هو أن يلف
بالأزار فلا يرفعه على كفتيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (واستصحاب الحديد ظاهراً) لإجماعاً
كما في (المتبر والتذكرة وجامع المقاصد) وقد نقل عبارة المتبر جماعة ما كتبت عليها (وفي الخلاف)
الإجماع على كراهية التخنم به وهو مذهب الأئمة أكثر كما في (المختطف والمدارك) والمشهور كما في
(البحار) وبذلك صرح في (المبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمتبر والارشاد والتحرير ونهاية
الأحكام والتبصرة والقركي والفرس والبيان والموجز الحاوي وشرحه والروض والمدارك والمقابع)
وقواه في (المتتبي) وفي (المدارك) يمكن القول بانتفاء الكراهية (وفي الفتنة) لا بأس أن يصلي
وهو متقلد بسيف في غمده أو في كفه سكن في فراجه أو غير ذلك من الحديد إذا احتاج إلى إحرازه
ولو صلى وفي أصبه خاتم حديد لم يضره ذلك (وفي التهذيب) أن الحديد متى كان في غلافه
فلا بأس به (وعن المتن) لا فصل في يدك خاتم حديد ولا تجوز الصلوة في شيء من الحديد إلا
إذا كان سلاحاً (وفي النهاية) لا تجوز الصلوة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشعر مثل

وفي التهم والخلخال المصوت للمرأة (متن)

السكين والسيف فإن كان في عهد أو قراب فلا بأس بذلك والمفتاح إذا كان مع الإنسان لغة في شيء ولا يصلي وهو مشهور (وعن المذهب) أن مما لا تصح فيه الصلاة على حال ثوب الإنسان إذا كان عليه سلاح مشهور مثل سيف أو سكين وكذلك إذا كان في كه مفتاح حديد إلا أن يلقه انتهى وليس الكراهية لتجاسة الحديد كما صرح بذلك جماعة بل في (المعتبر) إجماع الطوائف على أنه ليس بغيره وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) ثوب (التمه) بالتجاسة كما في كتب (المحقق والمصنف) والشهيدين والمحقق الثاني والموجز الحاوي وشرحه وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمدارك وجمع البرهان وكشف الغمات والمفاتيح (وفي) النهاية إذا عمل مجبوس ثوباً لمسلم يستحب أن لا يصلي فيه إلا بعد غسله وكذا إذا استأثرت ثوباً من شارب خمر أو مستحل شيء من النجاسات انتهى وترك المستحب مكروه في المقام لأنه منصوص وكذا في ثوب من لا يتوقى الحرمان في ملابسه كما في (نهاية الأحكام والتذكرة والذكرى والبيان والدروس واللمعة وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمسالك وجمع البرهان والروضة وكشف الغمات والمفاتيح) واستحسنه في (الروض) وقد يلوح من (فوائد الشرائع) الميل إليه وفي أكثر هذه الكتب التصريح بعدم التحريم في الموضعين (وفي المبسوط) لا يصلي في ثوب عمله كافر ولا في ثوب أخذه ممن يستحل شيئاً من النجاسات والمسكرات وقد حمله جماعة على الكراهة لكن في (السرائر) أن ما ذكره الشيخ في المبسوط هو الصحيح وما ذكره سيف (النهاية) أورد إيراداً لا اعتداداً وظاهره التحريم كما فهمه المصنف في المختف من عبارة (الكاتب) حيث قال فإن كان استأثره من ذي أو ممن الأغلب على ثوبه النجاسة أعاد خروجه الوقت أول ما يخرج انتهى (قال في المختف) مع أنه قال قبل ذلك واستحب تجنب ثياب المشركين ومن لا يرى غسل النجاسة من ثوبه والتطيف لجسده منها وخاصة مأثرهم وما سفل من أثوابهم التي يلبسونها وما يجلسون عليه من فرشهم ولو صلى فيه أو عليه ثم علم بنجاسته اخترت له في الوقت وغير الوقت وهي في الوقت أوجب منها إذا خرج هذا (وفي المختف) أن القاضي عد من المكروه لبس ثوب المرأة للرجل (وفي المنهى) أن هذا الحكم وهو جواز الصلاة فيما يسله أهل القمة إذا لم تعلم المباشرة بالرطوبة ثابت في حق جميع الكفار وإن كانوا حريين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) الخخال المصوت للمرأة (كما في) المبسوط والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والتذكرة والتمه ونهاية الأحكام والارشاد والبيان وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية وكذا (السرائر) في يدها ورجلها على ما روي في بعض الأخبار وصرح باليد أيضاً في نهاية الأحكام وظاهر (الروض وجمع البرهان والمفاتيح) الكراهة مطلقاً في الصلاة وغيرها كما هو ظاهر الخبر ولعله قد ترك ذكره في المقام في كثير من كتب الأصحاب لكن من نظر إلى صدر الخبر وآخره ظهر له أنه في معرض الصلاة وظاهر (الروض) أن الحكم يمتد إلى الجلل وكل مصوت وقواء في (كشف الغمات) واستشكله في (نهاية الأحكام) وسمعت ما في (السرائر) من أنه مروي (وفي جمع البرهان) أن الحكم شامل للصبي لوروده في الخبر وظل (في المعتبر) وجملة من كتب المصنف (والروض) وغيرها

والصلوة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة (متن)

بأن المرأة تشتغل فلا تلبس على الصلوة وفي أكثر هذه الكتب التصريح بأنها إذا كانت حصة فلا بأس كالخبر (وأما التحريم فلا قتال به كما في (مجمع البرهان) وفي (النهاية) لا تصل المرأة فيها (وعن المذهب) أنها مما لا تصح فيها الصلوة بحال (وعن الأصحاب) الكراهية في خلخال من ذهب لما صوت (قوله) قدس الله تعالى روحه (والصلوة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة) لا خلاف بين الأصحاب ظاهر آفي رجحان الاجتناب عن التماثيل والصورة في الخاتم والثوب كما في البحار (وفي المختلف) نسبة الكراهة الى الأصحاب وقد نسبت الى الأكثر في غير موضع كما يأتي وقد نص على الكراهة في الثوب الذي فيه تماثيل في (الوسيلة) والمعتبر والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية والمفاتيح (وفي البحار) قل الشهرة عليه ونص على الكراهة في الخاتم الذي فيه صورة من دون ذكر تماثيل في (الشرائع) والنافع والمعتب والمنتهى والتحرير ونهاية الأحكام والتذكرة واللمعة والبيان وارشاد الجعفرية والمفاتيح (وفي البحار) أنه المشهور ولمل وصف الثوب بما فيه تماثيل ووصف الخاتم بما فيه صورة بناء على أن التمثال يشمل الحيوان والاشجار والصورة خاصة بالحيوان كما صرح به في (حاشية المبدى وحاشية الارشاد والروض والروضة) وفي (كشف الثمام) ظاهر الفرق قنابر المعنى وقد يكون المراد بالصورة صور الحيوانات خاصة وبالتماثيل الأعم والفرق لورود خاتم فيه نقش حلال ووردة واحتمال ما فيه التماثيل في صحيح ابن بزيع الملم انتهى ويأتي قل كلام أهل الفقه ولمل المراد في المقامين واحد والمغايرة فتنناً كما في الروضة ويشهد له ما يأتي من عبارات الأصحاب هذا (وفي النافع) في قباه فيه تماثيل (وفي المراسم) في ثوب فيه صورة (وفي الدروس والذكرى) في خاتم فيه تماثيل وهو المنقول (عن الجامع) ولم يذكر في (المراسم والوسيلة) الخاتم كما لم يذكر الثوب فيما نقل من (الجامع) وفي (الكفاية) والتماثيل والصورة في الخاتم وألحق بالثوب والخاتم السيف في (الدروس وجامع المقاصد والروض) وقد أطلق الأصحاب القول بالكراهة كما في (المختلف والمساك) أي غير فارقين بين الحيوان وغيره ما عدا ابن ادریس ونسبه في (جامع المقاصد والروض والبحار والمفاتيح) الى الأكثر وبه صرح في (الدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتطبيق الارشاد وارشاد الجعفرية وروض الجنان ومجمع البرهان والمفاتيح) وخصص الكراهية بصور الحيوانات في الخاتم (المعجل) في (السرائر) ولم يتعرض فيها لذكر الثوب على ما وجدته لكن قل عنها غير واحد تخصيص ذلك في الثوب والخاتم وقواه صاحب (البحار وكشف الثمام والاستاذ دام ظله) في حاشية المدارك واستدلوا عليه بما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى وظاهر الجميع أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وبه صرح كبار منهم هذا وقال (الشيخ في البسوط) في موضع منه والثوب اذا كان فيه تماثيل وصورة لا يميز الصلوة فيه وفي موضع آخر منه ولا تصل في ثوب فيه تماثيل ولا في خاتم كذلك وفي موضع آخر منه ولا يصل وفي قبلته أو يمينه أو شأفه صورة أو تماثيل الا أن ينطليا (وقال في النهاية) يصل الانسان في ثوبه فيه تماثيل ولا يميز الصلوة فيه ولا الخاتم الذي فيه صورة وهذا محله مكان المعلى ويأتي الوجه في ذكره هنا وقل التحريم عن ظاهر (المذهب) فيها وعن ظاهر (المنفع) في الخاتم (في بيان) قال في البحار كلام الأكثر أوفق بكلام القنبرين قانهم فسروا الصورة والتمثال بما يعم ويشمل

(الفصل الخامس في المكان وفيه مطالب (الأول) (مقن)

غير الحيوان أيضاً لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار التخصيص (في بعض الروايات) الواردة في خصوص المقام مثال طير أو غير ذلك (وفي بعضها) صورة انسان (وفي بعضها) مثال جسد (ثم أنه) بعد ذلك ساق أخباراً تدل على إطلاق المثال والصورة على ذى الروح (ثم قال) وقد وردت أخبار كثيرة تتضمن جواز حمل صورة غير ذى الروح (وفي) أن جواز الحمل لا يبنى الكراهة وله لذلك قال لا يخلو من تأييد ثم نقل عن المطرزي اختصاص التمثال بصورة أولي الأرواح وأنه قال وأما تأثيل شجر فجاز إن صح (وقال في كشف الغمام) لو عمت الكراهة كرهت الثياب ذوات الأعلام لشبه الأعلام بالاعتشاب والقصبات ونحوها والثياب المحشوة لشبه طراقتها المحيطة بها بل الثياب قاطبة لشبه خيوطها بالأعتشاب ونحوها (قلت) في هذا (نظر) ظاهر (وقال) ولأن الأخبار ناطقة ببنى الكراهية من البسط وفيها إذا قطعت رؤس الهائل أضررت أو كانت لما عين واحدة (قلت) في دلالة هذه على مطلوبه (تأمل) إن لم نقل إن المناط متعمد البسط ونحوها مما يفرش أو يشتد إليه ليست مما يصل فيه ومرسل ابن أبي عمير ظاهر وأصرح في أن البساط غير ملبوس وغير الخاص الوارد في قطع الرؤس وورد في البيت لا في الثوب كما أن خبر قرب الاسناد وارد في المسجد وهذه هي الأخبار التي أشار إليها نعم هذا يصح رداً على ما ذهب إليه الشيخ في الموضع الثالث من المبسوط كما سمعت ثم قال وتفسير قوله تعالى (يسلمون) له ما يشاء من محارب وعتايل) بتأثيل الشجر ونحوه وسأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام عن تأثيل الشجر والشمس والقمع فقال عليه السلام لا بأس ما لم يكن شيء من الحيوان (قلت) هذان لم يتضمنا ذكر الصلوة سلفنا ولكن الكراهة في الحيوان أشد ثم قال وروي أن خاتم أبي الحسن عليه السلام كان عليه (حسي الله) وقرنه هلال وأسفله وردة (قلت) ولما عبر الأكثر بالصورة في الختام دون التمثال وقد عرف ما ذكره جماعة من أن المراد بالصورة ما كان مثلاً للحيوان ثم أن الخبر وإن كان صحيحاً لا يقرى على تخصيص تلك الأخبار المطلقة وفيها الصحيح المتضدة بالشبهة المعلومه والمنقولة مضاعفاً إلى ما في المختلف والمسالك من ظهور دعوى الاجماع وقد نقل ذلك عن المختلف جماعة كالكركي والشهيد الثاني في الروض (وسجله) حيث قالوا أسنده في المختلف إلى الاصحاب ساكتين عليه وظاهرهم تقيه بالقبول بل هو معلوم والخالف شخص واحد معلوم وأقصى ما فيها استدوا إليه على الاختصاص من الاخبار إشاراً كافي الذكرى (قال) وأكثر الأخبار تشرعاً بذهب إليه ابن إدريس انتهى (فتأمل) والمستفاد من الأخبار الصحيحة وأقوال الاصحاب عدم حرمة إبقاء الصورة كما في مجمع البرهان

﴿الفصل الخامس في المكان﴾

(المكان) في عرف الفقهاء لفظ مشترك بين مبيين (أحدها) باعتبار ابعاده (والآخر) باعتبار طهارته كما نص على ذلك في (الابيضاح) وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية وجمع البرهان والدارك) ونسب الاشتراك في الروض إلى (الفخر) وجماعة من المحققين ثم رجح فيه الحقيقة والحجاز واستظهر ذلك في (المقاصد العلية) وفي كلامه في الكتابين نوع اضطراب كما تفصح عن ذلك عبارة للمقاصد العلية ولعل ذلك لعدم وقوفه على حقيقة اصطلاحهم كما يأتي بيانه واختلفوا في تعريفه باعتبار المعنى الأول (ففي)

(١) أنه في عرف الفقهاء باعتبار هذا المعنى ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائل وما يلاقي بدنه وثيابه وما يتخلل بين مواضع الملائقة من موضع الصلوة كما يلاقي مساجده ويحاذي بطنه وصدرة (وأورد عليه) في (جامع المقاصد والفتوى وإرشاد الجعفرية والروض والمدارك) بأنه يقتضي بطلان صلوة ملاصق الحائض المنصوب وكذا واضع الثوب المنصوب الذي هو أنه بين الركبتين والجنبه (قالوا) والحكم في ذلك غير واضح والقائل به غير معلوم وعرف في هذه (الكتب الخمسة والروضة والمقاصد العلية) بأنه الفراغ الذي يشغله بدن المصلي أو يستقر عليه ولو بوسائل (قال في جامع المقاصد) ولا يشكل في عكس كل منها السقف لو كان منصوباً وكذا الحيمة ونحوها من حيث أنه على التريين لا تبطل صلوة المصلي تحت السقف والحيمة المنصوبين مع أن المصلي متصرف بكل منها ومتنفع به فإن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به والانتفاع فيه بحسب ما أعدل له لأن ذلك لا يدمكنا بوجه من الوجوه لكن هل تبطل بهذا القدر من التصرف لأجل لأحد من الأصحاب المتبرين نصرياً في ذلك بصحة ولا فساد والتوقف موضع السلامة إلى أن يتضح الحال (قلت) معناه إنها لا تبطل من حيث المكان لكن هل تبطل من حيث استزاد ذلك التصرف في مال الغير أم لا وقد صرح الصلحة من المتبرين المتقدمين عليه (الشهد في البيان) حيث قال أو كان السقف والجدار منصوباً صحت الصلوة وس المتأخرين عنه (الشهد الثاني في الروض والعلامة الجنبى في البحار) والأصح عدم الصحة كما مر تحقيقه في المستصحب التبر الآخر وكل من قال بالطلان هناك يلزمه القول به هنا وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ويظهر من (كشف الالتباس) الميل إلى ما في البيان حيث قال بعد قتل جوارته وأهل البحرين يقولون بطلان الصلوة مع غصب الجدار ويقولون إن المكان ما أحاط بك والجدران محيطة وإن كان جدران سور البلد وهو خطأ فاحش انتهى (وأما) باعتبار المعنى الثاني فقد عرفه في (المدارك) تبعاً (للإيضاح) بأنه ما يلاقي بدنه وثوبه ولقد أجاد حيث تنبه إلى أن هذا التعريف اصطلاح باعتبار خصوصية الطهارة لأنه تعريف مطلقاً مستنبط من اشتراط طهارة المكان كإفهامه جده في (الروض والمقاصد العلية) وذلك لأنه قال في الكتاتين المكان هو الفراغ الذي يشغله المصلي إلى آخر ما مر ثم قال وقد يطلق شرعاً على ما يلاقي بدنه وثوبه كما يقتضيه قولهم يشترط طهارة المكان قال في المقاصد العلية والظاهر أن إطلاق المكان على هذا المعنى مجاز لئلا يلزم منه بطلان صلوة ملاصق الحائض والثوب المنصوب وغيرهما ولو بحال من الأحوال بحيث لا يستلزم بالتصرف فيه انتهى (وأنت خير) بأنه لو وقف على ما في الإيضاح وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية من أن هذا اصطلاح باعتبار خصوصية طهارته مع قطع النظر عن لإباحته وعدمها لما قل إنه يلزم منه بطلان صلوة ملاصق الحائض إلى آخره (قال في الإيضاح) في مقام آخر إن الفقهاء في تعريفه هذا الاعتبار أي اعتبار الطهارة عبارات (الاولى) تفسير السيد أنه مسقط كل البدن (الثاني) أنه بما جاس بدنه أو ثوبه من موضع الصلوة ويلوح هذا من كلام الشيخ (الثالث) أنه مساقط أعضاء السجود ويلوح من كلام أبي الصلاح ونسبه إلى المصنف فيما سيأتي حيث قال ولا يشترط طهارة مساقط

(١) تعريف الإيضاح يتناسب تعريف المكان على بعض مصطلحات الحكماء كما فسروه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي (منه قدس سره)

كل مكان مملوك أو في حكمه (متن)

بعض باقي الأعضاء (الرابع) أن الصلوة تستل على حركات وسكنات وأوضاع ولا بد في الجميع من الكون (فالمكان) هو ما تقع فيه هذه الأركان (قل) وهو مذهب (الجبائين) والمصنف في بعض أقواله (وقال في جامع المقاصد) هذا التفسير الأخير لا يناسب هذا البحث لأنه لو كان في الهواء نجاسة جافة لم ينف عنها تماس بدن المصلي يلزم مطلق الصلوة بها على القول باشتراط طهارة المكان ولا نعلم قالوا بذلك (وفي كشف الالتباس) نقل عن الإيضاح في تفسيره ثلثة أقوال (الأول) واكث (والرابع) وترك الثاني (وفي حواشي الشهيد) أن المكان عند الفقهاء مختلف فيه على أقوال (قد قيل) إنه ما يلاقيه بدنه وثيابه من الموضع الذي هو فيه (وقيل) هو عبارة عن موقفه ومقعده للشهد أو جلسة الاستراحة وموضع مساجده أنسية (وقيل) هو منسوب إليه أكونه مكان صلوته فيدخل ما يحاذي صدره ويبلغ في السجود قل وتظهر النائدة لو حلف أنه لا يصلي إلا في مكان طاهر أو عند من يقول باشتراط طهارة المكان (قلت) ما ذكره من الأقوال ليس خارجاً عما في الإيضاح بالاعتبارين (وقل في الإيضاح) في بيان وجه العائدة أن نجاسة غير المكان إذا لم تمتد إلى ثوب المصلي وبدنه فبالإضافة في الصلاة لا تبطل أما نجاسة موضع السجود إذا لاقى المجرى من الجنبية وحده في الصلوة فإنها تبطل عندنا وأما عند من يشترط طهارة المكان فعناسة جزء من المكان مع ملاقاته جزء من البدن أو الثوب مبطله وإن لم تمتد ولهذا الفرق احتاج (الفتية) إلى مفهوم اسم المكان انتهى ونظام الكلام سيأتي عن قريب إن شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ كل مكان مملوك أو في حكمه ﴾ أجمع العلماء كافة على حوار الصلوة في الأماكن كلها إذا كانت مملوكة أو مأذوناً فيها كافياً (المدارك) وفي (الذكرة) لا خلاف فيه من العلماء (وفي الذكرة) لا خلاف فيه وظاهر (الغنية) الإجماع عليه (وفي البحار) الأخبار بذلك موثقة مع الإجماع بالادلة ويدخل تحت قوله في حكمه الموت المباح والمأذون فيه صريحاً وقوي أو بشاهد الحال أو وقف عام لكنهم اختلفوا في شاهد الحال (فظاهر جماعة) أنه يكفي فيه حصول الظن برضا المالك حيث فسروه بما إذا كان هناك أمانة تشهد بأن المالك لا يكره (الشرائع) وغيرهما وظاهر كتبهم كافي (الكفاية) على كلام من ظاهره لا كفاية بالظن على إرادة الاطمئنان وقال إن جماعة صرحوا بالعلم ثم فرق هو بين البيوت نحوها والصعاري نحوها وقال إن الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع أنه ربما كان المالك صغيراً أو مجنوناً أو مسقيماً أو من أهل السنة أو الذمة (وفي البحار والكفاية) جواز الصلوة في كل موضع لم يتضرر المالك بالكون فيه وجرت العادة بعدم المضايقة في أمثاله وإن فرضا عدم العلم برضا المالك (قال في البحار) واعتبار العلم يفتي دئمة هذا الحكم أقل ما يتحقق ذلك في مادة واعتبار الظن أوفق بمومات الأخبار وظاهره كما هو ظاهر الاستاذ في حاشية المدارك الإجماع على جواز الصلوة في الصعاري والبساتين إذا لم يتضرر المالك بها ولم تكن أمانة تشهد بعدم الرضا حيث نفي الخلاف في ذلك واستظهر في الكفاية

خال عن نجاسة متدبة تصح الصلوة فيه (متن)

أيضاً بقي الخلاف (وقال في الذكرى) ولو علم أنها لمولى عليه فالظاهر الجواز لإطلاق الأصحاب وعدم تخيل ضرر لاحق به فهو كالاستئصال بمخاطه ولو فرض ضرر امتنع منه ومن غيره ووجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال والمالك هنا ليس أهلاً للأذن إلا أن يقال إن الولي أذن لها والطفل لا بد له من ولي انتهى (وفي الروض) لا يقدح في الجواز كون الصحراء لمولى عليه لشهادة الحال ولو من الولي إذ لا بد من وجود ولي ولو أنه الامام عليه السلام ونحوه (في المقاصد العلية) ومثله قال سبطه في (المدارك) وعلة أن المفروض عدم تخيل الضرر بذلك التصرف عاجلاً أو أجلاً بحيث يسوغ للولي الأذن فيه متى ثبت جواز الأذن من الولي وحسب الاكتفاء بما عاين القرائن اليقين برضاه كما لو كان المال للمالك (وقال في حاشية المدارك) لا يخفى فساد هذا التعليل إذ عدم الضرر في التصرف كيف يكون منتزاعاً لصحته وكيف يسوغ للولي الأذن من المذكورة نعم يجوز الصلوة ونحوها في الصحاري من دون مراعاة إذن كما أفتى به الفقهاء وإن عله بعضهم بأخذ القهري (وفيه تأمل) انتهى (مجمع البرهان) الأذن في أمثال ذلك حاصل لحصول النفع بدون الضرر فلا يحتاج إلى كون المالك الآن بحيث يجوز إذنه ولو أنه الحاكم مع أنه لا يجوز له التصرف الاعم المصلحة فالحكم فيه مبني على التوسعة بل أن لا أستبعد ذلك كله في المكان المنصوب بل يحتمل جوازه للغالب انتهى (قلت) الظاهر إن هذا منه اختيار لمذهب المرتضى كما يأتي إن شاء الله تعالى (وفي البحار) العدة عندي في الاستدلال عموم الأخبار ولم يخرج هذا منها بدليل انتهى (هذا) ولم أجد أحداً عن علاننا تعرض لحال مساجد الدامة من أنه هل يشترط في الصلوة فيها إذن السنة تبعاً لفرض الواقف وعلا بالقرينة أم لا والظاهر من الأخبار الكثيرة جواز ذلك والحث عليه وعلى ذلك أستمريت طريقة الشيعة وقد أجمع الأصحاب على جواز الصلوة في البيع والكسائس وما وجدت أحداً تعرض لاستطرادهم (ثم قل في الذكرى والروضة والروض) وفي استطراد إذن أهل الذمة إحتمال تبعاً لفرض الواقف وعلاً بالقرينة وإطلاق الأخبار بالصلوة فيها انتهى (وفي المدارك) إطلاق النص لكلام الأصحاب يقتضي الجواز ثم قل عن الذكرى ما ذكرنا ثم رده بإطلاق النص مع عدم ثبوت جريان ملكهم عليها وإصالة عدم احترامها مع أنه لو ثبت مراعاة غرض الواقف أوجب المنع مطلقاً إلا أن يعلم إباحة ذلك برأي الناظر فينتج اعتبار إذنه وقد تكلف (الاستاذ الشريف) أدام الله حراسته في حلقة درسه الميمون تطبيق الجواز على القواعد بأمر استنبطها ولما في مباحث المساجد نظفر بكلام للأصحاب في ذلك (وقال في البحار) إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين إذن أهل القمة وعدمه واحتل الأذن في (الذكرى) والظاهر عدمه لإطلاق النصوص ويؤيده الأذن في تقضها مسجداً بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلوة المسلمين فيها كان شرطهم قاسداً بطلاً وكذا الكلام في مساجد الخلفاء وصلوة الشيعة فيها (قوله) قدس الله تعالى روحه (خال عن نجاسة متدبة تصح الصلوة فيه) ظاهره أنه لو كان هناك نجاسة متدبة لا تصح الصلوة وإن كانت النجاسة معفوفاً عنها فيها وقد قل في (الإيضاح) على هذا الحكم بمسح حكاية الاجماع عن (والده) وإطلاق اجماع (المتعني) يناسب ذلك لأنه نقل فيه الاجماع على أن لا يكون هالك نجاسة متدبة لكن قد ينظر من كلامه في الاستدلال خلاف ما يدل عليه

ظاهر إطلاق هذا الاجماع وهذا الحكم ظاهر (المبسوط والخلاف والوسيلة والمراسم والفنية والسرائر والشرائع والنافع والدروس واللمعة والألفية والموجز الخاوي وشرحه) وغيرهما مما اشترط فيه أن لا يكون المكان نجساً أو فيه نجاسة أو اشترط فيه طهارته (وفي التذكرة ونهاية الاحكام) مانسه فيهما يشترط طهارة المكان من النجاسات المتعدية ما لم ينف عنها إجماعاً وظاهره أن النجاسة إذا كان معفوفاً عنها تصح الصلاة فيه وإن تعدت إلى المصلي كما هو خيرة (الذكرى والبيان والجعفرية والفريفة وإرتداد الجعفرية وحاشية المسي والروضة والروض والمسالك والمقاصد العلية وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحا وكشف القاتم) بل قد تؤخذ عبارة (جمع البرهان) بالاجماع على ذلك وجماعة من هؤلاء قالوا إن الاجماع المقول حكايته في الايضاح ممنوع وكثير منهم لو وكذا الشأن إذا تعدت إلى ما يعني عنه ولم يبرح شيء من القولين (في جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفيهم من العبارة أنه لو كان هناك نجاسة غير متعدية تصح صلواته إذا كان موضع التقدير المتبر من الجبة في السجود طاهراً (قلت) أما طهارة موضع السجود فهو اجماع كل من يحفظ عنه العلم كما في (التذكرة) ونقل عليه الاجماع في الفنية والمعتبر والمختلف والمتنعي والذكرى والتقيج وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية وجمع البرهان وسرح الشيخ نعيم الدين) ذكروا ذلك في المقام وفي بحث يسجد عليه مضافاً إلى الاجامعات السالفة في مبحث الطهارة وإلى ما يأتي في بحث ما يسجد عليه (وفي الكفاية) أنه أشهر وأقرب (وفي المفاتيح) في هذا الاجماع (نظر) لأنه بافتراده لا يمتد عليه (وفي البحار) بعد أن حكى الاجماع على ذلك من (ابن زهره والمحقق والمصنف والشهيد) وغيرهم قال يظهر من بعض الأخبار عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة مع أن (المحقق) قل عن (الراوندي وصاحب الوسيلة) أن الشمس لا تطهر البوارى ويجوز السجود عليها واستجوده فلعلم الاجماع فيما سوى هذا الموضع فإن تلت الاجماع فهو الحاجة والا أمكن المماقنة في الحكم انتهى ونحوه قال في المدارك (قلت) قد مر الكلام في ذلك مستوفى وأن المحقق متردد وأن ليس في الوسيلة ما نقل عنها وأن كلام الراوندي قابل لتأويل بل قيل أنه قائل بالطهارة المذكورة يأتي في بحث ما يسجد عليه استيفاء الكلام في اطراف المسألة (وأما الحكم الأخير) وهو أنه لو كانت النجاسة غير متعدية تصح الصلاة وأن لاقت التوب والبدن فهو المشهور كما في (المختلف) ومفصل التلخيص وروض الجنان وجمع البرهان والبحار) ومذهب الشيخين وأكثر الأصحاب كما في (الايضاح) ومذهب الأكثر كما في (التذكرة وجامع المقاصد والبرية والمدارك وكشف القاتم والمتنعي) في بحث ما يسجد عليه وكذا نسب إلى الأكثر في (جامع المقاصد وكشف القاتم) في البحث المذكور (وفي الكفاية) أنه أشهر (وعن السيد) اشتراط طهارة جميع المصلي (وعن الحلبي) اشتراط طهارة مساقط الأعضاء السبعة (قال في الايضاح) فالصدر والبطن والفرج بين الأعضاء في حالة السجود على قول المرتضى والجبائين وعلى تفسير أبي الصلاح ليست من المكان فلي الأول إن لاقى أبطل وعلى الثاني لا يبطل (قلت) وقد سمت تفسيرهما للمكان (وفي الذكرى) أن الظاهر على قول المرتضى أنه لا يترط طهارة كل ما تحته فلو كان المكان نجساً ففرض عليه طاهر صحت الصلاة وأن لا قرب على قوله إن مكان المصلي ما لا سقى أعضاءه وتبايه وأنه لو سقط طرف ثوبه أو عمامته على نجاسة أمكن على قوله بطلان الصلاة اعتداداً بأن ذلك مكان المصلي (الصلاة غل) وأنه لو كان على المكان ما يعني عنه ككون الدرهم وما لا يمدى فلا قرب المعفو عنه ويمكن الطلآن

ولو صلى في المنصوب علماً بالنصب إختياراً بطلت صلوته (متن)

لعدم ثبوت الفوته وسأقضى ان شاء الله تعالى في المقصد الرابع في التراجع تمام السلام في حكم الجبل بنحاسة سموط موضع السجود (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو صلى في المنصوب علماً بالنصب إختياراً بطلت صلوته) عند علمائنا أجمع كافي (نهاية الاحكام والامامية) على ما نقل عنها وعند علمائنا كافي (المتعنى والتذكرة والمدارك) وعند الأصحاب كما في القمى وعندنا كما (الفروس والبيان وجامع المقاصد) وعند الشيعة كافي (الفرية) وقد ظهر دعوى الاجماع من (الخلاف) وفي (النية) يدل عليه ما دل على عدم جواز التوضي بالمنصوب واستدل هناك بالاجماع (وفي المتبر) أنه مذهب الثلاثة وأتباعهم (وفي الكفاية والمفاتيح) أنه المشهور (وفي المفاتيح كالحل المتين والبحار) أنه لم يهجم عليه دليل قطعتن (تسكن خل) اليه النفوس وقد ذكر الفضل بن شاذان في جواب من قاس من العامة صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج المدة من بيت زوجها (ما هذا لفظه) وإنما قيس الخروج والخراج كرجل دخل دار قوم بنير إذهم فصل في ما هو خاص بدخوله الدار وصلوته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه منهي عن ذلك صلى أول يصل وكذلك لو أن رجلاً غصب رجلاً ثوباً قلبه بنير إذهم فصل في لكانت صلوته جائزة وكان عاصياً في لبسه ذلك التوب لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه منهي عن ذلك صلى أول يصل وذكر أشياء من هذا القبيل (الى أن قال) وكل ما كان واجباً قبل الفرض وبعدة فليس ذلك من شرائط الفرض لأن ذلك أت على حده والفرض جائز معه وكل ما لم يجب إلا مع الفرض ومن أجل الفرض فإن ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض إلا بذلك ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ويريدون أن يلبسوا الحق بالباطل الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قال في البحار) يظهر من ذلك أن القول بالصحة كان مشهوراً بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار وكلام الفضل يرجع الى ما ذكره محققوا أصحابنا من أن التكليف الإجمالي إنما تعلق بطبيعة الصلوة كالتكليف التحريمي فانه إنما تعلق بطبيعة المصعب الى آخره (قلت) قد أبان الاستاذ أيده الله تعالى في جملة من كتبه الفروعية والأصولية شناعة هذا القول وأظهر فسادهم وتبطل أقوال أصحابنا بحسب العلاقة في الأصول والفروع فلم نجد أحداً احتل الجواز في المقام أو قواه بهذا الفضل بن شاذان سوى (فاضل البهائي) فانه أول من فتح باب الشك فيما نحن فيه وأورد عليه شكوكاً وتبعه على ذلك تلميذه (الكاتاني) والعلامة المجلسي والفاضل التوحي (وغيرهم) فأخذوا يشكرون في المقام وقد قلنا ما عثرنا عليه مما أوردوه وتكلمنا عليه بما وصل اليه فهمنا (سلمنا) صحة ما ذكره وما كان ليكون لكننا نقول كما قال المقدس الأردبيلي إن المفهوم المعروف من مثل هذين (١) أي الخطأين عدم الرضا بالصلوة وعدم قبولها في ذلك المكان لأنه لم يأت بالأمورية على حسب متعارف الناس وهذا هو المتبر في خطاب الشرع لا الامور الدقيقة التي لا يدركها إلا الحقائق مع أعمال الحقائق الثام والفكر العميق وهذا الحكم كان مما لا ريب فيه قبل حدوث هذا التحقيق وهذا واحتل صاحب (كشف الغمام) أن كلام الفضل بن شاذان وارد على سبيل الإلزام وكان له لم يلاحظ الى آخره لكن يؤيد ذلك عدم قتل متقدمي أصحابنا خلافة في المقام (وعن السيد وأبي الفتح الكركجي) وجد بالصحة

وإن جهل الحكم (١٠٦)

في الصحاري المقصورة استصحاباً لما كانت الحال تشهد به من الآذن (قال في كشف القاتم) وهو ليس خلافاً فيها ذكرناه (قلت) وقد يظهر من (الذكرى) الميل إليه وقد نفى عنه البعد صاحباً (البحار والكفاية) ونس على رده في (السرائر) والهرس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وكشف الالتباس والمقاصد العلية والروض) وغيرها ونقل عن (المحقق) صحة التامة لأن الكون ليس جزءاً منها ولا شرطاً فيها وقطع (المصنف في التذكرة والنهاية والشهيدان) وغيرهم بأنه لا فرق في ذلك بين الغرائض والتواغل وحل كلام المحقق على أن التامة تصح كذلك إن قلنا ما تيممنا للركوع والسجود فيجوز قلنا في ضمن الخروج المأمور به إلا إن قام وركع وسجد فإن هذه الأفعال وإن لم تتبين عليه فيها لكنها أحد أفراد الواجب فيها (وفي المستير والمنشئ) وظاهر (المدارك والجلل الثمين) صحة الوضوء في المكان المنصوب وحكم بطلانه (في نهاية الأحكام والذكرى والدروس والموجز الحاوي) وكشفه والروض والمقاصد العلية وجمع البرهان) وغيرها في المقام وقد تقدم الكلام فيه في محله (واحتج المجهزون) أن الكون ليس جزءاً من الطهارة ولا شرطاً فيها (وفي) أن المسح هو أمرار الماسح على المسوح وهو عين الحركة فلو كان جزءاً منه ولقدمة إذا انحصرت في الحرام فالتكليف بذاتها إن كان باقياً لزم التكليف بالحال وإن لم يكن باقياً لزم أن لا تكون المقدمة واجبة مطلقاً لأن وجوبها من جهة وجوبها بطل ما في المدارك (على أنا نقول) إن مطلق التصرف في المنصوب حرام قطعاً والطهارة فيه تصرف فكيف يتأمل في حرمة (وفي نهاية الأحكام والدروس والموجز الحاوي) تبطل القراءة المنذورة والزكوة دون الصوم والدين (وفي الروض والمقاصد العلية) يبطل الخمس والزكوة والكفارة وقراءة القرآن المنذورة وتردد فيها في الصوم وقطع بجزء قضاء الدين (وفي جمع البرهان) لا يبطل شيء من ذلك (ومن فروع البسوط) أنه إذا ضل في مكان منصوب مع الاختيار لم تجز الصلوة فيه ولا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلوة لأنه إذا كان الأصل مفسوفاً لم تجز الصلوة وقد فهم (المصنف) في كتبه من هذه العبارة أن المراد إذا نال الغاصب ورجعه (صاحب المدارك والبحار وكشف القاتم) واستبعده الشهيد في (الذكرى والبيان) لأنه لا يذهب الوهم إلى إحاطة (ووجه في البحار) بإمكان كون الاشتراط منبياً على العرف وأن الغالب أنه لا يتمكن الغير من الصلوة فيه إلا إذا نال الغاصب وفهم من العبارة المذكورة المحقق إذا نال المالك وقال الوجه الجواز لمن أذن له المالك ولو أذن للغاصب (ووجه الشهيد) بأن المالك لا يمكن شتمكنا من التصرف فيه لم تعد إذنه الإباحة كما لو باعه فإنه باطل لا يبيح للمتبري التصرف فيه واحتمل أن يريد أذن المستند إلى تاهد الحال (١) لأن طرأ أن التصب يمنع من استصحابه كما صرح به ابن ادريس قال ويكون فيه التبيح على منعه المرتضى رحمه الله تعالى وتعليل الشيخ مشعر بهذا انتهى (ورد في المدارك والبحار) محله على البيع بأنه قياس على أن الحكم غير ثابت في الأصل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وإن جهل الحكم) أي التحريم تأتماً تبطل عندما كما في (المتعنى) وقد قلع الأصحاب أن جاهل الحكم غير معذور كما في المدارك وقوى فيه ما قرأه شيخه من إلحاقه بجاهل التصب وقد تقدم لها مثل ذلك

(١) مثله ما إذا ضل في دار صديقه أو قريبه بعد غضبه (منه قدس سره)

ولو جهل النصب صحت صلوته وفي الناسي إشكال ولو أمره المالك الاذن بالخروج تشاغل به فان ضاق الوقت خرج مصلياً ولو صلى من غير خروج لم يصح وكذا النصب ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمل الانعام والقطع والخروج مصلياً (مقن)

وبيان ما يرد عليها ولا فرق في ذلك بين جاهل الحكم الوضعي كالإعلان أو الشرعي كالتحريم كما نص عليه جماعة من الأصحاب وقد تقدم تفصيل أقوالهم في جاهل الحكم في مبحث لباس المصلي ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو جهل النصب صحت صلوته﴾ إجماعاً كما في (المتنهي والمدارك) وبه صرح (الحققان والشهيدان) وغيرهم كما نصوا على صحة صلاة المحبوس ومن ضاق عليه الوقت (وفي حاشية الإرشاد) إذا كان الحبس باطل أو لحق هو عاجز عن أدائه إلا لم يكن عذراً (قلت) وهذا مأخوذ في كلام من أطلق ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وفي الناسي إشكال﴾ كما في (التذكرة ونهاية الأحكام) وفي (الايضاح والله كرى وجامع المقاصد) أنه كما هي التوب المنصوب وقد سمعت اختلافهم هناك ونقل أقوالهم بنائها لكن نص في (الشرائع) هنا على الصحة ولم نقل هناك عنها شيئاً لأنه لم يتعرض له فيها (وفي كشف القم) قوى الصحة هنا وهناك أحسن التفصيل (وفي جامع المقاصد) أن المصنف عدل عن الجزم بالإعلان هناك إلى التردد هنا (وفي كشف القم) لم يقو بالإعلان هنا كقولهم ثم لأنه نزل الناسي ثم منزلة العاري ناسياً وهنا لا ينزل منزلة الناسي لكن ويمكن أن ينزل منزلة الناسي لقيامه بالركوع والحدود لأن هذه الأفعال إنما فعلت فيما لا يريد التراجع فيها فيه وإن كان فيه أن التراجع إنما أنكر فيها في معلوم المصيبة انتهى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو أمره المالك الاذن بالخروج تشاغل به﴾ ولا يكون عاصياً ولا غاصباً وكذا الغاصب إذا تشاغل بالخروج فانه وإن أتم بابتداء النكوص وأستدامت لا يكون عاصياً بخروجه عندما كما في المتنهي وأطبق القلاء كافة على نخطئة أبي هاشم حيث قال إن الخروج أيضاً تصرف في المنصوب فيكون مصيبة كما في التحرير ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿فان ضاق الوقت خرج مصلياً الخ﴾ كما في (المبسوط والشرائع والمعتبر وكتب المصنف والبيان والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والموجز الحاوي وشرحها والروض والمدارك) وغيرها (وفي التحرير والبيان) يستقبل ما يمكن وعليه يحمل قوله في (المنهي لا اعتبار بالقبلة) (وفي نهاية الأحكام) إن تمكن من القهقري وجب (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية) بحيث لا يتشاغل في الخروج عن المعتاد وصرح في كثير من هذه أن صلوته حينئذ بالايحاط ومن لم يصرح (كالشيخ) في المبسوط وجماعة فهو مراد لهم قطعاً (وعن ابن سعيد) أنه سب صحة هذه الصلاة إلى القيل ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وكذا الغاصب﴾ كما في (الشرائع والتذكرة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف اللباس والمدارك) وفي الأخير أنه يسلك أقرب الطرق وظاهر (التحرير والتمهي) الإجماع على صحة صلوته إذا صلى كذلك (قال في المتنهي) وعلى قول أبي هاشم لا يجوز له الصلاة وهو آخذ في الخروج سواءً قضى الوقت أم لا وهذا القول عندنا باطل انتهى وقد سمعت ما في التحرير من إبطال الصلاة على نخطئة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمل الانعام والقطع والخروج مصلياً﴾ أما الاحتمال الأول قد قواه الشهيد في الذكرى والبيان والاستاذ آدام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) تمسكاً بالاستصحاب وأن الصلاة على ما انتحلت والمانع الشرعي كالعتي مع أن المالك إن علم تلبسه بها فهو

أمر بالترك فلا ينفذ أمره لأن المفروض أن المالك أذن له بقدر الصلوة ويعلم أنه يجب عليه إتمامها ويحرم عليه قطعها على أنه لله في هذا القدر يدخل في أمر لا يمكنه قطعه إذ في بعض الصور يجب عدم القطع قطعاً كما لو كان مشغولاً بما لا يمكنه قطعه فانه ربما يقتله أو يضره ضرراً عظيماً وقرب (المصنف) في (النهاية) عدم الاتمام وبطلان الصلوة وتبسه على ذلك جماعة (كلحقق الثاني والشهيد الثاني والمولى الأريديلي وتليذه السيد المقدس) وغيرهم متمسكين بتوجه النبي الثاني للصحة وإبقاء حق العباد على التصديق وأن الناس مسيطرون على أموالهم فلم يفعل منكراً لأنه مع عدم أذنه يكون القطع واجباً لحرماً (وفيه) أنا قد تمنع تناول الحي لهذه الصورة وقد أسقط حقه باذنه مع علمه بتلبسه بها وبقدر الصلوة كما هو المفروض فلا ينفذ أمره لأن كان أمراً منكراً . فليتأمل . (وأما الاحتمال الثاني) وهو القطع فهو خيرة (الايضاح وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والفريفة وإرشاد الجعفرية والروض والمسالك وجمع البرهان والمدارك) وهذا القدر اتفقت عليه هذه الكتب وإن اختلفت في غيرها وصرحوا بأنه مع الضيق يخرج مصلياً لكنه قال في (الايضاح) والتحقيق أن الرجوع بعد الشروع لا يرفع حكم الأذن في إباحة الكون وإلا لزم تكليف ما لا يطاق ولهذا احتمل الاتمام خارجاً وأما الاشتكال في رفعه حكم الإباحة في الاستقرار فإن قلنا به لم يحتمل ، الأول وسي أحد الآخرين والا تبين الأول انتهى (واحتموا) عليه بتقديم حق الأدي والاذن في البت ليس أذناً في الصلوة ولا بد من خلو العبادة من مفسدة والتصرف في ملك الغير بغير إذنه مفسدة (فتأمل) فيه (وأما الاحتمال الثالث) فهو خيرة (الارشاد) وقد نسبته في (الروض) الى جماعة ولم نظفر بواحد منهم نعم ضعفه جماعة (كالشهيد) ومن تأخر عنه لأن فيه تغيير هيئة الصلوة من غير ضرورة للانساع وحرمة القطع قد انقطعت كما تنقطع بالحدث أو انكشف الفساد لانكشف أنه غير متمكن من اتمامها على أمر به (وحجة الارشاد) الجمع بين الحقيين والظاهر اتفاقهم على أنه اذا ضاق الوقت خرج مصلياً كما صرح بذلك جماعة هذا (وليلىم) أن في الايضاح أن محل البحث إنما هو فيما اذا أذن له في الاستقرار بقدر زمان الصلوة والام يحتمل الاتمام مستتراً ولا خارجاً وهو صريح (المدارك وحاشية الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته ونظيره غيرها (وفي جامع المقاصد) أن ما في (الايضاح) لا تنقل عليه العبارة ولا يرشد اليه الدليل والملازمة فيما أدعاه غير ظاهرة والظاهر من العبارة أنه اذا أذن له المالك بحيث ساغ له الدخول في الصلوة ثم بعد التلبس بها والدخول فيها أمره بالخروج فانه يأتي ما ذكره المصنف من الاحتمالات انتهى (قلت) ما استظهره المحقق الثاني هو نقدي صرح به الشهيد الثاني في الروض حيث قال أن الأذن في الاستقرار لا يدل على اكال الصلوة باحدى الدلالات الثلاث وهو الذي فهمه صاحب المدارك من المسالك حيث حكم فيه بالاستمرار إن كان الأذن صريحاً والا فالقطع مع السمة فضعفه بأن المفروض وقوع الأذن في الاستقرار بقدر الصلوة والام يكن الدخول فيها مشروعاً انتهى وتفصيل الشهيد الثاني هو خيرة (حاشية الارشاد وشرحي الجعفرية) فيكون ذلك ظاهر هذه أيضاً ومرادهم بالأذن الصريح الأذن المطلق بالصلوة كأن يقول له صل كما صرح بذلك في (الروض) والمسالك ولذا نسبنا اليهم الاحتمال الثاني (وعلى هذا) فيكون ما ذكره في (الايضاح) شارحاً اليه في عبارة المصنف وهو قوله فيما يأتي ولو كان الأذن بالصلوة فالانعام لأن هذه العبارة مفادها مفاد عبارة المسالك وشرحي الجعفرية وقد عرفت ما فهمه صاحب المدارك منها فلم يكن المصنف يفرض

ولو كان الاذن بالصلاة قالا تمام وفي جواز صلوته والى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان سواء صلت بصلاته أو منفردة وسواء كانت زوجته أو مملوكته أو عمرماً أو أجنبية والا تقرب الكراهية (مقن)

المسألة فيها إذا أذن له مقدار الصلاة لما صح له احتمال الاتمام بل كان عليه أن يقطع بانقطع كما في المسالك وغيرها (فأتم فيه) فإنه دقيق جداً ولم يرجح في (التذكرة والدروس) شيء من هذه الاحتمالات (قوله) (ولو كان الاذن بالصلاة قالا تمام) كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والموجز الحادي وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف الالباس والفريفة وإرشاد الجعفرية والروض والمسالك وحاشية الاستاذ ورجحه في الذكري واحتمل الوجوهين الآخرين أيضاً (وفي حاشية الارشاد) لكن أن يحصل ضرر على المالك قطع قطعاً وصرحوا بأنه لا فرق بين اتساع الوقت أو ضيقه ويجمعهم على ذلك أن الأذن في الاذن لا يلزم بغيره الى الاذن كالأذن في الرهن وفي دفن الميت وقد سمعت ماني (المشارك) من تضعيفه تختار جده وحاصله عدم الفرق بين الأذن الصريح وعدمه (وفي الجمع) لا يبعد أن لا يلزم المالك شيء على تقدير الأذن الصريح لأن له أن يرجع للاستصحاب (والناس مسلطون على أموالهم) والارزوم في بعض الأفراد دليل مثل الارزوم بأذنه في الرهن والدفن فلا يجوز له الإخراج بخلاف الأذن في الصلاة فإنه لا يضره المنع ولا يلزم عذوره أصلاً إذا بطل هو حراماً ولا يأمر بالحرام لأن القطع مع عدم إذنه واجب لاحرام انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي جواز صلوته والى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان سواء الخ) الأول عدم الجواز وقد نقل عليه الاجماع في الخلاف والفتنة) وهو المشهور كما في (تخليص التلخيص) لشيخنا الفاضل السيد محمد بن السيد عبد المطلب بن محمد الدين ابن أخت المصنف ومذهب أكثر علمائنا كاشيخين وأتباعها كما في (غاية المراد) ومذهب الشيعين وأتباعهم كما في (الذكري) وغيرها ومذهب أكثر المتقدمين كما في (شرح الشيخ نجيب الدين) وفي (الفتنة) وانهاية والمبسوط والوسيلة والتلخيص) التخصيص على بطلان صلوتها وهو المنقول عن الجعفي وبآتي نقل عبادته وإجماع (الخلاف) وشبهة (التلخيص وغاية المراد والذكري) منقولة على ذلك (وعن الثاني) بالنسب على البطلان مع المصنف أنه لم يتعرض فيه لذكر قدمها عليه (كالفتنة) وإجماع الفتنة وشبهة الشيخ نجيب الدين منقولان على المنع كما نقل عن (القاضي) والظاهر إرادة البطلان من ذلك كما يفهم ذلك من (الروض) وغيرها وقد نسب جماعة الى الصدوق كأبي الباس والصميري وغيرهما (وفي كشف الرموز) أنه أحرط وفيه عن المتع أنها لا تبطل الا أن تكون بين يديك ولا بأس لو كانت خلفك وعن ميثك وعن شمالك (وفي كشف التمام) أن الموجود في نسخه الموجودة عنده لا تصلو بين يديك لإرادة تصلي الا أن يكون بينكما بعد عشر أذرع ولا بأس بأن تصلي المرأة خلفك (وفي التحرير) الاجماع كما هو ظاهر (التذكرة) على أنه لا فرق في المرأة بين أن تكون محرماً أو زوجة أو أجنبية صليته بصلوته أو منفردة (قلت) وقد نص على ذلك أكثر الأصحاب (وفي الفتنة) الاجماع على عدم الفرق بين الاشتراك والانفراد (وفي الدروس والروضة وغيرهما) أنه لا فرق في ذلك بين الواجبة والمندوبة وظاهر الأصحاب كما في (جامع المقاصد والبحار) وظاهر كثير كما في (الروض) والمشهور

وينتفي التحريم أو الكراهية مع الحائل (متن)

كما في (كشف الالتباس) وظاهر الشيخين كما في (كشف القتام) أنه لا فرق في ذلك بين اقتران الصلوتين وعدمه وهو صريح (الدروس) وقطع في (الموجز الحاوي وحاشية الارشاد وجمع البرهان والمدارك) باختصاص التأخر بالنهاي فقط ونسبه في (البحار) الى جماعة وقواه في (المهذب البارح) واستدركه في (الروض والمسالك) ومال اليه أو قال به (المحقق الثاني) في جميع كتبه وتليذه ومال اليه أيضاً في (الذرى) حيث قل إن في رواية علي بن جعفر دلالة على فساد الثوري وفيه أن الرواية ليست ظاهرة في أن الاعادة لهذا الاجتماع ونفي عنه البعد في (كشف القتام) وفي جملة من هذه التقيد بما إذا لم يكن الأول عالماً حين شروعه (وقال المحقق الثاني) إلا أن يكون التحاذي والتقدم كما لحث وهو بعيد لعدم الدليل (وفي غاية المراد) أنه إذا بطلت صلوته بطلت صلوتها ولا قتل الفدية (تأمل جيداً) وهذا ينفع أيضاً فيما سألني من عبارات التي نص فيها على بطلان صلوته أو سألني بذكر فيما صلوتها وقد سمعت أنه في (المنحة) لم يتراض لذكر تقدمها عليه كما قل عن النبي قل ذلك في (كشف القتام) عن الغيبة والموجود فيها أو أيامه ونقل في (كشف الرموز) عن النبي أنه قال أو قدمه ولعل من تركه نبي على أن المنع فيه معلوم بالأولية وإجماع الخلاف من أن على إلهامات الثلث وكذلك الشهرة وفي (حواشي الشهيد) أن الصبي النير البالغ والأمرأة تقرب حكمهما من الرجل والأمرأة ونسبه في (كشف القتام) الى القليل (وفي الروض) المشهور اختصاص الحكم بالكافين (قال) وأما بعض الأصحاب بالرجل الحنفى وهو أحوط (وفي الخلاف والمنتهى) إلا أنهما إذا كانت قدماه غير مبلية لم تبطل صلوته هذا تمام ما يتعلق بالقول الأول وإن كان غير مبلية ويبقى الكلام في التزوية والاحتية وبأنى الكلام إن شاء الله تعالى فيها عند ذكر البعد لأنه أول ما سألني (وأما القول الثاني) فهو أن ذلك مكروه بالقيود والشروط المذكورة وهو مذهب عامة المتأخرين كما في (شرح الشيخ نجيب الدين) وأكثرهم كما في (جامع المقاصد وغاية المرام والمدارك والاحرار) والصحيح من المذهب الموافق لاصوله كما في (السرائر) والأقرب في المذهب كما في (غاية الكلام) ومذهب السيد وعليه الحليين كما في (الذكري) وهو خفية (السرائر والشرائع والرموز وكتب المصنف) ما عدا التلخيص والإيضاح (وكتب الشهيد والمحقق الثاني) وأوحز الحارثي في المجرية والمروية وحاشية الميسر والروضة وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وترجمته في كفاية المراجع وقواه في (الروض) بل ظاهر القول به كما يلوح ذلك من مسالك (وفي المصباح) أنه أحوط ولم يرحح بشئ في (النافع) وكشف الالتباس والمقتصر وغاية المرام) ورد إجماع (الخلاف) في (السرائر والمنتهى والمختلف) وغيرها بعدم ثبوته وبأن السيد في المصباح مخالف وفيه (أطراف) ظاهر ومن الصحيح قوله في المختلف ومن الأعجب استدلال الشيخ بالاجماع عقيب نقله عن السيد خلافه وكأنهم لم يمتثلوا بإجماع الدنيا أو يحملون وجوب الاجتناب فيما على تأكيد الاستحباب وتعام الكلام في المسئلة في بحث الجماعة في قوله في (قدس الله تعالى روحه) وينتفي التحريم أو الكراهية مع الحائل في (المعتبر) ولو كان ينبغي حائل سقط المنع إجماعاً منا (وفي المنتهى) الاجماع على صحة صلوتها معه (وفي البحار) كأنه لا خلاف في زوال المنع بتوسط الحائل ولم يذكر الحائل في (النهاية)

أو بُعد عشرة أذرع (متن)

والخلاف والوصية والفنية والسرائر) وكذا (القمعة والبسوط) كما يأتي قبل عبارتهما وأما باقي عبارات
 الأصحاب ففي بعضها صحة صلواتهما (كالنافع ونهاية الأحكام والتذكرة) وغيرها وقد سمعت
 ما في (المتن) والبحار) وفي بعضها كالكتاب في الكراهة أو التحريم (كالتحذير والشرائع والتذكري
 وجامع المقاصد وإرشاد الجفري والروضة والروض وكشف الالتباس والمدارك) وغيرها وهم سيوف
 المدارك أن إجماع المتبر على ذلك وقد سمعت قوله عن زوال المنع كعبارة (الإرشاد والهدوس
 والتفتيح والجفري) وغيرها وفي بعضها صحة صلوة (كالتحرير) والظاهر الأشهاد ويحتمل أن تكون
 متفاوتة معنى كما قد فهم من اختلافهم في بيان الحامل والملحق به كما يأتي إن شاء الله تعالى وقد نص
 بعضهم على بقاء الكراهة في البُعد بالأذراع الشرعية والعبارة فيها واحدة (وفي غاية المراد) إجماع
 الرجل والمرأة في الصلوة الصحيحة لولا اختياراً في الجملات الحسن بدون حائل أو بُعد (حرام بطل الصلوة)
 عند أكثر طائفتا كالتفتيح وأنباعها إلا أنهم لم يذكروا التوقية والتحية انتهى وهذا يدل على اشتراط
 عدم الحائل وإن لم يذكر في كلام بعضهم فليعلم به (وفي البسوط) فإن صلت خلفه في صف بطلت
 صلوة من عن يمينها وشمالها ومن يحاذيها من خلفها ولا تبطل صلوة غيره وإن صلت بجانب الإمام بطلت
 صلواتها وصلوة الإمام ولا تبطل صلوة لأمرين الذين هم وراء الصف الأول انتهى وقد اختلفت الأقوال
 في بيان المراد من هذه العبارة (وفي المتبر والتمهي والتذكري) بهذه العبارة يلزم عن قوله بطلان من
 يحاذيها من ورائها وحملها في البيان على عدم علمهم في الحال أو على نية الانفراد ونحوهما في التذكري (قلت)
 ويكون الصف الأول حائلاً (وفي كشف القام) يحتمل قوله من عن يمينها وشمالها جميع من في صفها
 ورجلين منهم خاصة وكذا يحتمل من يحاذيها جميع من في الصف التالي ومن يحاذيها حقيقة ومن
 يحاذيها أو يراها (وفي القمعة) لا يجوز للرجل أن يصلي وإمرأة تصلي إلى جانبه أو في صف واحد معه
 وقد أطلق سائر الأصحاب ذكر الحائل كما في (البحار) من غير قيد بكونه مانعاً من نظر أحدهما الآخر
 كأن يكون كالحائط والستر كما قيد بذلك في (حاشية الميسي والمساك والروضة والمدارك)
 وفي (نهاية الأحكام) ليس المتعني للتحريم أو الكراهة النظر لحواجز الصلوة وإن كانت قد عارضة
 ولمنع الأعمى ومن عرض حينئذيتها عبارة (التذكرة) وفي هذا إجماع إلى خلاف ما اعتبره (التبديد
 الثاني وشيخه وسبطه) وقال الكاظم عليه السلام في خبر الحيري إن كان بينهما حائط طوِيل أو
 قصير فلا بأس (وفي التحرير) لو كان الرجل أعمى فالوجه الصحة وإن غرض الصحيح عيبه فاشكال
 وهذا يشير إلى أن موجب المنع النظر (وفي البيان) في تزِيل الظلام أو قد البصر منظر الحائل (نظر)
 أقرب به المنع وأولى بالمنع منع الصحيح نفسه من الأبصار (وفي حاشية الميسي والمساك) لمدارك لا تنكح
 الظلمة ولا العمى وغرض البصر مع أحوال كفاية الظلمة في المساك كما احتله في كشف القام (قوله)
 قدس الله تعالى روحه (أو بُعد عشرة (عشر) أذرع) عبارات فيه كسابقه محتملة وهي متاكفة
 هناك ولم يفرقه في السرائر كما ترك ذكر الحائل (وفي المتبر) الإجماع على سقوط المنع ذلك (وفي المتن)
 الإجماع على صحة صلواتهما (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجفري) الإجماع على عدم الكراهة (وفي
 المنتابح) أن الكراهة في البعد بها أغلب من تقدم الرجل وأخف من الفصل بالرجل (وفي المدارك)

والبحار) أن الكراهة متفاوتة الشبر ثم القراع الى آخره (وعن الجامع) زوال الكراهة بفدراع وشبر (وعن الجني) من صلى وحياه امرأة ليس بينهما قدر عظم القراع فسدت صلواته انتهى (ومبدأ التقدير) الموقف كما في (الروض والمدارك والبحار) وفيها ربما يحتمل مع تقدمها اعتباره من موضع السجود (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجفري) لم يقل أحد بالزيادة على المشرة بالباقد (وفي الروض) الاجماع على عدم اعتبار الزيادة عليها (وفي كشف القام) لعل قوله عليه السلام حتى يكون بينهما أكثر من عشرة أذرع لوجوب الشرين موقفها ومسجده فلا يكفي الشرين الموقفين إذا تقدمت انتهى هذا (وفي غاية المراد) أن الأصحاب لم يذكروا الفوقية والتحتية ولكنه عتدل من غوى المنع مع إمكان إلحاقه بتأخرها وخصوصاً فوقيتها (وقال) عند قول الصادق عليه السلام في خبر حمار لا تصلي قدامه أو يمينه أو يساره حتى يكون بينهما أكثر من عشرة أذرع ولا بأس بها خلفه وإن أمابت ثوبه (من هنا) وقع الشك في الفوقية والتحتية (يريد) من تدافع المفهومين لاختصاص اشتراط البعد بالجهات ومن اختصاص نفي بأس بالخلف (وقال في غاية المراد) أيضاً عند قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تصلي المرأة بخيال الرجل الا أن يكون قدامها ولو يصدره أنه يظهر من فعواء المنع من الجهتين (وفي الروض) الظاهر أن الفوقية والتحتية ملحقتان بالتأخر لاصالة الصحة وعدم المانع خروج منه حالة التقدم والمخاذاة فيبقى الباقي (وفي كشف القام) أغفل القرينان النص على فوقيتها وتحتيتها والأصل وظاهرهم الإباحة والفوقية بخصوصها أشبه بالتأخر في أنه لا يراها الرجل لكن قال أبو جعفر عليه السلام لا تصل المرأة الحديث (وفي الروض) لو كانت في إحدى الجهات التي يتعلق بها الحكم وكانت على مرتفع بحيث لا يبلغ من موقفه الى أساس حائط المرتفع عشرة أذرع ولو قدر لي موقفها أما مع الحائط مثلاً أو ضلع المثلث الخارج من موقفه الى موقفها بماها فافى اعتباراتها (نظر) والظاهر أن التقدير هنا للضلع المذكور خصوصاً مع إشارته زاوية حادة ولو كانت قائمة فيه الاحتمالات ولو كانت منفرجة ضف الاحساب الى الأساس لا غير زيادة المسافة بما زاد (وفي المدارك) بعد أن قال في اعتباراتها (نظر) ويحتمل قوياً سقوط المنع مع عدم التساوي في الموقف (وفي كشف القام) إن كانت على مرتفع أمامه اعتبر كون ضلع المثلث الذي ساقاه الى أصل ما هي عليه من البناء ومن أصله الى موقفها عشراً وكذا إذا كانت بجنبه وكان أحدها كذلك كانت الراوية التي بين البناء والارض قنعة أو حادة أو منفرجة واحتمل سقوط المنع حينئذ بناء على أنه لا يقاوم من الأمام والمخاذاة ونحوها انتهى هذا (وتنتفي الكراهة أو التحريم) مع الضرورة كما في (الإيضاح والذكرى والدروس والبيان وغاية المراد وحاشية الميسي والروضة وفوائد اقواعد والمسالك والمدارك وروض) على تأمل فيه وظاهر (غاية المراد) نسبته الى الأكثر ويظهر من (البحار) نسبته الى الأصحاب واستشكله في (جامع المقاصد) لأن التحاذي إن كان مانعاً من الصحة منع مطلقاً لعدم الدليل على الانطال بموضع دون موضع (وفي كشف القام) بعد نقل ذلك الإيضاح استشكل بموضع النص والناوي (قلت) قد يرشد اليه ما ورد في تسمية مكة بككة كما يأتي ان شاء الله تعالى والصلاة في المنسوب كما (في كشف القام) وأما استثناء مكة من هذا الحكم فلم أر التصريح به في كلام الأصحاب وظاهر (الصدوق) القول به كما في (البحار) ونفي فيه البعد عنه لكان الحرج غالباً (وقال في المنتهى) لا بأس بالصلاة هناك والمرأة قائمة أو جالسة

ولو كانت ورائه صحت صلوته ولو ضاق المكان عنها صلى أولاً والأقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين (متن)

يرون يديه لما رواه الشيخ عن معاوية قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أصلي في مكة والمرأة بين يدي جالسة أو مارة قال لا بأس إنما سميت مكة بكاء لأنه يبك فيها الرجال النساء وذكر في (التذكرة) نحواً من ذلك وقد يلوح من (كشف القاتم) الميل إليه حيث أيد استثناء الضرورة بما في (حل الصدوق) من قول أبي جعفر عليهما السلام في خبر التفضيل إنما سميت مكة بكاء لأنه يبتك بها الرجال والنساء والمرأة تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يسارك ومك ولا بأس بذلك وإنما يكره في سائر البلدان (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو كانت ورائه صحت صلوته) وصلوته إجماعاً كما في (الاخلاف) والظاهر أنه إجماعي كما في (البحار) ويظهر من (غاية المراد) أنه مذهب أكثر علمائنا وقد سمعت عبارته (وفي المفاتيح) أن الكراهة هنا نزول وقد سمعت أنه جعلها فيه مراتب متفاوتة ولم أجده من تأمل في هذا الحكم بل كل من ذكره حكم بالصحة أو بنى الكراهية وإنما اختلفت عباراتهم في شيء آخر فجامعة عبروا بلفظ الوراثة أو اختلف (وفي المتن) تصلي بحيث يكون سجودها تجاه قدميه (وفي الشرائع) بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه ونحوها عبارة (اللمعة) حيث قال فلو حاذى سجودها قدمه فلا منع ويظهر من (كشف القاتم) الميل إليه واستدل على ذلك بصحيح زرارة التاطق بتقديمه عليها بصدره ونحوه خبر عمار ومنع عليهم ذلك في (حاشية المبسوط) والروض والروضة والمسالك) وجزماً بأنه لا بد من التأخر بدون محاذاة أصلاً (وفي المتن) بعد أن نقل الإجماع على صحة صلوتيهما مع الحائل والأذرع قال وكذا لو صلت متأخرة عنه ولو بشهر أو قدر مسقط الجسد ونحوه ما في (المعتبر) وفي (النافع) وقوائد الشرائع وحاشية الارشاد) الاقتصار على مسقط الجسد (وفي الكفاية) الأقرب الاكتفاء بشيء وهو ظاهر (الشيخ) في كتابي الأخبار (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ضاق المكان عنها صلى أولاً) كما في (المبسوط) والنهاية والشرائع والنافع والمعتبر والمتن والتذكرة والتحرير والبيان والتكرار وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وقوائد الشرائع) وغيرها وفي أكثر هذه التصريحات بأن ذلك على سبيل الوجوب عند الشيخ وأتباعه والاستحباب عند مخالفينهم (وفي التحرير) فلو عكس فصارت هي أولاً ثم الرجل صحت صلوتيهما (وفي المتن) الإجماع عليه وفي جملة منها تقييد ذلك بسعة الوقت لما مر من أنه مع ضيقه لا كراهة ولا تحريم وقد سمعت ما في جامع (المقاصد) من أنه لم يقم على ذلك دليل (وفيها وفي حاشية الارشاد والمسالك والروض والروضة والمدارك) أن هذه الأولوية فيما لا يختص بالمرأة لثبوت تسليطها على ملكها (وفي حاشية الارشاد) إن اقتص بها لم يجز لها الاثارة (وفي المدارك) لم يجب عليها التأخر قطعاً نعم يمكن القول باستحبابه وترويضه في (جامع المقاصد والروضة) في المشترك بينهما وبينه (وفي حاشية الارشاد) احتمال القرعة (وفي كشف القاتم) إن تساوى فيه ملكاً أو إباحة فهو أولى وإن اقتص به احتمال أن يكون الأولى بها أن تأخذ له في التقدم (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين) لا وجه لتقييد بالمرأة وهذا الحكم صرح به في (التذكرة والتحرير والبيان وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد والمجفرية

فلوصلت الحائض أو غير المتطهرة وإن كان نسياناً لم تبطل صلواته وفي الرجوع إليها نظر (متن)

وإرشادها وحاشية الارشاد وحاشية الميبي وفوائد التواعد والمساكن والمدارك وغيرها وقد يظهر من (غاية المراد) نسبة إلى الأثر كما هو صريح (البحار) واحتل عدم الاشتراط في (الايضاح والروض) وكذا (جامع المقاصد) لصديق الصلوة على الفائدة فالتبطل متوجه عند بطلان الصلوتين ولا يجدي قيد لولاء ورده في (كشف القاتم) بأنها عند الصحة لولاء تمنع أن تبطلان ولا تمنعان عند البطلان فلا تبطل الصحيحة منها انتهى واحتترز بقوله لولاء عن لزوم اشتراط البطلان بالصحة المتعقبة لاشتراط الشيء بتعقبه فكانه قال يشترط لا يبطل الصلوتين بهذا انتماء مبطل آخر في واحدة منها وبه يندفع ما قلناه في الايضاح عن بعضهم من أن المانع إما صورة الصلوة وهو باطل لعدم اعتبار الشارع بإبائها ولو احتبرت لا بطلت صلوة الحائض والجانب وإما الصحيحة وهو باطل والا لا اجتماع الضدان أو ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح إذ ليس المراد اشتراط الصحة بل عدم البطلان بسبب آخر ومعناه الصحة على تقدير عدم المخاذاة والتقدم (قوله) قدس الله تعالى روحه (فلوصلت الحائض أو غير المتطهرة وإن كان نسياناً لم تبطل صلواته) لأن فقد الشرط في الواقع موجب لانقضاء الشرط وقد علمت أن التشرط في البطلان هو الصحة لولاء وصلواتها مع النسيان غير صحيحة وإن وافقت الشرع لأن الصحيح عند الفقهاء ما أسقط القضاء ولا فرق في ذلك بين أن يكون هو غافلاً أو ظاهراً بالبطلان وكذا العكس (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي الرجوع إليها حينئذ) (١) نظر (كما في) (التذكرة) ونهاية الأحكام وإرشاد الجعفرية) والأقرب رجوع كل واحد منهما إلى أخبار الآخر كما في (الايضاح) وجامع المقاصد والروض (وكشف القاتم) خصوصاً في البطلان كما في الأخير لأصل صدقه وأصل صحة صلوة الآخر لا ما إذا أخبر بالبطلان لم يتحقق بطلان صلواته ولأن هناك أموراً ثلاثة لا يمكن اجتماعها على الصدق وهي عدم الرجوع إلى كل واحد منها واشتراط صحة صلوة كل منهما في بطلان الصلوتين وتحقق البطلان بالمخاذاة عند الآخر والثاني متحقق لأننا نبحت على هذا التقدير والثالث واقع إجماعاً من القائلين بالبطلان فبطل الأول أما المناقاة فلا تـ صحة الصلوة لا يعلمها إلا المصلي فلو لم يقبل قوله لزم أما عدم الاشتراط بالصحة أو عدم تحقق البطلان عند المصلي الآخر كذا قال في (الايضاح) وهذا معنى ما في (جامع المقاصد وروض الجنان) من أن الصحة لا تـ إلا من قبله فلو قلنا بها تكايف مكلف ولم يقبل فيها قول المصلي نـم تكايف ما لا يطاق (وقد يقال) إن الشرط في البطلان إن كان هو الصحة بحسب الواقع لم يكن الرجوع إلى المصلي لا يمكن الفساد بوجه لا يندى وإن كان هو الصحة ظاهراً كفى فيها الاستناد إلى إبطال صحة فعل المصلي - لم المبطل وقد يعلم لا من قبل المصلي فلا تكايف بما لا يطاق (ووجه عدم) أن إخبارها بحال حالها غير إخبارها بحال صلواته وهو غير مسموع خصوصاً البطلان لأصل الصحة واتقاء شرطه (وفي حرائر الشهيد) عن نسخة مقررة على المصنف الأقرب قبول إخبارها بعدم طهارتها للاستناد إلى أصلين عدمها وصحة صارة الرجل لا بطهارتها إذ نادى إلى خلافتين طهارتها وبطلان صلواته انتهى (وهذا الرجوع) على سبيل الوجوب

ولو لم تمتد نجاسة المكان الى بدنه أو ثوبه إذا كان موضع الجبهة طاهر أعلى رأي وتكره الصلوة في الحمام لا للسلخ (متن)

كما في (جامع المقاصد) وظاهر (كشف القام وعبرة الكتاب) لأنه متى صح الرجوع اليها تختم على الرجل إعادة صلوته وشرعيته الاعادة حياً موقوفة على تحققها فتن تحقق فساد صلوته لا تشرع الاعادة كذلك (وفي جامع المقاصد) أنه لم يطلع على عبارة أحد من الأصحاب فيها التمرض لوقت الرجوع هل قبل الصلوة أم بعدها أم في خلالها أم مطلقاً ثم قال إن الذي يقتضيه النظر أن الإخبار إن كان قبل الصلوة وجب قبوله وإن كان بعدها فإن أخبر بطلان صلوته لم يؤثر ذلك في صلوة الآخر التي قد حكم بطلانها بصلوة الأصل فيها الصحة وإن أخبر بالصحة فلا أثر له لتعمق البطلان قبل ذلك هذا إذا شرعاً في الصلوة عالمين بالحادثة المفسدة ولو شرعاً في العداوة وكان كل واحد غير عالم بالآخر لظلمة أو نحوها ففي الإبطال هنا (تورد) فإن قلبه ففي رجوع أحدهما الى الآخر في بطلان صلوته تصح (الأخرى نظراً) من الحكم بطلانها وكونها على ظاهر الصحة فلا يؤثر فيها الحكم بالبطلان الذي قد علم خلافه بخلاف الصلوة التي فعلها المصلي على اعتقاد فسادها فإنها لا تصير صحيحة بعد نفوت النية وإن كانت في خلالها فإن شرعاً فيها عالمين فلا كلام في الإبطال وكذا لو علم أحدهما اختصاص بطلان صلوته وإن لم يعلم كل منهما بالآخر ثم علما ففي رجوع أحدهما الى الآخر في بطلان صلوته التردد انتهى (وفي المدارك) لا بد من العلم قبل الشروع ولو بالإخبار ولو وقع بعده لم يعتد به الحكم بطلان الصلوة ظاهراً بالمؤذاة ولا ظهر خلافه بعده ولو لم يعلم أحدهما بالآخر لا يفسد الصلوة صحت الصلوة في الإثراء يدوم على الظاهر (وفي كشف القام) عليه الاستفسار إذا احتملت الصحة وكذا إذا فرغ من الصلاة واحتل البطلان رقد شرع غافلاً أو مع زعم الفساد ثم احتمل الصحة فإن لم يمكن لم يشرع فيها وإن صلى مع الغفلة عن الحاذق أو المكي أو الاستفسار وكان الظاهر البطلان لم يفسد (وقوله) قدس الله تعالى روحه ولو لم تمتد نجاسة المكان إلى في الحمام لم تقدم الكلام في أثر ذلك (له) قدس الله تعالى روحه (وتكره) الصلوة في الحمام (في الإجماع كما في) (الغلاف والدية والمسالك) روى المتقدم كما في (المختلف والتلخيص والبيان) وهذا ذهب الأكثرو كما في (المتن) والذكرى وجامع المقاصد) وذلك صرح المندوق في (المدية) ومن تأخر عنه إلا (المفيد) فإنه لم يذكره في المقة (رأب العاص) في الموجز الحاوي (وعن الكافي) أنه لا يهل للمصلي الوقوف في الحمامات وإزالة في فسادها نظراً (وفي المحصال) لا يصلح في الحمام على حال وأما السلخ فلا بأس به (وفي النهاية) ولا يصلح الإنسان في بيت الفاسط ولا الحمام (وفي المناجيع) ذكره في الحمام إلا أن يكون نظيفاً وظاهره كما يلوح ذلك من المدارك عدم الكراهية إذا كان كذلك (وفي التلخيص) تكره في الحمام على رأي (وقوله) قدس الله تعالى روحه (لا للسلخ) كما في ظاهر (التهذيب) حيث حل خبر عامر على السلخ وقد سمعت مافي (الخصال) بصریح (السرائر والمتن) والنحر بوالذكرى والدروس والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد ولبق النافع والروض والروضة وحاشية الميسي والكفاية) وهو ظاهر (المدارك والمناجيع) واحتمل ذلك في (مجمع البرهان) واستندوا (إلى أنه مشتق من الجبم وهو المسلة الحار كما أشار الى ذلك في (السرائر) وصرح

وفي بيوت النسط والنيران (متن)

به في (الروض) وغيره وفي أكثر هذه القطع بدمها على سطحه ومنع أحد من الصلوة في الموضعين أعني السطح والمسلخ وفي (السنكرة ونهاية الأحكام) أن علة الكراهة إن كانت نجاسة الأرض لم تكره في المسلخ وإن كانت كونه مأوى الشيطان لكشف العورة فيه كرهت فيه (قال في النهاية) وهو الأقرب لأن دخول الناس يشغله وحكي هذا الترديد في المتن عن بعض الجمهور (وفي الروض والمدارك) أنه مبنى ضميم لجواز أن لا يكون مطلقاً أو تكون غير مأذكرة والتعليل من الفقهاء (قلت) قال في الفقيه لأنه مأوى الشياطين (وقال في مجمع الفائدة والبرهان) الظاهر أن المراد بالحمام ما يقال عرفاً إنه حمام فلا يبعد دخول المسلخ (قلت) قد يلوح ذلك من عبارة الخلاف حيث قال تكره في بيوت الحمام انتهى هذا ولو كان الحمام بمحض لا نصح فيه الصلوة إجماعاً كما في (الخلاف والمتن) وجامع المقاصد وغيرها وفي الأخيرين لو تك في الطهارة بي على الأصل ﴿بيان﴾ سأل علي بن جعفر أخاه عليه السلام عن الصلوة في بيت الحمام فقال إذا كان موضعاً نظيفاً فلا بأس قال يعني المسلخ والتفسير من علي بن جعفر (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي بيوت الفائت) هذا ذكره (الطوسي) والمحقق والمصنف في كتبه والتهيدان والمحقق الثاني (ومن تأخر عنهم (وفي التلخيص) أنه المشهور (وفي كشف الغطاء) أن في النية الإجماع عليه (قلت) لم يذكره في النية وإنما ذكر المزايل وظاهر جماعة أن المزايل غير بيوت الفائت حيث يذكر كونه كلاً منها على حدة ولم يذكر في المبسوط والخلاف والمراسم والسرائر (وفي النهاية) لا يصل في بيوت الفائت (وفي المتن) لا يجوز الصلوة فيه (وعن الحلبي) لا يحل وظاهر (مجمع البرهان) التأمل في كراهيته كما يلوح ذلك من (الكفاية) وفي (المختف) أن المشهور الكراهية في المزايل ﴿بيان﴾ استدلل عليه في كشف الغطاء بما نهي فيه من المزلة وعن السطح المتخذ البول وعن بئر الفائت وبما نهي فيه عن الصلوة إلى العذرة وفي بيت يال فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (والنيران) إجماعاً كما في (النية) وقاله الأصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وروض الجنان) وهو المشهور كما في (المختف) والتلخيص (ومذهب الأكثر كما في (المتن) قالوا لأنه تشبه بمباده) وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الميمني والروض والروضة والمسالك) أن المراد بها البيوت المدة لأضرار النار فيها لا ما وجد فيه فإرجاع عدم عداد البيت لها بالذات ولا فرق في بيت النار بين أن تكون موجودة فيها حال الصلوة أم لا إلا أن يغير البيت إلى أمر آخر وفي كثير من هذه نهي الكراهية على سطحها (وفي مجمع البرهان) الظاهر وجود النار فيها في الجملة انتهى ثم قل بعد ذلك لا دليل على ذلك والأصح كما في (المدارك) اختصاص الكراهية بموضع عبادة النيران لأنها ليست موضع رحمة فلا تصلح للعبادة (قلت) وهو ظاهر (النية) حيث خصها بما تعبد فيه حيث قال وبيوت النيران وغيرها من معابد أهل الضلال واحتج له بالإجماع والاحتياط وقد يظهر ذلك من (المتن) حيث قال وفي بيوت النيران والجوس إلا أن توش بالماء هذا (وفي (المتن) والنهاية) لا يجوز فيها الصلوة (وفي المراسم) أن الضرب انتهى لا يجوز في الصلوة بل تقصد بيوت الجوس وبيوت النيران وبيوت الجوس والموضع المنسوب والمقابر ولا يصلي إلى القبور إلا أن يكون بينه وبين القبر حائل ولو قدر نية وروي جواز

والجور مع عدم التمدد ويوت الجوس (متن)

الصلوة الى قبر الامام خاصة اذا كان في قبته ولا صلوة في مكان يكون في قبته تصاوير مجسمة أو
 ثور مضرة أو سيف مجرد أو إنسان مواجه وهذا كله عندي داخل في قسم المكروه وإن وردت
 الرواية بظاهرها في حظره انتهى كلامه بهامه (فأبلى) فيه (وعن الحلبي) أنه قال لا يجل للمصلي
 الوقوف في مساطن الأبليل ومرابطات الخيل والبغال والحمير والبقير ورايض النعم وبيوت النار والمزابل
 ومذابح الأنعام والحمامات وعلى البسط المصورة وفي البيت المصور وثنا في ضادها في هذه الحال (نظر)
 انتهى (وفي التخليص عن القتيه) أنه حرمها في بيوت النيران ولم أجده ذكر ذلك فيه فلهذا ذكره
 في المنع (لكن) لم يقل عنه أحد ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجور مع عدم التمدد ﴾
 هذا مذهب المتأخرين كما في (المدارك) والمشهور كما في (المنتقى وتخليص التلخيص) وبه صرح
 (الطوسي) والعليل والمحقق والمصنف في كتبهما (واكيدان والمحقق الثاني والفاضل الميسي) وغيرهم
 (وفي الدروس وإرشاد الجفرية والكفاية والمفاتيح) في بيت فيه خر (وفي الروض) الرواية مطلقاً
 فتشمل ما فيه خر وما كان معداً لذلك وظاهر (التذكرة ونهاية الأحكام) وغيرهما أنها المدة لذلك حيث
 قيل فيها لأنها لا تمتك عن التجمعة غالباً (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع) بيوت الجور والمسكرات والنفاق
 (وفي كشف الغطاء) في بيت القناع محتمل لما في الخبر من أنه يخرج محمول (وفي الدروس) خر أو مسكر (وفي
 كشف الغطاء) بيوت الجور أي المسكرات (وفي التقي والمفتي) أنها تخرجها لكن قال في التقي
 اذا كان محصوراً في آنية وفي (تخليص التلخيص) أن التقي حرمها وقد مرت عبارة الكافي فيها (وعن
 المنع) أنها لا تجوز (وعن المذهب) أنها تتركه في بيت شرب الخمر ﴿ يان ﴾ قل في المدارك إن
 المتأخرين استبعدوا من الصدوق الحكم بعدم جواز الصلوة في بيت فيه خر مع حكمه بظاهرها
 ولا إستبعاد فيه بسد ورود النص ونحن نقول إن استبعادهم في محله لأنه من البعيد أن يجوز الصلوة
 في الثوب القبي في الخمر ولا تجوز في البيت الذي فيه الخمر ولم يرد نص من الشارع بهذا التحويل
 ورد يطلان الصلوة وحرمها وورد بظاهرها وما ورد في المنع عن الصلوة في بيت هي فيه إنما هو من
 قبيل مادل على البطلان والحرمه ولا يلائم مادل على الطهارة لأنه اذا كان لم يجوز الصلوة بمجرد وجود
 الخمر في البيت فكيف يجوزها في الثوب القبي في الخمر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي بيوت
 الجوس ﴾ هذا الحكم نسب الى الأصحاب في (جامع المقاصد) في أثناء كلامه (والروضة والمدارك)
 وقال في (التلخيص) إنه المشهور وهو خير (المبسوط والوسيلة والسرائر والنافع والشرائع والمعتبر
 وكتب المصنف والشهيد والمحقق الثاني وكشف الالتباس وإرشاد الجفرية وجمع البرهان والمدارك
 والكفاية والمفاتيح) لكن اختلفت عباراتهم في ذلك (في المبسوط والسرائر وكتب المحقق وكتب
 المصنف والذكري وكشف الالتباس والامعة والروضة) وغيرها التمييز ببيوت الجوس (وفي الكفاية
 والمفاتيح) التمييز بيت فيه مجوسي (وفي النهاية والوسيلة والشرائع واليان والدروس) في بيوت الجوس
 أو بيت فيه مجوسي (وفي المسالك) ظاهرهم عدم الفرق بين كون البيت للمجوسي وغيره والخمر
 مطلق وخصه بعضهم ببيت (قات) هذا التخصيص مال هو اليه في الروض وسيأتي للمصنف
 أنه تركه في بيت فيه مجوسي (وفي جمع البرهان) كانت الصلوة في بيته مكروهة أو بيت

ولا بأس بالبيع والكنائس وتكره في معاطن الابل (متن)

هو فيه (وفي البحار) ظاهر الأخبار كراهية الصلوة في البيت الذي فيه مجوسي سواء كان بيته أم لا وعدم كراهيتها في بيته إن لم يكن فيه لكن يستحب الرش انتهى (وقضية) لميلهم بأنها لا تنفك عن النجاسة الاختصاص ببيوته (وفي جامع المقاصد) نسب هذا التعليل إلى الأصحاب (قلت) وبه على (في نهاية الأحكام والتمتيع والتحرير والتذكرة والذكرى) وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروضة وإرشاد الجعفرية) وغيرها واختلفت عباراتهم في مقام آخر (في المبسوط) فإن فعل رش الموضع بالماء إذا جف صلى فيه واستحسنه في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (الوسيلة) تكره في بيوت المجوس اختياراً فإن اضطر رش الموضع أولاً بالماء (وفي المنتبه) إلا أن يرش بالماء وفي جملة من كتب المصنف كالتحرير والتمتيع ونهاية الأحكام والتذكرة) لو اضطر رشه بالماء استحباً (وفي البيان) لو اضطر رشه بالماء وفرش عليه وصلى أو تركه حتى يجف (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض إذا رش بالماء زالت الكراهة (وفي المدارك) قطع بذلك الأصحاب هذا وقد سمعت ما في (المراسم) من أن الصلوة في بيوت المجوس فاسدة (وفي القمعة) لا يصلى في بيوت المجوس حتى ترش بالماء ويجوز بعد ذلك (وفي النهاية) لا يصلى في بيوت المجوس مع الاختيار فإن اضطر إلى ذلك رش الموضع بالماء فإذا جفت صلى فيه (وفي التخليص عن التقي) أنه حرماً ما قبله وقد سمعت عبارة (الكافي) وفي (كشف الغم) إنما غفرت بأخبار سئل فيها الصادق عليه السلام عن الصلوة فقال عليه السلام رش وصل انتهى وقد سمعته ما قاله خواص بهار الأخبار وسمعت لميل الأصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا بأس بالبيع والكنائس ﴾ ذهب إليه علاننا كما في (التمتيع) وهو المشهور كما في (الروض والبحار) ومذهب أكثر علاننا كما في (جامع المقاصد) وهو خيرة (القمعة والنهاية والمبسوط والسرائر والذائع والشرائع وكتب المصنف والمعة وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروض والروضة والكناية والمدارك) وهو ظاهر (الفتية والمعتبر ونهاية الأحكام) وفي التمهيد وجامع المقاصد والروضة وغيرها يستحب رش الموضع الذي يصلى فيه من البيع والكنائس (وفي الفتن) الإجماع على الكراهة في معابد أهل الضلال والكراهية في خصوص ما نحن فيه خيرة (المراسم والدروس والبيان) وقيل عن (الأصباح والمذهب والاشارة) ولم يرحح شيئاً في (الذكرى) وقال (الشيخان والمصنف والمحقق الثاني) لو كانت مصورة كرهت من حيث الصورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتكره في معاطن الابل ﴾ إجماعاً كما في (الفتية وظاهر التمهيد) وهو المشهور كما في المختلف والتخليص والبحار وكشف الغم) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد) ومذهب كثير أو الأكثر كما في (المعتبر) وقد نسب إلى الفقهاء وإلى أهل التوسع في مواضع كما يأتي وفي (الشرائع والذائع والتلخيص) التعبير بالمبارك (وفي نهاية الأحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية) أن المعاطن هي المبارك (وفي التحرير والتمتيع وجامع المقاصد وظاهر الروض) أن الفقهاء جعلوا المعاطن هي المبارك التي تأتي إليها الابل مطلقاً (وفي السرائر) أن أهل الشرع لم يخصوا ذلك بمرك دون مترك ونسبه في البحار إلى الأكثر وخالف (في الروضة) ففسر المعاطن في عبارة الامة بمبارك الابل عند الشرب لتشرب عللاً (علاً خ ل) بعد تمك (وفي كشف الغم) أن هذا هو المشهور في تفسير المعاطن (قلت) وبذلك فسرهما

ومرابطا لخليل والبغال والحخير (مقن)

في الصحاح والقاموس وجمع البحرين وقريب منه كلام ابن الأثير وقوله في البحار عن مصباح المفتي الأزهرى لكن قال إن الأزهرى قال إنها في كلام الفقهاء المباركوفي (كشف القتام) من الذين أنها قال لما حول المحوض واليثرن مباركها ولكل مبرك يكون مألفاً للابل فهو عطن بمنزلة الوطن وأنه قال وقيل أعطان الابل لا تكون إلا على الماء فأما مباركها في البرية فهو المأوى والكرام (وعن المقائس) أنها المبارك وأنه قال وقال آخرون لا تكون أصلان الابل إلا على الماء والانه قريب (وفي المتن) والتحرير وكشف الالتباس (وظاهر (الروض) أن الكراهة لا تزول بغيره الابل عنها حال الصلوة ونسبه في (المدارك) إلى إطلاق الأصحاب (واستوجه في المتن) عدم الكراهة في المواضع التي تبيت فيها الابل في سيرها أو تناخ فيها لعلها أو وردها ومال إليه في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفيه أن ما استدلبه في (المتن) في تعميم المبارك وهو سكونها من الشياطين يقتضي بكراهة مطلق المواضع التي تنحصر الابل فيها على أن الروايات الدالة على التعليل عامة والورد في أخبارنا النعي عن مساكن الابل والظاهر أن الفقهاء إنما استندوا في التعميم إلى تنقيح المناط لعدم تغل الفرق بين موضع الشرب وغيره فإن أخذ في ذلك الاعتبار كما هو ظاهر المتن وغيره كان المدار عليه وإلا فلا هذا إن قلنا إن العاطن لنعمة المبارك حول الماء وإن قلنا أنها في الفنة كل مبرك يكون مألفاً فالمناخ للطف والورد إذا كان كذلك كان حكمه كذلك إلا أن يقال المراد بالمطن المبرك الذي يكون بمنزلة الوطن ولا يكون ذلك إلا في المكان التي تأوي إليه وتبيت فيه (وفي) أنه يخرج على هذا مباركها حول الماء للورد مع أنه هو الأشهر في تعريف المطن إن لم قل إنه حقيقة فيه فقط ولم ثبت فيه حقيقة شرعية نعم إن ثبت الإجماع على أنه المبرك التي تأوي إليه دون ما تناخ فيه للورد والطف فهو المحجة وقد سمعت ما نسب إلى الفقهاء في (المتن) وغيره وإلى أهل الشرع في (السرائر) وقد تأول عبارة (المتن) بأن المراد بالمناخ للطف والورد ما كان في السير لكنه يبعد عن ظاهر العبارة وقد سمعتها فليتأمل. (وفي المفاتيح) أن الكراهة تزول أو تخف بالرش وقوله في كشف الرموز عن (المنزعة) ثم قال وقد يمنع انتهى. وقد مر عن (المتن) القول بالتحريم والرد في البطان وظاهر (المنزعة) أيضاً التحريم (وفي المدارك والبحار) لا ريب أنه أحوط وفي الأخير وإن كانت الكراهية أقوى في الجملة (وفي النهاية) لا يصل في مساكن الابل وفي موضع آخر منها نكرة هذا وفي التوالم أن النبي صلى الله عليه وآله نهي عن الصلوة في أعطان الابل لأنها خقت من الشياطين (وقوله) قدس الله تعالى روحه (وفي مرابطا لخليل والبغال والحخير) إجماعاً كما في (النية) وهو المشهور كما في (المختلف) ومذهب الأكثر كما في (المتميز) وبه صرح في (النهاية) والوسيلة والسرائع والثام والمعتبر وكتب المصنف وهروس واليان واللمة وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والكناية (واقصر في (الارشاد والمفاتيح) على الأولين وفي الأخير أنها تخف أو تزول بالرش (وفي المتن) والتحرير والروض) لا فرق فيها بين الوحشية والاهلية وفي الأخير لا فرق أيضاً بين الحاضرة والغائبة (وفي النهاية) فإن خاف الإنسان على رحله فلا بأس أن يصلي فيها بعد أن يرشها بالماء وقد سمعت كلام (المتن) هذا وفي (النية) الإجماع على كراهيتها في مرابطا البقر ورايض

وقرى النمل ويجرى الماء وأرض السيخة (متن)

التم (وفي المختلف) أن المشهور كراهيتها في مريض التيم (وفي المتن) أنه لا بأس بمريض التيم ذهب إليه أكثر علاننا وبه صرح في (المبسوط والنهاية والخلاف والشرائع والمعتبر والتحرير والمختلف والبيان والندروس واللغة والروضة) وفي كثير من هذه التصرييح بعدم الكراهة (كالاخلاف) وغيره وفي (المبسوط والنهاية) نفي اليأس ونسب ذلك في المعتبر الى (المتن) ولم أجده فيها (وفي مجمع البرهان) أن الكراهة في مريض البقر ومريض التيم أقل منها في معاطن الابل وقد سمعت كلام (التي) في مريض التيم ومريض البقر (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) في (قري النمل) إجماعاً كما في (الفتية) وهو مذهب الأكثر كما في (المعتبر) والمشهور كما في (البحار) وبه صرح (الصدوق في الهداية) ومن تأخر عنه الا المفيد وسار قانعاً لم يذكره في (الفتنة) والمراسم لعدم الانفكاك من أذاها أو قتل بعضها كما ذكر ذلك غير واحد (وفي القاموس) أن (قري النمل) مجتمع ترابها وهو الذي ذكره في (الروض والروضة) وعن (الحيط وقته الفتنة) لثماجي (والسامي) أنها مأواها (ومن الأساس والصباح والشمس) جرائيمها أي عيبتها أو جمع ترابها (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) (عجري (١) الماء) ذهب إليه علاننا كما في (المتن) وجامع المقاصد) وفي (البحار) أنه المشهور ومذهب الأكثر كما في (المعتبر) ولا فرق بين أن يكون فيه ماءً أولاً كما نص على ذلك غير واحد (وقال في المتن) تكره الصلوة في السفينة لأنه يكون قد صلى في مجرى الماء وكذا لو صلى على ساباط تحت نهر يجري أو ساقية (ثم قال) هل يشترط في الكراهية جريان الماء (عندي فيه توقف) أقربه عدم الاشتراط (وقال) هل تكره الصلوة على الماء الواقف (فيه تردد) أقربه الكراهية ونفي اليأس في (التحرير) عن الصلوة على ساباط يجري تحت نهر أو ساقية وقرب الكراهية على الماء الواقف كما في (المتن) وفي (نهاية الأحكام) إن أمن السيل احتل بقاء الكراهية اتباعاً لظاهر التيم وعدمها لزوال موجبها (قال في المدارك) مد تقل هذه العبارة لم أقف على ما ادعاه من الاطلاق (قلت) قال أبو الحسن عليه السلام في خبر أبي هاشم الجعفري لا يصل في بطن واد جماعة (وفي البحار) أن ظاهر الأخبار كراهة الصلوة في المكان الذي يتوقع فيه جريان الماء وفي المكان الذي يجري فيه الماء بافضل (قلت) الوارد في المقام من الأخبار مرسل عبد الله بن الفضل وابن أبي عمير والخبر البيهقي الذي اشتمل على المناهي السبعة وخبر الجعفري ولم يظهر منها ما ذكر ولعله قد قال في (كشف القام) لا فرق بين أن يكون فيه ماءً أو لا يتوقع جريانه من قريب أو لا صلى على الأرض أو في سفينة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) (أرض السبخة) بفتح الباء فأما إذا كان نمطاً للأرض كقوك الأرض السبخة فبكره الباء كذا قال في السرائر تقللاً عن الحليل بن أحمد والسبخة بفتح الباء واحدة السباخ وهو الشيء الذي يملأ الأرض كاللح ويجوز كون السبخة في العبارة بكسر الباء فتكون الاضافة من باب إضافة الصفة الى الموصوف والحكم أعني كراهية الصلوة فيها قل عليه الاجماع (في الخلاف والفتية) وظاهر (المتن) حيث نسب فيه الى علاننا (وفي المعتبر) أنه مذهب الأكثر

(١) مجرى الماء يسمى وادياً قاعاً من ودي يدي إذا سال وهو من نسيته المثل بالمثل (من قدس سره)

(وفي البحار) نسبته الى ظاهر الأكثر (وفي الميسوط والوسيلة والمفاتيح) التقيد بما اذا لم يتمكن من السجود عليها (وفي المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك) وغيرها قليل الحكم بدم التمكن أو عدم كماله وأنه إن تمكن فلا بأس وفي الأخبار التعليل بأن الجبهة لا تقع مستوية وأنها إن استوت وتمكنت عليها فلا بأس وهذا مراد الأصحاب (وفي البحار) أن الظاهر أنه إن لم تستر الجبهة أصلاً أو كل الارتقاع والانخفاض أزيد من المعفو فحرم الصلوة اختياراً ولا فكره مع الحق والاعتوار نزول الكراهة أو تخفف والأول أظهر لموثق بمباعدة انتهى وصرح الصدوق في (الهداية) بالكراهة وظاهره في (العلل) التحريم حيث قال باب العلة التي من أجلها لا يجوز الصلوة في السبحة وظاهره في (الخصال) تخصيص التحريم بالنبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام قال وأما غيرها فانه متى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجبهة فيه مستوية فلا بأس انتهى والى كون التحريم من خصائص الوصي مال في (البحار) حيث رد على (المبطل) حيث قال لا يجوز أن يعتقد أن الشمس قد غابت وأمير المؤمنين عليه السلام لم يصل وإنما قاته أول الوقت فرده في البحار بأنه لا يبعد أن يكون ذلك من خصائصهم عليهم السلام الى آخره (وفي المقتنة) لا يجوز الصلوة فيها (وفي النهاية) لا يصل فيها هذا (وفي كشف الثام) قد تكون السبحة علامة لكونها معذبة ولهذا قال محمد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم في علقه والعلّة في السبحة أنها أرض مخسوف بها قال ويحتمل أن يريد أنها تخسوف وتغمر فيها الجبهة فلا تستقر (قال) وخبر جورية بن مسهر القمي رواه الصدوق في العلق قال قطنا مع أمير المؤمنين عليه السلام جسر الصراة في وقت العصر فقال عليه السلام (إن هذه أرض معذبة لا ينبغي لبي ولا وصي بي أن يصل فيها فمن أراد منكم أن يصل فليصل) معارض بخبر أمالي الشيخ القمي رواء عن يحيى بن العلاء الناطق بأن أمير المؤمنين لا يخرج الى النهروان وطعنوا في أرض بابل قال ياما لك إن هذه أرض سبخة ولا تصل الصلوة فيها فمن كان صلى فليعد الصلوة (قلت) هذا الخبر لا يقوى على معارضة خبر العلق لأن الأصحاب أعرضوا عنه والعامل به فادر كما عرفت ثم إن خبر العلق مروى في البصائر والتهذيب (وقال في القاموس) الصراة نهر بالعراق انتهى (وفي البحار) أن في بعض النسخ الغزاة (وفي التهذيب والبصائر) نهر سورى وفي القاموس سورى كلوبى موضع بالعراق قال في (البحار) الظاهر أنه كان مكان جسر الحلة (وقال في كشف) الثام يجوز أن لا يراد بالسبحة في الأخبار وكلامي الصدوق والمفيد إلا مالا تتمكن فيها الجبهة انتهى (وليل) أن خبر العلق يدل على كراهة الصلوة لبي والوصي في كل أرض معذبة يعني عذب أهلها وصرح (السرائر ونهاية الأحكام والمنتهى والتحرير والتذكرة والبيان والردوس وكشف الالتباس) وظاهر (المتبر) كراهة الصلوة في كل أرض خسف بها وسخط عليها أو عذب أهلها (وفي التذكرة والروض) أن الخبر الذي استدل به على ذلك ليس فيه دلالة وهو أن النبي صلى الله عليه وآله لما مر بالحجر قال لأصحابه لا تدخلوا على هؤلاء المعذيين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم (قلت) يمكن تحصيل الدلالة منه بكلف (ثم قال الشهيدان) نعم يمكن أن يستدل عليه بما روي أن علياً عليه السلام ترك الصلوة في أرض بابل ذلك حتى عبر الغزاة وصلى في الموضع المشهور بعد أن ردت له الشمس (قلت) قد سمعت الأخبار الواردة في ذلك ونس (الشيخ والطوسي وأبو المكارم والسجلي والمحقق والمصنف والشهيدان) وغيرهم على أن الصلوة مكروهة في أربعة مواضع البيداء وضجنان وذات الصلاصل ووادي الشقرة (وفي

وعلى الثلج وبين المقابر من غير حائل ولو عزة أو بُدعة عشرة أذرع (متن)

النية (الاجماع على الأربعة المذكورة (وفي السرائر) نسبة ذلك (١) إلى أصحابنا (وفي الإرشاد وكشف
الالتباس وإرشاد الجفري والكفاية) الاقتصار على الثلاثة الأول (وفي الهداية) الاقتصار على الثلاثة
الآخيرة وظاهرهم الاتفاق على أن البيداء وضجنان موضعان مخصوصان بالبيداء ذات الجيش دون
الحفرة (وفي الذكرى) عن بعض العلماء أنها الشرف التي أمام ذي الحليفة مما يلي مكة وضجنان
بفتح الصاد وإسكان الميم جبل بمكة وظاهر جماعه أن كل أرض كانت ذات صلاح كرهت فيها الصلوة
فيها (وفي السرائر) أن المواضع الأربعة مواضع مخصوصة في طريق مكشرفا الله تعالى ونسب ذلك
إلى أصحابنا كما مر (قلت) ما وجدنا من صرح بذلك ممن تقدم عليه نعم في حاشية الفقيه إن ذات
الصلاح اسم للموضع الذي أهلك الله فيه التبرود وضجنان واد أهلك الله فيه قوم لوط (وفي المنتهى
والتحرير والمفاتيح أن الثلاثة الأولى في طريق مكة) وفي التذكرة ونهاية الأحكام أن الثلاثة الأولى أرض
خسف (وفي البحار) قد توم عبارات بعض الأصحاب أن كل أرض كانت ذات صلاح كرهت فيها الصلوة
وهو خطأ لأنه قد ظهر من الأخبار وكلام قدماء الأصحاب أنها مواضع مخصوصة بين الحرمين
(قلت) لعله فهم ذلك من قوله عليه السلام في الطريق وأراد بقدماً الأصحاب المعلى (والصلاح)
جمع صلاح وهي الأرض التي لما صوت ودوي كافي انتهى وفسره الشهيديان بالطين الحر الملوّط
بالرمل فصار صلصلاً إذا جف أي بصوت قالا لله الجوهري عن أبي عبيدة (وأما وادي الشقرة)
ففي (المتبرر والتذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام والذكرى) أنه اختلف فيه علمائنا قليل إنه شقائق
النعمان فكل موضع فيه ذلك نكرو الصلوة فيه وقيل إنه موضع مخصوص (قلت) القائل بذلك (المعلى)
قال الشقرة بفتح التين وكسر القاف (٢) موضع مخصوص سواء كان فيه شقائق النعمان أو لم يكن
وليس كل موضع فيه شقائق النعمان يكره الصلوة فيه ثم استشهد على ذلك بكلام ابن الكلبي (استند
في ذلك إلى كلام ابن الكلبي خ ل) ثم أنه في (المنتهى) قرب الكراهة في كل موضع فيه شقائق
النعمان لاشتغال القلب بالنظر إليه (وفي البحار) أن الأنظر ما اختاره ابن ادريس والتعليل في الظاهر
بمخالفة الا بتكلف تام (قلت) أشار إلى قول الصادق عليه السلام في خبر عامر لا تصل في وادي
الشقرة فإن فيه مازل الجن (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعلى الثلج) (٣) كذا أطلق في جملة
من كتب المصنف وكتب الأصحاب كالشرايع والدروس والبيان والعمدة والروضة وغيرها وفي
(النافع) إذا لم تتمكن جيبته من السجود عليه (وفي العمدة والروضة) التقيد بالاختيار وفي الأخير مع
تمكن الأعضاء (وفي المفاتيح) نكرو الصلوة عليه إلا مع الضرورة والتسوية (وفي نهاية الأحكام
وجامع المقاصد) التعليل بعدم التمكن (وفي المسالك والمدارك) بعدم كمال التمكن (وفي المسالك)
يشترط في الجواز حصول أصل التمكن (وفي النهاية) لا يصل على الثلج (وفي المبسوط) لا يصل عليه
فإن لم يقدر على الأرض فرش فوقه ما يسجد عليه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وبين المقابر من
غير حائل ولو عزة أو بُدعة عشرة أذرع) أما الكراهة بين المقابر فقد نقل عليها الإجماع في (النية)

(١) أي الكراهة في الأربعة (منه قدس سره)

(٢) في الذكرى أنه يضم الشين وإسكان القاف انتهى لكن ما ذكره المعلى ذكره الأكثر (منه قدس سره)

(٣) يدل عليه ما في مشكوة الأنوار للطبرسي (منه قدس سره)

وظاهر (المتن) حيث قال ذهب إليه علاننا (وفي التخليص وكشف الغم) أنه مشهور وقد تحمل عبارة الفقيه أن الصلوة بينها غير مكروهة قال وأما القبور فلا يميز أن تتخذ قبلة ولا مسجداً ولا بأس بالصلوة بين خطيها ما لم يتخذ شيئاً منها قبلة والمستحب أن يكون بين القبور عشرة أذرع من كل جانب انتهى فإن حملنا عدم الجواز في عبارته على الكراهة كان عدم البأس عبارة عن عدم الكراهة (وفي المدارك) الاتفاق على المنع كراهة أو تحريماً من دون حائل أو سد عشرة أذرع وحكي الشيخ في (الخلاص) عن قوم من أصحابنا أنها بين المقابر لا تحجروا وهو خيره المراسم وقال (المفيد) كما من (الحلي) إنها لا يجوز إلى القبور ولم يتعرض في الفتنة لحال الصلوة بين القبور ولعل يفتي البأس كما في خبر ابن خلاد القمي هو سنده في عدم الجواز إليها (وفي مجمع البرهان) أن أصحابنا على خلاف ما ذهب إليه المفيد (وفي المختلف) المشهور الكراهة إلى القبور (وأما عدم الكراهة) مع الحائل بين المقابر (في المدارك) قد قطع الأصحاب بزوال الكراهة أو التحريم مع الحائل وظاهر (المتن) دعوى الاجماع على ذلك يظهر منه ذلك في الفرع الثاني من الفروع السبعة التي فرعها في المسئلة وقد أطلق الحائل في (التأنيب والتحريم والارشاد والتذكرة والكفاية) وأما الاكتفاء به في الصلوة بين المقابر ولو كان منزهة قد صرح به في (الشرائع ونهاية الأحكام والتلخيص والبيان واللمعة وارشاد الجعفرية والروضة) وهو ظاهر (المسالك) وفي (جامع المقاصد) أنه مستفاد من كلام الأصحاب (وفي النهاية) عنزة وما أشبهها (وفي الروض) ولو عنزة أو لبنة أو ثوباً ومثله (المنقصة والبيان والهدوس) في الصلوة إليها (وفي المراسم) الاكتفاء بالبنية في الصلوة إليها أيضاً (وفي مجمع البرهان والمدارك والبحار) أن مستند الاكتفاء في رفع الكراهة بالعنزة والثوب غير واضح (قلت) سنده ما أشير إليه في (المتن) وجامع المقاصد وكشف الغم) عموم نصوص الحيلولة بها ومع ذلك يخرج من مفاهيم أفاضل النصوص والفتاوى ولا زلت الكراهية وإن حالت جدران ولم يذكر الحائل في (المبسوط والمفاتيح) بل اقتصر فيها على البعد بالأذرع وألحق في (المتن) وفوائد الشرائع والروضة والمسالك وجامع المقاصد) بالقبور القبران والقبور وفي الأخير أن في توجيه الكراهة عند القبر الواحد تكلفاً ونسب الالحاق (في الروض) في التعبيرين واقترن إلى الأصحاب ثم تأمل فيه (وفي البحار) إلى جماعة وتأمل فيه أيضاً (وفي المتن) سب عدم الالحاق إلى أهل الطاهر وقد يلوح من عبارته دعوى الاجماع على الالحاق (وفي نهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة) أنه لا فرق في ذلك كله بين الصلوة في المقابر وإليها (وفي المتن) أنه لو بني مسجد في المقبرة لم يزل الكراهة وهو ظاهر (الحقق الثاني والشهد الثاني) وأما زوالها بالمسد بشرة أذرع من المقابر قد صرح به في (الشرائع والتمهيد والارشاد والتحريم والبيان والروضة) وقد يفهم من (المتن) في الفرع الذي تقدمت الإشارة إليه دعوى الاجماع على ذلك (وفي المدارك) قطع به الأصحاب (وفي الفقيه والمفاتيح) كما قل عن (الزحاة) أن ذلك من كل جانب (وفي المفاتيح) الا عند قبر المصوم (وفي النهاية والمبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام) أن ذلك فيما عدا الحلف وقيل ذلك عن (الجامع والأصاح) وفي (المختلف) لا دليل على تخصيص الخلف والرواية لا تدل عليه (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية والمسالك وكشف الغم) أنه لا يكفي كونه خلف المصلي من دون البعد المذكور ولا وجه لاستثناء الخلف من بين الجهات (وفي

الروض (الوجه فيه أنه إذا بطن القبور عشرة أخرج في الجهات الثلاث لم يكن بين القبور ولا إلى قبر (وقال في كشف الغطاء (إن سأم هذا لم يخلص الاختيار بخلاف انتهى كلامه وكأنه إلى ذلك نظري (الروضة) حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية (وفي المنتهى والتحرير وجامع المقاصد) يكره السجود على القبر وأن يصلى إليه ومنع ابن بابويه منعا (وفي المغنية) قد قيل لا بأس بالصلاة إلى قبلة فيها قبر لإمام والأصل ما ذكرناه يصلى الزائر عما يلي رأس الإمام فهو أفضل من أن يصلى إلى القبر من غير حائل إليه وبينه على حال انتهى (وفي النهاية والمبسوط) رواية الصلوة إلى قبره وحلها على التوافل ثم الاحتياط بتركها (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) روي جوار التوافل إلى قبورهم عليهم السلام والشيخ احتاط بالترك (وفي القروس والبيان والروض) تنكره ولو إلى قبر معصوم وهو ظاهر (المنتهى) حيث رد رواية الجبيري حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية وقد يظهر ذلك من (المسالك) وفي (إرشاد الجعفرية) أن الأكثر على الكراهة إلى قبور الأئمة عليهم السلام في التوافل خاصة والمفيد كراهها عند قبورهم عليهم السلام والأكثر على خلاف ذلك انتهى . فتأمل . (وفي جمع البرهان) الاحتياط عدم إيقاع الفريضة في المشاهد وإن فاتت فضيلة مشهد الحسين عليه السلام ويمكن استثنائه وقال بعد ذلك إذا ثبت زوال الكراهة والتحریم بالحال فهو موجود في قبورهم عليهم السلام (وفي البحار) الأحوط عدم التوجه إلى قبر غيرهم والجواز وعدم الكراهة في قبورهم (لا يخلو من قوة) لاسيما مشهد الحسين عليه السلام (بل لا يبعد القول بذلك في قبر الرسول صلى الله عليه وآله بحمل أخبار المنع على التيقن لاستتار الروايات بين المخالفين وقول بعضهم بالحرمه ويمكن القول بالنسخ فيها أيضا والحل على أن يحمل قبلة كالكعبة بأن توجه إليه من كل جانب ويمكن الفرق بين قبره صلى الله عليه وآله وقبور الأئمة عليهم السلام بالقول بالكراهة بالأول دون الثاني لأن احتمال توهم المعبودية والسجودية أو مشابحة من معنى من الأئم فيهم صلى الله عليه وآله أكثر من دفن عنده صلى الله عليه وآله انتهى (وقال في الذكرى) في مبحث الجنائز بعد أن ذكر الأخبار الدالة على كراهة البناء على القبر وانحطاده مسجداً وعلى كراهة التصود عليه والصلاة إليه وعليه (مانصه) هذه الأخبار رواها (الصدوق والشيخان وجماعة المتأخرين) في كتبهم ولم يستثنوا قبراً (ولا ريب) أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه إحداهما البناء والأخرى الصلوة وناهيك منافي المشاهد المقدسة فيمكن القدح في هذه الأخبار لأنها آحاد وبعضها ضعيف الاسناد وقد عارضها أخبار أخر أشهر منها انتهى (وقال المحقق الثاني) يظهر من الذكرى إطباق الإمامية على خلاف المنيد والشيخ في الفرائض والتوافل وهو مستفاد من الرواية فإن فيها أن الصلوة خلف الإمام ويصل عن يمينه وشماله ولا يجوز تقدمه وهو يتناول الفريضة والتأفة انتهى (قلت) الرواية التي أشار إليها رواية محمد بن عبد الله الجبيري التي فيها أن التوقيع الشريف هكذا أما السجود على القبر فلا يجوز في تأفة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الأيمن على القبر وأما الصلوة فانها خلفه بمجمله الإمام ولا يجوز أن يصلى بين يديه لأن الإمام لا يقدم ويصل عن يمينه وشماله (وقد حكم المحقق) بضمه وشذوه واضطراب لفظه ورد عليه ذلك جماعة من المتأخرين (كالسيد المقدس والشيخ البهائي والمولى المجلسي والفاضل المنندي) قال في (كشف الغطاء) لعل الضيف لأن الشيخ رواه عن محمد بن أحمد بن داود عن الجبيري ولم يبين طريقه إليه ورواه صاحب الاحتجاج مرسلًا

وجواز الطرق دون الظواهر (متن)

عن الحبري والاضطراب لأنه في التهذيب كما سمت وفي الاحتجاج ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره لأن الامام لا يتقدم ولا يساوي ولأنه في التهذيب مكتوب إلى الفتية وفي الاحتجاج إلى صاحب الأمر عليه السلام والمحق أن ليس شيء منهما عن الاضطراب في شيء (وقال الشيخ البهائي) الوسيلة بين الشيخ ومحمد (الشيخ المفيد) قال حديث صحيح لأن الثلاثة ثمانية من وجوه أصحابنا (قل) . قل في الفهرست حل ما حكي في ترجمته أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة منهم محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبيد بن حماد كلهم وهو ظاهر في صحة طريقته اليقينية (وقال المحقق في المتبر) إنه ضيف ولعل السبب في ذلك كونه مكتوبة انتهى ونحوه ما في (المدارك والبحار) والمستفاد من هذا الحديث على ما في الاحتجاج أنه لا يجوز التقدم ولا المساواة وأما على ما رواه الشيخ فظهر تميز المساواة إلا أن يقال يطوف يصلي على يصلي أو على يتقدم (والمصنف في المنتهى والمولى الأردبيلي والكاظمي) فمما من الظهور الكراهة قالوا إن جعل القبر الشريف حلقه مكروه حتى في غير الصلوة وفي البحار أن المنع من الاستدبار في الصلوة وغيرها قد يستفاد من قوله عليه السلام لأن الامام لا يتقدم لأنه عام للصلوة وغيرها انتهى (والحاصل) أن القول بالمع وإن قل القائل به لكنه لا بأس خصوصاً في الصلوة ولم يعلم انتقاد الاجماع على خلافه لكان هذه الأخبار ثم رواية الاحتجاج ضعيفة فلا يمكن الاستناد إليها في المنع من المساواة مع تصريح بعضهم بأن الصلوة مما يلي الرأس أفضل (فأما) لكن لا نجد قائلًا بالمنع إلا ما يمتنع من نادر من متأخري المتأخرين وظاهرهم الاطلاق على خلافه غير أنه أحوط هذا (وأستدرك قولوه) في مزاره عن هشام بن سالم أن الصادق عليه السلام سئل هل يزور والدك قال نعم ويصلي عنده قل ويصلي خلفه ولا يتقدم عليه (وأستدرك أيضاً) عن محمد البصري عنه عن أبيه عليه السلام في حديث زيارة الحسين عليه السلام قال من صلى خلفه صلوة واحدة يريد بها وجه الله تعالى قبي الله تعالى يوم يلقاه وعليه من النور ما يشوقه كل شيء يراه (وأستدرك أيضاً) عن الحسين بن عطية عنه عليه السلام قل إذا فرغت من التسليم على الشهداء أثبت قبر أبي عبد الله عليه السلام بحمدك بين يديك ثم تصلي ما يدلك وهو مروي في الكافي أيضاً كذلك قال في كشف الغطاء ثم قل أخباراً أخر وقال إنها مبارزة لها وإنما تقابلها فتأويل (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (جواز الطرق) إجماعاً كلي (النية والتمني) وظاهر (التذكرة) وهو المشهور كما (في المختلف والتلخيص وكشف القام والبحار) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك) وكثيراً والأكثر كما في (المتبر) وذلك صريح في (البسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والتافع والتميز والحرر والتذكرة والروس والتلخيص والتذكري وكشف الالتباس) وغيرها وذهب في (نهاية الأحكام) بقراءة الطرق (وفي البيان والمنة) وكذا (الروضة) التمييز بالطريق (وفي الروض والبحار) إن الاختصار على جواز الطريق ليس بمجهد بل الأجود التعميم لموتة ابن الجهم (وفي مجمع البرهان) إحتال أن الصلوة في الجراد أشد كراهة (وفي كشف الغطاء) أن أخبار النعمي عنها في الطرق كثيرة وهي أعم من الجادة بمعنى الواضحة والمعظم كما في خبر محمد بن الفضيل (وفي الحصول للصدوق) عن النبي صلى الله عليه وآله ثلثة لا يتقبل الله لهم بالحفظ لجل نزل

وجوف الکعبة فی التریضة وسطها وی یت فیہ مجوسی أو ین یدیه نار مضرمة (متن)

فی یت خرب ورجل صلی علی قارعة الطريق ورجل أرسل راحله ولم یستوق منها اتھی ما فی کشف الثام (وفی البسوط والوسيلة والتذکرة ونهایة الأحکام والمتھی) وغیرها أنه لا بأس بالظواهر بین الجواد (وفی جملة من کتب المصنف وجامع المقاصد وکشف اللئیس والروض والمساک والبحار) ولا فرق بین أن تكون الطريق مشفوة بالمارة أولا (وفی مکتب اللئیس) وما یسده لو نطقت المارة أجمة التحريم والفساد (وفی المدارک) ففسد اذا كانت الطريق موقوفة لا بحیة لأجل المرور وبمقتل عدم الفرق اتھی (وفی التحریر والمساک) لا فرق بین أن تكون كثيرة الاستطراق أولا (وفی المتھی والتحریر والیان) لو ین سابقا علی الطريق جازت الصلوة وخالف بعض الجمهور (وفی التقیه) لاهیوز فی مسان الطريق وجوازه (وكذا فی المقنة ونهایة) لاهیوز فی جواد الطريق (الطرق خل) وأما الظواهر فلا بأس (وفی البحار) إن الترك أحوط (وفی کشف الثام) مستند الصدوق والمفید والشیخ فی النهایة ظواهر الأخبار وهي كثيرة ولا یعارضها فیها ظفرت به إلا خبرا الزنفی وعید بن زاره أن الأرض كلها مسجد إلا القبر والحام ویت الفائض اتھی (قلت) یعارضه أيضا قول الصادق علیه السلام فی صحیح ماویة بن عمار یرکھ أن یصلی فی الجواد وقد تقدم فی مواضع بیان المراد بالکراهة فی الأخبار وأنها فی مقام التحريم لا یناسب الاثنان بلفظ یرکھ مضاعفاً الى محومات الامر بالصلوة والأصل وفی الاجامعات بلاغ (وفی کشف الثام) جواد الطرق سواتها كما فی (الجمعل والمقانیس والشمس ونهایة والجزیرة) أي الوسط المسلوک من الجدد أي القطع لا تقطعه مما یلیه أو من الجدد أي الواضح كما فی (العین والحیث والسامی) أو الجادة معظم الطريق كما فی (الهیوان والقاموس) أي الطريق الأعظم المشتمل علی جدد أي طرق كما حکاه الأزهري عن الأصمعي (وفی المنزب المسمی) أنها معظم الطريق فیحتمل تفسیر معظم بالوسط ونحوه (المصباح المنیر) وقال أيضا فی (کشف الثام) القارعة أعلا الطريق أي رأسها . هذا هو المعروف وفسرها (ابن الاثیر) بوسطها وفسرها فی خبر النبی عن الصلوة علیها بنسן الطريق قال وسان الطرق ما یستطرق منها بالجملة فالتھی إنما هو عنها فی أغصن الطرق قال والظواهر هي الأرضی المرتفعة ینها قال وقال علیه السلام فی خبر ابن عمار لا بأس أن تعصی بین الظواهر وهي الجواد جواد الطريق ویرکھ أن یصلی فی الجواد والظواهر بمنی الطرق القاهرة الواضحة اتھی ما فی کشف الثام (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) فی (جوف الکعبة فی التریضة) (و) علی (سطلها و یت فیہ مجوسی) قدم الکلام فی ذک مستوفی فی بحث القبة بما لا یمید علیه كما تقدم الکلام فی الکراهة فی یت فیہ مجوسی عن قریب (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو ین یدیه نار مضرمة) كما فی (السرائر والنرائع والتافع وكشف الرموز والمنبر والتذکرة والتحریر ونهایة الأحکام والبصرة والارشاد واللمة وإرشاد الجعفریة) وفی (المتھی وجامع المقاصد وکشف الثام) وكذا (المتبر) أنه مذهب الاكثر وترك التقیید بالاضرام فی المقنة والخلاف ونهایة والبسوط والوسيلة والتلخیص والمختف والمردوس والیان وجامع المقاصد وحاشیة المیسی وکشف اللئیس والروض والروض والمساک والمدارک والمقانیس) وقل ذک عن (الکافی والاصباح والجامع

أو تصاور (متن)

والتزعة (وفي الخلاف) الاجماع عليه (وفي المختلف) أنه المشهور (وفي الذكري) أنه مذهب الأكثر (وعن الكافي) أنها تحرم وفي فسادها . نظره (وفي المراسم) أنها تقصد الى ثار مضرة (وفي المجمع والمدارك وحاشيته) أن التجنب أحوط وقد يظهر من التوقيع الشريف الاتي أن في أصحاب الأئمة عليهم السلام من كان يقول بالتحريم (وفي كشف الغطاء) أن مرفوع الحداني للجهل والرفع لا يصلح لتنزيل المعنى في غيره على الكراهية (وفي التهذيب) أنه رواية شاذة مقطوعة وما يجري هذا الجري لا يدل اليه عن أخبار كثيرة مسندة (وفي الفقيه) أنه رخصة اقتصرت بها على صدرت عن ثقة ثم اتصلت بالمجتهدين والاقطاع فمن أخذ بها لم يكن مخطئاً بعد إن يعلم أن الأصل هو النهي وأن الاطلاق هو رخصة والرخصة حذوقهم من هذا الكلام كما في (المدارك ومجمع البرهان) أن الرواية صحيحة وقد تعرض (المحققون على الفقيه) لبيان هذه العبارة بوجوه أوجبها ما ذكره مولانا ملا مراد (قلت) هذا الخبر متضاد بالشبهة المعلومة والمقولة في عدة مواضع وإجماع الخلاف بل الاجماع معلوم أيضاً على أن المخالف معلوم مضافاً الى أن الحكم مما تم به البلوى فلو كان حراماً لشارع واشتهر ولم يكن الأمر بالعكس فقد صلح لأن يطرح غيره لأجله فضلاً عن أن ينزل عليه (على أن الصحيح) غير صريح وقوي عار ضيف بأشياءه على ما لا يقولون به كما أن التوقيع الشريف كذلك إذ قضيته أن ذلك حرام على غير أولاد أمير المؤمنين عليه السلام وأولاد أهل الكتاب (ونصه) على ما في الاحتجاج والا كمال وأما ما سألت عنه من أمر المعصلي والنار والصورة والسراج وأن الناس قد اختلفوا في ذلك فبقه فانه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأئمة والنيران ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأئمة والنيران ومن المعلوم أن ليس المراد الأولاد بلا واسطة ويكتفى بالحرمه لتغير أولاد أمير المؤمنين عليه السلام الشك اللهم الا أن يكون علم أن آية أهل كتاب وبمقتضى توزيع الجواب على السؤال (فأمل) على أنه مرسل في الاحتجاج (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو) بين يديه (تصاور) كما في (الشرائع) ولا رشاد واللمعة وجميع المقاصد وفوائد الشرائع والروضة والمدرك والكفاية (وموضع من (التلخيص) وهو مذهب الأصحاب كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وهو مشهور كما في (تجميع التلخيص) وفي (النهاية) ووسيلة المشي ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة ص ١٠٠ ونماثل (وفي المتن) أنه مذهب علاناً لا أن في (النهاية) لا يصلي وفي (المتن) والخلاف (الكراهة الى الصورة) وقل عليه الاجماع في (الخلاف) وفي (مجمع البرهان والمفاتيح) وموضع من (البيان) النماثل وفي الأول أنه المشهور وقل عن (التزعة والمجمع) الاقتصار على النماثل أيضاً كما في أكثر الأخبار (وفي الفتنه والمختلف) وموضع آخر من (التلخيص والبيان) تركه على البسط الصورة (وفي الفتنه) الاجماع عليه (وفي مختلف والتلخيص) أنه المشهور ولكنه زيد في (التلخيص والبيان) البيت المصور ونقلته الشهرة في (التلخيص عليها) وفي (الهداية) البيت الذي فيه نماثل الا أن تكون بين واحدة أو غير رؤسها وهذه العبارة كجلاء (التلخيص والبيان) ثم ماذا كانت الصورة خلفه أو تحت رجليه (وفي البسوط) لا يصلي وفي قوله أويمنه أو شاهه صور ونماثل لأن ينطباعا كان كانت تحت رجليه فلا بأس واقتصر في كشف الالتباس على عبارة البسوط (وقل الاستاذ الشافعي)

أدام الله تعالى حراسته في حقة الفرض إن الصلوة تكره في المساجد المصورة والمظلة وإن كانت الصورة في غير جهة القبلة وكذا إذا كانت الصلوة في غير موضع الضل ذكر ذلك عند الكلام على خبر الحلبي التالط بكراهة القيام في المساجد المظلة (قلت) يظهر من (جمع البرهان) أن الضل مكروه لا الصلوة كما يأتي في مبحث المساجد (وفي المراسم) يكره أن يكون في قبلته تصاوير بحسبة كما صرح بذلك في آخر كلامه (وفي القديس روي كراهتها في المساجد المصورة زمن الفرية وقال إن كراهة الصلوة في البيع والكتاتس إذا كانت مصورة أكد كما مر وذكر في (المتبر) بعض الأخبار الواردة في المقام (ومن المتنع) لاتصل وقدامك تماثيل ولا في بيت فيه تماثيل ثم قال ولا بأس أن يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه لأن الذي يصلي إليه أقرب إليه من الذي بين يديه انتهى (قائل) وأورد في (الغنية) خبر محمد الذي نفي فيه البأس إذا جعلت التماثيل تحت الرجل وخبر أبي بصير الذي نفي فيه البأس ما لم يكن تجاه القبلة أو إذا خطاه أو إذا كان بين واحدة (وفي البحار) الظاهر من الأخبار أنه إذا كان الذي يصلي فيه صورة حيوان على ما اخترناه أو مطلقاً مما له مشابة في الخارج على ما قبل تكره الصلوة فيه وتنف الكراهة بكون الصورة على غير جهة القبلة أو تحت القدمين أو بكونها مستورة بثوب أو غيره أو يتنص فيها لاسياً ذهب عتيقاً أو إحدبها ولو ذهب وأساها أو أفضل ويحتمل ذهب الكراهة بأحد هذه الأمور وإن كان الأحوط الاحتراز منها مطلقاً ثم أورد أخباراً أخرى وقال هذه الأخبار تدل على كراهية الصلوة في بيت فيه تماثيل مطلقاً ويمكن تنقيدها بالأخبار الأخرى والقول بالكراهة الخفية في غير الصور المخصوصة ويمكن أن يقال في التنصص إن البقية ليست صورة الانسان ولا الحيوان المخصوص وفيه (نظر) انتهى كلامه زيد ! كراهه وقد سمعت ما نقل من (الكافي) من أنها لاتصل على البسط المصورة وفي البيت المصور وأن له في فسادها نظراً (يان) قد يظهر منهم الاتفاق على زوال الكراهة بالتنظية (واحتج المصنف والمحقق الثاني والشيد الثاني) وغيرهم على اختلاف عباراتهم على الكراهة في المقام بأن الصورة تعبد من دونه تعالى شأنه فكره التشبه بها وبأنها تشتمل بالنظر إليها ويظهر من ذلك أن المراد بعبادتهم المختلفة واحد وقد تقدم في بحث لباس المصلي نقل أقوال علمائنا في الصورة والتشتمل وتقل كلام أهل الفقة (وقال في كشف القتام) المعروف في الفقة ترادف التماثيل والتصاوير والصور بمعنى التصاوير وأدهى المطرزي في كتابه اختصاص التماثيل بالتصاوير أولي الروح (قال) وأما قولهم يكره التصاوير والتماثيل فالمعطف للبيان ولما تماثيل الشجر فجواز إن صح انتهى (وقال في كشف القتام) الصدوق في المتنع يحتمل أنه يرى ما يراه المطرزي من الفرق ويؤيده أن التشبيه بهتاد الأوثان يختص بصور ذوي الروح وأنه لا يخلو بساط ولا وسادة ونحوها عن اشتمال ما يشبه شيئاً وقول جبريل عليه السلام في خبر محمد بن مروان إذا معاشر الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا تمثال جسد وقول الصادق عليه السلام في حرس ابن أبي حمير وقد سئل عن التمثال في البساط والمصلي ينظر إليه إن كان سبب واحدة فلا بأس وإن كان له عيان فلا فهو نص في تمثال ذي الروح وفي أن قصان عين يخرجها عن الكراهة ويحتمل أنه يرى الفرق بالتجسيم وعدمه كما قال سلا (ويؤيده) خبر الحلبي في قرب الاستناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن مسجد يكون فيه تصاوير وتماثيل يصلي فيه فقال تكسر رؤس التماثيل وتلتاع رؤس التصاوير ويصلي فيه ولا بأس ويناسبه المثل

بمضى القيام ويؤيد أحد الفريقين قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير أن جبريل عليه السلام قال إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا يتأف فيه تماثيل ولكن فيه صورة (ظ) يعني صورة انسان هو بمحتل كونه من كلامه عليه السلام وكونه من الراوي ورواه البرقي في المحاسن كذا يتأف فيه صورة انسان وكذلك خبر عمرو وابن خالدة عن أبي جعفر عليه السلام وقالوا انما نحن سلاسل الحكم بالمجسمة للأصل واحتمال اختصاص الأخبار بها لأنها المشابهة للأصنام واحتمال الاشتقاق من الثول وروى مرفوع الحمداني بلفظ الصور ولما قال الصدوق في (المتن) ما سمعته وصحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن القمار والحسرة فيها التماثيل أيسل فيها قال لا تصل فيها وفيها شيء يستبكت إلا أن لا تعبد بها فتقطع رؤسها وإلا فلا تصل فيها فإن القطع يسلي التجسيم ظاهراً ولا ينبغي أخبار النعمي عنها في البسط والوسائد فإنها أيضاً مجسمة إذا نسجت فيها انتهى وفي هذين الخبرين (تأمل) وأيد ما يسلي كلام الصدوق في الهداية من العموم لما إذا كانت الصورة خلفه أو تحت رجليه بموضع كثير من الأخبار كثير سمعنا اسماعيل عن أبيه أنه سأل الرضا عليه السلام عن المصلي والبساط يكون عليه التماثيل أيقوم عليه فيصلي أم لا فقال إني لا أكره وخبر البرقي في المحاسن مسنداً عن يحيى الكندي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه أنف جبريل عليه السلام قال إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا جنب ولا تماثيل يوطأ قال ويؤيد ما في المتن من حرمة الكرامة في بيت فيه تماثيل خبر علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام يكون على بابها ستر فيه تماثيل أيسل في ذلك البيت قال لا وسأله عن البيوت يكون فيها التماثيل أيسل فيها قال لا قال لكن المحصى كثير كصحيح ابن مسلم سأل أحدهما عليهما السلام عن التماثيل في البيت قال لا بأس إذا كانت عن يمينك وعن شمالك وخلفك أو تحت رجليك وإن كانت في القبلة فالتى عليها ثوباً وجمعه صحيحة أيضاً من أبي جعفر عليهما السلام (١) وفيه زيادة ففي البأس إذا كانت فوق رأسك قال وهذا مع الأصل وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام يدفان ما في البسوط وكأنه استند إلى الأخبار العامة مع قول أبي جعفر عليهما السلام في صحيح ابن مسلم لا بأس بأن تفصل علي كل التماثيل إذا جعلتها تحتك ومرسل ابن أبي عمير المتقدم فانه نهي عنها حيث تقع عليها السنين وقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن الحجاج في الدرهم دوات التماثيل فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه وقول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الأرملة المروية في الخصال في تلك الدرهم ويجعلها في ظهره عاية لأنها أن يكون استقبلها أشد قال ويؤيد كلام الحلبي ظواهر الأخبار وانما يارضها مرفوع الحمداني ويؤيد الفساد توجه النعمي فيها إلى الصلوة ثم روى البرقي في المحاسن عن موسى بن القاسم عن علي بن حنيفة أنه سأل أخاه عليه السلام عن البيت فيه صورة سمكة أو طير أو شبهها يبيت به أهل البيت هل يصلح الصلوة فيه فقال لا حتى يقطع رأسه منه ويضد وإن كان قد صلى فليست عليه إعادة فيمكن أن يكون الجهل والنسيان هذا وصحت التوقيع الفارق بين عدة الأوثان وغيرهم انتهى كلامه شكر الله تعالى عليه فقد أتى بما لم يأت به غيره ولما قلنا كلامه بتمامه هذا والموجود في البحار في خبر علي بن جعفر عليه السلام أو يضده وفي نسخة أخرى أو يضله ولعل ذلك أصح مما في الشرح ومثل خبر محمد بن مروان في المتن من دون تفاوت ما رواه في البحار عن المحاسن عن علي بن محمد عن أيوب ولعل المراد بالملائكة غير الكائين وإن أمكن أن لا توقف

أو مصحف أو باب مفتوحاً أو انسان مواجه (مقن)

كتابهم على دخولهم لكن قول أمير المؤمنين عليه السلام للملكين أميعة يدي على دخولهم ﴿ قوله ﴾
 قدس الله تعالى روحه ﴿ أو مصحف أو باب مفتوح ﴾ أما الحكم بكرائها إذا كان بين يديه
 مصحف مفتوح فهو المشهور كما في (المختلف والتخليص والمساك) ومذهب الأكثر كما في (المعتبر)
 ذكر ذلك في آخر كلامه وبه صرح في (التهامة والبسوط والوسيلة وكتب المحقق والمصنف والشهيد
 والمحقق الثاني وإرشاد الجفرية والمدارك والكفاية والفاتح) وغيرها وهو المقول عن (الكاتب)
 وفي (البسوط والتهامة) أو شيء مكتوب (وفي البيان) أو كتاب مفتوح (وفي المنتهى ونهاية الأحكام
 والتحرير وجامع المقاصد وإرشاد الجفرية وحاشية الميسي والروض والروضة والمساك) أن الحكم
 يتعدى إلى كل مكتوب وينتقل إلى القبلة (وفي المدارك) أنه لا بأس بهذا التعدي وأن المناقشة
 فيه مجالاً وصرح (المصنف) في جملة من كُتِبَ (والمحقق الثاني) في جامع المقاصد (والشهيد الثاني)
 في كُتِبَ أنه لا فرق في ذلك بين القاري وغيره ممن يصبر وهو ظاهر كل من أطلق ونسب ذلك
 (في كشف القسام) إلى فتاوى غير (الزعة) قال وفيها التخصيص بالقارئ لأنه الذي يشتغل به
 وردده بمنع الصلاة والمعل (قلت) ونقل التخصيص به في فرائد الشرائع عن الشيخ ولم أجده بما حضرنه
 من كُتِبَ وقد تقدم أن التقي حرم الصلوة إليه مفتوحاً وأن له في الفساد نظراً. (وأما الحكم) بكرائها
 إلى الباب المفتوح فقد نسب إلى الأصحاب في (الروض وجمع البرهان) وفي (التخليص والمساك
 والروضة) أنه المشهور (وفي المذهب البارع) أنه مذهب الأكثر وهو خيرة (المنتهى ونهاية الأحكام
 والتحرير والدروس وجامع المقاصد وفرائد الشرائع) وفي (كشف الرموز) أنه (حسن) وفي (التذكرة)
 أنه (جيد) لاستحباب السكرة ونسبه في (الشرائع والنافع) إلى القليل (وفي المعتبر) نسبته إلى (الحلي)
 قال وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ويظهر من (كشف القسام) أن الحلي لم يصرح بذلك
 حيث قال يصلح الباب عبارة الحلي حيث كره التوجه إلى الطريق واقتصر على عبارة (المعتبر) في
 (المذهب البارع والمقتصر والتفتيح وكشف الالتباس) لكنه في الأولين احتجل الصدم أو مال
 إليه (وفي جمع البرهان) أنه لا دليل عليه (وفي كشف القسام) أن الدليل عليه استغاضة الأخبار باستحباب
 الاستناد انتهى وقد سمعت ما في التذكرة ويأتي عن قريب استيراد الكلام في السكرة وإن لم يتراض
 لها المصنف (وفي الروض والمساك) إطلاق الباب يقتضي عدم الفرق بين ما يفتح إلى داخل البيت
 أو الدار أو لي خارج ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو انسان مواجه ﴾ الحكم بكرائها إذا
 كان بين يديه انسان مواجه المشهور كما في (حاشية الميسي والمساك والروضة) وفي (جامع المقاصد
 والروض) ذكر ذلك أبو الصلاح وبه اتفق المصنف وجماعة وهو خيرة (المراسم ونهاية الأحكام
 والدروس وجامع المقاصد) وظاهر (المنتهى) وهو المقول عن (الزعة) واستجوده في (التذكرة)
 واستحسنه في (التحرير) وكشف الرموز واستدل في جامع المقاصد بغيره عائشة الآتي وبأني ماني
 (كشف القسام) من خبر علي بن جعفر ونحوه مما يصلح الاستدلال به في مثل هذا المقام ونسبه في
 (الشرائع والنافع) إلى القليل (وفي المعتبر) إلى الحلي قال وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ونحوه
 ما في (المذهب البارع والمقتصر والتفتيح وكشف الالتباس والمدارك والفاتح) واحتج (أبوالباس)
 في الكتائب الصدم أو مال إليه (وفي جمع البرهان) لا دليل عليه بل في أخيار عدم محاذاة الرمل لمادة

ما يشعر بعدم الكراهة حيث ذكرت في قوله عليه السلام ولو لم يكن يصلي فلا يكره انتهى (وفي كشف
الغمام) عندنا الأخبار بنفي اليأس من أن تكون المرأة بمجده المصلي قائمة أوجالسة أو مضطجعة كثيرة
انتهى (وعن الكافي) أنه كرهها إلى المرأة الثاغمية أي ما في التحرير وكره (ابن حمزة في الوسيلة) أن يكون
بين يديه امرأة جالسة وفي (السرائر) لا بأس أن يكون في قبلة إنسان قائم والأفضل أن يكون
بينه وبينه ما يسترجع المصلي عن المراجعة (وقال في كشف الغمام) هذا هو الأحسن عندني
واستحسن كراهتها إلى الثائمة في (التحرير) وفي (كشف الغمام) له للامتنان والاحتشام وخصوصاً غير المحرم
من المرأة إذا كان المصلي رجلاً وخصوصاً إذا قامت أي اضطجعت أو استتقت أو انبطحت والمشابهة
بالتجود له ولا رشاد أخبار السيرة إليه وتظهر على بن جعفر الذي في قرب الاسناد لحسيني أنه سأل
أخاه عليه السلام عن الرجل يكون في صلوة هل يصلح له أن تكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة
قاعدة أو قائمة قال يدرعها عنه فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلوته وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه
 وآله كان يصلي حذاء وسط السرير وأنا مضجعة بينه وبين القبلة تكون لي الحاجة فأكره أن أقوم
 فاستقبله قائلاً اسئلوا أسلافنا (وحيث أتمم الكلام) في هاتين المسئلتين إلى ذكر السيرة والاستناد إليها
 في الغمام أحيينا العرض بحث فيها لأن المصنف لم يذكرها (فتقول) تستحب السيرة بإجماع العلماء
 كما في (التحرير) بالإجماع كما في (المتن) والذكرى والمدارك والمفاتيح (وفي التذكرة وكشف
الانقباض) تستحب السيرة في المسجد إلى الحائط وفي الصحراء إلى شاخص بين يديه عصى كان أو
عزّة أو رحلاً أو ميراً معقولاً بلا خلاف بين العلماء (وفي نهاية الأحكام) الإجماع على هذه السيرة
 (وفيها وفي التذكرة) فإن لم يجد سيرة خطاً وظاهره فيها أنه لا ترتيب فيها عند الخط (وفي السرائر)
 تستحب السيرة ولو كانت عزّة أو حجراً أو كومة من تراب وظاهره عدم الترتيب كما هو ظاهر (اليان
والهروس والموجز الحاوي والمدارك والمفاتيح) لكن في (اليان) زاد على باقي السرائر القنطرة والسهم
 وانط (وفي المتن) مقدار السيرة ذراع قريباً ولو لم يجد المقدار استحبه الحجر والسهم وغيرهما ولو لم
 يجد شيئاً استحبه أن يجعل بين يديه كومة من تراب أو يخط بين يديه خطاً ونحوه (وفي التحرير)
 من دون تفاوت أصلاً (وفي الذكرى) الأولى بلوغاً ذراعاً قاله المعنى والفاضل (قلت) صرح بذلك
 (في المنهاج ونهاية الأحكام والتحرير) وفي (كشف الانقباض) لا تقديراً في اللفظ والله إجماعاً وقدرها
 العامة بقادير ويستحب النهو منها كما صرح به جماعة وقدر في (المتن) والتحرير (اليان) عرض عن
 إلى بعض فرس ونسب ذلك في (المدارك) إلى الأصحاب ولا يستحب الانحراف عنها عتياً ويساراً كما
 في (التذكرة والذكرى والبحار) وعن (الكاتب) أنه يجلس على جانبه الأيمن ولا يتوسطها فيجلسها مقصدة
 تمثيلاً بالكتب ونحوه قال بعض العامة (وفي البحار) أن غواهر الأخبار على خلاف الكتاب (والامام)
 سيرة كافية للأمر إجماعاً كما في (التذكرة) ويجوز الاستئثار بالحيطان والإنسان المستدير كما صرح به
 جماعة وتفصل بالمنسوب وإن حرم كما في (المتن) والتحرير (اليان) وفي (الموجز الحاوي) اشتراط الإباحة
 (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) ولو كانت مقصورة لم يأت بالمأمور به شرعاً (وفي الذكرى) أن هذا
 مشكل لأن المأمور به الصلوة وقد حصل نصبها أمر خارج كالوضوء من الأفعال المنصوب (قلت) الظاهر أن
 مراد المصنف أنه لم يأت بالمأمور به من الاستئثار وهو وإن كان ممن يقول في أصوله إن المندوب غير

أو حائط يتر من بالوعة البول (متن)

مأمور به لكن هذه البارة شائنة ثم أن ما مثل به في محل المنع على الإطلاق وقد تقدم الكلام فيه مراراً وتحصل السترة بالنجس كما نص عنه جماعة ولا فرق بين مكة شرفها الله تعالى وغيرها في استحباب السترة كما هو نص (المتن) والتحرير ونهاية الأحكام والدروس والبيان والمدارك) وظاهر (المتن) لاجماع على ذلك حيث نسب الخلاف إلى أهل الظاهر ونص في نهاية الأحكام وغيرها أن الحرم كذلك (وفي التذكرة) لا بأس بدم السترة في مكة والحرم كله لا زحام وخبر ابن عباس (وفي التذكرة) أن في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وآله صلى بالأبطل فتركت له عترة رواه أنس وأبو حنيفة ثم قال ولو قيل السترة مستحبة ولكن لا يمنع المار في مثل هذه الأماكن لما ذكر كان وجهاً انتهى ونجس السترة إجماعاً كما في (التحرير والتذكرة والتذكري والبيان) وفي (المتن) لا خلاف فيه بين علماء الإسلام هذا ويكره المرور بين يدي المصلي كما نص عليه جماعة سواء كان له سترة أم لا وروي عن النبي صلى الله عليه وآله لو لم يدر المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يفتأ ربهين يوماً أو شهراً أو سنة الشك من أحد الرواة ولم يصلي الدفع بحيث لا يؤدي إلى حرج وضرب رواية الخلدري حولها على ذلك (وفي السرائر) عليه أن يدفع ما استطاع بالتسبيح والدعاء والاشارة وهل جواز الدفع وكراهة المرور مختصة بمن استرا أو مطلقاً (وحسن) ذكرها في التذكرة وقال ولو كان في الصف الأول فرجه جاز التخطي بين الصف الثاني لتقصيرهم بإحدها ولو لم يجد المار سبيلاً لم يدفعه والبيد عن السترة كفاً قد عرفت انتهى (وفي الخلاف) لاجماع على كراهتها إلى السلاح المشهور (وفي المختلف والبحار) أنه المشهور وهو نص (الكاتب) على ما نقل عنه (والمقننة والنهاية والمبسوط والاراسم والوسيلة والسرائر والتمهي والتحرير والبيان وجامع المقاصد) في آخر البحث وغيرها وروي ذلك في الفقيه من أمير المؤمنين عليه السلام ومنع النبي وتردد في الانسداد (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو حائط يتر من بالوعة البول) كما في (النهاية والوسيلة والسرائر والمنهي ونهاية الأحكام والتذكرة والتذكري وكشف الالتباس والروض) لكن في أكثر هذه بالوعة يُبال فيها (ع) ولعل بين البارتين فرقاً (وفي المبسوط والدروس والبيان) بالوعة بول أو قدّر ونقل ذلك عن (الاصباح والجامع) ولعل اقتدر يم سائر النجاسات كما صرح به بعض المحققين (وفي جامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والمسالك والمدارك) بالوعة بول أو غائط وعلوه بأن الغائط أنحش فيكون أولى ونسب في (الروض) إلى القيل (وفي الروضة) في إلحاق غير الغائط من النجاسات وجه (وفي التذكرة والمسالك) في التحدي إلى الماء النجس (تردد) وهو أي التردد وظاهر (جامع المقاصد والروض) حيث قلنا تردد التذكرة من دون ترجيح (وفي نهاية الأحكام) وفي التحدي إلى الماء النجس والخبر وشبهها إشكال (وفي النافع والارشاد والقصة والكفاية والمفاتيح) إلى حائط يتر من بالوعة من دون تهيد بول أو غائط وظاهرها عموم النجاسات (وفي مجمع البرهان) ورد النهي عن مسجد حائط قبله يتر من بالوعة يبال فيها (وفي التلخيص والتذكري والبحار) تكره إلى النجاسة الظاهرة وظاهر (التلخيص) أنه المشهور (وفي المقننة) تكره إلى شيء من النجاسات (وفي التحرير) تكره إلى بيوت الغائط وقال الكاتب عليه السلام في خبر محمد بن أبي حمزة إذا ظهر التتر من خلف الكنيف وهو في القبة يستتره بشيء وقد تم بلفظ الله

﴿ الطلب الثاني في المساجد ﴾ (متن)

تعالى وفضله وإحسانه وكرمه وفضوه ورحمته وبركة خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم الجزع الزاج من كتاب مفتاح الخير والكرامة والحمد لله كما هو أهله بجميع محامده كلها على جميع نعمه كلها وصلى الله على خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله صلوة لا يقوى على إحسانها سواه ورضي الله تعالى عن مشائخنا وعلمائنا أجمعين وعن روايتنا القنئين آثار الأئمة الطاهرين صلى الله عليهم أجمعين ونسأله سبحانه وتوجه إليه بخير خلقه صلى الله عليهم أجمعين أن يدرجتنا أدراج المكرمين وإن برحمتنا برحمته الواسعة أنه يرحمنا الله تعالى والآخرة ورحيمها ويأتي إنشاء الله تعالى في الجزء الخامس (الطلب الثاني في المساجد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين ورضي الله تعالى عن علمائنا ومشائخنا أجمعين وعن روايتنا القنئين آثار الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين وتوجه إليه سبحانه بهم صلى الله عليهم أن يجعلنا من يقتض آثارهم ويسلك سبيلهم ويمشعر في زمهرتهم أنه أكرم الراحمين ﴿قال المصنف الإمام العلامة﴾ توجه الله تعالى إلى الكرامة (الطلب الثاني في المساجد) المسجد حقيقة شرعية في المكان الموقوف على المصابين (المسلمين خ ل) للصلوة من دون اختصاص ببعض دون بعض مع الصلوة فيه أو قبض الحاكم كما بهم ذلك من كلامه في مسئة من بنى مسجداً لنفسه وأهله وأراد تغييره وقال التهديد والكركي والصبري في الذكري وجامع المقاصد وكشف الالتباس إنما يصير البقعة مسجداً بالوقف أما ببيعة وقت وتبها وأما بقوله جعلته مسجداً ويأخذ في الصلوة فيه فإذا صلى فيه واحد تم الوقف ولو قبض الحاكم أو أذن في قبضه فكذلك لأن له الولاية العامة ولو بناء بنية المسجد لم يصير مسجداً وقد ذكر مثل ذلك في التذكرة والبيان والدروس وفي (التذكرة) أيضاً إذا كان له مسجد في داره جاز له تغييره لأنه لم يجعله عاماً وإنما قصد اختصاصه بنفسه وأهله وهذا صريح في اشتراط العموم في تحقق المسجدية ومحو ما ذكره هو وغيره في هذه المسئلة من أنه إذا وقف وجهه مسجداً لا يختص به وأهله بل يصير عاماً وقال الشيخ في المسبوط إذا بنى مسجداً خارج داره في ملكه قلن نوى به أن يكون مسجداً يصلي فيه كل من أراد زال ملكه عنه وإن لم ينو ذلك فملكه باق عليه سواء صلى فيه أو لم يصل قال في (الذكري) ظاهره إلا كتماناً بالنية وليس في كلامه دلالة على التلظظ ولله الأقرب انتهى واستظهر ذلك في جمع البرهان فاكفى بمجرد قصد كونه وقفاً (وفي جامع المقاصد) إن في النفس من ذلك شيئاً وأما الاستناد إلى أن معظم المساحد في الإسلام على هذه الصورة كما في الذكري فليس ذلك معلوم ولا حاجة إلى النقص عن كيفية الوقف إذا شاع كونه وقفاً وصرح به المالك كما في غيره من القواعد مثل النكاح وما جرى هذا المجرى انتهى (قلت) قد صرح في وقف المسبوط وغيره من غير خلاف ولا تردد في خصوص المسئلة أنه لا بد من التلظظ بالوقف والمبقوا عند ذكر صيغ الوقف على أنه لا بد من التصريح أو الكناية القرية أو التنية وقال السجلي إن وقفه ونوى القرية وصلى فيه الناس ودخلوه زال ملكه عنه ولو لم يتلظظ بالوقف ولا نواه جاز له تغييره انتهى وفي (كشف الالتباس) بعد أن قل عبارة السجلي قال هذا هو المشهور وهو المتمد انتهى وقضية اشتراط القرية في صحة وقف المساجد كما صرح به جماعة واشتراط

يستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً قال الصادق عليه السلام من بنى مسجداً كتحصن
قطعة بنى الله له بيتاً في الجنة وقصدها مستحب قال أمير المؤمنين عليه السلام من اعطف الى
المسجد أصاب أحد الثماني لحاقاً مستفاداً في الله تعالى او علماً مستطراً أو آية محكمة او رحمة
مستنطرة او كلمة توده عن ردى او يسمع كلمة تدله على هدى او يترك ذنباً خشية او حياة
ويستحب الاسراج فيها ليلاً (متن)

عدم كونها لترض فاسد كما صرح به آخرون قالوا ولا تميز الصلوة فيها بنى لترض فاسد نستلزم عدم
جواز الصلوة في المساجد التي بناها المخالفون وكذا البيع والكنائس لان الوقف باطل فخرود ملكاً
لم فلا يميز الصلوة فيها بشيخائهم ومن المعلوم ان غرض المخالفين الوقف لصلوة أهل مذهبهم
وكذا غرض اليهود والنصارى الوقف على أهل ملتهم وقد أشار الاستاذ الشريف أدام الله تعالى
حراسه في حقه درسه الشريف الى هذه الشبهة وأظن ان الذي استتر عليه رأيه الشريف في
الجواب عنها (ما حاصله) ان هؤلاء يقصدون القربة في بنائها ووقفها لكنهم أخطأوا في ان مستحبه من
وافق مذهبهم فوقهم صحيح وظلمهم فاسد ولا يعلم انه شرطوا في الوقف عدم عبادة غير أهل ملتهم
فيها ولو ثبت أنهم شرطوا ذلك أيضاً فيمكن ان يقال بصحة وقفهم وبطلان شرطهم المتبقي على ظنهم
الفاسد وتزويد المساجد بأن المأخوذ فيها عدم الاختصاص كما سمعت وقد اختار المصنف في وقف
الكتاب صحة الوقف وبطلان الشرط وخالفه رحمه والمحقق الثاني وقالوا انها يطلان مما وقرى في
التذكرة حواز الشرط معنى انه يصح شرطه ويشع وقال في (الدروس) مانصه في جواز التخصيص
في المسجد نظر من خبر العسكري الوقوف على حسب مايقنها أهلها ومن انه كالتمحيص فلا يميز
ولا تصور فيه التخصيص قلت أطلنا التخصيص في بطلان الوقف نظر من حصول
صبيته ونفو الشرط ومن عدم القصد الى غير المحصن انتهى وقد فرقوا بين المسجد
وبين المدرسة والرباط فجزأ اشتراط التخصيص فيها قولاً واحداً كما في الايضاح كما أوضعتنا ذلك في
بابه وقال الاستاذ أيضاً ولو قيل بطلان الوقف في البيع والكنائس لا يضر ذلك لان الملك للمسلمين
وأما قرهم فيها لمصلحة وأما في مساجد المخالفين فهكان الاعراض عن تلك القصة بالكلية وقرير
الأئمة صلوات الله عليهم الشبهة على ذلك وخشم اباهم على الصلوة مهم يكنينا الحواز وان كان الاحوط
عدم الصلوة فيما علم اشتراطهم عدم صلوة الشيعة فيه (فيها خل) وهذا نادر هنا ما عمت من مجموع كلامه
أيده الله تعالى وأسند ضمير على القول بطلان الوقف الى ان الارض للامام قال ما ورد في كثير
من الاخبار ان الارض له عليه السلام وبعد ظهور الحق يخرجهم منها انتهى تأمل فيه وقد قدم تمام
الكلام في المسئلة فيمكن المصلي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (يستحب اتخاذ المساجد
استحباباً مؤكداً) استحباب اتخاذ المساجد أي بناؤها من ضروريات الدين وفضله متفق عليه بين
المسلمين كما في المدارك وجمع عليه كما في التذكرة وكذا قصدها لمن لا يمنعه مانع شرعاً بل هو المقصد
الاقصى من عمارتها وفي (كشف القاتم) الاجماع فيها ولائها ضروريان لم يتعرض قدما الاصحاب
لذكر الاجماع فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تبارك روحه (يستحب الاسراج فيها ليلاً) ولا يشترط

وتماهد التعل وتقدم البعنى وقول بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صلى على محمد وآل محمد واقنع لنا باب رحمتك واجعلنا من عمار مساجدك جل ثناء وجهك واذا خرج قدم اليسرى وقال اللهم صل على محمد وآل محمد واقنع لنا باب فضلك والصلاة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالمكس خصوصا نافلة الليل (متن)

في شرعية الاسراج تردد أحد اواملكان تردده كما في حاشية الميبي والروض والمسالك والمدارك وفي الاول ان محله الليل اجمع وفي (الروض) لا يشترط في حصول الثواب المذكور كون ما يسرجه من الزيت ونحوه من مال المسجد لسبب الخير وفي (المدارك) يستبرأ من النظر اذا كان من مال المسجد ولو لم يكن فاطر معين وتمتر استيفاد ان الحاكم لم يبعد حوازي تاطلي ذلك لأحد الناس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتماهد التعل ﴾ وفي حكم التعل ما يصعبه الانسان من مقنات النجاسة كالصلى ونحوها كما في حاشية الميبي والروض والروض والمسالك وفي (المبسوط) يتماهد نطه أو خفه أو غير ذلك وقال جماعة بما للصالح ان العهد في مثل المقام افصح من التماهد لانه إنما يكون بين اثنين (قلت) ان صح الخبر النبوي سقط كلام الجوهري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصلاة الفرائض المكتوبة في المسجد افضل من المنزل ﴾ باتفاق المسلمين بل الظاهر انهم ضروري الدين كما في المدارك وبلا خلاف بين المسلمين كما في مجمع البرهان وبين اهل العلم الا في الكعبة كما في المتن وقيل عليه الاجماع في التذكرة وجامع المقاصد وكشف القاتم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنافلة بالمكس ﴾ كما هو مشهور علمائنا كما في المتبر والمتن ذكرنا ذلك في مكان الصلي وهو المشهور كما في مجمع البرهان والكمالية وقول الاكثر كما في المدارك ونص على ذلك في النهاية والمبسوط والشرائع والناض والارشاد والتحريم ونهاية الاحكام والبيان والمحرز الحاوي وكشف الالتباس والتفلية والروض وحاشية الميبي وغيرها وقيل ذلك عن المذهب والجامع في (السرائر) صلاة نافلة الليل خاصة في البيت افضل منها في المسجد وفي (المدارك) عن جده ترجيح فعلها في المسجد كالفرصة واستحسنه ونقله في الكماية عن الشهيد وفي (مجمع البرهان) ما رأيت له دليلا الا ما ذكره في المتن من مفسدة التهمة بالتمنع (قلت) استدلوها عليه بوصيته صلى الله عليه وآله وسلم لابي ذر وخبر زيد بن ثابت (١) وأورد في مجمع البرهان والمدارك وكشف القاتم اخبار كثيرة تدل خصوصا وعموما على استحباب النافلة في المسجد وعن (الكافي) في فضل صلاة الجمعة انه قال يستحب لكل مسلم تقديم دخول المسجد لصلاة التوافل بعد النفل وتشير الثياب ومس النساء والطيب وقص التارب والاعاخير فان اختل شرط من شروط الجمعة المذكورة سقط فرضها وكان حضور لصلاة التوافل وفرضي الظهر والصبر مندوبا اليه انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ونحوها نافلة الليل ﴾ حكما في المبسوط والنهاية والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة وجامع المقاصد والروض والتفلية ونقل ذلك عن المذهب والجامع وقد سمعت ما في السرائر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والصلاة (١) خبر زيد افضل الصلاة المر في بيته المكتوبة وفيه ان المكتوبة قد تم التوافل الزاوية (منه قدس سره)

والصلوة في بيت المقدس تدل ألف صلوة وفي المسجد الاعظم مائة وفي مسجد القبية
خمسا وعشرين وفي مسجد السوق اثنتي عشر وفي البيت صلوة واحدة (متن)

في بيت المقدس تدل ألف صلوة وفي المسجد الاعظم مائة وفي مسجد القبية خمسا وعشرين
وفي مسجد السوق اثنتي عشرة ﴿ هذا ذكره قاطنين به وفي (جامع المقاصد) رواء الاصحاب عن
أمير المؤمنين عليه السلام وفي (النهاية والمعتبر والشرائع والتحرير) وغيرها وفي السوق اثنتي عشرة
من دون ذكر المسجد ولله بناء في التحرير على ما صرح به في بحث مكان المصلي من ان للسوق
حرية كالمسجد وعن الشهيد أنه قال أكثر عبارات الاصحاب والرواية لم يكن فيها مسجد فالمراد بالسوق
مسجد السوق لا السوق مجردا عن مسجده انتهى والمراد بالمسجد الاعظم اعظم مسجد في البلد الذي
يكثر اختلاف عامة أهله اليه ومسجد القبية المروف بجيلة بخصوصها (مخصوصة غل) كما في جامع
المقاصد وفي (كشف القاتم) انه الذي لا يأتيه غالبا الا طائفة من الناس كساجد القرى والبدو عند
قبيلة قبيلة والتي في بعض اطراف البلد بحيث لا يأتيه غالبا الا من قرب منها ومسجد السوق المسجد الذي
لا يأتيه غالبا الا اهل ذلك السوق قال في (كشف القاتم) واختار المصنف هذا الخبر لاشتماله على
مساجد سائر البلاد والقرى والبادي واغفل ذكر الحرمين ومسجد الكونوساير المساجد المحصورة لشهرة
أخبارها وخروج ذكرها من غرض الكتاب انتهى وفي (روض الحنان) بعد أن ذكر الاخبار الواردة في
ذلك اورد مسجع سوالات واجاب عنها فتلخص قلن في مطالوبها بعض الفوائد وقال وما ورد في
الاخبار من تضاعف الصلوة في المساجد الموصوفة بوصف مع اشتراك مساجديه بعضها افضل من بعض
فيمكن جعله اشتراكا في ذلك التقدير بسبب ذلك الوصف ولا يتأني زيادة مضاهية أخرى أو على
ان التراب المترتب على تلك الصلوات المدونة مختلفة (١) بحسب اختلافها في الفضيلة فجازان يترتب على
كل صلوة عشر حسنات مثلا وعلى الاخرى عشرون انتهى وهل شرعية اتيان المساجد الرجال خاصة
أولهم والنساء (٢) في نهاية الاحكام وكشف الالتباس هذا الحكم يعني اتيان المساجد مختص بالرجال
دون النساء لانهم أمرن بالاستئذان وفي (حاشية الميسي) انما تستحب الفريضة في المسجد في حق
الرجال أما النساء فيبوين مطلقا وفي (مجمع البرهان) خبر يونس بن ضبيان يدل على اختصاص فضيلة
المسجد بالرجال كما هو المذكور في الكتب والشهور بينهم وفي (التذكرة) يكره للنساء اتيان المساجد
وفي (الدروس) يستحب للنساء الاختلاف اليها كالرجال وان كن البيت أفضل وخصوصا لدوام الهيئات
وفي (الغنية) صلوة المرأة في دارها وفي (الذكرى) الاقرب شرعية اتيان المساجد للنساء وفي موضع آخر من
كشف الالتباس أن صلوة المرأة في بيتها أفضل من المسجد وفي (اللمعة والروضة) الافضل المسجد
لنبر المرأة أو مطلقا بناء على اطلاق المسجد على بيتها وقال أيضا ومسجد المرأة بيتها بمعنى أن صلواتها
فيه أفضل من خروجها الى المسجد أو بمعنى كون صلواتها فيه كالمسجد في القضية فلا تنظر الى طلبها
بالخروج وهل هو كسجد مطلق أو هو كما تريد الخروج اليه فتختلف بحسبه الظاهر الثاني قلت ومن تتبع
مباحث الجماعة والافاق ومباحث الحيض والاستحاضة وغيرها ظهر له أن الاصحاب قائلون بشرعية

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر مختلف (مصححه) (٢) في الاخبار الواردة في المواقيت ما
يدل على ان النساء كن يصلين الصبح معه صلى الله عليه وآله وسلم (بخلافه قدس سره)

ويكره تلبية المساجد بل تبنى وسطا وتظليلها بل تكون مكشوفة (من)

أتان المساجد للنساء فيبغى التأمل في محل التزاع وفي (التفلية والماتيج) صلواتها فيها أفضل منها في صحتها وفيها أفضل من صحن دارها وفيه أفضل من سطح بيتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره تلبية المساجد بل تبنى وسطا ﴾ اقتداء بالسلف كما في جامع المقاصد والروض ولأنه اتباع لسنة كما في المشبر والوسط عرفي كما في الروضة والكراهة والبناء وسطا صرح في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد وغيرها وهو ظاهر أو صريح كل من قال ان المارة يكره ان تكون أعلى من حائط المسجد لتحرز عن الاشراف على دور الناس قلل من لم يصرح بما نحن فيه اكنى ذكر هذا كما في الارشاد وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتظليلها بل تكون مكشوفة ﴾ كما صرح به الشيخ وأكثر من تأخر عنه وظاهر السلي ان ذلك غير مكروه حيث قال يستحب ان لا تملئ بل تكون وسطا وروى انه يستحب ان لا تكون مظلة وفي (الذكرى) لعل المراد بالتظليل تظليل جميع المسجد أو تظليل خاص أو في بعض البلدان والا فالحاجة ماسة لدفع الحر والقر ونحوه ما في فوائد الترائم وقيل ذلك في جامع المقاصد والمساكن والروض وكشف القاتم عن الذكري ما كتبه عليه ورده في (المدارك) بما يأتي وفي (حاشية الارشاد) المكروه تظليل جميعا ونحوه ما في البيان والتفلية والروضة قال في (الروضة) للاحتياج الى السقف في أكثر البلاد لدفع الحر والقر وفي (الماتيج وكشف القاتم) الا ان نجعل عرشا وفي (جمع البرهان) لا كلام في استحباب كونها مكتوبة مع كراهة المسقوفة الا ان تسقف بالحصر والبوردي من غير ملين وفي (الشرائح) يستحب كونها مكتوبة غير مسقوفة قال الميسي في حاشيته جمع بينهما فنتبين على ان المراد بالاول هو الثاني لا مطلق الكسوف فلو وضع عليه عريش لم يكره كل ذلك مع عدم الحاجة والا انتفت الكراهة وفي (المدارك) يستناد من حسن عبد الله بن سنان كراهة التسقيف خاصة دون التظليل بنحوه وانما لا يزول بالاحتياج الى التسقيف وقال بد ان قل كلام الذكري انا قد بينا ان المكروه التظليل بالتسقيف خاصة وان الكراهة لا تزول بالحاجة الى ذلك ولعل الوجه فيه ان هذا القدر من التظليل يدفع أذى الحرارة والبرودة ومع المطر لا يتأكد استحباب التردد الى المساجد كما يدل عليه اطلاق الهي عن التسقيف وما اشتهر من قوله عليه السلام اذا ابتلت النمل فالصلوة في الرحال (والنمل) وجه الأرض الصلبة قاله الهروي وقال الجوهري الأرض النليظة يريق حصاصها لا تنبت شيئا انتهى (قلت) قال الباقر عليه السلام في صحيح الحذاء كلن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كانت ليلة مظلة وريج ومطر صلى المغرب ثم مكث قدرا ما ينتمل الناس ثم أقام مؤذنه ثم صلى المشاء ثم انصرفوا وظاهره ان الصلوة في المسجد وان ذلك كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم فيدل على عدم الفرق بين حال المطر وغيره ثم اننا لم نل في عرش التسقيف ونحوه (ونحوها خل) عدم التناظر والوكف فيمكن ان يكون عريش مسجده صلى الله عليه وآله كان على هذا الوجه لكن اطلاق كل من قدم على الشهيد يؤيد ما في المدارك فأمل وفي (كشف القاتم) ان الشيخ في كتاب الفية اسند عن ابي بصير قال اذا قام القائم عليه السلام دخل الكوفة وأمر بهدم المساجد الاربعة حتى يبلغ اساسها ويصيرها عريشا كعريش موسى وهل تذكره الصلوة فيها في موضع الظل أو مطلقا ولو في غير موضع الظل ظاهر

والشرف بل تبنى جماً وجعل المتارة في وسطها بل مع الحائط وتليتها وجعلها طريقاً
والخواب المداخلة في الحائط (متن)

خير عبيد الله بن علي الحلبي ذلك وهو الذي اختاره الأستاذ آدم الله تعالى حراسته عند الكلام على
الحجر المذكور ولم أجد لأصحابنا نصراً بما بذلك سوى المقدس الأردبيلي فإنه قال إن الصلوة في المساجد
المصورة غير حرام وإن كان الفعل حراماً أن قلنا به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والشرف
بل تبنى جماً ﴾ كما في المبسوط وكتب المحقق وجلة من كتب المصنف والشريدين والمحقق (١) والمدارك
والكتابة والمفاتيح وفي (النهاية) لا يجوز أن تكون مشرفة بل تبنى جماً وفي (السرائر) لا يجوز أن تكون
منخرفة أو مذبذبة أو مشرفة بل المستحب أن تبنى جماً انتهى فأملاً (والشرف) يضم الشين وفتح الراء
جمع شرفة يسكون الراء والمجم جمع جاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل المتارة في
وسطها ﴾ كما في المبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر والارشاد والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام
والمنتهى والفروس والبيان والذكرى والقيمة والتغلي وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والروضة
والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها وهو المشهور كما في كشف الغطاء لكن في بعض هذه التصير بأنه
يستحب عدم توسط المتارة وقال في (الفروس) نخل هذه التروك مكروه وفي بعضها كالبسوط والتحرير
لا تبنى المتارة في وسطها وقد يلوح منها عدم الحواز كما هو صريح النهاية حيث قال لا يجوز وفي (جامع
المقاصد وحاشية الميسي والروض والروضة والمدارك وكشف الغطاء) قول الشيخ في النهاية حق
أن بنيت بمد بناء المسجد وجعله مسجداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتليتها ﴾ على
حائطها كما هو مذهب أكثر الأصحاب كما في المدارك ونفك نص في المبسوط والنهاية والمنتهى والتذكرة
والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والروض وظاهر المستر وأطلقت التعليق من دون قيد تكونها على
الحائط في الفروس والعلية وجامع المقاصد والمفاتيح وغيرها ولعل المراد متعدي لكن في النهايتين لا
تلي عليه بحال فأملاً وفي (السرائر) يذكر تليتها على ما روي في الاخبار وفي (كشف الغطاء) أن الذي ظفر
به من الاخبار خير السكوني وخير أبي هاشم الجعفري الذي رواه الشيخ في كتاب النية ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعلها طريقاً ﴾ كما في المبسوط والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير
ونهاية الاحكام والبيان والفروس وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمدارك وفي (المبسوط والتحرير
ونهاية الاحكام) إلا عند الضرورة وفي الأربعة الأخيرة هذا إن لم يستلزم انحاء صورة المسحدية والا
حرم ومضى جعلها طريقاً أن يفضي فيها إلى غيرها ليقرب منه كما أشير إلى ذلك في السرائر وكشف
الغطاء وأما اتخاذها أربعة في طريق أو ملك قد صرح بحرمته في المبسوط والسرائر والشرائع والنافع
والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والروض والمدارك والكتابة وما يأتي من الكتاب وفي
(الروض) صرح به الأصحاب وفي (المدارك) أنه إذا أخذ كذلك يجب إعادته ولا يخص بالمخير بل
بغيره ونحوه ما في الذكرى وكذا يحرم وضعها في طريق أو في ملك الغير كما صرحوا بذلك ونسبه في
الروض أيضاً إلى الأصحاب وسيأتي تمام الكلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبناء
الحايط المداخلة ﴾ كما في النافع والارشاد والبيان والفروس والتغلي وفي (الذكرى) قاله الأصحاب وفي

(١) كذا في نسخة الأصل ولعل الصواب والمحقق الثاني (مصححه)

وجعل الميضة في وسطها بل خارجها (مقن)

(التهامة والمبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر) الفاخقة في الحائط ونسب في المدارك الى الشيخ وجمع من الاصحاب واستدل عليه في المتبرج بغير طلعة بن زيلوفه نظر وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميضي والروض والمسالك وجمع الرهان) الفاخقة في الحائط كثيرا وفي الاخير التصريح بأن مجرد السلامة في الحائط لا تقصر وفي هذا الكتب السبعة ان المحاريب الداخلة في المسجد مكروهة أيضا وان هذا هو المتبادر من النص قالوا ويشترط في هذا ان لا يسبق المسجد المحراب فان سبق حرم وفي (كشف القاتم) نزل عبارة المصنف على ذلك أي على المحاريب الداخلة في المسجد كأي شيء قل كلامه وفي (المتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والمنايع) يكره اتخاذ المحاريب فيها وقد سمعت مافي الذكرى عن الاصحاب مع انه أتى فيها بهذه العبارة وفي (المنايع) التنديد بغير موجود في النص وفي (المدارك) ان الرواية غير صريحة في كراهة المحاريب الداخلة في الحائط بل الظاهر منها الداخلة في المسجد لانها التي تقبل الكسر وذكر الشارح ان المراد بالمحاريب الداخلة في الحائط الداخلة كثيرا ولم أقف على نص يتضمن كراهة المحاريب الداخلة بهذا المعنى مطلقا انتهى وفي (حاشية المدارك) للاستاذ ادم الله تعالى حماسته المتعارف جعل المحراب في الجدار كما قيل وتشاهده الآن لكن ليس داخلا في الجدار بحيث اذا قام الامام فيه خفي على الصف الاول الا من كان بجواره بل اما انما ليست بداخله أصلا أو يكون الدخول قليلا فالمراد بالمحاريب الداخلة ما تكون بحيث اذا دخلها الامام قصير حائله بينه وبين المأمومين الا من كان بجبال الباب من قبيل المقاصير التي أحدها الجارون أو تكون نفس المقاصير وهذا يناسبه الكسر لا أنه مجرد أثر في الحائط أو دخول قليل حتى لا يناسبه الكسر وما قيل من أن المراد بالمذاهب نفس المحاريب في هذا الحديث كما في التاموس فبعد انتهى (قلت) كانه حرسه الله تعالى حاول يان ان الكراهة في المحاريب الداخلة كثيرا انما جاءت من جهة انها تحول بين الامام وأكثر المأمومين وان هذا مستناد من غير خبر طلعة وكأنه في آخر كلامه أراد استنباط ذلك من خبر طلعة حيث قال أو دخول قليل حتى لا يناسبه التكبير وهذا انما يتوجه بان يقال ان اخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام وانهم كانوا في بدء الاسلام ولا سيما أهل البوادي ينتون جدران المساجد من القصب والخشب والجندوع فاذا كان محراب مضادا دخلا كثيرا كسره فتأمل وفي (كشف القاتم) ويكره بناء المحاريب الداخلة في داخل حائط المسجد لاني نفس الحائط وهي كأحدها الساحة في المسجد الحرام واحد للعتبة وآخر للكنية وثالثا للحائطة للاخبار والامر بكسرها واحداها بعد السجدة محرم لشغلها مواضع الصلوة انتهى وفي (جمع البحرين) المحراب الفرة ومقام الامام في المسجد ومحاريب بني اسرائيل مساجد التي كانوا يخطبون فيها والمحاريب البيوت الشرقية قال ومنهم الكنية كمحراب المسجد والجمع المذاهب سميت بذلك لقراين ومنه الحديث كان علي عليه السلام اذا رأى المحاريب الى آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل الميضة في وسطها بل جعل خارجا ﴾ كما في التنهي والتحرير وجمع الرهان ونحوه مافي المبسوط والتهامة والسرائر ونهاية الاحكام والتذكرة والكناية حيث قيل فيها يستحب ان تكون على بابها وفي (السرائر) لا يجوز داخلها وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والروض والروضة والمسالك وكشف القاتم) لا يجوز ان

والنوم فيها خصوصاً في المسجدين واخراج الحصى منها اعتماد اليها أو إلى غيرها (من)

تكون داخلها ان أحدث بعد المسجدية ونحو ذلك ما في مجمع البرهان فالامر عند هؤلاء كما قال الصلي
 بالشرط المذكور وفي (كشف القاتم) أ و بنيت قبلها بحيث تسري النجاسة إليها وفي (جامع المقاصد
 وحاشية الارشاد والروض والروضة) قد يراد بالمبوضة مواضع الوضوء وفي (فوائد الشرائع) المبوضة
 الموضع الذي يتوضأ منه وفيه والمطهرة قاله في القاموس والكل محتمل هنا انتهى وفي (مجمع البحرين)
 المبوضة بالقتل وكسر الميم وقد تمد مطهرة كبيرة ووزنه مفضله أو مفعاله والميم زائدة والمتوضي بفتح
 الصاد الكفيف والمستراح والحش والحلا انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
 ﴿ والنوم فيها ﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام اكثر الاصحاب كما في المدارك وقاله الجماعة كما في
 الذكري وهو المشهور كما في حاشية المدارك وهو نص المبسوط والنهاية والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر
 والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والتفلية والبيان وجامع المقاصد وفي (المدارك
 والمقاييس) ان الاجود قصر الكراهية على المسجدين فلا تمتد إلى بقية المساجد وقد يلوح ذلك
 من الذكري واحتج عليه في المدارك والمقاييس بالأصل والحسن مع ضعف دليل الكراهة (قلت) ضعفه
 منجراً بالشبهة الملمومة والمنقولة ﴿ قوله ﴾ (وخصوصاً في المسجدين) كما هو نص النهاية والمبسوط
 والسرائر والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد ولا يحرم في شيء منها
 كما هو نص نهاية الاحكام وفي (كشف القاتم) أنه مجمع عليه قولاً وفعلاً كما هو الظاهر ثم استدلت عليه
 بحسن زدارة وخبر معوية بن وهب وخبر الجعفي الذي فيه ان الساكن كانوا يبيتون في المسجد على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخبر اسماعيل بن عبد الحاق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى
 روحه ﴿ واخراج الحصى منها ﴾ كما في النهاية والمبسوط والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة
 والتحرير والذكري والدروس والبيان والموجز الحاشي وكشف الالتباس وحاشية المدارك وقيل
 ذلك عن الجامع وهي ظاهر حواشي الشهيد وفي (مجمع البرهان) ان الحكم بالكراهية غير مبني
 وفي (الشرع والتافع والتلخيص والارشاد والتبصرة واللمعة والتفلية وحاشية الارشاد) أنه يحرم اخراجها
 وكذا فوائد القواعد في أول عبارته ونسبه في الروض إلى الاصحاب وصرح الفريقان بأنها اذا
 أخرجت منه تباد إليه أو إلى غيره وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والروض
 والمسالك وفوائد القواعد والروضة والمدارك) المحرم اخراج ما يمد جزء من المسجد (المسجد
 خل) وفي كسب الشهيد الثاني أو فرشاً وفي (حاشية الارشاد) ربما يخص التحريم بما اذا كان
 فرشاً وصرح هؤلاء باستيعاب ازيلها اذا كانت قسامة واخراجها فيكون المكروه عندهم اخراج
 ما ليس بجزء ولا قسامة وفي (كشف القاتم) لعل المحرم اخراج ما هي من أجزاء أرض المسجد التي
 جرت عليها المسجدية والمكروه اخراج ما حصب به المسجد بعد المسجدية فلا خلاف وأما المحصر
 الخارجة من المسين فينبغي قبلها واخراجها مع القسامة وفي (مجمع البرهان) ان الكراهة مستفادة من
 جواز ردها إلى غير مسجد كما في الخبر والا كان المناسب وجوب ردها إلى ما أخرجت منه فهذا
 يرشد إلى عدم الاهتمام بدخولها في الوقت انتهى وفي جملة من كتبهم كالمنتهى ونهاية الاحكام
 وكشف الالتباس وغيرها التعليل بأنها تسبح فيكون الاخراج مغرباً لها عن المكان اللاتق بها بل

والبصاق فيها والتختم فيغطيه بالتراب وقصع القمل فيدفنه وسل السيف وبري النبل وسائر الصناعات فيها وكشف المورة (متن)

له يلها السبيح وأسند في (المحاسن) عن ابن المل رضى الله عنه قال إنما جعل الحصى في المسجد للتنخامة وفي (المدارك) أن الرواية الدالة على الكراهة ضيقة السند (قلت) الضيف لا يمنع من الحمل على الكراهة مع قوى كثير وفي (حواشي الشهيد والروض) أن التراب في حكم الحصى واستند في الحواشي إلى أن الصادق عليه السلام أمر برد التراب والجص من الكعبة كما في خبر اسحق بن عمار القمي واه الصدوق ونحوه غيرا محدودة وفي (الروضة والمسالك) أن التراب مثل القمامة (قلت) يمكن الجمع بين الكلامين وفي (الروضة والروض) إنما تباد إلى غيرها من المساجد حيث يجوز قتل آلتها إليه لئلا الأول أو أولوية الثاني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره البصاق والتختم فيغطيه بالتراب ﴾ ذكره الشيخ ومن تأخر عنه ممن تعرض لأحكام المسجد إلا السجى لأنه تنغير للناس عن السجود على أرضها بل عن الصلوة فيها والاختيار بذلك كثيرة ويستفاد منها جواز بلع التنخامة والنخعة وعدم كراهة الطليح بها إلى خارج المسجد وعدم كراهة أخذها بالتوب والخرقة ولا يحرم للأصل والاختيار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقصع القمل ﴾ قاله الجماعة كفى الذكري وقد ذكر في كتب الأصحاب التي ذكر فيها أحكام المساجد ما عدا السرائر والمعتبر والدروس وكشف الالتباس وبعض نسخ النافع وقالوا أنه يدفن لو فعل ليزول استقمار المصلين هنا والمراد بقصعه قتله على أرضها وقد اعترف جماعة بعدم الوقوف على نص في ذلك (قلت) قد يستفاد ذلك مما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم قال كان أبو جعفر عليه السلام إذا وجد قملة في المسجد دفنها في الحصى وفي (مجمع البحرين) أن الدليل على الحكم غير واضح بل ورد جواز قتل مثله في الصلوة ولعل دليله لزوم الاعتقال وما ورد في ستر البصاق وروي دفنه بغير قتل انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسل السيف ﴾ نص عليه في النهاية والمبسوط ونهاية الأحكام والقمة والبيان والتغلية وجامع المقاصد وهو ظاهر الذكري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبري النبل ﴾ كما في النهاية والمبسوط والتحرير ونهاية الأحكام والقمة والبيان والدروس والتغلية والروض وجامع المقاصد وكذا الذكري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسائر الصناعات ﴾ قاله الأصحاب كما في الذكري وعليه نص في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والارشاد ونهاية الأحكام والتذكرة والمتنبي والدروس والبيان والقمة والتغلية والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والروض وجمع البرهان والمدارك والكفاية والمفاتيح ولو لم من ذلك تنوير صورة المسجد بالمفر أو وضع آلات حرم كما به على ذلك ثاني المحققين والشهيدين وكذا لو استلزم منع المصلين كما في المدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكشف المورة فيها ﴾ كما نص على ذلك في السرائر وكتب المحقق وأكثر كتب المصنف والشهيد والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وكشف الالتباس وحاشية النسي والروض والمسالك وجمع البرهان والمفاتيح وقد يلوح من الماركة التأميل فيه وفي (المبسوط) ولا يكشف عورته ويستحب أن يسو ما بين السرة إلى الركبة انتهى وفي (النهاية) لا يجوز كشف المورة ولا الركبة ولا الفخذ والسرة وفي (السرائر والجامع) على ما قلناه وتختص والتحرير

ورمي الحصا حذفاً والبيع والشراء وتمكين المجانين والصبيان وافتاد الاحكام (متن)

ونهاية الاحكام والتذكرة والمختطف والدروس والبيان والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس والروض والمساك وكشف التام التصحيح على عدم التحريم أيضاً في كشف السرة والفخذ والركبة لكن في بعضها أن كشفها مكروه وفي بعضها أن سترها مستحب وقد يلوح من المدارك التأمل في ذلك أيضاً وذلك في العورة مع أمن المطلع كما صرح به ثاني المحققين والشهيدين وفي (الروض) يمكن أن يراد من العورة ما يتأكد استجاب سترة في الصلوة لأنه أجدمها فيها فتدخل المذكورات في العورة في كلام من اختصر عليها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ورمي الحصا حذفاً) كما في التذكرة والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والمختطف والدروس والبيان والتفلية وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والكفاية والجامع على ما نقل عنه ويظهر من فوائد الشرائع نسبته الى الاصحاب وفي (المبسوط) لا يرمى الحصا ولا حذفاً وأطلق في الشرائع الرمي بها حيث قال رومي الحصا وفي (المساك) أطلق الرمي بها لاشتراك الرمي بأقواحه في البعث والاذى ولأن الحذف يطلق على رميها بالاصابع كيف اتفق وإن لم يكن على الوجه المذكور في الجار قال في (الصباح) الحذف الرمي بالاصابع انتهى وسواء ما في الروض (وفيه) أيضاً أنه يستفاد من الخبر كراهة الحذف في غير المسجد انتهى وفي (النهاية) ولا يجوز رمي الحصا حذفاً والحذف بالحذاء المهمة الرمي بأطراف الاصابع كما في جمع البحرين وبالمسحة الرمي بالاصابع على ما في الصباح وقال ابن ادریس انه المعروف عند أهل اللسان وفي (المخلاف) بأطراف الاصابع وعن (المجمل والمفصل) أنه الرمي بين أصبعين وعن (العين واللقائيس والفريين والغرب) بالاصابع والنهاية الاثرية من بين السبايين وفي الاخيرين أو تتخذ حذفه من خشب ترمي بها بين ايهامك والسبابة وفي (المتعة والمبسوط والنهاية والمراسم والكافي والفتية والسرائر والتحرير والتذكرة والمنتهى) ان قضها على باطن الابهام وترميها بظفر السبابة وفي (الانتصار) ان يضما على باطن الابهام ويدفنها بظفر الوسطى وعن القاضي ان يضما على ظفر ايهامه ويدفنها بالمسحة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والبيع والشراء ﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والذكرى والبيان والتفلية والدروس وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان والمدارك والمناجيع والكفاية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتمكين المجانين والصبيان ﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والبيان والذكرى واللمعة والتفلية وجامع المقاصد والروض والروضة وجمع البرهان والمدارك والمناجيع وفي (الشرائع والنافع والارشاد والكفاية) الاختصار على المجانين وفي (جامع المقاصد) ان الحكم في الصبيان مختص بمن يخاف منه التلويث قاما من يؤمن به منهم فيستحب ترميهم على اتيانها ويحرم ما في المساك والروضة والمدارك وجمع البرهان ونسب ذلك في الروض وكشف التام الى القليل مشراً بتريئه ولم يذكر الاصحاب حرمة غرس الشجر فيها وقد ذكرنا ذلك في باب الوقف وقد أسبغنا الكلام هناك في ذلك وأوردنا فيه خبراً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وافتاد الاحكام ﴾ كما في الشرائع والنافع والمعتبر والارشاد والتخليص والبصرة واللمعة والتفلية والمساك وجمع البرهان والكفاية ذكر ذلك فيها في المقام وفي (حاشية المدارك) أنه المشهور بغير المرسل

وتعريف الضالة (متن)

ولا قضاء ذلك الى التكذيب ورفع الاصوات والشاخر والخوض في الباطل وقد نهى من جميع ذلك فيها بخصوصها وفي (النهاية والمبسوط والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والدروس) الاقتصار على الاحكام من دون ذكر الاخذ فأما أن يكون المراد واحد كما يشعر به تعليق المتبر وغيره وأما المراد بالانفاذ الاجراء والفعل على مقتضاها من الحبس والحد والتعزير ومحوها كما في المختلف وغيره كما يأتي ويكون الوجه في ذكرهم مع ذلك اقامة المحمود كالتعزير كونها أغش وفي كتاب القضاء من الكتاب والشرائع والارشاد والتلخيص والمفاتيح وصولة البيان وحاشية الارشاد وحاشية الميسي كراة المداومة عليها فيه واستحسنه في المسالك ومال اليه في غايه المراد واحتمله من الخبر صاحب الروض والمسالك وصاحب كشف القاتم وفي قضاء التعزير لا يكره الحكم نادرا في المسجد وهل يكره دائما قبل لا قضاء على عليه السلام في مسجد الكوفة وفي قضاء المبسوط والمخلاف وقضاء السرائر وصلواتها وصلاة المختلف وجامع المقاصد عدم كراهية الاحكام فيها وقواه في فوائد الشرائع وقيل عن القاضي في المذهب وفي (السرائر) أنه الايقين بمنهنا لانه لا خلاف أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في المسجد الجامع في الكوفة ودكة القضاء معروفة الى اليوم وهي التي وسط المسجد وهي تسمى دكة الطشت لا يظلم شيء من الظلال وقال الشيخ لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضي في المسجد ولو كان مكروها ما فعله وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي بالكوفة في الجامع ودكة القضاء معروفة الى يومنا هذا وهو اجماع الصحابة انتهى وفي (تخليص التلخيص) أطلق الاصحاب الجواز بل ظاهر كلامهم يعطي الاستعجاب كالتشجين والتي وسلار والقاضي والفاضل انتهى (قلت) ان أنكر مواضبة أمير المؤمنين عليه السلام على القضاء في الجامع وان دكة القضاء لوقوع قضية غريبة كما قل فلا مجال لانكار مواضبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على القضاء فيه ولم تحقق الشهرة على كراهية انفاذ الاحكام حتى تغير نصف الخبر مع أنه قابل لوجوه من التأويل كما مر ويأتي ثم انك قد عرفت انه لم يعلم ان المراد من انفاذ الاحكام في كلامهم الاحكام (١) بل يحتمل أن يكون المراد العمل بمقتضاها كالحبس ونحوه فيكون القائل بالكراهة مطلقا قليل جدا وظاهر قضاء الفتنة والنهاية والمراسم استعجاب القضاء في المساجد وهو المخول عن الكافي والكمال وعن الراوندي وقد يلوح ذلك من الوسيلة بل في غايه المراد قال الشيخان في الفتنة والنهاية والتي وسلار والقاضي في الكامل وابن ادریس يستحب مطلقا تنسب ذلك الى صريحهم وقد سمعت ما في التلخيص ولم يرجع شيء في الذكرى وقضاء المختلف والتحرير وجمع البهوان واحتمل في صلوه المختلف أن يكون المراد بالاحكام في الخبر انفاذا كالحبس على الحقوق والملازمة عليها فيها والقصاص فيها قال أو كما قال القطب الراوندي ان المراد الحكومات الجبلية أو الخصومات لان الحاكم المشرع الى القضاء يستحب في الجامع وقد استحسن هذين الاحتمالين جماعة من المتأخرين كالحقوقي الثاني والشيد الثاني وغيرها واستحسن صاحب المدارك الاحتمال الاول وكنا فيما سلف كتبنا على كتاب القضاء من هذا الكتاب وذكرنا شطرا صالحا من الاحوال والادلة في المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتعريف الضالة ﴾ انشادا من

واقامة الحدود (متن)

الواجد ونشدانا من المالك كما في البيان والتغلي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية المبني والروض والروضة والمسالك والمدارك والكفاية وقتل ذلك عن الجامع وفي (الروض) ذكر الاصحاب في باب القطة انها تعرف في الجامع كأبواب المساجد جميعاً بين الحقيق وفي (المسالك) حيث كان محل التعريف للجامع (المساجد خ ل) فليكن في أبوابها وفي (كشف القاتم) قد يمنع عموم الغل في الخبر وهو أنها بنيت لسير ذلك لأن الانشاد من أعظم العبادات والاولى به الجامع وأعظمها المساجد انتهى وقد سمعت ما في الروض والمسالك وما في النهاية والمبسوط والتحرير والذكرى من أنه يجنب الضالة مناه على الظاهر انشادها ونشدانها والذي فهمناه من عبارة الكتاب هو الذي فهمه المحقق الثاني في حاشية النافع وحاشية الارشاد من عبارة النافع والشهد الثاني في الروضة من عبارة القيمة لأنه أن في السلافة بين عبارة الكتاب كالشرائع والتفسير والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس وجمع البرهان وعلى هذا تحدد الكلمة ويصغر الخلاف ظاهراً في السرائر والمفاتيح حيث اقتصر فيها على كراهية الانشاد وأما على ما فهمه المحقق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والشهد الثاني في الروض والمسالك وسبيله في المدارك من أن المراد من تعريف الضوال انشادها لانشدانها تكون المسئلة خلافية أو من باب التيه بالاولوية مع تنقيح المناط ويؤيد الفهم الاول من عبارات المذكورة أن الخبر الذي رواه الصدوق في التقيه والطال نص في التشديد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا له لا ردّها الله عليك وما كانوا يعرضوا عن نص الخبر الى التعبير بما يدل عليه بالاولوية ونحوها أن ذلك ليعيد من طريقهم نعم يقه ذلك للمعنى بناء على أسسه اللهم الا أن يقال نظرم الى خبر المناهي أعني مرسل ابن اسباط وقد أتى فيه بالضالة ويدل على ذلك أن الشيخ عبر في كتابه بالضالة للخبر كما مر وتبعه المصنف والشهد في التحرير والذكرى كما عرفت (قلت) الخبر المذكور غير ظاهر في خصوص الانشاد بل هو محتمل لها وهو الذي فهمه الا كثر منه كما عرفت ان كان نظرم اليه على أنه على هذا قد يتقدح أن تكون المسئلة خلافية فتأمل وعلى كل حال فالكل متفقون على كراهية الانشاد فاحتله في كشف القاتم لا وجه له وخبر علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الضالة أيسلح أن تشد في المسجد فقال لا بأس بمحتمل الانشاد والتشديد كما قلنا عن عبارة المذهب والاصحاب من أنه يكره أن ينشد وقال في (الذكرى) بعد إيراد خبر علي بن جعفر هذا مشعر بالأس ونفي التحريم وقال في (جامع المقاصد) مراده عدم مناقاة نفي الأس ثبوت الكراهة بدليل آخر وان كان ظاهر عبارته لا يرمي ذلك (قلت) الموجود في الذكرى هو مشعر بالأس أو نفي التحريم وفي الصحاح نشدت الضالة أنشدنا نشدة ونشدانا وأنشدنا أي عرقها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واقامة الحدود ﴾ إجماعاً منا ومن جميع الفقهاء الا أبا حنيفة ذكر ذلك في الخلاف في كتاب القضاء وقد عرفت أنه صرح بذلك جمهور أصحابنا حتى القائلين بحرمه ادخال النجاسة الى المسجد وان لم يثوث بل القائلين بحرمه ادخال المتنجس ولعله لأن خوف الحصول ليس بالحصول لكن يرد عليهم ان من الحدود القتل وأنه موجب لحصول النجاسة قطعاً الا أن يستثروا هذا ونحوه وقالوا في باب القصاص تفرش الانطاع كما أنه لا بد على القول الاخر من استثناء ما يوجب التلوين قال في

وانشاد الشعر (مقن)

(الذكرى) أنه قد ذكر الاصحاب جواز دخول المخرج واللسل والمستحاضة مع أمن التلوين وجواز القصص في المساجد المصلحة مع فرش ما يمنع التلوين وهذا يشير الى أنهم قائلون بالتحريم مع عدم فرش ما يمنع التلوين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وانشاد الشعر ﴾ كلني النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والتافع والشرائع والتحرير والمنهى ونهاية الاحكام والارشاد والندوة والذكرى والبيان والقيمة والفيلة وغيرها وفي (جامع المقاصد) نسبة الى الاصحاب وفي (الرد المحتار) يكره الشعر وفي (الذكرى) ليس يبعد حل اشارة انشاد الشعر على ما قيل منه ويكثر منه كيت حكمة أو شاهد على لغة في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من المعلوم أنه كان ينشد بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت والايات من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك ومثله قال الميمني وزاد ما يد عباده وزاد المحقق الثاني في حاشية الارشاد مدائح أهل البيت عليهم السلام قاطبة بالجميع وزاد في فوائد الشرائع مرآتي الحسين عليه السلام وما تضمن موعظه ونفي البدع عن ذلك كله لوقيل به قال لأن ذلك عبادة وما زال السلف يفعلون ذلك من غير تكبر وفي (جامع المقاصد) يبد أن زاد مرآتي الحسين عليه السلام وما تضمن موعظه وقال لوقيل به لم يبعد وذكر أن السلف يفعلون ذلك قال الآتي لا أعلم بذلك تصريحاً والاقسام على مخالفة الاصحاب مشكل ومظهره عدم التأمل فيما في الذكرى لأنه ذكره ساكتاً عليه وفي (الروضة) نفي البدع عن ذلك كله قال وبشيء النبي صلى الله عليه وآله وسلم محمول على الغالب من أشعار العرب الخارجة عن هذه الأساليب وقل في المسالك ما في الذكرى ثم قل الحاق المدائح والمرائي والموعظة عن بعض الاصحاب ساكتاً عليه وفي (المدارك) لا بأس بذلك كله لصحيح علي بن يقطين أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن انشاد الشعر في الطواف قال ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به ونحوه ما في الفتاوى وفي (الروض) ان وقوعه من السلف لا ينافي الكراهة من سمعوه في الخبر عام وحكمه صلى الله عليه وآله وسلم على من في عصره حكمه على غيرهم وكون كل عبادة لا تنكره في المسجد في حيز المنع فإن اتخاذ الاحكام واقامة الحدود من أفضل العبادات وتزويج الصلاة إما واجب أو مندوب وكثير من المكروهات يمكن كونها عبادة أو مندوبية على بعض الوجوه مع الاجماع على كراهيتها وبني على ذلك قوله عليه السلام إنما نصبت المساجد للقرآن ولم يقل للعبادة انتهى (قلت) فلي هذا يكره غير القرآن من الكلام وفي مواضع من كلامه مواضع للنظر وفي (مجمع البرهان) الظاهر عدم استثناء شيء وقد استثنى مدح أهل البيت عليهم السلام وبيت حكمة واستشهاد مستوفى وفي الخبر كراهة انشاد الشعر في شهر رمضان ولو كان فينا وهو دال على الصوم ولا يمنع من المدح لا يمكن التخلص عن الكراهة بحجة غير موزون بتقرير ما مع أن الاستثناء غير بعيد في المسجد وقال في آخر المسئلة وورد في الشعر في المسجد لا بأس به وقد حل على ما قل وكثر فائدة كيت حكمة أو شاهد مستوفى ومدح الأئمة عليهم السلام ومرآتي الحسين عليه السلام وليس يبعد لعدم الصوم في دليل الكراهة والصحة أيضاً غير واضحة كانت ظاهرة فأمل انتهى فأمل وفي (كشف القلم) لو قد يستثنى ما كان عبادة كدعهم ومرآتهم عليهم السلام وعبادتهم أهدأهم وشواهد البرية يؤيد صحيح علي بن يقطين وذكر الخبر المقتضى قال وسأله عليه السلام علي بن جعفر عن الشعر أ يصلح أن ينشد في المسجد قال لا بأس به فاما المراد

ورفع الصوت والدخول مع راحة الثوم والبصل وشبهه والتأمل قائماً بل قاعدا
وتحرم الزخرفة (متن)

في الحرمة أو شعر لا بأس به انتهى وفي (حواشي الشهيد) الشرع المأخوذ أو بلل والثاني لا يجوز مطلقاً
والأول يكره في ستة مواضع الحرم والأحرام والمساجد والمصائب وفي الليل ويوم الجمعة انتهى (قلت)
يجري الكلام في الاستثناء وعدمه في هذه أيضاً هذا وإنشاد الشعر قراءته كما في أكثر كتب الفقه كما
قيل وعن (تهذيب الفقه والفرق بين المقاييس) أنه رفع الصوت به ونقل ذلك عن ظاهر الأساس
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ورفع الصوت ﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع وكتب
المصنف والشيد وجمع البرهان وفي (السرائر) كما في الذكرى عن الكتاب الأبدى أن الله تعالى وفي (جامع
المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد وحاشية الميسر والروض والروضية والمسالك) يولي في القرآن
إذا تجاوز المتبادر في (المدارك والمناجيات والكفاية) رفع الصوت المتجاوز المادة وفي (كشف الغمام)
بعد أن نقل ما نقلناه عن الكتاب والسلي قال إن الأخبار والمتنوى مطلقاً مع وجوب الجهر أو استحبابه
في بعض القراءة والاذكار والأذان والأقامة كما مراد ما ذكرناه أو ما تجاوز المادة في كل فيختلف
باختلاف الأنواع فالعادة في الأذان غيرها في القراءة إلا أن الظاهر أن أذان الأعلام كما كان
أرض كان أولى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدخول مع راحة الثوم والبصل وشبهه ﴾
كما في النهاية والمبسوط والشرائع والمنتهى والتذكرة والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض
والمسالك والمدارك والكفاية والمناجيات وفي (النافع والمستبرر والتحرير ونهاية الأحكام والإرشاد)
الاقتصار على الثوم والبصل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتأمل قائماً في المساجد ﴾
وغیرها كما في النهاية والتحرير وكشف الغمام بل يقدم ثم يليها كما في الأولين والبيان والذكرى
وجامع المقاصد وفوائد القواعد وفي الأخير الظاهر أن محل الكراهة ما يحتاج إلى معونة اليد ونحوها
وفي (كشف الغمام) إنما ذكر في أحكام المساجد مع أنه غير مخصص بها لأجله مع تعاقد النال
لدخولها في خبر القدح وفصل بينهما ثلاثاً يوم اختصاصها بها والأخبار بالنهي عنه وكراهته كثيرة
انتهى هذا وصرح كثير من الأصحاب بكراهة المطالبة بلسان العجم في المساجد ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وتحرم الزخرفة ﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر
والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والإرشاد والبيان والقصة وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والمسالك
وهو ظاهر جامع المقاصد وفي (الذكرى) بعد أن حكم باستحباب الركوع والظاهر أنه حرام انتهى
وهو المشهور كما في الكفاية وكشف الغمام وفي (الفرس والتفلية والمناجيات) أن زخرفتها مكروهة وقربه
في جمع البرهان ونقله في الذكرى عن الجمني وفي (كشف الغمام) عن المذهب والجامع وفي (الروض)
أن الدليل على التحريم غير واضح ونحوه ما في الكفاية وفي (المدارك) هذا والقدي تعمية عبارة النهاية
والمبسوط والسرائر أن الزخرفة غير النقش بالذهب حيث قيل في الثلاثة يحرم أن تكون مزخرفة أو
مذهبة ونحوها عبارة الكتاب والتذكرة والتحرير حيث قيل فيها يحرم زخرفتها وقشها بالذهب وكذا
عبارة الجامع حيث ذكره الزخرفة بالذهب وفي (كشف الغمام) عن الجهرية وتهذيب الفقه والفرق بين
أن الزخرفة الزين من الزخرف قال وهو كما في المحيط الزين وحكامه الأزهرى عن أبي عبيد قال ويقال

أوبشي من الصور (متن)

الزخرف الذهب وقال المروى كل حسن الشيء وقال للذهب زخرف وقال الرافع الزخرف الزينة المزوقة ومنه قيل للذهب زخرف انتهى ما قلناه في كشف القام وفي الصالح والقاموس وجمع البرهان وجامع المقاصد وحاشية الميسر وفوائد الشرائع والروض والروضة والمسالك والمدارك) ان الزخرف الذهب وقوله في كشف القام من العين والجمل والمقاييس وفي (الصالح وجمع البحرين) ثم جعلوا كل من زين زخرفا اذا عرف هذا فبارة الكتاب ذات وجهين (الاول) ان يكون المراد بالزخرفة التذهيب بدون النقش فيكون المعنى يحرم تذهيبها وان لم يكن بالنقش والنقش بالذهب وهذا المعنى هو الذي فهمه المحقق الثاني (وفيه) ان التذهيب لا ينفك عن النقش لأن نقده فسر النقش بضمين الشيء ونقش ما به كقل عن ابن فارس والملازمة على هذا ظاهرة كما انها كذلك على تفسيره بالأثر لأن معناه المصدرى التأثير وهو المنقول عن أبي الميثم وأما على ما في القاموس وجمع البحرين من تفسيره بلون الشيء بلونين أو ألوان فكذلك بأذن تأمل (الثاني) ان يكون المراد بالزخرفة التزيين مطلقا بالذهب وغيره وحيث أن يكون قوله وقشها بالذهب داخل في ذلك فلا حاجة الى ذكره هذا حال عبارة الكتاب وما كان مثله ومنه يفهم حال عبارات الاصحاب ولعل كلامهم في القام لا يخلو عن مسامحة أو يكون من باب التجريد فأتمل هذا وفي (المعتبر والمتن) ونهاية الاحكام والذكرى) تحريم النقش مطلقا لأنه بدو قوفد يفهم ذلك من عبارة البيان فلاحظ وفي (الروض) ان دليل تحريم النقش غير واضح ونحوه ما في الجمع والمدارك والكفاية وقال في (حاشية المدارك) ان البدعة القوية ليست بحرام وقد سمعت ما في التذكرة والتحرير من قيده بالذهب كالكتاب ويأتي قيده بما فيه صور ووقع في الذكرة انه يستحب ترك تصوير المساجد وترك زخرفها ثم قال الظاهر ان زخرفها حرام وكذا قشها فقد حرم النقش واستحب ترك التصوير الشامل الذي الروح وغيره وهذا له لا يخلو من غرابة فليتأمل وقد اعترف جماعة بعدم الشور (الوقوف خ ل) على نص في تحريم التزيين بالذهب أو غيره فبعض استند الى انه بدعة وبعض الى انه اسراف وفي (كشف القام) ان في رواية ابن مسعود المروية في المسكلم الطبرسي في مقام التذكرة ويشدون القصور ويزخرفون المساجد وروى العامة ان من اشترط الساعة ان يتباهى الناس في المساجد وعن ابن عباس ليزخرفها كما زخرفت اليهود والصاري وعن الحديدي اياك ان تحمر أو تصفر وتزين المساجد وروى ان عثمان بن عفان غير المسجدة في زيادة كثيرة بنى جدرانها بمساجد متقشدة وروى الحبري في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر ان سأل أخاه طيلة السلام عن المسجد ينقش في قبلة بمس أو اصباغ فقال لا بأس به وقد سمعت معنى النقش **قوله** قدس الله تعالى روحه (أو بشي من الصور) هنا هو المشهور كقوله في كشف القام والاشهر كافي الكفاية وهو خيرة التهاية والمبسوط والسرائر والنافع والمتن ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد والقيمة ويظهر ذلك من جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفي (المدارك والكفاية) التأمل في ذلك وكلامهم متناول لصور الحيوان وغيره كقوله جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك وقد قدم في بحث مكلن المصلى ولباسه ما لضع في المقام وفي (البيان وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك) قصر ذلك على ما فيه روح وفي (جمع البرهان) الرواية غير صحيحة ولا صريحة فأقول بالكرهية غير بعيد

وبيع آلتها وأخذها أو بعضها في ملك أو طريق وأخذ البيع والكنائس فيها (مقن)

ثم لو ثبت تحريم التصوير مطلقاً يلزم تحريم ذلك القمل في المسجد أيضاً لا الصلوة ولا الأبقاء على تأمل وفي (الهدوس والغفلة والمفاتيح) الكراهية وقتل ذلك عن الجامع وقد سمعت ما في الذكرى وجمع البرهان والمدارك وفي (حاشية المدارك) أن الرواية تصلح سنداً لكراهة وفي حاشية الفاضل الميسي يكره قتلها بغير القصب وفي (البيان وحاشية الميسي) يكره تصويرها بغير ذي الروح وقد يلوح ذلك من الروضة وقال المحقق الثاني والشيد الثاني أن تحريم التصوير لازم من تحريم التشطط طريق أولى (قلت) وذلك نسبته إلى المتبر على أنه يظهر منه ذلك من استدلاله بالخبر ومن هنا يعلم ما في الذكرى من الغرابة وفي (المسالك) أن كلام الأصحاب يختلف جداً انتهى وعلى القول بالتحريم أو الكراهة هل تكره الصلوة أو تحرم أوليس هناك شيء منها قد سمعت ما في جمع البرهان والاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته ذهب إلى أنها مكروهة ولو إلى غير الصورة وقد تقدم الكلام في ذلك في مكان الصلي وقد يلوح من جامع المقاصد في المقام التحريم عند كلامه على الخبر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم بيع آلتها ﴾ كما في المسوط والتحرير والشرائع والإرشاد وقتل عن الأصباح والخامع وفي الأولين أن ذلك لا يجوز بحال وفي (نهاية الأحكام والمختف) وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمساك) أنه يجوز بيع ذلك مع المصلحة وفي (كشف القاتم) أن من أطلق عنى ماجرى عليه الوقف منها إلا أن تقتضيه المصلحة كسائر الوقوف وفي (جامع المقاصد والروض) أنها إذا بيعت مع المصلحة يجوز صرفها في عمارة مسجد آخر مع تنفد صرفها في الأول أو استيلاء الحراب عليه أو كون الثاني أحوج لكثرة المصلين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأخذها في ملك أو طريق ﴾ تقدم الكلام في ذلك ومعنى أخذها فيها ادخلها وجعلها في الطريق أو في الملك ويحتمل أن يكون المراد وضعها في ملك التبر والطريق المسالك كما فهم الشيد في حواشيه وقد تقدم الكلام في ذلك أيضاً فإنه في الروض نسبته إلى الأصحاب وفي الجزء الرابع من التحرير في الفصل الثاني من الأسباب أنه يجوز أخذها في طريق واسع لا يضر بالمارة ونحوه ما في الذكرى إذا كان الطريق أزيد من سبعة (سبع خل) ذراع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم أخذ البيع والكنائس فيها أي في ملك أو طريق كما في الذكرى والبيان والهدوس وحواشي الشيد والموجز أساوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس واقتصر على ذكر الملك في النهاية والمبسوط والتحرير وفي (الذكرة) أن بنينا مساحداً لا يجوز أخذها في الملك ويستناد من تعليم صحة وقف الكافر وفي (جامع المقاصد وروض الحمان) أنه عليه الشيد في بعض فوائده وفي (الروض) أن لا يبعث فيه بحالاً (قلت) بيني ذلك على اشتراط التقرب في الوقف وعدمه وقد ذهب إلى الأول أبو المكارم والسطي والمنصف فيما يأتي من الكتاب وجماعة كثيرون وذهب الشيد في حواشيه على الكتاب إلى عدمه وتبعه بعض متأخري المتأخرين ونعمام الكلام في محله وفي (كشف القاتم) أما ما نبي منها قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومبعث عيسى عليه السلام وبالجملة حيث يصح التقرب في وقفها فظاهر وغيرها كذلك أن لم تشتط التقرب في الوقف والبيع جميع يمه كسيرة وسدر للتصاري كما في جامع المقاصد والروض والصالح وجمع البحرين وقتل ذلك عن العين ومفردات الراغب وقته الفقه وعن (البيان والمجمع) أنها لا يهود وقتل

وادخال النجاسة اليها وازالها فيها والدفن فيها (من)

ذلك من مجاهد وأبي السالية وقد فسر ذلك في خبر زارة في سدل الرداء لكن لا يلزم المفسر (وفي الصباح) كاعن الدبوان ان الكنيسة للنصارى وعن (تهذيب الازهري هذه الفتنة) انها لليهود وعن المطري انه قال وأما كنيسة اليهود والنصارى لم يعدم خريب كنشت من الازهري وهي تقع على يعة النصارى وعن (تهذيب النووي) الكنيسة المتبدلة لكفار وعن النيويمي في الصباح الكنيسة متبدل لليهود ويطلق على متبدل النصارى وفي (جمع البحرين) ان الكنيسة متبدل لليهود والكفار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وادخال النجاسة اليها ﴾ كافي للشرائح والنافع والمعتبر والمتحى والتذكرة والتحرير والارشاد وفي (الذكرى) قال الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) مع عدم التلويث أمتكّل وفي (البيان والفرس) وسواشي الشيد وجامع المقاصد وحاشية الارتداد وفوائد الترائع والموجز الحاموي وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وفوائد القواعد والمدارك والكمالية والمفاتيح وكتفب فقام قصر الحكم على التبدل وفي (المفاتيح) سبته الى المتأخرين وفي (الروض) الى الاكثر وفي (الذكرى) وجامع المقاصد الاقرب علم محرم ادخال نجاسة غير ملوثة للمسجد وفرسه للاجتماع على جواز دخول الصبيان والمريض من النساء مع عدم انعكاسهم من نجاسة غالبا وقد ذكر الاصحاب جواز دخول المجرع والسلس والمستحاضة مع أمن التلويث وجواز اقتصاص في المسجد للصلاة مع فرش ما يمنع من التلويث انتهى ونحوه ما في الروض وقد تقدم تمام الكلام في المسئلة في مواضع (احتج المطلقون) بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جبروا مساجدكم النجاسة قال الشهيد أفى على أساد هذا الحديث (قلت) يشهد لم اجابهم على عدم جواز ادخال الكافر المساجد مع انه لا تلويث وما في الذكرى من الجواب ضعيف قال بعد ان حكم بعدم الجواز (ان قلت) لا تلويث هنا (قلت) معرضه غالبا وجاز اختصاص هذا التلويث بالكافر انتهى فاقبل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتحرر ازالها فيها ﴾ هذا الحكم صرح به الشيخ ومن تأخر عنه وفي (الذكرى) قاله الاصحاب والظاهر ان المسئلة اجماعية انتهى وفي (جامع المقاصد) وفوائد الترائع لا دخلها في اذاعه أو في لا ينفل كال كثير ظيس يعيد التحريم أيضا لما فيه من الامتنان الثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم جبروا مساجدكم النجاسة وفي (حاشية الارتداد) احتمال الامرين أي التحريم وعده ثم قال ولا بأس بالاول واستند ذلك في المدارك وفي (روض الجنان) ينبغي قريبا على اختصاص التحريم بالملوثة جواز ذلك (قلت) وإلى ذلك يشير ما علقه في المتبر والمتهنى وغيرهما من أن ذلك يرد اليها بالتجسس ومتصاه اختصاص التحريم بما اذا استزمت الالة قيس المسجد وأشار الى ذلك في كشف القام حيث قال بحيث يتلوث بها ثم قل ما ذكره في الذكرى من ان الظاهر ان المسئلة اجماعية ومن استدلاله على الحكم بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتطهير مكان البول وبظاهر فلا يردوا المسجد والامر بتعاقد التمل ثم قل ضعف الكل ظاهر عند الاجماع ان تم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم الدفن فيها ﴾ كافي للنهاية والسرائر والمتحى ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والفرس والبيان والعلية والموجز الحاموي وجامع المقاصد وكشف الانبياس وهو ظاهر المبسوط والتحرير حيث قيل فيها ولا يدفن وهو المقول عن الجامع والاصحاب لا فيه من سغه بما لم يوضع له كافي الذكرى وجامع المقاصد وكشف الانبياس ولا فيه من التصديق على المصليين كافي

وبجوز قرض المستهمل منها ويستحب اعادته ويجوز استعمال آله في غيره من المساجد (متن)

نهاية الاحكام ولانه مناف لما وضعت له كافي التذكرة ولاها جعلت للعبادة كما في التمتع وفي (كشف القاتم) انما تم المناقاة والتضييق لو حرمت الصلاة على القبر أو عنده وفي (الذكرى وكشف الالتباس) ان دفن قاطمة عليها السلام في الروضة ان صح فهو من خصوصياتها بما تقدم من نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (في كشف القاتم) واستحب المسجد الروضة ممنوع (قلت) لا يرد ذلك على الذكرى لانه قال بعد ذلك بلا قاطمة مانعه وقد روى البرزعلي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قبر قاطمة عليها السلام قال دفنت في بيتها فلما زادت بنو امية في المسجد صارت في المسجد **قوله** قدس الله تعالى روحه (وبجوز قرض المستهمل منها) كما في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك بل يستحب كما في المبسوط والنهاية والسرائر والذكرى بل قد يجب كما في المدارك والمستهد بكسر الدال المشرف على الانهدام وهل يجوز النقض اذا اريد توسعة المسجد وجهات ذكرهما في الذكرى من عموم المنع ومن أن فيه احداث مسجد واستقرار قول الصلابة على توسعة مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد انكارهم ولم يلفتنا انكار علي عليه السلام ذلك وكذا وسع السلف المسجد الحرام ولم يلفتنا انكار عطاء ذلك المصرم قال في (الذكرى) نعم الاقرب ان لا ينقض الا بعد الظن الغالب بوجود الهارة ولو أخر النقض الى اتامها كان أولى الامع الاحتياج الى الآلات ولو اريد احداث باب فيه مصلحة عامة كازدحام المصلين في الخروج أو الدخول فيوسع عليهم قلاقرب جوازه وقصر آله في المسجد أو غيره ولو كان لمصلحة خاصة كقرب المسافة على بعض المصلين احصل جوازه أيضاً لما فيه من الاعانة على القرية وفصل الخير وكذا يجوز فتح روزنة أو تياك للمصلحة العامة وفي جوازه للمصلحة الخاصة الوجهان انتهى ومثله في جميع ذلك قال في (المدارك) وقرب منه ما في فوائد الشرائع وفي (البيان) الاقرب الجواز لتوسعة وفي (جامع المقاصد) فيه تردد وليس الجواز يبعد قال ويجوز احداث باب وروزنة وشباك اذا اقتضت المصلحة ذلك وفيه وفي (فوائد الشرائع) لا ينقض الامع الظن الغالب بوجود الهارة ولو قبل بالتأخير الى اتام المسجد كان وجهاً الا ان تدعو ضرورة وفي (المسالك) يجب التأخير الى اتام الهارة الامع الاحتياج فيوخر بحسب الامكان **قوله** (يستحب اعادته) صرح به الشيخ والاكثر وفي (كشف القاتم) انه من الواضح بمكان **قوله** قدس الله تعالى روحه (وبجوز استعمال آله في غيره من المساجد) كما في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والتحرير وصرح في وقف الكتاب والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لان القرض من المساجد وما يحمل فيها اقامة تمارين الدين وفعل العبادات فيها وهذا القرض لا يتخلف فيه المساجد وظاهر الاطلاق عدم الفرق بين الفاضل قوة أو ضللاً وغير الفاضل وفي (السرائر) اذا استهمل مسجد فبيني ان يعادى من ذلك واذا لم يتمكن من اعادته فلا بأس باستعماله في بناء غيره من المساجد وفي (المعتبر والتذكرة) التقييد بما اذا تمزقت اعادته أو فضل وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) اذا استهمل مسجد جاز اخذاً له لهارة غيره من المساجد ونحوه ما في البيان وعن المذهب اذا استهمل المسجد صار عمالاً يرجى فيه الصلاة فخر ابا محله واقتطاع

ويجوز تقض البيع والكنائس مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وتبنى مساجد
حينئذ ومن اتخذ مسجداً في منزله لنفسه (متن)

الطريق عنه وكان له آفة جاز أن تستعمل فيما عداه من المساجد وفي (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد
الشرائع وحاشية الميسي وفوائد القواعد والمساك) إنما يجوز اذا تحذر وضعها فيه أو لكون المسجد
الآخر أحوج إليها منه لكثرة المصلين أو لاستيلاء الغراب عليه وفي (المساك وفوائد القواعد)
وكذلك الشهد فلا يجوز صرف الآلة إلى مشهد آخر أو مسجد آخر ولا من المسجد إليه وبه صرح
في وقف الكتاب وجامع المقاصد وتوقف في وقف الهدوس وفي (المدارك) لا يجوز صرف مال المسجد
إلى غيره مطلقاً نعم لو تحذر صرفه إليه في الحال والمآل أمكن القول بجواز صرفه في غيره من المساجد
والشاهد ومطلق القرب انتهى (قلت) يمكن تفويل عبارة السرائر والمعتبر والتذكرة على ذلك بأن
يراد التحذر والفضل ما يشمل القوة والعمل وهو بعيد جداً لكن الكلمة متقنة في البابين على جواز
صرف الفائض إلى غيره وفي وقف جامع المقاصد نسبته إلى الأصحاب وفي (المساك) أولى بالجواز
صرف وقفه ونذره إلى غيره بالشروط وفي (التذكرة) يجوز صرف نذره إلى غيره اذا فضل عنه والمراد
بالآلات كما يفهم من مجموع عباراتهم التقض والجنوع والمصرف والسرغ ونحوها وعبارة السرائر
صرحة في التقض كما تحتها عبارة المذهب والتقض بالفتح فالسكون تقض البناء وبالضم والكسر بمعنى
المتقوض ومنه قولهم في ميراث المرأة من زوجها يقوم التقض والابواب هنا وصرح مضمم أنه لا يجوز
تقضي لنذر ذلك على حال ولو لبناء مسجد آخر أعظم أو أفضل وفي (كشف القاتم) لا يجوز زون خرب
ما حوله وبأهله الآية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز تقض البيع والكنائس
مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وتبنى مساجد حينئذ ﴾ كما في الشرائع والتحرير ونهاية
الاحكام والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والروض والمساك والمدارك وهو ظاهر الارشاد
وغيره حيث نصرا على جواز استعمال آلتها في المساجد حينئذ ويفهم من القيد أنه مع علم الاندراس
واتقاء كونها في دار الحرب لا يجوز الترض لها كما صرح به في الشرائع ونهاية الاحكام والتذكرة
والارشاد وشرحه والبيان والمدارك وأطلق في المنتهى جواز أخذها لبناء المساجد كغير
البيع وفي (جمع البرهان) لعل الخبر يحول على الشروط المذكورة للاجماع ونحوه وفي (كشف
القاتم) التقيد بالحرمة ولله يشير إلى ما نقلنا عنه سابقاً من التفصيل وصرح كثير من هؤلاء
أنه إنما يقضى ما لا يد من قرضه للمسجدة بل في الذكرى وجامع المقاصد يحرم ما زاد آلتها لهداية
وبنه عليه أنه لا يجوز أخذها في ملك أو طريق انتهى وفي (جمع البرهان) في هذا الحكم تأمل لأن
الظاهر استعمال الكفار لها بطرقة فكأنه يحول على الدم للأصل وهو بعيد أو على طهارتها بالشمس
وهو كذلك أو على بدم الطير وهو أيضاً كذلك والبارات خالية عنه مع أنه ورد جعل الكنائس
والبيع مسجداً فكأنه مستحق بنفسه فتأمل انتهى (قلت) لله لا تأمل فيما كان منها للتصاري قبل بيع
التي صلى الله عليه وآله وسلم وما كان ليهود قبل بيعت عيسى عليه السلام والأصل الطهارة حتى يعلم مباشرة
هؤلاء الكفار لها بطرقة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومن اتخذ في منزله مسجداً لنفسه

وأهله جاز له توسيمه وتضييقه وتغييره ولا يثبت له الحرمة ولم يخرج عن ملكه مالم يجعله وقفاً فلا يختص به حيثئذ ويجوز بناء المساجد على يثر النائط اذا طمت واقطعت رائحته (متن)

وأهله جاز له توسيمه وتضييقه وتغييره ولا يثبت له الحرمة ولم يخرج عن ملكه مالم يجعله وقفاً فلا يختص به حيثئذ أما جواز توسيمه وتغييره قد صرح به في النهاية والمبسوط والسرائر والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والبيان وجامع المقاصد وفي (الدركى) يجوز ذلك اذا لم يلفظ بالوقف ولا نواه فأخذ قيد التية قطعياً من خلاف التينخ وقد صرح في أول البحث انه يميل الى قول الشيخ ونحوه ما في الدروس حيث قال اذا لم يقفه ولم يأذن في الصلوة فيه وقد صرح في وقف المبسوط وغيره من دون تأمل ولا نقل خلاف الا من أبي حنيفة انه لا بد من التلفظ بالوقف وتقام الكلام في باب الوقف طيلحظ وفي (كشف القاتم) اذا اتخذ نفسه أو نفسه وأهله من غير ان يقفه ويجري عليه المسجدية العامة لم يكن يحكم المساجد اتفاقاً وفي (جمع البرهان) وردت أخبار بجواز تغيير المسجد ونحوه اذا كان في المنزل وحلها الاصحاب على مجرد اسم المسجد ليحصل ثواب المسجد من دون أحكامه من عدم جواز تغييره واه لا يكون وقفاً الا بالصيغة مع نية الوضوء والصلوة فيه انتهى ولما عدم ثبوت الحرمة له هو الظاهر منهم وبه صرح في جامع المقاصد وكشف القاتم للاصل وقد سمعت ما في مجمع البرهان من نسبته الى الاصحاب لكن في نهاية الاحكام والتذكرة ان الاقرب عدم ثبوت الحرمة له فتأمل وفي (جامع المقاصد) لا يتعلق بالصلوة فيه ثواب المسجد وقد سمعت ما في (جمع البرهان) لكن الجمع ممكن فتأمل وأما انه اذا جعله وقفاً لا يختص به بل يصير كسائر المساجد قد صرح به في جامع المقاصد وكشف القاتم وهو الذي ذكره في التذكرة في بيان تحقق المسجدية وقد تقدم الكلام في ذلك حيث قلنا انه حقيقة سريعة في ذلك وقلنا ان الاساذ الشريف آدم الله تعالى حراسته بنى على ذلك جواز الصلوة في مساجد العامة وفي (جامع المقاصد) انه اذا جعله وقفاً في منزله لم يميز سلوك الطريق اليه الا بأدبه ويهم من العبارة انه لا يكتفي بمجرد نية الوقف في تحقق المسجدية سواء كان في بيته أو خارجه للاصل وخالف الشيخ في المبسوط ومال اليه الشهيد في الدركى والمولى الاردبيلي وقد تقدم تمام الكلام في ذلك في أول بحث المساجد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز بناء المساجد على يثر النائط اذا طمت واقطعت رائحته ﴾ كما في النهاية والمبسوط والتحرير والمنتهى والدركى وجامع المقاصد وفي (المنتهى) لا يافيه خير عبيد بن زرارة من الارض مسجد الا بقرعاً قط أو مقبرة لان المفروض طمته وانقطاع رائحته فنحن قائلون بموجبه ولله يريد ان الاسم رال مع الصلوات كما في كشف القاتم وفي (البيان) لا يجوز بناؤها على النجاسة الا مع الازالة ولو طمت قبل الوقف ثم بنى جاروي (جامع المقاصد) ينبغي ان يراد باقطاع الرائحة ذهاب النجاسة لانه مع بقاء عنها وصيرورة البقعة مسجداً يلزم كون المسجد (١) ملطفاً بالنجاسة وما وقف عليه من العبارات مطلق انتهى وفي (فوائد القواعد) مستند الحكم صحبة عبدالله بن ستان عن أبي عبد الله عليه السلام وظاهرها تحقق استحالة عذره توأماً وحيثئذ يلم من الاشكال بأن صيرورة البقعة مسجداً مع بقاء عين النجاسة يستلزم

(١) ورد ان المسجدية الى قرار الارض السابعة السفلى (منه قدس سره)

﴿ المطلب الثالث ﴾ فيما يسجد عليه وأتما يصح على الأرض أو النبات منها غير الماء كقول عادة (مقن)

ففيه والأولى حل الحكم على ذلك أو على ما إذا كان الموقوف ظهره الطاهر خاصة أو على ما يمكن تطهيره انتهى كلامه وهو جيد جداً وفي (مجم البرهان) وردت أخبار كثيرة في ذلك صحيحة وغير صحيحة ويعلم من ذلك عدم اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون تحت أيضاً طاهراً وكذا الفرق انتهى وفي (كشف القاتم) أن في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام الروي في قرب الاسناد للعبدي إذا نظفت وأصلحت

﴿ المطلب الثالث فيما يجوز أن يسجد عليه ﴾

﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ إنما يصح على الأرض أو النبات منها ﴾ بالاجماع كافي الانتصار والخلاف والفتنة والتحرير ونهاية الأحكام والتذكرة والكرى وجامع المقاصد والعزبة وكشف الالتباس والمقاصد العلية والمدارك وكشف القاتم وغيرها كآبائي وفي (الامالي) أنه من دين الامامية ونسب الى علاننا في المستبر والمتنهي وأجمع العامة على خلافتنا فأحازوه على القطر والكتان والشعر والصوف وغير ذلك كافي الخلاف وغيره ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه (غير الماء كقول عادة) بالاجماع كافي الخلاف والفتنة والروض والمقاصد العلية وفي (الامالي) انهم من دين الامامية ونسب الى علاننا في نهاية الأحكام وكشف الالتباس ولا خلاف فيه كافي الكفاية ولا اعرف فيه خلافاً كافي كشف القاتم لكن في المنهى ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والموجز الحاوي جوازه على الحطة والشعر وقد يظهر ذلك من حواشي الشهيد وعلاه في التذكرة ونهاية الأحكام بأن اقترح حازر بين الماء كقول والجبهة وفي (المنهى) بأنها غير ما كولين واسبقه في البيان ورد في (الكرى) ما في التذكرة بمرجان المادة بأكلها غير منخولين وخصوصاً الحطة وخصوصاً في الصدر الاول ورد في (جامع المقاصد والروض والمدارك) بأن النخل لا يأتي على جميع الاجزاء لان الاجزاء الصغيرة تنزل مع المتيقن فتؤكل ولا يقدح أكلها تماماً فإن كثيراً من الماء كولات المادية لا تؤكل الا بتعاور ما في المنهى في حاشية الميسي والروض والروضة والمسالك والمدارك وجامع المقاصد عند الكلام على العاكة بأن الماء كولا لا يخرج عن كونه ما كولا افتقاره الى العلاج (واعرضهم) في حل المتن بأن اطلاق الصمغ على ما يصنف بهذا الاستتاق مجاز اتفاقاً (وأجاب) الشيخ نجيب الدين بأن اطلاق الماء كولا للمبوس على ما يؤكل وليس بالقوة القرية من الفعل قد صار حقيقة عرفية والالم يحرفي العرف اطلاق اسم الماء كولا على الخبز قبل المضغ والأرداد الامجاز ثم قال ولي في ذلك تأمل (قلت) مرادهم من الماء كولا ما من شأنه أن يأكل وان احتاج الى طبخ أو شي والوصف بهذا المعنى لا يتفاوت فيه الحال بين الحال والاستقبال وقد اشير الى ذلك في الروضة ومجم البرهان وكشف القاتم وفي الاخبار اشارة الى ذلك ايضا حيث استثنى فيها القطن والكتان وقيل فيها ان اناه الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون فلا ينبغي أن يضع جبهته على معبود أبناء الدنيا هذا وفي (خير الحصال) لا يسجد الرجل على كدس حنطة ولا شعر ولا على لون مما يؤكل ولا على الخبز وفي (التذكرة ونهاية الأحكام وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والجفرية وارشاد الجفرية والموجز الحاوي وكشفه وحاشية الميسي والمسالك والروض والروضة والمقاصد العلية والمدارك) وغيرها

ولا اللبوس (متن)

أنه لو أكل شائما في قطر دون غيره عم التحريم وامتنع السجود عليه مطلقا وسيف (حواشي الشيد) عن شيخه السيد عبدالمطلب عميد الدين أن المراد بالمادة العادة السامة فلو كان مستادفا في يده دون آخر احتل الوجهاً وأنه رجح جواز السجود عليه وفي (المبارك) احتل قويا اختصاص كل قطر بمقتضى عادته كجده في المقاصد العلمية وشيخه في مجمع البرهان (قلت) ولعل هذا أصوب إذا لم يعلم أهل ذلك القطر بأنه مأكول عند القطر الآخر ولعلمهم لا يحتفون في هذا القرض فأمل وفي (التذكرة والموجز الحادي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والرزقة والمساك والروض والروضة ومجمع البرهان والمساك) أن ما أكل نادرا أوقي محل الضرورة لم يعد مأكولا ويمحز السجود عليه وذلك كما يذكر في المحصنة والعاقير التي نجس في الأدوية ولعله هو المراد من التقييد بالمادة وقيد العاقير في الروضة بما كانت من نبات لا يلب أكله وفي (كشف القاتم) أن فبا يذكر دواء خاصة أشكلا وله يد أنه يحتمل أن يقال أنه مأكول عادة في الهواء فليأكل وفي (المنهى وجامع المقاصد وحاشية النافع والمساك والروض والروضة والمساك) أنه لو كان له حالتان يذكر في أحدهما دون الأخرى ككثرة القوز وجار التحل لم يحز السجود عليه حال الأكل ويجاز في الآخر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولا اللبوس﴾ عادة أيضا إجماعا كفي الانتصار والخلاف والفنية والروض والمقاصد العلمية وبلا خلاف كما في الكفاية ونسب إلى علمائنا في نهاية الأحكام وكشف الالتباس وهو من دين الامامية كما في الامالي والمشهور كما في كشف القاتم وفي (الخلاف والتخلف والبيان) الإجماع على المنع من السجود على القطن والكتان ويشمل إجماع الانتصار حيث قل على المنع من السجود على الثوب المنسوج من أي جنس كان وفي (التذكرة والمذهب البارع والمختصر) نسبت إلى علمائنا بل هو ظاهر مصريات السيد الثانية التي خالف فيها نسبت إلى الأصحاب كما قل عنه في المختلف وهو الأشهرين الأصحاب وأظهر من قواهم كما في كشف الرموز والأشهر بين أصحابنا كما في المنهى والتحرير والكفاية وهو المشهور كما في المختلف أيضا والتخلص والمساك وكشف القاتم وهو فتوى الشيخين ومن تابعهم كما في المتبر والمتمهي أيضا وفي (المتبر أيضا والشرائع والنافع وجامع المقاصد) أنه أشهر الروايتين وقل جماعة من المصليات والمصريات الثانية لسيد جواز السجود على الثوب المصنوع من قطن أو كتان على كراهية مع مواهته للأصحاب في المصريات الثالثة والمصباح على ما قل والجل والانتصار كما عرفت وبأي ما في الناصريات ومن العجب أن الحق في المتبر استحسنه لأن فيه جمابين الأخبار الناهية وغيرها قال وتأويل الشيخ في الجمع بالحل على التقييد أو الضرورة منفي بخبر الصناني الناص على الجواز مع اتفاق التقييد والضرورة واحتمله في المدارك كذلك (قلت) ومثل خبر الصناني خبر داود الصرمي ومن المعلوم أن الإمام عليه السلام لا يلزمه الجواب الإجمالي فيه مصلحة السائل من التقييد أو غيرها وإن الخ عليه في سؤال الحكم من غير تقييد ولا سببا في المكتبة هذا مع الأغضاء عن حال السند واحتمل أن السجود غير سجود الصلوة إلى غير ذلك من الاحتمالات وأما خبر يامر فاحتل حله على التقييد بعد تسليم السند وان الطبري مما يلبس وقد صرح مولانا التقي ومولانا مراد بأن الطبري هو المصير الذي يصنعه أهل طبرستان وعص (المقنع) أنه صرح في كون الطبري مما لا يلبس كذا في كشف القاتم لكن يظهر من كشف الرموز والتخلص أنه عده أو عدها مما يلبس حيث نسب الخلاف

إذا لم يخرج بالاستحالة عنها فلا يجوز على الجلود والصوف والشعر (متن)

في ذلك الصدوق كما يأتي وظاهر الاستبصار انه من القطن او الكتان وفي (التأسيات والخلاف والمتحى) الاجماع على المنع من السجود على كبر العمامة وظاهر الخلاف ان المنع من جهة الحل حيث قال فيه لا يجوز السجود على شيء هو حامل له ككبر العمامة وطرف الرداء واكمل القميص وفي (المتحى) ليس المنع من جهة الحل وان لاح من كلام الشيخ قال فلي هذا لو كان المحمول مما يصح السجود عليه كالحوص يصح السجود عمامة كان او طرف رداء. وكذا لو وضع بين جبهته موضوعة عليها صحت صلوة ونحوه ما في من خشب يستحبها في قيامه وركوعه فاذا سجد كانت جبهته موضوعة عليها صحت صلوة ونحوه ما في الثبر وبهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد في آخر البحث بل في الذكرى ان الشيخ ان قصد لكونه من جنس ما لا يسجد عليه فخرج بالوافق وان جعل المانع نفس الحل كذهب بعض العامة طوالب بدليل المنع ثم انه استند في ذلك الى خبر ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام والى خبر احمد ابن عمير (ثم قال) وان احتج الشيخ بقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن عبد الله في السجود على العمامة لا يجوز به حتى يصل جبهته الى الارض (قلنا) لا دلالة فيه على كون المانع الحل بل جاز لكونه قد ما يسجد عليه قال وكذا ما رواه طلحة بن زيد ثم كونه منفصلا افضل علا فضل النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم الصلوة والسلام وفي (المعتبر) لا ريب في ذلك بتقدير ان يكون حاملا لا لا يجوز السجود عليه اما بتقدير ان يكون مما يجوز السجود عليه مثل الخوص والنبات ففيه الاشكال فان كان الشيخ منع لكونه محمولا كما قاله الشافعي فنحن نطالبه بالدلالة وان تمسك بخبر عبد الرحمن الى آخر ما ذكره في الخبر في الذكرى وهذا كله مما يخالف قول السيدوني (كشف الرموز وتطويع التلخيص) ان الصدوق جواز السجود على الطبري والاكام من القطن والكتان هنا وظاهرهم ان القطن والكتان قبل التسجيد بعد الفزل وقيله كالتسوج وبه صرح الكركي وتلميذه الشهيد الثاني وشيخه وسيطه بل قال سبطه انه المشهور وأنه قال في المختلف انه قول علمائنا اجمع فقد فهم من عباراتهم واجماعهم ما استظهرناه لانه في المختلف لم يصرح بذلك وقرب المصنف في نهاية الاحكام جواز السجود على القطن والكتان قبل الفزل والمنع بعد الفزل وقرب في التذكرة المنع قبل الفزل واستشكل (١) في الكتان بعد الفزل فليتأمل في كلامه في التذكرة وفي (كشف القام) انه في التذكرة ونهاية الاحكام استشكل بعد الفزل فيها والموجود في النسخ التي عندي ما قلناه وقال في (الكتابين) ان الخرق الصغيرة لا يجوز السجود عليها وان صفت جدا وفي (كشف القام) ان الحسن بن علي بن تسمية أرسل في تحف العقول عن الصادق عليه السلام كل شيء يكون الانسان في مطعمه أو مشرباً أو ملبسه فلا تجوز الصلوة عليه ولا السجود الا ما كان من نبات الارض من غير ثم قبل ان يصير منزولاً فاذا صار غزلاً فلا يجوز الصلوة عليه الا في حال الضرورة وقال في الكتابين أيضاً لومرج المتاد لبسه يغيره في السجود عليه أشكل وفيها أيضاً وفي (جامع المقامد وارشاد الجعفرية والروض) انه لو حمل ثوباً مما لم يجز العادة لبسه صح السجود عليه وزد في ذلك في التلخيص ثم قرب المبراز **قوله** قدس الله تعالى روحه (اذا لم يخرج بالاستحالة عنها) لخروجها حينئذ المنصوص

(١) من أنه عين الملبوس والزيادة في الصفة ومن أنه حينئذ غير ملبوس (منه قدس سره)

الجمع عليه والظرف ملة يصح وهل الخرف خارج بالطبخ عن اسم الأرض فلا يصح السجود عليه
احتلال بل قولان للتأخير وفي (المدارك) قطع الاصحاب بجواز السجود على الخرف وفي (الروض)
لا نعلم في ذلك مخالفا من الاصحاب ويظهر من التذكرة كما في الروض ان جواز السجود عليه أمر مفروغ
منه لا خلاف فيه حيث احتج على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض بجواز السجود عليه قال في
(الروض) والا لما ساغ له الاحتجاج به على المحصر وقال في (المعتبر) بعد ان منع من التيمم عليه
لخروجه بالطبخ عن اسم الأرض لا يعارض جواز السجود عليه لانه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض
كالكاغذ انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى وفي (الروضة) يبنى الحكم في الخراف على خروجه
بالاستحالة عنها فمن حكم بطهره بالطبخ اذا كان فيه نجسا لزمه القول بالمنع من السجود عليه لكن
لما كان هذا القول ضيقا كان جواز السجود عليه قويا انتهى وفي (الروض) وربما قيل يطلان القول
بالمنع من السجود عليه وان قيل يطهرته لعدم العلم بمقتضى من الاصحاب فيكون القول بالمنع مخالفا
للإجماع اذ لا يكفي في المصير الى قول وحود الدليل عليه مع عدم الموافقة والمسئلة مما تم به البلوى
وليست من الجزئيات المتجددة ولم ينقل عن أحد من سلف القول بالمنع (ثم قال) ويمكن الجواب
بان الاصحاب قد اتفقوا على عدم جواز السجود على المستحيل عن اسم الأرض وانما مثوا بالرماد
والجص بناء على اختيارهم القول باستحالة السجود على ما لا يطهر في باب الطهارة فهو قائل بمنع
السجود عليه بناء على إعطائهم القاعدة الكلية ويؤيد ذلك تصريح الشهيد وغيره بكراهة السجود عليه
وما ذاك الا تنصيا من الخلاف اللازم فيه وان كان قائلًا بالجواز وبعد ذلك فالاعتماد على القول بالكراهة
خروجا من خلاف الشيخ اللازم من حكمة بالاستحالة انتهى (قلت) في المراسم والوسيلة والغنية أيضا
أن السجود على الخرف مكروه وفي (المدارك) الأولى اجتنابه لما في المعتبر من خروجه بالطبخ عن اسم
الأرض وان أمكن توجيه المنع اليه فإن الأرض المحترقة يصدق عليها اسم الأرض عرفا ويمكن أن يستدل
عليه بخبر الحسن بن محبوب المضمن جواز السجود على الجص والخرف في مناه انتهى وفي (حاشية
المدارك) في صدق اسم الأرض عرفا على الأرض المحترقة تأمل ولا سيما حيث يكون من الأفراد الشائنة
وقد تقدم في مباحث التيمم ما لا نفع تأمل في المقام (وفي مجمع البرهان) معلوم جواز السجود على الأرض وان شئت
لعدم الخروج عن الأرضية يصدق الاسم وللأصل وقد يوجد في خير صحيح الجواز على الجص فهو أولى
ثم قال هو خبر الحسن بن محبوب القوي فيه ان الماء والتار طهراه (ثم قال) لكن في مضبوته تردد من
حيث عدم ظهور طهارة الماء له بل التار أيضا الا ان يقال بعدم نجاسة الأرض قبل الاحراق فيبوسة
ويكون المراد طهارة مائه من العذرة التي احترقت وصارت دخانا أو رمادا أو غير ذلك فتأمل انتهى
وفي (رسالة صاحب المسالم) ان الخرف ليس من الأرض والتربة المشوية من أصناف الخرف وقال
(الشيخ نجيب الدين) ان الأستاذ بعد تصيف الرسالة لم يمنع من السجود على التربة المشوية وقل
ان المحقق الثاني صنف رسالة مفردة في جواز السجود عليها وفي (النهاية والبسوط) يجوز السجود على
الجص والآجر ومال اليه في الغالب وقد سمعت ملاي المدارك ومجمع البرهان والروض فذكر وظاهر
الاكثر جواز السجود على الآجر وفي (البحار) أنهم لم ينقلوا فيه خلافا مع ان الشيخ جمل من
الاستحالة المطهرة صيرورة الغواب خرفا وقد تردد فيه بعض المتأخرين انتهى وفي (فته) الرضا عليه
السلام لا تسجد على الآجر وحكم الشهيد بالكراهة وفي (البحار) ان المنع أحوط وفي (التذكرة)

والمعادن كالصقيق والذهب والملح والقيصر اختياراً ومعتاد الاكل كالفاكهة والحب ولا على
الوحل لعدم تمكن الجبهة فان اضطرراً أوماً (مقن)

يتميز على السبعة والرمل والثورة والجبل انتهى ولله بريد أرض الثورة وأرض الجبل كصرح بذلك
في نهاية الاحكام وكشف الالباس ويغني مراجعة ما مر في مبحث التيم والمطهرات (وأما الرماد) قد
قال في الفقيه ان اياه كتب اليه لانسجد عليه وبه صرح في المبسوط والسرائر وهو المنقول عن المقنن
والجامع وقد يظهر من الروض نسجه الى الاصحاب كما سمعت وفي (كشف القاتم) كانه لا خلاف
في انه لا يسجد على النبات اذا صار رماداً وفي (الروضقارون) أيضاً ان الرماد الحادث من احتراق
الارض كالمعادن لا يسجد عليا ويظهر من المعبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالباس
التأمل في ذلك حيث اقتصرنا (اتصرخل) فيما على حكايته عن الشيخ وفي (التذكرة) نسب
المنع في الزجاج الى الشيخ وفي (كشف القاتم) في الفهم زدد ﴿ قوله ﴾ (والمعادن) ﴿
قال في نهاية ابن الاثير والنهي والتذكرة والتحرير المحدث كل ما خرج من الارض مما ينطق فيها مما له
قيمة انتهى (قلت) خرج بقوله ما يخلق ما زرع لكن تدخل النباتات التي لها قيمة فيكون المراد من
غير نباتها ويخرج من هذا التعريف طين الفسل والجبل والثورة وعرفه في المستبر بما استخرج من
الارض مما كان فيها وفي (اليان وتعليق النافع) بانه كل أرض فيها خصوصية ينظم الانتفاع بها وفي
(التنقيح) انه ما يخرج من الارض وزاد في الروضة مما كانت اصله ثم اشتتل على خصوصية ينظم
الانتفاع بها ونحوه ما في المسالك من دون ذكر ما كانت اصله وفي (القاموس) انه منبت الجوهري من
ذهب ونحوه وفي (الفايغ) في الغرة وطين الفسل وسجارة الرما والجبل والثورة أشكال لشك في
اطلاق اسم المعدن عليه وقد تبع في ذلك صاحب المدارك (قلت) وقد نص جماعة من الاصحاب
على دخول ذلك في المدن وفي (السرائر) نص على دخول الغرة في المدن (وتتبع البحث) ان يقال
ان الاصل بمعنى الزاجع الغالب علم المعدنية بل قد يجري في كثير منها أصل عدم الاصل بمعنى الاستصحاب
فما علمنا معدنيته فذلك وما شككنا فيه فالاصل عدمه ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ كالصقيق
والذهب والقيصر اختياراً ﴿ في المنهى الاجماع على الجواز فيما منع منه حال الضرورة وفيه وفي (جامع المقاصد
والروض) ان من الضرورة التيقن في (المدارك) بعد ان قل عن الاصحاب اقطع مدم جوار السجود على القبر
احتمل الجواز على كراهة قلصحيح مماوية بن حمار وقال في (النهي) قد حمل الاصحاب هذه الرواية على التيقن أو
الضرورة جهوا وحسن انتهى وفي (البحار) فبان المنع في القبر هو المشهور بل لا يظهر خلاف وان لمادة
منقولون على الجواز ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا على الحول لعدم تمكن الجبهة فان اضطر
أوماً للسجود ﴿ الايمان خمس بالوحل والمطر والتجسس والخوف من لحوام كما في الموجز الحاوي وكشفه
وكذا الفروس وحاشية الارتداد وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك) وكشف القاتم
لا بد من الانحناء لصاحب الوحل الى أن تفصل الجبهة الى الرجل وفي (نهاية الاحكام) ان أمن من
الطليخ قاله وجوب الصاق الجبهة به اذا لم يتمكن من الاعتدال به وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع
والمدارك) يراعى في ايمانه أن يكون جالساً ان أمكنه ورواية عم محمولة على من لم يتمكن من الجلوس (ويليم)

ولا على يده الا مع الحر ولا ثوب معه ولا على النجس وان لم يبعد اليه ولا يشترط طهارة مساقط باقي الاعضاء مع عدم التمدي على رأي ويشترط الملك أو حكمه ويجوز على القرائن اذا اتخذ من النبات (معن)

ان ما نحن فيه من صاحب الوحل هو غير الموحل فان حكم الموحل حكم الطريق والساج وقد اتفقوا ان هؤلاء يومئذ لا ركوع والسجود وقد قل على ذلك الاجماع في التنية لكنهم اختلفوا في اي الايمانين أخفض ففي (التنية) ان ايماء الركوع أخفض من ايماء السجود قال في (التنية) يصلي الساج في الماء عند غرقه أو ضرورته الى السباحة مومتا الى القبلة ان عرفها والا فحي جبهة وبجبهه ويكون ركوعه أخفض من سجوده لان الركوع أخفض منه والسجود ايماء الى قبلته في المال وكذلك صلوة الموحل انتهى ونحوه قال الصدوق وفي الماء والعطين تكون الصلوة بالايماء والركوع أخفض من السجود انتهى ولعل ذلك موافق للاختبار لان الساج تنكب على الماء كهيئة الساجد وفي (النهاية) المبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الشرائع ان سجود الموحل والساج أخفض من الركوع وفي (الراسم) ان الموحل سجوده أخفض ويأتي تمام الكلام في محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا على يده الا مع الحر ولا ثوب معه ﴾ يسجد على ثوبه مع الحر الماتم من السجود على الارض اذا لم يجد تيناً يصلح للسجود بجملة فوق ثوبه من التراب ونحوه بأن يأخذ شيئاً من التراب بيده الى أن يبرد كما صرح به جماعة وان لم يكن معه ثوب او لم يمكنه سجد على كفه كما في النهاية والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والارتداد والبيان وغيرها والاولى أن يقال ظهر كفه كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمساكن والمدارك وكشف القام ليحصل الجمع بين المسجدين ولا يحتل السجود على الكف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا على النجس وان لم يبعد اليه ﴾ تقدم في اول الفصل الخامس في مكان المصلي قتل الاجماع على استراط طهارة موضع السجود وعلى عدم كونه نجساً في أحد عشر موضعا وقلنا كلام من تأمل في ذلك واستوفينا الكلام بحمد الله تعالى في ذلك المقام وفي بحث التطوير بالنسب ويحيى في آخر هذا البحث الاشارة الى ذلك كله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يشترط طهارة مساقط باقي الاعضاء مع عدم التمدي على رأي ﴾ تقدم الكلام في ذلك مستوفى في اول الفصل المذكور وقلنا الشهرة على ذلك عن عشرة مواضع وقلنا خلاف من خالف وما يتعلق بالمقام بما يعني به من المجاسة في ذلك اذا كان متدياً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويشترط في المسجد الملك أو حكمه ﴾ هذا أيضاً تقدم الكلام فيه وفي اطرافه في الفصل المذكور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز على القرائن ١٥ ﴾ يجوز السجود على القرائن في الجملة اجماعي وقد قل الاجماع عليه في جامع المقاصد والمساكن والروضة والمنايع ونسب الى علمائنا والاصحاب في التذكرة والروض والمدارك وكشف القام وفي (التفسير) لا خلاف فيه وقال الشيخ نجيب الدين لا اعلم بمنع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ اذا اتخذ من النبات ﴾ كما في نهاية الاحكام والتذكرة واللمعة والبيان وحاشية القام بل في التذكرة ان اطلاق علمائنا محمول على ذلك وفي (كشف القام) انما يجوز اذا اتخذ من النبات وان اطلق الخبر

(١) القرائن بضم القاف وكسرها (بخطه قدس سره)

والاصحاب لما عرفت من النص والاجماع على انه لا يسجد الا على الارض أو نباتها ولا هذا الاطلاق
لتخصيص القرماس بل الظاهر ان الاطلاق مبني على ظهور الامر انتهى (قلت) وجه عدم صلاحية هذا
الاطلاق لتخصيص ان هذا الاطلاق لا ينفذ من تخصيص الثبات بغير القطن والكتان فالظاهر ان الامر بما
قال من أن الاطلاق مبني على ظهور الامر وما يدل على ذلك ان الشيد أطلق ولا يجوز السجود على القرماس
ثم بعد ذلك منع مما تقدم من القطن والكتان والحرير وفي (جامع المقاصد) قطع بالمنع من التخذ من البرسيم
مع ما يراه من اطلاق الاخبار واصحاب وكذا المصنف في نهاية الاحكام حكم بالمنع من التخذ من قائل
وفي (جامع المقاصد) بعد ان قال ان اطلاق الثبات في عبارة الكتاب يقتضي جواز السجود على
القطن والكتان كاطلاق الاخبار (اجاب) عن اطلاق الاخبار بان المطلق يحصل على التقيد والالجاز
السجود على التخذ من البرسيم مع ان الظاهر عدم الجواز انتهى وقد كان قبل في أول عبارته قطع
بعدمه والامر سهل وعلى هذا يندفع اعتراض الروضة عن القصة وعبارتها كعبارة الكتاب كما عرفت
وفي (الجعفرية وسائفة الارشاد وارتداد الجعفرية والرمزية) تنبيه بما اذا كان من جس ما يسجد عليه
وفي (المدارك والخبرة والبحار) ان التثنية بالتخذ من الثبات قيد للنص من غير دليل (قلت)
الدليل عليه النص والاجماع على انه لا يسجد الا على الارض أو ما ينبت منها مما لا يؤكل ولا يلبس
وليس هناك تصريح بجواز السجود على السكاغذ وان كان من غير نبات الارض أو منها من الملبوس
منها قد تمارض المومنان والتخصيص فيها نحن فيه أولى وأحوط لان ذلك المومن أقوى الا أن تقول
ان اخبار الباب خاصة بالنسبة الى العمومات الاخر لوجه (الاول) ان القرماس لا يخلو عن النورة القليلة
المتينة أو النابتة (والثاني) على تقدير انه اتخذ بما يجوز الصلوة عليه من الارض لكنه بهذا العمل استحال
وخرج عن اسم الارض (والثالث) ان أكثره متخذ من القطن والكتان والقصب والحرير والتخذ
من الخشب نادر جدا فلما ان تعرض عن اخبار المستثناة بالكيفية لانها أعطت جواز السجود على النورة
والقطن والكتان والبرسيم بل وعلى المستحيل الخارج عن اسم الارض أو عمل بها في الجميع وتخصيص
بها تلك الاخبار المأروضة لانه يصير من قبيل المومن والمخصوص المطلق لا من وجه وفي (الروض والروضة)
ان ذلك قيد للنص من غير قاعدة لان ذلك لا يزيله عن مخالفة الاصل فان اجزاء النورة المتينة بحيث
لا يتميز من جوهر الخليط جزء يتم عليه السجود كافية في المنع فلا يفيد ما يخالفه من الاجزاء التي يصح
السجود عليها ان اتخذ منها (قلت) قد نبه على ذلك الشيد في البيان حيث قال يشكل باجزاء النورة
وفي (الذكرى) حيث قال وفي النص من القرماس شي من حيث اشتراك النورة المستثناة عن اسم
الارض بالاحراق قال الا أن يقال ان الثالب جوهر القرماس أو قول جود النورة يرد اليها اسم الارض
انتهى والجوابان في غاية الضعف (والجواب الصحيح) أن النورة ليست جزءاً منها أصلاً وانما توضع مع
القصب أولاً كما هو الثالب ثم يضل حتى لا يبقى فيه شيء منها أصلاً ولهذا لم يتأمل فيه من هذه الحجة
أحد من الاصحاب ممن تقدم على الشيد واني لاجب منه ومن المحقق الثاني والشيد الثاني وبسطه
كيف يتأملون في ذلك ويقولون ان الحكم خارج عن الاصل والصافون له من المسلمين والتصارى
قريبون منهم أو يمين انظروهم ولا يسألونهم عن ذلك وفي (كشف التام) ان المعروف ان النورة تجعل
أولاً في مادة القرماس ثم يضل حتى لا يبقى فيها شيء منها وفي (المدارك) احتمال جواز السجود على
النورة لرواية الحسن بن محبوب في الجص وأورد في الروضة على المستثنين وكذا الروض انه على تقدير

فان كان مكتوبا كره (متن)

استثناء نوع منه يفسد باب السجود عليه غالبا وهو غير مسموع في مقابل النص وعمل الاصحاب قال
لانه لو شك في جنس المتخذ منه كما هو الاغلب لم يصح السجود عليه لشك في حصول شرط الصحة
(قلت) وليكن الامر كذلك ولا رد للنص وقول ان عمل الاصحاب اما هو بعد معرفة الموضوع وان
كثيرا من الناس يميزون ذلك لان المتخذ من الابريسم نادر مع انه معروف على انه لو فرض تعلق
الشك ببعض الافراد أحيانا لم يمنع لان الغالب غير الحرير على انه قد يقال ان اطلاق اسم القرماس
كاف حتى يثبت المنع قد حصل الشرط بمجرد تسميته قرماسا فليتامس وقد يظهر من الذكرى ان
غلبة عمله من جنس يسوغ الحاقه به وان أمكن خلافه ثم انه في الروض والمسالك قال ان الاختصار
فيما خرج عن الاصل على موضع الاتفاق وهو كونه متخذنا من غير الملبوس من طريق اليقين وسبيل
البراءة وهو الاحوط هذا وقد سمعت مافي نهاية الاحكام والقرووس من النص على التبع من المتخذ
من الابريسم وكذا في الموجز الحاوي وكشفه لكنه قال في التذكرة الوجه المنع وقال في (الذكرى)
الظاهر المنع الا ان يقال ما اشتدل عليه من اخلاط الورد محو له وفيه بند لاستحالتها عن اسم الارض
انتهى وفي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) المنع من المتخذ من القطن والحرير كما سمعت ولم يذكر
الكتان انتهى وظاهر الذكرى انه اذا اخذ من القنب جاز السجود عليه وقال المحقق الثاني والتبديد
الثاني ان هذا مشكل على قوله بان القنب ملبوس في بعض البلاد (قلت) يمكن ان يجاب عنه بانه
خرج في القرماس عن صلاحية القنب بتأثير التوردة فهو غير ملبوس فضلا ولا قوة (بانه نادر القنب
وأكثر القرماس منه ولا كذلك القطن والكتان غل) ومن هنا يمكن ان يقال بالجواز اذا اخذ
من القطن أو الكتان لذلك ولا سيما على القول بجواز السجود عليهما قبل الفزل لكنهما لا يلبسان
حينئذ وفي (جمع البرهان) لا ريب ان الاجتناب عن القرماس أحوط ولا سيما المعمول من غير النيات
والمشقة بل لا يمد وجوب الاجتناب عما كان من غير بات الارض ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿وان كان مكتوبا كره﴾ كما جمع به بين الاخبار في الهذيب والاستبصار به صرح في النهاية
والسرائر والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والبيان واللمعة والروضة والمدارك والمفاتيح وقل ذلك
عن المذهب والجامع وهو ظاهر جعل السيد حيث قال ولا بأس بالسجود على القرماس الحالي عن
الكتابة فيها ربما شغلت المصلي وفي (المبسوط والوسيلة والسرائر) انما يكره لمن أبصر وأحسن القراءة
ونحوه مافي القرووس حيث قال قاري المبصر ونحوه مافي الزبية وفي (البيان) يتأكد ذلك فيه وفي
(جامع المقاصد وفوائد الشرائع وتطبيق النافع وحاسية الارتداد والحفرية وارتداد الجعفرية والمسالك)
يكره للمصر وان لم يكن قارئا وفي (التذكرة) في زوال الكراهة عن الاعمي وشبهه أشكال ينشأ من
الاطلاق من غير ذكر علة ولوسلت لكن الاعتبار بالضابط وان خلا عن الحكمة نادرا وفي (نهاية
الاحكام) الاقرب الجواز في الاعمي أي عدم الكراهة وقال المحقق الثاني والشيد الثاني وسببه انما
يكره اذا وقعت الحجة على شيء من القرماس الحالي من الكتابة فلم يبق يرضع عليه اسم السجود
لم يصح السجود وفي (الروضة) ان بعضهم لم يشترط ذلك بناء على كون المداد عرضا لا يعمل بين
الجهة وجوهر القرماس وضغنه ظاهر انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) ان المتلون بفضول

ويحتل كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كاليت والا فلا (من)

الخاء فماليس فيه لمصنغ جرم فلا تمنع والا لا تمنع السجود على الجبهة اذا توفت بالخطاب ولم يميز التيم باليد المحصورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحتجب السجود على كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كاليت والا فلا ﴾ وجوب اجتناب السجود على المشبه بالنجس في المحصور مقطوع به في كلام الاصحاب كما في المدارك وفي الكفاية أنه المشهور به صرح المحقق والمصنف في جمة من كتبه والشهيدان وأبوالباس والصيري والكركي والمبسي وغيرهم وفي (الكفاية) ان حجة غير واضحة وفي (مجمع البرهان والمدارك) ان المنهج جواز السجود على ما لم يعلم نجاسة بيته انتهى (قلت) قد تقدم في بحث الاثنتين ان حكم المشبه بالنجس حكمه وأن الاجماع منقول على هذا المضمون صريحاً وظاهراً في اثني عشر موضعا وأما عدم وجوب الاجتناب في غير المحصور فالظاهر أنه اتفاق كما في جامع المقاصد وعلاوه جميعاً بدفع المشقة وفي (المدارك) ان المشقة بمجرد أنها لا تقتضي طهارة ما دل الدليل على نجاسته ولأنها منتفية في كثير من صورته وان دليلهم في المحصورات فيه قائم يقتضي النظر لعدم الفرق بين المحصور وغيره ونحوه ما في مجمع البرهان (قلت) قد أوضحنا حقيقة الحال في المقام وأزاحت عنه الشبهة والأشكال فيما كتبنا على الرافعي وياتي في البيان الاشارة الى ذلك وقال الكركي والمبسي والشهيد الثاني وسببه ان المرجع في المحصور وغيره الى العرف فغير المحصور ما كان في العادة غير محصور بمعنى يسرعه وحصره لا ما امتنع حصره لان كل ما يوجد من الاعداد فهو قابل للعد والحصر وفي (مجمع البرهان) حالته الى العرف الغير المضبوط لا تقطع عن اشكال وينبغي البناء على التمسك الذي لا يتحمل هو مثله وهذا أيضاً لا يخلو عن اشكال لعدم ضبط التمسك الا بالعرف وحينئذ فينبغي كونه حقاً لا ظاهراً كما فهم من كلامهم وفي (كشف الغام) لعل الضابط انما يؤدي اجتنابه الى ترك الصلوة غالباً فهو غير محصور كما ان اجتناب شاة أو امرأة مشبهة في صقع من الارض يؤدي الى الترك غالباً انتهى وهذا هو الحق كما يأتي بيانه وفي (قوائد الشرائع وحاشية الارشاد) بعد أن قال "ان غير المحصور من الحقائق العرفية ان طريق ضبطه أن يقال لا ريب أنه اذا اخذ مرتبة من مراتب العدد عليها كالاتف ملاقع بأنها مما لا يحصر ولا يدع عادة لسر ذلك في الزمان القصير فيحمل طرفاً ويؤخذ مرتبة أخرى ديناً جداً كالاتف فيقطع بأنها محصورة لهوة عدها في الزمن اليسير فيجعل طرفاً مقابلاً للاول وما بينهما من الوسائط كل ما جرى مجرى طرف الاول الحق به وما جرى مجرى الطرف الثاني وما وقع فيه الشك يعرض على القوانين والنظائر ويراجع فيه القلب فان غلب على الفطن الحاقه باحد الطرفين فذلك والا عمل فيه بالاستصحاب الى أن يعلم الناقل وهذا يضبط كل ما ليس بمحصور شرعاً في ابواب الطهارة والكباح وغيرهما انتهى ﴿ بيان ما ذكرناه ﴾ عن المدارك من أن المنهج الى آخره بناء على ما ذكره من ان أصل الطهارة انما امتنع التمسك به بالنسبة الى مجموع ما وقع فيه الاشتباه لا في كل جزء من اجزائه فان أي جزء فرض من الاجزاء التي وقع فيها الاشتباه مشكوك في نجاسته بعد ان كان متيقن الطهارة واليقين انما يخرج عنه يقين مثله (وفي) أنه لا معنى للنجس الشرعي الا انه يجب الاجتناب عنه ويقين الخروج عن عبدة الصلوة هنا متوقف على السلم بتحقيق شروط الخروج لوجوب الاجتناب عن السجود على النجس ولا يتحقق الا بالاجتناب عن الجميع عن القدر النجس بالاصالة وعن

الآخر من باب المقدمة وإذا كان كل جزء فرض باقيا على طهارته لم يرتفع النجس اليقيني وقمين
جزء خاص ترجيح بغير مرجح شرعي فأصله الطهارة لا تقاوم هذا ولا تمارضه لأن الساجد على أحدهما
ساجد على معلوم النجاسة عرفا لمكان العلم الاجمالي والمجتنب لما ناقض ليقين الشغل يقين مثله (فان قلت)
اجتناب النجس لا يجب الا مع تحققه والعلية به (قلنا) ان كان العلم الاجمالي كافيا فلا ريب كما ذكرنا وان
كان لا بد من العلم بين النجس فلا يجب الاجتناب عن واحد منهما مطلقا (١) وان سجد على أحدهما
أولا وسجد على الآخر (الثاني حل) نائيا لاث السجود على الثاني إنما لم منه السجود على النجس
الاجمالي لا ان الثاني بمنه نجس (فان قلت) المراد ان الذي أمر بالاجتناب عنه إنما هو خصوص العين
الشخصي الواقعي الا انه ما أمر بالاجتناب عنه مطلقا بل اذا عين في شخص فتجاست الشرعية بالقفل
انما هي في صورة التشخيص قبلها نجاسة باقورة وطهارة بالقفل فيجوز السجود عليه والتشخيص لا يتحقق
الا بما شرهنا (قلنا) انه قبل حصول الاشياء كان مشصا واجب الاجتناب بحصول الاشياء لا يرتفع
الحكم الثابت المتيقن وكيف يوقع اليقين بالشك فكان الخبر حجة عليه لا له وكأنه غفل عن هذا الخبر
وفي الحكم على حجية الاستصحاب وهو لا يقول بها ويلزمه حينئذ طهارة الكر المتغير اذا زال تغييره
من قبل نفسه وطهارة الماء القليل النجس اذا صار كرا بمثله الى غير ذلك فأمل (فان قلت) قضيتي ما
ذكرت ان الحكم في غير المحصور خارج عن الاصل (قلت) قد فرقنا بينهما من وجوه في بعض قلنا انه
خارج عن الاصل وفي بعض قلنا انه جار على الاصل (الاول) من الوجوه ان الظاهر من الاخبار انه لا
يجب الفحص عن النجاسة هل بلغت ثوبه ام لا بل لا يجب ذلك عند قيام الامارات بل متى علم بها
بحسب الاتفاق نزه عنها والا فلا وفي غير المحصور لا يحصل العلم بحصول النجاسة بحيث تكون نسبتها
الى الجميع على السوية حتى يصير الكل مقدمة فترك بخلاف المحصور وليس في هذا خروج عن الاصل
اصلا اذا لا يقين فلا وجوب فلا مقدمة فأمل (الثاني) ان المحصور يتأتى فيه الاجتناب عن الكل ولا يخرج
ولا كذلك غير المحصور لانه يؤدي الاجتناب فيه الى الترك غالبا (الثالث) ان ارتكبا جميع افراد المحصور
فيحقق عادة فيتحقق اليقين باستعمال الحرام والنجس ولا يتحقق العلم عادة بان المكلف الواحد ارتكب
جميع افراد غير المحصور فارتكب النجس والحرام يقينا وكون جميع المكلفين ارتكبوا الجميع لا يضر لان
كلا منهم مكلف بلم نفسه واذا لم يكن علم فلا تكليف (الرابع) ان أدلة اصل البراءة شاملة للشبهة في غير
المحصور لعدم العلم في كل واحد من افراده وأما العلم الكلي الاجمالي فلا يقاوم جميع أدلة اصل البراءة
بحيث يخصصها ويخرج جميع افراد غير المحصور منها ويدخلها في النجس والحرام حتى يقال العلم
بالتكليف يوجب الاجتناب عن كل واحد حاصل من حيث كونه مقدمة للواجب لما ذكرنا من الحرج
او تكليف ما لا يطاق مع ان الخاص لا بد ان يكون اقوى من العام فتلحظ هذه الوجوه ويستفاد
منها ان الضابط في غير المحصور ما أدى اجتنابه الى الترك غالبا وهذا ملغوم للشبهة والحرج ويستفاد
منها ايضا ان الحكم في غير المحصور الطهارة لا يفوق فاندفع بما ذكر ما أورده المولى الاردبيلي وتليذه
السيد القدس عما أشرنا اليه في صدر المسئلة وقال في (المدارك) يومين العجب ذهب جميع من الاصحاب

(١) وقد احتل المصنف في تهذيب الاصول والمفاضل المييدي في شرحه عدم وجوب الاجتناب
فيما اذا وقع الاشتباه دفعة لا فيما اذا علم نجاسة أحدهما ثم اشبه بالآخر (منه قدس سره)

في الفصل السادس في الاذان والاقامة وفيه أربعة مطالب (الاول) المحل يستحب الاذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء المنفرد والجامع (مزن)

الى بقاء الملاقي لبعض المحل المشتب من المحصور على الطهارة لعدم القطع ببلائه نجاسة وأطباهم على المنع من السجود عليه مع اعتناء ما يدل على طهارة محل السجود انتهى (قلت) أما بقاء الملاقي على الطهارة فلا يستصحب ولأن الإصابة إنما أضافت شك النجاسة ولا تنويل على الشك فيها إجماعاً ونصاً كما سلف في مسئلة الاثنين وأما المنع من السجود فلا إجماع المتقول في عشرة مواضع ولصحيح علي بن جعفر وموثق عمار وتديننا وجه الدلالة فيها في بحث التطهير بالشمس وأورد في مجمع البرهان شبهات في المقام ظاهرة لو هن وقد تعرضنا لبعضها في مسئلة الاثنين فليراجع

في الفصل السادس في الاذان والاقامة وفيه أربعة مطالب (الاول) المحل

الاذنان لغة الاعلام كما في الصحاح وجمع البحرين وكتب الاصحاب وأصله أما الاذان كالامان بمعنى الايمان والسلامة بمعنى الاعطاء أو هو ضال بمعنى التضييل كالسلام والكلام بمعنى التسليم والتكليم وفي (القاموس) الاذان والاذين والتأذين النداء الى الصلوة وأذنه الامر به اعلمه انتهى وقال المفسرون في قوله تعالى وأذني الناس بالجمع معناه نادفهم (قلت) والتداء يستلزم الاعلام فتأمل وفي (المدارك) الاذان لغة الاعلام وفعله اذن يؤذن ثم مدقة تعدي هكذا وجدناه في أرياءه من التسخ وهذا الرسم رسم باب الافعال والتضييل ويدفع رادة الاول قوله ثم مدقة تعدي فحين الثاني وحينئذ فيكون المراد ان فعله من باب التضييل وهو هنا لازم الدليل على ذلك ان مصدره جاء على فعال ككلام وسلام وهو كآثرى على أنه لا وجه لقوله ثم مدقة تعدي لان باب الافعال ليس طارئاً على باب التضييل بل كلاهما طارئان على الثلاثي الا أن يقال لما كان باب التضييل أكثر استعمالاً كاذن يؤذن فهو مؤذن صاركه أصل للافعال هذا والظاهر ان عبارة المدارك مأخوذة من عبارة الذكري وهي هذه الاذان لغة الاعلام وفعله اذن يؤذن وأذن بالمدقة تعدي ثم قال وقوله تعالى فأذنوا بحرب معناه اعلوا ومن قرأ بالمدقة فمناه اعلوا من وراءكم بالحرب ومثلاً عبارة الروض وهذه العبارة لا غبار عليها في رسمها ومعناها لان رسم الثلاثي اذن يؤذن ورسم ما زاد يؤذن (وشرعاً) اذ كل مخصوصة موضوعة للاعلام بدخول وقت الصلوة ولعل الحلاقة على ما قبل الصبح مجاز فتأمل وهو عند العامة من سنن الصلوة والاعلام بدخول الوقت وعندنا هو من سنن الصلوة ومقدماتها المستحبة والاعلام تابع وليس بلام وتظهر قائمة الخلاف في القضاء وفي اذان المرأة فصل قولهم لا يؤذن القاضي ولا المرأة لانه للاعلام وعلى قولنا يؤذن وتسر المرأة به كذا قال الشهيد في حواشيه وفي (جامع المقاصد) فيما سيأتي كما هو ظاهر جماعة وصريح آخرين ان أصل شرعية الاذان للاعلام قال وشرعيته في القضاء فنص انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قس الله تعالى روحه ﴿ يستحب الاذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء المنفرد والجامع ﴾ أجمع العلماء كافة على مشروعية الاذان والاقامة لصلوات الحسن كافي المدارك وعلى عدم مشروعيتهما لغيرها كما في المتبر والنهني والتذكرة والذكري وجامع التقاء د والعزبة واختلف علماء في حكمها هل هو الاستحباب أو الوجوب في (الخلاف) والناصريين والمراسم والسرائر والجامع والشرائع والنافع والمتبر والنهني ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والتلخيص والارشاد والبصرة والتذكرة والذكري

والندوس والبيان والهمة والتفلية والموجز الحاروي والتنقيح وجامع المقاصد وفرائد الشرائع والجفرية والجزرية
 وارشاد الجفرية وحاشية الميسي والمساك والروض والروضة وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب
 المالم وشرحها والكفاية والمفاتيح (لها مستحان مطلقا أي في كل صلوة من الحسن للمنفرد والجامع
 وبعضهم وهم الأكثر صرح بهذا الاطلاق وبعضهم أطلق كصاحب المراسم وصاحب المالم وغيرها
 والاستحباب مطلقا هو المشهور كما في التخليص والتبقيع وجامع المقاصد والجزية والحبل المتين وعليه
 جمهور المتأخرين كما في البحار ومذهب الأكثر كما في المنتهى والمفاتيح والاستحباب من دون ذكر
 الاطلاق مذهب الأكثر كما في المداوك وموضع آخر من جامع المقاصد والجزية وفي (كشف القام) يستحب
 الاذان والاقامة في الصلوات المفروضة اليومية الحسن بالنصوص والاجماع الا ممن أوجبها البعض والا
 من الحسن والسيد في الحبل والمصباح انتهى ويأتي ذكر النصوص الدالة على استحبابها كما فاده الاستاذ
 الشريف أدام الله تعالى حراسه وفي (المتميز والمنتهى والتذكرة) الاذان من وكيد السنن اجماعا وفي
 (نهاية الاحكام) ليس الاذان من فروض الاعيان لاختصاصها من فروض الكفاية عند أكثر علمائنا ويأتي
 قتل الاجماع المركب الذي حكاه في المختف وفي (التذكرة) ان الاذان في الاداء أفضل منه في
 القضاء اجماعا تأمل وفي (الخلاف) ممن فاته صلوات يستحب له ان يردن ويقم لكل صلوة اجماعا
 وهذا وان كان في الفوائت الا انه لا قاتل بالفصل في نفس الوجوب والاستحباب وان فصلوا
 فاستحبوا الاذان في القضاء مع الجمع كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي (التذكرة) يستحب الاذان
 والاقامة لفوائت من الحسن كما يستحب للحضرة عند علمائنا وأوجب علم الهدى في جملة الاذان والاقامة
 على الرجال في النداء والمغرب والجمعة على الرجال (١) وقل ذلك عن الكاتب وأوجبها الحسن بن عيسى في
 الاولين أعني النداء والمغرب وصرح بطلانها بتركها ولم ينص كما نص الكاتب والسيد على ان ذلك
 على الرجال كذا قل عنه غير واحد وفي (الحبل) أيضا وشرحه فيما قل عنه والقيمة والثبابة والميسوط
 والوسيلة اتفهما واجبا على الرجال في الجمعة فتدخل الظهر والعصر والشاء اذا صليت جماعة وقل ذلك
 عن المذهب وكتاب أحكام التماس للمفيد ونسب القاضي فيما قل عنه الى الأكثر وفي (الفنية) يجمع الكافي
 والاصباح اطلاق وجوبها في الجماعة من دون تقييد بكونه عن الرجال قل ذلك في كشف القام
 وقد يظهر ذلك من المصباح حيث قال وبهما تتعد الجماعة كما قد يظهر من التنية دعوى الاجماع وقل
 جماعة عن الكافي اشتراط الجماعة بهما وانه لم ينص فيه على الوجوب وفي (البروس) ان من
 أوجب الاذان في الجماعة لم يرد انه شرط في الصحة بل في ثواب الجماعة ولعله أراد بالاذان
 ما يشمل الاقامة كما فهم ذلك منه في الروضة وفي (المذهب البارع وكشف الالتباس وحاشية
 الميسي) ان من أوجبها في الجماعة أراد انهما شرط في ثوابها قال في محبتها اتعنى وفي (المساك
 والروضة) فسر وجوبهما الشيخ بأنهما شرط في حصول فضيلة الجماعة لا في انعقاد أصل
 الصلوة (قلت) ما قاله الشهيد الثاني أجود لان الناس على ذلك انما هو الشيخ في المبسوط حيث قال
 بعد نفسه على وجوبها في الجماعة مانعه متى صليت جماعة بغير أذان ولا اقامة لم تحصل فضيلة الجماعة
 والصلوة ماضية وبمره ما في النهاية حيث قال ومن تركها كلا جماعة له وقد سمعت مافي المصباح من

ان بها تنقد الجماعة ومثل قتل عن الكافي وأما الباقر فلم ينص على شيء من ذلك ولعل من نسب اليهم ذلك فهم منهم بمحنة ما في كتب الشيخ والكوفي فأمل ويأتي في بحث سقوط اذان عصر يوم الجمعة ما نهى في القام وفي (جل السيد) أيضاً كما من الصباح والحسن بن عيسى والكاظم ان الاقامة واجبة في الحس كلها وأبطل الحسن صلاة من تركها متعمداً وأوجب عليه الاعادق ولم يصح السيد والكاظم على شيء من ذلك وإنما قصرنا وجوبها على الرجال وظاهر الحسن الموم كما نقل ذلك عنهم في المختلف وقصر القول بوجوب الاقامة في الحس الفاضل في كشف الغطاء على السيد والحسن ولم يذكر الكاظم وما إلى هذا القول صاحب البحر وجهه أحوط وكذلك الاستاذ في حاشية المدارك قال به أو مال إليه وقالوا ان الأولى والأحوط عدم ترك الاذان سيما في الجهر بقرعة الجماعة وفي (المختلف) ان علمائنا على قولين (أحدهما) ان الاذان والاقامة ستان في جميع المواطن (والثاني) أنهما واجبان في بعض الصلوات فاقول باستحباب الاذان في كل المواطن ووجوب الاقامة في بعضها فخرج للاجماع وقد ثبت بصحيح زرارة ان الاذان سنة في كل الموضع فلا يلزم فذلك الاقامة والا لزم خرق الاجماع انتهى وهذا هو الذي استند إليه صاحب المدارك في استحباب الاقامة وشيخ في مجمع البرهان واستدل على استحبابها في التذكرة بأن الباقر عليه السلام صلى جماعة بلا اذان ولا اقامة لما سمع اذان الصادق عليه السلام (قلت) في الخبر ان أبا مريم الانصاري قال له صليت بنا بلا اذان ولا اقامة فقال اني مرت بمجسر وهو يؤذن ويقيم فلم أتكلم فاجزأتني ذلك ولعل المصنف في التذكرة نظر الى انه عليه السلام اكتفى بسماعها في الجماعة من التبر ولو كانا وليجين لم يسقط بمجرد السماع من التبر وفي خبر مريم بن خاله انه عليه السلام سمع اقامة جاره فصل جماعة بلا اذان ولا اقامة وقال يجوزكم اذان جاركم ويجزئكم ان يكون المصنف في التذكرة انه عليه السلام إنما سمع بعض الاذات كما هو شأن المار وليس فيه انه وقف حتى سمع الاقامة (وفيه) انه على هذا يلزم الاكتفاء بالخول في الصلوة بلا اذان قط ولم يقل به أحد ولا في الاخبار اشارة اليه فأمل (قلت) قال الصادق عليه السلام في خبر منصور لما هبط جيرئيل ملا اذان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رأسه في حجر علي عليه السلام فأذن جيرئيل عليه السلام وأقام فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا علي سمعت قال نعم يا رسول الله قال حفظت قال نعم الحديث وهذا يدل على ان الصلوة كانت قبل ذلك بلا اذان ولا اقامة كما يشهد ذلك اخبار اشارة جيرئيل بمسود الاوقات فأمل وقال (الصادق عليه السلام) في خبر أبي بصير حين سأله عن رجل نسي ان يقيم الصلوة حتى انصرف لا يبدو ولا يبدو لها وقوله لا يعود لئلا يشير الى ان السنيان في السؤال بمعنى الترك وظاهر الشيخ في النهاية العظمى وابن مسعود أنهم ذهبوا من صحيح الحلبي ان السنيان معنى الترك عدا كما سيأتي ان شاء الله تعالى سئلوا ولكن اختلاف أخبار الروع عن الصلوة لمن نسي الاذان والاقامة تشهد بالاستحباب كآلة المولى الارديني وقال الصادق عليه السلام في مرسل القتيبة ليس على النساء اذان ولا اقامة ولا جمعة ولا جماعة ولا استلام الحبر ولا دخول الكعبة ولا الهرة بين الصلوة والمروة ولا الملق وهذا يشير الى انها ليسا واجبين على الرجال حيث قرنها مع كثير من المستحبات كما يشير الى ذلك أخبار قصر الاقامة في الصلوة في السفر والموجوب لم يفرقوا بين السفر والحضر وأخبار الصف والصغيرين في من صلى بأذان واقامة أو باقامة قط وقد روى هذه الاخبار بخلافها وزادوا ان من صلى بلا اذان ولا اقامة صلى وحده ورووا أيضاً

الرجل والمرأة بشرط أن تسر (متن)

أخبار أخر صريحة في عدم وجوبها وفي حديث علة الاذان الطويل ما يشير الى ذلك وفي (قته الرضا عليه السلام) انها من السنن اللازمة وليست بفرضة هنا كله مضافا الى الاصل والابق المتأخرين واجماع المختلف والشهرة المتقوية وانها لو كانت واجبة لاشتهر وجوبها لسوء البلوى ومخالفتها لحال الشروط في الصلوة فان كل من قال بوجوبها لما لم يصرح بانها تبطل بتركها عدا سوى الحسن وقد سمعت مافي المبسوط وما نسب الى القائلين بالوجوب وأما الاخبار الدالة على استحباب الاذان فكثيرة وقد ذكر تنظرا منها الشهيد والمولى الاردبيلي والسيد القدس لكنه في المدارك ذكر منها خبر حماد وليس فيه دلالة أصلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والرجل والمرأة ﴾ أجمع الاصحاب على مشروعية الاذان لقتاء كما في المدارك وفي (الذكرى) نسبته الى علمائنا وفي (كشف الغمام) الظاهر ان استحباب الاذان والاقامة لما اتفقا في (المعتبر والمنتهى والتذكرة) يجوز ان تؤذن لقتاء ويمتدون به عند علمائنا والمشهور عدم تأكيد الاستحباب لما كما في البحار وفي (المنتهى) ليس على النساء أذان ولا اقامة لانعرف فيه خلافا انتهى والمراد في الوجوب أو نفي تأكيد الاستحباب وفي (المنتهى) ايضاً والمعتبر والتذكرة) وغيرها في بحث أذان المرأة انه ليس عليها أذان ولا اقامة فان قلت خالف وفي (القنعة والمبسوط والمرامم والوسيلة والفتاوى والسرائر) وأكثر كتب الاصحاب ليس على النساء أذان ولا اقامة فان فعلن كان لمن فيه الثواب وقد يظهر من الفتاوى الاجماع على ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بشرط أن تسر ﴾ أي لا تسمع الرجال الاجاب عند علمائنا كما في (المنتهى) والتذكرة قلت وبه صريح جمهور علمائنا وصرح جماعة بانها لو أذنت للمحرم فكالاذان لقتاء في الاعتداد لحواز الاستماع وسيأتي ذكره في الكتاب وأكثر الاصحاب كما في المدارك على انها لو أذنت للاجانب لا يمتدون به وظاهر المبسوط الاعتداد به حيث قال وان أذنت المرأة للرجال جاز لهم ان يستدوا به ويقبوا لانه لا مانع منه انتهى وضعه المحقق والمصنف في المنتهى والمختلف والتذكرة والشهيد وجماعة من المتأخرين لانها ان أجبرت عصت والنهي يدل على الفساد وان أسرت لم يجزئه به لعدم السماع وزاد في المختلف انه لا يستحب فلا يسقط المستحب لم (وقد يقال) هذا الذي ذكره لا يتم فياذا أجبرت وهي لا تسمع سماع الاجانب فاتفق ان سمعوه ثم ان اشتراط السماع في الاعتداد بمنوع والالم يكره لجماعة انية ما لم تنفرد الاولى وايضا النهي عن كيفية وهو لا يقتضي فساد الا ان قول هذا نهى عن وصف لازم في عبادة فيفسد فأتم وما في المختلف ظاهر منه فليحظ ذلك كله وقال في (الذكرى) الا أن يقال ما كان من قبيل الاذكار وتلاوة القرآن مستثنى كما استثنى الاستثناء من الرجال ونحوه ثم قال ولعل التيسير يحصل سماع الرجل صوت المرأة كسماها صوته فيفان كل منهما بالنسبة الى الآخر حورة وفي (جامع المقاصد) انه لا يعتد به الشهيد بسيد وفي (الروض) ان ما استثنى انما كان للضرورة ولم يتبرضا لا ذكر أخيرا في الذكرى ولعلها يقولان ان ذلك ثابت بالنص وأغويرون مانع فيه وفي (جمع البرهان) لادليل على تحريم سماع صوتها وفي (المدارك) يمكن تطرق الاشكال الى اعتداد الرجال بأذانهم على تقدير كون صوتهم ليس بصورة لتوقف العبادة على التوقيف وعدم ورود قول بذلك انتهى وقوله بشرط ان تسر يريد به ان لا يسمع صوتها الاجانب فلو أجبرت على وجه لا يحصل منه ذلك

ويتأكدان في الجهرية خصوصاً للنداء والمغرب ولا اذان في غيرها كالكسوف والعبد والتأفة بل يقول المؤذن في المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً ويصلي عصر الجمعة والمصر في عرفة باقامة (متن)

فلا محذور فيه كما أشار اليه في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وصرح به الميسي وصاحب المدارك وقال الميسي الان السر افضل وفي (الذكرى) ان الحق في حكم المرأة تزدن للمحرم من الرجال والنساء ولا جانب النساء لاجانب الرجال وفي (جامع المقاصد) الحق كالأمر في ذلك وكالرجل في عدم جواز تأذين المرأة لها ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ويتأكدان في الجهرية ﴾ اجماعاً كما في ظاهر الفتية وهو مذهب المظن كما في الذكرى وبه صرح في جل البعد والبسوط والمصباح والجل والقعود على ما نقل عنه والوسيلة والجامع والشرائع والتأفة والمتنعي والتذكرة والبصرة والبحر والارصاد ونهاية الاحكام والقديس والبيان والهمة والتفلية وجامع المقاصد والروض وهو ظاهر الروضة والمالك والمقول عن المذهب ونسبه في المختار الى الشيخ وعلمه المحقق والمصنف والركي بأن الجهر دليل على اعتناء الشارع بالتبني والاعلام وشرعها لذلك وفي (مجمع البرهان والمدارك) التأمل في ذلك لضيف هذا الدليل ولا دليل سواه ويظهر من الذكرى التأمل فيه ايضاً حيث قال بعد ان نسب التحليل المذكور الى بعضهم أجد سوى اخبار القادة والمغرب والصادق عليه السلام عليهما مدم التفسير فيما انتهى وفيه اشارة الى ضعف ما استندوا اليه في المقام من اعتناء الشارع بالتبني والاعلام في الجهرية بأن الشارع عل القادة والمغرب بخلاف ما ذكروا (وفيه) انه ليس في ذلك خافعة عند التأمل ولله لذلك لم يذكر في النهاية والمراسم والسرائر وغيرها وفي (الذكرى) ان القيد جعل الشاء الآخرة مع التفسيرين في الاجتزاء بالاقامة المنفردة ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وخصرما القادة والمغرب ﴾ هذا نص في الكتب المذكورة جميعاً لكن النص بل قيل بوجوبها فيها كما عرفت ﴿ قوله ﴾ - قدس سره ﴿ ولا اذان في غيرها ﴾ قد تقدم نقل الاجاعات في ذلك ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ بل يقول المؤذن في المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً ﴾ كما نص عليه المحقق في الشرائع والمصنف في جملة من كبه والشهيدان والمحقق الثاني وفي (المدارك) لم تقف على مستنده وخبر اسماعيل بن جابر خالص باليدين وفي (كشف التام) الاختصاص بهما لم يسمه غير المصنف والمحقق ولا بأس بالتعميم لان النداء والاجتماع مندوب بأي لفظ كان والمأثور افضل انتهى وعن الحسن انه يقال في اليدين الصلوة جامعة وقال الصدوق اذا نهاها طلوع الشمس كما في الصحيح وهل يصح قول الصلوة ثلاثاً في غير المفروض كالاستسقاء ظاهر الكتاب والارشاد عدمه وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) يجوز وفيها ان في الجبازة اشكالا من الصوم ومن الاستسقاء بحضور المشيعين قال في (كشف التام) الصوم ما دل على حوم الاستحباب وان لم نلفظ بمجرعام وقولاً يفتي الحضور لتعلمهم انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) ان في استحباب ذلك في المنصورة تردداً ويجوز نصب الصلوة في قولنا الصلوة ثلاثاً ورفضها كائن على الشيعين والركي وغيرهم والتفريق كما نص عليه الشهيد الثاني ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ويصلي عصر الجمعة والمصر في عرفة باقامة ﴾ المصلي للمصريم الجمعة اما ان يكون قد صلى الجمعة او صلى الظهر أرباً وعليها اما ان يكون تفل بينهما لم لا على القول بجوازها (اما الاول) وهو من صلى الجمعة فانه يتصرف في المصر على

الاقامة اجلها كما في التنية والسرائر والمنتهى في فصل الجمعة ونسب في القركى الى الاصحاب وهذا لم يخالف فيه أحد من المتقدمين والمتأخرين سوى بعض متأخري المتأخرين كصاحب مجمع البرهان وصاحب المدارك كما يأتي نقل كلاميهما وفي (المعتبر) يجمع يوم الجمعة بين الظهريين بأذان وقامتني قاه الثلاثة واتباعهم لان الجمعة يجمع فيها بين الصلوتين وفي (المنتهى) في المقام قاه علاؤنا وفي (مجمع البرهان) في موضع منه خلاف في سقوط اذان الصبر يوم الجمعة اذا جمع بينهما بين الظهر وهذه العبارات ظاهرها الاجماع وهي باطلاتها شاملة لما نحن فيه بل قد نزل السجى عبارة النهاية على ارادة ما نحن فيه فحسب وجهه بسيد كما في المختلف وغيره وقال في (المقنة) كما في نسخة عندي ووقت صلوة الظهر في يوم الجمعة حين نزول الشمس ووقت صلوة الصبر منه ووقت الظهر في سائر الايام وذلك لما جاء عن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب أصحابه النبي الاول فاذا زالت الشمس نزل عليه جبرئيل عليه السلام وقال يا محمد قد زالت الشمس فصل فلا يلبث أن يصلي بالناس فاذا فرغ من صلوة أقام بلال النصر فجمع بهم الصبر وهي الواقعة لا قله عنه الشيخ في التهذيب من الاستقاط اذا صلى الجمعة وفي نسخة أخرى أذن بلال فيحتل أن يراد بالتأذين الاقامة (وأما الثاني) وهو من صلى الظهر أربعا يوم الجمعة فانه يتصرف على الاقامة في الصبر ايضا كما نص على ذلك في التهذيب والمنتهى والمختلف في بحث الجمعة وقد قلناه في التهذيب عن المقنة والموجود فيها ما يأتي وفي (المختلف) وكشف القاتم) عن النبي وهو ظاهر من النهاية والميسر والشرائع والنافع والكتاب وغيره من كتب المصنف وغيره كالقركى والبيان واللمعة والفروس والمذهب البارع والوجز الحاموي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك وغيرها وقد سمعت ما في المعتبر وما في موضع من المنتهى وما في المجمع فان عبارتها يظهر منها ذلك ايضا وهو الذي استظهره المصنف في المختلف والشهيد من عبارة النهاية والكركي وغيره من عبارات الاصحاب بل في الكفاية والمفاتيح نسبة هذا الحكم الى المشهور والمخلاف الى جمع ظولاً أن يكونا فيما من ظواهر اطلاق المبارات ذلك لما صحت منها النسبة الى المشهور لان المصرح قليل كما عرفت وفي (مجمع البرهان والمدارك) ان اذان الصبر يوم الجمعة كثيرة من الايام بل في مجمع البرهان انه لا خلاف في سقوطه بمعنى عدم استحبابه كما كان لو لم (١) وليل ان المستثنى مبنيان على ما صرحوا به في المقام من استحباب الجمع بين الظهريين يوم الجمعة بل في الروضة ان الحكمة فيه استحباب الجمع ومن هنا يظهر ما في الكفاية والمفاتيح من انه لا دليل على السقوط الا في صورة الجمع قاصدين بذلك مخالفة الاصحاب وكذا ما في المدارك ومجمع البرهان في بحث الجمعة من ان صحيح الزهراء يدل على جواز ترك الاذان للصبر والعشاء مع الجمع في يوم الجمعة وغيره وهو خلاف المدعى انتهى (قلت) نص الاخبار والاصحاب على ان وقت الصبر يوم الجمعة وقت الظهر وفي ذلك دلالة على استحباب الجمع وسقوط اذان الصبر مطلقا اذ لا اذان الا للوقت وهذا الوقت ليس للصبر كما ان هذا الاذان ليس للظهر ويأتي الكلام في الجمع في غير يوم الجمعة من سائر الايام وفي معنى الجمع وصرح عبارة المقنة والسرائر وكذا مجمع البرهان والمدارك أن اذان الصبر لا يسقط اذا صلى الظهر اربعا وقله السجى

(١) سقطت هنا كلمة من نسخة الاصل تلت في الماش والظاهر انها هكذا كما لو لم يكن يوم الجمعة او نحو ذلك وقد راجعنا عبارة مجمع البرهان فوجدنا آخرها كما كان فكان الشارح قتلها بالمعنى (مصححه)

والمصنف عن أركان المنيد وكامل القاضي وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع حيث نسب القول بالسقوط فيها نحن فيه الى القليل وقته في كشف القام في بحث الجمعة عن المذهب وقال ابن ادريس أنه مراد الشيخ قال في (المنتهى) ثم لم تأذن للصلاة واقم وقال في (المنتهى) الاصح عدم السقوط فيه مطلقا الا حالة الجمع وقال بالمنيد والقاضي ولعله يريد بحالة الجمع عدم التثنية يست بين الفرضين والا فقد ذكر المنيد في الفتنة في تعقيب الظاهر من الادعية والآيات ما (يقابل «ظ» بمقدار ست ركعات أو يزيد على ذلك ويأتي بيان معنى الجمع وظاهر بعض هولائي كما هو صريح البعض الآخر استجابته للصلاة (ولعل) ان القائلين بالسقوط في المستثنى اختلوا في (النهاية والبيان وكشف القام) أنه حرام لمن صلى الظهر جمعة كما يفهم من إطلاق حرمة أذان عصر يوم الجمعة في الاولين وبه صريح في كشف القام وقته عن ظاهر التلخيص وفي (التحرير وحاشية الميسي والروض والمسالك والروضة) ان الاذان للصلاة يوم الجمعة بدعة ويأتي الكلام في معنى البدعة هنا وفي (المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والمختص) والتذكرة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الارشاد) أنه مكروه ونفي عنه البعد في الكفاية وأطلق الباقر كالكتاب ونسب الشهيد الثاني الى الذكري التوقف في الكراهة وكأنه لم يتوقف آخر عبارتها نعم قل في (الدروس) يسقط استحباب أذان عصر عرفه وعصر الجمعة وعشاء مزدلفة ربما قيل بالكراهة وبالع من قال بالتحريم انتهى وفي (المنتهى والمختص والبيان) في بحث الجمعة أنه اذا صلى الظهر يوم الجمعة أربعا كان الاذان للصلاة مكروها وفي (النهاية) أنه حرام ولم ينص على ذلك غير هولائي فالاقوال ثلاثة ثالثها ما في المدرس من أنه رخصة لا مكروه ولا حرام وصحيح الرضا انما يدل على جواز السقوط وعدم الوجوب وأما الثالث وهو ما اذا تنقل بينها يست فظاهر المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري والمدرس والمذهب البارع والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والروض والمسالك والروضة أنه لا يسقط حينئذ تحليل السقوط فيها بالجمع لكن تعليمهم بأنه الوقت لا وقت العصر وقد حصل الاعلام في الاول يصلي السقوط اذا وقتنا في الوقت الواحد ولو فصل بالزوايل ويأتي تمام الكلام في ذلك وخبر أمالي الشيخ يدل على عدم السقوط في المقام كما يأتي تله وظاهر النهاية والمبسوط والبيان أنه يسقط كذلك لأنه أجزأ في الاولين التثنية يست بين الفرضين وأطلق فيها تحريم أذان العصر وأجزأ ذلك في الاخير وأطلق كراهته وقال في (كشف القام) يقوي التحريم بالنظر الى ان الاذان للاعلام والناس مجتمعون مع ضيق الوقت ثلاث تنقض الجماعة انتهى وهو متجه في بعض أفراد الحكم وهو ما اذا صلوا جماعة لا فرادى وفي (النهاية والمبسوط) بسد قوله في الاول ولا يجوز الاذان لصلاة العصر يوم الجمعة وقوله في الثاني يكره مانسه فيها بل ينبغي ان يفرغ من فريضة الظهر ان يقيم للصلاة ثم يصلي اماما أو مأموما انتهى كلامه فيها فليحظ وقد يستفاد من ذلك ان عدم الجواز في عبارة النهاية مراد به الكراهة ولا ينبغي صرف قوله فيبغي الى ان الاقامة مستحبة لانه ممن يقول بوجوبها في الجماعة كالأذان في الكتاين وعلى هذا لو أذن كان أذانه واجبا مكروها وعلى هذا ينبغي القول بعدم سقوطه لانه لا يدل له الا أن يقال بعدم الوجوب في المقام فيكون مستثنى فليتأمل في ذلك وفيبغي لكل من قال بوجوبها في الجماعة وأطلق سقوطه في المقام ان يكون قائل بالتحريم فوا من هذا الاشكال لكن المشهور كما يأتي سقوط أذان الثانية لكل جامع بين الصلوتين في غير موضع استجاب الجمع مسافرا كان الجامع أو حضرا في جماعة أو غيرها مع قل جماعة الاجماع على أنه لا قائل بالتحريم

في ذلك وهذا مما يدل على أن القول بالوجوب ليس على حقيقته كما أشار إليه في المبسوط فيما تقدم
وأما تفسير الجمع في (السرائر) في بحث الجمعة والحج أن حد الجمع أن لا يصل بينهما نافذة وأما التسبيح
والادعية فستحب ذلك وليس مانع للجمع وبذلك صرح في (المدارك) في بحث المواقيت كما تقدم
قله ويستند ذلك من النهاية وكلام المحقق في جواب تليذه كما تقدم قلّه أيضاً ويستند أيضاً من
الذكرى هناك ومن الروض هنا بل ومن كل من علل السقوط هنا بدم الأتيان بالنوافل وهم جماعة
كثيرون وفي (الكفاية) يعتبر مع ذلك صدق الجمع عرفاً وفي (البحار) أن الظاهر من الأخبار أنه إذا فصل
بين الصلوتين بالنافذة يؤذن الثانية والا فلا ورده الأستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك بأنه بعيد
عن الصوص والمصنّفان وإن في بعض الأخبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم حين جمع آتى بالنوافل
وما أذناه (قلت) له يشير بذلك إلى صحيح أبي عبيدة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول كان
رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كانت ليلة مظلمة ورجم ومطر صلى المغرب ثم يمكث قدر ما يثقل الناس
ثم أقام مؤذنه ثم صلى المشاء ويؤيده أنه يعد منه إسقاط النافذة من غير عذر مع دخول وقتها كما في
خير الفقيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع في المضر بنبرعة ولا عذر وليس في صحيح الرضا أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر من دون نافذة هذا ولكن في خبر محمد بن
حكيم إذا جمعت بين الصلوتين فلا تطوع بينهما وهذا يشير إلى أن الجمع إنما يتحقق مع سقوط النافذة
بل التعقيب أيضاً لأن الأصل عدم السقوط وليس بمعلوم إلا مع حذف النافذة بل مع حذف التعقيب
على أن صدق الجمع في الجملة يقتضيه إلا أن القائل بمحقق التزيق بالتعقيب نادر بل غير معلوم وإنما قل
الفاضل الحراساني عن بعض الأصحاب أحتمله وقد روى الشيخ في أماليه مستنداً عن زريق عن
الصادق عليه السلام أنه ربما كان يصلي يوم الجمعة ركعتين إذا ارتفع النهار وبعد ذلك ست ركعات
آخر وكان إذا ركعت الشمس في السماء قل الزوال أذن وصلى ركعتين فما يفرغ إلا مع الزوال ثم
يقوم لصلوة الظهر ويصلي بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن ويصلي ركعتين ثم يقيم فيصلي العصر
ويستند من كلام جماعة أن مناط الاعتبار في الجمع حصرهما في وقت فضيلة واحدة كما يستند ذلك
من كل من علل السقوط في المقام بأنه لوقت ولا وقت للعصر ويأتي قل ذلك عن جماعة أيضاً في
الجمع الغير المستحب وفي (البحار) أنه المشهور لكنه غير ظاهر من الأخبار انتهى وقد تقدم في مباحث
المواقيت أنه تنفع في المقام وعن الحلبي أنه نص على التعقيب والتعقيب عقيب الجمعة والظهر جميعاً مع
سقوط الأذان قال المصنف في كشفه ولعل الأمر كذلك انتهى (وأما الجمع) في غير موضع استجابته
في (الذكرى) والمردوس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وروض الجنان أن المشهور أنه يسقط الأذان
عند الجمع بين الصلوتين في المضر والسفر وفي (الكفاية) كان له ترك الأذان الثانية عند الأصحاب وفي
(المخلاف) الإجماع على أنه ينبغي أن جمع بين الصلوتين أن يؤذن الأولى ويقوم الثانية وفي (المبسوط)
والمتنبى ونهاية الأحكام والتذكرة وغيرها كما يأتي أنه لا فرق في ذلك بين كون الجمع في وقت الأولى
والثانية وفي (المتنبى) ونهاية الأحكام والذكرى والمردوس والمهذب البارع وكشف الالتباس وجامع
المقاصد وحاشية المصنف والروضة والمسالك وغيرها أن المراد بسقوط أذان الثانية أنه إذا جمع بينهما في
وقت الأولى كان الأذان مخصصاً بها لأنها صاحبة الوقت ولا وقت الثانية بل في نهاية الأحكام زيادة لأنه
لم يدخل وقت يحتاج إلى الإعلام به وإن كان في وقت الثانية أذن أولاً لصاحبة الوقت أعني الثانية

وأقام لكل منهما وفي كلامهم هذا إيماء الى ان البيرة في الجمع بالوقت لا بالنوازل كما فهمه منه مولانا
الاردبيلي وبأنني ما بوضوح ذلك وفي (كشف القتام) يسقط الاذان بين كل صلتين جمع بينهما أي لم
يتنقل بينهما كما قطع به الشيخ والجماعة لانه المأثور عنهم عليهم السلام انتهى فقد حل الجمع في كلامهم
على عدم التنقل وهو خلاف الظاهر من التفصيل المذكور في بيان المراد بالسقوط كما حرفت وفي (المدارك
والكفاية) ان الروايات لا تملي هذا التفصيل وفي (مجمع البرهان) انه ليس يبعد ولكن قد يكون للاولى
منها مع خروج وقتها لتقدمها وعدم العلم بانه الوقت فقط ولهذا لو صلاهما في وقت واحدة منهما مع
علم الجمع بأن يفصل بينهما بزمان كثير بشرط عدم خروج وقت تلك الواحدة فانه يؤخذ لهما ويقم
الا أن يقال هذا داخل في الجمع فيسقط ولكنه غير معلوم ولا يقال لانه جمع لغة ولا عرفاً وغير ظاهر انه
يقال شرعاً وفي (كشف القتام) الظاهر عدم السقوط بطول الزمان وقد صرح في السرائر بمخالفة المشهور
في بحث الجمعة وقد سمعت ما في القنينة وما قل عن الكامل والاركان وما علمناه عن الجامع ويظهر من
الشديد في الذكرى أيضاً مخالفة المشهور وذلك لانه بعد ان قل القول بالسقوط ونسب الى المشهور وأنه
قال به الحسن والشيخ وجماعة قال في آخر المسئلة بعد كلام طويل اما لو اتفق الجمع مع عدم استحبابه
فانه يسقط اذان الاعلام ويبقى اذان الذكر والاعظام ويظهر من البيان التوقف حيث نسب السقوط
الى الشيخ والحليين وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في الذكرى غير ظاهر وفي (المدارك) انه غير واضح
وفي (الروض) فيه نظر قالوا لان الاذان واحد وأصل شرعيه لفرض الاعلام بدخول الوقت وهو مستف
ها وشرعيه في القضاء لنفس كذا في جامع المقاصد وقال أيضاً وكيف قلنا فالاذان الثانية جائز وزاد
في الروض ان الذكر لا يأتي على جميع فصوله وضمنه في الروضة أيضاً بانه عبادة خاصة أصلاً الاعلام
وبعضها ذكر وبعضها غير ذكر وتأتي وتليقته بإيقاعه سرّاً يأتي اعتبار أصله الذي هو الاعلام والمبهمات
تتأني ذكره بل هو قسم ثالث وسنة نبوة ولم يوقعه الشارع في هذه المواضع فيكون بدعة وفي (كشف
القتام) لما لم يبعد عنهم عليهم السلام الا تركه أشكل الحكم باستحبابه وان عمت اخباره (١) لم يكن الا
ذكر أو أمراً بالمروءات انتهى وفي (مجمع البرهان) الاجماع على عدم التحريم هنا وفي (الروض) أنه لا
قاتل بالتحريم هنا وقد سمعت ما في الروضة من أنه بدعة وقال قبل ذلك فيها الظاهر تحريم الاذان
فيها لا اجماع على استحبابه وقال أيضاً قد يقال ان مطلق البدعة ليس بحرام بل قسمها بعضهم الى الاحكام
الحسنة ومع ذلك لا يثبت الجواز انتهى فيلحظ كلامه (قلت) قال الشهيد في الذكرى والقواعد لفظ
البدعة ليس نصاً في التحريم فان المراد بالبدعة ما لم يكن في حد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم تجد بعده
وهو ينقسم الى محرم ومكروه (قلت) يورد في الصحيح ان صلاة نافذة شهر رمضان جماعة بدعة وكل بدعة
ضلالة وفي (مجمع البرهان) لا نسلم كونه بدعة لانه ليس كلاماً لم يكن في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم بدعة
نعم لو شرع عبادة ما كانت مشروعة أصلاً بنبر دليل او دل على ضياع شيء تكون بدعة ألا ترى أنه
لو صلى أو دعى أو فعل غير ذلك من العبادات مع عدم وجودها في زمانه لم يكن حراماً لامل كونه
عبادة ولغير ذلك مثل الصلوة خير موضوع والصلوة حسن ولا نسلم ان البدعة تنقسم الى حرام ومكروه
انتهى فأمل وفي (المدارك) ان البدعة من العبادة لا تكون الا محرمة وقد تبع في ذلك المحقق الثاني

والقاضي ان اذن لأول ورده وأقام للبواقي كان أدون فضلاً (متن)

وتليذه والكراهة في الاذان اما بحسب ترك الاولى أو أنه أقل ثواباً بالنسبة الى غيره لكن الاذن في تركه مع تركه دائماً يرشد الى أن المرجوحة فيه بالنسبة الى العم لا بسبب قصان ثوابه عن ثواب فرد آخر في موضع آخر فيصين ان يكون المراد أنه أقل ثواباً بالنسبة الى نفس طيمته كالصوم في السفر والصلوة في الاوقات المحسب المكروه وتنقيح هذا البحث كغيره من المباحث الكثيرة من منفردات هذا الكتاب والله سبحانه هو الموفق والمهدي والمعين (وأما سقوط اذان العصر في عرفات والاقتصار على الإقامة في حج التذكرة) قد أجمع علماء الاسلام على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر وكذا من صلى معه وفي حج الخلاف والفتنة والمنتهى الاجماع على انه اذا صلى منفرداً في عرفة يجمع بينهما بأذان واحد واقامتين ونسب في حج التذكرة وصلواته المنتهى الى طائفتا وكذا سقوطه في عشاء المزدلفة قل عليه الاجماع في حج الخلاف والفتنة والمنتهى والدروس والمدارك والتذكرة حيث قال ان قول مالك بأنه يجمع بين عشاءي مزدلفة بأذنين مخالف للاجماع لكنه في صدر المسئلة نسب فيها الى طائفتا كالمنتهى في بحث حلة الجمعة وفي (السرائر) ان السقوط للزمان والمكان وقال الشيدان انه للجمع وليس خصوصية المكان فأمل والجمع ممكن وفي (المنتهى والتحرير والروض والروضو المسالك) استظهار ان الاذان هنا بدعة بل في بعضها النص على الحرمة بل في حج المسالك الاجود انه بدعة سواء جمع بين الصلوتين ام فرق ذكر ذلك في عشاء مزدلفة وفي (اليان) يحرم ان يعتقد شرعيته وفي صلاة المدارك انه حرام وقرب في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وغيرها كراهته فيها كالمسوق في (الدرر) وفي (الذكرى) الاقرب أنه نكره الاذان في موضع استحباب الجمع ذكر ذلك في آخر عبارته وهو الذي استقر عليه رأيه وقال قبل ذلك هل يكره الاذان هنا لم أقف فيه على نص ولا أقوى ولا ريب في استحباب ذكر الله سبحانه على كل حال فلاؤذن من حيث انه ذكر فلا كراهة الاصل فيه ان سقوط الاذان هل هو رخصة وتخفيف وهو لتحصيل حقيقة الجمع فعل الاول لا يكره وعلى الثاني يكره انتهى وكأنه لم يقف على ما لي التحريم والمنتهى وبجملته الكلام السالف في سقوطه وعدمه فلو تنقل هاتين الفرضين وفي (مجمع البرهان) احتمل الامرين وقد سمعت ما في المسالك وعجالة الكتاب وغيره مما عبر فيه بعرفه محتمله استحباب تركه أيضاً في يوم عرفة في غير عرفات وفي خبر ابن سنان السنة في يوم عرفة الى ان قال فيقيم للعصر بغير اذان ومثله خبر الحلبي وفيهما دلالة على ذلك الا أن يقال المراد فيها يوم المضي الى عرفات ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والقاضي ان اذن لأول ورده وأقام للبواقي كان أدون فضلاً ﴾ وان اذن وأقام لكل منها كان أفضل اجماعاً فيما كان في الخلاف وظاهر المسالك والروض وحاشية الارشاد في (البحار) انه المشهور ونسبه في المنتهى الى الشنخين وهو خيرة المبسوط وقد يظهر ذلك من النهاية والسرائر حيث قيل فيها ومن فاتته صلاة قضاء بأذان واقامة أو اقامة وقته في كشف القام عن المذهب وبه صرح في الشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وغيرها وتقل في كشف القام عن ابن سعيد انه قال فان عجز اذن لأول وأقام الثانية اقامة فعلى هذا يكون مخالفاً حيث قبله بالسج والموجود في الجامع وان اذن وأقام لأول وأقام لما بقى من القضاء جاز وقد فهم من عبارة الارشاد ان الافضل ترك الاذان لمير الاولى وقد قلته في الذكرى قولاً عن

ويكره للصلاة الثانية الاذان والاقامة ان لم تنفرد الاولى والا استعجا (متن)

بعض الاصحاب كذا الحق الثاني قوله في حاشية الارشاد واختار في المنافع كصاحب الكفاية واستحسنه صاحب المدارك والبحار واليه مال صاحب الروض قال في (البحار) لا للرواية العامة بل للاخبار من غير معارض وقتل في المنافع قولاً بان تركه في غير الاولى عزيمة ولم يجده لاحد نعم في المدارك والبحار لو وجد القائل يمد مشروعيته لغير الاولى كان متجها لعدم ثبوت التمسك به على ذلك الوجه مع اقتضاء الاخبار وجهاً تركه (قلت) ويؤيده ان القضاء اما واجب فوراً او نذوب كذلك على الخلاف فيكون الاذان مستلزماً لتأخير ما يجب فوراً او تستحب وهو يستلزم التحريم أو الكراهة لكن هذا جار في الاقامة فيجب بانها من مقدمات الصلوة فليس في ذلك تأخير بل هو اشتغال بها وفي (الخلاف) الاجماع على جواز الاقتصار على الاقامة لكل قائمة وان كانت أولى وهو ظاهر النهاية والسرائر وقد سمعت عبارتهما وبه مرص في المختار والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام حيث قيل فيها ولو اقتصر على الاقامين في الكل كان جائزاً ونسبه في البحار الى الاصحاب لكن في النخلة واحكامه ما تواترنا عشر الاجتهاد بالاقامة عند متعة التكرار في القضاء وفي (البحار) ان الاولى العمل بالروايات الدالة على انه يؤذن ويقيم لأول ورده ورد الخبر الذي استدلووا به في المقام كما يأتي وذكر في الدرر من استعجاب الاذان لقاضي لكل صلوة يتأني سقوطه عن جمع في الاداء قال الا أن يقال السقوط فيه تخفيف أو ان الساقط مع الجمع اذان الاعلام لا الاذان الذكري ويكون ثابت في القضاء لادان الذكري قال وهذا متجه (قلت) وهذا موافق لما ذكره في الذكري من ثبوت اذان الذكر والاعظام كما تقدم الكلام فيه وهدردوه بما جردوه به هاك وزاد في للمدارك ها ان مشروعية الاذان لا تقتصر في الاعلام بالوقت بل من فوائده دعاء الملائكة الى الصلوة كما ورد في كثير من الروايات على انه وظيفة شرعية حتى اتفق سقط التوليف ولا تعرف فرقاً بين الذكري وغيره واحكامك أحدهما عن الآخر وفي (كشف القام) الفرق بين الاداء والقضاء حتى احتملت الكراهة بل الحرمة ثانياً عند الجمع في الاداء انه صمد منهم صلوات الله عليهم الجمع فيه ولم يبعد فيه الاذان ثانياً بخلاف القضاء فان المصوم لا يفوته صلوة الا ما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم تغلب يوم الحنظلي عن الظهرين والشائين حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فصلاهن باذان وأربع اقامات انتهى (قلت) هذا هو الخبر الذي أشار اليه في البحر واستظهر انه عامي وقال الشيدني وغيرهما انه على تقدير صحته لا ينافي الصمة لا روي من أن الصلوة كانت تسقط مع الخوف ثم قضى الى أن نسي ذلك بقوله جل ذكره واذا كنت فيهم ولان قصر الكيفية لم يكن مشروعا حينئذ فأخر ليتمكن منها (وحاصل هذا) ان الصلوة كانت تسقط عند عدم التمكن من استيفاء الافعال ولم تكن شرعت صلوة الخوف هو قريب من الاول وقد ناقش جماعة من المتأخرين فيها استدلال بها الاصحاب من خبر عمار وعموم قوله عليه السلام من قاته صلوة طيقها كما دلت من حيث السند والعللة قالوا لانها صريحان في الوحدة مصاباً الى خبر عماري المادة (ولما تهم) صاحب البحار فيها استدلووا به من خبر موسى بن عيسى على جواز الاكتفاء بالاقامة لكل قائمة بأن ظاهر الرواية انه اذا أذن وأقام ثم صل ما يطل صلوة لا يبعد الاذان ويعد الاقامة فالاولى العمل بسائر الروايات انتهى هذا وفي (التذكرة) ان الاذان في الاداء أفضل اجماعاً - قوله - قدس الله تعالى روحه (ويكره للصلاة الثانية الاذان والاقامة ان لم تنفرد الاولى) في الطاهر ان شرط الاذان

والإقامة في الجملة في المقام اجماعي اذ لم نجد أحدا خالف أو توقف في ذلك سوى صاحب المدارك وقد يلوح من الارشاد والموجز الحاوي وموضع من المبسوط قصر الحكم على الاذان واختلوا في مقامين الاول في حكمها فوسلا حينئذ والثاني في شروط السقوط أما الاول فقد حكم المصنف هنا بكراهتها كما في المختلف والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وظاهر التذكرة في بحث الجماعة وقد يظهر ذلك من النهاية والخلاف والمبسوط في موضع منه وكذا الشرائع والمعتبر والتافع وغيرها مما قيل فيه لم يؤذوا ولم يقيسوا وفي (الدروس) يستعان ندبا قلنا ان غير المنتدوب مكروه كما يختاره هو كان موافقا ونحوه ما في غاية المرام ومجمع البرهان وعن ابن حزمه كراهتها في الجماعة وبآتي قلة عبارة الوسيلة ويظهر من التتممة والتهذيب انها حرام اذا اداوا الصلاة جماعة قالوا فيها واذا صلى في مسجد جماعة لا يجوز أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة بأذان وقامة وفي موضع من التقيي والمبسوط وفي بعض نسخ السرائر اذا صلى في مسجد جماعة لا يجوز أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة تلك الصلوة مستند من هذه تعميم الاذان بالاولى فأمثل ثم قال الشيخ قاتل حضر قوم صلوا فرادى وروي صحة ذلك غير أنهم لا يؤذون ولا يقيمون اذا لم يكن الصف قد انقض انتهى والقول بان سقوطها عزية قلة في المفاتيح عن بعض الاصحاب ولعله غنى به هو لاني وظاهر الاكثر ان سقوطها رخصه (١) حيث اقتصرنا على التعبير بالسقوط كما في سوى ما ذكرنا من كتبهم وبه صرح جماعة من المتأخرين وفي (البحار) يشهد على الرخصة خبر حمار وخبر كتاب زيد الترمذي وفي (كشف القاتم) استدلل بخبر حمار ومعه بن شريم على الجواز واستدل بأخبار أخر على الكراهة (قلت) هذه الاخبار الثلاثة ظاهرة أو صريحة في المنفرد وفي (المبسوط) ان من يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد يجوز له أن يؤذن فيها بينه وبين نفسه وان لم يقل فلا شيء عليه وكلامه هذا يؤذن باستحباب الاذان سراً وهل الكراهة أو التحريم مقصوران على المؤذن والقيم أو عليهما وعلى الجماعة جميعاً وجمان وظاهر المبارات الثاني (وأما المقام الثاني) فقد رتب المصنف الحكم على الجماعة كما في التتممة والتهذيب والنهاية والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والبيان واللمعة والنفاية والموجز الحاوي وغاية المرام وكشف الالتباس وظاهرها قصر الحكم على الجماعة دون المنفرد كما قلناه في الذكرى عن ابن حزمه ولم أجده في الوسيلة سوى قوله يكروه الاجتماع مرتين في صلوة ومسجد واحد وفي (الخلاف) بعد قوله اذا صلى في مسجد جماعة وجاء آخرون ينبغي أن يصلوا فرادى وقلة الاجماع على ذلك مانعه وروي أصحابنا أنهم اذا صلوا جماعة وجاء قوم جازم أن يصلوا دفعة أخرى غير أنهم لا يؤذون ولا يقيمون فقد ذكر اللفظة وهي ليست نصية في الجماعة ونحوه ما في المعتبر والشرائع والتافع والمنتهى حيث قيل فيها وجاء آخرون الى آخوه وبآتي ما في حاشية المدارك وفي (الذكرى في آخر عبارتها والدروس وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والمسالك والروض والروضة ومجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والبحار) انها يستعان أيضاً عن المنفرد وفي بعضها الاستناد الى الاولوية وهي ممنوعة كما يشعر به بيانهم وجه الحكمة في الجماعة وفي (مجمع البرهان) ان الاخبار دالة على ذلك (قلت) قد أشرنا اليها لكن القائل بالكراهة في المنفرد يلزمه القول بالاولوية ان استند الى خبر زيد المبسوط به والاوجب عليه العمل بخبر السكوني والحارثي كما يأتي وظاهر عبارة الكتاب أنه لا فرق في ذلك بين المسجد وغيره

(١) يصح ان يرادها بالرخصة المعنى الاصولي المتعارف ويصح أن يراد غير (يفضله قدس سره)

كما في الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية المنيهي وجمع البرهان والمدارك وهو ظاهر الشرائع والارشاد واللمعة والتعليق والموجز الحاوي وغيرها بما لم يفرض فيه المسجد وظاهر الحقنة والتذيب والنهاية والمبسوط والمخالف والتامع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الاتباس وغاية المرام قصر الحكم على المسجد ففرض المسجد فيها وبه صرح في جامع المقاصد والروض والمدارك والبحار والكفاية وقته الشهيد في حواشيه عن غير الاسلام ومال اليه في المسالك والروضة وفي حاشية المدارك ان المستفاد من معظم كتب الاصحاب اشتراط المسجد والجامع لتمام الصلوة وقد استظهر فيها ان مراد الكل واحد وان اختلفت عباراتهم في ترك التقييد بالجماعة والمسجد انتهى فليتأمل وقد قالوا ان الحكمة في ذلك مراعاة جانب امام المسجد الراتب وان ذلك يوجب الامتنان واختلاف القلوب والمخد ولذا قال عليه السلام امنه أشد المنع مقيداً بالمسجد وهذا المعنى مقود في الصحاح (قلت) يأتي الكلام في هذا الخبر لكن في جمع البرهان عدم اشتراط المسجد لعدم التقييد به في كلام الامام عليه السلام وظاهر الجواب يدل على الصحة وهي وجود الجماعة انتهى فأمل وفي (جامع المقاصد والمسالك وروض الجنان) انه لا بد من تمام المسجد ولو تعدد فالظاهر عدم النع وان تقارباً وفي (الروضة) يشترط تمام المكان عرقاً وفي (كشف القام) هل يشترط تمام المكان ولو عرقاً أو يكفي بلوغ صوت المؤذن وجهان وظاهر عبارة الكتاب عدم اشتراط تمام الصلوة كما هو ظاهر أكثر العبارات وبه صرح في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض وفي (النهاية والمبسوط وغاية المرام والمسالك والروضة) اشتراط تمام الصلوة وقته عن الشهيد عن غير الاسلام وقته في كشف التام عن المذهب وفي (كشف القام) أنه المتبادر من الاخبار والبارات وقد سمعت ما في حاشية المدارك ولم يشترط أحد فيما أجد ان يكون من نية الجماعة الثانية الصلوة مع الجماعة الاولى وقيد الحكم في عبارة الكتاب بعدم فرق الاولى كما في الارشاد والتلخيص والدروس واللمعة والبيان وغاية المرام وغيرها مما قيل فيه ما لم يفرق كاللوجز الحاوي وغيرها وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الاتباس) عدم فرق الاولى عن المسجد وعن (المذهب) انه قال فيهم لم ينصرفوا عن الصلوة في أكثر عباراتهم اعتبار فرق الصف كما في النهاية والشرائع والتامع والمعتبر والمنتهى والذكرى وغيرها وفي (الموجز الحاوي وغاية المرام وكشف الاتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية المنيهي والروضة والروض والمسالك) يتحقق عدم الفرق ببقاء واحد مقب ونحوه ما في جمع البرهان ويعطي ذلك خبر الحسين بن سعيد وابن أبي عمير عن أبي علي الحراني وكذا يعطيه أحد خبري أبي بصير اذ فيه تفرقا وهذا القول قوي جداً كما يأتي بيانه وفي (الغنية) يسقطان عن الجماعة الثانية قبل فرق الاولى ولو حكما يعني لم يفرقوا بأبدتهم ولكن بقوا كلهم أو بعضهم ولو واحد غير مقب وفي (البحار) ان ظاهر الرواية المشرقة تحقق الفرق بتمزق الاكثر وقر به في الكفاية ومال اليه أوقال به في المدارك والرواية التي أشار اليها في البحار هي قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير ان كل من دخل ولم يفرق الصف صلى بأذانهم واقامهم ولعل وجه الدلالة فيها أنه عليه السلام علق الحكم سقوط الاذان عن المصلي الثاني على عدم فرق الصف وهو انما يتحقق ببقاء جميع المصلين لكن في خبر أبي علي انصرف بهضنا وفي معنى في التيسير الحديث وهو يعطي الكراهة وان بقي واحد كما مر فأمل ويأتي تمام الكلام وفي (المبسوط) اذا أذن في مسجد دفعة لصلوة بينها كان ذلك كافياً لم يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد وهذا يعطي ان السقوط عام يشمل

الفرق وغيره وفي (الفتا) ومن أدرك الإمام وهو في التشهد قد أدرك الجماعة وليس عليه أذان ولا إقامة ومن أدركه وقد سلم عليه الأذان والإقامة (قلت) وبذلك نقل خبر عمار ومعه بن شريح وقال الاستاذ أيد الله تعالى في حاشية المدارك ما قاله الصدوق خبر عمار وهو أوفق بالمسومات والتأكدات الواردة في الأذان والإقامة وحله على تفرق الصفوف فيه مالا يخفى مضافا إلى ما في أخبار السقوط من الاختلاف حتى أن رواية السكوني في غاية التأكد في المنع مطلقا من دون قيد التفرق فهي أوفق بمذاهب العامة واليقي بالجل على الارتقاء من حيث تدور وجود الإمام الراتب في مسجد من الشيعة في زمانهم عليهم السلام (قلت) خبر عمار ظاهر في المنع وهو خلاف مطلوب الاستاذ أيد الله تعالى ثم أنه لا اختلاف في أخبار السقوط لأن أحد خبري أبي بصير قد تضمن كون المدار على تفرق الصفوف وعدمه وهو صحيح معمول به عند أكثر الأصحاب بل معظمهم ومقتضد بخبر الآخر وخبر أبي علي الحراني القتي بمقتضى أن يكون سلام بن حمزة الثقة فيكون صحيحا في طريقه وعلى تقدير الجبل بحاله قد رواه عنه ابن أبي عمير بطريق الحسين بن سعيد بطريق آخر والاستاذ ممن يذهب إلى أن ما يصح إلى ابن أبي عمير قد صح إلى المصوم لأنه لا يروي إلا عن ثقة وعلى كل قد توفرت شرائط العمل بخبر أبي بصير الصحيح فكان مقيدا لخبري زيد والسكوني موجبا للمعاملة ما إذا تفرقا وكذا خبر عمار ومعه بن شريح وهو أي خبر أبي بصير مقيد بخبر أبي علي عند جماعة لأن خبر أبي علي يقتضي بحمل تفرق الصف في خبر أبي بصير على تفرقهم كالم دون البعض والنهي الوارد في خبر زيد وخبر السكوني والمنع الوارد في خبر أبي علي يقتضيان بحمل خبري أبي بصير على الكراهة عند علم التفرق عند جماعة قد اعتقت الأخبار وتفيد بعضها بعضا ولعل من أتى صحيح أبي بصير على إطلاقه ولم يقيد بما عدها قال أن السقوط رخصة ويكتفي تفرق البعض في عدم السقوط نظر إلى ضعف الأخبار الأخر عن قبيده وهذا قد نسبه بالنسبة إلى أحد التقيدين أعني حمل التفرق على تفرق الكل ولكنه غير واضح بالنسبة إلى التقيد الآخر أعني الحمل على الكراهة لأن خبر زيد الناهي عن الأذان والإقامة معمول به عند الجميع لثبوتها دون غيره من أخبار الباب النص على الجماعة فكل من قال بسقوطها عن الجماعة يلزمه القول بالكراهة لمكان النهي وإذا ثبت الكراهة في الجماعة التي يتأكدان فيها ثبت في المنفرد بالطريق الأولى سلطنا منع الأولوية لكن قد عرفت أن الجميع قائلون بسقوطها عن الجماعة ولا دليل لم سوى خبر زيد وأما بقية الأخبار فإنها ظاهرة في المنفرد بل خبر أبي بصير صريحان فيه ومع ذلك قد اعتضد خبر زيد بخبري السكوني وأبي علي التميميين لمنع في المنفرد واعتضدا به وقد عمل بهما أيضا كل من قال بالكراهة في المنفرد أن لم يكونوا استدلوا إلى الأولوية قط قد عمل أيضا بخبر أبي علي كل من اعتبر بقا مقب واحد وم جماعة كبيرون فالماثل أن هذه الأخبار الثلاثة مع قوتها في نفسها ومن جهة العمل بها قد تعاضد قوتها على تخصيص الصحيح فالقول بالكراهة هو الحق ولولا ما دل على الجواز كخبر عمار ومعه بن شريح لتلتا بالتحريم على أن القول به في الجماعة ليس بذلك البعيد لولا عدم وجود القائل به صريحا لأن هذين الخبرين ظاهران في المنفرد والأصل المسومات لا يقيان على معارضة خبر زيد والسكوني وأبي علي وقد عرفت حال قوة زيد (وأما قوله عليه السلام) في آخر خبر أبي علي أنهم إذا أرادوا أن يصلوا جماعة يقومون في ناحية المسجد ولا يبدو (يبدخ ل) لم امام فيحتل المنع من الجماعة في تلك الصلوة

وسيدها المنفرد لو أراد الجماعة ولا يصح الاذان الا بعد دخول الوقت وقد رخص في الصبح تقديمه (متن)

ثانية كما فيه الصدوق وغيره كما عرفت أو المنع من تقدم الامام حينئذ عن المأمومين وأما خبر كتاب زيد الترمذي الذي رواه عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا أدركت الجماعة وقد انصرف القوم ووجدت الامام مكانه وأهل المسجد قبل أن ينصرفوا أجزأك أذانهم واقامتهم فاستمع الصلوة لنفسك واذا وافيتهم وقد انصرفوا عن صلواتهم وهم جلوس أجزأ اقامة بشر أذان فان وجدتهم وقد تفرقوا ونخرج بعضهم عن المسجد فأذن وأقم لنفسك قللوا بالانصراف الاول فيه الفراغ من الصلوة والثاني الخروج من المسجد ولعل المراد بالشق الثاني ما اذا خرج الامام والقوم جلوس أو فرغوا من التعقيب وجلسوا لغيره ويمكن حمله على الشق الاول ويكون النقص يان استعجاب الاقامة حينئذ ولا ينافي الاجزاء والظاهر ان فيه سقطاً وعلى التقديرين فهو بخلاف المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسيدها المنفرد لو أراد الجماعة ﴾ انتهى بذلك الاصحاب كما في الدرر وجامع المقاصد والمساكن وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في المدارك والمشهور كما في جامع المقاصد والمساكن أيضاً وحاشية الميسي ومذهب اكثر الجماعة كما في الروض وفي (البروس) ان المخالف نادر انتهى والمخالف في ذلك انما هو المحدث في المتبر والمصنف في المنه والتهذيب رتبوا الاجزاء بالاذان والاقامة أولاً وتبعها على ذلك صاحب المدارك واستوجه في المساكن وقواه الفاضل الميسي وظاهر الروض التوقف ومستند المشهور خبر عمار الصريح في ذلك ورده المخالفون في ذلك بضعف السند وأجاب الشهيد بأنه مجبور بسلك الاصحاب (واحتج المخالفون) بأنه قد ثبت جواز احتراؤه بأذان غيره مع الاقرار بأذان نفسه أولى واستندوا في الاجتزاء بأذان الغير الى خبر أبي حرمم الانصاري (وأجاب الشهيد) بان الاجتزاء بأذان الغير لكونه ماذن السامع للجماعة فكأنه اذن بخلاف التاري بأذانه الافراد وفي (المدارك) ليس في خبر أبي حرمم تصريح بكونه جعفر عليه السلام منفرداً (قلت) وقد ورد في خبر ضعيف تقدم ذكره انه عليه السلام اجترأ في الجماعة بأذان جاره وفي (المساكن) يمكن الجواب بمحمل المراد بالمنفرد في صورة الفرض المنفرد بأذانه بان قصد بأذانه لنفسه (فنه خل) خاصة ويظهر ذلك من قوله عليه السلام في الرواية بـ «ذنو يقيم ليصل وحده قائم جل عليه السلام على الاذان الصلوة وحده قالوا اذ الجماعة لم يكف ذلك الاذان المخصوص عن الجميع بخلاف أذان التبرقاته إما مؤذن البلد أو الجماعة ان كان لا يصلي معهم فرادهم بالمنفرد هاهنا في قولهم يجترأ بأذان التبروات كل منفردا المنفرد بصلوته لا بأذانه جماعة من السكاكين انتهى والى ذلك أشار في البيان والفاضل الميسي وقد ناقشهم في ذلك صاحب المدارك وغيره وتام الكلام في المسئلة الثالثة من المطلب الرابع (ويلعل) أنه على قولها يكون مرادهم بالمنفرد الذي لا يجترأ بأذانه المنفرد بأذانه وصلوته فليأتمل في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يصح الاذان قبل دخول الوقت ﴾ ما جاع علماء الاسلام في عبر الصبح كما في المتبر والمنه والتهذيب والتحرير والذكرة وكشف الاتباس وجامع المقاصد والاجماع كلهم هامة الاحكام والمخلف وكشف التامواذ لم يصح تقديم الاذان قبل الاذن عدم صحة الاقامة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقد رخص في الصبح تقديمه ﴾ عنه كما في المتبر وعند علماء كما في المنه وهو مذهب اكثر كما في المختلف والمدارك وكشف التام وبه تواترت الاخبار كما قل عن الحسن

لكن يستحب اعادته عنده ﴿المطلب الثاني في المؤذن﴾ وشروطه الاسلام والعقل مطلقا (من)

ابن عيسى (قلت) وفي الصحيح ان حمران بن علي سأل الصادق عليه السلام عن الاذان قبل التجر فقال اذا كان في جماعة فلا واذا كان وحده فلا بأس وفي (البحار) عن كتاب التوسي عن أبي الحسن موسى عليه السلام انه سمع الاذان قبل طلوع النجر فقال شيطان ثم سمع عند طلوع النجر فقال الاذان حقا وفيه ايضا منه ايضا عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت من الاذان قبل طلوع النجر فقال لا اما الاذان عند طلوع النجر أول ما يطلع (قلت) قلن كان يريد ان يؤذن الناس بالصلاة ويقيمهم قال فلا يؤذن ولكن ليقول وينادي بالصلاة خير من التمجيد الصلاة خير من التمجيد صارا الحديث ومنع في البراءة من تقديمه على النجر كما قل ذلك عن صريح الجني وظاهر الكتاب والتي حيث فلا يقرأ قبل الاذان لصلاة الا بعد دخول وقتها وقتها المصنف والشيد عن ظاهر المرتضى وفي (جمل العلم والعمل والتأصيلات) التصريح بذلك قبل قد ينهل من التاثيرات دعوى الاجماع على ذلك حيث نسب الى مذهبه وقتها فيها عن أبي حنيفة ومحمد والثوري وقت الصلاة عن مالك وأبي يوسف والاوزاعي والثاقي واحتج السيد على ذلك بأدلة تعرضوا لذكرها وردها لكنهم ذكروا منها ان الاذان دعاء الى الصلاة فله قبل وقتها وضع الشيء في غير موضعه ورد جماعة بالنهي من حصر قائده الاذان في الاعلام فان له فوائد كالتأهب واقتضال الجنب واستتاع الصائم من الاكل والجماع وهذا الجواب فاسد بل الجواب منحصر في ورود الرخصة والالجاز قبل دخول وقت غير الصبح من الصلوات (ولعلم) انه لاحد لهذا التقديم عندنا كما في جامع المقاصد والمدارك وبه صرح جماعة ولا فرق بين شهر رمضان وغيره عندنا كما في الكتابين المذكورين وصرح جماعة بأنه لا فرق بين كونه المؤذن واحدا او اثنين وان تفايرهما أولى لتحصل الفائدة باختلاف الصوت وأنه ينبغي ان يجعل له منابه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (لكن تستحب اعادته عنده) عند علمائنا كما في الذكرة وبلا خلاف كما في المدارك وبه صرح من تعرض له وهو ظاهر لان وقت اذان والاصل عدم سقوطه بما سبق

﴿المطلب الثاني في المؤذن﴾

﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وشروطه الاسلام والعقل مطلقا﴾ أي سواء كان لرجل أو النساء باجماع العلماء كافة كما في المختار والمدارك والاجماع كما في المنهى والذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد للمناجيع وفي (الروض) الاجماع على اشتراط الاسلام وفي (ارتداد الجفرية) الاجماع على عدم الاعتداد باذان المحتون وهل يشترط الايمان (قلت) في الذكرى والدروس وكشف الالتباس والروض والمدارك والكتابات وكشف القام والمناجيع اشتراط واليه مال في جمع البرهان وقد يظهر ذلك من نهاية الاحكام حيث قال لم اعرف وقد نسب في كشف الالتباس الى الاصحاب ماعدا صاحب الموجز الموجز لما اورد (قلت) وظاهر كل من ترك ذكره في القام عدم اشتراطه ومن عدا من ذكرنا. لكن قد وقع لاكثر الاصحاب عبارتان (الاولى) قولهم ما يترك المؤذن فانه يشل باطلاله الخانات بل هو ظاهر فيه بل قال في جامع المقاصد عند قول المصنف ويستحب قول ما يترك المؤذن هو حي على خير البسل انتهى ووجه ظهور هذه العبارة ذكروا ان المؤمن غير التام لا يتركه منه شئ وان تركه اختيار لم يتركه بذاته الا ان قول قد يتركه عدا قية لكن يبقى الاطلاق

والدكورة إلا أن تؤذن للمرأة لثلبها أو للمحرم ويكتفى بأذان المميز (مقن)

فأتمل هذه البارة قد ذكرها الشيخ وأكثر من تأخر عنه وهي مصون قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان إذا قمص المؤذن الاذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه فقم ما قمصه من أذانه وقد يشهد لذلك ما ورد من جواز تقليد مؤذنين في الوقت (والبارة الثانية) وهي قول المصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقم وهذه البارة ذكرها الشيخ وأكثر من تأخر عنه أيضا وهي ظاهرة في عدم الاعتداد بأذان المخالف بل يجب تنزيلها على ذلك لأن أذان الناس يتدبه عتدا كما يأتي وقد دل على مضمون هذه البارة روايات كثيرة كخبر محمد بن حذافر ومعاذ بن كبير وموثق عمار وما ورد (روي غل) من أنه يؤذن لكم خياركم ومن المؤذن أمين إلى غير ذلك وهذان الصورتان قد ذكرناهما في الكتاب فيما يأتي بل الشيخ في النهاية ذكر الباريين وذكر فيها أيضا أنه لا يؤذن ولا يقم إلا من يوثق يدينه انتهى ولولا ذكر جماعة للبارة الأولى في سياق الثانية ومقتضى ذلك أنه من تنهما مضافا إلى ما في جامع المقاصد لا يمكن الجمع بين هاتين الباريين المتعددتين في كتبهم بل الصادرتين من الفقيه الواحد في الكتاب الواحد يوجه قريب جدا أو هو محل الأولى على المؤذن المؤمن التام أو المأمور لاجل الثقة كما صرح به الشهيد الثاني وأشار إليه غيره كما يأتي في المطلب الرابع وعلى ذلك يحمل خبر ابن سنان وتعام الكلام يأتي في محله إن شاء الله تعالى (هذا) وهل يصبر الكافر بتلفظه بالشهادتين في الاذان أو الصلوة مسلما فلا يتصور وقوع الاذان بتمامه من الكافر أم لا يصبر بذلك مسلما ظاهر المصنف في التذكرة حيث اختار صيرورته بذلك مسلما عدم وقوعه أما منه كافرا وفي (نهاية الاحكام) والذكرى وجامع المقاصد والروض والمساكن والمبارك) أنه يمكن وقوعه أما من الكافر قال في (الذكرى) مفصلا في نهاية الاحكام (فان قلت) تلفظ بالشهادتين اسلام فلا يتصور اذان الكافر (قلت) قد تلفظ بهما غير عارف بهما كالأعرجي أو مسهرتا أو حاكيا أو غافلا أو متأولا عموم النبوة كاليسوية (١) من اليهود فلا يوجب تلفظه بهما الحكم بإسلامه ولأن خلا عن العارض وحكم بإسلامه لم يستد بأذانه لوقوع اوله في الكفر انتهى وقال في (كشف الغمام) وأيضا قد جامع الكفر الاقرار بهما في النواصب والقلاة والخوارج قال ولا يقال فلا يحكم بإسلام احد تلفظ بهما (٢) لانا قول المسئلة مفروضة فيمن يعلم كفره واستنزاهه أو أحد ما ذكر انتهى فأتمل فيه (والجواب) ان الفاظ الشهادتين في الاذان ليست موضوعة لأن يعتقد بل للاعلام وإن كان قد يقرنها الاعتقاد ومن ثم لو صدرت من غافل عن معناها كان الاذان صحيحا لحصول الغرض المقصود منها بخلاف الشهادتين المجردتين للمحكم بإسلام من تلفظ بهما فأنهما موضوعتان حينئذ للدلالة على اعتقاد قائلها مدلولها وإن لم يكن في الواقع متقدما فانه يحكم عليه بذلك ظاهرا اعتبارا باللفظ الموضوع للدلالة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدكورة إلا أن تؤذن المرأة لثلبها أو المحرم ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكتفى بأذان المميز ﴾ فليس البلوغ شرطاً وقد قل على ذلك الاجماع في الخلاف والمشيرو والمستحى والتذكرة ونهاية الاحكام

(١) العيسوية يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبي العرب قط (منه قدس سره)

(٢) يعني قيام الاحتمال في الجميع (منه قدس سره)

ويستحب كون المؤذن عدلاً مبصراً بصيراً بالآوقات (من)

والد كرى وكشف الالكاس وجامع المقاصد والمفاتيح لكن في بعض هذه قلة على الاكتفاء بالتمييز وفي بعضها قلة على عدم اشتراط البلوغ وفي بعضها قلة عليها مآ وفي بعضها قلة على الاكتفاء بأذان الصبي والمراد واحد وقال أبو حنيفة لا يمتد بأذان الصبي قبل الثنين وهل يشترط التمييز فلا يمتد بأذان غير المميز أم يكفي بأذان الصبي وإن لم يكن مميزاً فقي (التذكرة) الاجماع على أنه لا عبوة بأذان غير المميز وبه صرح في نهاية الاحكام والارشاد والد كرى والدروس والروض والمدارك والكفاية وهو ظاهر الشرائع والبيان والفالية وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وغيرها حيث اكتفي فيها بأذان المميز وفي (التهاب والمبسوط والخلاف والسرائر وجامع الشرائع والثاغ والمنتهى) الاكتفاء بأذان الصبي من دون اشتراط التمييز كالاخبار ولعل الاطلاق مقيد لان غير المميز داخل في حكم المجنون كما في الروض وغيره وفي (نهاية الاحكام) أنه يشبه المجنون هذا وفي النهاية أيضاً لا يؤذن ولا يقم الا من يوق يدنيه ولله أراد بذلك المخالف كالمه يلوح من آخر عبارته ولتصريره بنفي البأس عن أذان الصبي كما سمعت وقوله عليه السلام يؤذن لكم خياركم حث على صفة الكمال كما في الد كرى ولا فرق في ذلك بين الذكر والانتى كما نص عليه جماعة وفي (الوسيلة والسرائر) الاكتفاء باقامة الصبي والمرجع في المميز الى الرف لان الحكم في الله وفي (روض الجنان) أن المراد بالمميز من يعرف الاضر من الضار والافهم من التام اذا لم يحصل بينهما التباس بحيث يخفى على غالب الناس (وفيه) مع عدم وضوح مأخذه أنه رد الى الجلالة كذا قال في المدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب كون المؤذن عدلاً ﴾ ايحاطاً كما في التذكرة ونهاية الاحكام وظاهر المنهى حيث نسب فيه تارة الى علمائنا وأخرى في الخلاف عنه فيمنع بأذان الفاسق عند أصحابنا كما في المتبر والتذكرة وفي (المختلف) انه المشهور وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (المنتهى) ليست الدالة شرطاً عند علمائنا وفي (جامع المقاصد) ليست شرطاً عندنا ولم يمتد بأذانه الكاتب أبو علي وفي (الروض) ان كلامه متجه في منصوب الحاكم الذي يرزق من بيت المال فيحصل بالعدل كمال المصلحة ونحوه ما في الد كرى حيث قال ولو أراد الامام أو الحاكم نصب مؤذن يرزق من بيت المال فالأقرب اعتبار عدلته لان كمال المصلحة يتوقف عليه انتهى (واعلم) ان استحباب كون المؤذن عدلاً لا يتعلق بالمؤذن لصحة أذان الناسق مع كونه مأموراً بالأذان بل راجع الى الحاكم بأن ينصبه مؤذناً ثم فائدته وقد يرجع الى الجماعة المصلين فالشديدان مواظبان للكاتب في المنصوب الذي يرزق من بيت المال قط ثم ان كلام الكاتب قد يراد به عدم الاعتداد بأذانه في دخول الوقت وفي (التذكرة) الاجماع على الاعتداد بأذان مستور الحال ﴿ قوله ﴾ ﴿ مبصراً ﴾ قل الاجماع على استحبابه في التذكرة وقد نص على ذلك الاكثر وفي (المنتهى) وكشف التام) يجوز أن يكون أعمى بلا خلاف وفي (المبسوط والوسيلة والسرائر والدروس) يكره الأعمى بدون مسدد وفي (المنتهى) وغيره يستحب أن يكون معه من يسدده وفي (جامع الشرائع) فإذا كان أعمى وله من يسدده ويعرفه جاز ونحوه ما في البيان والمدارك وفي (كشف التام) أما يجوز للأعمى اذا كان معه من يسدده ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ بصيراً بالآوقات ﴾ كما نص عليه أصحابنا وفي (كشف التام) لا خلاف في جواز أذان غير البصير بها اذا كان معه من يسدده لان

صيتا متطهرا وثاقما (من)

الجاهل ليس أسوأ حالا من الاعمي ﴿قوله﴾ - (صيتا) لا نفر خلافا في استحبابه كما في المتن
والصيت شديد الصوت كما في الصحاح وجمع البحرين وهو المقول عن المحيط والجلل والقياس وتهذيب
الزهري ومفردات الرغب ونحوه ما ذكر في كتب الفقه من أنه رفع الصوت وفي (المبسوط والسرائر
وجامع الشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والبيان والفنية وجامع المقاصد وحاشية الارشاد
والروض) وغيرها أنه يستحب أن يكون حسن الصوت ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه
(متطهرا) بجمع العلماء كما في المختار والمتن وجامع المقاصد الا من شذ من العامة وبالإجماع كافي
الخلاف والتذكرة والذكرى ولرشاد الجعفرية وعمل المسلمين في الاطلاق على خلاف ما ذكره اسحق
ابن راهويه من اشتراط الطهارة كما في المتن وفيه أيضا وفي (جامع المقاصد والروض والروضة)
ليست الطهارة شرطا عند علاننا وفي (كشف القاتم) الاجماع على عدم اشتراطها وعليه نص الشيخان
ومن تأخر عنها وظاهر الخلاف الاجماع على أنه ان كان محدثا أو حنكاً وأذن كان مجزياً وإن كان في
المسجد عصى وأجزأ وهو الذي تطعيه عارة الموجز الحاروي وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والروض
والروضة) ان الجنب اذا أذن في المسجد غير مجتاز لا يند ماذنه فنهى النفس للعبادة وقد يقال غير
أنه ارجع الى العبادة لأن الكون ليس حراً كالأذان وقراءة القرآن والقعدة في المكان المنسوب فليأتمل على ان في
استحباب استقبال القبلة فيه والقيام على مرتفع ما يشير الى أنه تلقاها المكان فأتمل وقد نص جماعة على أنه لم يحدث
في أثناءه تطهروا وفي (عمل الطهارة شرطا في الإقامة) لا قال الشيخ في الصحاح والمبسوط والجلل والقعود الطوسي
في الوسيلة وابن سعيد في الحامع وأكثر المتأخرين على عدمه وفي (النتية) الاجماع على ان الطهارة مستسنة
فيها وفي (الروضة) ليست شرطا عندنا وفي (مجمع البرهان والبحار) نسبته وفي (جل العلم والتمهيد) كافي ظاهر
التمهيد والنهاية والسرائر أنها شرط فيها وواجبة لها (١) وقيل ذلك من مصباح السبيل والمذهب وقال الكاتب
على ما قل عنه في البحار والإقامة لا تكون الا على طهارة ومن (التمهيد) أنه قال لا بأس بالأذان على غير
وضوء والإقامة على وضوء وقرنه في كشف القاتم ومال اليه في المدارك الاخبار من غير معارض وقد
حملها أكثر على تأكيد الاستحباب لوحود المبالغة في المذوبات كثيرا وكلام السيد في التاثيرات
يعطي عدم اشتراط الطهارة في الإقامة بل هو كالصريح في ذلك وذلك لانه في المسئلة الثانية والثلاثين
ذكر ان الأذان والإقامة ليستا من الصلوة قال ولذلك كان الاستقبال فيها غير واجب ثم قال الوضوء
انما هو شرط في أفضل الصلوة دون ما هو خارج عنها انتهى ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه
(ثاقما) استحباب القيام في الأذان وتأكيده في الإقامة قول أهل العلم كافة كما في المتن وقيل
على الاول الاجماع في التذكرة ونهاية الاحكام وفي (التذكرة) أيضا الاجماع على حواز الأذان جالسا
وفي (البحار) ان استحباب القيام في الأذان والإقامة هو المشهور وهو صرح الشيخ في المصباح
والطوسي وغيرها ممن تعرض لهذا الفرع ثم في المراسم والمعتبران الاخبار وردت في استحبابه في الأذان
وإنه روي عجم جواز الجلوس في الإقامة وقال الكاتب فيها قل عنه لا يستحب الأذان جالسا في
(١) ومن المحتمل في عبارة النهاية والسرائر أن يكون قولها فيها ولا يقيم الاعلى طهارة معطوفا على قولها لا يؤذن
فصير التعدير الأفضل أن لا يؤذن الاعلى طهر ولا يقيم الاعلى طهارة فأتمل (منه قدس سره)

على علو وتحرر الاجرة عليه (متن)

حال تباح فيها الصلوة كذلك وكذلك اذا كان علوياً أو في أرض ملصقة وإذا أراد أن يوذّن أخرج رجله جميعاً من الركب وكذا إذا أراد الصلوة راكباً ومجوزاً لهماشي ويستقبل القبلة في التشهد مع الامكان فأما الإقامة فلا يجوز الا وهو قائم على الأرض مع عدم المانع وفي (الفتنة) لا بأس أن يوذّن الانسان جالساً إذا كان ضعيفاً في جسمه وكان طول القيام يتعبه ويضره أو كان راكباً جاداً في مسيره ولشغل ذلك من الاسباب ولا يجوز له الإقامة الا وهو قائم متوجهاً الى القبلة مع الاختيار وفي (النهاية) لا يقيم الا وهو قائم مع الاختيار وعن (المتن) وإن كنت اماماً فلا تؤذن الا من قبله وعن (المذهب) وجوب القيام والاستقبال فيها على من صلى جماعة الا لضرورة والسيد في الجبل لم يجوز الإقامة من دون استقبال وفي (التأصيلات) في بحث النية قال ان الاستقبال فيها غير واجب بل مستنون ﴿ قوله ﴾

قدس الله تعالى روحه ﴿ على علو ﴾ بالاجماع كما في التذكرة ونهاية الاحكام وقد نص على ذلك في الشرائع والنافع والمختار والمتن والارشاد والبصرة والتحرير والبيان والذكرى والروس والموجز والمطوي وشرحه وجامع المقاصد وارشاد الجفرية والروض والمفاتيح وغيرها وفي (المبسوط) عبارات احدها أنه يكره الاذان في الصومعة والثانية أنه يستحب ان يكون المؤذن على موضع مرفوع والثالثة أنه لا فرق بين أن يكون الاذان على المنارة أو الأرض ولا يجوز أن تلى على حائط المسجد وقال الطوسي في (الوسيلة) يستحب اقيام ورفع الصوت في المأذنة ويكره التأذين في الصومعة وقد فهم المصنف في المنتهى والمختلف ان الشيخ يخالف حيث قل فيها عبارات الثلاث ثم قال في المختلف الوجه استحبابه في المنارة وفي (المنتهى) الوجه استحباب الصلوة للامور بوضع المنارة مع حائط المسجد غير مرقمة وأنه لولا استحباب الاذان فيها لكان الامر بوضعها عبثاً وقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اعل فوق الجدار وقال في (المنتهى) ولا ينافيه قول أبي الحسن عليه السلام حين سئل عن الاذان في المنارة أسنة هو انما كان يؤذن فني صلى الله عليه وآله وسلم في الأرض ولم يكن يؤذن منارة ويمكن الجمع بين كلام الشيخ كما في الذكرى بأن المرقع مخصوص بما ليس منارة عالية عن سطح المسجد ولا صومعة وقال في (الروس) يستحب الارتفاع ولو على منارة وإن كره علوها وفي (المبارك) الظاهر عدم استحباب فعله في المنارة بخصوصه لعدم ورود النقل به ثم استدل في ذلك الى قول أبي الحسن عليه السلام الذي سمعته ثم قال وقيل بالاستحباب لانه قد ثبت وضع المنارة في الجملة ولولا الاذان فيها لكان عبثاً وردد بمنع حصول الوضع عن يثبته فعله انتهى وقد سمعت ما في المنتهى وفي (البيان) بعد ان استحباب علو مكانة قال وكره في المبسوط الاذان في الصومعة والظاهر أنه أراد بها المنارة لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ثم قال وفي (المتن) يستحب الصلوة بمنارة أو غيرها انتهى ما في البيان (قلت) ما ذكره من ان المراد بالصومعة المنارة في كلام الشيخ لا يتأتى في كلام الطوسي في الوسيلة وقد سمعته وقال في (القاموس) الصومعة كجوهرة يت قنصاري ويقال هي نحو المنارة يتقطع فيها رهبان النصارى وفي (الصباح) وجمع البحرين) صومعة النصارى دقية الرأس وفي (البحار) لعل مراد الشيخ والطوسي بالصومعة السطح العالية وفي (اللمعة والروضة) المؤذن الزاب يقف على مرقع وغيره يقتصر عنه مراعاة لجانبه حتى يكره سبقه به ما لم يفرط بالتأخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم الاجرة ﴾ هذا مذهب

الاصحاب الا من شذ كما في (المختلف) ومكسب جامع المقاصد ولا خلاف فيه كما في حاشية الارشاد وسكني في كشف التام عن الخلاف الاجماع عليه ولم أجد ذلك في تلخيصه وانما ذكر المسئلة من دون دعوى الاجماع وهو المشهور كما في المختلف أيضاً وكشف الالتباس وحاشية الميسي ونجاعة المسالك وجمع البرهان والكفاية وأشهر القولين كما في الروضة ومذهب الاكثر كما في الذكري وجامع المقاصد وكشف التام وصلوة المسالك وقد نص جماعة على انه لا فرق في الاجرة بين كونها من مدين أو من أهل البلد أو من محلة أو بيت المال بل في حاشية الارشاد نفي الخلاف عن ذلك وعن القاضي انه نص على انه لا يجوز له أخذ الاجرة عليه الا من بيت المال وقد يظهر ذلك أو يلوح من البسوط والشرائع والمتنهي كما يأتي (ورد) بأنه ان جاز أخذ الاجرة منه أي بيت المال فأولى ان يجوز من غيره وان لم يجوز من غيره فأولى ان لا يجوز منه انتهى ويمكن حمل كلام القاضي على الرزق منه هذا وذهب السيد فيما قتل والكشافني الى ان أخذ الاجرة عليه مكروه وفي (الذكري والمدارك والبحار ونجاعة مجمع البرهان) انه متجه وقوله في الاخيرين عن المتبر ولعلها فيها ذلك من قوله في ولا أقل من السكراة وقد سمعت كلام القاضي من جواز أخذ الاجرة عليه من بيت المال وفي (الشرائع) تسلي الاجرة من بيت المال اذا لم يجد من يتلوع وفي (المبسوط) يسلي شيئاً من بيت المال وقد فهم المصنف في التحرير ان المراد بالشئ في عبارة المبسوط الاجرة حيث قال وفي المبسوط يجوز أخذ الاجرة من بيت المال انتهى وفي (المنهى والتحرير) أخذ الرزق عليه من بيت المال سائغ وفي الاجرة نظر لكنه في تجارة التحرير حكم بتحريم الاجرة من دون تأمل ولم أجد غير هولائي ممن قد خالف أو تردد لكن كلام السيد يحتمل ارادة التحريم أو يكون مراده بالاجرة الرزق كما احتل ذلك المصنف في المختلف وما فيه في التحرير بعيد جداً وقد حمل جماعة الاجرة في عبارة الشرائع على الرزق (الارتزاق غل) وفي (المدارك) ان لا تمتنعي لذلك (قلت) الممتنعي لذلك قصره في تجارة الشرائع بتحريم أخذ الاجرة عليه وجواز الارتزاق من بيت المال مضافاً الى الاجماع والاخبار المنجزة بالشبهة على ان في العدة الاجماع على العمل برواية السكوني والنوفاي ممدوح والبرقي ثقة على الصحيح فلحديث معتبر والاجر الوارد في الخبر ظاهر في الاجرة والارتزاق ليس أجر أذانه بل هو من جهة فقهه واستحقاقه وليس الدليل منحصراً في خبر زيد رحمه الله تعالى كما طه في مجمع البرهان على انه لا مانع من الاستدلال به لاعتضاده بما عرفت واشتبهه على ما ليس بحجة ان سلم لا يخرج عن الحجة كما هو مقرر في محله وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) اذا استأجره افقر الى بيان المدة ولا يكفي ان تقول استأجرتك تؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلوات كل شهر بكذا قالاً ولا تدخل الإقامة في الاستئجار للاذنان ولا يجوز الاستئجار على الإقامة اذلا كلمة فيها غلظ للاذان فان فيه كلمة بمرعاة الوقت (قلت) والله ذلك اقتصر الاكثر على ذكر الاذان وفي (المدارك) ان ذلك غير جيد اذ لا يتعرف العمل المستأجر عليه اشتبهه على السكفة انتهى (ونقيح البحث) أن يقال ان مورد الاخبار انما هو الاذان الاعلامي لان الامر به لم يتعلق بشخص يميناً وما هو من قبيل المستحبات الكفائية وأما أذان الصلوة واقامتها فخطاب بها انما توجه الى المصلي نفسه والاكتفاء بفعل غيره عنه يحتاج الى دليل نعم قام الدليل بالنسبة الى الامام بأنه يجوز ان يؤذن له ويقام الإقامة هنا والاذان انما خطب بها الامام غاية الامر انه ورد جواز فعل الغير له رخصة لان الناس مكلفون

ويجوز الرزق من بيت المال مع عدم التطوع ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران (متن)

بالاعتداء به في صلوته وهذا من جهة أفضال صلوته فلم يتبرع غيره بالأذان والاقامة رجع الحكم اليه وكان عليه القيام بذلك ولادليل على أنه يجوز الاستئجار على ذلك اذ غاية ما دل عليه الدليل حصول الرخصة ثم ان أخبار المقام ليس موردها أذان الصلوة ولا اقامتها وانما هو الاذان الاعلامي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الرزق من بيت المال ﴾ قل عليه الاجماع في المختف تارة ونسب الى الاصحاب اخرى وفي (البحار) نسبته الى الاصحاب وفي (تجارة مجمع البرهان) لا خلاف فيه وبذلك صرح في الخلاف والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتافع والموجز الحاوي وكشفه وغيرها وقيد في المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وأكثر الكتب بدم التطوع وفي (التذكرة) الاجماع على ذلك وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وهذا الرزق من مال المصالح (١) كافي المبسوط والخلاف والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والمسالك وغيرها من الاخماس والصدقات كما نص على ذلك جماعة كالشيخ وغيره وفي (حاشية الارشاد) الظاهر أنه من سهم سبيل الله من الزكوة وفرق جماعة بين الاجرة والرزق هنا بان الاجرة تقتصر الى تقدير العمل والعوض والمدة والصيغة الخاصة والرزق منوط بنظر الحاكم (ورد في مجمع البرهان) يوتيه صاحب الخدائق بأن هذا الفرق يشير الى ان كلاما يشتمل على القيود المذكورة في الاجرة لا يكون حراما ويكون ارتزاقا وليس كذلك بل الظاهر من الاجرة ما يؤخذ من غير المصالح على فعل ذلك بحيث لو لم يكن ذلك لم يفعل فالمدار على الشرط والقصد ولا فرق في ذلك بين تعيين الاجرة والمدة وعدمه ولا فرق بين الصيغة المخصوصة وغيرها لان ذلك هو المتبادر في مثل هذا المقام وفي (الروضة والمسالك) ولا يلحق بالاجرة اخذا ماعدا للمؤذنين من أوقاف مصالح المسجد وان كان مقدرا وباعثا على الاذان نعم لا يثاب قاعه الا مع تمحض الاخلاص به كغيره من العبادات وهل يحرم اذان أخذ الاجرة قال به القاضي على ما قل ووجهه في المختلف بأن قاعه على هذا الوجه ليس بشرعي فيكون بدعة وفي (المسالك) هذا متجه لكن يشكل بأن النية غير معتبرة فيه والمهرم هو اخذ المال لانفس الاذان فانه عبادة أو شمار انتهى وفي (الكفاية) اذا كان غرض من الاذان منحصر في الاجرة قالوا بالتحريم متجه انتهى وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد والمسالك والادراك) انه لا يحرم الاذان ذكره واذلك في مسألة حكاية الاذان بذكره في التذكرة في مباحث الجمعة وهو ظاهر كل من جوز حكاية وفي (نهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمسالك) اذا لم يتطوع الامين ووجد قاسيق يتطوع رزق الامين ونفي عنه البأس في التذكرة وقال فيها لو احتاج البلد الى أكثر من مؤذن واحد رزق ما يتدفع به الحاجة وفي (نهاية الاحكام) لو تعددت المساجد ولم يمكن جمع الناس في واحد رزق عدد من المؤذنين يحصل بهم الكفاية ويتأدى الشار ولو امكن احتمال الاقتصاد على رزق واحد نظر آليت المال ورزق الكل لثلاثا تشمل المساجد هذا وروي في الدعائم عن علي عليه السلام أنه قال من سحت اجر المؤذن يعني اذا استأجره القوم لم وقال لا بأس أن يجزى عليه من بيت المال ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران ﴾ وكذا المنسب عليه كافي في الدعائم وغيره والاصل في ذلك اشتراط العقل وقد تقدم وفي (نهاية الاحكام) اما السكران المنبطق الاقرب للحاقه بالمجنون فتليظاً

ولو تعددوا أذانوا جميعا ولو اتسع الوقت ترتبوا (متن)

للأمر عليهم لو كان في أول التشوة ومبادي التشاطص أذانه كأثر تصرفاته لا لتنظام قصد ﴿ قوله ﴾
 قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تعدوا أذانوا جميعا ﴾ وهو أفضل من الترتيب إجماعا كما في الخلاف ولعل
 ذلك لاجتماع الشهادتين بالوقت وكون الوحدة أظهر والترتيب قد يشوش على السامعين وبعبارة الشرائع
 والارشاد والبروس كعبارة الكتاب وفي (المبسوط) لا بأس أن يؤذن جماعة كل واحد منهم في زاوية المسجد
 لأنه لا مانع منه انتهى وعلى ذكر الزاوية نص في نهاية الأحكام والتذكرة وفيه ملو في الذكرى وجامع المقاصد
 أنه يجوز وإن زادوا على اثنين بل في الأولين وإن زادوا على أربعة وهو ظاهر كل من أطلق وفي (البيان
 والموجز الحاوي) أذنوا دفعة مع ضيق الوقت وفي (الروض) يتبين ذلك مع ضيق الوقت حقيقة أو حكما
 بإجماع الامام والمأمومين وقد يظهر من الذكرى جواز الترتيب من دون كراهة وإن كان الوقت ضيقا
 حيث نسب الكراهة كذلك إلى القليل ويأتي قل عبارتها في ذيل المسئلة الثانية وفي (المبسوط)
 يجوز أن يكون المؤذنون اثنين اثنين إذا أذنوا في موضع واحد فانه أذان واحد وكلامه هذا مع
 السابق يعطي أنه يشترط فيما زاد على اثنين أن يكون كل منهم في زاوية وأما الاثنان فلا يشترط فيها
 ذلك ونقل الشهيد وغيره عن الشيخ أبي علي نجل الشيخ أنه قل الاجماع في شرح النهاية على أن
 الزائد على اثنين بدعة وقال في (الخلاف) أجمعت الفرقة على ما رووه من أن الاذان الثالث بدعة
 فدل ذلك على جواز الاثنين والنتم هما زاد على ذلك وفي (جامع المقاصد) لا دلالة في ذلك على مطلوبه
 (قلت) قد يظهر من قوله في الخلاف قبل هذه العبارة لا بأس أن يؤذن اثنان واحد بعد الآخر أن
 الاجماع المذكور إنما هو فيما إذا ترتبوا وعلى هذا يكون الوجه في ذلك أنه يلزم منه تأخير الصلوة عن
 وقتها كما استند إلى ذلك جماعة في ترك الاذان الثاني المترتب فضلا عن الثالث كما يأتي وفي (المدارك)
 أن المتمد كراهة الاجتماع في الاذان مطلقا لعدم الورد من الشرع وكذا إذا أذن الواحد بعد
 الواحد في المثل الواحد اما مع اختلاف المحل وسعة الوقت بمعنى عدم اجتماع الأمر المطلوب في
 الجماعة من الامام ومن يتباد حضوره من المأمومين فلا مانع منه بل الظاهر استحبابه لاسموم الادلة
 ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو اتسع الوقت ترتبوا ﴾ فيؤذن واحد بعد الآخر كما في
 الخلاف والشرائع والارشاد والبروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وغيرهما وفي الاول الاجماع
 عليه وإن الاجتماع أفضل وفي (الشرائع والارشاد والروض) ظاهر مجمع البرهان أن الترتيب أفضل وفي
 (البيان وجامع المقاصد والروض والمسالك والمدارك) أن المراد باتساع الوقت عدم اجتماع تمام المطلوب
 في الجماعة كانتظار الامام والمؤمنين الذين يتباد حضورهم وليس هو بالمعنى المتعارف فان تأخير الصلوة
 عن أول وقتها لأمر غير مؤلف مستبعد وهذا قد أشار إليه المصنف في نهاية الأحكام والتذكرة عند
 الكلام على عبارة المبسوط قل في (المبسوط) قما إذا أذن واحد بعد الآخر فليس ذلك بمنون
 قال في (التذكرة) هنا جيلافه من تأخير الصلاة عن وقتها ثم لو احتاج إلى ذلك لانتظار الامام
 أو كثرة المأمومين قالوجه المجاوز ونحوه نهاية الأحكام وبعبارة المصنف في الكتابين المذكورين
 نص في أن مراد الشيخ من هذه العبارة هي استحباب الترتيب وهو الذي فهمه منها صاحب جامع
 المقاصد وصاحب المدارك وغيرهما لكن المحقق في المتبر والمصنف في المتن والتحرير زلزالها على

ويكره التراسل ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوي القرعة (مقن)

كرهه التراسل وهو ان يني مؤذن على فصل آخر وهذا وان كان بعيدا كما في جامع المقاصد والمدارك لكنه هو المناسب لاجماع الخلاف التالفي بأنه لا بأس بان يؤذن واحد بعد الآخر كما سمعت وقد قتل هذا التنزيل الشهيد والصيري وغيرهما (١) ولم يتقبوه بشيء. وفي (الموجز الحاوي) ومع السعة يقرّبون وربما كره بلزوم التأخير الا لقائلة انتظار الامام وكثرة المأمومين انتهى والسعة في كلامه مراد بها المعنى المتعارف وهو ظاهر كل من أطلق وقال في (الذكرى) وقيل يكره أذن الثاني بعد الاول اذا كان الوقت ضيقا أما حقيقة أو حكما باجتماع الامام والمأمومين أما مع الانعاش فلا كراهة انتهى فان كان هذا الكلام كله من كلام القائل بكون الشهيد هنا متأملا في الحكمين سا أو في الاخير قط وان الاخير ليس من كلام القائل كان متأملا في الحكم الاول قط كما أشرنا اليه سابقا هذا أو جعل الجماعة مثل انتظار الامام والمأمومين تحصيل سائر أو طهارة حدثية أو خبيثة أو نحو ذلك وفي (المساك) ينبغي قييد ذلك كله بعدم فوات وقت الفضيلة فان تحصيل الصلوة فيه أهم من تعدد الاذان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره التراسل ﴾ كما نص عليه جماعة وقد عرفت بعضهم كما عرفت معناه باصطلاح الفقهاء وليس له في كلام أهل الفقه ذكر وقد يصح العامة في المساجد الكبار يوم الجمعة ووجه الكراهة أنه لم يكمل لواحد اذان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوي القرعة ﴾ كما في الشرائع والارشاد وظاهرها عدم الترجيح بالمداقوفي (المبسوط وجامع الشرائع) لو تشاح الناس في الاذان أقرع بينهم وقتل ذلك في المعتبر عن المبسوط سا كما عليه وفي (المنتهى والتحرير والموجز الحاوي ومجمع البرهان) لو تشاحوا قدم من اجتمع الصفات المرجحة ومع التساوي القرعة لكن في الموجز الحاوي أنه يقدم من جمع الصفات والزاتب وفي (مجمع البرهان) لافرق في الصفات المرجحة بين القليلة والثقلية وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) يقرع مع التساوي والاقدم من كان أعلى صوتا وأبلغ في معرفة الوقت وأشدّ محافظة عليه ومن يرتضيه الجيران والاحضمن النظر وفي (الذكرى والمساك) قدم المدل على غيره ومع التساوي الاعلم لأن الملط ممة ولتقليد أبواب الاعتذار له ثم المبصر ثم الاشدّ محافظة على الاذان في الوقت ثم الاندى صوتا ثم من رضى الجماعة والجيران ومع التساوي فالقرعة وفي (الدروس) يقدم من فيه صفة كمال ثم يقرع وفي (البيان) قدم الاعلم ومن اجتمعت فيه أكثر الصفات ومع التساوي فالقرعة وفي (حاشية الميسر) يقدم الاعلم مع مساواته لتبره عدالة وفدا فهو كان غيره هو المدل قدم مطلقا وفي (جامع المقاصد والمدارك) يقدم من فيه الصفات المرجحة في الاذان على غيره فان اشتركا قدم جامع الكل على فاقدا البعض وجامع الاكثر على جامع الاقل قال في الاول (٢) وينبغي تقديم المدل على الفاسق مطلقا ومع التساوي يقدم الاعلم باحكم الاذان أو الاوقات كما في الذكرى والمبصر على الاصح فان استويا فالأشدّ محافظة على الاذان في الوقت على من ليس كذلك لحصول فرض الاذان ثم الاندى صوتا ثم الاصح عن النظر ثم من يرتضيه الجيران ثم القرعة انتهى ونحوه ما في الروض وهذا من اختيارنا في الذكرى وقال في (جامع المقاصد) لم يتعرض الاصحاب لترجيح المرب على

(١) الفاضل الهندى (فضله قدس سره) (٢) أي جامع المقاصد

ويستأذن من ارتد بعده وفي الاثناء يستأنف (الاذان غيره خ) (متن)

اللاحق ولا الزايب في المسجد على غيره مع انهم قالوا لا ينبغي أن يسبق الزايب غيره بالاذان وان ذلك يقتضي الترجيح مع التشاح بطريق أولى انتهى (قلت) هاتان الصفتان داخلتان في عموم الصفات المرجحة وقد سمعت ما في المنهى وغيره (واعلم) ان المراد بالاعلم بالاعلم بأحكام الاذان كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمداير قال في الاول وهو أولى مما في الذكرى من انه الاعلم بالاوقات لان العلم بأحكام الاذان يشمل ذلك وهو المناسب لاطلاق عبارة الكتاب وغيرها وفسره في كشف القام وله نظر الى ان العلم بالاوقات هو النافع في المقام دون غيره من الاحكام فأمل ويتحقق التشاح للارتزاق من بيت المال اذا أراد الحاكم نصب مؤذن برزقه منه حيث لا يحتاج الى التمدد والا أذن الجميع مجتمعين أو متوتين عند من يسوقه وقضية ما يترتب على الاذان من الفوائد التي ذكرت في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام من تكبير التامسي وتبنيه الغافل وتبريد الجاهل بدخول الوقت والمشتغل عنه ونحوها مما ذكره من تقليد أرباب الاعتذار وكذا ما في خبر بلال وغيره من ان المؤذنين أمناء المؤمنين على صلواتهم وصومهم الى آخره فتعني تقديم السبل على غيره ومع التساوي فالاعلم الى آخر ما في الذكرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستأذن من ارتد بعده ﴾ كما في المبسوط والخلاف وجامع الشرائع والشرائع والمنهى والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والمداير والمسالك وهو ظاهر المنبر والذكرى أو صريحها وفي (التذكرة) الاقتصار على تسجعة الى الشيخ واحتجوا بالاصل واجتماع شرائط الصحة فيه حال ضله وانه بالنسبة الى ذلك من قيل الاسباب التي لا تبطل بالردة وان سلم بطلان العبادة بها انتهى وقد يشكل ذلك على تقدير تسليم بطلان العبادة بالردة نعم بالنسبة الى دخول الوقت الامر كما ذكرنا فأمل اللهم إلا أن يقال تسليم بطلان العبادة بالردة ليس مطلقاً وإنما هو اذا اقترنت بالردة الموت وفيه بحث كلامي وفي (نهاية الاحكام) بعد ان حكى ما كانا عرفنا استحب عدم الاعتداد بأذانه واقامته قال بل يبعد غيره الاذان والاقامة لان ردته ورث شبهة في حاله وله اشار كما في كشف القام الى ان المؤمن لا يرتد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الاثناء يستأنف الاذان غيره ﴾ أو بعيد هو لو رجع الى الاسلام كما هو الاشهر كما في كشف الالتباس وفي أشهره تأمل لان الناس على ذلك فيما أجد انما هو الشيخ في المبسوط وأبو العباس في الموجز والقاضي في المنهيب فيما نقل عنه وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) انه أقوى ونسب في الشرائع الى قول وفي (المنهى والتحرير والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والمسالك والمداير) انه ينفي عليه ولا يستأنف عالم يخرج عن الموالة عرفاً وهو القدي يطبعه كلام المنبر واحتله في التذكرة ونهاية الاحكام وقواه في كشف الالتباس وقال في (المنبر) بعد ان قل عن المبسوط الاعتداد بأذان من ارتد بعده لانه وقع صحيحاً في الاول وحكم بصحته ونقل عنه انه يستأنف اذا ارتد في الاثناء ما نصه ما ذكره الشيخ من المجعة جار في الموضعين انتهى وقال في (نهاية الاحكام) لو ارتد في الاثناء وعاد الى الاسلام فالأقوى عدم جواز البناء لهما عبادة واحدة قبطل بروض الردة كالصلوة وغيرها ويحتمل الجواز لان الردة انما تمت العبادة كالصلوة وغيرها في الحال ولا تبطل ما مضى

ولو نام أو أغشى عليه استحسب الاستئناف ويجوز البناء ﴿المطلب الثالث في كيفية﴾ الاذان ثمانية عشر فصلاً التكرير أربع مرات وكل واحد من الشهادتين بالتوحيد والرسالة ثم الدعاء الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم التكرير ثم التهليل مرتان مرتان (متن)

الا اذا اقترن بها الموت والصلوة لا تقبل الفصل وكل موضع لا يحكم بطلان الاذان فيه يجوز البناء على أذانه ويجوز لتغير البناء عليه لانه يجوز صلوة واحدة بأمين في الاذان أولى انتهى لكن بناء الغير عليه كالمراسل كما في كشف القام هذا وما في المبسوط هو الأقوى كما يأتي بيانه في من نام أو أغشى عليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو نام أو أغشى عليه في الاثنا استحسب له الاستئناف﴾ كما في المبسوط والشرائع والتحرير والتذكرة والبيان ونقل ذلك عن المذهب لخروجه عن التكليف كما في التذكرة وفي (كشف القام) ان هذا لا يجدي وفي (المدارك) استحسب الاستئناف مع بقائه المولاة لا دليل عليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وميجز البناء﴾ كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع وفي (جامع المقاصد) ان الفرق غير ظاهر وفي (المنهى ونهاية الاحكام والتحرير والبيان وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمسالك والمدارك) يجوز البناء ان حصلت المولاة عادة واستندوا في ذلك الى الاصل وان العبادة سنة متلقاة من الشارع فيجب الاقتصار فيها على ما ورد به النقل (وفيه) انه (١) لم يقل عنهم صلى الله عليهم أيضاً ان الفصل بين فصول الاذان والاقامة بالنوم والاغشاء الذين لا يباينان المولاة والعبادة سنة متلقاة فيجب الاقتصار فيها على النقل وسيأتي جريان الاصل هنا تأمل ومن هنا يظهر قوة ما في المبسوط في الرد في الاثنا وفي (المدارك) قد نص الشيخ وأتباعه على انه اذا طال النوم أو الاغشاء يجوز لتغير البناء على ذلك الاذان لانه يجوز الصلوة الواحدة بأمين في الاذان أولى قال (وفيه) أشكال منشأ توقف ذلك على النقل وعدم وروده به ومنع الاولوية انتهى (وفيه) ان هذا يقتضي عدم الموازاة الاشكال وفي (نهاية لاحكام) يحمل في الاغشاء الاستئناف وان قصر لخروجه عن التكليف وقال في (كشف القام) هذا لا يجدي عندي خصوصاً الفرق بينه وبين النوم

﴿ المطلب الثالث في كيفية ﴾

أي كيفية الاذان بالمعنى الام بحيث يشمل الاقامة اذ من البعيد أن يكون ذكر كيتها في هذا المطلب استطراد ويراد كيفية كل واحد من الاذان والاقامة كما أشار الى ذلك في كشف القام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الاذان ثمانية عشر فصلاً التكرير أربع مرات﴾ بالاجماع كما في ظاهر التنية أو صريحها وهو مذهب علمائنا كما في التذكرة ونهاية الاحكام وعلماء عمل الاصحاب كما في الدرر والتقيج وأرتاد الجبزية والروض وعمل الطائفة كما في المسالك وهو مذهب الاصحاب لا أعلم فيه مخالفاً كما في المدارك والاصحاب لا يختلفون فيه في كتب قلوبهم كما في المذهب البارع والمقتصر وهو مذهب التنية ومن ولهم كما في المختبر وهو المشهور كما في التحرير والمختلف والتخلص والمذهب والمقتصر أيضاً وجامع المقاصد والتقيج وحاشية الميسي والمسالك والروض أيضاً وجمع

(١) قوله وفيه انه الى قوله المولاة لا يخفى وقوع خلل في هذه العبارة من سهو القلم (مصححه)

والاقامة كذلك الا التكبير في أولها فيسقط مرتان منه والتهليل يسقط مرة في آخرها
وزيد قد قامت الصلوة مرتين بمدحي على خير العمل (متن)

البرهان والبحار والمفاتيح ومذهب المظن كما في كشف القتام والاكثر كما في المنتمى والاشهر في الروايات
كما في الترائع والتنازع والمعتبر ايضا وكشف الرموز والذكرى وارتداد الجعفرية ايضا والى ذلك يشير
قول النحاشي عند ذكره اسماعيل بن جابر قال انه الذي روى حديث الاذان وفيه اشعار تام بأن الرواية
معلومة مشهورة وفي (الحلاف) الاذان عندنا ثمان عشرة كلمة وأنه لا خلاف بين اصحابنا ان ما ذكرناه
من الاذان هذا وفي (النصريات والمعتبر والتذكرة والمنتمى والبحار) الاجماع على ثنية التعليل في آخر
الاذان وفي (المنتمى) الاجماع على ان التكبير في أول الاذان أربع وفي (الحلاف) عن بعض اصحاب
أنه عشرون كلمة وان التكبير في آخره أربع وفي (المصباح) أنه مروى وكذا الهابة وفيها ان من عليه
فلاثم عليه وفي (الهداية) ما نصه قال الصادق عليه السلام الاذان والاقامة مثنى مثنى وهما اثنان
واربعون حرفا الاذان عشرون حرفا والاقامة اثنان وعشرون حرفا والقرن بعض متأخري المتأخرين
كصاحب المنقبي والارديلي والكاشاني والمجلسي والبحراني جواز ثنية التكبير في أوله والاولى ان
التكبيرين الاولين للاعلام بالاذان كما روى الفضل عن الرضا عليه السلام كما في كشف القتام وفي
(الامالي) ان من دين الامامية ان الاذان والاقامة مثنى مع أنه في الفقيه بعد أن روى خبر أبي بكر الحضرمي
التام على أن التكبير في أول الاذان أربع قال هذا هو الاذان الصحيح الى آخره وفي (عدة الاصول)
ان الشيعة يختلفون في عدد الاذان والاقامة (قلت) لعل مراده في الامالي بعد تسليم ان هذه الكلمة
تدل على الاجماع ان احداً من الشيعة لم يذهب الى أن الاذان مثنى والاقامة واحدة كما يقوله بعض
الامة بل كلاهما مثنى بالتحرر المعهود عند الامامية وهو أن غالب الفصول مثنى وان كان اول الاذان
أربعا وآخر الاقامة واحدة وبهذا يمكن الجمع بين الاخبار بإرجاع الروايات الى رواية اسماعيل لان ما
عدها قابل للتأويل وغيره وهي لا تقبل شيئا من ذلك ويدل على ذلك ان الاصحاب كما دروها رواها
غيرها وقد عرضوا عن غيرها وعملوا بها وما كان فيها من اجمال فيعلم بالاجماع والاخبار الأخر اما
الاجماع فظاهر وأما الاخبار فنحن قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة نستمع الاذان بأربع تكبيرات
ونحنه بتكبيرتين وتهليلين ونحوه خبر عبد الله بن سنان وغيره وأما ما في السنة من الخلاف فله أراد به
ما ذكره في الخلاف عن بعض الاصحاب ثم ان الشيعة في الاعصار والامصار في الليل والنهار في الجامع
والجامع وروى المآذن يلهجون بالشهور فلا يصح بعد ذلك كله الى قول القائل بخلاف ذلك ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ والاقامة كذلك الا التكبير الى آخره ﴾ اجماعا كما في ظاهر الفقيه أو صريحا
وهو مذهب علمائنا كما في المنتمى ونهاية الاحكام وكذا التذكرة حيث قال عندنا ولا يختلف الاصحاب
فيه في كتب فتاوهم كما في المذهب البارع والمقتصر وعليه عمل الاصحاب كما في الذكرى وارشاد
الجعفرية والروض وعليه عمل الطائفة كما في المسالك وهو مذهب الشيعة واتباعهم كل في المنبر وهو المشهور
كما في المختف والتحرير والتخلص والمقتصر والمذهب البارع أيضا وجامع المقاصد والمسالك أيضا وجمع
البرهان والمداكر والبحار وكشف القتام والاشهر في الروايات كما في التنازع والمعتبر وكشف الرموز والذكرى
والتبيين وارشاد الجعفرية أيضا وفي (الحلاف) اجماع الفرقة على ان السبع عشرة من الاقامة وان اختلفوا

والترتيب شرط فيهما (متن)

فما زاد عليه وفي (التاسريات والبحار) الاجماع على وحدة التهليل في الاقامة وقد سمعت ما في الهداية والعدة والامالي وفي (المخلاف) عن بعض الاصحاب انه جل فصول الاقامة مثل فصول الاذان وفي (الفتية) بعد ذكر خبر أبي بكر الحضرمي هذا هو الاذان الصحيح وفي الخبر بعد ذكر الاذان ان الاقامة كذلك لكونه قد تأولوه بوجوه وفي (النهاية) بعد ان اخبر المشهور قال وري سبعة وثلاثون وفي بعض الروايات ثمانية وثلاثون فصلا وفي بعضها اثنان وأربعمائة ثم قال فان عمل عامل على إحدى هذه الروايات لم يكن مأثوما وقد قل ذلك عنه المصنف والشيد وغيرهما ساكنين عليه واحتمل في جمع البرهان التخيير مع افضلية المشهور وفي (البحار) يستحب ثنية التهليل الاخير وعن الكاتب ان التهليل في آخر الاقامة مرة واحدة اذا كان قد أتى بها بعد الاذان وان كان قد أتى بها بغير اذان ثناء وفي (الفتة الرضوي) الاقامة تسع عشرة كلمة وقال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشيته أن جماعة في هذا الزمان قالوا بان الاذان ثمانية عشر والاقامة ثمانية عشر فصلا أيضا بثنية التهليل في آخرها وهذا القول لا يطابق شيئا من الاخبار ولا تدوى الاصحاب انتهى تأمل ويدل على المشهور بعد خبر اسماعيل الذي بين اجماله بالاجامعات الساقطة والاخبار كما يأتي صحيح ابن سنان المحكي في المتبرع عن كتاب البرزخ عن الصادق عليه السلام انه قال الاذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله وقال في آخره لا اله الا الله مرة ان أريد بالاذان هنا ما يميم الاقامة لما سمعته من الاجامعات على ثنية التهليل آخر الاذان وليس في خبر زارة والفضيل ولا خبر الحضرمي والاسدي ولا صحيح ابن مهران ولا خبري أبي الريح وأبي همام تنصيص على ثنية التهليل في الاخر وأما بيان خبر اسماعيل بالاجامعات فظاهر وأما بالاخبار فقد دل الخبر المذكور على ان الاقامة سبعة عشر فصلا وقد دلت اكثر الاخبار على الثنية في فصولها المتوسطة وأما الاشكال في التكرير في أولها وآخرها فان الاخبار قد اضطربت فيها لكن العدد المذكور في الخبر المذكور لا يتم الاجمالي التكرير مرتين في أولها والتهليل مرة واحدة في آخرها والا فلا يجعل التكرير أربعة كما يدل عليه بعض الاخبار زاد العدد على السبعة عشر ولا سيما اذا ثبت التهليل وقد نطق صحيح صفوان بأن الاقامة مثنى مثنى وظاهره ان ذلك في جميع الفصول وخبر الساتم صرح فيه بوحدة التهليل في آخرها مع التنصيص فيه على ان ما عداه مثنى ويؤيد ذلك قوله الرضا عليه السلام فانه قد صرح فيه بوحدة التهليل في آخرها كخبر ما ذكره كثير عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سمعت اجماع التاسريات فأنت اذا لاحظت العدد المذكور وضمت اليه دلالة هذه الاخبار على وحدة التهليل ودلالة الاخبار على ان الاقامة مثنى ودلالة الاخبار الكثيرة على ثنية الفصول المتوسطة وانه ليس في تلك الاخبار الحقة التي أشرنا اليها تنصيص على ثنية التهليل وان هذا العدد لا يتم الا بثنية الاول ووحدة الآخر ظهرك من مجموع ذلك صحة ما ذكرنا هذا كله مضاعفا لاسرار طريقة الشيعة على ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والترتيب بينهما شرط فيهما) بالاجماع كما في كشف الغطاء ولا خلاف فيه كما في الهدائق وعليه نص جماعة كثيرون وكذا يجب الترتيب بين اجزاء كل منهما كما نص عليه الشيخ والطوسي وأبو المكارم والسجستاني (الفنية) الاجماع عليه ومعنى وجوبه كذلك انه شرط في صحتهما كما به عليه في السرائر والذكرى والمذهب البارع وفي (جمع البرهان)

ويستحب الاستقبال وترك الاعراب في الاواخر والثاني في الاذان (متن)

كان دليل شرطية الاجماع وفي (كشف القام) دله الاجماع وفي (المحدثي) لاخلاف فيه والامر كما ذكرنا لم نجد في ذلك مخالفاً ومعنى شرطية في اجرائها انه لو اُخِل به تاسياً كان كلامه في عدم الاعتداد بهما منه كما صرح بذلك في نهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والمدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الاستقبال ﴾ فيها بالاجماع كما في (الفتية) (١) والدركي والمدارك وهو مذهب المعظم كما في كشف القام وفي (البحار والمحدثي) ان المشهور استحبابه في الاقامة وفي (التذكرة وارشاد الجعفرية) اجماع العلماء على استحبابه في الاذان وفي (المخلاف) الاجماع عليه ايضاً ولا يجب في الاذان اجماعاً كما في الفتاوى المذكورة في الاقامة كما فيهم مما سمعته من الاجماع المذكورة وفي (جل العلم والمقنة والراسم والوسيلة) وكذا مصباح السيد على ما نقل عنه انه يجب الاستقبال في الاقامة وتيمم على ذلك صاحب المحدثي وهو ظاهر النهاية وقد يظهر ذلك مما نقل عن المقنع فيها وقال الكاتب فيما نقل عنه في الذكري لأمس ان يستدبر المؤذن في أذانه اذا أتى بالتكبير والتليل والشهادة بحمد الله ولا يستدبر في اقامته وأوجب الاستقبال فيها في الجماعة القاضي فيما نقل عنه وفي (كشف القام) لا أعرف منسده وفي (المدارك والذخيرة) الحكاية عن السيد أنه أوجه فيها ولم نجد ذلك له ولا نقله عنه ولعلها نظرهما الى ما لله يلوح من عبارة الذكري ويأتي نقلها عنه نعم استثنى في المصاحح فيما نقل الشهادتين من حواز عدم الاستقبال وفي (الجل والانتصار) لم يتعرض لذلك وفي (الفتنة والنهاية) اذا انتهى الى الشهادتين استقبل بل في المقنة أنه لا ينصرف فيما عن القبلة مع الامكان وقد سمعت كلام الكاتب وقد صرح في السرائر وغيرها اننا نؤكد الاستحباب في الشهادتين وفي (المدارك والمفاتيح) يدل عليه الصحيح واقتصر في المعبر على نسبة استحباب الاستقبال في الاذان وتأكيده في الاقامة الى الشيخ وعلى نسبة وجوبه في الاقامة الى علم الهدى من دون ترجيح لاحدهما (ولعلم) انه في الذكري بعد ان نقل الاجماع على استحباب الاستقبال في الاذان وأنه في الاقامة أكد نقل عن المرتضى والمفيد إيجابه يعني في الاقامة كما هو الظاهر من كلامه فهو اما غير متقدم بخلافها لحصول القطع له بخلافه أو يكون مراده الاجماع على فضل الاستقبال فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب ترك الاعراب في الاواخر ﴾ أي أواخر فصولها بالاجماع كما في المخلاف والتذكرة والمفاتيح والمحدثي وهو مذهب علمائنا كما في المعبر والمنتهى والروض وفي (نهاية الاحكام) ترك الاعراب في أواخر الفصول مكره عند علمائنا وعن الحلبي انه جعل ترك الاعراب في فصولها من شرطها وأطبق أهل المخلاف على خلافنا ما عدا أحد وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) يترك فيها أيضاً الاشياء والروم والتضييف فان فيها شائنة الاعراب والكلام فيها غير مجزوم وفي (الروض) لو فرض ترك الوقف أصلاً سكن أواخر الفصول أيضاً ترجيحاً لفضيلة ترك الاعراب على المشهور من حال الدرر وفي (مجمع البهوان) انفي الخبر إشارة الى جواز الوقف بمجرد حذف الحركة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والثاني في الاذان (١) ليلعلم انه في الفتية قال والسنة في الاقامة فلها على طهارة في حال القيام والاستقبال وهذا يحتمل ان يكون أراد بالسنة الوجوب لكن لم يهتم أحد منه ذلك (منه قدس سره)

والحذر في الإقامة والفصل بينهما بسكتة أو جلسة أو سجدة أو خطوة أو صلوة ركعتين (من)

والحذر في الإقامة لا نعلم فيه خلافاً كما في المنتهى والتذكرة وأكثر المتأخرين كما في البحار قالوا ان المراد بالحذر قصر الوقوف لا تركها أصلاً وبالثاني طالتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والفصل بينهما بسكتة أو جلسة أو سجدة أو خطوة أو صلوة ركعتين ﴾ ذهب إليه علوانا كما في المنتهى والمنتهى والتذكرة ونسب في المدارك الى المشهور وفي (الذكرى وجامع المقاصد والكفاية) نسبة الفصل بالسجدة والخطوة والسكينة الى الاصحاب وفي (الذكرى) أيضاً في آخر الفصل نسبة الفصل بالخطوة الى المعظم وفي (مجمع البرهان) ان الفصل بالسجدة والخطوة مشهور واقتصر في القية على ذكر الفصل بالجلسة وعن القاضي الجلسة يس فيها يده الارض كصرح خبر المعظم المرسل الوارد في خصوص الفصل بين أذان المغرب وإقامتها وفي (السرائر) ان الفصل بالجلسة والسجدة والخطوة للفرد وفي (جمل العلم والمراسم) ان السجدة والخطوة لنهر الامام وفي (الفتنة) انها لنهر المؤذن في جماعة وقد صرح الأكثر ان السجدة أفضل وفي (الفتنة والمراسم والسرائر) ان الفصل بالركعتين للمؤذن في جماعة اماماً كان أو مأموماً وفي (الفتنة) أيضاً ان الفصل بالركعتين في الظهري خاصة وأما المشاء والنداء فلا وإنما يجلس فيها الا أن يكون عليه قضاء نافذة فليجعل ركعتين منها بين الاذان والإقامة في هاتين الصلوتين وهما المشاء الآخرة والنداء فانه أفضل من الجلوس بغير صلوة انتهى ونحوه (ومثله خ ل) ما في نهاية الاحكام والذكرى والبروس والبيان والنفلية وللمهم استندوا في ذلك الى ما رواه الشيخ في مجالسه بإسناد عن زريق قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من السنة الجلسة بين الاذان والإقامة في صلوة النداء وصلوة المشاء ليس بين الاذان والإقامة سبعة ومن السنة أن يقتل ركعتين بين الاذان والإقامة في صلوة الظهر والمصر وقال في (البحار) وأما الفصل بالركعتين فينبغي تقيده بما اذا لم يدخل وقت فضيلة الفريضة لما رواه وكانه أراد المنع من النافذة بعد دخول وقت الفريضة قال ولذا خص الشهيد في الذكرى نسباً لاكثر الروايات بالظهرين وأما صلوة النداء فالغالب إيقاع نافلتها قبل الفجر فلما لم يذكر في الاخبار انتهى (قلت) في حديث أذان الصبح قال عليه السلام السنة أن تنادي مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والإقامة الا ركعتان وهذا الحديث رواه الشيخ بطريق صحيح وهو حجة على المنيد والشيد وقال الشيخ البهائي الفصل بالركعتين اعماهر في الظهر فقط ولله لان الاذان عنده لا يكون الا بعد دخول وقت المصر وعند ذلك يخرج وقت النافذة وقد قدم الكلام في ذلك وظاهر الاكثر عدم الفرق بين الظهريين والمشاء والنداء وفي (الروض وكشف القام) ان الركعتين من نوافل الفرض أو غيرها كما في أخبار وفي (الحداثي) هل مطلق الاخبار على مقيدها وتزفاعة نوافل الفرض وقال ان المشهور بين الاصحاب هو استحباب الفصل بالركعتين في الظهريين والنداء كما تشع به جملة من الروايات انتهى حاصل كلامه وقد اعترف الشهيد وأكثر من تأخره بعدم الظفر بنص بخصوص السجدة والخطوة وقال جماعة ان السجدة جلسة وزيادة راجحة وفي (البحار والروائي) قلا عن كتاب فلاح السائل للسيد المقدس المايد المجاهد الزاهد رضي الدين ابن طامس أنه روى عن التلمكبري بإسناده عن الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لاصحابه من سجد بين الاذان والإقامة قال في سجوده (وبك سجدت خاضعاً خاشعاً ذليلاً) يقول الله

الا المغرب يفصل بسكتة أو خطوة ووضع الصوت به ان كان ذكرا (متن)

تألى ملائكتي وعربي وجلالي لأجل من يحبه في قلوب عبادي المؤمنين ومحبه في قلوب المنافقين وبإسناده عن ابن أبي عمير عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال رأيته أذن ثم أهرى ثم سجد سجدتين بين الاذان والاقامة قائم رأسه قال يا أبا عمير من فعل مثل فعلني غفر الله له ذنوبه كلها وقال من أذن ثم سجد قال (لا اله الا أنت ربي سجدت لك خاضعا خاشعا) غفر الله له ذنوبه وهذا انظر ان دالان على الفصل بالسجدة لكن ليس فيها تهديد بنزول المغرب كما ذكره الاصحاب فلم يتم لصاحب الحديث ما صح به وأما به على المتأخرين من العمل في طلب الدليل بالاحتياط على انه مسبوق باستخراج هذين الخبرين بالهذين الفاضلين ودليل المتأخرين بعد الاجماع ما سمعته مما اشتمل على الاولوية للموتى في (قوله الرضا عليه السلام) وان أحببت ان تجلس بين الاذان والاقامة فافعل فان فيه فضلا كثيرا وانما ذلك على الامام وأما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوة برجله اليمنى ثم يقول بالله استمع وبمحمدة استمع واتوجه اليهم صلى على محمد وآل محمد واجلتي بهم وجهها في الدنيا والاخرة ومن المتأخرين وان لم تفعل أيضا أعزأك وقد استدلل به صاحب البحار والحديث على الخطوة التي ذكرها الاصحاب (وفي) بعد تسليم ثبوت نسبة هذا الكتاب الى الرضا عليه السلام انه خاص بالمنفرد وكلام الاصحاب في الخطوة مطلق بالنسبة الى كل مصل ماعدا السيد والعلوي والعلوي قاهم قالوا ان الخطوة للمنفرد ونحوهم قال المفيد كما تقدم ثم ان الاصحاب قصروا المغرب على الخطوة وماها كما يأتي وليس في الخبر دلالة على ذلك فكان في كلام الاصحاب امران ليس في الاخبار تنصيصا عليها وهما قصر السجدة على غير المغرب وقصر المغرب على الخطوة ودليل الاول قد عرفته ودليل الثاني الاجماع كما يأتي وان وقفنا ضيق بالنسبة الى سائر الصلوات ولذا قال الصادق عليه السلام في خبر ابن فرقد بين كل اذانين فصلة الا المغرب فظن بينهما فضا الى غير ذلك مما يدل عليه من الاخبار كما يأتي ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الذي في المغرب يفصل بسكتة أو خطوة﴾ أو نسيه عند طائفة كما سيأتي المتبر والمنتهى والتذكرة وهو الظاهر من عمل جماعة من أهل التوفيق كما نقل عن كتاب فلاح السائل وهو المشهور كما في الدروس والتفلية وأشهر الروايتين كما في البيان وفسر الشهيد في التفتة السكتة بقدر النفس وفي (الفتية) يجري في المغرب النفس وفي (الفتنة والتهاية والسرائر) أو جلسة خفيفة وفي (التهاية والسرائر) لا يجرز فيها الفصل بالركنتين وقد سمعت عبارة الفتنة فيما سلف وفي (المصباح) للشيخ والوسيلة لم يستثن المغرب وظاهرهما مساواتها لتغيرها وفي (البحار والحديث) لمختار الفصل بالجلوس لمخصوص خبر الجبري وخبر كتاب فلاح السائل وخبر النائم وقد تقدم وعموم غيرها من الاخبار وفيها الصحيح وقد حل الشيخ خبر الجبري في الاستبصار على ما اذا صلى أول الوقت وخبر ابن فرقد الذي سمعته على ما اذا ضاق الوقت وقال المولى الادريجي هذا جمع حسن قلت (يمكن ارادة المصلحة الخفيفة من خبر الجبري) كما سمعته عن الشيخ والمفيد والعلوي أو يحصل على التفتة لان الجمهور رويوا عن أبي هريرة أن الفضل في المغرب بالجلسة ستة ذكر ذلك في المتبر وقال ابن طاووس في كتاب فلاح السائل فيها قل عنه بعد أن روى الخبر بالنص على الفصل في المغرب بالجلوس وقد رويت روايات أن الأفضل أن لا يجلس بين أذان المغرب واقامتها وهو الظاهر من عمل جماعة من أهل التوفيق ولعل

وهذه (الامور خ ل) في الاقامة آكد (متن)

الجلوس بينهما في وقت دون وقت ولفرق دون فرق انتهى هذه الروايات التي أشار إليها ابن
ماوس وإن قلنا أن منها خبر سيف عن أصحابنا عن ابن فرقد قد تاضدت واعتضدت بالشبهة
والاجماع على الظاهر وتأيدت بصحيح ابن مسكان أن الصادق عليه السلام أذن وأقام من غير أن
يفصل بينهما بجلوس مع مواقة الاعتبار من ضيق الوقت ومخالفة لامة قنوقرت شرائط العمل وصحلت
لتخصيص العمومات وصرح خبر الجريري الواقفي المشتل على سعدان ابن مسلم المجهول وعلى البيهقي
وفيه ما فيه على أنه قابل للتأويل أو الحل على التيه وأما خبر فلاح السائل فضعيف بالحسن ابن معوية
ابن وهب كما أن خبر النخاسم الذي سلفه من تسهيل مضل (وما قيل) لعل المراد في خبر ابن فرقد
جواز الاكتفاء بالنص وإن كان الاثبات بالجلوس أفضل فضمنه ظاهر لأن قضية الاستثناء علم القعدة
في المغرب سلمنا وما كان ليكون لكن في الروايات الأخرى التي حكى عنها السيد المقدس والاجماع بلاغ
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وهذه في الاقامة أكد) في جامع المقاصد أن المشار إليه
بهذه يمكن أن يكون ما ذكره من الترتيب وما بعده من الاستقبال وتوكل الاعراب الى آخره ويمكن أن
يراد به مجموع ما دل عليه الكلام السابق في المطلب الثاني والثالث من الصفات لأن بعض الصفات كالطهارة
واقيام أيضاً أكد وفيه مد انتهى وفي (كشف القلم) هذه الامور المشتركة بينهما المذكورة من أول
التصل في الاقامة أكد فاستجابها (١) أكد قال ويندرج في استجابها (٢) استجاب اعادتها
للفرد اذا أراد الجماعة واستثنافا اذا نام أو أغشى عليه وكون المقيم عدلا مبصرا بصيرا بالوقت أكد
لاصالحا بالصلاة حتى قال الصادق عليه السلام اذا أخذ في الاقامة فهو في صلاة وكذا الطهارة والقيام
والاستقبال أكد فيها ذلك وللإخبار حتى قيل بوجودها فيها انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك كله وفي
(التذكرة) قال الشيخ الاقامة أفضل من الاذان ويؤيده تأكيد الطهارة والاستقبال والقيام وترك الكلام
وغير ذلك في الاقامة على الاذان انتهى ومثل ذلك في نهاية الاحكام وسيأتي تمام الكلام في ان
الاقامة أفضل في المسئلة السادسة من المطلب الرابع وفي (جامع المقاصد) يستثنى من ذلك رفع الصوت
فان الاقامة أدون من الاذان كما سبق في رواية معوية بن وهب ولأنها للحاضرين والاذان للاعلام
مطلقا انتهى وفيما فهمه من العبارة نظر يأتي بيانه وبذلك أي يكون الصوت فيها أخفض صرح في
نهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وكشف اللثاس وإلى ههنا الاستاذ الشريف أدام الله تعالى
حراسته صرح بذلك في حلقة درسه المبارك للميون وفي (المدارك) ان رفع الصوت غير مسنون في
الاقامة وفيه نظر ظاهر لا ورد في صحيفة معوية من استجاب المجرها دون الجهر بالاذان وفيه
(الوسيلة) الاقامة كالاذان في رفع الصوت كما يسطعه قوله والاقامة كذلك وبعبارة جامع الشرائع والشرائع
والتحري كعبارة الكتاب تسليان ان رفع الصوت فيها أكد ومثناه انه يتأكد فيها استجاب رفع
الصوت وليس المراد انه يتأكد فيها كون الصوت فيها أرفع من الاذان كما فهمه المحقق الثاني وصاحب
المدارك ولمسه الى ذلك أشار (في كشف القلم) حيث قال كون المقيم صبيّا أكد من كون المؤذن

ويكره الترجيع لغير الاشعار (مقن)

صيتاً ولا ينافيه استحباب كون الاذان ارفع للخبر ولانه لاعلام التائبين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره الترجيع ﴾ وهو كما في المبسوط والمروسي والموجز الحاوي والمهذب على ما نقل عنه وظاهر المتبر والتفلي وكشف الالتباس تكرير التكبير والشهادتين في أول الاذان وفي (الخلاف) وجامع الشرائع والمتنّى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمسالك) انه تكرير الشهادتين مرتين آخرين وهذا مائة في السرائر تويماً ومثله الشيخ في النهاية والطوسي في الوسيلة قال في (النهاية) ولا يميز التويب في الاذان والاقامة فان أراد المؤذن اشعار قوم بالاذان جاز له تكرار الشهادتين دفعتين ولا يجوز قول الصلوة خير من النوم في الاذان وقال (في الوسيلة) المحذور التويب وقول الصلوة خير من النوم وقضية العطف انه أراد ما في النهاية فتأمل وهذا المعنى المذكور في الخلاف قد يناسب ما رواه العلامة من انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا محذوره بذلك وانه خصه بالشهادتين سرّاً ثم بالترجيع جهراً لانه كان مستهزأ غير مقررهما وفي (اليان) انه تكريرهما أي الشهادتين برفع الصوت بعد فعلهما مرتين بخفض الصوت أو برفعين أو بخفضين وهذا أنسب بما ذكره العامة وعن جماعة من أهل الفقه انه تكرير الشهادتين جهراً بعد اخفائها وفي (الذكري) وقوائد الشرائع وارشاد الجعفرية وجمع البحرين) انه تكرير الفصل زيادة على المولف (قلت) والى ذلك يشير خبر أبي بصير وعن بعض العامة انه الجهر في كلات الاذان مرة والاخفات أخرى من دون زيادة هذا وليس لفظ الترجيع في أخبارنا ذكر أصلاً كما يشهد بذلك تتبع البحار والوافي وخبر أبي بصير إنما اشتمل على ذكر الاعادة ثم في قوله الزا عليه السلام ليس في فصول الاذان ترجيع ولا ترديد فالتخص عن مائة لله لذلك لكنه قد يحتل في الفقه المذكور معنى الفنا كما في البحار وأما الحكم فقد حكم المصنف بكرهه في كتبه ماعدا المختلف وفقاً للمحقق ومن تأخر عنه الاصححي المدارك والكفاية وفي (المنهجي والذكرة) نسبته الى علاناً لكنني في التذكرة استبعد انه بدعة كما ذهب اليه أبو حنيفة وفي (الخلاف) لا يستحب الترجيع اجماعاً وفي (المبسوط وجامع الشرائع والمهذب) كما قل عنه انه ليس بمسنون وقد سمعت ما في النهاية وكذا ما في السرائر من تسمية تكرير الشهادتين دفعتين تويماً وقد ادعى الاجماع فيها على عدم جوازه وفي (المختلف والمدارك والكفاية) ان الترجيع حرام بل قد يظهر من المختلف انه المشهور وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني وشيخه انه ان اعتقد توظيفه كان بدعة (قلت) ومن هنا يمكن الجمع بين القولين ورفع النزاع من الذين فيقال ان القائل بالتحريم كما يتعبر به تليسه بناء على اعتقاد استحبابه فكان تشريعاً (مشروعاً) خ ل) والقائل بالكره بناء على عدم اعتقاد ذلك كما هو صريح بعضهم فكان فيه شبه تشريع مع اغتلاط بنظامه وفصل بين الاجزاء واجنبي ولا ريب انه أقل ثوباً من اجزاء الاذان فاستحق صدق الكراهة عليه لذلك كله لان كان غير مسنون قول الشيخ انه غير مسنون مائة انه مكروه لانه اذا لم يكن مكروهاً لاجوجه الثلاثة التي ذكرناها وليس مراده انه جائز غير مكروه كما توهم بعض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لغير اشعار ﴾ ولو كان الترجيع للاشعار جاز اجماعاً كما في المختلف وبه صرح الاصحاب كما في جامع المقاصد والشيخ وأكثر من تأخر عنه كما في المدارك (قلت) وقد ذكر ذلك

والكلام في خلالها (متن)

في النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتابع والمعتبر وأكثر كتب المصنف والذكرى والبيان والتفلية وجامع المقاصد والروض وغيرها وتأمل فيه صاحب المدارك وقد استدلل عليه بمض بخير أبي بصير وصرح جماعة بأنه يجوز له تكرير كل فصل إذا أريد به ذلك يعني الإشعار والتنبية ﴿ قوله ﴾

قدس الله تعالى روحه ﴿ والكلام في خلالها ﴾ كما في المبسوط والمصباح والسرائر وجامع الشرائع والنزهة والشرائع والتابع والمعتبر واختلف ونهاية الاحكام والارشاد والتذكرة والمنتهى والتحرير والتبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والتفلية وجامع المقاصد والروض والروضة والمدارك وغيرها وفي (المنتهى) يكره في الإقامة بلاخلاف وعن القاضي أنه إنما يكره في الإقامة وفي (جمل السيد والنهاية) يجوز الكلام في خلال الاذان وفي (الفتنة) نفي البأس عنه إذا عرضت له حاجة يحتاج إلى الاستماعة عليها بكلام ليس من الاذان وكرهه في الوسيلة في خلاله وخلالها إلا بعد قوله قد قامت الصلوة فإنه حرمه كأي شيء وفي (الفتية) الاجماع على جواز التكلم في الاذان وإن تركه أفضل وفي (الفتنة وجمل السيد والنهاية والتهديب) لا يجوز الكلام في خلال الإقامة واحتمل ذلك في الاستبصار في توجيه الاخبار وفي (الفتية) السنة في الإقامة حذر كلها وضلها على طهارة واستقبال القبلة ولا يتكلم فيها بما لا يجوز فيه في الصلوة بالاجماع وفي (النهاية والمبسوط والوسيلة) التخصيص على تحريمه بعد قوله قد قامت الصلوة بغير ما يتعلق بالصلوة من تقديم امام أو تسوية الصف وفي (المفاتيح) يحرم في الجماعة بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة إلا ما يتعلق بالصلوة من تقديم امام أو تسوية صف أو نحو ذلك وفقا للشيوخ والسيد لمصباح المستفيضة الواردة بلفظ التحريم والاكثر على الكراهة للصحيح عن الرجل يتكلم بعد ما يقم الصلوة قال نعم وفي خبر آخر مثله وهو محمول على المنفرد أو ما يتعلق بالصلوة جمعا انتهى فقد حل كلام المحرمين والاخبار على ما إذا أقام في جماعة وهو حيد لأن الصحيح المذكور ظاهر في المنفرد وتلك الاخبار واردة في الجماعة في المسجد فلا مناسبة بينهما حتى يجمع بينهما بالكراهة سلمنا ولكن كما يجوز ذلك يجوز حل المطلق على التقيد فيحمل قوله نعم على ما إذا تعلق بالصلوة من تقديم امام ونحوه وأكثر الاصحاب على أنه يكره بعد قوله قد قامت الصلوة كما في المعتبر والمدارك والمفاتيح وفي (البحار) انه المشهور وصرح أكثر هؤلاء بأن الكراهة هنا أشد وظاهر الفريقين الاتفاق على رفع المنع كراهة أو تحريمها فيما يتعلق بمصلحة الصلوة كتقديم امام أو تسوية صف قال في (المنتهى) لا خلاف في تسويغ الكلام بعد قد قامت الصلوة إذا كان مما يتعلق بالصلوة كتقديم امام وتسوية صف انتهى وليس في الاخبار فيما أبعد إلا ذكر تقديم امام ولله ذكر على سبيل التمثيل فيدخل طلب السائر وغيره وفي (الفتية) الاجماع على أنه لا يتكلم فيها بما لا يجوز فيه في الصلوة كما سمعت عبارتها أقفا وفي (الذكرى) ببيان قل عن الشيخ أنه ليس من السنة أن يقول الامام استوتوا رحمكم الله (رده) بأن الاصحاب استثنوا من الكلام بعد الإقامة تسوية الصفوف والامام أحق بالجماعة بذلك انتهى وظاهره دعوى الاجماع كما سمعته عن المنتهى ولم يذكر إلا أكثر كراهة الكلام بين الاذان والإقامة وفي (جامع الشرائع والتفلية) كراهته بين الاذان والإقامة في صلوة النداء خاصة وروى الصدوق في (المجالس والحصال) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كره الكلام بين الاذان والإقامة

ويحرم التوب (متن)

في صلاة النداء حتى تمضي دروي ذلك في القبة في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة المؤمنين عليه السلام ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم التوب ﴾ اخطف علماء الاسلام في معنى التوب على ثلاثة أقوال (الاول) انه قول الصلوة خير من التوب وهذا القول محكي في الانتصار والناصرات والخلاف والسرائر وتفسيره بذلك خيرة المبسوط وجامع الشرائع والمنتهى والتذكرة والبيان والدروس وجامع المقاصد والمذهب البارع والروض وجمع البرهان والقدخيرة والوافي والبحار وتقل ذلك عن الحسن بن عيسى وفي (المدارك) انه خيرة المبسوط وأكثر الاصحاب وجماعة من أهل ائمة وفي (القدخيرة والبحار) انه المشهور به صرح في الصحاح وجمع البحرين والنهاية الاثير بقول المنزب قتلا عنها وفي (القاموس) ذكر له ساني هو أحدها وفي (الانتصار والسرائر) انه بعد الدعاء الى الفلاح وفي (الخلاف) عن محمد بن الحسن صاحب الجامع الصغير من العامة انه هو التوب الاول الذي كان عليه الناس وأنه بين الاذان والاقامة (الثاني) انه قول حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة وهذا أيضاً محكي في الانتصار والناصرات والخلاف لكه قال في الانتصار انه بعد الدعاء على الفلاح وعن (الجامع الصغير) المذكور ان هذا هو التوب الثاني الذي أحدثه الناس بالكوفة قال وهو حسن (الثالث) انه تكرر بالشهادتين وهذا حكمه في السرائر ثم قال وهو الاظهر وقد سمعت ما في النهاية والوسيلة آتفا ولما علمه في (المبسوط) انه لاخلاف في في التوب في غير الصبح والعشاء يعني به بين العامة وعن قديم الشافعي ثبوته في الصبح خاصة وفي (الخلاف) ان أحداً من العامة لا يقل باستحباب التوب في العشاء الا ابن حي وفي (جامع الشرائع والمذهب البارع) محله النداء والعشاء الآخرة كما يبطيه كلامهما وأما حكمه عندهم في (المنتهى) اطبق الجمهور على استحبابه في النداء وقد سمعت حكمه عندهم في العشاء وعن النخعي انه يستحب في جميع الصلوات ولما اصحابنا رضي الله تعالى عنهم في (النهاية) لا يجوز التوب في (الوسيلة) يحرم كما سمعت آتفا وفي (السرائر) الاجماع على حرمة بالمعنى الاول والثالث واستدل عليه بعد الاجماع باقتفاء الدليل على شرعيته وبالاختياط قال لانه لاخلاف في انه لا ذم على تركه فهو امانون او غيره مع احتمال كونه بدعة وفي (الانتصار والناصرات) الاجماع على تحريمه بالمعنى الاول والثاني كما يتضح ذلك لمن أتمعن النظر في آخر كلامه لكن الشيباني الذي نسب اليه في الكتابين القول بالكراهة وتبعه على ذلك ابو العباس والصبري وجماعة من المتأخرين وفي (الختاف) نسبة ذلك الى الانتصار وكأنهم انما لحظوا أول كلامه وفي (التهذيبين) اجماع الطائفة على ترك العمل بالاخبار المتضمنة لتوب وفي (الحل المتين) الاجماع على ترك التوب وفي (الخلاف) الاجماع على كراهته بالمعنى الثاني وفي (كشف القناع) ان في الخلاف أيضاً الاجماع على حرمة بالمعنى الاول ولم أجد ذلك في تلخيصه نعم فيه الاجماع على أنه بدعة في العشاء وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وارشاد الجفيرة) انه بالمعنى الاول بدعة عندنا في شيء من الصلوات لكنه في التذكرة بعد ان ذكر هذه البارة قال في فرع آخر وكما انه لا توب في الصبح عندنا فكذلك في غيره وفي غيره مذهب أكثر علماء النخعي فأمل وفي (جامع المقاصد) اعرض الاصحاب عن الاخبار الواردة فيه وقد قل الاجماع جماعة على انه لا مرجح في قوله فتية لا في اعتقاده هذا تمام الكلام في الاجاعات واما الشبهة في (الختاف والمذهب البارع

وفوائد الشرائع) ان المشهور بين الاصحاب تحريم الصلوة خير من التوم وفي (المنهى) انه مذهب الاكثر وفي (المعتبر) أشهر الروايات تركه لكن فيه ان مذهب الاكثر كراهته وفي (الذكرى) ان الكراهة شهر وأما الفتاوى ففي (المبسوط) والتافع والشرائع الدروس والمفاتيح) ان قول الصلوة خير من التوم مكروه وعن القاضي أنه ليس بمسنون وفي (الذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والمنهى) والارشاد والروض وفوائد القواعد والقصيدة (الوافي) انه بدعة وقد سمعت ما في النهاية والوسيلة والسرائر وفي (البيان والموجز الحاوي) وجامع المقاصد وتعليق التافع وحاشية الميسر والمسالك وجمع البرهان) انه حرام قلت وهو معنى البدعة هنا وفي (الغنية) لا بأس به للثقة وعن الجعفي يقول في أذان الصبح بعد حي على خير العمل الصلوة خير من التوم مرتين وليس من اصل الاذان وعن الكاتب انه لا بأس به في أذان الفجر وفي (المنهى والتحرير والبيان والمفاتيح) أن التوبيع بالمعنى الثاني مكروه وفي (الذكرة) ليس بمستحب وقسمت اجماع الخلاف على كراهته وفي (فوائد القواعد) أنه بهذا المعنى حرام أيضاً ويمكن الجمع بين الفتاوى بان الحرمة بناء على اعتقاد شريعت وتوطئته في خصوص موضعه والكراهة بناء على اعتقاد أنه كلام خارج عن الاذان لكن يكون بينه وبين غيره من الكلام فرق وأما اذا كان البحث مع العامة القائلين باستحبابه وعده من فضوله فلا يعقل القول بالكراهة وقال الصادق عليه السلام في صحيح ابن وهب لا تعرف التوبيع بين الاذان والاقامة وهذا محتمل لوجهين وقال الكليني عليه السلام في خبر الترمذي الصلوة خير من التوم من بدعة بني أمية وليس ذلك من أصل الاذان وفي (قته الرضا عليه السلام) ليس في الاذان الصلوة خير من التوم وليس في صحيح ابن مسلم ان الباقر عليه السلام كان يقول ذلك في الاذان وانما فيه أنه كان يقول ذلك في بيته وقوله عليه السلام في صحيح زرارة له ان شئت زدت على التوبيع حي على الفلاح ممكن الصلوة خير من التوم قلل المراد انك ان أردت التوبيع فذكر حي على الفلاح زائد على مرتين ولا قل له الصلوة خير من التوم وقد حل الشيخ وجماعة صحيح محمد وخبر أبي بصير على الثقة للاجماع على ترك العمل بهما كما مر على ان قوله عليه السلام في خبر أبي بصير من السنة يحتمل أن يكون تورية منه يعني من سنة أهل (المعتبر) عن كتاب البرزنجي عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اذا كنت في أذان الفجر قل الصلوة خير من التوم بعد حي على خير العمل وقل بعد الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ولا تقل في الاقامة الصلوة خير من التوم انما هذا في الاذان قال المحقق قال الشيخ في (الاستبصار) هو للثقة ولست أرى هذا التأويل شيئاً كان في جملة الاذان حي على خير العمل وهو اغتراف للاصحاب فهو كان للثقة لما ذكره لكن الوجه أن يقال فيه روايتان عن أهل البيت عليهم السلام أشهرهما تركه انتهى (قلت) الشيخ لم يذكر هذا الخبر في الاستبصار ولعل المحقق أشار الى قوله فيه ما يتضمن هذه اللفاظ محمول على الثقة وفي (المدارك وكشف الغطاء) ان الخبر قابل للحمل على الثقة لأنه ليس فيه تصريح بقول حي على خير العمل جبراً فيحتمل أن يكون المراد اذا قال ذلك سرّاً يقول بعده (قلت) ويؤيد الحل على الثقة اشتباه ظاهراً على ما لا يقول به الاصحاب من تنقية التكبير في أول الاذان ووحدة التهليل في آخره وقد ألبقت العامة على وحدة التهليل في آخره وقال أبو يوسف ومالك بثنية التكبير في أوله الا أن يقال ان المراد بالاذان ما يم الاقامة كما حلتها على ذلك فيما سلف وفي (الحار) يمكن أن يكون النرض في الخبر الماشاة مع العامة بالجمع بين ما ينفرد به الشيعة وبين ما انفردوا به

﴿ المطلب الرابع في الاحكام ﴾ يستحب الحكاية (متن)

﴿ المطلب الرابع في الاحكام ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تستحب الحكاية ﴾ أما استحباب حكاية الاذان فقد نقل عليه الاجماع في الخلاف والذكرة والنتهى والذكرى وجامع المقاصد وكشف اللتباس وارشاد الجفريه والروض والمدارك والبحار وكشف القتام وأما الاقامة ففي (النهاية والمبسوط والمهذب) فلا عنه استحباب حكايتها وهو ظاهر التعلية أو صريحها واحتمله في الروض وفي (جامع المقاصد والمساك وشرح الثغلة والبحار) وكذا الروض عدم استحباب حكايتها لعدم الدليل وفي (كشف القتام) لم أجده خبراً (قلت) في دعائم الاسلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا قال المؤذن الله أكبر فقل الله أكبر فاذا قال أشهد أن لا اله الا الله فقل أشهد أن لا اله الا الله الى ان قال فاذا قال قد قامت الصلوة فقل اللهم أقمها وأدعها واجعلنا من خير صالحي أهلها الحديث وفيه ظهور باستحباب حكايتها وأدلة السنن مما يتسامح بها وينبغي التنبيه على أمور (الاول) في المبسوط والشرائع والوسيلة وغيرها يستحب أن يحكيه مع نفسه وقد فسره الكركي في فوائد الشرائع بان المراد أن لا يرفع صوته كالمؤذن قالوسمعت من بعض من عاصرناه من الطلبة استحباب الاسرار بالحكاية ولا يظهر لي وجه الآن انتهى وقال الفاضل الميسي مناه عدم استحباب الجهر بالحكاية لكن لو جهر لم يحل بالسنة (الثاني) ان المراد بالحكاية أن يقول كما يقول المؤذن معاً أو بعده كما في حاتبة الميسي والروضة والمدارك وهو ظاهر الشهيد في الذكرى وغيره كما يأتي في الامر السابع وهناك تظهر الفائدة (الثالث) ان المراد بالحكاية بجميع الفاظه حتى الجملة كما في الذكرى وفوائد الشرائع والمساك والمدارك والبحار وفي الاخير انه الظاهر من الاخبار وفي (مجمع البرهان) يحكي من غير تبديل ولو على الحلا لان الحيلة ذكر لشمول الخبر له فيكون مستثنى عن الكلام انتهى فأمل وفي (المبسوط وحاشية الميسي والمساك) رويت الحلوقة عند حيلة الصلوة مطلقاً وفي (البحار) الظاهر ان هذه الرواية عامية لموافقها لبعض روايتهم وفي (المدارك) بمجوعة الاسناد (قلت) ابدال الحيلة بالحلوقة مطلقاً نص عليه في مكارم الاخلاق والآداب الدينية وفي (الفروس والروضة) وغيرها يجوز ذلك مطلقاً وفي (الدعائم) روي عن علي بن الحسين عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سمع المؤذن قال كما يقول فاذا قال حي على الصلوة حي على الفلاح حي على خير العمل قال لا حول ولا قوة الا بالله (١) (الرابع) ذكر المصنف في نهاية الاحكام انه انما يستحب حكاية الاذان المشروع فلا يحكي اذان عصر عرفوا الجمعة واذان المرأة أي اذا أجبرت حتى يسمعها الا جانب ولا اذان المجنون والكافر قال ويستحب حكاية اذان من أخذ عليه أجرة وان حرمت ومثله قال في (الذكرة) في مباحة الجمعة ونحوه ما في كشف اللتباس والروض والمساك وجامع المقاصد على تردد في الاخير في عصر عرفوا الجمعة ما يذكره فيقول في الذكرى

(١) وقول الباقر عليه السلام في خبر محمد ولو سمعت المنادي ينادي بالاذان وأنت على الخلاف ذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن فيه اشارة الى ان حلف الحيلة لانه من المعلوم انها ليست ذكراً لله عز وجل فظهر ما في مجمع البرهان فأمل (مع قدس سره)

وقول ما يتركه المؤذن (متن)

كلام التذكرة ساكتا عليه وفي (المدارك) إنما يستحب حكاية الاذان المشروع ومنه المقدم قبل الفجر وأذان الجنب في المسجد وإن حرم الكون إلى أن قال ولا يحكى أذان عصر الجمعة وعرة ومزلة عند من حرمه (الخامس) في البسوط (١) والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان وكشف الانبلاس وجامع المقاصد والروض أنه لا يستحب الحكاية في الصلوة فريضة كانت أو نافلة لأن الاقبال على الصلوة أهم وأنه إن حكي جاز إلا أنه يدل الحيللات بالحولقات لأنها من كلام الآدميين فتبطل إذا لم يدل ورجح صاحب الحدائق عدم الابدال لأن الحيللات ذكر وفي المستند ضعف وقد قل ما في البسوط في التحرير والنتهى والذكرى والمدارك مع السكوت عليه وظاهر التولية والموجز الحاوي والروضة أن الحكاية مع الابدال مستحبة بل كاد يكون ذلك صريحها وقد يظهر ذلك من حاشية الميسر وغيرها (السادس) في البسوط وجهه من كتب الاصحاب أنه لو كان يقرأ القرآن قطعه وحكمه وكذا كل من ليس بمصل إذا سمع وكان متكلما قطع كلامه وفي (مجمع البرهان) أن ترك القرآن والثناء للحكاية غير ظاهر لأن الكل عبادة فيحتاج ما قاله إلى دليل (قلت) دليله عموم الاخبار من غير قيد وفي (التحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة) أنه إذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن ترك صلوة التحية إلى فراغ المؤذن ليجمع بين المتدوين واستحسنه في التفسيره وناقشهم في ذلك صاحب الحدائق (السابع) قال الشيخ في البسوط لو فرغ من الصلوة ولم يحك الاذان كان خيرا بين قوله وعدمه لازمة لاحدهما على الآخر إلا من حيث أنه تسبيح وتكبير لا من حيث أنه أذان ومثله قال في التذكرة وفي (الخلاف) يؤتى به لا من حيث كونه اذانا بل من حيث كونه ذكرا وذهب الشهيد وجماعة من تأخر عنه إلى سقوط الحكاية لفوات محلها وهو مع الفصل أو بعده لكن الشهيد في الذكرى استظهر ذلك والجماعة المواقفونه قطعوا (الثامن) يستحب أن يقول الحاكم عند قول المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأنا أشهد أن محمدا رسول الله فيبطل كلامه على كلام المؤذن كما ورد بذلك خبر المارث بن المغيرة وقد ورد مثله في قوله لمن الله فاقه حملتي اليك قتال أن وصاحبها وقالت ليل الاخيلة وعنه عن ربي «اليت» ومثل ذلك كثير وعلى جوازه نص الشهيد في التمهيد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وقول ما يتركه المؤذن﴾ أي يستحب عند الحكاية قول ما يتركه المؤذن المؤمن من فضوله سهوا أو عمدا لقمة أو يترك الجهر به لها إقامة لشمار الايمان وطبعا للنفس عليه بحسب الامكان هذا ما يقتضيه سياق العبارة ومثله عبارة النافهم والمعتبر والتحرير والتذكرة والمتنعي والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشفه حيث ذكر هذا الفرع عند حكاية الاذان لأن الظاهر أن المراد حكاية أذان المؤمن وعلى هذا فلا ينافيه تصريحهم بعدم الاعتداد بأذان المخالف وفي هذا الحل نظر من وجوه أشرنا إلى بعضها في صدر المطلب الثاني ويأتي ذكر البعض الآخر بل في جامع المقاصد تفسير المتروك في عبارة الكتاب بقول حي على خير العمل وهذا وإن لم يكن نصا في ارادة المخالف لكنه ظاهر فيه وقد ذكر هذا الفرع في الشرائع والارشاد والذكرى وغيرها (١) بعض الاصحاب كصاحب المدارك وغيره قال أن ذلك مقتضى كلام البسوط ولم ينسبه إلى صريحه وكأنهم إنما لحظوا أول كلامه (منه قدس سره)

في سياق مستق من على خلف من لا يقتدي به وأنه يؤخذ لنفسه ويقيم ومتنفي ذلك أنه من تنمة تلك المسئلة بل في الشرائع يستحب للأموم التلظ بما يحل به الإمام قد كرم الأموم والإمام وأما ما لم يذكر فيه هذا الفرع في واحد من السابقين المذكورين من عبارات الأصحاب فالحال أن يقال إن أذان الخائف لا يستد به إذا لم يؤت بالمتروك فيه أما إذا أتى باعتد به قيام الاتيان بالمتروك مقام الاذان وليس الايمان شرطاً وإنما من الاعتداد بأذان الخائف قصاصه (اخلال خ ل) لعدم ايمانه وعلى ذلك ينزل خبر ابن سنان كما يأتي فمن اشترط الايمان ولم يستد بأذان الخائف إنما صار الى ذلك لتقصان أذان الخائف فإذا صار تاماً بالاعام كما في النص الصحيح كان معتداً به (فان قلت) ظاهر الخبر الشرطي وم جماً قد عبروا بالاستحباب وظاهرهم ان ذلك ليس شرطاً كما في المدارك حيث قال ان كلامهم خلاف مدلول النص (قلت) هم قائلون بالشرطية قطعاً وأرادوا بالتميز بالاستحباب التثنية على أمر آخر وهو ان الأولى ان يحمل هذا الاذان الناقص أهلاً لان يستد به لان المصلي مهم قد لا يتمكن من الاذان لنفسه لثنية أو خوف فوت بعض القراءة أو نحو ذلك وقد اقتنعوا ذلك من النص مما في الاعام من اقامة شمار الايمان بحسب الامكان مضافاً الى عموم استحباب الحكاية وعدم استثناء حكاية أذان الخائف وإتمام الناقص لا بد منه عند الحكاية هذا بالنسبة الى من ظاهره تخصيص هذه الكلمة بأذان الخائف كالشرائع وغيرها وأما من أطلق أو ظاهره تخصيصها بالمؤمن ان فهماً ذلك فالامر واضح لا يحتاج الى بيان بعد ما سمعت وكذا اذا فهمنا من جميع عبارات ارادة الخائف أو الموم ويقي الكلام ان في مشروط الايمان هل اشترطه لتقصان أذان الخائف أم لكونه مخالفاً والظاهر ما استظهرناه وماله يلوح من عبارة التثنية في أحد وجوهها من ان الاعتداد بأذان الخائف إنما هو اذا حكمه وأنى بالمتروك للخبر لا يقبل التنزيل عليه وليس في كلامهم إشارة الى قال (في التثنية) ويستفان عن الجماعة بأذان من يسسه للإمام منها أو مخلصاً مع حكاية متلفظاً بالمتروك انتهى فأصل (وما) بأن يقال كما في الروض والمسالك والمدارك ان أذان الخائف وان كان غير معتد به الا ان الاتيان بما يعرکه مستحب برأسه اقامة لشمار الحق بحسب الامكان ولا تنافيه إعادة الاذان ثم قال في المدارك هذا حسن لو ثبت ذلك (قلت) لعل دليله عموم استحباب حكاية الاذان فإتمام الناقص لا بد منه عند الحكاية وان الأصحاب كما سلف لم يستثنوا حكاية أذان الخائف واستثنوا حكاية أذان غيره وإنما استثنوا من حكاية أذان الخائف الاذان الثاني يوم الجمعة وهذا مما يمد حمل عبارة الكتاب على ارادة المؤذن المؤمن خاصة (لكن قد يقال) على هذا التوجيه ان قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان اذا أذن مؤذن وأنت تريد ان تصلي بأذانه فاقم ما قص في إشارة الى كونه مؤمناً أي اذا كان مؤمناً يصلي بأذانه لا مخالفاً غير معتد به فيه إيماء الى ان ذلك شرط في إتمام الناقص فيحصل على الإخلال سهواً أو عمداً لثنية سيما ان ليس فيه إشارة الى اشتراط الايمان لكننا نقول فيه إشارة الى اشتراط ارادة الصلوة فيكون هذا الخبر الصحيح مقيداً لمعوم العلة المذكورة في التوجيه ولمعوم الاخبار وعليه ينزل كلام الأصحاب الآن نقول لا تعبد في المستحبات فيكون منزلاً على تأكد الاستحباب والأولى أن يقال انه مساق لبيان الوجوب الشرطي ففيه إشارة الى التخيير بين الاجتزاء به بشرط الاتيان بما يعرکه وبين عدم الاعتداده وأذانه لنفسه وعلى هذا التوجيه لا يجبه لاحد

ويجتزئ الإمام بإذان المنفرد لو سمعه (مقن)

الاستدلال به على الاستحباب (والحاصل) ان مشروط الايمان بالنير المتد بإذان المخالف ان كان ذلك لكونه مخالفاً لحسب لا بد له من تنزيل الخبر على المؤمن السامي ونحوه وان كان ذلك لنقصان أذان المخالف له صح له العمل بظاهر الخبر لانه اقيم فيه الاتمام مقام الاذان التام ويحمل الاخبار التي ظاهرها عدم الاعتداد بإذان المخالف على ما اذا لم يتم قصها وهي لا تأتي من ذلك وهذا الخبر أصبح مناسداً وجمع بين كلامهم في المسالك أيضاً بأن القائلين بهذه المسئلة في سياق عدم الاعتداد بإذان المخالف لم يريدوا أنها من تنته بل هي منفصلة عنه محوطة على غير المخالف كسامي بعض فصوله او تاركه او تارك الخبر به (وفيه) على يده ان القائلين لما في سياق حكاية الاذان لم يفتضح لنا منهم انهم أرادوا منها غير المخالف فضلاً عن غيرهم وقد سمعت ما في جامع المقاصد فتأمل قائل الوجه اولها واوجها وقد اشار لي اليه الاستاذ الشريف آدم الله حراسته حين سأله عن الوجه في هذه العبارة وبعد ذلك فيه تأمل لان كلام الاصحاب وخبرهم قد سمعت ما في جامع المقاصد فتأمل قائل الوجه اولها واوجها وقد اشار لي اليه الاستاذ الشريف آدم الله حراسته حين سأله عن الوجه في هذه العبارة وبعد ذلك فيه تأمل على التكييرتين وقول: قد قدمت الصلوة يشمران بأن عدم الاعتداد بإذان المخالف لكونه مخالفاً لا تنقص بعض فصوله اذ من العلوم ان المخالف أتى ببعض ذلك ثم روى في المسئلة المذكورة انه يأتي بمجي على خير العمل قطع وهذا يناسب التوجيه الاول لكن الاصحاب أعرضوا عن هذه الزواية كما يأتي ذلك في المسئلة الرابعة من الكتاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يجوز أن يجتزئ الإمام بإذان المنفرد لو سمعه ﴾ كافي الشرائع والثام والمعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والارشاد والدروس والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وفي (المدارك) انه مقطوع به في كلام الاصحاب وفي (المفاتيح) انه المشهور لكن ليس في الارشاد والدروس والبيان والموجز وشرحه التقيد بالسماع لكن سياق كلامهم يقتضيه وفي (الذكرى والروض) يجتزئ بإذان مؤذن المسجد او المؤذن في المصر مع السماع وفي (الذكرى) ان عليه عمل السلف وعدم ذكرهما بالمنفرد فيه ايماء لما في حاشية الميبي والمسالك من ان الحكم مختص بمؤذن المسجد والمصر دون المنفرد وقد حلا المنفرد في عبارة الشرائع على المنفرد بصلوته لا بإذانه وهو ظاهر البيان او صريحه كما تقدم قل ذلك عنه في آخر المطلب الاول وعبارته في هذه المسئلة تشير الى ذلك كعبارة الغنية حيث قال في البيان بإذان واحد واقامته ولم يقل بإذان المنفرد وفي (الغنية) بإذان من يسمعه ثم انه في الروض من بعد أن ذكر ما قلناه قال ان الاكتفاء بإذان المنفرد مستفاد من الاطلاق ثم في آخر كلامه مال الى ما في المسالك وقد سلف في مسئلة ان المنفرد اذا أراد الجماعة يبعد اذانه واقامته ماله نفع تام في المقام فليحظ ذلك في آخر المطلب الاول وفي (كشف الثام) ليس خبر أبي مريم وخبر عمرو بن خالد نصين في المنفرد انتهى وهذا فيه ميل الى ما في المسالك لكننا نقول ان لم يكونا نصين فظاهر من مسلك الاطلاق ومثلها صحيح ابن سنان الذي سمعته في المسئلة التي قبل هذه وهل الاقامة كالاذان في هذا الحكم صرح بذلك في الدروس والبيان والمدارك والمفاتيح والحدائق وقال بعض هؤلاء بشرط ان لا يتكلم الإمام كما في خبر أبي مريم وهذا الشرط في الخبر وان كان مطلقاً بالنسبة الى الاذان والاقامة الا ان الظاهر قصره على الاقامة ولا يمنع ان يكون شرطاً فيها كما يظهر ذلك من الغنية الا انه لم يذكره الاكثر من كل من ذكر هذا الحكم

والحدث في أثناء الاذان والاقامة يعني (من)

اشتراط سماع الامام الاذان كما عرفت وفي (شرح التلوة) انه عمل السلف والايثار ناطقة به فلم يسمعه لم يجز به ان علم به بعد ذلك والمستند فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده واشتراط الشهادتين في التلوة وشرحا تلفظ الامام بالمعروف لتبيان ونحوه ووجهه ظاهر واشتراط الشهادتين في التلوة وشرحا تلفظ الامام بالمعروف لتبيان ونحوه ووجهه ظاهر واشتراط الشهادتين في التلوة قطع حكاية الامام له وفي شرحها لم يذكر المصنف هذا القيد في غير هذه الوسيلة ولا غيره ولم يفت على ما أخذه والنص خال عن اعتباره انتهى وقال جماعة لا يشترط في المؤذن قصد الجماعة بأذانه ولا الصلوة معهم (قلت) هذا مستفاد من كل من عبر بالمنفرد قالوا انه لا يستبرئ سماع المأمومين (قلت) يربط الكلام في انه هل يكفي سماع بعض الاذان أولا بد من سماع الكل لم أجده نصا الا ما يظهر من التلوة وغير أبي مريم قد يشعر بالاكتفاء بسماع البعض وقد سمت عبارات الاصحاب فلا حظا (وليسلم) ان الشهادتين في التلوة عبر بالسقوط والاكثر بالجواز والاجتزاء وقال الشهيد الثاني في شرحها المراد سقوط الشرعية رأسا ولم يرتضه وفي (المفاتيح) عبر بالسقوط ثم قال بعد ذلك الظاهر انه خصه انتهى وفي (الذكرى) جعل بقاء الاستحباب للامام السامع احتالا كما يأتي قل عبارتها وعبرة البيان وهل يجزئ المفرد بأذان المفرد المفروض في عبارات الاصحاب كما في المدارك الامام لكن في الذكرى والبيان وجامع المقاصد والروض والمدارك الاقرب ذلك لانه من باب التنبيه بالادنى على الأعلى وناقشهم في ذلك صاحب الحديث لانه (بانه خ ل) لا يخرج عن القياس ثم قال نعم قد يستدل عليه باطلاق صحيح ابن سنان (قلت) مفهوم المواجهة ليس من القياس في شيء. سلنا انه ليس منها لكنه من باب الاولوية وهي حجة على الصحيح ولا سيما اذا كانت قطعية لانه يكون المناط متقنا ولعل اطلاق صحيح ابن سنان مقيد بالخبرين الآخرين فلم يتم الاحتجاج به تأمل وفي (حاشية الميسي والروض والمسالك وشرح التلوة والمفاتيح) انه يستحب تكرار اعادة الاذان للسامع لكن ظاهر بعضها اشتراط سعة الوقت وفي بعضها خصوصاً مع سعة الوقت واليه مال في المدارك والذخيرة وفي (البيان) يتميز الجماعة والامام بأذان واحد واقامته والظاهر انه لا يستحب لاحد منهم ذلك والاقترب الاجتزاء للمنفرد بسماع الاذان ولكن الافضل له فله انتهى وفي (الذكرى) وهل يستحب تكرار الاذان والاقامة للامام السامع أو لمؤذنه أو للمنفرد بمقتضى ذلك وخصوصاً مع اتساع الوقت وفي (الحديث) قد ذكروا ان المفرد اذا أذن ثم أورد الجماعة أعاد أذانه والفرق بينه وبين السامع غير ظاهر انتهى (قلت) قد تقدم في المسئلة قل الفرق عن جماعة وقال الشهيد ومن تأخر عنه ان المؤذن للجماعة والمقيم لم لا يستحب معه الاذان والاقامة لم وفي (المسالك) حكم بذلك الاصحاب وفي (التلوة والمدارك) أطلق المسلمون كافة على تركه ولو كان مستحباً لما أطبقوا على الاعراض عنه ويظهر من الروض الميل الى استجابته كما يلوح من المفاتيح التأمل فيه حيث نسب الى القيل ويمكن أن يقال انه لا يقصر عن تعدد المؤذنين مجتمعين أو متفرقين وقد أجمعوا على جوازه كما تقدم واقتصر السلف على الاذان لتأدي السعة به اذ الركن الاعظم في الاعلام وقد حصل فاشتغلوا بما هو أهم منه وان بقي الاستحباب تأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (الحدث في أثناء الاذان والاقامة يعني)

والأفضل إعادة الإقامة ولو أحدث في الصلوة لم يعد الإقامة إلا أن يتكلم والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم فإن خشي فوات الصلوة خلفه اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة (من)

هذا عما ائقت عليه كلمة القائلين بعدم اشتراط الطهارة وأما من اشترطها في الإقامة فقد أوجب الاستئناف فيها ولا بد من علم الاخلال بالموالاتة عادة كما تقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ والأفضل إعادة الإقامة ﴾ استدلل عليه الأكثر بما مر من تأكيد استحباب الطهارة فيها وفي (المدارك) أنه لا يستلزم المدعى ثم استدلل عليه بخبر أبي هرون المكثوف المتضمن ان الإقامة من الصلوة والاولى الاستدلال عليه بما قاله الكاظم عليه السلام في خبر قرب الاستاد للحميري ان كان المحدث في أذانه (الاذان خل) فلا بأس وإن كان في الإقامة فليتوضؤ وليقم إقامة (اقامته خل) ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ولو أحدث في الصلوة لم يعد إلا أن يتكلم ﴿ كما صرح بذلك في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر ونهاية الاحكام والتحرير والدرر وغيرها وان ندبوا أو أوجبوا إعادة ان أحدث في الإقامة لأنها عبادة مركبة مرتبة على حدة فن حيث التركيب تعاد اذا أحدث في أثناءها ومن حيث استقلالها لا تعاد اذا أحدث في أثناء الصلوة وقد أشكل الفرق على صاحب المدارك وصاحب الحدائق كما ان ظاهر الحق الثاني والشيد الثاني عدم الفرق وقد يستشهد لم بخبري عمار وموسى بن عيسى وإن لم يستدل بها أحدني المقام ويأتي قتلها وفي (كشف القاتم) ان الفرق ظاهر ولعله أراد ما ذكرناه وقصبة ذلك أنه اذا أحدث بعد الإقامة يتوضأ ويصلي من دون إعادة ولا مانع من التزاه (فان قلت) مقتضى ذلك ان لا يبيدها مع التكلم (قلت) لولا ورود النعي عنه بين الإقامة والصلوة لكان كذلك لكن قد يستفاد من ذلك عدم استقلالها وأنها كالجزء من الصلوة كما ورد في روايات سليمان بن صالح وأبي هرون وبنو الشياني أنه اذا أخذ في الإقامة فهو في الصلوة وفي خبر عمار قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا أعاد الصلوة هل يبعد الاذان والإقامة قال نعم وفي (الصحيح) الى موسى بن عيسى بن أحمد بن عيسى الذي أشهد الرضا عليه السلام على طلاق وأمره أن يجمع عنه قال كتبت اليه رجل يجب عليه إعادة الصلوة أييدها بأذان وإقامة فكتب يبيدها بإقامة ولعلم انما تركوا الاستدلال بها على ظهورها لانهم فهموا من إعادة القضاء فأمل ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم ﴾ تقدم الكلام في ذلك في أول المطلب الثاني ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان خشي فوات الصلوة خلفه اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة ﴾ كما في النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والشرائع والنافع ونهاية الاحكام والتحرير والمنتهى والتذكرة وفي (الارشاد) خوف الفوات فيحصل ارادة فوات الركعة أو ارادة فوات الصلوة واذا كان المراد فوات الصلوة يحصل ارادة فواتها بأسرها أو فوات ما يتبهر في الركعة من القراءة وغيرها وفي (الذكرى والبيان) فان خاف فوات الصلوة اقتصر على قد قامت الصلوة الى آخرها وكذا قال في الدرر والفتاوى الا أن فيها خوف الفوات من دون ذكر صلوة وبمعنى عبارات الشيد عبارة الموجز الحاوي مع إيجاز محل لانه قال والخالف يقتصر على قد قامت الصلوة الى آخره فانه اقتصر على ذكر الخالف والتبادر منه خائف فوات الوقت لانه لم يذكر أنه صلى خلف من لا يقتدي به وهذا المعنى الذي أراده الشيد وأبو العباس من الابتداء بقد قامت الصلوة الى آخر الإقامة هو الذي ذكره

ويكره الاثنيات ميمًا وشمالًا (من)

المحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني والفاضل الخراساني في كتبهم وفقًا للمحقق في المتبرقاة بعد ان قل عبارة النهاية والمبسوط قال ويغني العمل على صورة الخبر ونحوه ما في المدارك وفيه وفي (الروض والمساك وحاشية الميسي) ان عبارة المبسوط وما كان مثلها قاصرة عن اعادة ما تضمنه الخبر (١) فصولاً وترتيباً وزاد في المدارك ان الرواية ضعيفة السند ومقتضاها تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة (قلت) قد اعتذر في المتبرع عن الترتيب ان الواو لا تقيده وانما هي للجمع (قلت) فالترتيب غير مراد ما في الخبر أو في كلام الاصحاب وأما وجه ترك التهيل فلان المراد بالتكبيرتين التكبير والتهيل فالتكبيرين والتكبير والتهيل أو قول ان الخبر مساق لبيان المهم من الفصول فالمراد ان يمكن منها والآتي منها بما يمكن منه فان لم يتمكن من التهيل مثلاً آتي بالاولين وان لم يتمكن الا من واحد آتي بالتكبير لانه أهم وأولى بحسب الاعتبار وأوفق بالنية اما انه أوفق بالنية فظاهر وامانه أهم فيأتي بيانه قبل هذا ينبغي تقديمه فان تمكن من غيره اتى به أيضاً والا اقتصر عليه ومن هنا ظهر الوجه في تقديم التكبير (فان قلت) لا نسلم ان التكبير أهم من التهيل (قلنا) لم يتمكن من فصلين كيف كان يصنع أقدم التهيل لانه أهم مع انك توجبون عليه الترتيب كلال يتركه وكذا الحال لو لم يتمكن الا من فصل واحد ثم ان التكبير كره في الاذان ست مرات وفي الاقامة اربعا وليس كذلك التهيل فان أهم قلنا قدموه فنظر الاصحاب دقيق ويدل على ان مرادهم ذلك استدلالهم بالاهمية واما ضعف السند فاعتضد بالشهرة واما أن قضيته ذلك تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة فنه جوابان (الاول) ما شرنا اليه واولاً من ان المراد قرات الصلوة قرات ما يتبر في الركعة من القراءة وغيرها كما اشار اليه الميسي والشهيد الثاني في الروضة (والثاني) انه لا مانع من ذلك مع ورود النص المذكور به وأوضح منه خبر احمد بن عاتق قلنا لا يبي الحسن عليه السلام اني أدخل مع هولائي في صلوة المغرب فيمجلوني الى ما أؤذن وأقيم فلا أقرأ شيئاً حتى اذا ركعوا قاركم معهم فيجزي مني ذلك قال نعم والشيخ في التهذيب يجوز حمله على النية وان تأوله بوجه آخر والاظهر بسياقه وسياق خبره ما ذن نصيبهما بحال النية فلا اشكال في (النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والتحرير والذكرة والكرى والتعليق) قد روي أنه يقول حي على خير العمل فذهبن لانه لم يقل ذلك (قلت) فلهن اشاروا الى خبر ابن سنان حيث يقول عليه السلام قائم ما قص وفي (البحار) قل هذه الرواية التي أشار اليها من جامع الشرائع ولم يقلها من غيره مع انها موجودة في غيره كما عرفت (ولعلم) ان كلام الاصحاب في المسئلة قد يشعر بأن عدم اعتدادهم باذان المخالف لكونه مخالفاً لا لانه قص منه لان من المعلوم انه انى بما ذكره **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه ﴿ يكره الاثنيات ميمًا وشمالًا ﴾ كافي الشرائع والتافع والمتبر وأكثر كتب المصنف وغيرها وفي (الذكرة) يكره الاثنيات ميمًا وشمالًا بالاذنان في المأذنة وعلى الارض في شيء من فصوله عند علمائنا وفي (الخلاف) الاجماع على انه ليس بمنسوخ أن يدور في المأذنة ولا في موضعه وفي (المبسوط والوسيلة وجامع الشرائع) يكره الاكواء بالبدن في الاذان واستحب ابو حنيفة أن يدور

(١) الخبر عن الصادق عليه السلام هكذا اذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتم بصاحبه وقد بقي على الامام آية أو آيات غشي ان هو أذن وأقام أن يركع قليل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله (بضمه قدس سره)

والكلام بعد قد قامت الصلوة بنبر ما يتعلق بمصلحة الصلوة والساكت في خلاله يبيد ان يخرج عن كونه مؤذناً والا فلا والاقامة افضل من التأذين والمتعمد لترك الاذان والاقامة بمضي في صلوته (متن)

مالاذان في المأذنة ويلوي عنه ان كان في الاوض وقال الشافعي يستحب ان يلتفت يمينا اذا قال حي على الصلوة ويسارا اذا قال حي على الفلاح وفي (جامع المقاصد والروض وكشف الغم) ان الاقامة كذلك بل في الاخبار ان ذلك فيها أكد (قلت) ولله قبله لم ينه الاكثر على كراهة ذلك فيها ﴿قوله﴾ (يكره الكلام بعد قد قامت الصلوة الى آخره) قدم الكلام في ذلك ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (الساكت في خلاله يبيد ان يخرج به عن كونه مؤذناً والا فلا) كما صرح بذلك الشيخ والحقق وجعته وكذلك الحال في المقيم كما في المبسوط والموجز الحاوي وغيرها ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (والامامة افضل من التأذين) وفي بعض النسخ والاقامة بالقاف موضع الميم الاولى وقد صرح بالاول في المبسوط والمنتهى والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وغيرها لاهم عليهم السلام كانوا يختارونها خصوصاً النبي صلى الله عليه وآله ولان الامام اكل فالامامة اكل الى غير ذلك مما ذكرناه وفضل الشافعي التأذين عليها في أحد قوليه واما الاقامة ففي (جامع الشرائع والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وشرح القفلة وكشف الالتباس وكشف الغم) فيها مضي أنها افضل من الاذان وقوله في الذكرى عن الشيخ ساكتاً عليه واستندوا في ذلك الى كثرة الحديث عليها واعتناء الشارع بها والاكتفاء بها في اكثر المواضع وغير ذلك مما ذكرناه وقد سمعت عند قول المصنف وهذه في الاقامة أكد ما في التذكرة ونهاية الاحكام وفي (المبسوط والسرائر والتحرير والمنتهى والبيان) ان الجمع بين الامامة والاقامة والاذان افضل وفي (المبسوط) ان الجمع بين الامامة وأحدهما دونه في الفضل ودون ذلك الجمع بين الاذان والاقامة ونحوه ما في المنتهى والتحرير والبيان وفي (السرائر) ان الامام اذا كان أمير جيش أو سرية فاستحب أن يلي الاذان والاقامة غيره ويلى الاقامة هو على ما اخبره شيخنا المفيد في رسالته الى ولده انتهى هذا هو الموجود في نسختين من نسخ السرائر فيما نقل عنها في الذكرى وجامع المقاصد لله لم يصادف محله ونحو السرائر الدروس حيث قال ولا يستحب الجمع بينهما وبين أن يؤتم لأمر السرايا وفي (الذكرى) بعد ان نقل عن السرائر استحباب الجمع بين الاذان والاقامة والامامة الا لأمير الجيش أو السرية قال وفي استحباب هذا الجمع نظر لانه لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا نادراً ولا واضح عليه أمير المؤمنين عليه السلام ولا الصحابة ولا الأئمة عليهم السلام بدمم الا ان قول هولائي امرأ جيوش اوفي مقام انتهى وفي (جامع المقاصد) بعد أن نقل كلام الذكرى قال هذا ليس بشيء ثبت التأمي يعني ان على الامة كلهم امرأ جيوش كانوا أو غيرهم التأمي بهم صلى الله عليه عليهم (ورده في كشف الغم) بأن التأمي وخصوصاً في التروك انما يعتبر اذا لم تارضه النصوص ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (والتعمد لترك الاذان والاقامة بمضي في صلوته) كما في النافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح والدروس والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وكشف الغم وهو المنقول عن المصباح للسيد ونقل عن

والثاني لما يرجع مستحباً ما لم يركع (متن)

الخلاف في المدارك والبحار ولم أجده في تلخيصه ولا نقله عنه غيرهما وهو مذهب الأكثر كما في المدارك والبحار والمصرح به من ذكرنا واستندوا في ذلك الى حرمة ابطال الصلوة من غير معارض وقد يظهر من التحرير التأمل فيه حيث اقتصر على نسبه الى السيد وفي (حاشية المختلف) ان متعمد الترك ان قصد ترك الفضيلة فلا إعادة والا اعاد (قلت) كأن هذا القول مأخوذ من قول الحسن في الاقامة كما يأتي

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والثاني لما يرجع ما لم يركع) كما في كتاب الاخبار والتأنيع والمعتبر والمتنهي ونهاية الاحكام والتذكرة والمختف والايضاح والمدرس والد كرى والبيان واللمعة والتغنية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروضة والمسالك والمدارك والمفاتيح وهو المنقول عن مصباح السيد وكذا عن الخلاف وفي (المدارك والنباح) ولم أجده فيه ونقله في المعتبر عن الحسن والمنقول عنه خلاف ذلك كما يأتي قل عارته وهو مذهب الأكثر كما في المدارك والمفاتيح والبحار وفي (شرح التغية) انه المشهور وفي (حاشية الميسر) انه الاشهر وفي (جامع المقاصد والمسالك) الاجماع عليه ذكر ذلك عند قولها ان نسيان الاقامة ليس كسيئتها وقد اشتد كلامهم على حكيم الاول ان ناسيها يرجع والثاني ان ذلك ما لم يركع وقد استدلوا على الاول بأن النسيان عذر وبصحيحي الحلبي ومحمد وخير الشام قد تضمنت ان ناسيها يرجع وان اختلفت في أحكام أخر يأتي ذكرها وكذا صحيح الحسين بن أبي اللادل على ان ناسي الاقامة يرجع واما الثاني فيدل عليه صحيح الحلبي الصريح بذلك مضافاً الى الاصل وأما صحيح ابن مسلم وخير الشام اللذان تضمنتا انه يرجع اليهما ما لم يقرأ وكذا صحيح ابن أبي الملا في الاقامة فمحسنة على ان الرجوع قبل القراءة آكد كما ذكر جماعة فلا تنافي صحيح الحلبي وأما قول الكلثم عليه السلام في صحيح ابن يقطين فيمن نسي الاقامة انه ان كان فرغ قد تمت صلوته وان لم يكن فرغ من صلوته فليعد في (المتنهي والمختف والايضاح والد كرى وجامع المقاصد وشرح التغية) وضرباً حجة على ما قبله الرجوع للاجماع كما في المختلف على عدم الرجوع بسنده (قلت) ويأتي عن الشيخ الخلاف في كتابي الاخبار هذا وفي خبري محمد والتمتع فيمن نسيها ان كان ذكر قبل ان يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليتم فذكر الاقامة اما لان المراد الاذان والاقامة مجزأ أو لانها آكد وأما ذكره الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ان في صحيح الحسين ذكر السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في (الذ كرى) يمكن ان يكون السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاطعاً للصلوة ويكون المراد بالصلوة في الخبرين الآخرين السلام وان يراد الجمع بين الصلوة والسلام فيجعل القطع بهذا من خصوصيات هذا الموضع لانه قد روي ان التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس باصراف ويمكن ان يراد القطع بما ينافي بالصلوة ويكون التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبيحاً لذلك انتهى ونحوه ما في المدارك وفي (المدرس) يرجع ناسيها ما لم يركع فيسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقطع الصلوة (وقال في الحقائق) ان ما في الذ كرى والمدارك بعيد غاية البعد بل المراد انه اذا ذكر في ذلك الوقت صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأذن وأقام واستمر في صلوته من دون قطع كما هو ظاهر خبر زكريا ابن آدم وظاهر عبارة الرضا عليه السلام قال وهذا الخبران يفرقان

اجمال ماعداها انتهى (قلت) فيه أولا انه خلاف ظواهر الاخبار ونص الاصحاب قال فخر الاسلام في حاشية الايضاح المقررة عن خطه الشريف انه يرجع بابطال أو ببدول الى ناقة ان لم يكن عليه قضاء واجب وثانياً ان الخبر الذي جعله حاكماً على الاخبار فيه على ضفه وشذوذه كما يأتي عن المتبر وشتمه على ما أجمع الاصحاب على خلافه كما سمعت عن المختلف ان قول قد قامت الصلوة ليس من الصلوة ولا من الاذكار فكيف لا يعطل الصلوة كما أورد عليه ذلك في الذكري فان أجاب به الفاضل البهائي من حمله على انه يقول ذلك في نفسه من غير ان يتلفظ به وان قوله عليه السلام اسكت موضع قرأتك يؤذن بذلك اذ لو تلفظ بالاقامة لم يكن ساكناً موضع القراءة قال وحمل السكوت على السكوت على القراءة لا غيرها خلاف الظاهر فهو تقض لفرسه ولا جواب له الا ان يقول ان ذلك ذكر ويخالف الاصحاب وظواهر الاخبار كما مر بيان ذلك أو يعمل بهذا الخبر الذي عرف حاله فيقول انه وان لم يكن ذكر لكن ورد الخبر بجوازه هذا وفي (الشرائع والتلخيص وحاشية الميمني والمسالك) انه اذا نسي الاذان رجع اليه ما لم يركع مع التخصيص بالمفرد وفي (الشرائع) وقد يظهر من المسالك انه المشهور مع ان في الايضاح وغاية المرام وشرح الشيخ نجيب الدين الاجماع على عدم الرجوع الى الاذان وحده وقد نقل حكايته جماعة ما كتبت عليه بل مستندين اليه بل الشهيد الثاني نص في الروضة على عدم الرجوع للاذان كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين بل لا أجد لهؤلاء موافقاً الى ما يأتي عن الحسن وابن سعيد في مقام آخر يأتي ذكره ويمكن ان يراد من عبارة الشرائع بنسيان الاذان نسيانها فيقصر الخلاف على الشهيد الثاني وشيخه ومن التريب انه في البحار بعد ان قال ان المستفاد من الاخبار الرجوع لها أو للاقامة وليس فيها ما يدل على جواز القطع للاذان مع الايمان بالاقامة وان ذلك هو الظاهر من كلام الاكثر ثم حكى اجماع الايضاح قال ان ما حكم به الشهيد الثاني قريب انتهى وفي (نهاية الاحكام والذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وارشاد المفردة) انه يجوز لقنمي الاذان قل نيته من الفريضة الى الناقصة ذكروا ذلك في مباحث قل النية وفي (المسالك والمفاتيح) ان ذلك جائز لقنمي الاذان والاقامة كما سيأتي وما في الشرائع والمبسوط كما تأتي عبارته وغيرها من الاختصار على ذكر المفرد قد أجاب (أجيب خ ل) عنه في الايضاح وحاشية الميمني بانه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى (قلت) بل الوجه في ذلك تبادره وفرة تحققة في الجماعة واكتفاء الجامع باذان غيره وعن الحسن انه يرجع للاذان في الصباح والمغرب ويأتي قل عبارته ولعل مستنده وجوبه لها وهل نسيان الاقامة كنسيانها فيرجع اليها ما لم يركع في المنع والبروس والغلبة والموجز الحاوي وكشف الروضة وشرح الغلبة انه يرجع اليها كما يرجع اليها وقتل ذلك عن الحسن وتأتي عبارته وقد يظهر من شرح الغلبة انه المشهور ومنع من الرجوع اليها في جامع المقاصد وتطبيقات النافع وحاشية الميمني والمسالك بل في الاخبار انه المشهور وهو غريب وأغرب منه دعوى الشيخ نجيب الدين الاجماع عليه وعن الكاتب انه يرجع اليها ما لم يقرأ عامة السورة وكأنه استند الى صحيح الحسين بن ابي العلاء لكنه انما تضمن بعض السورة وعمل الشيخ في كتابي الاخبار بظاهر صحيح ابن قطين المتضمن انه يرجع اليها ما لم يفرغ وتبسمه على ذلك صاحب المفاتيح وقد سمعت ما في المختلف وغيره وفي (المعتبر) ان ما ذكره الشيخ محتمل لكن فيه تهجم على ابطال الفريضة بالخبر النادر وفي (المتقى) ان خبر ابن قطين لا يقاوم خبر الحلبي لان خبر الحلبي من صحي وخبر ابن

وقيل بالعكس ﴿ المقصد الثاني ﴾ في أفعال الصلوة وتركها وفيه فصول (مثن)

يقطن من صحر ولو قاومه جمع بينهما بالتخير انتهى وظاهر التقييد العمل بمنبر الشام حيث لم يرو غيره وحمل الشيخ أيضاً في كتابي الأخبار بمنبر زكريا ابن آدم وقد سمعت ما فيه هذا وفي (التمحيص والتحرير) لو ذكر بعد الصلوة أنه لم يؤذن ولم يقرأ لم يرد اجاماً وفي (التذكرة) الاجماع على أن هذا الرجوع ليس بواجب اجاماً (قلت) فالأمر الوارد في كلامهم عليهم السلام للندب والسرى في ذلك أن ما غايته غيره في غير التبليغ يتبع الغاية في حكمهما وغاية الرجوع الاذن والاقامة وهما غير واجبين وإنما قلنا غير التبليغ لأنه واجب سواء كان مابلته واجباً أو مندوباً وفي (المدارك) لو قلنا بوجوب الاذان لم يتوجه الاستئناف ولو أتم لخروجه عن حقيقة الصلوة انتهى فأمل فيه وهذا الحكم رخصة لقيام مقتضي الفسخ والرخصة كما تكون واجبة تكون مستحبة ومباحة وأجمع الاصحاب جميعاً على اشتراط عدم تصديق الوقت ولو من حز، كالسليم قلّه بعضهم وصرح بذلك جماعة - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل بالعكس ﴾ أي أن تركها ناسياً مضي في صلوة ولا إعادة عليه وإن تعدد رجع مالم يركع كما هو نص النهاية والسراي وكذا جامع الشرائع في الاذان حيث قال فيه ومن تعدد ترك الاذان وحل جاز له أن يرجع فيؤذن ما لم يركع فإن ركع لم يرجع بكل حال ولعله أراد بالاذن ما يعم الاقامة قال في (كشف القاتم) كأنهم حلوا النسيان في صحيح الحلبي على الترك عمداً واستندوا في النسيان الى الاصل مع النهي عنه في نحو قول الصادق عليه السلام في خبر نهان الرازي أن كان دخل المسجد ومن نيته أن يؤذن ويقيم فليض في صلوة ولا ينصرف انتهى (قلت) قد يستدل لم هذا الخبر على الحكم في السد والنسيان وذلك لأنه عليه السلام قيد المضي بأن يكون من نية التامى ذلك فيعلم أنه لو لم يكن من نية فعلها قطع الصلوة وهذا باطلاً شامل لمن كان قد تعدد تركها وهو المطلوب ولن يخطئ بياله أصلاً وعن الحسن من نسي الاذان في الصبح أو المغرب قطع الصلوة وأذن وأقام مالم يركع وكذا أن نسي الاقامة من الصلوات كلها رجع الى الاقامة مالم يركع قال فإن كان قد ركع مضي في صلوة ولا إعادة عليه إلا أن يكون تركه متعمداً استغناؤه عليه الاعادة انتهى وكلامه الأخير ظاهر في الاقامة ويحتل الاذان أيضاً كما فهم ذلك من المصنف في المنهي والتحرير والتذكرة وكذلك كلامه الاول ظاهر في نسيان الاذان ويحتل نسيانها كما فهمه في المتبرك كما سمعت لكنه نسب ذلك اليه من دون تهديد بالصبح والمغرب وأطلق في المتوسط فقال ان تاركها يرجع لها مالم يركع وهذا يشمل السد والنسيان لكنه خص ذلك بالمتفرد وقل ذلك أي الاطلاق من دون تخصيص بالمتفرد عن المذهب لقاضي -

﴿ المقصد الثاني في أفعال الصلوة وتركها ﴾ -

وقد عد المصنف والمحقق وغيرهما من جملة أفضلها التوبة وذلك لا يستلزم القول بأنها جز، كما ظنه صاحب التبيين وصاحب المسالك والمدارك من عبارة الشرائع كما أن جعلها ركناً لا يستلزمه أيضاً وإن جعل المصنف في نهايته والشهيدان في القواعد والروض والمسالك الركناً مقابلاً لشرط لأن المصنف في التتميم والتذكرة والمحقق في المتبرك والشهيد في الذكرى جعلوها من الأفعال وعملوها من الأركان ثم أن المحقق في المتبرك والمصنف في المنهي حكما بعد ذلك بأنها شرط وفي (التذكرة) تردد وكذا الشهيد في الذكرى مع ميل الى الجزئية وكأهم بنوا ذلك على أن المراد بالأفعال ما تنظم منها حقيقتها وتتوقف

(الاول) القيام وهو ركن في الصلاة الواجبة لو اخل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلوته (ممن)

عليه وتبطل بتركها اجزاء. كانت أم لا فأمل وقد تقدم الكلام في المسئلة في مبحث الوضوء ونقل الاقوال فيها وما ذكره من الثمرة والمراد بالبروك ما ينافي فعله صحة الصلاة أو كلفها وسيت تروكا لان المطلوب عدم فعلها في الصلاة ولو مع النقلة عنها فهي تروك محضة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول القيام وهو ركن في الصلاة الواجبة لو اخل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلوته ﴾ اتفق العلماء على وجوب القيام وركنيته كما في المعتمر والمنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض وشرح الشيخ نجيب الدين وكشف الظلمات وظاهر الوسيلة واختلفوا في تعيين الموضع الذي هو فيه ركن على أقوال ولا بد قبل نشر هذه الاقوال من بيان ما يجب بيانه ليتضح الحال ويندفع الاشكال عن بعض متأخري المتأخرين (فقول) الاصل في أفعال الصلاة جميعاً ان تكون ركناً بمعنى ان تبطل الصلاة بزيادتها أو نقصانها عمداً أو سهواً لان البداية توقفية وشغل القدمة يعني ويخرج عن الاصل ما قام الدليل على خروجه ويبقى الباقي وقد استقرأ الفقهاء كما في المذهب البارع أفعال الصلاة فوجدوا فيها أفعالا كثيرة قد دل الدليل على عدم البطلان بالسهو فيها زيادة وقيمة ووجدوا الباقي قد انحصر في الخمسة المشهورة في غالب أحوالها والا قد اغتفرت الزيادة فيها ماعدا الآية على أحد الرأيين في مواضع يأتي ذكرها في بحث السهو ان شاء الله تعالى لكن الحسن بن عيسى أهمل القيام والثنية حيث قسم أفعال الصلاة (الى فرض) وهو ما اذا أخل به عمداً أو سهواً بطلت صلوته (والى سنة) وهو ما اذا أخل به عمداً بطلت صلوته لا سهواً (والى فضيلة) وهو ما لا تبطل بتركه مطلقاً وحصر الاول في الصلاة بعد دخول الوقت واستقبال القبلة وتكبيرة الاحرام والركوع والسجود والاجتماع السالفة حجة عليه على ان الاستقبال عندهم كما قال أبو العباس شرط اختياري لان صلاة من ترك الاستقبال وصلى الى يمين القبلة أو يسارها ظاناً وقد خرج الوقت صحيحة بل اذا كانت مستديراً عند السيد انتهى فأمل وفي (الوسيلة) أيضاً اضافة الاستقبال الى الحصة المشهورة ونفى عنه البأس في المختلف لبطلان صلاة من ترك الاستقبال تاسياً (وفيه) ان الكلام في أفعال الصلاة لا في شرطها والا فالطهارة أقوى في الشرطية من الاستقبال (وأما) أهمل الشيخ ذكر القيام في النهاية فلم يدم التصریح به في الاخبار وهي مقصورة على متونها كما صرح بذلك في أولها وأما أبو المكارم وأبو يعلى فلم يهاذرا في الركوع كما يأتي وهذا أيضاً يمكن ارادته من عبارة الحسن والنهاية وصاحب كشف الالتباس وان نفى الركينة عنه في موضع من الكتاب المذكور لكنه قال بركنيته في موضع آخر منه والجمع بين كلاميه ممكن ويعلم وجهه مما يأتي (فان قلت) قضية قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تقاد الصلاة الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود عدم كون القيام ركناً مطلقاً ولله الى ذلك نظر الحسن (قلت) الصحيحة مخصوصة بالاجماع وقوله عليه السلام من لم يتم صلبه فلا صلوته وهو مردي بطريقين صحيحين (أو قول) ان الركوع من غير قيام ليس بركوع في الفريضة فان الركوع فيها ان يفتي من قيام والاعادة من الركوع في الخبر المذكور تشمل ذلك وأما عدم الاعادة من جهة نسيان الذكر في الركوع فن دليل آخر على ان الاتيان بنفس الركوع مع ترك القيام

له سهواً من القروض النادرة البعده غاية البعد والاختار إنما تحمل على الغالب المتعارف لا البعد غاية البعد فكان القيام مندرجاً في الخبر من جهة الركوع وأنه محل كلام من ترك ذكره على ذلك وبذلك أيضاً يندفع إيراد جمع البرهان كما يأتي (وأما) نسبتهم لهذه الحصة بالاركان فلان إجماع العلماء الاسلام ناطق بذلك كما سمت (وأما) تخير للركن بأنه ما تبطل الصلوة بزيادته أو تركه عمداً وسهواً فهو قضيته الاصل ومعقد الإجماع في (المذهب البارع) نسبته الى الفقهاء وفي (تخليص التلخيص) ان المشهور عندنا ان الاركان خمسة فمن أجل بشي. منها عمداً أو سهواً بطلت صلوته وكذا اذا زاد شيئاً منها الا القيام فانه لا يبطل بزيادته انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) ان الركن عند أصحها بما تبطل الصلوة بتركه عمداً أو سهواً (قلت) وهذا التفسير صرح الشيخ في المبسوط وجميع من تأخر عنه وقد صرح بالركنية في خصوص القيام وأنه مما تبطل الصلوة بالاختلال به عمداً أو سهواً في المبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الشرائع والشرائع وغيرها الا جمع البرهان فانه تأمل فيه في ذلك كما يأتي وبهذا كله وفي واحد بلاغ ظهر ما في قول من قال ان نسبتهم هذه الانتفاء بالاركان وتفسيرهم لها أمراً، إطلاقي لا أثر له مع انحراف هذه القاعدة عليهم في كثير من المواضع فالواجب التناء هذه القاعدة التي لا ثمره لها ولا فائدة والوقوف في جزئيات الاحكام على النصوص الواردة في الصوم والخصوص انتهى وسيأتي في بحث التكبيرة ان الركن ما تبطل الصلوة بزيادته عمداً وسهواً وقل كلام المتوقف في ذلك (واذا عرفت هذا) فنلن الى الكلام على اختلافهم في بيان الموضع (فقول) قد قل عن المصنف القول بركنية القيام كيف اتفق وعليه في المواضع التي لا تبطل الصلوة بزيادة بعض أفرادها وتقصها لا يخرجها عن الركنية بل تكون مستثناة بالنص (قلت) لم أجده صرح بذلك فيما يحضرن من كتبه وإنما أطلق فيها كناية الكتاب والمبسوط والسرائر وغيرها وهي قابلة للتزويل على ما يأتي لكن يظهر من الذكرى في بحث السهوان هناك قائلاً بذلك واحده في الروضة ومال اليه في الروض وقيل ان الركن منه ما اتصل بالركوع قطع وهو خيرة حاشية الشرائع المبني والمساك ونسب في المدارك الى جمع من المتأخرين واستحسنه فيه واحده في الروضة (واعترض) بان القيام المتصل بالركوع هو بینه القيام في القراءة اذ لا يجب قيام آخر بعدها قطعاً فكيف تجتمع فيه الركنية وعدمها (وأجيب) بأنه لا يلزم من اتصاله بالركوع كونه لقراءة بل قد ينق لا منها كاسي القراءة فان القيام كاف وانوجب سجود السهو وكذا لو قرأ جالساً تاسيماً قام وركع تأدى الركن به من غير قراءة وعلى تقدير القراءة فالركن منه عوا الامر الكلي وهو ما صدق عليه اسم القيام متصلاً بالركوع وما زاد على ذلك فوصوف بالوجوب لا غير وهذا كالوقوف بعرفة فانه من حيث هو كلي ركن ومن حيث الاستيعاب واجب لا غير (واعترض) بأنه على تقدير اتصاله بالركوع لا تتصور زيادته وتقصاه وحده حين ينسب بطلان الصلوة اليه قال الركوع ركن قطعاً وهو اما مزيد أو ناقص وكلاهما يبطل من جهة الركوع فلا فائدة في اطلاق الركنية على القيام (وأجيب) بان استناد البطلان الى مجموع الامرين غير ضار فان علل الشرع صرفاً لا علل عقلية فلا يضر اجتماعها انتهى وكذا يقول من قال أنه ركن في التكبيرة وفي (جمع البرهان) لي في هذا تأمل لعدم ظهور دليل على ذلك عندي على ان جعل القيام المتصل بالركوع ركناً لا فائدة تحته فانه يمكن سهوه من دون سهو الركوع بأن يركع عن انحناء سهواً والظاهر تحقق الركوع حينئذ لعدم دخول الانحناء عن قيام في حقيقته فأتمل انتهى (قلت) قد تقدم آتفاً في توجيه صحيح زياره

وحده الانتصاب مع الاقلال (مقن)

ما يدفع هذا اليراد وفي (التفحيح) أنه ركن بحسب التروع لا الشخص فهو ركن لا بعينه (ثم قال) هو مع التروعة والنية ركن وقبلها شرط وبدها جزء ركن انتهى فتأمل (وقيل) أنه تابع لما وقع فيه ومنقسم باقسامه في الركنية والوجوب والاستحباب وهذا هو المنقول عن الشهيد في بعض فوائدہ ولم أجده في حواشيه على الكتاب قال ان القيام بالنسبة الى الصلوة على انحاء القيام الى النية وهو شرط فإنه لا وجب وقوع النية في حال القيام احنافاً ويجب تقدمه عليها زماناً يسيراً ليقطع بوقوعها في حال القيام وهذا شرط في الصلوة لتقدمه عليها واعتباره فيها والقيام في النية وهو متردد بين الركن والشرط كحال النية والقيام في التكبير ركن كالتكبير والقيام في القراءة من حيث هو قيام كالقراءة واجب غير ركن والقيام المتصل بالركوع وهو الذي يركع عنه ركن قطعاً حتى لو ركع جالساً سهاً بطلت صلواته والقيام من الركوع واجب غير ركن والقيام في القنوت مستحب كالقنوت انتهى وبذلك كله صرح في المذهب البارز وغاية المرام ودروس الجبان وشرح الشيخ نجيب الدين وكذا جامع المقاصد الا أنه استشكل في استحباب قيام القنوت ويأتي دفعه عن جماعة واستحسن هذا التفصيل صاحب المدارك الا انه استشكل في تسمية القيام لنية في الشرطية ويأتي الكلام فيه وفي (حاتية المدارك) ان ما ذكره الشهيد هو مراد القضاة (قلت) قد تضمن كلام الشهيد القطع مركبته في التكبير وعد الركوع وهو خيرة المحضرة وشرحها وفوائد الشرائع والكفاية والماتيج وفي الاخير نفى الخلاف عن ذلك وفي (كشف القام) أنه عند النية وفي التكبير وقبل الركوع ركن وظاهر مجمع البرهان سببه الى الاصحاب كما أنه يظهر من كشف القام دعوى الاجماع عليه الا أنه استثنى من البطلان بالاخلال به ما اذا أخل به في بعض أجزاء النية على الشرطية هذا تمام الكلام في قل الاقوال وما في جامع المقاصد من الانسكال في قيام الصور ملانه قيام متصل بقيام القراءة فما قيام واحد ولا يكون الواحد واجباً مدوراً وقوى الوجوب في كشف الاتباس وقوله عن الذكرى وأوجب في الروض والمدارك بان اتصاله به مع وجود خواص الدب فيه لا يدل على الوجوب مع أنه ممتد يقبل الاقسام الى الواجب والسبب وما في المدارك من ان تسمية القيام لنية في الشرطية مشكل قد بناء على ما سلف له في موضعين من أنه لم يتم دليل على اعتبار القيام والظهار والاستقبال في النية كالتكبير (قلت) من اعتبر في النية اعتبره لاجل المقارنة المعنوية بينها وبين التكبير لالاجل النية نفسها ولا خفاً في توقف التكبير الصحيح على ذلك فلا وجه لتأمل في ذلك الا ان يقال بعدم وجوب مقدمة الواجب المطلق الواقفي فتأمل جيداً وقد يلوح من نهاية الاحكام ان في استراط القيام في النية خلافاً حيث قال والاقوى اشتراط القيام في النية وتام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى ولا فرق في الصلوة الواجبة بين اليومية وغيرها حتى المنذورة كما انه لا فرق في العائد بين العالم والجاهل وما يأتي في بحث السهو من ان زيادة القيام لا تبطل بيه على تسميته الى الركن وغيره فلم يقه اعتراض جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وحده الانتصاب مع الاقلال ﴾ كما صرح به جمهور الاصحاب والانتصاب اقامة الصلب بنصب قنار الظهر وهي عظامه المنتظلة في النخاع التي تسمى خرز الظهر فلا يخلل في اطراف الرأس كما في التذكرة والذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الاتباس وجامع المقاصد والروض وغيرها خلافاً للصدوق فيما

قل عنه حيث قال بإخلاله ولطمه فبهوه من ظاهر القية وقيل عن النبي استحباب إرسال الذقن الى الصدر ومرسل حريز المعمول به الوارد في تفسير قوله تعالى فصل لربك وانحر حجة عليه على انه لا مستند له بل الافضل اقامة النحر كما صرح به بعضهم المرسل المذكور ويحمل به الميل الى البين واليسار بحيث لا يمد متصباً عرفاً كما صرح به جماعة كثيرون ولو انحنى الى حد الرأكبين ففي (التذكرة والذكري) القلع بدم الجواز وفي (نهاية الاحكام) انه اقرب وفي (الذكري والموجز الحادي وجامع المقاصد والجغرية وشرحها والروض والمدارك وكشف اقسام) ان الاقرب وجوب الاعتدال على الرجلين معاً وان صدق القيام بدونه فتأسي ولانه المتبادر ولعدم الاستقرار وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وفي (الدروس) انه المشهور وفي (البحار) انه أشبه وفي (التغية وشرحها) ان ذلك مستحب وقوله في الذكري عن الجبني (قلت) جميع ما استدلو به مع مخالفته لنص الذي لا مراض ليس بظاهر الدلالة أما التأسي فلانه قد برهن في الاصول انه ليس دليلاً على الوجوب وان صدور الافعال منهم صلى الله عليهم في مقام البيان يقع على نحوين فاما كان منها مستحداً قلنا انهم الكيفية وما كان منها غير مستحداً قلنا انه ليس بداخل فيها الا بدليل ومن المعلوم ان اعتاد القيام على الرجلين بما هو متعاد فكل خارجاً فبطل الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي لانه مجمل وقد عطلت حال التين له والاستقرار لا يتوقف على الاعتدال عليهما قطعاً ونعم التبادر نعم لو رفع أحد رجليه من الارض بالكلية واقتصار على وضع واحدة واعتمد عليها فلا استكمال في البطلان لما ذكره ويمكن تنزيل كلامهم عليه لكن الشيد الثاني قال في المقاصد الطيبة (واعلم) انه لا يلزم من وجوب تقارب القدمين وجوب الاعتدال عليهما فلا يفتي ذكره عن ذكره وكان على المصنف ان يبه عليه ان كان يختاره كما جمع بينهما في باقي كتبه انتهى وفي هذا اشارة الى ما همناه وقد روى الكليني في الصحيح عن محمد بن ابي حمزة عن ابيه قال رأيت علي بن الحسين عليهما السلام في فناء الكعبة في الليل وهو يصلي فأطال القيام حتى حمل مرة يتوكأ على رجله اليمنى ومرة على رجله اليسرى الحديث وهو ظاهر الدلالة في خلاف ما قالوه ولا معارض له الا ما ذكره مما عطلت حاله الا ان يقول انه محمول على الناقصة لكنه ليس نصاً فيها فيحتل ان ذلك كان في الشاء الآخرة وهناك أخبار أخر دالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع إحدى رجليه حتى نزل قوله عز وجل له ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى وعلى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم على أصابع رجليه ولعل ذلك منسوخ بالآية الشريفة أو غيرها وفي (الذكري والافتقار والدروس وجامع المقاصد والجغرية وشرحها والروض) وغيرهما ان التباعدين الرجلين اذا كل خارجه عن العادة بطل القيام وفي (البحار) انه المشهور وفي (الحقائق) ان المفهوم من الاخبار ان نهاية التباعدين هما الى قدر شعير ومن المحتمل قريباً ان يكون ذلك نهاية لرخصة انتهى وقوله في ارشاد الحنفية عن بعض اصحابنا وكذا يظهر من التذكرة ان كون النهاية شبراً قول بعض اصحابنا وفي بعض نسخ الهداية الفریق بشبر لا أكثر وفي نسخة أخرى اجعل بين قدميك قدر أربع اصابع الى شبراً أكثر ذلك وفي (التمتة والممع) على ما نقل عنه الفریق بشبر الى أكثر وفي (المسوط والمذهب والاصباح) على ما نقل عنها الفریق بأربع اصابع ولعل المراد مصبومة والا فني خبر حماد ثلاث اصابع مرجحات لكن في الوسيطة وكتاب أحكام الله للمفيد على ما نقل عنه أربع اصابع مرجحات ولعل ما في الهداية أدنى هذا في الرجل وأما المرأة فندس في التمتة والنهاية والوسيلة والسرار وأكثر التأخرين على انها في حال قيامها يستحب لها ان تجمع

فإن عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على شيء فإن عجز عن الانتصاب قام منحنيًا ولو إلى حد الركع (الركوع خ) ولا يجوز الاعتماد مع القدرة إلا على رواية (متن)

بين قديمها لأنه أقرب إلى التسروفي (الذكرى والموجز الحاوي) أنه عند تمارض الفريق والانحواء يفرق لبقاء معنى القيام والاقتران على الركوع ونحوه ما في المقاصد العلية وفي (الدروس) في ترجيح أيها نظر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على شيء ﴾ آدمي أو غيره وظاهر المنهى الإجماع عليه وعليه نص جماعة وقال الشافعي بسقوط القيام عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن عجز عن الانتصاب قام (منحنيًا) ولوالى حد الركع ﴾ يريد أنه إذا عجز عن الانتصاب بنوعيه وبذلك صرح جماعة من الأصحاب والمخالف في ذلك الشافعي في أحد قوله فلم يوجب القيام إذا لم يمكنه إلا منحنيًا إلى حد الركع لخروجه عن القيام (وفيه) أن الميسور لا يسقط بالمسور وسيجيء. لهذا تنم في بحث الركوع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجوز الاعتماد مع القدرة إلا على رواية ﴾ عدم جواز الاعتماد مع القدرة على الاقلال هو المشهور كما في مجمع البهائم والكفاية والمحدثات ومذهب الأكثر كما في المدارك والمناجيب وذهب التقي فيما قل عنه إلى حواز الاستناد على كراهة استنادا إلى صحيحة علي بن جعفر حيث سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلح له أن يستند إلى حائط المسجد وهو يصلي أو يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة قال لأبأس وقد حملنا فخر الإسلام في الإيضاح على التقية والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم على استناد ليس معه اعتماد قال في (الذكرى) الخبر لا يدل على الاعتماد صريحا إذ الاستناد ينابره وليس بمستلزم له وبينه في كشف الغطاء أن حقيقة الاستناد الانضمام والاعتماد المتدني على فييد القاء الثقل عليه بحيث يزول بزواله انتهى (قلت) في الخبر إجماع إلى أن الاستناد فيه اعتماد حيث قيل فيه من غير مرض ولا علة ومن العلوم أن من شأن المريض والليل الاعتماد لمزيد الضعف ثم أن في خبر سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام نفي البأس عن التكاثر في الصلوة على الحائط وفي خبر ابن بكير المروي سيفي التهذيب أن الصادق عليه السلام قال لأبأس بالتوكي على عصي والتمسك على الحائط حقيقة في الاعتماد قال ابن الأثير اتكأ إذا استند ظهره أو جنبه إلى شيء يستند عليه وكل من اعتمد على شيء قد اتكأ ومثله قال في (المصباح المنبر) في موضعين كذا قل عنهما وفي (مجمع البحرين) توكأ على المعنى اعتمد عليها فتى كان الاتكأ حقيقة في الاعتماد وجب الحمل عليه حتى يدل دليل على المجاز (قوم قرينة المجاز خ) ثم أبى مذكوره في الذكرى فرع وجود الاعتماد في الخبر الآخر المارض وليس في صحيح ابن سنان إلا الاستناد المدي إلى وأما خبر ابن بكير المروي في قرب الاستناد فهو وإن ذكر فيه النهي عن الاتكأ لكنهم لم يستندوا إليه لأنه لم يذكر في الكتب الأربعة وإنما نظرم إلى الصحيح على أن الاتكأ مذكور في الأخبار المارضة (١) كما سمعت ولعل صاحب المدارك والكفاية والبحار والمناجيب إنما فروا مذهب التقي لذلك لكنهم لم يذكروا الأخبار الأخرى وإنما نظرم إلى الجمع بين الصحيحين والحق أن صحيح ابن سنان أقوى لاعتضاده بعمل الأصحاب والاطلاقات والعمومات الدالة على وجوب القيام لأن التبادر منها مالا يكون باستناد وبخبر ابن بكير مضافا إلى أن العبادة توقفه

ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدر مكنه ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأوى بهما (متن)

والمتقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن آله عليهم السلام عدم الاستناد ثم إن شغل القدم يقيني والخبار المعارضة ليست صريحة في أن الصلوة صلوة فريضة وقد قل في البحار خبر علي بن جعفر عن كتاب قرب الاستناد وعن كتاب مسائل وفي المتقول عن قرب الاستناد بعد قوله عليه السلام لا بأس وسأله عن رجل يكون في صلوة فريضة إلى آخره وفي هذا إشارة إلى أن الصلوة الأولى المشتول عن الاستناد فيها وتقديم إحدى الرجلين وتأخير الأخرى صلوة نافذة (١) هذا حال الاستناد حال القيام وأما حال الاستئانة حال النهوض (وأما حاله حال النهوض خل) فظاهر الفكري ومريم جامع المتأصل أن حكمه حكم الاستناد حال القيام وقد دلت صحيحة علي بن جعفر على الحواز ولذلك ضعفه الفاضل المجلسي والمحدث الحراني (قلت) بقوله عليه السلام في خبر ابن سنان لا تمسك بمحرك وأنت تصلي ليس نصاً في المعارضة فأمل وعلى المشهور لو أدخل بالافتلال عمداً بطلت صلوة كما صرح بذلك أكثرهم ولو أدخل به نسياناً فالظاهر الصحة كما صرح بذلك جماعة منهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدر مكنه ﴾ هذا لا خلاف فيه كما في الحدائق وإنما اختلفوا فيما إذا قدر على القيام زماناً لا يسع القراءة والركوع ففي (النهاية والبسوط والسرائر) أنه يجلس ويقرأ ثم يقوم إلى الركوع حتى يركع عن قيام وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والتذكرة وغيرها ويستحسن ما في الكتاب وقال في (جامع الشرائع) فإن قرأ جالساً استند وأمكنه أن يقوم فيركع وجب عليه ونحوه عبارة الوسيلة والتذكرة وهذه السادة قابلة لا نحن فيه ولا إذا تجددت قدرته كما يأتي ولعلنا في هذا أظهر وفي (البسوط) نسبته إلى رواية أصحابنا وفي (المحرز الحاموي وكشف اللثاس) لو دارت قدرته بين قرأته وركوعه قائماً قدم القراءة وركع جالساً ونحوه ما في نهاية الأحكام حيث قال وإذا قدر على القيام زماناً لا يسع القراءة والركوع قالوا في القيام قارئاً ثم الركوع حالاً لأنه حال القراءة غير عاجز عما يجب عليه فإذا انتهى إلى الركوع صار عاجزاً وأبداً الأول في كشف الغتام بأنه أهم من ادراك القراءة قائماً مع ورود الخبر بأن الحائس إذا قام في آخر السورة فركع عن قيام تحسب له صلوة القائم لكن الأخبار لا يمكن تأييد الثاني بوجاهة الاعتبار انتهى (قلت) لولا ما في البسوط من نسبة ذلك إلى رواية أصحابنا لا يمكن تأييد الثاني بوجاهة الاعتبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأوى بهما ﴾ عند علمائنا كما في المنتهى حيث قال لو أمكنه القيام وعجز عن الركوع أو السجود لم يسقط عنه فرض القيام بل يصلي قائماً ويؤتي الركوع ثم يجلس ويؤتي السجود وعليه علمائنا انتهى وعلى عدم سقوط القيام في المقام نص الشيخ والمحقق والشيدان والكركي وغيرهم ممن تعرض له وهو الظاهر من كل من اقتصر على ذكر الفرع الأول وقد عرفت أن لم نجد فيه مخالفاً والمخالف هنا أبو حنيفة حيث قال يسقط عنه القيام حينئذ وقد يستفاد من كلامهم هذا أنه لو كان إذا جلس قدر على الانهاض فيه للركوع (١) وقد يقال على بعد أن في الظاهر الاستناد إلى حائط المسجد والنافذة يستحب أن تكون في البيت وفيه بعد من وجوه (منه قدس سره)

ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً (من)

والسجود وإذا قام لم يمكنه الانحناء للركوع ولا الجلوس للسجود يقوم ويؤتي لها ولا ينتقل إلى الجلوس كما فهم ذلك من كلامهم هذا صاحب الحدائق وادعى أن ذلك هو المشهور بينهم ثم قال بل ظاهرهم الاتفاق عليه (قلت) التمرض لذلك فيما أبجد المحقق الثاني في جامع المقاصد قال ولو كان بحيث لو قام لم يقدر على الركوع والسجود وإن صلى قاعداً أمكنه ذلك ففي تقديم أيها ترد من فوات بعض الافعال على كل تقدير فيمكن تخيره ويمكن ترجيح الجلوس باستيفاء معظم الأركان معه والفاضل في كشف القام قال يجلس ويأتي بهما لانهما أهم قال وكذا أن تارض القيام والسجود وحده ثم احتل فيما القيام لا سمعته من هاية الاحكام والتخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً) بالاجماع كما في المتبر والمنتهى والتذكرة وكشف القام واختلوا في مقامات (الاول) في حد العجز ففي (المبسوط) قيل ان حده عدم قدرته على الوقوف بمقدار زمان صلوته انتهى والمفيد كما هو محتمل النهاية ان حده العجز عن المشي بمقدار زمان الصلوة نظراً إلى خبر المروزي الآتي ذكره قال في (المنفعة) في باب صلوة الطريق والموصل والمضطر ما نصه والمرض الذي رخص فيه الانسان الصلوة جالساً هو ما لا يقدر معه على المشي بمقدار زمان صلوته قائماً وذلك هو حده وعلاته انتهى وفي (المبسوط) والنهاية وجامع الشرائع والشرائع والنافع والمتبر والمنتهى والتذكرة والذكرى والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمدارك والكفاية والمفاتيح) ان ليس له حد الا العجز عن القيام أصلاً وهو مستند الى علمه وفي (الهدب البارع والمقتصر وغاية المرام) انه المشهور وفي (كشف الرموز) ان القولين متقاربان معنى غالباً (القام الثاني) فيما اذا قدر على الصلوة مستقراً معتمداً على شيء وعليها ما شيئاً بل قدم الصلوة ما شيئاً عليها معتمداً ذهب المصنف في التذكرة الى الاول وأطبق من تأخر عنه على خلافه بل ظاهر الكتاب وغيره من كتبه خلاف ما ذكره في التذكرة (القام الثالث) فيما اذا قدر على الصلوة ما شيئاً هل يقدم على الجلوس أم لا ففي (الذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد والمدارك وكشف القام) ان الجلوس مقدم وفي (البحار) انه أوفق بنحو الاخبار وفي (البيان) لو قدر على القيام ما شيئاً وعجز عن الاستمرار بدون الجلوس ففي ترجيح أيهما نظر قال ورواية المروزي محتملة لترجيح المتني وفي (حاشية الميسر والروض والمسالك والمقاصد العلمية) انه يصلي ما شيئاً ولا يجلس وفي (الذكرى) أيضاً تقديم التعود على القيام مضطراً وفي (كشف القام) فيه نظر (قلت) الاصل في هذه الاختلافات خبر سليمان المروزي قال قال النبي عليه السلام المريض انما يصلي قاعداً اذا صار بالحال التي لا يقدر فيها أن يمشي بمقدار صلوته الى أن يفرغ قائماً وقد حلت في المختلف والذكرى وجامع المقاصد على من يتمكن من القيام اذا قدر على المشي للتلزام بينهما غالباً قال في (المختلف) يحمل على المريض الذي لا يقدر على القيام ويقدر على المشي ما حده قال ان عجز عن المتني قدر الفراغ كان عاجزاً والا فلا وفي (المتبر والتفتيح والمدارك) انها ليست مستبعدة لان المصلي قد يمكن أن يقوم بقدر صلوته ولا يتمكن من المشي بقدر قيامه وقد يتمكن من المشي ولا يتمكن من الوقوف قال في (المدارك) فهي كناية عن العجز عن القيام وفي (كشف القام) انما سيق لبيان العجز المحذور لعوده وانما اذا عجز عن المشي بمقدار صلوته قائماً فله أن يقدر فيها وان كان متسكناً من

فإن تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب (مقن)

الصلوة قائماً بمشقة فلم يتلزم العجزان ولا ضرورة الى التوجه بتلازمها غالباً كما في الذكرى ولا مخالفة له للاخبار التي سئل فيها عن الحد المميز للوقوف فأجيب بأن الانسان أعلم بنفسه انتهى وفي (البحار) ان الخبر يحنل وجوب (أحدهما) ان من قدر على المشي بقدر الصلوة يقدر على الصلوة قائماً (وثانيها) ان من قدر على المشي مصلحاً ولم يقدر على القيام مستقراً فالصلوة ماشياً أفضل من الصلوة جالساً قال والمحلان متادلان ولو حل على الاول بناء على التاليل لا يناقش المشهور كثيراً انتهى فأصل وفي (الحدائق) ذكر هذين الاحتمالين وقال ان الثاني هو الذي فيه الاكثر وهو الأرجح وفي (الروض) ان فيما ذكره الشهيد نظراً لانه تخصيص للعالم من غير ضرورة مع ان الروايات تدل على ان من قدر على القيام ماشياً لا يصلي جالساً بمعنى ان القيام غير مستقر مرجح على القعود مستقراً وهو اختيار المصنف فلا يحتاج الى تكافؤ البحث على التلازم بين القيام والمشي غالباً ورجح في الذكرى المجلس في هذه الصورة محتجاً بأن الاستقرار ركن في القيام اذ هو المهود من صاحب التسرع والمبرحة عليه وكون الاستقرار واجباً في القيام لا يستلزم تقديم المجلس على القيام بدونه فان المشي يرفع وصف القيام وهو الاستقرار والمجلس يرفع أصله وفوات الوصف خاصة أولى من فوات الموصوف ومن ثم اتفق الجامعة على ان من قدر على القيام مستنداً على شيء وجب مقدماً على المجلس مع فوات وصف من القيام وهو الاستقلال نعم بالغ المصنف فرجح القيام ماشياً مستقلاً عليه مع المأون ويضف بأن الثالث على كل تقدير وصف القيام أحدهما الاستقرار والآخر الاستقلال فلا وجه لرجيح الثاني نعم تجه ترجيح الاول لما تقدم في حجة ترجيح القعود على المشي اذ لا مراض لها هنا ولانه أقرب الى هيئة المصلي فظهر من ذلك ان التفضيل أجود من اطلاق المصنف ترجيح المشي عليها واطلاق الذكرى ترجيحها عليه انتهى وقد قلناه بطوله لبيان محصوه (ورده في المدارك) بأن العبادة متوقفة على النقل والمنقول هو المجلس وبأنه أقرب الى حالة الصلوة وفي (كشف القاتم) لم يرد بالمشي قول ولا ضل وكما ان فيه اتصافاً ليس في القعود ففي القعود استقرار ليس فيه وقد سمعت ما فهمه من خبر المروزي (قلت) مبنى كلامه على ان الاستقرار وصف للقيام والظاهر انه وصف من أوصاف المصلي معتبر في صحة صلوة قائماً كان أم قاعداً مع الامكان فرجح القيام عليه يحتاج الى دليل وانه يجتمع هو وضده مع القيام والقعود فلا اختصاص له بالقيام نعم جوابه يصلح الزاماً للشيد حيث ان ظاهره ذلك وأما في التحقيق فلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب ﴾ هذه العبارة ذات وجوب (الاول) ان يكون المراد أنه اذا كان من الابتداء متبكناً من الركوع قائماً لامن القيام من أول الصلوة الى الركوع جلس لقراءة ثم قام للركوع كما سمعته عن النهاية والبسوط والسرائر وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والروض وغيرها بل هو ظاهر كل ما ذكر فيه هذا الفرع والفرع الآخر وهو انه اذا خف بعد القراءة وجب القيام للركوع فليأمل في ذلك وقد عرفت أن المخالف في ذلك أبو الباس والصيري والمصنف في النهاية (الثاني) أن يكون المراد اذا حدث تمكنه وجب لارتفاع العذر المانع وبذلك صرح جمهور اصحابنا كما يأتي بل الظاهر أنه لا خلاف فيه وأن المخالف في ذلك بعض العامة حيث ارجبوا الاستئناف حينئذ ﴿ قوله ﴾

والار كم جالسا وقعد كيف شاء لكن الافضل التربع قارئا وفي الرجلين راكعا (مقن)

قدس الله تعالى روحه ﴿والا يتكّن ركع جالسا﴾ هذا مما لا كلام ولا خلاف فيه وانما الكلام في كيفية
ففي (الركعى وكشف اللباس وجامع المقاصد والروض والمدارك) وغيرها ان لكيفية وجوب (الاول) ان
يضي بحيث يصير بالنسبة الى القاعد المتصّب كراكم قائما بالنسبة الى القائم المتصّب (الثاني) ان يضي
بحيث يكون نسبة ركوعه الى سجوده كنسبة ركوع القائم الى سجوده باعتبار اكل الركوع واداءه فان
اكل ركوع القائم انشاء الى ان يستوي ظهره مع مد عقه فتعاضد وجهه ركبة من الارض ولا يبلغ
محاذاة موضع السجود فاذا روعيت هذه النسبة في حال السجود كان اكل ركوع القاعد ان يضي بحيث
تعااضد وجهه مسجده واداءه محاذاة وجهه ما قدام ركبة انتهى والوجهان متقاربان كما في جامع المقاصد
وروض الجنان قال في الاول والحاصل ان أصل الانحناء في الركوع لا بد منه ولما لم يمكن تقديره
يلوغ الكفنين الى كيتين بلوغهما من دون انحناء لتتحقق مشابة الركوع جالسا اياه قائما وفي (مجمع البرهان)
ان المرحف في ذلك الى العرف قالو ينبغي ان ينحني بحيث يحاذي وجهه ركبة انتهى وفي (الدروس
وغاية المرام والمذهب البارع والجفرية وشرحا والمقاصد الطلية) ان هذا الانحناء أقل الواجب وفيما عدا
الاخير وجامع المقاصد والمسالك انه يجب فيه رفع الفخذين وفي (المقنصر) انه قريب انتهى قالوا
لتتحقق المشابة المذكورة ولان ذلك كان واجبا في حال اقيام والاصل قاعده ولا دليل على اختصاص
وجوبه به وعد ذلك في مجمع البرهان مستحبا وفي (البحار) الظاهر عدم وجوبه وأجبه الشهيد استنادا
الى وجه ضعيف وفي (روض الحنائن) في وجوب ذلك نظر لان ذلك في حال اقيام غير مقصور وانما
حصل تماثلا لبيئة الواجبة في تلك الحالة وهي منفية هنا ولا تقاضاه بالصاق بطئه بفخذه حال الركوع
جالسا زيادة على ما يحصل منه في حاله قائما ولم يقل بوجوب مراعاة ذلك هنا بحيث يحاذي بطئه على تلك
النسبة نعم لو قدر على الارتفاع زيادة عن حالة الجلوس ودون الحالة التي يحصل بها مسعى الركوع
وأوجباه تحصيل الواجب بحسب الامكان فمجه وجوب رفع الفخذين في صورة النزاع الا أنه لا ينصرف
الوجوب فيما حصل به بمجاهاهما عن الساقين والارض بل يجب ما أمكن من الرفع وفي وجوب ذلك
كله نظر انتهى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وقعد كيف شاء لكن الافضل التربع
قارئا وفي الرجلين راكعا﴾ استجاب التربع قارئا اجماعي كما في الخلاف وهو مذهبنا كما في المعتبر
ومذهب علمائنا كما في المدارك وبصرح في البيوط والخلاف وجامع الشرائع وكتب الحق والارشاد
والتحرير والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي والمهذب
البارع والمقنصر وكشف اللباس وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمقاصد السلية والروض
والمسالك ومجمع البرهان وغيرها ولا يجب اجماعا كما في المنهى وخبرة هذه الكتب المذكورة أيضا
الا اتميل منها ان الافضل هي الرجلين راكعا وفي (المعتبر) انه مذهبنا وفي (المدارك) نسبته الى
علمائنا لكنه في المعتبر قال قيل لا يثبت رجليه الا في حالة السجود وفي (المقنصر) عن الشهيد انه قال
يجب ان يرفع فخذه ويضي قدرا بما يحاذي وجهه ما قدام ركبة من الارض قال وهو غريب وقد
بقي الكلام في معنى التربع والتي اما التربع في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميضي

والتورك مشهداً ولو عجز عن القنود صلى مضطجاً على الجانب الايمن مستقبلاً بمقادير
بذنه القبلة كاللوضوع في السعد (من)

والسالك والروض والروضة) في الفصل الرابع والمقاصد البلية ومجمع البرهان وكشف القام انه هنا
نصب الفخذين والساقين وهو الترفاء لقربه من القيام وفي (مجمع البرهان) انه المشهور بين الاصحاب
وفي (كشف القام) نسبته الى الاصحاب قال ولا تأباه مادة اللفظ ولا صورته وان لم أعظم له بنص
من أهل اللغة ثم قال ثم المعروف من التربع ما صرح به الثعالبي في فقه اللغة من انه جمع القدمين ووضع
أحدهما تحت الأخرى (قلت) يظهر من القاموس ان له كيفيات متعددة حيث قال وتربع في جلوسه
خلاف جثى وأقمى وظاهره صدق التربع على جميع هيئات الجلوس الا الجلوس جاثياً ومقياً وفي (مجمع
البحرين) بعد ان قل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يرتبها قط التربع عبارة عن ان يقعد على
ركبته ويمد ركبته اليمنى الى جانب يمينه وقدمه الى جانب شماله واليسرى بالعكس ثم قال قاله في
المجمع ثم حل خبر أكل الصادق عليه السلام متربها على الضرورة والمجواز ومثله صنع الحر في الوسائل
وروى الكشي في ترجمة جعفر بن عيسى في حديث عن أبي الحسن عليه السلام ذكر فيه ما ذكر
الى ان قال وكان جالساً الى جنب رجل وهو متربّع رجلاً على رجل وهو ساعة بعد ساعة يبرغ
وجبه وخديه على باطن قدمه اليسرى ونحوه قول الصادق عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام
ذا جلس أحدكم على الطعام فليجلس جلسة البعد ولا يضع إحدى رجليه على الأخرى ولا يتربّع فهي
جلسة ينفضها الله ويغض ما بها بأن يكون قوله عليه السلام ولا يتربّع تفسير هذا وقد اُتدح
من هنا اشكال وهو ان الاصحاب صرحوا باستحباب التربع في الصلوة من جلوس كما نقل به خبر
حران وقد وردت أخبار أخر بركعة التربع كما سمعته وإطلاقها شامل للصلوة وغيرها والتخصيص
ليس بذلك التريب ولا سيما وقد ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرتبها قط فان كان التربع
عبارة عن هيئة واحدة كما يظهر من مجمع البحرين والوسائل أشكل الجمع لان الاستحباب والكره
متقابلان وان كان له كيفيات متعددة كما يظهر من القاموس ومن قول الاصحاب في القام ان التربع
هنا نصب الفخذين الى آخره زال الاشكال فليحظ ذلك وأما التي قد صرح عدة من الاصحاب
بأنه اقتراش الرجلين تحت بحيث اذا قد يقعد على صدرهما بغير اقحاموسائي ان شاء الله تعالى الكلام
في الاقحام في الفصل السادس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتورك مشهداً ﴾ هذا خيرة
الشيخ في المبسوط وأتباعه كما في كشف الرموز وسائر المتأخرين كما في المقصر والمذهب البارع (قلت)
كان عليهما ان يستنبا ابني سيد لان ظاهر الحق تضعيفه حيث نسب في كنه الى القيل وقال ابن
عمه جلس متربهاً قائماً ومشهداً فجعل التربع موضع التورك وفي كشف القام لا أعرف وجهه ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن القنود أصلاً صلى مضطجاً ﴾ هذا مما لا خلاف فيه بين
الاصحاب كما في المدارك والبحار والحدائق وفي (كشف القام) الاجماع عليه وبأني ماني الخلاف
والمتبر والمتنعي ومعنى عجزه عن القنود أصلاً عجزه عنه مستقلاً ومستنداً ومنحياً ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ على الجانب الايمن فان لم يمكنه فلايسر ﴾ كما قل عن الكاتب وهو خيرة
السرائر وجامع الشرائع والمختلف والذكرى والفروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الانبائس

فان عجز صلى مستقباً يحمل وجهه وباطنه رجليه الى القبلة ويكبر ناوياً وقرأ ثم يحمل ركوعه تفيض عينه وورفعه فتحمها وسجوده الاول تفيضها وورفعه فتحمها وسجوده الثاني تفيضها وورفعه فتحمها (متن)

وكتب المحقق الثاني الحجة والزينة وارشاد الجفرية والميسية والروض والروضة والمسالك والمقاصد العلية وجمع البرهان والكفاية والبخار والحدائق وفي (البحار) انه المشهور وفي (المدارك والحدائق) هو خيرة الشهيد ومن تأخر عنه (قلت) كأنها لم يلحظا الا لينة والهمة فان ظاهرهما كما فهماه من ظاهر الشرائع التخيير وفي (المعتبر) ان رواية حماد أشهر وأظهر بين الاصحاب وفي (الذكرى) عليها عمل الاصحاب (قلت) وهذه الرواية قد استدلت بها جماعة من أصحاب هذا القول الذي نحن فيه والظاهر انها رواية مستقلة متنا وسنداً وليس هي رواية حماد كما ظن بعضهم وأرسل في (الفتاوى) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبراً بهذا التفصيل وفي (الفتاوى) والمعتبر والمنتهى والتحرير والمبسوط) في صلوة المضطر ومبحث الركوع انه اذا لم يقدر على الصلوة جالساً صلى مضطجاً على جانبه الايمن وان لم يتمكن استلقى وقد يظهر من الفتاوى الاجماع على ذلك كما ان صريح الخلاف الاجماع عليه فانه قل عليه انه اذا عجز عن القيام والجلوس صلى مضطجاً على جانبه الايمن وفي (المعتبر والمنتهى) نسبته الى علانثا وفي (كشف الغمام) الى المعظم ولطهم استندوا في ذلك الى خبر الدعائم وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) التخيير بين الحائنين وهو ظاهر الفتنة وجعل السيد والوسيلة والشرائع والنافع والارشاد والتبصرة والهمة والالفة والمبسوط في المقام حيث قيل فيها جميعاً ما عدا الجل فانه عجز صلى مضطجاً والا استلقي من دون ذكر يمين ولا يسار واما الجل فانه قيل فيه فانه لم يلق صلى على جنب وهو معنى الاضطجاع وفي (المدارك) انه أي التخيير أظهر ونحوه مافي الفتاوى وقوله في الذكرى عن بعض الاصحاب واجماع الخلاف الظاهر أيضاً من المعتبر والمنتهى بل والفتاوى كما عرفت حجة على أصحاب هذا القول ونص في نهاية الاحكام على ان الافضل الايمن ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فان عجز صلى مستقباً يحمل وجهه وباطن رجليه الى القبلة﴾ هذا ما لا خلاف فيه وفي (كشف الغمام) الاجماع عليه ومن العامة من قدمه على الاضطجاع ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويكبر ناوياً ويقرأ ثم يحمل ركوعه تفيض عينه وورفعه فتحمها وسجوده تفيضها وورفعه فتحمها وسجوده الثاني تفيضها وورفعه فتحمها﴾ كما في النهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم والفتاوى السرائر وجامع الشرائع والمجاز الحاوي فاما لم يذكر فيها ان الايمان بالرأس هنا مقدم على تفيض العينين وضمها كما في الاخبار فان الايمان بالرأس فيها انما ورد في المضطجع كما ان مورد التفيض فيها انما هو المستلقي لكن المصنف في غير هذا الكتاب والسيد في الجل والمحقق والشهيد والكركي والصيري وسائر من تأخر عنهم رتبوا بينها هنا كما رتبوا في المه طبع الاصحاب الكفاية فانه قال كلام القدماء خال عن هذا التفصيل (قلت) قد سمعت كلام السيد في الجل وفي (الحدائق) الاولى اتباع الاخبار (قلت) لعل الاخبار وكلام اكثر القدماء خرجاً مخرج الناب فان التأم على أحد جنبه لا يصعب عليه الايمان بالرأس كما ان المستلقي لزيد الضعف لا يمكنه الايمان به غالباً وقال جماعة من هؤلاء كالشهيدين والكركي وأبي العباس والصيري وغيرهم في بحث الحدود انه يجب في الاضطجاع والاستلقاء تقريب وجهه الى ما يصح السجود عليه

ويجري الافعال على قلبه والاذا كان على لسانه فان عجزاً أخطر هابالبال (متن)

أو قرينه اليها وملاقاتها له وفي (نهاية الاحكام) انه أقرب ذكر ذلك في بحث السجود قالوا لان السجود عبادة عن الانحناء وملازمة الجبهة فاذا سقط الاول لتضرده بقي الثاني ولان الميسور لا يسقط بالمعسور مضاعفا الي مضاعف سماعه ورد ذلك كلني المدارك ومال الى الاستحباب ونحوه مافي الكفاية (قلت) خبر قرب الاسناد مما ذكر دليل على ذلك وكأنهما لم يظفرا به وفي (الخلاف) في بحث السجود ان ذلك جائز وفي (الفتاوى) انه أحوط وفي (الفتنة) يكره له وضع الجبهة على سجادة ممسكا غيره أو مروحة أو ما أشبهها عند صلوته مضطجعا مافي ذلك من الشبه بالسجود لا مقام (قلت) قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة حين سأله عن سجود المريض قال يسجد على الأرض أو على المروحة أو على سواك يرضه هو أفضل من الإيماء انما ذكره من كره السجود على المروحة من أجل الاوثان التي كانت تمتد من دون الله وانما لم تنبذ غير الله قط فاسجد على المروحة أو على سواك أو على عود هذا حال المروحة وما سجادة ممسكا غيره فمن أبي بصير انه سأل الصادق عليه السلام عن المريض هل تمسك له المرأة شيئا يسجد عليه قال لا الا ان يكون مضطرا ليس عنده غيرها وهو أتمأيند كراهية امساك المرأة اذا وجد غيرها ولما اقتصر عليه الصدوق في القنغ وقال في (القنغ) أيضا اذا لم يستلم السجدة فليرمي برأسه ايماء وان وضع اليه شيء يسجد عليه حمرة أو مروحة أو عود فلا بأس وهذا اقضاء بصحيح زرارة ويحتملان ان من تضرع عليه الانحناء للسجود رأسا يتغير بين الإيماء ووضع ما يسجد عليه وهو أفضل وأنه يتغير بين الاختصار على الإيماء والجمع بينهما وهو أفضل وعموم الإيماء للانحناء لاحد السجود وتعمم الروض حيثما خصوصاً الخبر أو استحبابه هذا ولم يفرق المصنف بين تنفيض الركوع والسجود وفقا للسيد والشيخ وأبي المكارم والسجدي والمحقق والشهيد في بعض كتبه وفي (١) وجامع الشرائع والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية وشرحها وكشف الالباس والروضة انه يجعل التنفيض للسجود أكثر منه للركوع وفي (الموجز الحاوي) انه يزيد زمان تنفيض العين للسجود عليه للركوع وقتل ذلك عن المحدثين من علق على هامش البيان واستدلوا بقوله عليه السلام يجعل سجوده اخفض من ركوعه وصرح جماعة بأنه يلحق البذل حكم المبدل منه في الركبة زيادة وتقصانا لكن في الروضة والروض انما يحبه ذلك مع قصد ان التنفيض مثلا بدل الركوع أما مع عدمه ففي (الروضة) القسط بالدم وفي (الروض) بمثل عدم الطلآن لانه لا يد ذلك فضلا من أفعال الصلوة مطلقا بل اذا وقع في عمله المأمور باتباعه فيه وظاهر كشف التمام مواقة الروضة كما ان الظاهر من المقاصد الالية الاطلاق قد اختلف كلام الشهيد الثاني في كتبه الثلاثة وقال من اطلق انه قائم مقامه في هذه الحالة والمبطل هو الاتيان بصورة الاركان وهو متحقق هنا (قلت) وكذا القول في قيام الحالات التي هي بدل من القيام مقامه في الركبة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجري الافعال على قلبه والاذا كان على لسانه ﴾ كذا في التحريروالبيان وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والجعفرية والمزية وارشاد الجعفرية والروض) جعل ذلك حكم المأزج عن الإيماء (١) قد تلف بعض الكلام هنا من نسخة الاصل فليراجع وقد وجدنا صاحب الجواهر يحكي ذلك عن سلازوين حمزة زيادة على مافي البارة قلل الساقط المراسم والوسيلة

والاعمى أو وجع العين يكتفي بالاذكار ومستحب وضع اليدين على غنديه بهذا، وركبته والنظر إلى موضع سجود ﴿فروع الاول﴾ لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة (الثاني) ينقل كل من العاجز اذا تجددت قدرته والقادر اذا تجدد عجزه الى الطرفين وكذا المراتب بينهما (متن)

بطرفه وفي (جامع المقاصد) انه انب لأن الافعال ليست شيئاً زائداً على ما ذكر من الركوع والسجود والقيام منها وذلك يحصل بتضيض العيين وقبحها والتبادر من اجراء الافعال على قلبه الاجزاء به عنها وحمله على ارادة نيتها عند فعله لها فيه تكلف وارثكلمب مالا تدل عليه العبارة انتهى (قلت) هذا الذي نسب الى التكلف هو الذي فسر به الفاضل في كشفه عبارة الكتاب قال أي يقصد الركوع والسجود بالتضيضين والرفع بالفتح فبالقصد ينصرف كل الى ما يقصد ويترتب عليه حكم الركوع والسجود في الزيادة والتقصان انتهى (وقد يقال) يحتمل عدم اشتراط القصد كما لا يشترط ذلك في القراءة جالساً والركوع كذلك ونحوهما لصيرورتها أفعالا على تلك الحال وهي لا تختص الى النية الخاصة فان الصلوة متصلة شرعاً ويكتفي فيها بنية واحدة لجميع أفعالها فليأتمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والاعمى وجع العين يكتفي بالاذكار ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروضة وجامع المقاصد وفي جملة من هذه زيادة اجراء الافعال على القلب وفي الاخير المراد وجع العين الذي يشق عليه تضيض العيين وقبحها وأما الاعمى فظاهر احكامهم عدم اعتبار تضيض أجهانه وقبحها حلاً للعين على الصحيحة فيكتفيان باجراء الافعال على القلب والاذكار على اللسان ويراد بقوله في العبارة يكتفي بالاذكار ان كل واحد منهما يكتفي بذلك عن التضيض والفتح لا عن الاجراء لظهور كونه واجبا لانه مقدور انتهى ﴿ فروع الاول ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة ﴾ كما في نهاية الاحكام وقد اقتصر المصنف هنا وفي (نهاية الاحكام) على ذكر الرمد كما في الخلاف والتذكرة وكشف الالتباس والمفسرة وشرحها وفي (المبسوط والمنتهى والتحرير والموجز الحاوي والمقاصد العلية) الاقتصار على مرض العين وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) نصيب الحكم لكل مرض يستدعي الاضطجاع والاستقاء بروء هذا ما يتعلق بالمرض وقد اقتصر المصنف هنا وفي نهاية الاحكام على الاضطجاع كما سميت وفي (الخلاف والمنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والفروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمفسرة والعزية وارتداد المفسرة والمقاصد العلية) تجوز الاستقاء له اذا أجبره الطبيب انه لا يبرأ الا به وقال في (كف اللثام) وكذا اذا كان لا يبرأ الا بالاياء هر كوع والسجود أوى وان قدر عليهما أي على الركوع والسجود وكذا اذا كان لا يبرأ الا بتوك الاياء تركه انتهى وقد يلوح من الخلاف والمنتهى والتذكرة حيث نسب الخلاف فيها الى مالك والاوزاعي أن لا يخالف من اصحابنا في جواز الاستقاء لرمد وجع العين وفي (الهدائق) أنه لا خلاف فيه وحجة الاوزاعي ومالك ان ابن عباس لما كف آتاه رجل فقال له ان صبرت سبعة ايام لا تصلي الا مستقياً داويت عينك فارسل الى ام سلمة وأبي هريرة وغيرهما فقالوا له (قبل له نخل) ان مت في هذه الايام فا الذي تصنع بالصلوة فلم يضل (وفي) على تقدير تسليم ثبوته وحجية قولهم وقوله وما كان ليكون شيء من ذلك انه لمه كان

(الثالث) لو تجدد الخلف حال القراءة قام تاركاً لها فإذا استقل أتم القراءة وبالعكس يقرأ في هويّه (منن)

البرّه غير مظنون ومن البعيد من ابن عباس أن يستغني أبا هريرة مع وجود الحسين صلوات الله تعالى عليهما وهو عالم بأمانتهما ووجوب الطاعة لهما ويدل عليه بعد صحيح ابن مسلم ومروعة رعايته ما رواه الحسين بن بسطام في كتاب طب الأئمة عليهم السلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو تجدد الخلف حال القراءة قام تاركاً لها فإذا استقل أتم القراءة وبالعكس يقرأ في هويّه ﴾ أما عدم جوار القراءة في حال الانتقال (القيام خل) لمن وجد الخلف فما قطع به الأصحاب كما يظهر مما يأتي وفي (النافع) لو وجد القاعد خفاً نهض منها وقد فهم منها المحقق الكرّي الخلاف فكتب عليهما نفعه بل يتركه ويضيء بعد القيام وكذا في عكسه انتهى فأمل واستحب له في نهاية الأحكام والذكرى استئناف القراءة وفي (المبسوط) يغيره جوازه لـ إذا انتفت المشتقة وفي (الروض) قد يشكل باستلزامه زيادة الواجب مع حصول الامتثال وسقوط الفرض انتهى وأما القراءة في الهوي بل تجدد له الثقل حالما قد قاله الأصحاب كما في الذكرى وكذا الروض فانه نسبته إلى الأصحاب تارة وإلى الأكثر أخرى وفي (الحدايق وحاشية المدارك) نسبته إلى المشهور وهو خيرة الشرائع على الظاهر حيث قال مستتراً والتحرير والذكرى ونهاية الأحكام والالقية والموجز الحاوي وكشف الألباس والروض والمسالك والمقاصد الطيبة ونسبه في الرووس إلى القليل وفي (اليان) فيه نظر وفي (الذكرى) وكشف القاتم هو مشكل لأن الاستقرار شرط مع القدرة ولم يحصل في الهوي والقراءة فيه كتقديم المشي على القعود وينبّه عليه خبر السكوني عن الصادق عليه السلام في المصلي يريد التقدم قال يكف عن القراءة في متيه حتى يتقدم ثم يقرأ وقد عمل الأصحاب بمضمون الرواية كذا قال في (الذكرى) ويأتي ما في الروض من دفعه هذا وما في الذكرى من نسبة ذلك إلى الأصحاب لا يخلو من رية لأننا لم نجد أحداً من القدماء صرح بذلك وقد تبعت المقنعة والنهاية والمبسوط والخلاف والجل والوصية والسرائر وغيرها في مباحث القيام والركوع والقراءة فلم أجده في موضع منها التصريح بذلك بل قد يظهر من المبسوط أنه يترك القراءة في الهوي حيث أتى في الحكمين بعبارة واحدة قال في الأول قام وبنى وفي الثاني جلس وبنى على صلواته اللهم إلا أن يكونوا ذكروا ذلك في مطاوي كلامهم مما زاغ عنه النظر أو يكون التهود أراد مشابهته كالمخبر والمعيد والمصف وابني سعيد والأبي وغيرهم عن شاهدهم أو قل لذلك عنهم قليلاً وفي (جامع المقاصد وفوائد النرائع وحاشية الارشاد والجفرية وشرحها وجمع البرهان) اختيار عدم القراءة حيث لا ذكر في الذكرى واستحسن في المدارك وقال في (الروض) جميعاً في الذكرى الاستقرار شرط في القراءة مع الاختيار لا مطلقاً وحصوله بعد الانتقال إلى الأدنى يوجب فوات الحالة العليا بالكليّة وعلى تقدير القراءة يفوت الوصف خاصته وهو الاستقرار وفوات الوصف أولى من فوات الموصوف والصفة أو الموصوف وحده وقد قدم الكلام في نظيره فيما إذا توارخت الصلوة قائماً غير مستقر وجالساً مستقراً وأما الرواية فلي قدر الالفاظ إليها لا حجة فيها على محل النزاع بوجه لأن الحاليين متساوون في الاختيار بخلاف المتنازع انتهى (قلت) قد تقدم في المسئلة التي أشار إليها أن الاستقرار صفة من صفات المصلي وواجب من واجبات الصلوة فتذكر وفي (الحدايق) قوله أن الاستقرار شرط فيها مع الاختيار صحيح وهو هنا كذلك فإن الاضطراب

ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطأينة للهوي الى الركوع ولو خف في الركوع قبل الطأينة كفاه أن يرتفع منحنياً الى حد الراكع (ومن)

انما تعلق هنا بالانتقال من حال القيام الى حال القعود والشارع قد جعل القعود بمنزلة القيام وأما بالقسبة الى القراءة فلواجب أن يراعى فيها شرطها وهو الاستقرار فيتركها بعد الانتقال حتى يستمر حاله انتهى (وقد يقال) اما لم نهد دليل على اشتراط الاستقرار بالمعنى الذي ليس فيه اجماع ولا خير أما الخبر فالظاهر قده وأما الاجماع فكذلك لانك قد صممت نسبة الخلاف الى الاصحاب ثم ان القدر المتصل بالقيام والواقع في حده يجب تحقق القراءة فيه للعموم فكذا غيره لعدم قائل بالفصل وأما قوله قضية كون العبادة توقفية أنه يجب عليه الترك الى أن يجلس مستقراً (فيه) ان صريح جماعة من القائلين بالاستمرار وجوبه كالمصنف في نهاية الاحكام وغيره وهو ظاهر الباين وقوله عليه السلام يتمكن في الاقامة كما يتمكن في الصلوة ليس بواضح الفلالة على المطلوب فليتأمل جيداً وفي (المقاصد الطيبة) ومثله القول في الانتقال من حالة الجلوس الى الاضطجاع ويشكل ذلك في باقي الحالات كما في الانتقال من الاضطجاع على الجانب الايمن الى اليسار فان حالة الانتقال ربما اقتضت قلبه على ظهره وهي أدون من الجانب الايسر أو على وجهه فهو مرجوح في جميع المراتب فينبني قيد الحكم بما لو كل من حالات هي أعلى من المتقل اليه كما يدل عليه التحليل ﴿ قوله ﴾ قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطأينة للهوي الى الركوع ﴾ أما وجوب القيام قد صرح به الشيخ ومن تأخر عنه والاصر فيه ظاهر فان القيام المتصل بالركوع واجب وركن كما سبق حتى لو ركع ساهياً مع القدرة بطلت صلواته وأما عدم وجوب الطأينة فهو خيرة المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام وأبي الباس والصيري والكركي وصاحب الزية وصاحب ارشاد الجعفرية والشيد الثاني وسبطه وقد يظهر ذلك من اوجب القيام ولم يترض لوجوبها كما في المبسوط وغيره واحتل في الذكرى الوجوب وقربه في البيان وفي (الهدوس) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية وشرحها (وغيرها) أنه أحوط واستدل عليه في الذكرى بأن الحركتين المتضادتين في الصوت والمهبط لا بد أن يكون بينهما سكنون فينبني مراعاته ليتحقق الفصل بينهما وبأن ركوع القائم يجب أن يكون عن طأينة وهذا ركوع قائم وبأن معه ييقن الخروج عن الهدية انتهى (ورد) بأن الكلام في الطأينة عرفاً وهي أمر زائد على ذلك كذا في جامع المقاصد والروض وكشف القاتم وغيرها وفي (الروض) أيضاً قد نوزع في الكلام في استلزام الحركتين المتضادتين سكوتاً مع الاجماع على وجوب الطأينة في موضع يحقق انصافه بالحركتين كالقيام من الركوع وانه لو هوى من غير طأينة بطل وذلك يدل على عدم استلزام الحركتين طأينة أو على أن ما يحصل غير كاف بل لا بد من تحققها عرفاً وأما الثاني فهو عين التنازع فان موضع الوفاق في اشتراط الركوع عن طأينة هي ما يحصل في قيامها وقراءة ونحوها فتكون الطأينة واجبة لذلك لانها وأما الثالث فهو احتياط لا ينتم المصير اليه انتهى (قلت) على القول بأن العبادة اسم للصحيح منها وان ما شاك في شرطية فهو شرط يعوي كلام الشيد فآمل ولا تستحب إعادة القراءة كما في التذكرة الذكرى وجامع المقاصد والمدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خف في الركوع قبل الطأينة كفاه أن يرتفع منحنياً الى حد الركوع ﴾ يريد انه لو خف قبل الطأينة بقدر الذكر الواجب وجب عليه أن يرتفع منحنياً ولم

(الرابع) لا يجب القيام في النافلة فيجوز أن يصلها قاعداً (متن)

يجزى له الانتصاب كافي التحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والموجز الحاروي وكشف الالتباس
وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية وكشف القام وأما لو خف في الركوع
بعد الطأئنة قبل الذكر الواجب ففي (نهاية الاحكام والموجز الحاروي وكشف الالتباس) وجامع المقاصد
وكشف القام (ان حكمه حكم سابقه وظاهر التذكرة والذكرى انه يتم ركوعه وان حكمه حكم ما لو خف
بعد الذكر قال في (الذكرى) لو خف بعد الطأئنة قام للاعتدال من الركوع وأظهر منها عبارة التذكرة
حيث قال ولو خف بعد الطأئنة فقد تم ركوعه وفي نظر ظاهر قد أشار اليه في جامع المقاصد وقال
الشهيدان في الذكرى والروض ان كان قد أتى ببعض الذكر فان اجترأاً بالتسبيحة الواحدة لا يميز
البناء على بعضها لعدم سبق كلام تام ويحصل ضمياً البناء بناء على ان هذا الفصل يسير لا يفتح في
الموالة ولو أوجبت تعدد التسبيح وكان قد شرع فيه فلان كان في أثناء تسبيحة استأنفها كما مر وان
كان بين تسبيحتين أي بما بقي واحدة كل أو اثنتين وفي (كشف القام) لو كان شرع فيه ولم يكمل
كلمة سبحان أو ربّي أو العظيم أو ما بعده فالأولى اتمام الكلمة وعدم قطعها بل عدم الوقف على سبحان
ثم الاستئناف عند تمام الارتفاع ولو خف بعد الذكر وجب عليه القيام للاعتدال كافي نهاية الاحكام
واليان والموجز الحاروي وكشفه وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية وفي هذه
الكتب العشرة والتذكرة والذكرى والدروس ان خف في الاعتدال من الركوع قبل الطأئنة فيه
قام لمطمئن وأما لو خف بعد الاعتدال والطأئنة عن الركوع ففي (الذكرى واليان والدروس
والموجز الحاروي وشرحها والجعفرية وشرحها والمقاصد العلية والروض) انه يجب عليه القيام ليسجد
عن قيام وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) فيه أشكال ويأتي ما في هذين الكتابين على هذا التصدير من
احتمال قيامه فتنوّت الثاني في الجملة وفي (الذكرى) وفي وجوب الطأئنة في هذا القيام بعد وفي (اليان
وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية) الاقوى انها لا يجب ونحوه ما في روض الجنان حيث قال لو خف
بعد الاعتدال عن الركوع قام ليسجد عن قيام ثم ان لم يكن المأمّن وجبت في القيام والا كني ما يفتق
به الفصل بين الحركتين المتضادتين انتهى ولو خف وهو حاد للسجود استمر قولاً واحداً على الظاهر
وأما الاحتمال الذي في التذكرة ونهاية الاحكام فقد قال فيما أما لو قلنا بالتنوّت الثاني في الجملة
بعد الركوع احتمل اذا خف بعد الاعتدال والطأئنة في الركوع أن يقوم ليقنت وفي (نهاية الاحكام)
لو قنت جالساً فأشكال ينشأ من مخالفة الهيئة المطلوبة للشرع مع اقدرة عليها ومن استعجاب القنوت
فجاز فله جالساً هل ينهي وفي (كشف القام) كان الأولى ترك قوله هل ينهي قال وان تمكن من القيام
للاعتدال من الركوع دون الطأئنة فيه وجب والاولى الخلو بعد مطمئنة فيه انتهى وفي (المقاصد
العية والروض) القطع بوجوب الجلوس حينئذ مطمئناً وفي (الذكرى) تسقط الطأئنة هنا مع
احتمال جلوسه للاعتدال والطأئنة فيه (قلت) ولو قل في أثناء الركوع فان كان بعد الذكر جلس مستتراً
ولو كان قبل الذكر ففي الركوع أو الاجزاء بما حصل من الركوع وجهان مبنيان على ان الركوع هل يفتق
بمجرد الانتهاء المذكور أم لا بد في تحققه من الذكر والطأئنة والرفع كما سيأتي الكلام فيه لطف الله تعالى
فبين ذكر كما انه ركن من قبل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يجب القيام في النافلة ﴾

لكن الأفضل القيام ثم احتساب وكتبتين بركته وفي جواز الاضطجاع نظر ومعه الاقرب
جواز الائمة للركوع والسجود (متن)

اجماعا كما في التذكرة والايضاح والبيان فيجوز أن يصلياً قاعداً اختياراً بإطباق العلماء كما في المتبر
ونهاية الاحكام ولا نعرف فيه مخالفاً كما في المنتهى والمفاتيح وقد أطلق العلماء قبل ابن ادريس
وبنده على خلافه كما في جامع المقاصد والمدارك حيث منع من جوازها جالساً اختياراً في غير الوتيرة
ونسب الجواز الى الشيخ في النهاية والى رواية شاذة وقد قضى السحب منه الشهيد في الذكرى قال
دعوى الشذوذ مع الاشتهار عجبية وقال وذكر النهاية والشيخ يشعر بالخصوصية مع أنه صرح به
في المبسوط وكنا المفيد ثم قل عبارتهما ﴿ قوله ﴾ (لكن الأفضل القيام) اجماعاً كما ينبغي
كشف اتمام وفي (التمحي) لا نعرف فيه مخالفاً وبه صرح الاصحاب وقال جماعة منهم ان الأفضل
ان صلاها جالساً أن يقوم في آخر السورة فيركع عن قيام وفي (البيان والذكرى) أنه يحصل له بذلك
فضيلة القيام قال في (الذكرى) روى ذلك حماد بن عثمان ووزارة وقضية كلامهم أنه يجوز أن يصلي
ركعة من قيام وركعة من جلوس وحكى عن البيهقي أنه حكى عن غير الاسلام أنه حكى الاجماع على عدم
جواز التلقيب في النافذة من القيام والجلوس ولم نجد ذكره في الايضاح وهو على تقدير صحته يحتمل هذا
الصورة وما قبلها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو احتساب ركعتين بركعة ﴾ للاخبار وقد
نص عليه كثير من الاصحاب وفي (التذكرة) هل ينسب في الاضطجاع كذلك فيه نظر ونحوه ما
في البيان هذا وقد روى أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن صلى جالساً مع القدرة
على القيام فقال هي تامة لكم والظاهر ان الخطاب للشبهة لا لأبي بصير وغيره ممن كان أمي أو شيعياً
وقد حلها في الذكرى على الجواز (قلت) في المبسوط قد روي أنه يصلي بدل كل ركعة ركعتين وروي
أنه ركعة بركعة وهما جميعاً جائزان ﴿ قوله ﴾ (وفي جواز الاضطجاع نظر) أي اختياراً وفي
(التذكرة) أشكال وفي (نهاية الاحكام والايضاح) ان الاقرب الجواز واستبعده في البحر وفي
(الذكرى والبيان وجامع المقاصد والمدارك) الاقرب عدم جواز الاضطجاع والاستقاء لعدم ثبوت
النقل والاعتذار بان الكيفية تابعة للأصل فلا تجب كالأصل مردود لان الوجوب هنا بمعنى الشرط كالطهارة
في النافذة وترتيب الأفعال فيها (قلت) في نهاية الاحكام والايضاح روى عربن حصين قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى
قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى تاماً فله نصف أجر القاعد وقال في (الايضاح) وبروي ان
صلاة التأم على النصف من صلاة القاعد ونحوه ما في جامع المقاصد وقد أشير الى هذه الرواية أيضاً
في المتبر والذكرى اللهم الآن يقال هذه الرواية محمولة على حصول المنز الجوز كما يلوح ذلك من
مقام ذكرهم لها واستدلالم بها هذا والظاهر جواز الاتكاء على العصا والمخاطب فيها بل قد جوز
ذلك في الفريضة كما سمعت فيما سلف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومعه الاقرب
جواز الائمة للركوع والسجود ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان وقال في (نهاية الاحكام) وهل
يجوز الاقتصار في الأذكار كالتشهد والقراءة والتكبير على ذكر اقلب الاقرب ذلك ولا فرق بين النوافل
الراتية وغيرها كالاستقاء والمبد المندوب في جواز الاقتصار على الاضطجاع انتهى وإنما كان ذلك

﴿ الفصل الثاني في النية ﴾ وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً في الفرض والنفل وهي القصد الى اجماع الصلوة المنيّة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نديها اداء أو قضاء قرينة الى الله تعالى وتبطل لو اخل باحدهما (مقن)

أقرب للاصل مع كونه الهيئة الموهدة المضطجع والمستقي ولجوازه اختياراً راكباً وماشياً ووجه المسم خروج عن حقيقتها أي حقيقة المضطجع والمستقي وإنما ثبتت فيها بدليته للمقدّر وتغييره هيئتها من غير عذر كما اشار الى ذلك في الابضاح

﴿ الفصل الثاني في النية ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهي ركن ﴾ باجماع العلماء كافة كما في المنهي والتذكرة والاجماع كما في الوسيلة والتحرير ولم يقل أحد بأنها ليست بركن كما في التقيح واختلفوا في أنها شرط أو جزء أو مترددة بينهما ففي (المتبر) وكشف الرموز والمنهي والروض والمدارك وغيرها لها شرط وفي (الموجز الحاروي) أنها جزء ونسب في التقيح الى الشرائع وفي (المدارك) الى ظاهرها ويظهر من المقتصر نسبته الى النافع وفي (جامع المقاصد والميسرة والمسالك) أنها مترددة بينهما وفي الآخرين أنه خيرة النافع وفي (فوائد الشرائع والمقاصد العلية) أنها بالشرط أشبه وفي (الجفرية) أن شبهها بالشرط أكثر واستشكل في الشرطية والمجزئية في التذكرة وذكر جماعة القولين من دون ترجيح ولشديد في قواعده تفصيل في المقام وقد تقدم بيان ذلك كما في نية الوضوء ثم إن جماعة جعلوا الركن مقابلاً للشرط كما سميت ذلك في أول المقصد الثاني ومرادهم به ما يروا في الجزء وأما الاجامعات المنقصة على أنها ركن قائماً أرادوا به ما تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً وقد قل الاجماع على هذا أعني بطلانها بتركها عمداً وسهواً في التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وقواعد الشيد والتقيح وفوائد الشرائع وغيرها وهو كثير وفي (المفاتيح) (في الخلاف عنه ونعم الكلام في نية الوضوء) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهي القصد الى اجماع الصلوة المنيّة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نديها اداء أو قضاء قرينة الى الله تعالى ﴾ الكلام في المقام يقع في مواضع (الأول) قال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح وحاشية المدارك الية هي الارادة الباعثة على السبل المبيحة عن العلم والحصول وليست منحصرة في الخطرة باليال كما ظنه جماعة لان الارادة اذا لم تكن حاصلة في النفس لا يمكن اكتسابها بنصور المعاني في الجنان قالت المرآة لا يمكنه التقرب في فعله وإن تصور مجنانه أصلي أو ادرس قرينة الى الله تعالى وقد تقدم قل هذا عنه في مباحث نية الوضوء واستيفاء كلامه كله أيده الله تعالى وقال لا ريب في أنها منقولة عن معناها القوي الى قصد الفعل طاعة لله تعالى وأخلاصاً مع قصد الوجه أو غير ذلك ولو لم تكن منقولة لم يكن قولهم هي شرط في العبادات دون الماملات معنى أصلاً لان الفعل الاختياري لا يمكن صدوره بغير قصد ذلك الفعل وغايته هو كلفنا الله تعالى بالفعل من دون قصد كل تكليفاً بالمال والعبادات وغيرها في ذلك سواء فلا وجه لاشتراطها في العبادات فقط وأما على المعنى المنقولة اليه كما قلنا فصح اشتراطها لأنه يجوز انشكاكها بل لا ينفك ذلك عن النفوس الامارة بالسوء الا بمجاهدات كثيرة وقد ورد الحث على تخليص السبل قال ومن هنا ظهر فساد ما في المدارك وغيرها من أن الخطاب سهل في النية وأن المتبر فيها تخيل النوي بأدنى توجه وإن هذا القدر لا ينفك عنه أحد وفاد ما قيل إن اشتراط النية

من بدع المتأخرين تبعا للامة والا فالرواة والقديما ما كانوا يترضون لنية أصلا قال ' ووجه ظهور فساد هذان الاخلاص في العبادة شرط والرياء شرك والقديما من الرواة والفقهاء صرحوا بوجوب النية المذكورة وذكروا أحيانا كثيرة بل متواترة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات وقوله وقول الأئمة صلى الله عليه وعليهم لاجل الابنية وغير ذلك مما دل على حرمة الرياء وقصد غير الله تعالى ولو بالشرارة وما دل على وجوب الطاعة لله سبحانه والمجيئ على الله عليهم والخبار في ذلك بعد الآيات الشريفة تزيد على التواتر والاطاعة لا تتحقق الا بالائتيان بالفعل على الوجه الذي أراده وطلبه وبقصد انه أراده وطلبه فلو فعله لا ينفك لم يكن ممثلا نعم لم يذكر ذلك في كل عمل وعبادة كالتأخيرين بل ذكر ذلك بمنزلة الكلية والقاعدة لكل عبادة والتأخيرون لما كلغرضهم الشرح التام وكشف المرام بالابرام كما فعلوا ذلك بالنسبة الى سائر الاحكام ذكر ذلك مع كل عبادة صونا عن الجمل والنفقة شكر الله تعالى مساعدتهم الجلية انتهى كلامه شكر الله تعالى عمله وأطال عمره فكانت النية منه سهلة من حيث انها الداعي دون المفسدة في البال صعبة من حيث الاخلاص وبما يزيد القول بأنها حقيقة شرعية اعتبار القارة فيها فان القارة على القول بأن النية هي الداعي وان القارة أمر زائد على النية تكون داخلية في ماهيتها ليست شرطا فيها لانه من المستحيل وقوع جزء من أجزاء العبادة بدونية القرية ومن المعلوم ان القارة لم تؤخذ في المعنى القوي نعم على القول بأنها هي المفسدة بالبال يتبع اشتراط القارة لاول جزء منها ثم الاكتفاء بالاستدامة كما هو مختار أكثر المتأخرين وقد تقدم في مبحث الوضوء ان ذلك كله بيان معناها وعملها وما يتعلق بذلك (الثاني) قال جماعة ان النية أمر واحد بسيط وهو القصد الى فعل الصلوة المحصورة وان الامور المستبصرة فيها التي يسميها اسم المميز فأما هي بميزات المقصود وهو النزي لا أجزاء. لنية كما له قد يلوح من عبارة الشرائع والارشاد والتحرير والالفة وغيرها وقد اعترض بذلك في المسالك والروض والمقاصد العلية على عبارة الشرائع والارشاد والالفة بأن القرية غاية لفعل التمسك به فهي خارجة عنها أيضا ويأتي داني عبارة الارشاد من أخذها بميزا ولما كانت النية عزما واردة متفقة بمقصود متين احسب في تحقها احضار المقصود بالبال أولا بجميع شخصاته كالصلوة مثلا وكونها ظهرا واجبة مدة أو مقابلاتها أو بالتفريق على اختلاف الآراء كما يأتي ثم يقصد إيقاع هذا المعلوم على وجه التقرب الى الله تعالى فلفظ أصلي مثله هي النية وهي وان كانت متقدمة لفظا فهي متأخرة معنى لان معنى الاستحضار القلبي لفعل يصير المتقدم من اللفظ والتأخر في مرتبة واحدة وقد نبه على ذلك كله في المروس والذكرى وكشف الالتباس والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وقصدوا بذلك بيان الواقع والاشارة الى الحزاة الواقعة فيها يظهر منه خلاف ذلك كالشرائع وغيرها كما أفصحت عن ذلك عبارة المسالك والروض والامر في ذلك كله سهل بعد وضوح المراد (الثالث) قد صرح علماءنا باعتبار القرية في نية الصلوة وقل الاجماع على ذلك في الايضاح عند الباحث عن نية المتأني فظاهر التذكرة والمتنصر صريح المدارك والظاهر ان ذلك من الضروريات عند علماءنا وأما ترك ذكرها في الخلاف والبسوط فظهور اعتبارها لامرأة للامة وأخذها بميزا كما قد يظهر من عبارة الارشاد لا يني عن جعلها غاية كما صرح بذلك في الروض مترضا على الارشاد (الرابع) يتبر في النية التمين وقد قل عليه الاجماع في التذكرة والمدارك وفي (النتهي) في الخلاف عنه وفي (الكفاية) انه المشهور ثم قال انه قريب وهذا يشر بالخالف ولم نجد من قال

بعضهم يسقط التمين اذا نسي الثالثة والمراد بالتمين ان يتصور أنها ظهر مثلا أو عصر على الاجال وفي (الذكرى) ان من الاصحاب من جل احضار ذات الصلوة وصفتها هي المقصودة والامور الاربعة مشخصات للمقصود قال أي بقصد الذات والصفات مع التمين والوجوب والاداء والقرينة وفيه هكذا أصلي فرض الظاهر بان أوجب النية وتكثيره الاحرام بمقارنة لما ثم اقرأ ويحدد أفعال الصلوة الى آخرها ثم يبيد أصلي فرض الظاهر على هذه الصفة ثم اعترضه في الذكرى بأنه لم يبدع السلف وبأنه زيادة تكليف والاصل عدمه وبأنه عند فراغه من التعداد وشروعه في النية لا يتبقى تلك الاعداد في التخييل منفصلة فان كان الفرض التفصيل فقد قلت وإن اكتفي بالتصور الاجمالي فهو حاصل بصلوة الظاهر اذ مسماها تلك الافعال على ان جميع ما عده إنما يفيد التصور الاجمالي اذ واجب كل واحد من تلك الافعال لم يمرض لمع انها اجزاء منها مادية أو صوربة انتهى ونحوه ما في فوائد الشرائع والمسالك وعله أراد يبيح الاصحاب المطلق في ظاهر الشرائع كما فهم ذلك منه في المسالك وغيره وقد يحتل ارادة ذلك من عبارة المصنف الآتية (الخلاص) يعتبر مع نية القرينة والتمين الوجوب أو التنبؤ والاداء أو القضاء كما في المبسوط والخلاف وغاية الانجاز للشيخ ابن فهد والفتية والسرائر وجامع الشرائع والشرع والنافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والتبصرة والتذكرة والفخريه والذكرى والدروس والبيان والعمدة والآتية والعمدة الحلية والموجز المالحوي وكشف الانبساط وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية والريفة وارشاد الجفرية والميسر والمسالك والروض والروضة والمقاصد الطلية وفيه عند البالد في الكفاية وظاهر التذكرة الاجماع على ذلك أي على قصد الوجه والاداء والقضاء وفي الكتب الكلامية ان مذهب السلفية أنه يشترط في استحقاق الثواب على واجب أن يوقفه لوجه أو وجه وجوبه فخل ذلك عنهم جماعة كثيرون وظاهرهم أنهم مجمعون على ذلك ولما كان وجه الوجوب غير ظاهر تعيين قصد الوجوب وفي (الروض والروضة والكفاية) نسبة عبارة الوجه الى المشهور وفي (المراسم) اعتبار الاداء أو القضاء ولم يمرض لذكر الوجه وقد قل اعتبار الوجه في نية الوضوء الشديد في غاية المراد والذكرى عن الراوندي والمصري والقاضي والتي وتلقاه أيضاً عن الطوسي كما تقدم ذلك هناك وصرح بعضهم بأنه لا فرق في الوجوب بين الواقع وصفا وغاية في حصول التميز وان كان الوصف أظهر وصرح جماعة بان ذكر الوصف ينفي عن النية وظاهر جماعة أن ذكر النية ينفي عن الوجه وفي (الروض) أن المشهور الجمع بين المميز والثاني وقال فيه ان المميز ينفي عن الثاني دون العكس وفي (المقاصد الطلية) لا يجب الجمع بينهما وان كان أحوط وفي (الروضة) الوجه الثاني لادليل على وجوبه كما أنه عليه التيسير الذي لكنه مشهور ونحوه ما في المقاصد الطلية (قلت) قد قل غير واحد عن المتكلمين كما سمعت أنه يجب فعل الواجب لوجه أو لوجه من الشكر أو اللطف أو الامر أو المركب منها أو من مضاعف اختلاف الاراء كما تقدم بيان ذلك في الوضوء وقد اجمع بين الوصف والثانية جماعة كثيرون وغير بين الوجوب الثاني ووجه جماعة آخرون كابن المكالم والمصنف في النهاية وغيرهما هنا وفي نية الوضوء وقد قلنا هناك عن جماعة كثيرين وفي (الروضة) بعد ان قل عن المتكلمين انه يجب فعل الواجب لوجه أو لوجه من الشكر أو اللطف الى آخره قال ووجوب ذلك أمر مرغوب عنه اذ لم يحقته المحققون فكيف يخطف به غيرهم (قلت) مفهوم لوجه به يبيهي نعم الكلام في معنى لوجه وظاهره المنع بالنسبة اليهما من دون تخصيص بالآخر إلى أن يقال ان مراده انه لم يصح معلوماً للمحققين ان ما اعتبره المتكلمون من الثانية مأمور وما

منه وشكوا في ذلك فكيف يكلف بذلك السوام فأمل فيه وقد فهم الشديد في الذكرى من قوله في المتبر
 يشترط تعيين الفريضة وكونها فرضاً أداه الى آخره انه لا يكفي ذكر الوجوب قال في (الذكرى) هل
 يجب تعيين الفريضة أوجبه في المتبر لتمييز عن الظهر المادة مثلاً والظاهر ان الوجوب كاف عنه وبه
 يخرج المادة اذا أتى به في النية ولو جهل مطلقاً لوجوبه فان فيه دلالة على ان الفعل واجب في
 نفسه والمتكلمون لا أوجبوا إيقاع الواجب لوجوبه أو وجه وجوبه جمعاً بين الأمرين فينوي الظهر
 المفروض أو الواجب لكونه واجباً وهذا مطرد في جميع نيات العبادات وأن كان ندياً نوى التنب
 لندبه لكن معظم الأصحاب لم يترضوا له في غير الصلاة انتهى وقلناه بطوله لاشتباهه على فوائد فأمل
 هذا وفي (المدارك) ان ما استدلوا به على اعتبار نية الوجه والاداء من ان جنس الفعل لا يستلزم وجوبه
 الا بالنية فكل ما أمكن ان يقع على أكثر من وجه واحد افقر اختصاصه بأحد الوجوه الى النية
 فينوي الظهر مثلاً لتمييز عن بقية الصلوات والفرض لتمييزه عن إيقاعها ندياً كمن صلى منفرداً ثم أدرك
 الجماعة وكونها أداء لتمييز عن القصاء ضعيف فان صلاة الظهر مثلاً لا يمكن وقوعها من المكلف في
 وقت واحد على وجهي الوجوب والتنب لتمييز تميز أحدهما من الآخر لان من صل الفريضة إدياً
 لا تكون صلواته الواجبة ومن أعادها ثانياً لا تقع الامتددة وقريب من ذلك الكلام في الاداء والقضاء
 نعم لو كانت ذمة المكلف مشغولة بكل منها اتجه لاحظة أحدهما لخصص بانية ولا ريب ان الاحتياط
 يقتضي التصير الى ما ذكره انتهى (وقال الأستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك
 لا ينبغي فساد ما ذكره صاحب المدارك اذ لا تنسبه في انه يمكن ان يقصد المكلف بالظهر مثلاً
 الدب وان كانت واجبة عليه واقفاً ويقصد الوجوب وان لم تكن واجبة عليه واقفاً وهكذا الكلام في
 الاداء والقضاء غاية الامر انها لا تكون صحيحة شرعاً لعدم الموافقة لمطلوب الشارع ولهذا أمر القهاء بقصد
 ما هو المطلوب حتى يصير فعله صحيحاً مثلاً من لم يكن عليه سوى صلاة الظهر الواجبة لو صلى بقصد
 الصبح أو العصر أو الزلزلة عمداً أو سهواً أو جهلاً لا تكون صلواته صحيحة قطعاً وكذا لو عاها بقصد
 المستحبة لانها ليست بما أمر بها الشارع وامكان الوقوع على أكثر من وجه بحسب قصد المكلف
 وجهه سواء كان بعنوان العمد أو الجمل أو السوي يكفي للحكم بقصد التمين ولذا حكم الشارع بوجوب
 قصد القربة والاخلاص مع انها أي القربة لا تقع على أكثر من وجه واحد صحيح شرعي ولو اشترط
 ذلك لم يجب قصده نفس كونها ظهراً مثلاً بل نفس كونها صلاة اذا لم يكن عليه واجب آخر وبالجملة
 قصد التمين إنما يجب لتحقيق الامتثال وهو الايتان بخصوص ما هو مكلف به فان كان واحداً في الواقع لا
 بحسب اعتقاد المكلف بأن يتعدد من جهه أو سهوه فلا بد من التمين حتى يتحقق امتثاله الشرقي
 ويقال انه امثل من دون فرق بينه وبين المتعدد في الواقع لان المكلف اذا اعتقد ان صلاة الظهر
 ابتداء تكون واجبة ومندوبة وجن الايتان بها لم يمين أحدهما وتركها مندوبة بين الأمرين كيف يد
 ممثلاً بالنسبة الى الواجبة وكذا الحال اذا نوى المكلف على التعدد عمداً أو تسرياً وأما اذا كان
 في الواقع واحداً وعند المكلف أيضاً كذلك ولم يمين على التعدد أصلاً وقصد ذلك الواحد قد قصد
 القبي هو منصف بالوجوب لانه أحضر المنوي وهو الامر المتصف بالوجوب واقفاً لان النية أمر بسيط
 فأمل في الاخير انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته (قلت) قد استدلل بمثل هذا على اعتبار الوجه
 في نية الوضوء وقد قدم قلناه وقد يستدل عليه بان إيقاع الفعل على وجهه واجب وما لا يتم الواجب

والواجب القصد لا اللفظ ويجب انتهاء النية مع ابتداء التكبير بحيث لا يتغلها زمان
وان قل واحضار ذات الصلوة وصفاتها الواجبة (مقن)

الاب هو واجب وايضاح ذلك ان العبادة توقيفية ولم تعلم عدم مدخلة الوجه مع ان القول معروف
بين الاصحاب يجمع عليه عند المتكلمين حيث قالوا انه بدونه لا يستحق ثوابا والعبادة التي لا يستحق
عليها الثواب لا تكون صحيحة جزما على انه على فرض عدم الثبوت لم يثبت عدم المدخلة فيجب قصد
الوجه من باب المقدمة ليحصل العلم بتحقق العبادة على الوجه المطلوب به ولو لم يقصد لم يتحقق العلم لاحتمال
المدخلة فلا شبهة في ان قصد الوجوب يجب من باب المقدمة والحكم بصحة العبادة الحالية عن ذلك
لا بد أن يكون من نص أو إجماع والاول لم نجده فحين الثاني ولا إجماع على الصحة فداخلت عن ذلك
بل ظاهرهم الإجماع على خلافه فلي الحكم اثبات عدم المدخلة ولا ينهه التمسك بالأصل لان النية
وان قل انها خارجة عن ماهية العبادة لكونها شرطا على الاصح لكننا قد حققنا فيما مضى انها من سنخ
العبادة وان ماهيتها توقيفية وما امتثل منها على نية الوجه نية قطعا بخلاف الحالية ثم ان على القول بانها
جزءاً وان العبادة اسم للمصحيح أو على القول بالوقف لا يمكن التمسك بالأصل أيضا كما قرر في محله
فأتمل جيدا لكن الآية صلوات الله عليهم كثيرا ما كانوا في مقام سؤال الراوي عن وجوب شيء وعدم
وجوبه يقولون اصله وأمرنا به على وجهه يظهر للراوي منه الوجوب فاذا كرر السؤال وقال وان لم
اصله أجابوا بلفظ لا بأس كما وقع ذلك في ناقصة نية الوضوء. فلو كان قصد الفعل على وجه واجبا لكان
المعصوم أسرا بترك الواجب أو بتدبيره. فليلاحظ ذلك وليتأمل وقال في (شرح المفاتيح) لو كان
قصد الوجوب أو التلبس مستترا لا كثر الشارع من الأمر بالعمل والتسليم وكثر العمل والتمتع وتناع
واشتهر وذاع لأن ذلك من الأمور التي تم بها البولي وقد أطال في الاحتجاج على ذلك ولاستشهاد
له وقد قلناه بنامه في نية الوضوء (السادس) الظاهر من كلام الاصحاب انه لا خلاف بينهم في انه لا يعتبر
في النية قصد القصر والتمام حيث لا تغيير بينهما كما في شرح التلويح وفي (المدارك) فقام به الاصحاب وفي
(التفلية) انه يستحب قصدهما وفي شرحها انه غير واضح بعد اتفاقهم على عدم اعتباره والاستدلال بزيادة
حصول التميز غير كاف وأما في مواضع التخيير فعدم اعتبار قصد ما هو المشهور بين الاصحاب كما في كشف
الالتباس وفي (المدارك) قطع به الاصحاب أيضا وفي (الذكرى) نسبت الى كثيره قطع المصنف
في هذا الكتاب وغيره كما يأتي وهو خيرة المختبر والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس واستحسنه
صاحب الفخيرة والمدارك والبحار واستظهره في مجمع البرهان تارة وقد ذكرنا ذلك في بحث القصر وفي
(الدروس) وحواشي الكتاب لشيد والبيان والموجز المساوي وجامع المقاصد وتطبيق النافع والجفري
وشرحهما) انه يجب قصد القصر أو التمام في اماكن التخيير وفي قاضي الفريضة تماما وقصر واحتل في
الذكرى وهو به عند التخيير بينهما وفي (البيان) في بحث المنايا استشكل في اعتبار قصد القصر
والتمام في موضع التخيير فقد اختلف كلامه في ثلاثة مواضع من البيان وبأني عند تعرض المصنف له
ذكر أدلة الطرفين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والواجب القصد لا اللفظ ﴾ لانه لا عبرة
به عندنا كما في التذكرة ولا يستحب الجمع بينهما عندنا كما في الذكرى وقد صرح بعدم استحبابه في
الحلاف والمختبر والتحرير والتذكرة وفوائد الترائع والمدارك وفي موضع آخر من الاخير لا يبعد ان

فيقصد إتيان هذه الحاضرة على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل إما بالدليل أو التقليد لاهله (من)

يكون تشريفاً محرمًا وفي (جامع المقاصد) ليس له دخل في التيقوف (المقاصد العلية وشرح التلخيص وحاشية الاستاذ أبيه الله تعالى) أنه أمر مستحدث لا عبرة به وفي (البيان) الأقرب كراهته لأنه أحدث شرع وكلام بعد الإقامة وقال المتداد عندني في كراهته نظر لأنه مما يتعلق بالصلوة خصوصاً مع كونه مبنياً على القصد وفي موضع آخر من التذكرة لا اعتبار باللفظ نعم ينبغي الجمع فإن اللفظ أعون على خلوص القصد وفي (التذكرة) في هذا منع ظاهر وفي (التلخيص) استحباب الاختصار على القلب وفي (نهاية الاحكام) لا عبرة به ويجب أن لم يمكن بدونه وفي (كشف الثام) في نية الوضوء الحق أنه لا رجحان له بنفسه ويختلف باختلاف التأويل واحوالهم قد يبين على القصد فيخرج وقد يخل به فالخلاف وبذلك يمكن ارتفاع الخلاف عندنا انتهى وقال هنا اللفظ بأخر اجزائها مما يقع التلث في قطع مرة الله من التكبير أو الوصل فلا حياض تركه انتهى (وقد يقال) أن اللفظ اذا كان مستحدثاً غير متبع عند الشارع فلا يوجب سقوط التكليف بما ثبت وجوبه من قطع المزة إلا أن يقال إن مقتضى السقوط كونها في الدرج ولا مدخل لكون ذلك الكلام متبراً عند الشارع أو غير متبر وهما كلام آخر وهو أن حسنة الحلبي قد اختلفت على أدعية بين التكبيرات السبع وقد حكم علاناً بالتخير في تكبيرة الاحرام بين السبع ومن الممكن الجائز قصد الاحرام بأحدى التكبيرات المتوسطة مع درج الكلام قسقط ولا بد لنفي هذا من إلا أن يقال المعلوم من الشرع هو تعيين هذا اللفظ للاحرام وعند الصلوة من دون زيادة ولا قيصرة وحينئذ فالواجب الوقف بعد تمام الدعاء ثم الابتداء بالتكبير وسيأتي تمام الكلام «وفي (الخلاف) أن أكثر اصحاب الشافعي استحباوا التلظظ وقال بعضهم يجب وضوءاً أكثر اصحابه انتهى وهذا الذي قلناه من كتب علاناً بضعة ذكر في نية الوضوء وآخر في الصلوة وقد قدم لنا ذكر هذه الأقوال هناك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فيقصد إتيان هذه الحاضرة على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل إما بالدليل أو التقليد لاهله ﴾ اختلفت كلامه هذا على حكيم (الاول) أنه لا بد من استناد علمه الى أحد الطريقين الدليل أو التقليد فهم منه ان صلوة المكلف بدون أحدهما باطلة وإن طابق اعتقاده وإيقاعه الواجب أو التدرب المطلوب شرعاً وهذا هو المعروف من مذهب الامامية لا نعلم فيه مخالفاً منهم قبل المولى الارديلي وتلميذه السيد المتدس وشذوذ من تأخر عنهم بل يشترطون حياة المجتهد المأخوذ عنه وهذا أيضاً هو المعروف من مذهبهم كما في المقاصد العلية قال والقائل بخلاف ذلك غير معروف في أصحنا وقد أكثروا في كتبهم الأصولية والفروعية من انكسر ذلك وتادوا ان الميت لا قول له واسموا به من كل حياض فلي مدعي الجواز يان القائل على وجه يجوز الاعتقاد عليه فانا قد تبنا ما أمكننا تبنيه من كتب القوم فلم نفلتر بقائل من قهاتنا المعتدين بل وجدنا لأصحابنا قولين قول كثير من التمداد وقهات حلب بوجوب الاجتهاد عينا وعدم جواز التقليد لاحد البه والثاني قول المتأخرين والمحققين من أصحابنا الى آخره (الثاني) أنه لا بد من العلم بوجوب الواجبات وتدريب المتدربين لتلاخلف غرض الشارع فيوجب الواجب لتدبه وبالعكس قطع صلوة باطلة وقد صرح بالطلاق في نوى بالواجب (في الواجب خ ل) التدب في المنهي والكتاب فيها يأتي ونهاية

الاحكام والتحرير والتذكرة والفكرى والبيان وجامع المقاصد والجعفرية والزينة وارشاد الجعفرية ووروس الجنان وهو ظاهر الاكثر والوجه في ذلك انه متاف للقرية عالماً أو جاهلاً لانه مع العلم خالف الوجه الشرعي عدداً فكيف ينوي القرية ومع الجبل لم يتلقه من الشارع فلا قرينة أيضاً وان اعتبرنا الوجه في النية فالامر ظاهر في الحالين وفي السهو والسيان أيضاً ولو نوى بالمتدوب (في المتدوب خل) الوجوب ففي كتب المصنف أعني الحقة المذكورة وجامع المقاصد والزينة ووروس الجنان انه ان كان ذكرنا بطلت وان كان فلا اعتبرت فيه الكثرة وعدمها فبطل على الاول دون الثاني مع احتمال البطلان مطلقاً في الاخير لالتحاقه بذلك بالفكر من الكلام والفعل ولانه أدخل فيها ما لم يدخله الشارع وهو بطل واجب قل الامع السهو أو التسيان أو الخطأ وبهذا وما ذكرنا في حجة العكس يظهر ضيف ما يأتي في مجم البرهان وفي (البيان) لو نوى بالندب الوجوب فلا قرب الصحة لنا كيد عزه (ورد في جامع المقاصد والروض) بأنه تأكيد للشيء بما ينافيه لان الوجوب والندب متباينان تبايناً كلياً كما ان متعلقهما كذلك فيستقيم قيام أحدهما مقام الآخر وأصل الرجحان الذي هو جنس لهما انما يقوم بفسله وفي (كشف الغم) ان ما ذكره الشهيد في البيان ظاهر الفساد وقال في (الروض) وأورد ان النية انما تؤثر في الشيء القابل لمتعلقها وما جعله الشارع ندباً يستحيل وقوعه واجبا فكان الناري نوى الحلال فلا تؤثر نية كما لو نوى الصعود الى السماء (ثم قال) ويجاب بان المانع قصد ذلك وتصويره بصورة الواجب وان لم يكن كذلك شرعاً ولو كان المتعبر من ذلك ما يوافق مراد الشارع لم يتصور زيادة الواجب قلن المكلف اذا أتى به لم يتصور كون ما يأتي (يؤتى خل) على صورته واجباً وفي (البيان) لو صلى ولو يعلم الواجب من غيره قلن اعتقد الوجوب في الجميع أمكن الاجزا وان اعتقد الندب احتمل قويا لابطال لعدم موافقة ارادة الشارع والصحة لصدق الاتيان بالصلاة وامتناع كون النية تخرج الشيء عن حكمه وفي (نهاية الاحكام) لو لم يعلم الواجب من الندب وأوقع الجميع على وجه الوجوب أو الندب أو علم ولم يوقعه على وجهه لم تصح صلواته (وقال مولانا المقدس الأردبيلي) في مجم الفائدة والبرهان انه يكفي إيقاع الفعل على ما أمر به اذ الفرض إيقاعه على الشروط المستفادة من الأدلة كما في جملة من مسائل المجمع وأما كونه على وجه الوجوب فلا وغير معلوم انه داخل في الوجه المأمور به بل الظاهر عدمه فلا يتم دليلهم ان فعل الواجب على الوجه المأمور به موقوف على المعرفة والعلم بفدونه يكون ما أتى بالمأمور به على وجهه وعلى تقدير تسليم الوجوب لانسل البطلان على تقدير عدمه خصوصاً عن الجاهل والناقل عن وجوبه وعن الذي أخذ به دليل وليس وثيقته ذلك وكذا المنفذ لمن لا يجوز تقليده ولا خفاء في صورة العلم الذي اعتبروه سبباً بالنسبة الى النساء والاطفال في أوائل البلوغ فاهم كيف يعرفون الجنته وعدائله وعدالة القتل والوسائط وهم الآن ما يعرفون شيئاً وليس بمعلوم انهم العمل بالشياع مع عدم معرفتهم حقيقة العداة ولا بالمدلن ولا بالمشاورة وتحقيقهم ذلك بالدليل لا يخفى صوابه مع عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ على الظاهر بل يمدد أيضاً لعدم العلم بالتكليف بهانم يمكن فرض الحصول فينتدب يصح التكليف ولكن قد لا يكون والمراد اهم والحاصل انه لا دليل يصلح الا ان يكون اجماعاً وهو أيضاً غير معلوم لي بل ظني انه يكفي في الاصول الوصول الى المطلوب كيف كان بدليل ضعيف باطل وتقليد كذلك وعدم قل الايجاب عن السلف بل كانوا يكتفون بمجرد الاعتقاد وفعل صورة الايجاب ومثل تسليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب مع ان الصلوة معلوم

اشتمالها على ما لا يحصى كثرة من الواجبات وترك المحرمات وكذا سكنهم عن أصحابهم في ذلك وفي ظن قوي على ذلك من مجموع أمور كثيرة وإن لم يكن كل واحد منها دليلاً قاطعاً مفيداً له وإن لم يحضرني الآن كله وإن أمكن الوجوب على العالم المتكبر على الوجه المشروط على أن دليلهم أن تم دل على وجوب قصد حين الفعل وأنه غير واجب إجماعاً انتهى كلامه وقد تعرض الأستاذ أيده الله تعالى لردّه في القوائد الحاثية في الفائدة السادسة والعشرين فإنه أدام الله تعالى حراسته عقدها فرد على المولى المذكور قدس ربه وأشار إلى رده أيضاً في مواضع من شرح المفاتيح ثم أنه في مجمع البرهان أخذ يتعرض على ما في الروض قال قوله أن صلوة المكلف بدون الاجتهاد والتفكير إلى آخره كما سمعت محل تأمل بعد تسليم الوجوب أيضاً خصوصاً على قاعدته وهي أن الأمر بالشيء لا يستلزم النهي عن ضده الخاص ثم قال كذا وقوله يجب إيقاع كل واحد منهما على وجهه فلا خلاف بأن نوى بالواجب التدب عداً أو جهلاً بطلت الصلوة للاخلال بالواجب على ذلك الوجه المتقضي للبطلان إلا ما استثنى وليس هذا منتهى أنه قد لا ينأى الفضل على وجه التدب مع اعتقاده وعلى الآن بالوجوب مثلاً ويمكن تصويره في الجملة وأيضاً بدفع فرض العلم لا ينبغي تقييد الجهل إلا أن يؤل أيضاً دليله لا يدل على البطلان بل على التحريم وبطلان ذلك الفضل على تقدير تسليم ما سبق (ولنا) أنا لا نسلم بل نقول وقع قصد غير صحيح ولا على وجه الشرع وأما الفعل فلا يخرج بمجرد قصده عما لو كان مع علمه واعتقاده وبطلانه إنما يستلزم بطلان الصلوة لو علم أنه مزيج فيها بحيث لو ترك على أي وجه يبطل الباقي وذلك غير معلوم وقوله ولعدم أتياه بالمأمور به إلى آخره ممنوع لما مر من أن القصد على ذلك الوجه غير داخل في الوجه المأمور به بل المأمور به الفعل على الوجه المعتبر وأما كونه واجباً فهو مستلزم من أصل الأمر به فليس بدخول في المأمور به الخارج عنه مع أنه قد يفعله فيها بعد وقوله ونعتمد إعادة ثلاثاً يلزم زيادة أفعال الصلوة عداً قد يقال أنه ليس من أفعال الصلوة على الوجه الأول ولو اكتفينا بالصورة فمن أين الدليل على أن الزيادة في أفعالها مطلقاً بطلت عداً أو جهلاً على هذا الوجه وأيضاً إنما تحقق الزيادة بمدخل الثاني والظاهر أنه ليس بمدخل ولو صح البطلان وسلم في العائد قابض الدليل على الجاهل وكذا قوله ولو عكس بأن نوى بالتدب الوجوب فإن كان الفضل ذكراً بطلت الصلوة أيضاً فهي المتقضي لفساد ولا به كلام في الصلوة ليس منها ولا ما استثنى منها وإن كان فلا كالمأثنية اعتبر في الحكم بإبطال الكثرة إلى قوله مع احتمال البطلان مطلقاً فهي المتقضي لفساد ويؤيده أن ترك الصلوة لا يعتبر فيها الكثرة عدا الفضل الكثير كالكشف والاستدبار ودخوله تحت الكثرة إنما يتم لو لم يكن النهي حاصل في أول الفضل الذي مجرد كاف لانه لو سلم النهي مطلقاً فابن دلالة على الفساد والبطلان للصلوة والسبب أنه ما سلم البطلان في نفس البادة لتأخير الوجوب فكيف يقول هنا يبطلان الصلوة فهي على تقدير التسليم عن فعل متدوب غير حزم واجب ولا شرط له على قصد الوجوب وأنه يدل على فساد أصل الصلوة ثم لو ثبت النهي وإن كل كلام في الصلوة يبطلها يتوجه البطلان في الذكر فقط ولكن المطلق غير ظاهر بل يحتمل رجوع النهي إلى القصد فقط لا أصل الفضل لانه اعتد كونه عبادة وزاد فيه علم جواز الترك وذلك غير معلوم الضرر به بل بالقصد فقط مع عدم قوت شيء من البادة يزعمه أيضاً فقل الصلوة مع جميع واجباتها غاية الأمر أنه أراد تأكيد عبادة ما كانت مؤكدة خطأ أو تمسداً فاحصل وهو بعيد فلا يضر أصل هذا ويحتمل البطلان في الأول فإنه ترك واجباً لانه فعل ندب وإن لم يخرج عنه ولكن مانعه على ذلك الوجه بل فعل على

وان يستديم القصد حكماً الى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الافعال غيرها (متن)

غير ذلك الوجه فيق في العدة ولعل استرأب الشيد في البيان الصحتي المكس مطلقاً لان نية الوجوب انما آفادت تأكيد النذب اذ الواجب والنذب يشتركان في الاذن ويتفصل الواجب عنه بالمتم ونية هذا القدر مع كون الفعل مشروعاً في نفسه غير مؤثرة اشارة الى ما ذكرنا في وجه عدم بطلانه فلا يرد عليه ما ذكره الشارح لان مراده بتأكيد النذب تأكيد كونه عبادة وما ايد به الشارح كلامه ليس مؤيداً وان ثبت البطلان بوقوع التروك بدليل بان يكون ترك شرط مثلاً مثل الاستدبار وسر العورة اوضح بالبطلان به لعدم الثبوت فيما نحن فيه بل وقع وجوب الترك قطعاً على تقدير التسليم الا ترى انه نزع في البطلان بالكشف على تقدير تسليم تحريره ووقوع النهي عنه وبالجملة معلوم عدم دلالة مجرد وجوب ترك شيء في الصلوة على بطلانها على تقدير الفصل نعم قد يفهم ذلك من المقام والقرآن مع صريح النهي وليس فيه وفي قوله ويجاب أيضاً فيه تأمل اذ على تقدير اعتبار ذلك في أمر مالا يلزم كون الكل كذلك حتى قوله ولو كان المترى الى آخره فأمل وقد أطال في الكلام اني قال أما القول في المسئلة فالظاهر وجوب السلم في الجملة والفعل على ذلك الوجه كذلك وأيضاً الظاهر الصحة مطلقاً على تقدير الانطباق على ما قاله الشارح وعلى تقدير عدمه فهو كان عالماً عامداً وقصد بالواجب النذب ان أمكن فالظاهر البطلان مع الاكتماء به ان كان جزءاً ركناً أم لا لنية القصد ولكل امرئ ما نوى وفي المكس ان كان قولاً زائداً على الحرف يطل على تقدير القول ببطلانه الكلام مطلقاً ويحتمل الصحة في الذكر والهدوء والقرآن المجوز في الاثما وان كان ناسياً يصححه مطلقاً وتبطل عن الجاهل مع احتمال كون الجمل عنراً وهو بعيد وأما الذي يفهم من غير اعتقاد وجوب ونذب بل يفهم بانه عبادة مثلاً ولا يستدركه كاهو ولا يبطل فالظاهر فيه أيضاً الصحة بل لا يبعد الصحة في الفاعل مطلقاً ولو كان ذنبه خالياً حال فله أنه عبادة كما يفعل كثيراً من أجزاء الصلوة غافلاً حين فله عن ذلك بالكلية انتهى (وبقي الكلام) في شيء وهو أن النية المشهورة ظاهراً عدم اندراج قصد التدبورات فيها مع أن غالب المصلين لا يقنصرون على فعل الواجب والجواب أنه يكفي قصد هاتئذ فعلها ولا حاجة الى قصد هاتئذ في الية المعروفة ويشير الى ذلك القاعدة التي حصلها الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته وهي أنه لا يتعين بالنية ما لا يتعين في العمل وقال آخرون هي مقصودة بقوله أصلي فرض الطهر ولا ينافيه قوله لو حو بها لان المعنى أصلي فرض الطهر المشتبه على التدبورات والباعث على ذلك كون الظهور واجبة فلا مافاة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يستديم القصد الى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الافعال غيرها ﴾ قد استوفينا الكلام في معنى الاستدامة في نية الوضوء وقلنا هذه العبارة هناك وقد اعترض عليها في جامع المقاصد بان الصيرفي قوله غيرها ان عاد الى الصلوة تحققت الاستدامة مادام لا ينوي بشيء من أفعال الصلوة غيرها فهو نوى الزيادة لم يكن مخالفاً بالاستدامة وهو معلوم البطلان وان عاد الى الافعال لا يتحصل له معنى ينافي الاول الا بتكافؤ بعيد فلو فسر الاستدامة بعدم احداث ما ينافي جزء النية كان أنسب وأوفق (قلت) المراد من استدامة القصد الى الفراغ مقارنة جميع أجزاء العبادة للاخلاص فهو نوى الزيادة ببعض الافعال قد أحطت ما ينافي القصد المذكور ويكون قصد بذلك البعض غير الصلوة لان جزء الصلوة لا بد وأن يكون مقترناً بالاخلاص وفي (الايضاح) اجمع الفقهاء

فلو نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالشاك بطلت صلوته ولو نوى في الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطلان ان رفض القصد قبل البلوغ الى الثانية (من تن)

على أنه اذا نوى بعض أفعال الصلوة غيرها بطلت لان المتكلمين أجمعوا على أن المتكلمين اذا أتمد متعلقها وتعلق أحدهما على عكس تعلق الآخر تضادا وسبأني قل ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالشاك بطلت الصلوة ﴾ أما بطلانها بنية الخروج منها فهو خيرة المبسوط واختلاف في آخر كلامه والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح والذكرى والدرروس والافنية على الظاهر والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والجفرية والزمية وارشاد الجفرية والميسبة والمساك والروضة والروض وقربه في المنهى وقراءه في المقاصد العلية وفي (الشرائع) لا تبطل وهو خيرة المفاتيح وجمع البرهان وظاهر البيان وسيف (المدايرك) نسبته الى الخلاف وجمع من الاصحاب وقد تبع في نسبته الى الخلاف المختلف وكأنها لم يلحظا آخر كلامه وفي (كشف القام) تبطل ان أتى ببعض الافعال حال كونه ناوليا للخروج وان لم يأت شي من أجزائها الواجبة كذلك بل رفض قصد الخروج ثم أتى بالباقي انجبت الصحة ونحوه ما في المدارك لكنه في كشف القام احتل البطلان لكونه كتوزيع النية على الاجزاء فانه لما قضى النية الاولى كان اذا نوى ثانيا نوى الباقي خاصة ولم يرجع شيئا (شيء غل في المتبرر والذكرى) (احتج القائلون) بالبطلان مطلقا بأن نية الخروج تقتضي وقوع ما بعدها من الافعال بغير نية وبأن الاستمرار على حكم النية السابقة واجب اجماعا ومع نية الخروج يرتفع الاستمرار (ورد الاول) بأنه لا يلزم من حصول نية القطع وقوع ما بعدها من الافعال بغير نية اذ من الجائز رفض تلك النية والرجوع الى مقتضى النية الاولى قبل الاتيان بشي من أفعال الصلوة (ورد الثاني) بأن وجوب الاستدامة أمر خارج عن حقيقة الصلوة ولا يكون فواته مقتضيا لبطلانها اذ المتبرر وقوع الصلوة بأسرها مع النية كيف وقد حصلت وقد اعترف الاصحاب بعدم بطلان ما مضى من الوضوء نية القطع اذا جدد النية لا يقي من الافعال قبل فوات الموالاة والحكم في المستثنين واحد والفرق بينها بأن الصلوة عبادة واحدة فلا يصح تفريق النية على اجزائها بخلاف الوضوء ضعيف جداً فانه دعوى مجردة عن الدليل وأما بطلانها اذا نوى التردد فهو خيرة الخلاف ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والدرروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية والزمية وارشاد المسفرة وقد سمعت ما في كشف القام من التفصيل وقد ذكره هنا أيضاً وقد يلوح ذلك من الخلاف والدليل في المستثنين واحد وليس الشك في المارة غير التردد فالمراد كالشاك في شي.

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى في الركة الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطلان ان رفض هذا القصد قبل البلوغ الى الركة الثانية ﴾ كما هو ظاهر البيان حيث قال ان البطلان هنا أضنف خصوصاً مع العود الى البقاء قل حصول المعلق عليه وفي (المختلف والايضاح والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والروضة والمفاتيح وكشف القام) بالبطلان مطلقاً من دون تفصيل وهو ظاهر المبسوط وغيره مما اطلق فيه البطلان نية الخروج ولعله أثار اليه في الخلاف بقوله أو سيخرج واحتمل في نهاية الاحكام والذكرى البطلان في الحال وعنده في الحال ثم قال فلورفض هذا القصد قبل البلوغ الى الثانية صحت على الثاني واحتمل جماعة

وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص فإن دخل فلا قرب البطلان (من)

البطلان مطلقاً فشكل في منافاة ذلك لنية الصلوة والاصل بقاء الصفة مستحب وضعه الكرسي وغيره حجة ما في الكتاب ان قصد قص النية غير قضاها وحجة من أطلق البطلان ان الصلوة عبادة واحدة متصل بعضها ببعض يجب لها نية واحدة من أولها الى آخرها فإذا نوى الثاني انقطعت تلك الموالاة وانقطعت تلك النية فيخرج عن الوحدة فلا يتحقق الاتيان بالمأمور به على وجه مضاف الى ما سر في حجة المسئلة الاولى فبلى هذا اذا وقع مضى الافعال مع هذا القصد كان كإيقاعه مع نية الخروج في الحال وان رفضه قبل إيقاع فعل كان كالتوزيع - ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص ﴾ أي لو جبه عدم البطلان ان رفض القصد قبل وقوعه وهو ظاهر البيان وفي (الإيضاح) والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وفوائد القواعد) أنها تبطل وفي بعضها التصريح بأنها البطلان من حيث وفي (كشف القام) الوجه عندي أنه كالتردد في الأعمام وفي (نهایة الاحكام والتذكرة) إحتمال البطلان وعدمه وفي (جامع المقاصد) ان هذه البحث أن يقال أنه اذا علق المصلي الخروج عن الصلوة بأمر ممكن الوقوع أي غير متحقق وقوعه بحسب العادة كدخول زيد مثلاً الى موضع الصلوة بخلاف التعليق بالحالة الثانية بالنسبة الى الحالة التي هو فيها فإنها محققة الوقوع عادة فإن قلنا في المسئلة الاولى لا تبطل الصلوة بذلك التعليق مطلقاً فإننا أولى لا يمكن ان لا يوجد المعلق عليه أصلاً هنا فإذا لم تبطل مع وجوده لم تبطل مع عدمه بطريق أولى وإن قلنا بالبطلان ثم حين التعليق فيها وجهان (أحدهما) العلم قلناه من عدم الجزم بوقوع المعلق عليه فلا يكون البطلان محقق الوقوع والاصل عدمه وإذا لم يبطل في حال التعليق لم يبطل بعده وان وجد المعلق عليه اذا لو أثر التعليق المتعدي للتردد لأثروقت وجوده فإذا لم يؤثر كان وجوده بمثابة عدمه وهذا اذا دُخل عن التعليق الاول عند حصول المعلق عليه وان كان ذا كراهة بطلت الصلوة بتحقيق نية الخروج وقد سبق أنها مبطله (والثاني) البطلان كإلزامه في الصلوة على هذه النية فإنها لا تستند فلا يصح بعضها معها ولما سبق من ان تعليق القطع يناقض الجزم بالنية ففوت به الاستدامة وتخرج النية الواحدة المتصلة عن كونها كذلك وهو الاصح وان قلنا بالتفصيل في المسئلة السابقة فإن رفض القصد قبل وقوع المعلق لم يبطل بطريق أولى والافوجان أقربها البطلان عند المصنف انتهى قلت هذا الذي ذكره حاصل ما في الإيضاح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن دخل فلا قرب البطلان ﴾ قال المحقق الثاني هذا قد يناقش قوله وكذا لو علق الخروج الى آخره لان المتبادر من هذه العبارة أنه لو علق الخروج بأمر ممكن الوقوع ورفض القصد قبل وقوعه فلا قرب عدم البطلان وان وقع وهذا كما ترى ظاهر المنافاة لقوله فإن دخل وكان عليه ان يقيد البطلان هنا بدخوله بما اذا لم يرفض القصد ولو كان أماله على مفهوم العبارة لكان كافيًا في الدلالة على البطلان واستغنى عن التصريح بحكم هذا القسم كما استغنى عن التصريح به في المسئلة التي قبل هذه ولا يمكن حمل العبارة على إرادة عدم البطلان بالتعلق على أمر ممكن اذا لم يوجد سواء رفض القصد أم لا والبطلان اذا وجد رفض القصد قبل وجوده أم لا لما فاتته الحكم في المسئلة السابقة وقد سمعنا ما ذكره في هذه المسئلة وقال في (كشف القام) في شرح هذه العبارة فإن دخل وهو متذكر بالتعلق مصر عليه خرج قطعاً وان دخل وهو غافل

ولو نوى أن يفعل المتأني لم تبطل الأمانة على اشكال وتبطل لو نوى الرياء أو يعمها (من)
 فالاقرب البطلان أيضاً وإن لم قل به عند التعليل لأن التعليل المذكور مع وقوع الملق عليه يقض
 استدامة حكم النية ويحتل الصحة احتمالاً واضحاً لكون القبول كرفض القصد انتهى وفي (التذكرة
 ونهاية الاحكام) فإن دخل فوجان البطلان وعدمه وفي (الايضاح) قال والذي في مباحثه يمكن أن
 يقال بوجود الصفة يعلم أن التعليل خالف مقتضى النية المستبرة في الصلوة في نفس الامر لأن وقوعه
 كان متحققاً في علم الله تعالى فبطل الصلوة حينئذ من حين التعليل وإن لم توجد الصفة علم عدم منافاتها
 لأن الثابت على عدم تقدير متف (١) متف (٢) فظهر صحة الصلوة وتظهر الفائدة في المأموم فيها إذا
 نوى إبطال هذه النية قبل وجود الصفة انتهى (واعترضه في جامع المقاصد) بأنه على هذا لو رفض القصد
 قبل الملق عليه لم ينغمه ذلك وكان وقوعه كاشفاً عن البطلان من حين التعليل كما أنه يكشف عن بطلان
 صلوة المأموم إذا علم بالتعليل ولم يفرغ من حينه إلا أنه يلزم القول بالبطلان في المسئلة السابقة مطلقاً
 وهو خلاف ما أفق به هنا انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى فعل المتأني لم تبطل
 الأمانة على اشكال ﴾ القول بعدم البطلان فيها إذا عزم على ما ينافي الصلوة من حدث أو كلام أو صومها
 خيرة المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والمعتبر والمنتهى والتحرير والمدارك والمفاتيح والتذكرة ونهاية
 الاحكام مع احتمال البطلان في الأخيرين وقوله أي عدم البطلان في الايضاح عن علم الهدى وفي
 (المدارك) أنه مذهب الأكثر ونسبه في جامع المقاصد إلى الذكري والموجود فيها ما يأتي والقول بالبطلان
 خيرة الايضاح والذكري والبروس والبيات والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد
 وفوائد الشرائع والجعفرية والزنية وارشاد الجعفرية والميسية والروض والمساكن والروضة وفوائد القواعد
 وقواعد في المقاصد العلية وفي (الافية) تبطل على (في خ ل) قول وفي (كشف القام) إذا قصد فعل المتأني
 للصلوة فإن كان متذكراً لمناقاة لم يتك عن قصد الخروج وإن لم يكن متذكراً لما لم تبطل الأمانة على
 الاقوى كما في المبسوط والشرائع والتحرير والمنتهى انتهى قد حمل ما في الكتب الاربعة على
 غير المتذكر وفي (المدارك) أن موضع النزاع ما إذا جدد النية بعد العزم على المتأني وفي (المبسوط وجامع
 الشرائع) أنه يأنم وفي (كشف القام) فيه نظر إلا أن يكون متذكراً لمناقاة وقال فيه أن منشأ الاشكال
 من الاشكال في أن نية الخروج كنية الخروج وفي (جامع المقاصد) أنه ينشأ من أن ارادتي الضدين
 هل تتنافيان أم لا قال وأقضى المصنف في المختلف بعدم البطلان محتجاً بأن المتأني للصلوة هو فعل
 المتأني لا العزم عليه مع أنه أحق بالبطلان فيها إذا نوى الخروج منها والفرق بين المستثنين غير ظاهر
 لأن الخروج من الصلاة هو المتأني (من جملة المناقيات خ ل) ونبته كنية غيره من المناقيات (ثم قال) قالت
 قلت المتأني سبب في الخروج من الصلوة لاجته فافترقا (قلت) هذا الفرق غير موثر فإن البطلان منوط
 بوجود المتأني وعدم بقاء الصلوة مع واحد منها قدر مشترك بينهما فإن كانت نية أحدهما منافية فنية
 الآخر كنكك ومشه قال في الروض وقال (في الايضاح) منشأ الاشكال أن ارادتي الضدين هل
 تضادان أم لا فإن قلنا بضادها هل تضادها ذاتي أو لصارف فإن قلنا بعدم تنافيهما أو قلنا به
 لصارف لم تبطل الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتبطل لو نوى الرياء يعضها ﴾ كما فعل

أوبه غير الصلوة وإن كان ذكر مندوباً لما زاد على الواجب من الثلاث كزيادة (من)

به المتأخرون لكنهم أطلقوا وفي (نهاية الأحكام) تبطل سواء كان ذلك البعض ضلاً واجباً أو ذكرًا مندوباً أو ضلاً مندوباً بشرط الكثرة وفي (التذكرة والذكرى) تبطل مع الرياء بعضها ولو كان البعض ذكرًا مندوباً وفي (البيان) لو نوى بالتدب الرياء فالأصل قوي مع كونه كلاماً أو ضلاً كثيراً وفي (فوائد الشرائع) تبطل إذا كان ذلك البعض واجباً أو مندوباً بقول غير دعاء وذكر ولو كان مندوباً فضلياً لم تبطل إلا مع الكثرة ونحوه مافي المدارك حيث قال إذا كان ذلك الحزب فضلاً كبيراً أو كلاماً أجنبياً وفي (كشف الغام) تبطل لو نوى الرياء مع القرينة أولاً معها فهي المقتضي لفساد انتهى وكلامه نص في أن اقتربه يتجسم مع الرياء والظاهر أن الأمر كذلك وفي (الاتصار) صححها إذا نوى الرياء وإن لم يشب عليها نظر إلى أن الإخلاص واجب آخر وأن النهي عن الرياء لا الفعل ينه **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ أو به غير الصلوة ﴾** أي إذا نوى ببعضها غير الصلوة كالتسليم والتحرير والارشاد والدروس والمجرفة وارشاد المجرفة والروض وغيرها وفي (الايضاح) اجمع الكل على أنه إذا قصد بعض أفعال الصلوة غير الصلوة بطلت والقاعدة في المأموم وعدم اعتبار الكثرة لأن إجماع المتكلمين على أن المتعلقين بالكسر إذا أئحد متعلقهما بالفتح وتعلق أحدهما على عكس الآخر تضادا فذلك اجمع الفقهاء على أنه إذا نوى بعض أفعال الصلوة غيرها بطلت انتهى وفي (جامع المقاصد) أن ما ذكره في التحليل من تحقق التضاد غير كاف في استلزام البطلان ما لم يلحق فيه عدم تحض الفعل الذي قصد به الصلوة وغيرها فقرية وعدم جواز الاتيان بفعل آخر غيره لاستلزامه الزيادة في أفعال الصلوة مما إذا افترض أن الأول مقصود به الصلوة أيضاً وفي (المبسوط والمعتبر) لو نوى بإقام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلوة بطلت وفي (المتن) الاقتصار على نسبة بطلانها لو نوى بعضها غير الصلوة إلى المبسوط وفي (الميسرة) لا يشترط في البطلان بلوغ حد الكثرة مطلقاً على الأقوى بل تبطل بسماعه لغيره انتهى **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ وإن كان ذكرًا مندوباً ﴾** يمكن رجوع ضمير كان إلى كل من البضين المنوي به الرياء والمنوي به غير الصلوة كما يرتد إلى ذلك كلامه في التذكرة ونهاية الأحكام وقد سمعته ويمكن رجوعه إلى البعض المنوي به غير الصلوة فقط وقد سمعت مافي الذكرى وكذا البيان وما في فوائد الشرائع والمدارك وما في الميسرة وفي (جامع المقاصد) لو نوى بالذكر المندوب الصلاة وغير الصلوة مما كان قصد إقام التبر بتيكير الركوع لا تبطل به الصلوة إذ لا يخرج بذلك عن كونه ذكرًا وعدم الاعتداد به في الصلوة حينئذ لو تحقق لم يقدح في الصحة لعدم توقف صحة الصلوة عليه أما لو قصد الإقام مجرداً عن كونه ذكرًا فإنه يعطل حينئذ لا أن هذا غير المستفاد من العبارة أما لو قصد به الرياء فيخرج عن كونه ذكرًا قطاً فيبطل به الصلوة انتهى وفي (المدارك) لو قصد الإقام خاصة بما يد قرأاً بنظمه وأسلوبه لم تبطل صلوة وإن لم يستد به في الصلوة لعدم تحض القرينة به وكذا الكلام في الذكر انتهى وفي (كشف الغام) فيما ذكره المصنف منع ظاهره أنه أن قصد نحو سبحان ربي العظيم في المرة الثانية المتعجب لم يكن نوى الخروج ولحوقه حينئذ بكلام الآدميين أظهر بطلاناً انتهى هذا وقال في (الايضاح) لو نوى بترك الضد الرياء وغيره لم يضر إجماعاً **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ أما زيادة على الواجب من الميثاق كزيادة**

العلمانية فالوجه البطلان مع الكثرة ويجوز قل النية في مواضع كالنقل الى الفاتحة (من)

العلمانية فالوجه البطلان مع الكثرة ﴿ كما في التذكرة والايضاح وفي نهاية الاحكام والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية ﴾ انها تبطل كذلك مع الكثرة من دون ذكر ان ذلك هو الوجه الذي يفهم منه ان عدم البطلان محتمل وفي (جامع المقاصد) بعد ان قال ان زيادة منصوبة على انها خبر لكل المندوبة والتقدير اما لو كان زيادة الى آخره قال واعلم ان قول المصنف فالوجه البطلان مع الكثرة يفهم منه احتمال عدم البطلان معها وهو غير مراد قطعاً لا سيأتي من أن الفصل الكثير مبطل مطلقاً وانما المراد وقع التردد في صدق حصول الكثير بمثل هذه الزيادة فلي تقدر عدم لا ابطال جزماً كما انه لا شبهة في الاجلال معه وفي (الايضاح) يلزم القول بالصحة لمن ذهب ان الاكوان باقية وان الباقي مستغن عن المؤثراته لا يعدم الا بطلان الضد وقد ذهب الى ذلك جماعة (١) من الامامية ثم قال والتحقيق ان هذه المسئلة راجعة الى ان الباقي هل يحتاج الى المؤثر أم لا فان قلنا يحتاج بطل (بطلت خ ل) مع الكثرة لانه فعل فلا كثيراً وان قلنا الباقي مستغن عن المؤثر لم يعمل شيئاً فلا يبطل والاخرى عندي البطلان انتهى وفي (جامع المقاصد) الذي يحتاج في خاطري أن المرجح في أمثال هذه الممانى الى العرف العام وأهل العرف يطلقون الكثرة على من بالغ في تطويل العلمانية فحين القول بالبطلان عند بلوغ هذا الحد انتهى وفي (كشف الغمام) بعد ان قال ان زيادة العلمانية مع الكثرة كزيادتها في كل قيام وقعود وركوع وسجود قال هذا مبني على أمرين أحدهما بطلان الصلوة بالفصل الكثير الخارج عن الصلوة المتفرق والثاني ان الاستمرار على هيئة فعل لا يفتر البقاء الى المؤثر كالحدوث واحتمال الصحة على هذا مبني على أحد أمرين اما لانه لا يعدم الاستمرار فعلاً (٢) عرفاً أو لعدم افتقار البقاء الى المؤثر (مؤثر خ ل) وأما لان الكثير المتفرق لا يبطل ويجوز ان يريد بالكثرة الطول المفضي الى الخروج عن حد الصلي ويكون المراد ان الوجه عدم البطلان الا مع الكثرة ويحتمل البطلان مطلقاً لكونه نوى الخروج بذلك وضمه ظاهر كما عرفت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز قل النية في مواضع كالنقل الى الفاتحة ﴾ قدم الكلام في ذلك مستوف في صدر المطلب الثاني في احكام المواقف ويأتي في مباحث القضاء ان شاء الله تعالى عند الكلام على المواسمة والمضايقة استيفاء الكلام على وجه لم يسبق اليه لان هذه المسئلة شعبة من تلك وأما العكس أعني جواز النقل من الفاتحة الى الحاضرة فقد نص عليه في البيان والمقاييس وكشف الغمام لضيق الوقت كما نص عليه في الاولين وفي (المدارك) ان ذلك غير جائز لعدم ورود التعبد به وأما النقل من الحاضرة الى ساجتها الحاضرة فقد نص عليه في الدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية والزينة وارشاد الجعفرية وغيرها

(١) على قول هؤلاء الجماعة لا أوجد القيام من الركوع مثلاً فالذي صدر من الفاعل حدوث القيام ثم فيما بعد صار باقياً فاستغنى عن المؤثر والقدرة تتعلق أيضاً بإيجاد ضده فإذا لم يوجد لم يكن الفاعل قد صدر منه حال القيام مثلاً أصلاً واذ أنوى بالزائد عن الواجب من ذلك القيام غير الصلوة فقد نوى بما لم يصدر منه وما لم يصح فلا يؤثر في بطلان الصلوة وترك الضد من باب التروك لو نوى به الرياء أو غيره لم تضر تلك النية اجاعاً فلي هذا القول يلزم صحة الصلوة وعدم ابطالها بذلك النية (بخطة قدس سره) (٢) منقول بعد (بخطة قدس سره)

والى النافلة لتامى الجمعة والاذان ولطالب الجماعة (من)

وقد قدم في صدر المطلب الثاني الذي أشرنا اليه قبل الاجماع على وجوب ذلك ﴿ قوله ﴾
 قدس الله تعالى روحه ﴿ والى النافلة كناسي الجمعة ﴾ أي يجوز قل نيته من الفريضة الى النافلة لتامى
 سورة الجمعة كما هو مذهب أكثر علمائنا كما في المختلف وجامع المقاصد وهو خيرة النهاية والمبسوط في
 كتاب الجمعة والمتبر والشرائع والمتنّى والمختلف ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان
 والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والميسبة والمساالك والمدارك
 وغيرها وفي (المبسوط) في المقام لا يصح النقل من الفريضة الى النافلة وفي (المخلاف) لو قل لم يجره
 عن واحد منها قال في (المعتبر) ينبغي ان يستقي الشيخ مواضع جاز فيها ذلك الى آخره وواجب
 الصدوق النقل ها الى النافلة لأنها أوجب أيضاً في ظهر الجمعة سورة الجمعة والمقربين وفي (السرائر)
 ان كان ابتدى المتفرّد يوم الجمعة بسورة الاخلاص والمحمد التين لا يرحم عنها اذا أخذ فيها مالم
 يبلغ نصف السورة فان بلغ النصف تم السورة وجعلها ركعتي نافلة وابتدى الصلوة بالسورتين وذلك
 على جهة الافضل في هذه الفريضة خاصة لأنه لا يجوز نقل النية من الفرض الى النقل الا في هذه المسئلة
 وفيها اذا دخل الامام المسجد وهو يصلي فريضة فانه يستحب له ان يجعل ماصلا نافلة فأما نقل النية
 من النقل الى الفرض فلا يجوز في موضع من المواضع على وجه من الوجوه فليحفظ ذلك على ما روي
 في بعض الاخبار وأورده الشيخ في هياته والادبى عندي ترك العمل بهذه الرواية وترك النقل الا في
 موضع اجمنا عليه انتهى وقد فهم منه المصنف في المختلف المخلاف في مستثنا فأمل واحتمل في جامع
 المقاصد ان يكون المراد من عبارة الكتاب ان من نسي صلوة الجمعة يوم الجمعة وصلى الظهر ثم ذكر في
 الائمة يبدل الى النافلة لان فرضه الجمعة لا يظهر ثم قال وهذا الحكم ليس يبعد فانه أولى من قطع
 العبادة بالكلية ولا أعرفه مذكورا في كلام الفقهاء انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
 ﴿ والاذان ﴾ أي ولتاسي الاذن وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ ولطالب
 الجماعة ﴿ كافي المبسوط والسرائر والمتبر والشرائع والمتنّى ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والبيان والموجز
 الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والميسبة والمدارك وغيرها كما سيأتي ان شاء الله تعالى وسيأتي
 أيضا جوار قل النية من القصر الى الامام وبالعكس ومن الائتمام الى الافراد كما هو مذهب الاكبر
 وبمضمون اشترط المنذر الى غير ذلك ولا يصح النقل من العمل الى الفرض كما في المبسوط والسرائر
 ونهاية الاحكام والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمساالك والمدارك
 وغيرها وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) بطلان ما وفي (البيان) لوفيه فكمية الواجب بالنسبة
 لا يسلم له الفرض وفي بقا النقل وجه ضعيف وفي (الفتاوى) الاظهر جوازه لمطلق طلب القضية لا لاشتراك
 العلة الواردة انتهى وبجي على قول الشيخ في المبسوط في الصبي يبلغ في الصلوة جواز النقل من
 النقل الى الفرض وقد استوفينا الكلام في ذلك في آخر المطلب الثاني في أحكام المواقيت وقال في (الفتاوى)
 قد ورد في الصحيح جواز العدول بعد الفراغ اذا صلى العصر قبل وهو حسن انتهى وفي (المخلاف)
 لو قل نيته من ظهر الى عصر بعده لا يصح وفي (نهاية الاحكام) لو قل ذلك بطلان ما وان كان
 قد دخل في الظاهر بطلان انه لم يصلها ثم ظهر له في الائمة انه فعلها على اشكال ينشأ من أنه دخل دخولا

﴿ فروع الاول ﴾ لو شك في إيقاع النية بعد الانتقال لم يلتفت وفي الحال يستأنف ولو شك فيها نواه بعد الانتقال جى على ما هو فيه ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلواته (الثاني) التوافل المسبية لابد في النية من التعرض لسببها كالعيد المندوبة والاستسقاء (متن)

مشروعاً فجاز المدول به الى ما هو فرض عليه ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول ﴾ لو شك في إيقاع النية بعد الانتقال لم يلتفت ﴿ أي ﴾ لو شك بعد الانتقال من محل وهو الشروع في التكبير لم يلتفت الى شكه كما هو ظاهر البشارة وهو خيرة التذكرة ونهاية الاحكام والمنهى والتحرير وعلى هذا لو شك في الائناء لم يلتفت وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) انه لو شك في أثناء التكبير فالاقرب الاعداد قال في (الذكرى) وخبرنا اذا أوجبنا استحضرها الى آخر التكبير وقال في (كشف التام) أما على هذا القول فظاهر واما على غيره فله لمسلم انقاد الصلوة قبل اتمامه وانما تمتد بتكبير مقروء بالنية والاصل العدم وفي (البيان) لو اعاد هذا الشاك ثم ذكر فالاقرب البطلان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الحال يستأنف ﴾ أي لو شك في إيقاعه في الحال أي قبل الانتقال يستأنف النية كما في التذكرة ونهاية الاحكام والمنهى والتحرير والذكرى وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو شك فيها نواه بعد الانتقال جى على ما هو فيه ﴾ يريد انه لو شك فيها نواه انه ظهر أو عصر مثلاً أو انه فرض أو نفل أو انه اداء أو قضاء بنى على ما هو فيها أي ما قام اليها كلفي الذكرى والبيان والا فمرة ما هو فيه تاني الشك في النية وفي (جامع المقاصد) المراد بينائه على ما هو فيه البناء على ما في اعتقاده انه الآن فيه انتهى (وفيه) انه ان أريد بالاعتقاد معناه الاخص فكلال وان أريد الام رجح الى انه يبنى على ما ظن انه نواه وهو بعيد معناه وبعبارة التذكرة ونهاية الاحكام كناية الكتاب وفي (المبسوط) انه ان تحقق انه نوى ولا يدري هل نوى فرضاً أو نفلاً استأنف الصلوة احتياطاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلواته ﴾ كما في الكتب السابقة وفي (نهاية الاحكام) لو شك بعد الفراغ انه كان نوى الظن أو العصر على أربابها في دمه يعني ان كان ماصلاً في الوقت المشترك وهو ظاهر جامع المقاصد ومحصل التذكرة وفي (الذكرى والبيان) الاقرب البناء على انه ظهر ونفى عنه البعد في جامع المقاصد واحتله في التذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ التوافل المسبية لابد في النية من التعرض لسببها كالعيد والاستسقاء ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والروس والبيان والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد لتمييز المنوي وبين وكذا صلوة الزيارة والطواف ومصل في كشف التام تفصيلاً يأتي ذكره والام القيدة بالوقت كالرواتب فلا بد من اضافتها الى الفرائض كما في الذكرى والروس وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكذا نهاية الاحكام على اشكال حيث قال واما معلقه بوقت أو سبب والاقرب اشتراط نية الصلوة والتعيين والتفلي فيتوي صلوة الاستسقاء والعيد المندوب وصلوة الليل وراتية الظن على اشكال اتعنى وكذا لابد من اضافة الليلة الى الليل كما صرح به في بعض هذه وقال (في التذكرة) وأما غير القيدة يعني بسبب وان قيدت بوقت كصلوة الليل وسائر التوافل فيكني نية الفضل عن القيد واستبعده في الذكرى ويأتي ما في كشف التام ولا بد من نية النقل أيضاً في الموقته كما في الذكرى وكشف الالتباس وفي (التذكرة) في التعرض لثقلية اشكال نشأ

(الثالث) لا يجب في النية التعرض للاستقبال ولا عدد الركعات ولا التمام والقصر وان تأخير (الرابع) المحبوس اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج أجزاء ولو بان عدم الدخول أعاد

من الاصابة والشركة وفي (نهاية الاحكام) النوازل المطلقة يعنى عن السبب والوقت يكنى فيها نية فعل الصلوة لانها أدنى درجات الصلوة فاذا قصد الصلوة وجب ان تحصل له وقال (في كشف التمام) بعد قل هذه العبارة ولكنه اذا أراد فعل ماله كيفية مخصوصة كصلوة الحبة وصلوات الأئمة عليهم السلام عينها وقال (في نهاية الاحكام) بعد هذه العبارة ولا بد من التعرض للنية على اشكال ينشأ من الاصابة والشركة (وفي كشف التمام) المدم أوجه انتهى وقد سمعت ما ذكره في نهاية الاحكام في المعلقة بوقت أو سبب وقال فيها أيضاً ولا يشترط التعرض لخاصتها وهي الاطلاق والافتكاك عن الاسباب والاقوات انتهى وفي (كشف التمام) ان الاقرب اشتراط التبيين بالسبب في بعض ذوات الاسباب كصلوة الطواف والزيارة والشكر دون حض كاللحاجة والاستخارة ودون ذوات الاوقات الا أن يكون له ماهيات مخصوصة كصلوة اليد والتدبير والمبث فيضها اليها لتبين ولا يشترط التعرض لفعل الا اذا أسأنا الى الوقت والوقت فرض ونقل فلا بد إما من التعرض له أو لعدد يتميز فينوي المحضر في الظهر مثلاً أسلي ركعتين قرية الى الله وفي الفجر أسلي نافذة الفجر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يجب التعرض للاستقبال ولا عدد الركعات ﴾ كما قطع بذلك كل من فرض لما قالوا كما لا يجب التعرض لباقي الشروط ككونه على الطهر ونحوه وخالف بعض الشافعية في الاول وفي (التذكرة) فان تعرض لعدد فذكره على وجه لم يضر ولو أخطأ بأن نوى الظهر ثلاثاً لم يصح صلوته وفي (جامع المقاصد) البطران قوي لانه مع زيادة النوى غير صحيح ومع النقصه تبقى بعض الصلوة بغير نية ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا التمام والقصر وان تأخير ﴾ تقدم قل الاقوال والجماعات في المستثنين (حجة القائلين) بدم التبيين عند التأخير عدم تبيين أحدهما لو نواه قالوا فان قلت لا بد في النية من تبيين أحدهما ولا يتحقق الا بنية أحدهما اذ صرف النية الى واحد دون الآخر ترجيح بلا مرجح وأجابوا بأنه يكنى التبيين الاجمالي وهو حاصل اذ الواجب حينئذ هو الكلي المتقوم بكل واحد منهما فيكنى قصده من حيث هو كذلك (واحتج القائلون) بنسخ التبيين باختلافهما في الاحكام فان الشك في المقصود مبطل مطلقاً بخلاف الاخرى فلا بد من ما نزل ليترب على كل واحد حكمه وليس الا بالنية ولا يستقيم أن يقال ترتب حكم الشك عليه يتوقف على التبيين الواقع لان أثر السبب التام لا يجوز تخلفه قالوا فان قيل يكون كائناً فلا يخلف قلنا بل مؤثراً لان تعيين العدد انما يؤثر في النية للاحقة على ذلك التقدير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ المحبوس اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج أجزاء ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والدروس ذكر ذلك في الاخير في أحكام الاوقات قال في (النهاية) لانه نوى على الاصل وقيل في غيرها لانه مكلف بظنه وقد وافق الواقع ونية الاداء شرط مع العلم لا مع عدمه والاثبات بالمأمور به يقتضي الاجزاء والاعادة انما تكون بأمر جديد ولان المقصود انما هو تعيين الفرض بأنها فرض اليوم الغلاني لتبين عن غيرها وقد حصل كما اذا نوى فرض (ظهر خ ل) اليوم فلاناً أنه يوم الجمعة ولم يكنه وذهب المصنف في المنهى والتحرير الى وجوب الاعادة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو بان عدم الدخول اعاد ﴾ كما في التذكرة

ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فالاقرب الاجزاء مع خروج الوقت (الخامس) لو عزبت النية في الائمة صحت صلوته (السادس) لو أوقع الواجب من الاضال بنية التدب بطلت الصلوة وكذا لو عكس ان كان ذكراً أو مراً كثيراً ﴿الفصل الثالث﴾ تكملة الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً (مقن)

ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وفي الاخير لو لم يعلم بالحال حتى خرج فوجب القضاء لا يخلو من وجه اذ لا يزيد حاله عن حال التام والناسي لفريضة وتظاهر قوله عليه السلام من فاتته صلوة فريضة فليقضها كما فاتته ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ظن الخروج فنوى القضاء﴾ ثم ظهر البقاء فالاقرب الاجزاء مع خروج الوقت ﴿أي مع ظهور الخلاف عند خروج الوقت﴾ كما في التذكرة ولا يوضح وجامع المقاصد وكشف القاتم والدروس في مبحث احكام الاوقات واحتمل في نهاية الاحكام (وقال في البيان) فيه الوجهان والتفصيل بقاء الوقت قبيح وبخروجه فلا اعادة لكنه اختار هذا التفصيل فيه في مبحث احكام الوقت وذهب في (التحرير والمنتهى) الى وجوب الاعادة وضغته الشارحان وبهم من قوله مع خروج الوقت انه مع ظهور الخلاف في الوقت نجب الاعادة كما في التذكرة والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد لان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يعلم براءة ذمته منها بما فعله لانه على غير وجهه قال في (كشف القاتم) وفيه انه ان كان على غير وجهه وجب القضاء ايضاً والالم نجب الاعادة في الوقت وقال ان الوجه الصحة لانه نوى فرض الوقت لكنه زعم خروجه وهو لا يؤثر واحتمل في الايضاح الصحة ان خرج الوقت في اثناء الصلوة بناء على أحد الأقوال في الصلوات التي بعضها في الوقت دون البعض وفي (جامع المقاصد) هذا الاحتمال ضعيف جداً مضاعف لان القياس باطل خصوصاً مع الفارق فان الاداء يكفي فيه ادراك شيء من الوقت ولا يكفي في القضاء خروج شيء منها عن الوقت انتهى فاقبل هنا ويكفي في بقاء الوقت الموجب للاعادة مقدار ركة اذ بادراً كما تكون الصلوة اداء كما سبق ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو عزبت النية في الائمة صحت صلوته﴾ اجماعاً لان الاستدانة مما لا نطاق غالباً كما في كشف القاتم وقد سبق تمام الكلام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو أوقع الواجب من الاضال بنية التدب الى آخره﴾ قد سبق آخفاً استيفاء الكلام في المستثنين عند قوله بقصد ايقاع هذا الحاضر على الوجوه المذكورة الى آخره ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿تكملة الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً﴾ اجماع الاصحاب واجماع الامة الا اشاذاً كما في الذكري وجامع المقاصد والمدارك و اجماع علماء الاسلام عدا الزمري والاورعي كما في المتبر و اجماع المسلمين عدا الحسن وقادة وسعيد بن المسيب والحكم والزمري والاوزاعي كما في المنتهى انتهى وهو مذهب عامة العلماء كما في التذكرة والالاجاع كما ذكره جماعة ومع هذا كله قال مولانا المقدس الاردبيلي كانه اجماعي عندنا وأما صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل في الصلوة فقال أليس كان من نية أن يكبر (قلت) نعم قال فليقض على صلوته وصحيح البزنطي عن الرضا عليه السلام قال قلت له رجل نسي أن يكبر تكملة الافتتاح حتى كبر لركوعه قال أجزاً قد أجاب عنها الشيخ بالحل على من لا يتيقن الترك بل شك فيه وقال المحقق الثاني وصاحب المدارك بعضها يأتي عن هذا الحل وقال في (المدرك) الا انه لا بد من التصريح انه انتهى

وصورتها الله أكبر فلو عرف أكبر أو عكس الترتيب أو أدخل بحرفاً وقال الله الجليل أكبر (متن)

(قلت) ان أرادنا من الابهاء انه خلاف الظاهر فيه ان الحمل انما يكون اذا خالف الظاهر والا فلا حمل وان أرادنا من الابهاء المعنى الحقيقي أي الامتناع في الواقع (فيه) انه ليس كذلك ثم انه ينافيه قوله في المدارك لابد من التصير اليه على ان صحيح الحلبي يحتمل احتمالاً ظاهراً ان يكون المراد من قوله عليه السلام فيه ليس كان من نيته ان يكبر انه لا يمكن عادة ان يكون لم يكبر لكونه أول صلوته وهذا التسيان لا أصل بل الظاهر انه كبر وسبجي ان الظن في الافعال كالظن في الركات روى الصدوق مرسلًا عن الصادق عليه السلام انه قال الانسان لا ينسى تكبيرة الافتتاح ويشهد لذلك قول أحدهما عليهما السلام اذا استيقن انه لم يكبر فليعد ولكن كيف يستيقن ومن هنا يظهر حال صحبة البرزني ان قوله عليه السلام أجزاءه ليس باقياً على ظاهره فترية لئلا كورة وقال (في كشف التمام) ان صحيح البرزني يحتمل احتمالاً ظاهراً انه اذا كان منذ كراً لفعل الصلوة عنده أجزاء فليقرأ بعده ان قد ذكر ولا يركع ولم يكن مأموماً ثم يكبر مرة أخرى للركوع وليركع اذ ليس عليه ان ينوي بالتكبير انه تكبير الافتتاح كما في التذكرة والله كرى ونهاية الاحكام للاصل فلا حاجة لجعل على التنية أو الشك مع ان الاجزاء ينافره انتهى فأنزل وفي (مجمع البرهان) لولا الاجماع لكان حملها (حمله ل) على الاجزاء مع تكبير الركوع وحمل الاخبار الآخر الدالة على الاعادة على عدم الاجزاء مع عدم تكبير الركوع جيداً يحمل المطلق على المقيد أو على الاستصحاب وقال أيضاً واما الركبة بمعنى كون زيادة التكبيرة أيضاً موجبة للاعادة فما رأيت ما يدل عليه ولا على التنية ولا على القيام المتصل وتبني على ذلك صاحب المدارك والمفاتيح والمذاق مع انه نسب ذلك في الاخبار الى الاصحاب وفي الثاني الى المشهور وقد تقدم لنا في بحث القيام ان ذلك قضية الاصل ومقتد الاجماع كما يظهر ذلك من المذهب الرابع وغيره وقد برهنا على ذلك هناك وقتل كلام الاصحاب في المقام واستيفاء الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى بمنه وكرمه عند تعرض المصنف لذلك حيث يقول ولو كبر للافتتاح ثم كبره ثانياً بطلت وسيأتي في مباحث السهو أيضاً استيفاء الكلام في أطراف المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصورتها الله أكبر ﴾ كما عليه علماءنا كما في المعتبر والمنتهى وهي جزء من الصلوة عندنا وعند أكثر أهل العلم كما في الذكرى ﴿ قوله ﴾ ﴿ فلو عرف أكبر ﴾ أي بطلت صلوته كما هو مذهب الشيخ في البسوط وأكثر أهل العلم كما في المنتهى والمخالف في ذلك منا الكاتب فانه كرهه كما قلل عنه من المامة كشافه ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو عكس الترتيب ﴾ وفي (النهاية والتذكرة والموجز الحاروي وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها) انه تشترط الموالاة والمقارنة بينهما بلا تخليل شيء حتى لو قال الله تعالى أكبر بطلت وقالوا لا يضر الفصل بالنفس وفي (مجمع البرهان) ان قضية قوله جل اسمه وذكر اسم ربه فصل جواز عكس الترتيب وجوازه بكل ما يصدق عليه اسم الله تعالى قال وكان التبيين بالبيان ﴿ قوله ﴾ ﴿ أو أدخل بحرف ﴾ من الاخلال بحرف اسقاط همزة الله للوصل قال التهيد في الذكرى لان التكبير الوارد من صاحب الشرح انما كان يقطع همزة ولا يلزم من كونها همزة وصل سقوطها اذ سقوط همزة الوصل من خواص الدرج بكلام متصل ولا كلام قبل تكبيرة الاحرام فلو تكلفه قد تكلف مالا يحتاج اليه ولا يندب به فلا يخرج اللفظ عن أصله المهورد شرعاً ومثل ذلك ذكر في جامع المقاصد وكشف الالتباس

أو كبر بغير العربية اختياراً أو أضافه إلى أي شيء كان أو فرغ به من كذا وكذا وانعم كقولها كبر من كل شيء وإن كان هو المقصود بطلت ويجب على الأعجمي التعلم مع سعة الوقت (من)

وروى الجنان والمقاصد العلية وكشف القام قال في الأخير لفظ الثانية لا اعتداد به شرعاً وإن جاز فوهي حكم المدوم واعتبرهم في المدارك بأن المتعصي للسكوت كونها في الدرج سواء كان ذلك الكلام معتبراً عند الشارع أم لا كما هو واضح انتهى ونقل جماعة عن بعض اصحابنا أنه يوصل إذا اقترن بلفظ الثانية لوجوبه لغة وقالوا إن الأصح خلافه (قلت) ذهب جماعة من التحوين إلى أنها هزمة قطع بناء على أنها جزء من الاسم الشريف وليست للتعريف فم المشهور أنها هزمة وصل ﴿ قوله ﴾ (أو كبر بغير العربية اختياراً) قاتها تبطل عند علاننا كما في التذكرة وهو الذي نذهب إليه والمخالف أبو حنيفة كما في المنتهى ولو اضطر إلى المجبة اجزأ كما صرح به جماعة ولا تفاوت بين اللسان كما في نهاية الأحكام والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وفي (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس والمقاصد العلية) أن الأفضل تقديم السريانية والعبرانية وبدوها الفارسية على التركية والمهندية وحكي في المقاصد العلية عن بعض القول وجوب تقديم السريانية والعبرانية واحتلت أولوية هذا التقديم احتمالاً في نهاية الأحكام وغيرها والسريانية لغة آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام والعبرانية لغة بني إسرائيل وأما أولوية الفارسية فلاحتمال نزول كتاب الموس بها ولما قيل من أنها لغة حملة العرش ﴿ قوله ﴾ (أو أضافه إلى شيء) معناه أنه أضافه إلى شيء أي شيء كان كالموجودات والمعلومات ﴿ قوله ﴾ (وإن كان هو المقصود بطلت) يريد أنه لو قال أكبر من كل شيء بطلت وإن كان ذلك هو المقصود من قوله الله أكبر كما في التذكرة ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وبذلك رواية اللال وفي (معاني الأخبار) عن الصادق عليه السلام بطريقين أن معناه أكبر من أن يوصف وفي خبر جابر بن عبد الله الأنصاري الذي وجده صاحب البحار بخط الشيخ محمد بن علي الجبجي من خط الشهيد أن معنى تكبيرة الاحرام أنه سبحانه أكبر من أن يوصف بقيام أو قعود والتكبيرة الثانية أكبر من أن يوصف بمحركة أو جود إلى آخره وفي (التغليظ وشرحها) أول في الرواية التي رواها أحمد ابن أبي عبد الله عن علي عليه السلام التكبير الأول من هذه التكريات السبع أن يلس بالاحساس أي بالاصحاب الحس أو يدرك بالحواس الحس الظاهرة أو أن يوصف بقيام أو قعود إلى آخره وفي (معاني الأخبار والتوحيد) بطريق متصل إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال قول المؤمن الله أكبر معان كثيرة منها أنه يقع على قدمه وأزليته وأبدية وعلمه وقوته وقدرته وحله وكرمه وجوده وعطائه وكبريائه إلى آخر الحديث وقال في (البحار) أن ما ذكر من المعاني كلها داخلة في معنى الكبرياء والاكبرية ويرجع بعضها إلى كبرياء الذات وبعضها إلى الكبرياء من جهة الصفات وبعضها إلى الكبرياء من جهة الأعمال انتهى وقول المصنف بطلت لأغبار عليه أصلاً لأن البادة الباطلة عند الأصوليين هي التي لم توافق مراد الشارع سواء سبق انتقادها ثم طرأ عليه البطلان أم حصلت المخالفة لمراده فيها ابتداء فسقط ما في جامع المقاصد من أن البطلان يقتضي سبق الصحة فانه جرى في ذلك على المتعارف المخالف لاصطلاح الأصوليين هذا وفي (المبسوط) لا يجوز أن يعد لفظ الله وفي (الدروس والافية) وغيرها لا يجوز مد هزمة الله فيصير استنهما وفي (الشرائع) وغيرها يستحب ترك المد في لفظ الجلالة وفي (الروض والمسالك) وغيرها أن معناه يستحب

فان ضاق احرمته (من)

ترك المد الزائد المتخلل بين الام والحاء على العادة لانه لا بد من مد طبيعي كما في ارتداد الحسرة
 والميسية والمقاصد العلية والقوائد المليية بل في الاخير لا يجوز تركه وقيل في ارشاد الجعفرية عن بعض القر
 استحسانه بقدر الفين وفي (جامع المقاصد) لا يضر لو مد لفظ الجلالة وفي (المقاصد العلية) لا يضر
 ون طال وفي (التبلي) يستحب اخلاها من شائبة المد في حمزة الله انتهى وفي (الجعفرية) وسرحا
 والروض والمساك والميسية والمدارك والقوائد المليية وغيرها لو تحقق الد في حمزة الله تبطل به ون لم
 يقصد الاستنهام وقواء في المقاصد العلية وما في الشرائع وغيرها من انه يستحب ترك المد في لفظ الجلالة
 يحتمل ان يكون المراد منه مد همزها لكن لا بحيث تنتمي الى زيادة ألف فتكون صورة الاستنهام فانها
 تبطل حينئذ على الاقرب كما في التذكرة ونهاية الاحكام وقد سمعت مافي المبسوط وفي (الذكرى) وغيرها
 كما عرفت انه لا فرق حينئذ بين ان يقصد الاستنهام أولا وفي (المسرى) والتعريف) قصر البطلان فيما على
 قصده وتام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
 ﴿ فان ضاق الوقت احرمته ﴾ كافي الشرائع والتمهي والتذكرة والتعريف والبيان والرووس والمحر
 الحاروي ورووس الجبان وغيرها وفي (جامع المقاصد) فيهم من ذلك عدم جوازه مع السعة وان لم يجد من يمله
 لان حصوله ممكن وفي (المدارك) مد ذكر عبارة الشرائع انما يقيد ذلك مع امكان التعلل مطلقا انتهى
 وفي (المبسوط) ان لم يحسنها ولم يأت له التعلل جازله ان يقول كما يحسه ومنه جامع الشرائع ونحوه مافي النافع
 والمعتبر والجعفرية يوارشادها والمقاصد العلية وغيرها حيث قيل فيها وان تضر صورة لفظه وأوضح من ذلك
 كلما في كشف القتام حيث قال فان ضاق الوقت عن التعلل أو لم يطاوعه لسانه أو لم يجد من يمله ولا
 سبيلا الى المراجعة الى التعلل احرمته انتهى وظاهر عبارة الكتاب وجميع هذه الكتب وصريح المبسوط
 ان ذلك جائز ولما كان المراد من الجواز في المقام الوجوب لانه اذا جاز وجب لكونه ركنا لواجب عبر
 بالوجوب في نهاية الاحكام وكذا الذكرى وكشف الالتباس قال في (نهاية الاحكام) ولو كان زلقا
 لا يطاوعه لسانه على هذه الكلمة الشريفة وجب أن يأتي بترجمته لانه ركن عمره فلا بد له من بدل
 والترجمة أولى ما يجعل بدلا عنه لادائها معناه ولا يبدل الى سائر الاذكار وفي (كشف الالتباس) ولا
 يبدل الى سائر الاذكار وان قدر على عرية غير التكبير من الاذكار وفي (كشف القتام) لا يبدل الى سائر
 الاذكار مما لا يؤدي معناه وعليه نزل عبارة نهاية الاحكام قال والا فامرني منها أقدم نحو الله أجل
 وأعظم وفي (الذكرى) ان المعنى مستبصر مع اللفظ فاذا تضر اللفظ وجب اعتبار المعنى ومعناه أنه يجب
 لفظ له العبارة المبهودة والمعنى المبهود وان لم يجب اخطاره بالبال فاذا لم تيسر العبارة لم يسقط المعنى
 وهو معنى مافي المعتبر والتمهي وجامع المقاصد من نحو قولهم ذا تضر صورة لفظه روعي معناه لكن
 ليس فيها الا الحوازا كما عرفت هذا وان لم يمكن التعلل الا بالسبيل الى بلد اخرى وحسب وان سلكا حس عليه
 جماعة قال في (نهاية الاحكام) بخلاف التيمم حيث لا يجب عليه لمسرة لطهارة لانه بالتعلل يعود الى موضعه
 وينتفع به طول عمره واستصحاب الماء للتبطل غير ممكن قال في (كشف القتام) السعة ورود الرخصة
 في التيمم دونه وفي (التذكرة) يجب عليه التعلل الى ان يصيب الوقت فان صلى قبله مع التمكن لم يصح
 وان ضاق كبر أي لفظة كانت ثم يجب التعلل بخلاف التيمم في الوقت ان جوزه لاننا ان حوز له الكبير

والاخرس يسقط قلبه بمنائها مع الاشارة وتحريك اللسان (متن)

بالجمية في أول الوقت سقط فرض التكرير بالرية أصلاً لأنه بد أن صلى لا يلزمه التلم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله بخلاف الماء فإن وجوده لا يتعلق بطله انتهى وفي (كشف القاتم) لا يقال لم لا يجوز أن تصح الصلوة وإن أتم برك التلم كما في آخر الوقت لانا نقول ان صحت في أول الوقت لم يكن أتم لأن وجوب التلم إنما يتعلق به في وقت الصلوة كتحصيل الماء والسائر فكما لا تصح الصلوة عارياً في أول الوقت اذا قدر على تحصيل السائر وتصح في آخره وإن فرط في التحصيل فكذا ما نحن فيه انتهى وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) لو أتم التلم مع القدرة الى ضيق الوقت لم تصح صلوة بل تجب عليه الاعادة بعد التلم (قلت) في وجوب الاعادة فطر يعلم مما ذكر في السائر اذا فرط في تحصيله كما سمعت وقد تقدم اختلاف في تساوي الفئات وعدمه هذا وفي (المدارك) يحرم بطلته وترجمة التكرير بالفارسية (خدای بزرگوارست) عند علمائنا واكثر السامة وقال بعضهم يسقط التكرير عن هذا شأنه وهو محتل وكذا قال في الحدائق وفي (نهاية الاحكام والموجز الحساوي وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية والروض) ان ترجمته باخدای بزرگوار فلو قال خدای بزرگوار ترك التفضيل لم يجز وفي (كشف القاتم) بزرگوار ينتج الزاء الاخيرة أو كسرهما هو لغة بعض الفارسيين وفي لغة آخرين بزرگوارست وأما لفظ خدای فليس مراداً قلله وإنما هو مرادف للمالك والرب بمناءه وإنما المرادف له أبزد وبزدان **قوله** ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ والاخرس يسقط قلبه بمنائها مع الاشارة وتحريك اللسان ﴿ كما في البيان وجامع القاصد وفوائد الشرائع والميسرة وروض الجنان لكن في الجميع قيد الاشارة بالاصبع ما عدا الاخير فانه قال فيه انه أحوط ولكن في الميسرة أيضاً تحريك الرأس ولله سهو من القلم أراد أن يكتب اللسان فكتب الرأس فأمل وفي (المبسوط والتحرير) يكبر بالاشارة باصبعه من دون ذكر عقد قلبه وتحريك لسانه وفي (لارشاد والمدارك) يسقط قلبه ويشير بأصبعه وفي (التذكرة والذكري) يحرك لسانه ويشير بأصبعه وفي (نهاية الاحكام) يحرك لسانه ويشير بأصبعه أو شفته ولها مع العجز عن تحريك اللسان وفي (الموجز الحساوي وكشف الالتباس) يحرك لسانه وشفته ولها ويشير بأصبعه قد اتفقت هذه الكتب على ذكر الاشارة بالاصبع وفي (المعتبر والمنهى) الاكتصار على نسبة ذلك الى الشيخ ويلوح من ذلك التأمل في ذلك وفي (الشرائح والنافع والبصرة) يسقط قلبه مع الاشارة وفي (جامع الشرائع) يجرى الاخرس تحريك لسانه واشارته وفي (المفاتيح) يأتي بها الاخرس على قدر الامكان وفي (كشف القاتم) يسقط قلبه ويحرك لسانه وشفته ولها وقد اتفقت هذه على عدم ذكر الاشارة بالاصبع كالكتاب وفي (كشف القاتم) أحسن المصنف حيث لم يقيد الاشارة بالاصبع هنا كما قيداها غيره لان التكرير لا يشار اليه بالاصبع غالباً وإنما يشار بها الى التوحيد انتهى وفي (روض الجنان) لا شاهد على القيد بالاصبع على الخصوص وفي (المنهى) قال بعض الجمهور يسقط فرضه عند (ولنا) ان الصحيح يجب عليه التلويح بتحريك لسانه والعجز عن أحدها لا يسقط الآخر قالوا الاشارة وحركة اللسان تبين اللفظ فاذا سقط فرضه سقطت نوابه وهو باطل لان اسقاط أحد الواجبين لا يستلزم اسقاط الآخر وعندي فيه نظر انتهى وفي (جمع البرهان) كأن ذلك لاجلهم وأنه لا بد من شيء يدل على ذلك وان التحريك كلن واجباً والكل كما ترى ثم الاجماع دليل ان كلن انتهى ومثله قال في المدارك ثم احتمل ما قلناه في

وتخير في تعيينها من السبع (متن)

المتن عن بعض العامة ثم قال المصير الى ما ذكره الاصحاب أولى وفي (جامع المقاصد والمدارك) وأما عند القلب بها فلان الاشارة والتحريك لا اختصاص لهما بالتكبير فلا بد من محض قالوا ومعنى عند القلب بمعناها أن يستعد به تكبيراً وثناء في الجملة لا المعنى الموضوع لها ومثله ما في فرائد الشرائع والمبسطة والروض وكذا ما في كشف القام حيث قال أي يفقد قلبه إرادتها وقصدتها لا المعنى الذي لها إذ لا يجب إخطاره بالبال (وفيه) أيضاً الاختصار على اللسان لتخليه بقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني تلبية الآخرس وتشهده وقراءته للقرآن في الصلوة تحريك لسانه وإشارته بأصبعه وهو مستعد للاشارة هنا وفي (روض الجنان) بعد إيراد هذا الخبر قال فهدوه الى التكبير نظر إلى أن الشارع جعل له مدخلا في البدلية من النطق وفي (كشف القام) الآخرس هو الذي سمع التكبيرة وأتقن القاطن ولا يقدر على التلفظ بها أصلاً ﴿ قوله ﴾ - فقس الله تعالى روحه (وتخير في تعيينها من السبع) عند اصحابنا كما في المتن والذكرى وبلا خلاف كما في المفاتيح والبحار وبه صرح في المبسوط والمصباح والشرائع والنافع والمنبر والتذكرة والارشاد والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وغيرها وقد يظهر ذلك من القنينة ونهاية الجمل والعقود والرسالة وفي (الفتح الرضوي والمبسوط والمصباح ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان) ان الأفضل جعلها الاخيرة وهو المقول عن الاصحاب والاقتصاد وهو خيرة الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وفي (الذكرى) نسبته الى الاصحاب وفي رسالة صاحب المعالم نسبته الى اكثر المتأخرين وقد يظهر من المراسم والفنية والكافي فيما قل عنه أنه يمين كونها الاخيرة وقد يظهر من القنينة الاجماع عليه وفي (التذكرة) للاختصار على نسبة ذلك الى المبسوط وقد يظهر من الدروس انها الأولى حيث قال وإضافة ست اليها وقال البهائي في حواشي الاثنى عشرية والسيد نصرة الله والكاشاني في الروافي والمفاتيح والمحدث البحراني الطاهر أنها الاولى وفي (المدارك) لا أعرف مأخذ فضل كونها الاخيرة وفي (كشف القام) لا أعرف تبيين جعلها الاخيرة أو فضله على بل خبراً زرارة وحض عن الصادقين عليهما السلام قد يؤيدان العلم لتبليها السبع بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر للصلوة والحسين عليه السلام الى جانبه يبالغ التكبير ولا يحيره فلم يزل صلى الله عليه وآله وسلم يكبر ويبالغ الحسين عليه السلام حتى اكل سبعا فاحسار الحسين عليه السلام في السابعة فلم يرجع ذلك بالبعد عن عروض المبطل وقرب الامام من حقوق لاحق به انتهى (قلت) الوجه في ذلك بعد ما يظهر من القنينة والذكرى من دعوى الاجماع عليه مادل على عداد التكبيرات في الصلوة حيث لم تعد الست منها وما ورد من أن الأفضل للامام أن يجر بالحرمة ويشهد له ان دعاء التوجه بعدها وسيأتي في مستونات القراءة ذكر الناص على ان دعاء التوجه بعدها وخبر الحلبي لا يدل على انها الاولى وأخبار الحسين عليه السلام وان ظهر منها انها الاولى لكن قول أول وضما لذلك لا يستلزم استمرار هذا الحكم مع ان العلل الواردة فيها كثيرة كما نطق بذلك خبر قطع المحجب وغير الفضل بن شاذان على ان اخبار الحسين عليه الصلوة وأتم السلام ليست فيه في ذلك واستدل على انها الاولى صاحب المذاق بأخبار غير اخبار الحسين عليه السلام ولم يظهر لي وجه

دلائلها بل الظاهر أنها ليست من الدلالة في شيء. ومن الصحيح القريب ما وقع للمولين المقدسين صاحب البحار والوالد قال في (البحار) كان الوالد قدس سره يميل إلى أن يكون المصلي مخبراً بين الافتتاح وواحدة وثلاث وخمس وسبع ومع اختيار كل منها يكون الجميع فرداً الواجب المخبر كما قيل في تسبيحات الركوع والسجود وهذا أظهر من أكثر الأخبار كما لا يخفى على المتأمل فيها بل بعضها كالصريح في ذلك وما ذكره من أن كلامها قارنتها التنية فهي تكبيرة الاحرام ان أرادوا تنية الصلوة فهي مستمرة من أول التكريرات إلى آخرها مع أنهم جوزوا تقديم التنية في الوضوء عند غسل اليدين لكونه من مستحباته قاضي مانع من تقديم تنية الصلوة عند أول التكريرات المستحبة فيها وإن أرادوا تنية كونها تكبيرة الاحرام فلم يرد ذلك في خبر وعدة الفائدة التي تحيل في ذلك جواز إيقاع منافيات الصلوة في أثناء التكريرات وهذه أيضاً غير معلومة إذ يمكن أن يقال بجواز إيقاع المنافيات قبل السابعة وإن قارنت تنية الصلوة الأولى لأن الست من الأجزاء المستحبة أو لأنه لم يتم الافتتاح بعد البناء على ما اختاره الوالد لكنهم قلوا الأجاع على ذلك وتغيير الامام في تعيين الواحدة التي يجزئها يوجب إلى ما ذكره واذ الظاهر أن فائدة المجر علم المؤمن بدخول الامام في الصلوة فالأولى رعاية الجهتين ما بأن تذكر التنية عند واحدة منها ولا يوقع مبتلا بعد التكبيرة الأولى ولولا ما قطع به الأصحاب من بطلان الصلوة إذا قارنت التنية تكبيرتين منها لكان الاحوط مقارنة التنية للأولى والآخر ما انتهى (قلت) المعلوم من الأخبار وقاوى الأصحاب واجماعهم أن التكبير الواجب إنما هو تكبيرة واحدة وهي تكبيرة الافتتاح والدخول في الصلوة لا أكثر منها وقد سميت بذلك في جملة من الأخبار وهي التي مضى عليها الناس في صدر الاسلام وما عداها قائماً زيد استحباباً لعل المذكورة وليست من الافتتاح والتحريم في شيء حقيقة وتسميتها بذلك مجاز للمجاوزة وبمجرد استحبابها لا يوجب التخييرين أن يجعل الاحرام بواحدة أو ثلاث أو سبع بل ذلك تشرع لحاقته الاجاع والاختيار وقصر صريح الأصحاب وقوله ان ذلك أظهر من أكثر الأخبار وبعضها كالصريح في ذلك مما يستجب منه ولعله أشار إلى خبر (حسنه) الحلبي قوله عليه السلام إذا اقتضت الصلوة قارعة يدك ثم اسطمها سطا ثم كبر ثلاث تكبيرات وأنت خير بأن الخبر إنما سيق ليبيان الادعية ومحالها ونسبة الافتتاح إلى الثلاث مجاز ولعل من مواضع الشبهة أيضاً عندهم في حسنة زكاة من قوله عليه السلام أدنى ما يجزي من التكبير في التوجه تكبيرة واحدة وثلاث تكبيرات أحسن وسبع أفضل وقوله عليه السلام في صحيح الحلبي أخف ما يكون من التكبير في الصلوة ثلاث تكبيرات وقوله عليه السلام في خبر أبي بصير إذا اقتضت الصلوة فكبر ان شئت واحدة وإن شئت ثلاثاً وإن شئت خمسا وإن شئت سبعا وأنت تعلم ان مساق لهذه الأخبار والفرض منها إنما هو بيان الرخصة في هذه التكريرات الست المستحبة بتركها والاعتصار على تكبيرة الاحرام أو الاثنان أحد الأعداد المذكورة لا ان المعنى انه يحصل الافتتاح بكل من هذه الأعداد فيكون واجباً مخيراً وقوله وما ذكره إلى آخره (فيه) أنا مختار الشق الثاني وهو تنية كونها تكبيرة الاحرام وقوله لم يرد بذلك خبر (فيه) انه وإن لم يرد بهذا العنوان ولكن يستناد من الأخبار الدالة على الافتتاح بتلك التكبيرة وتسميتها بتكبيرة الافتتاح على أنه من المعلوم ان الشارع قد جعل التكبير محرماً بقوله تحريمها التكبير والتكبير من حيث هو لا يكون محرماً ولا وجباً للدخول في الصلوة الا اذا اقترنت بالقصد إلى ذلك فالتميز بالتكبير الاحرام ويقصد به الافتتاح لا يصدر محرماً ولا موجباً للافتتاح ولكل امرء ما نوى وأما قوله يمكن ان يقال بجواز إيقاع

ولو كبر للافتتاح ثم كبر له (ثانياً) بطلت صلوته (من)

المنافيات قبل السابعة وان قارنت نية الصلوة الاولى لان الست من الاجزاء المستحبة فمجيئ من مثله لانه متى قصد بالاول لافتحا وال دخول فيها حرمت عليه المنافيات لقولهم صلى الله عليهم تحريمها التكبير ومعناه انه يحرم عليه بالتكبير ما حل له قبله ولا يتوقف الدخول في الصلوة على ازيد من الواحدة فكيف يجوز له ايقاع المنافيات وهو قد دخل في الصلوة بمجرد كونه في الست المستحبة والالجاز ايقاع المنافيات في القنوت مثلاً بناء على استحبابه وان كان في أثناء الصلوة ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كبر للافتتاح ثم كبر له ثانياً بطلت صلوته ﴾ كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتحريم والارشاد ونهاية الاحكام والذكرة والذكرى والفروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمدينة والروض وفوائد القواعد ولا خلاف فيه كما في الهدائق لانه قد زاد ركناً في الصلوة كما في نهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد والعزلة وارشاد الجعفرية وفوائد القواعد والروض وزيادته مبطله على كل حال كما نص عليه غير واحد من هؤلاء وفي (مجمع البرهان والمنهاج والهدائق) ان ذلك أي زيادة الركن مبطله على كل حال هو المشهور ويظهر من المدارك انه لا خلاف فيه حيث قال بعد ان تأمل في ذلك ان لم يكن اجماعاً ولو انه عثر على مخالف لاستظهر به (وعليه في المبسوط) بأن الثانية غير مطابقة للصلوة يريد انه زاد فيها جزءاً على ما شرع فلا تكون مشروعة (وفي التذكرة) انه نزل اسمي عنه فيكون باطلاً وبطلان الصلوة وكانت الكل بمعنى كما في كشف الغطاء وفي (التحفة) نسبة هذا الحكم الى المبسوط وظاهر القول به وفي (جامع المقاصد) تبطل بنية الافتتاح التكبير الثاني سواء نوى الصلوة منه أم لا اما اذا لم ينو لكان قصد الافتتاح الثاني يصبره ركناً ولا يقدح في ذلك عدم مقارنة النية التي هي شرط لان صحتها لا لكونه للافتتاح فان المتصور في زيادة أي ركن كان هو الاتيان بصورته قاصداً بها الركن كما لو أتى بركنين لانتفاع ركوعين صحيحين في ركعة واحدة واما مع النية بفطريق أولى انتهى ومثله قبل في الزية والروض وفوائد القواعد وقال في (الذكرى) ولو نوى بالثانية الافتتاح غير مصاحبة نية الصلوة فالاقرب البطلان لزيادة الركن ان قلنا انه بنية الافتتاح المجردة عن نية الصلوة فحصل ركيبته والا فلا باطل (وفي كشف الغطاء) بعد ان قل ذلك عن السيد قال وعندني ان نية الافتتاح ملزوم نية الخروج وقال في (جامع المقاصد) لا يقال استئناف النية يقتضي بطلان ما سبق لخصه قصد الخروج بالاعراض عن النية الاولى فتصح الثانية لا انا قول ان صح هذا لم تقع النية الثانية معتبرة حيث ان البطلان انما يتحقق بها وفي (مجمع البرهان) لا يبعد اشتراط تكرار النية في البطلان فانه بتكرار النية كأنه ليس بتكبير الاحرام بل ذكر مجرد الا ان يقصد به الاحرام فتأمل انتهى وظاهر اطلاق الاصحاب ومصرح الموجز الحاوي وكشف الالتباس انها تبطل ولو كان التكبير سهواً وذلك كأن ينوي الصلوة ثانياً بناء على جواز تجديد النية في الانتهاء أي وقت اريد لا على الخروج منها ويقرن النية بالتكبير سهواً أو زعمه لزوم التكبير أو جوازه كما جدد النية جاعلاً جزءاً من الصلوة (وفي كشف الغطاء) في ابطاله سهواً نظراً لعدم الدليل نعم في السعد يكون قد زاد عمداً في الصلوة جزءاً ليس منها شرعاً وهو مبطل انتهى فتأمل فيه (وفي المدارك) البطلان يتركه عمداً أو سهواً لا يستلزم البطلان بزيادته الا ان يكون اجماعاً ونحوه

ان لم ينو الخروج قبله (قبل ذلك خل) ولو كبر له ثالثا صحت ويجب التكبير ثلثا فلو تشاغل بهما دفعة أو ركع قبل انتهائه بطلت (متن)

(ومنه خل) مافي المفاتيح والحدائق وقد قدم رد كلامهم هذا في موضعين (١) مضافا الى ما سمعنا الآن من احطاق الاصحاب على ذلك وسيأتي في مباحث السهو عند قوله أو زاد ركوعا تمام الكلام بما لا مزيد عليه ويأتي في مبحث الركوع والسجود ماله تقع تام في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ان لم ينو الخروج قبل ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والميسرة والروض وفوائد قواعد وكذا الذكرى والبيان على أحد الوجهين لانه لو نوى الخروج أولا بطلت الصلوة لارتفاع استمرار النية كما قدم بيان ذلك وعلى هذا فتتقد بالتكبير ثانيا مع النية الاعلى ماذهب اليه الحق في الشرائع والشيف في ظاهر البيان من انها لا تبطل بنية الخروج فاطلاق الكتب الماضية منقول على ذلك ماعدا الشرائع لما عرفت وماعدا جامع الشرائع لانه لم يعرض فيه لبطان الصلوة بنية الخروج وعدمه فيحتمل ان يكون موافقا لابن عه أو المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كبر له ثالثا صحت ﴾ كما نص عليه في اكثر الكتب المتقدمة ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخروج قبل هذا التكبير أم لا وبدان لا يكون نوى الخروج قبل التكبير الثاني كما لا فرق بين ان يكون علم بطلان صلوته بالتاني أم لا لانه لم يزد في الصلوة شيئا وان زعم انه زاد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب التكبير قائما ﴾ أجمع علما ونا كما في ارتداد الجفرية والمدارك على انه يجب في هذا التكبير ما يجب في الصلوة من الطهارة والقيام والاستقبال وغير ذلك ووجوب القيام فيه صرح الحق والشيدان والكرخي وتلميذاهما الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس وغيرهم وفي (المعتبر والمنهى) وغيرها لانه جزء من الصلوة المشروطة بالقيام أي الا في بعض أجزائها المملومة (وفي كشف القام) عليه منع واستدل عليه فيه بالصوات اليبانية وقول الصادق عليه السلام في صحيح سليمان بن خالد اذا أدرك الامام وهو راكع كبر الرجل وهو مقب عليه ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو تشاغل بهما دفعة أو ركع قبل انتهائه بطلت ﴾ يريد انه لو تشاغل بالتكبير والقيام دفعة أو ركع قبل انتهائه مأموما أو غيره بطلت صلوته كما في المنهى والتذكرة والتحرير والذكرى والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمسالك وغيرها وفي (الشرائع والارشاد) الاقتصاد على انه لو كبر قاعدا أو هو أخذ في القيام بطلت وفي (المعتبر) الاقتصاد على انه لو كبر قاعدا صلت وفي (المسوط والخلاف) انه ان كبر المأموم تكبيرة واحدة للافتتاح والركوع وأن بعض التكبير منحييا صحت صلوته وفي (المعتبر) هو حسن واستدل عليه في الخلاف بأن الاصحاب حكموا بصحة هذا التكبير وانقاد الصلوة ولم يفضلوا بين أن يكبر قائما أو يأتي به منحييا فن ادعى البطلان احتاج الى دليل وفي (الذكرى والروض والمسالك) سدقل ذلك عن الشيخ قال لا تصرف مأخذه (قلت) قد عرفت بما ذكر في الخلاف وفي (جامع المقاصد) أنه ضعيف (قلت) وجهه ما سمعتم قول الصادق عليه السلام وأن القيام في الركن ركن وكل عبادة خالفت ما تلقيناه من الشارع زيادة أو قصانا أو هيبة فالاصل بطلانها (١) بحث القيام وصدر بحث التكبيرة (منه)

واسماع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا ويستحب ترك اللد في لفظ الجلالة وأكبر واسماع الامام
للمؤمنين (متن)

الى أن يقوم دليل على الصحة من غير اقتران بين الجاهل والعالم البائد والساهي كما صرح بذلك في
التذكرة وفوائد الشرائع وغيرها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واسماع نفسه تحقيقاً أو
تقديرًا ﴾ كما في المنهي ونهاية الاحكام والبيان والالتفة وجامع المقاصد والمقاصد السلية ولا فرق في ذلك
بين الرجل والمرأة كما في المنهي وجامع المقاصد لانه لفظ واقفط اما صوت أو كيفية له والصوت كيفية
مسموعة والاخبار ناطقة به في القراءة كما في كشف القام وفي (جامع المقاصد) لان الذكر لا يحصل الا
بالصوت والصوت ما يمكن سماعه وأقرب سامع اليه نفسه انتهى وحمل الشيخ صحيح علي بن جعفر أنه
سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلح له أن يقرأ في صلوته ويحرك لسانه في القراءة في طوأنه من غير
أن يسمع نفسه قال لا بأس أن لا يحرك لسانه يومئذ كما على من يصلي خلف من لا يقتدي به توبة
ويجوز حمله على المأموم ونهيه عن القراءة وتحويل التوهم له كما في كشف القام وفيهم من هذا أنه لا
يجب الجهر ولا الاخفات عينا بل تغيير فيه مطلقاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب
ترك المد في لفظ الجلالة وأكبر ﴾ أما اللد في لفظ الخلافة فقد قدم الكلام فيه في أول البحث وأما
المد في لفظ أكبر فبارة المصنف هنا كعبارة هنا كعبارة الشرائع والارشاد والبيان وفي
(المبسوط والسرر وجامع الشرائع والدروس وفوائد الشرائع وارشاد المحفزة) أنه لو اتبع فتحه لآباء
بحيث يؤدي الى زيادة الف بطلت ومثل ذلك ما في الالتفة والبيان وغيرها قال الشيخ والعلي وغيرها
لان أكثر جمع كبر وهو الطل وفي (تعليق النافذ والميسرة والروض والمسالك والفوائد المليّة والمدارك)
أنها تبطل بزيادة الالف سواء قصد الجمع أم لم يقصده واحتمل ذلك في الذكرى وهو الظاهر من إطلاق
الاولين وفي (المستبر والمنهي ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير) الفرق في اكبار بين قاصد الجمع وغيره
فتبطل على الاول دون الثاني واحتج له (في المنهي) بأنه قد ورد الاتباع في الحركات الى حيث ينتهي
الى الحروف في لغة العرب ولم يخرج ذلك عن الوضع قال في (كشف القام) يمتني ورد الاشباع
كذلك في الضرورات ونحوها من المسجمات وما يراعى فيها المتناسبات فلا يكون لنا وان كان في السمة
انتهى وفي (الذكرى) وغيرها لو كان الاتباع يسيرا لا يتولد منه الف لم يضر (قلت) وهذا مراد من
قال يستحب ترك اللد في أكبر وفي (نهاية الاحكام والتذكرة وفوائد الشرائع) وغيرها أنها تبطل بعد
هزة أكبر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب اسماع الامام المؤمنين أي تكبيرة
الاحرام هذا ملاما نعرف فيه خلافا كما في المنهي وبصرح في جامع الشرائع والتشرع والمعتبر والمنهي
والتذكرة والتحرير والارشاد والذكرى والبيان والالتفة والروض وغيرها ويسر الامام بنير تكبيرة الاحرام
أي الست الباقية كما في جامع الشرائع والمنهي والروض وغيرها وفي (التحرير) لا يستحب له أن يسم من
خلفه غير تكبيرة الاحرام ويستحب الاسرار للمأموم ويغير المنفرد كما في التذكرة والدروس والبيان
والروض والمدارك وفي (البيان) يحتل تبينه الفريضة في المنفرد وفي (الروض) في توظيف احدهما
له فلو وفي (المنهي والتحرير) لا يستحب للمأموم ان يسمع الامام وفي الاخير يسمع المأموم غيره

ورفع اليدين بها الى شحمتي الاذن (من).

ولا يستحب له أن يسم من خلفه وفي (الذكرى) أن الجني أطلق (١) رفع الصوت بها وفي (المدارك) لا عرف مأخذه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب رفع اليدين بها ﴾ لا خلاف فيه بين العلماء كما في المتبروين أهل السلم كما في المنهيين وأهل الاسلام كما في جامع المقاصد وتطبيق النافع وهو مذهب المذهب كما في كشف القام والمشهور كما في الحقائق وكذا يستحب عندنا الرغبي في كل تكبيرات الصلاة كما في التذكرة وفي (الامالي) أن من دين الامامية الاقرار بأنه يستحب رفع اليدين في كل تكبيرة في الصلاة وهو مذهب أكثر أهل السلم كما في المنهيين ذكر ذلك في بحث الركوع وبه صرح (وهو خير من) الشيخ وجب من تأخر عنه إلا من شذ من متأخري المتأخرين وفي (الاتصاف) مما افترقت به الامامية القول بوجوب رفع اليدين في كل تكبيرات الصلوات (الصلاة) ثم قال والمحقق فيها ذهب الى طريقة الاجماع وبراءة القصة وقال الكاتب على ما نقله عنه في الذكرى في بحث الركوع اذا أراد أن يكبر فركع أو السجود رفع يديه مع قس لفظه بالتكبير ولو لم يزل اجزأه ذلك الا في تكبيرة الاحرام وظاهره كما في الذكرى الوجوب ونقله عنه في المفاتيح وفي (المتنب) لا عرف وجه ما حكمه المرتضى وفي (حاشية المدارك) مراد المرتضى من الوجوب ما ذكره الشيخ من أن الوجوب عندنا على ضربين ضرب على تركه العقاب وضرب على تركه التائب لاسم قائل منا بالوجوب فضلا عن الاجماع عليه انتهى ومثله قال في المنهيين في بحث الركوع وفي (البحار والمفاتيح وكشف القام والحدائق) أن مذهب السيد قوي واستدلوا عليه بظواهر الاوامر في الاخبار الكثيرة وفي قوله جل شأنه فصل لربك وانحر للاخبار بأن النحر هو رفع اليدين بالتكبير وهي أيضا كثيرة وفي (البحار) لكن لو قيل بأنه لا معنى لوجوب كيفية المستحب فلا مانع من القول به في تكبيرة الاحرام انتهى وقد استدل على المشهور بالاصل ويقول الصادق عليه السلام لزراعة رضيع يدك في الصلوة زينها بقول الرضا عليه السلام للفضل في خبر الطال واليون انما يرفع اليدين بالتكبير لان رفع اليدين ضرب من الاهمال والتبذل والتضرع فاحب الله عز وجل أن يكون السيد في وقت ذكره مبتلا متضرعا مبتلا ولان في رفع الايدي احضار التوبة واقبال القلب على ما قال وقصد وفي (كشف القام) لا عبرة بالاصل مع النصوص بخلافه من غير ما روى قال وضعف الخبرين عن الفلالة واضح (قلت) في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال على الامام ان يرفع يديه في الصلوة وليس على غيره ان يرفع يديه في التكبير وقد حله الشيخ في التهذيب على ان فعل الامام أكثر فضلا وأشد تأكيداً وان كان فصل المأموم أيضاً فيه (قلت) هو دليل على عدم وجوب الرفع مطلقا لعدم القائل بالفصل بين الامام وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى شحمتي الاذن ﴾ اجماعاً كما في الخلاف وبه صرح في النهاية والبسوط والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والارتداد والتذكرة والبصرة والدروس والذكرى والموجز الحاوي وشرحه والمسالك وغيره لكن في بعض هذه الى أذنيه وفي بعض آخر الى هذا أذنيه وأكثرها كالكتاب وقال الصدوق يرفعهما الى النحر ولا يجاوزهما الاذنين حيال الخدوع الحسن بن عيسى يرفعهما احداً منكبه أو حيال خدب لا يجاوزهما أذنيه وفي (الخلاف) ان الرفع هذا المنكب خيرة الشافعي والى هذا الاذنين

(١) يعني من غير فرق بين الامام والمأموم والمفرد (منه)

والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام (مقن)

خيرة أبي حنيفة وفي (التافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام) في تكبير الركوع يعرف به حيال وجهه وفي (المعتبر) ان هذا هو الاشر وفيه وفي المنتهى وفي رواية الى اذنيه وبها قال الشيخ وقال الشافعي الى منكبه وبه رواية عن أهل البيت عليهم السلام وزاد في المعتبر أن الأول أشهر ومثله ما في المقنة والتافع هنا حيث قيل فيها يرفضها حيال وجهه وفي (الروض ومجمع البرهان) أنه إذا أتى بها المحدثين وفي (المقنة) وجل السيد (المراسم) لا يتجاوز بها شحنتي أذنيه وفي (المعتبر والموجز الحاوي) يذكر أن يتجاوز بها رأسه وفي (اليان) يذكر أن يتجاوز بها أذنيه والمقهور من الاختيار أن أعلا مراتب الرضع مسامتة للأذنين كما يشير الى ذلك قوله عليه السلام في صحيح زرارة ولا يتجاوز بكفك أذنيك أي حيال خديك كما في السكتي ويحويه خبر أبي بصير وقته الرضا عليه السلام وأنه ان يكون أسفل من وجهه قليلا كما في صحيحة مموية بن عمار ويحتل أنها هي التي أشار اليها الصدوق بقوله يرفضها الى النحر فإنه أسفل من الوجه قليلا لكن في مجمع البيان عن أمير المؤمنين عليه السلام أن معنى انحر الرضع الى النحر وقد فسره في عدة أخبارها صحيح ابن سنان بالرضع حذاء الوجه (قلت) لأن انحر مشتق من النحر بمعنى موضع القلادة وأعلا الصدر فإن اليمين حالة رفضها حذاء الوجه بمحطاف بالنحر وفي خبر زرارة كثرارد في آداب الصلوة وأرضع يدك بالتكبير الى تحرك وس العجيب ما في الحديث من أنه لم يجد في الاختيار لفظ النحر وأما الخبر الذي رواه في الذكرى عن ابن أبي عمير وذكره في المعتبر والمنتهى قد قل في البحار روى هذه الرواية مخالفا في كتبهم فبعضهم روي أذان خيل وبعضهم اذنب خيل قال في النهاية مالي أرا كم راضي أيديكم في الصلوة كأنها اذنب خيل شمس هي جمع شمس وهي الفجر من الدواب قال في (البحار) والمامة حلوها على رضع الايدي في التكبير لعدم قولهم بشرعية القنوت في أكثر الصلوات وتبهم الاصحاب فاستدلوا بها على كرامة تجاوز اليمين عن الرأس في التكبير ولعل الرضع لقنوت منها أظهر ويحتل التعميم والاحوط الترك فيها ما انتهى (قلت) ينبغي له أن يخص ذلك بالقرينة كما في خبر أبي بصير وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام ﴾ اجماعا كما في الانتصار والخلاف ولا خلاف فيه كما في المنتهى وجامع المقاصد والحداثق واختلفوا في أن هذا الحكم عام في الفرائض والنوازل او خاص في البضض فن علي بن بابويه أنها إنما تستحب في أول كل فريضة وأولى نوافل الزوال وأولى نوافل المغرب وأولى صلوة الليل والوتر وصلوة الاحرام ومثل ذلك قيل في الفقه المنسوب الى "رضا عليه السلام" في (الهداية) ان ذلك من السنة وفي (التذيب) لم أجد به خبرا مستندا وفي (المبسوط والمصباح والتزعة ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والتلخيص وحواشي الشهيد) زيادة التورية على الست المذكور وهو المنقول عن القاضي وابن طائوس في فلاح السائل ونسب ذلك جماعة الى المقنة وموجود في آخر عباراتها خلاف ذلك كما يأتي وفي (مخلص التلخيص) انه المشهور وفي (جامع المقاصد) قاله الجماعة وله الى ذلك أشار في الخلاف حيث قال ويستحب في مواضع مخصوصة من التوافل وقد ظهر منه الاجماع على ذلك وفي (المراسم) استحبابها في صبح هي هذه الصلوة الاحرام فذكر مكاتها الشفع وفي (السرأ والتلخيص) عن بعض الاصحاب قصر استحبابها على الفرائض المحس وعن (محدثات السيد) أنها إنما تستحب في الفرائض

بينها ثلاثة أدعية (من)

دون التواضعات وفي (التمتعة والسرائر والمغبر والمخلف والمرووس والذكرى والموجز الحاروي وكشف
الالتباس وكشف القاتم) استحبابها في كل صلوة قيل وهو ظاهر الاتصاف والمجل لمكان الاطلاق وفي
(المنتهى) لو قيل به كان حسنا وفي (البيان) انه أولى وقواه أيضا في حواشي الكتاب وفي (الحدائق)
انه المشهور ولمسه أراد بين المتأخرين والا قد سمعت ما في التخليص وفي (المخلف) ما أدري لاي شيء
اقتصر الشيخ على ما عده وقوله لم أجده به خبراً مستنداً ينافي الفتوى به اذ لا دليل عقلي عليه وقد استدل
عليه هؤلاء باطلاق الاخبار (وفي) انه منزل على الفريضة بل بعضها كالصرح في ذلك كاخبار الملل
بزيادة هذه التكريرات ثم ذكر الله تعالى حسن على كل حال وقيل انه روي في فلاح السائل عن الباقر
عليه السلام انه قال اخص في ثلاثة مواطن بالتوجه والتكبير في أول الزوال وصلوة الليل والمفردة من الزمر
وانه حله فيه على التأكيد في هذه وانه خص الاستحباب في سبعة مواطن كاللبس وغيره كما مر
ولا فرق في استحباب هذه التكريرات بين المفرد والامام والمأموم كما نص عليه أكثر الاصحاب كما
مرت الإشارة اليه آتفاً وفي (الذكرى) ان ظاهر الكتاب اختصاص المفرد بالاستحباب قال وهو
شاذ (قلت) وصحيح الحلي وغيره حجة عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبينها ثلاثة
أدعية ﴾ كما في جل الشيخ والزبيلة والسرائر والتحرير والبيان والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع
المقاصد والمقانيح ولعلمهم أرادوا ان ذلك بعد الثالثة والخامسة وبعد السادسة قد ورد ان يسهلها
ياحسن قد أتاك المسمى الى آخره ويحصل ان يكونوا أرادوا ما في النهاية المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام
حيث قيل فيها بينها ثلاثة أدعية يكبر ثلاثاً ويدعوهم اثنان ويدعوهم يكبر اثنان ويتوجه فيكونوا قد غلبوا لفظ
البيان على البدل فيزداد بالادعية الثلاثة الصغار ان اشبهوا ان وما بعد الكل من دعاء التوجه كما في التمتمعة
والمراسم وجامع الشرائع وفلاح السائل على ما قلناه عنه والمعتبر والمخلف والمتنعي ورسالة صاحب المالم
وشرحا وفي (المخلف) انه المشهور وفي (الذكرى) الكل حسن وفي (الروض) يستحب ست تكريرات
مضافة الى تكملة الاحرام يكبر ثلاثاً ويدعو واثنان ويدعو بليك الى آخره وياحسن الى آخره
ثم واحدة ويقول وجهت وجهي الى آخره انتهى فأمل وفي (المنتهى وجامع المقاصد) لا خلاف بين
علمائنا في استحباب التوجه بسبع تكريرات بالادعية المأثورة وفي (الاتصاف) الاجماع على الفصل بينها
بتسبيح وذكر مسطور وفي (المخلف) بعد ان ذكر ما قلناه عنه قال وقال ابن الجنيدان هذا مستحب
ويستحب أيضاً في الاستفتاح أن يقال بعد التكريرات الثلاث الأولى اللهم أنت الملك الحق الى آخره
ثم يكبر تكملة وتقول ليك الى آخره ثم يكبر تكملة وتقول وجهت وجهي الى قوله واتا من المسلمين
والحمد لله رب العالمين ثم يقول الله أكبر سباً وسبحان الله سباً والحمد لله سباً ولا اله الا الله سباً
من غير رفع يديه قال وقد روى ذلك جابر عن أبي جعفر عليه السلام والحلي وأبو بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام وهما اختار من ذلك أجزاء أو بعضه قال في (المخلف) وهذا التكبير والتسبيح والتحميد
والتهليل لم ينقل في المشهور انتهى وفي (النفلية) روى التسبيح بعده سباً والتحميد بعده وفي (شرحا)
ذكره ابن الجنيد ونسبه الى الائمة عليهم السلام ولم تقف عليه (قلت) روى في اللال بطريق صحيح
ان زراراً قال لابي جعفر عليه السلام فكيف نصنع قال تكبر سباً وتسبح سباً ونحمد الله ونثني عليه

﴿ الفصل الرابع في القراءة ﴾ وليست ركناً (متن)

ثم قرأ هذه أقوال علمائنا (وقال المحدث الكلثاني) في الواقع يستفاد من خبر الحلبي ان وقت دعاء التوجه بعد اكمال السبع وان اتمعت بالاولى وذلك لان الافتتاح لمن يأتي بالزائد على الواحدة انما يقع بالمجموع فكلمها داخل في صلوة واقم بعد الاحرام كيف لا ولو كان بعضها خارجاً عنها وانما قبل الاحرام لم يكن من الافتتاح في شيء فما ذكره في وقت الدعاء مما يخالف ذلك لا وجه له ولا مسند تهني فامل فيه هذا وفي (المبسوط) وجلة من كتب علمائنا يجوز الايتان بالتكثير ولا. ﴿ فرع ﴾

في المتبر والمنهي من السنة أن يرفع يديه عند ابتداءه بالتكثير ويكون انتهاء الرفع عند انتهاء التكثير ويرسلها بعد ذلك قال لا نعرف فيه خلافاً وزاد في المتبر انه قول علمائنا وقال لا لا يصدق رخصها بالتكثير الا كلفك ذكر ذلك في بحث الركوع وفي (المغني) في المقام ان هذا هو المشهور (قلت) في الذكرى عن الكراكي ان محل تكثير الركوع عند ارسال اليمين بعد الرفع وفي (التذكرة) قال ابن سنان رأيت الصادق عليه السلام يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح وظاهره يقتضي ابتداء التكثير مع ابتداء الرفع وانتهائه عند انتهائه وهو أحد وجهي الشافعي والثاني يرفع ثم يكبر عند ارسال وهو عبارة بعض علمائنا وظاهر كلام الشافعي انه يكبر بين الرفع والارسال انتهى. ﴿ فرع آخر ﴾

قال في (التذكرة) ويسقط كونه حال الرفع اجماعاً. ﴿ فرع آخر ﴾ ظاهر كلام علمائنا الاتفاق على استحباب ضم الاصابع حين الرفع عند الاهام قد اختلفوا فيها (فيه خ ل) ضاً وقرئاً ففي (المتبر والمنهي والتذكرة) عن الكاتب والمرقضي استحباب تفريق الاصابع وضم الباقي وقوله في الذكرى عن القاضي والسلي قال ولكن الاصابع مضمومة وفي الاهام قولان وفرقه أولى واختاره ابن ادريس تبعاً للنفيد وابن البراج وكل ذلك منصوص (قلت) لم أقف على نص بالمعصوم ولا المخصوص لا في موضع الوقت ولا في موضع الخلاف الا قول الباقر عليه السلام ولا تنشر اصابعك وليكونا على تحذيك قبالة ركبتيك فامل في دلالة واستدل في المنهي والتذكرة والمدارك على ضم الاصابع بخبر حماد وقد وصف صلوة أبي عبد الله عليه السلام فأرسل يديه جميعاً على تحذيه قد ضم أصابعه (وأنت خير) بان خبر حماد لم يشتمل على رفع اليمين في تكبيرة الاحرام فضلاً عن كونها في حال الرفع مضمومة الاصابع وقد صرح فيه بالرفع في تكبير الركوع والسجود ولكنه غير متضمن أيضاً لضم الاصابع الآن يقال ذكر ذلك في صدر الرواية قال قال أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة متصباً فأرسل يديه على تحذيه قد ضم أصابعه وقضية الاستصحاب بقاء ذلك الى حال الرفع وفي (البحار) عن زيد النرسي في كتابه عن أبي الحسن (الاول) عليه السلام انه ربي يصلي فكأن اذا كبر في الصلوة ألقى أصابع يديه الاهام والساحة والوسطى والتي تليها وفرج بينها وبين المختصر الحديث وهو لا يصلح دليلاً في المقام فالمدار على الاجماع والاستصحاب في الاصابع ويبقى الكلام في الاهام

﴿ الفصل الرابع في القراءة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وليست ركناً ﴾ كما هو مذهب الاكثر كما في المتبر والبحار وهو الاثر كما في جامع المقاصد والكفاية والمشهور كما في المدارك والمحدث وهو الاظهر من الروايات كما في المبسوط والشيخ في الخلاف ادعى عليه الاجماع حيث قال ان من نسي الفائدة حتى يركم معنى

بل واجبة تبطل الصلوة بتركها عمداً ويجب الحذف صورة كاملة في ركعتي الثانية والاولين من غيرها (متن)

في صلوة وفي (التحقيق) قال ابن حزم أنها ركن والباقرن على خلافه وليس في الوسيلة لذلك ذكر وانما عد الاستقبال فيها ركن بل لا أجد في المسئلة مخالفاً الا ما نقله الشيخ في الميسوط عن بعض أصحابنا من أنها ركن تبطل الصلوة بتركها سهواً ثم قد يلوح من كشف الثمام والمحدثات الميل اليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿بل واجبة﴾ بإجماع المسلمين الا الحسن بن صالح بن حي كافي الذي وكذا المدارك والاجماع كما في الخلاف والمتبر والتذكرة وارتداد الجعفرية ولا نقل فيه خلافاً بين العلماء كافة الا من الحسن بن صالح كافي المنتهى ولا خلاف فيه كافي التحقيق والبحار وفي (الخلاف) والمتبر والتذكرة (الاجماع) أيضاً على أنها شرط في صحتها وفي (المنتهى) لا نقل فيه خلافاً أيضاً وقضية ذلك أنها تبطل الصلوة بتركها عمداً وفي (كشف الثمام) أنه المشهور وهذا يشر بوجود الخلاف ولم نجد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ونعجب الحد﴾ ويوجب قراءة الحذف ركعتي الثانية والاولين من غيرها جمع عليه كما في الخلاف والوسيلة والفتية والمنتهى والتذكرة والذكرى وارشاد الجعفرية والمقاصد العلمية والروض والمدارك والحدائق والاجامعات السالفة منصبة أيضاً على ذلك هذا حال الفريضة واما النافذة فالاقرب تعيين الحد فيها كافي الذي والمدارك وشرح الشيخ نجيب الدين والحدائق وفي الاخير انه الاشهر وقال في (التذكرة والحرير) لا نجيب فيها الاصل (قلت) قد يقال انه لو تم ذلك لجري في غير القراءة كالتشهد وغيره وفي (المختف) عن ابن أبي عقيل انه قال من قرأ في صلاة السنن في الركعة الاولى بعض السورة وقام في الركعة الثانية ابتداء من حيث بلغ ولم يقرأ بالقائمة قال في (المختف) وأصحابنا لم يثبتوا ذلك والاقوى قراءة القائمة لمعوم الامر بقراءتها في كل ركعة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثم سورة كاملة في ركعتي الثانية والاولين من غيرها﴾ اجماعاً كما في الانتصار والوسيلة والفتية وشرح القاضي لجل العلم والصل على ما نقل عنه وهو الظاهر من روايات أصحابنا ومذهبهم كما في الخلاف والظاهر من المذهب كما في الميسوط والظاهر بين الاصحاب كما في التحقيق وهو مذهب الاصحاب ماعدا الاسكافي والديلمي والمحقق والشيخ في أحسن قوله كما في الفتاوى وفي الذي ذكر في آخر مباحث القراءة ان عمل الاصحاب غالباً على الوجوب وهو المشهور كما في المختف والذي ذكرى والمقاصد العلمية وجمع البرهان وكشف الثمام والحدائق ومذهب الاكثر كما في المنتهى وجمع البرهان أيضاً والبحار والاشهر كما في التذكرة وجامع المقاصد والروض وقوله في المختف عن الحسن والفتي والقاضي وبنه على ذلك جماعة ويأتي ما في كشف الرموز والتخليص من ان الحسن مخالف والعبارة المقولة عنه في المتسلك ظاهرة في الخلاف كما يأتي (وفي كشف الرموز) ان المذهب المشهور يلوح من كلام المبدع وصار (وفيه) ان عبارة المراسم كما يأتي صريحة في الخلاف كما يأتي (١) او المشهور صرح الشيخ في التهذيب والانتصار والحدائق والخلاف والميسوط كما عرفت وبنه على ذلك جميع من تأخر عنه الا من سذكرو وكلامه في النهاية مضطرب كما يأتي نقله وقد نقل عنه فيها الخلاف جماعة كثيرون ونقلوا ذلك أيضاً عن السكاكبي ويأتي نقل كلامه وأنه ليس نصاً في ذلك كعبارة المنتهى وان نسب اليه ذلك جماعة (١) كذا في نسخة الاصل أعني بتكرير كما يأتي والظاهر زيادة أحدهما

ايضا تم عبارة المراسم صريحة في الاستعجاب وهو خيرة المدارك والسخيرة والكفاية والمناجيب وبه
قبل أو ميل اليه في المستبر والمتقى وفي (التتبع) ان قول الشيخ في التوبة قوي وقلبك قل في النافع
أظهرها ولم يقل أصحها وفي (الروض) ان الوجوب أولى وهذا يلوح منه الميل الى الاستعجاب وفي
(كشف الرموز) قال الحسن ابن أبي عمير في المنسك أقل ما يجزي في الصلوة عند أكل الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم من القراءة فاتحة الكتاب وأما عبارة الكاتب فيستفاد منها عدم أجزاء الحمد وحدها
بل لانداء من السورة كلها أو بعضها قال على ما نقل ولو قرأ بأمر الكتاب وضم سورة في القرائن
أجزاً ومثله قال الشيخ في المبسوط قال قراءة سورة مد الحمد واجب على أنه ان قرأ مضم السورة
لأنهم يطلان الصلوة (قلت) هنا بما يضاف استدلال المصنف في الحنفية وجماعة من المتأخرين
بغير يحيى بن حمران الهذلي وغيره تمسكاً بعدم القول بالفصل لأن علمايين قائلين بحرب السورة
كاملة وعدمه لا غير تأمل وأما كلام الشيخ في التوبة فهو من التشرع يمكن لانه حكم أولاً بوجوب
القراءة ثم قال وأدنى ما يجزي الحمد والسورة منها لا يجوز الزيادة والقصان عنه فمن صلى بالحمد وحدها
من غير عنده لم يجب عليه إعادة الصلوة غير أنه قد ترك الأفضل وان اقتصر على الحمد ناسياً أو في حال
الضرورة لم يكن به بأس وقال لا يجوز أن يقتصر على مضم سورة وهو يحسن تماماً فان فعل ذلك كانت
صلوته ناقصة وان لم يجب عليه أعادتها الى أن قال وأما صلوة التواضع فلا بأس أن يقتصر فيها على
الحمد وحدها ثم قال وقراءة سم الله الرحمن الرحيم واجبة في جميع الصلوات قبل الحمد وبعدها اذا
أراد أن يقرأ سورة معها الى أن قال ومن ترك سم الله الرحمن الرحيم متمداً قبل الحمد أو بعدها قبل
السورة فلا صلوة له ووجب عليه أعادتها الى غير ذلك مما يطهر لمن تأمل مطاوي كلامه في الكتاب
الذكر وأما المصنف في المنتهى فكلامه نص صريح في الوجوب من دون تأمل أصلاً ثم في
مسئلة تبويض السورة اخبار أولاً علم المواز ثم قال في آخر كلامه لو قيل فيه روايتان أحدهما جواز
الاقتصار على البعض والاخرى (عدمه وظنه) كأن وجهاً ويعمل المنع على كمال الغضبية انتهى وانت خبير بأن
هذا الكلام لا يدل على اختيار التبويض فضلاً عن ان يدل على اختيار استعجاب السورة أو المسل
اليه (حجة المشهور) الاجماع المتقولة هنا كما سمعت والاجماع المتقولة في صلوة العبد على وجوب قراءة
السورة فيها ويطهر من الاخبار الواردة فيها اتحادها مع اليومية غير انه يزداد فيها تكثيرات كما سيأتي
ان شاء الله تعالى بلفظه ورحته وكرمه والصلوات الباقية لأنها كما تقتضي وجوب قراءة الحمد كذلك
تقتضي وجوب قراءة السورة لان فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفضل الائمة صلوات الله عليهم
بالسبة اليها واحد والاخبار الفاتحة على وجوب القراءة لان لفظ القراءة شامل للعهد والسورة ولو
كان المراد الحمد خاصة لقليل الحمد أو فاتحة الكتاب بدل القراءة لأنه أظهر وأسد لعدم اللامع حينئذ
على التعبير بلفظ القراءة فالتأني بلفظ القراءة فيه ظهور وإيماء الى ان الواجب هو القراءة من حيث
أنها قراءة وكونها الحمد والسورة يظهر من دليل آخر ولو كلن الواجب هو الحمد من حيث أنها حمد
لم يجبه التعبير بالقراءة لانه لا غاية حينئذ بالمرادة من حيث أنها قراءة ويشير الى ذلك قول الرضا
عليه السلام لفضل بن شاذان في خبر الضلل أمر الناس بالقراءة في الصلوة ثلاثاً يقرأوا القرآن (وصحبه)
أيضاً ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام فيها اذا أدرك الرجل بعض الصلوة
مع الامام الحديث فان فيه دلالات متعددة وما رواه الكليني في الصحيح في مبعث الاذان فان فيه

والبسمة آية منها ومن كل سورة فلو أدخل بحرف منها همدا أو من السورة أو ترك اعراباً أو تشديداً

الامر بقراءة السورة بعد الحمد والامر حقيقة في الوجوب وخبر محمد بن اسماعيل قال قلت أكون في طريق مكة فنزل الصلوة في مواضع فيها الاعراب يصلّي المكتوبة على الأرض بأم الكتاب وحدها ثم تصلّي على الراحة بتمام الكتاب والسورة الحديث وما ورد أن المريض تجزئه فاتحة الكتاب وحدها حين يصلّي على الدابة وما ورد أن قل هو الله أحد تجزئ في خمسين صلوة وصحيح الحلبي الدال بضمه وخبر يحيى ابن عمران المحدثاني وخبر منصور بن حازم حيث يقول فيه الصادق عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر لظهور أن المراد بها غير الحمد لأنها المفهوم من النصوص والتأوي ولو كان المراد بها الحمد لم يناسب عن الأكثر منها بل وجوب السورة من شعار الشيعة كما أن تركها وعدم وجوبها من شعار مخالفيهم والأخبار الواردة بخلاف ذلك محمولة على الضرورة ومنها التقية كما يشهد لذلك أيضاً خبر اسماعيل بن الفضل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والبسمة آية منها ومن كل سورة ﴾ أما أنها آية من الحمد فليس إلاجماع كما في الخلاف ومجمع البيان ونهاية الأحكام والذكرى وجامع المقاصد والمدارك وكشف القاتم وظاهر السرائر وهو مذهب علمائنا وأكثر أهل العلم كما في المتبر ولا خلاف فيه كما في الحديث وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في المنتهى وأما أنها آية من كل سورة فبالإجماع في الكتب المذكورة ما عدا المتبر والمدارك وكشف القاتم نعم قال في المدارك عليه عامة التأخرين وظاهر الذكرى الإجماع على أنها ليست آية من براءة وبصرح جهور أصحابنا وبخلاف في أنها بعض آية من التل كما في المبسوط وفي (المنتهى) أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام وفي (الذكرى) عن الكتاب أنه يرى أنها في الفاتحة وفي غيرها اختص لما قال وهو متروك وفي (الدروس) وغيره أنه شاذ والضمير في فقرتها في صحيح الحلبيين عائد إلى الفاتحة على الظاهر فلا إشكال فيه وصحيح عمر بن يزيد وما يدل على الذكرى وكشف القاتم على أحد أمرين أما عدم الدخول في سائر السور أو كونها بعض آية منها فإن كانت آية منها فلا سورة أقل من أربع آيات إلا أن يريد عليها التنصيص على الأقل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أدخل بحرف منها همدا ﴾ أي بطلت صلوته إجماعاً كما في المتبر والمنتهى وكشف القاتم وفي الأخير لتقصاتها عن الصلوة المأمورة وإن رجع فتدرك زيادتها حينئذ عليها وإن أدخل بحرف من كلمة منها فقد قص وزاد معاً على المأمورة وإن لم يتدرك أن نوى بما أتى به من الكلمة الجزئية والأقص وتكلم في اليمين بأجنبي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو من السورة ﴾ أي بطلت بلا خلاف كما في المنتهى فتدرك أم لا كما في المتبر وكشف القاتم لذلك إلا على عدم وجوبها أن لم يتكلم بأجنبي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو ترك اعراباً ﴾ أي بطلت إجماعاً كما في المتبر وبلا خلاف كما في المنتهى ولا نفرد فيه خلافاً كما في فوائد الشرائع وهو المعروف كما في الكفاية والمشهور كما في كشف الالتباس ولا فرق في ذلك بين الرفع والنصب والجزم والضم والفتح والكسر والسكون كما في الذكرى والدروس وجامع المقاصد والروض والمقاصد الدلية والمساك وعن السيد جواز تغيير الأعراب الذي لا يتغير به المعنى وأنه مكروه وفي نهاية الأحكام والندكرة أن الطلح برك الأعراب هو الأقوى وهذا يشعر بأن قول السيد قوي وضعه ظاهر كما في كشف القاتم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو تشديداً ﴾ أي إذا تركت تشديداً

أموالاة (من)

بطلت كما في المبسوط وجامع الشرائع والتمشي والتحرير والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام
والذكرى والعروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وارشادها والميسرة والروض
والمسالك وغيرها ولا نعرف فيه خلافاً كما في فوائد الشرائع وفي أكثر هذه ان مثله ترك البد المتصل
والادغام الصغير (١) بل في فوائد الشرائع لا نعرف فيه خلافاً أيضاً وفي (كشف القناع) ان تلك الادغام
من ترك الموالاتة بين الحروف ان تشابه الحرفان والا فهو من ابدال حرف بشيء وعلى التقديرين من
ترك التشديد نعم لا بأس به بين كلتين اذا وقف على الاولى فعلم يكن له انتهى وقد يظهر من المعتبر
التوقف في التشديد حيث اقتصر على نسبة الى المبسوط وقد لا يكون مفرداً وقد يلوح من الكفاية
التوقف في البد المتصل وقال جماعة من العامة لا تبطل بتركه وفي (التذكرة) الاجماع على ان في الحد
أربعة عشر تشديداً وفي المنتهى لا خلاف فيه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (أو موالاتة) الذي
فيه الحق الثاني والتشديد الثاني في جامع المقاصد وفوائد القواعد ان المراد بالموالاتة الموالاتة بين الكلمات
وفي (كشف القناع) ان المراد الموالاتة بين حروف كلمة قال لان تركها محل بالصورة كترك الاعراب
انتهى (قلت) والى ذلك أشار في الاثنية حيث قل فلو وقف في أثناء الكلمة بحيث لا يبد قارئاً بطلت
وفي (المقاصد العلية) ان هذا مع الاختيار اما لو اضطر اليه كما لو اقطع النفس في وسط الكلمة لم يقدح
لكن يجب الابتداء من أولها (وفي جامع المقاصد) لو وقف في أثناء الكلمة نادراً لم يقدح في صحة
الموالاتة بخلاف ما اذا كثر بحيث يحل بالنظم الذي به الاصجاز كما لو قرأ مقطعا حتى صارت قراءته
كأسماء حروف المبدأ انتهى وقد سمعت مافي كشف القناع من ان تلك الادغام من ترك الموالاتة
ان تشابه الحرفان وأما الموالاتة بين الكلمات ففي (نهاية الاحكام والذكرى والبيان والاثنية وجامع
المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والميسرة والروض وفوائد القواعد والمقاصد العلية) انه اذا
قرأ خلال قراءة الصلوة شيئاً آخر قرأاً كان أو ذكراً عابداً بطلت صلوة لان هذا الاخلال قضى
لجزء الصلوة الواجب ومخالفة لصلوة اليانية عمداً والى هذا أشار الشهيد في الذكرى بقوله للتحقق
الخالقة المهي عنها والشهيد الثاني في الروض بقوله ومذهب الجماعة واضح وردده في (مجمع البرهان) بأنه
غير واضح نعم لو ثبت بطلان الصلوة بالكلمة بمثل ما قرأ في خلالها بدليل انه كلام أجنبي وان كان
قرأاً أو ذكراً غير يجوز لغيره فيلحق بكلام الآدميين فيبطل بتعدد الصلوة لوصح صح مذهب
الجماعة ولكن فيه تأمل اذ قد يمنع ذلك (وفي المدارك) بعد قل كلام الذكرى يتوجه عليه منع كون
ذلك مقتضياً لبطلان (وفي الحديث) ان هذا الهي غير موجود في الاخبار الا ان يدهى انه أمور
بالموالاتة والامر بالشيء يستلزم التهي عن ضده الخاص وهو القراءة خلافاً (وفي) انه لا دليل على
وجوب الموالاتة الادعى انه المفهوم من القراءة مضافاً الى التأمي وتوجه النع الى جملة من
هذه المقدمات واضح انتهى (ورد) الاستاذ أدام الله تعالى حراسه في حاشية المدارك جميع

(١) الادغام الصغير هو ادراج الساكن الاصلي في المتحرك سواء كانا متماثلين كحل لك أو متقاربين
كقوله تعالى من ربك والادغام الكبير هو ادراج المتحرك بعد الاسكن في المتحرك كقوله تعالى شأنه
تحرير ربة والبد المتصل ما يكون حرف اللد وموجبه في كلمة واحدة وموجبه هو المبرز (منه قدس سره)

ذلك بان البادة توقيفية والاطلاق القراءة يصرف الى الفرد الشائع ولا عموم فيه مع ان الشيد لم يمسك بالاطلاق بل بالتأسي ولا شك انه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يفعل كذلك قالوا في علم يكن آتياً بالأمور به وفي (الروض والمقاصد البلية والمدارك) ان كلام هؤلاء لا يعم على اطلاقه اذ اقدر اليسير كالكلمة والكلمتين لا يقدح في ذلك عرفاً فالاصح الرجوع في ذلك الى السرف وقال الاستاذ في حاشية المدارك لا يخفى انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقرأ اقدر اليسير بينها وحاله وحال الكثير واحد بالنسبة الى المتقول عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم اطلاقاً الاوامر الواردة بالقراءة تشمل ما ذكره والاطلاق حجة ويكفي لكون المقصود المعنى معلوماً معروفاً انتهى كلامه وفي (جمع البرهان) بعد نقل ذلك عن الروض في حكم التأسي عدم القدح بذلك غير ظاهر ولو كان ظاهراً فالتقدير ظاهر ويلزمه مثله في العمدة انتهى وصرح البسوط والتذكرة والدروس والموجز الحاموي وكشف الالتباس والمدارك ان الواجب على هذا العائد استئناف القراءة لا الصلوة وقد يظهر ذلك من الشرائع والتحرير والارشاد حيث قيل فيها ولو قرأ خلالها من غيرها استأنف من دون نص على العائد والتأسي ولعل مستند الاصل (وفي) ان تعدد ابطال الجزء الواجب منها أي جزء كان مبطل لما على ان اطلاق الشرائع والتحرير والارشاد كصرم الدروس قاض بانه لا فرق في ذلك بين العائد والتأسي ولا نعلم بذلك قالوا كما في الروض فهو قول ثالث كما شرف وما اذا قرأ خلالها كذلك تأسياً فالمشهور استئناف القراءة لبطانها بقوات الموالاة كافي المقاصد البلية وفي (الروض) نسبتها الى باقي الاصحاب ما عدا الشيخ وهو خيرة المصنف فيها سيأتي والشيد في الذكرى والدروس والمحقق الثاني وتلميذه والشيد الثاني وسبغه وقد يظهر ذلك من الشرائع والتحرير والارشاد وقد سمعت جبارتها وفي البسوط ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاموي وكشف الالتباس وكشف القاتم انه اذا قرأ بينها من غيرها سهواً نسياناً أعاد من حيث انتهى الى الاصل (١) ولعله هو الاصح (الوجه خ ل) ان لم يمتثل نظام الكلام فقد تحصل ان ما في الدروس من اعادته العائد والتأسي القراءة من رأس لا موافق عليه الظواهر التي سمعناها وقد صرح أكثرهم انه لا يعللها سؤال الرحمة والتعود من التوبة والتسبيح ورد السلام وتسميت الماطس والحد عند العطسة وفي (المقاصد البلية) انه المشهور وفي (الخلاص) الاجماع على استحباب الاولين وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) لا تبطل بتكرار آية قل في (التذكرة) سواء وصلها بما انتهى اليه أو ابتدأ من المنتهى خلافاً لبعض الشافعية في الاول وفي (الذكرى) لو كرر آية من الحمد أو السورة لم يقدح في الموالاة وان لم يأت بالآية التي قبلها ولو كررها عمداً فكذلك وكذا الآيتان فصاعداً ولو شك في كلمة أتى بها والاجود اعاد ما يسى قرأنا وأولى منه عدم الاتيان بمجرد الحرف الذي شك فيه وقال في (التذكرة) ولو كرر الحمد عمداً في ابطال الصلوة به أشكل ينشأ من مخالفة الأمور به ومن تسويغ تكرار الآية فكذا السورة انتهى وفي (الذكرى) ان الاقرب عدم البطان وروى الحيمري في قرب الاستاذ عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن الرجل يصلي

(١) ولان الموالاة هي في الكلمات تابعة لما فاذا نسي القراءة ترك التبرع والتابع فليد الاتيان بها في محلها واذا نسي الموالاة قائماً ترك التابع ولا يلزم من كون النسيان عنراً الى الاضغف كونه عنراً في الاقوى (منه قدس سره)

أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والظاء (متن)

له أن يقرأ في الفريضة فخر الآية فيها التخويف فيبكي ويردد الآية قال يردد القرآن ماشاً وفي (نهاية الاحكام) لو سح أو هلل في أثناءها أو قرأ آية أخرى بطلت مع الكثرة انتهى وفي (المعتبر) اذا مر بآية فيها ذكر الجنة سأله الى ان قال ولو أمثال في خلال القراءة كره وربما بطل ان خرج عن نظم القراءة المتتادة انتهى وفي (الشرائع ونهاية الاحكام والتذكرة) وما يأتي من الكتاب انه اذا قطع القراءة تأوياً قطعها وسكت اعاد القراءة لوجوب الموالاة فتأسي وبتلان الفعل بنية القطع مع القطع وصحت صلوةه للاصل قلن القراءة ليست ركناً وهو ظاهر الارشاد حيث قال أعاد وفي (نهاية الاحكام) قبيد ذلك بما اذا سكت قصيراً وفي (الميسية والمسالك والروض والمدارك) قبيد ذلك بما اذا سكت طويلاً بحيث يخرج عن كونه قارئاً لا عن كونه مصلياً والا أعاد الصلوة وفي (جامع المقاصد) هذا مشكل لان نية قطع القراءة ان أراد بها عدم المود إليها كان في الحقيقة كنية قطع الصلوة وان لم يرد ذلك بان قصد القطع في الجملة لكنه لم يسكت كل المأني به غير محسوب من قراءة الصلوة فان أمثال الصلوة وان لم تحتاج الى نية تنصها لكن يشترط عدم وجود نية تنافيا فيكون كما لو قرأها ونوى ما في الجفري وشرحها بدون تفاوت أصلاً وفي (المدارك) ان ظاهر عبارة الشرائع انه لا فرق بين نية المود وعدمه ولا بين السكوت الطويل والقصير وهو مشكل انتهى وفي (البسوط) اذا نوى القطع فسكت أعاد الصلوة وفي (التلخيص) لو نوى القطع فسكت أعاد على رأي وفي شرحه هذا ذكره في البسوط وتوقف فيه المصنف انتهى واعتذر في الذكرى عما في البسوط بان البطل هنا نية القطع مع القطع فهو في الحقيقة نية المناهي مع فعله (وفيه) ان السكوت بمجرد غير مبطل للصلوة اذا لم يخرج به عن كونه مصلياً (فلن قيل) لعله بناء على ان نيته قطعاً تتضمن نية الزيادة في الصلوة شيئاً لم يشرع أو قصها قد عدل عن نية الصلوة الى صلوة غير مشروعة (قلنا) فيه (أولاً) انه قد يخلو عن ذلك (وثانياً) ان نية المناهي اما أن تبطل بدون فعله أولاً كما سبق منه النص عليه في بحث التنية فان كان الاول بطلت الصلوة بنية القطع وان لم يسكت وان كان الثاني لم يبطل ما لم يسكت طويلاً بحيث يخرج عن كونه مصلياً وفي (البيان) اذا قطع القراءة طويلاً يخرج به عن الولاء بطلت الصلوة وكذا اذا نوى قطع القراءة وسكت طويلاً وفي (التذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفري وشرحها) وبغيرها انه اذا سكت طويلاً حتى خرج عن كونه قارئاً بطلت قراءته أي وان لم ينو القطع وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) وما يأتي من الكتاب والموجز الحاوي وشرحه وبغيرها انه لو سكت لآنية قطع القراءة أو نوى قطع القراءة ولم يسكت صحت قراءته وصلوته قال المصنف بخلاف ما اذا نوى قطع الصلوة فانه يطلبها واحتج على ذلك في (التذكرة ونهاية الاحكام) بأن الصلوة تحتاج الى التنية واستدامتها حكماً بخلاف القراءة انتهى وقال جماعة لو سكت في أثناء القراءة بما يزيد على الماددة لانه اخرج عليه وأراد التذكر لم يضر الا ان يخرج عن كونه مصلياً ونهاية الكلام سيأتي في محله ان شاء الله تعالى بلطفه وكرمه ورحمته وبركة حمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والظاء ﴾ كما نص على ذلك في نهاية الاحكام والتذكرة والله أكرى والبيان وبغيرها لانه لا خلاف في وجوب اخراج الحروف من مخارجها كما في اخذاتق لان

أو أتى بالترجمة مع إمكان التلم وسعة الوقت أو غير الترتيب أو قرء في القرينة عزيمة (متن)

اخراج الحرف من غير خروجه لخلال بحقيقة ذلك الحرف القوي هو اخلال بماحية القراءة وجوزة الشافعي في أحد الوجهين بناء على السرر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو أتى بالترجمة مع إمكان التلم وسعة الوقت ﴾ عدم أجزاء الترجمة مذهب أهل البيت عليهم الصلوة والسلام كما في المنهى وعليه الاجماع كما في الفنية والمعتبر والد كرى والمدارك وفي (الخلاف) من لا يحسن القراءة وحسب عليه ان يحمدا الله سبحانه لا يميزه غيره ثم قل الاجماع على ذلك وفي (البيان والموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الترائع وتعليق النافع ان الترجمة لا يجزي مع المعجز أيضا وهو ظاهر المبسوط والخلاف والناصرة والفنية والنافع والمعتبر والتحرير والمنهى والكافي على ما نقل عنه ولكن بعضها أظهر في الدلالة من بعض ومن قال يلوح من المبسوط جوازها مع المعجز فكانه انما لحظ أول كلامه وفي (نهاية الاحكام والروض) انها نجح مع المعجز عن القرآن وبطله من الذ كر وهو الظاهر من عبارة الكتاب وفي (التذكرة) اجزاها حينئذ وفي (الذكرة) احتمال ذلك فيها أيضا انه لو علم الذ كر بالرية وترجمة القرآن بحمل قدم الترجمة على الذ كر قربها الى القرآن ولجواز التكرير بالمعجمة عند الضرورة ثم انه قال ويمكن الفرق بين التكرير والقراءة بأن المقصود بالتكرير لا ينشر بالترجمة اذ الفرض الامم معناه والترجمة أقرب اليه بخلاف القراءة فان الاعجاز فيوت اذ نظم القرآن معجز وهو الفرض الاقصى وهذا هو الاصح انتهى وفي (الخلاف) ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) قديم الذ كر على الترجمة وفي الاخير والجفرية وشرحا انه لو قدر على ترجمة القرآن وترجمة الذ كر تبين ترجمة الذ كر لان الذ كر لا يخرج عن كونه ذ كرا بالترجمة بخلاف القرآن (قلت) وقد يدل على ذلك عموم خبر ابن سنان وظاهر الروض التوقف وفي (نهاية الاحكام) والتذكرة (ان الأقرب ان الأولي بجاهل القرآن والذ كر الربني ترجمة القرآن ونظام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى لطفه وعضوه وكرمه ورحمته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو غير الترتيب ﴾ بين الآيات أو الكلمات عدا كما نص عليه الاكثر (١) وعلى وجوب ترتيب أيها الاجماع كما في المعتبر واما الترتيب بين الحمد والسورة فسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو قرأ في القرينة عزيمة ﴾ فان قراءتها فيها غير جائزة اجماعا كما في الانتصار والخلاف والفنية ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وارشاد الجفرية وظاهر التذكرة حيث نسبته الى عطائنا وقلت حكايته عن شرح القاضي لجل السيد وهو من دين الامامية كما في الامالي ومذهب الاكثر كما في المنتهى والمعتبر والاشهر كما في الذ كرى والروضة والروض والمشهور كما في المدارك والمفاتيح والبحار والحدائق وقد يلوح دعوى الاجماع من كل مانسب فيه الخلاف للكتاب (وفي مجمع البرهان) لا خلاف في عدم جواز الاكتفاء بقراءتها على تقدير وجوب سورة كاملة ونحرم اتمامها والبطلان معه وبالمهي عن قراءتها صرح الصدوق في الهداية والسيد في الجمل أيضا والشيع في النهاية والمبسوط وجميع من تأخر الان بعضهم عبر بعدم الجواز ما عدا الطوسي في الوسيلة والديلمي في المراسم فانها لم يترضا له بل في السرائر النص على البطلان بقراءتها كالمصنف وأكثر المتأخرين عنه وقد سمت ما في مجمع البرهان (١) في نهاية الاحكام والمنهى والذ كرى والموجز وشرحه وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والمقاصد وغيرها (منه قدس سره)

من نفي الخلاف من ذلك بل كاد يكون اجماعا المذكورة ونهاية الاحكام نصين في ذلك بل الظاهر من الماتنين منها ومن اجماعهم ان الصلوة تبطل بقرائنها كما في البحار وغيره وقال الكاتب على ما نقل لو قرأ سورة من العزائم في التاغة سجد وان قرأ في الفريضة أوى فاذا فرغ قرأها وسجد وقد فهم منه المصنف والشيد وجماعة الجواز وليس نصا بل يمكن حمله على التامس أو براد من الايمان ترك القراءة بجواز كما يقبل عليه قوله وان فرغ قرأها وسجد (وفي المدارك) ان المتجه القول بالجواز وقد ينوح من الروض والمفاتيح التأمل في ذلك لضف خبري زرارة وساعة ولا يتناء ذلك على وجوب اكمال السورة وتحريم القرآن وفورية السجود مطلقا وان زيادة السجدة مبطلة كذلك وكل هذه المقدمات لا تخو من نظر كذا قال في المدارك (قلت) اما ضف الخبرين فنسج بالمشهور ومزيد بالايجاعات على ان في واحد منها بلاغا على ان عبد الله بن بكير عن اجمعت له العصابة والقاسم بن عروة وصف المصنف خبرا هوفه بالصحة (وفي جمع البرهان) قيل هو معدوح وفي موضع آخر منه فهم من ابن داود مدحه انتهى والصدوق اليه طريق وقد حسنه المجلسي ويروي عنه في الصحيح ابن عمير وهو كبير الرواية ومقبولها ويظهر من الفضل بن شاذان انه من اصحابنا المروفين (وفي التنقيح) ان المشهور ان سجودها واجب على الفور وانه لا بد له مني الايمان ليس بدلا عنه وقال ان زيادة السجود عمدا مبطلة اجماعا وقال ان الحكم يفتي على هذه المقدمات (وفي الايضاح) في مسئة قراءة التامس للزمعة أن زيادة السجود للثلاوة في الفريضة حرام اجماعا (وفي جمع البرهان) لا خلاف في فورية سجودها وعدم جواز السجدة في الصلوة بمثلا وان الزكي ونحوه ينافي الفورية انتهى بل هو قد قال في المدارك في مسئة سجدة الثلاوة مانسه اجماع الاصحاب على أن سجود الثلاوة واجب على الفور بل قال في هذا البحث المشار اليه في الرد على ابن الجنييد حيث قل عه أنه يومئذ ايمان فاذا فرغ قرأها وسجد بهذا مشكل لضرورة السجود انتهى فلو تم ما ذكره في الرد على الاصحاب هنا لا يتم رده على ابن الجنييد كما هو ظاهر بل قد تقول أن الاصحاب احتجوا على ذلك في كتبهم الاستدلالية بأن ذلك مستلزم لاحد محظورين أما الاخلال بالواجب ان نيتهم عن السجود أو ما زيادة سجدة في الصلوة عمدا انما شرطه هو أنما القول بأن ذلك مبني على وجوب اكمال السورة وتحريم القرآن فخير وجيه وان كان قد ذكره المحقق وجماعة لان غاية ما دل عليه النبي في كلامهم واحكامهم أنه لا يجوز قراءة العزيمة في الفريضة للمحظورين سواء أوجبنا السورة أو جعلناها مستحبة فالمراد ان هذه السورة التي قرأ في هذا الموضع وجوبا أو استحبابا لا يجوز ان تكون عزيمة للمحظورين ولا ترتب لذلك على جواز القرآن وعدمه ولا على غير ذلك فالقرض يان ان هذه السورة لا يجوز قرائتها في الصلوة كغيرها بأي كمية كانت وهذا معنى صحيح لا يترتب على شيء مما ذكره فبقي الكلام في أنه لو قرأ منها ماعدا موضع السجدة فهل تصح صلوة أم لا وهي مسئة أخرى يترتب الكلام فيها على وجوب السورة وعدمه وكذا لو عدل الى سورة أخرى بعد ان قرأ منها بمصافيل تصح صلوة أيضا أم لا وهي مسئة أخرى مبنية على تحريم التراكب وانه أم من زيادة سورة كاملة أو بعض منها فآمل جيدا وأما أخبار المسئلة التي تشير الى خلاف المشهور فتعتمد على التقيلا لطابق الجمهور على خلافنا أو يحل بمضا على التامس أو على القراءة في التاغة وهل تبطل بمجرد الشروع في الزمعة أم يتوقف ذلك على بلوغ موضع السجود في (المساك والروض والروضة والمقامد العلية) لأنها تبطل بمجرد الشروع قال في (الروض) على القول بالتحريم مطلقا كما ذكره المصنف والجماعة ان قرأ الزمعة عمدا بطلت الصلوة

بمجرد الشروع في السجدة وإن لم يبلغ موضع السجود فهي المتضيقة في (جمع الوهان) لا يظهر
البطالان بمجرد الشروع على تقدير التحريم مطلقاً أو مع التقييد بل إنما ينطلي التام بل بقراءة آية السجدة
إلا أن ينهم أن الفرض هو التهيؤ عن الصلوة في هذه الحالة وليس بظاهر أو يقال أنه كلام أجني ومثله
ما في المدارك حيث قال لو سلمنا أن التهيؤ عن قراءة هذه السجدة للتحريم لم يلزم منه البطلان لأن تعلق
التهيؤ بذلك لا يخرج من كونه قرأاً وإنما يتم مع الاعتداد به في الصلوة بناء على القول بوجوب السجدة
لاستحالة اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد هذا كله فيما يتعلق بالعمد وأما إذا قرأها ناسياً
ففي (السرار) أن قرأها ناسياً معنى في صلوة ثم قضى السجود بعدها وأطلق وقال (المصنف) فيما سيأتي
لو قرأ عزية في الفريضة ناسياً أنها وقضى السجدة وضيمراً بما يحتمل رجوعه إلى الفريضة وإلى العزيمة
وفي (التذكرة) أنه إذا ذكر قبل تجاوز نصفها رجع وجوباً على أشكال فإن تجاوز في الرجوع أشكال فإن
منه قرأها كلاماً أو وقضى فيها بعد الفراغ ونحوه ما في نهاية الأحكام وفي (الذكرى) في الرجوع مالم
يتجاوز النصف وجهاً يشك في أن القوام كالاتداء أو الأقرب الأول وإن تجاوز في جواز الرجوع
وجهاً من تعارض عوميين أحدهما المنع من الرجوع هنا مطلقاً والثاني المنع من زيادة سجدة هو أقرب وإن
منه أوى بالسجود ثم قضى فيها ويحتمل وجوب الرجوع مالم يتجاوز السجدة وهو قريب مع قوة المدول
مطلقاً مادام قائماً وفي (البيان) وأرشاد الجعفرية) يدل مالم يركع وقراه في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفي
(جامع المقاصد) ينبغي الجزم بأنه أن لم يبلغ النصف يدل وجوباً بالثبوت التهيؤ وانتهاء المتضيقة للاستمرار
وفي (الروض والمساك) (المقاصد العلية) يدل مالم يتجاوز السجدة يتجاوز النصف إلا وقد قرره المصنف
في سياقي وفي (المساك) يقول لم يذكر حتى قرأ السجدة ثم قضى فيها وفي (الروض والمقاصد العلية) أن لم يذكر
حتى يتجاوز السجدة فوجهاً وفي (المقاصد العلية) وكذا بعد الفراغ منها مع زيادة رجوع في احتمال الاجتزاء
بها انتهى وفي (المدارك) بعد أن قل عن جده اختيار المدول قبل بلوغ السجدة وإن تجاوز النصف
اعترضه بأنه مشكل لاطلاق الأخبار المأثورة من جواز المدول من سورة إلى أخرى مع تجاوز النصف انتهى
(قلت) قد اعترف في المدارك في بحث صلوة الجمعة أنه لم يقف على مستند في تقييد جواز المدول بعدم
تجاوز النصف قال واعترف السيد في الذكرى بعدم الوقوف عليه أيضاً انتهى فقل في كلامي ومن هنا
يظهر لك ما في قوله في الذكرى في المقام من تعارض العوميين وتام الكلام في المسئلة سيأتي أن شاء
تعالى هذا في الفريضة وأما التائفة ففي الخلاف الاجماع على جواز قرائتها فيها وفي (المدائق) لا
خلاف في ذلك وفي (البحار) أنه المشهور ويسجد لها وهو في التائفة كما صرح به الشيخ والكندري
على ما نقله السجدي وابن سعيد والمحقق والكركي وصرح السجدي والمحقق والمصنف فيما سيأتي بالوجوب
وهو ظاهر جامع المقاصد أو صريحه وفي (الخلاف) أن سجدة جاز وإن لم يسجد حاز وهو كما ترى ولله
علم أن صلوة التائفة تنع من المبادرة وفي (الخلاف) أيضاً وجامع الشرائع والمنتهى يستحب إذا رضع
رأسه من السجود أن يكرر (قلت) هذا رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق
عليه السلام قال إذا قرأت شيئاً من الزمائم التي تسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين
نرفع رأسك وهذه الرواية ذكرها في الوافي في سجدات القرآن لآتي جملة أخبار الزمائم وفي (التهذيب)
في باب نسبة الصلوة وصفها والمفروض والمنون من الزيادات وفي (التذكرة) ونهاية الأحكام والروضة
والمقاصد العلية) لو سمع أو استمع اتفاقاً أوى لها وقضاها وفي الكتاب فيما سيأتي وجامع المقاصد أنه إذا

أو ما يفوت الوقت به أو قرن بين سورتين (متن)

قرأ الزعجة في الثالثة أو استمع وهو فيها يسجد وجوباً لم ينهض ويتم القراءة ويركع وإن كان السجود أخيراً استحبه بعد النهوض قراءة الحمد ليركع عن قراءة وفي (المبسوط) أو سورة أخرى أو آية ولعله استناد الصوم من عموم الملة والأخيراً الحلي وسماه قد تضمننا قراءة فاتحة الكتاب ولا يمتنع عليه ذلك كله لتفلية الصلوة وقول أمير المؤمنين في خبر وهب بن وهب إذا كانت السورة السجدة اجزأك أن تركب بها قال في (كشف القناع) وهو أولى مما فهمه الشيخ منه من الاجتزاء بالركوع عن السجود لما كان لفظ الخبر بها بالباء في النسخ دون اللام وتعام الكلام سيأتي أن شاء الله تعالى بلطفه ورحمته وكرمه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو ما يفوت الوقت بقراءة ﴾ أي بطلت كما في البيان وجامع المقاصد والمقاصد الطيبة والمسالك والروض وهو معنى ما في المبسوط والنافع والجفرية وغيرها من التبيين عن ذلك حيث قيل فيها لا تقرأ وما في التحرير ونهاية الاحكام والتبصرة والتذكرة والذكرى والعروس من عدم الجواز والتحريم هو المشهور كما في المفاتيح وإلى ما في المبسوط مال في المذهب أو قال به وفي (المنهى) هو جيد وفي (الحدائق) نسبة التحريم والبطالان إلى الاصحاب وأنه لم يقف له على مستند ولم يذكر ذلك في جعل الشيخ والوسيلة في جملة ما يبطل الصلوة وفي (المدارك والمفاتيح والحدائق) أن الحكم المذكور مبني على القول بوجوب السورة وتحريم القرآن أي ما زاد على السورة والا فلا ينتج المنع أما على القول بالاستحباب فظاهر وأما على القول بالوجوب مع تجوز الزيادة فلا يبطل إلى سورة قصيرة وما إلى به من القراءة غير مضر وفي كشف القناع أو تصد قراءة ما يفوت الوقت به من السورة القبي البطل إلا أن لا يجب آتمام السورة فيقطعها متى شاء فإن لم يقطعها حتى فات الوقت وقصد الجزئية أو ضاق الوقت عن المزيد من الحمد قرأ معها سورة قاصداً بها الجزئية بطلت الصلوة لأنه زاد فيها ما لم يأذن به الله تعالى نعم إن أدرك ركعة في الوقت احتل الصلوة وإن لم يقصد الجزئية احتلت الصلوة الثانية (وفي المسالك والمقاصد الطيبة) تبطل بمجرد الشروع وإن لم يخرج الوقت وفي (مجمع البرهان) أن ظاهر الارشاد والروض التحريم بمجرد الشروع فتبطل التهيؤ قال وفيه تأمل لجواز الترك في وقت يسم سورة أقصر فلا تبطل الصلوة ما أمكن ذلك بل لا يحرم ذلك ما لم يتحقق ذلك بل يمكن الصلوة مبدئاً على تقدير تحقق ضيق الوقت بحيث لا يسمع (لا يسمع ط) تلك السورة ولا تغيرها فيصير الوقت ضيقاً وضيق الوقت لا يجب فيه السورة فصيح إلا أنه ارتكبت الحرام في اسقاطها وتضييع الوقت الواجب صرفه في القراءة الواجبة ولما لم تكن تلك القراءة محسوبة منها فلا تبطل الصلوة بالتهيؤ عنها وبمحصل البطلان لأن النهي أخرجهما عن كونها عبادة وأنها حينئذ تصير كاللحاح الاجنبي فتأمل فيه لا تقدم وهذا كله إذا لم يقصد الوظيفة ومنه الظاهر التحريم انتهى وصرح الشهيدان والمحقق الثاني أنه لو قرأها ناسياً أو غلن السعة عدل مع الذكر وإن تجاوز النصف وفي (الروض) لا فرق في فوات الوقت بين إخراج الفريضة الثانية على تقدير فواتها في الفريضة الأولى كالظهور وإخراج بعض الفريضة عن الوقت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو قرن بين سورتين ﴾ أي بعد الحمد قلها تبطل الصلوة حينئذ كما في النباة والارشاد وشرح الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك والحدائق وهو المنقول عن المذهب وقوله في الذكرى عن المرتضى وقوله المصنف وصاحب التلخيص وجماعة عن الاتصاف والمصرقة الثالثة والخلاف ويأتي للموجود

فيا ومال اليه اوعنه في الانية حيث قال بطلت على قول وفي (الخصيص) على رأي وفي (قه الرضا عليه السلام والفتية والمداية والامالي والخلاف) لا يقرن في الصلوة فاقصر فيها على النهي عن القران وهو المنقول عن الاقتصاد ورسالة عمل يوم وليلة وفي (الامالي) أنه من دين الامامية وفي (الخلاف) أنه الاظهر في مذهب اصحابنا وفي (الاتصار والمسائل المصرية الثالثة والكافي على ما قل عنهما والتحرير والمتقى والمختف والبصرة والميسبة) لا يجوز القران وهو ظاهر التذكرة وفي (الاتصار) الاجماع عليه وفي (الموجز الحاوي) يحرم القران ان جملة جزء أي ان اعتقد وجوب الثانية كما في شرحه وفي (التفيع) عن الشيخ ان تحريره مذهب الأكثر وظاهر كشف الرموز ونهاية الاحكام وكشف الالتباس التردد في الحرمة والكراهة ولم يذكر في جل الشيخ والوسيلة في ترك الصلوة وفي (المبسوط) كما عن الاصباح لا يجوز القران ولا تبطل به الصلوة وفي (المتقى) بعد أن حكم تردد في البطلان كظاهر التحرير والتذكرة وفي (الاستبصار والسرائر وجامع الشرائع والمعتبر والذكرى والبيان والغنية والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وفوائد الشرائع وفوائد القواعد والفوائد المليّة والروض والمسالك وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والبحار وكشف القاتم) وغيرها ان ذلك مكروه وقتل ذلك في التذكرة عن المرتضى ولعل في بعض مسائله وقد سمعت في الذكرى عنه وهو مذهب سائر المتأخرين كافي المدارك وجمهور المتأخرين ومأخريهم كافي البحار والحدائق وفي (السرائر) أن أحدا من أصحابنا لم يدهم من قواطع الصلوة انتهى وقد سمعت ما نقلناه عن القدماء وفي (جامع المقاصد) لو قرن على قصد التوظيف شرعا وجوبا أو استحبابا حرما وأبطل قطعا ومثله بدون تفاوت ما في المسالك وفوائد القواعد وجمع البرهان وفي (حاتية الارشاد) لا خلاف في التحريم بل البطلان مع قصد المشروع ووظيفة القراءة وفي (المقاصد المليّة) هذا كله اذا لم ينو بالزائد الوجوب والا بطلت لزيادة الواجب في غير محله وان قلنا بالكراهة وقد سمعت ما في الموجز الحاوي وكشفه وفي (كشف القاتم) اذا قرأها قاصدا بها الجزئية بطلت النهي المنقذ وفي (المدارك والبحار والحدائق) ان موضع الخلاف قراءة الزائد على أنه جزء من القراءة المتبعة في الصلوة اذا ظاهر أنه لا خلاف في جواز اقتنوت بعض الآيات وفي (كشف القاتم) ان تردد المصنف في المنهي في البطلان من الأصل ومن كونه ضللا كثيرا مرشد الى ان عدم البطلان اذا لم يقصد الجزئية والامر كذلك انتهى وفي (جامع المقاصد والمقاصد المليّة والمسالك وفوائد القواعد) يتحقق القران قراءة أزيد من سورة وان لم يكمل الثانية بل يتكرر السورة الواحدة أو بعضها ومثله تكرار الحمد ونحوه ما في الروض وعبرة الارشاد تعلقي بتحقيقه قراءة أزيد من سورة وان لم يكمل الثانية حيث قال ولا مع الزيادة على سورة ومثله عبارة الخلاف وفي (فوائد الشرائع) تكرار الحمد كالسورتين وفي (نهاية الاحكام) لا تنكّل في عدد تكرار السورة الواحدة والحمد من القران وفي (المدارك) ان ظاهر الشرائع وغيرها ان محل النزاع في الجمع بين السورتين في الركعة الواحدة بعد الحمد وهو الذي تعلق به النهي في صحيح محمد وقال ان ما ذكره جدم ربما كان مستنده اطلاق النهي عن قراءة ما زاد في خبر منصور وفي (البحار) ان ما ذكره الشهيد الثاني من تحققة أزيد من سورة فيه نظر لانه يناهني فجويزم المتول قبل تجاوز النصف انتهى وفي (كشف القاتم) ان أخبار جواز الدول من سورة الى أخرى اختياراً تجوز القران بين سورة وبعض سورة أخرى وكذا خبر الجبيري حيث قال الكلام عليها السلام بردد القرآن ما شامو خبر منصور يشمل النهي عنه ونحوه الاقتصاد والخلاف والكافي ورسالة عمل يوم وليلة والارشاد بل يمكن قسم القران بين السورتين الواقع في

غيره (١) وفي خبر ابن بكير جواز الدعاء بالسورة في الصلوة فيحتمل اثناء الحرمة أو الكراهة اذ ادعى بسورة أو بعضها في الفريضة انتهى وفي (جمع البرهان) فيها ذكره المحقق الثاني والشيد الثاني من تعميم القرآن بالمبحث عنه بحيث يشمل زيادة كلمة أخرى على السورة الواحدة ولو كانت من تلك السورة أو الفاتحة لا لفرض صحيح كالاصلاح تأمل لانه اذا كان لا خلاف في التحريم والبطان مع قصد المشروعية كما ذكره المحقق الثاني ومن المعلوم جواز قراءة القرآن عند عدم في الصلوة مطلقاً الا بين الفاتحة والسورة بحيث يخل بترتيبها لم يبق محل للنزاع الا أن يستثنى ما بينهما بقصد القرآن من الجائز ويخص القرآن به أو يقيد المتنازع فيه بقصد القرآن ويستثنى ذلك من الجائز أيضاً أو يغير ذلك من الاعتبارات ولكن ما أجد شيئاً يطمئن به القلب وان امكن مثل هذه الاعتبارات فاما أن يخص القرآن المتنازع فيه بالسورة الكاملة في محل القراءة كما هو ظاهر مضي الادلة وكلام الحاجة ويخص الجواز فيها أو يكون النزاع بينهم في الجواز وعدمه بحيث تكون مدوده من القراءة المعتبرة في الصلوة أو مجرد الحوار وعدمه في هذه الحالة ويكون الجواز في غيرها من الاحوال مثل الركوع والسجود وما بينهما والقنوت وسائر الحالات الى أن قال واعلم ان هل الاجماع من المحقق الثاني مؤيد لحل قوله عليه السلام في خبر منصور ولا بأكثر على التحريم بقصد المشروعية ووظيفة الصلوة بل الظاهر المتبادر منها من التهيؤ لذلك لان الفرض بيان أفعال الصلوة ووثاقها ومعلوم أن ليس المراد التهيؤ عن قراءة القرآن فانهم يجوزونها مطلقاً ولا يفرض سحر مثل ادخلوها سلام للآذن بالدخول ويدل عليه الروايات وكلامهم قال فاضطلت شبهة لروص التي أوردها على خبر منصور التي هو دليل وحوب السورة حيث قال اذا حل خبر منصور على كراهية القرآن لم يبق لوجوب السورة دليل الا أن يقال ان الدليل ليس منحصراً فيه أو يجعل النعي الثاني على الكراهة والاول على التحريم قال في (جمع البرهان) وارفع استبعاد القول بالتحريم لانه فصل كثير فيكون حراماً (ثم قال) الظاهر من وجه التحريم كونه ملحقاً بكلام الآدميين والتردد في البطان لاصله ولكونه حراماً ثم انه بعد ان اختار الصحة (قال) ان في هذه الاخبار الدال على كراهية القرآن مع القول بها دلالة على وجود الكراهية في العبادات معناها الحقيقية اذ لا نزاع لاحد في ان الاولى ترك السورة الثانية معنى عدم حصول ثواب أصلاً بماله بل انما النزاع في الهم وعدمه انتهى كلامه أفاض الله تعالى علينا من بعض فضله وبركاته هنا ما يتعلق بنقل أقوال العلماء ولا كانت هذه المسئلة مما خالف المتأخرون فيها المتقدمين واستندوا في ذلك الى ما لا يصلح للاستناد وحسب التعرض لذلك وبسط الكلام فيه وان خالف وضع الكتاب (فقول) استدلت المتأخرون بالأصل والعمومات وصحيح ابن فضال وبما رواه في السرائر عن زرارة (وجه) ان الاصل لا يجري في العبادات سلمنا ولكنه قطع بالادلة الأخر والمقول في العبادات التوقيفية عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولائمة عليهم السلام الاقتصار على سورة واحدة بل الشيعة على ذلك في الاعصار والامصار والعمومات الدالة على الكراهة لم يجدوها بل هي تدل على الاستحباب والقول بالاستحباب بخلاف الاجماع الآن يقال ان الكراهية عدم بمعنى اقلية الثواب والا فالقراءة في نفسها مسحبة (وجه) ان العمومات الدالة على الكراهة بهذا المعنى أيضاً لم يجدوها بل الظاهر منها عدم هذه الكراهية لا ان يقال الكراهة ترجع الى خصوص

(١) أي في غير خبر منصور

كونها في الصلوة فالرجحان يظهر من السموات والكراهة تظهر من دليل آخر (وفيه) ان دليل الكراهة ان كان مخصصاً لدليل الاستحباب وخارجاً هذه الصورة من السموات فلا وجه لتمسك بالسموات لان السموات تدل على ضد المطلوب وان أرادوا عدم التخصيص وقالوا ان السموات تدل على استحباب القراءة والتخصيصات تدل على مرجوحة الخصوصية فهذا بينه رأي الاشاعة والشبهة تتأشبها عنه ولهذا يحملون الكراهة على أقلية الثواب وان أرادوا ان السموات تدل على الاستحباب والتخصيصات تدل على أقلية الثواب (فيه) انهم ان أرادوا تخصيص السموات فلا وجه لتمسك بالسموات على حسب ما عرفت وان أرادوا عدم التخصيص (فيه) ان مقتضى السموات عدم أقلية الثواب ومقتضى التخصيصات أقلية الثواب وبينهما تناقض واجتماعهما محال (وأما صحيح) ابن يقطين الذي نفي فيه البأس عن القران بين السورتين في المكتوبة والنافلة (فيه) انا قد قول ان الظاهر منه عدم الكراهة لكون البأس نكرة في سياق النفي الا أن يأول بأن المراد منه عدم الحرمة والمأول ليس بصحة ثم ان ابن يقطين وزير الخليفة والتقية كانت في زمان الكاظم عليه السلام في غاية الشدة فيرجح من ذلك ورودها على سبيل التبعة على ان الجمع بعد القام والتعادل ولا تقام بعد ملاحظة ما قاله الصدوق والمرضى من ان من دين الامامية وما افردت به عدم جواز القران الى غير ذلك مما مر على انه يكفينا الشك في الامر التوقيني لوجوب الاطاعة العرفية والبراءة اليقينية (وأما) ما نقل به الموثق من قول الباقر عليه السلام انما يكره أن تجمع بين سورتين (فيه) انا قول ليس المراد بالكراهة الكراهة الاصلاحية عند من لا يقول بالحقيقة الشرعية والمقاتل بها لا يقول بثبوتها في مثل الكراهة والسنة مع انه قد كثر استعمال الكراهة في الاخبار في المعنى الاعم على ان زرارة كما رواها روى انه سأل الصادق عليه السلام عن القران فقال ان لكل سورة حقاً قطعها حقها من الركوع والسجود (قلت) وحق السورة من الركوع والسجود أن يأتي بها بعد السورة ومثل ذلك روى الصدوق في كتاب الحصال ومثله خبر عمر بن يزيد وروى النياشي بإسناده عن الفضل بن صالح عن الصادق عليه السلام قال لا تجمع سورتين في ركعة الا الصلحى الى آخره وهذا رواه في المتبر والمتمنى عن جامع البزنطي وفي قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سأته عن رجل قرأ سورتين في ركعة قال ان كان في نافلة فلا بأس وأما الفريضة فلا يصلح وروى ابن ادریس عن كتاب حرير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا قران بين سورتين في ركعة ولا قران بين صومين (وروى الصدوق) في الهداية مراسلاً عن مولانا الصادق عليه السلام انه قال لا قران بين السورتين في الفريضة وأما النافلة فلا بأس وقال في كتاب الفقه الرضوي (قال العالم عليه السلام لا تجمع بين السورتين في الفريضة هذا كله مصافاً الى صحيح محمد وغير منصور وخبر ابن أبي يعفور ومفهوم موثق عبید بن زرارة فأبن يقع خبر السرائر الذي يقول فيه الباقر عليه السلام لا قران بين السورتين في الركعة فإنه أفضل من هذه الاخبار على انه ليس فصاً في مطلوبهم (وأما) ما ذكره في المداوك متضداً به من قول ابن ادریس ان الاعادة وبطلان الصلوة تحتاج الى دليل وان أصحابنا لم يذكروا ذلك في قواطع الصلوة (فيه) بعد ما عرفت من نص القدماء انه يلزم على هذا ان كل من قل فلا على انه صلوة تكون صلوة بذلك الفصل صحيحة لان من المعلوم ان الصحة تحتاج الى دليل فيما لم يقطع بعدم ضرره وقول المصنف في المختلف ان القران بين السورتين غير آت بالمأمور به على وجهه فيقضي في عدة التكليف قوي متين لان المأمور به هي الصلوة التي جزءها سورة واحدة فيكون

او خافت في الصبح او اولي المغرب والمشاء عمدا علما او جهر في البواقي كذلك (متن)

جزءها جزء واحد فاذا جعل جزءا متددا لم يكن آتيا بالأمور به على النحو الذي طلب منه وماضفه به في المدارك من ان الامثال حصل بقرائة السورة الواحدة والهي عن الزيادة لوسلنا انه قد حرم فهو أمر خارج عن العبادة فلا يرتب عليه الفساد ضعيف كقائل المحقق الشيخ محمد بن الشيخ حسن في حاشية الكتاب المذكور قال لا يخلو كلام شيخنا من نظر لان الظاهر من القرآن قصد الجمع بين السورتين لا المدول ولا رب في جوازهم الشرط المذكور وحينئذ فكلام العلامة توجه لان قصد السورتين يقتضي عدم الاتيان بالأمور به اذا لم يور به السورة وحدها وقول شيخنا ان النهي عن الزيادة ينهي عن أمر خارج لو تجدد فعل الزيادة بعد فعل الاولى قاصدا لما منفردة وأين هذا من القرآن انتهى (قلت) وان كان نبي ذلك على ان الصلوة اسم للجامة للاركان فهو آت بالاركان والترايط التابعة (فيه) ان ذلك موقوف على ثبوت الحقيقة الشرعية أو انه من القرينة يعرف ان المراد مجرد الاركان لانه اذا تعددت الحقيقة القرية فالصبر الى الحقيقة عند التشريع متعين لانه قد كثر استعمال الشارع هذا اللفظ فيه غاية الكثرة فلا يصار الى معنى مجازي آخر لانه ليس بهذه المثابة (وفيه) ان المشرعة مختلفون فبهم من قول ان الصلوة اسم للصحيحة ومنهم من يقول انها اسم للجامة للاركان ولا دليل على تعيين ارادة الاخير حتى يتحقق الفراغ اليقيني من الشك البقيني الا أن يتمك بالاصل وفيه ما فيه قول المتقدمين اوفق بالصواب وأبعد عن عن الشك والارتباب - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ أو خافت في فرض الصبح وأولي المغرب والمشاء عمدا علما أو جهر في البواقي كذلك ﴾ أي فانها تبطل لغوها اجماعا كافي الخلاف وهو المشهور كافي المختلف وتخليص التلخيص والذكرى وجامع المقاصد والزينة والروضة وجمع البرهان والمدارك والبحار وشرح الشيخ نجيب الدين ومذهب الاكثر كما في المنهني والتذكرة ومذهب أبي الصلاح والشيخين وأتباعهما كما في المتبر وفي (كشف الغطاء) انه قول المعظم وفي (السرائر) لا خلاف يتنا في ان الصلوة الاختائية لا يجوز فيها الجهر بالقرأة وفيها أيضا لا خلاف بين أصحابنا في وجوب الاختفاء في الركبتين الاخيرتين وفي التبيان حد أصحابنا الجهر فيما يجب الجهر به الى آخره وفي (الفنية) الاجماع على وجوب الجهر في فرض الصبح وأولي المغرب والمشاء والاختفاء في البواقي وقد هم المحقق والشيد من الشيخ في التهذيب دعوى الاجماع حيث قل في التهذيب خبر علي بن جعفر يوافق العامة ولسنا نعلم به فقال المحقق هذا الحكم من الشيخ قلن بعض الاصحاب لا يرى وجوب الجهر بل يستحب وقال الشيد ردا على المحقق لم يمتد الشيخ بخلاف هذا الخالف اذ لا تعداد بخلاف من يعرف اسمه ونسبه انتهى وفي (السرائر) في موضع آخر الصلوة عديم على ضربين جهرية واختائية وفي (التذكرة) غلط السيد الجمهور للاجماع على مداومة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام وجميع الصحابة على ذلك فكان مستورا لا خلوا به في بعض الاحيان انتهى (قلت) ولم أجد أحد من قدماء علمائنا متأخريهم خالفني وجوب الجهر والاختفاء فيما ذكر سوى ما نقل عن الكتاب وخلافه لا يبره به الشذوذ ومعرفة اسمه ونسبه عديم يشترط ذلك وموافقته لهامة في كثير من المسائل التي خالفوا فيها الاصحاب كقتض الوضوء بالاشياء التي قال بها العامة وخالفهم فيها عداوة أجمع وأما السيد فانه وان ذنب اليه الخلاف في المصباح جماعة من الاصحاب لكن المتقول من عبارته قد يقال انه ليس نسا في ذلك قال انه من وكبت السنن حتى

روي ان من تركه عمدا أعاد وغير ظاهر ان مراده من الستة هو المعنى المصطلح عليه ولا يبعد ان يكون مراده الطريقة الشرعية المقررة كما لا يخفى على من مارس عباراته ويشير الى ذلك قوله حتى روي الى آخره (فان قلت) هذا يؤيد الاستحباب (قلت) كثيرا ما يقولون بالوجوب أو المحرمات يحكمون مع ذلك بصحة الصلوة كما سمعت في حرمة القرآن ووجوب السورة وفي (جمع البرهان) ولا خوف الاجماع لكن القول بالاستحباب أولى وفي (المدارك) لعله أولى والى ذلك مال المولى الخراساني وفي (البحار) لا يخلو عن قوة وفي (المتقى) جعل ذلك احتمالا ومستند في ذلك الاصل وصحيح علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي من الفريضة ما يجهل فيه بالقراءة هل عليه ان لا يجهل قال ان شاء أجهز وإن شاء لم يفعل قالوا انه أوضح سنداً وأظهر دلالة من خبر زرارة والمقدمتان ممنوعتان لان خبر زرارة رواه الصدوق بثلاثة طرق صحاح ذكرها في المتقى في جملة صحي لاصح ورواه في التهذيب أيضاً بطريق صحيح ويمضيه مفهوم صحيح زرارة الآخر وقول الرضا عليه السلام في خبر على الفضل فوجب ان يجهل فيها وما رواه الصدوق في حكاية صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالملائكة الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي أشار اليها الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك المتعذدة بالشهرة المؤيدة بالاجماع وظاهر خبر علي بن جعفر عدم رجحان الجهر فيها بجهل فيه وهذا لا قائل به أصلاً بل ظاهر لفظ السائل بعيد عن الصواب ان أراد الجهر في القراءة ولهذا رواه في المختار بلفظ هل له ان لا يجهل وفي (قرب الاستاد) للحيري هل عليه ان يجهل وعلى كل يحتل السؤال عن الجهر أو عدمه في غير القراءة من الاذكار كما ان في قرب الاستاد أيضاً عن علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له ان يجهل بالشهادتين والقول في الركوع والسجود والقنوت فقال ان شاء جهر وان شاء لم يجهل عن الشيخ وجماعة حملوا الجهر المذكور على التنية كما سمعت وفي (المختف) حمله على الجهر العالي وقد أطال الاستاذ وصاحب الحديث في اقامة البراهين على القول المشهور وقد يستفاد من العبارة حيث ترك التثنية بالقراءة انه يجب الاخفات في البواقي ولو في التسبيح الواقع فيها عوضاً عن الحمد ونحوها عبارة المتبر والمنتهى والتبصرة والتنية وغيرها حيث ترك فيها التثنية بالقراءة ولم يقولوا فيها كما قيل في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع وغيرها يجب الجهر بالقراءة الى آخره وفي (التنية) يجب الاخفات فيها عما ذكرنا بدليل الاجماع ووجوب الاخفات في التسبيح المذكور هو المشهور كما في الفروض والمقاصد العلية والآيات الارديلية والحداث في قال في الاخير بل ربما ادعى عليه الاجماع وهو خيرة الذكري والدروس والبيان والالتفات وجامع المقاصد والجعفرية والزمزية وأرشاد الجعفرية والروض والمقاصد العلية ورسالة الشيخ حسن صاحب العالم وشرحها لتلميذه الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك وفي (التفصيح) الاخفات أولى وأشد يقيناً للبراءة وهو حسن كما في الانوار القمرية وأحوط كما في المدارك والبحار وهو واجب ان وجب في القراءة كما في جمع البرهان ونقل الشيخ نجيب الدين حكاية الاجماع على الاخفات فيها عدا الصبح وأولي المشائين واستدل به على وجوب الاخفات في التسبيح المذكور وقد يلوح من حاشية المدارك دعوى الاجماع وفي (الانوار القمرية) ما وجدت لوجوب الاخفات في التسبيح دليلاً الا ما دل على الاخفات في مواضع من الاجماع انتهى وفي (السرائر) ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاروي والكفاية والحداث انه لا يجب الاخفات فيه وفي (البحار) انه أقوى وتدل بعض الاخبار ظاهراً على رجحان الجهر ولم أر به قائلًا انتهى (قلت)

وجدت في هامش رسالة تلميذ ابن فهد أن بعض الأصحاب ذهب إلى استحباب الجهر فيعوقد يقوم بعض من لا تدرب له من عبارة الفتية وجوب الجهر فيه أو الاستحباب حيث قال الأيـمـة في صلوة الظهر فإنه يجهر فيها وفي الركعتين الآخرتين بالتسبيح فيظن أنه معطوف على قوله فيها وليس كذلك وإنما هو معطوف على قوله في الركعة الأولى الحمد حيث قال وأفضل ما يقرأ في الصلوة في الركعة الأولى الحمد إلى آخره ويبدل على ذلك قوله بعد المباركة الموهبة قال الرضا عليه السلام إنما جعل القراءة في الركعتين الحديث وفي (المهذب وغاية المرام وكشف الالتباس) ذكر القولين من دون ترجيح وفي (المدارك) أن ما ذكره في الذكرى من أن عموم الاختفات في الفريضة كالنص غير واضح فلا تسوية وفي (الحدائق) أنها إن سلمنا البدلية فوجوب المساواة في جميع الأحكام ممنوعة وفي (حاشية المدارك) أن أهل العرف يفسهون التسوية والموافق لا يفسهون إلا وجوب الاختفات فيه إذا قبل لم أنه يدل عن القراءة التي يجب فيها الاختفات ثم أنه في الحدائق منع البدلية وقال بل المستفاد من الأخبار العكس وهو أصالة التسبيح وقرية القراءة لا العكس كما ذكره وإن كان ظاهر كلامهم الاتفاق عليه انتهى (قلت) ما ذكره من أن ظاهر الأصحاب الاتفاق على البدلية حتى كما تدل عليه الأخبار الواردة في التسبيح حيث نفي في كثير القراءة أولاً ثم ذكر فيها التسبيح فلولا أنها الأصل لا احتيج فيها إلى ذلك وقد نطق الكتاب المجيد بالأمر بالقراءة في الصلوة كقوله جل اسمه قارءوا ما تيسر منه وأقيموا الصلوة وقوله تعالى شأنه قارءوا ما تيسر علم أن سيكون منكم مرضى بل الأخبار متواترة بالقراءة فيها ثم أتى في الخبر الذي علل فيه كون التسبيح أفضل من القراءة من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دهش لما ذكر ما رأى من عظمة الله تعالى قال سبحان والحمد لله إلى آخره دلالة على ما ذكرنا وما يدل على الاختفات في الأخيرتين مطلقاً صحيح ابن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين لفتين يصمت فيها أيقراً فيها بالحدود هو أمام يقتدي به قال إن قرأ فلا بأس وأما خبر البيهقي الضحاك أنه صحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى مرو فكان يسبح في الآخرتين يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاث مرات فإنه ربما أشهر بالجهر بالتسبيح لأن كان الضحاك يسمع ذلك منه عليه السلام وأقل الجهر السمع النير لكن الحق أن اسماع النفس اسماعاً تاماً بحيث لا يسمع من يليه الذي لا أقرب منه مما لا يطاق وحيث اقتضى المقام بيان حال الجهر والاختفات (فمقول) أقل الجهر اسماع القريب وشد الاختفات اسماع نفسه باجماع العلماء كما في المنبر والتذكرة وبلا خلاف بين العلماء كما في المنبى وعن التبيان نسبه إلى الأصحاب حيث قال حد أصحابنا الجهر فيما يجب الجهر فيه بأن يسمع غيره والمحافة بأن يسمع نفسه وظاهر هذه الاجماع خروج ما سمع النير عن الاختفات كما هو ظاهر الشرائع وجملة من كتب المصنف والذكرى والدروس والبيان وغيرها بل في المعتبر أيضاً لانفي بالجهر الا اسماع النير ذكر ذلك في الاحتجاج للجهر بالتسمية ومثل ذلك قال في المنبى في آخر كلامه في المقام وأوضح من ذلك عبارة السرائر فيها حد الاختفات أعلاه أن نسمع أذنك القراءة وليس له حد أدنى بل إن لم نسمع أذناه القراءة فلا صلوة له وإن سمع من عن يمينه وشماله صارجاً فأذا فله عامداً بطلت صلوة وعن الزاوي أن أقل الجهر أن نسمع من يملك وأكثر المحافة أن نسمع نفسك وعن ابن جهور لو سمعنا القريب منه لم يكن ساراً فبطلت صلوة أن قصد اسماعه لصيرورته جاهراً أما لم يقصد ففي الإبطال أشكال أقربه الإبطال أن صدق عليه أقل الجهر وذهب الحق الثاني وتلميذه والفاضل

المبني والشهد الثاني والمولى الاردبيلي وكلمة من تأخر على ما وجد الى انه لا بد في صدق الجهر وحصوله من اشتغال الكلام على الصوت اسمع قريبا أو لم يسمع وان لم يشتمل عليه سمي اخفاة كذلك وهو ظاهر التحرير والتلخيص حيث قيل فيها أقل الاخفات ان يسمع نفسه وهذا كالصرير في الاخفات مع اسماع الغير وفي (الموجز الحساوي) ان أعلاه أدنى الجهر وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (نهاية الاحكام) انهما كيفيتان متضادتان وظاهره كما فهمه المحقق الثاني والشهد الثاني ان الجهر انما يشتمل بالكيفية المروقة في الجهر فلا يكفي فيه اسماع الغير وان بعد كثيرا وكلام هؤلاء كما ترى ظاهر المخالفة لكلام أدلك فأنهم جعلوا أقل مراتب الجهر ان يسمع من قرب منه اشتتمل على صوت أو لم يشتمل وان الاخفات عبارة عن اسماع نفسه اشتتمل على صوت أو لم يشتمل وقد سمعت دعوى الاجماع على ذلك واللازم ان من قرأ في الصلوة الاخفاتية بحيث يسمعه من قرب منه وان لم يشتمل على صوت قلن صلوته تبطل بذلك كما هو صريح السرائر وصرح المتأخرين عنهم انه متى كان كذلك فان الصلوة صحيحة والعرف يساعد المتأخرين فان مجرد اسماع القريب مع عدم الاشتغال على الصوت لا يطلق عليه الجهر عرفا والمبادر منه في العرف ما اشتتمل على هذا الجرس القوي هو الصوت وان كان خفيا ولم يشتمل عليه يسمى اخفاة وان لم يسمعه القريب بل في كشف القام عسى ان لا يكون اسماع النفس بحيث لا يسمع من يليه مما يطلق ويدل على قول المتأخرين خبر الصحاك المتقدم وينبغي تفل جلة من عبارات المتأخرين في (جامع المقاصد) الجهر والاخفات حقيقتان متضادتان كما صرح به في نهاية الاحكام عرفيتان يمتنع تصادقهما في شيء من الافراد ولا يحتاج في كشف مدلولها الى شيء زائد على الحواقة على العرف الى ان قال بعد تعريف المصنف للجهر بان أقل الجهر اسماع القريب تحقيقا أو تقديرًا مانفصه وينبغي ان يزداد فيه قيدًا آخر وهو تسميته جهرا عرفا وذلك ان يتضمن اظهار الصوت على الوجه المهدود ثم قال بعد قوله وحد الاخفات لا بد من زيادة قيد آخر وهو تسميته مع ذلك اخفاة بان يتضمن اخفاء الصوت وهما والا صدق هذا المدعى على الجهر وليس المراد اسماع نفسه خاصة لان بعض الاخفات قد يسمعه القريب ولا يخرج بذلك عن كونه اخفاة انتهى ومثل ذلك قال تليذاه في شرحهما على الجفيرة وفي (الروض) الجهر والاخفات كيفيتان متضادتان لا يجتمعان في مادة كما به عليه في نهاية الاحكام فاقول السر ان يسمع نفسه لا غير تحقيقا أو تقديرًا وأكثره ان لا يبلغ أقل الجهر وأقل الجهر ان يسمع من قرب منه اذا كان صحيح السمع مع اشتغال القراءة على الصوت الموجب لتسميته جهرا عرفا وأكثره أن لا يبلغ الملو المفرط وربما فهم بعض أن بين أكثر السرا وأقل الجهر تصادقا وهو فاسد لا دى به الى عدم تميز أحدهما لصلوة لا يمكن استعمال الفرد المشترك في جميع الصلوات وهو خلاف لواقع والتفصيل قاطع للشركة انتهى ومثله ما في فوائد الشرائع وفوائد القواعد والميسرة والروضة والمقاصد العلية والمدارك بل في الميسرة وفوائد القواعد تصرح بأن الاخفات قد يسمعه القريب على وجه لا يجتمع مع الجهر ولعل هذا البص الذي أشير اليه في فوائد الشرائع والروض والمسالك هو صاحب الموجز الحساوي والعصيري كما سمعت وفي (المدارك) ربما أوم هذا الضابط الذي ذكره المحقق وغیره بظاهر تصادق الجهر والاخفات في بعض الافراد وهو معلوم البطلان انتهى (قلت) لعله عني ما ذكره جده من الاعتراض على الضابط المذكور حيث فهم من عبارة الفاضلين والشهد عطف الاخفات على المضاف اليه في قولهم أقل الجهر أن يسمع القريب والاخفات أي أقل الاخفات واللازم

أو قال أمين آخر الحمد لمير قية بطلت صلوته (من)

من هذا تصديق الجبر والاختاف في اسماع القريب بأن يكون ذلك أعلى مراتب الاختاف لأن أقله اسماع نفسه وأكثره حينئذ اسماع القريب وهو أقل مراتب الجبر فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه وأنت خير بأن الظاهر منهم أن ذلك ليس يانا للرتبة الدنيا منه بل إنما هو يان لمنى حقيقة الاختاف وليس مطبوعاً على المضاف إليه بل على المضاف أو الواو للزشتاف وفي (مجمع البرهان) أحاله على العرف قال وقيل هو جوهر الصوت وفي (المفاتيح والكفاية) المرجع إلى العرف وفي (البحار) يرد على الضابط الذي ذكره أنه مع اسماع نفسه يسمع القريب أيضاً غالباً وضبط هذا الحد بينهما في غاية الاشكال أن أمكن ذلك وقد قال بعض الجبر ظهور جوهر الصوت والاختاف همسه وبعض أحاله على العرف انتهى وفي (الذكرى) في بحث الجبر بالسملة احتمال أن الاختاف جزء من الجبر انتهى وقد قال الله سبحانه وتعالى فانطلقوا وهم يتخافون والجمع بين كلام الاصحاب ممكن كما أنشئ إليه في جامع المقاصد فدير ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿أو قال أمين آخر الحمد لمير قية﴾ فانها اذا قالها كذلك تبطل صلوته اجماعاً كما في الاتصاف والخلاف ونهاية الاحكام والتحرير بل في الاخير والخلاف قول أمين حرام تبطل بها الصلوة سواء جبرها أو أسرف في آخر الحمد أو قبلها اماماً كان أو مأموماً أو على كل حال واجماع الامامية عليه وفي (المنتهى وكشف الالتباس) نسبة البطلان بها آخر الحمد إلى علاننا وفي (كشف الرموز) ان التحريم مذهب الثلاثة وتابعهم لا أعرف فيه مخالفاً الا ما حكى شيخنا دام الله في لدروس عن أبي الصلاح وفي (المذهب البارع) هو مذهب الاصحاب ماعداً التقي ويستناد من هذين ان المراد بالتحريم الابطال وفي (المعتبر والمنتهى وكشف الرموز والمشارك) ان المفيد والمرضى والشيخ يدعون الاجماع على نحرهما وابطال الصلوة بها ولعل المفيد ذكر هذا الاجماع في غير المقنة وفي (الامالي) من دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز قول أمين بعد الفاتحة وفي (الفنية والتذكرة) الاجماع على تحريم ذلك ويستناد من التذكرة وكذا الفنية ان المراد من التحريم البطلان وفي (الذكرى والروض ومجمع البرهان وجامع المقاصد) ان المشهور الابطال بل في الاخير كما يكون اجماعاً وفي موضع آخر من الاول نسبت إلى جمهور الاصحاب وفي (التتبع وارشاد الجفزة) ان الأكثر على التحريم وفي (الدروس) قول ابن الجيند تاذ ونحوه ما في الخلاف والتحريم من عدم الفرق بين كونها آخر الحمد أو قبلها للامام أو المأموم ما في المبسوط وجملة من كتب المتأخرين كالبيان وفوائد الشرائع والمبسية والروض وغيرها بل هو الطاهر من حجاج الأكثر على المسئلة وعن الكاتب أنه قال في قنوت الصلوة يستحب أن يجبره الامام في جميع الصلوات ليؤمن من خلقه على خطئه وهو رخصة بل ترغيب في التأمين وقال أيضاً لا يصل الامام ولا غيره قراءته ولا الضالين بآمين لان ذلك يجري مجرى الزيادة في القرآن مما ليس به ولو قال المأموم في فسه اللهم اهدنا إلى صراطك المستقيم كان أحب الي لأن ذلك ابداداً - مع وإذا قال آمين تأمياً على ما تلاه الامام صرفت القراءة إلى الدعاء الذي يؤمن عليه سامعه وقد سمعت ما ذكره أبو طالب وأبو العباس عن النبي من كراهة ذلك كما هو خبره المفاتيح وإليه مال مولانا الارديلي في المجمع واحضه المحقق في المعتبر وفي (المشارك) لا جود التحريم دون الابطال وفي (الذكرى) ان الحسن والتقي والجيني في الفاخر لم يترضوا له بنى ولا اثبات وعن ابن شهر آشوب أنه بناء على انه ليس قرأناً ولا دعاءً أو

نسيباً مستقلاً قال ولو ادعوا أنه من أسماء الله تعالى لوجدناه في اسمائهم قلنا يا آمين وفي (الحلاف) قول آمين من كلام الآدميين وفي (نهاية الاحكام والتحرير) جامع المقاصد والروض (أنه ليس قرأنا ولا دعاء بل اسم للدعاء والاسم غير المسمى ومثله ما في كشف الرموز والمذهب الرابع بل في التصحيح اتفق الكل على أنها ليست قرأنا ولا دعاء وانما هي اسم للدعاء والاسم غير المسمى وفي (الانتصار) لا خلاف في أنها ليست قرأنا ولا دعاء مستقلاً وظاهر الفنية ان العامة متفقون على أنها ليست قرأنا ولا دعاء ولا نسيباً وفي (كشف الغمام) ان المشهور أنها ليست دعاء لكنه بعد أن قل عن التحرير ما ذكرناه عنه قال انه مبني على أن أسماء الافعال أسماء لافعالها والتحقق خلافه ونحوه ما في مجمع البرهان والمدارك وقد استدل بعض الشيخ الرضي على ذلك حيث قال وليس ما قاله بعضهم من أن صه مثلاً اسم لفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم لفظ الفعل لا للمناهة بشيء لان العربي التصح يقول صه مع انه ربما لا ينظر بيا لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلاً ولو قلت اسم لاصت أو استمع أو اكفف عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح قلنا ان المقصود المعنى لا اللفظ انتهى (وفي) ان ما نفاه اجماعي عند أهل العربية بل يذهبى كما قال الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك وقال أيضاً ان آمين عند قضاها من كلام الآدميين (قلت) وقد سمعت ما في الانتصار والتصحيح والفنية وفي الحديث لا خلاف بين أهل العربية في وجود هذا القسم الذي هو اسم الفعل في الاقسام المذكورة في كلامهم وقال ان الاخبار التي وردت بالمنع والنهي عنه لوجه لصرحها بذلك الامن حيث كونه كلاماً اجنياً خارجاً عن الصلوة مبطلا لها متى وقع فيها والا فالنهي عنه مع كونه دعاء كما ادعى واستغاضة الاخبار يجوز الدعاء في الصلوة بما لا يعقل له وجه انتهى (قلت) ويرد عليهم أيضاً انه لو صح ما ذكره المحقق الرضي كانت أسماء الافعال من الالفاظ المترادفة ويؤم حينئذ من ذلك انعدام قسم اسم الفعل بالكناية فان كلامه جار في جميع أسماء الافعال التي وضعت بازائها فأمثل (وأما) كلام أهل الفقه في (القاموس) آمين بالمد والقصر وقد يشدد الممدود ويأل أيضاً عن الواحد في البسيط اسم من أسماء الله عز وجل أو معناه اللهم استجب أو كذلك مثله فليكن أو كذلك فافصل وقال ابن الاثير هو اسم مبني على الفتح ومعناه اللهم استجب وقيل معناه كذلك فليكن وعن المغرب معناه استجب وفي (الكشاف) انه صوت سمي به الفعل الذي هو استجب كما ان دع وجعل وهلم أصوات سميت بها الافعال التي هي أهمل وأسرع وأقبل وعن المصباح المنير آمين بالقصر في الحجاز والمد اشباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على قاعيل ومناه اللهم استجب وقال أبو هاشم معناه كذلك وعن الحسن البصري انه اسم من أسماء الله تعالى انتهى فليس معنى آمين منحصر في اللهم استجب لفظاً أو معنى بل لها معان أخر ليست بدعاء قطعاً ومن الاخبار الدالة على النهي عنها خبر محمد الحلبي المروي بطريقين أحدهما فيه محمد بن سنان والآخر عبد الكريم ويظهر من المتبراهة ثقة وحسن حيل إبراهيم وخير العلل بل قد يظهر المنع من صحيح بن وهب وقول الصادق عليه السلام في صحيح جميل ما أحسنها واخفض الصوت بها ان كان بصيغة التمجيد أفاد الاستحباب ولذا قطع الاصحاب بمحملة على التثنية وان كان المحقق يرويه بصيغة فني التحسين ويقول ان الجواز مستفاد من قوله عليه السلام واخفض الصوت بها (فيه) ان المتبادر من الاقتصار على فني الحسن فني التصح أيضاً فأمثل وان رويته اخفض بصيغة الماضي على أن يكون المراد انه عليه السلام اخفض صوته بكلمة ما أحسنها كان ظاهراً في التثنية لكن يرد انه لم يرد ماضيه

ولو خالف ترتيب الآيات ناسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت وجاهل الحمد مع ضيق الوقت يقرء منها ما تيسر فان جهل الجميع قرأ من غيرها بقدرها (من)

على وزن افضل ثم ان جيلا روى التهي عنها وأظهر من ما اذا روي ما أحسننا من الاحسان بمعنى العلم على صيغة التكلم وما نافية كقوله عليه السلام في التوب ما نرفة وعلى هذا فلا تنافي بين خبري جيل (وأما) قول المولى الاردبيلي وتليظ السيد المقدس ان النبي لا يوجب الفساد لوجهه الى أمر خارج عن العبادة (فيه) ان هذا حق في غير المقارن أما الخارج المقارن فالحق فيه الفساد لان العبادة توقفية فإذا منع فيها من فعل شيء في أثنائها ففعل فيها لم تكن هي التي أمر بها كما هو الشأن فيما اذا قال في التحريم الله اكبر بضم الراء أو اكبر من كل شيء (وأما) ما وقع للمحقق والمصنف وأبي العباس حيث استدولوا يانه لو قال اللهم استجب لم يميز فكذا ما هو بمناه وهو آيين فرادم انقول اللهم استجب أو آمين مع عدم قصد الدعاء المتعارف كان لقراء وعيها وهو منهي عنه خصوصا في العبادة وهذا انما يميز بتقدير سبق الدعاء والتقدير بعده فان قلتم تقصد بالفاتحة الدعاء قلنا لكم قرض ذلك فيمن لم يقصد فلا مناص لكم الا أن تقولوا بوجوب القصد متى أراد اللفظ بذلك لكن ذلك ما ذهب اليه ذاهب فاندفع ما أورده الشهيدان وغيرهما من انه لا وجه لبطلان بقوله اللهم استجب نعم العامة أن يقولوا يجوز ذلك مع عدم قصد الدعاء للصوم الواردة عندهم بخصوص ذلك لكن المحقق والمصنف ردوا مصوصهم بأنها غير صحيحة عندهم لعدم الوثوق براويها لان أبا هريرة قد شهد عليه عر بانه عدو الله وعدو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ منه ما أخذه خيانة من مال البحرين وأما قول المصنف لتغير قية فلي تقدير الاجلاء اليها لا نزاع في جوازها بل في وجوبه لكن الاجلاء بعيد لجواز الاختاء عندهم بل هو عندهم أولى ولم يتعرض المصنف لما اذا زاد واجبا غير ذكر عدا وقد عد في الذكرى والبيان والالنية وشروحها الاربعة والجفرية وشرحها من مبطلات الصلوة زيادة الواجب عمد فلا كان أم غيره لكن قبله المحقق الثاني في شرح الالنية والشيد الثاني بغير الكيفية لان زيادة الطائفة غير مبطله ما لم يخرج به عن كونه مصليا وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) ان زيادة الواجب مبطله ولم يستثن من هذه الكلية الا كراهية القرآن بين السورتين عند من كرهه وقد قدم آقا وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى) ان تكرير الآية من الحمد أو السورة لا يبطل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خالف ترتيب الآيات ناسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت ﴾ كالمصرح بذلك كل من تعرض له وفي (كشف الغام) على المحكيين النصوص والفتوى من غير خلاف الا في الاستئناف من الاول ان قاتل الموالاة فسباني الخلاف فيه ان شاء الله تعالى انتهى وفي (المسالك والمدارك) انما يستأنف القراءة ان لم يمكن البناء على السابق ولو بفوات الموالاة والا بنى عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجاهل الحمد يقرأ منها ما تيسر ﴾ يريد ان جاهل بعض الحمد يجب عليه أن يقرأ منها ما عليه اذا ضاق الوقت وقد قل الاجماع على ذلك في الذكرى وارشاد الجفرية والمدارك والمفاتيح وفي (المعتبر والروض) ان من لم يحسن القراءة وضاق قرأ ما يحسن اجماعا وفي (المنتهى) في الخلاف عنه (وتنقيح) أطراف المسئلة بتم برسم مسائل (الاولى) هل يقتصر على ما عرفه من الحمد من دون تكرار ولا ابدال أقوال ففي (المعتبر والمنتهى والتحرير وجمع البرهان والمدارك)

الاكتفاء بما عليه وهو ظاهر الشرائع والارشاد وغيرها وفي (جامع المقاصد) الاكتفاء ضعيف وفي (التذكرة والموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمقاصد العلية) يكره ان لم يعلم من القرآن غيره وقضية ذلك كما هو صريح التذكرة وغيرها انه ان علم عوض عما يحمله بما يملئه من غيرها ومال الى التكرير في ارشاد الجعفرية وفناء في المستبر وتبعه في البيان وقوله عنه في الذكرى ساكتا عليه وفي (الروض) ان التوضيح عنه من غيرها هو المشهور وفي (الروضة) هو الاشهر وهو خيرة نهاية الاحكام والدروس والبيان والجعفرية وشرحها والمسية وحاشية المدارك وقواه في جامع المقاصد وقد سمعت ما في التذكرة وغيرها وكلام الذكرى يعطي انه ان كان بحسن النصف الاول منها قراءه وأضاف اليه غيره بقدر النصف الآخر وفي (البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسية) وغيرها وجوب مساواة البدل في الحروف وفي (الروض) انه المشهور والروضة انه الاشهر قال في (البيان) ولو احسن غيرها قراءته بقدر حروفها فرائد أقرأ سورة كاملة معه ان أحسنها والافعض سورة وفي (حاشية المدارك) ان كان الزائد الذي يعلمه من غير الحمد لا يوازها كرهه حتى يوازها انتهى ولا فرق فيما يعلمه من الحمد بين الآية أو بعضها ان كان يسمى قرآنا كما في المنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك وقال هؤلاء وان لم يتم قرآنا فلا تجب قراءته واستحسن ذلك في المنتهى وقال في (البيان) لا يجب تكرار هذا البعض ولا الآية التامة (الثانية) اذ لم يعلم من الحمد شيئا في الشرائع وموضع من المبسوط انه يقرأ ما تيسر أو يهمل ويسبح ويكبر وظاهرها انه يخبر بن الذكروا القراء (وفي) انه ربما كان في صحيح عبد الله بن ستان دلالة على ان الذكروا يميز مع الجمل بقراءة الفاتحة وغيرها مطلقا وفي (النهاية والخلاف والتألف والتبصرة) وموضع من المبسوط ان لم يعلم منها شيئا قراء ما يحسن بل في الاخير سواء كان بسد آياتها أو دونها أو أكثر وظاهره ان يقرأ ما شاء الا ان يحمل قوله أو مادون على من لم يحسن سواء في (المنتهى والتحرير) لا يجب الاثنان بسبب آيات وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) ايجاب سبع آيات وفي (الذكرى) انه أولى وفي (نهاية الاحكام) ايضا الاقرب وجوب مساواة الحروف لحروف الفاتحة أو الزيادة عليها لانها معتبرة في الفاتحة فتستبر في البدل مع امكانه كالايات ونحوه ما في جامع المقاصد والجعفرية وشرحها من ايجاب مراعاة الحروف والآيات ان أمكن فيعبر عن عسر اكتفى بالمساواة في الحروف أو زيادة البدل وفي (نهاية الاحكام) وجامع المقاصد لا يجب ان يبدل حروف كل آية بآية من الفاتحة بل يجوز ان يحمل آيتين مكان آية ويجب مراعاة التثاني اجماعا كما في ارتداد الجعفرية وبه صرح جماعة فان تفرقا جزأ التفريق كما في التذكرة والذكرى والدروس والروض وغيرها وفي (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية) انه لو كان التفريق محلا بتسمية المثاني به قرآنا فكما لو يعلم شيئا وفي (التذكرة) الاقرب انه يقرأ سورة كاملة ما تفرق وان كانت الآيات لا تخيد معنى منظوما اذا قرأت لانه يحسن الايات قال ولو كان يحسن مادون السج احتل ان يكررها حتى يبلغ قدر الفاتحة والاقوى انه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكروا الباقي (قلت) لانه لان الفاتحة سبع مختلفة فالتكرير لا يفيد المائة هذا وفي (المنتهى) انه اذا جمل جميع الحمد وعلم سورة كاملة قراءها عندنا وفي (التحرير) انه الاقرب انتهى وهل عليه سورة أخرى أو بعضها عوض الحمد ففي (الذكرى والروضة) ان عليه ذلك وهو ظاهر حاشية المدارك واليه مال في الروض

واحتمله في جامع المقاصد وفي (المنهى) ليس عليه ذلك وفي (التحرير) فيه أشكال (الثالثة) من لم يحسن شيئا من السورة لم يوضع بالذكر كلف التذكرة والذكرى واليان وجامع المقاصد وارشاد الجفرية والروض والكتاب كما يأتي وفي (المنهى والبحار) لا خلاف في جواز الاقتصار على الحمد في هذه المواضع والنافعة وفي موضع آخر منه لا خلاف من أهل العلم في جواز الاقتصار على الحمد في النافعة وكذا في جوازه مع ضيق الوقت في الفريضة (قلت) وما نحن فيه أولى لانهم قالوا ان في ذلك اقتصارا على موضع الوقف ولائها تسقط مع الضرورة فمع الجمل أولى وفي (حاشية المدارك) انه يوضع عنها بالذكر وكأنه آدام الله تعالى حراسته لم يظفر بما في المنهى وقد يلوح أو يظهر وجوب التوضيح عنها من كل من قال فيمن لم يعلم شيئا من القرآن انه يسبح ويهلل ويكبر بقدر القراءة لان ظاهر ذلك وجوب تكراره قدر الحمد والسورة فينبط على ذلك اجماع الخلاف كما يأتي في المسئلة الرابعة فيعارض اجماع المنهى فليحفظ ذلك ويظهر من تعليق النافع للمحقق الثاني ايجاب التوضيح مطلقا قال فيا علق على النافع عند قوله وفي وجوب السورة مع الحمد في الفرائض لا يختار مع السعة وامكن التعلم قولان أظهرهما الوجوب ما نصه فهم من التقييد بسعة الوقت انه مع الضيق لا يجب وليس كذلك اذلا دليل على السقوط هنا اذ لا يسقط شيء من الامور المتبيرة في الصلوة لضيق الوقت ولا أعلم لاحد الصريح بسقوط السورة لضيق بل الصريح بخلافه موجود في التذكرة انتهى ويحتمل أن يكون مراده السقوط مع العلم بما لضيق الوقت الا انه غير الظاهر من كلامه (الرابعة) أن لا يعلم شيئا من القرآن فهي (البسوط وجامع الشرائع والشرائع والنافع والتحرير والتذكرة والتبصرة والارشاد والكتاب) فبما يأتي انه يكبر الله ويسبحه ويهلل وفي (الحداثي) انه المشهور وفي (نهاية الاحكام) زيادة التحميد وفي (الخلاف) فان لم يحسن شيئا أصلا يعني من القرآن ذكر الله تعالى وكبره وفي موضع آخر وجب ان يحمد الله ممكن القراءة اجماعا وفي (العمدة) ذكر الله تعالى بتسديدها وفي (مجمع البرهان) لو لم يكن في الارشاد ذكر الهليل لكن أولى نظراً الى صحيح عبد الله بن سنان وفي (الذكرى) لو قيل يتبين ما يميز في الاخيرتين من التيسيح على ما يأتي ان شاء الله تعالى كان وجها وقوله فيها عن الكاتب والحسن وهو خيرة الدروس واليان والموجز الحاوي وكشف الالباس وفوائد الشرائع والجفرية والبرية وارشاد الحميرية والميسية والمسالك وقوام في جامع المقاصد وفي (الروض) هو متجه وفي (الروضة) هو أولى وفي (المدارك) أحوط وفي (مجمع البرهان) يميز التيسيح والتيسيح بل يحتمل أن يكون المراد بالتكثير في صحيح ابن سنان تكثير الاحرام فيكون التيسيح وحده كافيا ويجب أن يكون ذلك بقدر القراءة كما في الشرائع والنافع والمعتبر ونهاية الاحكام والارشاد والموجز الحاوي وغيرها ولعل المراد بقدر النافعة كما في التذكرة واليان وكشف الالباس والميسية والروض والروضة ومجمع البرهان وغيرها ومعنى قوله بتقديرها ان يكون بقدر زمانها كما في نهاية الاحكام وفي (جامع المقاصد والروض) ان المساواة أحوط وفي (الحداثي) الثالث المشهور بين المتأخرين وجوب المساواة وفي (التذكرة) ار الاولى عدم وجوب المساواة لان الذكر بدل من غير الجنس فيجوز ان يكون دون أصله كالتيمن وفي (مجمع البرهان) لا دليل على وجوب المساواة وفي (المعتبر) تستحب المساواة وعلى ذلك نزل عبارة النافع وهو خيرة المدارك (الخلاصة) ان لا يعلم قرآنا ولا ذكرا في (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وشرحه والمسالك) ما يجب عليه الوقوف بقدرها واستحسنه في الروضة وقال في (الجفرية) ان في بعض الاخبار اجماع اليه واحتسب

وهل يكفي مع امكان التلم فيه نظر فان لم يعلم شيئا كبر الله تعالى وسبحه وهله بقدرها ثم يتعلم ولو جهل بعض السورة قرأ ما يحسنه منها فان جهل لم يوض بالتسبيح والاخرس يحرك لسانه بها ويسقد قلبه (متن)

وجوب تحريك لسانه كالأخرس وقد تقدم الكلام في الترجمة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثم يجب عليه التلم﴾ الظاهر انه لا كلام في انه يأتي بالبدل اذا فرط حتى خاف الوقت وانه يأثم وانما الكلام في الاجزاء حينئذ وعدمه ففي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه يقضي وفي (كشف القتام) انها تجزئه صلوته وان آثم انتهى وقد تقدم في التكملة ماله وقع في المقام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويجوز ان يقرأ من المصحف﴾ قال في (الحلاف والمبسوط والنهاية) من لا يحسن القرآن ظاهرا جازله ان يقرأ من المصحف وفي (الحلاف) الاجماع عليه وفي (المنهى) يجوز القراءة من المصحف لمن لم يحفظ وهو قول أكثر أهل العلم وخالف أبو حنيفة وفي (البيان والمساك) المصحف مقدم على الالتئام والالتئام مقدم على البدل ونحوه ما في الروض حيث قال لو قدر على الالتئام وجب وقريب منه متابعة الغير وأولى منه القراءة من المصحف وفي (كشف القتام) لم أعرف وجه تقديم القراءة من المصحف على الالتئام وفي (الذكرى) ولو تتبع قارئاً أجزاء عند الضرورة وفي ترجيعه على المصحف احتمال لاستظهاره (١) في الحال ولو كان يستظهر في المصحف استويا وفي وجوبه عند امكانه احتمال لانه اقرب الى الاستظهار الدائم انتهى وضير وجوبه في كلامه يرجع الى التامة ولعله يريد انها تامين ولا يجوز مع امكانها القراءة من المصحف وفي (جامع المقاصد) اذا لم يقدر على القراءة الا بالمصحف تمين والالتئام والتامة كالقراءة من المصحف وفي (كشف القتام) اذا جعل عن ظهر القلب وجب ان يأثم أو يقيم قارئاً أو يقرأ من المصحف ونحوه ما في الفاتح ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وهل يكفي مع امكان التلم فيه نظر﴾ ظاهر النهاية والحلاف والمبسوط وصرح التحرير والايضاح والذكرى وجامع المقاصد والروض والمساك انه لا يكفي القراءة من المصحف مع امكان التلم لانه صلى الله عليه وآله لم يأمر الاعرابي بالقراءة من المصحف ولو جوب تعلم جميع أجزاء الصلوة والقراءة منها ولان القراءة من المصحف في الصلوة مكروهة اجماعاً ولا شيء من المكروه واجب وهذا ذكره في الايضاح وفي الكل تأمل مع الاستدلال بان التباخر من القراءة المأمور بها ماعن ظهر القلب وبأنها المهودة المستمرة وجبة وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) انه يكفي ذلك وفي (الفاتح) الخير مؤيد لعدم الوجوب بريد خبر الصيقل وفي (البحار) ان الجوار غير بعيد قوله قدس الله تعالى روحه فان لم يعلم شيئاً الى قوله لم يوض بالتسبيح قد تقدم الكلام فيه مستوفى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والاخرس يحرك لسانه بها ويسقد قلبه﴾ كافي الترائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير والارتداد والتذكرة والتبصرة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع واليسبة والروض والمساك ومجمع البرهان وغيرها ويشير مع ذلك بأصبعه كما في الجعفرية واليسبة والروض وكذا مجمع البرهان وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) ورد في ذلك رواية لا بأس بها وان الحكم يسحب الى باقي الاذكار وفي (الذكرى) خبر السكوني يدل على اعتبار

ولو قدم السورة على الحمد عمداً عاد (متن)

الإشارة بالأصبع في القراءة كما مر في التكبير وفي (كشف القاتم) عسى أن يراد تحريك اللسان أن أمكن والأشارة انت لم تكن وبضده الأصل ثم الإشارة بالأصبع لهما إنما تفهم التوحيد قائما فتعلم لأفهام ما أفاده من القرآن كما في هو الله أحد في سورة الاخلاص وكذا اياك نعبد واياك نستعين في سورة الحمد انتهى وفي (المبسوط) الاقتصار على ذكر تحريك اللسان من دون ذكر عقد القلب وفي (المنتهى) فيه نظر ونحوه ما في المتبر (قلت) للشيخ لحظ ان التحريك بالقراءة يلزمه عقد القلب كما يأتي بيانه وفي (النهاية) قراءة الاخرس وشهادته الشهادتين ايماء يده مع الاعتقاد بالقلب ولعله أراد بالاعتقاد تحريك اللسان منه تزيلاً له لكان عدم الصوت منزلة الاعتقاد وفي (الدروس والبيان والذكرى) يعتقد قلبه بمعناها ثم قال في الاخير ولو تضرر اهمامه جميع معانيها أهمهم البعض وحرك لسانه به وأمر بتحريك اللسان بقدر الباقي ون لم يفهم معناه مفصلاً وهذه لم أر فيها نصاً انتهى وهذا صريح في ان المراد بقدر القلب بمعناها تصورها بقلبه وردوه بأنه لا دليل على وجوب ذلك على الاخرس وغيره ولو وجب لعمت البلوى أكثر الخلق وفي (جامع المقاصد وقوائد الشرائع والميسبة والروض والمساك والمدارك) ان معنى عقد القلب بمعناها أن تصد بحركة اللسان الى كونها حركة لقراءة اذا الحركة سالحة للقراءة وغيرها فلا تخصص الا بالنية والى ذلك أشير في المتبر والمنتهى وفي (المساك) وغيرها على ذلك تنزل عبارة الشهيد وفي (الروض) يحصل أن يريد الشهيد ما يحصل به التمييز بين الفاظ الفاتحة ليتحقق القصد الى اجزائها جز، ولا يكتفي بقصد مطلق لقراءة لقادر على فهم ما به يتحقق الى الاحزاب وفي (كشف القاتم) ما في كتب الشهيد من عقد القلب بالمعنى مساهمة براد به القيد بالفاظ على أنه انما ذكر معنى القراءة وقد يقال معناها الالفاظ وان أراد معانيها فقد يكون اعتبارها لانها لا تنفك عن ذهن من يقدر قلبه بالالفاظ اذا عرف معانيها أولان الأصل هو المعنى وانما سقط اعتباره عن الناطق بلفظه رخصة فاذا سقط اللفظ وجب القيد بالمعنى انتهى (ولعلم) أن المراد بالاخرس الذي يقدر القلب على الالفاظ هو الذي يعرف القرآن أو الذكر أو يسمع اذا سمع أو يعرف معاني اشكال الحروف اذا نظر اليها وأما الاخرس الذي لا يعرف ولا يسمع فلا يمكنه عقد القلب على الالفاظ ثم ان كان يعرف أن في الوجود الفاظاً وان المصل يأتي بالفاظ أو قرآن أمكنه القيد بما يلفظه أو يقرأه المصلي جملة كأشار الى ذلك كله في كشف القاتم قال وهل يجب على هذا تحريك اللسان الوجه الدم للاصل وما أسنده الحيري عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلوة هل يجزئه أن لا يحرك لسانه وان يقوم زهما قال لا بأس ولهذا اكتفى في التذكرة ونهاية الاحكام لجاهل القرآن اذا ضاق الوقت أو هدد المرتد بالقيام قدر الفاتحة وظاهر الذكرى وجوب تحريك اللسان ووجوب التحريك بالحروف اذا أمكن فاذا لم يمكن الحروف لم يسقط التحريك والجواب أن الواجب انما هو التلفظ بالحروف والتحريك تابع له في الوجوب لما لم يمكن التلفظ بها بدونه لا يقال فلا يجب على الذي يعرف أو يسمع أيضاً اذا لاحرف اذا لا صوت لان القراءة كحديث النفس بتحريك اللسان في الهوات من غير صوت مما اعتبرها الشارع وفيمن يعصي خلف امام يتقيه ولا يأتي به ويدفع صوم الخبر أنه لا قراءة لهذا الاخرس ثم ان كان أبكم أصم خلقه لا يعرف أن في الوجود لفظاً أو صوتاً فانه أن يكون عليه ما يراه من المصلين من تحريك اللسان واللسان انتهى كلامه برمه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قدم السورة على الحمد عمداً عاد ﴾

ونسبانا يستأنف القراءة ولا يجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة (متن)

أي أعاد الصلوة كما في المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والشذكرة والذكرى والدروس والافنية والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والميسية والمسالك والروض والمقاصد العلية وحاشية المدارك (وفي الميسوط) كان عليه اذا قرأ الحمد ان يقرأ سورة بعدها ونحوه باقي الشرائع حيث قل لو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد السورة أو غيرها بعد الحمد (وفي المدارك) ان ظاهر عبارة الشرائع عدم الفرق بين العائد والتامى قال وهو كذلك وان البطلان غير واضح وظاهره ان القول بالبطلان إنما هو لجلده والى القول بعدم البطلان جنح في جمع البرهان وقال به أو مال إليه صاحب الحدائق (قلت) قد يحمل كلام الميسوط والشرائع على ما اذا لم يرد تقديم السورة بقية الجزئية كما أشار إلى ذلك في جامع المقاصد وكشف القاتم حيث قال في كشف القاتم (ولو قدم السورة على الحمد عمداً وبها جزء الصلوة أعاد الصلوة لان ما فعله خارج عن الصلوة المأمور بها وكذا اذا لم يتجزأ وأبطالناها بالقرآن الا ان يبدئها بعد الحمد ولم يكن تكرير سورة واحدة قرأنا انتهى وقال في (جامع المقاصد) ان إعادة الصلوة لثبوت التهي في التامى به جزم من الصلوة المتضي ففساد انتهى وله أشار بذلك الى ان الامر بالتامى يستلزم التهي عن ضده الخاص وفي (المنتهى وحاشية المدارك) الاستناد الى ان العبادة توقيفية وفي (مجمع البرهان) ما حاصله ان هذا لا يستلزم البطلان لا يمكن تداركه ما لم يركع فيقرأ تلك السورة أو سورة أخرى بعد الحمد فلا يكون خالف التوقيف نعم مع اعتقاده الترتيب على الوجه الذي أتى به يكون شرعاً قبيحاً صلونه مع تمدده لنفسه لكنه متى تدارك ذلك قبل الركوع كما ذكرنا قد حصل الامتثال بالترتيب والنهي إنما توجه الى امر خارج عن الصلوة وهو القصد المذكور انتهى حاصل كلامه فليأمل فيؤمن بعض الاصحاب التفصيل بين ما اذا كان عازماً على اعادةها قصص الصلوة أولاً فليأمل قد تكررت الاقوال في المسئلة وفي (الذكرى) لو لم تجز السورة لم يضر التقديم على الاقرب لانه أتى بالواجب وما سبق قرأ ان لا يبطل الصلوة نعم لا يحصل له ثواب قراءة السورة بعد الحمد ولا يكون مؤدياً للمستحب (ورده في كشف القاتم) بأنه ان نوى بها الجزء المستحب بطلت الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ونسبانا يستأنف القراءة) كما في المنتهى والشذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والافنية وظاهرها انه يستأنف القراءة من أولها كما نسب ذلك في المسالك الى جماعة (وفي المدارك) الى القليل (وفي جامع المقاصد والجفرية وشرحها والمقاصد العلية والمسالك وفوائد القواعد) ان الحمد اذا وقعت بعد السورة كانت قراءتها صحيحة فيستأنف تلك السورة أو سورة أخرى وقال في (الوسيلة) من قرأ السورة قبل الحمد تامة وذكر قبل الركوع قرأ الحمد وأعاد السورة وظاهر المدارك ان هذا الخلاف في صورة تقديم السورة عمداً والظاهر انه غفلة منه (وفي الذكرى) أعاد السورة بعد الحمد (وفي الدروس والروض) قيد الاستثناء بما اذا لم يركع واستدل على هذا الحكم في مجمع البرهان وكشف القاتم بمدة أخبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ولا يجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة) اجماعاً كما في المنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجفرية وكشف القاتم وظاهر الخلاف بل في المنتهى أنه قول أهل العلم الا الشافعي في أحد قوليه ونحوه باقي جامع المقاصد وفي (التذكرة) نسبته

ويختير فيهما بينهما وبين سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر مرة ويستحب ثلاثاً (متن)

الى علمائنا وفي (الذكرى) الاجماع على الاجزاء بالحد في الأخيرين ولعل المراد من قولنا في التحرير لا يجب الزيادة على الحمد الى آخره عدم الجواز ولعل مقصد الاجاعات ما اذا قل ذلك بقصد الجزئية **﴿قوله﴾** قدس الله تعالى روحه (ويختير فيهما بينهما وبين سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر مرة ويستحب ثلاثاً) أما التخيير فيهما بين القراءة والتسبيح فلهذا الاختاق كما في الخلاف والمختلف والذكرى والمهذب وجامع المقاصد وارشاد الجفري والروض والمنازل والمفاتيح وظاهر المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة حيث نسب فيها الى علمائنا ولا خلاف فيه كما في السرائر والبحار وتخليص التلخيص وفي الأخير الا ما يظهر من كلام الحسن حيث قال من نسي القراءة في الاولين وذكر في الأخيرين سبح فيهما ولم يقرء فيها شيئاً لان القراءة في الاولين والتسبيح في الأخيرين انتهى والظاهر ان مقصد هذه الاجاعات على ما عدا اخيري المأموم فانهم اختلفوا فيه على ستة أقوال كما سيأتي في الفرع الخامس ولا بد من حل خبر الاحتجاج على نسخ الفضل أي ازالته وبيان ان القراءة أفضل وأما جواز الاكتفاء بالمرة الواحدة في الجملة فهو خيرة القننة والتهذيب والاستبصار وجامع الشرائع والنافع والتعبد وكشف الرموز والمختلف والمنتهى ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والتبصرة والتذكرة والذكرى والدروس والافية واللمعة والموجز الحارسي والمقتصر والتفصيل وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفري وفوائد الشرائع والمزية وارشاد الجفري والميسرة والروض والروض لمسالك والمقاصد العلية وجمع البرهان والمتقى والمدارك والذخيرة والمفاتيح والبحار وشرح الشيخ مجيب الدين واليه مال أو قال به في الملقوه المحكي عن البشري وهو أشهر الأقوال كما في المقاصد العلية ومذهب الأكثر كما في مجمع البرهان وقد ذهب جماعة من هؤلاء في التخيير بينهما بين الثلاث وقال في (الجامع) يميز عنها يعني القراءة تسع كلمات سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاثاً وأربع تميز سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وثلاث تميز الحمد لله وسبحان الله والله أكبر وأداءه سبحانه الله ثلاثاً وهو عمل يجمع الاخبار وفي (المعتبر) ان الوجه القول بالجواز في الكل والاربع أولى وقول النهاية أحوط لكن ليس بلازم انتهى وقريب منه ما في الناصح والروض وكذا المدارك والمتقى وفي (الذكرى) ان القول بالجواز في الكل قوي لكن العمل بالأكثر أولى مع اعتقاد الوجوب وقال ان صاحب البشري مال الى أجزاء الجيم لعدم الترجيح وأنه أورد على نفسه التخيير بين الوجود وعدم وهو غير معهود وأنه أجاب بانزاهة كالتخيير بين الأنعام والقصر وفي (الميسرة والبحار) الاكتفاء بطلق الذكر واليه مال صاحب الذخيرة قال في (البحار) الذي يظهر لي من مجموع الاخبار الاكتفاء بطلق الذكر (قلت) في المهذب الباع لم يقل أحد بذلك ويدل على الاكتفاء بالمرة بد صحيح زرارة على الصحيح ما رواه الصدوق في القتيبة بسند صحيح الى محمد بن عمران المتضمن حديث المراج ومثله خبر اللؤلؤ عن محمد بن أبي حمزة إلا أن يقال ان خبر زرارة الذي هو أضعها دلالة يمكن ان يكون يائلاً لاجزاء ما يقال لعدد الاجزاء هذا وفي (السرائر) ان الاربع للمستعمل خاصة واما وجوب تكرير الاربع ثلاثاً فهو المنقول عن الله المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وعن الحسن وظاهر الاقتصاد والمهذب وهو خيرة التلخيص واليان وحاشية المدارك وظاهر النهاية ومختصر المصباح وفي (الشرائع والروض) أنه أحوط وفي (المقاصد العلية) أنه أولى وفي (حاشية المدارك) الاستدلال عليه بما

في الفقه الرضوي ويخبر ابن أبي الضمك أحد بن علي الانصاري القمي صاحب الرضا عليه السلام من المدينة الى مرو قال فكان يسبح في الاخرين يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (ثم قال) أيده الله تعالى رواية الاثني عشرة منجسرة بالشبهة بين الاصحاب لانهم بين قائل بمضمونها بعنوان الوجوب وقائل به بالوجوب التخيري وقائل به بالاستحباب وقائل بأنه أحوط وقائل بأنه أحد أفراد الواجب المطلق فلم يجد لها مراد انتهى (قلت) خبر ابن أبي الضمك رواه في البحار بدون تكبير (ثم قال) يانفي بعض النسخ زيف في آخرها والله أكبر والموجود في النسخ القديمة الصحيحة كما قلنا بدون التكبير والظاهر ان الزيادة من التماسخ بما للشهور انتهى وقال فيه أيضا ان خبر السرائر القمي استدل به أيضا على هذا القول رواه ابن ادريس في موضعين أحدهما في باب كيفية الصلوة وزاد فيه والله أكبر وثانيهما في آخر الكتاب فيها استطراف من كتاب حرير ولم يذكر فيه التكبير قال والنسخ المتعددة التي رأيناها متفقة على اسقاط التكبير ويحتمل أن يكون زائدة روى على الوجوه ودروها حرير في كتابه وهو بعيد والظاهر زيادة التكبير من قلته أو من التماسخ لان سائر المحدثين رويوا هذه الرواية بدون تكبير وزاد في القية بعد التسبيح تكلم تسع تسبيحات ويؤيده انه نسب في الخبر والذكرة القول بتسع تسبيحات الى حرير وذكر هذه الرواية انتهى (قلت) فنظرت ذلك في نسخين من السرائر أحدهما صحيحة عتيقة من خط علي ابن محمد بن الفضل الآبي في سنة سبع وستين وسبعمائة ترك التكبير في الموضعين وفي نسخة أخرى كثيرة الخط ذكره في الموضعين وفي (الذكرى) قال ابن أبي عقيل يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر سبعا أو خمسا وأدناه ثلاث قال ولا بأس باتباع هذا الشيخ العظيم الشأن في استحباب ذكر الله تعالى وفي (القبه) اختيار التسم كما قلنا ذلك عن رسالة أبيه والتي وقته في المتبروات ذكره والذكرى والمذهب البارع عن حرير وفي (كشف الرموز) عن الحسن وفي (البحار) عن قدماء المحدثين الآتين بالاخبار المطلقين على الاسرار كهرير والصدق انتهى ورده بعض المتأخرين كالشيد الثاني وغيره لكن قال في المنتهى قال أبو الصلاح محير بين الحد وثلاث تسبيحات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وهذا يخالف ما نقلوه عن أبي الصلاح وفي (الهداية) وجعل السيد ومصباحه على ما نقل عنه والمبسوط والجل والقنود والمصباح وعمل يوم وليلة على ما نقل عنه والمراسم والسية والسرائر) اختيار المشر بإسقاط التكبير مرتين وحكى عن الحسن والقاضي وقد اعترف الاصحاب في كتبهم الاستدلالية بدم الوقوف في ذلك على نص بالخصوص وعن علي بن مسعود الكيدري التخيير بين المشر والاثني عشرة وعن الكاتب كما في المختف أنه قال والذي يقال في مكان القراءة بمحمد وتسبيح وتكبير يقدم ما يشاء وبقي هنا أمور يجب التنبيه عليها (الاول) المشورين الاصحاب كما في الذكرة وكشف الالتباس والفوائد الحلية والمدارك والحدائق ان التخيير بين القراءة والتسبيح ثابت سواء نسي القراءة في الاولين أم لا وفي (البيان) أنه الأشهر وهو خيرة المبسوط لجامع الشرائع والتحرير والذكرة والبيان والتفلية والموجز الحاروي وكشفه وجامع المقاصد والفوائد الحلية وترغب في المختف وقواه في الذكرة والمنتهى وفي (التحقيق) نقل عن الشيخين تعيين الغائصة حينئذ وفي (المنهى والمدارك والمناجيات) عن الخلاف تعيينها أيضا وليس في الخلاف الا ان القراءة اذا نسيها أحوط وأنهم لم يلحظوا آخر كلامه أو أنهم فهموا ان الاحتياط على سبيل الوجوب وكذا اختار في التحقيق ان الاحوط القراءة وقد سمعت ما نقلناه عن الحسن وان ظاهره تعيين التسبيح وفضله وقد ينطبق على ذلك اجماع صاحب التخليص فليحظ

كلامه فيما سبق وفي (نهاية الأحكام) ذكر ذلك من دون ترجيح ظنه متروك في المسئلة وكذا صاحب
 المذهب جعل في المسئلة ثلاثة مذاهب التخيير مع أفضلية القراءة كما في المبسوط والجامع والعكس ونسبه
 إلى الحسن وبقاء القراءة ولم يرجح شيئاً لكن عادته عدم الترجيح وقد يظهر من المختلف فضل التسبيح
 ولم نجد أحداً قتل ما قبل في التخيير عن المفيد وفي (الذكري) وقد روى أنه إذا نسي في الأوليين
 القراءة تمين في الأخيرتين ولم تظهر بمحدث صريح في ذلك انتهى (قلت) هنا خبر صحيح صريح في ذلك
 وهو ما رواه في التقيين حرير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل نسي القراءة
 في الأوليين فذكرها في الأخيرتين فقال يقضي القراءة والتكبير والتسبيح الذي قامه في الأوليين في
 الأخيرتين ولا شيء عليه مضاعفاً إلى قول الصادق عليه السلام في خبر الحسين أقره في الثالثة وما في
 المختلف والذكري وغيرهما من أن الأمر فيه بالقراءة لا بالتخيير (فيه) أن ظاهر الأمر الإيجاب
 عينا والتخيير يحتاج إلى دليل وما استدلوا به على التخيير من قول الصادق عليه السلام في صحيح عار
 أني أكره أن أجعل آخر صلوتي أولها (فيه) أنه يجوز أن يراد كراهية الحمد والسورة مما كما تشير إليه
 الأخبار الواردة في مسئلة المسبوق من باب صلوة الجمعة كمرسل أحمد بن النضر وغيره (إثاني) المشهور
 بين الأصحاب وجوب الترتيب في هذا التسبيح كما في جامع المقاصد وهو خيرة انتهى بنهاية الأحكام
 والذكري والذكري والبيان والمردود والالافية والموجز الحاوي وكشف القباب والجعفرية وشرحها
 وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض وهو ظاهر جماعة وفي (التنقيح) الأولى كونه مرتباً واستشكل
 فيه في التحرير وفي (المتبر) كما من الكتاب أنه غير واجب وفي (المدارك والذخيرة) أنه قريب (قلت)
 قد يقال أن ظاهر كل من قال بالتخيير بين الصور الواردة في الأخبار عدم وجوبه لأنه أراد الجمع
 بين الأخبار المختلفة في الكيفية بتقديم والتأخير والزيادة والقصان وأيدى باطلاق الأخبار الأخرى فكل
 عدم الترتيب عندهم متبهما ویرشد إلى ذلك أن الحق في المتبر لا كل قاطلاً بالتخيير ذهب إلى عدم وجوب
 الترتيب ويحيى على هذا أن كل من استند من القائلين بصورة معينة إلى خبر مخصوص قد ورد بها
 يلزمه القول بذلك على الكيفية الواردة للمقولة وأنها تختل باختلافها ولا معنى لالتزامه بمجاوز تقديم المطوفات
 على بعض المستلزم لعدم الترتيب فلا يفيهم لهم الاختلاف في ذلك إلا أن يقال أن القائلين بالمرأة مثلاً
 لهم أن يقولوا أن صحيح زرارة إنما ورد لبيان أجزاء ما يقال لا لبيان الترتيب وحينئذ فهدر عليهم أنه
 يمكن أن يكون الخبر لبيان أجزاء ما يقال لعدد الأجزاء فيسقط الاستدلال بالخبر (والحاصل) أن الذي
 يظهر أن محل النزاع في كلامهم غير محدد وإن ظهر من الذكري وغيرها أن النزاع جار في جميع الأقوال
 (قال في الذكري) بعد أن قل الأقوال في كفيته مانعه (نتيحات أحدها) هل يجب الترتيب فيه
 كما صوره في رواية زرارة الظاهر أنهم أخذوا بالمتين وفناه في المتبر للأصل مع اختلاف الرواية انتهى ومثله
 صنع جماعة ممن تأخر عنه والذي يسأل الخطب في المسئلة أن القائل بسدم الترتيب ما عدا الكاتب هو
 الذاهب إلى التخيير (الثالث) قال في المنهى الأقرب عدم وجوب الاستفارة وفي (المدارك) الأولى زيادة
 الاستفارة ونحوه قال صاحب المالم في رسالته وفي (الحبل المتين) لا يهضرن أن أحداً قال بوجوده إلا ما
 يظهر من المنهى انتهى (الرابع) المشهور أنه يجب الاختلاف فيه وقد قدم الكلام في ذلك مستوفى
 (الخامس) المفهوم من كلام جماعة من علما أن التخيير المجمع عليه في الأخيرتين بين الحمد والتسبيح
 إنما هو فيما عدا أخيرتي مأوم في الرابعة وأخيرته في الثلاثية وذلك أنهم اختلفوا هنا فيما يجب على

للمأموم وجعلوا هذا الخلاف شعبة من الخلاف في أولي المأموم بالنسبة الى جواز القراءة وعدمها فختلفوا
 في الأخيرين متاعل أقوال ونشر إليها على سبيل الاجال والتفصيل سيأتي في محله بون الله تعالى وضعه
 وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ففي (المنتقى) على المأمومين أن يسبحوا في الاخرين وفي
 (الفتاوى) روى زرارة عن أبي جعفر عليها السلام أنه قال لا تقرأ شيئاً في الأخيرين واستظهر في السرائر
 سقوط القراءة والتسبيح فيهما وعن (الواسطة) للعلوي التخيير بين القراءة والتسبيح والسكوت وأما مرتبة
 في الفضل وفي (الفتاوى) فحريم القراءة في الاخائية في الاولين والاخيرين واليصال المولى الاردبيلي
 ونقل في الروض عن ابن سعيد استحباب التسبيح في نفسه وبحمد الله أو قراءة الحمد مطلقاً وليست
 عبارة صريحة في ذلك قال ما نصه وإن كان في صلاة اخات سببح مع نفسه وحمد الله ونادى الى قراءة
 الحمد فيها لا يجر فيه انتهى وهذه كما ترى لا تعرض فيها للأخيرين ونقل في الروض أيضاً عن المختلف
 وجاعة التخيير في الجهرية بين قراءة الحمد والتسبيح استحباباً والموجود في المختلف أن الأقرب في الجمع
 بين الاخيار استحباب القراءة في الجهرية إذا لم يسمع قراءة ولا همة ونحريم القراءة فيها مع السماع
 والتخيير في القراءة والتسبيح في الأخيرين من الاخائية وظاهر كلامه التخيير لا الاستحباب وذلك في
 الاخائية لا الجهرية فالظاهر أن النقل غير خال من الخلط في الموضعين ونقل عن الشيخ في الروض
 أيضاً استحباب قراءة الحمد وحدها في الجهرية والاخائية ولم يستند الى كتاب وليس في النهاية والمبسوط
 والحل اشارة الى الأخيرين بوجه بل جميع ما ذكره في الاولين من الاحكام يرجع الى الاولين وفي
 (المعتبر) أطلق الشيخ استحباب قراءة الحمد للمأموم في الاخائية وفي (التتبع) ظاهر الشيخين استحباب
 قراءة الحمد في أخيري الاخائية وهو أحوط انتهى والمشهور بين علما أن المأموم كالمنفرد يتخير فيها بين
 القراءة والتسبيح وهو المنقول عن المرتضى والتي وبه صرح في التنية وقد يظهر من المراسم استحباب
 ترك القراءة مطلقاً وفي (المعتبر) في الأخيرين روايتان (السادس) لو قلنا بالتخيير بين الصور المقدمة
 كما هو أحد الأقوال في المسئلة واختار المكلف الاثني بما زاد على الاربع كما هو القول الاول فهل
 يوصف الزائد هنا بالوجوب أو الاستحباب قولان التهيدان والفاضل المقداد والمحقق الثاني وغيرهم على
 الوجوب بل نسيه في الروضة الى ظاهر النص والفتوى والمصنف في كتبه الاصولية والفتاوى اختار الثاني
 لكن بعضها صريح في ذلك وبعضها ظاهر فيه وواجهه على ذلك صاحب كشف الرموز واحتج عليه
 بحجج تركه ولا شيء من الواجب يحوز تركه (واعترض) بأنه إن أراد تركه مطلقاً فنه واضح لا نقاضه
 بالواجبات الكلية كالتخييرية واخواتها وإن أريد به لا الى بدل فسلم لكن المروك له بدل وهو الفرد
 الاقتص بمعنى أن مقابلة الواجب على الفرد الزائد كقراءة الكلي على أفراد المختلفة قوة وضعفاً
 وحصول البراءة بالفرد الناقص لا من حيث هو حر الزائد بل من حيث أنه الفرد الناقص وقد وقع
 مثله في تغيير المسافر بين القصر والتمام وأورد على القول الاول (أولاً) أن اللازم من ذلك إمكان
 كون الزائد واجباً لكن إذا تحققت البراءة في ضمن الفرد الناقص لم يبق دليل على وجوب الزائد فنحن
 لا نستبعد بل نمسح حتى يقوم عليه الدليل (ويجاب) بأننا نمنع تحقق البراءة في ضمن الفرد الناقص بقول
 مطلق بل إنما يتم ذلك فيما لو قصد الاثني بالناقص ليكون فرغاً ناقصاً من أفراد الواجب الكلي بأن
 قصده أولاً أو عدل اليه عند تمامه أما إذا قصد الامثال بالكلية فإيقاع الناقص ضروري من حيث
 أنه جزء فحقق البراءة بالفرد الناقص والحال هذه ممنوع كما أنه لو قصد المكلف في مقام القصر

والتمام الامثال بالاربع فانه لا يبرأ بما اذا سلم ساهياً على الركنين أو أحدث أو قل متافياً على القول باستحباب التسليم أو وجوبه خارجاً فدلالة الرواية على وصف الزائد بالوجوب من حيث أنه جزء (فرد خل) الواجب لا من حيث الزيادة والاطلاق الزائد عليه مجاز نظر الى اختيار الفرد الناقص والى هذا الجواب أشير في الروض وان قصرت العبارة في الجملة عن تأديته وعلى هذا فالزيادة لا توصف بوجوب لحصول البراءة بما أتى به وسقوط التكليف ولعدم تعلق النية بهذه الزيادة والعيادات تابعة لقصود ولا باستحباب لعدم الدليل فم نفس الصورة الكاملة هي الموصوفة بالوجوب لأنها أحد أفراد الكلّي التخييري والاستحباب لأنها الفرد الكامل منه لا هذه الزيادة كما يتوهم وتنتهي قصد المكلف الصورة الزائدة فالواجب هو مجموع تلك الصورة وما أتى به من الصورة الناقصة ضمن هذه الصورة الكاملة لا يكون مبرئاً للذمة ما لم يتعلق به قصد من أول الامر أو عدول اليه (وأورد ثانياً) بأن الوجوب والاستحباب حكمان متقابلان فكيف يوصف الزائد بالاستحباب مع حكمه بوجوبه تحييراً (وأجاب) عن ذلك جماعة بحمل الاستحباب على العين بمعنى كونه أفضل الفردين الواجبين وذلك لا ينافي بوجوبه تحييراً من جهة تأدي الواجب به وذلك يظهر الجواب عما أورده في المدارك من أنه ان أريد الاستحباب بالمعنى المعروف وهو رجحان الفعل مع جوار تركه لا الى بدل لم يمكن تعلقه بشيء من افراد الواجب التخييري وان أريد كون أحد الفردين الواجبين أكثر ثواباً من الآخر فلا امتناع فيه الا أنه خروج عن المعنى المصطلح انتهى (وحاصل الجواب) التزام الشق الثاني ولا عذر فيه بعد ظهور المراد والاقصدي في الجواب أن يقال فلنرم الشق الاول وان جوار ترك التدبؤ لا الى بدل من جهة ندمه لا ينافي عدم جوار تركه من جهة وجوبه تحييراً باعتبار كونه أحد افراد الواجب وظاية ما يلزم اتصافه بالوجوب والاستحباب باعتبارين ولا امتناع فيه وانما يتمتع اتصافه به من جهة وجوبه التخييري والى هذا أشار من أجاب بأن الاستحباب متعلق بالفرد الكامل من افراد المهيرو ويجوز تركه لا الى بدل اذ لا يقوم مقامه في الكمال غيره والبدل الحاصل من فعل الواجب انما هو بدل لهذا الفرد من حيث الوجوب لا من حيث الاستحباب ولا يخفى عليك أنه قد يلوح من كلامهم فيها قدم وما يأتي من كلام الشهيدين أن محل البحث هو الزائد بعد الاتيان بالصورة الناقصة وقد عرفت أن البحث انما هو في الصورة الكاملة وهي الاثنتا عشرة فانها هي الموصوفة بالاستحباب الثاني والوجوب التخييري (تنبيهات) احتدل في الروض فيها لوترع في الزائد على الاقل وجوب المعنى ووجوب ايقاعه على الوجه المأمور به في الواجب وجواز تركه وتغييره عن الهيئة الواجبة لان جواز تركه قد يقتضي جوار تبغيضه وتغييره عن وصفه مع كونه ذكراً لله تعالى بطريق أولى قل فبقي حاله منظورا اليه فان طابق وصف الواجب كان واجبا ورتب عليه ثواب الواجب والا فلا ولا قاطع بأحد الامرين ومثله قال في الروضة والتعقيق أنه متى قصد الفرد الزائد وتجاوز الفرد الناقص فالظاهر وجوب الاتمام ومتى قصد الفرد الناقص وراود عليه قاصداً العدول الى الفرد الزائد وجب ذلك وان قصد بالزائد مجرد الذكر فأولى بالصحة واما اذا قصد التسليم المظنون وقطع مدته بتجاوز المرتبة الاولى وقبل بلوغ المرتبة الرابعة فيه اشكل واستغرب التبريد في قواعد جواز قطعه وعدم احتسابه واجبا الا بعدا كاله لجواز تركه ابتداء فيستحب لاصالة البراءة من وجوب الاكمال ثم قال لا يرد ان القطع يفتي الى زيادة ما ليس بصحيح في الصلوة على تقدير ورود (١)

على ما ليس بذكر ولا في مائة لوقوع الاذن فيه شرعا والخروج على وضع الذكر طار بعد القطع فلا يندح فيه بوجه انتهى وهو قوي (التيه الثاني) ما ذكر من الكلام في المقام جاريا بالنسبة الى القدر الزائد على المسى في مسح الرأس وتسييح الركوع والسجود ولكن الشديد في الذكر اختار في المسح الزائد على المسى الاستحباب التثاقا الى جواز تركه وتجب منه بعض المتأخرين لانه اختار هنا وجوب الزائد (وقال في الروض) استقر شيخنا في الذكر كرى استحباب الزائد عن أقل الواجب محتجا بجواز تركه قال هذا اذا أوقفه دفعة ولو أوقفه تدريجيا فزائد مستحب قطعا وهذا التفصيل حسن لانه مع التدرج يتأدى الوجوب بمسح جزء فيحتاج الى دليل بخلاف ما اذا مسح دفعة اذ لم يفتق قط الواجب الا بالجميع انتهى (وأورد عليه) بأن ذلك مناف لما صرح به ههنا من وجوب الزائد من التسيحات اذ التدرج هنا ضروري فينبغي القطع باستحباب الثانية والثالثة والتسيحات (وأجاب) الفاضل البهائي بأن وجه التخيير بالنسبة الى المسح غيره بالنسبة الى التسييح فان القول بالتخيير في التسييح انما أدى اليه ضرورة الجمع بين الاخبار المختلفة في بيان كيفية القول به في المسح انما نشأ من إطلاق الامر الصادق بمجرد المسى ولو يجرى من أصبح أو بالمسح بمجموع الثلاث وما بينهما من الافراد وافراد الكلي في الاول هي مجموع كل واحدة من الصور التي وردت بها النصوص وفي الثاني هو كل مسحة أو قفا المكاف دفعة أم من ان تكون يسيرة أو مستوعبة فالمكلف اذا مسح تدريجيا قد أدى الواجب الذي هو مسى المسح بهذا الجزء الذي قطع عليه قايمباب المسح على الثاني بعد القطع على ذلك الجزء الذي جعل المسى في ضمنه وبرئت النية به يحتاج الى دليل وليس غلبت بخلاف التسييح فان المكلف اذا تجاوز الصورة الناقصة قاصدا ايجاد الكلي في ضمن الصورة الزائدة لم يصدق عليه انه أوجد الكلي في ضمن الناقصة حيث أنها (انه ل) لم يقصدها بالكلي وان كان حصولها ضروريا من حيث الجزئية والبيانات تابعة للمقصود والنيات والا لم يكن الفرد الزائد فردا الواجب الكلي بالمرء لان الصورة الصغرى حاصلة في ضمنها النية وان كان مجرد الاتيان بها وان لم يكن مقصودا موجبا لحصول الكلي في ضمنها وحصول البراءة القينية لزم ما قلناه (وفي) رد للاخبار الدالة على وجوبها المحمولة على على الوجوب التخييري جمعا انتهى والظاهر ان منشأ الابرار هو توم كون المصنف بالاستحباب والوجوب التخييري هو الزائد على الصورة الناقصة اذ على تقديره لو جعل مناط الحكم بالوجوب والاستحباب هو الانصال والاتصال تينها الحكم بالاستحباب لتحتم انفصال التسيحة الثانية والثالثة عما قبلها وبما ذكره يعلم حال تسييح الركوع والسجود فانه ان قلنا ان الواجب فيه مجرد الذكر كان من قيل المسح وان قلنا ان الواجب هو التسييح المخصوص كان من قيل التسييح هنا بناء على مذهب من يخار فيه (١) التخيير بين الافراد المروية أو بين بعضها كما يأتي الكلام فيه بمقتضى الله تعالى ولطفه واحسانه ورحمته وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم وان في أقوالا خمسة (السابع) من الامور قال في (الذكرى) اذا تسرع في القراءة أو التسييح فالاكرب انه ليس له الدلول الى الآخر لانه أبطال للمل ولو كان الدلول الى الافضل مع احتمال جوازه وفي (المدارك) الظاهر الجواز مطلقا وفي (الذكرى) لو شرع في أحدهما بغير قصد اليه فالظاهر الاستمرار عليه لاقضية الصلوة فمل

وللامام القراءة (مقن)

أيهما كان وفي (جامع المقاصد) لا يشرع في أحدهما قبل تركه والدول الى الآخر فيه تردد يلتفت الى لزومه بالشروع وعدمه وفي الذكرى أنه لو كان قاصدا الى أحدهما فسبق لسانه الى الآخر قالوا قرب ان التخير باق فان تخير غيره أتى به وان تخير ما سبق اليه لسانه فلا جود استثنائه لانه عمل بغير نية (قلت) فيهم ذلك من حكمهم بوجوب قصد الى سورة مخصوصة (الثامن) لو شك في عدده بنى على الأقل كما هو المشهور كما في البحار وبه صرح في الذكرى وغيرها قالوا ولو ذكر الزيادة لم يكن به بأس (التاسع) قال في (المدارك) يظهر الاصحاب أنه لا يستحب الزيادة على اثني عشرة وقد سمعت مافي الذكرى عن الحسن وما قاله نيا وفي (جامع المقاصد) المشهور استحباب تكراره لا يزيد على ثلاث أوسع أو خمس (العاشر) صرح جماعة بوجوب الموالاة فيه وأنه ليس فيه بسطة وفي (الذكرى) وجامع المقاصد (الأقرب) أنها خير مسنونة وفي (الذكرى) أنه لو أتى بها لم يكن به بأس وفيها وفي جامع المقاصد والمدارك يجوز ان يقرأ في ركة ويسبح في أخرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وللامام القراءة ﴾ أي يستحب للامام اختيار القراءة فيها كما في الاستبصار والشرائع والتحرير والنفلية والبيان وجامع المقاصد وعليق الثام ومجمع البرهان وإليه مال في الروض والقوائد المالية وقال في الأخير أنه المشهور وفي الاول والبيان وما يصدان التسييح والقراءة سواء بالنسبة الى المنفرد لكن في مجمع البرهان التأمل في ذلك وفي (التحرير) ان المصلي يعني غير الامام بالخيار وقد سمت ما ذكر آتيا في الفرع الخامس من حال المأموم وفي (الروض) يمكن ان يقال بان التسييح أحوط لخلافه في الجهر بالسبلة في الأخيرين قلن ابن ادريس حرمة وأبى الصلاح أوجب فلا يسل من الخلاف (وفي) أنها مذهبان نادران كما سيأتي ان شاء الله تعالى على ان الموجب انها هو القاضي لأبى الصلاح وعن التي ان القراءة أفضل مطلقا وهو خيرة السنة وإليه مال في المدارك ويلوح من مجمع البرهان الميل اليه وظاهر الصدوقين على ما نقل والسجلي وصرح الحدائق تفضيل التسييح مطلقا وهو المنقول عن الحسن وإليه مال جملة من متأخري المتأخرين كالر وغيره وهو خيرة المتقي والحليل المثين الا أنها واقعا الكتاب في التفضيل للمقول عنه كما يأتي وفي (الروض) وربما قيل ان من لم يسكن نفسه الى التسييح فالتسييح أفضل له مطلقا فتحمل عليه رواية أصلية التسييح وفي (البحار) ذهب جماعة من محققي المتأخرين الى ترجيح التسييح مطلقا وحلوا الاخبار الدالة على أفضلية القراءة للامام أو مطلقا على التقية لان الشافعي وأحمد وجبان القراءة في الأخيرين وما لكا يوجبها في ثلاث ركعات من الرابعة وأبى حنيفة خير بين الحمد والتسييح وجوز السكوت ويرد عليه (عليهم خ ل) ان التخير مع أفضلية القراءة أو التفضيل بين الامام والمنفرد بما لم يقل به أحد من العامة فلا تقبل الحل على التقية نعم يمكن حل اخبار التسوية المطلقة على التقية بقول أبي حنيفة بها ثم انه احتدل ترجيح القراءة للآية ولا ورد في فضل الفاتحة ولانه لا خلاف في كفيئتها وعددها ولرواية الطبري لقوة سندها ولا يظهر من الشيخ من أنها مقولة بإسانيد معتبرة ثم اخذ يدفع ماورد عليها من الاشكال وفي كلامه نظر يأتي بيانه وظاهر النهاية والجل والمبسوط والمعتبر التخير مطلقا بل هو ظاهر الخلاف والمراسم والتقنية وجامع الشرائع والارشاد وغيرها ونسب في الذكرى وغيرها الى ظاهر الشيخ في أكثر كتبه وفي (التنقيح) نسبته الى سائر كتب الشيخ وعبارتالمعتبره كنفا اخفت الرواية في روايتها

سواء وفي رواية الصحيح أفضل وفي رواية ان كنت اماما فالقراءة أفضل والكل جائز وعن الكتاب ان الامام ان أمن لحوق مسبق بركعة استحب له التسبيح والا القراءة والمفرد عن تغييره والمأموم يقرء فيها واستحسن في كشف القام تفصيل الكتاب في الامام لانه جمع حسن وفي (المنهى) ان الفضل للامام القراءة وللمأموم التسبيح واستحسنه في التذكرة وفي (البحار) انه لا يخطو عن قوة وقال في (المنهى) أيضا لافرق بين القراءة والتسبيح ثبوت التخيير والحكمة تنافي التخيير بين الراجع والمرجوع انتهى فتأمل فيه وفي (المروس) استحباب التسبيح للمفرد والقراءة للامام وفي (جامع المقاصد) لا يحد الى الآن قلنا باستحباب التسبيح للمفرد والقراءة للامام ونحوه ما في الروض وكأنهما لم يلحظا المروس وفي (نهاية الاحكام والمختار) والذكرى والتقيح وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية والروضة والمفاتيح ذكر الاقوال من دون ترجيح ولمسه يستحب القول بالتخيير مطلقا ويدل على افضلية التسبيح للامام وغير الامام صحيح زرارة الصريح بذلك الذي رواه الصدوق ومثله صحيحه الآخر الذي رواه ثقة الاسلام عن الباقر أيضا عليه السلام ومثله الآخر الذي رواه الشيخ عن الصادق عليه السلام ورواه أيضا الصدوق بأدنى تفاوت وظاهر هذه الاخبار أو صريحها تعيين التسبيح دون الافضلية لمكان النعم فيها عن القراءة والتي لها لكن الاجماع على التخيير وأوجب حلها على الافضلية ولا مساع لحل النعم والتي فيها حل النعم من نعم القرآن لان قوله عليه السلام في الثالثة والرابعة انما هو تسبيح وتكبير الى آخره دال على حصر الموطئ في ذلك وهذه الاخبار قل من ألم بها وفي (كشف القام) ذكر واحد منها وفي الصحيح الى محمد بن حمران السلمي عن الصادق عليه السلام ان التسبيح أفضل من القراءة في الاخيرتين ومثله خبر الطل وما ينعان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم سبى كان اماما للملائكة وقد سمعت فيما مضى خبر ابن أبي الضمك الذي صحب الرضا عليه السلام وروى الصدوق في الصحيح عن زرارة عن مولانا الصادق عليه السلام انه قال اذا كنت خلف امام الى أن قال ولا تقرأ شيئا في الاخيرتين وروي ايضا في الفقيه والعلل عن الرضا عليه السلام انه قال انما جعل القراءة في الاولين والتسبيح في الاخيرتين لفرق بين ما فرضه الله عز وجل وبين ما فرضه من عند رسوله صلى الله عليه وآله وروى الشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال كان أمير عليه السلام الى ان قال سبيح في الاخيرتين ومثله ما رواه في الموثق عن أمير المؤمنين عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في الصحيح لزراعة يجزي في الاخيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ونحوه ما رواه المحقق في المنبر وروى الشيخ في الاستبصار في الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام انه قال اذا قمت في الركعتين الاخيرتين لا تقرأ فيها قل الحمد لله وسبحان الله والله أكبر لكنه أسقط في التهذيب الاخيرتين والظاهر انه سهو من قل الشرف (ووجه الاستدلال) ان قوله عليه السلام لا تقرأ فيها جملة خبرية وقعت صفة للمعرف بلام الجنس القريب من التكرة كما في قوله «ولقد امر على التمسك بسبني» وكأله الزنجيري في قوله عز وجل غير المنضوب ويشهد لذلك ما رواه في صحاحه من الركعتين «ان ظ» الاخيرتين لا قراءة فيها وما أشار اليه المحقق من أن لا يمتنع غيرهما في التمسك من أن لا تقرأ جملة طلبة وان القاء تصحيح الواو ولا وجه لا ستلزم الاول تقدير الارادة والثاني فتح باب يؤدي الى رفع الفرق بالاخبار وصحيح معوية ابن عمار دال على اولية التسبيح كما في المختار والحبل المتين ذكره في المختلف في مسئلة من نسي القراءة في الاولين ونحوه خبر سالم أبي خديجة لمن تأمل فيه وما في البحار

ويجزئ المستجبل والمريض في الأولين الحمد وأقل الجهر اسماع القرب تحقيقاً أو تقديرًا واحد
الاختات اسماع نفسه كذلك (من)

من أن التخيير مع أفضلية القراءة لم يقل به أحد من العامة فحبيب منه على سعة اطلاعه قد نص ابن
روزبهان في كتابه الذي مر فيه على كشف الحق ونهج الصدق أن مذهب أبي حنيفة أنه يقرأ في
الأخيرتين بالمخافة قط وهذا أفضل وإن سبغ أو سكت جاز انتهى فكان على هذا مذهب أبي حنيفة
التخيير مع أفضلية القراءة فيقول خبر محمد بن حكيم على الثقة ويمكن حمل أخبار الأمر بالمخافة للإمام
على الثقة لأن التباخر منها الوجوب كما صرح به مولانا الأديلي ولا ينافيه لفظ الأفضلية تأمل وما
قله في المدارك عن الاستبصار غير خال عن المحلل في الثقل ﴿قوله﴾ «قدس الله تعالى روحه
(ويجزئ المستجبل والمريض في الأولين الحمد) اجملًا كما في كشف الغطاء وفي (المعتبر والمفتاح)
الاجماع على جواز الاقتصار على الحمد للضرورة وفي (المنتهى) لا خلاف في ذلك بين أهل العلم وفي
(التذكرة) الاجماع على جواز ذلك في حالة الضرورة والاستجبال وفي (التفتيح) لا خلاف حال
الاضطرار ولا كلام مع ضيق الوقت عن قراءتها وفي (المدارك) لا خلاف في جواز الاقتصار على
الحمد في الفرائض حال الاضطراب كالحرف وضيق الوقت وعدم إمكان التلم وفي (البحار) الاجماع على
ذلك حال الاضطراب كالحرف والمرض وضيق الوقت وفي (الفنية) ان هناك من جاز الاقتصار على الحمد
وحدها وفي (الروضة) تفسير الضرورة بضيق الوقت والحاجة التي يضر فوراً وجهالة السورة مع المعجز
عن التلم وظاهر التذكرة وصريح فوائد الترائع ونيلق الناعم ان ضيق الوقت لا تسقط به السورة قال
في الأخير منهم من تقيده أي المحقق في النافع بسعة الوقت أنه مع الضيق لا تجب وليس كذلك إذ
لا دليل على السقوط هنا إذ لا يسقط شيء من الأمور المتيرة في الصلوة لضيق الوقت ولا أعلم لاحد
التصريح بالسقوط بل التصريح بخلافه موجود في التذكرة انتهى وقد سمعت كلام الأصحاب واحتمل
في نهاية الأحكام حيث قال ولو ضاق الوقت عن ركعة بأخف سورة وتمكن من ادراكها بالحمد خاصة
احتمل وجوب القضاء وفضلها أداء بالحمد خاصة انتهى وبالأداء حكم مولانا الأديلي بل قال ان تركها
ها أولى من تركها في غيره من بعض ما ذكره وقد تقدم في أحكام الحائض ماله منع في المقام
وتقدم آنفاً ما ينبغي مراجعته ﴿قوله﴾ «قدس الله تعالى روحه» وأقل الجهر اسماع القرب إلى
آخره ﴿قد تقدم الكلام في ذلك مستوفى غاية الاستيفاء ولشر إلى فرع ذكره المصنف في التذكرة
ونهاية الأحكام وتبته عليه جماعة كأبي العباس والكرخي والصيري وغيرهم قالوا كل صلوة مختصة بالنهار
ولا نظير لها ليلاً قالسنة فيها الجهر كالصبح وكل صلوة مختصة بالليل ولا نظير لها نهاراً قالسنة فيها الجهر
كالغروب وكل صلوة تقبل نهاراً ولها نظير بالليل فما يصل نهاراً قالسنة فيه الاختات كالظهر بن وما يصل
ليلاً قالسنة الجهر كالشاء فصلوة الجمعة والعيد سنهما المهر لانهما يطلان نهاراً ولا نظير لهما ليلاً وأصله
قوله عليه السلام صلوة النهار عجا وصلوة كسوف الشمس يستحب فيها الاسرار لانهما تقبل نهاراً ولها
نظير بالليل هي صلوة خسوف القمر ويحجر في الحسوف قالوا وأما صلوة الاستسقاء فعدنا كصلوة العيد
وفي (الذكرى) ان هذا قياس محض لا أصل له عندنا وقد نص الأصحاب على الجهر بصلوة الكسوف
كالخسوف ويلزم ان صلوة الاستسقاء سر وقد نص الجماعة على انها كالعيد جهر ويلزم أيضاً أن

ولا جهر على المرأة وسنذره في الناس والجاهل (مأن)

يكون قضاءً تاماً قليل والنهار والاجماع من الاصحاب أنه يقضى كما قات وكذا قضاء التواض
يجهر فيه ويسر على ما كان نص عليه الشيخ في الخلاف ولم يحجج بالاجماع بل بالحديث انتهى ما في الذكري
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا جهر على المرأة ﴾ في شيء من الصلوات كافة وهو قول
كل من يحفظ عنه العلم كافي المتتمى واجماع العلماء كافي المتبر واجماع الكل كافي الذكري والاجماع
كافي التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام وارشاد الجعفرية وجامع المقاصد والروض وكشف القتام واستندوا
في ذلك الى ان صوتها حورة يجب اخاؤه عن الاجانب بل في الاخيرين كلهم متفقة على ذلك وفيه وفي
البحار والمحدثان ان علواهر الكتاب والسنة لا تساعد على ذلك وذكر في الاخير جملة من الاخبار
التي يذهب فيها ان صوتها غير حورة والمشهور كافي البحار والمحدثان انها لو جهرت وبسما الاجنبي فالاقترب
الفساد لتحقق النهي في العبادة وبه صرح في الذكري وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمقاصد
العلية وغيرها وناقش فيه جملة من متأخري المتأخرين وفي (البحار والمحدثان) ان الظاهر من كلام
الاكثر وجوب الاخفات عليها في موضعه وربما اشترت بعض عباراتهم ثبوت التخيير لها مطلقاً وقال
الفاضل الاردبيلي قدس سره ولادليل على وجوب الاخفات على المرأة في الاخفاتية الا أن الاحوط
مواقة المشهور انتهى كلامهما وقال الخراساني نحواً من ذلك وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) عن
حاشية الشيخ ابراهيم القطيني على النافع انها تسر فيها يسره الرجل وجوباً وفيها يجهر به تغيير الامع
سماح الاجنبي خافت وجوباً انتهى وفي (الفتاوى) النساء خبرت مع عدم سماح الاجنبي ومع قيل لا
يجوز لمن الجهر فبطل واشترط تحريم اسمع من يخوف الفتنة غير بعيد وأما تحريم السماع للاجنبي فشرط
به وفي (الروضة والمقاصد العلية) تخيير بين الجهر والاخفات مع عدم سماح الاجنبي وفي (الروض) يجوز لها
السر مطلقاً وفي (جامع المقاصد) وغيرها لا جهر عليها وجوباً وفي (الدروس والجفرية) توسر حياً والميسية
ان لو سمها المحرم أو انساء أولم يسمها أحد الاثنا يجوز الجهر واستظهر ذلك في الذكري وجامع المقاصد
واستجوده في كشف القتام وقال فيه ان الجعري روى في قرب الاستناد عن عبد الله بن الحسن
عن جده علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة في القرية قال
لا الا أن تكون امرأة تؤم النساء فتصر قدر ماتسم قراتها قال وهذا الجهر دليل ان ما في التهذيب من
خبري علي بن جعفر وعلي بن يقطين عنه عليه السلام في المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة والتكبير
قال قدر ماتسم بضم تاء نسم من الاسماع ولم أظفر بفتوى تراخه انتهى (وليلىم) ان حكم القصاص حكم
الاداء باجماع أهل العلم كافي المتتمى (وأما) اذا اختلف حكم القاضي والمقضي عنه كالرجل يقضي عن
المرأة والمرأة تقضي عن الرجل لم أقف في ذلك على كلام لاحد من علما غير صاحب المحدثان فإنه
قال الاقرب الانسب بالقواعد هنا هو الاعتبار بحال القاضي لا المقضي عنه انتهى وما قرره هو الذي
عليه شاذننا المعاصرون دام توفيقهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسنذره في الناس والجاهل ﴾
أي يذره الجاهل في كل من الجهر والاخفات أو يسنذره في الجهر فلا وتوكا وقد قل على منذوريتها
فيها الاجماع في التذكرة ونفى عنه الخلاف في المنهى والمحدثان ونسبه الى الاصحاب في المدارك
وقال فيه انه يستعاد من صحيح زرارة عدم وجوب التدارك ولوقبل الركوع وعدم وجوب سجود السهو

ووالضحي وألم نشرح سورة واحدة وكذا القيل ولا يلاف ونجب البسمة بينهما على رأي (من)

وفي (البيان وجامع المقاصد) لا يجب عليه التدارك ولو في أثناء القراءة وفي (جامع المقاصد) المراد بالناسي من دخل عن كون الصلوة جبرية مع طه بجاه ثقافت وبالعكس ويحمل الحلق ناسي وجوب الجهر في بعض الصلوات والاختلاف في بعض آخر وهو ناسي الحكم به بل الحلق ناسي معنى الجهر والاختلاف أن أمكن الجهل بدلولها أو نسيانه عادة ويراد بالجهل جاهل وجوب كل منهما في موضعه بحيث لا يعلم التي يجب فيها الجهر من التي يجب فيها الاختلاف سواء علم أن هناك جبرية واختلافية في الجملة أم لم يعلم شيئاً ويمكن أن يراد به مع ذلك الجهل بمعنى الجهر والاختلاف وإن علم أن في الصلوة ما يجبره وما يخالفه أن أمكن هذا الفرض إلى أن قال ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة على الظاهر ولو جبرت فسمعا أجنبي جاهلة بالحكم هي الصحة وجبان انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والضحي وألم نشرح سورة واحدة وكذا القيل ولا يلاف قريش ونجب البسمة بينهما على رأي ﴾ الضحي وألم نشرح سورة واحدة عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما في الاستبصار ومن دين الإمامية الإقرار بذلك كما في الأمالي وهو الذي تنذهب إليه الإمامية كما في الانتصار وهو قول علاننا كما في السرائر والتحرير ونهاية الأحكام والتذكرة والمذهب البارع ورواه أصحابنا كما في الشرائع وجمع البيان والبيان على ما نقل ومنه السيد والشيخ وأتباعهما كما في كشف الرموز وهو المشهور كما في الروض والروضة والخيرة وبين المتقدمين كما في البحار والمحدثات ومنه الأثر كفي الذكرى وجامع المقاصد وهو خيرة الفقيه والمحدث والامالي وثواب الاحمال والفتحة المنسوب إلى الرضا عليه السلام والتهذيب والمبسوط والاصباح على ما نقل عنه والسرائر وجامع الشرائع والتامع وسفي كتب المصنف والشهيد (١) وغيرهما وهو ظاهر الشرائع وقته جماعة عن المفيد ويدل عليه من الاخبار بعد ما سمعت من نسبه إلى روايات الاصحاب ما في كتاب اقراءت لأحمد بن محمد بن سيار روى البرقي عن القاسم بن عروة عن أبي العباس عن الصادق عليه السلام قال الضحي وألم نشرح سورة واحدة وروى الصدوق في الهداية عن دولانا الصادق عليه السلام أنهما جميعاً سورة واحدة وفي (قه الرضا عليه السلام) روي أن الضحي وألم نشرح سورة واحدة وفي (صحيح الشحام) قال صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الفجر قرأ الضحي وألم نشرح في ركة فإن الظاهر قراءتهما في ركة من فرض الفجر مع ما مر من تحريم القرآن (وأما) ما في المحمع عن العياشي بسنده إلى الفضل بن صالح وفي (المعتبر والتهذيب) عن البيهقي عن الفضل بن صالح من قول الصادق عليه السلام لا تجتمع بين سورتين في ركة إلا الضحي وألم نشرح وألم ترو ولا يلاف قريش (فقيه) مع الاغراض عن مسنده أنه خرج تخرج التجوز والمساحة في التعبير من حيث أنهما سورتان باعتبار الرسم في القرآن والشبهة على اللسان على أنهما سورتان مستثنى منقطع أو نحوه على التثنية (وأما) صحيح الشحام الآخر فحصوله على النافذة كما في التهذيبين أو يكون سبيله سبيل الاخبار الدالة على التبعيض وأين يضاف من تلك الاخبار المؤيدة بالشبهة المتقدمة بالايجاعات والاخبار الآتية في القيل ولا يلاف مضاعفاً إلى ما سيأتي من الاجاعات على وحب الجمع بينهما في ركة ثم أنه لم يرف الخلاف من أحد قبل المحقق في التعبير حيث قال وقائل أن يقول لا نسلم أنهما سورة واحدة بل لم يكونا

(١) كالسنة (منه قدس سره)

سورتين وان لم قراتهما في الركعة الواحدة على ما ادعوه ويطلب بالدلالة على كونهما سورة واحدة وليس قراتهما في الركعة دالة على ذلك وقد تضمنت رواية المفضل تسميتها سورتين ونحن قد بينا ان الجمع بين السورتين في الفريضة مكروه فيستثنان من الكراهية انتهى ونحوه ما في التذكرة والمختف والدركي والمذهب البارع والتقيح وجامع المقاصد والروض والروضة وفوائد القواعد وجمع البرهان والمدارك والبحار وغيرها والحاصل ان المشهور بين من تأخر عن المحققين سورتان وقال في (الذكرى) فان قلت لو كانتا سورتين لم يقرن بينهما الامام عليه السلام لانه لا يفضل الحرام ولا المكروه فدل على انها سورة وكل سورة لا يجوز تبسيطها في الفريضة (قلت) لم يستثنان من الحرام أو المكروه لتناسيها في الاتصال انتهى وقال أيضا رواية المفضل تدل على انها سورتان ويؤيده الاجماع على وضعهما في المصحف سورتين وهو متواتر انتهى واما القيل ولا يلاف فقد ذكر فيها ما ذكر في الصعي وألم نشرح من الاجماع والنسبة الى الامامية ورواية الاصحاب والشهرة والنسبة الى الاكثر الا ما في الاستبصار من نسبة وحدتهما الى آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويدل على انها سورة واحدة من الاخبار ما في مجمع البيان عن العياشي عن أبي العباس عن احدهما عليهما السلام قال لم تركت فعل ربك ولا يلاف قرئ سورة واحدة وما في كتاب القراءات لاحد بن محمد بن سيار عن البرقي عن القاسم بن عروة عن شجرة أخي بشير البال عن الصادق عليه السلام انها سورة واحدة وعن محمد بن علي ابن محبوب عن أبي جعفر مثله وكذا ما في هه الرضا عليه السلام وما في الهداية عن الصادق عليه السلام وفي (مجمع البيان) روي ان ابي بن كعب لم يفصل بينهما في مصحفه ويجب الجمع بينهما في ركعة واحدة كما في الاتصاف قال فيه ان وجوب الجمع كذلك اجماعي وأنه من مفردات الامامية وفي (الامالي) ان من دينها الاقرار بأنه لا يجوز التفرقة بينهما في ركعة وفي (التذيب) وعدة لا يجوز قراءة هاتين السورتين الا في ركعة واحدة بقرأهما مضمعا واحدا وفي (التذكرة) نسبة ذلك الى علمائنا وفي (الذكرى) أفتى الاصحاب بوجوب الجمع على وجوب السورة الكاملة وعلى أنها سورة وفي (جامع المقاصد) على وجوب الجمع شهرة عظيمة وفي (ارشاد المغفرة) أن مذهب الأكثر وجوب الجمع بينهما وقد نسب جماعته الى الصدوق والشيعين وحمل الهداية وهو خيرة الهداية والنهاية والمبسوط على الظاهر منها والسرار والشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان والمذهب البارع والروضة وظاهر الروض وغيره وكل من قال بأنها سورة واحدة وانه يجب اكمال السورة يلزمه القول بوجوب الجمع وان لم يصح به وفي (المعتبر والمنتهى) نسبة وجوب الجمع بينهما الى الصدوق والشيعين والسيد والاحتجاج لهم بخبري الشحام والمفضل ثم اعترضوا عليهم بأن أقصى مدلولها الحواز وتبعهما على ذلك المحقق الثاني والمولى الاردبيلي وصاحب المدارك وكذا المولى الخراساني يظهر منه ذلك لكن المحقق الثاني مد أن قال ليس في الاخبار ما يدل على وجوب قراتهما معا في ركعة رجح الوجوب فتأني في (كشف القام) اذا ثبت الحواز وانضم اليه الاحتياط وجب الجمع وفي (مجمع البرهان) القول بوجوب التل ولا يلاف في ركعة أبعد من القول بوجوب الضعي ولم نشرح لعدم الرواية الصحيحة في الاولين انتهى وأنت خير بأن الضعف يجبره الشهرة العظيمة وتعضده الاجاعات وأما وجوب السلة بينهما فهو مذهب الاكثر كما في المختصر وهو خيرة السرائر والتذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والمختصر والتقيح وجامع المقاصد والمغفرة وشرحها وتطبيق الثاف وفوائد القواعد والروض والروض وكاد يكون صريح المحتف والبيان وهو ظاهر الايضاح والمذهب

والمعدتان من القرآن (من)

البارع وفي بعض هذه النسخ يجوز على التقديرين (١) وفي (المدارك وجمع البرهان) تجب البسمة ان وجبت قراءتها مما لكن قال في الأخير الظاهر اجماعهم على ان البسمة جزء من كل منهما وفي (ارتداد الجسفرية) يترك البسمة مستبعد عند المتأخرين وفي المدارك تحب البسمة بينهما لا ثباتها في المصاحف ولا خلاف في عدد آياتها فاذا لم يسلم بينهما قصتنا من عدد هاهنا يمكن قد قرأها جميعا (قلت) هذا مبني على عدم الخلاف في كون البسمة آية أو بعض آية من السورة قال وأيضا طريق الاحتياط يقتضي ذلك لانه بقراءة البسمة تصح الصلوة غير خلاف وفي ترك قراءتها خلاف انتهى (واعترضه في كشف الرموز) بان ثبوتها في المصحف لا يدل على وجوب الاعادة وقوله عدد الآيات معلوم بلا خلاف لا استدلال فيه لان البسمة أما ان تعد من الآيات أولا فلي الثاني لا قصان وعلى الثاني (٢) تعد في موضع ثبت حكما وهو محل النزاع وقوله بلا خلاف هو مجرد دعوى لان كل من لا يثبت حكما لا يبدؤها آية انتهى فتأمل وفي الاستبصار والتذهيب والجامع والشرائع والنافع ان لا بسمة بينهما وقد سمعت اباي كشف الرموز وفي (البحار) ان الأكثر على ترك البسمة بينهما (قلت) ويظهر من التذهيب الاتفاق على ذلك حيث قال وعندنا لا يفصل بينهما بالبسمة في الفرائض وفي (التيان ومجمع البيان) على ما قل ان الاصحاب لا يفصلون بينهما ما وان في التيان أهم أوجوا ذلك واحتج له في المختلف بأحاديثها وأجاب بمنه وان وجبت قراءتها وسد التنزيل بمنع ان لا يكون كسورة المل واتصر في الذكرى على قل ذلك عن التيان واستغفم ذلك عن الحلبي ونقل كلام المختبر وهو قوله الوجه أنها ان كانتا سورتين فلا بد من اعادة البسمة وان كانت سورة واحدة كما ذكر على الهدى والمفيد وابن بابويه فلا اعادة للاتفاق على انها ليست آيتين من سورة وفي (الفرس) تجب البسمة وان جعلتا سورة واحدة لم تجب على الاشبه

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمعدتان من القرآن ﴾ بلا خلاف بين أهل العلم كافة كما في المتن وبإجماع المسلمين لا قرأه خلاف ابن مسعود واستقرار الاجماع بسده كما في الذكرى وجامع المقاصد وفي (كتاب طب الآئمة) عليهم السلام عن الصادق عليه السلام انه قال خطأ ابن مسعود أو قال كذب ابن مسعود وروى علي بن ابراهيم في تفسيره بسنده عن أبي بكر الحضرمي ان الصادق عليه السلام قال ان أبي كان يقول قل ذلك ابن مسعود برأيه هما من القرآن ويدل على جوار قراءتهما في الصلوة المفروضة على الخصوص صحيح صفوان وخبر جابر بن مولى بسام وخبر منصور بن حازم وخبر الحسين بن بسطام الذي رواه في طب الآئمة عليهم السلام وفي (التمه) المسبوب الى الرضا عليه السلام روي ان المعدتين من الرقية ليستا من القرآن ادخلوها في القرآن وقيل ان جبرئيل عليه السلام عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أن قال وأما المعدتان فلا تقرأهما في الفرائض ولا بأس في التواقل انتهى (٣) ولا وجه لحله على التيق كما صنع من قطع محبته لعدم الخالف من العامة كما سمعت

(١) أي كونها سورة أو سورتين (منه) (٢) كذا في نسخة الاصل وكأنه سهو من قلبه الشريف والصواب وعلى الثاني (٣) هذان ما يوهن الاعتماد على الثقة المسبوب الى مولانا الرضا عليه السلام (نقطه قدس سره)

ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا أتمها وقضى السجدة والاقرب وجوب المدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجب السجود وان تمد وكذا ان استمع ثم ينهض ويتم القراءة وان كان السجود آخر (اخير اخل) استحب قراءة الحمد ليركع عن قراءة ولو اخل بالموالات قرأ بينها من غيرها ناسيا او قطع القراءة وسكت استأنف القراءة ومدا تبطل ولو سكت لا بنية القطع او نواه ولم يفعل صحت ويستحب الجهر بالبسملة في اول الحمد والسورة في الاغفانية (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا الى قوله ليركع عن قراءة ﴾ قد قدم الكلام في ذلك كله مستوفى وكنا وعدنا باستيفاء الكلام فيه هنا وعدنا استوفياء هناك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو اخل الى قوله صحت ﴾ قد قدم الكلام فيه بما لا مزيد عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الجهر بالبسملة في أول الحمد والسورة في الاغفانية ﴾ عند علمائنا كما في التذكرة ويستحب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم بما لا يجهر فيه بالقراءة اجماعا كما في الخلاف واستحب الجهر بها انفراد للاصحاب في الفرض والنفل سفرا وحضرا جماعة وفردا والمجهود على خلاف هذا الاطلاق كما في المتبروقيه ايضا وفي (جامع المقاصد) ان المجلي خصص ما نص عليه الاصحاب والمشهور استحباب الجهر بها للامام والمتفرد في أول الحمد والسورة في الاغفانية كما في المختلف وتجليس التخصيص والذكرى وجامع المقاصد ايضا والبيهار والحدائق وهو مذهب الاكثر كما في المنتهى والمدارك والمناجيب وشرح الشيخ محيي الدين وفي كثير من هذه ان ذلك في الاولين والاخيرتين وادخل ذلك تحت الشبهة وفي (المدارك) وكذا الذكر المشهور من شعائر الشيعة الجهر بالبسملة لكونها بسملة حتى قال ابن أبي عقيل توارث الاخبار ان لاهية في الجهر بالبسملة انتهى (والحاصل) ان الحكم المذكور خيرة الصدوق ومن تأخر عنه من كل من تعرض له ماعدا من سنذكره ومنهم الكاتب فانه قال على ما قل باستحباب الجهر بها للامام وأما المتفرد فلا وصرح بأن يجهر بالبسملة في الاخيرتين وفي (مجمع البرهان) انه ليس من الصف بمكانة القولين الآخرين يريد قول القاضي والحلي والمجلى للاخبار الواردة في الامام كخبر الثمالى وصفوان وأوجب القاضي مطلقا والحلي في أولي الطهرين وفي (الفتن) ان قول الحلي أحوط وقد يظهر منها وجوب الاخفات بها فباعدا ذلك وفي (البحار) ان عدم ترك الجهر أحوط لاطلاق الوجوب في بعض الاخبار يريد بذلك قول الصادق عليه السلام في خبر الامعن المروي في الحصال الاجهار بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة واجب وهو يحصل الثبوت والوجوب في الجهرية كما في كتف الثام وخصه المجلى بالاولين وقال بعدم جوار الجهر بها في الاخيرتين ونقل الاجماع على جواز الاخفات بها فيها ونزل على مذهبه قول الشيخ في الجمل والجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر بالقراءة في الموضعين قال يريد بذلك الظاهر والعصر (قلت) ومثل عبارة الجمل عبارة الوسيلة وفي (المنتهى) ان حمله لعبارة الجمل فاسد لاحتمال ارادة أول الحمد والسورة ومنه قال في المختلف وفي (الذكرى) قول المجلى مرغوب عنه انه لم يسبق اليه انتهى واستدل عليه في السرائر باحتصاص الاستحباب بما يمين فيه القراءة ورد بأنه أول المسئلة واستدل ايضا بالاحتياط ورد بأصل البراءة من وجوب الاخفات فيها وهذا صيف لكن عموم الادلة والاجابات الخاصة حجة عليه ومع ذلك كله فواء صاحب الحدائق ونزل الاخبار على ارادة الامام هذا وقال الثوري والاوزاعي

وبالقراءة مطلقاً في الجملة وظهرها على رأي (مقن)

وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد لا يجهرون بالبسمة على حال فالأخبار الواردة في الاختلاف بها محمولة على التثنية بقي الكلام فيما قلنا عن الحسن من توأمر الأخبار بأنه لا تية في الجهر بالبسمة في (البحار) أنه خلاف المشهور والأخبار التي وصلت إلينا لا تدل على ذلك إلا رواية صاحب المعاصم ويشكل تخصيص عمومات التثنية بمثال ذلك انتهى (قلت) خبر المعاصم حكاه دوين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم الصلوة والسلام أنه (أنهم خل) كانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم فيما يجهرون فيه بالقراءة من الصلوات في أول فاتحة الكتاب وأول السورة في كل ركعة ويخافون بها فيما يخافت من السورتين جميعاً قال الحسن بن علي عليهما السلام اجتمعنا وقد فاطمة عليها السلام على ذلك وقال جعفر بن محمد عليهما السلام التثنية ديني ودين آبائي ولا تية في ثلاث شرب السكر والمسح على الخنثين وترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (وليلم) أن معنى استحباب الجهر بالبسمة ما أنه أفضل للفردين الواحدين على التخفيف فلامنافة بين استحبابه ميثاً ووجوبه تخفيفاً لعدم اتحاد الموضوع وليس المراد ما ذكره الشهيد في قواعد تبعه عليه صاحب كشف الالتباس من أن الاستحباب راجع إلى اختيار المكلف ذلك الفرد بعينه فيكون فصله واجباً واختياره مستحباً لأن استحباب اختياره فرع استحبابه وأفضليته فما فرغه لم يسلم منه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبالقراءة مطلقاً في الجملة ﴾ أي في البسمة وغيرها وقد أجمع كل من يحفظه العلم على أنه يجهر بالقراءة في صلوة الجملة كما في المنهى وقال فيه ولم أقص على قول للأصحاب في الوجوب وعدمه والأصل علمه وفي (المعتبر) لا يختلف في استحباب الجهر في الجملة أهل العلم وفي (التنقيح) قل عليه إجماع العلماء وقد قلل الإجماع على الاستحباب في التذكرة ونهاية الأحكام والكتاب فيما يأتي والذكرى والبيان وقواعد الشهيد وجامع المقاصد والروضة في بحث صلوة الكسوف والريزة وأرشاد الجعفرية والمقاصد العلية والفوائد الملية والماتيج والحدائق ويأتي تمام الكلام في بحث الجملة ونقل هناك خلافاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي ظهرها على رأي ﴾ إجماعاً كما في الخلاف وهو المشهور كما في قواعد الشهيد والمدارك والسخيرة وهو مشهور في الرواية كما في البيان والأخبار المقتضية للتبرة كما في جامع المقاصد وهو مذهب الشيخ ومن تبعه كما في الذكرى وهو خيرة النجاة والمبسوط والخلاف والشرائع والتعريض والمنهى والتلخيص حيث قلنا على رأي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك والماتيج والتذكرة في المقام واستوجبه في المنهى وقرره في السخيرة وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع وهو المنقول عن الكيدري وخالف في ذلك الجمهور كما في المنهى ولا فرق في ذلك بين أن تصل جماعة أو فرداً كما نص عليه الشيخ وغيره وعن (علم الهدى في المصباح) أنه قال يروي أن الجهر إنما يلزم من صلاحها مقصورة بخبطة أو صلاحاً ظهراً في جماعة وفي (السرائر) يستحب إذا صليت جماعة لا فرداً والظاهر من كلام المصنف على اختلاف النسخ في جماعة وخبطية أنه إنما يرى جواز الجهر في الظهر جماعة دون استحبابه كما فهمته صاحب كشف القام واليه أشار في الذكرى حيث قال إن مذهب السجلي ظاهر الصدوق وما في كشف القام أوفق بكلامه مما في الذكرى والامر سهل وله في التثنية عياراً كان أحد سببها في بحث القراءة وأخرى في بحث الجملة والتي في بحث الجملة فالوجود في النسخ الكثيرة والأصل أنها إنما يجهر فيها إذا كانت

خطبة وفي بعضها اذا كانت جماعة وفي (المستبر) ان ترك الجمهور في الظاهر للامام والمفرد أشبه بالذهب ونقله
عن بعض الاصحاب واستضعف تأويل (حل غل) الشيخ لروايته محمد وجعل التقيّة (على التقيّة غل) وتسميه
على ذلك تقييده في كشف الرموز وقد سمعت مالي المنهي من نسبة الخلاف الى الجمهور وفي (البيان والدروس)
ان ما في المستبر أقرب بوق (الذكرى) لعله أقرب بوق (نهاية الاحكام وارشاد الجعفر بنوكشف القاتم والتذكرة)
في بحث الجمعة انه أحوط وفي (المبسة) انه أجود وفي (المسالك) هو الاولى وفي (الفوائد المالية)
انه أقوى قد تحصل انه لم يقطع أحد بدم جواز الجمهور في الظاهر للامام الا ما في المستبر عن بعض
الاصحاب الذي لم نجد وفي (الايضاح وتخليص التلخيص وكشف الاتباس) وغيرها نقل الاحوال
من دون ترجيح ﴿ فرع ﴾ قل أ كثر علاننا يجب أن يقرأ بالتواتر وهي السبع وفي (جامع
المقاصد) الاجماع على تواترها وكذا الزية وفي (الروض) اجماع العلماء وفي (مجمع البرهان) نفي الخلاف
في ذلك وقد فقت بالتواتر في الكتب الاصولية والتقية كالتنهي والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز
الحاموي وكشف الاتباس والمقاصد الطيبة والمدارك وغيرها وقد نقل جماعة حكاية الاجماع على تواترها
من (هن غل) جماعة وفي رسم المصاحف بها وتدوين الكتب لما حكي انها معدودة حرفاً فحرفاً
وحركة فحركة بما يدل على ان تواترها مقطوع به كما أشار الى ذلك في مجمع البرهان والبادة فقضي بالتواتر
في تفاصيل القرآن من أجزائه والفاظه وحركاته وسكناته ووضع في محله لتوفر الدراري على نقله من
القر لكونه أصلاً لجميع الاحكام والمكر لا يبال لكونه معجزاً فلا يبرز بخلاف من خالف أو شك
في المقام وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاموي وكشف الاتباس ومجمع البرهان والمدارك)
وبغيرها انه لا يجوز أن يقرأ بالعشر وفي جملة منها انه لا تكفي شهادة الشهد في الذكرى بتواترها وفي (الدروس)
يجوز بالسبع والعشر وفي (الجعفرية وشرحها) انه قوي وفي (جامع المقاصد والعلية والروض) ان شهادة
الشهد لا تقصر عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد فيثبت بجواز القراءة بها بل في الروض ان تواترها مشهور بين
المأخرين (واعتضها) المولى الاردبيلي وكذا تليده السيد المقدس بان شهادة الشهيد غير كافية لاشتراط التواتر
في القرآن الذي يجب ثبوته بالعلم ولا يكفي الظن فلا يقاس بقبول الاجماع بخبر الواحد نعم يجوز ذلك للشهد
لان كل ثابتاً عنده بطريق علمي انتهى (وللماصل) ان أصحابنا متفقون على عدم جواز العمل بشير السبع
والعشر الا اذا شاذ منهم كما يأتي والاكثر على عدم العمل بشير السبع لكن حكي عن ابن طاووس في مواضع من كتابه
المسمى بسند السعد ان القراءات السبع غير متواترة حكاه عنه السيد فحة الله واختاره وقال ان
الزمخشري والشيخ الرضي موافقان لنا على ذلك وستسمع الحال في كلام الزمخشري والرضي وفي (وافية
الاصول) اتفق قدماء العامة على عدم جواز العمل بقراءة غير السبع أو العشر المشهورة وتبهم من تكلم
في هذا المقام من الشيعة ولكن لم ينقل دليل بتدبه انتهى وظاهره جواز العمل فيها وبأي الدليل
المتدبه وفي نسبة ذلك الى قدماء العامة نظر لشهادة التابع بخلافه نعم متأخرون على ذلك هذا الحافظ
أبو عمر وعثمان بن سعيد المدني والامام مكي أبو طالب وأبو العباس أحمد بن حمار المهدي وأبو بكر
البرقي وأبو الصلا الهمداني قالوا على ما نقل ان هذه السبعة غير متينة للجواز كما سيأتي وقال شمس
الدين محمد بن محمد الجزيري في كتاب التشر قرأت العشر كل قراءة التري يقول بوجه وواقت
المصاحف الثمانية ولو احتمالاً وصح سندها ففي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ووجب على الناس
قبولها سواء كانت عن السبعة أم العشرة أم غيرهم ومتى اختلف ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق عليها

إنها ضيقة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند التحقيق من السلف والخلف ونحوه قال أبو شامة في كتاب المرشد الوجيز غير أنه قال فيه بعد ذلك غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما قل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم انتهى ويلم أن هذه السبع أن لم تكن متواترة الينا كاطن لكن قد تواتر الياتقل الاجماع على تواترها فيحصل لنا بذلك القطع (إذا عرفت هذا) فاعلم أن الكلام يقع في مقامات عشرة (الاول) في سبب اشتها السبعة مع أن الرواة كثيرون (الثاني) هل المراد بتواترها تواترها إلى أربابها أم إلى الشارع (الثالث) هل هي متواترة بمعنى أن كل حرف منها متواتر أم بمعنى حصر المتواتر فيها (الرابع) على القول بعدم تواترها إلى الشارع هل يقدح ذلك في الاعتقاد عليها أم لا (الخامس) ما الدليل على وجوب الاختصار عليها (السادس) هل هذه القراءات هي الأحرف السبعة التي ورد بها خبر حاد بن عثمان أم لا (السابع) هل يشترط فيها مراعاة أهل النحو أو الأقبس عديم أو الأشهر والافشا في الفقه أم لا بل العمل على الثابت في الأثر والاصح في النقل (الثامن) هل يشترط تواتر المادة الجوهرية فقط وهي التي تختلف خطوط القرآن ومئاتها أم هي والمهية المخصوصة سواء كانت لا تختلف الخطوط والمعنى بها كالدلالة أو يختلف المعنى ولا يختلف الخط كذلك يوم الدين بصيغة الماضي مثلاً يعبد مبنياً للفعول أو يختلف الخط ولا يختلف المعنى كيقعدون ويقادعون أم لا يشترط تواتر المهية المخصوصة بأقسامها أم يشترط تواتر بعض الأقسام دون بعض (التاسع) أم حال القراءتين المختلفتين التين يقضي اختلافها إلى الاختلاف في الحكم (العاشر) هل الشاذ منها كأخبار الواحد (كخبر الواحد غل) أم لا وبعض هذه المقامات محلها كتب القراءات وكثير منها محلها كتب الأصول والسبب الباعث على التعرض لهذا الفرع الذي لم يذكره المصنف وسط الكلام فيه أن بعض (١) فضلاء اخواني وصفوه خلاصة خلاني أدام تعالى تأييده سأل عن بعض ذلك ورأيت يجب كشف الحال عما هناك (إذا تمهد هذا) فنقول القراءات مصابيرون وأبسيون أخفوا عنهم ومتبحرون والصحابيون القرون سبعة أمير المؤمنين وسيد الوصيين عليه السلام وأبي وزيد بن ثابت وعثمان وابن مسعود وأبو الرداء وأبو موسى الأشعري والقارئون ابن عباس وعبد الله بن السائب وأبو هريرة وهم ثلاثون أبي ماعدا ابن عباس فإنه قرأ على زيد أيضاً والتابعيون المكيون ستة والمدنيون أحد عشر والكوفيون أربعة عشر والبصريون ستة والشاميون اثنان واما المتبحرون فخلق كثير لكن الضابطين منهم كل ضبط من المكيين ثلاثة عبد الله ابن كثير وحيد بن قيس الأعرج ومحمد بن يحيى ومن المدنيين أيضاً ثلاثة شيبه ونافع وأبو جعفر ابن الققاع ومن البصريين خمسة عاصم وأبو عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن اسحاق ويعقوب ومن الكوفيين خمسة يحيى بن وثاب وسليمان وحمره وعاصم والكسائي ومن الشاميين أيضاً خمسة عطية واسماعيل ويحيى بن الحارث وشرح الحضرمي وعبد الله بن عامر وحيث قصارت المهم عن ضبط الرواة لكثرة غابة الكثرة اقتصرنا بما وافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فعدوا إلى من أشهر بالضبط والامانة وطول المبر في الملازمة لقراءة والاتفاق على الأخذ به فافقدوا اماما من هؤلاء في كل مصر من الأمصار الحقة المذكورة وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو بن عامر وعاصم وحمره

(١) هو السيد السند المقدس الفاضل المامل المتبر السيد حمزة بن المرحوم السيد حيدر (منه)

والكسائي وقد كان الناس يركعون على رأس المائتين على قراءة ابن كثير وبالمد ينقل على قراءة نافع وبالكوفة على قراءة حمزة وحاصم وبالبصرة على قراءة أبي عمرو يعقوب والشام على قراءة ابن عامر وفي رأس الثلاثة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب ولم يتركوا بالكيفية ما كان عليه غير هؤلاء يعقوب وأبي جعفر وخلف ومن هنا كانوا عشرة وكل واحد من هؤلاء أخذ عن جماعة من التابعين والكسائي أخذ عن حمزة وأبي بكر بن عياش وقد روى عن كل واحد من السبعة خلق كثير لكن أشهر في الرواية عن كل واحد اثنين وأما ما وقع في المقام الثاني فالظاهر من كلام أكثر طائفتنا واجماعهم أنه متواترة إليه صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الرازي اتفاق أكثر أصحابه على ذلك كما يأتي قل كلامه وقال (الشيد الثاني في المقاصد الحلية) ان كلاما من القراءات السبع من عند الله تعالى نزل به الروح الامين على قلب سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم الظاهرين غفياً على الامة وتبوءنا على أهل هذه الملة (قلت) وروى الصدوق في الحاصل بإسناده اليهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آتاني آت من الله عز وجل يقول ان الله يأمرك ان تقرأ القرآن على حرف واحد قلت ياربني وسع على أمي قال ان الله تعالى يأمرك ان تقرأ على سبعة أحرف وربما استدلل عليه بقول الصادق عليه السلام في خبر حماد بن عثمان ان القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للامام ان يأتي على سبعة قجوه الحديث وفي دلالة تأمل (وقال الشيخ في التبيان) ان المعروف من مذهب الامامية والتعلم في أخبارهم وروايتهم ان القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد غير أنهم اجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء وان الانسان غير يأمر قراءة شاء قرأ وكرهوا تحريد قراءة بعينها انتهى (وقال الطبرسي في مجمع البيان) الظاهر من مذهب الامامية أنهم اجمعوا على القراءة المتداولة بين القراء وكرهوا تحريد قراءة مفردة والشائع في أخبارهم ان القرآن نزل بحرف واحد انتهى وكلام هذين الامامين قد يسلي ان التواتر انما هو لاربابها (قال الزركشي في البرهان) التحقيق انها متواترة عن الائمة السبعة أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففيه نظر فان أسنادهم لهذه القراءات السبع موجود في الكتب وهو قل الواحد عن الواحد انتهى (قلت) لله أنار الى قولهم ان ابن كثير اخذ عن عبد الله ابن السائب وهو احد تلامذة أبي ولم يقولوا انه اخذ عن غيره من تلامذة أبي كلابي هريرة وابن عباس ولا عن غيرهم فظاهرهم انه انما قل من واحد ولم يقولوا فيه كما قالوا في نافع وغيره انه أخذ عن جماعة ولكن لمل ذلك لاشتهار أخذه عنه وان أخذ عن غيره (وقال الامام الرازي) اتفق الاكثر على ان القراءات متقاربة بالتواتر وفيه أشكال لانها ان كانت متقاربة بالتواتر وان الله خير المكلفين فيها كان ترجيح بعضها على بعض واقفاً على خلاف الحكم الثابت بالتواتر فوجب أن يكون الذاهبون الى ترجيح البعض على البعض مستوجبين لفسق ان لم يلزمهم الكفر كما ترى ان كل واحد من هؤلاء القراء مختص بنوع معين من القراءة ويعمل الناس عليه ويمتنع عن غيره وان قلنا بعدم التواتر خرج القرآن عن كونه مفيداً للعزم والقطع وذلك باطل قطعاً انتهى (قلت) قد يستأنس لذلك بما نراه من التحوين من نسبة بعضهم بعضاً الى النطق مع أنهم الواسطة في النقل عن العرب ومذاهبهم في النحو كاشفة عن كلام العرب في تلك المسائل والاشكال الذي ذكره جاري في ذلك أيضاً فأمل رسياتك التحقيق (وقال الزمخشري) ان القراءة الصحيحة التي قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي في صفها وانما هي واحدة والمصلي لا يتبرأ ذمته من الصلوة الا اذا قرأ بما وقع فيه الاختلاف على كل الوجوه كلك ومالك وصراط وسراط وغير ذلك

انتهى وكلامه هذا ماسوق لانكار التواتر اليه صلى الله عليه وآله وسلم أو انكاره من أصله وقال الصادق عليه السلام في صحيح الفضيل لما قال له ان الناس يقولون ان القرآن نزل على نبيقة أعرف كذب أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد ومثله خبر زبارة وقال المحدث الكشائي في الرافعي بعد قتل الخبرين المقصود منهما واحد وهوان القراءة الصحيحة واحدة (قلت) قد يقرب منهما صحيح المعلى وقال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك وأدأ على الشيد الثاني ما نصه لا يخفى ان القراءة عندنا نزلت بحرف واحد من عند الواحد والاختلاف جاء من قبل الرواية فالمراد بالمتواتر ما تواتر صحة قراءته في زمان الأئمة عليهم السلام بحيث كانوا يجوزون ارتكابه في الصلوة وغيرها لانهم عليهم السلام كانوا راضين بقراءة القرآن على ما هو عند الناس بل ربما كانوا يمتنون من قراءة الحق ويقولون هي مخصوصة بزمان ظهور القائم عجل الله تعالى فرجه انتهى (قلت) يشير بذلك الى الاخبار الواردة في ذلك كخبر سالم بن سلمة وغيره وكلامه ككلام الشيخ والطبرسي والكشائي يسلي وجوب القراءة بهذه القراءات وان لم تكن قرأتا رخصة وتقية وفيه بعد وعلى هذا فيحصل خبر الحصال المتقدم على التقية وكلام الاصحاب واجماعهم على التواتر الى أصحها لا اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويختصر الخلاف فيمن صرح بخلاف ذلك كالشيد الثاني وغيره ويؤيد (١) ذلك ما سمعته عن هولاء في الجماعة من العامة وان الظاهر من قولهم ان هولاء في متبحرون ان أحدهم كان اذا برع ونمى شرع فناس طريقاً في القراءة لا يعرف إلا من قبله ولم يرد على طريقة مسلوكة ومذهب واضح متواتر محدود والى لم يختص به ووجب على مقتضى الثالب في العامة أن يعلم به الآخر المماصر له لا يحد الفتن وعدم البعد عن التأخذ وكيف فطلع نحن على تواتر قرأت هولاء ولا يعلم بعضهم على ما تواتر الى الآخر ان ذلك مستبعد جداً الا أن يقال ان كل واحد من السبعة ألف طريقته من متواترات كان يعلمها الآخر لكنه اختار هذه دون غيرها من التواترات لم يرجح ظهر له كالتسليم عن الامامة والروم ونحو ذلك فطريقته متواترة وان لم تكن الهيئة التركيبية متواترة وبذلك حصل الاختصاص والامتياز وان صح ما نقله الرازي من منع بعضهم الناس عن قراءة غيره اشتد الغلظ وامتنع الجواب والشيد الثاني أجاب عما اشكل على الرازي كما سمعت بأنه ليس المراد بتواترها ان كل ما ورد من هذه السبع متواتر بل المراد انحصار التواتر الآن فيما قل من هذه القراءات فان بعض ما قل من السبعة شاذ فضلاً عن غيرهم كما حقته جماعة من أهل هذا الشأن انتهى وقال سبطه بعد قل هذا عنه هذا مشكل جداً لكن «لكون ظ» التواتر لا يشبهه بغيره كما يشهد به الوجدان انتهى (قلت) وكلامه هذا بظاهره قد يخالف كلامه السابق من ان الكل نزل به جبرئيل الى آخره فليحفظ ذلك على انه ذكر الكلامين في كتاب واحد وهو المقاصد السلية والجمع بينهما ممكن ثم انه لو

(١) وقد يؤيد ذلك بما قيل من أن كتب القراءة والتفسير مشحونة من حكاية قراءة أهل البيت عليهم السلام يقولون قرأ عاصم كذا وقرأ علي عليه السلام كذا الا أن يجاب بجمل ما روي عنهم عليهم السلام على رواية الآحاد أو ان ذلك كان من المتواترات التي اختارها عاصم مثلاً فلا مانع من أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو علي عليه السلام قرأ بعض التواترات وقرأ عاصم بالبيض الآخر ومنه يعلم حال ما يقال ان لكل واحد روايتين فمن أين حصل التواتر لانا قول الرازي ان ما روي أصل التواتر وانما روي المختار من التواتر كما ستعرف (منه عن الله تعالى عنه)

ثم كانت جميع القراءات متواترة اذما من قراءة الا وبعض ما تألفت منه متواترة قطعا كواقع الاجتماع
الا أن يقال بأن المراد أن ما يقرأ غير السبع السبع لا متواتر فيه بخلاف السبع فإن ما يقرأ به غيرها
أكثره متواتر (وفيه) أن تواتر ما يمتاز به هذه القراءات عن الباقية مع عدم علم اصحابها بيبدا كما سمعت
منه في هذه السبع وقد علم بما ذكر حال المقام الثالث وقد يحصل من المتأملين على القول الاول (١)
في المقام الثاني أن كل ما ورد الينا متواترا من السبع فهو متواتر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما
اختلفت الرواية فيمن أحدهما يدل على ما انتقت فيه الرواية عن ابي حنيفة - الآخر لا ليس واجب
ولا مستحب عند الكل اتباع قراءات الواحد في جميع السورة ولا مانع عندهم من ترجيح بعضها على بعض
لسلته من الادغام والامالة ونحو ذلك وإن كان الكل من عند الله تعالى (٢) ثم يصح المنع ان كان
الرجح لاحدهما يمنع من الاخرى ولم يسمع ذلك الا من الرازي وظاهره الاتفاق على خلافه
قال في (المتن) واجبنا الى قراءة طائفة بطريق أبي بكر بن عياش وطريق أبي عمرو بن السلا
فإنها أولى من قراءة حمزة والكسائي لما فيها من الادغام والامالة وذلك كله تكلف ولو قرأ بذلك
صحت صلوته بلا خلاف انتهى وظهره في القول بتواترها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما
القائلون بتواترها الى أربابها فقط فلا يصح عليهم إيراد الرازي (ويلعل) ان القائلين بأن كل حرف منها
متواتر كما هو ظاهر الاكثر لا بد لهم من تأويل (٣) ما وقع لبعض المفسرين والتعويض كالتعويض
ونعم الأئمة من أنكروا بعض الحروف قصرها أو توليها حيث حكم الاول بمساجدة قراءة بن حاتم
أولادهم شركائهم وردوها لفصل بين التضامين والثاني أي الرضى في قراءة حمزة تسامون به والارحام
بالجر ونحو ذلك وهذا مما يؤيد ما ذهب اليه الشيعيون الثاني وجماعة من محقق هذا الشأن كما سمعت وقد
استند من هذا وما قبله يان الحلال في المقام الثالث (وأما ما وقع في المقام الرابع) فالقائل بتواترها الى
أربابها دون الشارع يقول إن الله عليهم السلام أمروا بذلك فقالوا اقروا كما يقرأ الناس وقد كانوا يرون
أصحابهم وسائر من يردد الهم يحتنون مثال هؤلاء السبعة ويسلكون سبيلهم ولولا ان ذلك مقبول
عنهم لأنكروا عليهم مع أن فيهم من وجوه القراءة كما بان بن قلب وهو من وجوه اصحابهم صلى الله عليه
وقد استمرت طريقة الناس وكذا العلماء على ذلك على أن في أمرهم بذلك أكل بلاغ مضاف الى نهيهم
عن مخالفتهم ويؤيد ذلك أنه قد قل عن كثير منهم متواترا انهم تركوا السبعة مع أن اصحاب
جمعون على بطلان الصلوة بتركها فكانت متواترة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماصح لم أن يحكموا
ببطلان الصلوة حينئذ أو ما على القول بأن آل الله سبحانه جوزوا ذلك صرح أن يقال بأنهم صلى الله عليهم استنوا
ذلك فليحظ هذا (وأما ما وقع في المقام الخامس) فالدليل على وجوب الاختصاص عليها ان يبين البراءة بما يحصل
بذلك لاتفاق المسلمين على جواز الاخذ بها الا ما علم رفضه وشذوذه وغيرها تختلف فيهم من المعلوم انها
المتداولة بين الناس وقد نطقت أخبارنا بالامر بذلك وانعدت اجاعات اصحابنا على الاخذ به كما
سمعت عن الثيان وجمع اليان وكذا المتن في جواز الاخذ بتبنيها يحتاج الى دليل ولولا ذلك قلنا كما
قال الزمخشري لا تبرأ ذمة المصلي الا اذا قرأ بما وقع الاختلاف فيه على كل الوجوه (وأما ما وقع في

(١) وهو التواتر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه (٢) كما هو الشأن في الواجب الخير (منه)
(٣) لكن تأويلها بأن غيرها أحب الى الراصد منها كما سمعت عن المتن لانه لا يجوز القراءة بها فأنزل (منه)

السادس) قد سمعت خبر الحصال وقد روى العامة في أخبارهم ان القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف وأف وادعوا نورا ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم واختفوا في مناه الى ما يبلغ أربعين قولاً أشهرها الحل على القراءات السبع لكن في خبر حماد بسند قوله عليه السلام ان القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للامام ان يفتي على سبعة وجوه وقد فهم منه جماعة من أصحابنا ان المراد بالسبعة أحرف البطون والمعنى انه نزل مرورياً به الى سبعة بطون ذلك أقل ما للامام ان يفتي به وما زاد على ذلك فبطون البطون كما جاء في الاختيار ان لكل بطن بطناً حتى ينتهي الى سبعين والقول بأن الاحكام خمسة فما هذا الزائد (جوابه) انه يمكن في بيان التكليف كأن يبين الوضوء مثلاً يبين أو يبين أو ثلاثاً أو عشرة لأنه ان يسم وان يخصص وان يطلق وان يشترط ويقيّد ويختلف الشرائط والقيود والتخصيصات فتضاعف اضعاكاً كثيرة وأما اذا أفتى بالاحكام فلا يتجاوز الحصة وما يزيد ذلك ما قاله مكّي بن أبي طالب ان ابن جبير قد صف قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات واقتصر على خمسة أخبار على عدد الامصار التي أرسل عثمان اليها المصاحف قال ومن الناس من قال انه وجه سبعة هذه الحصة ومصحفاً الى اليمن وآخر الى البحرين ولا أراد ابن مجاهد وغيره مراعاة هذا العدد ولم يعلم لدينك المصحفين غيره أثبتوا قارئين آخرين كلوا بهما العدد الذي ورد به الخبر وعثر عليه من لم يعرف أصل المسئلة فظن ان المراد بالاحرف السبعة القراءات السبع انتهى وهذا يزيد ما عليه أصحابنا وان خافنا من وجه آخر وقد سمعت ان المروفي من مذهب الامامية انه انما نزل على حرف واحد كما في التبيان وجمع البيان (وأما ما وقع في المقام السام) فالظاهر من علمائنا وغيرهم عدم وجوب مواهقة التواتر أهل النحر أو الألبس عندهم وكمن قراة أنكرها أهل النحر كالسكن بلشركم ويأمركم وما يشعركم ونصب قوماً في ليجري قوماً وغير ذلك بل النحر فينبغي ان ينزل على القرآن المجيد وان يكون مستقياً به لا العكس ولا يجب مواهقة الانشا والاطهر في الفنة لان القراة سنة متبعة يجب قبوله وهذا الخبر مشهور وقد روه عن زيد بن ثابت (وأما ما وقع في المقام الثامن) فلا كلام في اشتراط المادة الجهرية التي تختلف خطوما القرآن ومناه بها لانها قرآن فلا بد ان تكون متواترة والالزم ان يكون بعض القرآن غير متواتر وهو باطل وهذا قياس من الشكل الثالث وهو هكذا القراءات السبع قرآن والقراءات السبع غير متواترة ينتج بعض القرآن غير متواتر وأما الهيئة التي لا تختلف الخطوط والمعنى بها كالد والامالة فيها خلاف لجماعة من متأخري أصحابنا على انه لا يجب تواترها (واعترض عليهم) بأن المراد بالقرآن هنا هو اللفظ والهيئة وان لم تكن جزء لجوهره لكنها عارضة لازمة فلا يمكن قلبه بدونها فاقول بوجوب تواتر الاول يتاني القول بعدم وجوب تواترها (وأجيب) بأن الهيئة الخاصة ليست لازمة بل اللازم هو القدر المشترك بينها وبين غيرها والمطلوب ان الهيئة المخصوصة لا يجب تواترها وان وجب تواتر القدر المشترك وأما ما يختلف به المعنى دون الخط فلا بد من تواتره والافعي من الشواذ ذلك بصيغة الماضي وكذا ما يختلف به الخط قط لا بد من تواترها بل ذلك ليس من الهيئة بل من المواد والجواهر (وأما ما وقع في المقام التاسع) فالمشهور بين المتأخرين كما في وافية الاصول النخير وقد سمعت مافي المتعنى مما هو أحب اليه وما استند اليه ومستند المشهور تكافؤ القراءات واتقاء الترجيح لكونها كلها قرآناً فكانت بمنزلة آيتين فان كان اختلافها مفضياً الى الاختلاف في الحكم حملوا بما يقتضيه ذلك كما خصصوا قراة الاكثرين حتى يطهرن بالتخفيف قراة بعضهم بالتشديد وفي (وافية الاصول) الاولى الرجوع في ذلك الى أهل

والترتيل (من)

التركيزات القطعية أجيب ان أمكن والا فالوقوف (وفي) أنه ان كان هناك مرجح اخذ به من دون قوف والافتخار كما عليه الاكثر (وأما ما وقع في المقام العاشر) فالمرحوف ان الشاذ مرفوض وخالف أبو حنيفة وزعم انه بمنزلة الآحاد فمن حمل بالآحاد عليه السبل به اذ لا وجه لنقل الندل له في القرآن الا السماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما بوجه القرآن أو بوجه اليان (وأجاب) بعض أصحابنا بمنع ذلك لجواز ان يكون ذلك مذهبا قهارا والقول بأن السدل لا يلحق مذهب بالكتاب شارح بأن الندل لا يلحق الخبر بالكتاب على ان اعتقاد السدل بأنه قرآن اما من جهة الخطأ في الاجتهاد أو من جهة النسيان والسهو وذلك لا ينافي عدالة ﴿قرئه﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والترتيل﴾ بإجماع العلماء كافة كما في المدارك والحدائق وفي (الصباح) الترتيل في القراءة الترسيل فيها من غير بني (١) وفي (القاموس) وتل الكلام ترتيلا أحسن تأليفه وفي (الكشاف) ترتيل القرآن قراءته على ترسل وتوعدة ببيان الحروف واشباع الحركات وفي (النهاية) تأتي فيها والتسهيل وتبين الحروف والحركات تشبيها بالتر المرتل وهو المشبه بنور الاقحوان وفي (المغرب) الترتيل في الاذان وغيره ان لا يسهل في ارسال الحروف بل يثبت فيها ويثبت فيها ويوقفها حقها من الاشباع من غير اسراع من قولهم ترسل وترسل وتلج مستوي النسبة حسن التضييد ومثله ما نقل عن العين (وقال الطبرسي) في مجمع البيان قوله أي ينه يانا أو أقرأ على حديثك وقيل معناه ترتل (ترسل خ ل) فيه ترتيلا (ترسيلا خ ل) وقيل معناه ثبت فيه تثبيتا ثم روي الخبر الأكثي قله وسيأتي ما نقل عن التبيان والزجاج وفي (المعتبر والمنتهى) تبيين الحروف من غير مبالغة وفي (نهاية الاحكام) نبي به يان الحروف واظهارها ولا يمدد بحيث يشبه التنا ومثله قال في التذكرة ولعل المراد بالمبالغة في الاولين وبالمدة المشبه بالتنا في الآخرين هو البني المذكور في كلام الجوهرى وما ذكره في المعتبر قله فيه عن الشيخ ولعله فهمه من قوله في المبسوط ينبغي ان يبين الحروف ويرتلا وفي (ارشاد الحنفية) هو تبيين الحروف واظهارها وفي (المدارك) الترتيل الترسيل والتبيين وحسن التأليف وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وتعليق النافخ) انه حفظ الحروف وأداء الحروف وفي (الفتاوى) يان الحروف وفي (الروضة) معناه لغة الترسيل فيها والتبيين بغير بني وشرعا كما في الذكرى ومثله قال في الروض وقال فيه اختفت العبارة عنه شرعا وذكر ما ذكر في المعتبر ونهاية الاحكام والذكرى وظن ان ما في نهاية الاحكام يخالف ما في المعتبر وكذا قال في (المسالك) له ثلاثة معاني وذكر ما في الكتب الثلاثة وفي (جامع المقاصد) المراد بالتبيين المأخوذ في عبارة المنتهى في تعريف الترتيل هو ما زاد على القدر الواجب من التبيين ومثله ما في الميسرة وعد في التلفية الترتيل من المستجابات قال هو تبيين الحروف بصفتها المتبصرة من الحسن والجهر والاستملاء والابحاط والفتنة وغيرها والوقف التام والحسن وعند فراغ النفس مطلقا وفسر الشهيد الثاني التام بالذي لا يكون الكلام قبله تعلق بما بعده لفظا ولا معنى والحسن بالذي يكون له تعلق من جهة اللفظ دون المعنى ثم قال ومن هنا يعلم ان مراعاة صفات الحروف المذكورة وغيرها ليس على وجه الوجوب كما يذكره علماء فيه مع امكان ان يريدوا تأكيد النقل كما اعترفوا به في اصطلاحهم على الوقف الواجب وقرب

من ذلك ما في الجبل الثمين وفي (المستبر) ما كان الترتيل واجبا اذا أريد به التلق بالحروف من مخارجها بحيث لا يدمج بعضها في بعض ويدل عليه قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا ومثله بدون تفاوت أصلا ما في الذكري والقراءات الملية وفي (المدارك) ما تضمنه وفي (البحار) ان الذي يظهر من كلام القنوين هو ان الترتيل التمرل والتأني وعينه حل الآية جماعة من أصحابنا وغيرهم لكن لما روى العام والخاص عن أمير المؤمنين صلوات الله عليهم اثنى عباس تفسيره بحفظ الوقوف وأداء الحروف وفي بعض الروايات ويان الحروف تسلك به أصحاب التجويد وفسروه بهذا الوجه وتبعهم الشهيد قدس الله تعالى روحه وكثير من تأخر عنه وتبعوه في تفسيرهم الحديث حيث فسروه على قواعدهم ومصطلحاتهم وفي الحديث لم أتف على هذه الرواية في كسب الاخبار ويحصل ان تكون من طرق السامة وان استسلفنا أصحابنا في هذا المقام وفي (كشف القام) كأن الشهيد في تفسيره يحفظ الوقوف ان لا يهذه هذا الشر ولا ينثر الرمل وقال فيه أيضا الترتيل يتضمن التأني في الاداء كما في التبيان وغيره لان التبيين كما قال الزجاج لا يتم بالتجمل (وقال علي بن ابراهيم) في تفسيره رتل القرآن ترتيلا قال بينه وبيننا ولا تنثره نثر الرمل ولا تهذه هذا الشر وفي (الكافي) استندا عن عبد الله بن سليمان انه سأل الصادق عليه السلام عن قوله عز وجل ورتل القرآن ترتيلا قال قال أمير المؤمنين عليه السلام بينه وبيننا ولا تهذه هذا الشر ولا تنثره نثر الرمل ولكن اقرعوا به فلو يكتم القاسية ولا يكن هم أحدكم آخر السورة وفي (مجمع البيان) عن أبي بصير عنه عليه السلام هو ان تمسك فيه وتضمن به صوتك انتهى (قلت) في دعاء الاسلام ان أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام قال بينه وبيننا ولا تنثره نثر الرمل ولا تهذه هذا الشر فقولوا عند عجايبه وحرروا به القلوب ولا يكن هم أحدكم آخر السورة انتهى وفي (النهاية) في حديث ابن مسعود هذا كنه الشر ونثر أكثر العقل أراد لا تسرع فيه كاتسرع في قراءة الشعر والمذسرة قطع العقل ردعي الترامي كما ينساقط الرطب اليابس من العنق اذا هز انتهى قال في (البحار) حل كلتا المعترتين على الاسراع ويمكن حمل نثر العقل في رواية الكتاب على كثرة التأني والفصل بين الحروف كثيرا فيكون كالعقل المشدود واحد هنا وآخر في موضع آخر ذكر هذا في موضع من البحار وقال في المقام وقد أحسن الوالد قدس سره حيث قال الترتيل الواجب هو أداء الحروف من الخارج وحفظ أحكام الوقوف بأن لا يفت على الحركة ولا يصل بالسكون فانهما غير جائزين باقيا للقراء وأهل الرية والترتيل المنسحب هو أداء الحروف بصفتها المستعملة وحفظ الوقوف التي استحبها القراء وينوها في تجاوزيدهم والحاصل انه ان حملنا الترتيل في الآية على الوجوب كما هو دأبهم في أوامر الشارع (القرآن خ) فيحصل على ما اتفقوا على وجوب (لزوم خ) لوعايتهم من حفظ حالتهم الوصل والوقف وأداء مقتضاها من الحركة والسكون أو الاعم منه ومن ترك الوقوف في وسط الكلمة اختيارا ومنع الشهيد رحمه الله من السكون على كلمة بحيث يمتثل بالنظم فلو ثبت تحريره كان أيضا دخلا فيه ولو حمل الامر على التدب أو الاعم كان مختصا أو شاملا لرعاية الوقوف على الآيات مطلقا كما ذكره جماعة من كبار أهل التجويد ويشمل أيضا على المشهور رعاية ما اصطلاحوا عليه من الوقف اللازم والتام والحسن والكلي والجائز والمجوز والمرخص والقيح لكن لم يثبت استحباب رعاية ذلك عندنا لان تلك الوقوف من مصطلحات المتأخرين ولم تكن في زمان أمير المؤمنين صلوات الله عليه فلا يمكن حمل كلامه عليه السلام عليه الا ان يقال غرضه عليه السلام رعاية الوقوف على ما يحسن بحسب المعنى على ما يفهمه القارئ ولا يتأني هذا حدوث تلك الاصطلاحات بعده (ويرد عليه) أيضا ان

والوقوف في محله (منز)

هذه الوقوف إنما وضوعها على حسب ما فهموه من تفسير الآيات وقد وردت الاخبار الكثيرة كما ستأتي في أن ما في القرآن لا ينهها إلا أهل بيت نزل عليهم القرآن ويشهد له أنا نرى كثيراً من الآيات كتبوا فيها نوعاً من الوقف بناء على ما فهموه ووردت الاخبار المستبضة بخلاف ذلك المعنى كما أنهم كتبوا الوقف اللام في قوله سبحانه وما يعلم تأويله إلا الله على آخر الجلالة لزمهم انت الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابهات وقد وردت الاخبار المستبضة في أن الراسخين م الائمة عليهم السلام وهم يملكون تأويلها مع أن المتأخرين من مفسري العامة والخاصة رجحوا في كثير من الآيات تفسيراً لاوافق ما اصطالحوا عليه في الوقوف ولعل الجمع بين المئين لورود الاخبار على الوجيز وتسميه بحيث يشمل الواجب والمستحب من كل منها حتى أنه يراى في الوقف ترك كلمة المكث بحيث يأتي التثنية والتأني وكثرة المكث بحيث ينقطع الكلام ويقعد النظام فيكره أو يصل الى حد يخرج عن كونه قارئاً يحرم على المشهور أولى (١) وأظهر ذلك كثيراً لفائدة رعاية لتفسير العلماء والقويين وأخبار الائمة الطاهرين صلوات الله تعالى عليهم أجمعين انتهى كلامه وقد نقلناه بطوله لجودة محضه فيما نحن فيه وفي المسئلة الآتية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والوقوف في محله ﴾ أي المحل المعروف عند القراء فأجودها التام ثم الحسن ثم الجائز كما في القركى وجامع المقاصد والروض والمدارك وفي (كشف القام) المراد بمحله المحل الذي يحسن فيه الوقف لتحسينه الكلام ودخوله في الترنيل انتهى وفي الاربعة الاول وجمع البرهان أنه لا يثنين في موضع بل متى شاء وقف ومتى شاء وصل وفي (الروض وجمع البرهان والمدارك) أن ما ذكره القراء واجباً أو قبيحاً لا يمتنع به معناه الشرعي كما صرح به محققهم بل في مجمع البرهان إجماع الاصحاب على عدم وجوب وقف في القرآن وقد سمعت ما في القوائد الملية وفي (التعلية والقوائد الملية) يستحب الوقف عند فراغ النفس وفي الاخير ولو كان من المنوعة وفي (كشف القام) يجوز الوقف على كل كلمة اذا قصر النفس واداً لم يقصر على غير المضاف مالم يكثر فيخل بالنظم ويلحق بذلك الائمة المدودة انتهى وقد سمعت منع الشهيد من السكوت على كلمة بحيث يخل بالنظم ولا تنفل عما قلته في البحار عن والده (ولعل) ان الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلاً قبيح كالشرط والمصاف والتام هو الذي لا تعلق له بما بعده لا نقلاً ولا معنى والحسن ماله تعلق به من حيث اللفظ بحسب كالحمد لله والكافي ماله تعلق به من حيث المعنى بحسب مثل قوله تعالى لا رب فيه وما رزقاهم (وقال السيد شريف) اشترط بعضهم في الكافي ان يكون ما بعد الموقوف عليه متعلقاً به تعلقاً اعرابياً (وقال الحريري) أكثر ما يوجد الوقف التام في الفواصل ورؤس الآتي وقد وجد قبل انقضاء العاصفة نحو قوله عز وجل وجعلوا أعره أهلها أذلة اذ قوله سبحانه أذلة هو آخر كلام يقيس وقد وجد بعد انقضاءها نحو قوله تعالى وانكم لترون عليهم مصبين وبالليل اذ رأس الآتي مصبين وتام الكلام قوله وبالليل لانه مطوف على المعنى أي بالصبح وبالليل انتهى قالوا والوقف التام في الفاعلة أربعة على آخر البسمة وعلى الدين وعلى نستعين وعلى الصالحين والحسن عشرة على الرحمن وعلى الجلالة وعلى العالمين وعلى الرحمن وعلى عبد

والتوجه امام القراءة والتوذ بهه (متن)

وعلى المستقيم وعلى عليهم الاول والثاني (الاولى والثانية خ ل) قلت وعلى هذا يلزم ان يكون الوقف على الصراط بما يد حسناً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوجه امام القراءة ﴾ المراد بالتوجه دعاء التوجه بعد تكملة الاحرام وقد نص على ان دعاء التوجه بعدها في المراسم والتنية والبيان والمعة وجامع المقاصد والروضة وهو ظاهر الفتنة والنهاية والمبسوط وغيرها بل في الروضة يتوجه بعد التحريمة حيث ماضها لكن في التعليل والفوائد المالية ثم يدعو بعد التكملة السابعة سواء كانت تكملة الاحرام أم غيرها انتهى وقدم تقدم في بحث التكميلات السبع ماله فنع في المقام وعن (كتاب عمل يوم وليلة) فان قدم التوجه ثم بكر تكملة الاحرام وقرأ بعدها كان جائزاً والموجود في بعض الكتب التي تعرض فيها لهذا الدعاء هكذا وجهت وبجبي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ان صلوني الى آخره وبه صحيح زرارة وفي (التوبة) لم يذكر قوله على ملة ابراهيم ثم قال وان قلت على ملة ابراهيم ودين محمد ومحتاج علي حنيفاً مسلماً الى آخره كان أفضل وفي بعضها زيادة بعد الذي فطر السموات والارض على الملة النبوية والشهادة كافي حسن الحلبي وفي (الفتنة والمراسم) وجهت وبجبي للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً على ملة ابراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم (علي خ ل) وما أنا من المشركين ان صلوني الى آخره وهو المنقول عن المتقدم وفي (التنية) كما نحن الكافي على ملة ابراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين علي والأمة من ذريتها صلوات الله عليهم حنيفاً مسلماً الى آخره وفي (احتجاج الطبرسي) عن صاحب الزمان صلى الله عليه وعلى آبائه الطاهرين في جواب محمد بن عبد الله الجعفري الجبيري السنة المؤكدة فيه التي كالاجماع الذي لا خلاف فيه وجهت وبجبي للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً على ملة ابراهيم ودين محمد وهدي (١) علي أمير المؤمنين وما أنا من المشركين ان صلوني الى آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوذ بهه ﴾ التوذ امام القراءة مستحب بالاجماع كما في الخلاف والمتنعي والذكرى والفوائد المالية والبحار وكشف القناع وبلا خلاف كما في مجمع البيان وبه صرح كل من تعرض له وعن الشيخ أبي علي ابن الشيخ أنه واجب وقد رموه تارة بالنسوخ واخرى بالقرابة وفي (البحار) بولا الاخبار الكثيرة لتأني القول بوجوب الاستعاذة في كل ركعة يقرأ بها في غير الصلوة عند كل قراءة لكن الاخبار الكثيرة تدل على الاستحباب وتدل بظاهرها على اختصاصه بالركعة الاولى والاجماع المقول والعمل المستمر مؤيد ومن مخالفة والد الشيخ يعلم معنى الاجماع الذي ينتقله والده وهو أعرف بمسلك أبيه ومصطلحاته انتهى كلامه فأمثل فيه وليس عندنا من الاخبار الدالة على عدم الوجوب الاخير فرات بن أحمد وخبر الثقبية في حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبقية الاخبار ظاهرة في الوجوب كالأية الشريفة فالاصل في ذلك الاجماع منا ومن العامة بل قال مالك لا يتوذ في المكتوبة وعن ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين أنهما كانا يتوذان بعد القراءة (وليل) أنه يستحب الاخفات بها كما نص عليه أكثر من تعرض له وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (الذكرى وجامع المقاصد والفوائد المالية) نسبة استعجاب الاخفات بها ولو في الجهرية الى الأكثر وفي (التذكرة وارشاد الجعفري) أنه على ذلك عمل

(١) أي طريقه (بخطه قدس سره)

في أول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل: (مبتن)

الأئمة عليهم السلام وفي (المفاتيح) بدنسبة استحباب الاختفاء بها إلى المشهور قال تآفي الله كرى ان
الجهر الغلي محمول على تعليم الجواز وفي (البحار) لم أر مستندا للاسرار والاجام لم يثبت ورواية حنان
ابن سدير تدل على استحباب الجهر حيث يقول ان الصادق عليه السلام نمؤذ باجبار ولا سبأ للامام
في المنزلة إلى آخر ما قال واستجوده صاحب الحدائق والاجام المتقول والسيرة المنقولة عن الأئمة عليهم
السلام ونقروا الاصحاب من غير خلاف مع شهادة صحيح صفوان حجة عليهم (وصورته) أعوذ بالله من
الشیطان الرجيم كافي المبسوط وغيره وفي (الفوائد الملية) أنها محل وثق وفي (الحدائق) ان هذا هو المشهور
وفي (البحار) أنه الأشهر وفي (المفاتيح) أنها مشهورة وبها قال من القراء ابن كثير وعلمهم وأبو عمرو وفي
الفقه المنسوب إلى مولانا الرضا عليه السلام والمحقق والمحقق والمحقق أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم وفي (المفاتيح) أنها مشهورة أيضاً وفي (المبسوط وجامع الشرائع) وغيرهما أنه غير بينهما
وظاهر من الأولى أولى (وفي الحدائق) ان هذه الصورة أقوى دليلاً رواه البرزني عن ابن عمار
والجوهري في قرب الاسناد عن صاحب الزمان عليه السلام وهو الذي قاله الامام العسكري عليه السلام
في تفسيره والمروي في دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام وأما الصورة الأولى فليس بها الارواية
الجندري والظاهر أنها عامية (قلت) هذه رواها الشهيد في الله كرى وعن القاضي انه زاد بعد الصورة
الثانية ان الله هو السميع العليم ولعل مستنده موهجة سماعه الا ان فيها استيذان كما في بعض خطباء أمير
المؤمنين عليه السلام وقال فاعلموا ان الله هو السميع العليم ان الله هو
السميع العليم وعن بعضهم أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقال حمزة فستيد بالله من
الشيطان الرجيم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في أول ركعة ﴾ اجما كما في الخلاف
وجامع المقاصد وفي الأول دون ماعداها لانه لا دليل عليه وفي (المنتهى) تستحب في أول ركعة خاصة
ثم لا تستحب في باقي الركعات عند علمائنا (قلت) وبذلك صرح جماعة كثير من وفي (الله كرى)
لا تكثر عدداً وعند الأكثر ظوا نسفا في الأولى لم يأت بها في الثانية وفي (المبسوط) التعمد ليس بمعصية
بعد القراءة ولا تكراره (وقد بقي هنا شيء) ينبغي التنبيه عليه وهو انه قال في الفوائد الملية المعنى في
أعوذ واستميد واحد (قال الجوهري) عذت بفلان واستعذت به أي لجأت إليه وفي استميد مواقة
لفظ القرآن الا ان أعوذ في هذا المقام ادخل في المعنى ووافق لامثال الامر الوارد بقوله فاستند
لنكتة دقيقة وهي ان السين والياء شأنهما الدلالة على الطلب فوردتا في الامر ايذاناً بطلب التعمد
ففي استميد أي اطلب منه ان يبيئك فامثال الامر ان يقول أعوذ بالله أي اتجني اليه فان قاله
متعمداً قد عاذ والتجأ والقائل استميد ليس بانذاراً هو طالب المياد به كما يقال استغفر (استجبر خ ل)
الله أي اطلب خبرته (جبرته خ ل) واستغفر أي اطلب اقالته واستغفره أي اطلب مغفرته لكنه قد دخلت
هنا في فعل الامر وفي امثاله بخلاف الاستمادة وبذلك يظهر الفرق بين الاستئال بقول استغفر الله دون
استميد بالله لان المغفرة اما تكون من الله فيحسن طلبها والاتجاه يكون من العبد فلا يحسن طلبه فتدبر
ذلك فانه لطيف ويظهر منه ان كلام الجوهري ليس بذلك الحسن وقد رده عليه جماعة انتهى ما في الفوائد
الملية وقد أنكر ذلك بعض متأخري المتأخرين فقال لا ينبغي انه اذا كان معنى استميد اطلب منه ان يبيئك

وقصار المفصل في الظهريين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في الشتاء ومطولاته في
الصباح ونوافل الليل (متن)

فامتثال الامر بقوله استبذل ظاهر لاسترة (عليه «ع») لان مناه اطلب من الله ان يبيّن في لان السين والثا.
شأنهما الدلالة على الطلب كالا يمتنع واما الامتثال بقوله أعوذ بالله فغير ظاهر الا يجمل هذه الجملة مراد بها الطلب
والدعاء اما اذا بقيت على ظاهرها من الاخبار بالالتجاء فظاهر عدم تحقق الامتثال بها ﴿ قوله ﴾
فقص الله تعالى روحه (وقصار المفصل في الظهريين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في الشتاء
ومطولاته في الصباح ونوافل الليل) الكلام في المقام يقع في مباحث (الاول) قال جماعة من المتأخرين
كالشيخ الثاني وسبطه والمولى الاردبيلي والمحدث والكشاف وصاحب الحقائق انه ليس في أخبارنا
نصر صريح باسم الفصل ولا تحديده وانما رواه الجمهور عن عمر بن الخطاب وتبهم أصحابنا وعلى ذلك يشير
كلام الحق الثاني ونحن نقول روى الكليني بسنده الى سعد الاسكافي انه قال قل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أصليت السور الطوال مكان التوراة والسفن مكان الانجيل والثاني مكان الزبور
وفضلت بالمفصل ثمان وستون (وستين خل) سورة وهو مبين على سائر الكتب الحديث وقال في كتاب
جمع البحرين وفي الخبر المفصل ثمان وستون سورة انتهى (قلت) وقد عدت من سورة محمد صلى الله
عليه وآله وسلم الى الناس فاذا السور ثمان وستون سورة وقال في (مجمع البحرين) أيضاً وفي الحديث وفضلت
بالمفصل وفي (كتاب دعائم الاسلام) مانعه ولا بأس ان يقرأ في الخبر بطول المفصل وفي الظهور والعشاء
الآخره بأواسطه وفي الصبر والمغرب بقصاره انتهى الا انه لم يسند الى الرواية (وعن الثيان) مانعه
قال أكثر أهل العلم أول المفصل من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى سورة الناس وقال آخرون
من قى الى الناس وقالت فرقة ثالثة وهو المحكي عن ابن عباس انه من سورة الضحى الى الناس
انتهى وقد صرح باسم المفصل في الصباح في نوافل الزوال وللرسم والسراير والتافع والمعتبر وجملة من
كتب المصنف والشيبين وأبي العباس والمحقق الثاني وتلميذه وغيرهم وفي (المعتبر والمنهى) انه ذكره
الشيخ وأوصى اليه المفيد وعلم الهدى (قلت) وقد أوصى اليه في جامع الشرائع كما يأتي قبل ذلك كله
والحاصل ان هذا الاسم مشهور في كتب علمائنا كما ستسمع وأما تحديده فمشهور انه من سورة محمد صلى
الله عليه وآله وسلم الى الناس وان طوالة الى عم وأواسطه منها الى الضحى وقصاره منها الى الناس كما في
المدارك وشرح غيب الدين والمفاتيح وفي (الحقائق) نسبت الى أصحابنا وفي (الروض) ان ذلك هو
المسروع وفي (جامع المقاصد) سمعنا مذكرة وفي كلام الاصطحاب ما يرشد اليه انتهى (قلت) هذا التفصيل
مذكور في جملة من كتب علمائنا كقوائد الشرائع والقوائد الحلية والروض وغيرها وهو ظاهر النافع والمعتبر
والبيان والتفلية أو صريح هذه الكتب واليه أشير في كتب المتقدمين كما ستسمع وفي (القوائد الحلية)
ان المشهور ان أوله من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفي (الروضة) ان ذلك أشهر الأقوال وقد
سمعت ملاي الثيان وقد اختلفت في ذلك أقوال العامة فمشهور بينهم كما في الحقائق هو للشهور بين
أصحابنا من التحديد والتفصيل وفي (القاموس وارشاد الجفري) ان الاصح ان أوله من الحجرات وآخره
آخر القرآن وقيل انه من الجاثية وقيل من القتال وقيل من ق وقيل من الصافات وقيل من الصنف وقيل
من تبارك وقيل من انا فعنا وقيل من سبح باسم ربك الاعلى وقيل من الضحى وقيل من الرحمن وقيل

من الانسان (البحث الثاني) قد ذكر المصنف استحباب قصاره في الظهريين والمغرب وفقاً لما في الارشاد والنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (المعتبر) انه حسن بل هو خيرة المبسوط والنهاية والشرائع وجامع الشرائع حيث ان فيها استحباب التقدير والنصر والكثرة والمجد في الظهريين والمغرب وقد نسبته غير واحد الى الشيخ وفي (المدارك) انه المشهور وقد يلوح من التذكرة التأمل في ذلك حيث اقتصار على نسبته الى الشيخ وفي (المعتبر والذكرى والمفاتيح) ان الذي ينبغي العمل عليه هو ما رواه محمد بن مسلم (قلت) في الخبر المذكور ان العصر والمغرب سواء وان الظهر كالشام وهو خيرة الدروس والبيان والعلية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض حيث قالوا فيها باستحباب قصر المفضل في العصر والمغرب وفي (المفاتيح) ان استحباب القصر في المغرب هو المشهور وقد سمعت ما في دعائم الاسلام وفي (الجمعة والروضة) يستحب قصرها في العصر والمغرب بما دون ذلك انتهى كلامهما (الثالث) قد حكم المصنف باستحباب القصر من المفضل في نوافل النهار كما في الغلية وشرحا وفي (المبسوط والتحرير والذكرى) استحباب قصر السور وكذا الدروس وهو الظاهر من جامع الشرائع حيث قال وفي غلها من القصر وفي (المدارك والحدائق) اتها لم يقا على رواية تدل بمنطوقها على ذلك (قلت) قال الشيخ في المصباح روي انه يستحب ان يقرأ في كل ركعة يسي من نوافل الزوال الحمد وانا انزلناه وقل هو الله أحد وآية الكرسي وخبر أبي هريرة المكنوف صريح في انه يقرأ في ركعات الزوال الحمد وقل هو الله أحد وان المجموع مما نون آية هذا وقال في (المبسوط) الاخلاص افضل يعني في نوافل النهار (الرابع) قد حكم المصنف باستحباب متوسطات المفضل في الشام وفقاً للمشهور كما في المدارك وهو خيرة النافع والارتداد ونهاية الاحكام والنتهى والتحرير والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (المعتبر) نسبته الى الشيخ واستحسانه بل هو خيرة المبسوط وفي قوله ما في المبسوط والنهاية وجامع الشرائع واستحباب الطارق والاعلى والامطار ونسبهم الى الشام وقد يلوح من التذكرة التأمل في حيث نسبته الى الشيخ وفي (المفاتيح) ان المشهور استحباب متوسطاته في الظهر والشام وهو خيرة الدروس والعلية وفوائد الشرائع وجامع المقاصد والروض وفوائد القواعد والفوائد الملية وفي (البيان) ان ذلك هو الاقرب وهو الظاهر من القصة والروضة حيث قيل فيها وتوسط السورة في الظهر والشام كل آتاك والاعلى وقد سمعت ما في المعتبر والذكرى والمفاتيح من استحباب العمل بما رواه محمد وقد سمعت انه روى ان الظهر كالشام وقد سمعت ما في دعائم الاسلام (الخامس) قد اختار المصنف استحباب مطولات المفضل في الصبح وفقاً لاسرائر والنافع والارتداد والتحرير والنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والبيان والعلية والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وارتداد الجعفرية وهو خيرة النهاية والمبسوط والشرائع وجامع الشرائع حيث قيل فيها باستحباب للزمل والمدثر والانسان وشبهها في الفداء وفي (المدارك والمفاتيح) ان استحباب مطولات المفضل فيها هو المشهور وقد سمعت ما في دعائم الاسلام وفي (المنفعة) يقرأ الحمد وسورة من المتوسطات وأحب له سورة الانسان وفي (المراسم) يقرأ فيها من سور المفضل ما أراد وفي القصة يستحب تطويل السورة في الصبح قال في (الروضة) كل آى وعم لا مطلق التطويل انتهى وقد سمعت ما في المعتبر والذكرى من العمل برواية محمد بن مسلم وفيها انه يقرأ في الفداء بم وهل آتاك وهل آى ولا أقسم وفي (دعائم الاسلام) روي عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال يقرأ

وفي صبح الاثنين والخميس هـ أتى وفي عشائي الجمعة والأعلى وفي صبحها باهوا والتوحيد (من)

في الظهر والشاء الآخرة مثل والمرسلات وإذا الشمس كورت وفي العصر والماديات والقنطرة وفي (المغرب) مثل قل هو الله أحد وإذا جاء نصر الله وفي الفجر أطول من ذلك وفي (الفتح) المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام قال العالم أقره في صلوة الغداة المرسلات وإذا الشمس كورت ومثلها من السور وفي الظهر إذا السماء انشطرت وإذا زلزلت ومثلها وفي العصر الماديات والقنطرة ومثلها وفي المغرب الاثنين وقل هو الله أحد ومثلها انتهى وفي (الذكرة ونهاية الاجل) لو خالف ذلك كله جاز باجماع العلماء وفي (المشتر) ان عليه قوى العلماء وعمل الناس كافة (السافس) قد حكم المصنف باستحباب مطولات المفصل في نوافل الليل كما في الفلية وشرحها وفي (كشف القاتم) انما وجدت ذلك في هذا الكتاب لا غير وكأنه لم يلحظ الفلية وشرحها وسيأتي للمصنف من قريب انه يستحب في الست من نوافل الليل السور الطوال وفي (النهاية والمصباح والميسر والسرائر والذكرى) وغيرها يستحب في الست من نوافل الليل مثل الانعام والكهف والانبياء والمواهب وفي (المراسم والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والدروس) وغيرها حيث قيل فيها يقرء في نوافل الليل مطولات السور وفي (المدارك والمدايق) انهما لم يبقا في ذلك على رواية تدل بمنطوقها عليه (قلت) في مصباح الشيخ روى انه يستحب أن يقرأ في الست من نوافل الليل مثل الانعام والكهف والانبياء وآيس والمواهب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي صبح الاثنين والخميس هل أتى ﴾ ذكر ذلك الشيخ وأتباعه كما في المدارك وهو المشهور كما في المدايق وفي (المنهى) الاختصار على نسبه الى الشيخ وقال الصدوق يقرء في صبح اليومين في الركعة الاولى هل أتى وفي الثانية هل أتاك حديث الناشية وهو خيرة البيان والدروس والمنة والفيلة والموجز الحاوي وارشاد الجفيرة والروضة والفوائد المالية وكشف القاتم وهو ظاهر كشف الالتباس وقديح من جملة آخرين الميل اليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي عشائي الجمعة بالجمعة والأعلى ﴾ هذا مما انفردت به الامامية وعليه اجماعها كما في الاختصار وهو قول الشيخ في النهاية والميسر والمرئضي وابن بابويه وأكثر الاصحاب كما في المدارك وهو الاظهر والاشهر في الفتوى كتفي الذكرى وقاله الشيخ وجماعة كما في جامع المقاصد وفي (الخلاف) الاجماع على استحباب قراءة الجمعة في المغرب والشاء الآخرة والمشهور انه يقرء الجمعة في الاولى والأعلى في الثانية في كل منهما كما في المدايق وفي (المنهى) الاختصار على نسبه الى الشيخ وعن الحسن انه يقرء في الثانية من العشاء الماتقين وفي (مصباح الشيخ) ينبغي أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة وقل هو الله أحد وهو المقول عن مصباح السيد الاقتصاد وكتاب عمل يوم وليلة وبمخير الكتاني والخبيري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي صبحها باهوا بالترديد ﴾ قاله الاكثر كما في جامع المقاصد والتفجيع والروض وهو المشهور كما في الروض أيضا والمدايق وظاهر الذكرى أو صريحها وفي (المدارك) انه قول الشيخين وأتباعها وفي (الخلاف) الاجماع على استحباب قراءة الجمعة وقل هو الله أحد في صلوة الفجر وقبل ذلك قل الاجماع على استحباب قراءة الجمعة في صلوة الغداة وفي (الفتح) المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والاختصار ومصباح الشيخ) انه يقرء في غداة الجمعة بالجمعة والمناقبين وهو المتقول عن الصدوق وفي (الاختصار) الاجماع عليه وانه من منكرات الامامية وعن الحسن انه خير بين المناقبين والاخلاص في الركعة الثانية ﴿ قوله ﴾

وفيها وفي ظهرها بها وبالمناقين والجهر في نوافل الليل والاختفات في النهار وعمراء الجحد في أول ركعتي الزوال ولول نوافل للثرب والليل والنداء اذا أصبح والتمبر والاحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ وفيها وفي ظهرها بالجمعة والمناقين ﴾ استحباب قراءة الجمعة والمناقين في الجمعة وظهرها إجماعي كما في الانتصار وفي (الخلاف والفتنة) الإجماع عليه في الجمعة وفي (المذهب البارع والمقتصر) أنه الأظهر بين الأصحاب وفي (المختف وتحليل التخصيص) أن المشهور استحبابها فيها وفي ظهرها وفي (العوائد المالية) ليس في الأخبار والفتوى تعيين أحدهما لركعة مخصوصة فيختبر فيها ﴿ قلت ﴾ كأنه لم يطلع على المراسم والفنية حيث قيل فيها الجمعة في الأولى والمناقين في الثانية وإجماع الفتية يشمل ذلك وفي (الفتية) كما قل عن المتن والثاني وجوب السورتين في ظهرها بالمختار وقال جماعة يلزمهم ذلك في الجمعة بالطريق الأولى ﴿ قلت ﴾ ولله ذلك نسب إليهم جماعة الوجوب فيها وفي ظهرها وفي (العوائد المالية) نسبة مختار الصدوق إلى جماعة وعن المرتضى في المصباح إجماعها في الجمعة وأنه قال وقد روي أن المنفرد يلزمه قراءتها وفي (كشف الرموز والمفاتيح) الاحوط أن لا يترك ذلك إلا للمنفرد وفي (مصباح الشيخ) وفي العصر بالجمعة وقل هو الله أحد والمناقين ولعل القسمة فيها منقط لكنه في موضع آخر صرح باستحباب السورتين في الظهرين وقال في (الذكرى) وأعلم أن الشيخ نعم الدين قل في المختار أن ابن بابويه أوجبها في الظهر والعصر في كتابه الكبير وحكي كلامه متضمناً العصر ولم يرفي في نسخ التي وصلت إليها سوى الظهر وهو الذي قلناه القاض في المختف أنه قد تبع جماعة الشهيد في انكار ذلك على المختار والموجود في المتبر في نسخة صحيحة هكذا وفي رواية من صلى الجمعة بغير الجمعة والمناقين أعاد وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحاب الحديث قال ابن بابويه في كتابه الكبير وفي الظهر والعصر بالجمعة والمناقين فإن نسيها أو واحدة منها في صلاة الظهر وقرأت غيرها ثم ذكرت فارجع إلى سورة الجمعة والمناقين ما لم تقرأ نصف السورة قسم السورة واجعلها ركعتي نافذة وسلم وأعد صلواتك بالجمعة والمناقين وقال علم الهدى إلى آخره هذا كلامه وهو كما ترى ليس فيه تصريح بما نسبوه إليه بل أوله ظاهر في أن الكلام في الظهر وكيف ينسب المحقق إليه ذلك وهو يقول بعد ذلك البشارة بلا فاصلة ولا بأس أن تصل الشاء والنداء والعصر بغير سورة الجمعة والمناقين إلا أن الفضل أن تصلها بالجمعة والمناقين هذا كلام الصدوق رحمه الله تعالى وأما ما في الشرائع من قوله ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين وليس يعتمد قليس فيه نصريح بأنه ابن بابويه في كتابه الكبير ولله غيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجهر في نوافل الليل والاختفات في النهار ﴾ استحباب ذلك مجمع عليه كما في المختار والمشتبه والذكرى وجامع المقاصد والمفاتيح وفي (العوائد المالية) أنه المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب قراءة الجحد في أول ركعتي الزوال وأول نوافل المغرب والليل وأول فريضة النداء إذا أصبح بها ونافذة العصر والاحرام وأول ركعتي الطواف ويستحب في ثوابها القراءة بالتوحيد ﴾ صرح بذلك في البسوط والنهاية والمصباح والقرعة والتحرير ونهاية الأحكام والبيان وغيرها وهو ظاهر الشرائع وفي (جامع المقاصد) أنه المشهور والعمل به أولى وقال أنه لا دلالة في رواية سما على ما ذكرها ﴿ قلت ﴾ وبإزاوية هكذا لا تدع أن تقرأ قل هو الله

وروي المكس والتوحيد ثلاثين مرة في أولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال
وسؤال الرحمة عند آيتها والتموذ من التعمة عند آيتها والفصل بين الحمد والسورة بسكتة
خفيفة وكذا بين السورة وتكبير الركوع (من)

أحد وقل يا أيها الكافرون في سبعة مواطن في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال الحديث من دون
ذكر الأول ولله لذلك ذكر بعض المتأخرين الحكم بلطف الرواية والشديد في الذكرى استحباب العمل
بها وقل كلام الشيخ وذكر أشياء ثم قال وروي استحباب تقديم التوحيد على الجحد في المواضع
السبعة وفي (الفرديس) من السنن قراءة التوحيد والجحد في سنة الفجر وركعتي الزوال وأوليت سنة المغرب
وأوليت صلوة الليل وركعتي الاحرام والفترا إذا أصبح بأوركتي الطواف وروي البداية بالجحد المراد بالأصباح
بالنداء انتشار الصباح وذهب الفسق وظهور الحرمة كما صرح به جماعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
﴿ وروي بالمكس ﴾ كذا قيل في النهاية والميسر والحرر ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وغيرها
والتي في التهذيب والكلبي بعد ذكر خبر ما ذكرنا في رواية أخرى أنه يده في هذا كله بقل هو الله
أحد وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون الا في الركعتين قبل الفجر فانه يده بقل يا أيها الكافرون ثم
يقر في الركعة الثانية بقل هو الله أحد وفي (المدارك) لا ريب أن السبل بالرواية المفضلة أولى انتهى
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقراءة التوحيد ثلاثين مرة في أولي صلوة الليل ﴾ كما صرح
بذلك أكثر علمائنا وقد ظن الشهيدان والركزي وجماعة أن بين هذا الحكم والحكم باستحباب قراءة الجحد
في الأولى من صلوة الليل كما تقدم تأفيا فأنهضوا الى الجمع بمجواز القرآن في الثالثة أو بجمل صلوة الليل
على الركعتين المتقدمتين على الثمان كما ورد في بعض الاخبار وهذا كله الشديد عن شيخه عبيد الدين
وقالوا بمحمل أن يكون كل واحد من السورتين سنة فيختبر المصلي وقال بعضهم على ما روي من أن الجحد في
الثانية لا اشكال فان قراءة التوحيد في الأولى ثلاثين مرة محصل قراءة التوحيد فيها ورد الاخير في
المدارك بأن المروي قراءة التوحيد ثلاثين مرة في كل من الركعتين لا اشكال بحاله ورد الاول والثاني
بأنه خروج عن الظاهر ورجح الاحتمال الثالث وفي (كشف القام) أن هذا مستحب وذلك مستحب
آخر ولا تافي بينهما ووجه فاذا وسم الوقت وقوى على هذا صلوات الاقراء السورتين وفي (التمعة) أنه يستحب
قراءة التوحيد ثلاثين في الأولى والجحد ثلاثين في الثانية قال وان قرأ في نوافل الليل كلها الحمد وقل
هو الله أحد أحسن في ذلك واحبه أن يقرء في كل ركعة منها الحمد وقل هو الله أحد ثلاثين مرة فان
لم يتمكن من ذلك قرأها عشرا عشرا وبجزءه أن يقرأها مرة واحدة في كل ركعة الا أن تكررها
حسب ما ذكرناه أفضل وأعظم أجرا انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الباقي
السور الطوال ﴾ قد سبق للمصنف استحباب طوال المصل فيمكن أن يكون المراد السور الطوال
من الفصل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسؤال الرحمة عند آيتها والتموذ من التعمة عند
آيتها ﴾ قد قل الاجماع على ذلك في الخلاف ونص عليه في الميسر وغيره وقد سبق الكلام فيه وفي
(المدارك) ويستحب ذلك للأموه لما رواه الكليني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والفصل
بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة وكذا بين السورة وتكبير الركوع ﴾ كما في المتن والشرح بروا ذكرى
والغنية وجامع المقاصد والموجز الحاوي والفوائد الحلية والمغني واستحب في الذكرى أيضا والفوائد الحلية

ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في الجحد والاخلاص
الا الى الجملة والمناقين (مقدم)

السكوت حبيب الجحد في الاخيرتين وحبيب التسبيح وقال في (الذكرى) وفي رواية جحد حمدير
السكنة بعد السورة بنفس يعني روايته الواردة في حكاية صلوة الصادق عليه السلام وقال قال ابن
الجبين روى سره وأبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السكنة الاولى بعد تكبيرة
الاختناح والثانية بعد الجحد انتهى (قلت) الحجة على ما ذكره المصنف ما رواه الشيخ عن غياث بن
كلوب عن اسحق بن حمار عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام ان رجلين من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفا في صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكتبنا الى أبي
ابن كعب كم كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سكنة قال كانت له سكتان اذا فرغ
من أم القرآن واذا فرغ من السورة وهذا الخبر قد تلوح منه امارات التفتية لان عدوله عليه السلام عن
الافتاء بذلك الى الاخبار بما نقل اشاره الى ذلك وان قصده حكاية ما عليه العامة فاعمل برواية
جحد اقرب الى الصواب لكن في الحاصل عن الحليل عن الحسين بن حمدان عن اسماعيل بن مسعود
عن يزيد بن ذريح عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ان سره بن جندب وعمران بن حصين
نذا كرا فحدث سره انتم حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكتين سكتة اذا كبر وسكتة
اذا فرغ من قراءته عند ركوعه ثم ان قتادة ذكر السكنة الاخيرة اذا فرغ من قراءة غير المنضوب عليهم
ولا الضالين أي حفظ ذلك سره وأنكر عليه عمران بن حصين قلنا فكتبنا في ذلك الى أبي بن كعب
وكان في كتابه بهما أو في رده عليهما ان سره قد حفظ (قال الصدوق) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انما سكت بعد القراءة ثلاثا يكون التكبير موصولا بالقراءة وليكون بين القراءة والتكبير فصل وهذا يدل على
انه لم يقل آمين بعد فاصلة الكتاب سرا ولا جبرا لان المتكلم سرا أو علانية لا يكون ساكتا وفي ذلك حجة قوية
لقضية على مخالفهم في قولهم آمين بعد الفاتحة ولا قوة الا بالله (انتهى كلام الصدوق) وهذا الحديث
يخالف خبر اسحق في السكنة الاولى من حيث تضمن انها بعد تكبيرة الاحرام والظاهر انه عامي لان
رجالهم من العامة وقد قل في المنتهى ما تضمنه هذا الخبر عن بعض العامة وما تضمنه خبر اسحق عن
أحمد والاوزاعي وجماعة ويبيح الكلام في كلام الصدوق في الحاصل وهو قوله وهذا يدل على انه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل آمين الى آخره فأي لا أعرف له وجها وجبها لان الخبر المذكور دال
على ان السكنة الاخيرة بعد تمام القراءة قبل الركوع وهذا هو الذي حفظه سره والتأمين انما هو
بعد الفاتحة والسكنة بعد الفاتحة انما ذكرها قتادة ثم كلامه هنا ييم في رواية اسحق بن حمار الا
انه لم يقلها في الحاصل ثم ان هذا الخبر يخالف ما نقله الكاتب عن سره وأبي بن كعب كما سمعت ولم
يظهر لي مختار الصدوق في الحاصل ولذا لم نذكر مذهبه عند ذكر كلام الاصحاب وأقصى ما يستفاد
منه ان السكوت مستحب بعد السورة ثلاثا تسقط حمزة القطع من لفظة الجلالة وان رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم سكت بعد الفاتحة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى
بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في الجحد والاخلاص الا الى الجملة والمناقين﴾ يقع الكلام في المقام في مباحث
الاولى في جواز المدول من سورة بعد الجحد غير الجحد والاخلاص الى اخرى بعد التلبس بهما لم

يتجاوز نصفها وهذا الحكم بهذه التقييد خيرة القننة والنهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد والبيان والالنية وكشف اللثام وظاهر مجمع البرهان وهو المنقول عن المذهب والاصباح والمشهور كفي كشف الالتباس والبعار والتخيرة وفي (السرائر وجامع الشرائع والقروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمقاصد الطيبة) الحكم بعدم المدلول عند بلوغ النصف وفي (الجفرية وارشاد الجفرية) انه الاشهر وفي (الذكرى) انه مذهب الاكثر قال بعد أن حكاه عن الجسفي والكتاب والسجلي وعن الصدوق في المدلول الى الجملة والمناقين وعن الشرائع مع أن فيها التجاوز كما سمعت قنين انه مذهب الاكثر ثم قال والشيخ اعتبر بمجاوزة النصف ولعل مراده بلوغ النصف انتهى وفي (جامع المقاصد والمقاييس) ان التمولين مشهورات وفي جامع المقاصد نسبة هذا القول الى نهاية الاحكام والموجود فيها ما ذكرناه وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان بلوغ النصف انما يمنع الانتقال في التي لم يكن مریدا لها قال في (الذكرى) وعلى ذلك يحمل كلام الاصحاب والروايات واستندنا في ذلك الى مقطوعة البرزنجي عن أبي العباس الآتية وقد اعترف جماعة من علمائنا كالشيدان وغيرهما حتى صاحب البعار بأن التحديد بمجاوزة النصف أو بلوغه غير موجود في النصوص (قلت) في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام وتقرء في صلواتك كلها يوم الجمعة وليلة الجمعة سورة الجمعة والمناقين وسبح اسم ربك الاعلى وأن نسيها أو واحدة منها فلا إعادة عليك فان ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سورة فارجم الى سورة الجمعة وان لم تذكرها الا بعد ما قرأت نصف سورة فامض في صلواتك فالسج من مولانا العلامة المجلسي مع تصديده لقتل أخبار هذا الكتاب والبحث في مآنها وايضاها كيف غرض الطرف عن هذه البارة ولم يتكلم فيها أصلا وهي مما تدل على القول الثاني وفي (كتاب دعائم الاسلام) مانسه وروينا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليها أنه قال من بدأ بالقراءة بسورة ثم رأى أن يتركها ويأخذ في غيرها فله ذلك ما لم يأخذ في نصف السورة الاخرى الا أن يكون بدأ بقل هو الله أحد فانه لا يقطعها وكذلك سورة الجمعة أو سورة المناقين في الجمعة لا يقطعها الى غيرها وان بدأ بقل هو الله أحد قطعها ورجع الى سورة الجمعة أو سورة المناقين في صلوة الجمعة يميزه خاصة انتهى وهذه صريحة في القول الاول حيث رتب رجعت جواز الرجوع على عدم الفخول في النصف الآخر من السورة التي قرأها فلو دخل فيه مضى وهذا معنى تجاوز النصف فهذه الرواية مع الاصل وعموم أدلة التجاوز والاجماع كما في يروض الجنان ومجمع البرهان وظاهر المقاييس على عدم جواز المدلول بعد التجاوز وخير أبي العباس الذي حكاه الشيدان في الذكرى عن البرزنجي عن الصادق عليه السلام (الرضا عليه السلام) قال في البعار عن الذكرى وعنه عليه السلام كما حكاه في كشف اللثام عن الشيدان وعن البرزنجي عن أبي العباس كما وجدناه في نسختين من الذكرى وجامع المقاصد والروض في الرجل يريد أن يقرأ سورة فيقرأ في أخرى قال يرجع الى التي يريد وان بلغ النصف وما في قرب الاستناد وكتاب المسائل بسندهما عن علي ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل أراد سورة قرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع الى السورة التي أراد قال نعم ما لم يكن قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون أدلة متضادة مؤيدة بالشبهة على القول الاول ويحمل على ذلك النهي عن ابطال السبل مؤيدا ان لم يقل ان الترك والقطع غير الابطال (١) ولم يقل ان المراد الابطال

بالنظر كما فسره جماعة وأما قول الصادق عليه السلام في خبر عبيد ابن زرارة أنه يرجع ما يتهوون أن يقرأ تلقياً فحده على الشروع في الثالث الثاني وأما صحيح الحلبي والكتاني وأبي بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل يقرأ المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع قال يركع ولا يضره فيمكن جسه دليلاً على القول الأول بأن يقال لو لم يكن المدول عدداً عن النصف جائزاً لكانت قراءة السورة الثانية غير مستبرة فيكون كمن ترك القراءة ذليلاً وذكراً قبل الركوع فإنه يجب عليه القراءة باتمام ترك فأمل وبهذا يندفع ما شنعوا به على الشيخ في الاستدلال به لفيد سلنا عدم الدلالة لكننا نقول لا دلالة فيه على القول الأول ولا الثاني لأنه في النسيان وليس فيه ذكر لعدم المدول أصلاً إلا بنهم ضعيف بعيد ويحتمل أن يكون معناه ينسى ما هو فيه فيمتد إلى الأخرى واحتج في نهاية الأحكام وكشف الالتباس بقول الأول بأنه إذا تجاوز النصف يكون قد قرأ معظم السورة ومعظم الشيء يعطي حكمه فكما لا يجوز القرآن بين سورتين فكذا بين السورة ومعظم الأخرى ولما قصرت خرجنا النصف عن حكم الشيء فلا يمتد به في التخيير إلا في الجسد والاختصاص لشرفها وما في الذكرى من إرجاع مذهب الشيخ إلى القول الآخر والحال أنه لا دليل عليه كما اعترف به لواجهه مع أن كلام الشيخ في التهذيب صريح في المدول مع بلوغ النصف وما في البحار والمحدثين من عدم تحقق الاجماع على عدم جواز المدول مع تجاوز النصف لوجه له مع قوله في الروض وجمع البرهان وظاهر المقاتيح بل كاد يكون سلوماً وأضعف شيء استدلال المحقق الثاني والشهيد الثاني على القول الثاني بقوله قال ولا تبطلوا أعمالكم وقد سمعت ما في الاستدلال به نعم لو ثبت أن القطع في الائتاء يوجب عدم الثواب بالكلية واستحقاق العقاب صح ما قلناه وقد خرجنا عن الفرض في هذا الكتاب حرصاً على بيان الصواب (البحث الثاني) المشهورين الأصحاب عدم جواز المدول عن الجسد والاختصاص كلتي كشف الالتباس والمساك وجمع البرهان والبخاري وكشف القام والمحدثين وفي (البيان) نسب إلى قولي الأصحاب وفي (جمع البرهان) أيضاً الاجماع عليه والامر كما قال لأن المخالف أنما هو المحقق في المتبر حيث قال أن المدول عن السورتين مكروه واحتمله في التذكرة وقد يلوح من المنهى التوقف فيه كالبخاري والخيرة وتقصير الصدوق على حظر المدول عن التوحيد وفي (الانتصار) أن مما انفردت به الإمامية حظر الرجوع عن سورة الاختصاص وروي قل بأنهم الكافرون أيضاً وأن الوجه فيه مع الاجماع أن شرف السورتين لا يمتنع أن يجعل لهما هذه المزية انتهى وصرح جماعة بعدم جواز المدول عنها إذا شرع فيها ولو بالسمعة بنبة أحدهما يعني الكلام فيها لو خاف وحده فهل تبطل صلوة أم لا لم أجده فيه تصريحاً لأحد من أصحابنا إلا ما قلناه صاحب المحدثين عن والده واستجوابه من بطلان الصلاة والظاهر أن الامر كذلك (الثالث) لا خلاف في جواز المدول في الجملة واستجابه عن الجسد والاختصاص إلى الجملة والمناقضين كما في جمع البرهان لكن ظاهر الانتصار والسرائر في بحث القراءة والشرائع في بحث الجملة كما فهمه منه المصنف والشهيد الثاني عموم المنع حيث لم يستثوا الجملة والمناقضين وهو ظاهر المنقول عن الكاتب لكن المعطى في بحث الجملة استثناهما (واعلم) أنهم اختلفوا أيضاً في مقامات (الأول) أن ذلك في ظهر يوم الجمعة كما في الفقيه والنهاية والمبسوط والسرائر وجامع الشرائع والمنهى والتلخيص (قال في جامع المقاصد) كلامهم هذا يقتضي جوازه في الجمعة بالطريق الأولى وفي (كشف القام) لهم ينون ما يم الجمعة (قلت) وبذلك أي الجمعة وظهرها صرح الشهيدان والمحقق الثاني وتليدها وغيرهم بل في البحار والظاهر

اشترك الحكم عندهم بين الظهر والجمعة بلا خلاف في عدم الفرق بينهما والاخبار انما وردت بلفظ الجمعة والظاهر انما تعلق على ظهر يوم الجمعة مجازاً او هي مشتركة بين الجمعة والظهر اشتركا معنوياً وفي (التذكرة وجامع المقاصد وظاهر المبرز والروض) أو صريحاً ان ذلك في الجمعة والظهر والمصر وعن الجبني تجوز المدلول عنها الى الجمعة والمناقضين في صلوة الجمعة وصحبها والشاء ليلتها وقل ذلك في اوشاد الجفريه عن بعض الاصحاب ولله عن الجبني وفي (مجمع البرهان) الاحتياط ترك المدلول في المصر بل في الظهر وفي (الحداث) محل ذلك صلوة الجمعة لا الظهر (الثاني) أطلق سيف الميسوط والتهابة والتحرير والارشاد والتذكرة والمبرز الحاوي والمتنبي في المقام جواز الاستئصال عن السورتين أعني الجحد والاخلال الى السورتين (١) من دون قيد بعدم تجاوز النصف أو بوضع في (مجمع البرهان) لا أرى دليلاً على عدم جواز الرجوع مع تجاوز النصف انتهى وكذا أطلق مولانا الصادق عليه السلام في خبر الحلبي وعبيد وفي (السرائر والدروس والفيلة وجامع المقاصد والجفريه وشرحها والروض والفوائد الملية والمقاصد الملية) التقييد بعدم بلوغ النصف وفي (المسالك والحداث) انه المشهور وهو المتقول من الكيدري وعن الاصباح وفي (الفقيه) كما قل عن المقتن انه ان قرأ نصف سورة غير الجمعة والمناقضين في ظهر الجمعة أنما ركعتين نافذة وفي (جامع الشرائع) اذا قرأ غير الجمعة والمناقضين في ظهر الجمعة بلغ النصف فأن يجعلها ركعتين نافذة وفي (المنهى في بحث الجمعة واليان وكشف الالتباس) التقييد بعدم تجاوز النصف وفي (البحار) ان الاكثر قيوده بعدم تجاوز النصف في السورتين وفي (التحرير) في بحث الجمعة ولو تجاوز النصف قل نيته الى الفعل مستعجلاً واحتج من قيد يلوغ النصف بان فيه جمعا بين قول الصادق عليه السلام حين سئل عن رجل أراد أن يصلي الجمعة قرأ أقل هو الله أحد بنما ركعتين ثم يستأنف وبين الاخبار المالة على المدلول قالوا لان المدلول من الفريضة الى النافذة بفرض ضرورة غير جائز فحلتا هذه الرواية على بلوغ النصف وبقي الروايات على عدمه وفيه نظر من وجوه (منها) انه يمكن الجمع بالتخير كما هو ظاهر الكليني (ومنها) انه قد جاز المدلول عن الفريضة في مواضع كاستدراك الجماعة والاذان والاقامة ثم روى الحيري في قرب الاسناد عن الكليني عليه السلام انه قال وان أخذت في غيرها وان كان قل هو الله أحد قاطعاً من أولها وارجم (فارجع ل) اليها أي الى الجمعة أو المناقضين (الثالث) قال المحقق الثاني وتليذاه والشيد الثاني في جامع المقاصد والجفريه وشرحها والروض والمقاصد الملية يشترط أن يكون التروع في الجحد والاخلال نسياناً وقد يظهر من المختلف نسبة الى الاكثر كما يأتي قل ذلك عنه وفي (البحار) ان التعميم أظهر كما هو المستعاد من إطلاق أكثر الروايات (قلت) وإطلاق الفتاوى وليس في الروايات الا أن المصلي اذا قرأ سورة التوحيد وكان في قصده قراءة سورة فلا يرجع عنها الا الى السورتين وهذا المعنى لا يخص به بالناسي بل ينطبق على العائد ويصح حمل الفتل عليه وخبر علي بن جبر لا وجه قصره على حال السبان وما قيل من ان الخروج عن مقتضى الاخبار الصريحة في العلم عن المدلول من سورة التوحيد بمجرد الاحتمال غير جيد بل الواجب الاقتصار على التيقن وهو الناسي لانه متيقن الارادة وجمع عليه (فقيه) ان ذلك مبني على ظهور الاخبار في الناسي والظاهر من إطلاقها كما هو ظاهر الاكثر اطلاقها على العائد

(١) الجمعة والمناقضين كذا (نسخة قدس سره)

ولو تيسر الاتيان بالباقي للنسيان انتقل مطلقا ومع الانتقال يبيد البسمة (متن)

سندا أنها في الثاني أظهر (قلنا) ذلك يقتضي الاولوية لا الخصوصية وقد سمعت ما في البحار والمقام مقام تأمل (الزاج) قال في المحقق ذهب أكثر علما إلى أنه يجوز الرجوع عن نية القرض إلى التفل للناسي (قلت) وبذلك صرح الشيدان وغيرها وقد سمعت ما في التقي والمقنع والاصباح والجامع ومنع السجدي من ذلك محبة بقوله عز وجل ولا تبطلوا أعمالكم (الطاس) في جمع البرهان والبحار والحداثق ليس في الاختيار دلالة على جواز المدول من الجحد إلى السورين وإنما تضمنت المدول عن التوحيد اليها وتوقف في الاول واستظهر عدم جواز المدول عنها اليها في الاخير (قلت) يدل عليه من الاخبار الخبر القدي قلناه عن كتاب قرب الاستاد وكتاب المسائل في البحث الاول وقد قلنا تمامه عن قرب الاستاد في المقام الثاني مضافا إلى الاجماع المقول على المساواة بينها في جامع المقاصد وارشاد الجفري وروض الجنان والشهرة بين القدماء والمتأخرين كما في البحار وقد سمعت قل الشهرة على ذلك في مواضع بل سمعت نفي الخلاف عن ذلك في جمع البرهان فلا وجه لتوقفه فيه (وليعل) أنه يحقق الدخول في السورة بالدخول بالبسمة التي قرأت قصد تلك السورة ولو قرأ قل هو الله أحد من سورة الاخلاص ولم يكن قد قرأ بالبسمة قصد الاخلاص بل قرأها بقصد سورة أخرى فلا حوط الرجوع إلى الاخلاص بإعادة البسمة بقصدها ثم اعلم الاخلاص نعم لو كان قد قرأ قل هو الله أحد أو بعضها من دون شعور وكان قد بسمل بقصد غيرها فهو أن يرجع عنها إلى ذلك التبر وان قرأ بالبسمة قصد الجحد مثلاً ثم قرأ قل هو الله أحد بغير شعور فهو أن يرجع عنها إلى الجحد وان كان قصد وشعور لكنه غفل عن كونه مريداً للجحد فلا حوط الرجوع إلى الجحد لصديق أنه دخل في الجحد وحكمه حينئذ عدم جواز المدول عنها ولو إلى الاخلاص وكذا الحال فيما لو قرأ بالبسمة قصد الاخلاص ثم قرأ قل يا أيها الكافرون ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو تيسر الاتيان بالباقي للنسيان انتقل مطلقاً﴾ لا ينبغي هذا تخالفاً ويظهر من البحار دعوى الاجماع عليه قال ولو تيسر عليه الاتيان ببقية السورة للنسيان أو حصول ضرر بالتمام فندصرح الاصحاب بجواز المدول وفي (التذكرة) لو وقت عليه آية من السورة وجب المدول عنها إلى أخرى وان تجاوز النصف فحصول لسورة كاملة وفي (جامع المقاصد) أراد بقوله مطعاً في التوحيد والجحد وغيرها تجاوز النصف أم لا ومثله ما لو شرع في سورة فظن سعة الوقت خين ضيقه عنها فانه يسدل عنه (عنها خ ل) أيضاً وكذا خوف فوات الزهقة ونزول ضرر به وجوباً في هذه المواضع لا فيه من تحصيل الواجب ودفع الضرر قال ولو سكت المصنف عن قوله للنسيان لكان أخصر وأشمل وفي (كشف الغمام) مثل النسيان ماذا كانت السورة عزيمة قال وفي قوله تيسر إشارة إلى أنه ان أمكن استحضار المصحف والقراءة منه أو هل البصر على القراءة ليتمه فيها من غير مناف للصلوة لم يجب عليه للاصل والحير قال وأما صحيح زرارة الدال على أنه ان يدع المكان الذي غلط فيه ويمضي في قراءته وأنه ان قرأ آية فشاء ان يركع فلا تعلق له بما نحن فيه لانه في التواظل أو التقي الا ان لا يوجب سورة كاملة بعد الجحد في الفريضة وكلامنا على الایجاب انتهى وفي (الذكرى) هو محمول على التافة كما قال الشيخ وكذا كل ما ورد في هذا الباب سمع ان الاخير في الاخبار ان السورة مستحبة وان كان المسلم من الاصحاب غالباً على الوجوب انتهى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ومع الانتقال يبيد البسمة﴾ هنا مذهب أكثر الاصحاب

وكذا لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة (مقن)

كما في البحار والمشهور كما في الحدائق وهو صرح في التحرير والاشاد والتذكرة والذكرى والدروس والجفرية وشرحها والروض وغيرهما لاجزاء من كل سورة والذي أتى به جزء المدول عنها فلا يجزي عن جزء المدول اليها وفي (كشف القاتم) قد تردد في هذا انتهى (قلت) سيجيء كلام المتروك والجارم بعدم الوجوب وفي (جامع المقاصد) نجى البسمة والقصد اذا لم يكن مراد تلك السورة التي انتقل اليها قبل ذلك ولم يكن قرأ بعضها أما مع فلا يجب بل ينتقل الى موضع قطع لقطعة البرزخى عن أبي العباس (قلت) قد سلف قلنا قال ولا يرد علينا ما سبق من أنه لو قرأ خلال القراءة غيرها انقطعت الموالاة ووجب اعادة القراءة فكيف لم يجب هنا (وأجاب) أنه لما كان من نيته ان ذلك من قراءة الصلوة لم يكن من غيرها انتهى وقد أشار الى هذا في روض الجنان قال ان حكمة في الارشاد باعادة البسمة لو قرأها بعد الحمد من غير قصد بعد القصد الى سورة معينة (فيه) اشكال لانه ان كان قرأها أولاً هذا لم يمه القول بالاعادة بل ينبغي القول بطلان الصلوة للهبي عن قراءتها من غير قصد وهو يقتضي الفساد وان كان قرأها ناسياً فقد تقدم القول بأن القراءة خلالها نسياناً توجب الاعادة من رأس فانقول باعادة البسمة وما بعدها لا غير لا يتم على قدرى المد والتسيان والذي ينبغي القطع بفساد القراءة على تقدير الصد للهبي وهو الذي اختاره الشهيد في البيان وحمل الاعادة هنا على قراءتها ناسياً وقد تكلف لدفع الاشكال بأن المعنى لما كان من نيته ان ذلك من قراءة الصلوة لم يكن من غيرها لم يقدح في الموالاة (ويؤيده) رواية البرزخى عن ابي السلس لكنها مقطوعة ومادة الاشكال غير منحصنة انتهى (قلت) الظاهر ان هذا الكلام وقع منه غفلة وسببان من لا يفضل فان المراد من عبارة الارشاد انه لو قرأ بعد الحمد البسمة من غير قصد سورة يجب عليه اعادةها اذا قصد سورة والذي تقدم في مسئلة وجوب الموالاة إنما هو القراءة في خلال آيات الحمد أو السورة وأين هذا من ذلك والمحقق الثاني إنما أورد هذا الاشكال في مسئلة المدول الذي يفتق فيها القراءة في خلال آيات السورة كما سمعت والذي في البيان انه لو بسمل لا بقصد سورة معينة عامداً ثم اختار سورة واكتفى لها بالبسمة التي لا قصد سورة معينة كانت حصوله باطله وليس فيه انه لو أعاد البسمة بقصد السورة التي أراد قراءتها ان حصوله تكون باطله لانه سمي أولاً لا بقصد سورة معينة (سلمنا) ان الشهيد أو غيره قال ذلك لكننا نطالب باللهبي الدال على البطلان وليس هو الا المستاد من الامر بقصد البسمة في السورة ولا نسلم انه يقتضي البطلان وإنما يقتضي عدم الاكتماء بها مع السورة لانه لا يفهم من وجوب القصد بالبسمة تحريم قراءتها بدونها على ان الشهيد الثاني لا يقول ان الامر بالنهي يقتضى النهي عن ضده الخاص ثم ان قوله أخيراً ينبغي القطع بفساد القراءة ربما ناقض قوله أولاً ينبغي القطع بطلان الصلوة بل هذا هو قضية دليله قال مولانا الا ردليل ما فهمت هذا الاشكال وسد ثبوته ما فهمت رفضه بما ذكره الا ان لا تقول بالاشكال وهو المطلوب انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا فاد بالبسمة لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة ﴾ هذا هو المشهور كما في الحدائق ومذهب الاكثر كما في البحار وهو غير العارحرير والتذكرة والارشاد والذكرى والدروس والبيان والافنية والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والمقاصد العلية وعليه الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته ولكن

في الذكرى والجهرية وشرحها أنه لو جرى لسانه على بسملة وسورة ان الاقرب الاجزاء وفي (الدروس) أنه الظاهر وفي (جامع المقاصد) لا بعد في ذلك مع ظاهر رواية أبي بصير ومال اليه في الروض بعد ان رده أولا وفي (كشف القاتم) بعد ذكر عبارة المصنف هذا ان سلم قائما يسلم فيها اذا قصد سورة قرأ غيرها ولذا قال الشهيد لو جرى لسانه على بسملة الى آخره وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلية والروض) انه لا حاجة الى القصد في الحمد لانها متعينة فيحصل الاطلاق على ما أمر به وفي (كشف القاتم) نسبت الى القيل وعن الشهيد في بعض تحقیقاته انه لو اعتاد سورة معينة لم يلزمه القصد وهو خيرة الموجز الحاوي وشرحه وفي (جامع المقاصد) لا أعلم فيه شيئا اذا كان بحيث يسبق لسانه اليها عند القراءة والاختصار على اليقين هو الوجه وفي (الروض) الاجزاء هنا بعيد وفي (جامع المقاصد والجهرية وشرحها والروض والمقاصد العلية) انه لا يجب القصد ان لزمه سورة بينهما لانه لما تبين كان مقصودا من أول الصلوة وفي (كشف القاتم) سبته الى القيل (قلت) يبنى الكلام في محل القصد فحطه من غير خلاف بعد الفراغ من الحمد وعن الشهيد في بعض تحقیقاته الاكتفاء بالقصد المتقدم في أثناء الصلوة وفي (الموجز الحاوي وشرحه) له أن يمين بعد الفاتحة وفيما ومن أول الحمد والصلوة وقوله في ارشاد الجهرية عن بعض المتأخرين وفي (جامع المقاصد) لو قصد سورة من أول الصلوة لا أعلم فيه شيئا يقتضي الاكتفاء وعدمه والاختصار على اليقين هو الوجه وفي (الروض والمقاصد العلية) وفي الاكتفاء بالقصد المتقدم في أثناء الصلوة بل قبلها وجه وقد تأمل جماعة من متأخري المتأخرين في أصل الحكم أعني وجوب قصد السورة قبل البسملة أولها فما أجده المولى الاردبيلي قال وجوب قصد السورة قبل البسملة غير واضح لان نية الصلوة تكفي لاجزائها بالاتفاق ولو فلت مع النية والذهول ويكتفي بقصد فعلها في الجملة واتباع البسملة في السورة بين كونها حزنا لها وذلك كاف مع عدم تسليم اشتراط ذلك التعيين قبل القراءة وبالجملة يمثل هذا يشكل ايجاب شيء وبالطالع مع عدمه والأعادة بعد قراءة السورة لاجله مع جعل أكثر المسلمين مثله وعدم مذورية الجاهل عندهم على انه متقوض بالمشتركات الكثيرة مثل التخير بين التسيبحات والفاتحة بل قراءة الفاتحة فانه محتل وجوها غير قراءة الصلوة وكذا السورة والتسيبحات بل جميع الافعال ويؤيده عدم تعيين القصر والتمام في مواضع التخير وعدم وجوب تعيين الواجب من الله كرمع التعدد واحتمال كل واحدة الواجبة لا الاولى فقط كما قيل لو جرى لسانه بسورة مع البسملة فالظاهر الصحة مع القول بوجوب القصد مع فوات محله ولزوم التكرار بغير دليل وكون التسيان عند (ويؤيده) رواية البرزنجي عن أبي الباس فانه يدل على انه بعد النصف لا يرجع بعد الاتمام بالطريق الاولى بل ظاهره يدل على جواز ترك القصد الى غيره عمدا فتأمل انتهى كلامه ونحوه ما في البحار حيث قال الظاهر انه اذا أتى بالبسملة قد أتى بشيء يصلح لان يكون جزءا لكل سورة وليس لها اختصاص بسورة معينة فاذا أتى ببقية الاجزاء قد أتى بجميع اجزاء السورة المينة كما اذا كتب بسملة بقصد سورة ثم كتب بعدها غيرها لا يقال انه لم يكتب هذه السورة بتمامها ولو تم ما ذكره لزم ان يحتاج كل كلمة مشتركة بين السورتين الى القصد مثل الحمد لله والظاهر انه لم يقل أحد به ويمكن ان يستدل بهذا الخبر على عدم لزوم نية البسملة وأشار الى خبر قرب الاستناد وكتاب المسائل المتضمن آثما قال لانه اذا كان مریدا لسورة أخرى قد قرأ البسملة لها ففي صورة عدم المدلول يكون قد اكتفى ببسملة قصد بها أخرى ولو قيل

له عند قراءة السورة قصد البسمة لما قلنا اطلاق الخبر يشمل ما اذا نسي السورة بعد قراءة البسمة
 للآخرى وعدم التفصيل دليل العموم وقال السيد المقدس السيد صدر الدين في شرحه على وأية
 الاصول ترويحاً لكلام ملا محمد أمين الاسترادي من ان اصحابنا يقتون بلا دليل ان النصوص
 دلت على وجوب قراءة سورة كاملة ولا ريب لاحد في ان التام والتافل وبعض الحيوانات السم
 لو فرض تكلمه اذا قرأ سورة الاخلاص مثلاً مع البسمة يقال في العرف انه قرأ هذه السورة مع علم
 القصد لمؤلا لا الى السورة مطلقاً ولا الى هذه بينها فضلاً عن البسمة وليس لاحد ان يدعي ان
 السورة الكاملة موضوعة بحسب الشرع لصورة قصد اللفظ في بسملتها كونها جزءاً منها اذ لا دليل
 على ذلك ولو كان هناك دليل لا يكون الحكم خفياً غير ظاهر كما هو المفروض والمحق ان السورة عبارة
 عن كلمات مخصوصة بأسلوب مخصوص ويخرج انضمام البعض منها الى البعض الآخر الكلام المشترك
 أو الكلمة المشتركة الواقعة فيها عن الاشتراك ويصيرها مخصوصين وليس بقصد مدخل في اكثر
 الآيات والكلمات المشتركة ولو سلم ان له مدخلا فيه ولو بالعلية التامة فلامانع من قيام غيره مقامه في
 هذه العلية وهو الانضمام الذي قلنا به فما الذي دل على ان من لم يقصد لا يكون بمثابة تكون صلوته
 باطلة انتهى وقد سمعت مافي كشف القام وتحقيق المقام كما أوضحه بعض مشايخنا المحققين ادام الله
 حراسته (١) ان يقال لاشك في ان قصد مدخل في اختصاص البسمة بالسورة من بين سائر ما صلحت
 له من السور كما حكوا بحرمة قراءة البسمة بقصد الزيادة على الجنب وبحرمة الدلول عن التوحيد اذا
 قرأها بقصد هاتي الصلاة وعلى هذا فان قصد الجنب بالبسمة عزيمة قد فعل حراما فاذا قرأ بعد هذه البسمة
 التوحيد مثلاً فلا يخلو من وجوه ثلاثة (أحدها) ان هذا الاتصال قد صيرها جزءاً من سورة التوحيد
 وسلبها عما كانت عليه من كونها جزءاً من الزمية وهو باطل قطعاً (الثاني) ان يكون هذه البسمة الواحدة
 صارت جزءاً من الزمية باعتبار القصد ومن التوحيد باعتبار الاتصال وهذا باطل أيضاً اذ لا معنى لكون
 الآية بعد قضيتها وانضمامها غير نفسها مصافاً الى أصل عدم التداخل وأما ما اعتدوا عليه من الصدق
 الرقي فله وجهان أحدهما انه لا يحكم بذلك الا عند ظهور القصد (وثانيهما) ان ذلك بطريق المجاز بمعنى
 عدم الاختلال فيها من جهة لفظها ألا ترى ان العرف لا يحكم فيما ذكرنا انه قرأ التوحيد كاملة وقرأ آية
 من غيرها ولما تبين أن الاتصال من حيث هو اتصال لا تأثير له وكذا البسمة من حيث هي ليس
 فيها الا عموم الصلاحية لكل سورة ظهر الاحتياج الى القصد الذي لاشك في تأثيره وصيرورة البسمة
 بسببه مختصة ببعض السور وان لم يأت بشيء منها بعدها على أنه يكينا الشك في تأثير الاتصال لكان
 الشغل البقي بالاكمال وقال شيخنا العلامة المتبر ادام الله تعالى حراسته التحقيق في المقام أن يقال
 أنه لا بد من القصد الاجمالي بمعنى أنه لا يكفي مجرد الاتصال ولا يشترط قصد السورة وتعيينها بالمخصوص
 بل تكفي البسمة بقصد أن ما ستحارره وروقه الله في خلده من السور يعنيها لانه قاصد قراءة سورة
 جزماً فتعين حينئذ البسمة بتعين السورة في الواقع والتعين الواقعي وقصده لا ينفك عنه أحد وقد
 وجدنا أن التعيين في الواقع قد كفي في العقود كنقولك استأجرتك أو صالحتك على أن تعطي كل
 من يدخل هذه الدار درهما قالوا في اذا عين سورة و بسمل لها فلا كلام فاذا عدل عنها فلا بد من

(١) هو شيخنا المقدس الشيخ حسين نجف أيده الله تعالى (كذا بخطه قدس سره)

ومريد التقدم خطوة او اثنتين يسكت حاله التخطي. الفصل الخامس في الركوع وهو ركن في الصلوة تبطل بتركه عمداً وسهواً (مقن)

البسطة واذا بسمل بقصد أن ما سيحيى ويقع في خطه فالبسطة له وهو المبن لها كما بيناه فلا يتحقق في ذلك حلول الا بعد الشروع في السور التي تقع في خطه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ومريد التقدم خطوة او اثنتين يسكت حال التخطي﴾ هذا الحكم مشهور كما في الذكرى وبه صرح في الهابة والمبسوط وجامع الشرائع والمنتهى والتحرير والتذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وغيرها وهل هذا السكوت واجب بمقتل ذلك ان سلبنا القيام عنه والا كان مستحباً كذا قال في التذكرة وفي (الذكرى) الاقرب وجوبه لظاهر الرواية ولأن التقرار شرط في القيام وتقل فيها أنه توقف فيه بعض المتأخرين وفي (كشف الالتباس) ولو رفع رجليه لحاجة أسسك وجوبه وفي (جامع المقاصد) وفي رواية أن مريد التخطي يجر رجليه ولا يرفعهما قال ويؤيده ما نظره عن هيئة المصلي بالقيام على قدم واحدة

فصل الخامس في الركوع

﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وهو ركن في الصلوة تبطل بتركه عمداً أو سهواً﴾ وجوب الركوع ثابت باجماع علماء الاسلام كما في المتبر والتذكرة وبالضرورة من الدين كما في البحار والمفاتيح وبالاجماع كما في الفتن والمنتهى والدروس والذكرى وجامع المقاصد وغيرها وهو ركن في الصلوة بالاتفاق كما في التذكرة والدروس والتفتيح وظاهر الوسيلة وبلا خلاف كما في المنتهى وجامع المقاصد والتفتيح أيضاً والروض والبحار وأما بطلان الصلوة بتركه عمداً أو سهواً فله الاجماع كما في المفاتيح وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (الفتية) الاجماع على بطلان الصلوة بتركه سهواً وهو مذهب الاكثر كما في المدارك ولا فرق في البطلان بتركه سهواً بين الاولين والاخيرين عند علمائنا كما في التذكرة وفي موضع آخر عند أكثر علمائنا ولا خلاف في ذلك بل هو اجماعي كما في ارتداد الجعفرية وهو المشهور كما في تلخيص التلخيص وكشف القام وشرح الشيخ نجيب الدين والمحدثات ولا يلتفت الى ما يوجد في الكتب بخلاف ذلك كما في السرائر (قلت) وهو مذهب السيد والمفيد (١) والديلمي وجمهور المتأخرين وفي سهو المدارك نسبته الى عامة المتأخرين وهو المنقول عن الحسن والقي والقاضي وفي (الدروس والمدارك) انه لو فسر الركن بما تبطل الصلوة بتركه سهواً بالكافية لم يكن منافياً لقول الشيخ لأن الآتي بالركوع بعد السجود لم يتركه في جميع الصلوة وتقل عن أبي علي وعلي بن بابويه ان الصلوة تبطل بتركه سهواً في الركعة الاولى دون الثانية والثالثة والرابعة وقد تقل عبارتهما في المختلف وفي (المبسوط) في فصل الركوع ان الصلوة تبطل بتركه سهواً اذا كان في الركعتين الاولين من كل صلوة وكذا اذا كان في ثالثة المغرب وإن كان في الركعتين الاخيرتين من الربعية ان تركه ناسياً وسجد سجدتين أو واحدة منها أسقط السجدة وقام فركع وقم صلوته انتهى ومثله قال في (جامع الشرائع) من دون تفاوت وتقل ذلك عن كتابي الاخبار وهذا في الحقيقة في لركنية السجود بمعنى عدم البطلان بزيادته وقال في فصل السهو من المبسوط في تمداد السهو الذي يجب الاعادة ومن ترك الركوع حتى سجد وفي أصحنا من قال بقسوط السجود ويبدأ الركوع ثم يبدأ السجود والاو أحوط لأن هذا الحكم يخص

(١) لكن عبارة الفقيه من أنه لا يتركه بتركه سهواً (منه قدس سره)

ويجب في كل ركعة مرة الا الكسوف وشبهه ويجب فيه الانحناء بقدر وضع يديه على ركبتيه (متن)

بالركعتين الاخيرتين انتهى وهذا الذي نسب الى بعض اصحابنا هو ما في الجمل والوسيلة بدون تفاوت أصلاً وقل ذلك في الختلف عن الاقتصاد وهذا الذي قلته الشيخ عن بعض اصحابنا من الاطلاق قلته عن الشيخ في المنتهى وعن بعض الاصحاب في التذكرة (وقال الشيخ في النهاية) كان ناسياً في حالة السجود وجب عليه الاعادة فان لم يذكر حتى صلى ركعة أخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر أسقط الركعة الاولى وبني كانه صلى ركعتين وكذلك ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر في الثالثة أسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية ونعم الصلوة انتهى وظاهر المدارك والشافية أو صريحهما انه لو ذكر ترك الركوع في السجدة الاولى أو بعدها قبل الدخول في الثانية لا تبطل صلوة بل يركع ويسجد السجدين وتام الكلام في المسئلة سيأتي في محله بمون الله تعالى ورحمته الواسعة وبركة خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر جماعة وصريح آخرين (١) أن الركن في الركوع هو الانحناء كما سيأتي وفي موضع من الخلاف أن الثمانية في الركوع ركن من أركان الصلوة وأدعى على ذلك الاجماع وقال أيضاً في مسئلة أخرى وفيه الرأس من الركوع والثمانية واجب وكن بالاجماع وتام الكلام يأتي انشاء الله تعالى والمشهور بين الاصحاب كما في الروضة ان زيادته على حد قبيصة تبطل بها الصلوة سهواً (قلت) وبذلك صرح الاكثر وهو ظاهر كل من قال انه ركن وفي (معجم البرهان) ان بطلان الصلوة بزيادته حتى يتم معنى الركن عند الاصحاب فلا أذكر الآن ما يدل عليه انتهى وأول من فتح باب الشك في البطلان بزيادة الركن فيما أجد الآن الشهيد الثاني فإنه قال هذه الكناية تخلفت في مواضع كثيرة وادعى ان ذلك هو الذي دعى الشهيد في اللمعة في بحث التروك لترك ذكر ان زيادة الركن مبطله مع انه قد نص فيها في بحث السهو على بطلانها بها وكذا في بقية كتبه وتبع الشهيد الثاني على ذلك جماعة من متأخري المتأخرين فأخذوا يتألمون في الدليل على ذلك وقد قدم بيان الدليل وتام الكلام في مبحث القيام وسيأتي كلام الناصب على ان زيادة الركن سهواً مبطله وذكر المواضع المستتامة من ذلك بتوفيق الله تعالى وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف وشبهه ﴾ بالاجماع المستفيض فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الانحناء ﴾ بلا خلاف لانه حقيقته كما في المنتهى وقال فيه قبل ذلك أيضاً ان الركوع هو الانحناء لثبوتها شرعاً وصريح بذلك جماعة وفي (الذكرى) الاجماع على أنه لا يفتق مسمى الركوع شرعاً بالانحناء الظاهر الى أن تبلغ اليدين عيني الركبتين انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بقدر يتمكن منه من وضع يديه على ركبتيه ﴾ كما في الشرائع وجامع الشرائع والتحرير والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد والمفاتيح وفي الاربعة الاخيرية الاجماع على ذلك لكن في المنتهى والذكرى ذكر البلوغ وفي الاخيرين الوضع كالكتاب وظاهرهما الاحتكام في وصول جزء من اليد ويأتي ما يقدمه ويصرفه عن ظاهره بل في جامع الشرائع والذكرى وجامع المقاصد صفي ركبتيه وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والروض) وضع راحتيه على ركبتيه وفي بعضها بلوغ راحتيه اليهما وفي (التذكرة) اجماع أهل العلم كافة على أي على بلوغ راحتيه اليهما ما عدا أبا حنيفة وفي (الروض) الراحة الكف ومنها الاصابع وعن الديوان ان الراحة الكف وعن القوي في السامي ان الراحة

(١) كالشهادين والفاضل المتقارن وغيرهم (بخطه قدس سره)

والطائفة فيه بقدر الذكر الواجب (متن)

ما فوق الاصابع وفي (التأخر) والمتبر والمتبر والتمسرة والتمسرة والبيان والبيان واللمعة والموجز الحاوي وكشف
اللاتباس والجفرية وشرحها والمبينة والروضة والمسدارك) وضع كفيه على ركبتيه وفي بعضها وصول
كفيه الى ركبتيه وفي (المتبر) اجاع أهل العلم كافة على وصول كفيه اليها غير أبي حنيفة وفي (جل
السيد) يعلل كفيه من ركبتيه وفي (مصباح الشيخ) يقبها كفيه فاجاعا المتبر والتذكرة وما صرح به في
هذه الكتب قد تطاقت على معنى واحد وهو اعتبار وصول جزء من باطن الكف وأنه لا يكتفي
برؤس الاصابع كما صرح به في البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة بل في جامع
المقاصد أقص في كلام لاجد يتد به على الاجزاء يلوغ رؤس الاصابع في حصول الركوع انتهى (قلت)
هذا يدل على أنه لم يهتم من اجماعي المنتهى والذكرى ما له يهتم منها من الاجتزاء بذلك سلمنا
الظهور لكن الاجامعات الاخر توجب الصرف عن هذا الظاهر ووجب حمل قوله عليه السلام في الخبر
الذي رواه في المتبر فان وصلت أطراف أصابعك في ركعتك الى ركبتيك أجزأك على أن المراد
الوصول الى مجموع عين الركبة لان من الاصابع الاربعة وبقي الاصابع بينها تفاوت فاذا وصلت اطراف
الكل الى مجموع عين الركبة دخل جزء من باطن الكف كما أشار الى ذلك الاستاذ آدم الله حراسه
في حاشية المسدرك أو يحصل على أن المراد بالاطراف الاطراف التي على الكف كما في جامع المقاصد
وبعض ذلك ما في الفخيرة من أن في عبارتي المنتهى والذكرى مسحة فاني البحار من أن المسحة
في اجماعي المتبر والتذكرة لم يصادف محله كما عرفت وما في الحديث من نسبة الاجتزاء يلوغ
رؤس الاصابع الى المشهور (فيه) أنا لم نجد المصرح بذلك الا الشهيد الثاني في المسالك وقد سمعت ما في
جامع المقاصد (ويلي) أنه يظهر من السرائر والتفلية أنه لا يجب على المرأة أن تضي انحاء الرجل بل القدر
الذي فصل مدها الى فخذها فوق ركبتيها واحتل ذلك في القوائد الملية ويأتي في المستجابات قل
عبارتيها (ويلي) أنه قد صرح أكثر علمائنا بأنه لا يجب هذا الوضع وفي (الذكرى) الاجماع عليه ونفي
الخلاف فيه جماعة وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والمروس والبيان والموجز الحاوي وكشف
اللاتباس والجفرية وشرحها) أنه لا بد أن ينوي بالانحناء غير الركوع فلو قرأ آية سحرة فهو ليسجد
او اراد قتل حبة أو نحو ذلك فلا يلحقه الركوع بداه أن يجلس ركوعاً لم يجز بل يجب أن ينتصب ثم
يركع لان الركوع الانحناء ولم يقصده وانما يتميز الانحناء للركوع متعمد غيره بالية بل في نهاية الاحكام
أنه لا فرق في ذلك بين العائد والساهي على اشكال ووجهه كما في كشف القام من حصول هيئة
الركوع وعدم اشارة الثانية لكل جزء كما في المتبر والمنتهى والتذكرة وغيرها غايته أن لا ينوي غيره عمداً
وفي (الموجز الحاوي وكشف اللاتباس) فرض المسئلة في صورة النسيان وفي (الذكرى والمروس
وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض والروضة والمسالك) أنه لا يكتفي في الركوع الانحناء أي
اخراج الركبتين ولا المركب منه ومن الانحناء لخروجه عن معنى الركوع ﴿قوله﴾ قدس الله
تعالى روحه ﴿والطائفة﴾ وحب الطائفة في الانحناء اجماعي كما في التاصريرات والفتنة والمتبر والمنتهى
والتذكرة وجامع المقاصد ومنهاها السكون بحيث تستقر اعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هو عن
ارتقائه منه عند علمائنا أجمع كما في التذكرة وكذا المنتهى ولعل هذا المعنى داخل تحت الاجماع وهو

والذكر من مسيح وشبهه على رأي (متن)

بين قول الأكثر أنها السكون حتى يرجع كل عضو إلى مستقره وإن قل وفي (الخلاف) الإجماع على ركنيتها كما عرفت وكلام الكتاب المنقول في الذكرى والبحار كالصريح في أنها ركن وفي (البحار) أن المشهور أنها ليست بركن (قلت) وبذلك صرح في المنبر والتذكرة والمنتهى والذكرى والبيان وغيرها وفي (المردس) في ركنيتها قولان وهذا يشعر بالتردد وقال في (الذكرى) كأن الشيخ يقصر الركن فيها على استقرار الأضواء وسكونها والخير دال عليه ولأن معنى الركوع لا يقتضي قياماً إلا به أما الزيادة التي تناسيها الذكر فلا اشكال في عدم ركنيتها انتهى وفي (المنتخب) الإجماع على وجوبها بقدر الذكر الواجب وبصرح في السرائر والشرائع والنافع والمنبر والمنتهى والتذكرة والذكرى والافية وجامع المقاصد والمقاصد الطيبة وغيرها تنوقف الواجب وهو الذي ذكرنا كحاطبها وفي (كشف القتام) هذا أما يتم إذا لم يزد في الانحناء على القدر الواجب والا فيمكن الجمع بين معنى الطائفة والذكر حين الركوع مع عدم الطائفة بقدره انتهى وفي (التذكرة) والذكرى والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس أنه لو زاد في المعنى ثم ارتفع الحركات متواصلة لم تتم زيادة المعنى مقام الطائفة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكر ﴾ يجب فيه الذكر أجمعاً كما في الخلاف والمنبر والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والمداير والمنايع وفي (غاية المراد) أنه لا خلاف فيه وفي (الوسيلة) الإجماع على وجوب تسبيحة واحدة في الركوع ونحوه مافي الفنية والوسيلة كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ من تسبيح وشبهه ﴾ فلا يصح التسبيح لاختلاف كما في السرائر بل مطلق الذكر كلف كما هو خيرة المبسوط والمنتهى والتذكرة والإرشاد والتحرير وحماية الأحكام والخلف وغاية المراد الموجر الحاوي والتحقق وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميسرة وكثر الرفقات والمسالك والروض والروضة والمداير ورسالة صاحب المعالم وقراءه في المقاصد الطيبة ونسبه في المنتهى إلى جل الشيخ والنهاية والموجود في النهاية والجامع الاختصار على أن لا اله الا الله والله أكبر يدل التسبيح قال في (النهاية) بعد أن ذكر أن التسبيح فريضة وإن قال بدلا من التسبيح لا اله الا الله والله أكبر كان جائزاً انتهى وظاهره عدم أجزاء غير هذا عن التسبيح فأتمل ويأتي مافي الجمل ويضف القول بالأكتفاء بمجرد الذكر أن قضيته لاكتفاء بتسبيحة واحدة صغرى للمختار وذلك خلاف فتوى الأصحاب كما يأتي بل قد يظهر من القاضي الإجماع عليه وخلاف ظواهر الأخبار بل كاد يكون خلاف صريح خبر معوية بن عمار ثم يظهر من الفنية كما يأتي الإجماع بالصغرى للمختار ومن إطلاق صحيحي زرارة وابن يقطين وابن يقطان من تلك الأخبار وفتوى الأصحاب وفي (الروض) لامتانة بين الأخبار فإن التسبيحة الواحدة الكبرى وما يقوم مقامها تعد ذكر الله تعالى فتكون أحد أفراد الواجب التخيري المدلول عليه بالأخبار الأخر فلها دلل على أجزاء ذكر الله تعالى وهو أمر كلي يتأدى في ضمن الكبرى والصغرى المكرره والمتحدة فيجب الجمع فغيراً ثم قال لكن رواية ابن عمار تأتي هذا الحل لكن لأصراحه فيها بأن ذلك أخف الواجب فحصل على أخف المتدوب انتهى فأتمل ثم ماذا يصنع بإجماع القاضي إلا أن يضعه بأن كل من اكتفى بطلق الذكر أجاز الأكتفاء بالواحدة الصغرى فأتمل جيداً والمشهور كما في المقاصد النلية

وبالبحار وكشف القام تبيين التسييح وهو مذهب الاكثر كما في غاية المراد والتفتيح وجامع المقاصد والروض ومذهب المذهب كما في القد كرى وهو ظاهر الصدوقين كما قل والمقنة والفتح المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والجليل والتهذيب والمهذبة والديلمي والمتول عن الكتاب والحسن والقاضي والفتي والحلي وفي (المتن) نسبة ذلك اليهم من دون ذكر ان ذلك ظاهرهم وفي (المختف) نسبته الى ظاهرهم وهو خيرة الشرائع والتافع والمعتبر والتخلص والبصرة والبيان والمدرس والافنية والهمة وحاشية المدارك وبعض هذه وان لم يكن صريحا في ذلك لكنه كالصرح فيه وفي (القد كرى) انه أولى وفي (الاتصار) الاجماع على احباب التسييح وانه مما انفردت به الامامية وفي (الخلاف والوسيلة والفتية) الاجماع على وجوب تسيحة واحدة في الركوع ويظهر من شرح جل السيد القاضي دعوى الاجماع على انه لا يجوز الاقتصار على سبحان الله كما يأتي قل كلامه برت وفي (الامالي) ان من دين الامامية الاقرار بأن القول في الركوع والسجود ثلاث تسيحات الى أن قال ومن لم يسبح فلا صلوة له الا ان يهلل أو يكبر أو يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التسيح فان ذلك يجزيه انتهى فتأمل وفي (كشف القام) ان التهلل والتكبير ونحوهما تسيح ذكر ذلك في رد الاستدلال بخبر الحضرمي وفيه نظر ظاهر لورود التسيح في الاخبار وكلام الاصحاب في المقام وغيره في مقابلتها وهو المفهوم عرفا ولغة وان تلازما أوصح الصدف مجازا فليتأمل وفي (المتن) اتفق الموجبون للتسيح من علمائنا على ان الواجب من ذلك تسيحة واحدة كبرى صورتها سبحان ربي العظيم وبحمده أو ثلاث صغيريات مع الاختيار ومع الضرورة واحدة انتهى وفي (المعتبر) تسيحة واحدة كبرى مجزية أو سبحان الله ثلاثا ومع الضرورة تجزي الواحدة وقال أبو الصلاح لا يجزي أقل من ثلاث اختيارا وبه قال ابن أبي عقيل انتهى ونحوه قال المحقق الثاني وفي (غاية المراد والتفتيح) اختلف الموجبون للتسيح فأوجب أبو الصلاح والمحقق ثلاث تسيحات صغيريات وواحدة كبرى للمختار وواحدة صغيرى للمضطر انتهى وفي (المختف) في تذييب ذكره الظاهر من كلام الصدوقين وجوب واحدة كبرى أو ثلاث صغيريات من دون قيد بمختار ومضطر (قلت) الظاهر من الهداية والفتية التخيير بين ثلاث كبريات أو سبحان الله سبحان الله سبحان الله وان واحدة تجزي المريض والمعتل وفي (البحار) اختلفوا بالتسيح اختلفوا على أقوال (الاول) جواز التسيح مطلقا كما في الاتصار (الثاني) وجوب تسيحة واحدة كبرى وهي سبحان ربي العظيم وبحمده كما في النهاية (قلت) قد سمعت مافي النهاية والجامع نعم تبين التسيحة الواحدة الكبرى خيرة جل السيد والمراسم والمصباح والبصرة وقد يظهر من القاضي دعوى الاجماع عليه كما يأتي وفي (البيان) الاظهر ان هذه محب حينا (الثالث) التخيير بين واحدة كبرى وثلاث صغيريات وهي سبحان الله وهو ظاهر الصدوق والشيخ في التهذيب (قلت) قد سمعت مافي كتب الصدوق نعم ما ذكره خيرة الشرائع والهمة والافنية لمختار وفي (الهمة) يكني مطلق الله كالمضطر وفي (الشرائع) واحدة صغيرى (الرابع) وجوب ثلاث على المختار وواحدة على المضطر وهو منسوب الى أبي الصلاح قلت والى الحسن كما سمعت وقال أبو الصلاح على ما قل ان الفضل سبحان ربي العظيم وبحمده ويجوز سبحان الله وفي (جامع المقاصد والمدارك) ان ظاهر كلامه هذا ان المختار لو قال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا كانت واجبة قلت وكلامه هذا يفيد ان كلام سبحان الله وسبحان ربي العظيم وبحمده يكني للمضطر (الخامس) نسب في التذكرة القول بوجوب ثلاث تسيحات كبار

الى بعض طائفتنا انتهى ما في البحار (قلت) هذا الذي ذكره في التذكرة خيرة القصة حيث قال سبحانه ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات وان قلنا حساً فهو أفضل وسبأً أفضل وينبغي أن يزيد صاحب البحار قولاً سادساً وهو ما في التامع والاعتصار من التخييرين سبحانه ربي العظيم مرة بدون وبحمده وسبحان الله ثلاثاً وفي الضرورة مرة واحدة كما في خبر هشام بن سالم وهو وجه جمع بين التثنية والتوحيد وينبغي أن يزيد سابعاً وهو ما في التنية من جواز الاعتصار على سبحانه الله مرة واحدة اختياراً حيث قال وأقل ما يجزي تسييحاً واحدة ولقطة الأفضل سبحانه ربي العظيم وبحمده ويجوز فيها سبحانه الله (قلت) وإطلاق صحيح زارة يسطي ذلك وكذا صحيح ابن يقطين لكن يذهب ما يأتي عن شرح الجمل (ولعلم) ان المفيد أجاز سبحانه الله ثلاثاً للليل والمستعمل وفي (المعتبر والمتبى) الاجماع على أجزاء الواحدة الصغيرة للضطر وفي (المعتبر وكنز العرفان) لفظ (لفظة خ ل) وبحمده مستحب (مستحبة خ ل) عندنا وظاهرها دعوى الاجماع كما هو صريح المتبى كما يأتي قل عبارته لكن الاستاذ تأول ذلك كما سيأتي وفي (التقيح) الاكثر على ان لفظ وبحمده ليس بواجب وان قلنا بمطلوه وفي (غاية المراد) ان القائلين بالكبرى منهم من أوجب فيها وبحمده وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان الأولى وجوبها وتجب من الكبرى صاحب المدارك حيث انه قال بوجوبها مع ترجيحها مطلق الذكر (قلت) لعله أراد الوجوب تخييراً لا عيناً كما في الروضة والروضة وفي (الذكرى وجامع المقاصد) والروضة والمدارك والبحار) انه ليس في كثير من الاخبار ذكر وبحمده وهذا عجيب من صاحب البحار وقد وجدت الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك قد ذكر تسعة أخبار قد ذكر فيها وبحمده وهي (صحيحة) زارة (وصحيحة) حماد المشهورين (وصحيحة) عمر بن أدنيه المروبة في الكلبي في علل الاذان وهي طويلة والصدوق رواها في الملل بطرق متعددة (ورواية) اسحاق بن عمار المروبة في الملل عن الكاظم عليه السلام في باب علة كون الصلوة ركعتين (ورواية) هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في ذلك الباب (ورواية) هشام عن الكاظم عليه السلام في باب علة كون التكبيرات الافتتاحية سبباً (ورواية) أبي بكر الحضرمي المروية في التهذيب وغيره (وصحيحة) زارة أو حسنة عن الباقر عليه السلام رواها في التهذيب والصدوق يتفاوت في الذكر قبل التسبيح (ورواية) حمزة بن حمران والحسن بن زياد قالوا دخلنا على الصادق عليه السلام الحديث انتهى ما ذكره الاستاذ أيده الله تعالى (قلت) ورؤية ابراهيم بن محمد التنفي في كتاب التارات التي حكى فيها أمير المؤمنين عليه السلام صلوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورؤية كتاب الملل لمحمد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم قال سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قوله سبحانه ربي العظيم وبحمده وما ذكر في التمهيد المنسوب الى الرضا عليه السلام انه حجة عند صاحب البحار فلى هذا تكون الاخبار اثني عشر خبراً قال الاستاذ قالوا خبر التي لم يذكر فيها هذا اللفظ وأنها قليلة قد بني فيها على المسامحة في تركه فخصنا في التصير واتكلا على الظهور كما وقع مثله كثيراً اذ لاشك في ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا اللفظ في ركوعه وسجوده والمسلمون تابعوه على ذلك وشاع وذاع الى ان أدي في الاجماع وكنا الأئمة صلى الله عليهم يذكرونه ويدأومون عليه كما تضافرت الاخبار بذلك كما سمعت وفيها الصحيح الذي لا غبار عليه المعمول به وقال وترك ذلك في صحيح الحلبي لانه في مقام ذكر المستجابات ونحوه خبر هشام الى ان قال مع ان شدة استحباب قول سمع الله لمن حمده عند رفع الرأس تشهد على ذكر

والرفع منه والطائنة فيه (من)

وبحمده في الركوع على سبيل التعاقب الى ان قال وما يشهد على ذلك ان العلامة في المتعنى قل عن العامة روايتهم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده ومثله عن حذيفة ثم قال ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ذهب اليه علماءنا أجمع قال الاستاذ لعل مراده ان المستحب كون ذلك ثلاث مرات (قلت) يشهد لهذا التأويل قوله في التذكرة يستحب أن يقول ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده اجماعاً لكن الانصاف ان هذا التأويل في عبارة المتعنى بعيد لانه قال بعد ذلك وتوقف أحد في زيادة وبحمده وأنكرها الشافعي وأبو حنيفة فهذا الاجماع كالاجماع الظاهر من المتبر وكثير الرفاعين غير قابل للتأويل لكن يدفع هذا الاجماع ما قد سمعت من ان عظماء قديماً أسحبنا كالنفيد في القنعة والسيد في الجمل والشيخ في الصباح والاقتصاد وعمل يوم وليلة على ما نقل عن الاخوين والديلي في المراسم والقاضي في شرح جل السيد على ما نقل عنه ظاهرهم أو صريحهم ما سمعت من ان ربي العظيم وبحمده متين وفي (كشف الغمام) ان سبحان ربي العظيم وبحمده هو المشهور رواية وهوى وقد سمعت ما في البصرة واليان وغيرهما بل قال القاضي في شرح جل السيد مانصه على ما نقل (واعلم) ان أقل ما يجزى في تسبيح الركوع والسجود تسبيحة واحدة وهي أن يقول في الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده وسبحان ربي الاعلى وبحمده في السجود وأما الاقتصار على سبحان الله وحدها فلا يجوز عندنا مع الاختيار انتهى وكلامه يحتمل ان هذه القنعة لا تجزى مرة ولا تجزى مطلقاً وانما المتين سبحان ربي العظيم وبحمده قد تحصل ان دعوى الاجماع ضيقة جداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب الرفع منه ﴾ أي من الركوع اجماعاً كما في الوسيلة والنية والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وكشف الغمام وظاهر المتبر وفي (الخلاف) رفع الرأس من الركوع والطائنة واجب وركن اجماعاً انتهى وأنكره الاكثر ويأتي كلام الاستاذ أيده الله تعالى في ذلك وفي (نهاية الاحكام) لو ترك الاعتدال في الركوع والسجود في صلاة التل لم تبطل لانه ليس ركناً في الفرض فكذلك في التل انتهى وقد ضعف وزيف دليله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطائنة فيه ﴾ أي في الرفع وقد نقل الاجماع على وجوبها في الرفع في النية والتذكرة وجامع المقاصد والمفاتيح وكشف الغمام وفي (الخلاف) في المدارك وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (الافية وجامع المقاصد والروض والروضة والمقاصد الملية) انه يكفي في هذه الطائنة مساهها وفي الاربعة الاخيرة انه يجب ان لا يطيلها بحيث يخرج عن كونه مصلياً وفي (الذكرى) عن بعض متأخري الاصحاب انه لو طولها حداً بذكر أو قراءة بطلت صلوة لانها واجب قصير فلا يشرع فيها تطويل ورده في الذكرى بالاخبار الحاتية على الذكر والبناء في الصلوة من دون قيد محل مخصوص وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في الذكرى متجه ويولوج من المبسوط الاول انتهى ولمسه فيه من قوله رفع الرأس واجب حتى يتنصب ويطمئن انتهى وفي (الغنية والفوائد الملية) استحباب زيادة الطائنة فيه بنبر أو فراط بل بقدر الذكر الواقع فيه وهو قول سمع الله لمن حمده واحتمل في المقاصد الملية البطالان فيا اذا اطمئن ساكناً غير ذاكر وزاد عن مسمى

وطويل الدين يعني كالمستوي والمأجز من الانحناء يأتي بالممكن فإن عجز أصلاً أو سُرَّ برأسه والقائم على هيئة الرَّاكع لكبر أو مرض يزيد انحناء يسيراً للفرق (متن)

الطَّائفة بحيث يخرج عن كونه ممالياً عند من علم أنه غير ذاك وقد سمعت أن الشيخ في الخلاف ادعى الاجماع على ركنية هذه الطائفة والاكثرون كما في الذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجفرية على خلافه وفي (الدروس) في ركنيتها قولان وفي (المفاتيح) أن القول بالركنية شاذ وفي (حاشية المدلولك) حكم الشيخ بالركنية للاخبار الواردة في أن من لم يقم عليه فلا صلوة له وقد استدلوا في بحث ركنية القيام بأن من أخل بالقيام مع القدرة لا يكون آتياً بالمأمور به على وجهه ومن المعلوم أن هذا شامل لما نحن فيه وقول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة لاتقاد الصلوة إلا من خمسة كما يدفع قول الشيخ يدفع القول بركنية القيام مطلقاً وإن كنا أجبنا هناك بجوابين لكن أحدهما لا يمتشي في المقام وهو أن الفرض نادر الوقوع والجواب الثاني (١) عنه يشكل تمثيه هنا فلا حوط مراعاة مذهب الشيخ لأن التعارض من باب العموم من وجه انتهى كلامه حرمه الله تعالى فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وطويل الدين يعني كالمستوي ﴾ كما صرح به جمهور المتأخرين لاتقاء حقيقة الركوع إذا اتقى الانحناء المذكور وهو المشهور كما في مجمع البرهان وفي (التحرير والتذكرة والدروس والبيان وجامع المقاصد والروض) وغيرها أن قصيرهما كفاً قدهما (وقاقدهما خ ل) يعنيان أيضاً كالمستوي حملاً لافاظانصوص على القالب لأنه الزاجع وفي (مجمع البرهان) أنها المشهور وفي (البيان) لا يجرى قصيرهما أن ينخفض لتصل كفاً وركنيته وقال في (مجمع البرهان) وأما انحناء طويل الدين وقصيرهما كالمستوي فدلله غير واضح ولا يبعد القول بالانحناء حتى يصل إلى الركبتين مطلقاً لظاهر الخبر مع عدم الثاني وعدم التضرع ثم لو وصل بغير انحناء يمكن اعتبار ذلك مع امكان الاكتفاء بما يصدق عليه الانحناء ولا شك أن ما قالوه أحوط في الطويل وفي القصير ينبغي اعتبار ما قلناه انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمأجز من الانحناء يأتي بالممكن ﴾ أي المأجز من الانحناء الواجب يأتي بالممكن كما هو قول العلماء كافة كما في المتبر وفي (المبسوط والتذكرة) لو أمكنه الانحناء إلى أحد الجانبين وجب وبه قال في المقاصد العلية وفي (الدروس والذكرى) الاختصار على نسبته إلى الشيخ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن عجز عن الانحناء أصلاً أو سُرَّ برأسه ﴾ إذا عجز عن الانحناء إلى الحد المعين أو دونه ولو بالاعمال وأوى بإجماع العلماء كافة كما في المتبر برأسه أو بجنبه كما قاله كافي المفاتيح وبه صرح الشهيدان وغيرها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والقائم على هيئة الرَّاكع خلة أو لكبر أو مرض يزيد انحناء يسيراً للفرق ﴾ وهذه الزيادة واجبة كما في الشرائع والأرشاد والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وحاشية الإرشاد وكشف الالتباس واليسية وكذا الروض وفي بعض هذه التقيد بما إذا لم يخرج بذلك عن سمي الرَّاكع وفي (جامع المقاصد) أنه لو كان انحناءه على أقصى مراتب الركوع ففي ترجيح الفرق أو هيئة الركوع ردد وفي (الذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمسالك والمقاصد العلية) أنه لو أمكنه أن يقص من

(١) الجواب الثاني أن الصيغة مخصوصة بالاجماع وقد ذكرناها فيما مضى (منه قدس سره)

ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض اكناه حامداً ولم يده بطلت صلواته ولو عجز عن الطائفة سقطت وكذا لو عجز عن الرفع (مقن)

انتهائه حال قيامه باعتماد أو غيره وجب ذلك قطعا ولا تجب الزيادة حينئذ في الركوع لحصول الفرق وفي (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمقاصد الطيبة والمساكن والمدارك وكشف القام) ان التام على هيئة الركوع لا يجب عليه زيادة الانتهاء اليسير لتحقيق حقيقة الركوع وانما المتني هي التام (وأجاب) في جامع المقاصد بأنه لا يلزم من كونه حدا للركوع أنه يكون ركوعاً لأن الركوع من محل الانتهاء المخصوص ولم يحقق ولأنه المهود من صاحب الشرع الفرق بينهما ولا دليل على السقوط ولظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم قاتوا منه بما استطعتم وما دل على وجوب كون الالمام بالسجود أخفض منه على ذلك انتهى فاعلم واستشكل في التحرير ولم يرجع في الذكرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض قبل اكناه حامداً ولو يده بطلت صلواته ﴾ كما في التحرير والبيان والموجز الحاروي وكشف الالتباس والجفرية والذكرى والدروس لكن فيما عدا الأخيرين ترك قوله ولم يده كترك ذكر الصد في الأولين وأما الأخيران فقد ذكر كل واحد وعدم الاعادة فيها لكنه قال حيث يمكن الود بأن تكون الاعادة في حاله لا يخرج بها عن حد الركوع وفي (جامع المقاصد) ان قوله حامداً ولم يده منهم انه ان التام لا تبطل صلواته وكذا حامداً اذا أعاد الذكر وليس بمجيد لثبوت النهي المتعني للفساد في الحامد والاخلال بالواجب لو تذكر التام في حال الركوع ولم يده الذكر مع احتمال الاجزاء بالآتي به هنا لان التام مذكور ولو ترك المصنف قوله ولم يده لكن أسلم انتهى وعمره قال تنفيذ في ارشاد الجفرية وفي (المقاصد الطيبة) في صحة الصلوة وعدمها لو أعاد الحامد وجهان الصحة لحصول النقص وهو الاتيان بالذكر في محله وما مضى ذكر الله تعالى فلا يؤثر في البطلان كملق الذكر وعدم الصحة لتحقيق النهي فيما مضى من الذكر في غير محله وهو يقتضي الفساد ولاستلزامه زيادة الواجب في غير محله عدا اذ النقص ايقاعه على وجه الوجوب فلا يكون كالتذكر التذوق في الصلوة وهذا أقوى ثم قال واطلاق العبارة أي عبارة الالتماس يحمل الوجوب وفي (كشف القام) ان المهي عنه اما تقديم الذكر أو النهوض ولا يؤثر شيئاً منها فساد الصلوة ثم انه بعد ان قل عبارة الكتاب وعمل الحكم فيها بوجوب ايقاع الذكر بتمامه راعياً مطبقاً قال هذا ان تم وجوب الاطمئنان بقدر الذكر والا فالباطل ايقاع شيء من الذكر في غير حداث الركوع انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن الطائفة في الركوع سقطت ﴾ كما قطع به كل من تعرض له وفي (جامع المقاصد وكشف القام) لكن ينبغي مع الامكان زيادة حتى يأتي بالذكر راعياً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا لو عجز عن الدفع والطائفة فيه ﴾ هذا أيضاً ما لا كلام فيه وانما الكلام فيما لو قدر على الرض قبل التلبس بالسجود ففي (الحلاف والمبسوط) انه لا يعود وفي (المعتبر والمنتهى) هو مشكل وفي (الدروس والتحرير) الاقتصار على نسبته الى الشيخ وفي (التذكرة) وحماية الاحكام والموجز الحاروي وكشف الالتباس) انه يعود وفي (البيان) لو قدر على الرض بعد ان جلس للسجود فالأقرب انه لا يتدارك وكذا لو تركها نسياناً مع احتمال الرجوع قوياني المومنين وأقوى منه ما لو سقط بعد تمام الركوع الى الارض لعرض فانه يرجع لها ولو سقط قبل كمال الركوع

فإن اختلف الى ما يعتمد عليه وجب ويستحب التكبير قبله (مقن)

رجع له ومنه في المتبر ثلاثا يزيد ركنا والاقرب جواز قيامه منعيا الى حد الرأى لا وجوبه ولو قام لم يجب الطائفة هنا قطعاً لهذا القيام انتهى وفي (الذكرى) ما في النية جيد على مذهبه اذ الطائفة ليست عنده ركناً وبجيء على قول الشيخ في الخلاف وجوب الود وقرب في المنهى ما في المتبرين عدم الرجوع بعد ان استشكل فيه وقواه أيضاً في الجعفرة ولم يرجع في التذكرة فظاهرها الردود وصاحب ارشاد الجعفرة وافق البيان وفي (الخلاف) لو شك في أصل الركوع بعد هويته الى السجود لم يلتفت للاجماع على ان الشك بعد الانتقال لا حكم له والمحقق ظاهره التوقف وفي (الذكرى) الوجه القطع بما قاله الشيخ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن اختلف الى ما يستند عليه وجب ﴾ كما نص عليه في البسوط وغيره فيما اذا اختلف في الركوع الى ذلك وكذا لو اختلف اليه في الرفع أو الطائفة كما نص عليه جماعة وبجاءة الكتاب قابلة لشمول الجميع وقالوا يجب تحصيل ما يستند عليه والاعتماد عليه من باب المقدمة فلو اختلف الى عرض وجب بذلك وان زاد اذا كان مقدور اذا لم يضر بحاله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التكبير قبله ﴾ أما استحباب التكبير فلهي مستقر الاجماع والخالف الحسن وسلاو كافي الذكرى وعليه اتفاق اصحابنا قديماً وحديثاً ماعدا الحسن كافي الحدائق وهو المعروف من مذهب الاصحاب كافي المدارك وليس واجب عند طائفة كما في التذكرة وأكثر أهل العلم على استحبابه كما في المتبر والمنهى وهو المشهور كافي المختلف والروض ومجمع البرهان بل في الاخبار ان الشهرة عظيمة ومذهب الاكثر كافي المنهى أيضاً وجامع المقاصد وكشف الغام وويلد عليه صريح خبر على الفضل بن شاذان كافي حاشية المدارك وفي (البسوط والمراسم) نسبة القول بوجوبه الى بعض اصحابنا وفي الاخير انه الاصح في نفسي وقتل ذلك عن الحسن ويشير الى ذلك كلام الاتصاف والفتا المتسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وقال الشيخ نجيب الدين الساملي يشتم من الخبيث في كتب الاشراف الوجوب حيث لم يفرق في عداد التكبير بين تكبيرة الاحرام وغيرها الا انه ينسب اليه القول باستحباب الجميع ما عدا الخمس تكبيرات في أول الصلوات انتهى (قلت) لعله استمر ذلك منه لانه لم يقل كصاحب التزعة وغيره حيث عدوا التكبيات ونصوا على ان الواجب منها واحدة وهي تكبيرة الاحرام فأمل وفي (الوسيلة) ان تكبير الركوع مختلف فيه وفي (الشرائع) الردد ثم استظهار التدب وفي (المدارك والحدائق) ان المسئلة محل اشكال وأما كونه قبله أي حال القيام فهو مذهب الاصحاب كما في المتبر والمدارك وعليه نص الاكثر وفي (مجمع البرهان) لا يشترط فيه القيام للاصل وفي (الخلاف) يجوز أن يهوي بالتكبير وفي (الذكرى) وغيرها لا ريب في الجواز الا ان ذلك افضل وفي (المنهى وجامع) المقاصد ان أراد الشيخ المساواة فمتروك وقتل من الكتاب في الذكرى في بحث السجود أنه قال اذا أراد أن يدخل في فعل من فرائض الصلاة ابتداءً بالتكبير مع حال ابتدائه وهو منتصب القائمة لاقل به راض يديه الى نحو صدره انتهى وعن (مصباح السب) أنه قال فيه وقد روي أنه اذا كبر لدخول في فعل من الصلوة ابتداءً بالتكبير في حال ابتدائه ولغزير بعد الاتصال عنه وفي (تليق الارشاد) لو كبر هاوياً وقصد استحبابه باعتبار الكيفية ثم وبطلت صلوة ونحوه ما في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

وافاً يديه بمجذاه أذنيه وكذا عند كل تكبيرة وسمع الله من حمده ناهضاً (من)

﴿ رافضاً يديه بمجذاه أذنيه وكذا عند كل تكبيرة ﴾ هذا قلم الكلام فيه مستوفى عند البحث في تكبيرة الاحرام وذكرنا فروعا ثلاثة قبل الفصل الرابع في القراءة لما نفع في المقام وقال الشيدفي الذكري ان رفع اليدين ثابت في حق القاعد والمضطجع والمستلقي ﴿ قوله ﴾ (وسمع الله من حمده ناهضاً) المراد أنه يقول ذلك بعد رفع الرأس واتصابه من الركوع فيكون موافقاً لاجماع صريح المنهى وظاهر المتبر والمسالق والمشهور كما في الفوائد المالية والحدائق ولاكثر كما في الذكري وهو خيرة المتفق والمصباح والسرائر والشرائع والتنافع والمثير والمنتهى والتحرير والتذكيرة ونهاية الاحكام والتبصرة والذكري والتغلية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجغرية وشرحها والروض والفوائد المالية والوسيلة في مستحبات الكيفيات قل ذلك عن الجامع ولم أجده وعن المنع وفي (النهاية والمخلاف) فإذا رفع رأسه من الركوع قال وفي (المخلاف) لاجماع عليه وفي (المراسم) ثم يرفع رأسه منه ويقول ولعل الكل يمتنع واحد وفي (الهمة والروضة) في حال فرضه منه ونحوه ما في الارشاد ولم يقيد بشيء في البيان وفي (الفتية) أنه يقوله عند الرفع فإذا استوى قائماً قال الحمد لله رب العالمين أهل الكبرياء والمظلة والمجبروت وهو المنقول عن التقي وظاهر الاقتصاد وقوله في الذكري عن ظاهر الحسن والسرائر والموجود في السرائر ثم يرفع رأسه من الركوع وهو يقول بعد فراغه من الرفع سمع الله من حمده الى آخره وفي (البسوط والمجل والقعود والوسيلة) في مستحبات الافعال أنه يستحب ذلك عند الرفع وفي (الذكري) ان ما قلناه للملحين مردود بالاخبار المصرفة بأن الجمع بعد اتصابه والامر كما قال كافي كشف الغطاء ولا فرق في هذا الذكريين الامام والمأموم والمفرد اجماعاً كما في المنهى وعند علاننا كافي المتبر والمسالق والبطر وفي (المدارك) لو قيل باستحباب التحصين خاصة كان أولى لصحيح جميل وفي (المنهى ونهاية الاحكام) قال الشيخ في البسوط ولو قال ربنا لك الحمد لم تصد صلواته لانه نوع تحميد لكن المنقول عن أهل البيت عليهم السلام أولى بل في المنهى عندنا وفي المتبر أفصح وفي (المتبر) يستحب الصماء بعد سمع الله من حمده بأن يقول الحمد لله أهل الكبرياء والمظلة اماماً كان أو مأموماً ذكر ذلك الشيخ وهو مذهب علاننا ثم قل عن بعض العامة ان الامام والمأموم يقولان ربنا لك الحمد وعن أبي حنيفة يقولوا المأموم دون الامام ثم رجح قولنا بأنه المروي عن أهل البيت عليهم الصلوة والسلام وانه أفصح لفظاً وأبلغ في الحمد فيكون أولى ثم أبده بما رواه أحمد في مسنده ثم قل عن الشيخ أنه قال ان قال ربنا لك الحمد لم يطل صلواته ومن الجهور من أسقط الواو لانها زيادة لا معنى لها وقال بعض أهل اللغة الواو قد تزداد في كلام العرب انتهى ما في المتبر وفي (الذكري) أنكر في المتبر ربنا لك الحمد وتدفعه قضية الاصل وخبر الحسين بن سعيد وطريقه صحيح واليه ذهب صاحب الفخر واختاره ابن الجنييد ولم يقيد بالمأموم انتهى ما في الذكري (قلت) هذا الخبر رواه في الذكري عن الحسين بن سعيد بإسناده عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أنه قال اذا قال الامام سمع الله من حمده قال من خلفه ربنا لك الحمد وان كان وحده اماماً أو غيره قال سمع الله من حمده الحمد لله رب العالمين (ولعل) أنهم اختلفوا في رفع اليدين بعد الركوع ففي (الفتية) ثم ارفع رأسك من الركوع وادفع يديك واسنوا قائماً ثم قل سمع الله من حمده الى آخره وقل ذلك في الذكري عن علي بن الحسين وصاحب الفخر وقره فيها لصحة الخبر وعدم انكار الشيخ لشيء

والتسبيح سبباً أو خمساً أو ثلاثاً صورته سبحانه ربي العظيم وبحمده (متن)

منها في التهذيب وإصابة الجواز وعوم ان الرغز زينة الصلوة واستكانة من المصلي ومال اليه في المدارك
وجمع البرهان ونفى عنه اليأس في البيان وللبيل المتين وعن رسالة النحلة للسيد نعمة الله الخزازي ان
هذا الرغز مصاحب للتكبير وأنه ادعى ان الخبرين صريحان في ذلك وفيه نظر ظاهر وتنبه على ذلك
بعض المتأخرين عنه واستدل عليه بأنه لا ثبت استحباب الرغز ثبت استحباب التكبير لعدم انشكاكه
عنه اذ لم يهد من الشارع رغب بدون تكبير وقال قد ذكر في الخبرين المذكورين مع ارادة الاذن انتهى
وفي (التلخيص) يستحب التكبير للركوع والسجود أخذاً ورضاً وفي (تخليصه) فهاهو المشهور وأوجه
سلاماته انتهى فأمثل وفي (جمع البرهان والمدارك) يستفاد من الخبرين عدم عقيد الرغز بالتكبير بل
لترك التكبير استحباب له الرغز وهو ذلك مافي القد كرى وأنكر بعض متأخري المتأخرين استحباب
التكبير في المقام وقال لم يقل به أحد من قدم على السيد نعمة الله وأما الكلام في المهرودع
التكبير انتهى حاصل كلامه (قلت) قال الكاتب فيما قل عنه اذا أراد ان يدخل في صل من فرائض
الصلوة ابتداءً بالتكبير مع حال ابتدائه وهو متصب القائمة لا يظن به رافع يديه الى نحو صدره واذا أراد
ان يخرج من ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منه وحصوله فيما يليه من انتصاب ظهره في القيام
وقمته من الجلوس انتهى وهذا قد تعطل في أحد الاحوال ان يكبر القيام من الركوع فأمل وفي (المعتبر)
لا يستحب رغب البدن عند رفع الرأس من الركوع عند علانته وفي (المتن) لا يرفع يديه وقت قيامه من
الركوع ذكره ابن أبي عقيل لأنه غير منقول وفي (الذكرى) لم أقف على قائل باستحبابه الا ابن أبي
وصاحب الفخر وقناه ابن أبي عقيل والفاضل وهو ظاهر ابن الجيندالي آخر كلامه المتقدم وفي (البحار)
المشهور عدم استحبابه (قلت) المصريح بعدم الاستحباب جماعة قليلون جداً وأكثر كتبهم خالية عن
ذكر هذا الفرع ولم يذكره في النقلة في المستحبات ولا في الجمل والوسيلة في مندوبات الاعمال
والكيفية وفي (البيان ورسالة البهائي) لا يكبر للرغز من الركوع بل يقول سمع الله وقال في (الحاشية)
ولا يكبر للقيام الى الركعة الثانية ولا الى الزاوية بل هو كالقيام الى القبلة وفي (الذكرى) نسبة استحباب هذا
الرغز الى جماعة من العامة وفي (البحار) لله لا كان أكثر العامة على استحباب الرغز صار ذلك سبباً
لرغبه عند أكثرنا انتهى وفي (حاشية المدارك) الفاضل بمجموعة الاخبار الظاهرة في عدم استحبابه مثل صحيح
زرارة وجماد أن ورود هذين الخبرين بالاستحباب على التقيثم قال مرادي بصحيفة زرارة المستجمة
لجميع الاداب والمستحباب وكذا صحبته الاخرى الطويلة لكن دلالتها أنصف وتقتوى بتدري العظيم
والاجماع المنقول انتهى كلامه دام ظله العالي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتسبيح سبباً
أو خمساً أو ثلاثاً ﴾ قال فيها خلافاً للثلاث أفضل الى السبع اجمالاً وفي (جامع المقاصد والمدارك) أن ظاهر
كثير من البيارات أن السبع نهاية الكمال وفي (الذكرى) أن ذلك ظاهر الشيخ وابن الجيندالي كثير من
الاصحاب انتهى وفي (الفتحة) المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام أو تسماً وفي (الوسيلة والتايف والتذكرة
والبيان والعمدة والنقطة والموجز الحاروي وتعلق التايف والفوائد المالية وجمع البرهان وكشف القام أوسباً
فا زاد وفي جملة منها أن ذلك لغير الامام وقد يظهر من بعضها أن منهي (جميع خل) ذلك أربع وثلاثون
أوستون وفي (المعتبر) الوجه استحباب ما يسجد له الرغز ولا يحصل به السالم الا أن يكون أماماً فان التخفيف

والدعاء بالمتحول قبل التسبيح ورد ركبته الى خلقه وتسوية ظهره ومد عنقه موازاً لظهره
ورفع الامام صوته بالذكر والتجافي (متن)

له أليق الا أن يعلم منهم الانشراح لذلك وقد تيمه على هذا التفصيل المصنف في جملة من كنبه
وكذا الشيدان والمحقق الثاني والسيدي والمبني وغيرهم لكن قد يظهر من جماعة منهم عدم تجاوز
المدن المذكورين في خبري أبان وابن حمران وهل يستحب مع الزيادة على سبع الوقوف على وترام
لا احتل الثاني جماعة لظاهر الخبرين وعدم الدليل على إثارة ما زاد على النصوص وفي (الذكرى) الظاهر
استحباب الوتر لظاهر الاحاديث وعد الستين لا يتأني الزيادة عليه ولله يريد ان ذلك هو الذي ضبط
عنده وهو الواجب من الجميع الاولى أم يمكن وصف الجميع به على جهة الوجوب التخييري خلاف وقد
تقدم الكلام فيه في التسبيح في الركعتين الاخيرتين واستقر في الذكر كون الواجب الاولى وان
لم يقصدها وأنه لو نوى وجوب غيرها جاز وفيها أيضاً أنه يستحب للامام رفع الصوت بالذكر في الركوع
والرفع والمأموم يسر والمنفرد غير الا التسبيح فانه جهر لصحيفة وزارة وفي (الفوائد) ان المنفرد غير في
جميع اذكاره من دون نص على التسبيح بانه جهر وفي (الفوائد المالية) ذكر المنفرد تابع لقراءته استحباباً
﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (والدعاء المتحول قبل التسبيح) في الكلبي والتهذيب وأكثر
كتب الامحاب التي تعرض فيها لهذا الدعاء انه مارواه وزارة في صحيفة عن أبي جعفر عليه السلام
وهو اللهم لك ركعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري
وشعري ولحي ودمي وعصبي وعظامي وما أفلته قدامي غير مستكف ولا مستكبر ولا مستحسر
سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات في ترسل وفي (الفتية) اللهم لك ركعت ولك خشعت
ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحي ودمي وعصبي وعظامي وما أفلت
الارض مني الله رب العالمين وفي (كتاب فلاح السائل والفتية ومصباح الشيخ) اللهم لك ركعت ولك خشعت وبك (ولك خل) آمنت ولك
أسلمت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحي ودمي وعصبي وعظامي وما أفلته قدامي
فدوب العالمين لكن في المصباح ذكر موضع قدامي الارض مني ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (ورد ركبته
الى خلقه وتسوية ظهره ومد عنقه موازاً لظهره) استحباب هذه كلها ثابت باجماع العلماء كافي المعتبر وكافة
كما في المنهى وفي (الندوة) الاجماع على استحباب رد ركبته الى خلقه وذلك مذکور في خبر واحد وغيره
ومعنى مدالفتي الركوع ساقطاً لمؤمنين عليه السلام كافي الفتية آمنت بالله ولو ضربت عني ﴿قوله﴾
﴿وضع الامام صوته بالذكر﴾ قد تقدم الكلام فيه وفي (المنهى) يعرف فيه خلاف ﴿قوله﴾
قدس الله تعالى روحه (والتجافي) فلا يوضع شيئاً من أعضائه على شيء الا اليدين بالاجماع كما في
جامع المقاصد وبلا خلاف كما في المنهى وأصله الثبو والارتفاع قل الجوهري جاني جنبه عن الفرائض
أي نها والمراد هنا عدم الصاق يديه بيده بل يخرجهما عنه بالتجنيح وهو أن يخرج البضدين والمرقين
عن يده كالجنابين ويصير التجافي أيضاً بفتح الابلين واخراج القرامين عن الابلين وقد يطلق
التجنيح على جميع ذلك وقد ذكر جميع ذلك في الفوائد المالية (وفي نهاية الاحكام وكشف الالباس) ان

ووضع اليدين على ركبتيه مفرجتي الأصابع . (متن)

التجاني لا يستحب للمرأة لأن الضم أستر لها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ووضع اليدين على ركبتيه مفرجتي الأصابع ﴾ استجاب ذلك ثابت بإجماع العلماء كافة إلا ابن مسعود كما في المنبر والمنتهى وإجماع العلماء إلا ابن مسعود وصاحبه الأسود بن زيد وعبد الرحمن بن الأسود كما في التذكرة وقد قدم قل الإجماع على أن وضعها ليس بواجب وفي (الذكرى) أن التطبيق وهو جل إحدى الكفين على الأخرى ثم ادخالهما بين ركبتيه مكروه وليس بمستحب كما قال ابن مسعود وصاحبه وليس بحرام على الأقرب إذ ليس فيه أكثر من ترك وضعها على الركبتين الذي هو مستحب انتهى وفي (المعبرية وأرشاد المعبرية) أنه مكروه قلت في الخلاف الإجماع على أنه لا يجوز التطبيق في الصلوة وهو أن يطبق إحدى يديه على الأخرى ويضعها بين ركبتيه وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن مسعود ذلك واجب انتهى وفي (كشف الغم) أن في الخلاف إجماع المسلمين لا قراض خلاف ابن مسعود يعني على عدم رجحانه انتهى والموجود فيما ذكرناه وفي (الافنية) أنه حرام مبطل على خلاف فيه وفي (المختف) عن الكاتب أن التطبيق منهي عنه وفيه من أبي الصلاح أنه مكروه ثم قال وهو الأقرب للأصل ولا دلالة في الإجماع ولا في خبر حماد على التحريم واحتل في نهاية الأحكام أنه مكروه ونسب المنع إلى بعض العلماء وفي (الذكرى) نسبة القول بغيره إلى أبي الصلاح والقاضين وظاهر الخلاف وابن المنجد وقد سمعت ما في المختف من أبي الصلاح بل هو في البيان نسب إليه الكراهة وليس في المنبر والشرايع والنافع التصريح بالتحريم بل ولا يظهر منه في المنبر ذلك ولم أجد فيما يحضرنى (١) من كتب المصنف اختيار القول بالتحريم سوى ما سيأتي له في الكتاب وقد سمعت ما في المختف ونهاية الأحكام وعلى القول بالتحريم يمكن البطلان لانهي عن البعثة كالتكفير وروى في قرب الاستاد عن علي بن الحسين طيها السلام أن وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى في الصلوة حل وليس في الصلوة حل (والمحاصل) أنه فعل خارج عن كيفية الصلوة مرجوح للأمر بوضع الكفين على الركبتين قلته بقية الرجحان حرام مبطل قطعا وبدونه حرام على القول بوجوب الوضع على الركبتين والا فان كان كما قال جماعة في التكفير كان حراما مبطلا محمدا والا فان صح الهي عنه كما ذكره أبو علي ويحتمل قوله عليه السلام ليس في الصلوة حل أمكن الإبطال لرجوعه إلى التهي عن الركوع بهذه الكيفية ويمكن الصحة لأن النعي عن وصف خارج وروى الحميري في قرب الاستاد بسنده عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سأله عن فريج الأصابع في الركوع أسقته فقال من شاء فعل ومن شاء ترك وقد يشعر بأنه ليس بسنة ولعل المراد أنه ليس بسنة مؤكدة أو ليس من الواجب الذي علم من جهة السنة وفي (الذكرى واللغة والبيان والتعليق وشرحا والروضة) أنه يقدم في الوضع اليمنى على اليسرى وفي (التعليق) يستحب للمرأة وضع يديها فوق ركبتيها وفي (الفتنة والنهاية والوسيلة والسرائر) وأكثر كتب المتأخرين أن المرأة إذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها ثلاثا قطعا كثيرا فترقع عجزها ذكرا وذلك في أداب المرأة كما نص على ذلك في خبر زرارة وفي (الذكرى وإجماع المقاصد) أن على خبر زرارة حل الأصحاب وفيها أيضا أن الرواية وكلام الأصحاب يشعران بأن ركوعها أقل اعتناء من ركوع

(١) الذي يحضرنى من كتب المصنف نسخة كتب (منه قدس سره)

وتختص ذات المنز بتركه ويكره جعلها تحت ثيابه (مقن)

الرجال فرما استفيد منه عدم بلوغ يديها ركبتها في الركوع فلا يكون ما يضربوه في الركوع جاريا على
اطلاقه ويمكن ان يقال استحباب وضع اليدين فوق الركبتين لا ينافي كون الانحاء بحيث تبلغها اليدين
والامر بوضعها كذلك لتنبه على ان زيادة الانحاء المطلوبة في الرجل غير مطلوبة منها فيبقى اطلاق
الاخبار وكلام الاصحاب جاريا على ظاهره ومثله قال في (الفوائد الحلية) لكنه احتمل اجتنابها بدون
انحاء الرجل وهو القدر الذي تصل منه يداها الى فخذيها فوق ركبتها كما تشربه الرواية لانها معلقة
بقولهم عليهم السلام لئلا تعلقا كثيرا فترقع عجزها انتهى (قلت) يجب عليها أن تعني بحيث يمكنها وضع
يديها على ركبتها ليصدق الركوع الشرعي قيا والسجدة انما ترقع بدم الركبتين الى خلف فخصهما فوقهما
لئلا ترصعا فلا وجه لما احتج به في شرح الغنية وفي (الذكرى) عن الكتاب انه قال لو كان اصطنع
الزند اوصل مكان الصلح الى الركبة ووضعه عليها قال في (الذكرى) ان لراد الاستحباب فلا بأس
وان أراد الوجوب في الاصل فمنع اذ الواجب انحاء تصل معه الكتان لادوس الزندين قال
وقال ولو كانت مشدودة قبل بها كذلك وكذا لو كانت له يد بنير ذراع ﴿ قوله ﴾ وتختص
ذات المنز بتركه ﴿ هذا ذكره المصنف في جملة من كنهه والشديدان والكركي وقالوا عدا الكركي ولو
كان المنز بها سقط وقد سمعت كلام الكاتب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره جعلها
تحت ثيابه ﴾ بل تكونان بارزتين اوفي كما في المبسوط وفي (الذكرى والمسالك وتطبيقات الارشاد)
قاله الاصحاب وفي (الروض وجامع المقاصد) قاله الجماعة وفي (المنتهى) قاله في المبسوط وفي (المستزاد)
قاله في المبسوط وهو حسن نعم لو كان زينة واسما ولا ساتر له كالألحاح أو غيرها بحيث ترى عورته لو
ركع قاله ان صلوته تبطل لان ستر العورة مع الامكان شرط ولم يحصل وفي (الفنية) ويستحب
ان لا يصلي ويده داخل الثياب وظاهره دعوى الاجماع عليه وفي (الذكرى) عن الكتاب انه قال
لو ركع ويده تحت ثيابه جاز ذلك اذا كان عليه منز وسراويل وقال أبو الصلاح يكره ادخال اليدين
في الكمين أو تحت الثياب وأطلق انتهى ما في الذكرى وفي (كشف الغتام) عن النبي انه قال تحت
الثياب أشد كراهة وفي (الغنية) يستحب بروز اليدين ودونه ان يكونا في الكمين ولا ان يكونا تحت
ثيابه وفي شرحنا ان هذا هو المشهور ولم نقف فيه على رواية تخصصه ومثل ما في الغنية ما في الدروس والبيان
وفي (كشف الغتام) يكره جعلها تحت ثيابه كملأى الركوع أو غيره قال وانما ذكره المصنف عند الركوع
لانه عنده ربما تسبب لانكشاف العورة انتهى وفي (الوسيلة) يكره ان يجعل يده تحت ثوبه وفي
(الارتداد) يكره ويده تحت ثيابه فأمل جيدا وفي (جامع المقاصد والمسالك والروض) ليس في
أكثر عبارات تصريح بما اذا لم يكن ثم ثوب آخر وفي الاخير لهم اعتدوا على ذكر الثياب بصيغة
الجمع المضاف فانه فينبذ المصوم فختص الكراهة بما اذا كانت اليدين تحت جميع الثياب فمقد المجموع
التي يصدق فواته فوات بعض أجزائه لانهم الكراهة وفي العبارة يزيد عبارة الارشاد ما يقتضي الاكتفاء
في الكراهة بوضع أحد اليدين والرواية تنفيه انتهى وفي (الفوائد الحلية) بعد ذكر الشئد استحباب
بروز اليدين ان أحدهما ما اعتد بروزه هو الراحة والاحام وما جاوزها الى الزند انتهى والاصل في
المسئلة صحيح محمد وخير عمار

﴿ الفصل السادس ﴾ في السجود وهو واجب في كل ركعة سجدتان هما ما ركن (متن)

﴿ الفصل السادس في السجود ﴾

في المتبر والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وارشاد الجفيرة والمقاصد العلية والروض وغيرها ان منها لثة الخوض وشرعا وضع الجبهة على الارض وهذا ظاهر في علم دخول وض وضع باقي الاعضاء في الحقيقة فيكون من واجباته كالتذكر ويوح من الذكري ان ماعد الجبهة له دخل في نفس السجود كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وهو واجب) بالاجماع العلماء كما في المتبر والتذكر وبالاجماع كما في الوسيلة والفنية والمنتهى والتذكيرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وكشف التام والدارك بل في الاخير والمفاتيح انه من ضروريات الدين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (في كل ركعة سجدتان) بالاجماع العلماء كافة كما في المتبر والتذكيرة وبلا خلاف بين علماء الاسلام كما في المنتهى ﴿ قوله ﴾ (هما ما ركن) بالاجماع المستفيضة كما سئتم قضية ذلك ان المجمع ركن (وأورد عليه) لزوم بطلان الصلوة بفوات السجدة الواحدة لفوات المجمع بفوات الجزء قالوا وان كان المراد ان مسمى السجود فيها ركن وهو الامر الكلي الصادق بالواحدة ومجموعها ولا يتحقق الاخلال به الا بترك السجدين معاً فورد عليه لزوم بطلان الصلوة بزيادة الواحدة سهواً كما هو مقتضى الركن (وأجاب فيها الذكري) عن الاول بأن انتفاء الماهية هنا غير موثر والا لكان الاخلال بمضمون أعضاء السجود مبطلاً وردده المحقق الثاني والشهيد الثاني بأن الركن على تقدير كونه هو المجمع يجب أن يكون الاخلال به مبطلاً فاللزام اما عدم ركنيته أو بطلان الصلوة بكل ما يكون اخلالاً به قالوا وما ادعاء من لزوم البطلان بالاخلال بمضمون أعضاء السجود غير ظاهر لان وضع ما عدا الجبهة لا دخل له في نفس السجود كالتذكر والعلمانية وقالوا ولو قيل مراد الاصحاب ان الركن مسمى السجود من السجدين لم يسلم أيضاً لان زيادة سجدتين معاً سهواً يبطل قطعاً وقالوا ان ما ذكره الاصحاب من ضابط الركن لا يخلو من مناقشة وأن الحكم لا شبهة فيعوقار الشهيد الثاني وحيفئذ فيمكن جعل الركن مجموع السجدين كما أطلقه الاصحاب ولا يبطل بقصان الواحدة سهواً وان استأنم فوات الماهية المركبة أو لم يتم كون الركن مسمى السجود ولا يبطل بزيادة الواحدة سهواً فيكون أحدهما مستقياً كتنظيره ومثله قال شيخه الفاضل الميسي وسبط في المدارك حيث قال انتفاء الماهية غير مؤثر وهذا الاشكال غير مخفص بهذه المسئلة بل هو آت في الاخلال بحرف واحد من القراءة لفوات الماهية المركبة أعني الصلوة بفواته والجواب عن الجميع واحد وهو اثبات الصحة بدليل من خارج انتهى وقال مولانا الاردبيلي الدليل على ركنيتها معنى أنها لو زيدا أو تركتا معاً بطلت الصلوة هو الاجماع وبعض الاخبار وما زاد على البطلان بزيادة أحدهما أو تركها فالمراد بترك الركن تركه بالكلية بحيث ما يبقى منه ما يعتبر جزءاً ولا عادة ولا شك في اعتبار السجدة الواحدة وكونها عبادة للاخبار والاجماع وعدم ذلك في أجزاء التنية والتكبير بل قيل لا جزء لثبة فانه ما لم يصح الكل لم يعد ذلك الجزء عبادة وعلى تقدير التسليم يقال انما ثبت شرعاً البطلان بترك هذا بالكلية بخلاف غيره انتهى (وأجاب الشهيد) في حواشيه على الكتاب بأن الركن هو الماهية من حيث هي هي وعدم الكل انما يكون بعدم كل فرد لا بعدم واحد من افراده وقيل عن والده جواوين ضيفين أعرضنا عن ذكرهما لذلك وقال الفاضل البهائي في

الرسالة لا بعد في أجزاء بعض الأجزاء من الكل فوجمل الركن كلا السجدين أو ما أقامه الشارع
مقامهما كالواحدة حال نسيان الأخرى لم يكن جهدا انتهى وإلى نحو ذلك أشار المحقق السيد علي خامن
وبعض المتأخرين قال أن المهور من ترك الركن في عرف الفقهاء هو ما كان بحيث يتمتع تداركه وذلك
يتوقف على شيئين فوات محل ذلك الفعل وعدم ورود الشرع بفعله بعد الصلاة ومن ذلك يظهر عدم
صحة لزوم البطان بترك الواحدة سهوا على تقدير كون الركن مجموع السجدين انتهى فتأمل وقال
الشيخ نجيب الدين الساملي أن بعض المتأخرين أجاب بأن الركن هو السجدة الأولى قال ووجهه بما فيه
طول وبعد (قلت) هذا قوله صاحب البحار قال وربما يترجم انقطاع الشبهة بما هو محيى إليه خبر المراج
بأن الأولى كانت بإمره سبحانه وتعالى والثانية أتى بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من قبل نفسه
فكون الأولى فريضة وركنا والثانية سنة بالمضى المقابل لفريضة وغير ركن (وأورد عليه) قال بعد
تسليم دلالة الخبر عليه أنه لا ينبغي في رفع الفساد بل يزيده إذ لا يخل حينئذ زيادة الركن لأن السجدة
الأولى لا تتكرر إلا بأن يفرض أمسي عن الأولى ومسجد أخرى بقصد الأولى فيزعم زيادة الركن
بسجدين أيضاً (بسجدة أيضاً خل) (١) مع أنه يلزم أنه لو سجد ألف سجدة بغير هذا الوجه لم يكن
زاد ركناً على أنه لو اعتبرت النية في ذلك يلزم بطان صلاة من علم أنه سجد الأولى ثم سجد بنية
الآخرة فظهر له بعد الصلاة ترك الأولى ولم يقل به أحد ثم أنه قل وجهاً آخر في دفع الشبهة وهو أن
الركن أحد الأمرين من أحديهما وكتيبهما (ورده) بأنه إذا سجد ثلاث سجرات سهواً يلزم بطان صلوته
حينئذ انتهى وليس هو ما قلناه من البهائي لأنه شرط في ركنية الواحدة نسيان الأخرى اللهم إلا أن يريد
ما أراد البهائي فلا يرد عليه ما أورده المجلسي وقيل عن بعض الأفاضل المتأخرين لمصره أنه حل الاشكال
بأن الركن المفهوم المردود بين السجدة بشرط لا (٢) والسجدين بشرط لا وثلاث سجرات بشرط لا
إذا ترك الركن حينئذ إنما يكون بعدم تحقق السجدة مطلقاً وإذا سجد أربع سجرات أو أكثر لا يتحقق الركن
أيضاً (ورده) بأنه لا خلاف بأن بطان الصلاة فيما إذا أتى بأربع أو أكثر إنما هو زيادة الركن لا تركه قال
ويلزم على هذا أن يكون البطان لترك الركن وعدم تحققه لا زيادته ثم أنه قال ويخطر بالبال وجه
آخر لدفع الاشكال على سياق هذا الوجه لكنه أخصر وأفيد (٣) وهو أن يكون الركن المفهوم المردود
بين سجدة واحدة بشرط لا وسجدين بلا شرط فإذا أتى بسجدة سهواً فقد أتى بفرد من الركن وكذا
إذا أتى بهما ولا يتحقق الركن إلا بانتفاء الفردين بأن لا يسجد أصلاً وإذا سجد ثلاث سجرات لم يأت
إلا بفرد واحد وهو الاثنان لا بشرط شيء وأما الواحدة الزائدة فليست فرداً لكنها مع أخرى وما
هو فرد له على هذا الوجه هو بشرط أن لا يكون معها شيء وإذا أتى بأربع فما زاد أتى بفردين من
الاثنين قال وهذا وجه متين لم أر أحداً سبقني إليه ومع ذلك لا يخلو عن تكلف والأظهر في الجواب
أن يقال غرض هذا المسترض إما إيراد الاشكال على الأحاديث الواردة في الباب أو على كلام
الاصحاب والأول لا وجه له لخل الروايات عن ذكر الركن ومنهذه هذه القواعد الكلية بل إنما
ورد حكم كل من الأركن بمضمونه وورد حكم السجود هكذا فلا إشكال يرد عليها وأما الثاني

(١) كذا وجدناه (كذا بخطه قدس سره) (٧) أي بشرط أن لا يكون معها سجدة أخرى
(كذا بخطه قدس سره) (٣) لم نجد هذه الكلمة مستعملة في اللغة (منه عن الله تعالى عنه)

لو أدخل بها عمداً أو سهواً بطلت صلاته لا بالواحدة سهواً (منن)

فغير وارد عليه أيضاً تصريحهم بحكم السجود فهو مخصص للقاعدة الكلية كما خصمت تلك القاعدة بما ذكر في كلامهم وفصل في زبرهم انتهى هذا وفي موضع من السرائر التصريح بأن السجدة الواحدة ركن كما يأتي قتل ذلك عنه عند نقل كلام الكليني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو أدخل بها عمداً أو سهواً بطلت صلوة ﴾ في المتبر والنذكرة إجماع العلماء كافة على أنها مما ركن لو أدخل بها عمداً أو سهواً أو جهلاً بطلت صلوته وفي (السرائر) لا خلاف في ذلك وقد قلت الشهرة في عدة مواضع وفي (المختف) الإجماع على أنها ركن ذكر ذلك في أثناء استباحه وفي (التنية ونهاية الأحكام وتطبيق الإرشاد ومجمع البرهان والمختف) في أثناء كلامه الإجماع على بطلان الصلوة بالاخلال بها عمداً أو سهواً وفي (تطبيق الإرشاد) الإجماع أيضاً على أن زيادتها مما كذلك وهو أي الإجماع على ذلك ظاهر بمجمع البرهان وإليه ذهب الأكثر كما في جامع المقاصد والمقاصد العلية وكشف الغام وهو المشهور كافي الروضة ولا فرق في بطلانها بالاخلال بها عمداً أو سهواً بين أن يكون ذلك في الأولين أو الآخرين عند علمائنا كما في النذرة في بحث السهو وفي موضع من السرائر أن على ذلك أطباق الطائفة وفي موضع آخر في الخلاف فيه وفي موضع آخر ولا يقتضي ما يوجد في بعض الكتب بخلاف ذلك وفي (الروض وغاية المرام وشرح الشيخ محيى الدين والبيهار والمنايع) أن ذلك هو المشهور وهو خيرة المفيد في المنفعة والزمية والتي ما نقل عنها والشيخ في النهاية وموضع من المبسوط ومجهور من تأخر عنه وفي (الجل والقعود والوسيلة وجامع الشرائع والاقتصاد) على ما نقل عنه أن من ترك سجدةً أو واحدة منها في الآخرين بنى على الركوع الأول وسجد السجدة من هذه عبارة الجمل وعبارة الوسيلة ومن ترك السجدة في واجدة من الآخرين بعد الركوع يتد به وقيامه وقرائته وجلس وسجد وعبارة الجامع والسهو عن السجود في الآخرين من الرابعة فانه يسقط ذلك ويتلافى ويتم وفي موضع من المبسوط من ترك سجدة من الركعتين الأولتين حتى يركع فيها بعدها أعاد على المذهب الأول وعلى الثاني يجلس السجدة في الثانية للاول (للاول خ ل) ويبنى على صلوته وأشار بالمذهب الأول الى ما ذكره في الركوع من أنه اذا ترك الركوع حتى سجد أعاد وقد اعترف جملة من المتأخرين وتأخيرهم بعدم الوقوف لهؤلاء على دليل وتكلف لهم في المختلف بأن السجدة من مساويين للركوع في جميع الأحكام وهذا كله إنما هو فيما اذا تركها ولم يذكرها إلا بعد الركوع وأما اذا تركها وذكرها بعد قيامه وقيل ركوعه فصريح السرائر وظاهر الفتحة أو صريحاً وجوب الاعادة وهو الذي يظهر من المقول من عبارة الثقي وعن المفيد في الزمزية انه ان يتبين انه ترك السجدة من ما ذكر ذلك قبل ركوعه في الثانية سجد السجدة واستأنف القراءة وهو المشهور بين المتأخرين بل كاد يكون واقعاً كما هو الشأن في السجدة الواحدة وهذا أعني ما ذكره المفيد هو ظاهر السيد والشيخ وسلاورغيرهم حيث عدوا في الذي وجب اعادة الصلوة السهو عن سجدة في ركعة ولم يذكر ذلك حتى ركن في الثانية ومفهوم ذلك عدم الاعادة عند الذكر قبل الركوع نعم قد يشر قولهم فيما وجب الثلاثي انه ان نسي سجدة واحدة وذكرها في حال قيامه وجب عليه أن يرسل نفسه في سجدها ويعود الى القيام بأن هذا الحكم يختص بالواحدة فأمل وقال الحلبي في الوسيلة ومن نسي السجدة

من الركنين الاخيرين وذكر بعد القيام تحككه مثل حكم من نسي سجدة واحدة وكلامه يعطى الفرق بين الاولين والاخيرين وتعام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى وفي (المبسوط والجل والتهذيب والاستبصار والوسيلة وجامع الشرائع) ان الصلوة لا تبطل بزيادة سجدتين في احدى الاخيرتين موقوف في موضع من المبسوط وجامع الشرائع ان ذلك في الاخيرتين من الرباعية وقد قدمت الاشارة الى هذه العبارة في بحث الركوع عن علي بن بابويه انها لا تبطل بزيادتهما في الثانية أيضاً وعن الكاتب انه يرجو له الاجزاء اذا زادها في الثانية وان الاعادة مع اتساع الوقت احب اليه وقد استند الشيخ ومن تبعه الى خبر محمد وهو محتمل الاستثنا مع طارضه بغيره مضاً قال ما من ولعل طياً وأبلى استدالي اختصاص الاعادة في خبر البرزني بالاولى ولا تبطل الصلوة لو أدخل فيها بالسجدة الواحدة سهواً أجمعاً كما في التذكرة والذكرى واجماع الامن الجسن كما في المسالك وهو مذهب الشيخين والسيد وأتباعهم كما في المختلف وهو مذهب المعظم كما في البحار والمشهور كما في المختلف أيضاً والروض وشرح نجيب الدين ومذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمدارك والمقاييس وكشف القناع وقد سمعت ما قدم في بيان معنى ركنية السجدتين ونسبة عدم الاخلال بالواحدة الى الاصحاب والابرار الذي اتهموا دفعه انما أورده بعضهم دليلاً للحسن ولا فرق في ذلك أي عدم البطلان في الاخلال بهما سواء ان يكون ذلك في الاولين أو الاخيرتين كما هو خيرة المفيد في المقننة والسيد والطوسي والتمحي والعلوي والسلي وجهور المتأخرين بل جميعهم بما أجدل لكن بعضهم صرح وبعضهم أطلق بل لا فرق في ذلك بين الرابعية وغيرها كما في الخلاف حيث فرض المستوفي الركعة الاولى من دون تعرض لذكر الاخيرتين وهو الذي يقتضيه اطلاعهم وخالف الحسن وثقة الاسلام فأبطلها بالاخلال بالواحدة سهواً مطلقاً أي من غير فرق بين الاولين والاخيرتين قال في (الكافي) في فتاويه السبع عشرة قلن ركن فاستيقن انه لم يكن سجد الا سجدة أو لم يسجد شيئاً فليسه اعادة الصلوة وفي (المختلف والذكرى) نسبة ذلك الى ظاهر الحسن وعن الكاتب ان الاحوط الاعادة ان تركها في الاولين وكان في وقت وقت في الخلاف وغيره عن بعض أصحابنا ان نسيان سجدة في الاولين حتى يركع يوجب الاستثنا وفي (المختلف) ان الشيخ وغيره قل عن بعض أصحابنا ان كل سهو يلحق الاولين سواء كان في أفعالها أو عددها وسواء كان في الأركان من الاصل أو غيرها يوجب اعادة الصلوة وفي (الذكرى) عن المفيد والشيخ في التهذيب ان كل سهو يلحق الاولين موجب لاعادة الصلوة وفي (التهذيب) نسيان السجدة الواحدة في الاولين يبطل الصلوة لافي الاخيرتين وهو محتمل الاستبصار وتعام الكلام في مباحث السهو بما لا يزيد عليه ولا تبطل لو زاد واحدة سهواً كما هو مذهب كثير من المتقدمين وجهور المتأخرين أو جميعهم وفي (جامع المقاصد) نسبته الى اكثر الاصحاب وأبطلها بزيادتهما ثمة الاسلام مطلقاً قال فان سجد ولم يدر اسجد سجدتين أم سجدة فليسه ان يسجد أخرى حتى يكون على اليقين من السجدتين فان ذكر وهو ساجد أو بعد قيامه انه كان قد سجد اثنتين فليسه الصلوة وعد في النية فيمن يجب عليه اعادة الصلوة من سعى فزاد ركعة أو سجدة ثم قال كل ذلك بدليل الاجماع وقتل القول بذلك عن النبي وقد سمعت ما في الذكرى وما قلته الشيخ عن بعض أصحابنا وعن الحسن ان الذي يفسد الصلوة ويوجب الاعادة عند آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة في الفرض بركعة أو سجدة ولا يستعملوا من الاخبار الاماروا بالشيخ في التهذيب عن محمد بن أحمد عن الميثمي عن رجل عن النبي بن خنيس قال سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام في الرجل ينسى السجدة من صلاته قال اذا

ذكرها قبل ركوع سجدها ونفى على صلواته ثم سجد سجدتي السهو بعد انصرافه وان ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلوة ونسيان السجدة في الاولين والاخيرين سواء وقدر موهب الضعف لأن كان المثل في كلامه الارسل ومعارضته بما هو أقوى منه ويلي فيه شيء لم ينهوا عليه وهو ان المثل قل في زمن الصادق عليه السلام وقضية قوله أبا الحسن الماضي عليه السلام تشير الى أنه بقي بدموت الكظم عليه السلام فليحظ ذلك وحله في التهذيبين على ترك السجدتين مالا الواحدة ويجوز حمل على السجدة الواحدة وتخصيص الحكم بالركعتين الاولين لأنك قد سمعت مذهبه في التهذيب وحمل التسوية قط في الخبر على ما اذا كان ترك السجدتين بأن يكون قوله عليه السلام ونسيان السجدة حكما مستأنفا فحمل بعضهم الاعادة على الاستحباب وخبر اسماعيل بن جابر حجة على الحسن والكتاب والكليني وهو باطله وصريح خبر موسى بن عمر عن محمد بن منصور حجتان على الشيخ في التهذيب كخبر المثل بن خنيس لكنه في التهذيب حمل الركعة الثانية في خبر ابن منصور على ثانية الاخيرين وهو يبعد كقول خبر المثل والذي دعاه الى ذلك تضافر الاخبار بأنه لا سهو في الاولين أولا يد من سلامتها وأقوى مستنده ما رواه في الصحيح عن البرنطي أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل يعطي ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع أنه ترك سجدة في الاولى قال كان أبو الحسن عليه السلام يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى فلم تذكر واحدة أو اثنتين استقبلت حتى يصح لك اثنتان وإذا كان في الثالثة والزابعة فترك سجدة بعد ان تكون حفظت الركوع أضدت السجود وهذا الخبر رواه الكليني في الكليني والخيري في قرب الاسناد وفيها استقبلت الصلوة وليس في الكليني قوله عليه السلام وإذا كان في الثالثة الى آخره وإنما أخر الخبر فيه حتى يصح لك اثنتان وعلى هذا لا ينطبق على مدعى الشيخ جيمه وعلى ما رواه هو يحتمل ان يكون المراد استقبال السجدة لانه لم يذكر الصلوة وعلى هذا فيكون المعنى ان السائل لما سأل عن رجل يتقن وهو راكع في الثانية أنه ترك سجدة من الاولى أجاب عليه السلام بأن على الشاك ان يأتي بالسجدة في محلها حتى يكون آتيا بالسجدتين قلتيقن أولى والراكع في الثانية لم يقاوم عمل الاتيان بالسجدة فهو ياتي الى السجود الثاني بخلاف ما اذا أتى الركعتين ختيفين في الثالثة أو الزابعة أنه ترك سجدة في الاولى قائما عليه قضاء السجدة بعد بل قول على ماني الكافي وقرب الاسناد من استقبال الصلوة لامتناعة فان الرجوع الى السجود واستقبال الصلوة أي رجوع الى جزء متقدم منها ويحتمل حمل على استحباب الاستقبال كلتي القري والوافي وقال في (الذكرى) تظاهره انه شك في السجود ويكون الترك بمعنى نوم الترك وقرينه فلم يدروا واحدة أو اثنتين وفيه دلالة على ان الشك في أفعال الاولين يبطل وفيه غفافة المشهور انتهى وقال في (الوافي) ان أريد بالواحدة والثنتين الركعة والركعتان فلا اشكال في الحكم وإنما الاشكال حينئذ في مطابقة الجواب للسؤال وان أريد السجدة والسجدتان فينبى ان يكون أو مكان الوافي قوله عليه السلام ولم تذكر أو يكون قد سقط المهرمة من قلم النساخ انتهى وأنت خبير بأنه لا حاجة الى هذا كله لما سمعته في توجيهه وقد اعترف بعضهم بإجماله وعدم فهم مناه هذا (وليل) أنه قد استدلل الاكثر على البطلان بالاخلال بالسجدتين وبزيادتهما بالأصل وبقول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تماد الصلوة الى آخره بقول الصادق عليه السلام في حسن الحلبي الصلوة ثلاثة ثلاث وبالإجماع على أنها ركعتي ترك الركعتين زيادته تبطل الصلوة وأقضى في ذلك بعض المتأخرين قال في دلالة مفهوم خبر زرارة على ان الاخلال بهما يبطل

ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد بقدر لبته لا غير (مقن)

تأمل وكذا منطوق خير الحلبي والنسك بالاجماع في موضع النزاع مصادرة والاصل علم الركبة وبرادة الامة انتهى وهو من الفساد يمكن وان هناك خبرين ظاهرين في ان الاخلال بها مبطل وهما خبر محمد عن أحدهما عليها السلام قال ان الله تعالى فرض الركوع الخبر وموثق منصور قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اني صليت المكتوبة الحديث ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد عليه بقدر لبته لا غير ﴾ معناه انه لا يجوز ان يكون موضع جبهته أعلا من موضع رجليه بأزيد من لبته وفي (المنهى) نسبته الى علمائنا وفي (الذكرى) في بحث ما يسجد عليه والمدارك نسبته الى الاصحاب وهو خيرة التهاة واليسوط والشرائح والتابع والمعتبر والمصنف في غير هذا الكتاب والشهيد والكركي وتلميذه وأبي الباس والصيري وسائر من تأخر وهو المنقول عن الكنتري وفي (جامع المقاصد) لابد ان يكون موضع جبهته مساوياً لموقفه أو زائداً عليه بمقدار لبته موضحة على أكبر سطوحها لا أزيد عند جميع علمائنا وفي (المعتبر والتذكرة) لا يجوز ان يكون موضع السجود أعلا من موضع المصلي بالمتدبه اختياراً عند علمائنا قالوا وقدر الشيخ حد الحواز بلبته ومنه ما زاد انتهى كلامهما فأمل وفي (المدارك) استشكل في الحكم ومال الى المنع من الارتفاع مطلقاً لان كان في سند دليلهم الهندي مع انه هو الهيتم ولو تأمل فيه من وجه آخر كان أوجه هو ان بذلك يحتل يدك يائنين مثاقين من تحت فلا يفيد الملو على الموضع لكنها في كتب الاخبار والاستدلال بذلك بالباء الموحدة والثون وقد أرسل الكليني اذا كان موضع جيتك فلا يحال في هذا الاحتمال والضعف منجبر بما سمعت واستدل عليه في التذكرة ونهاية الاحكام وارشاد الجفرية بأنه لا يمكن من الاحتراز عنه غالباً وانه لا يد علواً عرفاً أي علواً يخرج الساجد عن مساه لته وعرفاوعن الكاتب انه قال ولا يختار ان يكون موضع السجود الامساويا لقام المصلي من غير رضع ولا هبوط فان كان بينهما قدر أربع اصابع مقبوضة (مفتوحة خ ل) (١) جازاً ذلك مع الضرورة لا الاختيار ولو كان علو مكان السجود كاعتدار التل وسيل الماء جاز مالم يكن في ذلك تحريف وتدرج وان تجاوزا ضرورة انتهى وقال (في الذكرى) ظاهره ان الارض المنحدرة كثيراً في اعتبار الضرورة انتهى وفي (الوسيلة) في مباحث التروك التي يقطع الصلاة ضلها عد السجود على موضع ارفع عن موضع القيام بأكثر من حجم الحدة وفي (السرائر) ينبغي ان يكون موضع سجود مصادوا في الملو والمبوط لموضع قيامه ولم أجده تعرض لغير ذلك وفي (الكفاية) الاولى المساواة وله تبع في ذلك صاحب المدارك وفي (الهدائق) نسبة التقدير باللبته الى الاصحاب وفي موضع من الذكرى تقدرها بذلك وفي موضع آخر منها وجامع المقاصد والميسية والروض والمسالك والمدارك انها قدرت بأربع اصابع وفي (الوسيلة) ماسمته وفي (الجفرية وفوائد الشرائع والروضة) الاقتصار على ذكر أربع اصابع دون البتة وأكثر الاصحاب كما في المسالك ذكروا اللولا غير (قلت) وظاهرهم جواز الانخفاض من دون تقدير وبمجاوز الانخفاض صرح جماعة وفي (التذكرة) لو كان أخفض جازاجاماً وفي (البيان والروس والذكرى والجفرية وفوائد الشرائع وعليق التابع وارشاد الجفرية بقول الميسية والروض

(١) في الذكرى ذكر مفتوحة وفي كنف التام مقبوضة (كذا بخطه قدس سره)

والروضة وكشف التمام (١) وظاهر الموجز الحاروي وجامع المقاصد أو صريحها ان الانخفاض كالارتفاع بشرط فيه التقدير بالبنية ولا يجوز الزائد عليها وبه صرح في جامع المقاصد في بحث المستحبات وفي (المسالك والمدارك) أنه أحسن واستدلوا عليه بمقولة حاروي واضحة للدلالة ولم يوجبها المولى الا ردديلي والحراساني وفي (الروض والمسالك والمقاصد العلية) لا فرق في المنع من الاختلاف المذكورين كونه بسبب بناء أو أرض منحدره وإنما يفرق بينهما في علو الامام مع المأموم مع مساواة مسجد كل لوقفه ومنه ما في الموجز الحاروي والميسية والمدارك والمحدثات واستدل عليه في المسالك وغيرها باطلاق النصوص والتأويل وفي (الجفرية وشرحها والميسية والمقاصد العلية) ان البنية تعتبر في جميع المساجد وقيل ذلك الحق الثاني والشيد الثاني وسطه وصاحب النخبة وغيرهم عن الشيد واستظهره الحراساني من نهاية الاحكام وفي (تليق النافذ والمدارك والمفاتيح والنخبة) انه أحوط وفي (الروض) انه أولى وفي (جامع المقاصد) فنظر فيه مجال وفي (جمع البرهان) لادليل على اعتباره (قلت) لم أجد الشيد أو جيب ذلك في كتبه السبعة وهي الذكري والبيان والدروس واللمعة والافية وحواشيه على الكتاب والتغلية وإنما قال في الذكري والتغلية تستحب مساواة مساجده في العلو والمربوط ثم في هامش بعض نسخ البيان بد قوله أو يزيد ببنه وكذا باقي المساجد من دون ذكر صرح والقسخ الاخر ليس فيها ذلك وعبرة نهاية الاحكام التي فهم منها الحراساني اعتبار ذلك هي قوله يجب تساوي الاعالي والاسافل وانخفاض الاعالي قال وهذا ظاهر فيها ذكره الشيد (قلت) قال الشيد في (الذكري والبيان) وهل يجب كون الاسافل أعلى من الاعالي الظاهر لا انتهى واستدل عليه في الذكري بالاصل وبأن الارتفاع بقدر بنة بشرع يمد وجوب هذا التنكس قال ثم هو مستحب لما فيه من زيادة الخضوع والتجافي المستحب انتهى كلامه فليحفظ كلامه وكلام المصنف في النهاية وقد كتب بعض الفضلاء على حاشية البيان في نسختين عسدي مانصه ظاهر النهاية ان الاسافل موضع الرجلين لانه قال عتية ولو كانت موضع جهته اعلى من موضعه بالمتد حدا مع القدرة لم يصح وظاهر الذكري ان الاسافل الدر وهو مكتوب تحت الاسافل بخط ابن محمود ثم قال بعد ذكره الظاهر لا قضية الاصل ولان الارتفاع بقدر بنة بشرع يمد وجوب هذا التنكس ثم هو مستحب لما فيه من التجافي في المستحب (قلت) في ذكر التحافي تلويح بل تصريح بأن المراد بالاسافل الدر لعدم حصوله ببلو موقف الرجلين انتهى كلام المحشي هذا واستحب المصنف فيما يأتي من الكتاب وجلة من كتبه وسائر من تأخر عنه الا من قل مساواة موضع الجبهة للموقف وقال بعضهم يستحب مساواة موضع الجبهة لموضع الابهامين حال السجود لاحال القراءة ونزل عليه عباراتهم وفي (الدروس والتغلية وشرحها) وموضع من الذكري استحباب المساواة في باقي المساجد أيضاً وفي (الدروس) يجوز التفاوت بما لا يزيد عن بنة وفي (الذكري) لو كان موضع الجبهة أخفض من القدم جاز والافضل التساوي وفي ما يأتي من الكتاب والتحريم ونهاية الاحكام والبيان ووضع من الذكري قد سمعته يستحب أيضاً كون موضع الجبهة أخفض عن الموقف لانه أبلغ في الخضوع واليه مال في جامع المقاصد أو قال به وقيد فيه وفي (البيان وكشف التمام) بعدم زيادة الانخفاض عن البنية وقد سمعت مافي السرائر والمدارك والكفاية وما حكى عن السكاكيب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه

ووضعا على ما يصح السجود عليه والسجود عليها (مق)

(ووضعا على ما يصح السجود عليه) هذا تقدم الكلام فيه وأما إذا وضعا على ما لا يصح السجود وليس
ارفع من حد المسجد في (البيان وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمدارك وكشف القام)
أنه يجزئها ولا يرضها حذرا من تعدد السجود بل في الروض وإرشاد الجفرية التصريح بعدم جواز رفسها
واله أشار في نهاية الأحكام وفي (الذكرى) الأولى أن يجزئها ولا يرضها وقال هؤلاء جميعا ما عدا
صاحب المدارك وفاقا للمعتبر والمتبع ونهاية الأحكام أنه لو وضعا على مرتفع بأزيد من لبنة يجوز له
أن يرضها ويسجد على المساوي (قلت) ولعل الخلل في المنخفض أزيد من لبنة كذلك عند من يعتبر
التقدير بها فيه وقال أبو العباس لو وقت على ما لا يصح السجود عليه جاز له رفسها وإن زاد بذلك سجدة
أما لو وقت على ما يكره السجود عليه جرها بغير رفع وحمل الشيخ في الاستبصار الأخبار الدالة على الجرح
على الحالة التي يتمكن الإنسان منها من وضع جبهته مستويا من غير أن يرفع رأسه حذرا من زيادة
سجدة وحمل أخبار الرضا على حالة الاضطراب الذي لا يتأتى ذلك إلا مع رفع الرأس وفي (المدارك
والنخبة) أنها إذا وقت على مرتفع يزيد عن لبنة فالأولى جرها مع الامكان وفي (البحار) يمكن
حمل أخبار جواز الرضا على النافذة كما هو مورد خبر غيبة الشيخ وأخبار العلم على الفريضة أو الأولى
على الجواز والثانية على الكراهية قال ولعل بعض ما ذكرناه من الحمل أوجه بما ذكره ادخله تحقيق السجود
الشريعي كما يكون في الارتفاع زائدا عن البنية يكون في وقوع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه أو علم
الاستقرار فيه وأما أصل حقيقة السجود شرعا وعرفا ولغة فالظاهر أنه يتحقق مع قدر من الانحناء ووضع
الجبهة ويلزمهم أنه إذا وضع جبهته على أزيد من لبنة مرات لا يتحقق معها الفعل الكثير لا يكون مبطلا
لصلوته ولعلمهم لا يقولون به والظاهر أن جواز ذلك للضرورة ومع عدمها لا يجوز الرضا كما هو ظاهر الشيخ
انتهى كلامه وفي ما ذكره في بيان أوجبه ما احتمله وما ألزمه بالاصحاب نظر ظاهر يعلم مما ذكرناه عن
التذكرة ونهاية الأحكام في بيان التقدير لبنة وفي (المدائق) المفهوم من كلام الاصحاب من غير
خلاف يعرف إلا من صاحب المدارك ومن تبعه كالفاضل الخراساني أنه لو وقت جبهته حال السجود
على ما لا يصح السجود عليه مما هو أزيد من لبنة ارتفاعا أو انحناءا أو غيره مما لا يصح السجود
عليه فإنه يرفع رأسه ويضعه على ما يصح السجود عليه وإن كان ما يصح السجود عليه ولكن لا على الوجه
الأكمل وأراد تحصيل الفضيلة فإنه يجزئ جبهته ولا يرضها لئلا يلزم زيادة سجدة انتهى كلامه وما فهمه
من كلام الاصحاب من أنها إذا وقت على لبنة فما دون مما لا يصح السجود عليه رفسها ووضعا على
ما يصح السجود عليه قد سمعت كلامهم الصريح بخلافه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
(والسجود عليها) أي يجب السجود على الجبهة وهي ما بين قصاص الشعر وطرف الأنف طولاً وبين
الجبين عرضاً كما في المقاصد العلية ونحوه ما في المسالك والروض من أن حدها قصاص الشعر من مستوي
الحقنة والحاجب وفي (القاموس) الجبهة موضع السجود ومستوي ما بين الحاجبين إلى الناصية وقال فيه
الجبينان حرفان يكتنفان الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصداقاً إلى قصاص الشعر أو حروف الجبهة
ما بين الصدين متصلاً عند الناصية كله جبين انتهى ووجوب السجود عليها إجماعي كما في الخلاف
والفتاوى والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وإرشاد الجفرية وغيرها ومن (شرح المجل) لقاضي لا خلاف

وعلى الكفين والركبتين وأبهامي الرجلين (من)

فيوفي (المنتهى) لا خلاف في أنه لا يجري السجود على الرأس والخذ وفي (الذكرى) عن المختصر الاحمدى انه يذكره السجود على نكس قصاص الشعر دون الجبهة انتهى فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والكفين ﴾ قد قدم بيان الكف وأنه ما يشمل الاصابع وروس الاصابع غير مجزئة لانهما احد الباطن ككفي المساك وجوب السجود على الكفين اجماعي كما في الفتنى والتذكرة والذكرى وارشاد الجعفرية وشرح الشيخ نجيب الدين الا من علم الهدى وفي (المدارك) نسبته الى الاصحاب وفي (المعتبر والمنتهى) الى الشيخين واتباعها ماعدا السيد والكفين صرح في الفتنى والمراسم والهداية والشرائع والتافع والمعتبر وجامع الشرائع والارشاد والتحرير والمنتهى والذكرى والافنية والبيان وجامع المقاصد وتعليق الارشاد والمقاصد الحلية والروض والروضة والمدارك والمفاتيح وغيرها وقد صرح في هذه كلها بالوجوب ماعدا الثلاثة الاول فان الوجوب كاد يكون صريحاً وفي (جل السيد والسرائر) مكان الكفين مفصل الزندين من الكفين وفي نسخة أخرى مفصل الكفين عند الزندين وقد يظهر من الذكرى ان ابن الجنييد موافق لسيد حيث قال لو بقي الارض بمفضل الكفين اجزاء عند المرتضى وابن الجنييد لصدق السجود على اليدين انتهى فان كان ابن الجنييد قائلًا بمقالة المرتضى فذاك وان كان اتما بهر باليدين قضية ما في الذكرى ان كل من عبر باليدين يؤخذ القول بمقالة المرتضى فأمل وعن القاضي في شرحه لجل السيد أنه لا خلاف عندنا في السبعة المذكورة فيه وحله الشهيد على الاجتزاء به عن الكفين قال في (كشف الغمام) هذا الحل أولى من تيمنه وفي (النهاية والميسر والحلاف والجل والقعود والمصباح والوسيلة ونهاية الاحكام والخلف والدروس والجعفرية) ذكر اليدين مكان الكفين وقيل ذلك عن الاصباح وفي (الحلاف ونهاية الاحكام) الاجماع عليه وفي (الخلف) أنه المشهور وفي (الذكرى) ان أكثر اصحابنا على وجوب ملاقات الكفين باطنها تأسيماً بالنبي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم بل في نهاية الاحكام والتذكرة ان ظاهر طائفتنا أنه يجب أن يلقى الارض يطون راحته وظاهر كلام المرتضى اجزاء القامزنده انتهى ومما صرح فيه باختيار الباطن البيان وكشف الالتباس وتعليق الارشاد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية والمقاصد الحلية وفي (الروض والكفاية) انه أحوط وتردد في المنتهى في ظاهرهما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والركبتين ﴾ هذا لا كلام لاحد فيولاني وجوبه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وابهام الرجلين ﴾ وجوب السجود عليهما اجماعي كما في نهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وارشاد الجعفرية وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (المدارك) نسبته الى الاصحاب وفي (المعتبر والمنتهى) نسبته الى الشيخين واتباعها وبالا بهامين صرح في الهداية والفتنة والنهاية في المقام وسائر كتب الاصحاب الا ما سنقله عما عبر فيه ذلك وفي (كشف الالتباس) ان المشهور التعبير بالا بهامين بل في الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك وكشف القام ان الوجه تبيين الابهامين قالوا ثم لو تذر السجود عليها لهدمها أو قصصرها جاز على بقية الاصابع كما حل عليه الشيخ خبر هارون بن خازجة وقوله الشهيد في حواشيه عن السيد حميد الدين وأنه قال لو ترك السجود عليها وسجد على بقية الاصابع فالأولى عدم الصحة وفي (المنتهى وكشف الغمام والحدايق) ان الاقرب في الابهامين تساوي ظاهرهما وباطنهما وفي (تليق الارشاد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية

والذكر كالركوع وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبمحمده والعلامة بقدره (متن)

والمقاصد العلية الروض والمدارك انه لا يجب في الابهامين وضع رؤوسهما على أي جانب وضع اجزا وفي الموجز الحاوي وشرحه) راعى ظاهر الاصابع دون رؤوسها وفي (المصباح والميسرة والغنية) في بابها التحصيل اصابع الرجلين وهو المقول عن كتاب أحكام النساء للمفيد والكافي وفي (الغنية) الاجماع عليه وفي (جمل السيد والسرائر) لم يرفى ابهامي الرجلين وفي (نهاية الاحكام والموجز الحاوي) البيرة في الرجلين باطراف الاصابع وفي (التذكرة وكشف القام) لم يرفى الابهامين باناملهما وفي (المبسوط) ايضا وجامع الشرائع) انه لو وضع بعض اصابع وجليه اجزا وفي (الجل والقعدة والوسيلة والموجز الحاوي) ذكر اصابع الرجلين مكان الابهامين وفي (اخلاف) في نسختين الاقتصار على أن وضع القدمين فرض وقل الاجماع عليه ولم يذكر ابهاما ولا رؤوسا ولا أطرافا وقد وقع في كشف القام خلل في المقام فانه نسب الى الشيخ في سائر كتبه أنه ذكر مكان الابهامين أطراف اصابع الرجلين وقد سمت مافي الخلاف والنهاية في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكر كالركوع ﴾ أما وجوب الذكر في السجود فعليه الاجماع المستفيض وأما أنه لا فرق فيه بين التسييح وشبهه كما هو خيرة المصنف في الركوع قد نص على ذلك في المنتهى والتحريم والارشاد والتذكرة والموجز الحاوي والجفرية وشرحها وجامع المقاصد وجمع البرهان وغيرها وفيهم من الشرائع نوجع الذكرونا وفي (نهاية الاحكام) أنه أقوى وفي (الروض) قوي وفي (الكفاية) أقرب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبمحمده ﴾ كافي النهاية والمراسم (١) (والتبصرة والبيان والذكرى ونقل ذلك من كتاب عمل يوم وليلة وشرح جمل السيد القاضى وفي (الاتصار والخلاف والغنية) الاجماع على وجوب التسييح فيه وفي (الخلاف والوسيلة) الاجماع على وجوب تسيية واحدة في السجود وهو قد يعطى انها الكبرى أعني سبحان ربي الاعلى وبمحمده وفي (الغنية) الاجماع على ذلك أيضا الا انه قال يجوز في هذه الواحدة سبحان الله وفي (جمل العلم) يسبح في السجود ويقول سبحان ربي الاعلى وبمحمده وفي (المصباح) الاجزاء بقعة واحدة كبرى وفي (المبسوط) الذكر فيه واجب وأقل ما يجزى تسيية واحدة وفي (الجل والقعدة) يجب السجود الاول والتسييح فيه والسجود الثاني والذكر فيه وقال في السنوات يستحب قول ما زاد على تسيية واحدة في الاولى ومثل ذلك في الثانية وخيرة (وظاهر خ ل) المقتنة وجوب الكبرى ثلاثا للمختار وسبحان الله ثلاثا للمريض والمستعمل وظاهر القية والهداية التخيير بين ثلاث كبريات وثلاث صغريات وفي (جامع الشرائع) التخيير بين واحدة كبرى وبين لاله الا الله والله اكبر وفي (السرائر) يجب تسيية واحدة ثم أحله على الركوع والحاصل ان أقوال الاصحاب هنا كاقوالهم في الركوع من دون تفاوت الا ما سمت عن النهاية والشرائع في ظاهرهما وغيرهما بما هو قليل جدا وفي (المنتبه) الذكرويه واجب أو التسييح والبحث فيه ككل في الركوع وفي (المدارك والمناقب) البحث فيه كالركوع خلافا واستدللا واختيارا ونحوه مافي ارشاد الجفرية وفوائد الشرائع والمناقب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والعلامة بقدره ﴾ يجب العلامة في السجود بقدر الذكر عند طائفتا كما في المنتبه والاجماع كافي المدارك والمناقب وبلا خلاف كما في جمع البرهان وبصرح جمهور المتأخرين فلو شرع فيه قبل

(١) قال في المراسم والواحدة الواجبة في الركوع وقالوا في السجود ان حكمه حكمه (منه)

وضع الرأس من الاولى والطائفة قاعدة (متن)

وصوله الجبهة الى الارض أو وضع قبل انتهائه على عند طائفة أجمع كافي التذكرة وفي (الفتية) الاجماع على وجوب الطائفة وفي (الخلاف) الاجماع على أنها ركن وخالفه في ذلك جميع من تأخر عنه وفي (الروض) لابد من زيادة الطائفة على الذكركسيرا ليتحقق وقعه حالها قال ولولم يعلم الذكركوجب بقدره وفي (الذكري) وغيرها يجب بقدره الا مع الضرورة الماسة وفي (جامع المقاصد) حل يسقط وجوب الذكركمع التندر أم يأتي به على حسب مقدوره فيه تردد انتهى وفي (المسالك) والمداير وحاشية المداير يجب الذكركبحسب الامكان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وضع الرأس من الاولى ﴾
 وضع الرأس من الاولى واجب بالاجماع كافي الوسيلة والفتية والمنتهى والذكري وجامع المقاصد والمداير والمناجيع وظاهر المنبر وكشف القاتم خلافا لبعض العامة حيث قال لو رفع بقدر ما يرفع السيف أجزاءه وقل بعض منهم لو انقلبت من مكانها الى أخفض مكانه وفي (الخلاف) الاجماع على ان رفع الرأس من السجود ركن والاعتدال جالسا مثل ذلك انتهى وكذا يجب الرض من الثانية لاجماع كما في الوسيلة والفتية والتذكرة والمناجيع وبلا خلاف كافي المنتهى وفي (كشف القاتم) ان في التذكرة نفي الخلاف والموجود فيها خلاف ذلك قال يجب الرض من السجود اما القيام أو الجلوس لا خلاف بينهما اجماعا انتهى وروك المصنف ذكر وجوب الرض من الثانية اما لوقوع الخلاف في الاولى دونها أو لان الرض منها لا يجب لنفسه وانما يجب القيام أو الجلوس وقنشد كما في التذكرة ونهاية الاحكام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطائفة قاعدة ﴾ أي يجب الطائفة في الرض من الاولى حال كونه قاعدة وقد قل على ذلك الاجماع في الفتية والمنتهى والتذكرة وجامع المقاصد والعزيزة وارشاد الجفرية والمقاصد العلية والمداير والمناجيع والمدايق وقد سمت ما في الخلاف وهل يجب الطائفة في الرض من الثانية وهي المسألة بمجلس الاستراحة أم لا ففي (الانتصار والناصرية والفتية) الاجماع على الوجوب قال في الفتية والطائفة بعد رفع الرأس قائما وجالسا بدليل الاجماع وقد يلوح الوجوب من خلال الفتية والمراسم والسرار وهو ظاهر المنقول في الذكري عن الكتائب والحسن وعلي بن بابويه قال أبو علي اذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة حتى يماس الياء الارض أو اليسرى وحدها يسيرا ثم يقوم جاز ذلك وقال الباقون اذا أراد النهوض الزم اليه الارض ثم نهض متمسكا على يديه وقال أبو الحسين بن بابويه لا بأس ان لا يقصد في النافذة انتهى وكلامهم يعطي الوجوب واليه مال في كشف القاتم وفي (البحار وحاشية المداير) انه أحوط والمشهور كافي الايضاح والمختف والبيان وارشاد الجفرية ومجمع البرهان والبحار وغيرها أنها مستحبة غير واجبة وفي (المنتهى) نسبتها الى طائفة ماعدا السيد وفي (المنبر) الى أكثر أهل العلم وفي (التذكرة وجامع المقاصد والعزيزة) الى الأكثر وفي (تلخيص الخلاف) الاجماع عليه لكنني لم أجده في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك والظاهر ان عمدة أدلة القائلين بالاستحباب خبر زراوة وهو يحمل النقل والفتية والذكري ويلوح من خبر رجم أمارات الفتية فليس صريحا في عدم الوجوب كافي الذكري وقال أمير المؤمنين عليه السلام لا قيل له كان من قبلك أبو بكر وعمر اذا رفعوا رؤوسهم من السجود نهضوا على صدور أقدامهم كما نهض الابل انما يفضل ذلك أهل الحفا من الناس وقال أبو الحسن عليه السلام فبارواه زيد الترمذي في كتابه اذا رفعت

ويكفي في وضع الجبهة الاسم فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه فان تمدوا أومى (متن)

رأسك من آخر سجدة في الصلوة قبل أن تقوم فاجلس جلسة الى أن قال ولا تفتش من سجودك كما يطيش هؤلاء الاقشاب في صلوتهم وقال أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الحصال والسند معتبر اجلسوا في الركعتين حتى تسكن جوارحك ثم قوموا ان ذلك من فعلنا لكن عدم ذكره في خير حاد الذي تمرض فيه لفتاوى من المنوبات مع الشبهة العظيمة وخبر زرارة ونحوه قوي القول بالاستحباب وفي (جمع البرهان والبحار) أنه لا خلاف بين الاصحاب في رجحانها وانما الخلاف في وجوبها وفي (كشف القاتم) وعلى فضلها الاجماع في ظاهر الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكفي في وضع الجبهة الاسم ﴾ كما هو المشهور كما في الروض والبحار والحدائق والاشهر كما في الكفاية ومذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمداوك والمفاتيح وشرح نجيب الدين وبه صرح الشيخ وجمع من تأخر عنه ماعدا السجلي والشيد في الذكرى في المقام لكنه فيها في بحث المسكن وافق المشهور كما واقفهم في الالفية وحواشيه على الكتاب وقد يظهر منه في البيان التردد وقال في (الدروس) لا يتقص في الجبهة عن درهم وأما السجلي فقد قال في السرائر كما قل عن الكاتب ان مقدار الدرهم يميز من يجبهه علة وقد يظهر منها إيجاب وضع الكل حيث قيدا ذلك بذى الطه مع ان في الروض والمقاصد العلية أنه لا خلاف في عدم وجوب الاستيعاب وفي (الفتية) في المقام أنه يميز مقدار الدرهم في باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه قلعه عن رسالة آية اليه وذكر بذلك الاخبار النافذة على الاكتفاء بالاسم والاجزاء بذلك أي بمقدار الدرهم هو المنقول عن الفتية المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وفي (دعائم الاسلام) عن جعفر بن محمد عليها السلام أنه قال أقل ما يميز أن يصيب الأرض من جبهتك قدر درهم ومن الغريب ما في الذكرى من نسبتها الى كثير وعلى هذا القول هل يكفي مقدار الدرهم وان كان متفرقا كالسبعة والحصى أشكال كما في شرح نجيب الدين ولا خلاف كما في القوائد المالية والمقاصد العلية في أنه يكفي في سائر (باقي خ ل) الاعضاء الاسم وفي (جمع البرهان والخيرة) والمداوك والحدائق لم ينقل فيه خلاف وبه صرح الشيخ والمحقق وابن عمه والمصنف في جملة من كنهه والشيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصيري وغيرهم وفي (المنتهى) هل يجب استيعاب جميع الكف بالسجود عندي فيه تردد والحل على الجبهة يحتاج الى دليل لورود النص في خصوصية الجبهة فالتمسدي بالاجزاء في البعض يحتاج الى دليل وقد قال قبل ذلك لا يجب السجود على جميع اجزاء السجود وفي (كشف القاتم) الحزرة في عهدهم عليهم السلام قد قيد الاجزاء في الكنتين انتهى هذا وقد صرح جماعة منهم المصنف في نهاية الاحكام بأنه يكفي وضع الاصابع دون الكف وبالعكس وقد قدمت الاشارة الى ذلك وفي (الموجز الحاوي) وشرحه لوضع اصابعه الى كفه وسجد عليها أو جاني وسط كفه ولاق الأرض باطراف اصابعه وزنده لم يميز واستشكل في نهاية الاحكام فيها اذا ضم اصابعه الى كفه وسجد عليها وفي (التذكرة) قرب النعم وقد تقدم ما في المسالك عند بيان المراد من الكف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه ﴾ اجماعا كما في المنتهى وعند علاننا كما في المنتهى والتذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان تمدوا أومى ﴾ أي فان تمدوا رفع ما يسجد عليه فانه يميزه الايماء اجماعا كما في التذكرة والايماء بالرأس ان أمكن والا فباليمين كما قاله في

وذو الدمل يضع السليم بان يحضر حفيرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبينين فان تمدد على ذقنه (من)

المفاتيح وان تمدد الابطاء بهما في واحدة كما في كشف القام وقد تقدم في بحث القيام تمام الكلام في المقام وقتلنا أقوال الاصحاب في اطراف المسئلة وما يتعلق بها وذكرنا في بحث ما يسجد عليه كلام المفيد والصدوق في الموقل والساج وما ذهبا اليه من أن ايمانها في الركوع أخفض منه في السجود واستوفينا الكلام هناك أكل استيفاء. ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وذو الدمل يضع السليم بان يحضر حفيرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبينين فان تمدد على ذقنه ﴾ كما في الشرائع والتايع والتبصر والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والذكرى والبيان والموجز الحاروي وكشف الاتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتلخيص التايع والارشاد والجفرية وشرحها والميسية والروض والمساك والمدارك والمفاتيح وقراء في البحار وفي (الدروس) فلو منه قرع فلروى احتقار حفيرة له فان تمدد سجد على أحد (احدى خل) الجبينين فان تمدد على الذقن وفي (السرائر) بعد أن حكم بكفاية مقدار الدم من الجهة الذي الله قال فان لم يتمكن من ذلك أجزاءه أن يسجد على ما بين الجهة والصدغين منحرفا فان لم يتمكن أيضا من ذلك سجد على ذقنه انتهى فلهذه قد اتفقت على السجود على احدى (أحد خل) الجبينين ومع التمدد على الذقن وفي (المدارك) لا خلاف بين العلماء في أن ذال الدمل يحضر حفيرة ليقع السليم على الارض لان مقدمة الواجب المطلق واجبة وفي (البحار) نسبته الى المشهور وفي (المنتهى) وكثير من كتبهم أنه لا فرق في ذلك بين الدمل وما كان نحوه مما يمنع من وضه على الارض من دون استيعاب وقال جماعة كثيرون ان ذلك لا يختص بالحفيرة فلو اتخذ له بحفرة من طين أو خشب أجزاء وفي (جامع المقاصد وتلخيص التايع وجمع البرهان والمدارك) نسبة السجود على احدى الجبينين عند استيعاب الجهة بالدمل أو نحوه الى الاصحاب وفي (حاشية المدارك) الاجماع عليه وفي (المفاتيح والبحار) نسبته الى المشهور وفي (جامع المقاصد وارشاد المعرفية والروض) أنه لا خلاف في تقديم الجبينين على الذقن وفي هذه الثلاثة وفوائد الشرائع وتلخيص الارشاد أنه لا أولوية لتقديم الجبين الايمن على الايسر بل في تطبيق الارشاد ان ظاهر كلام الأكثر عدم الترتيب بين الجبينين وفي (المدارك وجمع البرهان والخيرة) أنه أولى وفي (الميسية) أنه أحوط وأوجه في المدايق وفي (جمع البرهان والبحار) ان المشهور أنه يسجد على ذقنه اذا تمدد الجبينان بل في الاول لا يمد كونه اجماعا قال وصرح علي ابن محمد يقيد بتعدد الجبينين للاجماع أو الشهرة وفي (المدارك) ان مضمونها مجمع عليه وفي (الروض) نسبته الى الاصحاب وفي (الخلاف) الاجماع على أنه اذا لم يقدر على السجود على جهته وقدر على السجود على أحد قرنيه أو على ذقنه سجد عليه وهل يجب كشف الشعر عن الذقن في (الميسية والروض) والمساك وجمع البرهان) يجب كشفه ان أمكن وفي (المدارك وحاشيته) لا يجب وفي (الخيرة) لله أقرب ونص جماعة على ان المراد بالتمدن المشقة الشديدة هذا تمام الكلام فيما يتعلق بالمشهور (وقال الشيخ في النهاية) فان كان في جهته دمل أو خراج لم يتمكن من السجود عليه فلا بأس أن يسجد على أحد جانبيه فان لم يتمكن سجد على ذقنه وقد اجزاء ذلك وان جعل لموضع الدمل حفيرة ووضه فيها لم يكن به بأس وقال في (المبسوط) فان كان هناك دمل أو خراج ولم يتمكن سجد على جانبيه فان لم يتمكن

سجد على ذقنه وان جعل لموضع القدم خفية يحمله فيها كان جائزا وفي (جامع الشرائع) فان كان في موضع سجوده دمل سجد على أحد جانبيه فان تعذر فعل ذقنه وان جل خفية للدمل جاز وهذه العبارات كما في الذكرى وكشف القام صريحة في عدم وجوب الحفر قال في الاخير والامر كذلك اذا أمكن السجود بدون على بعض الجبهة كما هو المفروض فيها لأنها قد حكم فيها بالسجود على جانبيه أي جانبي الدمل من الجبهة فكأنهما قالا يريد الشيخ وابن سعيد سجدا على أحد جانبي الدمل من الجبهة ان أمكن بالحفر أو بغيره والا سجد على الذقن من دون يجوز للجيبين انتهى وقيل في الذكرى عن ابن حمزة ولعله ذكره في الواسطة أنه يسجد على أحد جانبيه فان لم يتمكن فالحفرة فان لم يتمكن فعل ذقنه انتهى والظاهر أن صغير جانبيه عائد الى الجبهة أي جانبي الجبهة ولما قدم السجود عليهما على الحفرة لم يكن بد من أن يريد الجانبين من الجبهة لا الجيبين وعن الصدوقين في (الرسالة والمقنع) ان ذا الدمل يحضر له خفية وان من مجبته ما يمنعه يسجد على قرنه الايمن من مجبته فان عجز فعل قرنه الايسر منها فان عجز فعل ظهر كفه فان عجز فعل ذقنه انتهى وليس في التقيه الا رواية معارف ومرسل الكافي وفي (التهذيب) المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام فان كان على جبهتك علة لا تقدر على السجود فاسجد على قرنتك الايمن فان تعذر فعل قرنتك الايسر فان لم تقدر فاسجد على ظهر كذك فان لم تقدر فاسجد على ذكك وفي (كشف القام) ان في بعض القيود ان الالف مقدم على الذقن فان لم يتمكن من الجيبين سجد على الالف ان أمكن والا فعل الذقن انتهى (ويعلم) ان الحق استدلل على السجود على أحد الجيبين بأشبه بالسجود على الجبهة كالعضو الواحد فقام كل واحد منهما مقامها ولان السجود على أحد الجيبين أشبه بالسجود على الجبهة من الايمان والاياء سجود مع تعذر الجبهة فالحديثان أولى بزيادة الذكرى وغيره أن السجود على الذقن يجوز مع الضرورة فيها أولى وفي (حاشية المدارك) أن هذه الوجوه لا تخلو من ضعف فالمدلة الاجماع وفي (كشف القام) ضعف وجهي الحق ظاهر مع انحراف الوجه بوضعهما عن القبلة وغلوهما عن نص واجماع انتهى (قلت) يمكن الاستدلال على ذلك بعد ما ادعى عليه من الاجماع كما سمعت بما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن أبيه عن أبي الصباح عن اسحق ابن عمار قال قلت للصادق عليه السلام رجل بين عينيه قرحة لا يستطيع ان يسجد عليها قال يسجد ما بين طرف شعره فاذا لم يقدر بسجد على حاجبه الايمن فان لم يقدر فعل حاجبه الايسر فان لم يقدر فعل ذقنه الحديث يحمل الحاجبين على الجيبين الا أنها اشتملت على الترتيب وتؤخذ عبارة قوله الرضا عليه السلام مؤيدة (ويمكن ان يستدل عليه) بموم قول الباقر عليه السلام لزارة ما بين قصاص الشعر الى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزاءك ويظهر من الدخيرة ان هناك رواية بذلك حيث قال فيها ولا ترتيب بين الجيبين لاطلاق الرواية لكن الاولى تقديم الايمن خروجا من خلاف ابن بابويه انتهى ولعله أراد خلافه في المقنع لكن ليس في المقام الا الاخبار الاربعة التي أشرنا اليها وهذه الرواية التي أشار اليها لم نجد لها ويشهد على ذلك ان كل من قال يعلم الترتيب استند الى الاصل وعدم الدليل ولم يستند الى الاطلاق المذكور ومرسل الكليني لا ينافي المشهور حيث دل على ان من مجبته علة لا يقدر على السجود عليها يضع ذقنه على الارض كما ظنه صاحب الحقائق وغيره لان الجيبين داخلان في الجبهة فكان على هذا كاجماع الخلاف دالا على المشهور بطريقه وقد سمعت ما في مجمع البرهان وقد تقدم تفسير الجيبين عند ذكر الجبهة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

فان تضرأومئ ولو صبر عن الطأينة سقطت ويستحب التكبير قائماً وعند انتصابه منه
لضع مرة ولثانية أخرى وعند انتصابه من الثانية (متن)

﴿ فان تضرأومئ ﴾ كانص عليه في أكثر الكتب المقدمة وقد عرفت فيما مضى ان الابعاء على انحاء
متربة أولها الابعاء بما يمكن من الانحناء وآخرها الابعاء بالعين الواحدة فان تضر ذلك كله في (كشف
القام) احتمال سقوط الصلوة وان الاحوط ان يصلي ويكفي بالاختار بالبال وفي (جامع المقاصد) ان تضر
الحفرة ومافي معناها بمنزلة استيعاب المنزلية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو صبر عن
الطأينة سقطت ﴾ قد قدمت الاشارة اليه كما تقدم قل كلامهم في سقوط الذكر حجتاً وعدمه
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التكبير قائماً ﴾ وعند انتصابه لضع مرة ولثانية أخرى
وعند انتصابه من الثانية ﴿ أما استحباب التكبير للسجود فهو فتوى علمائنا كما في المتن والتميز
وظاهر الفية الاجماع عليه وهو خيرة المعظم كما في كشف القام والخالف انما هو الحسن وسلاسل الكلام
فيه كما في تكبير الركوع وقد استوفينا الكلام هناك وأكثر من تعرض لهذا الفرع هناحاله على تكبير
الركوع وكثير منهم تعرض له هناك وفي (التميز) يستحب رفع اليدين به عند علمائنا وظاهر الفية
الاجماع عليه وقد تقدم الكلام في هذا في بحث تكبيرة الاحرام وتقدم قبل الفصل الرابع في القراءة
ذكر فروع لما نفع في المقام واما استحبابه حال كونه قائماً فاذا انتهى هوى الى السجود فهو فتوى
علمائنا كما في المتن والتميز وعنه الحسن يده بالتكبير قائماً ويكون انتهاء التكبير مع سقوطه مساجد
ويدل عليه خبر المولى بن خنيس وخبر في الخلاف بين هذا القول والتكبير قائماً وعن أبي علي انه
اذا أراد ان يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتداءً بالتكبير مع حال ابتدائه وهو مستحب القائمة رافع
يديه الى نحو صدره واذا أراد ان يخرج من ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منه وحصوله فيما يليه
من انتصاب ظهره في القيام وتمكنه من الجلوس وعن (مصباح السيد) وقد روي انه اذا كبر للدخول
في فعل من الصلوة ابتداءً بالتكبير في حال ابتدائه والخروج بعد الانفصال عنه وقد تقدم قل كلامهما
هذا في بحث الركوع وفي (الذكرى) وغيرها لو كبر في هويته جاز ورك الافضل وفي (التميز) والذكرى
لا يستحب مده ليطابق الهوى واما استحباب التكبير عند كمال انتصابه من السجود مرتين لضع مرة
والسجدة الثانية أخرى فلا أجدر فيه خلافاً الا ما يظهر من سلاسل وما قل عن الحسن وقل عن صاحب
الفاخر ايجاب أحدهما وقد قدمت الاشارة الى ذلك وقد صرح جمهور أصحابنا باستحبابه أيضاً عند
كمال انتصابه من الثانية وفي (الشرايع) وفي وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه ترددوا لاظهر الاستحباب
وفي (جمل العلم والعمل) انه يرفع رأسه من السجود رافعا يديه بالتكبير وعن (المذهب والاقتصاد) انه يرفع
رأسه بالتكبير وفي (التميز) يرفع يديه بالتكبير مع رفع رأسه وكلامهم يحتمل ان لا تكون الهية المتأنيمة مرادة
ويرشد الى ذلك انه في السرائر أتى بعبارة التتمة ونص بد ذلك على استحباب ان يكون التكبير بعد
التمكن من الجلوس وهذا يدل على انه لم يرد بالتميز في ارضه ما ينافي وقد سمعت ما قلنا من الكتاب والمصباح
وقال في (الذكرى) بعد قل عبارة الكاتب المتقدمة تقرب منه كلام الرضى ثم قال وليس في كلام ابن الجيند
مخالفة للتكبير في الاعتدال بل هو نص عليه وفي (التميز) أشد لي مخالفة ذلك كلام المرفعي لأنه لم
يذكر في المصباح الاعتدال انتهى ما في الذكرى (قلت) في المشهور والمتن والتميز بد قل ما في

وتلقى الأرض بيديه والارغام بالالف (متن)

المصباح من قوله وقد روي الى آخره الوجه اكل التكير قبل السجود وزاد في المتبر ان الوجه أيضا
 الابتداء به بعد الخروج وان على ذلك روايات الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
 ﴿ وتلقى الأرض بيديه ﴾ أي يستحب له اذا أهوى الى السجود ان يتلقى الأرض بيديه قبل وضع
 ركبتيه وقد نقل على ذلك الاجماع في الخلاف والمنتهى والتذكرة والبحار وظاهر المتبر ونهاية الاحكام
 وجامع المقاصد حيث قيل فيها انه مذهب علمائنا وهو ظاهر الفتية أو صريحها وبه صرح في الفتية
 وجعل العلم وغيرها وفي (جمع البرهان) الظاهر انه لا قتال بالوجوب وكأنه لم يطلع على الامالي وفي (الفوائد
 المالية) ان المشهور الاستحباب وأوجبه الصدوق في الامالي وجعله من دين الامامية قال لا يجوز وضع
 الركبتين على الأرض قبل اليدين وهو ظاهر التهذيب حيث حل خبري أبي بصير وعبد الرحمن بن أبي
 عبد الله على الضرورة ومن لا يمكن وفي (المبسوط) ولا يتقاهما بركبته فأمل وفي (التذكرة) لو غير الهبة جاز
 اجما وفي (المتن) والذكرى والدروس والبيان والروض) وغيرها يستحب ان يكونا معاً ولو روي السبق باليمين
 قال الشهيد في الذكرى وهو اختيار لمعني (قلت) الرواية التي أشاروا اليها رواية عمار وفي (المتن) ونهاية
 والوسيلة والسرائر) ان المرأة اذا أرادت السجود بدأت في القعود وفي كثير من كتب المتأخرين انها
 تبدأ باليدين قبل الركبتين ثلاثاً ترفع عجزتها وفي (الفتية) الاجماع على انها تجلس من غير أن تضي
 وفي خبر زارة اذا جلست للسجود بدأت بالقعود والركبتين قبل اليدين وفي (الذكرى) وجامع المقاصد
 ان عليه عمل الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والارغام بالالف ﴾ يستحب الارغام
 بالالف عد علمائنا كما في المتبر والمنتهى وظاهر الفتية أو صريحها الاجماع عليه وفي (المدارك) (الاجماع
 على انه من السنن الاكيدة وفي (الخلاف) وضع الالف على الأرض سنة مستحبة احكاماً وفي (التذكرة
 وظاهر جامع المقاصد) الاجماع على عدم وجوبه وفي (الفتية) والهداية) مانعه الارغام سنة فمن تركه فلا
 صلوة له وقيل ذلك في الذكرى عن المتن وعليه دل خبر علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبد الله بن
 المنيرة وموتى عمار وحما مع امكان حملها على التأكد ما رضاء بقول الصادق عليه السلام في خبر محمد
 ابن مصادف ليس على الالف سجود وبالاخبار الاخر التي نص فيها على انه سنة في مقابلة ان السجود
 على السبعة فرض وذلك لان لفظ الستون كان مشتركاً بين ما نيت وجوبه بالسنة وبين المستحب الا انه متى
 قول بالفرض ونرجح كونه بالمعنى الثاني وفي (جل العلم والصل) الارغام بطرف الالف مما يلي الحاجبين من وكيد
 السنن ومثله قال في السرائر وفي (الروض) انه أولى وفي (التحرير والتذكرة والبيان) الاقتصار على نسبة
 ذلك الى المرتضى وفي (المراسم) يرغب بطرف الله سنة مؤكدة وفي (المتبر والمنتهى والدروس والموجز
 والمسالك والروض والمدارك) الاجتراء باصابة الالف المسجد بأي جزء اتفق وفي (الفتية) التسبب
 الى مولانا الرضا عليه السلام وترغم بانك ومنحريك في موضع الجبهة انتهى والنخرا عن عبارة عن تقي
 الالف والتعبان ممتدان من رأس الالف الاسفل الى اعلاه وفي (المدارك) انما لم تقف على مأخذ
 المرتضى (قلت) لعل مأخذ ما رواه في العمود عن أحمد بن زياد عن علي بن ابراهيم عن محمد بن الحسن
 المدني عن عبد الله بن الفضل عن أبيه في حديث طويل انه دخل على أبي الحسن موسى عليه السلام
 قال فاذا أنا بسلام أسود ويده مقص يأخذ من جيته وعشرين أخاه من كثرة السجود وعن (الشرى)

والدهاء بالمتقول قبل التسبيح (متن)

ان ماذهب اليه السيد ضعيف لاقتضاه الى تهيئة موضع السجود ذي هبوط وارتفاع لانخفاض هذا الطرف غالبا وهو ممنوع اجماعا قالوا به بتحكم شديد وقال في (كشف الغمام) بعد قل حكايته ذلك عن البشرى السجود على الألواح من القربة الشريعة أو غيرها يسهل الامر وللهما يعني السيد والمصلي يريد ان الاجتزاء به لاثنيته وبالطرف مايمس المتصل بهما (١) وما بعده انتهى وقال الكاتب يمس الارض طرف الانف وخديه وفي قل آخر وحدته وفي (المتنبى وجامع المقاصد وارشاد الجفرية والميسية والروض والمسالك والفوائد المليية والمارك) ان الارغام بالانف وضعه على الرغام بالفتح وهو التراب وفي (الميسية والروض والمسالك) ان المراد به هنا السجود عليه ووضع على ما يصح السجود عليه وفي (التتلية) عد الارغام مستجبا والسجود على الانف مستجبا آخر وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته في حاشية الماركة وقال ان الاخبار يتأدى بالأولى وفي (الفوائد المليية) ان السنة تتأدى بوضعه على ما يصح السجود عليه وان كان التراب أفضل وقال السجود على الانف أم وأنه يجوز انضكك احدى السنتين عن الاخرى وفي خبر علي عليه السلام مايدل على هذا العام انتهى وفي (كتاب الاربعين) قبهائي الظاهر ان السجود على الانف سنة منارة للارغام وربما قيل الارغام يتحقق بملامسة الانف الارض وان لم يكن معه اعتقاد ولمسنا فسر بعض علمائنا بمساة الارض التراب فيهما عموم من وجه وفي كلام شيخنا الشهيد مايسلي ان الارغام والسجود على الانف شيء واحد مع أنه عد في بعض مؤلفاته كلا منهما سنة على حدة ثم على تفسير الارغام بوضعه على الانف على التراب هل تتأدى سنة الارغام بوضعه على مطلق ما يصح السجود عليه وان لم يكن ترابا حكم بعض الاصحاب بذلك وجعل التراب أفضل وفيه ما فيه فليتأمل انتهى وأشار الى وجه التأمل في الماشية بأنه قياس مع الفارق (قلت) قد قال ان التعبير في الاخبار بلفظ الارغام تارة ولفظ السجود في بعض أمما خرج مخرج المساحة وان المراد واحد وهو وضع الانف على ما يصح السجود عليه من رغام وغيره وذكر الارغام انما هو من حيث فضله والانف تابع لجهة غايته حالما ثم في موثقة عار لا تجزى صلوة لا يصيب الانف فيها ما يصيب الجنتين وفي خبر عبد الله بن المنيرة ما يصيب الحبة وهذه الاصامة أقوى من الاولى لان فيها الاعتدال قولنا ان ذلك مبني على التوسع في التعبير لكان هناك قسم ثالث فليتأمل وعن بعض متأخري المتأخرين الاكتفاء في الانف بما يقع عليه سائر المساجد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الدهاء بالمتقول قبل التسبيح ﴾ اجماع العلماء كما في المتبر والمتنهي والتذكرة وأما الدهاء ففي فلاح السائل ثم قول في السجود ما رواه الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه زيادة برواية أخرى اللهم لك سجدت ولك أنت ذك أسلمت وعليك توكلت وانت ربي سجلت سمي وبصري وشعري وعصبي وعظلي سجد وجهي بالي الثاني فلي خقه وصوته وشق سمه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين (قلت) وهذا موافقا في المصباح والتتلية الا أن فيها تقديم الثاني على الباقي ولا تفاوت أصلا بين ما في التتلية والمصباح وفي (الفوائد المليية) ان بينهما تفاوتا يسيرا ولم أجده في بعض نثرني منها وفي (الكليني والتبذيب) وأنت ربي سجد وجهي فلي خقه وشق سمه وبصره الحمد

والتسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو نحو ذلك للرجل والقدمين والسجدة (مف)

ثم رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين وفي (الذكرى) ذكره كما في الكلبي ثم قال وإن قال خلقه موصوره كان حسناً ﴿ قوله ﴾ (واختيار التسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة) الكلام قد تقدم في نظيره وهو الركوع وفي (الخلافة) الإجماع على أن اكتمال التسبيح أن يسبح سبعمائة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والنحوية للرجل) كما نص على ذلك جماعة ودل عليه خبر حفص الأعمور وغيره وفي (الفتنة) الإجماع على التجنيح وعن الكاتب أنه قال لو لم يجتنب الرجل أحب الي وفي (الذكرى) أن الشيخين لم يصحرا بالتجنيح بل قالوا يجانبي مرقبيه عن جنبه ويقل صوته ولا يلمسه بفخذه ولا يمس صدره ولا يرفع ظهره محدوداً ويفرج بين فخذه وهذا الأخير قاله في المبسوط والتجنيح مذكور في رواية حادته في ما في الذكرى وفي (الفوائد الملية) أن التجنيح أن يرفع مرقبيه عن الأرض ولا يفرشها افتراش الأسد وإن التجاني أن لا يرفع شيئاً من جسده على شيء ويأتي ما في كشف اللاتباس ونشرت النحوية في التذكرة ونهاية الأحكام أن يفرق بين فخذه وساقيه وبين بطنه وفخذه وبين جنبه وعضديه وساعديه وبين ركبتيه ومارقبه ويفرق بين رجليه قال وسعي نحوه لأنه التي الحوا بين الأعضاء وفي (السرائر والتمهي) يستحب أن يجانبي عضديه عن جنبه وطئه عن فخذه وفخذه عن ساقيه وقرىب من ذلك ما في المتنعة وفي (التمهي) أنه لا خلاف فيه باستحباب التجنيح صرح به ابن اسمعيل والسلي والشيدان وأبو العباس وغيرهم وفي (كشف اللاتباس) بعد أن فسر النحوية بما في التذكرة قال إن التفريق بين الفخذين والساقين وبين البطن والفخذين هو التجاني وإن تفرقه بين جنبه وعضديه هو التجنيح وفي (الوسيلة) عذفي المندوبات رفع الأعضاء بمصباح بعض الأئممة في ذلك وأما المرأة فقد نصوا على أنها تسبق بالركبتين وتبدأ بالقدمين أن تسجد وتقرش ذراعها ولا تقوى ولا ترفع عجزها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والقدماء بين السجدين) هذا سوى الأصحاب وجماعة أهل العلم كما في المتبر والمتمهي وفي (التذكرة) الإجماع عليه وأكره أبو حنيفة وأوجب أحمد وأحمد استعمر الله ربي وأتوا إليه كما في التعليل ونسرحا وقال في شرحه رواه حاد وليس في التهذيب بخط الشيخ لفظ الله بعد استغفر وتبعه المصنف في الذكرى والمحقق في المتبر انتهى (قلت) لفظ الله موجود في المتبر في خبر حاد وفي (التعليق وشرحا) أن فوق ذلك في الفضل اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني وادعني وعافني أي لما أنزلت الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه أسقط تبارك الله رب العالمين وزاد سمعت وأطعت غفرانك ربنا وإليك المصبر وفي (المصباح) اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني أي لما أنزلت الي من خير فقير انتهى وفي جبر الفضيل بن يسار اللهم اعف عني واغفر لي وارحمني واجبرني واهدني أي لما أنزلت الي من خير فقير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والتذكرك) قل الإجماع في التذكرة على استحباب بينها وفي (المتنعة وجل السيد والمراسم) يجلس مشكناً على الأرض قد خفض فخذه اليسرى عليها ورجل فخذه اليمنى عنها وفي (الوسيلة) والجلوس على الفخذ الأيسر ووضع ظاهراً القدم اليمنى على باطن اليسرى وعن المرتضى في المصباح أنه يجلس مماساً بورك الأيسر مع ظاهراً فخذه اليسرى على الأرض (اليسرى الأرض خال) أيضاً فخذه اليمنى على عرقه الأيسر ويصوب طرف أبهام رجليه اليمنى على الأرض ويستقبل بركبتيه مماتبة وقال في (الفتنة)

وجلسة الاستراحة على رأي (متن)

ويرد رجله اليمنى الى خلفه اذا جلس وذكر التورك في التشهد قال يجلس في حال التشهد متوركا على وركه الايسر مع ضم خنفيه ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وفي (السرائر) يجلس مائسا بوركه الايسر مع ظاهر خنفيه اليسرى الارض رافعا خنفيه اليمنى عنها جاعلا بطن ساقه الايمن على بطن رجله اليسرى وظاهرها مبسوطا على الارض وباطن خنفيه اليمنى على عرقوبه الايسر وينصب الى اخر كلام المرتضى في المصباح وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه قال انه يضع اليه (١) على بطن قدميه ولا يقعد على مقدم رجله وأصابعها ولا يقي اقباء الكلب انتهى وقد يريد الجواز وأنه غير الهيبة المكروهة وفي (اليان) عن الحسن بن عيسى أنه ينصب طرف ابهامه اليمنى على الارض والذي ذكره الشيخ والمحقق والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم أنه يجلس على وركه الايسر ويخرج رجله جيما ويفضي بمقدمته الى الارض ويجعل رجله اليسرى على الارض وظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وفي (الكفاية) أنه الاشهر الاقرب وقال المحقق والمصنف أن هذا أولى بما ذكره السيد وفي (كشف الغمام) يجلس على وركه اليسرى بأن يفضي بها الى الارض ويجلس عليها ويضم ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى كما فعله الصادق عليه السلام في خبر حماد ويلزمه أن يكون خنفيه اليمنى على عرقوبه الايسر كما ذكره السد انتهى وأما المرأة ففي أكثر كتب المتأخرين أنها اذا جلست في تنهدها أو بين السجدين أو للاستراحة ضمت خنفيها وركت ركبتيها وساقها عن الارض واضعة قدميها على الارض وفي (الفنية) الاجماع عليه أنه لم يذكر جلسة الاستراحة ونص وضم على أنها لا تجلس متوركة كالرجل وفي (المنتهى) اذا جلست ضمت خنفيها وفي (الوسيلة) ضمت خنفيها ورفعت ركبتيها من الارض وهي كمبارات المتأخرين وفي (النهاية) جلست على اليها ورفعة ركبتيها من الارض كما يفعل الرجل ومثلها في المتبر وأكثر كتب المصنف وقال في (اليان) ويجلس على اليها لا كما يجلس الرجل وفي بعض الاخبار كما يجلس الرجل وهو من سهو الكاتب وقال في (الذكرى) الاصل في ذلك خبر زرارة الذي رواه الكاظمي وفي الخبر فاذا جلست على اليها ليس كما يقعد الرجل لفظة ليس وجود في الكافي وفي (التهذيب) على اليها كما يقعد الرجل محذوف لفظة ليس وهو سهو من التاسخ وروى هذا السهر في التصانيف كالتبائية للشيخ وغيره قال وهو كالا يطاق المقول في الكافي لا يطاق المني اذ جلوس المرأة ليس بجلوس الرجل لانها في جلوسها تضم خنفيها وترفع ركبتيها من الارض بخلاف الرجل فإنه يتورك انتهى ما في الذكرى وقال في (كشف الغمام) للراد بقعود الرجل قعوده للسجود ولا يتورك فيه اتفاقا وان بعض نسخ الملل يوافق نسخ التهذيب والخبر فيها مستند الى أبي جعفر عليه السلام وقال الشهيد في حواشيه على الكتاب مثل ما قال في الذكرى وقال أنه وجد لفظة ليس في علل الصدوق باسناد جيد الى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وفي هامش البيان مكتوب مانصه لوجه ذلك على جلوس الرجل المعصلي قلعا لم يكن به بأس (قلت) وهذا الخبر ذكره في الفقيه في آداب المرأة في الصلوة بلفظة ليس لكن هكذا في نسخة صحيحة مضبوطة بمحاشاة جلست على اليها ليس كما يقي الرجل وفي نسخة أخرى ليس كما وقع الرجل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجلسة الاستراحة على رأي ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك

وقول بحول الله وقوته أقوم وأشهد عند القيام منه وان يستند على يديه سابقاً برفع ركبتيه ومساواة موضع الجبهة للموقف أو خفضه عنه ووضع اليدين ساجداً بحذاء أذنيه (متن)

مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقول بحول الله وقوته أقوم وأشهد عند القيام منه ﴾ ان كان المراد عند القيام من السجود كما استظهر في جامع المقاصد كان مواضعاً في المنتهى والتابع والمتبني والتذكرة والمناجاة والارشاد على ما فيه منه في حجم البرهان وبذلك نطق صحيحاً بحمد وعيد الله بن سنان وفي (روض الجنان وجمع البرهان) ان ذلك جائز وان كان المراد عند القيام من الجلوس كما فيه في كشف الغطاء كان مواضعاً في الفتنة والراسم والمبسوط والهاية وسائر كتب علمائنا الا ما ذكرنا والمتمتع بوضوئه في وضوءه (كشف الغطاء) نسبته الى فتاوى الاصحاب وفي (الروض) الى الاكثر وفي (المردوس) انه لا شهر وفي (الذكرى) نسبته الى اخي بابويه والجني والكتاب والمفيد وأبي الصلاح وسلاور ابن حمزة وظاهر الشيخ ثم قال وهو الاصح واستدل عليه برواية عبد الله بن سنان وليست دالة على ذلك والاولى الاستدلال عليه بصحيح رفاة وأبي بكر الحضرمي وغيرها واصل مناسبه الى ابن حمزة وجده له في الواسطة وفي (جامع المقاصد) كأن الشيد في الذكرى يريد قوله ان الاصح استحبابه عند الاخذ في القيام الاخذ في الرض من السجود وان كان خلاف المتبادر من البارة والام تكرر الرواية دليلاً عليه انتهى (قلت) الشيد نسب ذلك الى من سمع ثم قال وهو الاصح وكثير من عباراتهم لا يقبل هذا التأويل لان فيها انه يجلس من السجود ثم ينهض وهو يقول بحول الله الى آخره وبذلك نفقت عبارة الفتنة والمصباح والراسم والسراير وغيرها فالاولى تأويل ما في المنتهى والمتبني وغيرها بما وافق المشهور وقد يرشد الى ذلك قولها في بحث التشهد اذا قام من التشهد الاول لم يتم بالتكبير واقصر على قوله بحول الله وقوته أقوم وأشهد فليأتمل وفي (الفيلة) وارتداد الحنفية والروضة والفتاوى المالكية والكفاية وغيرها انه يقول عند الاخذ في القيام بحول الله وقوته أقوم وأشهد وأركع وأسجد كما في صحيح ابن سنان واستحسنه في البيان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يستند على يديه سابقاً برفع ركبتيه ﴾ هذا قل الاجماع على استحبابه في المنتهى والتذكرة وجامع المقاصد والمحدثين وظاهر المنتهى والمدارك وفي (الفنية) الاجماع على انه يستند في القيام منه على يديه وفي (المنتهى) أيضاً أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ان هذه الكيفية مستحبة ويموز خلافاً وفي (الذكرى) عن الحسن انه اذا أراد النهوض ازم اليه الارض ثم نهض مستنداً على يديه وفي (التحرير والمنتهى) والذكرى والفيلة والموجز الحاروي وكشف الالتباس والحمرية وارشادها والفتاوى المالكية وغيرها انه يستحب ان تكون الاصابع حيثئذ مبسوطة غير مصبومة كالقدي بسعن وقوله في الله كرى عن الجبقي قال ورواه الشيخ والكلبي وفي (الفيلة) وشرحا) يستحب أيضاً جعل الدين آخر ما يرفع ﴿ قوله ﴾ (ومساواة موضع الجبهة الى آخره) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ووضع اليدين ساجداً بحذاء أذنيه ﴾ اجماعاً كما في الفنية وبه صرح في الجمل والمقود وغيرها وفي (المنتهى) يستحب عند أهل العلم كالة وضع الراحتين مبسوطتين مصبوتتين الاصابع حيال منكبيه وموجبات الى القبلة وفي (المنتهى) أن هذا قول العلماء وفي (نهاية الاحكام) الاجماع عليه الا انه ذكر اليدين موضع الراحتين واستحباب توجيه الاصابع الى القبلة صرح به الشيخان وغيرها وقل عن الكاتب فريق الابهامين عن سائر الاصابع وفي خبر زياره ضمن جيباً وفي خبر زيد القريسي ان

وجالسا على فخذيه ونظره ساجدا الى طرف أخته وجالسا الى حجره ويكره الاقواء (متن)

الصادق عليه السلام فرج بين أصابع يديه وقال لهما يسجدان كما يسجد الوجه وفي (التفلية وشرحا) يستحب جل المرتقين حبال للتكبين والكفين بجزاء الاذنين مضمومتي الاصابع وفي موضع من الوسيلة وضع اليدين بجزاء الاذنين وفي موضع آخر سطر الكفين مضمومتي الاصابع حبال الوجه بين يدي الركبتين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجالسا على فخذيه ﴾ مبسوطتين مضمومتي الاصابع بجزاء عيني وكتبه عند علاننا كما في التذكرة وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ونظره ساجدا الى طرف أخته ﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في الروض والمدارك وقاله جماعة من الاصحاب كما في الذكري وجامع المقاصد وفي التذكرة أو يفضيها ﴿ قوله ﴾ ﴿ وجالسا الى حجره ﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في المدارك وبه صرح في الجمل والمقود والوسيلة والسرائر وغيرها وفي (الذكري) قاله المفيد وسلا بين السجدين وأطلق ابن البراق ان الجالس ينظر الى حجره انتهى وفي (البسوط والارشاد والعمدة والروضة والروض) ومنشدا الى حجره وفي (الروضة والروض) ذكره الاصحاب وفي (الروضة) لم تنف على مستنده وقال الشيخان وعلم الهدى كافي المتشهي وجماعة من علاننا انه ينظر راكعا الى ما بين رجليه (وقال الشيخ في النهاية) رخص في ركعتك عينك فان لم تقبل فليكن تنظر الى ما بين رجليك ونحوهما في الوسيلة والمعتبر والمتشهي واليه مال في التذكرة وفي (السرائر) يستحب ان يكون في هذه الحالة منفض اليدين وفي (المدارك) التخيير بينهما وفي خبر حاد قضى البنين حال الركوع وفي خبر مسمم النبي عن التضيض في الصلوة وحمل في المعتبر والمتشهي على غير حالة الركوع وفي (كشف الغطاء) يجوز ان يكون حاد زعم انه عليه السلام خفض ولم يكنه وفي (الجمل والمقود والوسيلة والسرائر) وكثير من كتبهم انه ينظر قائما الى مسجده وقال الشيدان في التفلية وشرحا والروضة وليكن ذلك بنهر تحديق وصرح جماعة انه ينظر قائما الى باطن كفيه وفي (المدارك) لم أفت فيه على رواية تدل بمنطوقها عليه واستدل عليه في المعتبر بان النظر الى السماء مكروه لحسن زرارة والتضيض مكروه لرواية مسمم فتمين شغفه بالنظر الى باطن الكفين وفي (الذكري والفوائد المالية) يستحب نظره الى بطونهما ذكره الجماعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره الاقواء ﴾ قال في (البحار) قال في الصحاح أقمى الكلب اذا جلس على استه مقرونا وناصبا يديه وقد جاء النهي عن الاقواء في الصلوة وهو ان يضع اليه على عقبيه بين السجدين وهذا تفسير الفقهاء وأما من افهت بالاقواء عندهم ان يلمص الرجل اليه بالارض وينصب ساقيه ويساند الى ظهره (وقال الحزري في النهاية) فيه انه نهى عن الاقواء في الصلوة الاقواء ان يلمص الرجل اليه بالارض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الارض كما يقيم الكلب وقيل هو ان يضع اليه على عقبيه بين السجدين والقول الاول منه الحديث انه عليه السلام اكل متفيا أراد انه كان يجلس عند الاكل على ركبته مستوفيا غير متسكن وقال في (الاقاموس) اقمى في جلوسه تساند الى ما وراءه والكلب جلس على أسته وفي (المغرب) الاقواء ان يلمص اليه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يقيم الكلب وتفسير الفقهاء ان يضع اليه على عقبيه بين السجدين وفي (المصباح المنير) أقمى اقواء الصق اليه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يقيم الكلب قال وقال الجوهري الاقواء عند أهل لغة وذكر نحو ما تقدم وعن ابن القلاء أقمى

الكلب جلس على اليه ونصب فغذبه وأقى الرجل جلس تلك الجلسة في (كشف القام) ان الاقواء من
أقواء وهو كما حكاه الأزهري عن أبي العباس عن ابن الأعرابي أصل الفخذ وهو (فوخ ل) الجلوس
على القصور أما بوضعهما على القين وهو المعروف عند الفقهاء المنصوص عليه في خبري ذرارة وخير مرزوق
ضاني الاخبار كما الأول عند القنوين وهو يستلزم ان يستند على الأرض بصدور القدمين كما في المتبر
والمتنبي والتذكرة (وقال الراوندي) في حل المقود من الجل والقفود قيل الاقواء بين السجدين هوان
يثبت كفيه على الأرض فيما بين السجدين ولا يرفعهما انتهى (قلت) هذا الاقواء رواه العامة عن ابن
عمر قالوا كان يقي في الصلوة ويبري وقالوا سمعنا انه كان يضم يديه بالأرض بين السجدين فلا يفارقان
الأرض حتى يبيد السجود وهكذا يفعل كل من أقى وفي (الذكرى) من بعض علماؤه انه عبارة عن أن
يستند على عقيه ويجهل يديه على الأرض (وفي المتبر والمتنبي والتذكرة وكشف الالتباس وحاشية المدارك)
ان الاقواء عند الفقهاء ان يستند بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقيه وان يمشي على قدميه وفي
(البحار والحدائق) الاتفاق عليه وهو أي الاجماع ظاهر جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض وفي
الأول والأخير أيضاً أنه المشهور به فسر كل من تعرض لتفسيره مناوفي (المبسطة) تفسيره بذلك وقال كما يضي
الكلب وفي (الذكرى والمسالك) الاقتصار على نسبه الى المتبر (قلت) ما في المبسطة من التفسير بالمعنى المشهور
والتشبيه بقاء الكلب فيه اشارت الى ان التشبيه لا يجب أن يكون كاملاً من كل وجه وفي (الذكرى) عن الكاتب
انه قال في الجلوس بين السجدين يضع اليه يداً على بطن قدميه ولا يقعد على مقدم رجله وأصابعها ولا يقي
أقواء الكلب وقال في تورك التشديد ليق اليه جميعاً ووركة الايسر وظاهر فنه الايسر بالأرض ولا يميزه
غير ذلك ولو كان في طين ويجهل بطن ساقه الايمن على رجله اليسرى وبطن فخذ على عرقوبه
الايسر ويلزم حرف ايهام رجله اليمنى بما يلي حرفها الايسر بالأرض وبقي أصابعها على اعطائها واستقبل
بركبيه جميعاً القبلة وعن سعد بن عبد الله انه قال لصديق عليه السلام اني أصلي في المسجد الحرام
فاقعد على رجلي اليسرى من أجل الندى فقال أقعد على اليك وان كنت في الطين قال في (كشف
القام) على السائل جلوسه على اليه اليسرى فترتاً لنخذه وساقه اليسرى أو غير مقترش أصابعه اليمينين
أو غير ناصب قامة عليه السلام بالقعود عليها بالانضواء بهما الى الأرض متوركا أو غير متورك أولاً وفي
(شرح صحيح مسلم) اعلم أن الاقواء ورد فيه حديثان أحدهما أنه سنة وفي حديث آخر انهى عنه وقد
اختلف العلماء في حكمه وتفسيره اختلافاً كثيراً والصواب الذي لا ممدل عنان الاقواء نوعان (أحدهما)
ان يلمس اليه بالأرض ويتصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقواء الكلب هكذا فسر أبو عبيدة
معمر ابن النخعي وصاحبه أبو القاسم بن سلام وآخرون من أهل الفقه وهذا النوع هو المكروه الذي
ورد النهي عنه (والنوع الثاني) أن يجهل اليه على عقيه بين السجدين وهذا هو مراد ابن عباس انه سنة
وقد نص الشافعي على استحبابه في الجلوس بين السجدين وحمل حديث ابن عباس عليه جماعة من
المحققين منهم البيهقي والقاضي عياض وآخرون قال القاضي قد ورد عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم
كانوا يفعلونه انتهى وفي (البحار) ان الظاهر من كلام العامة ان الاقواء الجلوس على القين مطلقاً
قال لعل مراد المعنى الذي افق عليه أصحابنا لان الجلوس على القين حقيقة لا يقع الا بهذا
الوجه فانه اذا جل ظهر قدمه على الأرض يضع الجلوس على بطن القدمين لا على القين ثم أبده
بقول الجزري عند تفسير اقواءه صلى الله عليه وآله وسلم عند الاكل كما هو وقد تحصل ان له معاني وان

المعنى المعروف بين علمائنا وأكثر غافلين قد ورد في الهبة وأما حكمه في (الخلاف والمصنف) على ما نقل عنه والارشاد والتبصرة والدروس والموجز الحاموي وغيرها ان الاقواء مكروه وظاهرها الاطلاق كما هو ظاهر الكتاب وصريح المختلف وجامع المقاصد وتطبيق الفوائد الشرائع والروض والفوائد الملية وفي (الخلاف) دعوى الاجماع على كراهته ونقل الاطلاق عن نهاية الاحكام والموجود فيها خلافة كما يأتي وفي (مجمع البرهان) الهبة المذكورة في التشهد جائزة في غيره وكأنه اجماع ومثله قال في المدارك وفي (الذكرى والبيان) ان الاشهر والمشهور كراهته في جلسة الاستراحة وبين السجدين والاكثر على كراهته بين السجدين كما في المدارك وكشف الغتام وفي (البحار) أنه بذلك ورد اكثر الروايات وعبارات كثير من الاصحاب وفي (الفتاوى) الاجماع على أنه يستحب أن لا يقي بين السجدين وبكراته بين السجدين صرح في الجمل والقود والتابع والشرائع والمعتبر وكتب المصنف ما عدا المختلف وكشف الالتباس والكتابة والمفاتيح وغيرها ونقل ذلك في المنبر والمنتهى عن محمد بن مسلم وموسى بن عمار وفي (كشف الغتام) يحمله الخلاف كما يحمله الكتاب وفي (المدارك) نسبة ذلك الى الخلاف قلت لعل محمدا وموسى يذهبان الى ما رويا كما يأتي وفي موضع من المبسوط في بحث سنن التورك قال ولا يقي بين السجدين وفي (الوسيلة) والسرائر والجامع والفتاوى الملية) أنه مكروه في التشهد وبين السجدين وفي (السرائر) وجامع الشرائع والدروس والمجفرية وارشاد المجفرية) أنه في التشهد اكره (أشد كراهية نخل) وفي موضع من المبسوط يجوز الاقواء بين السجدين وان كان التورك أفضل انتهى قلنا ان ترك السنة يستلزم ارتكاب المكروه كما ذهب الى ذلك جماعة كان الشيخ في المبسوط قائلاً بكراته بينهما وان قلنا ان الاستحباب والكراهية انما يتعلقان بالامور الوجودية فالتالي يتلقى بها الامر والتي صريحا كان قائلاً بعدم الكراهية كما فهمت ذلك جماعة ويجري هذا في قولهم يستحب التورك في التشهد وفي (الفتاوى) لا بأس به بين السجدين ولا بأس به بين الاولى والثانية وبين الثالثة والرابعة ونحوه ما في السرائر وفي (النهلية) لا بأس أن يقعد متربها أو يقي بين السجدين وقد نسب جماعة الى الشيخ وعلم الهدا عدم كراهيته بين السجدين وفي (المنبر والمنتهى) نسبة جواز الاقواء بينهما الى الشيخ وعلم الهدا وفي الاخير زيادة ابن بابويه ولعلها أرادت بالجواز عدم الكراهية وينبغي على هذا نسبة ذلك الى السرائر أيضا وفي (الفتاوى) ايضا لا يجوز الاقواء في التشهد وفي (النهلية) لا يجوز ذلك حال التشهد وفي (السرائر) حل كلامه على تأكيد الكراهية وهو الحق للاصل واجماع الخلاف وصحيح زرارة وغيره الذي رواه في السرائر وبعد هذا حكم في الحدائق بجمرت في التشهد وقرب حرمت بين السجدين وقد بقي الكلام في مقامين (الاول) في الجمع بين الاخبار (والثاني) في بيان حكم الاقواء بالمعاني التي غير المعنى المعروف بين أصحابنا (فتقول) قال الصادق عليه السلام في خبر أبي نصير لا تقع بين سجدين اقواء وفي صحيح محمد وابن عمار والمحلي لا تقع بين السجدين كقواء الكلب وفي خبر عمرو بن جميع لا بأس به بين السجدين ولا يجوز في التشهد لكن هذه صرح بالمعنى المعروف عند الفقهاء وفي (صحيح الحلبي) لا بأس بالاقواء بين السجدين قال الاستاذ آدام الله حراسه في حاشية المدارك يمكن حمل خبر أبي بصير على اقواء الكلب لصحيفة محمد الحلبي وابن عمار ولعمد مناسبتا كيد بقوله اقواء وكذا الوحدة فيكون المراد نواحيها وجميع بين هذه وصحيفة الحلبي الاخرى لان كان الراوي واحداً فأمثل لكن يمكن الحل على التبع ويكون المراد في جميع الانواع لكونه نكرة في سياق النفي ويمكن الحل على التأكيد ويكون المراد تأكيد النفي فأمثل

اذ الظاهر منه ان الذي ذكره الفقهاء لفهمهم ويحصل منه الظن البتة مضاعفاً الى دعواهم الاجماع وان العامة لا يصدقون مكروهاً بل يرتكبونه وهذا ايضا من المؤيدات ويؤيد هذا ان اقامه الكلب بين السجدين في غاية الصعوبة بحيث لا يكاد يرتكبه أحد حتى يحتاج الى المنع من سبب والتأكد من المنع بخلاف ما ذكره الفقهاء فانه لثاية سهو لا في حال الاستحجال يرتكبونه سبب العامة لما عرفت مع ان الحل على التأكد غير مناسب على أي حال فلا يظهر النعمي عن جميع الافراد مع ان التكرار في سياق النبي فبعد الصوم على ان المطلق ينصرف الى الافراد الشائكة فكيف ينصرف الى ما لا يتحقق فظهر ان الاقامة بمقتضى مكروه كما يظهر من ابن الجنييد بل الفقهاء أيضا وعدم قصرهم لله لا ذكرنا من عدم الارتكاب حتى يحتاج الى المنع انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وجمع صاحب المذاق بين الاخبار بحمل أخبار النبي على اقامه الكلب وحل على ذلك رواية أبي بصير وحل أخبار الجواز على الاقامة بالمعنى الذي عند الفقهاء كما في رواية ابن جميع قال وعلى ذلك يحمل اطلاق رواية الحلبي قال هذا بالنسبة الى الجلوس بين السجدين الذي هو مورد اختلاف الاخبار وأما التشهد فظاهر روايتي معاني الاخبار والسرائر هو المنع منه وليس لها ماض ويؤيد ذلك النهي عن القعود على قدميه في صحيح زرارة وتعدية الحكم الى الجلوس بين السجدين ممنوعة لان الذكر والثناء في التشهد أكثر منهما بين السجدين (ثم اعترض) بان ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب استحباب التورك في جلوس الصلوة مطلقاً (ثم أجاب) عن ذلك بما ذكره الشيخ من حل أخبار الجواز على الرخصة ثم احتل حل روايات مني البأس عن الاقامة بمعنى الجلوس على القئين على التوبة انتهى كلامه وفي (البحار) ان المعنى المشتهر بين القوتين خلاف ما هو المستحب من التورك وأما اثبات كراهيته فشكل لانه لا يدل على كراهيته ظاهراً الا أخبار الاقامة وهي ظاهرة في معنى آخر مشتهر بين الاصحاب ويؤيده ما ورد في حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ولا تقم على قدميك اذ الظاهر من الاقامة على القدمين أن يكون الجلوس عليها وان لم تكن ظاهرة في معنى آخر فجرد الاحتمال لا يكفي للاستدلال (قلت قلت) اشتباه بين القوتين يؤيده (قلنا) الشهرة بين علماء الفريقين في خلافه تارخه والاولى ترك هذا الجلوس لاشتهار هذا المعنى بين القوتين واحتمله بعض طائفتا مع انه خلاف ما هو السنة في الجلوس والفرق بين ترك السنة وارتكاب المكروه ضيف بل قيل باستزاه له انتهى وقد سمعت كلام الاستاذ أيد الله تعالى ثم قال في (البحار) وأما الجلوس على القدمين من غير أن يكون صدور القدمين على الارض فهو خلاف المستحب ولم أر من أصحابنا من قال بكراهيته بل يظهر من كلام ابن الجنييد انه قال باستجاباه وقد اخذت كلمة أصحابنا في تفسير الاقامة المكروه بما عرفت فاثبات كراهيته بما يوحىه اطلاق كلام بعض القوتين والمخالفين مشكل (فان قلت) ما مر من قول أبي جعفر عليه السلام ولا تقم على قدميك وقوله عليه السلام اياك والقعود على قدميك فتأذى بذلك الحديث يدلان على شمول النهي لهذا الفرد أيضاً (قلنا) أما الخبر الاول فقد ورد النهي فيه عن الاقامة على القدمين لا مطلق القعود عليها فيترق الاستدلال به على ان الاقامة موضوع لخصوص هذا الفرد أو لا يشبه وقد عرفت ما فيه نعم يظهره مني المعنى المشهور عند القوتين وأما الخبر الثاني فهو وارد في الجلوس للتشهد لا بين السجدين ولو ارتكبنا التكليف في ذلك بأن الله التي ذكرها في التشهد نحصل في غيره فيتمدى الحكم اليه كما قيل فم أنه يمكن المناقشة فيه بمنع جريان الله اذ الدعاء والذكر في التشهد

﴿ تمة ﴾ يستحب سجود التلاوة على القارئ والمستمع والسامع في أحد عشر في الاعراف والرعد والتحل وبني اسرائيل وصرير والحج في الموضين والفرقان والفعل و«ص» والانشاق ويحب على الاولين في الزائم (متن)

اكثر منهما بين السجدين لان لم يدل على هذا المعنى اذ يحتمل ان يكون المراد به التهي عن ان يجعل يامن قدميه على الارض غير موصل اليه اليها رافعا تحذبه وركبته الى قريب ذقته كما يقال المسبوق بل الخبر الاول ايضا يحتمل ذلك فظهر معنى آخر للاقراء والفرق بينه وبين المعنى المشهور بين الفئتين بالصاق الالين بالارض وعدمه وربما اجمل كلام ابن الجبدي ايضا ذلك حيث قال ولا يقصد على مقدم رجله وأصابعها والتليل الوارد في الخبر ايضا شديد الانطباق على هذا الوجه ولو سلم عدم ارادة هذا المعنى فالتليل الوارد في الخبر بالمعنى المشهور بين الاصحاب الصق وبالجلة الاظهر حل الاقراء التهي عنه على ما هو المشهور بين الاصحاب ولكن الاحوط والاوّل ترك الجلوس على الوجه الاربعية التي ذكرنا انها من احتملات الاخبار بل يحتمل ان يكون المراد التهي عن جميعا ان جوزنا استعمال اللفظ في المعنيين الحقيقيين أو المعنى الحقيقي والمجازي مما انتهى كلامه رضي الله عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تمة ﴾ يستحب سجود التلاوة على القارئ والمستمع والسامع في احد عشر موضعا ﴿ قيل الاجماع على استحباب سجود التلاوة في الاحد عشر موضعا في الخلاف والتذكرة بل في الخلاف ان عليه اجماع الامة الا في موضعين «ص» والسجدة الثانية في الحج وفي (المدارك) ان هذا الحكم مقطوع ببني كلام الاصحاب مدعى عليه الاجماع وفي (الكفاية) لا أعرف فيه خلافا وفي (الذكرة) الاجماع على ان جميع سجودات القرآن خمس عشرة وفي (البحار والمداقي) لا خلاف فيه وأما ان ذلك مستحب على القارئ والمستمع والسامع فظاهر التذكرة وكشف القناع الاجماع عليه كما هو صريح جامع المقاصد وفي (المدارك) انه لم يقف على نفي منته بدليل على استحبابه في الاحد عشر موضعا ﴿ قلت ﴾ يدل عليه من الكتب الاربعة خبر أبي بصير الذي قال فيه وسائر القرآن أنت فيه بالخيار ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد اذ لا معنى لاجرة العبادة قائل ومن غيرها صحيح محمد المروي في السرائر الذي يقول فيه كان علي بن الحسين عليهما السلام يسيه ان يسجد في كل سورة فيما سجدة ووضح منه دلالة خبر مجمع البيان وخبر المل وقال الصدوق يستحب ان يسجد في كل سورة فيما سجدة وعلى هذا قد دخل آل عمران كما فهم ذلك من معني المنتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في الاعراف والرعد والتحل وبني اسرائيل وصرير والحج في موضين وفي الفرقان والفعل و«ص» والانشاق ﴾ كما صرح بذلك علانا كما في التذكرة وقد سمعت ماني الخلاف وغيره وأسقط أبو حنيفة ثانية الحج وقال ابن اسحق تركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدين حكى ذلك عنه المصنف وغيره وفي (التذكرة وكشف الالتباس) وغيرها ان السجود في الاعراف في آخرها وهو قوله تعالى وله يسجدون وفي الرعد في قوله تعالى وضلالم بالتدوير والاصل والتحل ويقولون ما يؤمرون وبني اسرائيل ويزيدهم خشوعا وصرير خروا سجدا وبكيا والحج فعل ما يشاء واضلوا الخير والفرقان وزادهم نفورا والفعل رب العرش العظيم وفي «ص» وغررا كما وآب وفي الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب على الاولين في الزائم ﴾

وجوب السجود على القاري والمستمع جميع عليه كما في الخلاف والمختلف ونهاية الاحكام والذكرى
وجامع المقاصد وارشاد الجفرية والقوائد المالية وكشف القام والمحدثات وفي (المدارك) عليه اجماع العلماء
وفي (التذكرة) وكشف الالتباس والكفاية والبحار) لاخلاف فيه في (التخيرة) نسبة الى الاصحاب وبذلك
خرج عن قاعدته في اصوله وصرح جمهور علمائنا بأن مواضع السجود في الاربع آخر الآية وفي آخر كلام
المحدثات أن ظاهرهم الاتفاق عليه وفي (الخلاف) على مانهه الاكثر والميسر وجامع الشرائع والتذكرة
ونهاية الاحكام والذكرى والجفرية والمسالك وغيرها أن موضعه في حم في قوله اياه تبدون وقد يلوح
من آخر كلام التذكرة مواقة المتبركا يأتي وظاهر الجفرية كما في شرحه أنه لو أتى بالسجود بعد
لفظ السجدة لم يقع في محله ولا بد من اعادته بعد تمام الآية انتهى فأمل ويدل على أن موضعه في
حم اياه تبدون صريح خبر مجمع البيان وخبر دعائم الاسلام وفي (المتبر) والتمهي والموجز الحاروي وكشف
الإلتباس) أن الاولى أن يكون عند قوله تعالى واسجدوا لله بل في الموجز وشرحه الحكم به وظاهر
التحريم التوقف وقيل البهائي في بعض فوائده عن بعض أصحابنا القول بوجوبه عند التلطف بالسجدة
وقال في (المتبر) قال الشيخ في الخلاف موضع السجود في حم السجدة عند قوله واسجدوا لله وقال في
(الميسر) عند قوله ان كنتم اياه تبدون والاولى أولى وقال في (الذكرى) ليس كلام الخلاف صريحا فيها
ذكر في المتبر ولا ظاهرا فيه بل ظاهرا ما قلناه لانه ذكر في أول المسئلة أن موضعه فيها عند قوله تعالى
واسجدوا لله الذي خلقن ان كنتم اياه تبدون ثم قال وأيضا قوله فاسجدوا لله الذي خلقن أمر
والأمر يقتضي الفور عندنا وذلك يقتضي السجود عقب الآية ومن المعلوم أن آخر الآية تبدون
ولأن محفل السجود في أثناء الآية يؤدي الى الزقوف على المشروط دون الشرط والى ابتداء القاري
بقوله ان كنتم اياه تبدون وهو مستهجن عند القراء ولانه لاخلاف فيه بين المسلمين انما الخلاف في تأخير
السجود الى يسأمون فان ابن عباس والثوري وأهل الكوفة والشافعي يذهبون اليه والاول هو المشهور عند
الباقين فاذن ما اختاره في المتبر لا كائن به فان احتج بالفور قلنا هذا القدر لا يجل بالفور والالزم وجوب
السجود في باقي آي الزام عند صيغة الامر وحذف ما بعده من اللفظ ولم يقل به أحد اتبع ما في الذكرى
وهو ذلك قال في كشف القام وقضية عبارة الكتاب انه لا يجب السجود على السامع كما هو صريح
الخلاف والشرائع والتمهي والتحرير والتذكرة والبيان والموجز الحاروي وهو ظاهر جامع الشرائع وقر به
في الكفاية واليه مال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك وفي (الخلاف) وظاهر التذكرة الاجماع
عليه وفي (كشف الالتباس) انما المشهور وفي (القوائد المالية) انه مذهب الاكثر واستدلوا عليه بخبر عبد الله
ابن سنان انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل سمع السجدة قرأ قال لا تسجد الا أن يكون منصتا
لقرائه مستعاهلما أو يصلي بصلوته قاما أن يكون يصلي في ناحية وأنت تصلي في ناحية أخرى فلا
تسجد لما سمعت وقال في (الذكرى) في طريق الخبر محمد بن عيسى عن يونس مع أنها تتضمن وجوب
السجود اذا صلى بصلوة التالى لها وهو غير مستقيم عندنا اذ لا يقرأ في الفريضة عزيمة على الاصح ولا تجوز
القدوة في النافذة غالبا الى أن قال ولا شك عندنا في استحبابه على تقدير عدم الوجوب (قلت) التضييف
برواية السيد عن يونس ضيف والظاهر حمل على الائتمام بالمخالف أو على الائتمام بالمرضي الناسي والقدوة
في بعض التواضع كالاستسقاء والقدير والعیدن مع اختلال الشرائط جائزة وفي (السرائر) وجامع المقاصد
وفوائد الشرائع والجفرية والميسر والقوائد المالية والمسالك) انه يجب على السامع وهو المتقول عن الكتاب

ولا يجب فيها تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا طهارة (متن)

والله مال في الذكرى وفي (الحدائق) انه مذهب الاكثري (الفرس) انه أحوط وفي (المتنبي) عن الشيخ انه قال فيه تردد أحوطه الوجوب واستدل عليهما السرائر بالإجماع على إطلاق القول بالوجوب على القاري والسامع ونسبه أيضاً إلى الأصحاب ويدل عليه من الأخبار خبر أبي بصير وخبر كتاب المسائل وخبر النخاس وأما صحيح محمد الذي استدل به في المدارك فظاهر في الاستماع وظاهر المختلف التوقف وفي (المدارك) إنا من المتوقفين وفي (البحار) الجمع بين الأخبار أما بمحمل أخبار الأمر بالسجود بمجرد السماع على التنب أو حمل مادل على التخصيص بالاستماع دون السماع على الثقة وفصل في المبسوط فأوجبه على السامع إذا لم يكن في الصلوة والدم إذا كان فيها انتهى وما ذاك إلا لدليل عر عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجب فيها تكبير ﴾ عند الشروع فيها عندنا كما في التذكرة وكشف القام وفي (المدارك) أجمع الأصحاب على عدم مشروعيتها فيها وفي (البحار والحدائق) إن المشهور عدم وجوب التكبير لها وفي (المتنبي) ونهاية الأحكام والتحرير والفرس والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وإرشاد الجفرية والفريفة والفوائد الملقية والمدارك) أنه يستحب التكبير عند الزم وفي (البحار) الأحوط عدم الترك وفي (التذكرة) هو مشتب أو شرط وجهاً وقها في الغلبة مطلقاً على ما فهم منها شارحها وتحمل عبارة مجالس الصدوق والمبسوط والخلاف وجامع الشرائع والذكرى والبيان والكفاية وجوب التكبير عند الرفع بل قد يظهر ذلك من بعض هذه وفي الأول عدمه من دين الإمامية وهو ظاهر خبر عبد الله بن سنان ومحمد بن مسلم الذي رواه البرقي في جامعه لكن المصنف في المتنبي فهم من المبسوط والخلاف الاستحباب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا تشهد ولا تسليم ﴾ ليس فيها تشهد ولا تسليم إجماعاً كما في التذكرة وجامع المقاصد وظاهر المتنبي ونهاية الأحكام وقد طرح دعواه من المدارك وفي (المتنبي) أيضاً ليس عليه تشهد بلا خلاف والظاهر منه بقرينة ما سبق أنه لا خلاف فيه بين أهل العلم وصرح جماعة بأنها لا يشرعان فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجب فيها طهارة ﴾ كما هو فتوى علاننا كما في المتنبي وهو خيرة المبسوط والشرائع وجامع الشرائع والمختلف والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والفرس والبيان والغلبة والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمدارك وفي (الذكرى) انه أظهر وفي (البحار والكفاية) انه أقرب واستظهر جماعة كالمصنف في المختلف والشهد من الكتاب اشتراطها وفي (البيان) أوصى اليابن الجنيدي وفي (الغنية والبيان والفوائد المالية) ان الأفضل الطهارة لها وفي (التذكرة) في بحث التجديد انه يستحب التجديد لسجود التلاوة والشكر وفي (الذكرى) لا يستحب التجديد لها انتهى وكلام الأصحاب غاية ما يسيطر علم اشتراطه لا عدم استحبابه وفي (النهاية) ان الحائض اذا سمعت سجدة القرآن لا يجوز لها ان تسجد ومنع في الفتنة من قراءة الجنب سور الفرائد وقال لان في هذا السور سجوداً واجباً ولا يجوز السجود الا لظاهر من التجاسات بلا خلاف كذا في التهذيب وبعض نسخ الفتنة وليس في بعضها لفظ بلا خلاف وعن كتاب أحكام النساء انه من سمع موضع السجود كان لم يكن طاهراً فقيم بالسجود الى القبلة إجماع وقد قدم قل ذلك كله في الفصل الثاني في أحكام الحائض وقد جعلنا المسئلة هناك منقسمة الى مستثنين (الأولى) ان سجودها لأية السجدة ساق أم لا (والثانية) اذا ساق فهل هو على

ولا استقبال (متن)

سبيل الوجوب أو الاستحباب أو فصل واسترفينا قل كلامهم في ذلك وجمعا بين الاخبار الواردة في الماضي ثمة بحمل الناحية منها على التقية وأخرى على ما اذا قرأت غير الزائم وقتلنا جمع الشيخ في التهذيب **قوله** «قدس الله تعالى روحه» (ولا استقبال القبلة) عندنا كما في كشف القام واستدل عليه فيه بالاصل وغير الملل وخلافه جمهورنا في المنهى وهذا السجود ليس بصلوة فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلوة عندنا كما في التذكرة ولا يشترط فيه الستر والخلو عن التجاسة كصرح به المصنف في نهاية الاحكام والكرمي والشيد الثاني وغيرهم وفي (المسبة) وكذلك لا يشترط فيه غيره من شروط الصلوة وفي (الجفرية وشرحها) في اشتراط الستر والاستقبال والخلو عن التجاسة قوجان **فروع** **يجب التضييع** هل يجب السجود فيها على الاعضاء السبعة أم لا وهل يشترط وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في الصلوة أم لا قال في (المعتبر) وضع الجبهة يسمى سجود فيحقق معه الاشتغال وما زاد خارج عن معنى السجود فينبى بالاصل ذكر ذلك في بحث سجدة الشكر وفي (الفوائد الملية) الظاهر أنه لا يشترط فيها وضع ما عد الجبهة من الاعضاء السبعة وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وفي (التحرير) الاقرب اشتراط السجود على الاعضاء السبعة وفي (البيان) الاشبه اشتراط السجود على السبعة وعلى ما يصح السجود عليه فان تفرق فسجود الصلوة وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) في وجوب ما عدا الجبهة اشكال وفي (جامع المقاصد والجفرية) في كفاية وضع الجبهة على الارض واعتبار السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وجان وفي (المدارك والكفاية) في اشتراط السجود على السبعة والسجود على ما يصح السجود عليه نظر وفي (الاخير) (الكفاية خل) لا يبعد الاشتراط وفي (كشف الالتباس والفوائد الملية) لا يشترط السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجفرية وكشف الالتباس والمسية والمسالك والمدارك) ان الاحوط وضع باقي المساجد والسجود على ما يصح السجود عليه وفي (البحار) أنه الاحوط وان لم يتم دليل مقنع عليه قال في (جامع المقاصد) الالتفات الى الامر بوضع الجبهة من دون قيد يقتضي عدم اشتراط وضع غيرها والالتفات الى أن ذلك يحصل أن يراد به السجود في الصلوة يقتضي الاشتراط قال وكذا القول في اعتبار مساواة المسجد الموقف ومثله اعتبار السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وقد يؤيد اعتباره هنا التعليل بأن الناس عبيد ما يأكلون ويلبسون فان العلة قائمة هنا انتهى وهو حاصل كلام الذركى ونقشها في ذلك صاحب الحدائق وتام الكلام يأتي في سجدة الشكر وقال في (جامع المقاصد) ويمكن بناء الحكم في هذه على ان مفهوم السجود شرعا هل يستدعي ذلك أم لا انتهى (قلت) قد قرر في محله ان في جريان الاصل في المرات اشكالا وكذا في كون اسمائها اسمي للاعب والذمة مشغولة يبين فلا بد من الفراغ اليقيني أو العرفي ومن هنا يعلم أنه على القول بأن العبادة اسم الصحيحة وأنه لا يتسلك في نفي الشرط بأصل العلم يتعين في هذا السجود اشتراط ما يشترط في سجود الصلوة الا ما قام النص أو الاجماع على عدم اشتراطه وقد عرفت مآخذ الاجماع وموارد التصوص وفي (حواشي الشيد) يجب فيها الستر والتية والسجود على الاعضاء السبعة ويجوز على ما لا يصح السجود عليه وفي (جامع الشرائع والتذكرة والتحرير والموجز الحاوي والجفرية وشرحها) وكشف الالتباس والفوائد الملية والمدارك ان الذكر في هذا السجود مستحب غير واجب وفي (البيان)

وَقَضِيهَا الثَّامِي (مَقْن)

ان الراوندي في المتبر قال من قرأ في فائقة اقرأ سجدة وقال آلمي آمنا بما كفروا وعرفنا منك ما انكروا وأجبتك الى ما دعوا قالوا نعم يرض رأسه ويكر (قلت) نسب هذا في انتهى الى الصدوق وقال أيضاً وقد روي أنه يقال في سجدة الفرائم لا اله الا الله حقاً لا اله الا الله ايماناً وقصدية لا اله الا الله عبودية ورقاً سجدة لك يا ربّي تعبد ورقة لا مستكفا ولا مستكبراً بل أما عبد ذليل خائف مستجير (قلت) جعل هذا الصدوق في مجاله من دين الامامية على ما نقل (وقال الصادق عليه السلام) فيها رواه ابن محبوب عن حماد اذا سجدت قلت ما تقول في السجود وهو المقول عن الكاتب وروى الكليني في الصحيح عن أبي عبيدة الهذلي عن أبي عبد الله عليه السلام ما يخالف ذلك كله وقال جماعة وقت نبتا عند الحموي اليها وآخرون عند موضع الجبهة وخبرين هذين في البحار وقيل يجوز عند جماعة الوضع واستشكل فيه بعضهم والامر في التبة هين وفي الخلاف وظاهر التذكرة (الاجماع) على أنه يجوز أن يفعل هذا السجود في جميع الاوقات وان كانت مكروهة وبه صرح جماعة والمخالف جماعة من العامة وفي (الفنية) روى كراهية في الاوقات المكروهة وفي شرحها العمل على خلاف ما روي (قلت) الرواية رواية حماد وهي معارضة باطلاق الاخبار وصرح بخبر دعاء السلام والاجماع فلا وجه لاستشكل صاحب الحدائق ولا مجال للتوقف هذا كله مع النص من سندها وفي (البسوط) يذكره السجود المستحب عند طلوع الشمس وغروبها وصرح جماعة بأن السجود يتكرر بشكر السبب سواء فعل السجود أم لا لاصل عدم التداخل وفي (البحار) الحكم مشكل مع عدم التخلل وتبعه على ذلك صاحب الحدائق وفي (اليان) ان الاقرب أنه لا يحرم على المصلي فرضاً استباح سجدة الفرائم حينئذ يؤم ويقضي وفي (الموجز الحاوي) انه حرام فلن فعل أوى ويقضى وفي (نهاية الاحكام) لو قرأ السجدة ماشياً فلن لم يتمكن أوى وان كان راكباً سجد على دابته ان تمكن والا وجب النزول والسجود فلن تذر أوى ونحوه ما في انتهى والموجز الحاوي وفي (التذكرة) لو قرأ السجدة ماشياً سجد فلن لم يتمكن أوى ونقل كلام العامة الى ان قال وان كان راكباً سجد على راحلته والازل وفعله على عليه السلام الى أن قال ولا تعلم فيه خلافاً وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والبيان) قيل يكره اختصار السجود قيل هو ان ينزع آيات السجدة فيتلوها ويسجد فيها وقيل ان يقطعها من قراءته وفي (التذكرة) ان التفسير الاخير أولى وفي (المنتهى) بعد نسيته الى القيل اختار انه مكروه ﴿ قوله ﴾ فقس الله تعالى روحه (ويقضيها الثامى) كافى البسوط والخلاف والذكر والبيان وحواشي الشهيد والموجز الحاوي وفي (الكفاية) المشهور أنه يجب قضاؤها مع الفوات وفي (التحرير) قول الشيخ جيد واحتجته في التذكرة ونهاية الاحكام حيث قال فيها ويحتمل أن يقال بالاداء لعدم التوقيت فدل على ان قول الشيخ محتمل له أيضاً فيها وتاقش في المتبر في تسميته قضاء لعدم التوقيت وان وجبت المبادرة فانها واجب آخر قال في (الذكرى) لأنه لما وجبت التوريه كان وقتها وقت وجود السبب فاذا زالت فالت وقتها وفي (اليسبة والمساكن والفوائد الملية والبحار) ان ما في المتبر هو المتبر وفي (كشف الغم) ان المناقشة في عملها يحل قضاء على الفصل أو الفصل المتأخر كما في حرة القضاء انتهى وفي (جامع المتناصد والمدارك) الاصح أنه لا بدخلها اداء ولا قضاء لاهما من توابع الوقت المضروب شرعاً وهو مستف لما قلناه من التورية وهو خيرة الاستاذ آدم الله تعالى حراسته في حاشية المدارك قال لان التورية لا تستلزم التوقيت بلا

وسجدنا الشكر مستحبان عند تجديد النعم ودفع النقم وعقب الصلوة وسفر بينهما (متن)

تأمل فانها أعم فاذا ظهر ان بعد فوات وقت وجود السبب لا بد من الاتيان بظهر عدم التوقيت واذا لم يقل طيقها وقال يسجد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (وسجدنا الشكر مستحبان عند تجديد النعم ودفع النقم وعقب الصلوة) قل الاجماع على استحباب السجود لشكر في هذه المواضع الثلاثة في الخلاف والتذكرة والمنتهى وظاهر المتبر وفي (كشف القام) الخلاف فيه عندنا والاخبار به متضاربة وفي (جامع المقاصد) لا خلاف بين أكثر علاننا الا من تنفي استحبابه عند تجديد النعم ودفع النقم وفي (المجلد الثاني) على ما نقل عنه الاجماع عليه وفي (المدارك) نسبته الى علاننا وفي (كشف الحق) ذهب الامامية الى استحباب سجدة الشكر ومالك على الكراهة وأبو حنيفة في المشروعية ولم يقيد المصنف الصلوة بالقرينة كما صنع جماعة وقضيت انه مشروع بعد النافذة كما صرح به في المصباح والسرائر وغيرهما وفي (المتبر والمنتهى ونهاية الاحكام) الاختصار على ذكر الفرائض وقد أتى المصنف بلفظ الثانية في المواضع الثلاثة كما في الشرائع والجفرية وشرحا وفي (المسوط والخلاف وجامع الشرائع والمتبر والتذكرة والموجز الحلي) التعبير بلفظ الوحدة عند المواضع الثلاثة وفي (التحرير) يوجه من كتبهم التعبير بسجود الشكر وكل من ذكر التعبير والود الى السجود فقد أراد الثانية وان عبر بالوحدة وما ذكر فيه التعبير في المواضع الثلاثة والعود الى السجود التحرير والمنتهى والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وهذه كلها موافقة للكتاب وفي (الفتنة ونهاية السرائر) ذكر الثانية في الصلوة ونقل ذلك في كشف القام عن الاقتصاد والقاضي والحلي وأبي سعيد وليس في الجامع ذكر ثانية ولا تعبير في (الشرائع) ما سمعته وفي (المتبر) ذكر الوحدة أولا في الجميع ثم ذكر التعبير وظاهر ان ذلك عقب الصلوة ولكنه ليس بذلك الواضح ثم انه لم يذكر في المتبر الود الى السجود في التعبير وبدونه لا يتحقق التعدد لان التعبير قد يصير في السجدة الواحدة كأن يسجداً ولا يلصق خده الايمن ثم الايسر بالارض ويرفع رأسه كافي بعض الاخبار وكذا ذكر الشيخ في سجدة الشكر عقب الطهر والمصر وفي (المصباح) ذكر الوحدة بعد الطهر والمصر وبعض نوافل الليل وذكر الثانية بعد المغرب والمشاء والصبح حيث ذكر فيها التعبير والود الى السجود وفي (الحقائق) الظاهر من كلام الاصحاب وكذا من الاخبار ان سجود الشكر المنسوب يتأدى بالمرّة الواحدة وان كان التعدد بافضل بتعبير الحدين بين السجدين أفضل فان كثيراً من الاخبار انما اشتمل على سجدة واحدة وجملة منها دلت على التعدد وكذا في كلام الاصحاب وربما عبر بالسجدة وربما عبر بسجدي الشكر والكل منصوح ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وان يفر بينهما﴾ في الخلاف والمنتهى الاجماع على استحباب التعبير في سجدة الشكر وهو ظاهر المتبر والتذكرة حيث نسب فيها الى علاننا وفي (كشف الحق) نسبته الى الامامية وفي (جامع المقاصد والمدارك) الاجماع على استحبابه بين السجدين كما نقت به عبارة الكتاب وظاهر المتبر والمنتهى الاجماع على ان التعبير للحدين حيث قال فيها ويستحب فيها التعبير وهو ان يلصق خده الايمن بالارض ثم خده الايسر وهو مذهب علاننا وفي الاخير أجمع وبالحدين صرح في المصباح والسرائر والتحرير والذكرى والبيان وكشف الالتباس والجفرية وشرحا وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسبة وغيرها وبالجيتين صرح أيضا في النقلة والجفرية وشرحا والميسبة والفوائد الملية والمسالك والمدارك

﴿الفصل السابع﴾ في التشهد وبجاء آخر الصلوة مطلقاً وقيب الثاني في الثلاثية والرابعة والواجب أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صلي على محمد وآل محمد (من)

وفي أكثر هذه المراد بالتعريف وضع الميّن على التراب بين السجدين وكذا الحدين واستدلوا عليه بالخبر المشهور وهو أن علامات المؤمن تعريف الميّن (وفاقتهم) صاحب الحدائق باحتمال أن المراد بالميّن هو الجهة كما مر نظيره في باب التيمم قال ويؤيده أفراد الميّن في الخبر والمراد حينئذ إنما هو استحباب السجود على الأرض وجعل ذلك من علامات المؤمن من حيث أن المخالفين لا يرون استحباب سجدة الشكر إلى آخر ما قال (قلت) قال الشافعي وأحمد واسحق وأبو نوري وابن المنذر باستحباب سجود الشكر في المواضع الثلاثة وإنما أطلبوا على نفي التعريف فلم يتم لصاحب الحدائق ما استند إليه وفي (كشف القاتم) يستحب أن يعرض بينهما خديه أو حينئذ أو الجميع أو أحدهما فهو كالسجود مما شهد فضله الأخبار والاعتبار وانقل عليه إجماعاً ولا أنكره الجمهور كل من علامات الإيمان انتهى وفي (الخلاف) الإجماع على أن ليس فيها تشهد ولا تسليم ولا تكبير افتتاح ولا تكبير السجود وبه صرح كثير من تأخره وفي (البسيط) يستحب التكبير لرفع من السجود وكذا قال في جامع الترمذ وفي (المعبر) وفي (المتبر) والمنتهى التذكرة والذكرى والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد تأمل في البسيط وفي (المعبر) والمنتهى له يشبه سجود الثلاثة وهل يشترط فيه وضع الجهة على ما يصح السجود عليه في الذكرى لا يشترط وفي (جامع المقاصد) في تردد وأما وضع الأعضاء البقية في (الذكرى) أنه مترقلاً وظاهر جامع المقاصد التوقف حيث اقتصر على نفيه إلى الذكرى (قلت) ما في الذكرى مخالفاً اعتبره ساقاً من صدق السجود بسجود وضع الجهة فأمل هذا وصرح الشيدان والمحقق الثاني بأن السنة في التعريف تأتي بدون الوضع على التراب وإن كان أفضل وفي (هياة الأحكام والتذكرة) الأقرب استحباب هذا السجود عند تذكر التسمية وإن لم تكن متجددة خلافاً للجمهور كما في الآخر وفي (الذكرى) إنما يستحب ذلك إن لم يكن سجداً وفي (البيان) في أصل الحكم نظر وقال في التذكرة يجوز أن يؤدى هذا السجود وسجود الثلاثة على الراحة عندنا وفي (هياة الأحكام والمواضع الحاوي وشرحه) يجوز التقرب بالسجود المزدحم دون سبب وفي (البيان) فيه نظر وفي (هياة الأحكام) وكذا ما ركع على تشكيل وقائه الشيد وغيره

﴿الفصل السابع في التشهد﴾

هو فعل من الشهادة وهي عبارة عن الخبر القاطع له كما في المنتهى وجامع المقاصد وأرتاد المفسرية والروض وفي الثاني والثالث أنه شرعاً الشهادة بالتحديد والرسالة والصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعين وفي (الروض) أنه شرعاً الشهادة لله بالتحديد ولعمد على الله عليه وآله وسلم بالرسالة ويطلق على ما يشمل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعظيماً أو بالقل ونحوه قال في الرتبة والمقاصد المليّة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويجب في آخر الصلوة مطلقاً وقيب الثانية في الثلاثية والرابعة﴾ وجوب التشهد في هذين الموضعين هو مذهب أهل البيت عليهم الصلوة والسلام كما في المنتهى وقد قل على ذلك الإجماع في الخلاف والفتية والمعتبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح وكشف القاتم وهو صريح الانتصار والتأصبات في التشهد الأول وظاهرهما أو صريحهما في الثاني أيضاً وظاهر كشف الحق فيها أيضاً وفي (البسيط) بعد أن حكم بوجوبه في الخلاف عن خمسة أشتاب في التشهد وعد وجوبه في

الامالي من دين الامامية وفي (الكفاية) أنه لا خلاف فيه وفي أبو حنيفة ومن تابعه الوجوب عن التشديد
والشافعي والأوزاعي فناء عن الاول وعن قوم منهم أن الثاني غير واجب (والحاصل) أنه يستفاد من
مطايي عبارات علمائنا أن الحكم بوجوبها كاد يكون ضرورياً عندنا وأما وقع النزاع بينهم في مقامات
(الاول) هل تجب في التشهد في الموضعين للشهادتين أم لا ذهب المظلم كما في كشف القناع الى وجوبها
فيه كل مرة وفي (المبسوط وجامع المقاصد) أنه لا خلاف فيه بين أصحابنا وفي (المتقى) أن عليه عمل
الاصحاب وفي (جامع المقاصد) أيضاً أن عليه عمل الاصحاب كافة وفي (الفنية والتذكرة والذكرى
ومجمع البرهان) الاجماع عليه وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) لعل الاجماع منقاد على ذلك وفي (الذكرى)
عن الفخر اجزاء شهادة واحدة في الاول وعن (المنعم) أن أدنى ما يجزى في التشهد أن يقول الشاهدين
أو يقول بسم الله وبالله ثم تسلم قال في (الذكرى) بعد قوله هذا القول هو تاذ لا يبد ويأرضه اجماع
الامامية على الوجوب انتهى وأما الاختيار التي قد يظهر منها خلاف ذلك فهي خبر حبيب الغلمي
و بكر بن حبيب قاتبا قد تضمنت الاجزاء حمداً لله تعالى عن الشاهدين وقد خلا في الذكرى وغيرها على التيقية
والاولى حلها على بيان ما يستحب فيه أي أدنى ما يستحب فيه ذلك وبمقتضى النسيان وسؤال بكر
يحتدل أن يكون عن وجوب التحيات ونحوها كما يقوله بعض السادة ومنها صحيح زرارة الذي قد يظهر
منه نفي وجوب الشهادة بالرسالة في التشهد الاول واليه استند صاحب الفخر وقد أجاب عنه في المعتبر
بأنه ليس ما ساء من وجوب الزيادة فالعمل بما يتضمن الزيادة أولى واقتضى المصنف في المنتهى أثره
في هذا الكلام لكنه عدل في العبارة الأخيرة الى ما هو أوضح في افادة النرض فقال بعد ذكره لعدم
الماتية من وجوب الزيادة فيعمل بما تضمنته حديث الزيادة (ثم اعترض) بما حاصله أن الخبر يدل على
الاجزاء وهو يبي وجوب لزائد (وأجاب) بأنه لو كان المراد من الاجزاء هذا المعنى لزم اجزاء الشهادة
الواحدة في التشهد الاخير لا للاحصاح البرزخي على ان التقدير المجزئ فيها واحد لكن الثاني باطل للنس في
الخبر المبحوث عنه على ان المجزئ في الاخير هو الشهادتان وأنت تعلم ان هذا الجواب ليس بحاسم لمادة
الاشكال اذ حاصله حصول التارض بين الخبرين فيحتاج الى الخروج عن حقيقة الاجزاء في هذا
الخبر وأنت خير بأن هذا التقدير غير كاف بمجرد دفع الافتراض بل يحتاج الى بيان المعنى الذي
يناسب حمل لاجزاء عليه يوافق القواعد هو (ان يقال) ان السؤال كان عن وجوب ما زاد على الشاهدين
من التحيات ونحوها (فاجاب) عليه السلام بأول ما يجب فيه أي قول أشهد أن لا اله الا الله الى آخرها
تصرف أو يقال العرض من السؤال استسلام كيفية التشهد وأنه هل يختلف فيه حكم الاول والاخير
فاكتفى عليه السلام في جواب السؤال الاول بذكر كيفية الشهادة بالوحانية اعتداً على ان كيفية
الشهادة الاخرى معروفة وجعل الجواب عن السؤال الثاني بالشاهدين كناية عن الاتفاق في الحكم
بالنسبة الى التند المجزئ والوجهان متقاربان ولئن استبعدا قليلا وراءه الا الحل على التيقية وعليه اقتصر
الشهيد في الذكرى فتأمل ولعل الصدوق في المنعم استند الى خبري عمار وقرن الاستاذ لحديري (القائم
الثاني) هل يجب في التشهد مع الشاهدين الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففي (الفنية والمعتبر
والمنتهى والتذكرة والحبل المتين ورياض السالكين) الاجماع عليه وفي (جامع المقاصد) نفي الخلاف فيه وفيه
أيضاً كما يظهر من المتقى أن عليه عمل الاصحاب وهو مذهب الامامية كما في كشف الحق وهو
مذهب أصم - كما في كثر الفرقان وفي (مجمع البرهان) كأنه اجماع وفي (الكفاية) انه المشهور وفي

(المبسوط) بعد ان حكم بوجوب التشهدين قال لا خلاف بين اصحابنا في وجوبها في التشهد وعلى ذلك قل الاجماع في القركى وفي (التصريات وموضع من الخلاف) الاجماع على وجوبها في التشهد الاول وفي موضع آخر منه الاجماع على ان أدنى التشهد الشهادتان والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي موضع آخر من الخلاف انها ركن ولله في الوجوب والبطان بركا عدا وفي (كشف القام) ان وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الشهادتين مذهب المظن وليس في التقية ذكر الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا الصلوة على الأكل عليهم السلام في شيء من التشهدين لكن روي فيه صحيح زرارة وأبي بصير الناطق بأنه لا صلوة له ان ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعتذر الاستاذ أدام الله تعالى حراسه عن تركه ذكرها في التشهد بأنه بنى ذلك على ظهور الحال في ان الناس يصلون عقب اسم الرسول صلى الله عليه وآله وقال أنه قال في أماليه ان من دين الامامية الاقرار بأنه يجزئ في التشهد الشهادتان والصلوة على النبي وآله عليهم السلام (قلت) لم أجد ذلك في الأمالي وإنما فيها الاختصار على قوله يجزئ في التشهد الشهادتان وعن الكاتب أنه أوجبها في أحدهما وعن رسالة علي ابن بابويه أنه أوجبها في الثاني ونقل ذلك الشيخ نجيب الدين عن ظاهر الصدوق أبي جعفر ولم يورد في الإسلام في الكافي شيئا من الاخبار المتضمنة لذكر الصلوة على النبي أو عليه وآله عليهم السلام لكنه روى في بحث الاذان قول الباقر عليه السلام بطريق صحيح صل عليه كلما ذكرته أو ذكره ذاكر ومن المعلوم ان من يشهد الشهادتين يذكره صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى فيه في المقام خبر سورة ابن كليب المتضمن وجوب الشهادتين وفي (المدارك) أقصى ما تدل عليه الأدلة وجوب الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة أما كونها في كل من التشهدين فلا وفي (كشف القام) ان الأدلة إنما توجبها في الجملة وقد أوجبها أبو علي كذلك انتهى قلت قال في (المنهى) بعد أن ذكر الاخبار الدالة على وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاخبار الدالة على وجوب الصلوة عليه وآله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعين من طريق العامة والخاصة ما نصه ولا يجب الا في الموضع المتنازع فيه بالاجماع وقد كان ذكران النزاع في وجوب الصلوة عليه وآله وسلم والتشهادين في التشهدين فليحفظ هذا فان به يتم الاستدلال على ان في الاجامعات السابقة بلاغا هذا ولتذكر الحال في وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في غير الصلوة على سبيل الاستطراد لمناسبة المقام في (التصريات والخلاف والمنبر والمنهى والتذكرة) الاجماع على وجوبها في غير الصلوة وفي (مجمع البرهان) انه المشهور وذهب صاحب كنز العرفان وصاحب رياض السالكين وصاحب الحقائق الى الوجوب ونقله عن ابن بابويه وآله ذهب الشيخ البهائي في مفتاح الفلاح ونفي عنه البعد في المدارك وفي (الخير) عن بعض المتأخرين ولعله المولى الأردبيلي أنه قال يمكن اختيار الوجوب في كل مجلس مرة ان صلى آخر وان صلى ثم ذكر يجب أيضا كما تصد الكفارة بتعدد الموجب انتهى والاصل والاجامعات السابقة وعدم ورودها في الاخبار وعدم تسليم المؤذنين في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم وان ورد تسليمها في أخبار الأئمة عليهم السلام وعدم وجودها في كثير من الادعية المضبوطة عن الأئمة الطاهرين مع ذكره صلى الله عليه وآله وسلم أدلة صدق على عدم وجوبها في غير الصلوة وللعامة في ذلك أقوال مختلفة في (الكشاف) الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجبة وقد اختلفوا فيهم من أوجبها كلما جرى ذكره ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تذكر ذكره ومنهم من أوجبها في المرة والنهي يقتضيه الاحتياط

الصلاة عند كل ذكر انتهى كلامه في الكشف وفي (مفتاح الفلاح) وخلاصة الاذكار للكاشاني ان صحيح زكاة
 يقتضي وجوب الصلاة على صلى الله عليه وآله سواء ذكر باسمه الشريف أو لقبه أو كنيته واحتل
 في الاول ان الضمير الراجع اليه كذلك واستظهره في الثاني وقال في الاول لم أعظم لعلنا نتقي في ذلك
 (قلت) والظاهر ان ما يدل عليه من غير ما ذكر كثير الحق وغيره البريق نحو ذلك كذلك (وليس) ان الاخبار
 من طرق كثيرة يسيون القداح وطرق العامة كثيرة الصواعق المحرقة لابن حجر وغيره منهم ناسقة ان المراد بالصلاة
 عليهم ان يصلى عليه وعلى آله صلى الله عليه وآله (التمام الثالث) هل يجب الصلاة على الأكل عليهم الصلاة والسلام
 في التشديد في (الفتاوى المنتهى ونحوه) والرفق والحبل المتين (الاجماع على وجوبها فيها وهو ظاهر المعتبر حيث
 نسب فيه الى طائفتين (جامع المقاصد) نفى الخلاف عنه وفي (الخلاف والتذكرة والذكرى) الاجماع على
 وجوبها في التشهد وفي (المبسوط) نفى الخلاف عنه بين اصحابنا ويظهر من المتقي ان عليه عمل الاصحاب
 وفي (الكفاية) انه المشهور وقد سمت كلام الكاتب والصدوقين وغيرهم فيما مضى ويدل عليه من
 طريق العامة ما روه عن كتب الاحبار في كيفية الصلاة عليه قال قد عرفنا السلام عليك كيف الصلاة
 قال اللهم صل على محمد وآل محمد واراه صاحب الصواعق المحرقة من انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عن الصلاة البتراء الحديث وقد قال الاستاذ الشريف آدام الله تعالى حراسته في حلقة درسه المبارك
 الميمون انه وجد هذا الخبر يعني خبر كتب مذكورا مسند طرق من طريقهم ورووا عن حابر الحنفى
 عن أبي جعفر عليه السلام عن أبي مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 صلى صلاة ولم يصل علي وعلى أهل بيتي لم تقبل صلوة واستدل عليه في المنهى بقول الصادق عليه
 السلام في خبر الحلبي أجعلهم قال والامر للوجوب ولا يجب الا في الموضع المتنازع فيه بالاجماع وبخبر
 عبد الملك بن عمر الاحول وفي هوست الوسائل وجوب الصلاة على محمد وآله صلى الله عليه وآله في
 التشهد وبطلان الصلاة بتعمد تركها فيه ثلاثة أحاديث واتارة الى ما تقدمت وفي الاذان والى ما يأتي
 في الذكر وغيره انتهى (التمام الرابع) في صورة التهادن في (الشرائع والمعتبر والمنهى والبصرة والذكرى
 وكشف الاناس) ان صورتهما كاذبة المصنف ها وهي أسعد أن لاله الا الله وأشهد أن محمدا
 رسول الله قال في (الذكرى) هذا هو ظاهر الاصحاب وخلاصة الاخبار انتهى وهو ظاهر المقنع على ما قل
 عنه والمبسوط والجل والقعود والمصباح والنهاية والخلاف والوسيلة والمراسم والفنية والسرائر والارتداد
 والتذكرة حيث قيل فيها وأدنى ما يجزى في التشهد الشهادتان (وأدنى التشهد الشهادتان خ ل) وفي الخلاف
 والفنية الاجماع عليه وفي (المدارك والكفاية والمفاتيح) انه المشهور وهو مذهب الاكثر كما في الروض
 ومذهب كثير كما في جامع المقاصد وفي (الناظر والدرر) والموجز الحاوي وجمع البرهان (زيادة عبده ورسوله في
 الثانية وفي الاولى وحده لا شريك له (وفي كشف التمام والروض) انه المشهور وقد سمت مامر عن
 الروض وفي (الخيرية والكفاية والمفاتيح) انه أحوط ومال اليه في الروض وذكر ذلك في الفقيه وجل
 العلم وغيرهما مع جملة مستحبات وردت في وجوب وحده لا شريك له في نهاية الاحكام والتذكرة وفي
 (الافية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشيتي النافع والارشاد والحفرة وشرحا) الحكم بوجوب كل
 من الشهادتين بخبر اقر به في البيان بعد ان تردد فيه واليه مال في شرح الافية وفي (الخيرية) الظاهر انه
 خير اتفاقا وفي (المقنة) أدنى ما يجزى في التشهد ان يقول المصلي أشهد أن لاله الا الله وأن محمدا صلى
 الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله وفي (الروض) ان خبر سورة بن كليب الذي قال فيه الباقر عليه السلام

ولو أسقط الواو في الثانية (الثاني خ ل) أو اكتفى بها أو أضاف الألف أو الرسول إلى المضمر
فألوجه الاجزاء (متن)

حيث سأله عن أدنى ما يجزى في التشهد الشاهدان فيه قصور عن مقاومة الاخبار الأخر لضعفه برحال
متعددة وبأنه مطلق غير دال على عادة مخصوصة والخبر الآخر مقيد بالفاظ معينة يأتا للشاهدتين
والمطلق يجب حمله على المقيد وبأن العمل بالاول يستلزم جواز حذف لفظة أشهد الثانية مع الاحتيان
بإواء اللطف وحذف الواو مع الاتيان بها مل حذفها مما وإضافة الرسول والألف إلى المضمر مع
حذف عبده لصدق الشاهدتين في جميع هذه التغيرات وأصحاب القول بالتخيير لا يقولون به
انتهى كلامه فأنمل فيه ونعم الكلام في صورة الشاهدتين يأتي عند قرض الصنف له (المقام الخامس)
في صورة الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم في (الذكرى) ان الأشهر قول اللهم صل على محمد
وآل محمد وفي (الفاتح) أنه المشهور وفي (المنتهى) ان المخزي من الصلوة اللهم صل على محمد وآل
محمد وما زاد فهو مستحب بلا خلاف وقد فهم صاحب مجمع البرهان الاجماع على تعيين هذه الصورة
وصرح في الدروس والبيان والافية وجامع المقاصد والجفرية وشرحها بتبينها وفي (الكفاية) أنه أسقط
وفي (البصرة والتذكرة) ان ذلك أقبح لكن في الأخير لو أضاف الألف إلى المضمر اجزا وفي (القنعة)
وأدنى ما يجزى في التشهد ان يقول المصلي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم
عبده ورسوله ومثله في خصوص الصلوة عبارة المراسم وفي (نهاية الاحكام) ولو قال صلى الله على محمد
وآله أو صلى الله عليه وآله أو صلى الله عليه وآله فلاقرب الاجزاء لحصول المعنى وقال في (الذكرى)
يمكن اجزاء صلى الله عليه وآله لحصول معنى الصلوة ويمكن اختصاصه بالضرورة قال وبمحمل عليه
مضمر ساعه انتهى والاجزاء بمطلق الصلوة ظاهر النهاية والخلاف ولللبس والوسيلة والفنية والسرار
والشرائع والتافع والتبخر والارشاد حيث أطلق فيها أحرار الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو ظاهر المنقول عن الكتاب وفي (الخلاف والفنية) الاجماع على اجزاء الصلوة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وفي المسوط في الخلاف عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أسقط الواو
في الثانية أو اكتفى به أو أضاف الألف أو الرسول إلى المضمر فألوجه الاجزاء ﴾ كما هو صريح التذكرة
وكشف الالتباس ونظر الدين كما قلناه عنه في الثاني وكما هو ظاهر الاكثر لانهم انما أوجبوا الشاهدتين
والصلوتين كما في كشف الغتام وفي (الخلاف والفنية) وغيرها الاجماع على وجوب الشاهدتين كما مر
آقفا ومنع من هذه التغيرات في الدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس واحتل
في الايضاح عدم الاجزاء وفي (البيان والحفزية) وشرحها لو أضاف الألف أو الرسول من غير لفظ
عبده إلى المضمر لم يجز وفي (الانية) لو أسقط واو اللطف في الثاني لم يجز وفي (المقاصد السلية) ان
المتن أولى وذكر في الذكرى ان ظاهر الاخبار في هذين المتن قال ويمكن استناد الحواز إلى رواية حبيب
فانه تامل بنحوها على ذلك والاولى المتن وقال في (كشف الغتام) الاولى الاستناد إلى الاصل والاطلاق
الاخبار والفتاوى وانتال الاخبار المفصلة على المتدليات وتردد في التحرير والمنتهى في ترك الواو أو
أشهد (١) وظاهر الروض والروضة التردد في التخيير عن الصورة المذكورة واستدل في جامع المقاصد على

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر ان الصواب واو وأشهد أو الواو من وأشهد (مصححه)

ويجب فيه الجلوس معامتنا بقدره فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل اكاله بطل والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع التصديق ثم يجب التطمع السمة (من)

المنع من هذه التغيرات بأش مخالفة المقول غير جائزة وبقاء المعنى غير كاف لأن التعبد بالألفاظ المخصوصة ثابت وهذه الرواية تشرى رواية أبي بصير لا نهض لمارضة غيرها من الاخبار المشهورة في المذهب (واعترضه في روض الجنان) بأن الاخبار المشهورة تضمنت وحده لا شريك ولفظ عبده والمخير لا يحتم وجوبها ولم يستفيدوا جواز حذفها إلا من هذا الحديث المطلق فكيف يرد وأراد بالحديث المطلق خبر سورة وقد عرفت أن الحق الثاني وجه الرد إلى حديث أبي بصير ويجوز العمل ببعض الخبر دون بعضه فالأولى موارضته بما في كشف القتام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الجلوس ﴾ الإجماع كإلحاق التنية والمتعنى والمدارك وكشف القتام ولا خلاف فيه كما في المبسوط وهو قول كل من أوجب التشهد كما في المتعنى أيضاً وفله النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابه والتابعون كما في المتبري (الاخلاف) التشهد الأخير والجلوس فيه واجبان إجماعاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه التطمع بقدره ﴾ إجماعاً كما في جامع المقاصد والمفاتيح وظاهر كشف الحق وبلا خلاف كما في مجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل اكاله بطل ﴾ أي إذا كان عامداً مختاراً وبطلانه تبطل الصلوة عند علمائنا كما في التذكرة فإن كان ناسياً تداركه أن بقي محله إجماعاً ولا ففي جامع المقاصد وروض الجنان أن الظاهر أنه لا يقضي به الصلوة لو وقعه في الجملة والمحل به إنما هو بعض واجباته وهي لا تقضى بوجه القضاء أن عدم وقعه على وجه يصيره في حكم المدموم فأصل فيه نعم لو نسي التشهد الأول كله مع المعنى فالأكثر كما سيأتي إن شاء الله تعالى على القضاء وخالف في ذلك الصدوقان والمفيد فأكفوا عنه بالذي في سجود السهو وعمام الكلام في محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع الضيق ثم يجب التطمع مع السمة ﴾ الجاهل بالتشهد إما جاهل بأجزائه أو بمرتبته والأول هو المراد هنا وقد أشار إلى الثاني بقوله فيما يأتي فإن جهل الرية فكذلك الجاهل ونحن ننقل عبارات الأصحاب في التامين ومنها يظهر الخلاف الواقع في الين في (المبسوط والشرائع) أن من لا يحسن التشهد والصلوة أتى بما يحسنه إذا ضاق الوقت وفي (المعتبر) من لم يحسن التشهد والصلوتين وجب التعلم بالرية كما قلناه انتهى وفي (جامع الشرائع) في بحث القراءة أنه إذا لم يحسن التشهد وضاق الوقت تشهد وفي (المنتهى) ذكر هذه العبارة وقال بعدها ولو ضاق وعجز أتى بالمكن بقلته ولو لم يقدر سقط عنه انتهى وفي (التحرير) بعد عبارة المتبري بأدنى تفاوت قال ومع ضيق الوقت يأتي بما يحسن وفي (التذكرة) من لا يحسن التشهد والصلوتين وجب عليه التعلم فإن ضاق الوقت أو عجز أجزاء الترجمة انتهى وقد خالفت عبارة المنتهى فأصل وفي (الجعفرية) ولو لم يحسن التشهد وضاق الوقت عن التعلم قيل يجزئ بالحمد لله تعالى وفي (المقاصد البلية) والجاهل بالرية يجب عليه التعلم فإن ضاق الوقت أتى بما علمه منها فإن لم يحسن شيئاً أجزاء الترجمة فإن لم يحسن فالأولى وجوب الجلوس بقدره حامداً لله تعالى فإن لم يحسن التحميد وجب الجلوس بقدره وفي (كشف القتام) عند قول المصنف فإن جهل الرية فكذلك الجاهل المراد في وجوب تعلم الواجب واستحباب تعلم المندوب لا في السقوط رأساً لا عرفت من وجوب الترجمة ونص عليه في المتبري والتذكرة ونهاية الاحكام لمسلم

ويستحب التورك وزيادة التحميد والدعاء والتحيات (مأن)

الشهادتين والصاوتين في الاخبار والفتاوى انتهى وقد سمت عبارة المتبر ولم أجد فيه غيرها وله مما زاغ عنه النظر وفي (جامع المقاصد) فان جهل العربية وضاق الوقت أتى بالممكن كالجاهل بأصل التشهد وفي (الميسبة) يجب عليه الايتان بما يحسن ويجب فعل الباقي بالترجمة ان احسنها كما يجب لو لم يحسن شيئاً وفي (فوائد الشرائع) عند قوله فيها وجب عليه الايتان بما يحسن مع الضيق وهل يعرض عن التائب بالتحميد يحتمل ذلك ولو لم يحسن شيئاً منه عرض عنه بالتحميد واليه ذهب في الذكرى فان لم يحسن شيئاً امكن القول بالجلوس بقدره وهذا الغرض بيد لان الاسلام انما يتحقق بالاقرار بالشهادتين انتهى وهذه العبارات منها الصريح ومنها الظاهر في المقام الثاني وفي (المفروس) يجب الايتان بلغظه ومناه ومع التندر تجزئ الترجمة ويجب التلم ومع ضيق الوقت الحمد لله بقدره وفي (اليان) الجاهل يجب عليه التلم فان ضاق الوقت أتى بما علم والا فالترجمة والا احتل الذكر ان علمه والسقوط وفي (الذكرى) لو ابدل الالفاظ المحصورة بمرادها من العربية أو غيرها لم يجز نعم تجزئ الترجمة لوضاق الوقت عن التلم والإقرب وجوب التحميد عند قنطرة الترجمة لقروا بين وقطع في ارشاد الجفرة بما في الذكرى وفي (الموجز الحاروي) يلم الجاهل الى آخر الوقت فيأتي بالممكن منه ولو لم يعرف شيئاً حمد الله تعالى بقدره ولو لم يعرف لفظاً جلس بقدره وفي (جامع المقاصد) بعد قول المصنف والجاهل يأتي منه الى آخره مانعه ولو لم يعلم شيئاً سقط وفي (روض الجنان) الجاهل بالتشهد يتسلم مع السمة ومع الضيق يأتي منه قدر ما يسله لان الميسر لا يسقط بالمسور فان لم يعلم شيئاً قبل سقط والاول الجلوس بقدره حامداً لله تعالى كما ورد الامر به في خبر الثعشي عن الباقر عليه السلام من الاجتزاء بالتحميد مطلقاً فان أقل محتضانه عمله على الضرورة وهو اختيار الشهيد فان لم يحسن التحميد وجب الجلوس بقدره لانه أحد الواجبين وان كان مقيداً مع الاختيار بالذكر انتهى وفي (كشف القام) في شرح عبارة المصنف في المقام الاول والجاهل باجزائه يأتي منه قدر يسله فان علم بعضها عرياً والبعض أعجباً أتى بهما كذلك ولو لم يعلم شيئاً منها الا أعجباً أتى به ولو لم يعلم الا بعضاً أتى به خاصة كما يسله عرياً أو أعجباً وجلس بقدر الباقي ولو لم يعلم شيئاً جلس بقدر الجميع مع الضيق عن التلم وان امله مع السمة واثم به انتهى وهذه العبارات منها الصريح في المقام الثاني ومنها الظاهر ومنها المحتمل للمقامين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التورك فيه ﴾ قل على ذلك الاجماع في الخلاف والثنية وظاهر المتنهي وقد تقدم تمام الكلام فيه بما لا مزيد عليه في التورك بين السجدين وفي مسئلة الاقواء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وزيادة التحميد والدعاء والتحيات ﴾ اما التحميد فمعلوم وأما الدعاء فلعله أراد به ما هو المعروف من قول وتقبل شفاعته في أمته الى آخره وقد تعلى عبارة الغفلة والقوائد المليية انه مختص بالاول كما كان التحيات مختصة بالثاني وظاهر الكتاب ان لا اختصاص في الامرين وله اعتد في ذلك على قول الشيخ في الهابة وان قال هذا يعني قوله اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته في أمته وارضه بدرجة في التشهد الثاني وجب صلوات لم يكن به بأس غير انه يستحب ان يقول في التشهد الأخير بسم الله وبالله الى آخره وذكر التحيات فمنه ان هذا أفضل في التشهد الأخير ويجعل مالي الغفلة والقوائد المليية من قولها ويخص تشهد آخر الصلوة بقوله التحيات على الاختصاص بالافضلية أو انه لا يستحب

ولا يجوز الترجمة فإن جهل العربية فكأن جاهل ويجوز الدعاء بنير العربية مع القدرة (من)

في الاول وكيف كان فورد التحيات التشهد الذي يخرج به من الصلوة عند جميع الاصحاب كما في البيان والفوائد الملية وفي (الذكرى والفوائد الملية) لأبحاث في التشهد الاول باجماع الاصحاب قال في (الذكرى) غير ان أبا الصلاح قال فيه بسم الله وبالله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله مطاب وزكى وما وخلص وما خبت ظنير الله وتوبه ابن زهرة ولو أتى بالتحيات في الاول مستقدا لشرعها مستحبا أتم واحتمل البطلان ولو لم يعتقد استحبابها خلا عن أتم الاعتقاد وفي البطلان وجهان عندي ولم أقف للاصحاب على هذا الفرع انتهى وفي (البيان) لو أتى بهاقية قالظاهر الجواز وفي (ارشاد الجفرية) لو أتى بهاقية واعتقد مشروعيته بطلت صلواته وفي (المعتبر والذكرى) ان الافضل في التشهد ما في خبر أبي بصير وفي (المنتقى) انه لا كل وذ كر استحبابه جماعة من المتأخرين لكن في اقتضاه بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله أشهد أن لا اله الا الله الى آخره وأكثر الاصحاب كما في الذكرى والفوائد الملية والبحار اقتضوه بقولهم بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها لله وفي (خبر الطل) بسم الله وبالله ولا اله الا الله والاسماء الحسنى كلها لله وذ كر في الفوائد الملية انه رأى خبر أبي بصير في التهذيب بخط الشيخ رحمه الله في كل واحدة من الصلوة والسلام والرحم اعادة المطف بلى وأنه زادها رابعا في قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وخاسا في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقد ذ كر في المعتبر والمنتقى والتذكرة والذكرى وغيرها هذا الدعاء مستعملين لنظ على من الجميع ﴿ قوله ﴾ (ولا يجوز الترجمة فإن جهل العربية فكأن جاهل) تقدم الكلام في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الدعاء به بنير العربية مع القدرة ﴾ جواز الدعاء بنير العربية في الصلوة مع القدرة هو المشهور بين الاصحاب حتى انه لا يعلم قائل بالنع سوى سعد بن عبد الله كما في جامع المقاصد ومذهب الاكثر كما في كشف القتام وفي (التذكرة) جواز الدعاء بنير العربية في الصلوة مذهب الاكثر وإنما ذ كرنا ما في التذكرة على حده لانه لم يذ كر فيها القدرة وقد يظهر من المنتهى دعوى الاجماع حيث قال في بحث القنوت يجوز الدعاء بنير العربية خلافا لسعد بن عبد الله من قدمائنا انتهى وقتل أبو جعفر بن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله انه كان يقول لا يجوز الدعاء في القنوت بالفارسية قال وكان محمد بن الحسن الصفار يقول انه يجوز قال والذي أقول به انه يجوز وفي (المسبر) ان الجواز أشبه وفي هذا ميل الى عدمه وفي (جامع المقاصد) ان عدم الجواز هو الترجمة لاف كيفية العبادة متقاة من الشرع كالعبادة ولم يسد منه مثل ذلك الا ان الشهرة بين الاصحاب حتى لا يعلم قائل بالنع سوى سعد مائة من المصير اليه انتهى واحتاط جماعة من متأخري المتأخرين بتركه كصاحب البحار وغيره وفي (كشف القتام) لانرف قول سعد مستندا الا ما في المختلف من انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظف صلواته دعاء بالفارسية مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي (وفيه) انه لو لم هذا يجوز الدعاء بنير ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يدعو به ولا في شيء من اجزاء الصلوة غير ما سمع دعاؤه فيه فان أعجب بمخرج ذلك بالنصوص قلنا فكذا غير العربي للاتفاق على جواز الدعاء فيها بأي لفظ أريد من العربي من غير قصر على المأثور للمعومات وهي كاتم العربي (ولعلم) انه يجوز الدعاء فيه للدين والدنيا اجماعا كلتي الخلاف والتذكرة ويجوز لمصلي الدعاء أين شاء من الصلوة أولها أو وسطها أو آخرها اجماعا كما في الانتصار وخالف في

أما الأذكار الواجبة فلا ﴿ خاتمة ﴾ الاقوى عندي استحباب التسليم بعد التشهد (من)

التمامين جماعة من العامة وهل يجوز الدعاء بالمكروه كالحياكة والحجامة وركوب البحر ظاهر قولهم يجوز الدعاء للدين والدنيا ما لم يكن محرما ان ذلك جائز وهذه الصابة وقعت في المنتهى وضربه بل قد يلوح من المنتهى دعوى الاجماع على جواز الدعاء بالمكروه حيث نسب الخلاف بعد ما ذكرناه عنه الى أحد قال وقال أحد يجوز بما يقرب من الله دون ما يقصده الدنيا ويظهر جواز ذلك من اجماعهم على جواز الدعاء بالمباح والمكروه مباح وفي (الاتصار) الاجماع على جواز الدعاء بما أحب الداعي وفي (كشف القاتم) يجوز الدعاء للدنيا بما أريد عندنا لم يحرم أحد الا بما يقرب من الله تعالى دون ملاذ الدنيا وفي (الروضة) عند قول الشهيد في القيمة لذنه ودنياه بالمباح مانعه المراد بالمباح هنا مطلق الجائز وهو غير الحرام وفي (الذكرى) الدعاء كلام فباحه مباح وحرامه حرام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما الأذكار الواجبة فلا ﴾ أي لا يجوز الا بالبري المأثور اختيارا لوجوب التأسي فيها لكونها اجزاها ولعدم يقين البراءة منها لو كانت غير عربية كما في جامع المقاصد وكشف القاتم وخروج الواجبة المندوبة لدخولها في صوم ما ينال به البدن به فكانت كاللعمامة

﴿ خاتمة الاقوى عندي استحباب التسليم ﴾

التسليم حقيقة شرعية في القفط الموضع لتحليل المصلي من الصلوة بمعنى انه يحل به ما كان حراما بتكبيره الاحرام من الافعال المنافية لصلوة كما في ارشاد الجعفرية وقد اختلف الاصحاب فيه على قولين الاول انه واجب كما في التاثيرات والوسيلة والمراسم والنية وجامع الشرائع والشرائع والتأخير والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى والايضاح والذكرى والبيان والدروس والقيمة والافنية وقواعد الشهيد والمتنصر والموجز لماوي والتمحيص وكشف الالتباس والحبل المتين والوسائل والخاتيم وشرحه وحاشية المداوي والمداوي وهو ظاهر الفقيه والهداية والامالي والمهذب البارز بل كاد يكون صريح الاخيرين وهو المقول عن الحسن والحسين صاحب الفخر والسيد في المحدثات وأبي صلاح وأبي سعيد من علمائنا الحليين والعلامة والعلامة الراوندي وقته الشهيد عن الشيخ احمد بن المتوج المامر له وقته البهائي وتلميذه الشيخ نجيب الدين وصاحب المداوي عن صاحب البشرى وهو الذي استقر عليه رأي المصنف كما في شرح الارشاد لنظر الاسلام وقد ضله الصحابة والتابعون ولم ينقل عن أحد منهم الخروج بغيره كما في المعتبر وهو مذهب أكثر المتأخرين كما في الروض (قلت) هذه الشهرة يصدقها الوجدان وان قلت على خلاف ذلك كما يأتي وفي (التاثيرات) ان كل من قل ان التكبير من الصلوة قل التسليم واجب وانه من الصلوة قتل ذلك عنه في المحقق والذكرى وغاية المراد وفي (النية والذكرى) انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة واذا ثبت ذلك لم يحزم بلا خلاف بين اصحابنا الخروج منها بغير التسليم من الافعال المنافية وهو الاحوط كما في البسوط وجامع المقاصد وفوائد الترائع والجعفرية والميسرة والمقاصد العملية والروض والمسالك ورسالة صاحب المعالم وفي (الفتنة) في صلوة القرآن التسليم في ركعتيه لا يجوز تركه وقال في (المهذب) عند ذكره ذلك عندنا ان من يقول السلام علينا في التشهد هذا قطعت صلوة فان قال بعد ذلك السلام عليكم جاز وان لم يقل جاز وبه جمع بين مادل على وجوب التسليم ومادل على التخيير وقد اختلف الثقلان على البسوط في (غاية المراد) نسب اليه القول بالوجوب وقال في (المعتبر) والشيخ في البسوط يوجب السلام علينا وعلى عباد

وهي ظاهرة في دخوله وجزئته وأن التحليل لا يحصل إلا به وقضية كلامهم هنا حصول التحليل بغيره وإن وجب الاثبات به وهذا الاشكال أوردته في التفتيح على شيخه الشهيد في قواعده (وقد يجاب عنه) بأننا لا نسلم أن قوله عليه السلام تحليها التسليم ظاهر في الجزئية كذا تعريبها التكبير لأن الاضافة قيد متأخرة المضاف للمضاف إليه وتفيد الاضافة فيما نحن فيه عدم الجزئية فإن الظاهر أن محرم الشيء غير الشيء وكذا تحليله ولهذا لا يدخل في الصلوة بأول جزء من التكبير وقد يقال أنه إذا فرغ من التكبيرتين أن جميع التكبير كان من الصلوة كما إذا قال بترك هذا التوب لم يكن ذلك يماً فإذا قال المشتري قبلت صار المجموع يماً وعلى هذا يكون التسليم خارجاً ولو ابتدأ به لا يخرج من الصلوة فإذا فرغ منه تعين أن جميعه وقع خارج الصلوة وفي (الحبل المتين) أن الروايات التي يمكن أن يستنبط منها جزئته وخروجه متخالفة ويلوح من كلام القائلين بالوجوب (يوجب به غل) الحكم بخروجه لأنهم اشترطوا في صحة الصلوة لظن دخول الوقت وخروجه دخوله في ثنائها وقيدوه بما قبل التسليم ولم يتروا دخوله في أثناءه (قلت) إنما يتم هذا لو كان المصرح بذلك كل من قال بالوجوب والظاهر خلاف ذلك ثم قال وقد ينزى أنه لا طائل في البحث عن ذلك لرجوعه في الحقيقة إلى البحث عن وجوب التسليم واستحبابه فلي القول بالوجوب لا معنى لخروجه وعلى القول بالاستحباب لا معنى لدخوله وليس بشيء إذ على القول باستحبابه يمكن أن يكون من الأجزاء المنسوبة ببعض التكبيرات السبع وعلى القول بوجوبه يمكن أن يكون من الأمور الخارجة عن حقة الصلوة كالنية عند بعض ثم ذكر كلام البشري ثم قال وينفرد على الحكم بجزئته أو خروجه فروع والحاصل أن كلاماً من احتال بجزئته وخروجه يتشبه على تقدير وجوبه واستحبابه انتهى وهل يجب فيه نية الخروج به من الصلوة أم لا في المدروس والائتية والمذهب البارع وفوائد الشرائع والمدارك والمفاتيح وشرحه لا يجب فيه ذلك وفي (التحرير والمنتهى) والذكرة وغاية المراد أنه الأقرب وفي (التحرير والغنية) أن ذلك مستحب وفي (الفوائد المالية) أنه الأشهر وفي (جامع الشرائع) يجب فيه نية الخروج وفي (الذكري) أنه لا أعلم مواقفاً وفي (كشف الغم) تبين جامع المقاصد أن كان جزءاً لم يجب نية الخروج به ولا نية كإثراء أجزاء الصلوة وأن لم يكن فوجاه انتهى لكنه في جامع المقاصد قال أن لم يكن له جزءاً لم يجب الوجوب وفي (شرح المفاتيح) أن الأخبار في غاية الظهور على عدم الوجوب واستدل الموجب بأنه من كلام الآدميين ولذا تبطل به الصلوة إذا وقع في أثناءها عداً فإذا لم يقترن بنية تصرفه إلى التحليل كان منقضاً وبأنه يجب على الحاج والمعتبر نية التحليل وهي كما ترى لكن الواجب قصد الامتثال والتميز كما هو الشأن في أجزاء الصلوة انتهى ما في شرح المفاتيح (ولعلم) أن صاحب ارشاد الجفرية اعترض على القائلين بأن الاحوط في التسليم نية الوجوب بأنه كيف يجوز لمن أقام الدليل على استحباب التسليم الاغراض عن دليله المقضي لذلك وخالفه رأيه وينوي الوجوب ثم استظهر أنه لو فعل ذلك لم يترد منه (وأجاب) الشهيد الثاني بأن ذلك لا يندفع في الصلوة بوجه لأنه إن طابق الواقع والا كان فلا خارجاً من الصلوة فلا يضر عدم مطابقة نية الوجوب به بخلاف الاضال الماخضة فيها فإن نيتها لا بد أن تكون مطابقة لاعتقاد الفاعل حذراً من زيادة واجب في الصلوة أو إقناع واجب بنية الندب قال ولو اشترطنا في الخروج من الصلوة على تقدير القول بنية التسليم الخروج به أو فصل المتأني كما يظهر من الشهيد في بعض كتبه وجماعة كان التسليم حينئذ بنية الوجوب كمثل المتأني فلا يندفع أيضاً بوجه انتهى هذا تمام القول في الوجوب

وما يتعلق به ويقتضي الكلام في دليبه وسبب ان شاء الله تعالى واضح الدلالة ساطع البرهان (القول الثاني) ان التسليم مستحب كما في المنة والنهاية والاستبصار والجلد والعقد والسرائر والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والمختلف وجمع البرهان والمدارك وقوله في كشف القناع عن ابن طائوس والقاضي وهو ظاهر الخلاف وظاهر علي بن الحسين كما في غاية المراد وهو أرجح كما في جامع المقاصد وأوضح دليلاً وأكثره وأكثر تأيلاً كما في تعليق النافع وهو آيين دليلاً كما في فوائد الشرائع وفي (الكفاية والختيرة) انه أقرب وهو الاظهر من مذهب أصحابنا كما في الخلاف واليه ذهب أجلاء الاصحاب كما في جامع المقاصد أيضاً والشيخ وأتباعه كما في غاية المراد ومذهب أكثر القدماء كما في الذكري وأكثر المتأخرين كما في المدارك وجمهور المتأخرين كما في الحقائق وقال البهائي انه مذهب مشايخنا المتأخرين عن عصر الشهيد وفي (غاية المراد) أيضاً ان الاصحاب ضبطوا الواجب والتدب وكلهم جلوه من قبيل التدب وفي (الرض) ان أدلة التدب لا تخلو عن رجحان وفي (السرائر) انه ظاهر المقيد وفي (كشف الرموز) ان الشيخ متردد في المبسوط والخلاف والمطهر ع به ما قلناه عن الثلاثة ولم يرجح شيء من المذهبين في البصرة وغاية المراد وارشاد الجفرية ولم يتعرض لشيء منها في الاستبصار وجل العلم هذا (وليط) انه لا بد قبل الخوض في الاستدلال من تحقيق مذهب الشيخين الذين هما عدة القائلين بالاستحباب بل هما رضي الله عنهما أول من صرح به ولم يهد من غيرها ممن تقدم عليها الا ما في غاية المراد من انه ظاهر علي بن الحسين والذي يظهر من كلامهما في التهذيب والمنة انحصار تحليل الصلوة في التسليم وقضية ذلك ان كلا يصدر من المنايات قبل التسليم يكون حراماً كصدوره في الصلوة وهذا لا يجتمع مع استحباب التسليم مع اتها صرحا به وقد تعرض صاحب الخيرة لجمع بين الكلامين فجمع بأن المراد ان الخروج عن الصلوة بالكلية ينحصر في التسليم بخلاف الخروج عن واجباتها فانه بالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ما صرح به الشيخ في الاستبصار من ان آخر الصلوة هو الصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم (وفيه) ان كلاً من مواضع آخر من الاستبصار ظاهر في ان آخرها نفس الشهادتين وكلامه في شرح كلام المقيد عند قوله لا يجوز ترك التسليم في ركعتي الوتر يأتي عن ذلك حيث قال عندنا ان من يقول السلام علينا وحل عباد الله الصالحين فقد اقتطعت صلوة فان قال بعد ذلك السلام عليكم جاز وان لم يقل جاز وبه جمع بين الاخبار الدالة على وجوب التسليم والدالة على استحبابه على ان ظاهر كلام المقيد يأتي هذا الجمع لان ظاهره انه اذا ترك التسليم في الوتر تصيران موصولة بالثالثة كما هو مذهب جماعة من العامة لانه اذا كلف التشهدان والصلواتان خرجين عن الصلوة لا تصيران موصولة قطعاً (فان قلت) لعل مراد الشيخين ان التسليم انما يجب في خصوص ركعتي الوتر تمبداً أو للرواية الواردة في ذلك بخصوصه دون الفريضة (قلت) ظاهر الشيخ ان القاعدة في الصلوة من حيث هي فريضة كانت أو نافذة وترأ أو غيرها انه اذا قال السلام علينا بعد التشهد قد اقتطعت صلوة على انه لم يرد في الوتر الا انها ركعتان مفصولتان عن الثالثة وما يرد في هذا المعنى وورد أيضاً ان شئت سلمت وان شئت لم تسلم وهذا عين ما يقولانه في الفريضة من ان الخروج عن نفس الركعتين يقتضي بالتشديد أو الصلوتين فيكونان مفصولتين فلا يمارض ما دل على التخيير في التسليم وما ورد في بعض الاخبار من الامر بالتسليم بعد الركعتين في الوتر لا يقتضي بالوجوب لمكان الاخبار النافذة بالتخيير فانها كالشفقة على ان الامر ليس على الوجوب وهذا عين

ما يذهبان إليه في الفريضة مع ان الاوامر الواردة في الفرائض اكثر من ان تخص مطلقا الى انها محفوفة بقرائن ظاهرة في الوجوب آية عن حل الامر فيها على ارادة الخروج عن الصلوة وأنه كناية عنه فالامر في الوتر حينئذ اسهل شيء عندهما تلوه عن القرائن المذكورة على انك قد سمعت ان الشيخ جمع ما ذكره في شرح كلام المفيد بين الاخبار الدالة على الوجوب والدالة على الاستحباب فخص الوجوب بالسلام علينا والاستحباب بالسلام عليكم ونظره في هذا انما هو الى الاخبار الواردة في خصوص الانصراف بالسلام علينا وهي انما وردت في الفرائض بل لم يرد خبر كذلك في خصوص الوتر بل لم يعرف أحدا من علمائنا خص هذا الحكم بالوتر بل ملاحظة كلام الشيخ عند ذكر ما دل على ذلك قاضية بان الخروج عن الفريضة عنده غير متحقق قبل السلام علينا وتأهيك بذلك ما فهمه المحقق منه في المتبر حيث نسب اليه القول بوجوب السلام علينا وتعيينه للخروج عن الصلوة كما مر آتيا وما في الأخيرة من أن الخروج عن الواجبات يتحقق قبل السلام علينا وان أراد أن يأتي بالمستحبات خرج عنها به يصير السلام عليكم لان كان بعده مثل تسبيح الزهراء عليها السلام وغيره من التحيات وقد استند في الأخيرة فيما ذكر الى ما ذكره في الذكرى حيث قال وهنا سؤال وهو ان القائلين باستحباب الصيغتين يذهبون الى ان آخر الصلوة الصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به الشيخ في الاستبصار وهو ظاهر كلام الباقرين فامضى قطع الصلوة بصيغة السلام علينا الى آخرها وقد اقطعت بانها مما فلا يحتاج الى قاطع وقد دلت الاخبار على ان السلام علينا قاطع ولا جواب عنه الا بالتزام ان المصلي قبل هذه الصيغة يكون في مستحبات الصلوة وان كانت الواجبات قد مضت وبعد هذه الصيغة لا يبقى لصلوة أثر ويبقى ما بعدها تعقيا لصلوة قال وبهذا يظهر القول بنديته وأنه مخرج من الصلوة الا أنه يلزم منه بقاؤه في الصلوة بدون الصيغتين وان طال ولا استبعاد فيه حتى يخرج عن كونه مصليا أو يأتي بمناقض (فان قلت) البقاء في الصلوة يلزمه تحريم ما يجب تركه ووجوب ما يجب فعله والامر ان يتبين هنا فينتهي ملزومها وهو البقاء في الصلوة (قلت) لان سلم انحصار البقاء في هذين اللذين على الاطلاق انما ذلك قبل فراغ الواجبات أما مع فراغها فينتهي هذان اللذان ويبقى باقي القرائن من المحافظة على الشروط ووثاب المصلي واستحباب الدعاء انتهى مافي الذكوى (ونحن نقول) حل انحصار التحليل في التسليم في الاخبار وكلام الاصحاب على ذلك مستبعد جدا لانه اذا حصل تحليل كل ما حرم فعله قبل التسليم فبالسليم لا يحصل تحليل شيء أصلا لا متاع تحصيل الحاصل وجعل التسليم آخر مستحبات الصلوة مشروطا بالطهارة والاستقبال وغيرها مزيدا في ثواب الصلوة لا يناسب كونه محلا منها فضلا عن انحصار التحليل فيه كما أفصح به كلام الشيخين الذين هما السادة في القول بالاستحباب (والحاصل) ان الذي صرح به الفريقان ونقلت به الاخبار ان الصلوة من العبادات التي تحتاج الى محل وانها ليست مما يخرج منه بتمامه من دون صفة زائدة وهي المحلة وقد اتفق علماء الاسلام بان آخر التشهد ليس له هذه الصفة واتفق علمائنا بأن المتأني ليس محلا لان معنى التحليل هو الاتيان بما يحل المتأني لانفس المتأني فأنحصر المحل في التسليم فكان واجبا لوجوب الخروج من الصلوة بالضرورة ولا خروج الا به لانحصار المحل فيه كما عرف ولا فرق في ذلك بين كونه جزءا واجبا أو خارجا واجبا فاقول باستحبابه مع التصريح بانحصار التحليل فيه غير مستقيم على انا لا نجد فرقا بينه وبين التكريرات الست من التكريرات السبع اذا جعل المصلي السابعة تكملة الاحرام اذا التحريم حينئذ لم يتحقق الا

من الساجدة وقبلها لا يكون تحريم قطعا ومع ذلك قول ان التكبيرات الست من مستحبات الصلوة
وليست بتكبيرات الاحرام ولم يدها أحد منها فضلا عن حصر الاحرام فيها هذا مع انهم من مساواة
جميع اجزاء الصلوة في جميع الاحكام فلا وجه للحكم بكون التسليم جزءا مستحبا من الصلوة دون
التعقيبات بل ينبغي ان يكونا من منتهى واحد كما هو الشأن في الاقامة والتكبيرات الست وهذا مما
يضيق القول بالاستحباب وقال الاستاذ ادام تعالى حراسته في (حاشية المدارك وشرح المفاتيح) ان
السبب الذي دعي الشيخين الى ما قاله هو ان المرفوع عند الغلظة والعمامة ان التسليم يراد منه السلام
عليك وهو الظاهر من الاخبار (قلت) وكذا قال في القري قال الاستاذ ولا شاع وذاع من العمامة ان السلام علينا
من اجزاء التشهد وليس بالتسليم واستقر على ذلك اصطلاحهم ولذا يذكره في التشهد الاول كما استقر
اصطلاحنا على ان السلام عليك ايها النبي من اجزاء التشهد وكان ما اصطلاح عليه العامة مخالفا للحق
اظهر الائمة صلوات الله عليهم ان من قال السلام علينا خرج من الصلوة من غير تنبيه على ان ما اصطلاح
عليه العامة من ان السلام علينا من اجزاء التشهد قلند بل وافهم على اصطلاحهم وتأبوه في تسيير
اما قية كما في بعض المواضع أو مامشة بناء على انه لا مشاحة في الاصطلاح بعد العلم بأن الخروج يقتضي
بالسلام علينا فلذا نهوا على الخروج به وأرادوا فيها اذا اطلقوا التسليم السلام عليك وان صرحوا في بعض
الاجزاء ان التسليم السلام علينا ومن هنا وقع الترم في كون التسليم مستحبا او واجبا خارجا أو مستحبا
خارجا قال والشيخان لما وجدنا ان المكلف يخرج بالسلام علينا من الصلوة وأنه من جملة التشهد وأن
التسليم هو السلام عليك وأنه بعد الخروج من الصلوة لا شيء عليه وأنه يظهر من غير واحد من الاخبار
عدم وجوب شيء في التشهد سوى الشهادتين والصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم دعاهما جميع
ما ذكر الى القول بالاستحباب وأنت بعد خبرك بما ذكرناه ظهر عليك ان ذلك غفلة عن حقيقة الحال
ولذا قال الشيخان بعدم الخروج من الصلوة الا بالتسليم لا بغيره غاية الظهور من أن التحليل في الصلوة
لا بد منه كالتحريم وان التسليم محل الاحكام كثيرة تكون سجدتي السهو بعده وكذا الاجزاء المسببة
التي تدارك بعد الصلوة وكذا صلوة الاحتياط الواجبة الى غير ذلك حتى انها ومن تبعها صرحوا
بوجوب التسليم في تانية الوتر بل ربما حكموا به في ثلثه وكثير من الصلوة مع تصريحهم بأن النافذة أهون
من القرينة ويطولون علم لزوم فعل جزء من اجزاء النافذة فيها وجواز تركه بأنه جزء النافذة وليس
يركن في القرينة وغفلوا عما أشرنا اليه من الاحكام وان محل تدارك الواجبات التي لا تنحصر بعده
انتهى وقال في (القري) ان الشيخ ومن تبعه جعلوا التسليم القبي هو خبر عن التحليل هو السلام عليك
وان السلام علينا قاطع للصلوة وظاهرهم انه ليس بواجب ولا يسى تسليلا (وأما أدلة الوجوب) ففيه بعد
المركب كما عرفت ان السيادة توقفية والعلم براءة القصة والخروج عن العدة في الواجب القيني لا يقطع
به الا مع التسليم وما رواه الصدوق في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال باب افتتاح الصلوة
وتحريمها وتخليها قال أمير المؤمنين عليه السلام افتتاح الصلوة الوضوء وتحريمها التكبير وتخليها التسليم
وقد رواه ثقة الاسلام يستعمله عن الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال في (الهداية)
قال الصادق عليه السلام تحريم الصلوة التكبير وتخليها التسليم وقد رواه الشيخ في الخلاف وصاحب
التوالي والسيد في الناصريات والسيد حمزة في النية والمحقق في المتبر واليوسفي في كشف الرموز
والصنف في التذكرة وغير الاسلام في الايضاح والمقداد في التفتيح والكرخي في جامع المقاصد والسيبري

في كشف الاتباس والشيد الثاني في الروض وصاحب ارشاد الجفرية وغيرهم قائلين انه يدل على
الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم في (السرائر والشرائع والمختلف والمذهب البارع) روايته بقول روي عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في (المنهى) ان هذا الخبر نقلته الامة بالقبول وقوله الخاص والعام وفي
(المختلف وجامع المقاصد) انه من المشاهير وفي (روض الجنان) انه مشهور وفي (كتاب المناقب) لابن شهر آشوب
عن أبي حازم قال سئل علي بن الحسين عليها السلام ما افتتح الصلوة قال التكبير قال ما تخليها قال
التسليم وفي (كتاب معاني الاخبار) عن عبد الله بن الفضل الماشمي بسند معتبر قال سألت الصادق
عليه السلام عن معنى التسليم في الصلوة فقال التسليم علامة الأمن وتحليل الصلوة وفي (عيون اخبار
الرضا عليه السلام) فيها كنية للآمون قال عليه السلام تحليل الصلوة التسليم وفي حديث الفضل بن
شاذان المروي في العلل وعيون الاخبار انما جعل التسليم تحليل الصلوة ولم يجعل بدله تكبيرا أو تسبيحا
أو ضربا آخر الحديث وفي (كتاب العلل) أيضا في باب علة التسليم في الصلوة بسنده عن الفضل
ابن عمر عن الصادق عليه السلام سأله عن العلة التي من أجلها وجب التسليم في الصلوة قال لا تحليل
الصلوة الى ان قال قلت لم صار تحليل الصلوة التسليم قال لانه تحية للمكلفين وفي (آخر المحصل) في
باب شرائع الدين عن الامام عن الصادق عليه السلام انه قال لا يقال في التشهد الاول السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين لان تحليل الصلوة هو التسليم وهذه الروايات مع صلاحيتها للاستقلال
بالاستدلال مؤيدة وجارية للرواية المشهورة فهي عند السلي متواترة لان كل التواتر عنده يحصل
بثلاثة (بثلاثة خ) اخبار فإذا زاد فسقط مافي السرائر من انها خبر آحاد لا وجب علما ولا عملا على
ان السديد علم الهدى أو المكارم لا يميلان باخبار الآحاد وقد استدلا بها فلو لا انها مقطوع بها عندهما لما
صح لها الاستدلال بها على ان هذا المذهب مرغوب عنه عند غيرهم يجمع على خلافه وسقط مافي المختلف
وجملة من كتب المتأخرين من انها مرسلة غير متصلة الرجال وأما مافي التفسير من ان
السيد والشيخ ايراد الاخبار العامة للاحتجاج بها على العامة فليس في روايتها لها وإيرادها ما يدل على
التحويل عليها بل هو محل التأمل (فيه) ان السيد في التصريرات استدلل بها من دون ايمان الى الرد على
العامة بل هي المبدعة عنده في ضواء وهو الذي فيه سه السلي والمصنف وغيرهما في السرائر والمختلف
وغيرهما والشيخ في الخلاف جعلها دليل بعض أصحابنا القائلين بالوجوب وليس في كلامه ما يورم احتمال
الاحتجاج بها على العامة أصلا على ان في رواية ثقة الاسلام والصدوق وابن شهر آشوب وغيرهم لها
بلاغا وأما وجه الاستدلال بها فهو ان التسليم وقع خبرا عن التحليل لان هذا من المواضع التي يجب
فيها تقديم المبتدأ على الخبر لكونهما مرفقين وحينئذ يجب كونه مساويا لمبتدأ أو أم منه فلو وقع
التحليل بخبره كان المبتدأ أم ولان الخبر اذا كان مفردا كان هو المبتدأ بمعنى تساويهما في الصدق
لا المفهوم كذا ذكر في المتبر وغيره واحتج آخرون بوجه آخر وهو ان تحليلها مصدر مضاف الى الصلوة
فيم كل تحليل يضاف اليها ووجه الحصر في المختلف ان تقديم الخبر يدل على حصره في الموضوع
وكانه يرى ان اضافة المصدر الى مسموله اضافة غير محضة كضافة الصفة الى مسمولها وهو خلاف
ما عليه محققو الرية (واعترض) على هذا الاستدلال بانها جملة قالوا نعم لزوم كون الخبر مساويا
لمبتدأ أو أم فانه يجوز الاخبار بالأمر من وجه كزيد قائم وبالأخص كقول حيوان يترك كاتب
ومثاق ذلك ان المراد بالاخبار الاستاد في الجملة لا دائما ومنه يعلم انه لا يجب تساوي الفردين في

الصدق والمفهوم وقالوا منع كون اضافة المصدر للموم لجواز كونها الجنس أو العهد على أن التحليل قد يحصل بغير التسليم كالتنقيات وإن لم يكن الاثنيان بها جائزاً وحيث فلا بد من تأويل التحليل باقي قدره الشارع فكما أمكن ارادة التحليل التي قدره على سبيل الوجوب أمكن ارادة الذي قدره على سبيل الاستحباب وقالوا الخبر متروك الظاهر فإن التحليل ليس نفس التسليم فلا بد من اضمحلال ولا دليل على ما يقتضي الوجوب (فإن قلت) يراد بالمصدر هنا اسم الفاعل مجازاً (قلنا) المجاز والاضمار مساويان فلا يمتنع أحدهما هذا جميع ما ذكره في المقام ونحن نقول المشهور المعروف بين النحويين وأهل الميزان منع كون الخبر أخص من المبتدأ والاعرى الكلام عن القائمة ولهذا لا يجوز الحيوان انسان وأقون سواد وفي (كشف الرموز) أن ذلك ثابت عند أهل اللسان انتهى والمشهور أيضاً عند النحويين أن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ وفي (المنهى) قل اتفاق النحويين على ذلك وقد قرر في الأصول أن الاضافة حيث لا عهد تفيد الموم ولا عهد هنا والاصل عدمه على أن الجنس نافع في المقام كالاستغراق وإذا تعارض المجاز والاضمار فالأقوال ثلاثة وترجيح المجاز قول جماعة على أنا في غنية عن ذلك وقد يدعى أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين كان الحل محل موافقة لاجل متعارف وبذلك اثبتوا مفهوم الخبر في زيد المنطلق والمنطلق زيد وما ذكره من أن التحليل قد يحصل بالتنقيات (فيه) أن أفساد الصلوة وأبطالها غير التحليل أما على القول بأنها اسم الصحيحة فظاهر وأما على القول بأنها اسم اللام فمع أنه باطل نقول الفاسدة غير محتاجة إلى تحليل مع أن المتبادر من الإطلاق إنما هو الصحيحة على أن معنى التحليل هو الاثنيان بما يحل المتأني لأنه نفس المتأني على أن القائلين بالاستحباب يقولون يحصل التحليل بالشهد ومن المعلوم أن تحصيل الحاصل محال مع أن مفاد الخبر بقاء التحريم إلى تمام التسليم (قولكم) كما أمكن ارادة التحليل على سبيل الوجوب أمكن على سبيل الاستحباب (ممنوع) لأن وجوب الطهارة وتكريرة الافتتاح يرجعان الوجوب هذا مع قطع النظر عن أدلة المسئلة فيتمين حينئذ اخبار ما يقتضي الوجوب وقال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في شرح المنافع ويدل على الوجوب أيضاً الروايات الكثيرة للصحيحة الدالة على كون السجود الفاتت والشهد الفاتت وسجدتنا السهو موضعاً شرعاً بعد التسليم ولا معنى لكون أمر واجب موضعاً بعد أمر مستحب إذ هل اختيار ترك المستحب أما يترك الواجب شرعاً ويكون تركه جائزاً شرعاً وهو فاسد جزئاً وأما أن يفضل من دون مراعاة الموضع المقرر شرعاً وهو أيضاً فاسد جزئاً وأما أن لا يكون بعد التسليم موضعاً المقرر جزئاً وهو خلاف منطوق تلك الاخبار بل وربما يحكمون بأن سجدة السهو بعد الشهد قبل التسليم كما هو مذهب العامة وكذا كونه للزيادة بعده ولتقصية قبله والروايات المذكورة صحيحة معتبرة مفتى بها عند الكل ومنهم القائلون باستحباب التسليم في هذه الروايات دلالة من جهة أخرى أيضاً مثل موقفة عمار في نسيان السجدة حيث قال عليه السلام ولا يسجد حتى يسلم فإذا سلم سجد وفي رواية محمد بن منصور فإذا سلمت سجدت وفي خبر اسماعيل بن جابر فليض على صلوة حتى يسلم ثم يسجد فاتها قضاء وفي رواية أبي بصير فإذا انصرف قصاها وسرف معنى الانصراف ومثل صحيحة الحسين بن أبي العلاء نسيان الشهد فليتم صلوة ثم يسلم ويسجد سجدتي السهو وفي صحيحة الحلبي فامض في صلوتك حتى تفرغ فإذا فرغت فليست سجدتي السهو بعد التسليم وفي صحيحة الفضيل فليض في صلوة وإذا سلم سجد سجدتين ومفهوم الشرط حجة وفي صحيحة سليمان بن خالد فليتم الصلوة حتى إذا فرغ فليسلم إلى غير ذلك وفي القيام موضع القعود

سواء بالعكس في صحيحة موية بن عمار يسجد سجدة السهو بعد التسليم الى غير ذلك وفي التكميل
ناسياً في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج يتم صلوة ثم يسجد سجدة السهو فقلت سجدة السهو قبل
التسليم مما أوبده قال بعده الى ذلك وفي الشك بين الاربع والخمس في صحيحة عبد الله بن سنان
فالسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما ومثلها صحيحة أبي بصير وفي صحيحة الحلبي تشهد
وسلم واسجد سجدة بن الى غير ذلك وأشد ما ذكر الاخبار الواردة في الشك بين الركعات والائتان
بالاحتياط مثل صحيحة ابن أبي ينفور في الشك بين الركعتين والاربع قال عليه السلام يتشهد ويسلم ثم
يقوم فيصلي ركعتين الحديث ومثلها صحيحة زرارة ومثلها صحيحة الحلبي وفي الشك بين الثنتين والثلاث
والاربع انه يصلي ركعتين من قيام ويسلم ثم يأتي بركعتين من جلوس وفي أخرى يصلي ركعة من قيام
ويسلم ثم يقوم ويصلي ركعتين من جلوس وفي الشك بين الثلاث والاربع وردت أخبار كثيرة معتبرة
في انه ينبغي على الاربع ويسلم ويأتي بركعتين جالساً الى غير ذلك ومنها ما ورد في قضاء الفوات مثل
صحيحة زادة الطويلة اذ فيها وان كنت صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فأتوها العصر
وأتمها بركعتين ثم سلم ثم صل المغرب الي ان قال فأتوها المغرب وسلم وقم فصل العشاء وفي صلوة
الحافظ في صحيحة الحلبي ثم سلم بعضهم على بعض الى ان قال ثم سلم عليهم فينصرفون بتسليمه الى
آخر الحديث فلاحظ ومثلها صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله وغيرها فلاحظ وحمل هذه الصحاح
المستبرقة التي لا تكاد تحصى وكلها مفعي بها على ما اذا اتفق ان لمكلف اختيار التسليم وأنه ان اتفق انه لم
يسلم تكون صلوة الاحتياط والجزم المنسي وسجدة السهو والصلاة الآتية بعد الايتان وغير ذلك وقها
بعد الفراغ من خصوص التشهد بيد غايبة اليد اذ لم يتحقق في واحد منها اشارة الى ذلك بل حمل خبر
واحد منها بيد وخلاف الظاهر فضلاً عن المصنوع واجتماعاً على البدول سيما بعد ملاحظة الأوامر
الواردة فيها بل والتأكدات في بعضها مضافاً الى السياق والقرائن الأخرى كما سنشير اليه والله يعلم (وعما
ذكر) يظهر فساد جواب صاحب التحفة عن كل ما ذكر بأن الأوامر في أخبار الأئمة عليهم السلام
لم يثبت كونها حقيقة في الوجوب وفساد هذا ظاهر مع ان القائلين بالاستعجاب يسلمون ان الامر حقيقة
في الوجوب ومدار قههم وهه غيرهم على ذلك وفي الاخبار الواردة في التعقيات هكذا اذا سلمت فاقرا
كذا وما يورثي مؤداه وعما يدل على الوجوب ايضا الاخبار المتضمنة للامر بالتسليم وهو حقيقة في
الوجوب والاخبار في غايبة الكثرة الا اني أذكر بعضها واكتفي به عن البواقي مضافاً الى الاخبار
السابقة المتضمنة للامر فدلالتها من وجهين كما عرفت بل ليس بمجرد الامر بل السياق أيضاً يقتضي
الحمل على الوجوب مثل قولهم ابن علي كذا وتشهد وصل ركعتين بعد الامر بالتسليم أو اسجد كذلك
الى غير ذلك مما هو مسلم كون الامر به على الوجوب فالادلة صارت من وجوه كثيرة والاخبار
أيضاً في غايبة الكثرة اذ القوي ذكرنا انما هو في بعض تلك الاخبار واما البعض الذي
أذكره الآن فهو صحيحة ابن أذينة المروية في الكافي وفي الطل بطرق متعددة منها الصحيح
والمتبر وهي تضمن تسليم الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في جرشه هيئة الصلوة وفيها بعد أمره
صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة على نفسه وآله فقال يا محمد سلم قلت السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته الى أن قال عليه السلام ومن ذلك كلن السلام مرة واحدة بحجة القية فالادلة فيها أيضاً ليس
من مجرد الامر بل السياق والمقام أيضاً قرينتان على الوجوب ويدل عليه أيضاً معتبرة أبي بصير عن

الصادق عليه السلام من رجع على الصبح ظنا جلس في الركعتين قبل أن يتشهد رجع قال فيخرج
 وليضل أنفسه ثم يرجع فيتم صلاته فان الصلاة التسليم (وأجاب عنه في الخيرة) بعد الاغراض عن
 السند بأن كون آخر الصلاة التسليم لا يقتضي وجوبه مع ان النسيئة قد تكون خارجة ولا يغني ان
 السند لا يغار عليه الا من عثمان بن عيسى وهو عن اجتمعت العصابة له وغير ذلك مما ذكرنا في
 ترجمته مع انجبارها بقوى الاكثر وغير ذلك مما مر وسيجيء قليل الامر بالشهد يكون آخر الصلاة
 التسليم وهو ظاهر في كون المراد ان آخر الأمور به هو التسليم لا آخر المستحبات لعدم المناسبة بل هو مضر
 لان المستحب يجوز تركه فيلزم منه كون التشهد أيضا كذلك والاعبار المتضمنة لامثال ما ذكر قيدوها
 بسند فضل الثاني للصلاة والمقيد هو الشيطان وهذه من جملة تلك الاخبار من ان خروج بعض الرواية
 عن الحجة غير مانع عن عدم عن التسك بالباقي بل القطع بعدم حجية البعض أيضا كذلك عندهم ولذا
 تمسكوا بالاعبار الدالة على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعى مع تصريحهم بأن حصته تنع عن ذلك
 عند اقلها وقس عليها الاخبار الاخر وهي من الكثرة يمكن بل مدارم عليها على التخصيص نعم في مقام
 التنازع ترجيح السالم عن ذلك أولى ان لم يمارضه أولوية أخرى ويدل عليه أيضا صحيحة زرارة وابن
 مسلم قال قلنا يا ابا عبد الله عليه السلام رجل صلى في السفر أو بما أريد قال ان كان قرئت عليه آية التفسير وفسرت
 له فلي اربعا أحاد ومنها الاخبار الدالة على ان التاميم يبعد وقد مر في بعضها وسيجيء اخبار دالة على
 ان من زاد في صلاته ضل عليه الاعادة وأن ذلك مسلم عند القائل بالاستحباب ووجه الدلالة انه اذا كان
 الخروج عن الصلاة بمجرد الفراغ عن التشهد كما هو صريح كلامه فلا وجه للاعادة لان حاله حال من
 أتم صلاته وسلم جميع تسلياته قام وصلى ركعتين اخرتين سهوا وما أجاب به بعضهم بأن الامر لله
 باعتبار انه نوى المجموع فيكون اتيان الفعل على غير وجهه قد ظهر فساد فالتغير لم يقع في نفس
 الأمور به بل وقع زيادة خارجة عنه بعد اتمام الأمور به واتيانه تاما فلي فرض الحرمة يكون التحي تلقى
 بالخارج مع ان القائل بالاستحباب قال ما ذكرنا ولم يشترط عدم وقوع زيادة ولم يقل بأن مع الزيادة
 لم يمكن المكلف بالفراغ عن التشهد خارجا عن الصلاة أي ضرر يكون فيه سيا في حال التسيان فظهر
 فساد ما أجاب به في الخيرة بأن اللة لا نسلم أنها ما ذكره المستدل اذ لا نص عليها وفيه مضاف الى
 ما عرفت ان امثال الامر يقتضي الاجراء اجزاء ولو لا كون اللة ما ذكرنا خرق القاعدة المسلمة مع
 ان مداره ومدار غيره على أن يجب الاعادة دليل على عدم العصة شرعا وهم يرجعون الاعادة هنا
 على انه سيجيء استدلال القائل بالاستحباب بصحة صلاة من زاد ركعة بعد التشهد فاعتزفوا بأن عدم
 البطان ليس منشأ الا استحباب التسليم مع أنه ظاهر ان ذلك لا يقتضي الاستحباب كما ستعرف
 ويدل عليه أيضا صحيحة الفضلاء الواردة في صلاة الخوف حيث قال عليه السلام فصار للاولين
 التكرير واحتاح الصلاة وللآخرين التسليم فقبل التسليم مبادلا لتكريرة الاحتاح ومقابلا لها ولو كان
 مستحب لما صار كذلك مع أنه على الاستحباب ربما كان يحصل انكار القلب لو لم يحصل التنازع
 والتناقص ولا يصير بينهما عدل فربما كان محل القرعة وهذه الصحيحة من شواهد صحة حديث متناحا
 التكرير الى آخره فأمل ويدل عليه أيضا موثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن التسليم ما هو قال
 أذن اذ الاذن مناه الرخصة ولو كانت الرخصة سابقة على التسليم حاصلة من الفراغ من التشهد لأجابه
 كذلك والاعبار الظاهرة في ذلك كثيرة منها صحيحة الحلبي ورواية أبي كهمس وموثقة أبي بصير

الساعات الدالة على انحصار الانصراف عن الصلوة في السلام علينا الى آخره وهذه الروايات وامثالها صريحة في عدم تحقق الانصراف عن الصلوة من الفراغ عن الشهادتين كما قاله المستحبون ويؤيده بل يدل عليه أن المسوق اذ صار اماماً يقدم من يسلم بالمؤمنين أو يأتي يده كسبحي ويؤيده بل يدل عليه ماورد فيها في التور من لزوم التسليم بين ركعتيه والثالثة ويدل عليه أيضاً صومات ماورد في أن من شك فلم يدر ركعة صلى أم اثنتين يجب عليه الاعادة قلنا شاملة لصورة وقوع الشك بعد التشهد والاجماع والاختيار ناهضان على عدم الاعتداد بهذا الشك في مثل صلوة النحر والقصر فخرج صورة وقوع التشهد فراغاً من الصلوة لزم عدم الاعتداد بهذا الشك في مثل صلوة النحر والقصر فخرج صورة وقوع التشهد والتسليم جميعاً بالاجماع والاختيار وبقي الباقي بل في صحيحة زبارة عن أحدهما عليها السلام من لم يدر واحدة صلى أم اثنتين يبعد الى أن قال قلت فانه لم يدر في اثنتين هو أم في أربع قال يسلم ويقوم فيصلي ركعتين ثم يسلم ولا شيء عليه قوله عليه السلام يسلم ويقوم ظاهر في أن الشك المذكور وإن وقع بعد الفراغ من التشهد حكاً كذلك بل ربما كان الظاهر هنا خصوص الصورة المذكورة في (صحيحة) الحسين بن أبي العلاء عن الصادق السلام اذا استوى وهمني الثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين بقائمه الكتاب هو جالس وفي (صحيحة) ابن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل صلى ركعتين فلا يدرى ركعتان هي أو أربع قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين المحدث الى غير ذلك مما عرفت من الدلالة من وجوه أخر أيضاً مثل الامر بالتسليم ثم بالقيام الى صلوة ركعتين ثم الائمان بهما اذ كلها واجبة والامر حقيقة في الوجوب ومع جميع ذلك عين الشارع موضع القيام الى الركعتين اذ جهه بعد التسليم في جميع الاخبار وهكذا صدر خطاب الفقهاء والصومات غير تامة لصورتها وقوع التشهد والتسليم جميعاً بالاجماع والاختيار ويدل عليه أيضاً استحباب اعتبار الشك واستصحاب كون المكلف في واجبات الصلوة واستصحاب تحريم ماقيات الصلوة واستصحاب اجراء أحكام الصلوة ويدل عليه أيضاً الاخبار الدالة على وجوب صلوة ركعتين على المسافر وغيره ممن يكون فرضه الركعتين والتخيير لمن يكون فرضه التخير فلو كان بمجرد الخروج عن التشهد يخرج عن الصلوة يكون مثلاً طليماً آتياً بالأمور به صلى ركعتين أو أزيد ولا معنى للتخير أيضاً نعم لو صلى أزيد من ركعتين عامداً علانياً يكون عاصياً قلنا لا يحرم الخارج عن الصلوة دون من فعل ذلك جاهلاً أو ناسياً أو اضطراراً أو خوفاً وتأويل الجميع بما لا يلزم القول به ارتكابه خلاف ظاهر الاخبار الكثيرة فلا حظ وتأمل ويشهد له أيضاً أنهم في مقامات الحاجة والاستسجال أمرهم بالتسليم ولم يرفسوا اليه وهي أيضاً كثيرة فتنبه جميع الابواب وهذه أيضاً مؤيدات بقا الاوامر الكثيرة على حقيقتها وظواهرها وبالجملة جميع ما ذكرنا منبهات وإشارات وليست الانواع والاصناف منحصرة في ذلك فضلاً عن الاشخاص وأشخاص الاحاديث في كل نوع كثيرة بل ربما كانت في غاية الكثرة بل ربما كانت متواترة فتنبه جميع الابواب التي لها ربط بالصلوة انتهى كلامه في شرح المفاتيح آدم الله تعالى حراسته وقلناه على طوله لكثرة فقهه وعظم وقته (وأما أدلة القائلين بالاستسجاب) فهي أمور (الاول) ان الوجوب زيادة تكليف والاصل عدمه (وفي) ان الاصل مقطوع بالخيار الدالة على وجوبه كما سمعت على انا نمن جريان الاصل في ماهية العبادة كما قرر في محله (الثاني) ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه قال اذا استويت جالساً قل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم

تصرف وجه الاستدلال به بأن الانصراف يراد به المعنى القوي لانه ليس حقيقة شرعية وحيث
 فلا يختص بالتسليم ويوجب (أولاً) أن الظاهر من الخبر طلب الأتيان بالانصراف وتخصيه حيث قال
 عليه السلام ثم تصرف ولم يقل انصرفت والمجة الخبرية في المقام بمعنى الامر وطلب تحصيل الانصراف
 يدل على أنه كان غير حاصل والا لاستحال طلبة فكان الخبر دالاً على عدم الخروج من الصلوة حتى
 يأتي بالخروج ولا يخرج بعد التشهد سوى التسليم (وثانياً) أن الظاهر من جملة من الاخبار أن الانصراف
 حقيقة في التسليم ففي (صحيح الحلبي) عن الصادق عليه السلام كما ذكرت الله عز وجل والنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فهو من الصلوة فان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد انصرفت وأصرح
 منه خبر أبي كهس حيث سأل الصادق عليه السلام عن السلام عليك أيها النبي انصراف هو قال لا ولكن
 اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو انصراف ومثله صحيح أبي بصير وموثقه قد
 حكم الشارع بأن الانصراف لا يتحقق بالسلام عليك وأنه منحصر في السلام علينا وأنه هو الانصراف
 فكيف يصح لنا أن قول أنه يتحقق بالفراغ من التشهد وأخبارهم يفسر بعضها (وثالثاً) بأننا وصلنا
 بأن المراد من الانصراف المعنى القوي وإن المقام مقام إطلاق لكننا نقول إن المطلق ينصرف إلى الشائع
 المتعارف وما هو إلا الانصراف بالتسليم والإطلاق والعموم لوساها في المقام قلنا أنها ليسا بمكانة
 التصريح الوارد في الخبر الصحيح وخبر أبي كهس وغيرهما على أن قول المأثور به أما التسليم قط أو
 غيره أو الامر منها والاخباران قاسدان والا تزم الامر بالرجوع وترك الرجوع أو مساوئه له وهما باطلان
 سلنا ولكن يصير التسليم واجب فغيره وهذا مذهب أبي حنيفة ظاهرة وليس مذهب القائل
 بالاستتباب لانه يقول بكفاية التشهد فتخرج ثم أنا نقول لفظ الانصراف إنما ورد مطلقاً في بعض الاخبار
 تقريباً لامر آخر وفي الاخبار الاخر ورد مصرحاً به أنه السلام علينا كما عرفت ولفظ التذكير في الاحتاح
 ورد مطلقاً في عدة أخبار كثيرة والقائل باستتباب التسليم لم يرض بالاكفاء بما يبد في العرف تذكير الله
 جل شأنه بل قالوا لا يجوز فيها الا ما ورد من الشارع وإن كان غيره مطابقاً لظاهر العرف لأن العبادة توقفيه
 ولم يرد في تذكيرة الاحتاح ما يشير إلى التزام الهيئة المروفة فضلاً عن التصريح والمصرح والشواهد التي
 لا تسمى كما في المقام (ورابعا) أنا نقول لو كان الراوي فهم من قوله عليه السلام ثم ينصرف الخروج من
 الصلوة بمجرد الفراغ من التشهد من دون مراعاة التسليم لكان الراوي أن يسأل لم يسلون ولم يسمون
 بالتسليم ولا يأتون بالثاني قبله ويصنعون فيه ما يصنعون في الصلوة كما سأل الراوي عن التحيات لما قال
 الامام عليه السلام بكفاية التشهد له هذا اللطف من الدعاء يطفئ البذر به وبه على أنا نقول ان
 استدلالهم بالخبر لو تم قل على عدم وجوب الصلوتين فما هو جوابكم فهو جوابنا (والخ) ان الراوي لم
 يسأل الا عن كيفية التشهد بناء على ما كان يرى من العامة الخلاف فيها فان منهم من اكتفى
 بالشهادة بالتوحيد فسأل محمد بن مسلم عن التشهد في الصلوة قال عليه السلام مرتين قال قلت وكيف
 مرتين ومراده ان المرتين كلام مجمل يحتمل كون الشهادة بالتوحيد مرتين فاجابه عليه السلام بأنك اذا
 استويت جالساً قل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم
 تنصرف فصرح بأنه ما لم يشهد (يشهد خل) بالرسالة لا ينصرف من الصلوة رداً على من اكتفى
 بالتوحيد وجوز الانصراف بعدها قلنا لم يتعرض لوجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مع وجوبها عندهم الا الشاذ منهم وتعرض الامام عليه السلام لذكر وحده لا شريك له ولذكر عبده

ولست الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بأهون من ذلك فظهر ان العرض يان وجوب الشهادتين وان يانها لمكان العامة أم في نظره في ذلك الوقت من الصلوة والتسليم وكذا لم يتعرض للصلوة على الأكل عليهم السلام مع ان احمد وبعض الشافعية قائلون بوجوبها وان أبوا عن هذا البيان قلنا هذا خبر متروك الظاهر فلا يعمل به عند جماعة منهم بل نقول انا قطع ان الامام عليه السلام لم يكن في صدد بيان ان الانصراف بتحقيق أي نحو كان بل كلامه بالنسبة الى ذلك مجمل فلا يستدل به ثم ان في الاتيان ثم الدالة على التقيب والترتيب والنراخي اشارة الى كون الانصراف مطلوبا بعد أمور آخر مثل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والادعية الاخران اتفق ان المكلف اختار ذلك (وخاساً) ان غاية ما تدل عليه هو تمام الصلوة بعد التشهد وهو غير متناف المذهب من يختار في المسئلة كون التسليم واجباً خارجاً (الثاني) من أدلة الاستحباب صحيحة زكاة والتفضيل وتعهد عن الباقر عليه السلام قال اذا فرغ من الشهادتين قد مضت صلواته فان كان مستجملاً في أمر يخاف ان يفوته فسلم وانصرف اجزاء (وفيه اولاً) ان قوله عليه السلام مضت صلواته ليس على طاهره قطعاً لان الصلوتين واجبتان وحينئذ فلا بد من تأويله فيحتمل ان يكون المراد معظم الصلوة او مضت الاجزاء الا لئلا من صلواته كقولهم عليه السلام أول صلوة احسبكم الركوع ويحتمل ان يكون المراد قد شارف مضي الصلوة ويحتمل ان يكون المراد انه مضت واجباتها واليه نظر المستدل (وفيه) ان الصلوتين واجبتان ولم تمضيا وان آخر الخبر يدل على الوجوب لان الاجزاء ظاهراً في أقل الواجب ومفهوم الترتيب حجة والشرط هو الاستجمال في امر يخاف فوته وحمله على الاستحباب يتوقف على ثبوت مانع من الوجوب وقد عرفت حال قوله عليه السلام مضت صلواته ولو كان المراد بيان الاستحباب لتعارض صدر الخبر وعجزه ولكن المناسب أن يقول لأبى بركة لا ان يقول اجزاء التسليم ان كان مستجملاً وبهذا كله يتبين الحل على أحد الاحتمالين الاولين (وثانياً) انه لا ينهض دليلاً على القائلين بوجوبه وخروجه (وثالثاً) ان دلالة على عدم وجوب الصلوتين اظهر منها على عدم وجوب التسليم على تقدير التسليم فاهو جوابكم فهو جوابنا والاظهر ان يقال ان الخبر انما سبق لبيان حال المأموم اذا أراد الانصراف كما ورد مثل ذلك في أخبار اخر فكان الخبر دالاً على الوجوب (الثالث) صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام وقد سأله عن المأموم حيث يطيل الامام التشهد فيأخذ الرجل البول او يتخوف على شيء يفوت او يمرض له ويصح كيف يصنع قال يشهد هو وينصرف ويدع الامام ويرد على الاستدلال به مثل ما وردناه على الاستدلال بالخبر الاول (ثم انا نقول) ان المراد من الانصراف هو التسليم وقد عرفت انه حقيقة فيمشرعاً فلا تفاوت بين ان يقول سلم او يقول ينصرف وان أيت عن هذا قلنا هذا الخبر رواه الصدوق في التقيع والشيخ في موضع آخر من التهذيب هكذا سلم وينصرف ولا ريب في ترجيح هذه الرواية على تلك لواءة الشيخ في الموضع الآخر الصدوق ولواءتها للاخبار الاخر الذي يقول فيها الامام عليه السلام حيث سئل عن رجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد أنه سلم ويمضي لحاجته ان أحب مع انه (انها غل) أوفق بالسؤال لان السائل فرض تحقق التشهد في الجملة من الامام وأنه يطيل ومن المعلوم ان المأموم يتبعه الا أنه لا يتأني له الصبر الى ان يتم التشهد الطويل ويسلم قائماً في الجواب أن يقال يسلم وينصرف ولا يقول يشهد وينصرف لانه ليس المراد أنه يشهد التشهد الطويل قطعاً ولم يقل له ان أقل الواجب من التشهد لم يحصل بل ربما ظهر له عليه السلام حصوله من المأموم لانه قال لا يمكنه الاتيان

بالأكثر وعلى هذا فالتناسب الاستغناء يقال في الجواب إذا لم يأت بأقل الواجب من التشهدين يأتي به (الرابع) أنه لو وجب التسليم لبطلت الصلوة بفعل المتأخر عنه وبين التشهد والالتزام باطل فالزوم مثله أما الملازمة فاجماعية وأما بطلان الالتزام فلما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام أنه سأله عن الرجل يصلي ثم يجلس فيحدث قبل أن يسلم قال تمت صلواته وما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام إذا التفت في صلوة مكنو به من غير فراع فاعد الصلوة إذا كان الالتفات فاحشاً وإن كنت قد تشهدت فلا تمد وما رواه غالب ابن عثمان في المروني عن الصادق عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي المكتوبة فيقضي صلواته ويتشهد ثم يتم قبل أن يسلم قال تمت وإن كان راعاً فافعله ثم ارجع فسلم والجواب (أولاً) بأننا لا نسلم أن الملازمة اجماعية وقد عرفت مذهب صاحب البشري وابن جهور والشيد في قواعد وغيرهم ممن قال بالوجوب والخروج وشبه زرارة غير صحيح لأن في طريقه إبانان عثمان على أن في آخره وإن كان مع إمام فوجد في بطنه أذى فسلم في نفسه وقام قد تمت صلواته وهذا ظاهر في وجوب التسليم وظاهر خبري الحلبي وغالب بن عثمان كخبر الحسن بن المهدي مروي (وثانياً) بأنها معارضة بالأخبار الكثيرة الصحيحة والمتبررة فتلحظ هذه أو نعمل على التيقن (وثالثاً) بأنها لا تنهض حجة على من يقول بالوجوب والخروج كما أشرنا إليه (ورابعاً) باطل وفيه شواهد النفس وهو أنا نقول قد عرفت أن التسليم كان مشهوراً بين الخاصة والعامة في السلام عليكم وكان السلام علينا محسوباً من التشهد كالسلام عليكم أيها النبي وكان المتعارف ذكرهما في كاهو المتعارف الآن وقال في (الذكرى) أن الشيخ في جميع كتبه جعل التسليم الذي هو خبر التطيل هو السلام عليكم وإن السلام علينا قاطع لصلوة وأنه ليس بواجب ولا يسمى تسليماً قال وكذا صنع من تبعه انتهى وهذا يشهد لما ذكرنا وعليه فالإطلاق في خبر زرارة وموقوف غالب يحمل على الشائع المتعارف وهو السلام عليكم وقوله عليه السلام في الحسن أن كنت تشهدت فلا تمد على أنه قال فيه السلام علينا كما تقدم بيان ذلك كله وبيان السبب في ذلك وعلى ما حملنا عليه الحسن يحمل عليه خبر الحسن بن المهدي وإن بعد ولو كان المراد الشاهدين فقط فالإدلاء على عدم وجوب الصلوتين أظهر منها على عدم وجوب التسليم والجواب (الخامس) قول الصادق عليه السلام في خبر معوية بن همار إذا فرغت من طوافك وأنت في مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين إلى أن قال ثم تشهد واحد الله وأثنى عليه وصل على النبي فإن ظاهره عدم وجوب التسليم ولا قائل بالفصل والجواب كما مر يحمل التشهد على ما يشمل التسليم كما أنه يطلق على مجموع تلك الأذكار الطويلة اسم التشهد والالقاء على عدم وجوب الصلوة على الأكل عليهم السلام وإن قلنا أن المراد حمد الله تعالى بعد صلوة الركعتين كان دالاً على عدم وجوب الصلوتين وبهذا استدلل صاحب المداير وبحقوق بنوس ابن يقوب الذي قال فيه لاني الحسن عليه السلام صليت بقوم قدمت تشهد ثم قلت قسيت أن أسلم عليهم فقال لعلي عليه السلام ألم تسلم وأنت جالس قال لم تسلم وأنت جالس يعني ألم تأت بالصيغة الواجبة (السادس) خبر زرارة في الشك بين الأختين والأربع أن يصلي ركعتين ويتشهد ولا شيء عليه (وفيه) أن البناء على الأقل مذهب العامة كما أن البناء على الأكثر مذهب الإمامية فلي هذا يترجح أن كل ما ظاهره الاستيعاب محمول على التيقن على أنا نقول أن التشهد يشمل السلام علينا كما مر (السابع) صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في رجل صلى خمسا قال إن كان جلس قدر التشهد قد تمت صلواته

وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (مقن)

(وفيه) أنه لو تم الاستدلال به لعل على عدم وجوب التشهد والصلوتين وعدم وجوب تداركهما على أنه لا ينهض على القائل بالخول في الصلوة وانها تبطل بالزيادة مطلقاً مع أن الوارد في الاخبار أن من زاد في صلوة عليه الاعادة وكما أخرج المستدل هذا الخبر عن القاعدة أخرجه خصمه أيضاً بل خروج مضمونه عن القاعدة وقلبي على الظاهر فلا وجه لرد به فلو كانت الصلوة ثنائية أو ثلاثية ووقت فيها هذه الزيادة كانت باطلة وكذا لو كانت رباعية ولم يتحقق مضمون هذه الصحيحة فيها وهو اعتبار الجلوس مقدار اقشده فوتم الاستدلال بها لزم القول بصحة الصلوة مع وقوع هذه الزيادة لان المستدل بها على الاستحباب فنظره الى أنه لا يضر وقوع الزيادة قبل التسليم مطلقاً كما هو قضية الاستلال فليأمل في ذلك وقد خرجنا في المسئلة عن وصح الكتاب حرصاً على بيان الصواب لانه قد اشبه الحكم فيها على بعض متأخري المتأخرين فاطالوا الكلام في النقض والابرار فأبرمنا ما قضوه وقضنا ما أبرموه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ﴾ كما في الشرائع والتافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والارتاد والتحرير والبصرة والموجز الحاوي والتفريح وكشف الالتباس وغيرها كما سئل الا أن المحقق والمصنف في المنتهى وأبا الباس والمقداد والصيري يوجبون احديهما والبحث في المسئلة يقع في مواضع (الاول) في الصيغة الواجبة وقد اختلفوا في ذلك على أقوال (الاول) أنه يجب الصيغتان تحييراً كما في الترائع والتافع والمعتبر والمنتهى والاقية والهمة والمهذب البارع والموجز الحاوي وكشف الالتباس وشرح المغايب وفي (المردوس) أنه لا بأس به وفي (المنتهى) لا يصر به خلافاً وفي (غاية المراد والمهذب البارع) ان المشهور انه يخرج بأحدى المبارتين وفي الاخير نسبته الى غير المحققين وفي (كشف الالتباس) ومجمع البرهان) نسبته الى المتأخرين وهذا يعلى وجوبهما تحييراً كما يأتي في بيان المخرج وقال الاستاذ في شرحه الظاهر من كلام الشيخ الاجماع على الخروج بالسلام علينا وأنه لا يجب بعده السلام عليكم وقال أيضاً كلامه صريح في أنه لا يصر خلافاً في عدم وجوب السلام عليكم بعد السلام علينا وجعل النزاع منحصراً في تعيين عبارة السلام عليكم وكلام السيد صريح في كون وجوب التسليم من حيث كونه تحليل للصلوة وكذا الكليني والصدوق كلامهما ظاهر في ذلك وكون السلام علينا مخرجاً كغيرهما ممن روى ذلك بل الظاهر اتقان الشيعة على ذلك وقد تركوه في الشهد الاول نعم الظاهر منهم ان الواجب بالاصالة هو السلام عليكم ولو ذكر السلام علينا مقدماً عليه يحصل به التحليل الواجب ويتأدى به ويكون السلام عليكم مستحباً سيما في الامام والمأموم ولا وجبا انتهى كلامه آدام الله تعالى حراسه وقد اختلف أصحاب هذا القول فالظاهر من القدماء ان الواجب بالاصالة هو السلام عليكم كما ذكره الاستاذ وآتي بيانه وقال المحقق والمصنف في المنتهى والشيدي والهمة والاقية أنه بأيهما بدء كان الثاني مستحباً وقضية ذلك ان الواجب هو المتقدم فلو نوى به الاستحباب وباتاني الخروج لم يميز كما صرح به في الاقية والمهذب البارع وفي (الموجز الحاوي) الاول هو الواجب وقال الاستاذ في شرحه التحليل عند التبيح وغيره مثل الوضوء فترضى توجبه به بعد وقت وجوبها والسلام علينا عندهم مثل الوضوء لتأهب أو لقنافة قبل دخول وقت الوجوب وحصول الانصراف به مثل حصول الطهور به اذا وقت صلاة الفريضة بالوضوء المستحب واستحباب السلام عليكم

بعد السلام علينا مثل الوضوء التجديدي لفريضة في الصلوة التي تحقق فيها التجديد لها فالتحليل عند الشيخ شرط في الخروج عن الصلوة لان معنى التحليل ليس الارض تحرير المنافات والوجوب الشرطي لا يسونه بل واجب كالوضوء للنافاة ودعا يسونه بناء على اعتقاد وجوب مقدمة الواجب وثبوته عند من يسمى به لاعداء منكره انتهى (وحاصل) كلام الراوندي في الزائغ وحل المقود في الجمل والقود كما في كشف القاتم ان الفرض هو السلام عليكم ولكن ينوب متابه التسليم المدوب كما ان صوم يوم الشك ندبا يسقط به الفرض ويحصل به الجمع بين القولين وقال الاستاذ ايده الله تعالى في استجاب السلام علينا بعد السلام عليكم تأمل هذا وأنكر الشيد في الذكرى القول بوجوب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تخيرا قال هذا قول حدث في زمن المحقق فيا أغلظه أو قبله يسير لان بعض شراح رسالة سارر أوى اليه وقال في (اليان) لم يوجب أحد من القدماء السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بل القائل بوجوب التسليم بمجملها مستحبة غير مخرجة من الصلوة والقائل بتدب التسليم بمجملها مخرجة من الصلوة وأوجبها بعض المتأخرين وغير بينها وبين السلام عليكم وجعل الثانية منها مستحبة وارنكب جواز جعل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بعد السلام عليكم ولم يذكر ذلك في خبر ولا مصنف بل القائلون بوجوب التسليم واستجابه يحلوها مقدمة عليه انتهى وقال في (الذكرى) أيضا انه لم يأت بذلك خبر مقبول ولا مصنف مشهور سوى ما في بعض كتب الحق (قلت) قد عرفت انه رحمه الله تعالى ذهب الى ذلك في أول ما صنف وآخر ما صنف ولم يذكر في الثقلية استجاب تقديم السلام علينا على السلام عليكم وقال في (الذكرى) أيضا وحب الصيغتين تخيرا جمعا بين ما دل عليه اجماع الأمة واخبار الامامية قوى متين الا انه لا قائل به من القدماء وكيف ينبغي عليهم مثله لو كان حقا وقال أيضا (لا يقال) لاريب في وجوب الخروج من الصلوة واذا كان هذا مخرجا منها كان واجبا في الجملة يعني السلام علينا (لانا نقول) قد دلت الاخبار الصحيحة على ان الحدث قبله لا يطل الصلوة وقال (لا يقال) ما المانع من ان يكون الحدث مخرجا كما ان التسليم مخرج ولا ينافي ذلك وجوبه تخيرا (لانا نقول) لم يصر الى هذا أحد من الاصحاب بل ولا من المسلمين غير أبي حنيفة (قلت) هذا حق اذا تعدد الحدث وفي (المسالك) ان القول بالتخير حادث وفي (الروضة) انه لا دليل عليه واضح وقوى في المقاصد العلية ما في البيان (الثاني) وجوب السلام علينا عينا ذهب اليه صاحب جامع الشرائع ونسبه في المتبر الى الشيخ في المبسوط في نسخة من المتبر والى الشيخ في نسخة أخرى منه وخطاه في نسبة ذلك اليه في المبسوط الشيد في الذكرى وقال لا أعلم لصاحب هذا القول موافقا وقال ان فيه خروجا عن الاجماع من حيث لا يشترقائه وفي (كشف القاتم) ان الاخبار تعضد هذا القول (قلت) قد عرفت المراد من الاخبار وقال في (كشف القاتم) وقد يكون صاحب الجامع جمع بين قولي وجوب التسليم واستجابه بما ذكره بمعنى انه هل يجب مع هذه الصيغة الصيغة الأخرى وقال في موضع آخر من كشف القاتم انه لا موافق لهذا القول (قلت) ونظر المحقق في المتبر في نسبة ذلك الى الشيخ الى عبارة التهذيب وليس في التهمة والمراسم في فرض الظاهر الا ذكر السلام علينا لكنهما لم يذكر في نافلة الزوال الا السلام عليكم (الثالث) وجوب السلام عليكم عينا ذهب اليه الاكثر كما في الذكرى والبحار وشرح المفاتيح وفي (الحقائق) انه المشهور وقد سمعت ما في اليان والذكرى وغيرهما وفي (الفرس) عليه الموجبون وقد سمعت كلام صاحب البشري وفي موضع من الذكرى وجوب السلام عليكم عينا لاجماع الأمة على

فله وينافيه ما دل على اقتطاع الصلوة بالصيغة الأخرى مما لا سيل الى رده فكيف يجب بعد الخروج من الصلوة انتهى وفي (كشف القاتم) انما التنافي مع الجزئية انتهى وقد سمعت ما في القمة والمراسم من الاختصار في نافذة الزوال على السلام عليكم وفي (النية) لوجب التسليم أولا ثم عد من المندوبات السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعن (الكافي) انه قال الفرض الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله وانه عد السلام علينا من المندوبات وفي (كشف القاتم) ان كلام الشيخ في الميسوط يعطي نحو كلام الحلبيين اذ فيه ومن قال من اصحابنا ان التسليم سنة يقول اذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد خرج من الصلوة ولا يجوز التفظ بذلك في التشهد الاول ومن قال انه فرض فيسلية واحدة يخرج من الصلوة انتهى (الرايع) وجوبها عينا قال في الذكرى أما السلام عليكم فلاجماع الامة وأما الصيغة الأخرى فلاخبار التي لم ينكرها أحد من الامامية مع كثرتها لكنه لم يقل به أحد مما علمته انتهى وقد جمع الصديق في الفقيه بين الصيغتين مع تسليات أخر من غير تصريح بوجوب شيء وقال في (الكفاية) ان الاولى ذكر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقول بعده السلام عليكم وسأني ما احتاط به في الذكرى وفي (شرح المفاتيح) الاحوط الجمع بينهما وعدم ترك السلام عليكم (الخامس) انه يجب التسليم والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ذهب اليه صاحب الفخر حيث قال على ما نقل أقل المهرزي في الفريضة التسليم وقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ونقل في كنز القرآن عن بعض مشائخه الاستدلال على وجوب التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالآية الشريفة حيث دلت على وجوب التسليم عليه ولا شيء من بوابج في غير الصلوة وقال انه الذي يقوى في ظني قال ونقل العلامة الاجماع على استحبابه ثم منه (قلت) في الذكرى ان ما في الفخر لا يعد من المذهب وفي (البيان) هو مسبوق بالاجماع وملحوق به ومحجوج بالروايات المصرحة بنده وفي (المنتهى) لا يخرج به من الصلوة لان فعل فيه خلافا من القائل بوجوبه ومنه قال في التذكرة وفي (كشف القاتم) لا موافق له (قلت) ويستفاد من هذه الاجابات ومن خبر أبي كهمس ومن صحيح الحلبي ومن خبر ميسر ان قوله في التنتوت سلام على المرسلين غير مضر مع انه موافق لفظ القرآن (السادس) وجوب السلام عليكم أو الثاني قال في (الذكرى) هذا قول شنيع واتسع منه وجوب احدى الصيغتين أو الثاني (قلت) ولا قائل بها منا (السابع) فيما يخرج به المكلف من الصلوة في غاية المراد والمذهب البارح ان المشهور به يخرج باحدى البارتين وفي (كشف الالتباس) وجمع البرهان) نسبت الى المتأخرين وفي (المدارك والحدائق) ان أكثر القائلين بوجوب التسليم قائلون بتعين الخروج بالسلام عليكم وفي (البحار) انه أشهر والاخبار في السلام علينا أشهر وفي (الفرس) صورته السلام عليكم وعليه الموجبون وقال أيضا أكثر القدماء على الخروج بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعليه معظم الروايات مع قوام بنسبها وقال انه لا بأس بالتخير بين الصيغتين انتهى وقد سمعت ما في البشري وفي (جامع المقاصد) ان تعيين الخروج بالسلام عليكم ظاهر السيد والتي وهو خيرة فوائد الشرائع ومطبق النافع والمقاصد العلية وفي (المجفرية وشرحا) انه أولى وفي (الروضة) ان الأقوى الاجتزاء في الخروج بكل واحد من الصيغتين والمشهور في الاخبار تقديم السلام علينا مع التسليم المستحب الا انه ليس احتياطيا كما ذكره في الذكرى لحكمه بخلافه فضلا عن غيره انتهى وبجبة أقوال القهاء تعرف مما سبق كما عرفت حقيقة الحال في المسئلة وفي (المفاتيح) ان الاخبار على تعيين

السلام عليكم الخروج أدل بمعنى ان الواجب لا يتأدى الا به وان كان الخروج يتحقق بكل من الصيغتين نعم في بعضها ان المنفرد يكتب بالسلام علينا انتهى وأما القائلون باستحباب التسليم ففهم من قال يخرج من الصلوة بالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من قال بالتسليم كما عرفت ذلك وفي (الذكرى) ان الاحتياط للذين الاتيان بالصيغتين جما بين القولين بإدائها بالسلام علينا لا بالعكس ويمتد ندب السلام علينا ووجوب الصيغة الاخرى وان أبى المصلي الا احدى الصيغتين فالسلام عليكم الى آخره مخرجة بالإجماع انتهى وفي (كشف القام) اذا احتاط بهما فلا يمتد ندب شيء منهما ولا وجوبه ولا احتياط بترك السلام علينا وما ورد بتركه فمحمول على التشديد الاول ثم كما ان من الاصحاب من أوجب السلام علينا عينا ولا موافق له أوجب بعضهم السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا موافق له فان كان الاحتياط للجمع بين الصيغتين فالخروج من الخلاف كان الاحوط للجمع بين الصيغ الثلاث وأن لا ينوي الخروج بشيء منها بينه انتهى وفي (البحار) ما في الذكرى جيد الا ما ذكره في اعتقاد الوجوب والندب وفي (المدارك) قد يتطرق اشكال الى ما في الذكرى من تقديم السلام علينا من حيث انه غير واجب بالإجماع وقد ثبت كونه قاطعا فمقدمه يكون قاصلا بين أجزاء الصلوة على القول بالتسليم انتهى (قلت) كان ما اعترضوا به على الشهيد غير سديد أما ما في المدارك فان أراد ان قطعه صلوة مستأنفة لفسادها فغير صحيح بل الصحيح خلافه وان أراد عدم استلزام الفساد فهو المذهب الحق فلم يصادف الاعتراض محزه وان أراد انه ينافي الاحتياط فغير صحيح أيضا لان ما ذكره في الذكرى ليس في الاخبار ولا فتاوى الاصحاب ما يدل على فساده لان القائل بان الخروج إنما متى بالسلام عليكم خاصة يقول بصحة هذه الصلوة قطعا وانما أحسن الصور وان كان الاشكال مبنيا على القول بوجوب نية الخروج أو الوجه فلا وجه له على به ومع ذلك يكون الاحتياط منحصرا فيما ذكره الشهيد وقصد الوجه أو الخروج بمعرفته في مقام الاحتياط أو يكفي قصد التردد أو قصد الخروج عن الشبهات مما أمكن والا لم يتحقق احتياط أصلا بناء على ما ذكره مع ان الاحتياط مطلوب بلا شبهة ولا خلاف فظهر حال ما في البحار وكشف القام فأمل (ثم يرد) على ما في المدارك ما في كشف القام من الاجماع على استحباب الجمع بين الصيغتين وقد جمع بينهما في التقيي والتهذيب والمصباح والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر وغيرها بل كل من قال بإيهما بدء كان الثاني مستحبا جواز الجمع بينهما وتقديم السلام علينا كما قدم في التقيي وما بعده ثم يرد على ما في الذكرى انه مخالف لما اختاره في الافية وتبعه في ذلك صاحب المهذب البارع من ان ما يقدمه منهما يكون واجبا والثاني مستحبا ولو عكس لم يجوز ويتقدم من ذلك مخالفة للمحقق ومن رآه الا أن يقال ان المراد في الافية ونحوها عدم الاجزاء فلا بد من الاتيان بالمجزي لا عدم الجواز ولا يرد على قوله أخيرا ان السلام عليكم مخرجة بالإجماع خلاف صاحب الجامع لانه شاذ (الثامن) قال المحقق في (المعتبر) وان بدء بالسلام عليكم أجزء هذا اللفظ ولكن قوله ورحمة الله وبركاته مستحبا يأتي منه شاء وكما قلناه قال ابن بابويه والحسن ابن أبي عقيل انتهى وهو خيرة انتهى والموجز الحاروي والمدارك وظاهر جماعه وفي (الذكرى والبيان والمقاصد العلية) نسبته الى الأكثر وقال في الأخير انه واجب بخبر بينه وبين اتهمه كما ذهب الى ذلك في التسييح والتشديد وفي (الندوس) صورته السلام عليكم وعليه الموجبون انتهى (وقال في المعتبر) وقال ابن الحنيد في الاحدي يقول السلام عليكم فان

ويجوز الجمع وسلم المنفرد الى القبة مرة ويومى بمؤخر عينه الى يمينه (متن)

قال وردحة الله وبركانه كان حسنا (قال في كشف الغمام) وكذا قال الحسن وعن الحلبي انه اوجب وردحة الله وقته في غاية المراد عن السيد واليه مال في جمع البرهان وفي (التحرير) فيه اشكال وفي (المقاييس) ان الاكثر على استحبابه قلت للحلبي استند الى ما روي في الزيادات في صحيح علي بن جعفر قال روايت موسى واسحق ومحمد بن جعفر يسلون في الصلوة على اليمين والشمال وردحة الله ويمكن حمله على القية فان العامة يتركون بركانه وفي (المنتهى) لا خلاف في جواز ترك بركانه وفي (المقاييس) الاجماع على استحبابه أي اذا قل وردحة الله لا تلك قد سمعت ما ذهب اليه الحلبي والسيدون ابن زهرة انه اوجب بركانه واجباب السلام عليكم وردحة الله وبركانه صريح الالفة وفوائد الشرائع وظاهر البيان والتفصيل وتطبيق النافع والمساك وفي (الردوس) والحفري يشرحوا والكفاية) انه أولى (قلت) لولا ما في المتن والردوس والمقاييس لكان القول به متبنا وما استدلل به على اجزاء السلام عليكم من خبر أبي بصير والفيزلي في جامعهم وسد باستداه عن علي عليه السلام ويونس بن يقوب وأبي بكر الحضرمي فيمكن حمله على قول السلام عليكم الى آخر ما يعرف بالمخاطب على ان ما عدا خبر الحضرمي وهو الاخبار الاربعة الاولى لا تمدل على الاكتفاء بذلك اذا ابتدأ بها وخصوصا الاولى (التاسع) قال المحقق في المتبر في قول سلام عليكم وردحة الله وبركانه تأويا به المخرج قال شبه أنه يجزئ وفي (الذكرة) انه الاقرب لان عليا عليه السلام كان يقول ذلك عن يمينه وشماله ولان الترتيب يقوم مقام اللام وفي (التحرير) والمنتهى) فيه اشكال وفي (الالفة) والموجز الحاوي والمهذب البارع وكشف الالتباس والمقاصد العلية) أنه لم يجز وهو ظاهر كشف الغمام وشرح المقاييس أو صريحا وفي (المنتهى) ان أنى به منكراً بعد السلام علينا اجزاء لانه خرج من الصلوة ولو ابتدأ به فشكل وفي (المتبر والمنتهى) أنه لو نكس لم يجز وفيها من الشافعي انه يجزئ ورداه وما رده به يرد على المحقق منه في التكبير من دون نكس (العاشر) اخير في المتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والالفة والتفصيل والمقاصد العلية وغيرها أنه ان سلم بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فلا بد أن يأتي بها على صورتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الجمع ﴾ اما عند القائل بالاستحباب فظاهر واما عند القائل بالوجوب فقد يقال انه لو قدم السلام علينا على السلام عليكم احصل الإعلان عند القائل بيمين الثاني لوقوع السلام التام بالاعمار انه يخرج بغير قصد الاخراج والوجوب وعند القائل بيمين الاول فيها اذا فهمه بنية التدب مع عدم الاخراج وعند الشهيد في الالفة وأبي العباس في المهذب حيث قالوا لو نوى بالاول الاستحباب وبالثاني الوجوب لم يجز والجواب ما ذكرناه آنفا أو قولنا ان هذا لا يضر لانه مثل الفداء والثاني في التشهد وسد الشهادتين كما دل عليه جملة من الروايات وقولنا ان قصد التدب لا يضر عند صاحب الجامع وقد عرفت من جمع وسمعت الاجماع على استحبابه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسلم المنفرد الى القبة مرة ويومى بمؤخر عينه الى يمينه ﴾ اشتمل كلامه هذا على احكام (الاول) ان التسليم الى القبة كما صرح به في القية والقيامة والامالي والنهاية والمبسوط والمصباح والمجل والقنود وجل العلم والعمل والوسيلة والمراسم والنية وكتب المحقق والمصنف والشهيد وأبي العباس والمحقق الثاني وغيرها وفي (النية) الاجماع عليه وفي (الكفاية) من غير اجماع وفي (الوسيلة) يومى بالتسليم فجاء القبة وفي (الذكرى) لا اجماع الى القبة بشي من سبتي التسليم المخرج

والامام بصفحة وجهه (متن)

بالرأس ولا يبره اجماعا واما المنفرد والامام يسلمان تجاه القبلة من غير ايماء وفي (الروضة) ان عليه انص
والفتوى وقد أثبت الشهيد في الغنية والقصة مع قلة الاجماع كما سمعت على خلافه وقد سمعت ما في
الغنية والوسيلة (الثاني) أنه مرة واحدة وقد نص على ذلك الاكثر وتقل عليه الاجماع في الخلاف والغنية
وال تذكرة وظاهر المدارك والبحار وفي (الذكرى) انه الاشهر (الثالث) أنه يوى بموخر (١) عينه الى
يمينه كما في النهاية والمصباح والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والارشاد والتذكرة والبصرة
والذكرى والدرروس والبيان والقصة والموجز الحاشوي وكشف الالتباس والجفرية لكن المشير
والمنتهى قاله الشيخ في النهاية ثم أيداه وهو المشهور ولا راد له كما في الروضة والمشهور كما في
الغنية والمسالك والمفاتيح وشرحه والحدائق وفي (الروضة ايضا والروض) قاله الشيخ والجماعة وفي
(البحار) قاله الشيخ وأكثر الاصحاب وفي (جامع المقاصد وارشاد الجفرية) ان في دلالة الاخبار عليه
تكلفا ونحوه قال الشهيد الثاني وسبطه والمولى الاردبيلي والجلسي وغيرهم ممن تأخر ويأتي بعد تمام
قل الاقوال الدليل الواضح عليه ان شاء الله تعالى وفي (الغنية والمراسم) في فريضة الزوال يعرف بينه
الى يمينه وفي (الغنية) في فاقعة الزوال يعمل مع التسليم بينه الى يمينه وفي (المراسم) فيها يعرف بوجهه يميناً وفي
(جمل العلم والعمل والانتصار والسرائر) على ما نقل عنه يعرف بوجهه قليلاً الى يمينه وفي (الانتصار) الاجماع
عليه وفي (الغنية) يسلم المنفرد تسليمة واحدة الى جهة القبلة ويوى بها الى جهة اليمين ثم قل الاجماع
عليه وعن (الاقتصاد) أنه يطرف الالف (وفي الامالي) يعمل بينه الى يمينه وفي (الغنية) أنه يعمل بأخيه الى
يمينه وفي (السرائر) أيضاً ان المصلي يسلم تسليمة واحدة عن يمينه على كل حال (وفي الوسيلة) يوى
بالتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن للامام والمنفرد انتهى وفي (الخلاف) للامام والمنفرد يسلمان تسليمة
واحدة وقد قل في المعتبر الاحكام الثلاثة عن أبي الصلاح وليعلم ان ما قلناه عن الذكرى في الحكم
الاول يعني ان الائمة المنفرد والامام اما هو بعد التسليم وقال الحق الثاني والشهيد الثاني انه يخالف
قولهم كون الائمة بالتسليم وقال في (جامع المقاصد) أيضاً ان المقول من استحباب الائمة الى اليمين بالتسليم اما
هو حال التلظ به وأما ما يدل على ان المنفرد يوى بموخر عينه فهو ان خبر عبد الحميد دل على انه يسلم
مستقبل القبلة وخبر أبي بصير المحكي عن جامع البزنطي دل على انه يسلم عن يمينه وفي خبر المفضل انه لا يوى
بالوجه ولجميع بين الاخبار اقتصر على الائمة بموخر العين أو بصفحة الوجه ولا ورد في الامام مثل ما ورد
في المنفرد من الاستقبال والتسليم على اليمين وانه لا يلتفت كما في خبر الحضري (وورد) ان السلام علينا تحليل
للصلوة وقضية كونه مستقبل القبلة وهو شامل لما موم (ورد) انه يسلم على اليمين واليسار ان كان هناك أحد
كانت قضية الجمع أيضاً ان الامام والمأموم يومان بموخر العين أو بصفحة الوجه لكنهم اختاروا الصفحة فيها
لا ظهر من الاخبار ان كلا منهما يسلم على الآخر فلا بد ان يكون ايمائهما بالصفحة حتى يظهر من كل
منهما انه يسلم على الآخر أو يرد عليه وأما المنفرد فيكفيه مؤخر العين لعدم تحقق ذلك فيه كما في خبر
المفضل وهو وان خالف المشهور الا انه يصل بما وافق المشهور منه فقد اتضح الامر وزال الخطب
تأمل جيداً قوله قدس الله تعالى روحه (والامام بصفحة وجهه) يريد ان الامام يسلم تجاه

(١) موخر كؤمن (كتابنا قدس سره)

وكذا المأموم ولو كان على يساره أحد سلم ثالثة يومئ بصفحة وجهه عن يساره (متن)

القبلة مرة واحدة ولكن يومئ بصفحة وجهه الى يمينه (اما الحكم الاول) وهو تسليم تجاه القبلة فقد صرح به الصدوق والسيد والشيخ والطوسي وأبو المسكور والمحقق والمصنف والشيد وغيرهم ممن ذكر في المردود وفي (الفنية) الاجماع عليه وقد سمعت مافي الوسيلة وعرفت مافي اللمعة والتغلية وسمعت مافي الذكري والروضة وفي (مجمع البرهان) ما رأيت دليلا على تسليم الامام الى القبلة مع الایماء بصفحة وجهه وفي (المدارك) ان المستفاد من صحبة عبد الحميد ان الامام يسلم تسليمة واحدة عن اليمين وفي رواية أبي بصير ثم تؤذن القوم فتقول وأنت مستقبل القبلة السلام عليكم وفي الطريق محمد بن سنان وهو ضعيف انتهى قلت ضعه ان سلفناه منجب بفتوى الاصحاب فضلا عن اجماع الفنية ثم ان في صحيح أبي بصير المرادي اذا كنت اماما فلم تسليمة وأنت مستقبل القبلة وفي (البحار) قد اختلفت الاخبار في ايماء الامام ففي بعضها يسلم الى القبلة وفي بعضها الى اليمين وربما يجمع بينهما بأنه يبدئ أولا من القبلة ثم يغمضه مائلا الى اليمين وأنه لا يميل كثيرا ليخرج عن حد القبلة بل يميل بوجهه قليلا ولا يظهر حملها على التخيير ويؤيده مافي هه الرضا عليه السلام حيث قال ثم سلم عن يمينك وان شئت بيما وشمالا وان شئت تجاه القبلة انتهى وعن الكاتب ان الامام ان كان في صف سلم عن جانيبه وهو مخاف للمشهور من جبين احداهما حرم ذكر الاستقبال والاخرى ذكر التسليمتين كما يأتي وأما ما استعمل عليه كلام المصنف من الحكم الثاني وهو كونه مرة واحدة فهو المشهور كقولي جامع الماصد وترح الجعفرية والاشهر كقولي الذكري وقول عليه الاجماع في الخلاف والنسبة والتذكرة وأما الایماء بصفحة وجهه الى يمينه فهو المشهور الذي لا راد له كقولي الروضة والمشهور كقولي المفاتيح وشرحه والحدائي ومذهب الاكثر كما في المطر وهو خيرة النهاية وكتب المحقق وكتب المصنف والتغلية والذكري والفروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحاو الكفاية الا ان في بعضها بوجهه كالتأية وغيرها وفي (الامالي والفقيه) يميل بيمينه الى يمينه وفي (المصباح) انه يومئ بيمين اليمين (وعن الاقتصاد) انه يومئ بطرف الالف وفي (الاتصار) وجل العلم والسرائر) انه يهرف بوجهه قليلا وفي الاول الاجماع عليه وفي (الفنية) يومئ بالتسليمة الى جهة اليمين وفيها الاجماع عليه وفي (السرائر) أيضا في المصلي أنه يسلم تسليمة واحدة الى اليمين وفي (الوسيلة) يومئ بالتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن وفي (المدارك والمفاتيح) يسلم من يمينه وفي (مجمع البرهان) الذي يستفاد من الاخبار تسليم الامام على اليمين فكانه المراد بصفحة الوجه وقال ان تسليم الامام الى القبلة مع الایماء بصفحة وجهه لا دليل عليه كما تقدم وفي (الروضة) معنى ايمائه بصفحة وجهه يميناً انه يتقدم بالسلام الى القبلة ثم يشير ياقبه الى اليمين بوجهه وبه جمع بين الاخبار في الروض والبحار واحتل في الروض أيضا في الجم ان الایماء الى اليمين لا يباي الاستقبال وفي (المسالك) ينبغي الایماء بصفحة الوجه بعد التغط بالسلام عليكم الى القبلة في الامام والمأموم وفي (الذكري) ايضا ان المتعدد والامام يسلمان تجاه القبلة من غير ايماء وأما المأموم فانه يتقدم به مستقبل القبلة ثم يكله بالایماء الى الجانب الايمن أو الايسر قال في (كشف القاتم) عند قل هذه العيادة الظاهر عند ضمير الخطاب وقد سمعت ما اعترضه به المحقق الثاني والشيد الثاني وقال الاستاذ آدام الله تعالى حراسته الجمع بين الاستقبال وكونه عن يمين أو شمال يميل أول التسليم الى القبلة وآخره الى اليمين أو التباين فاسد كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا المأموم ولو كان على يساره أحد سلم ثانية ويومئ بصفحة وجهه على يساره ﴾

يريد ان المأموم اذا لم يكن على يساره أحد يسلم تجاه القبلة مرة واحدة ويومئ بصفحة وجهه كلاما لم (ونحن نقول) اما تسليمه تجاه القبلة فهو المشهور كما في الفاتح وهو القدي قنضيه عبارة الامالي والوسيلة والفنية والشرائح والتذكرة والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وقوائد الشرائع وكشف الالتباس بل كاد يكون صريح هذه بل في بعضها التصريح به بل هو ظاهر النافع والمستبر والمتحى والتحرير حيث قيل فيها والمأموم يسلم تسليتين بوجهه فيجعل يمينه ما تقدمه على ان يسلم بوجهه ايماء لا التفاتا وفي (البحار) قال الاصحاب المأموم يسلم على الجانبين ان كان على يساره أحد والا فمن يمينه ويومئ بصفحة الوجه وفي (الفوائد المالية) وأما الايماء بصفحة الوجه فقد كرهه الشيخ وتبعه الجماعة انتهى والابناء بصفحة الوجه يقضي بالتسليم حال الاستقبال الا أن الشيخ لم يذكر في المأموم الايماء بصفحة الوجه لافي النهاية ولا في المبسوط ولا الخلاف ولا الجمل وانما فيها وفي المصباح والانتصار وجعل العلم والسرائر والأرشاد والنبصرة والجسفرة وشرحها وجامع المقاصد والكفاية ان المأموم يسلم تسليتين يميناً ويساراً ان كان على يساره أحد والا يميناً وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (الفاتح) ان المأموم يسلم تسليتين وقد سمعت ما في الذكرى من أنه ينبغي به مستقبل القبلة ثم يركع بالايماء الى الجانب الايمن أو الايسر وسمعت ما في المسالك من أنه ينبغي له الايماء بالصفحة بعد التلطف بالسلام عليكم الى القبلة انتهى وأما الايماء بصفحة وجهه فهو الظاهر من كلام كل من قال انه يسلم تجاه القبلة ويومئ بالتسليم الى اليمين بل في كثير منها التصريح بالصفحة وفي (المستبر والنافع والنتهى والتحرير والتذكرة) التصريح بالوجه وفي (الامالي) يميل يمينه الى يمينه وقد سمعت ما في البحار والفوائد المالية وفي (الروضة) الايماء بصفحة الوجه مشهور بين الاصحاب لاراد له الا انه قال لا دليل عليه ظاهراً ومثله ما في الروض والمدارك وقد عرفت الوجه في ذلك وأما اقتصاره حينئذ أي حيث لا يكون على يساره أحد على المرة الواحدة فقد يظهر من الخلاف الاجماع عليه وهو قضية الكتب السابقة وقد تدالم الاصحاب ما عدا الصدوقين على أنه اذا كان على يساره أحد يسلم تسليتين فقط وانما اختلفوا في كيفية كما عرفت وفي (الانتصار والفنية) وظاهر الخلاف الاجماع عليه وفي (الفاتح) وكذا الفيلة انه المشهور وقال في (الفتية) وان كنت خلف امام تأم به فسلم تجاه القبلة واحدة ودأ على الامام وتسلم على يمينك واحدة وعلى يسارك واحدة الا أن لا يكون على يسارك انسان فلا تسلم على يسارك الا أن تكون بجانب الحائط تسلم على يسارك ولا تدع التسليم على يمينك كان على يمينك أحد ولم يكن وقيل مثله عن المتعم وعن والده وقال الشهيدان والحق الثاني لا بأس باتباعها لانها جليلان لا يقولان الا عن ثبت وقال في (الامالي) والتسليم يجري مرة واحدة مستقبل القبلة ويميل يمينه الى يمينه ومن كان في جمع من أهل الخلاف سلم تسليتين عن يمينه تسليمية وعن يساره تسليمية كما يعملون لفتية يعني منفردا كان أو اماً أو مأموماً وهذا منه مخالفة أخرى للشهور بين علمائنا هذا وقد فهم الاصحاب من الصدوقين جعل الحائط على يساره كافياً في استعجاب التسليتين للمأموم وقال الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في شرح الفاتح لل مراد الصدوق من قوله الا أن تكون بجانب الحائط أن يكون في يمينك الحائط ويسارك المصلي قد سلم على يسارك وتترك التسليم على اليمين اذ الحائط لا يسلم عليه واكتفى بقوله سلم على يسارك عن اظهار كون الحائط على اليمين خاصة اذ لم يقل وتسلم على يسارك أيضاً فيكون نظره الى رواية الفضل (والحاصل) ان مراده انه لا يسلم على اليسار اذا لم يكن فيه أحد بخلاف اليمين فانه

ويومي بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة ومسلمي الانس والجن والمأموم
ينوي باحدهما الامام (متن)

لا يترك الا في صورة واحدة وهي أن يكون يجنب الحائط وعلى يساره واحد مصل أو جماعة انتهى
فتأمل فيه وفي (خير المفضل) قال غم يسلم المأموم ثلاثا قال عليه السلام تكون واحدة ردا على الامام
وتكون عليه وعلى ملكيه وتكون الثانية على يمينه والمكين الموكلين به وتكون الثالثة على يساره والمكين
الموكلين به ومن لم يكن على يساره أحد لم يسلم على يساره الا أن يكون يمينه الى الحائط ويساره الى
من صلى معه خلف الامام فيسلم على يساره انتهى كلام الخبر وفي (السرائر) لا يترك التسليم على يمينه
على كل حال كان أحد أو لم يكن وفي (الذكرى) ان الابعاء بالتسليم الى الجانب الايمن أو الايسر فيه
دلالة على استحباب التسليم أو على ان التسليم وان وجب لا يعد جزءا من الصلوة اذ يكره الالتفات
في الصلوة من الجانبين ويحرم ان استأنم استدرازا ويمكن أن يقال التسليم وان كان جزءا من الصلوة الا انه
خرج من حكم استقبال القبلة بدليل من خروج انتهى وبالاخير اجاب في جامع المقاصد (قلت) وكلامها بسطلي ان
مرادها بالابعاء الالتفات وفيه نظر ظاهر اذ هو غيره كالمصرح به المحقق الثاني في تليق النافع وفي (الذكرى) سئل
صحيح ابن جعفر الذي يقول فيه انه رأى اخوته موسى واسحق ومحمدا يسلمون على الجانبين مانصه
يعد ان تقصص الرؤية بهم مأمومين بل الظاهر الاطلاق وخصوصا وفيهم الامام عليه السلام وفيه دلالة
على استحباب التسليمتين للامام والمنفرد أيضاً غير ان الاثر فيها الواحدة انتهى (قلت) ويحتصل
الثبة لحضور العامة أو للتعليم بل هذان الاحتمالان ظاهران (وليعلم) ان الظاهر من الاحد في الاخبار كلام
الاصحاب حيث يقال ان كان على يساره أحد هو الانسان كما صرح به في الفقه والحلاف والتبذيب
وغيرهما ولهذا تردد بعضهم في وجوب الرد عليه مثل وجوبه على المأموم في الرد على الامام والظاهر
عدم الوجوب فيها للاصل وعدم ظهور تسمية ذلك تحية بل هو تسليم الصلوة ولو ظهر ذلك فإمومين
ومن على يساره وجب الرد ولكن الظهور ببسبب والاحتياط يقتضي الرد وبأن تمام الكلام فيه
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويومي بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة
ومسلمي الانس والجن والمأموم ينوي باحدهما الامام ﴾ الذي يستفاد من هذه العبارة بملاحظة اطرافها
ان الامام والمنفرد والمأموم يشتركون في انه يستحب لهم ان يقصدوا بالسلام السلام على من هو على
ذلك الجانب الذي يؤمنون اليه بمؤخر البين أو صفحة الوجه من غير تعيين دون من عداهم وان
المأموم يختص بالرد على الامام باحدى التسليمتين الاولى أو الثانية وقال في (المنتهى) لو نوى بالتسليم
الخروج من الصلوة كان أولى ولو نوى مع ذلك الرد على المكين وعلى من خلفه ان كان اماما أو على
من معه ان كان مأموما فلا بأس به خلافا لقوم من الجمهور ونحوه ما في التحرير من دون تفاوت وفي
(الذكرى والبيان وقواعد الشرائع والجفرية وشرحها وحامع المقاصد والمسالك والكتايب والمفاتيح)
ان المنفرد يقصد الانبياء والأئمة والخلفاء عليهم السلام ويقصد الامام مع ذلك المأمومين لذكر اولئك
وحضور هؤلاء وظاهر المفاتيح نسبته الى الاصحاب وفي (الروض) نص على قصد الامام قطب وذكر
فيه كما ذكروا وفي (العمدة والروضة) وليقصد المصلي صفته الخطاب بقسليه الانبياء والملائكة والأئمة
عليهم السلام والمسلمين من الجن والانس ومثله ما في الفوائد والمالية وفي (رسالة صاحب المعالم) نسبته الى

الاصحاب وقال الشيدان في التولية وشرحا ويقصد الامام مع من ذكر المؤتم وانه يترجم عن الله سبحانه وتعالى شأنه وذكر في الذكرى أن المصلي مطلقا لو أضاف الى ما ذكره فيها قصد الملائكة أجمعين ومن على الجانبين من مسلمي الانس والجن كان حسنا ومثله ما في فوائد الشرائع والمسالك وشرح الجفرية وفي (الموجز الحاوي) مانصه ويقصد بالاولى الخروج بالثانية الانبياء والملائكة والحفظة والائمة عليهم السلام ومن على ذلك الجانب من مسلمي الجن والانس والمأموم بالاولى الرد والثانية المأمومين انتهى كلامه فليتأمل فيه وعن (الكافي) أنه قال الفرض الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله يعني محمدا وآله صلى الله عليهم والحفظة عليهم السلام وقد يلوح من كلامه هذا الوجوب وقال جماعة هذا القصد المذكور في كلامهم لا دليل عليه (قلت في حسن ابن أذينة الوارد في المراج ما يصلح دليلا لقصد التبيين والملائكة ونحوه خبر الفضل بن عمر وخبر أبي بصير وفي خبر القتيبة عن أمير المؤمنين عليه السلام ما يصلح دليلا لسلام الامام على الجماعة وفي خبر آخر لا يبيح ما يدل على السلام على الملائكة أو الحفظة وقد سمعت ما في الذكرى وغيره أن الباعث على ذلك في الامام ذكر أولئك وحضور هؤلاء هذا كلامهم فيما يتعلق بالامام والمنفرد وأما كلامهم فيما يتعلق بالمأموم فقد سمعت ما في المنهى والتحرير والموجز الحاوي وفي (الذكرى) أن الاصحاب على القول بالوجوب أن الاولى من المأموم لرد على الامام والثانية للاخراج من الصلوة وقد احتاج الى تسليتين وفي (المناجيات) أيضا نسبت الى الاصحاب وفي (الذكرى) أيضا أن الاصحاب يقولون ان التسليمة تؤدي وتطفي الرد والتعبد به في الصلوة قال وهذا يتم حسنا على القول باستحباب التسليم وقال ويمكن أن يقال ليس استحباب التسليتين في حقه لكون الاولى ردا والثانية مخرجة لانه اذا لم يكن على يساره أحد اكتفى بالواحدة عن يمينه وكانت محصلة الرد والخروج من الصلوة وأما شرعية الثانية ليم السلام من على الجانبين لانه بصيغة الخطاب فإذا وجه الى أحد الجانبين اختص به وفي الجانب الآخر غير تسليم ولا كان الامام ليس على جانبيه أحد اختص بالواحدة وكذلك المنفرد ولهذا حكم ابن الجنيد بما تقدم من تسليم الامام اذا كان في صف عن جانبيه انتهى وفي (المبسوط) من قال أنه فرض فقسليمة واحدة يخرج من الصلوة وينبغي ان ينوي بها ذلك والثانية ينوي بها السلام على الملائكة أو على من في يساره ونحوه نهاية الاحكام وفي (التذكرة) الاقتصار على حكاية ما في المبسوط وفي (الجفرية وشرحا والروض والمسالك) أن المأموم يقصد بأولها الرد على الامام بالثانية الانبياء والائمة عليهم السلام والحفظة والملائكة والمأمومين وفي (الدروس) في الثانية المؤتمين وفي (البيان وجامع المقاصد والروضة) يقصد بالثانية مقصد الامام وفي (فوائد الشرائع) يقصد في الثانية الانبياء والائمة والمأمومين وفي (الكفاية) الاولى أن يقصد المأموم مع الانبياء والائمة والحفظة الرد على الامام وفي (الفتية) كما عن المتن أن المأموم يسلم واحدة تجاه القبلة ردا على الامام وأخرى على اليمين وأخرى على اليسار ان كان عليه أحد او سائط كما مر قال الشهيد وكأنه يرى أن التسليتين ليستا للرد بل هما عبادة محضة متعلقة بالصلوة ولا كان الرد واجبا في غير الصلوة لم يكف عنه تسليم الصلوة وإنما قدم الرد لانه واجب مضيق اذ هو حق الآدمي انتهى وفي (البحار والخصائص) الظاهر أن الصدوق بنى حكمه بالثلاث على خبر الفضل ثم ما ذكره في الذكرى يصلح حكمة للحكم كما يروى اليه الخبر انتهى واحتمل في الذكرى الوجوب في الاولى الرد على الامام واستدل عليه بالآية الشريفة والاستحباب لانه لا يقصد به التوبة وإنما الفرض به الايدان بالانصراف من الصلوة وفي

ثم يكبر ثلاثاً رافعا يديه بها ويستحب القنوت في كل ثانية (متن)

(جامع المقاصد) احتال الوجوب ضعيف جداً وفي (الروض والكفاية والمقانيح) نسبته إلى القليل وفي (البيان والدروس والتفلية وفوائد الشرائع والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والفوائد الملية) عدم الوجوب واستظهره في مجمع البرهان وفي (المقانيح) نسبته إلى الأصحاب وقال في (الذكرى) وعلى القول بوجوب الرديكفي في القيام به واحد فيستحب للباقيين وقال وإذا اقترنت تسليم المأموم والامام أجزاءً ولا رد هنا وكذلك إذا اقترنت تسليم المأمومين تكافؤهم في التحية ونحوه مافي ارشاد الجعفرية ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثم يكبر ثلاثاً رافعا يديه بها﴾ هذا قاله الأصحاب كلهم الذكرى وجامع المقاصد وعليه نص الشيخان واكثرهم تأخر عرضها والمراد بكل واحدة من التكريرات كائن على ذلك في القنوة والمذهب فيها قول والسرائر والدروس وفي (المصباح) يكبر ثلاث تكييرات في ترسل واحد ولعله أراد التوالي وفي (المنتهى وجامع المقاصد) ان هذا التكبير قبل أن يثني رجله وفي (القنوة والمقانيح) انه يرفها حبال وجهه مستقبلاً ظاهرهما وجهه ويأطهما القبلة وفي (النهاية والمبسوط والسرائر وجامع الشرائع والتحرير والتذكرة والمنتهى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية ونحو شرحها والمذهب) على ما نقل عنه ان منتهى الزعم شعنتا الاذنين وفي (القنوة) ثم يفيض يديه إلى نحو غديبه وفي (السرائر) ثم يرفها إلى غديبه بترسل واحد وفي (الذكرى وجامع المقاصد) فيضمهما على الفخذين أو قريباً منها قاله الأصحاب قلت وبذلك صرح جماعة وفي (التحرير) فيضمهما على الفخذين (وعن) الشيخ عبد الجليل القزويني مرفوعاً في كتاب بعض مثالب النواصب في قضى بعض فضائح الروافض انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوماً فرأى جبرئيل عليه السلام فقال الله أكبر فأخبره جبرئيل برجوع جعفر من أرض الحبشة فكبر ثانياً فجاءت البشارة بولادة الحسين عليه السلام فكبر ثالثاً وفي (العلل) عن الفضل بن عمر انه سأل الصادق عليه السلام عن القنوة فيها فقال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة صلى بأصحابه الظهر عند الحجر الأسود فلما سار رفع يديه وكبر ثلاثاً وقال لا اله الا الله وحده وحده انجز وعده ونصر عهده وأغن جنده وغلب الاحزاب وحده لله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ثم أقبل على أصحابه فقال لا تدعوا هذا التكبير وهذا القول في دبر كل صلوة مكتوبة فان من فعل ذلك بعد التسليم وقال هذا القول كان قد أدى ما يجب عليهم من شكر الله تعالى على قوة الاسلام وجنده ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويستحب القنوت في كل ثانية﴾ من فريضة أو نافلة مرة اجماعاً كافي المعتبر والمنتهى والتذكرة وكشف القناع الا انه قال في الاخير الامن أوجبهم من قنوة ثانية لجمعة وفي (القنوة) الاجماع على استحبابه في الركعة الثانية بعد القراءة وكذا السرائر والذكرى وفي (المختف والمقانيح والبحار) ان استحباب القنوت هو المشهور وفي (جامع المقاصد والروض وكثر الرقاع والفوائد الملية وامايات الاردبيلى والمدارك) انه مذهب الاكثر وفي (التفقيح والكفاية) انه الأشهر وعن الشيخ أحمد بن الحوج وأبي العباس ان القائل بالوجوب غير معلوم وكذا قال الاردبيلى في مجمع البرهان ولعل ذلك منهم لانه لم يظهر من الحسن والصدوقين المخالفة كما سيأتي وفي (التذكرة) أيضاً انه مستحب لو أخل به لم تبطل صلواته عند علانها وفي (المنتهى) أيضاً نسبة ذلك إلى الأكثر وفي (التفقيح) عن النبي انه أوجب ولم يحد ذلك ولا قنوه غيره وفي (القبية) انه سنة واجبة وقال في التذكرة قد يجري في بعض عبارات أصحابنا الوجوب

واقصد شدة الاستحباب لكن في المتبر والمنتهي والمختلف وغيرها ان الصدوق قائل بالوجوب وأنه متى تعد تركه وجبت عليه الاعادة والاحتجاج له بالآية وخبر عمار وعجالة القتيبي ان من تركه في كل صلوة فلا صلوة له قال الله عز وجل وقوموا لله قانتين (قلت) كلامه في السلب السكلي أظهر وفي (المتنق والمهابة) من تركه متمدا فلا صلوة له ولكن قد يلوح من الهداية ان ذلك قول الصادق عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في خبر عمار ليس له ان يدعه متمدا وفي خبر وهب بن عبدربه من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلوة له قال في (التذكرة) هذا محمول على نفي الفضيلة ولأنه مشروع فتركه رغبة عنه يعطي كون التارك مستحقا بالبادة وهذا لاصلوة له (قلت) لا يتركه رغبة عنه الا العامة ولا صلوة لم واختلف النقل عن الحسن بن عيسى فبعضهم انه أرجوه مطلقا وبعضهم أنه أرجوه في الجبرية وبعضهم نسب ذلك الى ظاهره وقال في (المختلف) وقال ابن عقيل من تركه متمدا بطلت صلواته وعليه الاعادة ومن تركه ساهيا لم يكن عليه شيء انتهى ونسب الشديد في البيان الى الفيد القول بوجوبه في الركعة الاولى من الجمعة وكلام الحيد كذا ومن صلى خلف امام بهذه الصلوات وجب عليه الانصات عند قراءته والقنوت في الاولى من الركعتين في فريضة وفي نسخة أخرى في فريضته ولعله يريد موضع وجوبه وهو الجمعة (وقد أجاب) جماعة من متأخري المتأخرين عن الاستدلال على الوجوب بالآية الكريمة بأنها إنما أوجبت القيام عند القنوت والقنوت فيها يحتمل الخضوع والطاعة ولن سلم أنه الدعاء فكل من الاذكار الواجبة دعاء والفاتحة مشتملة على الدعاء على ان الاختصاص بالصلوة الوسطى قائم (وفيه) انه لا قائل بالفصل وانمضي على نفي الحقيقة الشرعية لان القنوت لفظ استعمل في معنى جديد وهو الدعاء في أثناء الصلوة في محل معين سواء كان مع رفع اليدين أم لا فلا يحصل عندا قائل بثبوت الحقيقة الشرعية على شيء من الماني الحقة المذكورة في القاموس ولا على شيء مما ذكره ابن الاثير ولا يفتن الى قول المفسرين سد ماروي عن الصادقين عليهما السلام انه الدعاء في الصلوة حال القيام وهو الذي قلّه الطبرسي عن ابن عباس واردة الدعاء الذي في الفاتحة بيده جدا وقد يعطي قول الرضا عليه السلام في صحيح البرنطي اذا كانت التنية فلا تقنت دخول الرفع لليدين في القنوت اذ لا تنية غالبا الا فيه لكن جمهور الاصحاب صرحوا بعدم دخول رفع اليدين فيه والامر فيه سهل (وأجاب) عن الآية الكريمة في المختلف بان أقصى ما تدل عليه وجوب الامر بالقيام فيعقل ان قلنا بوجوب الأمور به وهذا كما يتناول الصلوة فكذا غيرها فليس فيه دلالة على وجوب القيام لصلوة سلمنا وجوب القيام للصلوة لكنها كما تحتمل وجوب القنوت تحتمل وجوب القيام حالة القنوت وهو الظاهر من مفهوم الآية وليس دلالة الآية على وجوب القيام الموصوف بالقنوت بأولى من دلالتها على تخصيص الوجوب حالة القيام بل دلالتها على الثاني أولى لمواقة البراءة الاصلية انتهى كذا وجدناه فيها عندا من نسخ المختلف ولا يخفى عليك ماني قوله وجوب الامر بالقيام وماني قوله على تخصيص الوجوب حالة القيام والذي يظهر ان المراد حالة القنوت والقيام انما وقع سهوا من قلّه لميؤن ولعله يحاول بيان حال الحال بعد الامر ولها تارة تقع مفيدة له ولا يلزم من وجوب الأمور به وجوبها كما في اضرب هندا جالسة وكقولك أنظر مسافرا وكل جالسا ونحو ذلك وتارة يلزم من وجوبه وجوبها كما في قولنا حج مفردا وأدخل مكة محرما وكأنه يقول أن مانع فيه من قبيل الاول ونحن نقول قد نص التحويون أن الحال بعد الامر اذا كانت من نوع الفصل الأمر به كما في حج قلنا أو من فعل الشخص الأمور كما في

أدخل مكة محرماً فانه يلزم من وجوب الأمور به وجوبها وانها اذا خرجت عن هذين كما في ضرب
 هذا جالسة فلا يلزم من وجوبه وجوبها ولا ريب أن ما نحن فيه من قيل ما كان من فعل الشخص
 لكن هذه القاعدة غير مطردة كما في قولك أضرمسافرا وما نحن فيه من هذا التليل هذا (ولعلم) أن
 عومات هذه الاجماع وعومات الاخبار وصريح خبر رجا بن الضحاك دالة على استحباب
 القنوت في الركعة الثانية من الشفع وقد نص على ذلك من الاصحاب الطوسي في الوسيلة وغيره بل
 لا نعرف الخلاف في ذلك من أحد من علمائنا كما اعترف به الشيخ البهائي في حاشية مفتاح الفلاح
 كما يأتي ومع ذلك خالف في ذلك وسبقه اليه صاحب المدارك وتبعه الفاضل الخراساني وتبعهم
 المحدث البحراني ونسب الى الاصحاب مالا يليق وقال في (البحار) لم يستثن الشفع أحد من
 قدماء الاصحاب ومال بعض المتأخرين في العصر السابق الى سقوط القنوت في الشفع استنادا الى خبر
 ابن سنان مع انه لا دلالة فيه الا بالمفهوم والمنطوق مقدم وهذه المسئلة جرى البحث فيها بين استاذنا
 وامامنا وعادنا شيخ الرقاق على الاطلاق وصدر جريدة وبيت قصيدة وكلم به من أعيان العلماء الذين
 اذا رأيهم رأيت ما رأيت وعلت فك بأبهم اقتديت اقتديت وهو العلامة الخبير الفهامة الطيب
 الطاهر المطهر الشيخ الاعظم مولانا الشيخ جعفر أدام الله تعالى حراسته وبين استاذنا واستاذنا وآية الله
 سيحانه في بلاد العلامة العلامة الواضحة على الصفة في أجداده صلوات الله عليهم أجمعين وهو رأس
 رؤساء الفضلاء وعين أعيان العلماء سيدنا وامامنا ومولانا السيد محمد المهدي دام ظله العلي ولكنني لم
 أفزني في ذلك اليوم شرف حضور ذكر المجلس وانما بلغني ان شيخنا المشار اليه أسبغ الله نعمه عليه
 قضى السجب من أنكر استحباب القنوت في الركعة الثانية من الشفع وان سيدنا المذكور كساه الله ثوب
 السرور عارضه في ذلك وقال الشيخ البهائي في حاشية مفتاح الفلاح القنوت في الوتر التي هي عبارة
 عن الركعات الثلاث انما هو في الثالثة والاوليائ المسماة بركة الشفع لا قنوت فيها واستدل
 بصحيفة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي
 الشاء والغداة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة قال وهذه القاعدة لم ينطبقها علماؤنا انتهى وظاهره
 ان القول باستحبابه في ثمانية الشفع معروف مشهور حتى أنه لم يجد فيه مخالفا قبله وهو كذلك الا أنه
 قد سبقه اليه صاحب المدارك وله لم يقف عليه قال في أول كتاب الصلوة في الفوائد التي قدمها التامة
 يستحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة لقول الصادق عليه السلام في صحيفة عبد الله بن سنان
 وساق الخبر وجرى على منواله الفاضل الخراساني وقال المحدث البحراني ان منشأ شبهة الاصحاب في المسئلة
 هو دلالة الاخبار على فصل الركعتين الاولين من الوتر فجعلوها بهذا صلوة منفصلة واستدلوا على استحباب
 القنوت فيها بما دل على القنوت في كل ركعتين من الواقل والمفهوم من الاخبار ان الثلاث صلوة واحدة
 مسماة بالوتر غاية الامر ان الشارع جوز الفصل فيها ومتى ثبت انها صلوة واحدة فليس فيها الا قنوت
 واحد كسائر الصلوات ومحله الثالثة منها كما في الخبر وقال قبل ذلك ان اطلاق الوتر على الواحدة انما
 نشأ من المتأخرين وبين وجه الدلالة في الخبر بان القنوت معروف باللام وغيره قوله عليه السلام في
 الركعة الثانية وفي المغرب ظرف لقر فيجي حصر المبتدا في الخبر فيصير التقدير قنوت المغرب في
 الركعة الثانية لا في الاولى والثالثة وقنوت الوتر في الثالثة لا في الاولى والثانية انتهى كلامه ملخصاً
 (وفيه) بما سمعت من الاجماع ان خبر رجا بن الضحاك صريح في ان الرضا عليه السلام كان

قبل الركوع بعد القراءة (مقن)

يقت في الثانية من الشفع وضعه منجر بالشهرة وعمل الاصحاب وعمومات الاخبار والاجامات المشتبهة على كل صلوة فريضة ونافذة على ان هذا الخبر قد اشتمل على أحكم أخر عمل بها الاصحاب على أنه هو لا يفرق بين الصحيح والضعيف وقوله ان ثلاث صلوة واحدة وان اطلاق الوتر إنما نشأ من المتأخرين (فيه) ان هذه التسمية مشهورة بين قدماء أصحابنا كالصدوق والمفيد والشيخ والسيد والديلمي والطوسي والمليين والخطي والمحقق وغيرهم فانهم نصوا على تسمية الواحدة بالوتر كائنا في سلف وقد استوفينا الكلام في ذلك بما لا مزيد عليه فليحظ في أول كتاب الصلوة (سلمنا) ان الثلاث صلوة واحدة لكن فليكن القنوت في الثانية منها لان الاخبار والاجامات نافذة باستحبابه في كل ثانية وأبى يقع خبر ابن سنان من هذه على أنه قابل للعمل على تأكد الاستحباب كما صنع جماعة أو على بيان ان الوتر هي الثالثة لا الثلاث كما قوله العامة أو على ما اذا صلاها موصولة لثنية كما ورد ذلك في بعض الاخبار أو يحصل على الثنية ويمكن وجه آخر قريب وهو أن يكون التخصيص على الثالثة لأنها فرد خفي لأنها مفردة مفصولة والمشهور (وقد اشتهر خ ل) ان القنوت إنما يكون في الركبتين وقد سمعت ما في البحار وقال فيه أيضاً ويمكن حله على ان القنوت المؤكد الذي يستحب اطالته إنما هو في الثالثة ويمكن حله على الثنية لان أكثر المخالفين يمدون الشفع والوتر صلوة واحدة ويقتنون في الثالثة انتهى (قلت) ثم ان في سند الخبر في الاستبصار اضطراباً حيث فيه عنه يعني الحسين ابن سعيد عن فضالة عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام وقد قال النجاشي ان ابن مسكان لم تثبت روايته عن الصادق عليه السلام وقد روى النجاشي عن أبي الحسن البغدادي (١) عن السواري أنه قال كل شيء رواه الحسين بن سعيد عن فضالة فهو غلط ثم أنه لم يمد روايته عن ابن مسكان على ان الموجود في التهذيب عن ابن سنان وهو وان كان الظاهر أنه عبد الله لكن مثل ذلك مما يقال في مقام الترجيح ثم ان لعراض الاصحاب عن ظاهر هذا الخبر مع ذكرهم له في كتب الاستدلال مسندتين به على تأكد الاستحباب أو منتهضين لتأويله بما سمعت أقوم شاهد على ان الحكم مقطوع به عندهم ولنا ان قول ان خبر المبتدأ قوله عليه السلام في المغرب وفي الوتر كما صرح بذلك في خبر وهب حيث قال فيه الصادق عليه السلام القنوت في الجمعة والشاء والسة والوتر والفداة فن تركه رغبة عنه فلا صلوة له وقال الرضا عليه السلام في خبر سعد بن سعد ليس القنوت الا في الفداة والجمعة والوتر والمغرب وعلى هذا بصير التقدير القنوت في المغرب لافي غيرها حال كونه في الثانية وفي الوتر لافي غيرها حال كونه في الثالثة فيحصل حينئذ على تأكد الاستحباب في الاربع المذكورة من دون تأمل ويستأنس بذلك لحله في ثالثة الوتر على تأكده فيها قد صار الاستدلال بهذا الخبر حياً وذمت المتبعة ضياعاً وكان بمنزلة عن التحقيق من نسب الى الاصحاب الا يلقى وبالله سبحانه التوفيق وهذا هو الباعث في هذا الباب الى الخروج عن وضع هذا الكتاب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿قبل الركوع بعد القراءة﴾ عمل القنوت قبل الركوع بعد القراءة اجماعاً لكلي الخلاف والنية والتذكرة والذكرى والمناجيات وظاهر المنتهى وجامع المقاصد وكشف القاتم وهو المشهور بكافي الروض والفوائد المليحة والبحار والحدائق والاشهر

(١) كذا في نسخة الاصل ولعله البغدادي (مصححه)

والناسي يقضيه بعد الركوع وأكده في القنوت والمترتب وأدون منه الجهرية ثم القريضة مطلقاً (من)

كما في الكفاية وفي المتبر أن عمله الأفضل قبل الركوع بعد القراءة عند طائفة وظاهر التخيير بين فعله قبله أو بعده واستحسنه في الروضة ويستثنى من ذلك ثانية الجملة وراية صلوة جعفر عليه السلام كما في التوقيع من التاحية للقدسة ومفردة الوتر عند المحقق في المتبر والمصنف في جملة من كبه وجماعة حيث جعلوا فيها قنوتين أحدهما قبل الركوع والآخر بعده وهو هذا مقام من حسنته نعمة منك إلى آخر القضاة وقال الشهيديان والمحقق الكركي وغيرهم هذا لا يسي قنوتاً لعدم تسميته قنوتاً في الأخبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والناسي له يقضيه بعد الركوع) هذا مذهب الاصحاب لأعلم فيه خلافاً كما في المدارك وقاله الشيخ ومن تبعه كما في الذكري وقاله الشيخ والجماعة كما في الروض وقاله الشيخ وكثير من الاصحاب كما في جامع المقاصد وهو مذهب الأكثر كما في البحار وفي (المنتهى) لا خلاف عندنا في استحبابه بعد الركوع إذا نسيه قبله ولم يبر بالقضاء كما في موضع من البحار حيث قال المشهور استحبابه بعد الركوع وفسر المحقق الكركي في جامع المقاصد وتعليق النافع القضاء الواقع في كلامهم بإرادة فعله ومثله قال غيره وفي (المنتهى) هل هو أداء أو قضاء فيه تردد ثم رجح القضاء ونقل ذلك جماعة عنه سالكين عليه وفي (البسيط والمنتهى) فإن قاته فلا قضاء وفي (المنقطة والنهاية وجامع الشرائع والذكرة والتفقيح والدروس والبيان وتعليق النافع والموجز وشرحه وفوائد الشرائع والمسالك والميسرة والمناجيع) فإن لم يذكر إلا سد الدخول في الثالثة مضى في صلوته وقضاه بعد الفراغ من الصلوة وفي (الذكري) قاله الشيخ ومن تبعه وفي (الروض) قاله الشيخ والاصحاب وفي (الدروس) وما ذكر بعده من المناجيع أنه لو لم يذكر حتى انصرف من محله قضاء في الطريق وفي (جامع المقاصد) لا بأس به وفي (التحرير) فإن لم يذكر حتى ركع في الثالثة ففي قضاؤه بعد الصلوة قولان وفي (مضار ابن عمار) فيمن نسيه حتى يركع أقنت قال لا وفي صحيحه انفسال الصادق عليه السلام عن القنوت في الوتر قال قبل الركوع قال فإن نسيته أقنت اذ لو فرست رأسي قال لا قال الصدوق إنما منع عليه السلام من ذلك في الوتر والقنوت لاهم يقتون فيها بعد الركوع وإنما أطلق ذلك في سائر الصلوات لأن جمهور العامة لا يرون القنوت فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وأكده في القنوت والمترتب وأدون منه الجهرية ثم القريضة مطلقاً) أما أنه في القريضة جهرية كانت أو خفية أكد من النافذة فلا أجده في مخالفاً وعليه نص السيد في الجمل والشيخ في النهاية والبسيط والمصباح والمعطي في السرائر والمصنف في المنتهى والتحرير والشهيديان في النغلة والفوائد الملية والمحقق الثاني في جامع المقاصد وغيرهم وأما أن أكد القريضة ما يجهر به منها قد نص عليه أيضاً في الكتب المذكورة وفي (جامع التراتم ولحبر والذكر والبيان) هو في الجهرية أكدوا ما أن أكد الجهرية القنوت والمترتب قد نص عليه في المصباح والسرائر والمنتهى وجامع المقاصد والفوائد الملية وفي (كشف الثام) أن قول الرضا عليه السلام في صحيح سعد بن سعد ليس القنوت إلا في القنوت والجملة والوتر والمترتب وقول الصادق عليه السلام ليونس بن يعقوب لا تقنت إلا في الفجر ظاهران في التقية وذلك يعطى التأكد فيما لا تقية فيه وهو لا ينافي التساوي في الفضل وقال أن قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير القنوت فيما يجهر فيه بالقراءة قال له إني سألت أباك عن ذلك فقال لي الحسن كلها قال ربح الله أبي أن أصحابي آووه فسألوه فاجبرهم ثم آووني شكاً فأقنيتهم بالتقية يعطى التساوي ولا ينافي الأكدية بالمعنى الذي عرفته

واللهاء فيه بالمتقول ويجوز اللهاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح للدين والدنيا (متن)

انتهى وقال في (جامع المقاصد) لما كان الاستحباب في الفريضة أكد منه في النافذة كلف استحباب
 اقتصرت في الفريضة أشد تأكيداً والظاهر استثناء الوتر للحديث السابق يريد حديث سعد بن سعد
 وقال في (كشف القاتم) لا ينافي كونه في الفريضة أشد تأكيداً ما (١) سمعته في الوتر لانه لا تناقض
 العامة على القوت فيه لا يقال إنما يقتت (فتن خ ل) في ثمانية الشفع لان الاجمال في الاسم كلف
 انتهى فاعلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واللهاء فيه بالمتقول ﴾ وأفصله كلمات الفرج
 اجماعاً كافي التنية وفي (الذكرى والبحار) نسبته الى الاصحاب وفي (المدارك) الى الشيخ وأكثر الاصحاب
 وفي (معجم البرهان) الى المشهور وفي (جامع المقاصد) الى الشيخ وجماعة ونسبه الشيخ نجيب الدين الى
 الاكثر وتوقف في ذلك بعضهم لعدم ورود خبره وإنما ورد في قنوت الجمعة والوتر وله لذلك نسبة
 الى القليل صاحب المالم في رسالته وفي (البحار) لم أره مروي الا في قنوت الجمعة والوتر (قلت) قال علم
 الهدى في الجمل والمجلي في السراير روي انها أفصله وقال الحسن بن أبي عقيل بلغني ان الصادق عليه
 السلام كان يأمر أصحابه أن يقتتوا بهذا اللهاء بعد كلمات الفرج يريد باللهاء قوله عليه السلام اللهم
 إليك تسحنت الابصار وفي ذلك بلاغ وقد وردت كلمات الفرج بطرق مختلفة قد سبق بعضها في فصل
 الجنائز في رواية أبي بصير لا اله الا الله رب السموات والارض مكن سبحة من وكذا في الصباح وفي
 بعض نسخ الصباح وما تحتهن وفي بعض نسخه وهو رب العرش العظيم وليس في الصباح وسلام على
 المرسلين وقال في (الذكرى) ويجوز أن يقول فيها هنا وسلام على المرسلين ذكر ذلك جماعة من الاصحاب
 منهم المفيد وابن البراج وابن رهرة قلت والسيد في الجمل والدليلي قال في (الذكرى) وروى عن الشيخ
 نجم الدين في المتأدري مجوزة لانه بلفظ القرآن ولو ورد التقل انتهى وقال في (البحار) قد خلاصا وصل
 الينا من النصوص عنه والاحوط تركه وقد ورد النهي من قوله في قنوت الجمعة عن أبي الحسن الثالث عليه
 السلام انتهى وفي (المدارك) جهه في أثناء كلمات الفرج مع خروجه عنها ليس بجيد انتهى (قلت) قد
 تقدم في بحث التسليم بيان ان ذكره غير مضر وقد روى الصدوق عن مولا نالصادق عليه السلام في
 الفقيه في أول باب غسل الميت جبراً اشتمل على قوله وسلام على المرسلين ثم قال هذه الكلمات
 هي كلمات الفرج الا ان صاحب الكافي نقل الخبر عارفاً عن الزيادة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
 وذكرت هذه الزيادة في الفقيه المنسوب الى مولا نالرضا عليه السلام قال ويستحب تقنين الميت
 كلمات الفرج وهي لا اله الا الله الى آخره وذكر أيضاً في الهداية التي هي متون الاخبار وليس فيه
 شيء مملوم لا يجوز التجاوز عنه اجماعاً كافي التذكرة وفي (النهاية) أدناه رب اغفر وارحم ويجوز عما
 تعلم أنك أنت الاعز الاكرم وفي (الذكرى) عن الجعفي والحسن بن أبي عقيل والشيخ ان أقله ثلاث
 تسبيحات قال وقال ابن الجيند أدناه رب اغفر وارحم ويجوز عما تعلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى
 روحه ﴿ ويجوز اللهاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح للدين والدنيا ﴾ كما نص عليه جمهور الاصحاب
 وفي (كنز الرقائ) الاجماع عليه وخالف بعض العامة وقد تقدم الكلام فيه عند الكلام على جواز

ما لم يخرج به عن اسم الصلي وفي الجمعة فتؤان في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده (من)

المصنف بغير الرية في الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ما لم يخرج به عن اسم الصلي ﴾ لا يجوز الصلوة فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح وكان تخطئه بين أجزاء القراءة أو الذكر ربما يخرج به عن كونه قارناً أو ذا كراً فيخرج عن كونه مصلياً وكان طوله في القنوت وغيره ربما يخرج به عن كونه مصلياً (١) إلى هذا القيد ولا ينافيه ما في الذكرى عنهم عليهم الصلوة والسلام أفضل الصلوة ما طال قنوتها قلنا مع الخروج ليست صلوة طوية القنوت كذا قال في كشف القام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الجمعة قنوتان ﴾ استحباب القنوتين في الجمعة مذهب الاصحاب لا أعرف فيه مخالفاً الا المتأخر كما في كشف الرموز ويريد المتأخر السجدة وعليه المذهب كما في الذكرى وهو المشهور كما في المدارك والهدائق والاشهر كما في جامع المقاصد وعليه الاكثر كما في كشف القام وهذا أبهى استحباب القنوتين للامام كما في الخلاف والهداية والنهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم وجامع الشرائع وهو المقول عن المقنع والكافي والمهذب والاصباح وفي (الخلاف) الاجماع عليه وغير الامام يقتل مرة واحدة وان كان في جملة كافي المتبر والذكرة وليس في الاخبار ما يفتيها من المأموم الا بالجمهور ان اعتبرناه في القام ومن البعيد جداً ان يقتل الامام ويسكت المأموم والاجماع الظاهر من كشف الرموز والشهرة المنقولة في الكتب المذكورة ظاهراً في الاطلاق وعدم الفرق بين الامام والمأموم كما هو ظاهر الكاتب على ما نقل والتهذيب والمصاحب والشرائع والتافع والمتنبي والتعريب والارشاد والدروس والبيان والفغلية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والفوائد الملية والمسالك وغيرها ونسب ذلك في كشف القام الى الخلاف والموجود فيه خلاف ذلك كما سمعت وقال في (الفتاوى) الذي استعمله وأفتي به ومضى عليه مشاغبي رحمة الله عليهم ان القنوت في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع وقال وتقرئ بهذه الرواية يعني رواية القنوتين حريز عن زرارة (قلت) هو موجود في روايتي أبي بصير وسامعه وفي (السرائر) ان الذي تضمنه أصول مذهبنا واجماعنا أن لا يكون في الصلوة الا قنوت واحد أية صلوة كانت فلا يرجع عن ذلك بأخبار الاحاد وفي (المختف) ذهب الى ان القنوت فيها واحد لكنه قال في الركعة الأولى وتيمه صاحب المدارك واستدل عليه بجبري أبي بصير - سليمان بن خالد - وهما عضدان تفسير القنوت الخصوص يوم الجمعة وبأخبار آخر لا تنفي القنوت الثاني وظنا أنه قول المفيد وبعبارة المفيد كذا والقنوت في الأولى من الركعتين في فريضة (فريضة خ ل) وهو لا ينفي الثاني كما في كشف القام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ﴾ الاصحاب في المسئلة على خمسة أنحاء (الأول) ما ذكره المصنف وهو مذهب المذهب كما في الذكرى والمشهور كما في الروض والمدارك والماتيع والهدائق وقال في (المتنبي) ذهب اليه الشيخ في أكثر كتبه وابن البراج وابن أبي عقيل وسلاح وقال في (المختف) ان كلام ابن أبي عقيل يدل على أنه فيها ما قبل الركوع وكذا كلام أبي الصلاح (قلت) هذا هو المضموم من مجموع عبارتي الحسن والفتي ويمكن ارجاع كلامهما (كلامهما خ ل) الى المشهور كما صنف بعضهم وبالمشهور صرح صاحب المقنع على (١) جواب لا (بخطه قدس سره)

ودفع اليدين تلقاء وجهه (متن)

ما قبل وصاحب الوسيلة وجمهور المتأخرين (الثاني) ما في التقييد والسرائر من انه قنوت واحد في الركعة الثانية قبل الركوع (الثالث) ما ذهب اليه المصنف في المختلف وصاحب المدارك ونسياه الى المفيد من انه واحد في الركعة الاولى قبل الركوع وهو قد يظهر كما في المختلف من عبارة الكتاب حيث قال موضع القنوت بعد القراءة من الثانية وقبل الركوع في الفرض والتطوع في غير الجمعة انتهى فأصل (الرايع) مذهب الحسن والتي من اتبعا قنوتان وانما قبل الركوع في الركعتين وقد تأول بعض متأخري المتأخرين القول من كلاهما في المختلف وأرجعه الى القول المشهور وبزيده ما في المنهى حيث نسب الى الحسن موافقة المشهور كما سمعت (الخامس) التوقف كما يظهر من السيد في الجبل حيث اقتصار على ذكر اختلاف الرواية فيه وأنه روي ان الامام يقنت في الاولى قبل الركوع وكذا من خلفه وروي انه يقنت في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده وعن القاضي انه قال في شرح جبل السيد ومن عمل على ذلك لم يكن به بأس وفي (المنهى) بعد ان اختار المشهور قال ولا يضر اختلاف الاخبار اذ هو في فعل مستحب وذلك محتمل أن يكون اختلافه لاختلاف الاوقات والاحوال فارة تبالغ الائمة عليهم السلام في الامر بالكمال وتارة تقتصر على ما يحصل منه بعض المدبوب ولا استبعاد في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ودفع اليدين الى تلقاء وجهه ﴾ هو قول الاصحاب كما في المتبر والذكرى وقد ذكره السيد في الجبل وجمهور من تأخر عنه وفي (الميسر والوسيلة) وغيرها الاقتصار على ذكر دفع اليدين وفي (كشف القاتم) هراجم على الظاهر (قلت) وظاهر الفتية الاجماع عليه وفي (المنتهى) رخصه ما حيل صدره واستحسنه الشيخ نجيب الدين العاملي وفي (صحيح سنن) تعرض بذلك في الوتر حيل وجهك وان شئت تحت ثوبك وفي (الذكرى) قال الاصحاب انه يستحب دفع اليدين به تلقاء وجهه مبسوطتين يستقبل بطونهما السماء وظهورهما الارض وفي (الفوائد المالية) قاله جماعة (قلت) وبه صرح في المنتهى وغيرها ومن اقتصار على ذكر بسط الكفين أو لم يذكر شيئا هنا فقد أشار الى كون بطونهما الى السماء وظهورهما الى الارض عند ذكر شغل النظر حيث قالوا يستحب النظر في القنوت الى باطن كفه وبأني قل الاجماع على ذلك وحكي الحق استحباب كون ظاهرهما الى السماء وباطنهما الى الارض قولاً وجوز الامرين وتأتي الاخبار الدالة على ذلك وفي (السرائر والبيان والتفليق والدروس ومعجم البرهان) انه يرضها كذلك مبسوطتين مصبوتتي الاصابع الا الايهام فانه يفرقها عن الاصابع وفي (الفوائد المالية) قاله جماعة وفي (المناجيات) نسبة ذلك كله الى القليل لعدم الدليل وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه اذا أتتهل ودعا كما يستعلم المسكين وفي خير ابن سنان ويتلقى يباطنهما الى السماء وفي قرب الاسناد لحييري عن حماد بن عيسى قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام توقف على بقة رافعا يده الى السماء عن يسار والى اليمين حتى انصرف وكان في موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر كفيه الى السماء وهو يلوذ ساعة بعد ساعة بسبابته وعن أبي البخري عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام انه كان يقول اذا سألت الله فأسأله يعطن كفيك واذا تمودت فظهر كفيك واذا دعوت فبأصبعك وروي في الكافي مسندا متصلا عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرغبة ان تستقبل يعطن كفيك الى السماء والرهبة ان تجبل ظهر كفيك الى السماء وقوله عز وجل وتبتل اليه تبتيلا قال

مكبراً والنظر الى باطن كفيه فيه وهو تابع في الجهر والاختفات والتعقيب بعد التراويح من الصلوة (متن)

الدعاء بأصبع واحدة تشير بها وتضرع تشير بأصبعك وتحر كما (بأصبعك وتحر كما ل) والابتهاال
 رفع اليدين وتعددها وذلك عند الهدية ثم ادع وقد ساق في البحار أخبار أخرى ذلك ﴿ قوله ﴾
 قدس الله تعالى روحه (مكبرا) أي قبل القنوت عند رفعه كما عليه الأكثر كما في جامع المقاصد
 وكشف القاتم وعليه نص الكاتب والقاضي والتي بما قل عنهم والشيخ والديلمي وأبو المكارم والسجستاني ومن
 تأخر عنهم وظاهر النية الاجماع عليه ونقل الشيخ عن الحيد أنه كان على ذلك ثم تركه في آخر عمره
 قال ولست اعرف به حديثاً أصلاً (قلت) يالته سألته عن السبب في ذلك وما كان ليمدله الا لدليل
 ولله هو ما ورد في التوقيع من الباحية المقدمة حين كتب اليه الجبيري يسأله عن ذلك موقعه عليه السلام
 ما حاصله ان في ذلك روايتين وبأيهما أخذت من باب التسليم وسلك والى خيرة المفيد يميل كلام
 السيد في الجمل حيث قال فاذا فرغ من القراءة في الثانية بسط يديه حيال وجهه وقد روي انه يكر
 القنوت انتهى ونقل عن علي بن بابويه تركه كالنفيد وفي الاخبار ان في رابعة احدى وعشرين بكيرة
 منها تكبير القنوت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والنظر الى باطن كفيه) ذكر ذلك الاصحاب
 كما في جامع المقاصد وقاله الجماعة كما في الذكرى وجماعة كما في الفوائد الملية وهو المشهور كما في المناجيع
 واعترف جماعة بعم النص واستدل عليه في المعبر والمتنهي بأنه يكره التنبيض والنظر الى السماء للاخبار
 حتمين النظر اليه اتماماً للاقبال على الصلوة والخصوع وقال الحنفى وبسج وجهه يديه كما هو مذهب
 العامة كما في الذكرى وفي ذلك في الغنية وشرحها وجامع المقاصد وجمع البرهان وغيرها ﴿ قوله ﴾
 قدس الله تعالى روحه (وهو تام في الجهر والاختفات) خلافاً الى الفقيه والمعتبر والمنهى والختلف
 والذكورة والتعوير والذكرى والبيان والدروس والتغلية والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع
 وكشف الالتباس وكذا الفرقان والفوائد الملية وجمع البرهان والكفاية وغيرها حيث قيل فيها ان كله
 جبار وفي كثير منها ان المأموم يسره وقربه في الذكرى وقواه في البيان لجبر أبي بصير وخبر حفص
 البحتري وفي (المحدثات) ان المشهور انه جبر لا عدا المأموم ووفقاً للسجستاني والسيد والجبني على ما قل
 عنها واليه مال صاحب التتبع ونسب في السرائر المحررة على كل حال الى الرواية بصدان اختار
 التبعة وعن الكاتب انه يستحب ان يجهر به الامام ليؤمن من خلفه على دعائه وقال جماعة
 من المتأخرين ان تأمين المأمومين شاذ ومبطل ان أراد بلفظ آمين وان أراد الدعاء
 بالاستجابة فلا بأس به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ويستحب التعقيب) باجماع كل من
 يحفظ عنه السلم كما في المنهى و باجماع العلماء كما في التذكرة وكشف الالتباس والمدارك والالاجاع
 كما في الخلاف والكفاية والمناجيع وظاهر النية وهو شرعا الاستتال عقيب الصلوة بدءاً أو ذكر كما
 في الروضة أو ما أشبهه كما في الفوائد الملية وفي (كشف القاتم) ترمه بما في الروضة وقال بعده سواء كان
 جالساً أو لا للاصل وصحيح هشام وخبر حماد بن عثمان والجلوس ورد في بعض الأذكار بعد صلوة
 الغداة وهو مستحب آخر ولا عبرة بظاهر ما في نحو الصحاح من انه الجلوس بعد الصلوة للدعاء أو مستقلة
 انتهى وفي (جمع البرهان) بعد ان قل تعريف الجوهري الآتي قال ينبغي حذف الجلوس من تعريفه

وزيادة ثلثه والتسجيد وفي (التغلي) ان وظائفه عشر وذكر منها البقاء على هيئة التشهد وفي شرحنا ان كل ذلك وظائف الكمال وفي (جامع الشرائع) مادام على طهارة فهو مقبب وما أضر بالفريضة قد أضر به (وما أضر به قد أضر بالفريضة غل) وفي الذكري قد ورد ان المقبب يكون على هيئة التشهد في استقبال القبلة والتورك وان ما يضر بالصلوة يضر بالتعقيب (وقال الشيخ نجيب الدين) هو الجلوس بعد أداء الصلوة للدعاء. والمسئلة قلت وبهذا فسر في الصحاح والقاموس وعن ابن فارس في المعجل وعن (النهاية) من عقب في صلوته فهو في صلوة أي أقام في مصلاه بعد ما يغرب من الصلوة وكلام أهل اللغة كما ترى تنقل كلام البهائي والذكري والبحار متفق الدلالة على دخول الجلوس في مفهومه بل ظاهر النهاية كما سمعت ان الجلوس عقب الصلوة من غير اشتغال بذلك تعقيب وفي (البحار) عن بعض الاصحاب احتمال ذلك وان لم يقر. دعاء ولا ذكر ولا قرأنا قال وهو يبيد بل الظاهر بحقه قراءة شي. من الثلاثة بعد الصلوة أو قريبا منها على أي حال كان الجلوس والاستقبال والطهارة من مكملاته ثم ورد في بعض التعقيبات ذكر بعض تلك الشرائط فيكون شرطا فيها في حال الاختيار وان احتل أيضا ان يكون من المكملات واستجابها فيها أشد ثم قال والاحوط رعاية شروط الصلوة فيه مطلقا بحسب الامكان ثم تأول صحيح هشام بتأويلات ثلاثة وظاهر الميسر وغيره اعتبار كون الصلوة واجبة حيث قال بعد الفرائض لكن ظاهر اجماع المنهوي وغيره وظاهر تعدداته الصوم قال في (المنهوي) يستحب التعقيب بعد الصلوات باجماع كل من يحفظ عنه العلم الآن يحمل على الشائم والطلاق رواية ابن صبيح يقتضي الصوم لكن في روايات أخر تصريح بالفرائد وقال في (الحبل المتين) لم اظفر في كلام اصحابنا قدس الله تعالى ارواحهم بكلام تناف فيها هو حقيقة التعقيب وقد فسره بعض الفوئين كالجوهري وغيره بالجلوس بعد الصلوة لدعاء أو مسئلة وهذا يدل بظاهره على أن الجلوس داخل في مفهومه وانه لو اشتغل بعد الصلوة بالدعاء قائما أو ماشيا أو مصططجا لم يكن ذلك تعقبا وفسره بعض فقهاءنا بالاشتغال عقب الصلوة بدعاء أو ذكر أو ماشية ذلك ولم يذكر الجلوس ولعل المراد بما أشبه الدعاء والذكر البكاء من خشيته الله تعالى والتفكر في عجائب مصنوعه والتذكر بمجزيل آلائه وما هو من هذا القبيل وهل بعد الاشتغال بمجود تلاوة القرآن بعد الصلوة تعقيلما اغفر في كلام الاصحاب بتصريح في ذلك والظاهر أنه تعقيب أما لو ضم اليه الدعاء فلا كلام في صدق التعقيب على المجموع المركب منها وربما يلوح ذلك من بعض الاخبار وربما يعطى دلالة بعضها على اشتراط الجلوس في التعقيب ثم ساق المبرزين المرويين عن أمير المؤمنين عليه وعلى أخيه وأكملنا أفضل الصلوة والتسليم وغيرها من الاحاديث المتضمنة للجلوس بعد الصلوة ثم قال ولحق أنه لا دلالة فيها على ذلك بل غاية ما تدل عليه كون الجلوس مستحبا أيضا أما أنه معتبر في مفهوم التعقيب فلا وقس عليه عدم مفارقة مكان الصلوة ثم ذكر خبر الوليد بن صبيح وما في آخره من تفسير التعقيب من الدعاء بقب الصلوة وقال أن هذا التفسير لعله من الوليد أو من بعض رجال السند وأكثرهم من اجلاء اصحابنا وهو يعطى بإطلاقه عدم اشتراطه بشي من الجلوس والكون في المصلى والطهارة واستقبال القبلة وهذه الشروط إنما هي شروط كماله قد ورد ان المقبب ينبغي أن يكون على هيئة التشهد في استقبال القبلة والتورك وأما ما في رواية هشام بن سالم من قوله عليه السلام ان كنت على وضوء فأنت مقبب فالظاهر ان مراده عليه السلام ان مستديم الوضوء له مثل ثواب المقبب لا انه مقبب حقيقة وهل يشترط في صدق اسم التعقيب شرعا

بالمقول وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام (متن)

اتصاله بالصلاة وعدم الفصل الكثير بينه وبينها الظاهر ثم قال هل يعتبر في الصلاة كونها واجبة أو تحصل حقيقة التعقيب بعد النافذة أيضاً أطلاق التفسيرين السابقين يقتضي الصوم وكذلك اطلاق رواية صحيح وغيرها والتصریح بالفرائض في بعض الروايات لا يقتضي تخصيصها بها والله أعلم انتهى وقال في (المعاني) التعقيب لغة عبارة عن الجلوس بعد الصلاة للدعاء أو مسئلة وفسره بعض قهاتنا وقتل ما في الحبل (التين) الى قوله وما هو من هذا القبيل (قلت) أنت خير بأن أهل الله ما كانوا يرفعون الصلاة الشرعية ولا التعقيب بعدها فما ذكره أهل الله معنى شرعي قطعاً وقد وقع لم كثيراً ذكر المعاني الشرعية وكأنهم أرادوا ما ذكر ما يستعمل فيه اللفظ حقيقة فاذا ذكره القهاء في تعريفه أصح وأوفق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بالمقول ﴾ يستحب بالمقول وغيره الا أن المتقول أفضل كما صرح به جماعة كثيرين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام ﴾ اجمع أهل العلم كافة على استحبابه كما في النہى وانما اختلفوا في ترتيبه وكتبه كما يأتي وقد وردت الاخبار في تأكيد استحباب التعقيب به وتبعه قبل أن يثني رجله وان من فعل ذلك ينفر له وفي ذلك ستة أحاديث والمراد بقوله عليه السلام قبل أن يثني رجله قل ان يصرفها من الحالة التي هما عليها في التشهد كافي النهاية وورد في ستة أخبار استحباب ملازمة وأمر الصبيان به كما يؤمرون بالصلاة وانه ما لزمه عبد فشيئاً وورد في خبرين استحباب اختياره على كل ذكر وعلى الصلاة تفلاً وانه مد الصلاة أفضل من الف ركة كل يوم قال الشيخ البهائي مد ذكر أحد هذين الخبرين هذا الخبر يوجب تخصيص حديث أفضل الاعمال أحزها بهم الا ان يفسر بأن أفضل كل نوع من أنواع الاعمال أحز ذلك النوع انتهى كلامه وورد في عدة أخبار ان من سبح تسبيح الزهراء عليها السلام قد ذكر الله عز وجل الذكر الكثير وروى في كتاب فلاح السائل من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الصادق عليه السلام انه من سبحه في دبر المكتوبة من قبل ان يسط رجله أوجب الله له الجنة وورد أيضاً انه من سبحه ثم استغفر فخر له وانه مائة بالسان والف في الميزان ويطرد الشيطان ويرضي الرحمن وورد في خبرين انه يدفع القتل الذي يكون في الاذنين الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في البحار وماي النافع والبصرة من ان تسبح الزهراء أقل التعقيب فالمراد انه أخيه والا فهو أفضل قطعاً كما صرح بذلك جمهور الاصحاب وبمثل ذلك أول عبارة الامة في الروضة ولا خلاف عندنا في انه يندى فيه بالتكبير كما في السرائر وفيه مفتاح الفلاح) الاتفاق عليه والمشهور انه يتد بالتكبير ثم التحميد وبعده التسبيح كما في التذكرة والمختلف وكشف اللباس ومجمع البرهان ومفتاح الفلاح والمعاني وشرح الشيخ نجيب الدين والمحدث وفي (المسنى وجامع المقاصد والبحار) انه أشهر وفي (ارشاد الجعفرية) انه مذهب الاكثرو وفي (السرائر) هو الصحيح من المذهب والظاهر في الفتوى والقول انتهى وبه صرح الشيخ في الموسوعة والنهاية والمعد في المنة والديلي والسلي وسائر المتأخرين وقوله في المختلف عن القاضي وقدم التسبيح في الهداية والفتية والاقتصاد على ما نقل عنه وقيل ذلك عن الكتاب وعلي بن الحسين بن بابويه وفي نسخة أخرى من الفتية مواصلة المشهور قال ذلك الاستاذ أدام الله تعالى حرامته وقد وجدت ذلك كتب نسخة في القبة وقتل الاستاذ عن جده انه كتب على القبة

مانصبه هذا الحديث رواه الصدوق مستدّاً في كنهه عن رجال العامة واعتد عليه في الترتيب وعلى تقدير صحته يمكن القول به عند النوم لا مطلقاً والظاهر الترتيب المشهور لا مطلقاً انتهى قال وهو كما قال بل المشهور متين انتهى كلام الاستاذ أبيه الله تعالى وقال الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة خير ابن بابويه لا يهضم لمعارضه غيره وموجه على ارادة النوم غير داخ لا ليراد لانه لم يفرق أحد بين حالتي ارادة النوم والتعقيب وكون الواو لا يقتضي الترتيب غير حاسم لمادة لا يراد وان كان الاعتداعلى ما دل عليه الحديث الصحيح انتهى (وقال الشيخ البهائي) ضاعف الله تعالى بها في مفتاح الفلاح اعلم ان المشهور استحباب تسبيح الزهراء عليها السلام في وقتين أحدهما بعد الصلوة والآخر عند النوم وظاهر الرواية الواردة عند النوم يقتضي تقديم التسبيح على التحميد وظاهر الرواية الصحيحة الواردة في تسبيح الزهراء عليها السلام على الاطلاق يقتضي تأخيرها عنه ولا بأس بيسط الكلام في هذا المقام وان كان خارجاً عن وضع الكتاب (فتقول) قد اختلف علماؤنا قدس الله أرواحهم في ذلك مع اتفاقهم على الابتداء بالتكبير لصراحة صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الابتداء به والمشهور القدي عليه العمل في التعقيبات تقديم التحميد على التسبيح وقال رئيس المحدثين وأبوه وابن الجنيّد بتأخيرها عنه والروايات عن أئمة الهدى سلام الله عليهم لا تخلو بحسب الظاهر من اختلاف والرواية المتبصرة التي ظاهرها تقديم التحميد شاملة باطلاقها لا يفضل بعد الصلوة وما يفضل عند النوم وهي ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب بسند صحيح عن محمد بن غذافر وساق الحديث والرواية التي ظاهرها تقديم التسبيح على التحميد مختصة بما يفضل عند النوم ثم أورد رواية علي وقاطمة عليها السلام ثم قال ولا يخفى ان هذه الرواية غير صريحة في تقديم التسبيح على التحميد فان الواو لا تفيد الترتيب وانما هي لمطلق الجمع على الاصح كما بين في الاصول نعم ظاهر التقديم اللفظي يقتضي ذلك وكذا الرواية السابقة غير صريحة في تقديم التحميد على التسبيح فان لفظاً من كلام الراوي لم يبق الا ظاهر التقديم اللفظي أيضاً فالتنافي بين الروايتين انما هو بحسب الظاهر (قلت) في كلامه هذا نظري يأتي وجهه قال فينبغي حمل الثانية على الاولى لصحة سندها واعتضادها ببعض الروايات الضعيفة كما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام وساق الخبر ثم قال انه صريح في تقديم التحميد فهو مؤيد لظاهر لفظ الرواية الصحيحة فتحل الرواية الاخرى على خلاف ظاهر لفظها ليرتفع التنافي بينهما كما قلنا (فان قلت) يمكن حمل الاولى على التي يفضل بعد الصلوة والثانية على التي يفضل عند النوم وجنح فلا يحتاج الى صرف الثانية عن ظاهرها فكيف لم قل به (قلت) لأنني لم أجد قائلاً بالفرق بين تسبيح الزهراء عليها السلام في الحالين بل الذي يظهر بعد التمعن ان كلا من الفريقين القائلين بتقديم التحميد وتأخيرها قائل به مطلقاً سواء وقع بعد الصلوة أو قبل النوم فاقول بالتفصيل احداث قول ثالث انتهى وقوله ان لفظاً من صحيح ابن غذافر من كلام الراوي فليست صريحة في تقديم التحميد على التسبيح فيه ان الراوي حكى فضل الامام عليه السلام لبيان كيفية التسبيح ولا ريب ان فله في بيان الكيفية حجة كما في الوضوء اليائي وقد تبه لذلك فكتبه في المامش وهذه الرواية رواها البرقي في المحاسن ونحوها رواية أبي بصير كما عرفت ويضد ذلك رواية هشام بن سالم وان كان موردّها النوم ومثلها رواية كتاب المشكلة (وأما) الروايات الاخر الدالة على تقديم التسبيح في حال النوم كما في خبر علي وقاطمة عليها السلام وكذا خبر شباب أو تعقيب الصلوة كلّي خبر الفضل ويمكن حملها على التعقيب يريده ان حديث علي وقاطمة عليها السلام وان رواه في التقييم سلالاً أن ظاهر سنده في العمل ان رجاله ائمام

من العامة وابن الأثير في نهايته قد شرح جملة من الفاظه وروى الشيخ أبو علي بن الشيخ في مجالسه عن حمويه عن أبي الحسين عن أبي خليفة عن محمد بن كثير عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال سمعت لأبنيغ قائمون أو فاعلين يكبرون أربعاً وثلاثين ويسبح ثلاث وثلاثين ويحمد ثلاث وثلاثين (وقال في البحار) روى العامة عن شعبة عن الحكم بن عتبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة مثله إلا أنهم قدموا التسييح على التعميد والتعميد على التكبير (أو قول) لا حموى هذه على مقاومة تلك المتقدمة بما عرفت مضافاً إلى عدم صراحة السلف بالرواية في الدلالة على الترتيب (فإن قلت) الخلل على التنية متجه إلا أنه لا قائل بذلك من العامة فإن بعضهم على أنه (إنما دخل) تسع وتسعون بتساوي التسييحات الثلاث وتقديم التسييح ثم التعميد ثم التكبير وبضمهم على أنها مائة بالترتيب المذكور وزيادة واحدة في التكييحات (قلت) قد عرفت أنهم رويوا ذلك والظاهر أن الراوي لذلك عامل به واحتمل في البحار والمحدثات الجمع بالتخيير مطلقاً وأنت خير بأن التخيير كالتفصيل لا قائل به (ولنختم هذا الفصل بذكر فضل التسييح) بالسبعة من طين قبر الحسين عليه السلام ففي (الذكرى) قال الصادق عليه السلام من كانت معه سبعة من طين قبر الحسين عليه السلام كتب مسيحاً وإن لم يسح بها (وفي البلد الأمين) روي أن من أدار تربة الحسين عليه السلام في يده وقال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مع كل حبة كتب له ستة آلاف حسنة وعفي عنه ستة آلاف سيئة ورضع له ستة آلاف درجة وأثبت له من الشفاعات بمثلها (وفي الفروس) يستحب حمل سبعة من طينه عليه السلام ثلاثاً (ثلاث خ ل) وثلاثين حبة فمن قلبها ذا كراً لله بكل حبة أربعون حسنة وإن قلبها ساهياً فمئرون وروى ذلك أيضاً في روضة الواعظين ورسالة السجود على التربة المشوية لشيخ علي (في البحار) وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجبائي جد الشيخ البهائي قدس الله تعالى روحهما قلاماً من خط الشهيد رفع الله درجته قلاماً من مزار بخط محمد بن محمد بن الحسين ابن مية قال روي عن الصادق عليه السلام أنه قال من اتخذ سبعة من تربة الحسين عليه السلام إن سبح بها ولا أصبحت بكفه وإذا حركها وهو مكتوب له تسبيحة وإذا حركها وهو ذا كراً لله تعالى كتب له أربعين تسبيحة وعنه عليه السلام أنه قال من سبح سبعة من طين قبر الحسين عليه السلام تسبيحة كتب له أربعين حسنة وعفي عنه أربعين سيئة وقضيت له أربعين حاجة ورضع له أربعين درجة ثم قال وتكون السبعة بخيوط زرق أربعاً وثلاثين خروزة وهي سبعة مولانا فاطمة الزهراء عليها السلام لما قتل حمزة رضي الله عنه حملت من طين قبره سبعة تسبيح بها بعد كل صلوة هذا آخر ما نقلته من خطه قدس سره انتهى ما في البحار (قلت) ونحو ذلك روي في مكلم الأخلاق وقال ولا قتل الحسين عليه السلام عدل بالأمر إليه وقال وروي أن الحور العين إذا بصرن بواحد من الأملاك يهبط إلى الأرض لاسمها يستهدن منه السبح والتوب من طين قبر الحسين عليه السلام وروي عن الصادق عليه السلام أنه من أدارها مرة واحدة بالاستغفار أو غيره كتب له سبعين مرة وإن السجود عليها يخرق المحجب السبع ونحوه ما في الصباح عن الصادق عليه السلام قال أنه قال من أدار الحجر من تربة الحسين عليه السلام فاستغفر به مرة واحدة كتب له سبعين مرة وإن أمسكك أمسك السبعة يده ولم يسح بها ففي كل حبة سبع مرات (قلت) ظاهره أن الفضل في المشوي ياق والأخبار المتقدمة تشبهه والقول بخروجهم عن اسم التربة بالطين بعيد مع أنه لا يضر في ذلك هذا (وقال في الموجز الحارثي) لو زاد في إحدى التسييحات

سواء استأنفه من رأس وكأنه نظر الى قول الصادق عليه السلام اذا شككت في تسبيح قليلة عليها السلام فأعد تأمل على ان قوله عليه السلام فأعد يحتمل أن يكون المراد منه فأعد التسبيح من أوله أو يكون المراد فأعد على ما شككت فيه فلاعادة باختيار أحد احتمالي الشك وهذا شائع وهو الموافق لما ورد في سائر المواضع من البناء على الأقل في التاخرة وفي (الاحتجاج) ان الجبري كتب الى القائم عليه السلام يسأله عن سبى في تسبيح قليلة عليها السلام فجاز التكبير أكثر من أربع وثلاثين حل يرجع الى أربع وثلاثين أو يستأنف واذا سبى تمام سبعة وستين حل يرجع الى ست وستين أو يستأنف فاجاب عليه السلام اذا سبى في التكبير حتى تجاوز أربعاً وثلاثين عاد الى ثلاث وثلاثين وبينى عليها واذا سبى في التسبيح فتجاوز سبماً وستين عاد الى ست وستين وبينى عليها فاذا جاوز التحديد مائة فلا شيء عليه (قلت) ظاهر الجواب أنه يرجع وبأنى بواحد مما زاد وينقل الى التسبيح الآخر وفيه غرابة وقوله في السؤال تمام سبعة لعل مراده الزيادة عليه أو توم ان التسبيح اثنتان وثلاثون وعلى التقديرين قد استدرك الامام عليه السلام ذلك في الجواب وصححه فقال تجاوز سبماً وستين وقد تم الجزء الخامس بلفظ الله تعالى ورحمة وبركة آل الله وخير بريته محمد وآله أطائب عبرته صلى الله عليه وعليهم أجمعين والحمد لله رب العالمين ويأتي ان شاء الله تعالى في الجزء السادس الفصل الثامن في التروك

وقد تم بحون الله تعالى وحسن توفيقه طبع هذا المجلد من صلوة مفتاح الكرامة بمحروسة مصر القاهرة

بمطبعة الشورى في الثامن عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٣٣٦ من الهجرة النبوية على

ساجرها أفضل الصلوة وأتم النجاة ونسئله تعالى التوفيق لاتمام طبع باقي المجلدات

وقد طبع أكثر هذا المجلد من نسخة الاصل التي بخط المصنف قدس سره

وعني بتصحيحه وتقيقه قبل الطبع وببده ووضع له فهرست

وجداول الخطأ والصواب البديع المختار الى غفر له النبي

محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم الحسيني

العالم الشامي غفر الله ذنوبه وستر

عبوبه والحمد لله وحده وصلى الله

على رسوله وآله الطاهرين

وأصحابه المتحسين

وسلم نيليا

0

صفحة	صحيحة
٢	معنى الصلوة لغة وشرعا
٤	أعداد الصلوة الواجبة
٦	التوافل الراتبة
١٠	سقوط نوافل الظهرين والعشاء سفراً
١١	كل التوافل ركعتان عدا الزور وصلوة الاعرابي
١٣	في المواقيت
١٣	لكل صلوة وقتان
١٥	وقت الظهر وعلامة الزوال
١٨	آخر وقت فضيلة الظهر
٢١	وقت الاجزاء للظهر
٢٢	أول وقت العصر
٢٤	آخر وقت فضيلة العصر
٢٤	وقت الاجزاء للعصر
٢٥	أول وقت المغرب
٢٧	آخر وقت الفضيلة للمغرب
٢٧	وقت الاجزاء للمغرب
٢٨	أول وقت العشاء
٢٩	آخر وقت الفضيلة للعشاء ووقت الاجزاء لها
٣٠	وقت الفضيلة والاجزاء للصبح
٣١	وقت نافذة الظهر
٣٣	وقت نافذة العصر والمغرب والعشاء وصلوة الليل
٣٤	وقت صلوة الفجر
٣٦	وقت قضاء الفرائض والتوافل
٣٨	الوقت المختص والمشارك للفرائض الخمس
٣٩	أول الوقت أفضل الا ما استثنى
٤١	حرمة تأخير الفريضة عن وقتها وتقدمها عليه
٤٢	جواز التعويل على الظن بالوقت مع تمدد العلم لاعم امكانه
٤٤	فيم أدرك من الوقت ركعة
٤٥	فيم أدرك قبل الترويح مقدار أربع ركعات أو خمس
٤٦	فيم أدرك من آخر وقت العشاءين أربع ركعات
٤٦	وجوب ترتيب الفرائض اليومية أدام وقتها
٤٧	وجوب المدول من اللاحقة الى السابقة
٤٩	كراهة ابتداء التوافل عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها الا ما استثنى وعدم كراهة ماله سبب من الفرائض والتوافل
٥٥	استحباب تحجيل قضاء فائت النافذة
٥٦	في ان الصلوة تجب بأول الوقت وجوباً موسماً
٥٧	وجوب قضاء الولي ما فات الميت
٦٠	صلوة النيابة عن الميت
٦١	لوطن ضيق الوقت أو خروجه
٦٢	لوخرج وقت النافذة قبل التلبس أو بعده
٦٤	جواز الاقتصار على الحدف في النافذة والفريضة مع غلن الضيق
٦٤	جواز تقديم نافذة الزوال عليه يوم الجمعة
٦٥	وصلوة الليل للشاب والمسافر
٦٥	لوعجز عن تحصيل الوقت علماً أو ظناً
٦٦	لو حصل حيض أو جنون في جميع الوقت
٦٨	لو بلغ الصبي في أثناء الصلوة
٧٠	الكلام في عبادة الصبي
٧٣	الكلام في القبة
٧٥	في كتابة الجهة البعيد
٧٩	الصلوة في وسط الكعبة
٨٢	الصلوة الى بابها المفتوح وحكم تهديم الجدران
٨٢	الصلوة على سطح الكعبة أو جبل أبي قيس
٨٣	لو خرج بعض يده عن جهة الكعبة
٨٤	حكم الصف المستطيل
٨٤	قبة أهل المدينة وحكم محارب المصومين عليهم السلام
٨٤	كلام في قبة مسجد الكوفة
٨٧	قبة أهل العراق
٩٣	استحباب التيسر لاهل العراق
٩٥	قبة أهل الشام

صحيفة	صحيفة
١٣٨ حكم جلد الميت وما يوجد في يد الكافر أو المسلم	٩٦ قبة أهل المغرب
١٤١ لا يجوز الصلوة في جلد مالا يؤكل لحمه	٩٧ قبة أهل اليمن
١٤١ حكم التحل والذباب وشبهه	٩٨ في المستقبل له
١٤١ الكلام في خصوص جلود السباع	٩٨ الخلاف في اشتراط القبلة في انافاة
١٤٢ الكلام في خصوص جلود الثعالب والارانب	١٠١ تمام الكلام في قبة الزاكي
١٤٣ حكم جلد السمور والفنك والحواصل	١٠٣ التفل ماشيا وفي السفينة
١٤٤ حرمة الصلوة في شعر وصوف وريش	١٠٤ الاستقبال عند التقبيل وبالميت والجلوس
مالا يؤكل لحمه وبين ما يستثنى من ذلك	القضاء والفساد
١٤٥ فيما لا تتم الصلوة فيه منفردا بما لا يؤكل لحمه	١٠٤ حكم الفريضة وصلوة الجنائزة على الراحة
وحكم الشرات الملقاة	١٠٦ حكم الفريضة على بغير مقتول أو أرجوحه
١٤٨ حكم شعر الانسان	وفي السفينة
١٤٩ استعمال جلد المذكي غير المأكول في غير	١٠٨ حكم التوافل على الراحة
الصلوة قبل الدبغ	١٠٨ صلوة الفريضة على الراحة لفرضه
١٥٠ حرمة لبس الحرير المنض على الرجال ويطلان	١١٠ في المستقبل
الصلوة به والخلاف في النكحة والقتل نسوة	١١٠ يعول على الامارات الشرعية مع جهل القبلة
١٥٢ جواز لبس المتقزج بالحرير	١١١ لا يجوز الاجتهاد مع اسكان العلم ولا التقليد مع
١٥٣ جواز الحرير للمطرب والمضطر	اسكان الاجتهاد
١٥٤ جوازه للنساء	١١٥ لو تعارض الاجتهاد وأخبار العارف
١٥٥ جواز الركوب على الحرير والافتراش له	١١٦ حكم الاعمى والمبصر القائد للعلم والظن
١٥٦ جواز الكف به	١١٨ جواز التعميل على قبة البلد
١٥٧ جواز الصلوة في التوب المنصوب	١١٩ الصلوة الى أربع جهات
١٦٢ في ستر العورة	١٢٣ لو رجع الاعمى الى رأيه
١٦٥ في معنى العورة في الرجل	١٢٣ لو بان الخطأ في القبلة
١٦٦ استحباب ستر ما بين السرة والركبة وكل البدن	١٢٨ لا يتكرر الاجتهاد في القبلة
ما يجزي من الساتر	١٢٨ لو ظهر خطأ الاجتهاد في القبلة
١٦٧ لو لم يجد الا ساترا احدى العورتين	١٢٩ لو تضاد اجتهاد اثنين
١٦٧ بدن المرأة كله عورة	١٣١ في لباس المصلي
١٦٨ عدم وجوب ستر الوجه والكفين وظهور	١٣١ ما يجوز الصلوة فيه من اللباس
القدمين للمرأة في الصلوة	١٣١ حكم وبر الخبز وجلده والمراد منه
١٧٠ وجوب ستر الرأس على الحرة دون الصبية	١٣٤ حكم الساتر من الذهب والمنسوج منه
والأمة	١٣٦ حكم جلد السجاب ووبره
١٧٣ حكم السنوبرق الشجر والطين	١٣٧ الاكله الحية من مأكل العم

صحیفه	صحیفه
۱۷۵ صلوة المرأة فرادی و جماعه	۲۵۳ کلام فی الشبهة المحصورة و غیره المحصورة
۱۸۰ استنجاب جمل خیط علی العاتق فی صلوة العاري	۲۵۵ فی الاذان والاقامة
۱۸۰ لا یجیب الستری فی صلوة الجنابة	۲۵۵ مشروعية الاذان والاقامة فی الفرائض اليومية
۱۸۰ لو كان الثوب تنكشف منه المورة حين الركوع	دون غيرها
بطلت الصلوة (حينئذ) لاقبله	۲۵۵ الخلاف فی وجوب الاذان والاقامة
۱۸۱ لا یجوز الصلوة فیایستظهر القدم و لیس له ساق	۲۵۸ مشروعية الاذان والاقامة للرجل والمرأة
۱۸۲ استنجاب الصلوة فی التل العریة	۲۵۹ ما یأتی کدفیه الاذان والاقامة
۱۸۲ کراهة الصلوة فی الثیاب السود عدا ما استقی	۲۵۹ ما یقال فی المفروض غیر البیضة عوض الاذان
۱۸۳ کراهة الصلوة فی الریق وعدم الجواز فی الحاکمی	۲۵۹ سقوط الاذان فی عصر الجمعة
۱۸۴ کراهة اشغال الصبا	۲۶۱ سقوط أذان الثانية للجامع بین الصلوتين
۱۸۵ کراهة التام والقاب واقبأ المشدود	۲۶۳ کلام فی معنى البدعة
۱۸۶ کراهة ترك التحنك	۲۶۴ سقوط أذان المصر فی عرة
۱۸۸ کراهة ترك الرداء للامام	۲۶۴ حکم القاضي للصلوة فی الاذان والاقامة
۱۸۹ کراهة استصحاب الحديد البارز	۲۶۵ کراهة الاذان والاقامة للجماعة الثانية
۱۹۰ کراهة الصلوة فی ثوب المتهم وللخلخال المصوت	۲۶۹ اعاده المنفرد لما لو أراد الجماعة
للرأة	۲۶۹ عدم صحة الاذان قبل دخول الوقت فی غیر الصبح
۱۹۱ کراهة الصلوة فی ثوب فیما یتأیّل أو خاتم فی صورة	شرائط المؤذن
۱۹۲ فی مکان المصلی	۲۷۰ الا کتفاء بأذان المیز
۱۹۲ اشتراك المكان عند القهاء بین منین	۲۷۲ ما یستحب فی المؤذن
۱۹۴ جواز الصلوة فی المكان المملوک ونحوه وحکم	۲۷۴ حرمة الاجرة علی الاذان
صورة عدم الاذن	۲۷۶ جواز ارتزاق المؤذن من بیت المال
۱۹۵ حکم الصلوة فی مساجد العامة والبيع والکنائس	۲۷۶ عدم الاعتبار بأذان المجنون ونحوه
۱۹۵ اشتراط عدم التجمعة للتدبیر وطهارة موضع السجود	تعدد المؤذنین
۱۹۷ حکم الصلوة فی المكان المنصوب	۲۷۷ کراهة التراسل
۲۰۱ حکم صلوة المرأة الی جانب الرجل	۲۷۸ لو تشاح المؤذنون
۲۰۲ جواز صلوة المرأة بجانب الرجل مع الخائل	۲۷۹ ارتداد المؤذن بعد الاذان أو فی الایم
أو بعد عشرة أذرع	۲۸۰ حکم النوم والانعاش فی الاذان
۲۰۵ مقدار ما یکنفی من تأخر المرأة عن الرجل	۲۸۰ کيفية الاذان والاقامة
۲۰۵ لوضاق المكان عن الرجل والمرأة	۲۸۲ اشتراط الترتیب فی الاذان والاقامة
۲۰۷ الامکنة التي نکره الصلوة فیها	۲۸۳ مستحبات الاذان والاقامة
۲۲۵ أحکم المساجد	۲۸۷ مکروهات الاذان والاقامة
۲۴۵ فیما یسجد علیه	

صحيفة	صحيفة
٣٢٤ لزوم تمييز الواجب من المندوب	٢٨٩ حرمة التوبيخ
٣٢٧ وجوب استدامة النية	٢٩١ استحباب حكاية الاذان
٣٢٨ حكم نية الخروج والردود فيه	٢٩٢ استحباب قول ما يتركه المؤذن
٣٢٩ تعليق الخروج بأمر ممكن	٢٩٤ اجتزاء الامام بأذان المنفرد
٣٣٠ نية فعل المتأني والرياء	٢٩٥ حكم المحدث في أثناء الاذان والاقامة
٣٣١ لو نوى يحض الصلوة غيرها	٢٩٦ المحدث في الصلوة هل يبطل الاقامة
٣٣١ لو زاد على الواجب من الهيئات	٢٩٦ المصلي خلف من لا يقتدي به
٣٣٢ مواضع جواز قل النية	٢٩٧ كراهة الالتفات في الاذان
٣٣٤ حكم الشك في النية وفها نواه	٢٩٨ كراهت الكلام بعد قد قامت الصلوة
٣٣٤ وجوب التعرض للسبب في التواقل المسببة	٢٩٨ حكم الساكن في خلال الاذان
٣٣٥ عدم وجوب التعرض في النية للاستقبال وعدد الركعات والقائم والقصر	٢٩٨ أفضلية الاقامة من الاذان
٣٣٥ لو تبين خلاف ما نواه المحبوس بظنه	٢٩٨ التارك للاذان والاقامة عمداً أو نسياناً
٣٣٦ لو عزبت النية في الاثناء	٣٠١ (في أفعال الصلوة) في النية
٣٣٦ نية التدب في مقام الوجوب وبالعكس	٣٠٢ في القيام
٣٣٦ في تكبيرة الاحرام وركبتها	٣٠٦ العاجز عن الركوع والسجود
٣٣٧ صورة تكبيرة الاحرام	٣١٠ كيفية جلوس العاجز عن القيام
٣٣٨ حكم الاعجمي في تكبيرة الاحرام	٣١٠ معنى التربع
٣٤٠ حكم الاخرس	٣١١ العاجز عن القعود
٣٤١ بتغير في تعيين تكبيرة الاحرام من السبع	٣١٢ العاجز عن الاضطجاع
٣٤٣ بطلان الصلوة بزيادة تكبيرة الاحرام	٣١٤ من كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع
٣٤٤ شروط تكبيرة الاحرام	٣١٤ لو تجددت القدرة للعاجز في الاثناء وبالعكس
٣٤٥ مستحبات تكبيرة الاحرام	٣١٧ عدم وجوب القيام في النافذة
٣٤٧ استحباب التوجه بست تكبيرات	٣١٩ (الكلام في النية)
٣٤٩ في القراءة	٣١٩ ركبة النية
٣٥٠ وجوب الحمد وسوره	٣١٩ حقيقة النية
٣٥٢ في ان البسملة آية	٣٢٠ في ان النية أمر بسيط
٣٥٢ بطلان القراءة بالاخلال بحرف أو نحوه	٣٢٠ اعتبار القرية في نية الصلوة
٣٥٣ بطلان القراءة بترك المولات	٣٢٠ اعتبار التمين في نية الصلوة
٣٥٥ بطلان القراءة بتبديل حرف بغيره	٣٢١ اعتبار نية الوجه ولاداء والقضاء
٣٥٦ بطلان القراءة بالترجمة الا مع الضرورة	٣٢٣ عدم وجوب القف في النية
٣٥٦ بطلان القراءة بتغير الترتيب	٣٢٤ لزوم معرفة الوجه بالدليل أو التقليد

صحيفة	صحيفة
٣٥٦ عدم جواز قراءة الزبينة في الفريضة	٤٧١ العاجز عن الركوع
٣٥٩ عدم جواز قراءة ما يفوت الوقت والقراءة	٤٧٢ لو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع
بين سورتين	أو في النهوض قبل اكتماله
٣٦٣ في الجهر والاختات	٤٧٢ لو عجز عن الطأينة أو الرض
٣٦٧ في قول آمين	٤٧٣ مستحبات الركوع
٣٦٩ لو خالف ترتيب الآيات	٤٧٥ صورة التسبيح في الركوع
٣٦٩ حكم جاهل الحد	٤٧٦ باقي مستحبات الركوع
٣٧٢ هل تكفي القراءة من المصحف	٤٧٦ (في السجود) وركنية السجدين
٣٧٢ لو جعل بعض السورة	٤٣١ عدم البطان يترك السجدة الواحدة سهواً
٣٧٢ حكم الآخرس	٤٣٤ واجبات السجود
٣٧٣ لو قدم السورة على الحد	٤٤٠ سجود العاجز
٣٧٤ عدم جواز الزيادة على الحد في الثالثة والرابعة	٤٤٣ لو عجز عن الطأينة
٣٧٥ التخفيف في الثالثة والرابعة بين الحد والتسبيح	٤٤٣ مستحبات السجود
٣٧٥ كيفية التسبيح في الركعتين الاخيرتين	٤٤٩ كراهة الاقهاء بين السجدين والاختلاف في معناه
٣٨١ استحباب القراءة للامام في الركعتين الاخيرتين	٤٥٣ المواضع التي يستحب فيها سجود التلاوة
٣٨٣ سقوط السورة في الاولين عن المستحجل	٤٥٥ كيفية سجود التلاوة وأحكامه
والريض	٤٥٨ سجود الشكر
٣٨٣ أقل الجهر وحد الاختات	٤٥٩ (في التشهد)
٣٨٤ عدم الجهر على المرأة ومندوبة التاميم والجاهل	٤٥٩ وجوب التشهد آخر الصلوة وعقيب الثانية
٣٨٥ الضمحي وألم شرح سورة وكذا الفيل ولا خلاف	٤٦٠ ما يجب ان يقال في التشهد
٣٨٧ المعوذتان من القرآن	٤٦٤ واجبات التشهد
٣٨٨ قراءة الزبينة في الفريضة ناسياً وفي الثالثة	٤٦٤ جاهل التشهد
٣٨٨ استحباب الجهر بالبسملة في الاختاتية	٤٦٥ مستحبات التشهد
٣٨٩ استحباب الجهر بالقراءة في الجملة وغلرها	٤٦٦ جواز الدعاء بشير الرية دون الاذكار الواجبة
٣٩٠ في القرات السبع	٤٦٧ (في التسليم)
٣٩٦ مستحبات القراءة	٤٩١ في القنوت
٤٠٦ الدلول من سورة الى أخرى	٤٩٦ كملت الفرج
٤١١ لو سعى بعد الحد من غير قصد سورة معينة	٤٩٩ في التقبيل
٤١٤ من يريد التقدم حال القراءة	٥٠١ في تسبيح الزهراء عليها السلام
٤١٤ (في الركوع) وركنيته	٥٠٣ فضل التسبيح بسبعة من طين قبر الحسين
٤١٥ وجوب الركوع في كل ركعة	عليه السلام
٤١٥ واجبات الركوع	﴿ تمت الفهرست ﴾

﴿ جدول الاغلاط المطبعية الواقعة في المجلد الاول من صلوة مفتاح الكرامة ﴾

فاتحة الاولى للصفحة والثانية لسطر ويفصل بينهما نجمة والكلمة الاولى أو أكثر الغلط والكلمة الثانية أو أكثر الصواب ويفصل بينهما قطعه فان كان بحسب الكلمة الثانية هكذا (خ) فهو علامة على وجودها في بعض النسخ وان كان يجنبها هكذا (خ ل) فهو علامة على أنها نسخة بدل عن الاولى وان كان يجنبها هكذا «ظ» فهو علامة على ان الظاهر انها هكذا وبقيت اغلاط لا تنفي على المطالع أثرنا تركها طلباً للاختصار

١٣*٢ والتحرير. والتحرير والذكري ١٠*٣ مجازاة. مجازات ١٥*٣ بالثنين. بالثنين ٧*٦*٤
 ١١ القرية. لقرية ٢٧*٤ لسبب. بسبب ٢٨*٤ وكللزمات. وكللزمات ٢٥*٥ الرابعة. الرابعة ٢٩*٥
 ٢٢*٥ أو لجمع أو الاضافة والاضافة. أو الاضافة ١٥*٦ وهو. وم ٢٦*٦ لندبهما. لندبهما ٢٩*٦
 الف. ان ٢٦*٧ بركة واحدة. بركة ١*٨ والوترية بعدها. بعدها ٣*٨ في. وفي ١٥*٨ لهذا.
 هذا ١٧*٨ الآخر. الآخر ٢٧*٨ و٢٨ بالتخير. بالتخير ٩*٩ القاضل. القاضل البهائي ١٦*٩
 التخير. التخير ٢٤*٩ قبل. قبله ٢٥*٩ الحراسني. الحراسني ٢٩*٩ صلات. صلاة ١٠*١٠
 الجغرافية. الجغرافية ١٩*١٠ المذهب. المذهب ٢٠*١٢ قد نهي. نهي ٢٣*١٢ الشافي. الشافي
 ١٣*١٣ أو غيره انتهى. أو غيره ١٣*١٤ وغيبوبة. وغيبوبة ١٥*١٤ ذكره. ذكر ٧*١٥ ربي.
 ربي ١٦*١٦ عليه. عليها ١٧*١٧ قيل. قيل (قيل خل) ١٢*١٧ والمدارك. وفي المدارك ١٨*١٨ العلامة. العلامة
 فيها ١٩*٢١ أي مثله. أي مثل ٢١*٢١ مقدار ثمان ركعات أو أربع. مقدار أربع ركعات ٢١*٢١
 ٣١ ذلك. ذلك كله ٢٢*٢٢ دونه. دون ٢٦*٢٢ واله. واله ان ٢٣*٢٣ ذكر. ذكر ٢٣*٢٣
 أو المستفاد. والمستفاد ٢٣*٢٣ دونه. دون ٢٣*٢٣ زراه. زراه ٢٣*٢٣ فضل. فضل ٢٤*٢٤
 يتبعي وقتها الى ان يمتد. يمتد وقتها الى ان ينتهي ٢٤*٢٤ شرحا. شرح الجمل ٢٥*٢٥ من. في
 ٢٥*٢٥ نصا فيه. نصا ٢٦*٢٦ حالة من التأمل. حالة من التأمل ٢٦*٢٦ اسماعيل. اسماعيل ٢٦*٢٦
 اشيم ٢٦*٢٦ الرضى. الرضا ٢٦*٢٦ مها. مها ٢٦*٢٦ الاخير. الاخر ٢٦*٢٦ يحتل من
 ذلك خير. يحتل ذلك خيراً ٢٦*٢٦ وصباح. وصباح ٢٦*٢٦ ومنها ان. ومنها ٢٦*٢٦ أشيم
 أشيم ٢٦*٢٦ وقت. وقت ٢٦*٢٦ في المشر. الا في المشر ٢٦*٢٦ بينهما. بينها ٢٨*٢٨
 كتاب. كتابي ٢٨*٢٨ الغربي. الغربي ٢٨*٢٨ والحلي والحلي ٢٩*٢٩ بصير. بصير وخبر
 الحلي ٢٩*٢٩ أي عن القاضي. هذه حاشية ٣٠*٣٠ رحمه. رحمه ٣٠*٣٠ ان. انا ٣٢*٣٢
 في الفريضة. بالفريضة ٣٢*٣٢ موضوعات. وموضوعات ٣٢*٣٢ خرجت. خرجت ٣٣*٣٣
 الرضى. الرضا ٣٤*٣٤ طلوع الفجر وكما. طلوع الفجر ٣٤*٣٤ ويكون. ويكره ٣٦*٣٦ له. له
 ٣٧*٣٧ الآخر. الآخر ٣٧*٣٧ عليه السلام. عليهما السلام ٣٧*٣٧ دونه. دون ٣٧*٣٧
 الراوية. الرواية ٣٧*٣٧ بينهما. بينها ٣٧*٣٧ توجيهها انتهى المطلب الاول ويليه الثاني في الاحكام
 توجيهها ٣٨*٣٨ ان. انه ٣٨*٣٨ ان يؤدى. ان يؤدى ٣٨*٣٨ عليه. عليه ٣٨*٣٨
 بمنون. بمنون ٣٩*٣٩ لمقرب مقدار. لمقرب قدر ٣٩*٣٩ قبيل قبل ٤٠*٤٠ يؤخر الظهر.
 يؤخر بقدر ناطة الظهر بن. ٤٠*٤٠ تأخير ذي. تأخير ذوي ٤١*٤١ يتدد. يتعد ٤١*٤١ عليه.
 ان عليه ٤١*٤١ مؤوة مؤوة ٤١*٤١ دخول. دخول ٤٢*٤٢ طريق له. طريق ٤٢*٤٢ فان صلى وظهر.

كان ظهر ٤٣ * ٨ كان غن الخول . كان غن ٤٣ * ١٦٥ عباداتهم . عباداتهم ٣٢٥٤٢ بحر . كنبر
 ٤٣ * ٢ وفي مجمع . وفي السرائر ومجمع ٤٣ * ٢٢ خارجة . خارجه ٤٣ * ٢٤ بعبيد . بعبية ٢٨٥٤٣
 لا يؤمنه . لا يؤمن ٤٣ * ٢٩ اذا . اذا ٤٣ * ٣٢ فيهم . لم فيهم ٤٣ * ٣٢ واماروده . واماروده ١٢٥٤٤
 يعرف من . يعرف منه ١٦٥٤٤ فوض . فرض ٢٦٥٤٤ مؤديا للجمع . مؤديا ٣٢٥٤٤ أهل حينئذ . أهل
 ١٨٥٤٥ الظهر . الظهر (ح) ٤٥ * ٢٢ والمشهور . أو المشهور ١٦٥٤٦ مرضين . مرضين ٢٢٥٤٦
 اخرها . اخرها ٤٤٧ * ٢٤ لاحتها . لاحتها ١٥٤٨ استأنف السابقة . استأنف ٤٤٨ أو جب . وجب ٤٨
 ٢١٥ فليتم . فليتم ١٥٤٩ وعثروها . وعثروها ١٠٥٤٩ عليه عليها ١٢٥٤٩ قائم . قائم ٢٧٥٤٩ كان . كان
 ٥٥٥٠ عن الصلوة . من الصلوة ١٠٥٥٠ هو محمد . محمد ٥٠ * ٢٢ و ٢٤ غني . غني ٣٣٥٥٠ وغيرها حتى
 ترتفع وينتوي . وغيرها حتى ترتفع ويستولي ٣٤٥٥٠ وعناه . وعناه ٩٥٥١ المختلف عن . المختلف ٥١ *
 ١٨ النصرية . النصرية ٢١٥٥١ دونه . دون ٣٥٥٥١ روى . روى ٢٨ * ٥١ وقال أبو جعفر عليه
 وقال أبو جعفر عليهما ٥٧ * ٢٤ ونقلا . أو نقلا ١٩٥٥٣ فيها في النهاية . فيها ٣١٥٥٣ ركتا . ركتا ٥٥٤
 ٢٨ في . وفي ١٧٥٥٥ فضل . أفضل ٣٢٥٥٥ المراد . المراد به ٨٥٥٦ لاعلى . الأعلى ١٤٥٥٦ استقلب
 . استقلب ٢٢٥٥٦ ان أسقط . انه أسقط ٢٧٥٥٦ لأن . وذلك لأن ١١ * ٥٧ الطالين . الطالين
 ١٢٥٥٧ يلحق . يلحق ٥٥٥٨ كان . وكان ٥٥٥٨ روحه لطيفة . لطيفة ٢٥٥٥٨ المشهور بمد . المشهور
 ٥٨ على الميت . عن الميت ٥٥٩ * ٥ بري . بري ١٦٥٥٩ الفرق . الفرق ٢٩٩٥٥٩ ان . ان
 ٣٥٦ * ٣ ترددا . تردد ٤٥٦ * ٤ كلام . وكلام ٩ * ٦٠ قبل . قبل ٣٥٦١ وبه . وبه ٥٥٦١ بيته .
 بيته ١٩٥٦١ صلوة . صلوة ٢٤٥٦١ قبيح . قبيح ٣٣٥٦١ أم عليه . أم ٦٢ * ٢ بالفريضة . بالفريضة
 ٦٥٦٢ عد . عندي ٧٥٦٢ والليل . أو الليل ١٢٥٦٢ فأن . وأن ١٧٥٦٢ البض . بض ٦٢ * ٢٢
 والقضاء . القضاء ٤٥٦٣ صرح . صرح به ١٤٥٦٣ حتى . حتى ٢٨٥٦٣ عليه خير ٣٠ * ٥٦٣ صلوة .
 صلوة ٣٢٥٦٣ فيه . فيه بعد الاخبار ٣٥٦٤ للشارب . للشارب ٥٥٦٤ ويكملها . أو يكملها ٧٥٦٤ الفجر
 الى ان تظهر الحرة فيشتغل بالفرض . الفجر ٢٢٥٦٤ والبيان . والبيان ٢٩٥٦٤ وفي ٢٩٥٦٤ عشرة
 ركة . عشرة ٥٥٦٥ يدل . تدل ٩٥٦٥ لها أفضل . أفضل ٢٣٥٦٥ تين . تين ٣٣٥٦٥
 الذكر وان ذكر بعد فراغه صحت العصر وأتى الظهر أدا . ان كان في الوقت المشترك والاصلاحا . الذكر
 ١٩٥٦٦ اذا . اذا ٢٦٥٦٦ وترج . وترجي ٢٩٥٦٦ الصلوة وروى . الصلوات وروى ١٠ * ٦٧
 عيد . عن ١٦٥٦٧ من . منه ٥٦٨ الفريضة . والفريضة ٨٥٦٨ وصل . ما وصل ٢٢٥٦٨ قصر
 ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء . قصر ٢٦٥٦٨ ولو . لو ٦٩ * ٧٥ فتجيبه . فتجيبه
 ٩٥٦٩ لا يجب . لا يجب عليه ١٨٥٦٩ من الحدث . الحدث ٢٧٥٦٩ محل . محل ٢٩٥٦٩ صحبة
 شرعية . شرعية صحبة ٣١٥٦٩ التحرير . التحرير ٣٣٥٦٩ وقول . وقول ٤٥٧٠ التارك . التارك
 ٨٥٧٠ الناقل . الناقل ١٢٥٧٠ بالاكل . بالاكل ١٢٥٧٠ ويسجي . ويسجي ١٤٥٧٠ شرعية .
 وليست شرعية ١٦٥٧٠ المسالك . المسالك ١٧٥٧٠ وصريحها . أو صريحها ١٩٥٧٠ ان . ان ٢٨٥٧٠
 بالصوم اذا طاقه . أخذ بالصوم اذا طاقه ٢٩٥٧٠ وشرحها ان تمرن . وشرحها انه يمرن ٣٠ * ٥٧٠
 ان يمرن . انه يمرن ٣٢٥٧٠ وكذا قال . وكذا ٤٥٧١ شرعية . شرعية ٦٥٧١ عليه . على ٩٥٧١
 جاعاته . اجاعاته ١٧٥٧١ المباداة . للمباداة ٢٣٥٧١ اللمة . اللمة ان ٢٥٥٧١ لمن . ان ٢٦٥٧١

دونه . دون ٢٨٥٧١ القرآن . مس القرآن ٣٢٥٧١ وكذلك . وكذا ٣٢٥٧١ حجة وشريعة . حجة
 وشريعت ١٠٥٧٢ . يكون . تكون ١٧٥٧٢ يطق . يطقه ٢٧٥٧٢ يسقل . يسقل ٢٨٥٧٢ أولاد .
 الاولاد ٦٧٣٢ هـ . بـ ١٦٥٧٣ شريعتها . شريعتها ٢٤٥٧٣ أو حكه . وحكه ٨٥٧٤ من ضروري
 . ضروري ١١٥٧٤ ينكم . ينكم ٣٠٥٧٤ وقد . وانما ٢٤٥٧٥ يان . ييان ٩٥٧٥ قالصلي . قالصلي حينئذ
 ١٣٥٧٥ أحد . إحدى ٢٥٧٦ تحقق . يتحقق ٣٠٧٧ يتقين . يتقين ٧٠٧٧ المحرم للمجرم ١٣٠٧٧
 الرحمان . الرحمان ١٥٥٧٧ مع العلم . العلم مع ٢٠٥٧٧ الشخصه فكان . الشخصية فكان ٢٤٠٧٧
 وفي المتائج . والمتائج ٢٦٥٧٨ لأن . لأنه ٢٥٧٩ الموثوق . الموثوق به ٧٠٧٩ وقوله عليه . وقولم
 عليهم ٧٥٧٩ ووضع الجدي . وضع الجدي ٢٢٥٧٩ ولعل . قلل ٤٥٨١ كثير . كثيراً ٧٥٨١ ومع . مع
 ١٢٥٨١ التوجه . الوجه ٢٦٥٨١ رجل . الرجل ٢٦٥٨١ يستلقي . الموجود في نسخة الاصل استلقى
 ٩٥٨٢ ونحوه . ونحوها ١٨٥٨٢ بضها ولا يشتر الى نصب شي . . بضها ٦٥٨٣ بئوته القيام . القيام
 ٧٥٨٣ ركن منها . منها ١٠٥٨٣ عني . الموجود في نسخة الاصل عنه ٣٠٥٨٣ بأن . بأن هذا ٨٤٨٤
 ٤ البعد . البعيد ١٠٥٨٤ البض لأن الجبة معبرة مع البد ومع المشاهدة العين . البض ٢٠٥٨٤ واله
 عليه واله ٢٦٥٨٤ أن . أنه ٣٥٨٥ التبر . التبرير ٥٥٨٥ يقني . يقنيه ٨٥٨٥ فيها . فيها ١٢٥٨٥ وكا
 يأتي . كما يأتي ١٣٥٨٦ احتمال . أن احتمال ٢٦٥٨٦ فهو . فانه ٢٨٥٨٦ لأن . أن ٣٠٥٨٦ ولا خير
 . ولا خير ٣٢٥٨٦ واستجاب . أو استجاب ٩٥٨٧ على قل . على ٢٨٥٨٧ جمة . جمة ٨٨ وعلاصهم
 جبل الفجر على المنكب الايسر (متن) ٤٥٨٨ يمكن . يمكن ١١٥٨٨ ويش . ويش ١٢٥٨٨ وداهمض .
 وداهمض ١٥٥٨٨ كما . كما ٢١٥٨٨ منه . منه ٢٥٨٩ ذكرها . ذكرها ١٨٥٨٩ تليذ . تليذ ٢٧٥٨٩
 الاعتدالين والجهتين . الاعتدالين أو الجهتين ٣٠٥٨٩ القاطع . القاطع ٣٥٩٠ الف . الف ٥٠٩٠
 على اليسار . على اليمين واليسار ٧٥٩٠ الرفيقين . الرفيقين ١٠٥٩٠ واليا . واليا ١٠٥٩٠ الاستناد اليها .
 ١٢ وقرب . وقرب ١٤٥٩٠ ليصل . لا يصل ٢٤٥٩٠ أن ورد نص . أن النص ورد ٢٥٥٩٠ يمكن
 . يمكن ٢٧٥٩٠ قرنا . قرنا ٣٢٥٩٠ ابن أبي الفضل . أبو الفضل ٣٥٩١ تنبو . تنبو ٥٥٩١ بالموازن .
 بالموازنة ١٠٥٩١ أن . أنه ١١٥٩١ المنكب الايمن . المنكب ١٢٥٩١ النهار . النهار وهي ٢٣٥٩١ علامة
 عليه . علامة ٢٦٥٩١ لفرقدن . لفرقدن لا الجدي ٢٨٥٩١ ورأيت أن . ورأيت ٢٨٥٩١ أو قطع
 . ويقطع ٢٨٥٩١ كانت من ذلك . كانت قليلة جداً ودائرته أقل من دائرة ذلك ٤٥٩٢ هيد
 الارتفاع . التقيد بالارتفاع ١٥٥٩٢ ين . على ٢٦٥٩٢ من . ومن ٤٥٩٤ وصرح . أو صرح ٥٩٤
 ١٧ جاز . جاز ١٨٥٩٤ دونه . دون ٣٥٩٥ الشمس . نض ١٤٥٩٥ اليسرى اذاطلع . اليسرى ١٨٥٩٥
 ماين . ين ٢٩٥٩٥ لفظ . لفظ ٨٥٩٦ الايمن . كما ٢١٥٩٦ وآرب . وآرب ١٧٥٩٨ (صداخل)
 . صداه (صداخل) ٢٧٥٩٨ كتب جميع . كتب جميع ٣١٥٩٨ في . وفي ١٤٥١٠ الصلوة . الصلوة
 ١٠٥١٠ المشترطون . المشترطون ١١٥١٠ اذا . اذا ١٥١٠٠ وقوله عليه . وقوله ١٠١٠٠
 المبارات . المبارات ٢١٥١٠١ طريقة . طريقة ٢٢٥١٠١ أحدها أو هن أم الاحتمالان . أحدها أو هن
 أم لا احتمالان ٣٠٥١٠١ قبة أخرى . قبة ٣٢٥١٠١ اختيار . اختيارا ١٥١٠٢ ماثلنا . ماثلناه
 ٢٥١٠٢ ذكر . ذكر ١٠٢١٠٢ السلي . السلي ١٣٥١٠٢ نجحت . توجهت ٢٢٥١٠٢ حالة . في
 حالة ٢٧٥١٠٢ وشه . وشه ١٠٢٠٣ القبة . القبة ٩٠١٠٣ دليله . دليلها ١٠٢٠٣ ٢٤

وقرأت. قرأت ١٥١٠٤ والدعاء ولا تميز القضية على الراحة اختياراً وان تمكن من استبقاء الافعال على اشكال ولا تميز الفريضة على الدابة والراحة اختياراً (متن). والدعاء ولا تميز الفريضة على الراحة اختياراً (متن) ٨ * ١٠٤ الذبح الخ. الذبح ١٥١٠٤ عليه وعليهم عليه وآله ١٨٥١٠٤ والدعاء الخ. والدعاء ١٥١٠٥ جنازة. الجنازة ٢٥١٠٥ غير (١) موضع. غير موضع (١) ١٩٥١٠٥ يتكهن. لا يتكهن ٥١٠٥ * ٢٥ عليه. على ١٥٥١٠٦ فيها. فيها ١٨٥١٠٦ وشرحها. وشرحها ٢٩٥١٠٦ يصلي. يصل ٣١٥١٠٦ عن. على ٩٥١٠٧ ان آله ١١٥١٠٧ او النهاية. والنهاية ١٢٥١٠٧ ثبوت. ثبوت ١٩٥١٠٧ الضرورة الى الصلوة. الضرورة ٢٢٥١٠٧ قد. وقد ٢٥٥١٠٧ الظاهر خلافه ٢٧٥١٠٧ فكان فكان ٢٨٥١٠٧ الحصول. الحصول ٢٩٥١٠٧ الطوسي. والطوسي ٣٠٥١٠٧ الحرساني. الحرساني ١٠٨ * ١١٥ تخرجوا. تخرجوا ٢٣٥١٠٨ سندها تميز الشبهة والاجماع. سندها تميز الشبهة أو الاجماع ٣٥١٠٩ المكنة الخ. المكنة ٦٥١٠٩ تضره. تضره ٩٥١٠٩ ذهب. ذهب ١٦٥١٠٩ والذي. انذي ٣٣٥١٠٩ ويجب. ويجب ٢٨٥١٠٩ التقي. التقي ٢٥١١٠ التارخ. التارخ ١١٠ * ٨ كالطردة. كالطارد ١٠٥١١٠ دونه. دون ٢٨٥١١٠ بالعلامة. العلامة ١١٠ * ٧ من العلم. من جهة العلم ١١١ * ٩ المراد. المراد ١٦٥١١١ مشاهدة الكمية على اشكال وجه منشأ. لمشاهد الكمية على اشكال قل منشأ ٢٧٥١١١ امارتها. امارتها ٣٦٥١١٢ يتيسر. يتيسر ٣٧٥١١٢ المرجح. المرجح ٢٩٥١١٢ وعاريهم. وعاريهم (منه قدس سره) ١٥١١٣ عباراتها. عباراتها ١١٣ * ٢١ عليه. عليهم ١١٣ * ٢١ صدر. صدر ٢٥٥١١٣ المأمورية. المأمورية ١١٣ * ٣٠ يكون. لا يكون ١١٤ * ٥ مقتون. مقتون ٦٥١١٤ دونه. دون ١٧٥١١٤ بينها. بينها ١١٤ * ٣٠ وأنه. أنه ١٥٥١١٦ وشرعاً منّا. وشرعاً ٣٥١١٧ المدم. المدم ٥٥١١٧ وغيرها ١٤٥١١٧ فيها. فيها ١١٧ * ٢٦٥ المصير. المصير ٥٥١١٨ الصلوة. الصلوة ٧٥١١٨ الامارات. الامارات ٢٤٥١١٨ العلم. العلم ١٠٥١١٩ قسكن. قسكن ٢٨٥١١٩ وفاق. وفاقاً ٣٢٥١١٩ يرجوا. يرجو ٣٢٥١٢٠ الاما. امالا ١٢١ * ١٢١ دونه. دون ١٢١ * ٣٠ ذكر ذلك. ذكر ٩٥١٢٢ اليه. اليه ٩٥١٢٣ جواز. وجواز ١٢٤ * ١٤ سمّة. سمّت ٣١٥١٢٤ لجئت. لجئة ١٣٥١٢٥ المؤمنين. المؤمنين عليه السلام ١٥٥١٢٥ سماعيل. اسماعيل ١٦٥١٢٥ وجبة. وجبة ٢٥١٢٦ احطاط. احطاط ٥٥١٢٦ الصلوات ٧٥١٢٦ وسلياً. وسلياً ١٢٧ * ٢٤ عرضاً. وعرضاً ١١٥١٢٨ الامارات. الامارات ٢٥٥١٢٨ ففي وجوب. ففي ١٢٩ * ٢٥ أو إعادة. وإعادة ١٢٥١٢٩ قضاء. قضاء الصلوة «ظ» ٢٥١٣٠ اتقنا. اتقنا ٥٥١٣٠ اختلاف. الاختلاف ١٧٥١٣٠ واحدة الى آخره. واحدة ١٩٥١٣٠ تقدر. تقدر ٢٧٥١٣٠ جواز. جواز الرجوع ١٣٥١٣١ اما. اما ١٥٥١٣١ متية. متية ١١٥١٣٢ بمضمون. بمضموني ١٣٥١٣٢ الارنب. الارانب ١٩٥١٣٢ الزاد. الزاد ١٦٥١٣٣ فليس. فليس ١٣٤ * ٤ اشتاره. اشتاره ١٣٤ * ٢٠ بالابريسم الخ. بالابريسم ٢٦٥١٣٥ لا يكون. لا يكون ١٣٧ * ٢ غسل. أو غسل ١٣٧ * ١٩ يذهبوا. يذهبون ٢٣٥١٣٧ اذا. اذا ١١٥١٣٨ اتمان. اتمان ٢٢٥١٣٨ قوال. اقوال ٢٧٥١٣٨ وفي. في ١٣٩ * ٦ والطهارة. أو الطهارة ١٣٥١٣٩ مجموعن. مجموعن ١٣٩ * ٣٣ وان. وان لم ١٤٠ * ٦ والاخبار. ولاخبار ١٤٠ * ١٣ هناك. وليس هناك ٣٠٥١٤٠ والاصل ١٤٢ * ١٥ وقال. وفي ١٦٥١٤٢ الأول. الأول ١٤٢ * ١٨٥ أراد. أراداً ١٤٢ * ١٩ جلود. في جلود ٢٢٥١٤٢ القباح.

الذباث ١٤٢ * ٣١ البوحان . البرهان ١٤٣ * ٣ ما يقولون . مالا يقولون ١٤٣ * ٢٠ قسمن . قسمن
 ١٤٤ * ١ ولا في صوفه وریشه . ولا صوفه وریشه ووبره ١٤٤ * ٢٦ خصصته . خصصته ١٤٥ * ١٩
 وأما . وأما ١٤٦ * ٢٠ لان . ولان ١٤٦ * ٢١ والجواب . والجواب عن الاول ١٤٦ * ٢٧ المدعي
 . المدعي ١٤٦ * ٣٢ وجودها . وجودها وعدمها ١٤٧ * ١٣ وما . وما ١٤٧ * ١٦ والالباب .
 والالباب ١٤٨ * ٢٢ وفرائض . وفوائد ١٤٨ * ٣١ وخارجان . خارجان ١٤٩ * ٦ عنه . عنها ١٤٩
 ١٨٥ * ١٨ هو . هو ١٤٩ * ٣٢ الطهارة . الطهارة فيه ١٥٠ * ١ وليس الحرير . والحرير ١٥٠ * ٧ سراج
 . سراج ١٥٠ * ٢٢ رويان . رويان ١٥١ * ١٧ خيرة . خيرة ١٥١ * ١٨ اذا . اذا ١٥٢ * ٤
 والتقية أولا . أو التقيه ولا ١٥٢ * ٣٢ أو الظاهر أو الظاهر . أو الظاهر ١٥٣ * ٨ الموقه . المواقه
 ١٥٣ * ٨ المبيد . المبيد ١٥٣ * ١٣ أو اللحمه . واللحمه ١٥٣ * ١٧ دياج . دياجا ١٥٣ * ١٨ الفصل
 . الفصل ١٥٣ * ٢٨ سياه . سياه به ١٥٣ * ٢٩ الحيوة . الحيوة ١٥٤ * ١٥ فجوزه . فجوزه ١٥٤ *
 ٢٠ الأعصاو . الأعصاو والأعصار ١٥٤ * ٢٨ تزهن . تزهن ١٥٥ * ١٥ الجواب . الجواب ١٥٥ *
 ٢٣ فراشه . اقتراشه ١٥٥ * ٢٧ مولان . مولان ١٥٦ * ٦ هذا ما . هذا ١٥٦ * ٢٣ ظاهر . الظاهر
 ١٥٦ * ٢٨ المثبره . المثبره هي ما يوضع من الحرير على سرج الدابة (حاشيه بخطه قدس سره) ١٥٧
 ٨٥ بالصلاة . الصلوة ١٥٧ * ٢٠ التوب امان . التوب ١٥٧ * ٢٠ علما بطلت . بطلت ١٥٨ * ٣
 فأ . فأى ١٥٨ * ١٧ تخطوا . تخطوا ١٥٨ * ٣١ الحركات . الحركات ١٥٩ * ٣ المقصومه . المقصومه
 ١٥٩ * ١١ لتجاسه . التجاسه ١٦٠ * ١ التالي به . التالي ١٦٠ * ٩ الضيق . الضيق ١٦١ * ١١٥
 الكلي . ودليكم . الظاهر ان هذا البياض يياض صحيح ١٦١ * ١٧ أخص . أخصر
 ١٦٢ * ١٠ اذا . اذا هو ١٦٢ * ١٦ لغيره . غيره ١٦٢ * ٢١ فكأن . فكأن ١٦٢ * ٢٨ الصلوة
 وغيرها ١٦٢ * ٢٩ يريد أن . يريد ان ١٦٢ * ٣١ للوه الا في الصلوة . المخرجه ١٦٢ * ٣٢ فيها الخ
 . فيها ١٦٣ * ١٤ والتكشف . والتكشف ١٦٥ * ٤ استشار . استشار ١٦٥ * ٢٩ من الجبري .
 للجبري ١٦٦ * ١٤ هل . هل يصلح ١٦٦ * ٢٠ قال . ان ١٦٦ * ٢٦ بالروني . بالرون ١٧٠ * ٨
 أيضا عليه السلام . عليه السلام ايضا ١٧٠ * ٣١ أولى . انه أولى ١٧١ * ٢٠ لاجاع . لاجاع ١٧١ *
 ١٨ السكوت . السكوت ١٧١ * ٢٢ الرقة . الرقة ١٧١ * ٢٤ خبر . صحيح ١٧١ * ٢٦ صحيحة .
 صحيحة ١٧١ * ٢٦ يقنن . يقنن ١٧٢ * ١ أعقت الأ . أعقت ١٧٣ * ٢٨ وقرطاسا أو شيتا . أو
 ورقا أو قرطاسا أو شيتا ١٧٤ * ٢٠ والفاضلان . والفاضلان ١٧٤ * ٤ والباريه . والباريه ١٧٤ * ٣٠
 فيتحمل . فيتحمل ١٧٥ * ٦ عليها . عليه ١٧٥ * ٢٠ اثتر . اثتر ١٧٦ * ٢٥ لصلوة بصلوة . بصلوة
 ١٧٦ * ٢٩ أوان . وان ١٧٦ * ٢٩ بالزمن . بالزمن (بالمزمن خ ل) ١٧٧ * ٢ وادعي . وادعي ١٧٧ * ٨٥ عليه
 من . عليه ١٧٧ * ١٨ ان . انه ١٧٧ * ١٩ دليل . دليله ١٧٨ * ٤ مواضع . مواضع ١٧٨ * ٩ بمجلسون
 . مجلسون ويومون جميعا ١٧٨ * ٣١ مقتد . مقتد ١٧٩ * ٢٥ هذا . هذا ١٨٠ * ٥ وقد . ولم يجد ١٨٠
 ١٠ عبارتهم . عباراتهم ١٨٠ * ١٨ لاقبله وتظهر الفائدة في المأموم . لاقبله ١٨٠ * ٢٨ مزار . مزار
 ١٨١ * ١٠ لا يجوز . لا يجوز (خاتمة) لا يجوز ١٨١ * ٥ لا يجوز الصلوة . لا يجوز ١٨١ * ١٧ منهم . منها ١٨١ * ٣١
 لا يصلي . لا يصلي ١٨٢ * ١٢ رواه . رواه ١٨٢ * ١٢٥ فاقده . فاقده ١٨٣ * ١ حكي . حكي ١٨٣ * ٩٠
 ذكر . بحث ١٨٣ * ٢٣ الرقيق فان حكي لم يحجز . الرقيق ١٨٤ * ٦ ان لا يكون . ان لا يكون ١٨٤ * ٦٥

ان احتج . احتج ١٨٤ * ١٤ واشتعل الصاء . والصاب ١٨٤ * ١٦ كافي في . كافي ١٨٤ * ١٧
الحسن والصحيح . الصحيح والحسن ١٨٥ * ٨ كان . وان ١٨٥ * ١٥ والبارع . البارع ١٨٦ * ٥ نسبة
نسبته ١٨٦ * ٢١ السند . السند ١٨٦ * ٢٧ أخبرني . خبرني ١٨٦ * ٣٠ ثم من ١٨٧ * ٤ من . عن
١٨٧ * ١٠ نهى . نهى ١٨٧ * ١٩ لانه . انه ١٨٧ * ٢٤ رأسا . رأسه ظ ١٨٧ * ٢٧ جهك . وجهك
١٨٧ * ٢٨ بمن . من ١٨٧ * ٢٨ نثقل . نثقل ١٨٧ * ٣٠ علي . علي ١٨٨ * ٩ متعبا . صلي . صلي متعبا
١٨٨ * ١٣ ومذهب . ومذهب ١٨٩ * ٧ قد . قد لا ١٨٩ * ١٨ المقيدة . المقيدة ١٩٠ * ١
وفي . وفي ثوب ١٩٠ * ٨ والمدارك ومجمع البرهان . ومجمع البرهان والمدارك ١٩٠ * ٢٠ مأزوم .
ميازوم ١٩٠ * ٢١ له . له الاعاده ١٩١ * ١ تماثل . تماثل ١٩١ * ٥ والصلوة . في ١٩١ * ٢٩ الهاء .
التهاء ولا ١٩١ * ٢٩ ثوبه . ثوب ١٩٣ * ٤ هوا . لاهوا ١٩٤ * ٢٢ الكفاية على كلام من ظاهره
الاكتفاء بالظن على ارادة الاطشان وقال ان جماعة صرحوا بالسلم ثم فرق هو بين البيوت نحوها
والصباحي نحوها وقال ان الطريقة مستمرة على الصلوة في اثني مع انه ربما كان وفي البحار . الكفاية
والبحار ١٩٥ * ٦ ونحوه . ونحوه ما ١٩٥ * ٢٢ النص . النص ١٩٥ * ٢٩ خال عن . أو ١٩٦ * ١٠
الجهة . الجهة ١٩٦ * ١٣ بحث . بحث ما ١٩٦ * ٢١ الاخير . الاخر ١٩٦ * ٢٦ المصلي . المصلي ١٩٦
٣١ * ٥ لاقرب . الاقرب ١٩٧ * ٣٠ سوطع موضع . موضع ١٩٧ * ١٣ قلبه . قلبه ١٩٧ * ٢٧ أي الخطأ
بين . الخطأ بين ١٩٧ * ٢٧ بالمأمورية . بالمأمورية ١٩٨ * ٨ الا ان . لا ان ١٩٨ * ٢٧ طر . ان
طريان ١٩٨ * ٣٢ منه . منه ١٩٩ * ٢٠ النصب . الناصب ١٩٩ * ٢٠ مصليا . الخ . مصليا ١٩٩ * ٢٠
الزوم . المازوم ظ ٢٠١ * ١١ الجمع . الجمع ٢٠١ * ١٦ أو امامه امرأة تصلي قولان سواء الخ . امرأة
تصلي قولان ٢٠١ * ١٧ بن عديد . عديد ٢٠١ * ٢٢ انه . وانه ٢٠٢ * ٢٨ العجب . العجيب ٢٠٢
٣٠ * ٥ وينفي التحريم أو الكراهية . وتنفي الكراهية أو التحريم ٢٠٣ * ٦ عن . على ٢٠٣ * ٨ الحامل
الحايل ٢٠٤ * ٣٢ الصدوق . الصدوق (١) (١) في اللال (منه قدس سره) ٢٠٥ * ١٠ صلي . صلي الرجل
٢٠٧ * ١ ثوبه . ثوبه صحت صلوة ٢٠٧ * ٢٠ ان في الحسام . الى آخره ٢٠٩ * ١٧ شرب . شارب
٢٠٩ * ٢٥ خبر . خبره ٢١٠ * ١٤ جفت . جفت ٢١٠ * ١٦ سمته . سمته ٢١٠ * ٣٢ نهل . (نمل خل)
٢١١ * ٥ القاييس . القاييس ٢١٣ * ٤ * ١٥ الجهة . الجهة ٢١٥ * ٢٠ فيها ٢١٦ * ٩ الحيري
حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية . الحيري ٢١٦ * ٣١ من . من
متأخري ٢١٧ * ٢١ الحسين . الحسن ٢١٧ * ٢٦ وكثيرا والاكثر . وكثيرا أو الاكثر ٢١٧ * ٣٠
والمعظم . أو المعظم ٢١٨ * ٥ ولا . لا ٢١٩ * ٥ * ٥ الحمداني الحمداني ٢١٩ * ١٨ بالحرملة . في الحرملة ٢١٩
٣٠ * ٣٠ تم . تم ٢٢٠ * ١١ مشابهة . مشابهة ٢٢٠ * ٢٧ اشتال . اشتال على ٢٢١ * ٢ فيه صورة (ظ)
يعني . فيه يعني ٢٢١ * ٤ وابن . ابن ٢٢١ * ١٨ صحيحة . صحيحة ٢٢١ * ٢٨ بين . بين أولاد ٢٢٢
٢٣ * ٢٣ الاستناد . الاستناد ٢٢٢ * ٢٦ المشهور . هو المشهور ٢٢٣ * ٢ أو مضطجعه . ومضطجعه
٢٢٣ * ١٢ مضجعه . مضطجعه ٢٢٣ * ١٥ بالاجاع . وبالاجاع ٢٢٤ * ٥ لاجاع . الاجاع ٢٢٤
٧ * ٧ فر كرت . فر كرت ٢٢٤ * ٩ وتجب . ولا يجب ٢٢٤ * ٢٦ ظاهر ٢٢٢ * ٢٢ قررم .
قروهم ٢٢٧ * ١٩ في السرائر . وفي السرائر ٢٢٨ * ٢ عشر . عشرة ٢٣١ * ٢٤ أحدثها . أحدثها
٢٣١ * ٢٥ واحد . واحدا ٢٣٢ * ٦ والمتوضي . والمتوضي ٢٣٢ * ٢٨ الحصر . الحصى ٢٣٣ * ٨

آلتها . آلتها ٢٠٥٧٣٣ . والعمدة . والعمدة ٢٣٤ * ٣٠ ذلك . ذلك ٢٣٤ * ٣١ والتخلص .
 والتخلص ٢٣٥ * ٤ واحد . واحدا ٢٣٦ * ١٠ آتي . آتي ٢٣٦ * ٢٧ ونشد أنا . ونشد أنا اي
 طلبها ٢٣٨ * الزخرفة . الزخرفة وقشها بالذهب ٢٣٨ * ٣ بطل . باطل ٢٣٨ * ١٧ في المساجد
 . هاتان الكامتان من الشرح ٢٣٨ * ٢٨ وفي المدارك . والمدارك ٢٣٩ * ٢٣ اشتراط . اشتراط ٢٣٩
 * ٢٥ الحبري . الحبري ٢٤٠ * ٤ سند الكراهة . سند الكراهة ٢٤٠ * ٢٢ ذرع . اذرع ٢٤١ * ٢
 فسر ذلك . فسر بذلك ٢٤٣ * ٦ وكذلك . ولا كذلك ٢٤٣ * ٦ الآلة . آله ٢٤٥ * ٢٦
 مجاز . مجازاً ٢٤٥ * ٢٦ مراد . مرادم ٢٤٦ * ٢٤ العجب . العجب ٢٤٦ * ٣١ صرح . صريح
 ٢٤٧ * ٢٤ عندي . عندنا ٢٤٧ * ٢٦ يكون . يكون غذا . ٢٤٧ * ٣٠ يخرج . يخرج ٢٤٨ * ١
 الجمع . الجمع ٢٤٨ * ٧ الخراف الخرف ٢٤٨ * ٢٤ طراه . قد طراه ٢٤٩ * ٣ يجوز . يجوز ٢٤٩
 * ١١ قال لي . في ٢٤٩ * ١٨ وقد نص . قد نص ٢٤٩ * ٢٥ ان ان . ان ٢٤٩ * ٢٦ المحول . الوحل
 * ٣٥٠ * ١ يمد . يمد ٢٥٠ * ٥ يمين يمين ٢٥٠ * ٧ موثا . مويا ٢٥١ * ١ ولا هذا . ولا
 يصلح هذا ٢٥٣ * ٢٤ الثاني . الثاني الحق به ٢٥٤ * ٣ لها . لها ٢٥٤ * ٤ اجتناب . ان اجتناب
 ٢٥٤ * ٧ العين . العين ٢٥٤ * ١٣ قضية . قضية ٢٥٤ * ٢٩ ذكر . ذكرنا ٢٥٦ * ٣٠ صليت .
 صلت «كذا» ٢٥٧ * ١٨ انه فهم ٢٥٨ * ١١ ويتلون . ويتلذذ ٢٥٨ * ١٤ والميسوط . والميسوط
 والنهاية ٢٥٨ * ٢٢ يسقط . يسقط به ٢٥٨ * ٢٢ ذكره . ذكره ٢٥٨ * ٢٧ فان . فان صوت ٢٥٩
 * ١١ على اعتنا . اعتنا ٢٥٩ * ٢٨ وقولا . وقولا ٢٦٠ * ٥٥ خلاف في . لا خلاف في جواز ٢٦٠ * ٨
 ووقت . أو وقت ٢٦٠ * ٩ النبي . في النبي ٢٦٠ * ١٠ العصر . للعصر ٢٦٠ * ١٠ الموافقة .
 موافقة ٢٦١ * ٢ القليل . القليل ٢٦١ * ٥٥ يقابل «ظ» . يقابل أو يقارب «ظ» ٢٦١ * ١٣ ربما
 . وربما ٢٦١ * ٢٣ بالنظر . النظر ٢٦١ * ٢٦ ما نصه فيها . مانصه ٢٦١ * ٢٧ اما . اما ما كان
 ٢٦٢ * ٨ والمصنفان . والمصنفات ٢٦٢ * ٣٠ والثانية . أو الثانية ٢٦٣ * ٩ يقال . يقال له ٢٦٣ *
 ١٥ انرض . لترض ٢٦٣ * ٣٢ والحال . واو الحال ٢٦٤ * ٥٥ المكروه . المكروه «ظ» ٢٦٤ * ١٩
 وهو . أو هو ٢٦٤ * ٢٤ فيها . فيها ٢٦٤ * ٢٧ الشخين . الشخين ٢٦٥ * ٧ تأخير . تأخر ٢٦٥ *
 ٨ فيجب . فيجاب ٢٦٥ * ٢٩ الى . الى أن ٢٦٦ * ٣٢ هنا بالرخصة . بالرخصة هنا ٢٦٨ * ٦ الارتقاء
 . الارتقاء ٢٦٨ * ٢٦ الفرد . المفرد ٢٦٨ * ٢٧ قد . وقد ٢٦٩ * ١٩ اذن . اذن للعبادة ٢٦٩ * ٢٧
 لا يجتزى . لا يجتزى ٢٦٩ * ٣٠ القام . القام والمفاتيح ٢٦٩ * ٣١ عنه . عندنا ٢٧٠ * ٧ وينهم
 . وينهم ٢٧٠ * ١٥ الصلوة . الصلوات ٢٧٠ * ١٧ كونه . كون ٢٧٠ * ٢٨ الموجز . الموجز
 ٢٧٠ * ٢٩ قولهم . قولهم يستحب قول ٢٧٠ * ٣٢ باذانه . باذانه فأمثل ٢٧١ * ٤٥ وهي . هي ٢٧١
 * ٨ ومن . ومن أن ٢٧١ * ١٢ أو هو . وهو ٢٧١ * ١٩ ولان . ولان ٢٧٣ * ١٠ وقائماً . قائماً ٢٧٣ * ١٣
 غير أنه . انه غير ٢٧٣ * ١٧ نبت . نبت الى الشجرة ٢٧٤ * ٣٢ ويحرم . ويحرم أخذ ٢٧٦ * ١٠ من لامن
 ٢٧٦ * ١٧ اعدا . اعدا ٢٧٦ * ٢٤ اذا . اذا ٢٧٧ * ٣٢ تسدوا . تسدوا ٢٧٧ * ٢٦ والمؤمنين . والمؤمنين
 ٢٧٨ * ٨ يكون . يكون ٢٧٨ * ٩ وان . وان كان ٢٧٨ * ١٠ أو جعل . وجعل ٢٧٨ * ١٨ والراتب
 . فالراتب ٢٧٩ * ٧ القام . القام كاذب كرى ٢٧٩ * ١٦ صريحها . صريحها ٢٨٠ * ١٠ استحب .
 استحب له ٢٨٠ * ٢٤ استطراد . استطراداً أو براد ٢٨١ * ٢٥ والجامع . والجامع ٢٧٢

١٣٥ اليرتلي . اليرتلي ٢٨٢ ٢٦٥ الاخبار . الاخبار الآخر ٢٨٣ ١٥ قلها عنه . قلها ٢٨٤ ٨٥
 الجلسة . ان الجلسة ٢٨٦ ٦ وصرح . وطرح ٢٨٦ ٨ تعضيل . معضل ٢٩٠ ١٨ زائد . زائدا
 دظ ٢٩٠ ٢٥ الوجه . الاوجه ٢٩٢ ٢٢ ربي . ربي ٢٩٢ ٢٤ يرك . يرك ٢٩٣ ٥٥ آني .
 آني به ٢٩٣ ٦ وآما . وآما المانع ٢٩٥ ٣٥ ان . وان ٢٩٥ ٤ ووجهه ظاهر واشترط الشيدان في التلبية
 وشرحا تلفظ الامام بالترك لسيان ونحوه ووجهه ظاهر . ووجهه ظاهر ١٢٥ ٢٩٥ رخصه ٢٩٥ ٥
 ٢٠ اعادة . اعادة غل ٢٩٥ ٣١ لآدي . لآدي ٢٩٦ ٢٥ قوت . قوت ٢٩٦ ٧٥ الحدث . الحدث ٢٩٦ ٢٩٨
 ٢٩٦ ١٤٥ قلها . قلها ٢٩٧ ١٢٥ يمكن . يمكن ٢٩٧ ١٥٥ قضيه . قضيه ٢٩٧ ٣٣٥ أشار . أشاروا ٢٩٨
 ٢٢٥ فبا . فبا ٢٩٨ ٣٣٥ بينها ٢٩٩ ٦٥ كتب . كتابي ٢٩٩ ٩٥ وفي . في ٢٩٩ ١٢٥ ذكر . ذكر ٢٩٩
 ٢٩٩ ٢٣ ذكره . ذكر ٢٩٩ ٥٣٠ آجاب . آجاب به ٣٠٠ ١٤ الى . الى ٣٠١ ١٣
 لم يرجع . لم يرجع فان نسيه لم يرجع ٣٠٢ ٦ الاولى . الاولى ٣٠٣ ٣٠٣ علماء . علماء ٣٠٣ ٥
 ٤ تغيير . تغيير ٣٠٣ ٥ قضيه . قضيه ٣٠٥ ١٤ التين . التين ٣٠٦ ٤٥ على . على ٣٠٦ ٥
 ١٥ والشيد . والشيدان ٣٠٧ ٦ صلوة . صلوة ٣٠٩ ١٦ وصف . وصف ٣٠٩ ٣١٣ المراد
 . المراد انه ٣١٠ ١٧ مقصور . مقصور ٣١٢ ٢٥ الاخبار . الاخبار ٣١٣ ٩ ذكره . ذكره
 ٣١٣ ٢٤ بدل . بدل عن ٣١٤ ٢٣ والاستقاء . أو الاستقاء ٣١٦ ٢٠ وشرحا . وشرحا
 ٢٥٣١٦ ٢٢٥ فني . فني ٣١٦ ٣٢٥ الر كـ . الر كـ ٣١٨ ١٣٥ نجد . نجد ٣٣١ ١٣٥ هذا . هذا ٣٣١ ٥
 ٣ باحد . باحد ٣٣١ ٢٦٥ مشهور . مشهور ٣٣١ ١٢٥ الى . الى ٣٣٢ ١٢٥ صل . صل ٣٣٢ ٢١٥ ما
 التي ٣٣٢ ٢٤٥ قصده . قصده ٣٣٣ ٣٥ القول . القول ٣٣٣ ١٢٥ جزأ . جزأ وان ٣٣٣ ١٥
 نية الوضوء . الذي الوضوء ٣٣٣ ١٦٥ تديه . تديه ٣٣٣ ٢٢٥ التيز . التيز ٣٣٤ ٢٢٥ فيهم
 وفيهم ٣٣٥ ١٧ ولم ٣٣٦ ٩٥ كذا وقوله . وكذا قوله ٣٣٦ ١٢٥ قريح . قريح ٣٣٦ ٢٥ البطلان
 . علم البطلان ٣٣٣ ٥ خبز . خبز ٣٣٣ ٨٥ ذهب . ذهب الى ٣٣٣ ١٢٥ اقي . ان الذي
 ٣٣٥ ١٩ التخير . التخير ٣٣٦ ٢٧ انتهى . انتهى ٣٣٦ ٢٨٥ عندنا . عندنا انتهى ٣٣٧
 ٦٥ أصل . أصل ٣٣٧ ١٥ يحمل . يحمل ٣٣٧ ٢٦٥ هذه . هذه ٣٣٦ ٢٦٥ فيه . فيه فضل دظ
 ١٣٥٣٤٧ ١٣٥٣٤٧ الوارد . الوارد ٣٣٩ ٢٠ ركبنا . ركبنا ٣٣٩ ١٥ صورة . صورة ٣٤٠ ٤٥ ركن
 ركننا دظ ٣٤٠ ١٧ الفاتحه . الفاتحه ٣٤٠ ٣٢٥ ترك . ترك ٣٤٠ ١٧ وتبنيته
 وتبنيته ٣٤٠ ٢٠ موافق . موافق ٣٤٠ ١١ فيها . فيها ٣٤٠ ٤٥ مجاز . مجاز ٣٤٠ ٢٨
 بعضها . بعضها ٣٤٠ ١٠ مناه . مناه ٣٤٠ ١٥ يالوت . يالوت ٣٤٠ ٢٣٥ شاة . شاة الله
 ٥٣٥٩ أمير المؤمنين . أمير المؤمنين عليه السلام ٣٥٩ ٨ بطلت . بطلت صلوة ٣٦٣ ٧
 خارج . خارج ٣٦٥ ٣٦٥ ما مع . ما مع ٣٦٥ ١٢٥ اما دظ ٣٦٦ ١٨ قيدا . قيدا
 ٣٦٦ ٢٥ لا دى . لا دى ٣٦٦ ٣٥٦ بظا . بظا ٣٦٦ ١٣٥ بها . بها ٣٦٦ ١٥ الفروس
 . الفروس ٣٦٦ ١٦ بالتحريم . بالتحريم ٣٦٦ ١٤٥ وقال . وقال الفاهر ٣٧٠ ١٠ فرائدا
 فرائدا ٣٧٠ ١٣ يتم . يتم ٣٧٠ ٢٩ لا . لا ٣٧٢ ١٥ وهل . ثم يجب عليه التلم ويجوز
 ان يقرأ من المصحف وهل ٣٧٣ ١٦ يتحقق . يتحقق المقصد ٣٧٤ ٢٠ توجب . توجب
 ٣٧٤ ٢٠ قرأ . قرأ ان ٣٧٦ ٥ مراد . مراد ٣٧٦ ٢٢٥ وحكي . وحكي ٣٧٦ ٣٠ نظر . نظرا

« ظ » ٣٧٩ * ٣١ لاصالة . ولا صالة ٣٨٠ * ١٦ جل . حصل ٣٨٠ * ١٩ للمقصود . للمقصود ٣٨٠ * ٣٠ رلو . ولو ٣٨١ * ٥ الى الى . الى ٨٥٣٨١ المشهور . المشهوران ٢٢٥٣٨١ يسكن . تسكن « ظ » ٣٨٢ * ٢٩ في صحاحه من الركنين ان . زارة في صحاحه من ان الركنين ٣٨٢ * ٣١ ولا . لا ٣٨٢ * ٣٢ أولية . أولوية « ظ » ٣٨٤ * ٢٩ مشاوخنا . مشاوخنا ٣٨٧ * ٤٥ يترك . ترك ١٨٥٣٨٧ جملناها . جملناها ٣٠٥٣٨٧ الثاني . الاول ١٥٥٣٩٠ الكونه . كونه ٢٨٥٣٩٠ نسبة . نسبته ٦٥٣٩٢ انه . انها « ظ » ٧٥٣٩٢ الرازي . الامام الرازي ١٨٥٣٩٢ قال . وقال ٨٣٩٣ * ١٩ عن . من ٣٢٥٣٩٤ لكن . يمكن ١٨٣٩٥ السادس . المقام السادس ٢١٨٣٩٦ التاليف . التاليف ٢٢٥٣٩٦ بيان . وبيان ٣٩٩٧ ٧٥ نهي . وقد تقدم في بحث التكريرات السبع ماله نفع في المقام . انتهى ٣٩٩٧ * ٨٥ جائزا . جائزا وقد تقدم في بحث التكريرات السبع ماله نفع في المقام ٤٠١ * ٥ علم علم . علم علم ٢٤٥٤٠٤ تصلها . تصلها ٤٠٥ * ٢٢ وقوى . وقوى ٤٠٦ * ٢١ من حيث . حيث ١٩٥٤٠٧ باقراته . باقراته في الصلوة ٨٥٤٠٨ فيتند . فيتند ١٠٥٤٠٨ يعطي . يعطي ٤٠٩ * ١٠ خير . خبري ١٩٥٤٠٩ غملنا . غملنا ٦٥٤١٣ هذه . هذه السورة ٤٥٤١٤ السور . السورة ٤١٥ * ٣٥ اصحابا . الاصحاب ٤١٥ * ١٠ الانحاء . الانحاء ١٨٥٤١٦ يظهر . قد يظهر ٤١٨ * ٣٣ يكني . يكني مره ٦٥٤١٩ ولفظة . ولفظه ٤١٩ * ٤٢٧ انه . فانه ٢٤٥٤٢١ بالانعام واوى . بالاعتماد اوى ١٥٤٢٢ اكاله . قبل اكاله ٣٥٤٢٢ في حال ٤٢٢ * ١٠ ولو بعد . ولم يبد ٤٢٢ * ١٦ الاجزاء . الاجزاء « ظ » ٢٧٥٤٢٢ الدفع . الدفع ٤٢٣ * ٣٥ الغنية . المتبر ٤٢٤ * ٢٠ عندا في المتبر أفصح . عندا ٢٣٥٤٢٤ أفصح . أفصح خ ل ٣٢٤ * ٣٢٥ الخبر . الخبر ١٧٥٤٢٥ وفي البها . وفي البيان والبحار ٢٠٥٤٢٥ وفي البيان ورسالة . وفي رسالة ٢٥٥٤٢٥ وكذا . وكذا ٨٥٤٢٦ وهو . وهو ١٤٥٤٢٦ صحيحة . صحيحة ٢٦٥٤٢٦ يعرف . لا يعرف ٤٢٧ * ١٧ الكتاب . الكتاب في الفصل ٤٥٤٢٨ للتنبه . للتنبه ٤٢٨ * ١٧ زيقة . زيقة ٤٢٨ * ٢٣ مخصوصة . بخصوصه ٤٢٨ * ٢٩ ير . يريد ٤٢٩ * ٢٧٥ أحدهما . أحدهما ١٢٥٤٣٠ بسجدين أيضا (بسجدة أيضا خل) (١) بسجدين (١) أيضا (بسجدة خل) ٤٣١ * ١٢ عقد . عند ١٨٥٤٣١ يستد . لم يستد ٤٣٢ * ٣٥ سهو . سهوا ٤٣٢ * ٤ العبارة . العبارة ٥٤٣٢ * ٥ الركوع . الركوع بل ٤٣٢ * ٩٥ الحسن . الحسن ٤٣٢ * ١٧ فتاويه . فتاه ٢٨٥٤٣٢ السجدين فان . السجدين فان سجد ثم ذكر ١٠ قد كان سجد سجدتين فعليه أن ي . الصلوة لانه قد زاد في صلوته سجدة انتهى كلامه وقد ذكر ذلك في الفتاوى السبع عشرة ومثل ذلك مرة السرائر من دون تفاوت الا ان قال لمكان زيادته فيها ركعا قد جعل السجدة ركنا وفي (جعل العلم وعل) فان ركع وذكر في حال الركوع أنه قد كان ركع فعليه أن يرسل نفسه للسجود من غير أن يرفع ر . ولا يقيم عليه فان ذكر انه قد كان ركع بعد انتصائه كان عليه إعادة الصلوة لزيادة فيها وكذلك الحكمين سبى ولم يدر أسجد اثنتين أم واحدة عند رفع رأسه وقبل قيامه ليكون من السجدين على يقين ف٢٩٥٤٣٤ دون البتة . من دون ذكر البتة ١١٥٤٣٦ لا بتاني . لا بتاني له ١٠٥٤٣٦ الجهة . الجهة ٤٣٧ * ٢٤ بخلاف ذلك ٤٣٨ * ٣ والمبسوط والغنية في باب التحنيط أصابع . والمبسوط والنهاية في باب التحنيط والغنية أطراف أصابع ٢٧٥٤٣٨ سمعت . سمعت ٢٧٥٤٣٨ ظاهرها . ظاهرها ٤٤٤٢ * ٥ معارف . مصادف ١٣٥٤٤٤ في القعود . بالقعود ١٨٥٤٤٤ مسنجة . مستحب ١٠٥٤٤٥ بالاول . بالاول ٤٤٦ * ٢٧٥٣٥ واجرنى

واخبرني ٢٦٥٤٤٦ واجري . واجبرني ١٨٥٤٤٧ ورفعة ورفعت ٢٩٥٤٤٧ لكن . لكنه ١٨٥٤٥٠ .
 ويلزم ويلزم ٢١٥٤٥٠ على السائل عن السائل ٣٠٥٤٥٠ . أكثر العامة ٥٥٤٥١ . جازية .
 جازية ٢٩٥٤٥١ بالاقاد بالاقاد ١٠٥٤٥٦ . سجد سجودا ٢٦٥٤٥٦ المبارات . العبادات ٥٥٤٥٩ .
 ١٩٦١٩٦١٩ يستحب . يستحب ١١٥٤٦٠ حمداً لله . حمداً لله ٤٥٤٦٤ نشر . يشير ٥٥٤٦٥ الغائب . الثالث
 ٣١٥٤٦٦ العربي . العربي تم غير ٤٥٤٦٨ من قال . ومن قال ١٣٥٤٦٨ يقال . قال ٣٥٤٦٩ كذا . وكذا
 ٧٥٤٦٩ . تين . تين ٢٥٤٦٩ الأشهر . أشهر ٢٢٥٤٦٩ يكن . يكن ٢٢٥٤٧١ الذكوى . الذكوى ٤٧١
 ٢٨ المحلة . المحلة ٤٧٥٤٧٦ الى . الى غير ٢٥٤٧٦ فان . فان اخر ٢٥٤٧٨ له . قاله ٣٥٤٨٠ ان . انه
 ٢٨٥٤٨٢ اخرى . اخرى ٢٣٥٤٨٣ ولا . ولا ٥٥٤٨٥ . ورحمة . السلام عليكم ورحمة ٧٥٤٨٦ المتبر . في
 المتبر ٢٦٥٤٨٦ وقضية . وقضية ٥٥٤٨٨ ان . انه ٩٥٤٨٨ في . في البسيط ٧٥٤٩٢ مستحق .
 مستحق ٩٥٤٩٢ ابن . ابن أبي ١١٥٤٩٣ جريدة . جريدة ١١٥٤٩٣ جريدة . جريدة ١٨٥٤٩٤
 مسعد . مسعد ١٤٥٤٩٦ . السموات والارض . السموات ٢٣٥٤٩٧ واستدل . واستدل ٢٣٥٤٩٩
 الجبرية . الجبرية ١٥٥٤٩٦ . التاء . التاء ٤٥٥٠٠ . التاء . التاء ٧٥٥٠٠ كما ترى . كذا ٧٥٥٠٠
 والذكرى . والذكرى ٢٧٥٥٠٠ غداً . غداً ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠
 مذكور . مذكور ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠ ٢٧٥٥٠٠
 ﴿ تنبيه ﴾ وقع في صفحة ٣١٢ سطر ٤ وص ٣١٣ من ٣١٢ من ٢٥ وص ٣١٦ من ١٨
 وص ٣٢١ من ١٥ وص ٣٣٥ من ١٧ وص ٣٣٨ من ٤٤٨ وص ٣٣٠ من ١٧ وص ٣٣٢ من ٢٦
 وص ٣٤٣ من ١٠ وص ٣٦٣ من ١٧ وص ٣٦٤ من ٢٥ وص ٣٧٠ من ٢٧ وص ٣٧١ من ٢٢
 وص ٣٧٥ من ١٥ وص ٣٨٩ من ١٩ وص ٣٩٠ من ٩ وص ٤٣٩ من ١٧ وص ٤٣٩ من ٢٧ (العزبة) وصوابه
 (الغزبة) ووقع مثل ذلك في صفحات أخر قبل هذه المذكورة في غير كتاب الصلوة أيضاً لم يمكن الآن تصحيحها
 في (٤) ذكرنا في اصلاح غلط ملحق بصنعة ٢٤٤ من كتاب الفرائض ان الغزبة بالعين للمهلة والزاي
 المعجمة رسالة المصنف ثم علمنا بعد ذلك ان المحقق عليه الرحمة له رسالة تسمى الغزبة بالمهمله فالملحمة حيث
 وجدنا الشارح قدس سره ينقل عنها أيضاً .
 ﴿ تنبيه ﴾ الصبري قد أثبت في جميع ما طبع من هذا الكتاب الى الآن بالصاد قالوا . قاليم كما هو
 المتداول على الالسن والموجود في جملة من الكتب ولكن الذي ظهر لنا من نسخة الاصل انه مثبت
 فيها بالصاد قاليم قالوا . فليراجع

﴿ اصلاح غلط ﴾

وقع في ترجمة المصنف الملحقة بكتاب المتاجر صفحة ٤٧٤ سطر ٢٦ هكذا تم الصلوة والزكوة وصوابه
 تم الصلوة على صلوة الخوف فانه لم يكتبها والزكوة ولم يتبها بل جف قلبه الشريف في شرح أوائل
 المقصد الرابع في المستحق

﴿ مما وجد بخط الشارح قدس سره على مجلد الشركة من هذا الكتاب ﴾

كتاب لباني الفتنة أقصى مراده . ويقضى به عن جلد . واجتهاده
 حكاه له جفني بحيل سباه . وخضبت كني دأمان مداده

